

# حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
نعمد الله الجميع برحمته امين

( الجزء الاول )

( وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج )

( تنبيه ) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيبات تابعة لحاشية الشرواني

( روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء )

يُطْلَبُ مِنَ الْكُتُبَةِ الْجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِعِ حَجَرٍ عَلَى بَصْنَةٍ

لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد  
صاحبها مصطفى محمد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل لكل  
أمة شرعة ومنهاجاً خاص  
هذه الأمة بأوصافها أحكاماً  
وحججاً وهداهم إلى ما آثرهم  
به على من سواهم من تمهيد  
الأصول والفروع وتحرير  
المتون والشرح لتستنتج  
منها العويصات استنتاجاً  
وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له وأشهد  
أن سيدنا محمد عبده ورسوله  
الذي ميزه الله على خواص  
رسله معجزة وخصائص  
ومعراجاً صلى الله وسلم  
عليه وعلى آله وصحبه  
الذين فطموا أعداء الدين  
القويم عن أن يلحقوا  
بشيء من مقاصده أو مبادئه  
شبهة أو أعوجاجه صلاة  
وسلاماً دائماً بدوام  
جوده الذي لا يزال هطالاً  
ثجاجاً (وبعد) فإنه طالما  
يخطر لي أن أتبرك بخدمة  
شيء من كتب الفقه  
للقطب الرباني

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين  
وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين (قوله لكل أمة) أي جماعة فإن كل أمة جماعة لنبيهم والنبي  
أمامهم (قوله شرعة ومنهاجاً) الأول الطريق إلى المأوى والثاني مطلق الطريق الواضح شبه به الدين لأنه سبب  
الحياة الأبدية وموصل إليها وفي كل منهما براعة الاستهلال (قوله وخص هذه الأمة) أي أمة الإجابة (قوله  
بأوصافها) الباء داخل على المقصور فهي على حقيقتها وإنما التاويل في مادة الخصوص بحملها على معنى التمييز  
أو تضمينته لها والضمير للشرائع (قوله أحكاماً وحججاً) تمييز من النسبة والمراد بالاول النسب التامة  
المأخوذة من الشرائع مطلقاً أو المتعلقة بخصوص كيفية العمل وبالثاني أدلتها مطلقاً أو خصوص أدلة  
الفقه (قوله وهداهم) أي ارشدهم وأوصلهم (قوله من تمهيد الأصول) أي أصول الدين والفقه الإجمالية  
والتفصيلية أو المراد خصوص أصول الفقه أي أدلته التفصيلية ويرجح عطف الفروع عليها المراد  
بها الفقه (قوله لتستنتج منها) أي لتخرج من الأربعة المذكورة بالنظر والفكر (قوله العويصات) جمع  
عويص على وزن أمير أي المسائل الصعبة (قوله معجزة الخ) لعله منصوب بنزع الخائض أي الباء لأنه  
وإن كان سماعياً لكنه ملحق بالقياسي في كلام المؤلفين وسهله رعاية التافية (قوله فطموا) أي منعوا  
ودفعوا (قوله القويم) أي المستقيم (قوله من مقاصده أو مبادئه) لعل المراد بمقاصد الدين مسائل علمي  
التوحيد والفقه ومبادئه أدلتها (قوله أو أعوجاجاً) إنما أخره عن الشبهة للجمع والإلحاق بالترقي التقديم  
(قوله هطالاً ثجاجاً) كشداد يقال هطل المطر إذا نزل متتابعاً متفرقاً عظيم القطر ونج المأوى إذا سال كذا في  
القاموس والمراد بهما هنا المبالغة في الكرم والكيف (قوله طال ما) ما هنا زائدة كقوله عن عمل الرفع خفها  
أن يكاتب متصلاً بالفعل كافي نسخة الطبع (قوله القطب) أي المشجع علماً وعملاً (قوله الرباني) أي المثاله

والعارف بالله تعالى اه مختار وقال شيخ الاسلام في شرح الرسالة القشيرية أى المنسوب الى الرب أى المالك اه فقول ابن حجر في شرح الاربعين هو من افيضت عليه المعارف الالهية فعرف ربه وربى الناس بعلمه اه مبين للبراد بالنسبة الى الرب (قوله والعالم الصمدانى) اى المنسوب الى الصمد اى المقصود فى الحوائج قاله شيخ الاسلام فى الكتاب المذكور ولعل المراد بالنسبة هنا انه يعتمد فى اموره كماله على الله بحيث لا يلتجى الى غيره تعالى فى امر ما عس (قوله النووى) نسبة الى نوى قرية من قرى الشام والالف مزيدة فى النسبة (قوله ثانى عشر محرم الحرام سنة ثمان وخمسين الخ) ونقل عنه انه فرغ من تسويد هذا الشرح عشية خميس ليلة السابع والعشرين من ذى القعدة سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب الشربيني انه شرع فى شرح المنهاج عام تسعمائة وتسعة وخمسين اه ونقل عنه انه فرغ منه سابع عشر جمادى الآخرة عام ثلاثة وستين وتسعمائة اه وقال الجلال الرملى انه شرع فى شرح المنهاج فى شهر ذى القعدة سنة ثلاث وستين وتسعمائة اه ونقل عنه انه فرغ منه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة اه وعلم من ذلك أن تأليف النهاية متأخر عن تأليف التحفة والمغنى كانص عليه عس وأن تأليف المغنى متأخر عن تأليف التحفة (قوله ملخصا) حال من فاعل عزمت اى مريدا للتلخيص والتفنية (قوله وما فيه) اى فى الدليل (قوله والتعليل) اى الاعتراض عطف على الخلاف (قوله وعلى عزو المقالات الخ) عطف على قوله على الدليل (قوله والابحاث) يظهر انه عطف تفسير (قوله لتعطل الهمم) اى ضعفها علة للطف (قوله عن التحقيقات) اى عن تحصيل ادلة الاحكام (قوله باطنابها) اى الادلة (قوله اومشيرا) عطف على طاويا وملخصا (قوله الى المقابل) اى مقابل المعتمد (قوله أو علة) اى القياس ويحتمل ان المراد دليل المقابل مطلقا وهو افيد لكن كان ينبغي عليه العطف بالواو لان عطف العام مخصوص به كما قرر فى محله (قوله اصله) اى القياس والاضافة بمعنى فى (قوله لقلته) اى ما تميز به الاصل (قوله فى ذلك) اى فى خدمة المنهاج وشرحه على الوجه المذكور (قوله والاقتضار) عطف تفسير (قوله اليه) متعلق بقوله مادا (قوله فيه) اى فى تأليف ذلك الشرح (قوله بما قصرت فى خدمته) جمع خدمة ككسرة وكسر والضمير للمنهاج ويحتمل أنه لله تعالى أى بمكافأة التقصير الصادر منى فى خدم المنهاج (قوله أنه الجواد الخ) علة للاستعانة وما عطف عليها (قوله وسميته) اى الشرح المستحضر فى الذهن إذ ظاهر صنيعة ان الخطبة سابقة على التأليف (قوله بشرح المنهاج) متعلق بالاحتياج فى الاصل وما بعد العلية فالجار والمجرور جزء من العلم فلا يتعلق بشئ (قوله بسم الله الرحمن) الى اخر الكتاب مقول قال (قوله اى اؤلف الخ) بيان لمتعلق الباب بناء على انها اصلية وقيل زائدة فلا تتعلق بشئ قد دخو لها مبتدا والخبر محذوف او بالعكس وعن الاول الاصح فالمتعلق إما فعل أو اسم وعلى كل إما خاص أو عام وعلى كل إما مقدم أو مؤخر وأولى هذه الاحتمالات الثمانية ان يكون فعلا لانه الاصل فى العمل ولقلة الحذف عليه ولكثرة التصريح بالمتعلق فعلا وان يكون خاصا لان الشارح فى شئ إنما يضمن فى نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له فالمبسمل المسافر يلاحظ اسافرو والاكل يلاحظ اكل وهكذا وان يكون مؤخر البوافق الوجود الذى كرى للوجود الخارجى وليفيد القصر كما فى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين وإنما قدم فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك لانه مقام ابتداء القراءة وتعليمها لانه أول ما نزل فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وكثيرا ما ترجع فى البلاغة الاهمية العرضية على الاهمية الذاتية إذا اقتضى الحال ذلك كما هنا ولم يقتصر الشارح على اؤلف مع انه أولى لما مر ولتعم البركة جميع التأليف بخلاف مادة الافتتاح مثلا فان البركة خاصة بالابتداء للاشارة الى جواز

وعلى آله الانجاب وأصحابه النجوم وتابعيهم الى يوم المآب (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى منصور سبط الشيخ الطبري والى الشافعى وفقه الله لحسن العمل وغفر له ما كان من الزلل هذه حواش رقيقة ونكات دقيقة وتحريات شريفة وتنبيهات مهمة وفروع مسلسلة لم يسبق لغالبها رسم فى الدفاتر ولم تسمح بها قبل ذلك الخواطر جمعتهما من خط محررها ورسم محبها مولانا وشيخنا خاتمة من حقق وجهه من دقق

أى اؤلف أو أفتتح تأليني







أخذ المدلول الأعم واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم أن مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير اه فتحصل بما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعاً وبمعنى المدلول المطابق عينه قطعاً وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون غير وتارة يكون عينه وتارة يكون لا غيره ولا عينه فلم يذاق لا غير واحد لا معنى للخلاف في أن الاسم غير المسمى أو عينه والغیر المنفرد في قولهم صفة الذات ليست غير الغير المنفرد لا مطلق الغير للقطع بأن الصفة غير الموصوف وإن لزمته اما التسمية فتطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه فهي غير المسمى وغير الاسم اه (قوله كالتة) مثل به في المواقف للاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله الله سم أي فكان ينبغي أن يمثل بالواحد ونحوه كما سر عن النهاية والمعنى وأجاب عنه الكندي بما نصه قال في شرح المقاصد قد يراد بالله الوجود لأنه لما كان عين الذات فالدال على الذات دال عليه لكن لما كانا مختلفين بالاعتبار فالدال عليه باعتبار أنه دال على الذات علم وباعتباره أنه دال على الوجود صفة وهكذا كل علم مع الذات لأن وجود كل شيء عينه عند الشعور فهو بهذا الاعتبار الثاني صفة وهو المراد هنا اه وفيه تكلف لا ينبغي (قوله حذراخ) قضيته أن بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في الايمان سم وحاصله كما ذكره الشهاب الحجازي في مختصر الروضة أنه يمين عرش عبارة الصبيان وإنما قيل بسم الله ولم يقل بالله مع أن ابتداء الامر باسم الله حاصل بقول بالله مباغلة في التعظيم والادب فهو كقولهم سلام على المجلس العالي ولأنه أبعد عن إيهام القسم من بالله ولا شعاره ان الاستعانة والتبرك يكونان باسمه كما بذاته ولا فائدة العموم ان قلنا الاضافة استغراقية وجنسسية واعمال نفس السامع في تعيين المعهود ان قلنا عهدية والاحمال ثم التفصيل ان قلنا للبيان ويؤخذ من قولنا ولأنه أبعد عن إيهام القسم من بالله ان بسم الله يصلح قسمًا وان القائل بسم الله حالًا تنعقد يمينه وهو كذلك وإن أراد اللفظ كاللفظ ان قصد اللفظ الثابت في القرآن لما صرح به في الانوار من أنه إذا حلف بكتاب الله أو بالمصحف أو بالمكتوب فيه أو بالقرآن فيمين اه (قوله وليعم جميع أسمائه تعالى) أي عموماً مشمولاً إذا كانت الاضافة استغراقية وبدلياً إذا كانت جنسية صيان (قوله هو علم على الذات) واعلم أنه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم فاختلف فيه اختلافات كثيرة منها اختلافهم في كونه علماً أو وصفاً وإسم جنس فقال الجمهور أنه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والوصفان المذكوران لا يوضح المسمى لا الاعتبار هما في المسمى وإلا لكان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات فقط واستدلوا بثلاثة أوجه الأول أنه بوصف ولا بوصف به الثاني أنه لا بد له تعالى من إسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له بما يطلق عليه سواه لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث أنه لو لم يكن علماً بأن كان صفة واسم جنس لكان كلياً فلا يكون إلا لله إلا الله توحيدهم مع أنه توحيدهم بالاجماع وقال البيضاوي لا يظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه وامتنع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشبهة وقوله لكنه لما غلب الخ دفع للوجود المذكورة في كونه علماً وضعياً لذاته المختصرة ولا ينبغي أن المفهوم من كلام الشيخ زاده أنه عند البيضاوي صار علماً بالغلبة ويشعر به قول البيضاوي وصف في أصله وسيأتي التصريح به في كلام الشيخ الشرواني أيضاً فهو إنما يشكر كونه علماً وضعياً ثم استدلل البيضاوي على مختاره بثلاثة أوجه الأول أن ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر معه حقيق كالعلم والقدرة أو غير حقيق ككونه معبوداً ورازق غير معقول

كالتة وتارة لا ولا كالعلم ولم يقل بالله حذراً من إيهام القسم وليعم جميع أسمائه تعالى (الله) هو على علم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الشكالات لذاته

ما هو نفس المسمى قال عرش كالوجود عند الشيخ مطلقاً وفي الواجب عند الحكماء أيضاً انتهى (قوله كالتة) مثل به في المواقف للاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله كالتة اللهم إلا أن يكون التمثيل باعتبار أصله على القول بأن أصله له بمعنى معبرداً والقول بأن الاله صفة وفيه نظر لأنه عليه ليس عيناً بل هو الخالق وقد يجاب بأنه إذا ريد بالصفة

للشعر فلا يمكن أن يدل عليها باللفظ الثاني أن الاسم الكريم لودل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات الخ معنى صحيحا الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون احدا للفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة والاصول التي تذكر له أي فهو مشتق فيكون وصفا واجيب عن الاول بان التعقل الذي لم يحصل للبشر هو التعقل بالسكنة واما التعقل بوجه مختص فحاصل لهم وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمه الوضع ان قلنا الواضع هو الله تعالى وفي امكان وضعهم ان قلنا الواضع هم بدليل وضع الاب علم الولده قبل رؤيته وعن الثاني بأن تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفيته لجواز أن يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج عنه المفهوم من اصل اشتقاقه والمشهور به مسماه كافي قوله ه اسد على وفي الحروب نعامه ه وعن الثالث بان كونه مشتقا لا يقتضي كونه وصفا في الاصل وانما يقتضيه لو وجب كون المشتق موضوعا لذات مبهمة وليس كذلك فان اسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات وليست بصفات لدالاتها على ذوات معينة بنوع تعيين صبان وسياتي منه ان شاء الله تعالى بيان القول الثالث وما يتعلق به عند قول الشارح ومن زعم أنه الخ وكلام النهاية يميل الى ترجيح ما قاله البيضاوي وكلام الشارح الآتي كالصريح في اختيار القول الاول وبه جزم المغني كما ياتي وكذا البجيرمي وشيخنا حيث قالوا واللفظ الثاني قوله والله اسم للذات أي بوضعه تعالى لانه هو الذي سمي نفسه بنفسه ثم عليه لعباده فهو علم شخصي جزئي وان كان لا يقال ذلك إلا في مقام التعليم وليس فيه غلبة اصلا لتحقيقية ولا تقديرية فالاولى ان يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه كالتجسيم فانه اسم لكل كوكب ليلي ثم غلب على الثريا بعد سبق استعماله في غيرها والثانية أن لا يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه لكن بقدر ذلك كالأله المعرف بال فانه لم يستعمل في غيره تعالى ثم غلب عليه تعالى بعد تقدير استعماله في غيره واما لفظ الجلالة فليس فيه شيء من ذلك على التحقيق والله اعلم اه (قوله ولم يسم به غيره تعالى) وعند المحققين انه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن العزيز في الفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار المصنف تبعا لجماعة انه الحى القيوم قال ولذلك لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع في البقرة وال عمران وطه ومغنى وكذا في النهاية إلا قوله واختار الخ وعبارة الشارح في شرح بافضل وهو أي الله الاسم الاعظم وعدم الاستجابة لاكثر الناس مع الدعاء به لعدم اجتماعهم لشرائط الدعاء اه أي التي منها اكل الحلال (قوله حذفت همزة الخ) عبارة المغني واصله له قال الرافي كامام ثم ادخلوا عليه الالف واللام ثم حذفت الهمزة طلبة للخفة وقلبت حركتها الى اللام فصار الله بلامين متحركتين ثم سكنت الاولى وادغمت في الثانية للتسهيل اه وقيل حذفت همزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما والاله في الاصل أي قبل دخول ال يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على المعبود بحق كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وهل هو مشتق أو مرتجل فيه خلاف والحق أنه أصل بنفسه غير ما خوذ من شيء بل وضع علما ابتداء فكأن ذاته لا يحيط بها شيء ولا ترجع الى شيء فكذلك اسمه تعالى اه أي لا يرجع الى شيء يشق منه (قوله ثم استعمل الخ) أي بالغلبة التحقيقية قبل حذف الهمزة وتوحيض ال أي إله والتقديرية بعد ذلك أي الاله واما الله فليس فيه غلبة اصلا بجيرمي (قوله فوصف الخ) تعليل لقوله وهو اسم جنس الخ عبارة الصبان اختلف في إله الذي هو اصل الجلالة على الاصح فقال البيضاوي أنه وصف وقال الزمخشري أنه اسم بدليل أنه يوصف ولا يوصف به لا تقول شيء إلهه وتقول إله واحد اه او لقوله هو علم على الذات الخ كما هو صريح صنيع النهاية وما قدمناه عن الصبان في حاشيته هو علم على الذات الخ او تفريع على قوله ثم استعمل الخ على التفسير المتقدم عن البجيرمي (قوله وعليه) أي على أنه اسم جنس لكل معبود الخ (قوله لاصله) أي الاول وهو إله او الثاني وهو الاله ويؤيده قوله الاتي من حيث

ولم يسم به غيره تعالى ولو  
تعمتا في الكفر بخلاف  
الرحمن على نزاع فيه وأصله  
الاحذف همزته وعوض  
عنها أل وهو اسم جنس  
لكل معبود ثم استعمل في  
المعبود بحق فقط فوصف  
ولم يوصف به وعليه ففهوم  
الجلالة بالنظر لاصله كلي

الامر المحمول بحمل الاشتقاق صح التثليل بقوله الله بناء على أنه مشتق (قوله حذرا الخ) قضيته أن  
بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في هامش الايمان (قوله فوصف) يتأمل هذا التفريع (قوله

وبالنظر اليه جزئى ومن ثم ( ٨ ) كان من الاعلام الخاصة من خيث أنه لم يسم به غيره تعالى ومن الغالبة من حيث أن

أصله الآله بالنظر لاستعماله في المعبود بحق فقط وكان قول لا إله الا الله كلمة توحيد أى لا معبود بحق الا ذلك الواحد الحق ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للمعبودية وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئى فقدسها ولزمه أن لا اله الا الله لا تفيد توحيدا كما بينته في شرح الارشاد هـ من إله بكسر عينه اذا تحيز لتحيز الخالق في معرفته أو بفتحها اذا عبد أو من لاه اذا ارتفع أو اذا احتجب وهذا الكونه نظر الأصل قبل العلمية لا ينافى علميته وهو عربى ووروده في غير العربية من توافق اللغات كما أن الحق وفاقا للشافعى والاكثرين أن كل ما قيل في القرآن من غير الاعلام أنه معرب ليس كذلك بل عربى توافقت فيه اللغات ولا بدع أن يخفى على مثل ابن عباس كونه عربيا كما خفى عليه معنى فاطر و فاتح وقد قال الشافعى رضى الله عنه لا يحيط باللغة الإلهى ومشتق عند الاكثرين وقول أبى حيان في نهره ليس مشتقا عند الاكثرين

أن أصله الآله (قوله) وبالنظر اليه أى الى حالته الراهنة وهى الله (قوله ومن ثم) أى لاجل التفصيل المذكور في قوله ففهوم الجلالة بالنظر لأصله كلى الخ (قوله كان) أى لفظ الجلالة (قوله ومن الغالبة) أى غلبة تقديرية كما مر عن البجيرمى ويفيده ايضا قول الشارح الآتى فقط (قوله وكان قول الخ) عطف على قوله كان من الاعلام الخ وقوله ومن زعم الخ عبارة الصبان وقيل انه اسم لمفهوم الواجب الوجود الخ ورد بامرین احدهما إجماعهم ان لا إله الا الله تفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلى لم تفده لان الكلى من حيث هو يحتمل الكثرة فانهم أنه لو كان اسما لمفهوم الكلى لزم استثناء الشئ من نفسه في كلمة التوحيد ان أراد به فيها المعبود بحق والكذب ان اریده مطلقا لمعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب ان يكون إله فيها بمعنى المعبود بحق والله علما وضعية للفرد الموجود منه اقول الظاهر ان صاحب هذا القول يعترف بأنه صار علما بالغلبة على هذا الفرد المنحصر فيه الكلى لإدلاسه انكار ذلك وقد نقل الشروانى عن الخليل انه قال يطبق جميع الخلائق على ان قولنا الله مخصوص به تعالى أى اما بطريق الوضع او الغلبة ثم رايت العلامة سم فى حواشيه على مختصر السعد ما يرشحه حيث كتب على قوله فلا يكون علما منصفه أى بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اهـ وحينئذ يندفع الامران المذكوران وعلى هذا وماسبق فى تقرير كلام البيضاضوى يكون اسم الجلالة فى الحالة الراهنة علما باتفاق الاقوال الثلاثة فيه إلا ان علميته على القول الاول متاعلة وضعية وعلى الاخيرين غلبة طارئة اهـ وقوله فلا يكون علما أى بل هو اسم جنس صبان (قوله فقد سها كما بينته فى شرح الارشاد) الذى بينه السعد سم وقد مر عن الصبان أنفايانا به بامرین ثم ردهما (قوله من إله) راجع الى قوله وأصله إله الخ عبارة الصبان وأما على القول بأنه علم بالوضع فاختلف أيضا فيه فقيل انه منقول أى ماخوذ من اصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده وهو المراد بالمشتق فى عبارة من عبر به لا مقابل الاعلام واسما لا اجناس من الوصف اهـ ونسب هذا القول الى الجمهور وغير واحد كالشروانى فى حواشى البيضاضوى وقيل مرتجل لا اصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته الخصوصية واليه ذهب الخليل وال خارج واختاره الامام ونسبه الى سيبويه واكثر الاصوليين والفقهاء كابن حنيفة والشافعى كفى حواشى البيضاضوى على أنه منقول فقل أنه منقول من أصل لا يعلمه إلا الله وقيل من لا يولد له لوها إذا خلق وقيل من لاه بلوه لها إذا احتجب أو ارتفع ثم قال بعد ذكر اقوال اخر وارجح الاقوال انه من إله إذا عبد وأصله إله كفعال الذى رجحه على غيره كما قال السعد التفتازانى كثرة دوران إله كفعال واستعماله فى المعبود بحق وإطلاقه على الله تعالى اهـ عبارة النهاية متفرعا على علميته فهو مرتجل لا اشتقاق له والاكثر على انه مشتق ونقل عن الخليل وسيبويه ايضا واشتقاقه من اله أى بكسر اللام بمعنى تحير الخ (قوله اذا تحير الخ) قاله بمعنى مألوه فيه وقوله اذا عبد قاله بمعنى مألوه ككتاب بمعنى مكتوب صبان (قوله اذا ارتفع) أى قاله بمعنى آله اسم فاعل (قوله وهذا) أى الاخذ بما ذكر (قوله نظر الخ) علة متوسطة بين طرفى المدعى (قوله لأصله) أى أصل الله وهو اله (قوله وهو عربى) خلافا للبخى حيث زعم انه معرب نهاية عبارة الصبان ومذهب الجمهور ان الاسم الكريم عربى وضعا وقيل بجمى وضعا وأصله قيل بالعبرانية وقيل بالسريانية لاها فاعرب بحذف الالف الاخير فو ادخال ال لان العبرانيين او السريانيين يقولون لاها كثيرا ومعناه من له القدرة اهـ (قوله كونه الخ) أى ما قيل فى القرآن الخ (قوله وقد قال الخ) تأييد لقوله ولا بدع الخ (قوله ومشتق الخ) كان حقه أن يقدم على قوله وهو عربى لما قدمنا عن الصبان عن الشيخ زاده (قوله وأعرف المعارف الخ) فقد حكى ان سيبويه رؤى فى المنام فقل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثير الجعلى اسمه اعراف المعارف نهاية (قوله بمعنى كثير الرحمة جدا) اعلم انهم عبروا بان الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد توم اشكاله بانهم ليسا من امثلة المبالغة الخمسة ولا اشكال لان ما ينحصر فى الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد المبالغة

وبالنظر اليه جزئى) ابن مرجع هذا الضمير (قوله كما بينته) الذى بينه السعد (قوله بمعنى كثير الرحمة) اعلم انهم عبروا بان الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد توم اشكاله بانهم ليسا من امثلة المبالغة الخمسة ولا

فان قلت قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والترداد بفتح التاء في الجميع مصادر للبالغة والتكثير قلت لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتأمل سم عبارة الصبان واورد على قولهم موضوعتان للبالغة امور الاول ان صيغ المبالغة محصورة في خمس فعال ومفعال وفعل وفعل وفعل العامل نصبا والصفتان المذكورتان ليستا منها اما الرحمن فظاهر واما الرحم فلانه هنا غير عامل نصبا واجيب بان المحصور في الخمسة ما يفيد المبالغة الخ على انه قد يمنع كونهم قصدوا الحصر في الخمس الثاني ان المبالغة هي ان تنسب للشئ اكثر مما هو له وهذا لا يتأتى في صفاته تعالى لانها في نهاية الكمال واجيب بأن المبالغة المفسرة بما ذكره المبالغة البيانية وليست مرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى او كثرة افراده الثالث ان وضعها للبالغة يتأني كونها صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة للدوام والمبالغة كثرة الافراذ المتجددة اقول يمكن دفعه بان المراد بكونها صفتين مشبهتين انهما على صورة الصفة المشبهة وبانه لا مانع من ان يراى بالدوام المستفاد من الصفة المشبهة بطريق غلبة الاستعمال ما يشمل دوام تجدد الافراذ وقد رجح الشهاب اى الخفاجي كونها من ابناء المبالغة وضعف كونها من الصفة المشبهة حقيقة بما يطول فانظره في حواشيه اه (قوله ثم غاب الخ) اى غلبة تقديرية (قوله على البالغ في الرحمة اى بجلال النعم في الدنيا والاخرة غايتها (قوله بحيث لم يسم به غيره تعالى) اى وتسمية اهل النعمة مسماة به تمت في الكفر نخرجوا بمبالغتهم في الكفر عن منبج اللغة حيث استعملوا المختص بالله تعالى في غيره وقيل انه شاذ لا اعتداد به وقيل المختص بالله تعالى المعروف باللام ومذهب العز بن عبد السلام انه مختص به تعالى شرعا قال الصبان وهو الراجح عندي لانه لا إشكال عليه اه (قوله وغلبة علميته) مبتدأ وقوله المقضية صفته وقوله لا تمنع الخ خبره (قوله بدلا) اى او بيانا صبان (قوله اعتبار وصفيته) اى الاصلية (قوله لوقوعه صفة الخ) علة لقوله هو صفة في الاصل عبارة الصبان وكون الرحمن صفة هو ما ذهب اليه الجمهور لوقوعه لغنا ولان معناه البالغ في الرحمة لا الذات الخصوصية ولا نه لو كان علما لافاد لا اله الا الرحمن التوحيد صريحا كلاله الا الله وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انه علم اى بالغلبة كما في ابن عبد الحق واستدلوا بمجيئه كثيرا غير تابع كافي الرحمن علم القرآن قل ادعو الله او ادعو الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ورود بانه ينتج اعم من المدعى ولا ينتج المدعى الا بمعونة انه لا فائلا بانه ليس بعلم ولا صفة مع ان كلام الرضاع يفيد انه من الصفات التي غلب عليها الاسمية وليس بعلم كما يطرح واجرعو التمتع به باعتبار وصفيته الاصلية واما ردا استدلالهم بجواز تبعيته في مثل هذه الايات لموصف مقدر لجواز حذف الموصوف اذا علم فضعه بعضهم بان حذف الموصوف قليل بالنسبة الى ذكره واستدلوا لهم انما هو بكثرة مجيئه غير تابع وعلم بذلك ان مجيئ الرحمن غير تابع داليل ومقوله ما ذهب اليه الاعلم ومن معه الذي اليه ميل كلام النهاية والمغني وكلام الشارح صريح في انه علم بالغلبة فرد الشارح له بانه لعلم بحذف موصوفه لولم عليه لاله (قوله للعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعلميته الغالبة سم (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان سم فمن يقول ان شرط الالف والنون في الصفة انتفاء فعلاية يمنع صرفه ومن يقول انه وجود فعلى يصرفه قال الصبان والتحقيق الذي اختاره الزمخشري والبيضاوي ان الرحمن مجرد مانع من الصفات الحاقاله بالغالب في بابها قال السيوطي وهذه المسئلة مما تعارض فيه الاصل والغالب في النحو ومال السعد الى جواز صرفه وعدمه عملا بالامر بن قال العصام فان قلت كيف اشبهه حال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يعثر احد منهم على المعقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانتهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل عن

اشكال لان ما ينحصر في الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد بها بالمادة كالجواد ونحوه (فان قلت) قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والترداد بفتح التاء في الجمع مصادر للبالغة والتكثير (قلت) لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتأمل (قوله للعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعلميته الغالبة (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان (قوله

ثم غلب على البالغ في الرحمة  
والانعام بحيث لم يسم به  
غيره تعالى وغلبة علميته  
المقضية لا عرابه بدلا هنا  
لا تمنع اعتبار وصفيته  
فيجوز كونه نعتا باعتبارها  
لوقوعه صفة ولكونه بازاء  
المعنى ومجيئه غير تابع للعلم  
بحذف موصوفه ويجوز  
صرفه وعدمه لتعارض  
سببها (الرحيم) اى ذى  
الرحمة الكثيرة

العرب إلا معرفاً باللام أو مضافاً ومنادى أه وأماه وأنت غيث الوري لا زلت رحماناً فلا شاهد فيه لأنه  
 يحتمل المنع فتكون الفه للاطلاق والصرح فتكون الفه بدلاً من التنوين أه (قوله فالرحمن أبلغ الخ)  
 متفرع على إطلاق تفسير الرحيم وتقييد تفسير الرحمن بقوله جداً ولكن المناسب لقوله بشهادة الخ الواء  
 بدل الفاء كافي غيره ثلاثاً تتوارد علتان على معلول واحد بلا تبعية (قوله ولا يعارضه الحديث الصحيح الخ)  
 أي لأن استواءهما في تعلق كل منهما بالدارين لا ينافي أن أحدهما أبلغ وأزيد معنى سم عبارة الصبان لا حتمال  
 أن تكون أبلغية الرحمن باعتبار السكيف فقط وأنه تعالى من حيث إنعامه بالنعمة العظيمة رحمن ومن حيث  
 إنعامه بمادونها رحيم ويؤيده تفسير كثير من العلماء الرحمن بالمنعم بجلال النعم والرحيم بالمنعم بدقائقها  
 وبعضهم الرحمن بالمنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم بالمنعم بما يتصور جنسه منهم أه (قوله والقياس)  
 أشار بالتضييب إلى أنه عطف على الاستعمال سم (قوله لأن زيادة البناء الخ) هذه القاعدة مشروطة بشروط  
 ثلاثان يكون ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو شوره ونهم وإن يتحد اللفظان في النوع فخرج حذر  
 وحاذروا ويتحد في الاشتقاق فخرج زمن وزمان إذ لا اشتقاق فيها بحجري (قوله غالب) احتزبه عن نحو  
 حذروا حاذروا لأن الأول صفة مشبهة تدل على الدوام والاستمرار أو صيغة مبالغوة والثاني اسم فاعل لا يدل  
 إلا على الاتصاف بمضمونه ولو مرة (قوله وجعل الخ) جواب عما قيل لم قدم الرحمن على الرحيم والقياس  
 يقتضي الترقى من الأدنى إلى الأعلى عبارة المغنى وقدم الله عليها لأنه اسم ذات وهما اسم صفة والرحمن على  
 الرحيم لأنه خاص إذ لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام وإنما قدم والقياس يقتضي الترقى  
 من الأدنى إلى الأعلى كقولهم عالم تحرير لأنه صار كالعلم من حيث أنه لا يوصف به غيره تعالى لأن معناه المنعم  
 الحقيقي البالغ في الرحمة غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى ولذلك رجح جماعة أنه علم ولأنه لمدل على  
 جلال النعم وأصولها ذكر الرحيم كالتابع والتتمة ليتناول مآدق منها ولطف فليس من باب الترقى  
 بل من باب التعميم والتكميل وللمحافظة على رؤس الآي (قاعدة) قال النسفي في تفسيره قيل الكتب  
 المنزلة من السماء إلى الدنيا مائة وأربعة صحف شئت ستون وصحف إبراهيم ثلاثون وصحف موسى قبل  
 التوراة عشرة والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان ومعاني كل الكتب أي غير القرآن مجموعة في  
 القرآن ومعاني كل القرآن مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني البسملة  
 مجموعة في آياتها ومعناها أي الإشاري أن كان ما كان وبني يكون ما يكون زاد بعضهم ومعاني الباء  
 في نقطتها أه قال شيخنا والمراد بها أول نقطة تنزل من التلم التي يستمد منها الخط لا النقطة التي تحت  
 الباء خلافاً لمن توهمه ومعناها الإشاري أن ذاته تعالى نقطة الوجود المستمد منها كل موجود أه  
 (قوله لمدل الخ) اللام متعلق بالتتمة وما كناية عن الرحمن (قوله ومن التمدل) أشار بالتضييب إلى  
 أنه عطف على قوله كالتتمة سم ولعل المراد بالتدلى هنا مقابل الترقى أي التمدل من الأعلى إلى الأدنى وقال  
 السكردى قوله ومن حيز التدلى وهو أي التدلى القرب والمقارنة أي ولثلا يغفل عن مكان المقارنة بين  
 المتناسبين فهو دليل ثانٍ لتأخير الرحيم وجعله كالتتمة للرحمن والمراد آخره ليقارن النظر وهو لفظ الرحمن  
 بالنظر وهو لفظ الله والافالقياس تقديعه للترقى من الأدنى إلى الأعلى أه وقضيته أن قول الشارح ومن  
 حيز التدلى عطف على قوله مادل عليه الخ قد تقدم خلافاً عن سم عن الشارح (قوله لأن الأول الخ) أقول  
 ولرعاية الفواصل باعتبار كونها في الفاتحة ثم طرد في غيرها سم (قوله كالعلم) أي بالوضع والافتقد قدم أنه  
 علم بالغلبة (قوله من رحم الخ) أي من مصدره وإنما عبر بالفعل تقريباً ولضيق العبارة إذ ليس له مصدر واحد  
 حتى يعول عليه فليس مبنياً على مذهب الكوفيين من أن الاشتقاق من الفعل رشيدى (قوله بعد نقله

فالرحمن أبلغ منه بشهادة  
 الاستعمال ولا يعارضه  
 الحديث الصحيح يارحمن  
 الدنيا والآخرة ورحيمها  
 والقياس لأن زيادة البناء  
 تدل على زيادة المعنى غالباً  
 وجعل كالتتمة لمدل على  
 جلال الرحمة الذي هو  
 المقصود الأعظم لثلا يغفل  
 عما دل عليه من دقائقها  
 فلا يسأل ولا يعطى ومن  
 حيز التدلى لأن الأول صار  
 كالعلم كما تقرر وكلاهما  
 صفة مشبهة من رحم بكسر  
 عينه بعد نقله إلى رحم  
 بضمها

ولا يعارضه الحديث الصحيح) أي لأن استواءهما في تعلق كل منهما بالدارين لا ينافي أن أحدهما أبلغ وأزيد  
 معنى (قوله والقياس) أشار بالتضييب إلى أنه عطف على الاستعمال (قوله عليه من دقائقها) مقابلته  
 بالجلال يدل على أنها غير الجلال وقوله ومن حيز التدلى أشار بالتضييب إلى أنه عطف على قوله  
 كالتتمة (قوله لأن الأول الخ) أقول ولرعاية الفواصل باعتبار كونها في الفاتحة ثم طرد في غيرها (قوله

(الخ) أى لا طراد نقل الفعل المنعدي إلى فعل بالضم في باب المدح والذم صبان (قوله أو تنزله الخ) عطف على نقله الخ (قوله منزلته) أى في اللزوم بان لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظا ولا تقديرًا كقولك زيد يعطى أى يصدر منه الاعطاء قاصداً رد على من نفي عنه أصل الاعطاء صبان (قوله ميل نفساني الخ) عبارة المعنى والنهاية رقة في القلب تقضى التفضل والاحسان فالتفضل غايةها واسماء الله تعالى مأخوذة من نحو ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغايات دون المبادئ التي تكون أنفعالات فرحمة الله تعالى إرادة إيصال الفضل والاحسان أو نفس إيصال ذلك فهي من صفات الذات على الأول ومن صفات الفعل على الثاني اه زاد الصبان أى فهي مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب في المسبب القريب أو البعيد واسم المازوم في اللازم القريب أو البعيد هذا مجازية وصفه تعالى بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة ما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ الصفوى الاقرب انه حقيقة شرعية في الاحسان أو إرادته اه على ان الخادى نقل عن بعض ان من معانيها اللغوية إرادة الخير وعن بعض اخر ان منها الاحسان فعلى هذين لا تجوز اصلا فاحفظه اه كلام الصبان عبارة عرش والأولى أن يقال هو حقيقة شرعية فيما ذكر من الاحسان أو إرادته فقول مر اما مجاز الخ معناه بحسب أصله قبل اشتهاره شرعا فيما ذكر من الغايات اه وعبارة الملا ابراهيم السكردى ثم المندى ولقائل ان يقول ان الرحمة التي هي من الأعراض النفسانية هي الرحمة القائمة بنا ولا يلزم من ذلك ان يكون مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم منه كون الرحمة التي وصف بها الحق سبحانه مجازا لا ترى ان العلم القائم بنا من الأعراض النفسانية وقدر وصف الحق بالعلم ولم يقل احد ان العلم الذي وصف به الحق مجاز مع أن علم الحق ذاتي أزلي حضوري يحيط بجميع المعلومات وعلمنا بمجرول حادث حصولى غير محيط وكذلك القدرة القائمة بنا من الأعراض النفسانية ولم يقل احد ان وصف الحق بالقدرة مجاز مع ان قدرته تعالى ذاتية أزلية شاملة لجميع الممكنات وقدرتنا بمجموعة واحدة غير شاملة وعلى هذا القياس الإرادة وغيرها فلم لا يجوز ان تكون الرحمة حقيقة واحدة هي العطف ثم العطف يختلف وجوهه وانواعه بحسب اختلاف الموصوفين به فاذا نسب اليها كان كيفية نفسانية وإذا نسب إلى الله تعالى كان على حسب ما يليق بجلال ذاته من نحو الانعام أو إرادته كما أن العلم ونحوه حقيقة واحدة إذا نسبت اليها كانت كيفية نفسانية وإذا نسبت إلى الحق كانت كما يليق بجلال ذاته وبؤيد ما ذكرناه ان الاصل في الاطلاق الحقيقة ولا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذر الحقيقة ولا تتعذر إلا إذا دل دليل على ان الرحمة مطلقا منه حصرة في السكيفية النفسانية وضعاء ودون خطر القتا هذه نسكت من تنبيهه لاهم يحتاج إلى التكمينات في تأويل اسماء الله تعالى بما ورد اطلاقها على الله في كتاب وسنة اه (قوله لاستحالتها) أى بهذا المعنى سم (قوله وكذا كل صفة استحالة) أى كالغضب والرضا والمحبة والحياة والفرح والحزن والمكر والخدع والاستهزاء إنما تؤخذ باعتبار الغاية عرش وصبان (قوله لغة) منصوب على الحال أى حال كونه مندرجا في الالفاظ العربية أو على التمييز أو على نزع الخافض وهذا الاخير أولى من جهة المعنى وهو وإن كان سماعيا ملحقا بقياسي لكثرة في كلامهم يجرى وقوله أو على التمييز فيه نظر راجع علم النحو (قوله بالجمل) إن كانت ابياء للتعدي كان بياناً للمحمود به ولا يشترط كونه اختياريا وان كانت للسلبية أو بمعنى على كان بياناً للمحمود عليه ويشترط كونه اختياريا ولو حكماى بان لا يكون بطريق القهر فيشمل ذاته تعالى وصفاته وان كان منشا افعال اختيارية كذاته تعالى وصفات النايير كالقدرة أو ملازما للمشا ككيفية الصفات ولا فرق بين ان يكون ذلك الجمل المحمود وعليه من الفضائل وهي المزايا القاصرة التي لا يتوقف الانصاف بها على تعدى اثرها للغير كالعلم والقدرة او من القواضل وهي المزايا التي يتوقف الانصاف بها على تعدى اثرها للغير كالانعام والاشجاعة ثم المراد بالجمل عند الحامد او المحمود وان لم يكن جمل في الشرع فيشمل الثناء على القتل ويشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ولو ظاهر بان لا يصدر عن الحامد ما يخالفه كانه عليه الحلبي ووافقه البجيرمي وشيخنا واشترط المعنى

منزلته) أى في اللزوم وقوله لاستحالتها أى بهذا المعنى

أو تنزله منزلته والرحمة  
ميل نفساني أريد بها  
لاستحالتها في حقه تعالى  
غايته من الانعام أو إرادته  
وكذا كل صفة استحالة  
معناها في حقه تعالى (الحمد)  
الذي هو لغة الوصف  
بالجمل

موافقة الباطن للظاهر وهو ظاهر كلام النباية (قوله وعرفا فعل الخ) أى سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا ومحبة بالجنان أو عملا وخدمة بالاركان فورد اللغوى هو اللسان وحده ومتعلقه بعم النعمة وغيرهها ومورد العرفى بعم اللسان وغيره ومتعلقه بالنعمة وحدها فاللغوى اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والعرفى بالعكس نباية ومعنى (قوله لانعامه) أى على الحامد أو غيره معنى سواء كان للغنى خصوصية بالحامد كولدته وصديقه أو لا ولو كافر أعاش (قوله وهذا هو الشكر لغة) وفاقا للمعنى وقال النباية والشكر لغة فعل ببنى عن تعظيم المنعم لكونه منعما على الشاكر اهـ وباقى عن التناجى وتحفة الرشدى مثله بل هو ما جرى عليه الأكثر (قوله صرف العبد الخ) أى ان يستعمل العبد اعضاءه ومعانيه فيما يطلب الشارع استعمالها فيه من صلاة وصوم وسجود ونحو علم وهكذا سواء كان ذلك فى وقت واحد أو فى اوقات متفرقة فليؤى قال سم اذا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فى آن واحد سمي شكورا قال الله تعالى وقليل من عبادى الشكور وإذا صرفه فى اوقات مختلفة سمي شاكرا قال شيخنا عـش ويمكن تصوير صرفها كلها فى آن واحد بمن حمل جنازة متفكر فى مصنوعات عز وجل ناظر ارباب يديه كئلا يزال باليت ماشيا رجلا الى القبر شاغلا لسانه بالذكور واذنه باستماع ما فيه ثواب كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر اطيعى اهـ بحجى (قوله فهو اخص الخ) يعنى ان الشكر العرفى اخص مطلقا من الحمدين والشكر اللغوى اى وبين الشكر اللغوى والحمد العرفى ترادف وبين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص الوجهى مجتمعان فى ثناء بلسان فى مقابلة إحسان وينفرد الحمد اللغوى فى ثناء بلسان لافى مقابلة إحسان وينفرد الشكر اللغوى فى ثناء بغير لسان فى مقابلة إحسان بحجى عبارة تحفة الرشيدى والتناجى الحمد له معنى لغوى وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعام مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل ببنى عن تعظيم المنعم قصد الانعام على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد الخ والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا أى اختياريا أو لا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا وغيره والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفى والشكر اللغوى. ميان للشكر العرفى بحسب الحمل إذا الوصف المذكور جزء من الصـرف المذكور والجزء مبان للكل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح والشكر العرفى مبان للمدح بحسب الحمل على ما مر وجهه فى الحمد اللغوى وأخص منه مطلقا بحسب الوجود اهـ (قوله اى ماهيته) راجع للبتن سم (قوله وهو الأصل) فان حرف التعريف موضوع للإشارة الى معهودا وإلى نفس الحقيقة فهو مشترك لفظى بينهما واما الاستغراق والعبد الذهنى فن متفرعات الثانى فالمعرف بلام الجنس لا يطلق على الفرد الذهنى او جميع الافراد إلا بقرينة وهذا مذهب اليه السكاكى ومن تبعه او موضوع للإشارة الى نفس الحقيقة فقط واما الاستغراق والعبدان فن متفرعاتها فاطلاقه على كل من هذه الثلاثة إنما هو بالقرينة فهو مشترك معنى على هذا وهو مختار المحققين وهنا قولان آخران أحدهما أنه يشترك لفظا بين الجنس والعبد الخارجى والاستغراق والعهد الذهنى متفرع على الجنس والثانى أنه يشترك لفظا بين الاربع (وهو ابلغ) اختاره العلامة البركوى ايضا فقال لظهوره فى ادام الامر ولان معنى الاستغراق يدل على وجود الحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى

وعرفا فعل ببنى عن تعظيم المنعم لانعامه وهذا هو الشكر لغة واما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله فهو اخص مطلقا من الثلاثة قبله أى ماهيته ان جعلت أل للجنس وهو الاصل أو جميع أفرادها ان جعلت للاستغراق وهو أبلغ

(قوله فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله) فى حواشى شرح المطالع للدواى كلام طويل فى هذا المقام من جملة قوله بل الاولى فى الجواب ان يقال لانسلم ان من صرف الجميع فيما خلق لاجله فى وقت من الاوقات دون وقت آخر ليس شاكرا فى ذلك الوقت الذى تحقق فيه صرف الجميع بل هو شاكر فى ذلك الوقت وإن لم يكن شاكرا فى وقت آخر فان عموم الاوقات لا يعتبر فى التعريف الخ اهـ (قوله اى ماهيته) راجع للبتن (قوله وهو ابلغ) فيه بحث لان الجنس يستلزم الاستغراق وفى الحمل عليه سلوك طريق البرهان كإقرار السيد فى توجيه ترجيح صاحب الكشف الحمل على الجنس (قوله



الجنس إلا وجوده في الخارج فيكون في الاستفادة أو في بمقام الثناء أخرى اه ورجح المغنى والنهاية معنى الجنس عبارتهما والحمد مختص بالله تعالى كإفادته الجملة سواء جعلت فيه الالاستغراق كإفادته الجملة وهو ظاهر للجنس كما عليه المخشري لأن لا ملام للاختصاص فلا فرد منه لغيره تعالى وإلا فلا اختصاص لتحقق الجنس في الفرد الثابت لغيره أم للعهد كإفادته في قوله تعالى إذ هما في الغار كإفادته ابن عبد السلام وإجازه الواحدى على معنى أن الحمد الذي حمد الله به في نفسه وحمده به أنبأوه وأولياؤه مختص به تعالى والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس اه زاد الثاني والحمد لله ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية فمن قالها عن صفاء قلبه استحق ثمانية أبواب الجنة اه أى استحق أن يدخل من أيها شاء فيخير له كراما وما لم يختار ما سبق في علم الله أنه يدخل منه عرش وقولها للاختصاص أى التوكيد وإلا فلا اختصاص مستفاد من الجملة بواسطة تعريف المبتدأ فيها كما في التوكل على الله والكرم في العرب عرش وبجبري وقولها والعبرة بحمد من ذكر أما حمد غيرهم فكأن عدم فإذا صدر منهم حمد لغيره تعالى لا يفوت اختصاص الحمد به تعالى عرش وقولها وأولى الثلاثة الجنس أى لأنه يدل بالالتزام على ثبوت جميع المحامد له تعالى فهو استدلال برهاني فانه في قوة أن يدعى أن الأفراد مختصة بالله تعالى بدليل اختصاص الجنس به سم وعرش وشيخنا (قوله مملوك أو مستحق) أشار به إلى أن اللام للملك أو للاستحقاق أى لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بأن الاستحقاق يعتبر بين الذات والصفة نحو العزة لله والاختصاص بالذاتين نحو الجنة للمؤمنين أو للاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك واختاره العلامة البركوى في الامعان نتائج (قوله أى لذاته) ولما كان استحقاقه لجميع المحامد لذاته لم يقل الحمد للخالق أو للرازق أو نحوه لئلا يوهن استحقاقه للحمد لذلك الوصف نهاية أى لم يقل نحو للخالق ابتداء فلا يتأفاه أنه قال بعد ذلك البر الجواد الخ وأشار المصنف بهذا الصنيع إلى استحقاقه تعالى للحمد لذاته اولا وبالذات واصفاته ثانيا وبالعرض رشيدى (قوله فلا فرد منه الخ) مفرع على كل من احتمل الجنس والاستغراق كما مر التصريح بذلك عن النهاية والمغنى وكذا صرح به النتائج ثم قال فان قلت في أى معنى الحمد اعتبر الجنس أو الاستغراق يكون بعض افراد الآخر خارجا عن التخصيص الذى يفيد تعريف المسند اليه باللام فلا يكون حمد المخصص على وجه اكمل قلت فان اردت الا كمال فعليك بعموم المجاز اه (قوله لغيره تعالى الخ) أى وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع إلى الله تعالى في الحقيقة نتائج وايضا الوقوع للغير من غير استحقاق لا ينافى استحقاق الكل لله إذ الاستحقاق لا يستلزم الوقوع كإفادته عليه عبد الحكيم (قوله خبرية لفظا إنشائية معنى) ويجوز أن تكون موضوعا لثناء نهاية ومعنى وهذا قول آخر عرش وقال شيخنا ويصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لأن الاخبار بالحمد حمد فيحصل الحمد بها وإن قصد بها الاخبار اه (قوله من اتصافه الخ) بيان للضمون (قوله بصفات ذاته الخ) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فليتأمل سم (قوله وملكه الخ) عطف على اتصافه الخ أو صفات ذاته سم (قوله واستحقاقه الخ) الو او بمعنى أو أخذ آمن أول كلامه إلا أن يشير به هنا إلى جواز إرادتهما معا بعموم المشترك كاجوزة الشافعى واختاره المحققون وبعموم المجاز على ما جرى عليه الجمهور من منع ذلك (قوله قيل برادفة المدح) وهو رأى المخشري حيث لم يشترط كون المحمود عليه اختياريا شيخنا (قوله وقيل بينهما فرق) وهو رأى الجمهور فيشترطون كون المحمود عليه اختياريا دون المدح عليه كمدحت اللواتى لصفاته (قوله وفي تحقيقه أقوال) والراجع منها ما قد مناه عن النتائج وتحفة الرشدى (قوله الحسى) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي بعض النسخ الحقيقى سيدى عمر والابتداء الحقيقى جعل الشيء أو لا غير مسبوق بشئ آخر أصلا والابتداء الاضافى ويسمى العرفى أيضا جعل الشيء ألابالاضافة

مملوك أو مستحق (لله)  
أى لذاته وإن انتقم فلا  
فرد منه لغيره تعالى  
بالحقيقة والجملة خبرية  
لفظا إنشائية معنى إذ  
القصد بها الثناء على الله  
تعالى بضمونها المذكور  
من اتصافه تعالى بصفات  
ذاته وأفعاله الجميلة وملكه  
واستحقاقه لجميع الحمد من  
الخلق قيل وبرادفة المدح  
ورجح واعتراض وقيل  
بينهما فرق وفى تحقيقه  
أقوال وجمع بين الابتداءين  
الحقيقى بالبسملة والاضافى  
بالحمدلة

بصفات ذاته وأفعاله الجميلة) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فليتأمل (قوله وملكه) عطف على اتصافه أو صفات ذاته

إلى المقصود بالذات سواء سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقاً من الحقيقي صبان وعش (قوله) اقتداء بالكتاب  
 العزيز) أي بأسلوبه وهذا علة للجمع بين البسملة والحمدلة ولتقديم الأولى على الثانية (قوله) وعملًا بالخبر (الخ)  
 أي وأشار إلى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسملة على البدء الحقيقي وحديث الحمدلة على البدء  
 الإضافي هذا والمشهور في دفع التنافي بينهما وهناك وجه آخر لدفع التنافي بينهما مذكورة في المطولات  
 شيخنا وعبر في جانب الكتاب بالافتداء في جانب الحديث بالعمل إذ ليس في القرآن أمر بذلك لا تصريحاً  
 ولا ضمناً وإنما نزل بذلك الأسلوب فاقتدى به الحديث متضمن للامتناع كأنه يقول ابدؤا بالبسملة في كل أمر  
 ذي بال (قوله) وليس بمحرم أي لذاته ولا مكروه أي كذلك ولا من سفا سفا لا مور أي محقراتها فتحرّم  
 على المحرم لذاته كالزنا وتكرهه على المكروه لذاته كالنظر للفرج بلا حاجة بخلاف المكروه لمعارض كاكل  
 البصل ولا تطلب على محقرات الأمور ككسب زبل صوتاً لا سمعته تعالى عن افتراءه بالمحقرات وتحففة على  
 العباد شيخنا وكذا في البجيرمي إلا أنه جعل اكل البصل من المكروه لذاته فتكرهه عليه ومثل للمكروه لمعارض  
 بالوضوء بالماء المشمس وزاد بخلاف المحرم لذاته كالوضوء بماء مغسوب فتسنأه (قوله) وقد يخرجان  
 أي المحرم والمكروه (قوله) أن المراد ذوه) فيه إضافة ذوه إلى المضمر وأكثرت النحاة على منعها عبارة الكافية  
 وذو لا يضاف إلى مضمر وقال شراحه وقد أضيف إليه على سبيل التثنية كقول الشاعر إنما يعرف ذا الفضل  
 ذوهه أم (قوله) ولا ذكر محض) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على محرم سم أي بان لم يكن ذكر اصلاً أو كان  
 ذكر غير محض كالقرآن فتسنأ التسمية فيه بخلاف الذكر المحض كلاً إله إلا الله شيخنا زاد البجيرمي فان قلت  
 ومن الأمور ذي البال البسملة فتحتاج في تحصيل البركة فيها إلى سيق مثلها ويسلسل قلت هي محصلة للبركة  
 فيها وفي غيرها كالشاة من الأربعين تركي نفسها غير هافهي مستثناة من عموم الأمر ذي البال في الحديث أم  
 عبدالحق وأجاب المدابغي بتقييد الأمر ذي البال أيضاً بأن لا يكون وسيلة إلى المقصود فلا يراد أن البسملة  
 أمر ذو بال فتحتاج إلى سيق مثلها ويسلسل أم (قوله) بالحمد لله) أي بالرفع فان التعارض بين الحديثين لا  
 يحصل إلا بشرط خمسة رفع الحمد وتساوي الروايتين وكون رواية البسملة ببيان وإن يراد بالابتداء فهمما  
 الابتداء الحقيقي وكون الباء صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة فلا تعارض لأن الاستعانة بشيء لا تنافي  
 الاستعانة بالآخر وكذا إن جعلت للبابسة بجيرمي (قوله) كالصلاة (الخ) أي كابتدائها (قوله) وفي رواية بحمد  
 الله) النكتة في ذكرها لإفادة عدم اشتراط لفظ الحمد لله الذي أفادت اشتراطه الرواية الأولى رشیدی (قوله)  
 فهو اجزم (الخ) الاجزم المقطوع اليد أو الذاهب الانامل قاموس وهذا الترتيب ونحوه يجوز أن يكون  
 من التشبيه البليغ بخذف الأداة ووجه التشبيه والاصل فهو كالأجزم في عدم حصول المقصود منه وإن يكون  
 من الاستعارة ولا يضر الجمع بين المشبه والمشبه به لأن ذلك إنما يمنع إذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه لا  
 مطلقاً لتصريحهم بكون نحو قد زار زاره على القمر استعارة على أن المشبه في هذا التركيب محذوف  
 أي هو ناقص كالاجزم فحذف المشبه وهو الناقص وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الاجزم الناقص  
 فلم يسع هنا جمع بين طرفي التشبيه وإنما المذكور لاسم المشبه به فقط عش (قوله) مبينة للمراد) يعني أن هذه  
 الرواية تبين أن المراد بالحمد والتسمية في روايتيهما مجرد الذكر لا واحد منهما بعينه ولا يلزم التعارض  
 بين الحديثين لأن الابتداء بأحدهما يمنع الابتداء بالآخر وذلك إن أريد بالابتداء فهمما الابتداء الحقيقي  
 وأما إن أريد به الأعم منه ومن الإضافي فلا تعارض كما أشار إليه أولاً كرددی (قوله) عدم التعارض)  
 عطف على المراد (قوله) بفرض إرادة الابتداء الحقيقي (الخ) أي مع فرض وجود بقية الشروط الخمسة  
 المقدمة عن البجيرمي (قوله) رونقا) أي حسناً (قوله) وطلاوة) عطف تفسير (قوله) لاسم  
 الابتداء) أي المبتدأ به (قوله) ثني بمافيه براءة الاستهلال) هي أن يورد مصنف أو شاعر أو خطيب في

اقتداء بالكتاب العزيز  
 وعملًا بالخبر الصحيح كل  
 أمر ذي بال أي حال يهتم به  
 أي وليس بمحرم ولا  
 مكروه وقد يخرجان  
 بذى البال لأن الظاهر أن  
 المراد ذوه شرعاً لا عرفاً  
 ولا ذكر محض ولا جعل  
 الشارع له ابتداء بغير  
 البسملة كالصلاة بالتكبير  
 لا يبدأ فيه بالحمد لله وفي  
 رواية بحمد الله فهو أجزم  
 بجيم فمعجمة وفي رواية  
 أقطع وفي أخرى أترأى  
 قليل البركة وقيل مقطوعها  
 وفي رواية ببسم الله الرحمن  
 الرحيم وفي أخرى بذكر الله  
 وهي مبينة للمراد وعدم  
 التعارض بفرض إرادة  
 الابتداء الحقيقي فيهما وفي  
 أخرى سندها ضعيف لا  
 يبدأ فيه بحمد الله والصلاة  
 على فهو أترأى محذوف من  
 كل بركة ثم لما كان مادة  
 البغاء تحسن ما يكسب  
 الكلام رونقاً وطلاوة  
 لاسم الابتداء ثني بمافيه  
 براءة الاستهلال

(قوله) اقتداء بالكتاب العزيز) يؤم بعضهم أن التعليل بذلك إنما يأتي على القول بأن البسملة من القرآن  
 وليس كذلك لا ابتداء القرآن بها وإن قلنا ليست منه (قوله) ولا ذكر محض) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف

إشارة إلى أن تيسير هذا الكتاب الذي لهو نعمة أي نعمة إنما هو محض بر الله (١٥) وتوقيفه له وجوده عليه ولطفه به فقال (البر)

أي المحسن كما يدل عليه اشتقاقه من البر بسائر مواده لأنها ترجع إلى الاحسان كبر في يمنه أي صدق لأن الصدق احسن في ذاته ويلزمه الاحسان للغير وأبر الله حجه أي قبله لأن القبول إحسان وزيادة وأبر فلان على أصحابه أي علام لأنه غالبا ينشأ عن الاحسان لهم فتفسيره باللطيف أو العالي في صفاته أو خالق البر أو الصادق فيما وعد أوليائه بعيد إلا أن يراد بعض ما صدقات أو غايات ذلك البر (الجواد) بالتخفيف أي كثير الجود أي العطاء واعترض بانه ليس فيه توقيف أي واسماؤه تعالى توقيفية على الاصح فلا يجوز اختراع لاسم أو وصف له تعالى إلا بقرآن أو خبر صحيح وإن لم يتواتر كما صححه المصنف في الجليل بل صوبه خلافا لجمع لأن هذا من العمليات التي يكفى فيها الظن لا الاعتقادات مصرح به لا باصله الذي اشتق منه فحسب أي ويشترط أن لا يكون ذكره لمقابلة كما هو ظاهر نحوام نحن الزارعون والله خير الماكرين وقول الخليلي يستحب لمن التى بذرا في أرض أن يقول الله الزارع والمنبت والمبلغ إنما يأتي في الثلاثة على المرجوح أنه لا يشترط فيها صح معناه

أول كلامه عبارة تذلل على المقصود منه والمراد هنا حصول براعة الاستهلال للخطبة لأن المقصود الذي ذكره الشارح مقصود الخطبة وأما براعة الاستهلال للكتاب ففي قوله لا في الموق للشفقة في الدين لأن الكتاب في علم الفقه قاله السكردى وفيه نظر ظاهر فإن ما في قول الشارح بما فيه واقعة على قول المصنف البر إلى قوله أحده الخ فيشمل قوله الموق للشفقة في الدين وأن قول الشارح إشارة إلى حال من فاعل ثنى بمعنى مشيرا وأيس بيان المقصود بما فيه البراعة (قوله إشارة الخ) أشار بالتضيق إلى رجوعه لقوله ثنى الخ على كونه مفعولا لأجله مثلا سم والأولى جعله حالا من فاعل ثنى لا مفعولا لأجله لثلاث توارد علتنان على معلول واحد فتأمل قول المتن (البر) بفتح الباء الموحدة معنى (قوله أي المحسن) أي بكثرة أخذ ما يأتي في شرح الذي جلت (قوله كما يدل عليه) أي على أن البر بمعنى المحسن اشتقاقه من البر أي اشتقاق البر بفتح الباء من البر بكسرهما بمعنى الاحسان (قوله بسائر مواده) متعلق بالاشتقاق والضمير للبر بفتح الباء (قوله لأنها) أي مواده الباقية يعني تفاسيرها (قوله ترجع إلى الاحسان) فيه بحث لأن رجوعها إليه لا يقتضى أنه المدلول لجوارها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل سم وقد يدعى الاقتضاء (١) يوسف أن الأصل عدم الاشتراك (قوله لأنه) أي العلو على الاحسان (قوله تفسيره) أي البر بفتح الباء (قوله أو خالق البر) بكسر الباء الذي هو اسم جوامع للخير نهاية ومعنى ولذا حكى في النهاية والمعنى هذه التفاسير بقبول (قوله إلا أن يراد) أي بالتفسير بما ذكر ولا يخفى أن هذا الاستثناء لا يظهر بالنسبة إلى العالي في صفاته (قوله أو غايات الخ) عطف على ما صدقات (قوله ذلك البر) أي المحسن ويظهر أن التفسير بالعالي في صفاته من التفسير بالمرزوم أو السبب والتفسير بغيره من التفسير بالمصدق (قوله أي كثير الجود) تقدم عن سم أن الجواد إنما يفيد المبالغة بالمادة لا الهيئة (قوله أي العطاء) فسرعه عن شيخنا بالعطاء أي لأن العطاء الشيء المعطى والقصد وصف الله تعالى بكثرة الاسداء والاعطاء فالتسبيحانه وتعالى كثير العدل والاعطاء لا ينقطع اعطاؤه في رقت ويعطى القليل والكثير وليس القصده أن إذا أعطى لا يعطى إلا كثير الصادق بالاعطاء مرة واحدة لأنه خلاف الواقع على أنه في نسخ أي للنهية أي الاعطاء ثم لا بد من تقييد الجواد بانه اعطاء لمن ينبغي كما فسر به رشيدى (قوله بانه ليس فيه توقيف) أي لم ير داذن الشارع باطلاق الجواد عليه تعالى (قوله توقيفية) أي موقوفة على إذن الشارع باطلاقها (قوله فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له تعالى) ومثله الذي لا يجوز لنا أن نسميه باسم لم يسم به أبوه ولا سمى به نفسه كذا نقل عن سيرة الشامي ومرواه بآيه جده عبد المطلب لموت آبيه قبل ولا دته ع ش (قوله أو خبر صحيح) أي أو حسن كما قاله الشهاب بن حجر في شرح الأربعين ع ش ورشيدى (قوله كما صححه المصنف في الجليل) يعني صحح المصنف التوقيف في لفظ الجليل بالحديث الصحيح الغير المتواتر أي الذي يأتي قريبا (قوله لأن هذا الخ) علة لقوله وإن لم يتواتر يعني أن هذا الاختراع والاطلاق من الأحكام الفقهية العملية فيكفى في نبوته الحديث الصحيح المفيد للظن كرى (قوله مصرح) نعت قرآن أو خبر سم أي وإنما أفرد لأن العطف باو (قوله لا باصله) أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالأصل سم (قوله ويشترط الخ) عطف على مصرح به بالنظر للمعنى إذ معناه بشرط أن يكون مصرح به (قوله ذكره) أي ذكر الاسم أو الوصف (قوله نحوام نحن الزارعون الخ) من أمثلة الذكر للمقابلة (قوله على المرجوح الخ) عبارة شيخنا في حاشية الجوهرة واختار جمهور أهل السنة أن أسماءه تعالى توقيفية وكذا صفاته فلا تثبت لله أسماء ولا صفه إلا إذا ورد بذلك توقيف من الشارع وذويت المعتزلة إلى جواز إثبات ما كان متصفا بمعناه ولم يوهم نقصا وإن لم يرد به توقيف من الشارع ومال إليه القاضي أبو بكر الباقلاني وتوقف فيه إمام الحرمين وفصل الغزالي في جواز إطلاق الصفة وهي ما دل

على محرم (قوله إشارة الخ) أشار بالتضيق إلى رجوعه لقوله ثنى على كونه مفعولا لأجله مثلا (قوله لأنها ترجع الخ) فيه بحث لأن رجوعه إليه لا يقتضى أنها المدلول لجوارها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل (قوله بعيد) فيه بحث اثرنا إليه (قوله مصرح به) نعت قرآن أو خبر (قوله لا باصله)

توقيف فان قلت الجليل ذكر للمقابلة

الله جميل يحب الجمال فجعل المصنف له من التوقيف يلغى اعتبار قيد المقابلة قلت المقابلة إنما يصار إليها عند استحالة المعنى الموضوع له اللفظ في حقه تعالى وليس الجمال كذلك لأنه بمعنى ابداع الشيء على آتق وجه وأحسنه وسيأتي في الردة زيادة على ذلك وأجيب عنه بأن فيه مرسلًا اعتضد بمسند بل روى أحمد والترمذي وابن ماجه حديثًا طويلًا فيه ذلك بأن جواد ماجد ولا فرق بين المنكر والمعروف لأن تعريف المنكر لا يغير معناه كما يأتي في الله إلا كبر وبالإجماع النطق المستلزم لتأني ذلك المرسل بالقبول ولا شعاع العاطف بالتغاير الحقيقي أو المنزل منزله حذف هنا كقوله تعالى الملك القدوس مسلمات

وأمينات الثابتون العابدون الآيات وأتى به في نحو هو الأول والآخريات وأبكارا الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر (الذي) لكثرة براه وسعة جوده فلذا أخر عن ذينك (جلت) عظمت ولا استقرار هذه الصلة في النفوس وإذعانها لها

على معنى زائد على الذات ومنع إطلاق الاسم وهو ما دل على نفس الذات اه وما للجلال الدواني في شرح العقائد العنصرية إلى ما قاله الامام الغزالي (قوله ايضاً) أي كالزوارع والمماكر (قوله فجعل المصنف له) أي للجميل مبتدأ خبره قوله يلغى اعتبار الخ (قوله قيد المقابلة) أي عداً (قوله قلت المقابلة الخ) قديم منع وجود المقابلة هنا ويذكر أنها إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير سم (قوله إنما يصار إليها عند استحالة المعنى الخ) حاصله أنه حيث ورد إطلاق اسم عليه تعالى ولم يستعمل معناه الحقيقي في حقه تعالى وجب حمله عليه وضح استعماله فيه وإن اتفق أنه حين أطلق عليه كان معه ما يقابله وأما إذا استحال معناه عليه توقف صحة الإطلاق عليه على مسوغ فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه كان ذلك مسوغاً لإطلاقه عليه غش (قوله على آتق وجهه) بفتح الهمزة والنون بعدها قاف (قوله وأحسنه) عطف تفسير (قوله وأجيب عنه) إشار بالتضيق إلى أن الضمير في عنه راجع لقوله واعترض الخ أي للاعتراض المفهوم منه سم (قوله حديثاً طويلاً الخ) عبارة المعنى حديثاً مرفوعاً ذكر فيه عن الرب سبحانه وتعالى أنه قال أني جواد ماجد اه (قوله ذلك) يحتمل أنه فاعل قوله فيه فلاشارة إلى لفظ الجواد وقوله بأن جواد ماجد بدل منه ويحتمل أن المجموع هو الفاعل ولفظ ذلك من الحديث وهو الأقرب فليراجع (قوله ولا فرق الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله وبالإجماع) عطف على قوله بمسند (قوله المستلزم الخ) فيه نظر سم أي لجواز أن يكون للإجماع مستند آخر (قوله ولا شعاع العاطف الخ) متعلق بقوله الآتي حذف منها قال سم ويوجه ترك العاطف ايضاً بأن في تركه يكون كل وصف منسوباً استقلالاً لا على وجه التبعية وذلك بالغ فليتام اه (قوله بالتغاير الحقيقي) لقائل أن يقول أن أريد التغاير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس وأن أريد باعتبار الذات فهو منفي في هو الأول والآخر سم وقد يجاب باختيار الأول وحمل التغاير على التنافي في التحقق في ذات واحدة في زمن واحد وجوده في نحو هو الأول والآخر دون نحو الملك القدوس ظاهر (قوله وآتق به) أي بالعاطف معطوف على قوله حذف يعنى حذف في الأوصاف المتحدة في التحقق في زمن ثلاثيهم الاختلاف فيه وآتق به في المختلفة فيه ثلاثيهم الاتحاد فيه (قوله المثنى الذي جلست نعمه) اعلم أن لفظة الذي واقعة على الله تعالى وعبارة عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من سببية صلتها وإسناد الفعل فيها إلى النعم أن الوصول واقع على النعم وقد توهم بعض الطلبة وجوب تأنيث الوصول هنا وبعضهم جواز ه فيقال التي جلست نعمه وذلك خطأ واضح سم (قوله لكثرة براه) متعلق بقول المصنف جلست المتضمن لمعنى امتنعت ايصح تعلق قوله عن الإحصاء به كردد (فلذا أخر عن ذينك) أي فانه كالنتيجة لها سم أي للرب والجواد (قوله ولا استقرار هذه الصلة الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون

أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالأصل (قوله قلت المقابلة الخ) قديم منع وجود المقابلة ويذكر أنها إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير (قوله وأجيب عنه) إشار بالتضيق إلى أن الضمير في عنه راجع لقوله واعترض أي للاعتراض المفهوم من اعترض (قوله المستلزم الخ) فيه نظر (قوله ولا شعاع العاطف) يوجه ترك العاطف ايضاً بأن في تركه يكون كل وصف منسوباً استقلالاً لا على وجه التبعية وذلك بأن فليتام (قوله بالتغاير الحقيقي) لقائل أن يقول أن أريد التغاير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس وأن أريد باعتبار الذات فهو منفي في الأول والآخر (قوله الذي جلست نعمه) اعلم أن لفظة الذي واقعة على الله تعالى وعبارة عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من سببية صلتها وإسناد الفعل فيها إلى النعم أن الوصول كذلك وأنه واقع على النعم وقد توهم بعض الطلبة وجوب تأنيث الوصول هنا فيقال التي جلست نعمه وبعضهم جواز تأنيث ذلك خطأ واضح ولا يؤيد ما يؤمهم جمل رجل قائمة أمه لأن هذا نعت سببي نظير الصلة هنا بل نعتية بالتأويل أي قائم الأم (قوله فلذا أخر عن ذينك) أي فانه كالنتيجة لها (قوله ولا استقرار الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون الجلية نعمه لا يتناسب المعدول له

الجليلة نعمه لا يناسب المعدول له سم (قوله عدل الخ) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الموصولة غاية الأمر أنه يصححه والكلام في الترجيح لا في التصحيح فليتأمل وقد يوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الواصلة لخلقها شيئاً فشيئاً فغير بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصوله لاسم ودفع الكردي قول سم ولأن استقرار الخ بما نصه قوله عدل لذلك اللام بمعنى إلى أي عدل إلى تركيب الذي جلت الخ عن تركيب الجليلة الخ لأن استقرار الفعلية أقوى من الاسمية اهـ (قوله عن الجليلة نعمه) أي والجليل النعم بالاضافة سم (قوله بما ثبت له) وهو هنا جلاله نعمه عن الاحصاء (قوله ولم يرد به) أي بوصفه تعالى بذلك (قوله إن هذا) أي ثبوت جلاله نعمه عن الاحصاء له تعالى وقال الكردي أي ثبوت معنى جلت له تعالى اهـ (قوله لا يؤدي) ببناء المفعول (قوله لا بوصفه) أي بجعله وصفاً وحالاً له تعالى كردي (قوله وقد علمت الخ) جملة حالية في معنى التعليل أي وليس كما فهم لأنك قد علمت الخ أي من قولنا وإن كان صحيحاً ويصح كون علمت ببناء المفعول ايضاً (قوله بوصف النعم بما ذكر) أي يجعل الجلالة صفة للنعم واسنادها اليها (قوله وهو الخ) أي وصف النعم بما ذكر قول المتن (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى إناعام وهو الاحسان واما النعمة بفتح النون فهي التمتع وبضمها المشرة بنهاية زاد المغنى وفي بعض النسخ نعمته بالافراد وهو الموافق لقوله تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وابلغ في المعنى اهـ قال الرشيدى قوله مر بمعنى إناعام ليقية على ظاهره لما فيه من إيهام أن سبب عدم حصرها جمعها فينا في صريحاً وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أي باعتبار المتعلقات فالحمد لله على الانعام وإن أوهن عدم الاحصاء بسبب جمعيتها ايضاً إلا أنه ليس فيه منافاة صريحة للآية وهذا ما اشار اليه الشهاب ابن حجر اهـ (قوله المنافي) ينبغي انه نعت أن سبب الخ إذا لا منافاة بين مجرد الجمع والاية فقام له سم (قوله من افراد نعمه) أي إناعاماته وإنما عبر بالجمع تقريباً لتعبير المصنف بما في الآية وإلا فكان الظاهر أن يقول من افراد نعمته بالافراد (قوله كما يعلم الخ) علة لخل الآلة على الاستغراق (قوله كالمفرد المضاف إلى هنا) أي نعمة الله وهو مثال للعام (قوله كلية) أي الحكم على كل فرد فرد (قوله فتعين) أي لدفع الإيهام انه جمع نعمة بفتح النون بمعنى إناعام والنعمة بالكسر أثرها كردي (قوله لدفع الإيهام) الأولى لدفع المناقاة وقوله بفتح الخ بخالف لما مر انفا عن المغنى والنهاية (قوله وجمعه) أي لفظ نعمته بهذا المعنى وقوله لا إيهام فيه فيه توقف ولو قال لا منافاة فيه لظهر (قوله أي جلت إناعاماته أي الخ) تفسير المتن عن ما قرره بقوله فتعين وفي المعنى علة لنفي الإيهام بل لنفي المناقاة كمر (قوله باعتبار كل اثر من آثارها) لقائل أن يقول إن أريد الانعامات بالاسكان فهي نفسها لا تحصى من غير حاجة إلى اعتبار آثارها ضرورة عدم تناهيا وإن أريد الانعامات بالفعل فهي واثارها محصاة معدودة قطعاً ضرورة أنها متناهية ضرورة أن كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتأمل سم واجاب ع ش بان كلام الشارح في احصاء الآثار واثار انعاماته تعالى وإن كانت محصاة في نفس الامر لكن لا قدرة للبشر على غدها وإحصائها اهـ (قوله فتشمل الخ) متفرع على اعتبار اثر الانعام يعني لما كان قوله نعمه بمعنى الانعامات وكان عدم احصائها باعتبار كل فرد من آثارها فيشمل ذلك

(قوله عدل لذلك عن الجليلة نعمه) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الموصولة غاية الأمر أنه يصححه والكلام في الترجيح لا في التصحيح وقد يوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الواصلة لخلقها شيئاً فشيئاً فغير بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصولها (قوله عن الجليلة نعمه) أي والجليل النعم بالاضافة (قوله المنافي) ينبغي انه نعت أن سبب إذا لا منافاة بين مجرد الجمع والاية فقام له سم (قوله باعتبار كل اثر من آثارها) لقائل أن يقول إن أريد الانعامات بالامكان فهي نفسها لا تحصى من غير حاجة إلى اعتبار آثارها ضرورة عدم تناهيا وإن أريد الانعامات بالفعل فهي واثارها محصاة معدودة قطعاً ضرورة أنها

عدل لذلك عن الجليلة نعمه عن الاحصاء وإن كان صحيحاً فاندفع ما قيل أنه إنما أتى بالموصول هنا لقاعدة هي أنه يتوصل بالذي لوصفه تعالى بما ثبت له ولم يرد به توقف وكان قائله فهم أن هذا لا يؤدي إلا بوصفه له تعالى وقد علمت تأديته بوصف النعم بما ذكر وهو لا يحتاج لتوقف (نعمه) فيه إيهام أن سبب عدم حصرها جمعها المنافي وإن تعدوا نعمة الله أي تريدوا أعداؤكم نشرعوا في عد كل فرد فرد من افراد نعمه كما يعلم أن مدلول العام كالمفرد المضاف هنا كلية لا تحصى ها أي لا تحصرها فتعين انه جمع نعمة بمعنى انعام وجمعه لا إيهام فيه أي جلت انعاماته أي باعتبار كل أثر من آثارها عن أن تحد فيشمل القليل ايضاً

ومع هذا التعبير بنعمة موافقة للفظ الآية أولى ومن ثم أصلح في نسخة وكل نعمة وإن سلم حصرها هو باعتبار ذاتها لا متعلقاتها مع دوامها معاشا ومعادا وهي أى حقيقة كل ملائم محمد عاقبته ومن ثم قالوا لانهمة الله على كافر وإنما ملاذه استدراج • فان قلت هذا لا يوافق تفسير النعمة لغة من أنها مطلق الملائم وهو الموافق للاستعمال في أكثر النصوص فما حكمته • قلت شأن المصطلحات العرفية مخالفتها للحقائق اللغوية وكونها أخص منها كالحمد والصلاة عرفا ويأتى في تفسير العبد ما يوضح ذلك وفائدتها هنا بيان ما هو نعمة بالحقيقة لا بالصورة التى اكتفى بها أهل اللغة والرزق أعم منها لأنه ما ينفع به ولو حرما خلافا للتعزلة (عن الإحصاء) بكسر أوله وبالمبدأ الضبط وهو الحصر وفسر بالعد وهو الفعل فهو غير العدد (بالاعداد) أى بكل فرد فرد منها لا بقيد القلة التى أوهمتها العبارة كإدلاله الجيع المحلى بالقرينة المقام أى عظمت

القول قليل الانعامات كما يشمل جميعا كرى (قوله ومع هذا) أى التوجيه الدافع للإيهام بل المنافاة (قوله موافقة) مفعول له لقوله أولى أحوال من نعمته وقوله أولى خبر تعبير (قوله أصلح) أى المصنف ويحتمل أنه ببناء المفعول فالمصلح غيره (قوله وكل نعمة) مبتدأ سم أى معنى الانعام عبارة الكرى هو جواب سؤال كان قائلا يقول ان الفرد لا يكون إلا محصورا فكيف يقال كل فرد متمتع عن الإحصاء اه (قوله وإن سلم حصرها) أهل الواو حالية لا غائية (قوله هو الخ) أى الحصر (قوله مع دوامها) أى متعلقاتها (قوله هى) أى النعمة وقوله أى حقيقة أى بمعنى الاثر الحاصل بالانعام ع ش (قوله كل ملائم الخ) الأولى حذف لفظة كل (قوله محمد عاقبته) فهذا يخرج الحرام سم وكذا يخرج المكروه (قوله فما حكمته) أى المخالفة بالقييد بتحمد عاقبته (قوله شأن المصطلحات) أى الغالب فيها (قوله وكونها الخ) عطف تفسير لقوله مخالفتها الخ كرى (قوله أخص منها) ان اراد انها قد تكون كذلك أى فسلم او انها لا تكون إلا كذلك فممنوع يؤيد المنع ان الزكاة لغة لمعان كالنماء لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج سم ومران معنى الغلبة هو المراد هنا فلا اعتراض (قوله وفائدتها) أى المخالفة ورجع الكرى الضمير إلى المصطلحات اه (قوله والرزق اعم) قد يشكل على الاعمية انه يتبادران نحو هلاك العدو نعمة لا رزق وقوله ولو حرما أى والحرام لا بتحمد عاقبته سم وقد يمنع قوله لا رزق ولو سلم فيحمل العموم على الوجهين كما ترجاه البصرى (قوله وهو الحصر) أى الا حاطة (قوله وفسر) أى الإحصاء قول المتن (بالاعداد) بفتح الهزعة جمع عدد معنى زاد النهاية والباء للاستعانة أو المصاحبة (قوله لا بقيد القلة الخ) عبارة للمغنى والنهاية فان قيل الاعداد جمع قلة والشيء قد لا يضبطه العدد القليل ويضبطه الكثير ولذا قيل لو عبر بالعدد الذى هو مصدر عدل كان أولى اجيب بان جمع القلة المحلى بالالف واللام يفيد العموم اه أى لان ال إذا دخلت على الجمع ابطلت منه معنى الجمعية وصيرت افراده احادا على الصحيح ريشدى (قوله التى أوهمتها العبارة) أى قبل التامل والإفلاصيغة مع ال للكثرة سم (قوله كإدلاله عليه) أى على استغراق جميع الافراد الجيع المحلى بأى أى كما صرحوا بأن الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هى بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لئلا يلزم الترجيح بلا مرجع عبد الحكيم على المطول (قوله بقرينة المقام) أى لما اتفق عليه المحققون من ان اللام موضوع للجنس والقول بأنه موضوع للاستغراق وهم فانه لما استفاد بمعونة القرآن عبد الحكيم وبه يندفع قول ع ش ان المعروف باللام مفردا كان او جمعا للاستغراق ان لم يتحقق عهدا فادتها للاستغراق وضعى لا يتوقف على قرينة فقول ابن حجر بقرينة المقام فيه نظر اه (قوله أى عظمت عن ان تحصر الخ) ونعم الله تعالى وإن كانت لا تحصى تنحصر في جنسين دنيوى وآخرى والاول قسبان موهى وكسبى والموهى قسبان روحانى كنفخ الروح فيه وإشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفسكو والفهم والنطق وجسمانى كتمثيل البدن والقوى الحالة فيه والهيئات اعراضه من الصحة وكالاعضاء والكسبى تركية النفس عن الرذائل وتخليتها بالاخلاق والملكات الفاضلة وتزيين البدن بالهيئات المطبوعة والحلى المستحسنة وحصول المال والجاه والثانى أى الاخرى ان يعفو عما فرط منه ويرضى عنه ويؤوذه اعلالين مع الملائكة المقربين نهاية (قوله كإدلاله عليه الآية) أى المتقدمة في شرح نعمه (قوله ومعنى واحصى كل شىء عددا الخ) لا يخفى ان المفهوم من قوله علمه من جهة

متناهية ضرورة أن كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتأمل (قوله وكل نعمة) مبتدأ (قوله محمد عاقبته) هذا يخرج الحرام (قوله وكونها اخص) ان اراد انها قد تكون كذلك فكذلك وانها لا تكون إلا كذلك فممنوع يؤيد المنع ان الزكاة لغة لمعان كالنماء لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج (قوله والرزق اعم) قد يشكل على الاعمية انه يتبادران نحو هلاك العدو نعمة لا رزق وقوله ولو حرما أى والحرام لا بتحمد عاقبته (قوله التى أوهمتها العبارة) أى قبل التامل والإفلاصيغة مع ال للكثرة (قوله ومعنى واحصى كل شىء عددا الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله علمه من جهة العدد ان المعنى انه

ومن أسمائه تعالى المحصى

أى العالم أو القوى أو العاد  
أقوال نعم فى الأخير إيهام  
أن علمه بكل شىء متوقف على  
عده وليس كذلك (المان)  
من المنه وهى النعمة مطلقا  
أو بقيد كونها مقبلة مبتدأة  
من غير مقابل يوجبها فنعمة  
تعالى من محض فضله إذ  
لا يجب لأحد عليه شىء  
خلافا لنوع المعترلة وجوب  
الاصلاح عليه تعالى الله عن  
ذلك (باللطف) وهو ما يقع  
به صلاح العبد آخره  
ويساويه التوفيق الذى  
هو خلق قدرة الطاعة فى  
العبد ماصدقا لا مفهوما  
ولعزته لم يذكر فى القرآن  
إلا مرة فى هود وليس منه إلا  
احسانا وتوفيقا يوفق الله  
بينهما لأنهما من الوفاق  
الذى هو ضد الخلاف  
وقد يطلق التوفيق على  
أخص من ذلك ومن ثم قال  
المتكلمون اللطف ما يحمل  
المكلف على الطاعة ثم إن  
حمل على فعل المطلوب سمي  
توفيقا أو ترك القبيح سمي  
عصمة وصرح أهل السنة  
فى بحث خلق الأفعال بأن  
لله تعالى لطفًا لو فعله بالكفار  
لآمنوا اختيارا غير أنه لم  
يفعله وهو فى فعله متفضل  
وفى تركه عادل (والارشاد)  
أى الدلالة على سبيل الخير  
أو الإيصال إليها (الهادى)  
أى الدال أو الموصل (الى  
سبيل) أى طريق (الرشاد)

العدد أن المعنى أنه علم عدده وهذا يقتضى أن الكلام فى المتناهيات ويدل عليه لفظ الشىء لأنه عندنا هو  
الموجودات كما صرح بذلك الامام فى تفسيره وحينئذ فاما ينظر موقع كلامه هذا فى هذا المحل فإنه إن أراد به  
دفع اعتراض يرد على قول المصنف الذى جلت نعمته الخ بأن يقال يرد عليه أن الله تعالى يعلم عدد الاشياء ومنها  
النعم كان اللائق فى دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله وأحصى الخ لأنه فى الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم  
وأما مجرد ما ذكره فلا يتجه منه الدفع فليتأمل سم بحذف وإشار الـ كـردى الى دفع اعتراض سم بما نصه  
قوله ومعنى أحصى الخ هذا جواب عما يقال كيف عظمتم عن أن تعد بدليل تلك الآية وهذه الآية صريحة  
فى أنها تعدل أنه تعالى عاد لكل شىء ومن الاشياء النعم فاجاب بأن معنى الاحصاء فيه العلم من حيث  
العدد ولا يلزم من العلم من تلك الحثية العداد ولك أن تقول ولو سلمنا أن المراد بما فى الآية الثانية العد فلا  
منافاة ايضا لأن المراد بما فى المتن عد الخلق كما مر عن عـش (قوله ومن أسمائه تعالى الخ) تقوية لهذا المعنى  
كردى (قوله أقوال) أى هذه التفاسير الثلاثة أقوال لكل منها قائل (قوله نعم فى الأخير إيهام) قد يتوقف  
فى هذا الإيهام بصرى والإيهام ظاهر لا مجال لانكاره (قوله مطلقا) أى ثقيلة كانت أولا (قوله مبتدأة الخ)  
حال من النعمة بقسميه أى حال كون النعمة الثقيلة وغيرها مبتدأة الخ فيصح التفرع الآتى كردى أى  
فيسقط ما لسم هنا من استشكله (قوله آخره) بفتح الهمزة والخامس الراوى فى شرح اللب أى آخر عمره بصرى  
عبارة عـش أى فى آخر امره وهو بوزن درجة ويظهر أنه ظرف لصلاح الخ وقال الـ كـردى يقع اه  
(قوله ويساويه الخ) عبارة المغنى عقب المتن بضم اللام وسكون الطاء أى الرافعة والرفق وهو من الله تعالى  
التوفيق والعصمة بأن يخلق قدرة الطاعة فى العبد قال المصنف فى شرح مسلم وفتحهما لغة فيه (فائدة)  
قال السهيلي لما جاء البشير الى يعقوب اعطاه فى البشارة كلمات كان يروى عنها عن أبيه عن جده عليهم الصلاة  
والسلام وهى بالطيفافوق كل لطيف اللطف فى أمورى كلها كما أحب ورضنى فى دنياى وآخرى اه  
(قوله خلق قدرة الطاعة الخ) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية عـش (قوله ولعزته) أى ندرة  
التوفيق فى الإنسان كردى (قوله المرأة فى هود) أى فى قوله تعالى وما توفيقى إلا بالله وفى الحديث لا يتوقف  
عبد حتى يوفقه الله تعالى وفى أوائل الاحياء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قليل من التوفيق خير من كثير من  
العلم نهاية أى الخالى عن التوفيق عـش (قوله وليس منه) أى من التوفيق بالمعنى المذكور (قوله لأنهما)  
أى الآيتين الأخيرتين نهاية (قوله من ذلك) أى من اللطف أو من معنى التوفيق المتقدم فى قوله الذى هو  
الخ (قوله على الطاعة) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية (قوله وصرح أهل السنة) أى أنهم  
وعلمه أوم (قوله لطفًا) أى أو عامن اللطف (قوله أو الإيصال إليها) أى الى سبيل الخير وهو من عطف  
الخاص واستحسن الرشيدى حل الارشاد على معنى الإيصال والهادى على معنى الدال فرأى عن التكرار

علم عدده وهذا يقتضى أن الكلام فى المتناهيات ويدل عليه لفظ الشىء لأنه عندنا هو الموجودات  
تفسيره ما نصه وأما قوله وأحصى كل شىء عددا فيدل على كونه عالما بجميع الموجودات فإن قيل احصاء العدد  
أنما يكون فى المتناهى وأما لفظه كل شىء فتدل على كونه غير متناهى فيلزم وقوع التناقض فى الآية قلنا  
لا شك أن احصاء العدد أنما يكون فى المتناهى وأما لفظه كل شىء فإنه لا يدل على كونه غير متناهى لأن الشىء عندنا  
هو الموجودات والموجودات متناهية فى العدد وهذه الآية أحدا ما يحتاج به على أن المعدوم ليس بشىء وذلك  
لأن المعدوم لو كان شيئا لكانت الاشياء غير متناهية وقوله أحصى كل شىء عددا يقتضى كون تلك المحصيات  
متناهية فيلزم الجمع بين كونها متناهية وغير متناهية وذلك محال بوجوب القطع بأن المعدوم ليس بشىء حتى  
يندفع التناقض والله تعالى أعلم انتهى وحينئذ فليتأمل ما موقع كلام الشيخ الشارح هذا اعنى قوله ومعنى الخ  
فى هذا المحل فإنه إن أراد به دفع اعتراض يرد على قوله الذى جلت نعمته عن الاحصاء بالاعداد بأن يقال يرد  
عليه أن الله تعالى يعلم عدد الاشياء ومنها النعم فكان اللائق فى دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله وأحصى الخ  
لأنه فى الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم وأما مجرد ما ذكره فلا يتجه منه الدفع فليتأمل (قوله فنعمة تعالى

وقد يجاب بأن المقام مقام الاطناب ولا يعاب فيه بتكرار نحو الالفاظ المترادفة (قوله كالرشد) بضم الراء وسكون الشين وبفتحها نهاية ومعنى (قوله ضد الغنى) وهو الهدى والاستقامة وهداية الله تعالى تتنوع انواعا لا يحصيها عدل لكنها تنحصر في اجناس مترتبة الاول لإفاضة القوى التي يتمكن بها من الاهتداء إلى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وإنزال الكتب والرابع ان يكشف على قلوبهم السرائر ويرهم الاشياء كما هي بالوحى او الالهام او المنامات الصادقة وهذا قسم يختص بنيله الانبياء والاولياء نهاية قال الرشيدى لا يظهر ترتيب الرابع على ما قيل له لانه قسم براسه وإنما يظهر ترتيبه على الاول فلعل قوله مترتبة أى فى الجملة اه (قوله عقبه) كذا فى النسخة المقابلة على أصل الشارح رحمه الله تعالى مرارا من التعقيب وفى بعض النسخ عقبه من الافعال ولعله من تحريف الناسخ (قوله أى المقدر) من الاقدار بمعنى خلق القدرة (قوله وهو) أى إطلاق الموفق على الله تعالى (قوله على من الخ) أى على مذهب من الخ (قوله إذا لم توه) أى الصفة الغير التوقيفية (قوله واخذ الفقه الخ) عطف تفسير للتفهم إشارة إلى ان التفقه وإن كان فى اللغة بمعنى مطلق التفهم لكن المراد به هنا التفهم المتعلق بخصوص الاحكام الشرعية فبصير المعنى الموفق لتحصيل علم الاحكام الشرعية كمدى بزيادة إيضاح أى فيندفع به ما لسم هنا (قوله وهو) إلى قوله واستمداده فى النهاية إلى المتن فى المعنى إلى قوله من فقه إلى واصطلاحا وقوله ومسا ئله إلى غاية (قوله بكسر عينه) كفتح بفتح فرحانها (قوله قيل فقه بضمها) وإذا سبق غيره إلى الفهم يقال فقه بالفتح نهاية (قوله واصطلاحا العلم الخ) يرد عليه أنه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله انناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام خرج علم المقلد اللهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتنامل سم وابدل النهاية والمعنى على قول الشارح الناشئة الخ بالمكتسب من ادلتها التفصيلية اه ولك ان تجيب عن الشارح بما تقررى محله من ان ترتيب الحكم على المشتق مشعر بعلمية ماخذ الاشفاق فكانه قال العلم بالاحكام الشرعية العملية من حيث نشئها عن الاجتهاد (قوله العملية) أى المتعلقة بكيفية العمل كوجوب الصلاة والنية ومنه يعلم ان المراد بالعمل ما يشمل عمل القلب ع ش (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده سم (قوله من حيث تعاور تلك الاحكام) أى عروضا معنى قول المتن (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته انه يراد به مجرد التفهم لا كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين سم أى ولذلك اقتصر المحلى والمعنى على التفسير بالتفهم (قوله وهو) إلى المتن فى النهاية إلى الالفاظ عر فاو ما نبه عليه (قوله وضع إلهى الخ) عبارة السيد فى حواشى العصد وأما الدين فهو وضع إلهى سائق

و قد يجاب بأن المقام مقام الاطناب ولا يعاب فيه بتكرار نحو الالفاظ المترادفة (قوله كالرشد) بضم الراء وسكون الشين وبفتحها نهاية ومعنى (قوله ضد الغنى) وهو الهدى والاستقامة وهداية الله تعالى تتنوع انواعا لا يحصيها عدل لكنها تنحصر في اجناس مترتبة الاول لإفاضة القوى التي يتمكن بها من الاهتداء إلى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وإنزال الكتب والرابع ان يكشف على قلوبهم السرائر ويرهم الاشياء كما هي بالوحى او الالهام او المنامات الصادقة وهذا قسم يختص بنيله الانبياء والاولياء نهاية قال الرشيدى لا يظهر ترتيب الرابع على ما قيل له لانه قسم براسه وإنما يظهر ترتيبه على الاول فلعل قوله مترتبة أى فى الجملة اه (قوله عقبه) كذا فى النسخة المقابلة على أصل الشارح رحمه الله تعالى مرارا من التعقيب وفى بعض النسخ عقبه من الافعال ولعله من تحريف الناسخ (قوله أى المقدر) من الاقدار بمعنى خلق القدرة (قوله وهو) أى إطلاق الموفق على الله تعالى (قوله على من الخ) أى على مذهب من الخ (قوله إذا لم توه) أى الصفة الغير التوقيفية (قوله واخذ الفقه الخ) عطف تفسير للتفهم إشارة إلى ان التفقه وإن كان فى اللغة بمعنى مطلق التفهم لكن المراد به هنا التفهم المتعلق بخصوص الاحكام الشرعية فبصير المعنى الموفق لتحصيل علم الاحكام الشرعية كمدى بزيادة إيضاح أى فيندفع به ما لسم هنا (قوله وهو) إلى قوله واستمداده فى النهاية إلى المتن فى المعنى إلى قوله من فقه إلى واصطلاحا وقوله ومسا ئله إلى غاية (قوله بكسر عينه) كفتح بفتح فرحانها (قوله قيل فقه بضمها) وإذا سبق غيره إلى الفهم يقال فقه بالفتح نهاية (قوله واصطلاحا العلم الخ) يرد عليه أنه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله انناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام خرج علم المقلد اللهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتنامل سم وابدل النهاية والمعنى على قول الشارح الناشئة الخ بالمكتسب من ادلتها التفصيلية اه ولك ان تجيب عن الشارح بما تقررى محله من ان ترتيب الحكم على المشتق مشعر بعلمية ماخذ الاشفاق فكانه قال العلم بالاحكام الشرعية العملية من حيث نشئها عن الاجتهاد (قوله العملية) أى المتعلقة بكيفية العمل كوجوب الصلاة والنية ومنه يعلم ان المراد بالعمل ما يشمل عمل القلب ع ش (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده سم (قوله من حيث تعاور تلك الاحكام) أى عروضا معنى قول المتن (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته انه يراد به مجرد التفهم لا كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين سم أى ولذلك اقتصر المحلى والمعنى على التفسير بالتفهم (قوله وهو) إلى المتن فى النهاية إلى الالفاظ عر فاو ما نبه عليه (قوله وضع إلهى الخ) عبارة السيد فى حواشى العصد وأما الدين فهو وضع إلهى سائق

الخ) إن كان هذا التفرع أيضا على الاول الشامل لما إذا كانت النعمة غير المبتدأة بل فى مقابلة ما وجبها فالمراد بالمو جب حينئذ مقتضى بقضية الفضل فلا ينافى قوله إذ لا يجب الخ وإن اختص بالثانى اشكل الاول حينئذ حيث اقتضى انه ليست بمحض الفضل فليتنامل فانه قد يمنع شمور الاول لغير المبتدأة بناء على ان قوله مبتدأة راجع للاول أيضا (قوله أى التفهم الخ) المتبادر منه حمل التفقه على معنى تفهم الفقه فلا يتناسب ما ذكره من تفسيره لغة واصطلاحا إذ لا يتفهم الفهم ولا العلم بالاحكام بل نفس الاحكام (قوله واصطلاحا العلم الخ) يرد عليه انه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله انناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام لخرج علم المقلد اللهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتنامل (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده سم (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته ان يراد به مجرد التفهم كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين (قوله وهو عرفا وضع الخ) عبارة السيد فى حواشى العصد وأما الدين فهو وضع إلهى سائق لاولى الابواب باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات



سائق لذوى العقول  
 باختيارهم المحمود إلى ما هو  
 خير لهم بالذات وقديفسر  
 بما شرع من الاحكام  
 ويساويه المسألة ما صدقا  
 كالشرعية لانها من حيث  
 أنها يدان أى يخضع لها  
 تسمى ديناً ومن حيث أنها  
 يجتمع عليها وتسمى أحكامها  
 تسمى ملّة ومن حيث أنها  
 تقصد لانقاذ النفوس من  
 مهلكاتها تسمى شريعة  
 (من) مفعول أول للموفق  
 المعتدى للثاني باللام (لطف  
 به) أى أراد له الخير وسهله  
 عليه لكونه من عليه فهم  
 تام ومعلم ناصح وشدة  
 الاعتناء بالطلب ودوامه  
 (واختاره) أى انتقاء للطفه  
 وتوفيقه (من العباد) يصح  
 أن يكون بيانا لمن قال فيه  
 للهدى والمعبود إن عبادى  
 ليس لك عليهم سلطان  
 وشاهد ذلك الحديث  
 الصحيح من برد الله بخيرا  
 أى عظيما بفقهاء الدين وفى  
 رواية ويظهره رشده  
 ومفعول ثانى لا اختيار فال  
 فيه للجنس والعبد لغة  
 الانسان واصطلاح المكلف  
 ولو ملكاً أو جنياً (أحمده) أى  
 أصفه بجميع صفاته إذ  
 كل منها جميل ورعاية  
 جميعها أبلغ في التعظيم ومع  
 هذا التحقيق أن الحمد الأول  
 أبلغ وأفضل ومن ثم قدم

لاولى الالباب باختيارهم المحمود الى الخير بالذات ويتناول الاصول والفروع وقديخص بالفروع  
 والاسلام هو هذا الدين المنسوب الى محمد ﷺ المشتمل على العقائد الصحيحة والاعمال الصالحة انتهت وفى  
 بعض الحواشى عليها البعض احتراز بقوله الهى عن الاوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات  
 المعاشية وقوله سائق لاولى الالباب احتراز عن الاوضاع الطبيعية التى يتهدى بها الحيوانات لخصائص  
 منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود وعن المعانى الاتفاقية والاضاع القسرية وقوله الى ما هو خير  
 لهم بالذات عن نحو صناعتى الطب والفلاحة فانهما وإن تعلقتا بالوضع الالهى أعنى تأثير الاجسام العلوية  
 والسفلية وكانتا سائقتين لاولى الالباب باختيارهم المحمود الى صنف من الخير فليستاتؤديانهم الى الخير  
 المطلق الذاتى اعنى ما يكون خيرا بالقياس الى كل شىء وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية انتهى  
 سم (قوله وقديفسر الخ) فالدين بالتفسير الاول شرع الاحكام وبالثانى نفس الاحكام كرى وفيه  
 توقف لان الوضع فى الاول بمعنى الموضوع كانه هو اعليه بل قول النهاية والدين ما شرعه الله من الاحكام وهو  
 وضع الخ صريح فى الاتحاد (قوله لانها) أى الاحكام المشروعة (قوله ومن حيث انها تقصد الخ) عبارة النهاية  
 ومن حيث اظهار الشارع لها شرعا وشريعة اه أى كأن الشريعة مشرعة المادوهى مورد الشارعية ع ش  
 (قوله للثانى) وهو للتفقه سم وكردى (قوله وسهله عليه) قد ينبغى تركه سم ولعله لعدم مناسبة  
 لقول المصنف المقدّر للتفقه (قوله لكونه من عليه) الاخصر الاول بان من الخ (قوله بفهم تام الخ)  
 عبارة المغنى والنهاية قال القاضى حسين والنوفيق المختص بالمعلم أربعة أشياء شدة العناية ومعلم ذو فصاحة  
 وذكاء القريحة واستواء الطبيعة أى خلوها من الميل الى غير ذلك اه والمراد بالتوفيق المذكور تيسير  
 الاسباب الموافقة للمقصود والمحصله له ع ش (قوله للطفه الخ) أى أو للتفقه سم (قوله وشاهد ذلك  
 الى قوله ومفعول لا الخ) كان المناسب اما تاخير عن بيان الاعراب وال كافى النهاية او تقديمه عليه كفى المغنى  
 حيث قال عقب من العباد أشار بذلك الى قوله صلى الله عليه وسلم ومن يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين أى ويلهمه  
 العمل به اه (قوله فال فيه الخ) أى ومن للتبعض سم (قوله للجنس) او للاستغراق او للعمدنهاية (قوله  
 أى اصفه بجميع صفاته) لم يرد الشارح ان هذا مدلول احمده اذ الذى يدل هو عليه اصفه بالجمل وإنما ذلك  
 يؤخذ من مقدمتين خارجتين أشار الى أولهما بقوله إذ كل منها جميل وإلى ثابتهما بقوله ورعاية جميعهما الخ  
 بنائى على جمع الجوامع (قوله أبلغ فى التعظيم) أى المراد بما ذكره إذ المراد به إيجاد الحمد لا الاخبار بانه  
 سيوجدنهاية وشرح جمع الجوامع (قوله التحقيق ان الحمد الاول أبلغ الخ) خالف للشارح المحقق فى  
 شرح جمع الجوامع وبين أن الثانى أبلغ وبسطنا فى كتابنا الآيات البينات تأييده ورد خلافه وما  
 اعترضوا به عليه بما لا يمتزى فيه العاقل الفاضل بل يتحقق له منه ان زعم ابليغة الاول منشؤه عدم إمعان  
 التامل وعدم فهم معنى الحمدين على وجهه فراجع سم وكذا وافق النهاية والمغنى للشارح المحقق عبارتهما

ويتناول الاصول والفروع وقديخص بالفروع والاسلام هو هذا الدين المنسوب الى محمد ﷺ المشتمل  
 على العقائد الصحيحة والاعمال الصالحة وفى بعض الحواشى عليها البعض احتراز بقوله الهى عن  
 الاوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لذوى الالباب احتراز عن  
 الاوضاع الطبيعية التى يتهدى بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن  
 المعانى الاتفاقية والاضاع القسرية وقوله الى ما هو خير لهم بالذات عن نحو صناعتى الطب والفلاحة فانهما  
 وإن تعلقتا بالوضع الالهى اعنى تأثير الاجسام العلوية والسفلية وكانتا سائقتين لاولى الالباب باختيارهم  
 المحمود الى صنف من الخير فليستاتؤديانهم الى الخير المطلق الذاتى اعنى ما يكون خيرا بالقياس الى كل شىء  
 وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية انتهى (قوله المعتدى للثانى) اعنى التفقه (قوله وسهله) قد  
 ينبغى تركه فليتأمل (قوله أى انتقاء للطفه) أى أو للتفقه (قوله لكونه من عليه) أى ومن للتبعض (قوله  
 التحقيق ان الحمد الاول أبلغ الخ) خالفه الشارح المحقق فى شرح جمع الجوامع وبين ان الثانى أبلغ وبسطنا

بحديث أن الحمد لله نحمده  
وليجمع بين ما يدل على  
دوامه واستمراره وهو  
الاول وعلى تجديده  
وحديثه وهو الثاني (أبلغ  
حمد) أى أنه من حيث  
الاجمال لا التفصيل لعجز  
الخلق عنه حتى الرسل  
حتى أكلمهم نبينا صلى الله  
عليه وسلم حيث قال  
لأحصى ثناء عليك أنت  
كما أئنت على نفسك  
(وأكمه) أى أنه ورد  
بأنه اطناب فقط كالذى  
بعده وبأن التمام غير  
الكمال كما يومئ اليه  
اليوم أكملت لكم دينكم  
وأنتم عليكم نعمتى  
فالاتمام لازالة نقص  
الاصل والا كمال لازالة  
نقص العوارض مع  
تمام الاصل ومن ثم  
قال تعالى تلك عشرة  
كاملة لان التمام فى  
العدد قد علم وإنمابقى  
احتمال نقص بعض  
صفاته ويرد بأن هذا  
إنما يتصور فى الماهيات  
الحسية لا الاعتبارية  
كاهية الحد وبأن الاكمال  
فى الآيه للدين والاتمام  
للنعمه التى من جملتها  
ذلك الاكمال والنصر  
العام على كل منافق  
ومعاند فلم يتعاورا على

شئ واحد فاتجه أنهما فيه بمعنى واحد

وهو أبلغ من حمده الأول لأنه حمد بجميع الصفات برعاية الابلغية وذلك بواحدة منها وهى المالكية أى  
جميع المحامد وان لم تراعى الابلغية بأن يراد التمام ببعض الصفات فذاك البعض اعم من هذا الواحدة لصدقه  
بها وبغيرها الكثير فالثناء بالبلغ فى الجملة ايضا نعم الثناء بالاول من حيث تفصيله أى تعيينه اوقع فى النفس  
من هذا اه وزاد الثانى فان قيل كيف يكون ابلغ مع ان الاول افتتح به الكتاب اجيب بان الحمد فيه  
لمقام التعليم والتعيين له اولى اه (قوله بل اخذ البلقيني الخ) مرجوا به عن المغنى آتفا (قوله وجمع  
بينهما) يعنى جمع المصنف بين الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية وقدم الاول على الثانى فقوله تأشياً  
الخ علة لسكل من الدعويين ولذا قدمه (قوله وليجمع الخ) علة للأولى فقط (قوله وحديثه) من عطف  
اللازم ولو عكس العطف كان اولى (قوله المثنى ابلغ حمد) ينبغى انه على وجه المبالغة وإلا فان اراد ابلغ الحمد  
مطلقاً فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث الاجمال خصوصاً محمد سبدهم صلى الله وسلم عليه وعليهم  
ابلاغ من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما ابلغ من  
حمد ما فليس فيه كبير امر فتأمل سم (قوله من حيث الاجمال الخ) جواب سؤال عبارة المغنى والنهاية  
فان قيل كيف يتصور ان يصدر منه عموم الحمد مع ان بعض المحمود عليه وهو النعم لا يتصور حصرها كما  
أجيب بأن المراد أن ينسب عموم المحامد اليه تعالى على جهة الاجمال بأن يعترف مثلاً باشتاله على جميع  
صفات الكمال الجلالية والجلالية ولا شك ان هذا ينطبق عليه هذا الحمد المذكور اه قال الرشيدى ومع  
ذلك لا بد من ادعاء إرادة المصنف المبالغة لان حمده ولو على وجه الاجمال بالمغنى المذكور دون حمد الانبياء  
ولو إجمالياً كما اشار اليه ابن قاسم اه (قوله ورد) أى تفسير الكمال بالتمام سم (قوله بأنه اطناب فقط)  
يعنى ان مراد المصنف بقوله وأكمه مجرد اطناب فالمراد به عين المراد بقوله ابلغ حمد وتفسير الكمال بالتمام  
يقضى المغايرة وعدم الاطناب هذا مظهر لى ويؤيده قوله كالذى بعده أى قوله وازكاه واشمله وقال  
السكردى قوله ورد بأنه اطناب أجيب عنه باستعمال الالفاظ المترادفة ونحوها شائع فى الخطاب اه  
وهذا مبنى على ضد ما قلته وبرده قول الشارح وبان التمام الخ والله اعلم بحقيقة المرام (قوله ومن ثم) أى  
للفرق بينهما بذلك (قوله قد علم) أى من لفظة عشرة (قوله ويرد) أى الرد الثانى (قوله بان هذا) أى  
الفرق المذكور (قوله إنما يتصور فى الماهيات الحسية الخ) قال سم لك منع هذا الحصر ثم اطال فى  
رد كلام الشارح وجعله ماهية الحمد اعتبارية راجعه (قوله ومعاند) عطف تفسير لما وكردى (قوله  
فلم يتعاورا) أى لم يتوارد الا كمال والاتمام فى الآيه قال سم هذا قد لا يمنع ما ذكر اه وأقول أن  
مراد الشارح بذلك إنما هو رد الاستدلال بالآيه لما ذكر لا منعه فلا إشكال (قوله فيه) أى فى قوله

فى كتابنا الآيات البيّنات تأييده ورد خلافه وما اعترضوا به عليه بما لا يمتري فيه العاقل الفاضل بل بتحقيقه  
منه ان زعم الابلغية الاول منشؤه عدم امعان التامل وعدم فهم معنى الحمد من على وجهه فراجع (قوله ابلغ  
حمد) ينبغى انه على وجه المبالغة وإلا فان اراد ابلغ الحمد مطلقاً فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث  
الاجمال خصوصاً محمد سبدهم صلى الله وسلم عليه وعليهم ابلغ من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات  
الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما فليس فيه كبير امر فتأمل (قوله ورد) أى تفسير الكمال  
بالتمام (قوله إنما يتصور فى الماهيات الحسية) لك منع هذا الحصر ثم ان اراد بحسية الماهيات حسيتها فى  
نفسها فلا شئ منها يحصى لانها كلييات والكليات لا تحس وإن اراد به حسيتها بحسية أفرادها الموجودة هى  
فيها فى الخارج فماهية الحمد كذلك لان أفرادها فى الخارج فان كانت اقوالاً فهى محسوسة بالسمع وافعالاً  
فبالبصر وايضاً ان اراد الاعتبارى الاصطلاحى فالاصطلاحى لا يثبت فى المحسوس وإن اراد به ماله تحقيق فى  
نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبر لسنه ليس له وجود فى الخارج او ما يكون تحققه باعتبارنا ولو  
قطع النظر عن اعتبارنا لا يكون له تحقق فلا نسلم ان ماهية الحمد كذلك اما على الثانى فظاهراً واما على الاول  
فلتحققها فى الخارج بتحقيق أفرادها (قوله فلم يتعاورا) هذا قد لا يمنع ما ذكره وقوله فاتجه انهما فيه كان

تعالى اليوم أكلت الخ وقال الكردي الضمير راجع إلى المتعاور أى فى المتعاور على شئ واحد كالخد اه وفيه نظر ظاهر ثم رايت قال سم قوله فاتجه انهما فيه كان المراد فى المذكور من الآية اه فرجع الضمير إلى الآية بتاويل المذكور (قوله وبان التمام الخ) عطف على قوله بانه اظناب الخ (قوله ويرد بفرض الخ) فيه ما فيه سم (قوله بنحو ما قبله) يعنى ان هذا فى الماهيات الحسية كرى قول المتن (واشهد) قال الشهاب الاشيطى فى تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلبي وايينه بلساني قاصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيينات انتهى سم (قوله اعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة أو لا سم على حج أقول قضية ما قدمه عن الشهاب الاشيطى ضبطه بالضم فان قوله وايينه بلساني الخ ظاهر فى انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى الشهادة قبله وتجوز قرأته بفتح الهمزة واللام عش عبارة الرشيدى هو بضم اوله كما ضبطه المصنف فى تحرير التنبيه فى باب الاذان إلا ان يفرق بين الاذان وما هنا بان الاذان المقصود منه الاعلام اه قول الشهاب الاشيطى المار بقلبي صريح فى الفتح وصرح منه قول البجيرمى اى اعلم واذهن فلا يكنى العلم من غير إذعان وهو تسليم القاب حقيقة ما علمه اه (قوله اى لا معبود بحق) اى فى الوجود نهاية ومتخى قول المتن (إلا الله) اى الواجب الوجود قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا إله إلا الله وفى البخارى قيل لو هب اليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله قال بلى ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان فان جئت بمفتاح له أسنان فتح لك أى مع السابقين فان من مات مسلماً لا بد من دخوله الجنة وذكر لابن عباس قول وهب فقال صدق وانا اخبركم عن الاسنان ما هى فذكر الصلاة والزكاة وشرائع الاسلام معنى (قوله تاكيد لتوحيد الذات) قد يقال تاكيد لا اختصاص الالهية بالله الذى افاده النفي والاثبات سم (قوله لتوحيد الذات) اى والصفات (قوله وما بعده) اى قوله لا شريك له (قوله على نحو المعتزلة) اى بما نقل عن بعض الاشاعرة لو صح من انها بالقدرتين اى قدرته تعالى وقدره العبد (قوله فلا تعدد له بوجه) اى لا تعدد اتصال بان يتركب من اجزاء ولا تعدد انفصال بان يكون له آخر (قوله فلا شريك له) والحاصل ان الوحدة الشاملة لوحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة الافعال تنبى كوما خمسة الكم المتصل فى الذات وهو تركبها من اجزاء والكم المنفصل فيها وهو تعددها بان يكون هناك له ثان فاكثر وهذا من منفين بوحدة الذات والكم المتصل فى الصفات وهو تعددها بان يكون له صفتان فاكثر من جنس واحد كقدرتين فاكثر والكم المنفصل فيها وهو ان يكون لغيره تعالى صفة تشبه صفته تعالى كأن يكون له قدرة بوحدة الوجود وعدم كقدرته تعالى وهذا من منفين بوحدة الصفات والخامس الكم المنفصل فى الافعال وهو ان يكون لغيره تعالى فعل من الافعال على وجه الابداد وهو منى بوحدة الافعال اى وإن كان نفيه لازماً من وحدة الصفات شيخنا فى حاشية الجوهرة وفى تصويره الكم المتصل فى الصفات تأمل (قوله إلى حقائقها) اى حقائق ذاته تعالى وصفاته وافعاله ولا يلزم من النظر فيها علمها بكنهها ويحتمل ان الضمير للافعال فقط (قوله بما كان) اى بما اوجده الله تعالى اى من هذا العالم (قوله فى حين كان) اى

المراد فى المذكور من الآية وقوله ويرد بفرض الخ فيه ما فيه (قوله واشهد) قال الشهاب الاشيطى فى تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلبي وايينه بلساني قاصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيينات اه (قوله اعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة أو لا (قوله تاكيد لتوحيد الذات) قد يقال بل هو تاكيد لا اختصاص الالهية بالله الذى افاده النفي والاثبات (قوله ليس فى الامكان الخ) صريح فى إمكان غير ما كان وإلّا لقال ليس فى الامكان إلا ما كان وامكان غير ما كان مع التزام أن ما كان هو الابدع يستلزم إمكان غير الابدع وإذا كان غير الابدع ممكننا فمن أين أن ما كان هو الابدع بل جاز ان لا يكون هو الابدع لان غير الابدع ممكن ايضا فتامله والحاصل ان غير الابدع ان كان ممكننا جاز ان يكون هو الواقع وإلا لم يكن ممكننا فمن أين أن الواقع هو الابدع وإن لم يكن ممكننا فلا يقال ليس فى الامكان ابداع ما كان بل يقال ليس فى الامكان إلا ما كان ويمكن أن يجاب باختيار الاول لكن الممكن بالذات قد يمتنع بالغير فجاز أن

وبأن التمام يشعر بسبق  
نقص بخلاف الكمال ويرد  
بفرض تسليمه بنحو ما قبله  
(وأزكاه) أنماه (وأشمله)  
أعمه (واشهد) أعلم أتى به  
للخبر الصحيح كل خطبة  
ليس فيها تشهد فهى كاليد  
الجذماء أى القليلة البركة  
(أن لا إله) أى لا معبود  
بحق (إلا الله) وفى نسخة  
زيادة وحده لا شريك له  
وحينئذ فوجده تأكيد  
لتوحيد الذات وما بعده  
تأكيد لتوحيد الافعال رداً  
على نحو المعتزلة (الواحد)  
فى ذاته فلا تعدد له بوجه  
وصفاته فلا نظير له بوجه  
وأفعاله فلا شريك له بوجه  
ولما نظر إلى حقائقها وما  
يليق بها حجة الاسلام  
الغزالي رحمه الله تعالى قال  
ليس فى الامكان ابداع  
بما كان أى كل كائن إلى  
الابد متى دخل فى حين  
كان لا ابداع

منه من حيث أن العلم أتقنه  
والارادة خصصته والقدرة  
أبرزته ولا نقص في هذه  
الثلاثة فكان بروزه على  
أبداع وجهه وأكمله ولم  
يتفاوت بالنسبة لبارته  
ما ترى في خلق الرحمن من  
تفاوت بل لذواته باعتبار  
الأحكام فاعتراضه باستلزام  
ذلك بعجز المحدث لهذا العالم  
عن إيجاد أبداع منه أو  
بخله به أو وجوب فعل  
الأصلح عليه وإنه موجب  
بالذات هو عين الحق والجميل  
على أنه لو أمكن أبداع منه  
بأن تتعلق القدرة بأعدامه  
حال وجوده لزم اجتماع  
الضدين وهو محال لا تتعلق  
به القدرة فلم يتاف ذلك  
صلوح القدرة للطرفين على  
البديلية بأن تتعلق بكل  
منهما بدلا عن الآخر ثم  
الاعتراض إنما يتوهم  
حيث لم يجعل مامصدرية  
كأهو ظاهر (الغفار) أي  
الستار لذنوب من شاء من  
عباده المؤمنين فلا يؤاخذهم  
بها ولما كان من شأن الواحد  
القهر أثره على القهار لئلا  
تنزعج القلوب من تو اليهما  
وليتما ما بينهما من الطابق  
المعنوي لشارة الأول لمقام  
الخوف والثاني لضده  
(تنبيه) فرقوا بين  
الواحد والاحد وأصله  
وحد

وجد (قوله منه) أي ما كان (قوله فكان بروزه الخ) هذا التفريع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن  
إلا الأبداع والارادة لا تخصص إلا الأبداع والقدرة لا تبرز إلا الأبداع وما ذكره لا يثبت ذلك سم (قوله  
وما ذكره الخ) بمنعه ما حكاه الجلال السيوطي عن حجة الاسلام في جوابه نفسه عن السؤال عنه عن كماله  
المذكورة من أنه تعالى إذا فعل فليس في الامكان أي فضلا منه ومثالا وجو باتعالى عن ذلك أن يفعل إلا نهاية  
ما تقتضيه الحكمة فكل ما قضاه ويقضيه من خلقه بعلمه وإرادته وقدرته على غاية الحكمة ونهاية الاتقان ومبلغ  
جودة الصنع اه ثم قال الجلال والحاصل أنا نقول كل موجود على وجه يمكن لإيجاده على عدة أوجه أخرى  
وإن القدرة صالحة لذلك غير أن الوجه الذي أوجده الله تعالى عليه أبداعها لعلم الله تعالى بوجه الحكمة فيه  
وإيجاده ولا تنفي أن يوجد بعده ضده ونقول إنه إذا أوجد ضده في الزمن الثاني كان ذلك الضد في الزمن الثاني  
أبداع من الضد الأول فكل موجود أبداع في وقته من خلافه اه (قوله فاعتراضه) أي قول حجة الاسلام  
المذكور و للجلال الدين السيوطي رسالة سماها بتشديد الاركان من لا أبداع في الامكان بما كان بسط فيها  
بيان مقصد حجة الاسلام من قوله المذكور وحققه بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأيده بكلام المفسرين  
والفقهام والصوفيين ودفع الاعتراضات الموردة عليه بوجوه عديدة عقلية وعقلية راجعها (قوله عن إيجاد  
الخ) أي أن لم يقدر عليه (قوله أو بخله) أي أن اقتدر عليه (قوله أو وجوب فعل الأصلح) أي كما يقول  
به المعتزلة (قوله وإنه موجب الخ) أي كما يقول به الفلاسفة ورد سم دعوى الاستلزام المذكور بما نصه  
امتناع إيجاد أبداع منه لكونه لا أبداع منه ليس من قبيل العجز أو غيره بما ذكر اه (قوله على أنه لو أمكن  
الخ) هذه العلالة فرع أن الواقع هو الأبداع ولم يثبت ذلك كإثباته عليه أنفا سم وقد مر هناك منعه  
(قوله حال وجوده) التقييد به غير لازم في الإراد الذي أشار اليه بل للمورد أن يعبر هكذا يمكن أبداع  
من الموجود بأن يعدمه ويوجد بدله أبداع منه أو بأن يوجد الأبداع ابتداء فلا يلزمه ما ألزمه فليتامل سم  
(قوله حيث لم يجعل مامصدرية) يتأمل المعنى على المصدرية سم أقول المعنى عليها كإثبات تشديد الاركان عن  
الزركشي عن بعضهم أنه ليس في الامكان أبداع من وجود هذا العالم فإنه ممكن في نفسه ولا يحصل للممكن  
من الحق سوى الوجود وقد حصل (قوله من عباده المؤمنين) يقتضي أن الكافر لا يغفر له شيء من  
المعاصي الزائدة على الكفر وهو ظاهر عميرة وبوافقه تصريحهم في الجنائز بأنه لا يجوز الدعاء بالمغفرة  
للكافر ولا رد عليه القول بأنه يجوز أن يغفر له سبحانه وتعالى ما عدا الشرك لأنه لا يلزم من الجواز الوقوع  
الذي الكلام فيه عس (قوله فلا يؤاخذهم بها) عبارة غيره فلا يظهرها بالعقاب عليها (قوله من شأن  
الواحد الخ) أي في ملكه محلي (قوله أثره) أي الغفار وقوله من تو اليهما أي القهار والواحد (قوله  
ما بينهما) أي الواحد والغفار في تعبيره تشييد للضمائر بصري (قوله لئلا تنزعج الخ) أي يقال هو معارض  
بما في التنزيل لانا نقول للمقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والأنعام فكان ذكر الغفار هنا انسب  
عميرة (قوله من الطابق المعنوي) وهو الجمع بين معنيين متقابلتين في الجملة (قوله وأصله وحد) مبتدا  
وخبر أو وحد بدل من أصله بالجر عطف على الواحد وهو الأقرب قال السري ووحد معنى واحدا وفي  
كليات أبي البقاء ما نصه وهما ته أي الاحدا ماصلية واما منقلبة عن الواو على تقدير أن يكون أصله وحد

يمتنع وقوع غير الأبداع لترجيح وقوع الأبداع بتعلق العلم والارادة به لان الحكمة فيه (قوله فكان بروزه)  
هذا التفريع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن إلا الأبداع والارادة لا تخصص إلا الأبداع والقدرة لا تبرز  
إلا الأبداع وما ذكره لا يثبت ذلك (قوله عن إيجاد أبداع منه) امتناع إيجاد أبداع منه لكونه لا أبداع منه ليس  
من قبيل العجز أو غيره بما ذكر (قوله على أنه لو أمكن) هذه العلالة فرع أن الواقع هو الأبداع ولم يثبت ذلك  
كإثباته عليه أنفا (قوله حال وجوده) التقييد بقوله حال وجوده غير لازم في الإراد الذي أشار  
اليه بل للمورد أن يعبر هكذا يمكن أبداع من الموجود بأن يعدمه ويوجد بدله أبداع منه أو بأن يوجد الأبداع  
ابتداء فلا يلزم ما ألزمه فليتامل (قوله حيث لم يجعل مامصدرية) يتأمل المعنى على المصدرية (قوله

بان احد يختص باولى العلم والنفي لان اريد به الواحد والاول كافى الاية ووصفا بالله دون واحد وحدثان ففيه نفي للمباهية بخلاف نفي الواحد إذ لا ينفي الاثنين فأكثر وبأنه يستعمل للمؤنث أيضا نحو لستن كأحد من النساء (٢٥) والمفرد والجمع نحو من أحد عنه حاجز ين

وعلى كل من الوجهين يراد بالاحد ما يكون واحداً من جميع الوجوه لأن الاحدية هي البساطة الصرفة عن جميع أنحاء التعدد عدد يا وتركيباً أو تحليلياً فاستهلكت الكثرة النسبية الوجودية في احدية الذات ولهذا رجح على الواحد في مقام التنزيه لأن الواحدية عبارة عن انتفاء التعدد العددي فالكثرة العينية وإن كانت منتفية في الواحدية إلا أن الكثرة النسبية متعقل فيها اه (قوله بان احد) كانه على الحكاية على اول احواله بصري اه (قوله وبالنفي الخ) عبارة الكلليات الاحد بمعنى الواحد يوم من الايام واسم لمن يصلح ان يخاطب موضوع للعموم في النفي يختص ببعض نحو لم يكن له كفواً احد انتهى نحو لا يلتفت منكم احد أو استقهم يشبههما نحو هل تحسن منهم من احد ولا يقع في الاثبات إلا بعد كل ويأتى في كلام العرب بمعنى الاول كيوم الاحد ومنه قل هو الله احد في احد القولين وبمعنى الواحد اه (قوله ووصفا) أى ويختص وصفاهو وحال سم عبارة الكلليات قال الازهرى هو صفة من صفات الله تعالى استأثر بها فلا يشترك فيها شئ اه (قوله إذ لا ينفي) أى نفي الواحد (قوله وبانه يستعمل الخ) عبارة الكلليات يستوى فيه الواحد والمتن والجمع والمذكور والمؤنث وحين اضيف اليه او اعيد اليه ضمير الجمع ونحو ذلك يراد به جمع من الجنس الذى يدل الكلام عليه فعلى لا نفرق بين احد من رسله أى بين جميع من الرسل ومعنى فما منكم من احد أى من جماعة ومعنى لستن كأحد من النساء أى كجماعة من جماعة النساء اه (قوله نحو من أحد عنه الخ) مثال للجمع (قوله بترادفهما) أى الواحد والاحد (قوله اختياره) خبر وقول الخ والضمير لآنى عبيد (قوله من اسم مفعول المضعف) بالاضافة (قوله المضعف) أى مكرر العين وليس هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفيين وهو فى الثلاثى ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد كمد وفى الرباعى ما كانت فاؤه ولا مه الاولى من جنس واحد وعينه ولا مه الثانية من جنس واحد كزلزل ع ش (قوله سمي به نبينا الخ) ولم يسم احد بمحمد قبله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لكن لما قرب زمانه صلى الله عليه وسلم ونشر أهل الكتاب نعتهم سمي قوم أولادهم به رجاء النبوة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالاته وهم خمسة عشر نفساً كرى (قوله بالهام) متعلق بسمى (قوله إشارة الخ) مفعول له لسمى المقيد بقوله بالهام الخ وقوله ورجاء الخ عطف عليه لكن بدون اعتبار تقيده عامله أى سمي بالالهام فتأمل عبارة المغنى سمي به الإلهام من الله تعالى بانه يكسر حمد الخالق له لكثرة خصاله الجميلة كإروى فى السير انه قيل لجده عبدالمطلب وقد سماه فى سابع ولادته ملوت ابيه قبلها لم سميت ابنتك محمد وأوليس من اسماء أبائك ولا قومك قال رجوت ان يحمى فى السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كاسبق فى علمه قال ابن العربى لله تعالى الف اسم ولنديه كذلك اه (قوله انه رأى الخ) أى عبدالمطلب (قوله معلوما الخ) الاولى العطف (قوله وكذا الملائكة الخ) خلافاً للنهاية عبارة وقول الشارح أى فى شرح المختار من الناس ليدعوه فيه إشارة الى انه لم يبعث الى الملائكة وهو الراجح كما أوضحه الودرجه الله تعالى فى فتاويه اه ويأتى عن المغنى ما يشير الى ما اختاره الشارح من بعثه الى الملائكة (قوله إذ العالم الخ) علة متوسطة بين طرفى المدعى (قوله وصرح الخ) الاولى وظاهرا به الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عطف على اية الخ (قوله بريد الخ) خبر وصرح الخ (قوله ذلك) أى بعثه الى الملائكة (قوله بل قول البارزى الخ) عطف على ذلك عبارة فى شرح الاربعين المصنف بل اخذ بعض المحققين بعمومه حتى للجبادات بان ركب فيها عقل حتى امنت به اه (قوله وفائدة الارسل الخ) عبارة فى شرح الاربعين فان قلت تكليف الملائكة من اصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العملية قال الله تعالى لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الايمان لانه ضرورى فيهم فالتكليف به تحصيل الحاصل فهو محال اه (قوله من البشر) يخرج الرسول من الملائكة فان الارسل منهم هو بالمعنى اللغوى ووصفا) أى ويختص وصفاهو حال

وبأن له جمعا من لفظه وهو الاحدون والاحاد وقول انى عبيد بترادفهما ولكن الغالب استعمال احد بعد النفي اختياره (واشهدان محمد) علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم مع انه لم يؤلف قبل اوان ظهوره بالهام من الله لجده عبدالمطلب إشارة الى كثرة خصاله المحمودة ورجاء ان يحمده أهل السماء والارض لاسمى ان صح ما نقل عن جده انه رأى سلسلة بيضاء خرجت منه اضاء لها العالم فاولت بولد يخرج منه يكون كذلك (عبده) قدم لأن وصف العبودية اشرف الاوصاف ومن ثم ذكر فى انغم مقاماته اسرى بعبده نزل الفرقان على عبده فاوحى الى عبده (ورسوله) لكافة الثقيلين الانس والجن اجماعا معلوما من الدين بالضرورة فيكفر منكره وكذا الملائكة كما رجحه جمع محققون كالسبكي ومن تبعه وردوا على من خالف ذلك وصرح اية ليسكون للاميين نذيرا إذ العالم ما سوى الله وخبر مسلم وارسلت الى الخلق كافة يؤيد ذلك بل قال البارزى انه ارسل حتى للجبادات بعد جعلها مدركة وفائدة

(ووصفا) أى ويختص وصفاهو حال

(٤ - شروانى وابن قاسم - أول) الارسال للبعصوم وغير المكلف طلب اذا عانها لشره ودخلها تحت دعوته واتباعه تشرىفاله على سائر المرسلين والرسول من البشر ذكر حرأ كمل معاصريه غير الانبياء عقلا وفطنة وقوة رأى

وخلقا بالفتح وعقدة موسى (٢٦) أزيلت بدعوته عند الارسال كافي الآية معصوم ولومن صغيرة سهوا قبل النبوة على

الاصح سليم من دناءة آب  
وخنى أم وان عليا ومن منفر  
كعمى وبرص وجذام ولا  
يرد علينا نحو بلاء أيوب  
وعمى نحو يعقوب بناء على أنه  
حقيق لطوره بعد الانباء  
والكلام فيها قارنه والفرق  
أن هذا منفر بخلافه فيمن  
استقرت نبوته ومن قلة  
مرؤة كأكل بطريق ومن  
دناءة صنعة كحجامة أوحى  
اليه بشرع وأمر بتبليغه  
وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ  
كيوشع فان لم يؤمر فنبى  
لحسب وهو أفضل من النبي  
اجماعا لغيره بالرسالة التي  
هى على الاصح خلافا لابن  
عبد السلام أفضل من النبوة  
فيه وزعم تعلقها بالحق بزمه  
أن الرسالة فيها ذلك مع  
التعلق بالخلق فهو زيادة  
كال فيها وصح خبر أن  
عدد الانبياء مائة ألف  
وأربعة وعشرون ألفا  
وخبر أن عدد الرسل ثلثمائة  
 وخمسة عشر وأما الحديث  
المشتمل على عدما في سندله  
ضعيف وفي آخر مختلط  
لكنه انجبر بتعددده فصار  
حسنا لغيره وهو حجة وما  
يقويه تكرروا بآية أحده  
في مسنده وقد قرروا أن  
ما فيه من الضعف في مرتبة  
الحسن وبما ذكر الصريح  
في تغاير النبي والرسول  
بتبين غلط من زعم اتحادهما في اشتراط التبليغ واسترواح ابن الهمام مع تحقيقه في نسبه ذلك الغلط للمحققين

الذى هو مطلق السفارة رشيدى عبارة شيخنا ومعنى كون الملائكة رسلهم واسطة بين الله وبين الخلق  
من البشر اه (قوله وخلقها) المراد به ما يشمل الكلام بقريته ما بعده (قوله ولومن صغيرة سهوا) محله  
ما لم يترتب على ذلك تشريع واما السهو المترتب عليه ذلك فجاز كما وقع له صلى الله عليه وسلم من قيامه من  
ركعتين وسلم معتقدا التمام بنائى (قوله على الاصح) راجع لكل من الغايات الثلاثة (قوله وخنى ام)  
أى بالقصر أى خشها وزناها (قوله وعمى) وفى كلام البيضاوى فى تفسير قوله تعالى وإننا لراك فينا ضعيفا  
ما يصرح بعدم اشتراط فقد العمى واقره عليه شيخ الاسلام فى حاشيته بصري (قوله نحو يعقوب)  
كشعيب (قوله بناء على انه) أى عمى نحو يعقوب (قوله لطرده) أى ما ذكر من البلاء والعوى (قوله)  
ان هذا) أى المقارن (قوله بخلافه) أى الطارىء (قوله ومن قلة الخ) عطف على من دناءة قاب (قوله)  
أوحى الخ) نعت خامس لذكر (قوله على الاصح الخ) والكلام فى نبوة رسول ورسالته وإلا فالرسول افضل  
من النبي قطعا والنبوة افضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبى وغيره شيخنا (قوله خلافا لابن عبد السلام  
الخ) فيه أن تعليقه فيه إشعار بأنه لم يرد بالنبوة المعنى المتعارف وهو الإيحاء إلى شخص بتشريع خاص به  
وبالرسالة الإيحاء بتشريع له ولغيره أو بنحو ما ذكر من الفرق بينهما على التفاسير المشهورة إذ من البين أن  
النبوة بكل هذه المعاني لها تعلق بالخلق أيضا باعتبار أن متعلقها فعل مكلف كإيمان الرسالة كذلك وإن  
اختلفت كيفية التعلق ولكل منهما تعلق بالحق أيضا باعتبار صدورهما عنه وهذا البيان لا يخفى مثله على  
غير مثله فكيف به وقد شرف بالتلقيب بسلطان العلماء من سيد المرسلين عليه افضل الصلاة والتسليم  
فيجوز أن يكون مراده بالنبوة باطنها الذى هو حقيقة الولاية وهى الإيحاء بما يتعلق بالذات والصفات وما  
يلتزمه مما يتعلق بأسرار الموجودات ومعرفة ما على ما هى عليه وأحوال النشأة الدنيوية والاخرية  
والبرزخية وبالرسالة ظاهر النبوة الذى هو الإيحاء بالتشريع الخاص والعالم إذا لار متعلق بالحق تعالى  
والثانى متعلق بالخلق أى بتكميلهم لشيء أو لافاضة شىء ما من انعكاس انوار باطن النبوة المشار اليه اما  
توجيه كون الثانى متعلقا بالخلق فظاهر وكذا توجيه تعلق الاول بالحق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات  
وأما بالنسبة لما ذكر معها فلان الوقوف على حقائق الموجودات واختلاف النشآت وأسرار الموجودات  
من اقوى الاسباب الباعثة على تأكيد التصديق بكال الذات وانصافها بسنى الصفات وهذا حقيقة ما قاله  
بعض كمل العارفين من ان ولاية النبى اكمل من نبوته بصري (قوله وزعم تعلقها الخ) من اضافة المصدر الى  
مفعوله أى وزعم ابن عبد السلام تعلق النبوة بالحق وتعلق الرسالة بالخلق (قوله فهو) أى التعلق بالخلق  
(قوله ان عدد الرسل ثلثمائة الخ) (قائدة) استنبط بعض العلماء من محمد ثلثمائة وأربعة عشر رسولا فقال  
فيه ثلاث ميمات وإذا بسطت كلامها قلت فيه ميمى وعدتها بحسب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها  
مائتان وسبعون وإذا بسطت الحامو الدال قلت دال بخمسة وثلاثين وحاء بتسعة فاجملة ما ذكره والاسم واحد  
فتم عدد الرسل كما قيل انهم ثلثمائة وخمسة عشر واولوا العزم منهم خمسة كما قيل فيهم:

محمد ابراهيم موسى كليمه ه فعبسى فتوح هم اولوا العزم فاعلم  
معنى وترتيبهم فى الافضلية على ما فى هذا البيت ع ش وبجبرى (قوله خمسة عشر) او اربعة عشر  
او ثلثة عشر اقوال شيخنا (قوله واما الحديث الخ) أى الواحد (قوله ضعيف) أى راو ضعيف (قوله وفى  
اخر) أى سند اخر (قوله لكنه انجبر) أى الحديث المشتمل الخ (قوله بتعددده) أى السند (قوله)  
وهو) أى الحسن لغيره (قوله أن ما فيه) أى فى مسند احد (قوله تبين غلط من زعم اتحادهما وهما  
الخ) اقول هذا القول يحكى فى اكثر الكتب على انه مرجوح لا غلط ومنها النهاية وفى ع ش بعد ذكر  
كلام الشارح مانصه فليراجع فان مجرد ما علل به ومته وورد الخبز بعدد الانبياء الرسل لا يقتضى التخليط  
اه (قوله واسترواح الخ) عطف على قوله غلط الخ واسترواح اخذ الشىء بلا تعب تأمل (قوله فى نسبة  
الخ) متعلق بالاسترواح (قوله مع تحقيقه) أى كونه من اهل التحقيق (قوله للمحققين الخ) فى شرح

وقد صرح قبل بان الخبر ان صح بعددهما المذكور وجب ظنا اعتقاده على ان الذي في (٢٧) كلام محقق ائمة الاصلين وغيرهما خلاف

ذلك الاتحاد وای محققين  
خلاف هؤلاء ثم رایت تليذه  
الكامل ان بنی شریف اشار  
الرد عليه ببعض ما ذكرته  
ووقع في بعض كتب  
التواريخ والتفسير ما ينافي  
ما ذكرناه من الشروط  
وهو تقول لا اصل له فوجب  
اعتقاد خلافه (المصطفي)  
ای المستخلص من الصفوة  
(المختار) من العالمين لدعائهم  
الى ربهم فهو الفضل  
بنص كنتم خير امة اخرجت  
للناس اذ كمال الامة تابع  
لكمال نبيها فهداهم اقتده  
اذ لا يكون ممثلا له الا ان  
حوى جميع كالاتهم اناسيد  
ولدام ولا تخردم ومن  
دونه تحت لوائه ونبيه عن  
التفضيل بين الانبياء وعن  
تفضيله عليهم محله لقوله  
تعالى فضلنا بعضهم على بعض  
فيا يؤدي لخصومة او  
تتقيص بعضهم او هو تواضع  
او قبل عليه بأنه الافضل  
(صلى الله وسلم عليه) من  
الصلاة وهي من الله الرحمة  
المقرونة بالتعظيم وخص  
الانبياء بلفظهم فلا تستعمل  
في غيرهم الا تبعا تميزا  
لمراتهم الرفيعة والحق بهم  
الملائكة لمشاركتهم لهم في  
العصمة وإن كان الانبياء  
افضل من جميعهم ومن  
عدهم من الصلحاء افضل  
من غير خواصهم والسلام

الهمزة للشارح رحمه الله تعالى عند قول المتن كيف ترقى الخ ما يفهم منه موافقته لما نقل عن المحققين ثم قال  
على ان المحقق ابن الهمام نقل ان المحققين على ترادفهما وان كنت ترددته في شرح المنهاج بصري (قوله) وقد  
صرح الخ) اي ابن الهمام جملة حاله مؤيدة للاسترواح (قوله الاصلين) اي اصول الفقه واصول الدين  
(قوله وای محققين الخ) استفهام انكارى (قوله تليذه) اي ابن الهمام (قوله من الشروط) اي في الرسول  
قول المتن (المصطفي) اسم مفعول من الصفوة وهى الخلو ص روى مسلم عن واثلة بن الاسقع ان النبي ﷺ  
قال ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني  
من بني هاشم المختار اسم مفعول اصله مخير اختاره الله تعالى على سائر خلقه ليدعوه الى دين الاسلام  
وحذف المصنف رحمه الله تعالى المفضل عليه ايذاً نامة بأنه افضل المخلوقات من انس وجن وملاك وهو كذلك  
لان حذف المعمول يؤذن بالعموم معنى (قوله وحذف الخ) في النهاية مثله (قوله فهو الفضل) وقد حكى  
الرازي الاجماع على انه مفضل على جميع العالمين نهاية (قوله اذ كمال الامة الخ) بيان لوجه دلالة الآية على  
مدعاه وكذا قوله اذ لا يكون الخ بيان لوجه الدلالة (قوله ممثلا له) اي لهذا الامر (قوله ونبيه الخ) جواب  
سؤال ظاهر البيان (قوله محله) مبتدئان (قوله فيما يؤدى الخ) خبره والجملة خبر ونبيه الخ (قوله)  
لقوله تعالى الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله فيما يؤدى الخ) او في نفس النبوة التي لا تنفارت إلا في  
ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص نهاية (قوله وتنقيص بعضهم) اي فان ذلك كفر نهاية قول المتن  
(ﷺ) قرن الثناء على الله بالثناء على نبيه لقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك اي لا ذكر الا وتذكر معنى  
كافي صحيح ابن حبان ولقول الشافعي رضى الله عنه أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته اي بكسر الخاء وكل  
امر طلبة غير هاشم الله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم معنى (قوله لا تبعا الخ) وفي  
الشبر خيتي على الاربعين مانصه تمتة في منع الصلاة على غير الانبياء والملائكة استقلا لا وكرهاهما وكونها  
خلاف الاولى خلاف والاصح الكراهة واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على ابي ابي وفي فهو من  
خصائصه بجبري (قوله وان كان الانبياء الخ) عبارة النهاية قالوا اي اهل السنة ان النوع الانساني افضل  
من نوع الملائكة وان خواص بني ادم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام  
بني ادم وهم الاتقياء والاولياء افضل من عوام الملائكة كالسباحين اه (قوله وجمع) الى قوله اي لفظا في  
النهاية والمعنى (قوله والسلام) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة سم (قوله لا خطا) بقي  
مالوا اتى باحدهما لفظا والاخر خطا وبهما معا خطا هل تنفي الكراهة ولا وهل الافراد مكروه في حق  
بقية الانبياء ايضا ولا لان طلب الجمع بينهما إنما ورد في حقه صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء ايضا فيه  
نظر فليراجع وكتب اليجبري على قول الاقناع اتى بها لفظا واسقطها خطا ويخرج بذلك عن الكراهة  
مانصه هذا وجهه والراجح خلافه فلا يخرج عن الكراهة الا اذا اتى بها لفظا وخطا لمن اراد الجمع بين اللفظ  
والخط فصور الافراد المكروه خمسة ان يتلفظ باحدهما فقط او يكتب باحدهما فقط او يتلفظ باحدهما  
ويكتب الاخرى او يتلفظ بهما معا ويكتب احدهما فقط او يكتبهما معا ويتلفظ باحدهما فقط وصور  
القرن الخالي عن الكراهة ثلاث ان يتلفظ بهما معا من غير كتابة او يكتبهما معا من غير لفظ او يتلفظ بهما  
معا ويكتبهما معا كذلك اه (قوله اي بناء على التعميم) راجع للمعطوف فقط وفي سم مانصه اشار  
بالتضييب الى التعميم في قوله خلافا لمن عمم اه (قوله وكان ينبغي وعلى اله) فديجاب بانه ترك الصلاة على

(قوله والسلام) اشار بالتضييب الى أنه معطوف على الصلاة (قوله لفظا لا خطا) بقي مالوا اتى باحدهما  
لفظا والاخر خطا وبهما معا خطا هل تنفي الكراهة ولا وهل الافراد مكروه في حق بقية الانبياء  
ايضا ولا لان طلب الجمع بينهما إنما ورد في حقه صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء فيه نظر فليراجع  
(قوله اي بناء على التعميم) اشار بالتضييب الى التعميم في قوله خلافا لمن عمم (قوله وكان ينبغي وعلى اله)

وهو التسليم من الافات المنافية لغايات الكمالات وجمع بينهما لنقله عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن أى لفظا لا خطا خلافا  
لمن عمم قيل والافراد إنما يتحقق إن اختلف المجلس أو الكتاب أى بناء على التعميم وكان ينبغي وعلى آله لانها مستحبة عليهم بالنص وصحبه

لأنهم ملحقون بهم بقياس أولى لأنهم أفضل من الالاصحبة لهم والنظر لما فيهم من البضعة الكريمة إنما يقتضى الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصف يقتضى أكثرية العلوم ( ٢٨ ) والمعارف (وزاده فضلا وشرقا) الظاهر ترادفهما فالجمع اللاتطاب ويحتمل الفرق بأن

الآل والصحب اشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة سم (قوله لأنهم اى أصحابه صلى الله عليه وسلم (قوله من البضعة) وهى القطعة من اللحم يعنى انهم قطعة منه كرى (قوله الظاهر) إلى المتن فى النهاية (قوله وهو اميل إلى الترادف) فيه نظر رسم على حجج ولعله ان انتفاء النقص لا يحصل مجدا ولا رفعة مثلا كفعول المباحات والمجد فوق ذلك كالسحاوة وعلو الهمة فى العبادات وغير ذلك عش (قوله بالبناء على الضم الخ) محله إذا كان المضاف اليه معرفة اما إذا كان نكرة فتعرب نوى معناه او لا كافى التصريح وجهه ان المضاف اليه المعرفة جزئى فيكون حينئذ شيئا بالحرف فى الاحتياج إلى الجزئى بخلاف النكرة فضعفت المشابهة فبقى على الاصل فى الاسماء من الاعراب عش (قوله لحذف المضاف اليه الخ) ظاهره أن سبب بنائها المشابهة بالحرف فى الافتقار ورد بان الافتقار الموجب للبناء إذا كان المضاف اليه جملة وهو هنا مفرد فعلة بنائها شيئا باحرف الجواب كنعم فى الاستغناء بها عما بعد ما قال للم لتوقيت لا للتعليل (قوله فان لم ينوشىء نونت) اى بالنصب والرفع عبارة النهاية وروى تنوينها مرفوعة ومنصوبة لعدم الاضافة لفظا وتقدير اها (قوله او جرت بمن) لعل هذا باعتبارها فى الجملة لا فى خصوص هذا التركيب سم اقول وكذا قوله فان لم ينوشىء نونت فان المقصود بهذا التركيب هنا هو كافى الاطول تذكير ابتداء اليقه بهذه الامور المتبرك بها ليكون آن الشروع فيما بعد ما غير ذاهل عنها فزيد فى التبرك لا يحصل إلا بملاحظة المضاف اليه (قوله لا انتقال من اسلوب إلى آخر) اى بقصد نوع من الربط فان اما بعد لما كان معناه مهما يكن من شىء فكذلك اى افاد ان ذلك الكذا مربوط بكل شىء وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والشاء فاقدر بيطه بما قبله بانه واقع بعده ولا بد ان يعقوب قال المغنى ولا يجوز الاتيان به فى أول الكلام اى اى صناعة ولا فيجوز شرعا او المراد لا يستحسن بحجى (قوله فى سنة) اى فى الخطب والمكاتبات معنى (قوله واول من قالها داود الخ) وهو اشد به نهاية اى اقرب للصحة من جهة النقل عش عبارة البجيرى وهو الا شهر وهى فصل الخطاب الذى اوتيه لانها تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواعظ اها (قوله ويرد بأنه لم يثبت الخ) لقائل ان يقول ان مجرد هذا لا يرد نقل الثقات تكلم بهذه الامور الخاص من غير لغته خصوص صامع انه قد توافقت اللغات سم (قوله غالبا) عبارة النهاية والمطول واصلاهما مهما يكن من شىء بعد الحمد والصلاة فوقعت كلمة إمام وضع اسم هو المبتدأ أو فعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط لزومها الفاء اللازمة للشرط غالبا اها وفى حواشيهما ما حاصله وإنما لم يمت الفاء بعدا لما لم يلزم بعد غيرهما من الشروط لان اما لما كانت دلالتها على معنى الشرط بالنيابة ضعفت فاحتاجت إلى دليل لذلك فوجب لزوم الفاء كليا بخلاف غيرهما من الشروط فان دلالتها على الشرطية بالا صالحة ويمكن ان يعتذر عن الشارح بأن تقييده بالغالب للاحتراز عن حذفها فى نحو قال الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى ايقال لهم اكفرتم وإن كان قليلا (قوله ومن ثم أفاد الخ) راجع إلى قوله مع مزيدا كيد (قوله ومن ثم كان الخ) راجع إلى ما قبله (قوله الاصل) اى ما حق التركيب ان يكون عليه وإنما لم يستعمل هذا الاصل اختصارا فافترى على المطول (قوله

قد يجاب بأنه ترك الصلاة على الآل والصحب اشارة إلى أنه لا حرج فى ذلك ولا كراهة (قوله وهو اميل إلى الترادف) فيه نظر (قوله بالبناء على الضم) وترفع اى بتنوين على عدم نية ثبوت شىء فالرفع على اصل المبتدأ بكبرى قال الشيخ خالد فى شرح التوضيح وقال الحوفى وإنما يبين اى قيل وبعد على الضم إذا كان المضاف اليه معرفة اما إذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه او لا هـ ومثله فى كذا استاذ البكرى وشرح العباب للشارح (قوله فان لم ينوشىء نونت) لم يبين ان التنوين مع النصب كما هو المشهور حينئذ أو مع الضم (قوله او جرت بمن) لعل هذا باعتبارها فى الجملة لا فى خصوص هذا التركيب (قوله لم يثبت عنه

الاول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنة والثاني لطلب زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة ثم رايت من فرق بأن الاول ضد النقص والثاني علو المجد وهو اميل إلى الترادف (لديه) اى عنده وسؤال الزيادة لا يشعر بسبق نقص لان الكامل يقبل زيادة الترقى فى غايات السكال فاندفع زعم جمع امتناع الدعاء له صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن باللهم اجعل ثواب ذلك زيادة فى شرفه صلى الله عليه وسلم على أن جميع أعمال أمته يتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها أضعافا مضاعفة لا تحصى فهى زيادة فى شرفه وإن لم يسئل له ذلك فسؤاله أقصر من بالعلوم (اما بعد) بالبناء على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فان لم ينوشىء نونت وإن نوى لفظه نصبت على الظرفية أو جرت بمن وهى للانتقال من اسلوب إلى آخر وكان صلى الله عليه وسلم ياتى بها فى خطبه فهى سنة قيل وأول من قالها داود صلى الله عليه وسلم ورجح ويرد بأنه لم يثبت عنه تكلم بغير لغته وفصل الخطاب الذى اوتيه هو فصل الخصومة او غيرها

بكلام مستوعب لجميع المعطرات من غير اخلال منها يشىء وفى خبر ضعيف أن يعقوب قالها وتلزم الفاء فى حيزها بالغالب تضمن (هنا) أما معنى الشرط مع مزيد تا كيد ومن ثم أفاد اما يزيد فذهب ما لم يفده زيد ذاهب من أنه لا محالة ذاهب وأنه منه عزيمة ومن ثم كان الاصل



هنا) احتراز به عن نحو أما قرىشافنا أفضلها فإن التقدير مهما ذكرت قرىشا الخ عبد الحكيم (قوله كما أشار إليه سيديويه الخ) وقال بعض الأفاضل مراد سيديويه بيان المعنى والبحث وتصوير أن ما تفيد لزوم ما بعد فاتها لما قبلها لأنه كان في الأصل كذلك بل الأصل أن يكن في الدنيا شيء مخفف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت الهمزة والتفصيل في الرضى (قوله في تفسيره) أى ترى تركيب أمابعد وقوله مهما بسيطة لا مركبة من مه وما ولا من ما ماخلالزا عميمها قاموس (قوله بعد ما ذكر) التحقيق أن بعد من متعلقات الجزاء لا من متعلقات الشرط فالتقدير عليه مهما يكن من شيء فبعد ما ذكر رشيدى وحفيد السعد وشيخنا (قوله بفتح أوله) أى مصدر أو ضمه أى اسماء في المختار الشغل بضم الشين وسكون الغين وضمها وفتح الشين وسكون الغين وفتحها فصار أربع لغات والجمع اشغال وشغلة من باب قطع ولا تقل اشغله لأنه لغردية اه وفي القاموس واشغله لغة جيدة أو قليلة أو رتبة اه ع (قوله المعهود) إلى قوله واختصاصه في المعنى وقال في النهاية واللام في العلم للجنس واللعن المذكورى وهو الفقه المتقدم في قوله للنفقة أو العلم الشرعى الصادق بالتفسير والحديث والفقه المتقدم في قوله في الدين أو لاستغراق أفراد العلم المشروع أى الذي يسوغ تعلمه شرعا قال بعضهم وعدته تزيد على المائة اه قال ع ش قوله تزيد على المائة هذا لا يبين ما هو المشهور تباينا كليا بل الفقه مثلاً يجمع أنواعا كل منها مسمى باسم عند من اعتبرها بذلك العدا (قوله وآلاتها) عطف على قوله بالتفسير (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في خروج الآلات عن الوصية سم أى كما صرح به الشارح هناك (قوله بنحو الوصية) أى كالوصية (قوله يفرض عينه) ما وجه التفريع إلا أن يجعل الفاء للتفسير (قوله أفضل الخ) قضيته أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة سم (قوله وأفضله) أى فرض عين العلم معرفة الله تعالى مقتضاه أن المراد بالعلم هنا ما يشمل علم التوحيد وقد يناقيه قوله السابق وهو التفسير الخ ولوزاد هناك قوله أو جنس العلم أو كل علم يسوغ تعلمه نظير ما مر عن النهاية لكان اظهر واسلم (قوله وكل منهما) أى من الوجوب بالشرع والوجوب بالعقل (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزوم إخماد الانبياء إذ يقول المكلف لا انظر ما لم يجب أى النظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر واجيب عنه بوجهين أحدهما أنه مشترك الإلزام إذ لو وجب النظر بالعقل فبالنظر اتفاقا فيقول لا انظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر إلى أن قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو أن قوله لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندي قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الامر موقوفاً على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف الوجوب في نفس الامر على العلم إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب ولو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزوم الدور ولزم أيضاً أن لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف بثبوته أو لم يعلم نظر فيه أو لم ينظر وكذلك الوجوب أى ثابت في نفس الامر مطلقاً وليس يلزم من هذا تكليف الغافل لأن الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل أن شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به وبهذا الحل أيضاً يندفع الاشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لأن الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه يتضح الدور والجواب عنه سم (قوله لا يحيد عنه) أى لا يخلص عنه ويأتى بيان الدور والجواب عنه في فصل إنما يجب الصلاة على كل مسلم كردى ومرآ نفاعن سم بينهما (قوله وفرض الكفاية منه) الأولى وفرض كفايته (قوله وكون معرفة الله الخ) جواب سؤال نشأ من

هنا كما أشار إليه سيديويه في تفسيره مهما يكن من شيء بعد ما ذكر (فإن الاشتغال) افتعال من الشغل بفتح أوله وضمه (بالعلم) المعهود شرعا وهو التفسير والحديث والفقه وآلاتها واختصاصه بالثلاثة الأولى عرف خاص بنحو الوصية (من أفضل الطاعات) ففرض عينه أفضل الفروض العينية لتفرعها عليه وأفضله معرفة الله تعالى لأن العلم يشرف بشرف معلوم وهو واجب اجماعا وكذا النظر المؤدى اليها ووجوبهما بالشرع عند أكثر الاشاعرة إذ لا حكم قبل الشرع وعند بعض منار المعتزلة بالعقل وبسط ذلك يطول قيل وكل منهما يلزمه دور لا يحيد عنه اه وليس كذلك وفرض الكفاية منه أفضل فروض الكفايات ونفله أفضل من بقية النوافل وكون معرفة الله تعالى أفضل مطلقاً ثم بقية العلوم على ما تقرر من التفضيل لا ينافي

الخ) لقائل أن يقول مجرد هذا لا يرد نقل الثقات تكلمه بهذا الامر الخاص من غير لغة خصوصاً مع أنه قد تتوافق اللغات (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في اختصاص الآلات عن الوصية (قوله يفرض عينه) ما وجه التفريع إلا أن يجعل الفاء للتفسير وقوله أفضل الفروض قضيته أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزوم إخماد الانبياء

عد ذلك من الافضل إذ  
بعض الافضل قد يكون  
افضل ببقية أفراده وقد لا  
فرع خروج المعرفة أو  
ايرادها غير صحيح وحيث  
فاولي معطوف على افضل  
كما يأتي ويصح عطفه على  
من افضل لما تقرر ان كونه  
افضل لا ينافي أنه من الافضل  
ويؤيده ما صح عن أنس  
كان صلى الله عليه وسلم من  
أحسن الناس خلقا فأتى  
هنا بمن مع أنه صلى الله عليه  
وسلم أحسن الناس خلقا  
لإجماعا فتج أن كونه الشيء  
من الافضل لا ينافي كونه  
أفضل بنص كلام انس  
هذا الذي هو أقوى حجة في  
مثل ذلك وقالت عائشة  
رضي الله عنها كما صح عنها  
أيضا فاذا انتهك من محارم  
الله تعالى شيء كان من  
أشدهم في ذلك غضبا فأتت  
بن مع أنه أشدهم وزعم  
بعض من لا تحقيق عنده  
ان من هنا زائدة بخلافها  
في كلام أنس \* فان قلت  
إذا تقرر أن الاشتغال بالعلم  
أفضل الطاعات فما فائدة  
من الموهمة خلاف ذلك  
كما هو المتبادر منها \* قلت  
فائدتها الإشارة إلى التفصيل  
الذي ذكرته وهو أن كلا  
من العلوم الثلاثة أفضل  
بقية أفراد نوعه

ادخال معرفة الله تعالى في العلم بقوله وأفضله معرفة الله تعالى (قوله عدد ذلك) أي العلم كمدى أي الشامل على  
معرفة الله (قوله إذ بعض الافضل قد يكون الخ) يعني أن الافضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون  
الشيء بعض الافضل أن لا يكون افضل كالنبي صلى الله عليه وسلم فانه بعض الافضل الذين هم الانبياء مع أنه  
افضلهم عميرة (قوله افضل ببقية الخ) المراد بالأفراد هنا ما يشمل الاضافية (قوله فرع خروج المعرفة) أي  
عدم اندراجها في العلم كما هو ظاهر المحلى وصرح المغني (قوله أو ايرادها) أي ايراد المعرفة بزعيم المناقاة بين  
كونها افضل مطلقا وكونها من الافضل ويجوز إرجاع الضمير إلى المناقاة (قوله وحيث) أي حين إذ دخل  
المعرفة في العلم هنا (قوله كما يأتي) أي من تقدير من (قوله ويصح الخ) أي خلافا للمحلى والنهاية والمغني  
عبارته قال الشارح ولا يصح عطف أولى على من افضل للتناهي بينهما على هذا التقدير أي لو قدر عطف أولى  
على من افضل كان كونه أولى ما انفقت الخ منافيا لكونه من افضل الطاعات لان كونه أولى يستلزم كونه  
أفضل وكونه من افضل يستلزم كونه من أولى لا كونه أولى فالأشارة بهذا التقدير إلى تقدير عطف أولى على  
من افضل اه (قوله عطفه على من افضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى افضل على الإطلاق  
وهو بعض فروض العين التي هي افضل من غير هاتين شيئا آخر وهو انه يجوز أن المصنف اراد بالعلم ما عدا  
معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث قد لا بد منها ويمتنع عطف أولى على من افضل ويحمل على هذا  
كلام المحلى سم أي فالنزاع لفظي وكلام المحلى ومن تبعه مبنى على عدم شمول العلم في المات للمعرفة وكلام  
الشارح على الشمول (قوله ان كونه) أي الشيء وقال السكردى أي العلم (قوله ويؤيده) أي ما تقرر من عدم  
المناقاة (قوله أتى الخ) أي انس والفاء للتعليل (قوله فتج) أي ثبت (قوله هذا) نعت لكلام أنس وقوله  
الذي الخ نعت لهذا (قوله وقالت عائشة كما صح الخ) هلا قال وما صح عن عائشة أيضا الخ (قوله أيضا) أي  
كحديث انس (قوله ان من هنا الخ) أي في حديث عائشة (قوله الموهمة خلاف ذلك) أي مساواته لبقية  
أفراد الافضل (قوله كما هو) أي الخلاف (قوله فائدتها الإشارة الخ) في إفاذتها الإشارة إلى ما ذكره نظر ظاهر  
لان كونه بعض الافضل صادق مع مساواته لبقية أفراد الافضل بل بعض الطاعات غير المعرفة افضل من  
الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فانه لو تعارض مع صلاة الفرض في وقتها انفاذني بل وغيره من  
الهلاك تعين تقديم الانفاذ وكان افضل من فعل الصلاة في وقتها سم وقوله فانه لو تعارض مع صلاة الفرض

إذ يقول المكلف لا أنظر مالم يجب أي النظر ولا يجب مالم تثبت الشرع ولا تثبت الشرع مالم أنظر وأجيب  
عنه بوجهين أحدهما انه مشترك الارزام لذو وجب النظر بالعقل فبالنظر اتفاقا فيقول لا أنظر مالم يجب  
ولا يجب مالم أنظر إلى ان قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو ان قولك لا يجب النظر على مالم تثبت الشرع  
عندي قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عينه بحسب نفس الامر موقوفا على العلم بالوجوب المستفاد من  
العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف في نفس الامر على العلم به إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب الملو  
توقف الوجوب على العلم بالوجوب بلزم الدور ولزم ايضا ان لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في  
نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف بثبوت أه أولم  
يعلم نظريه أو لم ينظر وكذلك الوجوب أي ثابت في نفس الامر مطلقا وليس يلزم من هذا تكليف الغافل لان  
الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل ان شرط التكليف هو التمكن من العلم به  
لا العلم به وهذا الحل أيضا يندفع الاشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر على مالم أنظر باطل لان  
الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه يتضح الدور  
والجواب عنه (قوله ويصح عطفه على من افضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى افضل على  
الإطلاق وهو بعض فروض العين التي هي افضل من غيرها (قوله الإشارة الخ) في إفاذتها الإشارة إلى ما ذكر  
نظر ظاهر لان كونه بعض الافضل صادق مع مساواته لبقية أفراد الافضل \* في شيء آخر وهو انه يجوز أن  
المصنف اراد بالعلم ما عدا معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث قد لا بد منها ويمتنع عطف أولى على من

آخر أعلى منه الاترى ان  
فرض الكفاية منه وان  
كان أفضل ببقية فروض  
الكفايات والنوافل وعليه  
حمل قول الشافعي رضى الله  
تعالى عنه الاشتغال بالعلم  
اى الذى هو فرض كفاية  
افضل من صلاة النافلة هو  
مفضول بالنسبة للفروض  
العينية غير العلم ونفله  
افضل النوافل كما هو ظاهر  
كلام الشافعي إذ حمله  
المذكور بعيد لان فرض  
الكفاية من العلم وغيره  
افضل من نفل الصلاة فلا  
خصوصية للعلم حينئذ ولا  
بدع أن يخص قولهم أفضل  
عبادة البدن الصلاة بغير  
ذلك ومفضول بالنسبة  
لفروض الكفاية والعين  
من غير العلم فلم يصح حذف  
من لهذا الاعتبار لثلايوهم  
انه افضل من غيره وان  
اختلف الجنس فتأمله ثم  
فضله الوارد فيه من الآيات  
والاخبار ما يحمل من له  
ادنى نظر الى كمال است فراغ  
الوسع في تحصيله مع  
الاخلاص فيه انما هو لمن  
عمل بما علم حتى يتحقق  
فيه وراثته الانبياء وحياسة  
فضيلة الصالحين القائمين  
بما تحتم عليهم من حقوق  
الله تعالى وحقوق خلقه  
ويظهر حصول ادنى مراتب  
ذلك بالاتصاف بوصف

الحل لعله تعليل لما قبله على طريق المقايسة فلا يرد ان حق التقريب ان يقول مع الاشتغال بفرض عين العلم  
كلم كيفية الصلاة المفروضة عينها واجاب بعضهم عن اعتراض سم بان مراد التحفة ان كلاما من العلوم  
الثلاثة اى فرض عين العلم وفرض كفايته ونفله افضل ببقية افراد نوعه من حيث انه طاعة لدخوله تحتها اه  
اى وليس غير الانفاذ في صورة المعارضة المذكورة من الاشتغال بغير المعرفة طاعة (قوله) ومفضول  
بالنسبة (الخ) وظاهرا انه لا يتأتى في فرض عين العلم ولذا تركه في التفصيل الآتى انفا (قوله) ان فرض الكفاية  
منه (اى من العلم) (قوله) وعليه (اى فرض الكفاية) (قوله) هو مفضول (الخ) خبر ان فرض (الخ) (قوله) ونفله  
افضل (الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله) وحمله المذكور (اى على فرض الكفاية) (قوله) ولا يدع (الخ)  
جواب سؤال نشأ عن قوله ونفله افضل النوافل (الخ) (قوله) بغير ذلك (اى بغير العلم) وقد يستغنى عن  
التخصيص بادعاء عدم اندراج العلم في عبادة البدن إذا المتبادر منها اعمال الجوارح دون القلب (قوله)  
ومفضول (الخ) عطف على افضل النوافل (قوله) فلم يصح حذف من (الخ) اقول إذا لم يصح حذف من هذا  
الاعتبار لم يصح عطف اولى على من افضل بهذا الاعتبار فهذا ينافى قوله السابق ويصح عطفه (الخ) الا ان يكون  
ذلك باعتبار آخر وهو أن لا ينظر الى افراد العلم ولا الى اصنافه ويحمل الكلام على نوعه فيصح ان نوع  
الاشتغال بالعلم افضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح حينئذ عطف اولى على من افضل  
وحذف من وانما اتى بها اشارة الى انه يكفى في حمل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الافضل وان لم يكن افضل  
على الاطلاق ولا ينافى افضليته على هذا التقدير كون بعض افراده مفضولا كما علم من تفصيله الذى ذكره كما  
ان نوع الانسان افضل من نوع الملك وان كان بعض افراد الملك افضل من بعض افراده سم بحذف (قوله)  
الجنس) (الا نسب لسابقة النوع) (قوله) من الآيات والاخبار) اورد النهاية جملة منها والمغنى جملا كثيرة  
منها ومن الآثار وقوله ما يحمل فاعل الوارد (قوله) الى كمال) متعلق بنظر (قوله) على است فراغ (الخ) متعلق  
بمحمل (قوله) مع الاخلاص فيه (الخ) الاولى انما هو فيمن أخلص فيه وعمل بعبادته حتى (الخ) عبارة المغنى ثم اعلم  
ان ما ذكرناه في فضل العلم انما هو فيمن طلبه مريدا به وجه الله تعالى فمن اراده لغرض دنيوى كمال اورياسة  
او منصب او جاه او شهرة او استالة الناس اليه او نحو ذلك فهو مذموم ثم ذكر آية واخبارا وآثارا وارادة في  
ذمه والتشديد عليه (قوله) القائمين (الخ) صفة كاشفة للصالحين (قوله) ذلك (اى العمل والصلاح) (قوله) المتن  
ما انفقت (الخ) وهو العبادات نهاية وقضية قول الشارح الآتى تعلم (الخ) ان ما واقعة على مطلق علم ولعل

أفضل ويحمل على هذا كلام المحلى وقوله على هذا التقدير اى مع مراعاة مطابقة ما أفاده من انه بعض الافضل  
لا الافضل للواقع فليتأمل بل بعض الطاعات غير المعرفة افضل من الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه  
فانه لو تعارض مع صلاة الفرض في وقتها انفاذني او غيرني من الهلاك تعين تقديم الانفاذ وكان افضل من  
فعل الصلاة الفرض في وقتها (قوله) فلم يصح حذف من) اقول إذا لم يصح حذف من هذا الاعتبار لم يصح  
عطف اولى على من افضل بهذا الاعتبار ولا يصح حذف من والمقرر خلافه وحينئذ فهذا ينافى قوله السابق  
ويصح عطفه على من افضل الا ان يكون ذلك ببعض الاعتبارات نعم لئان لا ينظر الى افراد العلم ولا الى اصنافه  
ويحمل الكلام على نوعه فيصح لئان نوع الاشتغال بالعلم افضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح  
حينئذ عطف اولى على من افضل ويصح ايضا حذف من وانما اتى بها اشارة الى انه يكفى في حمل العاقل على  
الاشتغال به كونه بعض الافضل وان لم يكن افضل ولا ينافى افضليته على هذا التقدير كون بعض افراده  
مفضولا كما علم من تفصيله الذى ذكره كما ان نوع الانسان افضل من نوع الملك وان كان بعض افراد الملك  
افضل من بعض افراده وكان نوع الرجل افضل من نوع المرأة وان كان بعض افراد المرأة افضل من بعض  
افراد الرجل فليتأمل (فان قلت) يمكن حمل كلام الشارح على ذلك فيكون هذا محترز قوله بهذا الاعتبار  
(قلت) لا مانع وقد يقال هذا الاعتبار ان كان مراد المصنف لم يصح غيره والى يصح توجيه كلامه به فليتأمل

آثره لأنه لا يقال إلا فيما  
صرف في خير وماعده  
ولو في مكروه يقال فيه  
ضيق وخسر وغرم وبناء  
للجهول للعلم بفاعله  
ولكون عينه غير منظور  
اليها بخصوصها وليعم  
(فيه) تعلما وتعلما (نفائس  
الآوقات) من إضافة  
الاعم الى الاخص أو  
الصفة الى الموصوف أو  
هي بيانية ومفرد نفائس  
نفيضة لانفيس كما أفاده  
قوله الآتي من النفائس  
المستجدات إذ فعائل  
إنما تكون جمعا لفعيلة  
فاضافتها للآوقات التي  
هي جمع مذكر لتأويلها  
بالساعات شبيه شغل  
الآوقات بالعلوم بصرف  
المال في الخير المسكنى عنه  
بالانفاق ووصفها بالنفاسة  
المقتضية لخطر القدر وعزة  
النظير إشارة الى أن فائتها  
بلاخير لا يمكن تعويضه  
ومن ثم قيل الوقت سيف  
ان لم تقطعه قطعك (وقد  
للتحقيق هنا) أكثر  
أصحابنا (الذين نظمنا  
وليام سلك اتباع الشافعي  
رضي الله عنه تشبيها  
بالمجتمعين في العشرة  
بجامع الموافقة وشدة  
الارتباط وهو جمع صعب  
الذي هو اسم جمع لصاحب

ما في النهاية أحسن منه (قوله آثره) أي على نحو صرفت سم (قوله لأنه لا يقال الخ) قال في الدقائق يقال  
في الخير انفق وفي الباطل ضيعت وخسرت وغرمت مغنى ومقتضاه ان الأفعال الثلاثة في الشرح ببناء  
الفاعل ويجوز كونها ببناء المفعول ايضا على وفق ما في المتن (قوله في خير) المراد به ما يشمل المباح بقريشة  
مابعده (قوله للعلم بفاعله) أي انه المسكلف أو طالب العلم (قوله وليعم) أي مع الاختصار (قوله لتعلما الخ)  
تمييز محول عن المضاف (قوله من إضافة الاعم) الى قوله كما أفاده في النهاية والمغنى (قوله من إضافة الاعم الى  
الاخص) أي كسجد الجامع (قوله أو الصفة الى الموصوف) أي كجرد قطيفة أي قطيفة مجرودة إذا لاوقات  
كلها نفيسة (قوله أو هي بيانية) أي والمراد بنفائس الآوقات أزمنة الصحة والفراغ مغنى عبارة النهاية ويجوز  
ان تكون إضافة بيانية لان الإضافة البيانية على تقدير من البيانية أو التبعية أو الابتدائية والكل يمكن  
هنا لان الآوقات وإن كانت نفيسة كلها في الحقيقة لكن بعضها يعد في العرف نفيسا بالنسبة الى بعض آخر  
وقد جاء الشرع بتفضيل بعضها اه قال الرشيدى والراجح ان الإضافة البيانية هي التي تكون على معنى من  
المدينة للجنس لا مطلقا فلعل ما ذكره طريقة أو ان مراده حكاية اقوال في المسئلة اه (قوله كما أفاده الخ)  
كان وجه الإفادة ان الوصف بجمع المؤنث اعنى المستجدات يدل على ان موصوفه جمع نفيسة سم (قوله  
إذ فعائل الخ) عبارة النهاية إذ لا يصح أن يكون جمعا لنفيس وإنما هو جمع لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره  
تحتو ما بالتاء أو مجردا عنها اه (قوله فاضافتها) أي نسبتها (قوله لتأويلها بالساعات) أو كان المصنف قد  
وصف الآوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة على النفائس مغنى (قوله شبه شغل الآوقات الخ) هلا قال شبه  
الآوقات بالاموال واستداليا الاتفاق على طريق الاستعارة بالكناية (قوله المسكنى عنه الخ) أي المعبر عنه  
بالانفاق بجازا مغنى ونهاية أي استعارة رشيدى (قوله ووصفها بالنفاسة الخ) أي اضاف اليها صفتها  
للسجع نهاية ومغنى (قوله بلاخير) أي عبادة نهاية (قوله ان لم تقطعه قطعك) أي ان لم تشغله بالعبادة  
فاتك (قوله للتحقيق هنا) أي للتحقيق وقال الشيخ عميرة أنها لهما معا ويراد عليه ان التكثير مستفاد من  
قوله واكثر وجعلها للتكثير يصير المعنى وكثرا كثيرا أصحابنا وهو غير مراد ع ش قول المتن (اكثر  
أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد فمنهم عميرة (قوله الذين نظمنا الخ) عبارة المغنى أي اتباع الشافعي رضى  
الله تعالى عنه فالصحة منها الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فيما يراه من الاحكام فهو مجاز سببه الموافقة بينهم  
وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة اه (قوله اتباع الشافعي) من الافتعال (قوله تشبيها) أي  
لاتباع الشافعي بفتح الهمزة (قوله بجامع الموافقة الخ) الإضافة للبيان (قوله وشدة الارتباط) ولهذا قال  
الشافعي العلم بين أهل العلم رحم متصلة نهاية (قوله لان أفعالا الخ) أي وليس الاصحاب جمع صاحب لان  
الخ (قوله لا يكون جمعا الخ) أقول ولا لفعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنة لا شذوذا كما في التوضيح

(قوله آثره) أي على نحو صرفت (قوله كما أفاده قوله الآتي من النفائس) فيه بحث إذ يحتمل أن كلام من  
نفيس ونفيسة بجمع على فعائل (قوله كما أفاده الخ) كان وجه الإفادة ان الوصف بجمع المؤنث اعنى  
المستجدات يدل على ان موصوفه جمع نفيسة ويراد عليه انه يحتمل ان فعائل لكل من نفيس ونفيسة بل عبارة  
الالقية تقتضى ذلك إلا أنهم قيدوا فصيلا فيها بما يخرج ما نحن فيه وحينئذ فلا دلالة لما يأتي على أن نفائس  
هنا جمع نفيسة (قوله إنما يكون جمعا لفعيلة) فيه قصور ولذا قال في الالقية :  
وبفعائل اجمعن فعاله \* وشبهه ذا تاء أو مزاله

اه لكن قيدوا المزال ومنه فعيل بما يخرج ما نحن فيه (قوله فاضافتها للآوقات الخ) في ابن شهة الصغير  
الإشارة الى جواب اخر حيث قال ونفائس جمع نفيسة فكان المصنف قد وصف الآوقات بالنفيسة ثم جمع  
النفيسة على النفائس اه وحاصله ان مفرد نفائس نفيسة بمعنى الآوقات لا بمعنى الوقت فليتام (قوله لان  
أفعالا لا يكون جمعا لفاعل) أقول ولا لفعل كما قال في التوضيح كاشدأى أفعال في فعل المفتوح الفاء الصحيح  
العين الساكنة اه (فان قلت) ارادانه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا بخلاف فعل فاته

بشحق الوقوع تفاؤلا وفيه اقتداء بمن أنقذ الله عليهم بقوله عز قاتلوا الذين جاؤا من بعدهم (٣٣) الآيات فان قلت لم يعبر بما في الآية قلت

إشارة الى حصول المقصود  
بكل دعاء اخروي على ان  
في إشار لفظ الرحمة تأسيا  
بقوله صلى الله عليه وسلم  
رحم الله اخي موسى (من)  
الظاهر انها زائدة لصحة  
المعنى بدونها وقيل من  
بمعنى في كذا وودي للصلاة  
من يوم الجمعة وفيه تعسف  
والفرق ظاهر وقيل  
للمجاورة كما في زيد افضل  
من عمرو اي جاوره في  
الفضل كما انهم هنا جاوزوا  
الاكثار في (التصنيف)  
وهو جعل الشيء أصنافا  
متميزة وأخص منه التاليف  
لاستدعائه زيادة هي إيقاع  
الالفه بين الانواع المتميزة  
وكتب اصحاب من ذلك  
فالتصنيف هنا بمعنى التاليف  
وهو في العلوم الواجبة  
لا المندوبة كالعروض  
خلافا لمن عده من جملة  
فروض الكفاية من  
البدع الواجبة التي حدثت  
بعد عصر الصحابة  
واختلفوا في أول من  
اختره ف قيل عبد الملك  
ابن جريج شيخ شيخ الشافعي  
وقيل غيره وكتابة العلم  
مستحبة وقيل واجبة  
وهو وجيه في الازمنة  
المتأخرة وإلضاع العلم  
ولذا وجبت كتابة الوثائق  
لحفظ الحقوق فالعلم أولى  
(من) قيل بيانية وفيه ان  
لم يجعل المصدر بمعنى اسم  
المفعول نظر لان التصنيف  
غير المبسوط والمختصر فالوجه

فان أراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا ويرد عليه أنه يكون جمع فاعل شذوذا نحو جاهل  
ولجاهل فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا فيها وإلا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص  
الاول تحكم فليتأمل سم (قوله بتحقيق الوقوع) من إضافة المصدر المبني للمفعول الى نائب فاعله ولوقال  
بتحقق الوقوع من باب التفعّل كان اولي (قوله وفيه) اي في دعائه للاصحاب (قوله اقتداء بمن الخ) اي  
بجامع الدعاء للسابق سم (قوله إشارة الخ) ولان الرحمة اعم من المغفرة سم قول المتن (من التصنيف)  
يسبق للفهم أنها صلة أكثر سم (قوله الظاهر) الى قوله وأخص في النهاية (قوله انها زائدة) اي في الاثبات  
سم على حجب أي على مذهب الأخفش المجيز لزيادتها في الاثبات لكن الأخفش يوافق الجمهور في  
انه لا بد من ان يكون مجرورها نكرة وما هنا ليس كذلك رشيدى وقد يتكلف فيجيب بان قوله أكثر  
اصحابنا في قوة ما قصر وافي الاكثار فهو نفي في المعنى وبان الى في التصنيف للجنس فهو نكرة في المعنى (قوله  
لصحة المعنى الخ) قضيته ان كل ما يصح المعنى بدونه يصح ان يكون زائدا ويرد عليه نحو قوله تعالى الله الامر من  
قبل ومن بعد وقوله تعالى تجري من تحتها الانهار وقد يقال ما المانع من جعل من هنا للتقوية وهو الظاهر  
واحتيج اليه لضعف العامل بفعله بالجملة الدعائية رشيدى (قوله وفيه تعسف) وهو الخروج عن الطريق  
الظاهر ع ش (قوله والفرق ظاهر) أي لان يوم الجمعة ظرف للنداء والتصنيف ليس ظرفا للاكثار  
رشيدى وع ش وقد يقال ان التصنيف مكان معنوي للكثرة (قوله جاوزوا الاكثار الخ) فيه تأمل سم  
ولعل وجه امره بالتأمل ان حله للثن حينئذ ليس على نظير حله للثال المذكور لانه جعل عمرا الذي هو  
مدخول من فيه مفعولا فنظيره في المتن ان يقال تجاوزوا التصنيف في الاكثار ثم بعد ذلك ينظر في معناه  
فانه لا يظهر له معنى هنا رشيدى ويحتمل ان من وجوهه ان الاكثار لا حله يقف عنده فلا يتصور المجاوزة  
عنه (قوله وهو جعل الشيء أصنافا متميزة) اي بعضها عن بعض فؤلف الكتاب يفرّد التصنيف الذي هو فيه  
عن غيره ويفرّد كل صنف عما هو فيه عن الآخر فالفقيه يفرّد مثلا العبادات عن المعاملات ونحوها وكذا  
الابواب مغنى (قوله وهو) اي التصنيف مبتدأ وقوله من البدع الخ خبر (قوله في العلوم الواجبة) اي عينها او  
كفاية (قوله من عده) اي علم العروض (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ  
العلم عن الضياع وفي الكثر للاستاذ البكري وتصنيف العلم مستحب سم (قوله التي حدثت الخ) قضيته ان  
تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهم لا يعد تصنيفا (قوله ف قيل عبد الملك الخ) وقيل الربيع بن صبيح وقيل  
سعد بن ابى عروة مغنى (قوله وقيل واجبة) اي كفاية كرى (قوله لحفظ الحقوق) لعل الوجوب إنما  
هو فبا إذا كانت لنحو اليتيم فليراجع (قوله قيل) الى قوله والابجاز في النهاية (قوله وفيه ان لم يجعل الخ)  
ويجيب بحذف المضاف اي من تصنيف المبسوطات سم (قوله فالوجه انه بدل اشتغال) فيه نظر من وجوه  
تعلم من مراجعة كلام النحاة في بدل الاشتغال ونبه على بعضها هنا الشهاب ابن قاسم رشيدى عبارة سم وفي  
كونه للاشتغال نظر إذ بدل الاشتغال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤول  
التصنيف بالمصنف اه (قوله والاصل الخ) اي المراد من العبارة لانه كان صفة في الاصل ثم صار بدلا ع ش  
قول المتن (من المبسوطات الخ) اي في الفقه نهاية ومعنى (قوله هي ما كثر الخ) الاولى هنا وفيما يأتي ذكر

يكون جمعا لشذوذا (قلت) وهو جمع لفاعل شذوذا فانهم صرحوا بأن افعالا ما حفظ في فاعل نحو جاهل  
واجاهل فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا وإلا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الاول  
تحكم فليتأمل (قوله وفيه اقتداء) اي بجامع الدعاء السابق (قوله فإشارة الى حول المقصود الخ) قد يقال  
أيضا الرحمة اعم من المغفرة (قوله من التصنيف) يسبق للفهم أنها صلة أكثر (قوله زائدة) أي في الاثبات  
(قوله جاوزوا الاكثار) فيه تأمل (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ العلم عن  
الضياع وفي الكثر للاستاذ البكري وتصنيف العلم مستحب (قوله وفيه ان لم يجعل الخ) يجيب بحذف المضاف  
اي من تصنيف المبسوطات الخ (قوله انه بدل اشتغال) اي ارب بدل كل على حذف مضاف اي من تصنيف الخ

(والمختصرات) هي ما قل لفظها وكثر معناها قليل والايجاز لكونه حذف طول الكلام وهو الاطناب غير الاختصار لانه حذف تكريره مع اتحاد المعنى ويشهد له فذودعاء عريض وفيه تحكم واستدلال بالايدي اذ ليس في الآية حذف ذلك العرض فضلا عن تسميته فالحق ترادفهما كما في الصحاح (واتقن) احكم كل (مختصر) من المختصرات ففيه تفضيل مسوغ للابتداء بالنكرة وهذا مبنى على مذهب سيديوه انه يستثنى من قاعدة اذا اجتمعت معرفة (٣٤) ونكرة تعين كون المعرفة المبتدأ عند الجمهور وقال سيديوه محله في نكرة غير اسم استفهام

نحو كم مالك وغير أفعال التفضيل نحو خير منك زيد ففي هذين يتعين عنده ان المبتدأ النكرة وقال ابن هشام يجوز كل من الوجوه لتعارض دليلي الجمهور وسيديوه وذكر السيد في شرح المفتاح ان كون النكرة المبتدأ اى في غير صورتى سيديوه كثير في كلام الفصحاء ولا يرد على الجمهور لانه من باب القلب المجوز للحكم على كل منهما بما لاخر وعليه فهو لا يخالف قول ابن هشام إلا من حيث المسوغ فهو عند ابن هشام تعارض الدليلين وعلى ما ذكره السيد اعتبار القلب فان قلت خص الرضى ومن تبعه كون أفعال المبتدأ عند سيديوه بما اذا وقع جزءا لجملة وقعت صفة لنكرة كمررت برجل افضل منه ابوه قلت هذا استرواح توهموه من هذا المثال وغفلوا عن كون سيديوه مثل بخير منك زيد كما رايته في كتابه وهذا يبطل ما شرطوه ولما كان المحققون كابن هشام وغيره مستحضرين لكلامه

الضمير (قوله) هي ما قل لفظها الخ) بقى قسم آخر موجود قطعا وهو ما قل لفظه ومعناه فكان الوجه ان يقول ما قل لفظه سواء كثير معناه او لا سم وعش (قوله) الايجاز) مبتدأ وقوله غير الاختصار خبره (قوله) لكونه الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله) وهو) اى طول الكلام الاطناب جملة معترضة (قوله) لانه) اى الاختصار (قوله) ويشهد له) اى لتفسير الاختصار بذلك (قوله) اذ ليس في الآية الخ) فيه إشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وإن عرضه هو تكريره سم (قوله) عن تسميته) اى تسمية ذلك الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الايجاز كردى (قوله) من المختصرات) اى المذكرة عميرة (قوله) ففيه) اى فى قول المصنف (واتقن مختصر) تفضيل أى نوع تفضيل وهو التفضيل على سبيل العموم (قوله) مسوغ للابتداء الخ) لا حاجة الى جعل اتقن مبتدأ الجواز كونه خبرا والمبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر وايضا الاضافة مسوغ للابتداء سم (قوله) وهذا) اى كون اتقن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كردى (قوله) انه يستثنى الخ) اى نحو تركيب المصنف مما اشتمل على افعال المنكر فمعرفة (قوله) محله) اى القاعدة المذكرة (قوله) ولا يرد) اى ما ذكره السيد (قوله) من باب القلب) اى قلب المعنى بان جعل معنى احدهما محكوما عليه والاخر محكما ويعكس كردى عبارة سم على مختصر السعد بان ثبت لاحد الجزين حكم الجزء الآخر وعكسه اه (قوله) وعليه) اى كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فهو اى ما ذكره السيد (قوله) إلا من حيث المسوغ) اى الابتداء بالنكرة (قوله) قلت هذا) اى التخصيص المذکور اقول بعد كل بعد استرواح هو لا اعلام برمتهم ثم لا يناسب مقام الشارح نسبتهم الى الخطاب بمجرد رويته المثال المذکور فى كتاب سيديوه مع احتمال عذر تعدد كتابه او نسخه او موضع ذكر المسئلة وتصرىحه ببعضها باشرط ما ذكره واحتمال ان يكون له فى المسئلة قولان وقوله توهموه اى الرضى ومن تبعه والجمع نظرا لمعنى من الموصولة (قوله) ما شرطوه) اى من وقوع فعل جزاء جملة صفة لنكرة (قوله) ان نقل هؤلاء) اى علماء العرب (قوله) على التقييد) مصدر مبنى للمفعول (قوله) قلت لان تخريج الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه قاله سم وقد يمنع بان مراد الشارح بأسلوب الحكم جعل الهم لعارض المقام اصلا محكوما عليه وغيره مسندا مطلوبا لاجله (قوله) اقتضى ذلك) اى اختيار العكس (قوله) فاجاب الخ) اى المصنف (قوله) فاحتج اليه لهذه) لا تقنية) قد يقال لا حاجة فى تحصيل هذا المعنى الى الاتيان بصورة الحصر لان مدلول ايجل التفضيل الزيادة على كل ما عاده بما يشاركه فى اصل المعنى فلا يتصور معه مشارك ولا ابلاغ والله اعلم بصرى (قوله) المذهب الحق) تفسير للمحرر باعتبار اصله لا بالنظر لحال العلمية رشيدى (قوله) وفى كونه الاشمال ان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤل التصنيف بالمصنف (قوله) هي ما قل لفظها) بقى قسم آخر موجود قطعا وهو ما قل لفظه ومعناه فالوجه تفسير المختصر بما يشمله كان يقال ما قل لفظه سواء كثير معناه او لا (قوله) اذ ليس في الآية الخ) فيه إشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وأن عرضه هو تكريره (قوله) مسوغ للابتداء بالنكرة) لا حاجة الى جعل اتقن مبتدأ الجواز كونه خبرا والمبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر وايضا فالإضافة مسوغة للابتداء (قوله) قلت لان تخريج الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه (قوله)

مثلا بمثاله هذا وأعرضوا عن ذلك الاشرط الذى زعمه هؤلاء وقد سمعنا من محققى مشايخنا أن نقل هؤلاء مقدم على نقل العجم ولا لاسترواحهم فيه كثير أو تعويلهم على التقييد بالمعقول أكثر من المنقول فان قلت المناسب للسياق المقصود منه مدح المحرر وصلة مدح كتابه كون المحرر هو المحكوم عليه لا تقنية فلا عكسه قلت لان تخريج على انه من أسلوب الحكم الا بلغ اقتضى ذلك والتقدير إذا كثروا من المختصرات فلا حاجة للمحرر ولا لكتابتك فاجاب بانها مع كثرتها متفاوتة فى التقنية واتقنها والمحرر فاحتج اليه لهذه التقنية المحصورة فيه دون غيره وحينئذ تعين ذلك الاعراب لهذا الغرض العارض لان غرض الابغية يحوج لذلك كما يعرف من أساليب البلاغة (المحرر) المذهب الحق

ولا مانع من كون الوصف في الاصل يجعل علم جنس او شخص او بالغبلة وقد يجتمعان بان (٣٥) يسمى به اشياء ثم يغلب على بعضها

وتسميته مختصر القلة لفظه  
لا لكونه ملخصا من كتاب  
بعينه (تنبيه) التحقيق أن  
اسماء الكتب من حيز علم  
الجنس لا اسمه وإن صح  
اعتباره ولا علم الشخص  
خلافًا لمن زعمه وإن ألف  
فيه بما يحتاج رده إلى بسط  
ليس هذا محله وإن أسماء  
العلوم من حيز علم الشخص  
(للامام) هو من يقتدى به  
في الدين (ابن القاسم) امام  
الدين عبد الكريم قيل  
وهذه التسمية لا توافق  
ما صححه من حرمتها مطلقا  
بل ما اختاره من تخصيص  
المنع بزمته صلوات الله عليه أو  
ما صححه الرافعي من حرمتها  
فيمن اسمه محمد فقط اه  
ويرد بان من الواضح ان  
محل الخلاف إنما هو وضعها  
أولا وأما إذا وضعت لانسان  
واشتهر بها فلا يحرم ذلك  
لان النهي لا يشملوه وللحاجة  
كما اغتفروا التلقب بنحو  
الاعمش لذلك ثم رأيت  
بعضهم اشار إلى ذلك ويرد  
الاخيرين القاعدة المقررة  
في الاصول ان العبرة بعموم  
اللفظ في لا تسكنوا بكنتي  
لا بخصوص السبب نعم صح  
خبر من تسمى باسمي فلا  
يكنتي بكنتي ومن اكتنى  
بكنتي فلا يتسمى باسمي  
وهو صريح في الاخير إلا  
أن يجب بأن الاول أصح

ولا مانع من كون الخ يعني أن هذا معناه الاصل وهو هنا علم الكتاب ولا مانع الخ (قوله يجعل علم جنس) أي  
بالوضع فقوله او بالغبلة عطف على هذا المقدور (قوله وقد يجتمعان) أي كون الاسم علما للجنس او شخص  
بالوضع وكونه علما بالغبلة ونظر فيه البصري بما نصه قوله وقد يجتمعان أي العلم بالغبلة مع احدا لاين وفيه  
نظر لان العلمية فيما ذكره بقوله بان يسمى الخ ماخوذة من الوضع لا من الغلبة كما هو واضح فليتام اه  
وقد يجب بان مراد الشارح بالغبلة هنا المعنى اللغوي لا العرفي المقتضى سبق الوضع لمفهوم كلى (قوله بان  
يسمى به اشياء) أي أجناس أو أشخاص (قوله وإن أسماء العلوم من حيز علم الشخص) والتحقيق أن كلاما من  
اسمى العلوم واسمى الكتب من حيز علم الجنس لا اتفاق الحكماء والمتكلمين على ان لحال الاعراض مدخلا  
في تشخيصها ولذا لم يجوزوا انتقاله من محل إلى محل آخر فكيف يكون الصوت القائم بهذا الهواء واللون  
القائم بهذه الورقة والمعلوم القائم بهذا الذهن عين القائم باخر بالشخص كاتب وفي سم بعد ذكر نحوه  
عن الفوائد الغيائية مانصه ثم سياتي اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء  
الكتب بجملة من العلم فسمى الكتب المسائل كالعلوم فجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص وأسماء  
الكتب من حيز علم الجنس تحكم اه (قوله قيل) إلى قوله ويرد بان في المعنى وإلى قوله ويرد الاخيرين في  
النهاية (قوله وهذه التسمية) أي تسمية المصنف للرافعي بابي القاسم نهاية ومعنى (قوله ما صححه) أي  
المصنف من حيث النقل عن الشافعي (قوله من حرمتها مطلقا) أي ولو لغير من اسمه لمحمد ولم يكن في زمته صلى  
الله عليه وسلم وهو المشهور في المذهب مغنى ونهاية (قوله ويرد) أي الاعتراض المذكور بقوله وقيل الخ  
(قوله فلا يحرم ذلك) أي التسمية (قوله إلى ذلك) أي إلى أن محل الخلاف الخ (قوله ويرد الاخيرين الخ)  
رد القاعدة المذكورة لمصحح الامام الرافعي محل تأمل لعدم منافاته لها كما هو ظاهر بصرى اقول المناقاة  
ظاهرة إذ النهي الاتي شامل لمن سمي بغير محمد ايضا (قوله إلا ان يجب الخ) يرد عليه ان احصية الاول إنما  
توجب تقديمه ان لم يمكن الجمع وهو يمكن بحمل الاول على هذا على وجه التخصيص والتقييد سم عبارة  
البصري فيه أنه لا يعدل إلى الترجيح الا مع عدم إمكان الجمع وهو هنا متأت بحمل المطلق على المقيّد وفيه  
لإعمالها اه (قوله لنسبة) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وقول المصنف الخ) عبارة المعنى قال في الدقائق  
هو منسوب إلى رافعان بلدة معروفه من بلاد قزوین واعترضه قاضى القضاة جلال الدين القزوينى بانه

تنبيه التحقيق الخ) في شرح الفوائد الغيائية لشيخنا الشريف عيسى الصفوى واعلم أن أسماء العلوم  
كأسماء الكتب اعلام اجناس عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تعدد افرادها بتعدد المحل كلقائم  
بزيد ويعمر وقد تجعل اعلام اشخاص باعتبار ان المتعدد باعتبار المحل يعدد افراد واحد وهذا إنما  
يتم لمن تسكن موضوعه للمفهوم الاجمالى كما مر اه وقال قيل ذلك ثم ان المحقق قال اسم كل علم مروض  
بازاء مفهوم إجمالى هو حده الاسمى اه والسببى وغيره في ذلك كلام فراجع اه (قوله وإن أسماء العلوم الخ)  
سياتي اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء الكتب بجملة من العلم فسمى  
الكتب المسائل كالعلوم فجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص واسماء الكتب من حيز علم الجنس  
تحكم (قوله ويرد الاخيرين القاعدة المقررة) وما يؤيد المذهب ما في الخصائص للسيوطى بما نصه  
واخرج ابن سعد عن سفيان الثورى قال وقع بين على وطلحة فقال له لا جراتك على رسول الله صلوات الله عليه  
سميت باسمه وكنيت بكنتيه وقدهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمعها احد من امته بعده فدعا على  
بنفر فقالوا نشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه سيد ولدك بعدى غلام فقد نحاته اسمى وكنيتى ولا  
يحل لاحد من امتي بعده اه ثم نقل عن محمد بن الحنفية ما يوافق ذلك فهذا صريح في عدم الاختصاص بزمته  
عليه الصلاة والسلام لكنه يقتضى ان المنع مختص بجمع الاسم مع التسمية فليتام (قوله إلا ان يجب الخ)  
يرد عليه ان احصية الاول إنما توجب تقديمه ان لم يمكن الجمع وهو يمكن بحمل الاول على وجه التخصيص او

فقدم لذلك ثم رأيت بعضهم أشار لذلك (الرافعي) نسبة لرافع بن خديج الصحابي رضى الله عنه كما حكى عن خط الرافعي نفسه وقول  
المصنف لرافعان بلدة من بلاد قزوین واعترضه (رحمه الله) نظير ماسر (ذى) أى صاحب

لا يعرف ببلاد قزوين بلدة يقال لها افغان بل هو منسوب إلى جدم من أجداده اه (قوله وآثرها) أى لفظة  
 ذى على صاحب سم (قوله تعظيم المضاف اليها) يعنى ما تضاف هي اليه (قوله والنهى) عطف على مدح  
 سم (قوله اذ النون الخ) هذا تعليل لاستدعاء ذى لتعظيم المضاف اليها واما استدعاء ذى لتعظيم الموصوف بها  
 فظاهر من كون الاول فى المدح والثانى فى النهى (قوله ويأتى فى الجملة الخ) اى فى شرح ويحرم على ذى  
 الجملة التشاغل بالبيع والخ ويأتى بهامشه رده سم (قوله مع رد قوادحهما) اى قوادح الدليل المبينة فى  
 علم المناظرة وقوادح العلة المبينة فى اصول الفقه (قوله وحقيقة الشئ الخ) استطرادى لمجرد مشاركته  
 للحقيقة فى المادة (قوله وقد يفترقان) الاول الثانىث (قوله اعتبارا) عبارة السعدوق يقال ان مابه الشئ  
 هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية اه وعبارة بعض المتأخرين اعلم ان الصورة فى  
 العقل من حيث انها تقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ تسمى مفهوما ومن حيث انه  
 مقول فى جواب ما هو تسمى ماهية ومن حيث ثبوته فى الخارج تسمى حقيقة ومن حيث امتيازه عن الاغيار  
 تسمى هوية فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله وكون الحيوان الناطق  
 ماهية الخ) ليس فى هذا الكلام تحرير معنى جعلية الماهيات بل يوم انها فى نفسها جعلية وليس كذلك  
 وتحرير ذلك فى شرح المواقف وغيره وقد تلخصه الكمال فى حاشية شرح جمع الجوامع سم عبارة شرح  
 المواقف والصواب ان يقال معنى قولهم الماهية ليست بمجموعة لانها فى حدانفسها لا يتعلق بها جعل جاعل  
 وتأثير مؤثر فانك اذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها مفهومها لم يقل هناك جعل لاذلا مغايرة بين  
 الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فتكون احدهما مجموع لة تلك الاخرى وكذا لا يتصور تأثير  
 الفاعل فى الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره فى الماهية باعتبار الوجود بمعنى انه يجعلها متصفة  
 بالوجود لا بمعنى انه يجعل اتصافها بوجودا متحققا فى الخارج فان الصباغ اذا صبغ ثوبا بالاجل الثوب ثوبا  
 ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ فى الخارج وإن لم يجعل اتصافه به موجودا ثابا فى الخارج  
 فليست الماهيات فى انفسها بمجموعة ولا وجوداتها ايضا فى انفسها بمجموعة لة بل الماهيات فى كونها موجودة  
 بمجموعة يعنى انها بالنظر إلى اتصافها بالوجود بمجموعة وهذا المعنى بما لا يبغي ان يتنازع فيه ولا منافاة بين نتي  
 المجموعية عن الماهيات بالمعنى الذى ذكرناه اولاً وبين اثباتها لها بما بيناه انفا انه الحق الذى لا يتوهم  
 بطلانه فالقول بنى المجموعية مطلقا وبانباتها مطلقا كلاهما صحيح اذا حمل على ماصورناه اه اى لعدم  
 تواردهما على محل واحد (قوله وعلى انها لا بشرط شئ) موجودة خارجا الخ) هذا خلاف التحقيق كما فى شرح  
 المواقف وغيره عبارة البرهان للفاضل الكلبوى ولا شئ من هذه الكليات أى المنطقى والعقلى والطبيعى  
 بموجود فى الخارج لاستحالة الوجود بدون التشخص بداهية وان ذهب البعض إلى وجود المنطقى والعقلى  
 والكثير إلى وجود الطبيعى بناء على انه اى الطبيعى جزء الموجود فى الخارج وهو الفرد المركب منه ومن  
 المشخصات كزبد المركب من الانسان والمشخصات لكنه اى الطبيعى جزء عقلى من الموجود فى الخارج لا جزء  
 خارجى منه فى مذهب التحقيق فالحق ان وجوده اى الطبيعى عبارة عن وجود افراده واشخاصه لا ان نفسه

التقييد فليتامل (قوله وآثرها) اى على صاحب وقوله والنهى اشارة بالتضييب إلى انه معطوف على مدح  
 (قوله ويأتى فى الجملة صحة اضافتها للبرقة بما فيه) اى عند قوله فى الجملة ويحرم على ذى الجملة التشاغل  
 بالبيع وغيره وعبارة هناك فان قلت كيف اضاف ذى بمعنى صاحب إلى معرفة قلنا لى يصح ان تكون  
 للجنس والعهد الذهنى وكل منهما فى معنى التكررة فصحت الاضافة لذلك الخ اه وقد بيناها مامشه هناك ان  
 هذا كله وهم فقد قال الدمامنى فى شرح التسهيل مانصه وقد توهم بعض ان المراد باسم الجنس اى فى قولهم  
 ان ذى لا تضاف الا لاسم الجنس التكررة فاستشكل سبب هذا الوهم الفساد ما وقع فى الحديث ان تصل ذارحمك  
 وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذى الطول ذو الجلال والاكرام اه  
 اى بل المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة (قوله وحقيقة الشئ) و ماهيته الخ) ليس فى هذا الكلام تحرير معنى

وآثرها على صاحب  
 لاقتضاها تعظيم المضاف  
 اليها والموصوف بها بخلافه  
 ومن ثم قال تعالى فى معرض  
 مدح يونس وذا النون  
 والنهى عن اتباعه كصاحب  
 الحوت اذ النون لكونه  
 جعل فاتحة سورة أنخم  
 وأشرف من لفظ الحوت  
 ويأتى فى الجملة صحة اضافتها  
 للبرقة بما فيه (التحقيقات)  
 فى العلم جمع حقيقة وهى  
 المرة من التحقيق وهو  
 لإثبات المسئلة بدليها أو  
 علتها مع رد قوادحها  
 وحقيقة الشئ وما هيته  
 مابه الشئ هو هو كالحيوان  
 الناطق للانسان وقد  
 يفترقان اعتبارا وكون  
 الحيوان الناطق ماهية  
 حقيقية جعلية خارجية هو  
 الصواب بناء على أن الماهية  
 يجعل الجاعل كاهو مذهب  
 المتكلمين وعلى أنها  
 لا بشرط شئ موجودة  
 خارجا كاهو المشهور عندهم



والتدقيق إثبات الدليل بدليل آخر فان قلت جمع السلامة للقلة بانفاق النحاة ومدلول جموع القلة العشرة فادونها ولا مدح في ذلك قلت ان في مثل هذا تفيد العموم اذا لصح ان الجمع المعروف بالالف واللام او الاضافة للعموم مالم يتحقق عهده ولا منافاة بين هذا وما ذكر عن النحاة اما لان كلامهم في جمع السلامة المنكر وكلام الاصوليين في المعرف كما قاله امام الحرمين وتوضيحه (٣٧) ان مفيد العموم كال ما دخل

على الجمع فان قلنا بما عليه اكثر العلماء من الاصوليين وغيرهم ان افراده التي عمها وحدان فقد ذهب اعتبار الجمعية من اصلها المستلزم للنظر الى كون احاده عشرة فاقول وان قلنا بما عليه جمع من المحققين ان افراده جموع فلا تنافي بين استغراق كل جمع جمع وكون تلك الجموع لكل جمع منها عدد معين واما لانه لا مانع من ان يكون اصل وضع جمع السلامة للقلة وغلب استعماله في العموم لعرف او شرع فنظر النحاة لاصل الوضع والاصوليون لغلبة الاستعمال فيه \* توفي سنة ثلاث او اربع وعشرين وستمائة عن نيف وستين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب اضاءت له لفقد ما يسرجه وقت التصنيف وولد المصنف بعد وفاته بنحو سبع سنين بنوى من قرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستمائة عن نحو ست واربعين سنة وذكر تلميذه الامام ابن العطار ان بعض الصالحين رأى أنه قطب وان الشيخ كاشفه بذلك واستكتمه وكشف لبعض الصالحين عنه بعد موته انه وقع له حظ وافر من تجلي الله عليه برضاه وعطفه فسال الله عود

مع كونه معروضا لقابلية التكثر موجود فيه أى في الخارج ولذا جعلوا السكينة واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني لامن العوارض المختصة بالوجود الخارجي واما السكينة المنطقي والعقلي فكما لا وجود لافسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه اه زاد عليها الرشيدى مانصه وقال الامام البركوى في الامعان وجود الكلّي الطبيعي في الاشخاص بمعنى انه يمكن انه يؤخذ من كل جزئى معنى كلّى حاصل في العقل بتجريد عن المشخصات اذ الكلّي غير موجود في الخارج عند المحققين اذ يلزم حينئذ ان يكون الشيء الواحد في حاله واحدة موجودا في امكان متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال اكثر الناس انه موجود في ضمن الاشخاص لانه جزء منها اه وعبارة تهذيب السعدو تؤخذ بشرط شي وتسمى مخلوطة ولا خفاء في وجودها وبشرط لا شيء تسمى مجردة ولا توجد في الازهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شي وهو اعم من المخلوطة فتوجد لكونها نفسها في الخارج لاجزا منها لعدم التمايز وإنما ذلك في العقل اه وقال محشي عبد الله الزيدى الماهية لها اعتبارات ثلاثة اولها انها تؤخذ مع شي من العوارض وحينئذ تسمى تلك الماهية ماهية مخلوطة و ماهية بشرط شي ولا خفاء في وجودها وثانيها انها تؤخذ بشرط الخلو عن جميع اللواحق وهذه تسمى ماهية مجردة و ماهية بشرط لا شيء وهذه لا توجد في الازهان فضلا عن الاعيان وثالثها انها تؤخذ من حيث هي اى مع قطع النظر عن الغير لاثباتا ونفيا وهذه تسمى ماهية مطلقة و ماهية لا بشرط شي والاوليان نوعان من الثالثة فهي اعم منهما وموجود في الخارج اما عندنا في وجود الطبائع فوجودها بوجود الماهية المخلوطة كوجود السكيات بوجود الاشخاص وعند القائل بوجودها هي موجودة بنفسها بوجود مغاير كالجسم الابيض الموجود بوجود غيره وجود البياض والمصنف اختار الاول و اشار بقوله لاجزائها الى حجة المخالفين ورددها فانهم قالوا الماهية لا بشرط شي موجودة في الخارج لانها جزء المخلوطة الموجودة فيه و جزء الموجود موجود وهو مردوب بانها ليست جزأ خارجا لعدم التمايز بل جزء عقلي ولا يلزم ان يكون موجودا في الخارج اه باختصار (قوله والتدقيق الخ) زاد المغني والتعبير عنها بفاق العبارة الحلوة تريق وبمراعاة علم المعاني والبديع تنميق والسلامة فيها من اعتراض الشرع توفيق اه (قوله فان قلت) الى قوله اذا لصح في النهاية والمغني (قوله ولا مدح في ذلك) اى في تعبير المصنف بجمع القلة فلو عدل الى جمع الكثرة لكان النسب نهاية (قوله ان الجمع المعروف الخ) اى مطلقا (قوله بين هذا) اى الاصح المذكور (قوله في جمع السلامة) الاولى في جمع القلة لانه اعم من ذلك (قوله ما دخل) الاولى اذا دخل الخ (قوله وحدان) بضم الواو اى احاد كالقرء العام (قوله المستلزم الخ) صفة لا اعتبار الخ (قوله لكل جمع منها) حاجة الى جمع (قوله فنظر النحاة) فعل وفاعل (قوله واما لانه الخ) عطف على قوله اما لان الخ (قوله من ان يكون اصل وضع جمع السلامة) اى مطلقا (قوله وغلب استعماله) اى اذا عرف في كلامه استخدام (قوله وتوفي) الى قوله وولد المصنف في المغني (قوله عن نيف الخ) عبارة المغني وهو ابن ست وستين سنة وكان اذا خرج من المسجد اضاءت له الكروم وحكى ان شجرة اضاءت عليه لما فقد عند التصنيف ما يسرجه عليه اه (قوله وولد المصنف الخ) ذكر المغني طرفا من احوال المصنف قبيل كتاب الطهارة فنذكره هناك ان شاء الله تعالى (قوله انه قطب) اى المصنف (قوله وان الشيخ) اى المصنف عطف على ان بعض الخ (قوله كاشفه بذلك) اى اخبره بذلك اى بعلمه بقطبيته في القاموس كاشفه بالعداوة باداءها اه

جعلية الماهيات بل يوهم انها في نفسها اجعلية وليس كذلك وتحرير ذلك في شرح المواقف وغيره وقد تلخصه الكمال في حاشية شرح جمع الجوامع (قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر (قوله

بعضه على كتبه فعاد فعم النفع بها شرقا وغربا للشافعية وغيرهم كما هو مشاهد (وهو) اى المحرر ومدحه بما يأتى مدح لكتابه لاشتماله عليه مع ما يميزه وليس مدح الاثمة لكتبهم فخرأ بل هو حث على تحرى الاولى والاكمل مبالغة في النهج المسلمين (كثير الفوائد)

(قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر سم (قوله ما يرغب الخ) عبارة المغني ما استفيد من علم أو مال اه (قوله من الفؤاد) أي ما خوذ من الفؤاد وهـ القلب (قوله ومنه) ضبب بينه وبين عليه سم قول المتن (عمدة) خبر ثان عميرة أي يعتمد عليه مغني (قوله أي بيان الخ) تفسير للضفاف والمضاف إليه معا على الثاني (قوله وإيضاح المتشبه) بكسر الياء وفتحها (قوله منه) أي من المذهب تنازع فيه الراجح والمتشبه (قوله وأصله الخ) عبارة البجيرمي والمذهب لغة مكان الذهاب وهو الطريق واصطلاحاً الأحكام التي اشتملت عليها المسائل شئت بمكان الذهاب بجامع أن الطريق يوصل إلى المعاش وتلك الأحكام توصل إلى المعاد أو بجامع أن الأجسام تتردد في الطريق والافكار تتردد في تلك الأحكام ثم أطلق عليها المذهب استعارة مصرحة وهل هي أصلية أو تبعية قولان الراجح منهما الثاني اه (قوله ثم استعير الخ) أي استعارة تصريحية تبعية بأن شبه اختيار الأحكام بمعنى الذهاب واستعير الذهاب لاختيار الأحكام واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة ثم صار حقيقة غريبة شيخنا وبجيرمي (قوله ومنه) أي من المذهب قول المتن معتمد خبر ثالث عميرة (قوله ترق) أي هذا ترق في المدح كركدى (قوله فهو مغن عنه) قد يمنع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعم كما أن ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل سم وفيه نظر قول المتن (للفقي) بسكون الياء كهاو القياس ويجوز تشديد هاء مع كسر هاء على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكل ثم لقائل أن يقول لا معنى لكون المحرر معتمداً للفقير إلا أن المفتي يجيب بما فيه ويستند في جوابه لتقريره وترجيحه فكيف يقيد المفتي بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد أن من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر سم وقد يقال القصد باعتماده عليه جعله أصلاً لاستنباطه وترجيحه بصري (قوله بما يستنبطه الخ) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المجيب به عن المغني سم أي فهذا التعريف غير جامع (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ سم (قوله بالفقي) كالعصا الشاب (قوله وهو الخ) عبارة المغني بمن يصف أو يدرس اه وعبارة النهاية كالقاضي والمدرس اه (قوله أو لا فائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف سم (قوله بيانية) كان المبين قوله غيره أو ما قبله ويمكن أن من للتبعض بأن يراد بالربغات أعم من الربغات في الفقه والعلم سم عبارة النهاية وهو بيان لغيره ولكل من سابقه اه قول المتن (من أولى الربغات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حينئذ أقوى وأمدح وإلا فهو معتمد لغير أولى الربغات أيضاً إذ هم ويصح منهم أن يعتمدوا عليه سم (قوله وهي الانهماك على الخير) قضيته أن الانهماك على غير الخير لا يسمى رغبة وليس مجرداً وإنما المراد بيان

فتردد عليه) ضبب بينه وبين ومنه (قوله فهو مغن عنه) قد يمنع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي كهاو المراد لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعم كما أن ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل لا يقال يلزم من أنه معتمد للفقير وغيره أنه عمدة في تحقيق المذهب بخصوص لأنه ممنوع لأن السكون معتمداً للفقير وغيره قد يكون بتجريد مذهب آخر أو دليل يصح الاعتماد عليه والاختذ به (قوله للفقير) بسكون الياء كهاو القياس ويجوز تشديد هاء مع كسر هاء على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكل فليتأمل ثم لقائل أن يقول لا معنى لقوله معتمد للفقير إلا أن المفتي يجيب بما فيه ويستند في جوابه لتقرير المحرر وترجيحه فكيف يقيد المفتي بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر (قوله بما يستنبطه) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المجيب به عن المغني (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ (قوله أو لا فائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف (قوله بيانية) كان المبين قوله غيره أو ما قبله ويمكن أن من للتبعض بأن يراد بالربغات أعم من الربغات في الفقه والعلم (قوله من أولى الربغات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حينئذ أقوى وأمدح وإلا فهو معتمد لغير أولى

عليها من قبله جمع فائدة وهي ما يرغب في استفادته من الفؤاد لأنها تعقل به فتردد عليه استفادة ومنه لفائدة وعرفت بكل نافع ديني أو دينوي من فادتي بنفع (عمدة في تحقيق المذهب) أي بيان الراجح وإيضاح المتشبه منه وأصله مكان الذهاب ثم استعير لما يذهب إليه من الأحكام تشبيهاً للمعقول بالمحسوس ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في المسئلة كذا (معتمد) ترق لأنه أبلغ من عمدة فهو مغن عنه لولا غرض الاطناب في المدح (للفقي) أي المجيب في الجواب بما يستنبطه أو يرجحه ولحدوث جوابه وقوته شبه بالفقي في السن من فقي يفتي كعلم يعلم ثم استعير له لفظا القوي بالفتح أو الفتيا بالضم (وغيره) وهو المستفيد لنفسه أو لفائدة غيره (من) بيانية (أولى) أصحاب (الربغات) بفتح الغين جمع رغبة بسكونها وهي الانهماك على الخير طلباً لحيازة معاليه (تنبيه) ما أفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفيها

مجمع عليه وإن لم يتصل بسند الناقل بمؤلفها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا إن وثق بصحتها أو تعددت تعدد ما يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظا وهو خير فطن يدرك السقط والتحريف فان انتفى ذلك قال وجدت كذا ونحوه ومن جواز اعتماد المفتي ما يراعى كتاب معتمد فيه تفصيل لا بد منه ودل عايه كلام المجموع وغيره وهو ان الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شي منها إلا بعد من بد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن انه المذهب ولا يغترب بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فان هذه الكثرة (٣٩) قد تنهى إلى واحد لا ترى ان اصحاب

القول او الشيخ ابي حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويؤصلون إلا على طريقته غالبا وإن خالفت سائر الاصحاب فتعين سير كتبهم هذا كله في حكم لم تعرض له الشيخان او احدهما وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عن قبلهم وهكذا ان المعتمد ما اتفقا عليه أي ما لم يجمع متعلقو كلامها على انه سهو أو أن به لا ترى انهم كادوا يجمعون عليه في إيجابها النفقة بفرض القاضى ومع ذلك بالغت في الرد عليهم كيعض المحققين في شرح الارشاد فان اختلفا فالمصنف فان وجد للرافعى ترجيح دونه فهو وقد بينت سبب إيجابها وإن خالفا إلا كثرين في خطبة شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومن ان هذا الكتاب مقدم على بقية كتبه ليس على إطلاقه ايضا بل الغالب تقديم ما هو متبع فيه كالتحقيق فالمجموع فالتنقيح ثم ما هو مختصر فيه كالروضة

المراد بالرغبة هنا ع ش (قوله مجمع عليه الخ) خبر ما افهمه الخ (قوله ومن جواز اعتماد المفتي) اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما افهم كلامه من جواز الخ سم أي وقوله فيه تفصيل الخ معطوف على قوله مجمع عليه (قوله ودل عليه) أي على التفصيل (قوله وهو) أي التفصيل (قوله ويؤصلون) من التأصيل (قوله على طريقته) أي طريقة القفال أو الشيخ ابي حامد على التوزيع (قوله سير كتبهم) أي كتب المتقدمين على الشيخين والافتاء بما في الأكثر (قوله واحدهما) الأولى ولا واحد منها (قوله ان المعتمد الخ) خبر فالذي أطبق الخ (قوله واتي به) أي بالاجماع على سهو ما اتفقا عليه فانه بعيد جد اور رجع الكردى الضمير إلى وقوع السهو عنهما (قوله يجمعون عليه) أي على سهوهما (قوله في ايجابها النفقة الخ) أي للاقارب (قوله فان اختلفا فالمصنف) ينبغي ان يقال غالبا والافتاء اعتمد بعض مشايخنا لمن له غاية الاعتناء بهما ما قاله الرافعى في نظر الامر د سم (قوله ومن ان هذا الكتاب الخ) اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما افهمه كلامه من ان هذا الخ سم أي وقوله ليس على إطلاقه الخ معطوف على قوله مجمع عليه (قوله هذا الكتاب) أي المنهاج بدليل ما بعده (قوله ونحو فتاواه) مبتدأ خبره وما عطف عليه قوله من أوائل الخ بصرى (قوله فشرح مسلم) عطف على نحو الخ وقوله فتصحيح الخ على شرح مسلم وقوله ونكتة أي التنبيه على تصحيح الخ (قوله بما رددته عليهم في شرح الهمزية الخ) ذكر سم بعد سر د عبارته وردها جواب نفس السيد فى حاشيته على المتن وسطو المطول عن اعراضه واستحسنه ثم قال ولو اطالع الشارح على حاشية المطول او حاشية المتوسط كان الأولى به الاقتصار على ما فيها ام راجعه (قوله بحسب ما يظهر الخ) يعنى ان ادعاء المصنف التزام الرافعى ما يأتى إنما هو بحسب ما ظهر له

الرباط ايضا اذ لم يصح منهم أن يعتمدوا عليه (قوله ومن جواز اعتماد المفتي) أي ما افهمه كلامه من جواز الخ فقد اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل (قوله فان اختلفا فالمصنف) ينبغي ان يقال غالبا ولا افتدا اعتمد بعض مشايخنا لمن له غاية الاعتناء بهما ما قاله الرافعى في نظر الامر د سم (قوله ومن ان هذا الكتاب) اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل أي وما افهمه كلامه من ان الخ (قوله بما رددته عليهم في شرح الهمزية) من تأمل ما أجاب به في شرح الهمزية أدنى تأمل يحجب من قوله رددته عليهم وقوله فانه مهم وعبرة ذلك الشرح ما نصه واعتراضهم المحقق السيد الجر جاني وتبعه المحقق الكافي جى وغيره بان هذا غلط منهم سبه اشتباه لفظ الحال عليهم فان الحال الذى تقر به قد حال الزمان والحال المبين للهيئة حال الصفات ولك رده بانها وان تغاير الكنىها متقاربان كما هو شأن الحال وعاملها وحينئذ لزم من تقريب الأولى تقريب الثانية المقارنة لها في الزمن فتأمل فانه مهم إذ تغلط هؤلاء الأئمة الذين لا ينحسرون مع امكان تأويل كلامهم تساهل اه فتأمل فيه فانه لا يخفى ما فيه وأعجب من ذلك قوله فانه مهم هذا والسيد لما نقل في حاشية المتوسط هذا الاعتراض بلفظ قيل ثم أجاب عنه بجواب حسن أجاب به ايضا في حاشية المطول بعد ان ورد في المطول مضمون ذلك الاعتراض من غير تعرض لنسبة الاشتباه المذكور اليهم وأجاب عنه بما لم يرتضه السيد وعبرة حاشية المطول في الجواب ما نصه والصواب ان الافعال إذا وقعت قيودا لماله اختصاص باحد الا زمانة فهم منها استقبالياتها وحالياتها وماضويتها بالقياس إلى ذلك المقيد لا بالقياس إلى زمان التكلم كافى معانيها الحقيقية إلى ان قال فاذا قلت جماعى زيد ركب كان

فالمناهج ونحو فتاواه فشرح مسلم فتصحيح التنبيه ونكتته من أوائل تاليفه ففى مؤخره عماد ذكر وهذا تقريب والا فالواجب في الحقيقة عند تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتمد المتأخرين واتباع ما رجحوه منها (وقد التزم) استئناف او حال فقد حينئذ واجبة الذكر أو التقدير عند البصريين لتقرب الماضى من الحال واعتراضهم السيد الجر جاني ومن تبعه بما رددته عليهم في شرح الهمزية فانظره فانه مهم (مصنفه رحمه الله) بحسب ما يظهر من قوله في خطبته ناص على ما عليه المعظم

فقول السبكي ان هذا لا يفهم  
التزاما مراده انه لا يصرح  
به ( أن ينص ) فيما فيه  
خلاف أى غالبا (على ما  
صححه) فيه (معظم الاصحاب)  
لان الخطأ الى القليل  
أقرب منه الى الكثير  
وهذا حيث لا دليل يعضد  
ماعليه الاقلون ولا اتبعوا  
ومن ثم وقع لها أعنى  
الشيخين ترجيح ماعليه  
الاقل ولو واحد فى مقابلة  
الاصحاب واعتراضها  
المتأخرون بما رددته عليهم  
فى خطبة شرح العباب  
وأشرت اليه فيما مر آنفا  
وبما قرره بتدفع الاعتراض  
على الرافعى بأنه قد يجزم  
بيحث للامام أو غيره  
والجواب عنه بأنه إنما  
يفعل ذلك فيما فيه تقييد  
لما أطلقوه ورده بأن  
هذا لا يطرد فى كلامه  
على أن الذى فى المجموع  
وغيره ان ما دخل فى اطلاق  
الاصحاب منزل منزلة  
تصريحهم به فلهل الرافعى  
فهم فيما انفرد به واحداً أنه  
موافق لاطلاقهم فنزله  
منزلة تصريحهم به (ووفى)  
بالتحفيف والتشديد أى  
الرافعى ويصح على

من قول الرافعى فى خطبة المحرر ناص الخ (قوله فقول السبكي الخ) أقول قول ناص على ماعليه المعظم لا يخفى  
انه فى سياق المدح لكتابه ومن لازم ذلك انه ملتزم له ولا فلا معنى للمدح به فتأمله سم قول المتن (على ما صححه  
معظم الاصحاب) أى ما رجحه أكثرهم (قوله فيه) أى فى محل الخلاف (قوله لان الخطأ الخ) علة لالتزام  
الرافعى ما ذكره اول نصه عليه وترجيحه (قوله وهذا) أى اتباع ما ذكره المعظم وترجيحه (قوله حيث لا دليل  
الخ) فان قلت لا حاجة لذلك لان النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده قلت سوق ذلك مساق  
المدح به صريح فى انه إنما يذكره للاعتقاد والترجيح سم (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله ولا اتبعوا (قوله  
فيما مر آنفا) أى فى قوله ومع ذلك بالغت الخ (قوله وبما قررته) أى من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ  
ولا يخفى أن الملتزم النص على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم لجزم الرافعى ببحث الامام أو غيره أما فيما  
ليس فيه تصحيح للمعظم فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما عن قصدوا اما لعدم اطلاعه عليه فان كان  
الاول فاما حيث يمكن حمل كلامهم عليه فلا يرد ذلك بخالف ما صححه فى الحقيقة وأما حيث لا يمكن ذلك فلا  
يرد أيضا لان مراده بالنص على ذلك غالبا وان كان الثانى فلا يرد لان المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع  
عليه سم (قوله والجواب الخ) عطف على الاعتراض وكذا قوله ورده الخ عطف عليه ولعل مراده بان دفع  
الرد عدم الاحتياج اليه (قوله بأن هذا لا يطرد) أى وقد يفعل ذلك فى غير مقام التقييد (قوله فيما انفرد به  
واحد) إن أراد بانفراده انه ليس بالمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخروجه عن الملتزم وان لم  
فيه تصحيحا فان كان منافيا لذلك لانقراد لم يأت قوله انه موافق لاطلاقهم الخ فتيهين ان يريدان لهم تصحيحا  
يمكن حمله على ذلك لانقراد سم (قوله بالتحفيف والتشديد) قال ابن شعبة الصغير وأوفى بالهمز أيضا سم

المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة للجمي متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت  
عليه فقدر بته من زمان الجمي وتقيم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب متقدما على الجمي لكنه قارنه  
دواما وإذا قلت جاءنى زيد يركب دل على كون الركوب فى حال الجمي. وحيث يظهر صحة كلامهم فى هذا  
المقام اه وقد عقب الجواب فى حاشية المتوسط بقوله فتأمل اه قيل وجه التأمل أن قدفى الأصل التقريب  
الماضى من الحال ولزم على هذا الجواب ان تكون لتقريب الماضى من الماضى والجواب ان قد وضع  
وضعا عاماصحا لتقريب الماضى من الحال ولتقريبه من الماضى اه ولو اطلع الشارح على حاشية  
المطول او حاشية المتوسط كان الاولى به الاقتصار على ما فيها (قوله فقول السبكي ان هذا لا يفهم التزاما الخ)  
أقول قوله ناص على ماعليه المعظم لا يخفى انه فى سياق المدح لكتابه ومن لازم ذلك انه ملتزم له ولا فلا معنى  
للمدح به فتأمله وبطريق آخر ماعليه المعظم اما أرجح أو لان كان الاول فلا معنى لالتزامه فى بعض المواضع  
دون بعض فتعين ان المراد الالتزام وان كان الثانى فلا معنى للمدح به (قوله وهذا حيث لا دليل يعضد ماعليه  
الاقلون) فان قلت لا حاجة لذلك لان النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده (قلت) سوق  
ذلك مساق المدح به صريح فى انه إنما يذكره للاعتقاد والترجيح إذ لا مدح بمجرد ذكر ما صححه المعظم مع  
اعتقاد ضعفه فليتأمل (قوله وبما قررته) أى من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ. ولا يخفى ان الملتزم النص  
على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم لجزم الرافعى ببحث الامام أو غيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم  
فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما عن قصدوا اما لعدم اطلاعه عليه فان كان الاول فاما حيث يمكن حمل  
كلامهم عليه فلا يرد ذلك بخالف ما صححه فى الحقيقة وأما حيث لا يمكن ذلك فلا يرد أيضا لان مراده التزام  
النص على ذلك غالبا وان كان الثانى فلا يرد لان المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع عليه (قوله فيما  
انفرد به واحد) إن أراد بانفراده أنه ليس بالمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخروجه عن الملتزم  
لان فرضه فيما بالمعظم فيه تصحيح وان لم فيه تصحيحا فان كان منافيا لذلك لانقراد لم يأت قوله موافق  
لاطلاقهم الخ فتيهين ان يريدان لهم تصحيحا يمكن حمله على ذلك لانقراد (قوله بالتحفيف والتشديد) قال ابن

بعد عوده للحرر (بما التزمه) حسبما ظهر له اراطلع عليه في ذلك الوقت فلا ينافي استدراكه (٤١) عليه فيما باتى (وهو) اى ما التزمه

(من أم) المطلوبات (أو)  
اى بل هو (أم) وجره  
مفسد للمعنى (المطلوبات)  
لمن يريد معرفة الراجح من  
المذهب ويصح كون أو  
للتريد ابهاما على السامع  
وتنشيطا له إلى البحث عن  
ذلك وللتنوع إشارة إلى  
أن معرفة الراجح مذهبا من  
الاهم بالنسبة لمن يريد  
الاحاطة بالمدارك وهى  
الاهم لمن يريد مجرد الافتاء  
أو العمل ومدركا بالعكس  
بل فى الحقيقة هى الاهم  
مطلقا وإن قل نائلوها ومن  
ثم خالف الشافعى واصحابه  
فى مسائل كثيرة أكثر  
العلماء (سكن) جواب عما  
يقال إذا كان بهذه الكمالات  
فلم اختصرته واعترضته  
بإدعاء عذرين ثانيهما يعلم  
من قوله منها التنبيه إلى  
آخره وأولها هو أنه وقع  
(فى حجمه) وحجم الشيء  
جرمه الناقى من الارض  
(كبر) اقتضى بعده (عن  
حفظ أكثر أهل) أى  
جماعة (العصر) الراغبين  
فيها والآخرى للنفقة من  
حفظ مختصر فى الفقه عن  
ظهر قلب والعصر بفتح أو  
ضم فسكون وبضمتين  
وال فيه للبعد الذهنى وهو  
هنا الزمن الحاضر وفى الآية  
كل الزمن (إلا بعض أهل)  
اى اصحاب (العنايات)

(قوله عوده للحرر) المناسب على هذا عود هاء التزمه للرافعى سم وفيه نظر إلا أن يريد بالمناسب الأنسب  
(قوله حسبما ظهر له الخ) لا يحتاج اليه مع ما قدره سابقا اعنى قوله غالبا فتأمل به بصرى (قوله حسبما الخ)  
صفة لمصدر مخذوف اى وفاء حسبما الخ عميرة (قوله ذلك الوقت) اى فى وقت تأليف الحرر (قوله فلا ينافي)  
اى قول المصنف ووفى بما التزمه (قوله) وجره مفسد للمعنى (يعنى يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله سم  
(قوله لمن يريد الخ) متعلق باهم الخ (قوله عن ذلك) اى عن أن ما التزمه اهم على الاطلاق او بعض الاهم  
(قوله لمن يريد الا احاطة الخ) أى والاقتناء أو العمل أيضا بقرينة ما بعده (قوله بالمدارك) هى الأدلة التفصيلية  
كردى (قوله ومدركا) عطف على قوله مذهبا الخ وقوله بالعكس يعنى أن معرفة الراجح مدركا من الاهم  
بالنسبة لمن يريد مجرد الافتاء أو العمل وهى الاهم بالنسبة لمن يريد الا احاطة بالمدارك ايضا وبذلك يندفع ما فى  
سم من دعوى المناقاة بين كلامى الشارح (قوله هى الاهم) اى معرفة الراجح مدركا وقوله مطلقا اى لمريد  
الاحاطة بالمدارك ومريد مجرد الافتاء أو العمل أو القضاء أو التدريس أو التصنيف (قوله نائلوها) أى  
معرفة الراجح مدركا (قوله ومن ثم) اى من أجل قلة من ذكر (قوله الشافعى الخ) مفعول خالف وقوله أكبر  
العلماء فاعلة يعنى أن مخالفة أكثر العلماء للشافعى واصحابه فى مسائل كثيرة لعدم علمهم المدارك الراجحة  
فى تلك المسائل التى ادركها الشافعى واصحابه (قوله إذا كان) اى المحرر (قوله واعترضته) اى بذكر القيود  
فى بعض المسائل والمخالفة فى بعض المواضع والابتنال فى بعض الالفاظ (قوله بإدعاء الخ) ضب بدينه وبين قوله  
جواب الخ سم (قوله جرمه الناقى من الارض) عبارة المختار تفاو نأتى ارتفع وبابه قطع وخضع اه  
فقوله من الارض ليس بغير المراد جرم الشيء الناقى منه عرش (قوله اقتضى بعده) إشارة لتضمنين  
العامل سم اى تضمنين كبر معنى بعد (قوله للمتفقه) اى طالب الفقه (قوله بفتح الخ) عبارة القاموس  
والعصر مثلثة وبضمتين الدهر جمع اعصار وعصور وعصره (قوله للبعد الذهنى) اى بالاصطلاح  
النحوى سم اى للبعد الخارجى فى اصطلاح المعانيين (قوله الزمن الحاضر) اى بالنسبة للمصنف سم  
(قوله وفى الآية) اى قوله تعالى والعصر الخ (قوله كل الزمن) عبارة الجلالين الدهر أو ما بعد الزوال إلى  
الغروب أو صلاة العصر اه وفى القاموس الدهر الزمان اه ومقتضى ذلك أن لفظة كل هنا مقحمة  
قول المتن (إلا بعض أهل العنايات) يجوز كون إضافته بيانية سم (قوله منهم) اى من أهل العصر  
مغنى وعميرة هذا على أول الاحتمالين الاتيين واما على ثانيهما فالضمير للاكثر (قوله وهو) وقوله عليهم  
الضمير فيها للبعض الأول نظرا للفظ والثانى نظر الدعى (قوله لزم انه مستدرك) لك منع الاستدراك  
بان الاستثناء افاد أن المراد بالأقل بعض أهل العنايات لاجمعهم ولولا له لتوهم أن المراد جميعهم

شبهة الصغير وأوفى بالهمز أيضا (قوله عوده للحرر) والمناسب على هذا عود ما إلى ما التزمه الرافعى (قوله)  
اى بل هو (اقول لا يتعين أن بل للاضراب بل يجوز كونها لمطلق التريد إشارة إلى أنه يكفى فى المدح كونه  
أحد الامرين أو احتمال كونه الاهم فليتأمل فإن هذا غير ما ذكره بقوله ويصح الخ فتأمل (قوله) وجره  
مفسد للمعنى لا يخفى أن الجري لزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله فهذا مراده بفساد المعنى (قوله ومدركا  
بالعكس) هذا مناف لما قبله لأن معنى هذا أن معرفة الراجح مدركا من الاهم بالنسبة لمن يريد مجرد الافتاء أو  
العمل وهذا مناف لقوله السابق فى معرفة الراجح مذهبا وهى الاهم لمن يريد مجرد الافتاء والعمل لأنها إذا  
كانت هى الاهم لم يكن غيرها اهم له ولا يبطل هذا الحصر وان معرفة الراجح مدركا هى الاهم بالنسبة  
لمن يريد الا احاطة بالمدارك لأن كونها من الاهم بالنسبة له ينافى انحصارها بالاهمية بالنسبة له فى معرفة الراجح  
مدركا فليتأمل (قوله جواب) ضب بدينه وبين قوله بإدعاء الخ (قوله اقتضى بعده) فيه إشارة لتضمنين  
العامل (قوله للبعد الذهنى) اى بالاصطلاح النحوى وقوله الزمن الحاضر اى بالنسبة للمصنف (قوله)  
إلا بعض أهل العنايات) يجوز كون إضافته بيانية (قوله لزم انه مستدرك الخ) اقول هذا ممنوع لانه

٦ - شروانى وابن قاسم - أول)  
منهم وهو من أتخف بخارق العادة فى حفظه فلا يكبر أى يعظم عليهم  
حفظا بسط منه فضلا عنه ثم الاستثناء إن كان من أهل لزم انه مستدرك لانه مستغنى عنه فانه علم من مفهوم أكثر إلا أن يكون صرح به

لإفادة وصف الأقل الذين يحفظونه بكونهم (٤٢) من ذوى العناية وإن كان من أكثرهم ذلك أيضا إلا أن يقال أن فيه فائدة هي إفادة

أن الأقلين لا يعظم عليهم حفظه لتحملهم مشقته وبعض الأكثر لا يعظم عليه حفظه لكونهم من أهل العناية فالمقادير مفهوم الأكثر غير المقادير بالاستثناء فتأمل (فرايت) من الرأى فى الأمور المهمة أى فى سبب عجز الأكثر عن حفظه أردت بعد التروى وإقضاح طريق الأقدام (اختصاره) مستوعبا لمقاصده بحسب الأماكن أو غالبا فلا يرد ما حذفه منه سهوا أو لا حذره من نظيره (فى نحو نصف) بثلاث أوله (حججه) أى قرينه بزيادة أو نقص فلا ينافى زيادة على النصف لأنه مع ما زاده عليه لم يبلغ ثلاثة أرباعه (ليسهل) علة لما مهده من تقليله لفظ المحرر إلى أن صار فى ذلك الحجم (حفظه) أى المختصر لمن يرغب فى حفظ مختصر (مع ما) حال من المحرور أى مصحوبا بما (أضمه إليه) إن شاء الله تعالى للتبرك راجع لما بعد رأيت امتثالا لقوله تعالى ولا تقولن شيئا لا بآية ولا أسناد لفعل الغير كقول لفعل النفس (من) بيان لما (النفاثات المستجادات) أى المعدات جيادا بلوغها أقصى الحسن (منها) أى

سم (قوله) وصف الأقل أى المقابل للأكثر عميرة (قوله) لزم ذلك أيضا أى أنه مستدرك وهذا ممنوع أيضا بمثل ما تقدم تفاسير (قوله) أن الأقلين (الخ) هذا مفهوم الأكثر (قوله) وبعض الأكثر (الخ) هذا مفاد الاستثناء (قوله) من الرأى (الخ) أى لا من الرؤية بمعنى (قوله) أى فى سبب عجز الأكثر (الخ) هذا مبنى على أن الاستثناء من الأهل لا من الأكثر (قوله) فلا يرد (الخ) تفريع على قوله بحسب الأماكن (قوله) بثلاث أوله) وفيه لغة أربعة نصيف بزيادة أو فتح أو له معنى ونهاية (قوله) أى قرينه) تفسير نحو نصفه سم (قوله) بزيادة أو نقص (الخ) فإن نحو الشئ يطابق على ما سواه وأقاربه مع بزيادة أو نقص نهاية (قوله) لأنه مع ما زاده (الخ) يشعر بأنه لو بلغ ما ذكر نافي وهو ممنوع لأن الكلام فى اختصار الأصل سم ويمكن منعه وادعاء أن الكلام فى المجموع كما مال إليه المغنى بما نصه هو أى قول المصنف نحو نصف حججه صادق بما وقع فى الخارج من الزيادة على النصف ييسر بل هو إلى ثلاثة أرباعه أقرب كما قيل ولعله ظن ذلك حين شرع فى اختصاره ثم احتاج إلى زيادة وقيل إن مراده بذلك ما يتعلق بالمحرر دون الزوائد ولعل ذلك مبنى على جعل قول المصنف فى نحو نصف (الخ) أو قوله مع ما أضمه (الخ) حالا من قوله اختصاره مراد به المجموع على طريق الاستخدام قول المتن (ليسهل) (الخ) قال الخليل بن أحمد الكتاب يختصر ليحفظ ويبسط ليفهم نهاية ومعنى وقوله مع ما أضمه (الخ) فيه دلالة على سبق الخطبة عميرة (قوله) حال من المحرور) أى بالمضاف وهو ما حفظه سم ويمكن كونه حالا من اختصاره كما مر (قوله) للتبرك) ما المانع من التعليق سم (قوله) لما بعد رأيت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه سم والمتبادر اختصاره بالضم (قوله) والأسناد (الخ) كأنه توجيه لر جوع إن شاء الله لقوله ليسهل حفظه سم (قوله) لفعل الغير) أى كسوة الحفظ فانه من جملة ما بعد رأيت بصرى (قوله) بيان لما) أى سواء اجعلت موصولا اسميا أو نكرة موصوفة نهاية (قوله) المعدات) المناسب للعين المعدودات (قوله) بلوغها (الخ) عدها جيادا لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن إلا أن يدعى أن العادة فى العدد ذلك سم (قوله) وهو الفطنة) بالكسر الحذق والمراد بالتنبيه هنا توقيف الناظر فيه على تلك القيود عرش (قوله) أو بيان واقع) وهذا هو الأصل فى القيود كما قاله السعد التفتازانى عرش (قوله) اذ كرها) أشار به إلى التنبيه هنا بمعنى الذكر عرش (قوله) كما يشعر به ذكر بعض) أى بحسب استعمالهم وبه يندفع قول البصرى قد

مع الاستثناء من أهل يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه نصف أهل العصر لاضافة الأكثر إلى الأهل بعد إخراج بعض أهل العناية منهم وهذا صادق مع كون ذلك البعض مع الأقل بعد إخراج نصف الجملة مثلا الجملة ألف والبعض مائتان فالباقي ثمانمائة وأكثرها صادق بخمسائة والباقي منها مع ذلك البعض خمسمائة بخلافه مع ترك الاستثناء فان مدلول الكلام حينئذ أن من لا يحفظ دون النصف فتأمل وبعبارة أخرى قال لك منع الاستدراك لأن الاستثناء أفاد أنه أراد بالأقل بعض أهل العناية لا جميعهم ولولاه وهم أن المراد جميعهم فتأمل (قوله) لزم ذلك أيضا) أى أنه مستدرك وأقول هذا ممنوع أيضا لمثل ما بيناه منعه ما تقدم فى الحاشية الأخرى وذلك لأنه مع الاستثناء من أكثر يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه وهو الأقل المفهوم من أكثر والمستثنى وهو بعض أهل العناية قدر النصف مثلا الجملة ألف وأكثرها سبعائة والأقل مائتان وبعض أهل العناية ثلثمائة والجملة خمسمائة دل الكلام على أنها لا تعجز عن حفظه إذ دل الاستثناء على عدم عجز الثلاثمائة ومفهوم أكثر على عدم عجز المائتين ولو ترك الاستثناء أفاد الكلام أن من لا يعجز ليس الأقل من النصف فتأمل (قوله) أى قرينه) تفسير نحو نصفه (قوله) لأنه مع ما زاده (الخ) يشعر بأنه لو بلغ ما ذكر نافي وهو ممنوع لأن الكلام فى اختصار الأصل (قوله) ليسهل) ضبب بينه وبين اختصاره (قوله) حال من المحرور) أى بالمضاف وهو ما حفظه (قوله) للتبرك) ما المانع من التعليق (قوله) لما بعد رأيت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه (قوله) والأسناد) كأنه توجيه لر جوع إن شاء الله لقوله ليسهل حفظه (قوله) بلوغها أقصى الحسن) عدها جيادا لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن إلا أن

تلك النفاثات (التنبيه) من التنبيه بضم فسكون وهى الفطنة (على قيود) جمع قيد وهو اصطلاح ما جرى به توقيف بجمع أو منع أو بيان واقع اذ كرها (فى بعض المسائل) أى قليل منها كما أشعر به ذكر بعض قيل وهى عشر

وسياق تعريف المسئلة (هي من الاصل) اى المحرر (مخدوفات) سهو او اتكالا على المطولات او اختصارا مع كونها مرادة قيل وفي إثارة الحذف على الترك ما يرجع الاخير وفيه ما فيه (ومنها واضع يسيرة) نحو الخسین (ذكرها) اى (٤٣) اثبتا (في المحرر) لم يعبر عنه بالاصل

هنا تفننا ولثلاثا لثقل لقربه  
(علي خلاف المختار) اى  
الراجح (في المذهب) اذ كره  
فيها كما دل عليه قوله (كما  
ستراها) نفسه لتاخر  
الرؤية قليلا عن هذا المحل  
(إن شاء الله تعالى) احتاج  
اليه مع اسناده فعل الرؤية  
لغيره لما مرانه كفعله اذ  
لا يدري هل يراها ولا او  
لتضمنه فعلا لنفسه هو اتيانه  
بها كذلك وكانعت لذكر  
المخدوف او حال والتقدير  
اذ كر الراجح فيها ذكر  
واضح مثل الوضوح الذى  
ستراها عليه وتخالف  
الشيء الواحد باعتبارين  
سائق كما فى انا ابو النجم  
وشعرى شعرى (تنبيه)  
زعم فى الكشف ان هذه  
السين تفيد القطع بوقوع  
مدخلها كما فى فسيفسائكم  
الله اولئك سيرحمهم الله  
سأنتقم منك ويرد بان  
القطع هنا لقريته المقام  
لا من موضوع السين على  
انه وطا به لمذهبه الفاسد  
من تحتم الجزاء فتوجيه  
بعض المحققين له غفلة عن  
هذه الدسيسة الاعتزالية  
(واضحات) مفعول ثان  
لترى العلمية وكونه وفى  
بالترامه النص على ما صححه  
المعظم لا ينافى ترجيح

يتوقف فيه لانه أى البعض يصدق بالاكثر فتدبر اه (قوله وسياق تعريف المسئلة) أى فى شرح ومنها مسائل نفيسة بزيادة بسط وإلا فقد مر فى شرح الموقف للنفقة قول المتن (مخدوفات) قال المحلى اى متروكات انتهى و اشار بهذا التفسير الى دفع ما يتوهم من ان الحذف اسقاطها بعد وجودها وإنما عبر المصنف بالحذف دون الترك إشارة الى إرادتها ودعاء الحاجة اليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتامل سم (قوله على المطولات) اى له او لغيره عميرة (قوله قيل وفى إثارة الخ) هذا كلام وجيه وان قال الشارح وفيه ما فيه بصرى وتعلم ونجاسته بما مر عن سم انفاق قول المتن (ومنها الخ) معطوف على منها التنبيه عميرة قول المتن (مواضع الخ) يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق اى تحقيقه واضع فيظهر صحة الحل سم وياتى فى الشرح وعن النهاية والمعنى توجيه اخر (قوله بالاصل الخ) اى ولا بالضمير بان يقول فيه قصدا للايضاح سم (قوله اذ كره فيها) عبارة المغنى عقب قول المتن واضحات اذ كرها على المختار اه وعبارة النهاية عقب قول المصنف مواضع يسيرة بان ابين فيها ان المختار فى المذهب خلاف ما فيه فصار حاصل كلامه اى المصنف ومنها ذكر المختار فى المذهب فى مواضع يسيرة ذكرها فى المحرر على خلافه اه (قوله كما دل عليه) اى على التقدير (قوله نفسه) اى اخره بالسين فان السين كما يسمى حرف الاستقبال كذلك يسمى حرف التنفيس اى التاخير كرى (قوله لما مرانه) اى فعل الغير (قوله او لتضمنه) عطف على لما مر والضمير لفعل الغير (قوله كذلك) اى على المختار (قوله او حال) اى والتقدير اذ كرها على المختار واضحات وضوحا مثل الوضوح الخ ويحتمل ان قوله والتقدير راجع للحال ايضا ومثل معنى المائل (قوله واضحا الخ) قد يتقرر مع قول المصنف واضحات (قوله وتخالف الشيء الخ) جواب سؤال نشأ من التقدير المذكور (قوله وشعرى شعرى) اى شعرى الان هو شعرى فيما مضى كرى (قوله ويرد الخ) لا معنى لرد النقل عن اللغة سم (قوله على انه وطا به الخ) لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة فتوجيه ذلك إنما هو للمعنى اللغوى وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتامل سم (قوله من تحتم الجزاء) اى وجوب جزاء الاعمال فى الآخرة على الله تعالى كرى (قوله غفلة الخ) حاشاه سم (قوله عن هذه الدسيسة الخ) الدسيسة الرامحة السكرية التى لا تندفع بدواء كرى (قوله لما مر) ويحجب ايضا بما قدمه فى شرح قول المصنف وفى بما التزمه من قوله بحسب مظهر له واطلع عليه فى ذلك سم (قوله انهم قد يرجحون) اى المتأخرون كالشيخين (قوله لان وقوعها الخ) قد يقال لفظ الباغ كذلك سم (قوله اخرجهما الخ) وقد

يدعى ان العادة فى العدد ذلك (قوله مخدوفات) قال المحلى اى متروكات انتهى و اشار بهذا التفسير الى دفع ما يتوهم من الحذف من اسقاطها بعد وجودها وإنما عبر المصنف بالحذف دون الترك إشارة الى إرادتها ودعاء الحاجة اليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتامل (قوله ومنها مواضع) يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق اى تحقيق مواضع فيظهر صحة الحل (قوله لم يعبر عنه الخ) اى ولا بالضمير بان يقول ذكرها فيه قصد للايضاح (قوله ويرد بان القطع الخ) لا معنى لرد النقل عن اللغة (قوله على انه وطا به الخ) لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة وتوجيه ذلك البعض إنما هو للمعنى اللغوى وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتامل فان زعم الغفلة على الاثمة من غير لزومها بما لا يليق ولا يلتفت اليه ولا منشاله إلا الوهم او جب الاعتراض على الاثمة وانظر هذا الكلام منه مع ما تقدم فى الهامش عن شرح اهمزية (قوله غفلة) حاشاه (قوله لما مر انهم قد يرجحون ما عليه الاقل) ويحجب ايضا بما قدمه فى قول المصنف وفى بما التزمه من قوله حسب مظهر له واطلع عليه فى ذلك الوقت واما الجواب بانه لا يلزم من النص على ما صححه المعظم ترجيحه واعتاده فشكل لان السياق قاطع بان سبب التزام ذلك النص كون ذلك المنصوص عليه امرا راجعا مقدما على غيره وإلا فلا وجه لالتزام ما لا يكون كذلك إذ لا فائدة فيه (قوله لان وقوعها الخ) قد يقال نفس لفظ الباغ كذلك إلا ان يحجب بالمنع وفيه ما فيه (قوله اخرجهما عن الغرابة) قد

خلافه لما مر انهم قد يرجحون ما عليه الاقل (ومنها ابدال ما) هي من صيغ العموم ومع ذلك لا يعترض بقوله يازده خلافا لمن زعمه لان وقوعها فى السنة السلف ثم الخلف كما يأتى اخرجهما عن الغرابة (كان من الفاظه غريبا) لا يؤلف كالباغ (او موهما) اى موقعا فى الوهم

اي الذهن (خلاف الصواب) بان كان (٤٤) معناه المتبادر منه غير مراد واستوى معناه فلا يدري المراد وإن كان ذلك اللفظ بما يؤلف

فلا يتحد هذا مع الغريب لان ذاك فيه عدم الف ولو بلا ايهام وهذا فيه ايهام ولومع الف فينبهما عموم وخصوص من وجه وماها كذلك لا يغني احدهما عن الآخر وبفرض اغناء الخفي عنهما كان يقول ابداله الخفي بالاوضح والاخصر لا يكفي في التخصيص على أن المحرر ارتسكب هذين الامرين الحقيقين بالترك والطرح (باوضح) منه لالف الناس له وسلامته من الايهام (و) مع ذلك يكون بلفظ (اخصر منه بعبارات) بدل مما قبله باعادة الجار جمع عبارة وعبرة بفتح أو وله وهى ما يعبر به عما في الضمير اى يعرب به عنه (جليات) في اداء المراد لخلوها عن الغرابة و الايهام واشتمالها على حسن السبك ورصانة المعنى اى غالباً او بحسب ظنه فلا ينافى الاعتراض عليه في بعضها وادخال الباء في حين الابدال على الماخوذ وفي حين بدل والتبديل والاستبدال على المتروك هو الفصحى وخفى هذا التفصيل على من اعترض المتن بآية وبدلناهم بجنيتهم جنتين ومن يتبدل الكفر بالايمان فقد ضل وقد تدخل في حين بدل ونحوه على الماخوذ كما في

يجاب أيضاً بأن ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما في ده يازده فانه ذكره ليسين مساواته لقوله درهم لكل عشرة سم (قوله بان كان معناه المتبادر منه غير مراد الخ) اى بخلاف ما إذا كان المعنى المراد ظاهراً منه وان لم يكن صريحاً فيه سم (قوله واستوى الخ) وهو اجمال وما قبله الباس (قوله الخفي) اى لفظ الخفي عنهما اى الغريب والموهم (قوله لا يكفي) اى الخفي قول المتن (باوضح) قضيته ان الاول فيه ايضاح عميرة (قوله بدل مما قبله الخ) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقه بما يتعلق به باوضح وحال من اوضح سم اقول لا يظهر كون الباء بمعنى في الا ان يريد به السببية فيوافق كلامه حينئذ قول عميرة الباء ماسببية واللباس اه (قوله بفتح اوله) اى وسكون ثانيه (قوله اى يعرب) ببناء المفعول من الاعراب اى الافصاح (قوله عليه) اى المصنف في بعض اى عبارته (قوله وابدال الباء الخ) وفاقاً للنهاية عبارة تفلا عن جماعة منهم الشمس القاياتى انها إنما تدخل على المأخوذ في الابدال مطلقاً وفي التبديل ان لم يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرهما اما إذا ذكر معهما غيرهما كما في قوله تعالى وبدلناهم بجنيتهم جنتين وكما في قولك بدله بخوفه امنا فدخولها حينئذ على المتروك كما في الاستبدال والتبديل اه وفي عرش عن شرح الفية الحديث لشيخ الاسلام ما يوافقه مع التصريح بان في الاستبدال والتبديل التفصيل المتقدم في التبديل وقال الرشيدى قوله مر كافي قوله تعالى وبدلناهم الخ اى فانه ذكر معهما المفعول الذى هو الضمير اه (قوله على المأخوذ) اى كما هنا سم (قوله هو الفصحى) قضيته انه يجوز دخوله في حين كل على الماخوذ والمتروك وإنما التفرقة بينهما بالنسبة للفصحى فقط وانه لا فرق في ذلك بين ان يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرهما او لا عرش (قوله وفي حين بدل) لم يظهر نسكته التعبير فيه بالفعل وفي اخوه بالمصدر بصرى (قوله ونحوه) اى من التبديل والاستبدال (قوله وبدل) بصيغة الامر (قوله على ان الخ) خبر لمبتدأ محذوف اى والتحقيق مبنى على ان الخ وقيل التقدير ولنجر على ان الخ وقول الكردى انه متعلق بقدر تدخل الخ ما فيه (قوله قد يتجاوز عليه الخ) قال الكردى كسعدى في البيت المذكور فانه متروك باعتبار ما كان وماخوذ باعتبار ماسيكون لان الطالع فيه نحس الان يدع وحصول السعد له اه وفيه نظر وقال الشهاب الخفاجى في رسالته في الابدال فان ذكرت احداً للجانبين المعروض او المعروض عنه فباء المقابلة تصلح للمأخوذ والمتروك فاعتبره بقولك بعث هذا بدرهم وجواب مخاطبك اشتريته به فالدرهم ماخوذك ومتروك صاحبك اه وهو حسن (قوله والا قول) اى بدليل فن القولين والا قول سم (قوله للشافعى) رضى الله تعالى عنه استعمال الترضى في غير الصحابة جائز كما هنا وإن كان الكثير استعمال الترضى في الصحابة والترحم في غيرهم ثم رايت في كلام الشارح مر قبيل زكاة الثابت مانصه ويسن الترضى والترحم على غير الانبياء من الاخبار قال في المجموع ومقاله بعض العلماء من أن الترضى يختص بالصحابة والترحم بغيرهم ضعيف اه عرش (قوله ذكر المجتهد) إلى قوله وزعم ان في النهاية الا قوله وأن الخلاف إلى ثم الراجح وما نيه عليه (قوله ذكر المجتهد الخ) لعل المراد بالمجتهد المذهب الناقل لا قول الامام وان في العبارة مسامحة لذل ليس المراد أن المجتهد صاحب المذهب يقول في المسئلة قولاً مثلاً الذى هو ظاهر العبارة كما لا يخفى فحق العبارة نقل الاصحاب لا قول المجتهد مطلقين من غير ترجيح لا فائدة الخ لان هذا هو الذى يتنزل عليه التفصيل الاتى الذى من جملة قوله ثم الراجح عنهما الخ وعبارة جمع الجوامع وان نقل عن مجتهد قولاً

يجاب أيضاً بأن ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما في ده يازده فانه ذكره ليسين مساواته لقوله درهم لكل عشرة في حكمه (قوله اى الذهن) هذا شامل لظاهر متبادر منه هو المراد لانه يوقع في الذهن المعنى المرجوح لكن الظاهر عدم ارادة هذا ولا لزوم ان لا يذكر الا النصوص وليس كذلك فالمراد موها ايها ما قويا (قوله بدل مما قبله) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقه بما تعلق به بأوضح أو حال من اوضح (قوله وعبرة) اى كيدرة (قوله على المأخوذ) اى كما هنا (قوله والا قول) اى بدليل

قوله • وبدل طالعى نحسى بسعدى • على أن الشيء قد يتجاوز عليه الاخذ والترك باعتبارين متعاقبين فيتجاوز عليه ابدال ومقابلة رعاية لها (ومنها بيان القولين) او الاقوال للشافعى رضى الله عنه قيل ذكر المجتهد لها لا فائدة ابطال



متعاقبان فالأخرا قوله الخ رشدي (قوله ما زاد) أي على الإطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها  
سم أي كإياتي في الشارح (قوله ولا ينحصر) أي فائدة الذكرو تدكير الفعل لأن ما لا ينفك عن التام  
كالعرف والنسبة يذكروا ويؤث كانه عليه العصام (قوله بيان المدرك) بضم الميم أي موضع الإدراك  
ومدارك الشرع مواضع طلب الأحكام والفقهاء يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتخرجه وجه  
قوله في المصباح لكن في حواشي الشنواني على شرح الشافعية لشيخ الإسلام كالغزالي على الجار بردي أن المدرك  
بفتح الميم أه ع ش (قوله وإن من رجح الخ) عطف على بيان المدرك (قوله لم ينحصر فيها) كذا فيما  
رايت ويتوجه عليه أن عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وأن عدم الانحصار مناف  
لما نقله من قوله إبطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصار فيها لم يكن زائدا على ما نقله بقوله  
إبطال ما زاد ويمكن أن يجاب بأن العبارة هي ما رايت ومعناها أنه يفهم من ذكر الأقوال بمعونة ما في الأصول  
أن الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز أحداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل مركبا منها فليتأمل  
سم ولا يخفى أن الإشكال قوي والجواب ضعيف ولذا اسقط النهاية هذه الفائدة (قوله حتى يمنع الخ)  
تفريع على المنقضي فالضمير المستتر للخصم (قوله مفصلا) اسم فاعل (قوله من شقيه) أي التفصيل (قوله)  
ما تأخر الخ) عبارة النهاية ما نص على رجحانه والافعال ما تأخره وإلا الخ (قوله والافعال نص على رجحانه)  
يقضي أن الرجح ما تأخر أن علم وأن نص على رجحان الأول وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الرجح  
ما نص على رجحانه وإلا فما تأخر أن علم أصاب قاله ابن قاسم وهو مردود ونقل معنى اما متلا فان ما ذكره الشهاب  
ابن حجر هو الموافق لما في كتب المذهب كالروض وغيره وكتب الأصول كجمع الجوامع وغيره وإذا كان  
كذلك فكيف يقول وليس كذلك قطعا واما معنى فلان المتأخر أقوى من الترجيح لأن المجتهد إنما رجح الأول  
بحسب ما ظهر له وما ذكره ثانيا كالناسخ للأول بترجيحه لا ترى أن المتأخر من أقواله صلى الله عليه وسلم  
ناسخ للقديم مطلقا وأن قال في المتقدم أنه واجب مستمر أبدا كما هو مقرر في الأصول فعلم أن الصواب  
ما صنعه الشهاب ابن حجر لا ما صنعه الشارح من الموافق لا اعتراض ابن قاسم رشدي أقول وكذا يصنع  
المغني موافق لصنيع التحفة كما يأتي لكن قوله أي الرشدي واما معنى الخ فيه نظر فانه لا يلاقى لا اعتراض سم إذا  
مراده كما هو الظاهر المتبادر من سياقه أن المتأخر المعلوم متأخره إذا نص عنه ما بعده على رجحان الأول لا  
يقدم على الأول قطعا خلافا لما يقتضيه صنيع الشارح (قوله فأنص) أي الشافعي ع ش (قوله والافعال الخ)  
قضية هذا الصنيع أنه إذا فرغ على أحد القولين ثم قال عنه أنه مدخول أو يلزمه فسادانه يقدم وظاهر أنه  
غير مراد ثم رايت الشهاب ابن قاسم سبق إلى ذلك رشدي (قوله مدخول) أي فيه دخل أي نظر ع ش  
(قوله وإلا فما وافق الخ) عبارة كنز البكري ولو وافق أحد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة

ما زاد لا للعمل بكل انتهى  
ولا ينحصر في ذلك بل من  
فوائده بيان المدرك وأن  
من رجح أحدها من  
مجتهدي المذهب لا يعد  
خارجا عنه وأن الخلاف لم  
ينحصر فيها حتى يمنع الزائد  
بمعونة ما هو مقرر في الأصول  
أنهم إذا اجتمعوا على قولين  
لم يجوز أحداث ثالث إلا  
أن كان مركبا منهما بأن  
يكون مفصلا وكل من شقيه  
قال به أحدهما ثم الرجح  
منهما ما تأخر أن علم والا  
فأنص على رجحانه والا  
فما فرغ عليه وحده والافا  
قال عن مقابله مدخول أو  
يلزمه فسادو الافعال فرد  
في محل أو جواب والافا  
وافق مذهب مجتهد لتقويه  
به فان خلا عن ذلك كله

للمقلد انتهى وعبارة المجموع وحكى القاضى الحسين فيما إذا كان للشافعى قولان أحدهما موافق بأحنية  
 وجهين أحدهما ان القول المخالف اولى وهذا قول الشيخ ابى حامد الاسفراينى قال الشافعى إنما خالفه  
 لاطلاعه على موجب الخالفة والثانى القول الموافق اولى وهذا قول القفال وهو الاصح والمسئلة مفروضة  
 فيما إذا لم يتجدد مرجعها مناسبق إنتهى وينبغى حمل تصحيحه على ما إذا لم يدل النظر الموافق لقواعد الشافعى على  
 رجحان المخالف فليتأمل وقد يوافق كل منهما مذهب مجتهد سم بحذف (قوله فهو لتكافؤ نظريه) الجملة  
 جواب فان خلاخ (قوله وهو يدل الخ) اى ذكر قولين متكافئين ع ش (قوله حذرا الخ) لعلمه مفعول  
 له ليدل على دقة الورع وعبارة النهاية وحذرا الخ بالواو والعاطفة على لتكافؤ نظريه اه وهى ظاهرة (قوله  
 من ورطة هجوم) اى من مفسدة هجوم والورطة اغة الهلاك ع ش (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله  
 غلط ويصرح بالجواز أيضا قول المغنى مانصه وإن كان فى المسئلة قولان جديدان فالعمل بأخبرهما فان لم  
 يعلم فيمار حجه الشافعى فان قالهما فى وقت واحد ثم عمل بأحدهما كان إبطالا الآخر عند المزنى وقال غيره  
 لا يكون إبطالا بل ترجيحاً وهذا اولى واتفق ذلك للشافعى فى نحو ست عشرة مسألة وإن لم يعلم هل قالهما معا  
 او مرتباً لزم البحث عن ارجحهما بشرط الاهلية فان اشكل توقف فيه اه (قوله رده) ضبب بينه وبين قوله  
 وان الاجماع الخ سم (قوله بتأليف الخ) متعلق بافرد (قوله ونقل القرافى) الى المتنى فى النهاية لا قوله وهو  
 وجهه وقوله وكان اخذ الى لان كلا ما لنبه عليه (قوله ونقل القرافى الخ) اى المال كى ع ش (قوله الاجماع  
 على تخيير المقلد الخ) هل يجرى ما ذكر فى الوجين سم (قوله إذا لم يظهر ترجيح الخ) اى اما إذا ظهر ترجيح  
 احدهما فيجب العمل به وهو موافق فى ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فاشتبه من انه يجوز العمل  
 لنفسه بالاوجه الضعيفة كقابل الاصح غير صحيح هكذا فى حاشية شيخنا ع ش وفيه أمران الاول ان فرض  
 المسئلة فى قولين لمجتهد واحد فلا ينتج ان الوجين إذا تعدد قائمهما كذلك فقوله فما اشتهر الخ تفريعاً على  
 ما هنا فى مقام المنع وقولهم العمل بالراجح واجب إنما هو فى قولين لا مام واحد كما يعلم من جمع الجوامع الذى  
 هى عبارته كغيره على ان المراد بالعمل فى قولهم المذكور وليس هو خصوص العمل للنفس بل المراد  
 كونه المعمول به مطلقاً كما لا يخفى الامر الثانى ان قوله فما اشتهر الخ كالصريح فى ان هذه الشهرة ليس  
 لها اصل وليس كذلك فى فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى ما ملخصه بعد كلام اسلفه ثم مقتضى  
 قول الروضة وإذا اختلف متبحران فى مذهب الخ انه يجوز تقليد الوجه الضعيف فى العمل ويؤيده افتاء  
 اللمبىنى بجواز تقليد ابن سريج فى الدور وإن ذلك ينفع عند الله ويؤيده ايضا قول السبكى فى الوقف فى  
 فتاويه يجوز تقليد الوجه الضعيف فى نفس الامر بالنسبة للعمل فى حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل  
 ابن الصلاح الاجماع على انه يجوز اه فكللام الروضة السابق اى الموافق لما فى الشرح هنا مع زيادة  
 التصريح بالوجين محمول بالنسبة للعمل بالوجين على وجهين لقائل واحد أو شك فى كونهما لقائل أو  
 قائلين كافى قولى الامام لان المذهب منهما لم يتحرر للمقلد بطريق يعتده اما إذا تحقق كونهما من إثنين  
 خرج كل واحد منهما من هوال للترجيح فيجوز تقليد احدهما الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى ونفعنا به  
 فتأمله حق التامل وانظر الى فرقة آخرى بين الوجين لقائل واحد والوجين لقائلين تعلم ما فى تقرير شيخنا

فهو لتكافؤ نظريه وهو  
 يدل على سعة العلم ودقة  
 الورع حذر من ورطة  
 هجوم على ترجيح من غير  
 اقتضاح دليل وزعم ان  
 صدور قولين معافى مسألة  
 واحدة كفيها قولان  
 لا يجوز إجماعاً غلط أفرد  
 رده وإن الاجماع على  
 جوازه ووقوعه من  
 الصحابة فمن بعدهم  
 بتأليف حسن قال الامام  
 ووقع ذلك للشافعى رضى  
 الله عنه فى ثمانية عشر موضعاً  
 ونقل القرافى الاجماع  
 على تخيير المقلدين قولى  
 امامه اى على جهة البديل  
 لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح  
 أحدهما وكأنه أراد إجماع  
 أئمة مذهبه كيف ومقتضى  
 مذهبنا كما قاله السبكى

منع ذلك في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا (٤٧) وانه له الغزالي كما يجوز لمن اذاه

الذي قدمناه ثم رأيت العلامة المذكور بسط الكلام في ذلك في شرحه في كتاب القضاء أتم بسط بما يوافق ما في فتاوى به فراجع رشيدى اقول ما نقله عن فتاوى الشارح وغيرها لا ينافي مقالة عرش فانه مطلق فيحمل على ما اذا لم يكن العامل من اهل ترجيح ظهر له ترجيح احد الوجهين مثلا وامام اذكره او لا من ان فرض المسئلة في قول المجتهد واحد فلا ينتج الخ فيجاء عنه بان حكم تعدد الوجود يعلم من حكم تعدد الاقوال بطريق الاولى (قوله منع ذلك) أى التخيير عرش (قوله دون العمل لنفسه) أى بما يحفظ سم (قوله وبه يجمع) أى بالمنع في القضاء والافتاء والجواز في العمل لنفسه (قوله يجوز الخ) أى التخيير (قوله) وأجرى السبكي ذلك) أى التفصيل وقوله في العمل متعلق بأجرى الخ وقوله بخلاف المذاهب الاربعة أى بغير المذاهب الخ متعلق بالعمل عرش (قوله أى ما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الاربعة وغيره فى تقييد غير ما بغير القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام سم (قوله لمن يجوز تقليده) وهو المجتهد كرى (قوله وجميع شروطه) عطف على نسبته وضمير عنده يرجع إلى العامل كرى والا صوب إلى من يجوز تقليده (قوله على ذلك) أى التفصيل المتضمن المنع في القضاء والافتاء (قوله) أى في قضاء وافتاء) أى دون العمل لنفسه كرى (قوله ومحل ذلك) أى التفصيل المتضمن للجواز في العمل لنفسه عبارة السكرى أى التقليد في العمل لنفسه اهـ (قوله مالم يتبع الرخص) أى بان يأخذ من كل مذهب مذهب بالاسهل منه (قوله ربة التكليف) أى رباطه (قوله بل قيل فسق) والوجه خلافه نهايه رسم أى فلا يكون فسقا وإن كان حراما ولا يلزم من الحرمة الفسق عرش (قوله ومحل ضعفه) أى القول بالفسق عبارة النهائية محل الخلاف اهـ (قوله ولا ينافي ذلك) أى ما تضمنه قوله ومحل ذلك وغيره الخ من جواز التقليد لا امام فى مسئلة بعد العمل فيها بقول امام آخر (قوله لتعين حمله الخ) علة لعدم المناقاة والضمير لما قاله الآمدى وابن الحاجب (قوله تركب حقيقة الخ) واما فى مسئلة بتمامها بجميع معتبراتها فيجوز ولو بعد العمل كان ادى عبادته صحيحة عند بعض الاربعة دون غيره فله تقليده فيها حتى لا يلزم قضاؤها دبرى اهـ بجرى (قوله نحو ذلك) أى نحو الحل المذكور (قوله خلافا للجلال المحلى) أى فى شرح جمع الجوامع عرش أى حيث رجح الامتناع مطلقا فى نفس الحادثة ومثلها وحمل قول الآمدى وابن الحاجب عليه (قوله كان افق الخ) عبارة النهائية كان افق شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرهائم نسكح بعد انقضاء عدتها اختتامها مقلدا باحنيفة فى طلاق المسكره ثم افناه شافعى بعدم الحنف فيمتنع عليه ان يطا الاولى مقلدا للشافعى وان يطا الثانية مقلدا للحنفى لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما اوضح ذلك الوالدر رحمه الله تعالى فى فتاوى به راداعلى من زعم خلافه مغتر باظهار ما مره قال الرشيدى قوله فيمتنع عليه ان يطا الاولى وان يطا الثانية الخ أى جامعاً بينهما كما فى صريح فتاوى والده بخلاف ما اذا عرض عن الثانية أى وان لم يثبتها فانه وطء الاولى تقليدا للشافعى كما نبه عليه الشهاب ابن قاسم راداعلى الشهاب ابن حجر اهـ (قوله ثم افق الخ) فيه نظر سيظهر سم (قوله فارادان يرجع للاولى الخ) كون هذه يلزم فيها تركب قول لا يقول به كل منهما محل تأمل نعم لو قيل ببقائه معهما كان واضحاً بصرى وتقدم عن الرشيدى وباتى عن سم ما يوافقه (قوله ثم استحققت الخ) كان

(قوله دون العمل لنفسه) أى بما يحفظ (قوله أى ما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الاربعة وغيره فى تقييد غير ما بغير القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام (قوله بل قيل فسق الخ) الوجه خلافه (قوله كان افق الخ) فى شرح مكر كان افق شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرهائم نسكح بعد انقضاء عدتها اختتامها مقلدا باحنيفة بطلاق المسكره ثم افناه شافعى بعدم الحنف فيمتنع عليه ان يطا الاولى مقلدا للشافعى وان يطا الثانية مقلدا للحنفى لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما اوضح ذلك شيخنا الرملى رحمه الله تعالى فى فتاوى به راداعلى من زعم خلافه مغتر باظهار ما مره (قوله ثم افق الخ) فى هذا المثال نظر سيظهر (قوله ثم استحققت عليه) أى كان باع ما اخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا

الحادثة نفسها لا مثلها خلافا للجلال المحلى كان افق بينونة زوجته فى نحو تعليق فنسكح اختها ثم افق بأن لا بينونة فارادان يرجع الاولى ويعرض عن الثانية من غير ابانتها وكان اخذ بشفعة الجوار تقليدا لابي حنيفة ثم استحققت عليه فاراد تقليدا للشافعى فى تركها

باع ما أخذ به شفعة الجوار ثم اشتراه ولا يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداهما  
فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد بيع داره الأخرى و أراد تقليد الشافعي في منع أخذ جاره لها فله ذلك لأن هذه  
قضية أخرى سم (قوله فيمتنع فيها) أي يمتنع التقليد في مسألة الزوجة ومسألة الشفعة (قوله لأن كلا من  
الامامين الخ) فيه نظر في الأولى إذ القضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عصمته وأن الثانية لم تدخل  
في عصمته فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتاامل سم على حج اه ع ش  
وتقدم عن الرشيدى لاعتداده وعن البصري ما يوافق (قوله لا يقول به) أي بكل من جواز الأخذ بشفعة  
وعدمه ومن حل إحدى الاختين مع حل الأخرى كمدى (قوله بظاهر مامر) أي من جواز العمل لنفسه  
ع ش (قوله والأوجه) أي بدليل فن الوجهين أو الأوجه سم (قوله خرجوها) أي استنبطوها (قوله على  
قواعده الخ) أي الشافعي (قوله وقد يشذون عنهما) أي يخرجون عن قواعد الشافعي ونصوصه ويجهلون  
في مسألة من غير أخذ منهما بل على خلافهما (قوله فتنسب لهما) أي تلك الوجوه للزنى وإن نور ولوقال لهم  
لكن أولى (قوله في المذهب) أي مذهب الشافعي ع ش (قوله والطرق) أي بدليل فن الطريقين أو الطرق  
سم (قوله وهي) أي الطرق سم (قوله اختلافهم) أي أثره أو لازمه سم عبارة عميرة الظاهران مسمى  
الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح أسماء للاختلاف اللازم لحكاية الأصحاب اه (قوله  
في حكاية المذهب) أي الراجع قاله الكردى وفيه نظر بل المراد بالمذهب هنا كما يعلم ما بعد مجرد ما في المسئلة  
من القول والوجه واحدا أو متعددا راجحا أو مرجوحا (قوله فيحكي الخ) تفسير للاختلاف عبارة  
غيره كان يحكى الخ (قوله بعضهم نصين) لعل هنا حذف ما يعلم ما بعده أي وبعضهم بعضهم أو مغايرهما حقيقة  
ولإفغنى عن قوله وبعضهم بعضهم ما قبله (قوله أو عكسه) يغنى عنه كاف كأوجه أو بمعنى الواو الخ (قوله  
أو باعتبار) عطف على حقيقة (قوله وعكسه) مرافيه (قوله فلهذا) أي لكثرة أنواع الاختلاف هذا  
ما يظهر لى لكن فيه تعليل الشئ بنفسه فتأمل (قوله أي المنصوص الخ) أي فهو من إطلاق المصدر على  
المفعول (قوله لأنه لما نسب إليه الخ) عبارة المغنى وسمى ما قاله نصا لأنه مرفوع القدر لتنصيص الامام عليه  
أو لأنه مرفوع إلى الامام من قولك نصصت إلى فلان إذا رفعت إليه اه (قوله حيث ذكر) أي الخلاف  
وهذا تمهيد لقوله الآتى ولا ينافيه الخ قول المتن (في جميع الحالات) أي حالات الخلاف من كونه أوقالا أو  
وجوها فلا تنافى بين قول الشارح غالبا وقول المصنف جميع الخ كما هو ظاهر للتدبر ولعل هذا ما أشار إليه  
الفاضل المحشى سم بقوله فتأمل فله فيه دقة بصرى وعبارة الكردى قوله في جميع الحالات أي حالات الأقوال  
أو الأوجه أو غير ذلك وقوله غالبا أي بيان مراتب الخلاف غالبا اه وعبارة سم قوله غالبا قد يقال هذا القيد  
لا يتصور مع قول المصنف بأن قوله في تفسير الخ تفسير للحالات التى بين فيها مراتب الخلاف فالمعنى فى جميع  
الحالات التى أقول فيها شيئا من هذه الصيغ فهو من العام بخصوص والفاء للتفسير اه وقوله وقد يجاب  
ايضا الخ هذا هو الجواب اقتصر عليه النهاية وزاد المغنى ما أشار إليه الشارح بقوله غالبا بما نصه أو أن  
مراده فى اغلب الاحوال بحسب طاقته وربما يكون هذا أولى اه أى من الجواب بأنه من العام

يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداهما فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد بيع داره  
الأخرى و أراد تقليد الشافعي في منع أخذ جاره لها فله ذلك لأن هذه قضية أخرى كما يجوز أخذ جاره لها  
تقليدا لاى حنيفة (قوله لأن كلا من الامامين الخ) فيه نظر في الأولى إذ القضية قول الثاني فيها أن الزوجة  
الأولى باقية في عصمته وأن الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير  
إبانة موافق لقوله فليتاامل (قوله والأوجه) أي بدليل قوله فن الوجهين أو الأوجه (قوله أو الطرق) أي  
بدليل فن الطريقين أو الطرق (قوله وهي اختلافهم) أي أثره أو لازمه (قوله غالبا) قد يقال هذا القيد  
لا يتصور مع قوله في جميع الحالات فتأمل فله فيه دقة وقد يجاب ايضا عن المصنف بأن قوله الآتى في  
الخ تفسير للحالات التى بين فيها مراتب الخلاف فالمعنى فى جميع الحالات التى أقول فيها شيئا

فيمتنع فيها لأن كلا من  
الامامين لا يقول به حينئذ  
فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر  
بمن أخذ بظاهر مامر  
(والوجهين) أو الأوجه  
للأصحاب خرجوها على  
قواعده أو نصوصه وقد  
يشذون عنهما كما نرى  
وأن نور فتنسب لهما ولا  
تعد وجوها في المذهب  
(والطريقين) أو الطرق  
وهى اختلافهم في حكاية  
المذهب فيحكى بعضهم  
نصين وبعضهم نصوصا  
وبعضهم بعضها أو مغايرها  
حقيقة كأوجه بدل أقوال  
أو عكسه أو باعتبار  
كتفصيل في مقابلة إطلاق  
وعكسه فلهذا كثرت الطرق  
فى كشير من المسائل  
(والنص) أى المنصوص  
للشافعي رضى الله عنه من  
نص الشئ مرفعه وأظهره  
لأنه لما نسب إليه من غير  
معارض كان ظاهرا  
مرفوع الرتبة على غيره  
(و مراتب الخلاف) قوة  
وضعفا حيث ذكر  
(فى جميع الحالات) غالبا

لا ولا ينافيه جزءه بمسائل  
فيها خلاف لانه لم يلزم  
ذكر كل خلاف فيما ذكر  
بل انه حيث ذكر خلافا  
بين مرتبته أو فيها نص  
من غير ذكر له لأن قضية  
سياقه الآتي انه إنما يذكر  
نصا يقابله وجه أو يخرج  
وانه لا يذكر كل نص  
كذلك بل ان ما ذكره  
لا يكون إلا كذلك فتأمله  
( فحيث ) بالضم ويجوز  
الفتح والكسر مع إبدال  
يائه واو أو ألفا وهي  
دالة على المكان حقيقة أو  
مجازا كما في الله أعلم حيث  
يجعل رسالاته بتضمنين  
اعلم معنى ما يتعدى إلى  
الظرف أي الله أنفذ علما  
حيث يجعل أي هو نافذ  
العلم في هذا الموضوع  
فاندفع ما قيل بتعين انها  
مفعول به على السعة لأن  
أفعل التفضيل لا ينصبه  
إلا ظرف لانه تعالى  
لا يكون في مكان أعلم منه  
في مكان ولان المعنى انه  
يعلم نفس المكان المستحق  
لوضع الرسالة لاشيئا في  
المكان قيل وكما هنا وهو  
عجيب إذ التقدير فكل مكان  
من هذا الكتاب (أقول)  
فيه وزعم الاخفش أنها ترد  
لزمان (الظاهر أو المشهور

المخصوص (قوله لما يأتي) أي في شرح قوله وحيث أقول وقيل كذا الخ كرى (قوله قديين) أي نحو أصح  
القولين وظهر الوجهين وقوله وقد لا أي نحو الأصح والظاهر مغنى (قوله ولا ينافيه الخ) أي كإجماع من قوله  
حيث ذكر ولعله لم يفرعه عليه نظر العطف قوله أو فيها نص الخ على قوله فيها خلاف لانه لا يعلم من ذلك  
(قوله لانه لم يلزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيته  
اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا سم وقد يغنى عن التعليل  
المذكور عن قوله الآتي لأن قضيته الخ قوله غالبا تأمل (قوله سياقه الآتي) أي بقوله وحيث أقول النص  
الخ كرى (قوله نصا يقابله وجه أو يخرج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله  
ما ذكر فله لم يطلع عليه أولم يثبت عنده فليتأمل سم أقول يغنى عما قدره قول الشارح وانه لا يذكر الخ  
الان يردان ما قدره يغنى عن قول الشارح المذكور (قوله وانه لا يذكر كل نص الخ) وقد يقال فما المرجح  
حينئذ لتخصيص البعض بالذكر مع اتحاد النوع (قوله أي الله أنفذ الخ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخص فان  
أول أنفذ باصل الفعل فيمكن تأويل أعلم به فلا حاجة لذكر النفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضى صرف أعلم عن  
التفضيل سم ولك منع أول كلامه بان تأويل أعلم بأنفذ لتحصيل ما يتعدى إلى الظرف واما قوله أي هو نافذ  
العلم المقتضى لما ذكر فلا لشارة إلى ان علمه تعالى بل جميع صفاته بالنسبة إلى متعلقاته لا يتصور فيه التفضيل  
(قوله فاندفع ما قيل أنه مفعول به) صرح ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم سم  
وكذا صرح بذلك الرضى (قوله لان أفعل الخ) متعلق بعلى السعة كرى (قوله لا ينصبه) لم يقل لا يعمل فيه  
لانه يعمل فيه بحرف التقوية فقال انما ضرب منك لزيد واعرّف منك بزيد عصام (قوله لا ظرف)  
ضرب بينه وبين مفعول به سم (قوله لانه تعالى الخ) علة للظرف وقوله ولان المعنى الخ عطف عليه (قوله  
وكما هنا) كانه عطف على كافي الله أعلم حيث الخ وقوله إذ التقدير الخ كانه رد على ما في هذا القيل من ان ما هنا من  
المكان المجازى بان ما هنا مكان حقيقى وفيه نظر لان اجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الالفاظ أو النقوش أو  
المعاني أو غير ذلك بمافصل في محله ليست اما كن حقيقة للقول المذكور سواء اردنا بالمكان المكان لغة  
أو المكان اصطلاحا كما هو ظاهر فقوله وهو عجيب انما العجيب التعجب منه سم (قوله انها ترد) أي لفظة

من هذه الصيغ فهو من العام والمخصوص والغناء للتفسير وبأنه لم يعتد بالقليل مبالغة في مقام المدح والخطابة  
(قوله لانه لم يلزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيته  
اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا (قوله نصا يقابله  
وجه أو يخرج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر فله لم يطلع عليه  
أولم يثبت عنده فليتأمل (قوله أي الله أنفذ الخ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخص فان أول أنفذ باصل الفعل فيمكن  
تأويل أعلم به فلا وجه لذكر النفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضى صرف أعلم عن التفضيل (قوله فاندفع  
ما قيل يتعين انها مفعول به) صرح به ابن هشام بان حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم (قوله  
لا ظرف) ضرب بينه وبين مفعول به (قوله قبل وكما هنا) كان قوله وكما هنا عطف على قوله كافي الله أعلم حيث  
يجعل رسالاته وقوله إذ التقدير الخ كانه رد على ما في هذا القيل من ان ما هنا من المكان المجازى بان ما هنا  
مكان حقيقى وفيه نظر لان اجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الالفاظ أو النقوش أو المعاني أو غير ذلك بمافصل  
في محله ليست اما كن حقيقة للقول المذكور سواء اردنا بالمكان لغة أو المكان اصطلاحا كما هو ظاهر  
لمن تأمل معنى المكان لغة واصطلاحا ونسبة القول المذكور اليه فنامل (قوله وهو عجيب) انما العجيب  
التعجب منه (قوله فحيث أقول الاظهر أو المشهور) المراد بالظاهر أو المشهور اللفظ أي وحيث أقول هذا  
اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحال رفعه ويجوز غير الرفع ايضا كما هو ظاهر وقوله فن القولين أي فرادى  
بالاظهر أو المشهور أي بهذا اللفظ هو الاظهر أو المشهور من القولين أو الاقوال أي القول الاظهر أو  
المشهور منهما أو منها فالظاهر أو المشهور المذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذى يتعلق به من المراد به

المشهور لسكونه كالوصف له  
 أى فأحدهما كائن من  
 جملة (القولين أو الأقوال  
 فان قوى الخلاف) لقوة  
 مدرك غير الراجح منه بظهور  
 دليله وعدم شذوذه وتكافؤ  
 دليليهما فى أصل الظهور  
 ويمتاز الراجح بأن عليه المعظم  
 أو يكون دليله أوضح وقد  
 لا يقع تمييز (قلت الاظهر)  
 لاشعاره بظهور مقابله (ولم لا)  
 يقو مدركه (فالمشهور)  
 هو الذى أعبر به لاشعاره  
 بخفاء مقابله ويقع للمؤانف  
 تناقض بين كسبه فى الترجيح  
 ينشأ عن تفسير اجتهاده  
 فليعتن بتحرير ذلك من  
 يريد تحقيق الأشياء على  
 وجهها (وحيث أقول  
 الاصح أو الصحيح فن الوجهين  
 أو الأوجه) ثم إن كانت من  
 واحد فالترجيح بها مرفى  
 الأقوال أو من أكثر فهو  
 بترجيح مجتهد آخر (فان  
 قوى الخلاف) بنظير مامر  
 فى الأقوال (قلت الاصح)  
 لاشعاره بصحة مقابله وكان  
 المراد بصحته مع الحكم عليه  
 بالضعف ومع استحالة  
 اجتماع حكمن متضادين على  
 موضوع واحد فى آن واحد  
 أن مدركه له حظ من النظر  
 بحيث يحتاج فى رده إلى غوص  
 على المعانى الدقيقة والادلة  
 الخفية بخلاف مقابل  
 الصحيح الاتى فانه ليس

القول لا اللفظ فتأمل وقس على ذلك نظائره الآتية والحاصل ان حاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ لقد  
 اردت به وعبرت عن القول الاظهر أو المشهور من القولين الخ (قوله متعلق بالظاهر أو المشهور) قديوم  
 ارادة لفظ الاظهر أو المشهور المذكور وفيه نظير لى معنى له والوجه تعلقه بمحذوف والتقدير فهو  
 الاظهر أو المشهور من القولين الخ فتأمل (قوله القولين أو الأقوال) المراد المعنى وقوله قبله الاظهر أو  
 المشهور المراد اللفظ أى وقد تقدم تحقيقه (قوله وقد لا يقع تميز) قديقال لا بد من تميز عند الراجح والالم  
 يتصور وترجيح (قوله قلت الاظهر) يجوز ان قلت بمعنى ذكرت فلم يحتاج إلى حمله على ظاهره لانه اراد  
 بالظاهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الاظهر مرفوع حكاية له باعتبار بعض احواله لا فى كلامه يقع غير  
 مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكاية لها باعتبار بعض الاحوال وكذا يقال فى الاصح أو الصحيح من  
 قوله وحيث أقول الاصح أو الصحيح ومن قوله قلت الاصح أو الصحيح (قوله فالمشهور) يجوز ان تقديره  
 فقولى او مذكورى المشهور او فالمشهور مقولى او مذكورى ثم المراد بالمشهور لفظه والظاهر انه مرفوع  
 حكاية لبعض احواله فانه يقع غير مرفوع ايضا انتهى (قوله فهو بترجيح مجتهد آخر) ظاهره انه لا يعتبر هنا  
 موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كما هو المتبادر هناك ولا ترجيح صاحب احد الوجهين أو الأوجه وفيه نظر  
 بل اظن الواقع بخلافه (قوله وكان المراد بصحته الخ) قديقال فى الجواب ان المراد بالصحة هى الصحة بحسب

فكان ذلك صحيحا بالاعتبار المذكور وان كان ضعيفا بالحقيقة يجوز العمل به فلم يجتمع حكمان كما ذكر فامل ذلك واعرض عما وقع هنا من اشكالات واجوبة لا ترضى وقد يقع للبصنف أنه في بعض كتبه يعبر بالظاهر وفي بعضها (٥١) يعبر عن ذلك بالاصح فان عرف ان الخلاف اقوال أو أوجه فواضح والارجح الدال على انه اقوال لان مع قائله زيادة علم بنقله عن الشافعي رضى الله عنه بخلاف نافية عنه (ولم لا) بقوله (الصحيح) هو الذي اعبر به لاشعاره بانتفاء اعتبارات الصحة عن مقابله وانه فاسد ولم يعبر بنظيره في الاقوال بل أثبت لنظيره الخفاء وان القصور في فهمه إنما هو منا خشب تادبا مع الامام الشافعي كما قال وفرقا بين مقام المجتهد المطلق والمقيد فان قلت اطباقهم هنا على ان التعبير بالصحيح قاض بفساد مقابله يقتضي ان كل ما عبر فيه به لا يسر الخروج من خلافه لان شرط الخروج منه عدم فساد كما صرحوا به وقد صرحوا في مسائل عبروا فيها بالصحيح بسن الخروج من الخلاف فيها قلت يجاب بأن الفساد قد يكون من حيث الاستدلال الذي استدل به لا مطلقا ففساد اعتباري وبفرض انه حقيق قد يكون بالنسبة لقواعدنا دون قواعد غيرنا ولما ظهر للبصنف مثالا والذي

يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لواحد سم أقول وأيضا ان الشارح أشار الى رد ذلك الجواب بقوله ومع استحالة الخ (قوله فكان ذلك) أي مقابل الاصح (قوله لا يجوز العمل به) أي في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه كما مر عن الرشيدى عن الشارح (قوله عن ذلك) أي عما عبر به بالظاهر (قوله فواضح) يعني يرجح ما يابق المعروف كرى (قوله لان مع قائله الخ) هذا إنما يظهر لو اطلق مقابله ولم ينسبه الى معين من الاصحاب ولعل الاولى التعليل بانه الاصل والغالب (قوله بنظيره) أي بنظر الفاسد يعنى لم يعبر بعبارة تدل على ان المقابل فاسد كرى ولا يخفى ما فيه من التكلف وعبارة غير الشارح وهى ولم يعبر بذلك أى بالاصح والصحيح في الاقوال تادبا مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله اه اخصر واوضح (قوله كما قال) أي قال في إشارات الروضة ع ش (قوله لان شرط الخروج الخ) أي سن الخروج (قوله قلت يجاب الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح اخر لا يقتضى التعبير بالصحيح بل بالاصح كما لا يخفى إذ صحة القول وعدم فساد لا يتوقفان على صحة جميع ادلته كما هو ظاهر ويتجه ان يجاب عن الاشكال المذكور بان المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين أنها لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التعبير بالصحيح لنحو اجتهدا بان خلافه او بمن لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح للبصنف ومن وافقه لا لجميع الاصحاب سم (قوله من حيث الاستدلال الخ) أي من حيث الدليل الذى الخ وقوله لا مطلقا أي لا من حيث جميع ادلته (قوله انه حقيق) أي ان الفساد من حيث جميع الادلة (قوله بالنسبة لقواعدنا الخ) في هذا الوجه الثانى نظر إذ لا عبرة عندنا بقواعد غيرنا المخالفة لقواعدنا إلا ان تقيد قواعد غيرنا بما قوى دليلها فليتامل سم قول المثنى (المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفعه على الحكاية باعتبار بعض احواله ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي سم (قوله وبعض قول) أي سواء ايضا (قوله أو وجه الخ) عطف على القطع (قوله وبعض ذلك) انظر لمباينته لما قبله سم والكردى هنا ما لا يدفع الاشكال لكونه داخلًا قبله ويمكن ان يقال ان اسم الاشارة راجع الى النص وضمير او بعضه راجع الى الاكثر وضمير او غيره راجع الى قوله وجه او اكثر (قوله او بعضه) ضب بينه وبين ذلك سم عبارة الكرى أي يحكى بعض الاكثر في مقابلة الاكثر اه (قوله كما مر) أي في شرح والطريقين (قوله

التخيل والقرائن المناسبة لها لا بحسب نفس الامر واما الجواب ببناء ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لواحد فان قيل ولا إذا كانا لاثنتين لانه إذا كان كل مجتهد مصيبا فالحق متعدد بتعدد المجتهدين فلا مزية لاحد القولين او الوجهين على الاخر حتى يرا دظهوره او صحته على ظهور او صحة الاخر ليصح وصفه بانه اظهر او اصح قلت قد يكون احدهما وان كان كل حقا راجح لزيادة مصلحته او كونه ادخل في الخدمة او نحو ذلك لا ترى ان خصال الخير كل منها حق مع ان بعضها ارجح لزيادته مصلحته فقد يتصور مثل ذلك في الحق بتعدد المجتهدين في وصف بنحو الاظهرية او الاصحية فليتامل (قوله قلت يجاب بان الفساد الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح اخر لا يقتضى التعبير بالصحيح بل بالاصح كما لا يخفى إذ صحة القول وعدم فساد لا يتوقفان على صحة جميع ادلته كما هو ظاهر ويتجه ان يجاب عن الاشكال المذكور بان المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين انها لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التعبير بالصحيح لنحو اجتهدا بان خلافه او بمن لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح المصنف ومن وافقه لا لجميع الاصحاب (قوله يكون بالنسبة الخ) في هذا الوجه الثانى نظر إذ لا عبرة عندنا بقواعد غيرنا المخالفة لقواعدنا إلا أن تقيد قواعد غيرنا بما قوى دليلها فليتامل (قوله قول المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفع المذهب على الحكاية باعتبار بعض احواله لان المراد لفظه ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي (قوله وبعض ذلك) انظر لمباينته لما قبله (قوله او بعضه) ضب بينه وبين ذلك (قوله

ظهر لغيره قوته فتدب الخروج منه (وحيث أقول المذهب فن الطريقين أو الطرق) كان يحكى بعض القطع أى أنه لا نص سواء وبعض قول أو وجهها أو أكثر وبعض ذلك أو بعضه أو غيره مطلقا أو باعتبار كما مر ثم الراجح المعبر عنه بالمذهب قد يكون طريق القطع

او موافقها من طريق الخلاف او مخالفاً له الكن قبل الغالب انه الموافق والاستقرار الناقص المفيد للظن يؤيده وبما وقع للجموع كالعزيز استعمال الطريقين موضع الوجهين (٥٢) وعكسه (وحيث اقول النص فهو نص) الامام القرشي المطلي الملتقى مع النبي صلى الله عليه وسلم

قيل الغالب انه الموافق) هذا ممنوع نهاية قال الرشيدى والقائل بذلك الاسنوى والركشى اه (قوله يؤيده) اى ما قيل (قوله استعمال الطريقين الخ) اى يجوز ان ع ش قول الماتن (وحيث اقول النص) اى هذا اللفظ والظاهر انه مرفوع باعتبار حكاية بعض احواله ويجوز غيرهم (قوله في جده الرابع الخ) فيه تسمع فان عبد مناف ثالث جدوده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف (قوله محمد الخ) بدل من الامام (قوله ابن عبد يزيد) كذا في النهاية والمغنى وغيرهما وفى بعض نسخ الشرح بن يزيد باسقاط عيدوا له من قلم الناسخ (قوله ابن ادریس الخ) ورام الامام فاطمة بنت عبد الله ابن الحسن بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضى الله عنهم بحير مى (قوله هاشم الخ) هو غير هاشم الذى هو اخو المطلب وجده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور فى نسب الشافعى هو بن المطلب اخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فالخاصل ان المطلب ابن عبد مناف له اخ اسمه هاشم هو جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشما ايضا هو جد الشافعى والشافعى انما يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم فى عبد مناف رشيدى فهاشم الذى فى نسبه صلى الله عليه وسلم هو عم هاشم الذى فى نسب الشافعى رضى الله عنه والمطلب فى نسب الامام عم عبد المطلب جده صلى الله عليه وسلم (قوله نسبة لشافع) والنسبة الى الشافعى شافعى لاشفعوى كما قيل به لان القاعدة ان المنسوب للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه واثبات بدله فى المنسوب ع ش (قوله لشافع المذكور الخ) وانما نسب اليه لانه صحابي ابن صحابي وللغافل بالشفاعة شيخنا (قوله وشافع هذا الخ) عبارة المغنى وشافع بن سائب هو الذى ينسب اليه الشافعى لى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعرع واسلم ابو له السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بنى هاشم فأسر فى جملة من اسرو وقدى نفسه ثم اسلم اه (قوله وفاق الخ) فانه اول من تكلم فى اصول الفقه واول من قرر ناسخ الاحاديث ومنسوخها واول من صنف فى ابواب كثيرة من الفقه معروفة مغنى (قوله وهذه الثلاثة الخ) جملة حالية (قوله ما لم يجتمع الخ) فاعل واجتمع (قوله فى الحديث المعمول به الخ) يريد ان الحديث الضعيف يعمل به فى فضائل الاعمال كرى (قوله فى مثل ذلك) يعنى فى المناقب بصرى (قوله كما ذكر) اى فى الحديث من كونه يملأ طباق الارض علما (قوله وكاشف اصحابه الخ) قال للربيع انت زاوية كنى فعاش بعده قريبا من سبعين سنة حتى صارت الرواحل تشد اليه من اقطار الارض لسماع كتب الشافعى ومع هذا قال اى الشافعى وددت ان لو اخذنى هذا العلم من غير ان ينسب الى منه شىء وكان رضى الله تعالى عنه بحاج الدعوة لا تعرف له كبيرة ولا صبرة ومن كلامه رضى الله تعالى عنه:

امت مطامعى فارحت نفسى \* فان النفس ما طمعت تهون  
واحيت القنوع وكان ميتا \* فى احبائه عرضى مصون  
إذا طمع يحل بقلب عيد \* علمته مهانة وعلاه هون  
وله ايضا ما حكك جلدك مثل ظفرك \* فتقول انت جميع امرك  
وإذا قصدت الحاجة \* فاقصد لمعرف بقدرك

مغنى (قوله ولد بغزة الخ) اى الى توفى فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ولد بعسقلان وقيل بمغنى (قوله ثم اجيز الخ) عبارة المغنى ثم حل الى مكة وهو ابن سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع او موافقها الخ) هل يصدق على الموافق المذكور او المخالف المذكور قولنا فهو المذهب من الطريقين او الطرق الذى هو تقدير قوله فمن الطريقين او الطرق واول نعم يصدق لان الموافق والمخالف الذى هو بعض احدى الطريقين او الطرق من الطريقين او الطرق (قوله وحيث اقول النص) اى هذا اللفظ والظاهر انه

فى جده الرابع عبد مناف محمد بن ادریس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف (الشافعى) نسبة لشافع المذكور وشافع هذا اسلم هو وابو له السائب صاحب راية قریش يوم بدر (رضى الله تعالى عنه) امام الائمة علماء وعلماء وورعا وزهدا ومعرفة وذكاه وحفظا ونسبافانه برع فى كل ما ذكر وفاق فيه اكثر من سبقه لاسيما مشايخه كمالك وسفيان بن عيينة ومشايخهم واجتمع له من تلك الانواع وكثرة الاتباع فى اكثر اقطار الارض وتقدم مذهبه واهله فيها لاسيما الحرمين والارض المقدسة وهذه الثلاثة واهلها افضل الارض واهلها ما لم يجتمع لغيره وهذا هو حكمه تخصيصه فى الحديث المعمول به فى مثل ذلك وزعم وضعه حسدا وغلطا فاجش وهو قوله صلى الله عليه وسلم عالم قریش يملأ طباق الارض علما قال احمد وغيره من ائمة الحديث والفقه نراه الشافعى اى لانه لم يجتمع لقرشى من الشهرة كذا ذكر ما اجتمع له فلم ينزل الحديث لاهليه وكاشف اصحابه بوقائع وقعت بعد موته كما خبر وراى النبي

صلى الله عليه وسلم وقد اعطاه ميزانا فاوالت له بان مذهبه اعدل المذاهب ووافقه السنة الغراء التى هى اعدل الملل ووافقه سنين للحكمة العلمية والعملية ولد بغزة على الاصح ستة خمسين ومائة ثم اجيز بالافناء وهو ابن نحو خمس عشرة سنة ثم رحل المالك فاقام عند مدة



ثم لبغداد ولقب ناصر السنة لما نظر اكبرها وظفر عليهم كحمد بن الحسن وكان ابو يوسف اذذاك ميتا بعد عامين رجع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فاقام بها كرها لاهلها إلى ان تقطع \* ومن الخوارق (٥٣) التي لم يقع نظيرها لمجتهد غيره استنباطه

وتحريه لمذهبه الجديد على سعة المفرطة في نحو اربع سنين وتوفي سنة اربع ومائتين بها وأريد بعد ازمنة نقله منها لبغداد فظهر من قبره لما فتح روائح طيبة عطلت الحاضرين عن إحساسهم فتركوه وقد أكثر الناس التصانيف في ترجمته حتى بلغت نحو اربعين مصنفا ذكرت خلاصتها في شرح المشكاة وليتنبه لكثير ما في رحلته الرازي كالبيهقي فان فيها موضوعات كثيرة ويكون هناك وجه ) مقابل له (ضعيف) لا يعتمد وإن كان في مدركة قوة بالاعتبار السابق (أو قول) له بناء على ان المخرج ينسب اليه وفيه خلاف الاصح لالانه لو عرض عليه لربما أبدى فارقا لا مقيدا كما افاده قوله (مخرج) من نصه في نظير المسئلة على حكم مخالف بأن ينقل بعض اصحابه نص كل إلى الاخرى فيجتمع في كل منصوص ومخرج ثم اراجع اما المخرج واما المنصوص واما تقرير النص والفرق وهو الاغلب ومنه النص في مضغة قال القوابل لو بقيت لتصورت على انقضاء العدة بها لان مدارها على يقين براءة الرخم وقد وجد

سنين والموطأ وهو ابن عشر وثققه على مسلم بن خالد مفتي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقوته من باب أسماء الاضداد واذن له في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة مع انه نشأ يتما في حجر ابيه في قلة من العيش وضيق حال وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفده في العظام ونحوها حتى ملاه منها خبايا ثم رحل إلى مالك الخ وعبارة النهاية واذن له مالك في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة اه وفي البجيرمي نقلا عن بعض الفضلاء مانصه قوله اي الخطيب واذن الخ اي مسلم كما هو ظاهر كلامه وصرح به الاسنوى ولا تنافي بينه وبين ما في النهاية لاحتمال أن الاذن صدر منها أي من مسلم ومالك في سنة واحدة اه (قوله ثم لبغداد) سنة خمس وتسعين ومائة فاجتمع عليه علماءوها ورجع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها إلى مذهبه وصنف بها كتابه القديم مغنى (قوله رجع لمكة) فاقام بها مدة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين فاقام بها شهرا مغنى (قوله فاقام بها) اي ست سنين بدليل ما بعده بجيرمي (قوله كرها لاهلها) ولم يزل بها ناشرا للعلم ملازم لا يشتغال بجامعها العتيق مغنى (قوله وتوفي الخ) وسبب موته انه اصابته ضربة شديدة فرض بها أياما ثم مات قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت فكان يقول اللهم امت الشافعي ولاذهب علم مالك فذكرت ذلك للشافعي فقال :

تمنى أناس أن أموت وإن امت \* فتلك سبيل لست فيها بأوحد  
فقل للذي يبغى خلاف الذي مضى \* تبيا لاخرى مثلها وكان قد

فتوفي بعد الشافعي بثانية عشر يوما فكان ذلك كرامة للامام شيخنا زاد البجيرمي قبل الضارب له اشهب حين تناظر مع الشافعي فاحمته الشافعي فضربه قيل بكيلون وقيل بمفتاح في جبهته والمشهور ان الضارب له فتيان المغربي قال بعضهم ومن جملة كرامات الشافعي رضى الله تعالى عنه ان الله تعالى اخي ذكر فتيان وكلامه في العلم حتى عند اهل مذهبه اه (قوله سنة اربع الخ) يوم الجمعة سلخ رجب ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه مغنى قال الربيع رايت في المنام قبل موت الشافعي رضى الله تعالى عنه بايام ان ادم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه مات ويريدون ان يخرجوا جنازته فلما اصبحت سالت بعض اهل العلم فقال هذا موت أعلم أهل الارض لان الله تعالى علم آدم الاسماء كلها فما كان إلا يسير حتى مات الشافعي رضى الله تعالى عنه (فائدة) اتفق لبعض اولياء الله تعالى انه رأى ربه في المنام فقال يارب باي المذاهب اشتغل فقال له مذهب الشافعي نفيس بجيرمي (قوله بالاعتبار السابق) اي في شرح فان قوى الخلاف (قوله وفيه خلاف) اي في نسبة القول المخرج إلى الشافعي وقوله الاصح لاى لا ينسب للشافعي وقوله لا مقيد الاى يكونه مخرج او قوله كما افاده أى التقييد (قوله بأن ينقل الخ) عبارة المغنى والنهاية والتخريج ان يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فينقل الاصحاب جوابه في كل صورة منهما إلى الاخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه فيقال فيها قولان بالنقل والتخريج والغالب في مثل هذا عدم اطباق الاصحاب على التخريج بل منهم من يخرج منهم من يبدى مفرق بين الصورتين اه (قوله واما المنصوص) ليتامل وجه المغايرة بينه وبين ما يليه بصري ويمكن توجيه المغايرة بأن المراد ان اراجع اما المخرج أى في المسئلة الاولى والمنصوص في الثانية واما المنصوص أى في الاولى والمخرج في الثانية عكس الاول (قوله والفرق) منهوب بانه مفعول معه للتقرير اي واما تقرير النصين مع الفرق بين المسئلة ونظيره اقاله السكردي ويجوز بل يتعين انه بالرفع عطفا على تقرير الخ كما يعلم بمراجعة النحو (قوله وهو الاغلب) أى التقرير كردى (قوله ومنه) أى الاغلب او التقرير (قوله على انقضاء الخ) متعلق بالنص (قوله لان مدارها) اي انقضاء العدة والثانيث باعتبار المضاف اليه (قوله وعدم حصول الخ) عطف على انقضاء الخ (قوله وهو ما قاله الخ) اي إحداثا واستقرارا

وعدم حصول أمية الولد بها لان مدارها على وجود اسم الولد ولم يوجد (وحيث أقول الجديد) وهو ما قاله الشافعي رضى الله عنه بمصر ومنه المختصر والبويطى والام خلافا لمن شذ وقبل ما قاله بعد خروجه من بغداد إلى مصر (فالقديم)

عميرة عبارة المغنى الجديد ما قاله الشافعى بمصر تصنيفا أو افتاء ورواه البويطى والمزنى والربيع المرادى وحرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المحكى ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذى انتقل اخيرا الى مذهب ابيه وهو مذهب مالك وغير هؤلاء الثلاثة الاول هم الذين تصدوا بذلك وقاموا به والباقيون نقلت عنهم اشياء محصورة على تفاوت بينهم اه وفي النهاية ما يوافقه (قوله وهو ما قاله قبل دخولها) شامل لما قاله في طريقها سم عبارة المغنى والقديم ما قاله الشافعى بالعراق تصنيفا وهو الحجة اوافى به ورواه جماعة اشهرهم الامام احمد بن حنبل والزعفرانى والسكرابيسى وابو ثور وقد رجع الشافعى عنه وقال لا أجعل في حل من رواه عنى وقال الامام لا يحل عد القديم من المذهب وقال الماوردى في أثناء كتاب الصداق غير الشافعى جميع كتبه القديمة في الجديد لا الصداق فانه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع وامام وجد بين مصر والعراق فالمتاخر جديد او المتقدم قديم وإذا كان في المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به إلا في مسائل يسيرة نحو السبعة عشر ائق فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما ائق فيه بالقديم فوجد منصوصا عليه في الجديد ايضا ونبه في شرح المذهب هنا على شيئين احدهما ان افتاء الاصحاب بالقديم في بعض المسائل محمول على ان اجتهادهم ادام الى القديم لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبه الى الشافعى قال وحينئذ فمن ليس أهلا للتخرج يتعين عليه العمل والفتوى بالجديد ومن كان أهلا للتخرج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى به مبينا ان هذا رايه وان مذهب الشافعى كذا وكذا قال وهذا كله في قديم لم يعضده حديث صحيح لا معارض له فان اعتضد بدليل فهو مذهب الشافعى فقد صح انه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي الثاني ان قولهم القديم مرجوع عنه وليس بمذهب الشافعى محله في قديم نص في الجديد على خلافه اما قديم لم يتعرض في الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه فانه مذهبه اه (قوله عدم وقوع هذه) اى لفظة في قول قديم (قوله وعبر بعضهم بنيف وثلاثين الخ) وقد يقال لا منافاة بان يراد بالنيح ما يقرب من نيف وثلاثين (قوله وأنه الخ) عطف على بيان الخ (قوله ولونص فيه) اى فى القديم (قوله لم ينص عليه في الجديد) اى لم يتعرض في الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه معنى (قوله وكان الخ) بشد النون وقوله تركه الخ اى المصنف اسمه وخبره (قوله لعدم ظهوره له) اى ظهور المذكور من قوة الخلاف وضعفه للمصنف سم (قوله ليقوى الخ) متعلق بالاغراء وعلته (قوله وصف الوجه) فعل ومفعول والفاعل ضمير مستتر راجع الى المصنف (قوله وهى ما) اى مطلوب خبرى يبرهن الخ اى ان كان كسبيانية اى اما إذا كان بديها فلا يقام عليه برهان عرش عبارة البرهان للفاضل الكتنبوى مسائل كل فن جمليات موجبات ضروريات كلييات يبرهن عليها في ذلك الفن إن كانت نظرية الخ وقال في حاشيته قوله إن كانت نظرية يشير الى ان المسائل لا يجب ان تكون نظرية بل قد تكون بديهية اه (قوله ومن شأن الخ) عبارة السعد فى التلويح اعلم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب خبر او من حيث افادته الحكم اخبار او من حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوب او من حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع فى العلم ويسئل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله ذلك) اى ما يبرهن الخ (قوله يسمى مطلوبا) ومسئلة الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله وصف الجمع الخ) لا حاجة الى هذا التكلف فقد ذكر الاشئونى في شرح الالقية ان الافصح في وصف جمع الكثرة إذا كان لما لا يعقل الافراد بصري وايضا صرح النجاة بجواز وصف غير جمع المذكر السالم من المجموع بمفرد مؤنث بتاويل الجماعة (قوله غالبا) إشارة الى انه قد يضمها في غير مظانها كافي زيادات الجنائز كرى (قوله اى يطلب الخ) والوجه

سرفوع باعتبار حكاية بعض أحواله ويجوز غيره (قوله قبل دخولها) شامل لما قاله في طريقها (قوله وكان تركه) اى المصنف وقوله لعدم ظهوره اى المذكور من قوة الخلاف وضعفه وقوله اى المصنف (قوله غالبا) إشارة الى انه قد يضمها في محل واحد لا في مظانها كافي زيادات الجنائز (قوله ينبغى) الاوجه ان ينبغى

ومنه كتابه الحجة (أو) اقول (القديم اوفى قول قديم) لا ينافيه عدم وقوع هذه في كلامه لانه لم يذكر انه قالها بل ان صدرت فهي كسابقتها (فالجديد خلافه) والعمل عليه إلا في نحو عشرين وعبر بعضهم بنيف وثلاثين مسألة يأتي بيان كثير منها وأنه لنحو صحة الحديث به عملا بما تواتر عن وصية الشافعى انه إذا صح الحديث من غير معارض فهو مذهبه ولو نص فيه على الم ينص عليه في الجديد وجب اعتباره لانه لم يثبت رجوعه عن هذا بخصوصه (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الاصح خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه) وكان تركه لبيان الخلاف وضعفه فيهما لعدم ظهوره له ولاغراء الطالب على تأمله والبحث عنه ليقوى نظره في المدارك والمآخذ ووصف الوجه بالضعف دون القول تأدبا (ومنها مسائل) جمع مسألة وهى ما يبرهن على إثبات محموله لموضوعه في العلم ومن شأن ذلك ان يطلب ويسأل عنه فلذا يسمى مطلوبا ومسئلة (نفيسة) لعموم نفعها ومس الحاجة اليها ووصف الجمع بالمفرد رعاية لمفرد سائق (أضما اليه) أي المختصر في مظانها الثلاثة بها غالبا (ينبغي) أى يطلب ومن ثم كان ان

الاغلب فيها استعمالها في المندوب تارة والوجوب اخرى وقد تستعمل للجواز والترجيح ولا ينبغي قد تكون للتحريم او الكراهة ( ان لا يخل الكتاب ) المذكور وهو المختصر وما ضم اليه وقد سماه في ظهر خطبته بخطه المنهاج وهو كالمنهج والنهج بفتح فسكون الطريق الواضح من نهج كذا او ضجه وقد يستعمل بمعنى شاك فقط ( منها ) لنفاستها ووصفها بالنفاسة والضم افاده كلامه السابق لكن اعادها بنزاد يبغي ومعموله لإظهار الشبب زيادتها مع خلوها عن التشكيك بخلاف سابقها ( و اقول ) غالباً فلا يرد ( ٥٥ ) عليه نحو قوله في فصل الخلاء ولا

يتكلم وإن كان زيادة مسئلة براسها وسيعلم من قوله وفي إلحاق قيد الخ أن له زيادات من غير تمييز ومن الاستقرار أنه يقول ذلك أيضاً في استدراك التصحيح عليه ( في أو لها قلت وفي آخرها والله اعلم ) أي من كل عالم وزعم بعض الخفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقاً وقيل للأعلام بختم الدرس ويرد بأنه لا إلهام فيه بل فيه غاية التفويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع الخضر صلى الله على نبيينا وعليهما وسلم ما يدل له وهو قوله فيه فغضب الله على موسى أي حيث سئل عن علم الناس فقال أنا إذ لم يرد العلم إليه إذرده إليه صادق بان يقول الله أعلم بل القرآن دال له وهو الله أعلم حيث يجعل رسالته وقد قال على كرم الله وجهه ما بردها على كبدى إذ أسألت عملاً أعلم أن أقول الله أعلم ولا ينافية مافي البخاري أن عمر سأل الصحابة رضى الله عنهم عن سورة النصر فقالوا

أن يبغي هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد سم على حجج ويمكن حمل قول ابن حجر عليه بأن يقال أي يطلب في العرف رشيدى ( قوله استعمالها ) أي لفظة يبغي ( قوله في المندوب تارة والوجوب اخرى ) وتحمل على احدهما بالقرينة بما يقى ما لو لم تدل قرينة ويبغي أن تحمل على الذنب إن كان التردد في حكم شرعى وإلا فعلي الاستحسان واللياقة ومعناها هنا كما قال عميرة أنه يطلب ويحسن شرعا ترك خلو الكتاب منها ع شر قول المتن ( أن يخل ) لعله من الاخلاء ( قوله المذكور ) يبغي حذفه ( قوله افاده ) أي الوصف بهما ( قوله كلامه السابق ) أي قول المصنف مع ماضيه إليه إن شاء الله من النقائص المستجادات ( قوله لكن أعادها ) أي الوصفين وكان الأولى في لما قبله الافراد ( قوله لسبب زيادتها ) أي تلك المسائل مع خلوها أي تلك الزيادة ( قوله بخلاف سابقها ) أي من النقائص المتقدمة يعني أنه لا تنكث على المصنف في زيادة فروع على ما ذكره من الفروع إذ لا سبيل إلى استيعاب الفروع الفقهية حتى ينكث عليه بأنه لم يذكر مسئلة كذا وكان ينبغي أن يذكرها بخلاف التنبية على القبول واستدراك التصحيح فإن التشكيك يتوجه على من اطلق في موضع التقييد أو مشى على خلاف المصحح ونحو ذلك معنى قول المتن ( و اقول في أو لها الخ ) أي لنتبين عن مسائل المحرر محلى أي مع التبري من دعوى الاعلية عميرة ( قوله فلا يرد الخ ) تفريع على التقييد بغالباً ( قوله وإن كان الخ ) الوالو الحال ( قوله يقول ذلك ) أي ما يأتي من قلت والله أعلم وقوله في استدراك التصحيح الخ أي مع أنه ليس من المسائل المازدة كقوله قلت الاصح تحريم ضبة الذهب مطلقاً والله أعلم معنى قول المتن ( في أو لها قلت وفي آخرها الخ ) المراد بالاول والآخر معناهما العرفي فيصدق بما اتصل بالاول والآخر بالمعنى الحقيقي عميرة ( قوله لا إلهام ) أي لمشاركة غيره في العلم بناء على أن اسم التفضيل يقتضى المشاركة في اصل الفعل ( قوله ما يدل له ) أي اطالب ما فعله المصنف ( قوله إذرده الخ ) في كون هذا القدر كافياً في الاستدلال تأمل بصرى ( قوله وهو الله أعلم الخ ) أي وقل الله أعلم بما لبثوا ( قوله و ابردها ) أي الكلمات او الاجوبة او الاقوال مبتدأ خبره ان اقول الخ ( قوله ولا ينافية ) أي ما فعله المصنف ( قوله عن سورة النصر ) أي عن المراد بالنصر والفتح فيها ( قوله انه قال ) أي عمر رضى الله تعالى عنه ( وقوله لمن قاله ) أي خطاباً لمن قال الله أعلم ( وقوله مرة ) يظهر أنه ظرف لقال الاول ( قوله قد تتبعنا الخ ) مقول عمر قال سم قد ضبب الشارح بين قد تيقنا وبين ان الله أعلم اه وقضيته ان قوله ان كنا لا نعلم على تقدير لام متعلقة بيقنا وقوله ان الله الخ مفعوله ( قوله لتعين حمله الخ ) علة لعدم المناقاة والضمير لمافي البخاري ( قوله عما سئل عنه الخ ) او عن حال نفسه من علم او جهل مسائل عنه ( قوله وما يؤيده ) أي حسن ما فعله المصنف لا رد قول ذلك البعض بصرى ( قوله ايضا ) أي مثل ما ذكره الامعة في نحو الله أكبر واعلم ( قوله ومنع الخ ) مبتدأ خبره قوله مر دود وهو كلام استطرادى ( قوله لتقدير النجاة في التعجب الخ ) يعني لتفسير النجاة صيغة التعجب بذلك ( قوله و بنحو قل الخ ) عطف على بان فيه الخ فان كان الرد مأخوذاً من الالية فهو محل تأمل إذ لا نزاع في صحة المعنى وإنما هو في إطلاق خصوص الصيغة وإن كان من لفظ المفسر فلا يصلح للاستدلال به مع ان ارادته بعيدة من السياق وقد يختار الثاني وينمى قوله فلا يصلح الخ باتفاق الصرفيين على ان صيغتي التعجب ما فعله و افعل به بمعنى واحد ( قوله كما قاله الخ ) أي هذا التفسير وقوله لول قتادة الخ متعاقباً بقوله أي فسر ابن عطية وغيره

هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد ( قوله وقد تيقنا ) ضبب بينه وبين أن الله

الله أعلم فغضب وقال قولوا لنعلم أو لا نعلم وفي رواية أنه قال لمن قاله مرة قد تيقنا أن كنا لا نعلم أن الله يعلم لتعين حمله على أنه فيمن جعل الجواب به ذريعة إلى عدم إخباره عما سئل عنه وهو يعلم وقد ذكر الأئمة في الله أكبر واعلم ونحوهما ما يصرح بحسن ما فعله المصنف فعليك به وما يؤيده ايضا قولهم يسئل عما لا يعلم ان يقول الله ورسوله أعلم ومنع نحو ما حمل الله نظر التقدير النجاة في التعجب شيء صيره كذا مر دود بان فيه غاية الاجلال و بنحو قل الله أعلم بما لبثوا الغيب السموات والارض ابصر به واسمع أي ما ابصر واسمع كقوله ابن دحية وغيره

لقول قتادة لا احدا بصير من الله ولا اسمع ( ٥٦ ) وتقدير النحاة المذكور غير لازم ولا مطرد لان كل مقام بما يناسبه كشيء وصفه بذلك

بذلك التفسير اخذ الله من قول قتادة (قوله) تقدير النحاة الخ) أقول لا حاجة إلى هذا التكلف فقد ذكر الرضى ان معنى ما احسن زيدا فى الاصل شئ من الاشياء لا عرفه جعل زيدا احسانا ثم نقل إلى انشاء التعجب وانحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشئ مما كان مجموعا ولا سبب ولا إلى ان قال بل معنى ما احسن زيدا واحسن يزيد الآن أى حسن حسن زيدا اه (قوله) بما يناسبه) خبر لان أى بقدر بما الخ (قوله) فى هذا المختصر) الاحسن فى هذا الكتاب عميرة قول المتن (من زيادة لفظه الخ) أى بدون قلت نهاية (قوله) كظاھر) يقتضى ان المزيد على المحرر لفظه ظاهر فقط وعبارة المحلى والمغنى أى والنهاية كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فى قوله فى التيمم إلا ان يكون بجر حدهم كثير والاشين الفاحش فى عضو ظاهر اه وهى تقتضى ان المزيد قوله فى عضو ظاهر لا ظاهر فقط وهو الذى يطابق ما رأيت فى نسخة من المحرر فعل النسخة التى وقف عليها الشارح مخالفة للنسخ المشهورة وعبارة الشيخ عميرة فى حاشية المحلى قول الشارح كثير راجع لفظه وقوله وفى عضو ظاهر راجع لنحو اللفظة انتهى وبه يعلم ان الاولى لبقاء اللفظة على ظاهرها فتشمل همزة احق ولا ضرورة إلى تفسيرها بالكلمة بصرى عبارة الرشيدى قوله من كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فالاول مثال للفظه والثانى مثال لنحوها وما هنا من أن جملة فى عضو ظاهر مزادة هو الموافق للواقع كافى الدقائق ووقع فى التحفة ان المزداد لفظه ظاهر فقط اه (قوله) كالهزمة فى احق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهزمة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة وعبارة المحرر حبة حنطة سم وفيه نظر اذ ياء التثنية اولى من الهزمة بالدخول فى تعريف الكلمة ولذا اختلفوا فى الباء هل هى كلمة او بعضها رجح فى الامتحان الاول ولم يذكر الهزمة فى محل الاختلاف ومقتضى ذلك أنها ليست كلمة بل بعضها اتفاق كما اشار اليه الاطوى فى حاشية الامتحان قول المتن (فاعتمدها) أى الزيادة عميرة أى جعلها عمدة فى الاقتاء ونحو نهاية وهذا جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل سم قول المتن (وكذا) خبر مقدم وقوله وما وجدته مبتدأ مؤخر عميرة وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لتوهم انهما وقعا من النسخ او من المصنف سهوا وانهاية (قوله) لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغى أو نحو ذلك ليشمل زيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة فانها افادت البطلان فى الجنتين منطوقا وفى الحجة بمفهوم الاولى سم (قوله) وشرعا قول سيق لثناء او دعاء الخ) وهو مخالف لما يأتى فى قول المصنف ولا تبطل بالذکر والدعاء اذ الظاهر من العطف التغير إلا ان يقال ان الدعاء فى ذلك من عطف الخاص على العام ع ش (قوله) لكل قول) أى فى شمل نحو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله) علم يعرف الخ) هذا تعريف لعلم الحديث رواية (قوله) وصفه) أى وتقرى او هما قول المتن (المعتمدة) أى كاصحيجين وبقية الكتب الستة نهاية (قوله) فى نقله) الضمير راجع للحديث وقوله لا اعتناء اهله الخ علة لكونها معتمدة عميرة (قوله) دون غير المعتمدة) حال (قوله) فيه) أى فى الوصف بالمعتمدة قول المتن (بعض مسائل الفصل) إنما قيد بالفصل اشعارا بانها إنما يقدم من فصل إلى غير فى الباب ولو اطلق شمل التقديم من باب او كتاب إلى اخر مع انه لم ير ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار سم قول المتن (او اختصار)

(قوله) أيها الناظر) وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لتوهم أنهما وقع من النسخ أو من المصنف سهوا وشرح م (قوله) كالهزمة فى احق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهزمة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة وعبارة المحرر حبة حنطة (قوله) فاعتمدها) جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل (قوله) لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغى أو نحو ذلك ليشمل زيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة فانها افادت البطلان فى الجنتين منطوقا وفى الحجة بمفهوم الاولى (قوله) مسائل الفصل) إنما قيد بالفصل اشعارا بانها إنما يقدم من فصل إلى غير فى الباب ولو اطلق شمل التقديم من باب او كتاب الخ مع انه لم ير ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار (قوله) باختصار) ينبغى جعل او مانعة خلولا لجمع إذ قد تجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المقدم قديمتا ولمع ما قدم عليه فى عامل

اما نفسه أو من شاء من خلقه (وما وجدته) أيها الناظر فى هذا المختصر (من زيادة لفظه) أى كلمة كظاھر وكثير فى قوله فى التيمم وفى عضو ظاهر بجر حدهم كثير (ونحوها) كالهزمة فى احق ما يقول العبد فانها جزء كلمة لا كلمة (على ما فى المحرر) فاعتمدها فلا بد منها) أى لا غنى ولا عوض عنها لطالب العلم لتوقف صحة الحكم أو المعنى أو ظهوره عليها (وكذا ما وجدته) فيه (من الاذكار) جمع ذكر وهى لغة كل مذکور وشرعا قول سيق لثناء أو دعاء وقد يستعمل شرعا ايضا لكل قول يثاب قائله (مخالف لما فى المحرر وغيره من كتب الفقه) فاعتمده فأتى حقيقته) أى ذكرته واثبتته واصله لغة صرت منه على يقين كتحقيقته (من كتب الحديث) وهو لغة ضد القديم واصطلاحا علم يعرف به أحوال ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا لفعلا وصفه (المعتمدة) فى نقله لا اعتناء اهله بلفظه والفقهاء إنما يعتمدون غالبا بمعناه دون غير المعتمدة ففقه خث على إشار فعله لأن كل احد يؤثر المعتمد على غيره (وقد اقدم بعض مسائل الفصل المناسبة) أى لوقوع النسبة بين الشئيين حتى يكون بينهما وجه مناسب (أو اختصار) قبل أجد هما كاف لاستلواهما إلا آخر انتهى

ويرد بمنع الاستلزام إذ قد توجد مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجد إلا مع عدمه وقد وجد اختصار (٥٧) من حيث اللفظ من المناسبة من حيث

المعنى وذلك كما وقع له أول الجراح فانه اخر بحث المكره عن بحث السبب الموجب للقول ليدمج اقسام المسئلة بمحل واحد (وربما) للتقليل كما جرى عليه عرف الفقهاء وإن قيل أنها للتكثير أكثر وقد قيل بهما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ( قدمت فصلا ) وهو لغة الحاجز بين الشيئين وهو في الكتب كذلك لفصله بين أجناس المسائل وانواعها ( للناسبة ) كفصل كفارات محرمات الاحرام على الاحصار ( وأرجو ) من الرجاء ضد اليأس فهو تجوز وقوع محبوب على قرب واستعماله في غيره كما في الكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون عظمتة مجاز يحتاج لقريئة (ان) عبر بهما عن المناسب للرجاء إذا إشارة الى انه مع رجائه ملاحظ لمقام الخوف المقتضى للتردد في التمام اللازم للرجو ( تم هذا المختصر ) الحاضر ذهنا وإن تقدم على وضع الخطبة كما هو مبين في اول شرحي للارشاد وتقدم ما يدل عليه صنيعة في مواضع وقد تم والله الحمد ( أن يكون في معنى الشرح ) من شرح كشف وبين ( للمحرر ) لقيامه بأكثر وظائف الشرح من ابدال

ينبغي جعل أو مانعة خلولا جمع إذ قد يجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المقدم قد يتشارك مع ما قدم اليه في عامل أو خبر أو نحو ذلك فيكتفي لهما بأحد من ذلك سم (قوله) يمنع الاستلزام الخ) اقول ولو سلم فالجمع بينهما فييدان كلا منهما قد يقصد بخصوصه وهو لا يفهم من الاختصار على أحدهما سم (قوله) وذلك) أى انفراد المناسبة عن الاختصار (قوله) وهو الخ) فيه استخدام إذ ليس المراد بالمرجع لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرر في محله سم قول المتن (للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كانه لبعده وإن لم يكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة سم (قوله) كفصل الخ) على حذف مضاف عبارة النهاية كتقديم فصل التخيير في جزاء الصيد على فصل القوات والاحصار اه وعبارة المعنى كما فعل في باب الاحصار والقوات فانه اخره عن الكلام على الجزاء والمحرر قد علمه عليه وما فعله المصنف في المناهج احتسن لانه ذكر محرمات الاحرام واخرها الاصطياذ ولا شك ان فصل للتخيير في جزاء الصيد مناسب له لتعلقه بالاصطياذ فتقديم القوات عليه غير مناسب كالأختي (قوله) في غيره) أى غير ضد اليأس كرى قول المتن (ان تم) جوابه محذوف دل عليه ارجو عميرة أى عند البصريين واما عند الكوفيين فالمتقدم هو نفس الجواب ولا حذف ولا تقدير وجرى عليه الفقهاء والمناطقة عبيد الحكيم (قوله) لمقام الخوف) أى مرتبته لان حق العبد أن يكون بين الرجاء والخوف على كل حال كرى (قوله) في التمام اللازم للرجو) حاصله ان المصنف إنما عبر بان في التعليق على التمام اللازم للرجو كونه هذا المختصر في معنى الشرح مع ان رجاء المألوم يقتضى رجاء لازم له إشارة الى انه في مقام الخوف المقتضى للتردد في المرجو المستلزم للتردد في لازمه أى التمام وبه يندفع ما في سم قول المتن (هذا المختصر) لم يقل الكتاب مع انه انسب إذ المرجو تمام المختصر وما ضم اليه لا المختصر فقط كما قال ينبغي ان لا يخفى الكتاب تغليبا للمختصر على ما ضم اليه لانه الاصل انتهى بكرى اه ع ش (قوله) وإن تقدم الخ) معلوم انه لم يتقدم كله ولا نافي إن تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجى سم (قوله) كما هو مبين) أى كون المشار اليه الجاضر في الذهن مطلقا (قوله) في اول شرحي للارشاد) وما بينه تبع فيه الدواني وقد تعقبه شيخنا عيسى وصنف في جواز الامرين وسنوضح المقام في حاشيتنا إن شاء الله تعالى سم (قوله) شرحي للارشاد) كذا في ايت من النسخ بالياء ولام الجرح وفي نسخة سم من الشرح شرح الارشاد بالافراد والاضافة (قوله) الشرح) المناسب الشرح (قوله) من ابدال الغريب الخ) في كون الابدال المذكور من وظيفة الشارح نظر الا ان يراد لازمه من وجود التنبيه على وجود ما يستحق ان يبدل بصرى وقوله من

أخبر أو نحو ذلك فيكتفي لهما بأحد من ذلك (قوله) ويرد الخ) قد يقول هذا الفائل أن الاختصار مناسبة فالاختصار على المناسبة كاف فلا ينهض هذا الرد عليه وقوله بمنع الاستلزام الخ) اقول ولو سلم فالجمع بينهما فييدان كلاهما قد يقصد بخصوصه إذ لا يفهم ذلك من الاختصار على أحدهما (قوله) وهو في الكتب كذلك الخ) لا يخفى أن مسمى الفصل ليس المراد به لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرر في محله فسمى الفصل قول المصنف الاتي في باب الحدث يقدم داخل الخلاه يساره الى باب الوضوء فقضية كلامه انه لوحظ في تسمية هذه الجملة فصلا كونها فصلت بين باب الوضوء وباب الحدث وامله بعيد لا يبعد عنه إنما لوحظ في ذلك التسمية أن تلك الجملة مفصلة من غير هافليتا مل (قوله) للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كانه لبعده وإن لم يكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة أو بعض مسائلها في نحو عامل أو خبر (قوله) في التمام اللازم للرجو) قد يفهم هذا الكلام ان المرجو هو المعلق بان وليس كذلك كما لا يخفى فتامله بل المرجو ان يكون الخ فتامله فظهر انه لم يعبر بان في المرجو بل في المعلق عليه المرجو وقوله للرجو أى كون هذا المختصر في معنى الشرح (قوله) وإن تقدم الخ) معلوم انه لم يتقدم كله ولا نافي إن تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح ان يشار للخارجى (قوله) اول شرحي للارشاد) أى في قوله وبعد هذا المختصر الخ وما بينه تبع فيه الدواني وقد تعقبه شيخنا

اليه ولم يبق الا ذكر نحو الدليل والتعليل فلذا لم يقل شر حائم علل ذلك بقوله (فاني لا أحذف) باجماع الذال اسقط (منه شيئا) بحسب ما عزم عليه (من الاحكام) التي في نسختي ولم (٥٨) يكن فيما ذكرته ما يفهم ما حذفه فلا يرد عليه شيء مما اعترض عليه بحذفه من اصله

والحكم الشرعي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف والشئ لغة عندا كثيرا متنا ما يصح ان يعلم ويحبر عنه وعليه اكثر الاستعمال في القرآن وغيره وعند آخرين كالبيضاوي حقيقة في الموجود مجاز في المعدوم ولم تختلف الاشاعة والمعتزلة في اطلاقه على الموجود وانما النزاع بينهما في شبيهة المعاوام بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعند الاشاعة لا وعند المعتزلة نعم قال المصنف وغيره ووافقونا على ان المحال لا يسمى شيئا ومحل بسط ذلك كتب الكلام (اصلا) هي عرفا للبالغة في النبي مصدرا ا وحالامؤ كدة للا حذف اي مستاصلا اي قاطعا للحذف من اصله من قولهم استاصله قطعه من اصله (ولا) احذف منه شيئا بالمعنى السابق (من الخلاف ولو كان واهيا) اي ضعيفا جدا مجاز عن الساقط (مع ما) أي آتى بجميع ذلك مصحوبا بما (اشرت اليه من النقائص) المتقدمة (وقد) للتحقيق (شرعت) بعد شروعي في ذلك المختصر كما افاده السياق او مع شروعي فيه عرفا ولا ينافيه ذلك السياق والتعبير بالتام

وجود التنبيه الخ لعل الاولى من تفسيرهما (قوله اليه) أي المحرروا مأخوذه (قوله ثم علل الخ) وجه التعليل ان قوله الاتي مع ما اشرت اليه من النقائص يفيد ابدال الغريب والموهم الخ ما ذكره الشارح سم (قوله ذلك) اي كون هذا المختصر في معنى الشرح المحرر (قوله بحسب ما عزم الخ) اي بقدر غزى وامكاني فلا يرد ما حذف سهوا لانه ليس في عزوه وامكانه كدري (قوله في نسختي) اي النسخة التي عندي فلا يرد ما حذف من الاصل في بعض النسخ كدري (قوله التي في نسختي) لا حاجة اليه بعد قوله بحسب الخ نعم هو توجيه مستقل فلو ذكره بأول كان انساب بصري وقد يقال اشارة الى توزيع الحذف (قوله فلا يرد عليه شيء الخ) اي لان الحذف إما ان يكون سهوا وإما ان لا يكون المحذوف في نسخته واما لانه مأخوذ من نظيره المذكور كدري (قوله من اصله) اي من المحرر (قوله خطاب الله) اي كلامه النفسى الازلي (المتعلق بفعل المكلف) اي البالغ العاقل تعلقا معنويا قبل وجوده وتنجزا يابعد وجوده بعد البعثة (من حيث انه مكلف) اي ملزم ما فيه كلفة فتناول اي التعريف الفعل القلبي الاعتقادي وغيره والقولي وغيره والكف والمكلف الواحد كالنبي ﷺ في خصائصه والاكثر من الواحد والمتعلق باوجه التعلق الثلاثة من الانتضاء الجازم وغير الجازم والتخيير شرح جمع الجوامع المحلى (قوله بمعنى ثبوته في الخارج) اي منفكا عن صفة الوجود (قوله أي مستاصلا الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أصل عدم الحذف اصلا فيكون اصلا منصوبا بمحذوف سم (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون اشارة الى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخته سم اي وما حذفه لفهمه من نظيره (قوله اي ضعيفا) هو المعنى المجازي وقوله مجاز عن الساقط اي والمعنى الحقيقي هو الساقط سم قول الماتن (مع ما) بفتح العين وسكونها معنى (قوله اي آتى الخ) يريد به ان عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله فاني لا أحذف الخ عميرة (قوله بعد شروعي) لعله اراد بالبعدية التراخي وبالجمعية الآتية التعقيب كما يشعر به قوله عرفا لدعوة لفظ الاخر من متكلم واحد تكون في العرف بمعنى التعقيب (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المناقاة واندفاعها بقوله لاحتمال الخ سم يعنى انما تحصل المناقاة لو اريد بالجمعية الحقيقية ولا مجال لارادتها لان كلام المختصر وذلك الجزء اسم للفظ او النقش ومعية لفظين او نقشين حقيقة مستحيل فتعين ان المراد بها التعقيب كما اشار اليه بقوله عرفا (قوله والتعبير بالتام) اي في قوله ان تم هذا المختصر يقتضى اسبق الشروع (قوله لاحتمال انه) اي التقدم الذي هو مدلول السياق والتعبير بالتام كدري (قوله من حيث اختصاره) اي الكائنة من عيسى وصنف في جواز الامرين وسنوضح المقام في حاشيتنا ان شاء الله تعالى نعم كون الاشارة في عبارة المنهاج هذه لما في الذهن هو المناسب فنامه (قوله ثم علل ذلك الخ) وجه التعليل ان قوله الاتي مع ما اشرت اليه من النقائص يفيد ابدال الغريب والموهم الخ ما ذكره الشارح (قوله اي مستاصلا الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أو وصل عدم الحذف فيكون اصلا منصوبا بمحذوف (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون اشارة الى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخته (قوله اي ضعيفا) هو المعنى المجازي وهو بمعنى الساقط لكن سقوط مجازيا تشبيها (قوله مجاز عن الساقط) المفهوم منه ان المعنى الحقيقي الساقط واستعمل هنا في غير فاما معنى المجازي هنا غير الساقط لكن المراد انه غير الساقط حقيقة والافه ساقط مجازا لانه من قبيل الاستعارة (قوله او مع شروعي فيه) في هذا التردد بحث لتعين بعدية الشروع اذ لا يتصور السبق لاستحالة التكلم على ما لم يوجد الجمعية لان كلام المختصر وذلك الجزء اسم للفظ او النقش ومعية لفظين او نقشين مستحيل اللهم الا ان يريد بالبعدية التراخي وبالجمعية التعقيب تأمل ولكن لا اشكال مع قوله عرفا (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المناقاة واندفاعها بقوله لاحتمال الخ (قوله من حيث اختصاره) قد

لاحتمال انه باعتبار ما في الذهن (في جمع جزء) اي كتاب صغير الحجم تشبيها بمعنى الجزء لغة وهو بعض الشيء (لطيف) حجه حيث جدا (على صورة الشرح) صفة ثانية لجزءه (لدقائق) جمع دقيقة وهي ما خفي ادراكه الا بعد مزيد تأمل (هذا المختصر) من حيث اختصاره لعبارة المحرر لاسلك دقائق الكتاب كما اشار اليه لفظ المختصر وصرح به قوله (ومقصودى به التنبيه على الحكمة) أي السبب

والتحقيق انها في نحو ومن يؤت الحكمة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط الكمال ومتمماته (في العدول عن عبارة المحرر وفي إلحاق) الزائد على المحرر بلا تمييز من (قيد) للمسئلة (أو حرف) في الكلام كالهزمة في أحق (أو شرط للمسئلة) (٥٩) وهو بالسكون لغة تعليق امر مستقبل

بمثله واصطلاحا ما يأتي أول

شروط الصلاة واختلفوا

هل الشرط برادف القيد

ورجح أن مآلها لشيء

واحد ويرد بأن من أقسام

القيد ما جرى به لبيان الواقع

كإسار وهو نقيض الشرط

(ونحو) مبتدأ (ذلك) وهو

التنبيه على المقاصد وما قد

يخفى ومنه بيان شمول عبارته

لما لم تشمل عبارة أصله

ويصح جزئيا وهو ظاهر

(وأكثر ذلك) المذكور

(من الضروريات) وهي

ملا مندوحة عنه وتفسيرها

بما يحتاج إليه قاصر فن ثم

فسرها بقوله (التي لا بد

منها) لمزيد الكمال بمعرفة

الاشياء على وجهها قال

الشراح واحترز بذلك عما

ليس بضروري بل حسن

كزيادة لفظ الطلاق في قوله

فان انقطع لم يحل قبل

الغسل غير الصوم والطلاق

مع أنه لم يذكره في المحرمات

ومع ذكر أصله في

الطلاق ووجه حسنه

التنبيه على ما عله يخفى في

حل احتيج إليه فيه وفي

صحته نظر لأن المشار إليه

بقوله ذلك ليس فيه

زيادة مسئلة مستقلة وهذا

الذي أخرجوه به مسئلة

حيث الخ لا يقال انه حينئذ لا يشمل التنبيه على الحكمة في إلحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لأنه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من المحرر وأخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه ينه على حكمة إضافته إليه ويصدق على بيان حكمة تلك الإضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل سم (قوله انها) أي الحكمة وقوله العلم الخ خبره (قوله المتوفر) أي المجتمع (فهما) أي العلم والعمل (قوله في الكلام) قدر ذلك لأن الحرف لا يحسن تعلقه بالمسئلة عميرة (قوله ويرد بأن من أقسام القيد الخ) ومن أقسامه أيضا ما جرى به لتقييد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا ان يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جرى به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى ان هذا القيد هو محل استغراب ثبوت هذا الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله ان القيد أعم فليستغنى به عن الشرط وليتبع عطف الشرط عليه بأول امتناع عطف الخاص على العام هنا لا نأقول جمع بينهما اهتماما وتنبيها على الفرق بينهما وعطفه بأول محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطا للمسئلة فتباين في الإرادة سم (قوله مبتدأ) أي وقول المصنف وأكثر ذلك معطوف عليه وقوله من الضروريات خبر هما وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله وما قد يخفى) عطف على المقاصد (قوله ومنه) أي وما قد يخفى (قوله جر نحو) أي عطف على الحكمة أو العدول الخ أو إلحاق الخ أو قيد الخ أو الأقرب الأخير (قوله المذكور) أي من الدقائق الناشئة عن الاختصار عميرة عبارة السكردى أي من قوله من النفائس المستجدات إلى هنا أو من قوله ومقصود التنبيه إلى هنا اه (قوله وهي) أي الضرورية (قوله وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أقول لا قصور فيه لأن المحتاج إليه أعم مما لا مندوحة عنه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها تصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فانه يقتضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الأصل في الصفة سم (قوله فن ثم) لأجل إرادة المعنى الأول (قوله لمزيد الكمال الخ) متعلق بلا بد الخ وعلته وفي تقريبها توقف ولعل الانسب ما في المعنى فيحل خلوها بالمقصود اه (قوله بمعرفة الخ) الباء سببية متعلقة بمزيد الكمال (قوله بذلك) أي بأكثر (قوله في قوله) أي المنهاج (قوله في محل الخ) يعني به باب الحيض والجوار متعلق بالتنبيه (قوله وفي صحته) أي ما قاله الشراح (قوله وهذا الذي الخ) أي حل الطلاق قبل الغسل وقوله به أي بأكثر (قوله السابقة) أي في شرح وأقول الخ (قوله بعض المشار إليه) أي بقوله ذلك (قوله أو المراد بالحرف الخ) أي باطلاق اسم الجزء

يتوهم إشكال قوله من حيث اختصاره بانه لا يشمل التنبيه على الحكمة في إلحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لأن إلحاق ذلك لا اختصار فيه ولا إشكال فيه لأنه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من جملة المحرر أعم من ان يحصل تقليل اللفظ في كل موضع أو في غالب المواضع مثلا وأخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه بينه على حكم إضافته إليه ويصدق على بيان حكمة الإضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل لكن قد يظهر من ذلك إشكال قوله من حيث اختصاره لعبارة المحرر (قوله ويرد بأن من أقسام القيد الخ) أقول قد يقال من أقسامه أيضا ما جرى به لتقييد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا ان يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جرى به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى ان هذا القيد هو محل استغراب ثبوت الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله أن القيد أعم فليستغنى به عن الشرط وليتبع عطف الشرط عليه بأول امتناع عطف الخاص على العام هنا لا نأقول جمع بينهما اهتماما وتنبيها على الفرق بينهما وعطفه بأول محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطا للمسئلة فتباين في الإرادة سم (قوله وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أقول لا قصور فيه لأن المحتاج أعم مما لا مندوحة منه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها تصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فانه

مستقلة فظير ولا يتكلم السابقة فلا يصح إخراجها به فالوجه انه إنما احتراز بذلك عن إلحاق الحرف فانه بعض المشار إليه وهو غير ضروري لكن بقيد كونه لا يتوقف صحة المعنى عليه نعم إن كانت الإشارة لجميع ما من من النفائس أو المراد بالحرف مطلق الكلمة

على الكل (قوله) ولو بالمعنى اللغوى) وهو ما يتكلم به الانسان قليلا كان أو كثير (قوله) كما أنه متجه على جر نحو) لا يخفى ان جر نحو هو الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالتصديق بغيره المرجوح وبناء الاعتراض عليه لا وجه له إلا مجرد حب الاعتراض سم وقد يمنع الحصر بقصد تشجيد الاذهان (قوله) لاغيره) اشار به بقوله الآتى لا إلى غير إلا في تقديم الجار والمجرور في الموضوعين لقاعدة الاختصاص قول المتن (وعلى الله الكريم الخ) هذا الكلام وإن كان صورته خبر أقامراد به هنا التضرع إلى الله والالتجاء إليه ونحو ذلك فإن الجملة الخبرية تذكر لا غرض غير إفادة مضمونها الذى هو فائدة الخبرية أى الذى هو العلم بمضمونها (قوله بالنوال) أى العطاء (قوله) او مطلقا) أى بالنوال وغيره عبارة ع ش نقلا من هامش نسخة من شرح الدميرى يختلفو فى معنى الكريم على اقوال احسنها ماقاله الغزالي فى المقصد الاسنى ان الكريم هو الذى إذا قدر عفا وإذا وعد وفى وإذا أعطى زاد على منتهى الرجاء ولا يبالي كم أعطى ولان أعطى وإن رفعت حاجتك إلى غير لا يرضى وإن جافاه عاتب وما استقصى ولا يضيع من لاذ به والتجنى ويغنيه عن الوسائل والشفعاء فمن اجتمع له ذلك لا بالتكلف فهو الكريم المطلق إنتهى (قوله) ومن ثم) أى لاجل إرادة هذا المعنى (قوله بان الخ) عبارة المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة اه وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة وأرجو ان تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فان المراد مع الشروع فى هذا المختصر أى بعده اه سم عبارة المغنى فى جميع أمورى ومنها تمام هذا المختصر بأن يقدرنى الخ (قوله كالذى سبق) لعله أراد به ما مر أنفاهن سم عن الشهاب عميرة (قوله من فوض الخ) عبارة المغنى أى ردا موره لان التفويض ردا لا مراه إلى الله تعالى والبراءة من الحول والقوة إلا به اه (قوله فى ذلك) أى فى ان يقدرنى على إتمام هذا الكتاب (قوله) ولما تم الخ) فيه مرز إلى سؤال تقديره كيف قال واساله الخ مع انه لم يتم والسؤال فى النفع بالمعدوم ليس من داب العقلاء فاجاب بذلك بكرى اه ع ش (قوله وان الاعتماد الخ) أى ان الاعتماد اقوى من الاستناد سم (قوله) باجابة الخ) صلته رجاءه (قوله فى الآخرة) الاولى التعميم عميرة عبارة المغنى (به) أى المختصر فى الدنيا والآخرة لى بتأليفه اه (قوله ونقل) أى إلى البلاد محلى (قوله) يستلزم نفعه) عبارة غير يستمتع نفعه ايضا اه (قوله) أى من يحبونى الخ) حمله على المعنيين ويؤيده ان كلامهما بليق تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند اطلاقه ظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الاول فقط وجوبه بأن الاعتناء بالمحجوب أقوى ويتوجه عليه أن هذا إنما يظهر لو أتى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلا قرينة تخصص احدهما فالوجه التعميم سم على حج اه رشيدى وقوله على المعنى الاول صوابه الثانى بقرينة ما بعده وان المحلى والنهاية والمغنى حملوه على الثانى فقالوا جمع حبيب أى من احبهم اه (قوله للبعض الخ) المراد به جملة مدلول ياء عنى ومدلول احبائى (قوله) والاسلام الخ) عبارة النهاية واذ تعرض المصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه وهو هنا الايمان

يقضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الاصل فى الصفة (قوله) كما أنه متجه على جر نحو) لا يخفى ان جر نحو هو الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالتصديق بغيره المرجوح وبناء الاعتراض عليه لا وجه له إلا مجرد حب الاعتراض (قوله اعتمادى) قال المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة إنتهى وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة وقوله وارجو ان تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فان المراد مع الشروع فى هذا المختصر أى بعده إنتهى (قوله والاعتماد الخ) الاعتماد اقوى من الاستناد (قوله) أى من يحبونى واحبهم) حمله على المعنيين ويؤيده ان كلامهما بليق تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند اطلاقه ظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الاول فقط وجوبه بان الاعتناء بالمحجوب أقوى ويتوجه عليه ان هذا إنما يظهر لو أتى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلا قرينة تخصص احدهما

السؤال أو مطلقاً ومن ثم فسر بأنه الذى عم عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم وتقديره بالعفو أو العلى بعيد (اعتمادى) بأن يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على الشروع فيه فانه لا يرد من اعتمد عليه وفى هذا كالذى سبق إيدان بسبق وضع الخطبة (وإليه) لا إلى غيره (تفويضى) من فوض أمره إليه إذا رده رضا بفعله واعتقاد الكماله (واستنادى) فى ذلك وغيره فانه لا يخيب من استند إليه والاعتماد والاستناد يصح أن يدعى ترادفهما وان الاعتماد أخص ولما تم رجاءه باجابة سؤاله قدر وقوع مطلوبه فقال (وأسأله النفع به) أى بتأليفه بنية صالحة (لى) فى الآخرة إذ لا معول إلا على نفعهما (ولسائر المسلمين) أى بأقبيهم أو جميعهم من السور أو سور البلدان يلهمهم الاعتناء به ولو بمجرد كتابة ونقل ووقف ونفعهم يستلزم نفعه لأنه السبب فيه (ورضوانه عنى وعن أحبابى) بالتشديد والهمز أى من يحبونى وأحبهم وإن لم يات منهم لأنه ينبغي أن يحب فى الله كل من اتصف بكمال سابقاً ولا حقاً (وجميع



والاسلام فلنذكرهما فالايان تصديق القلب بما علم ضرورة بحجى الرسول به من عند الله كالتوحيد والذوق والبعث والجزاء واقتراض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد بتصديق القلب به إذعانه وقبوله له وذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج إلى ان الايمان بمجموع ثلاثه امور اعتقاد الحق والاقراء به والعمل بمقتضاه فمن اخل باعتقاد وحده فهو منافق ومن اخل بالاقراء فهو كافر ومن اخل بالعمل فهو فاسق وفاقا وكافر عند الخوارج وخارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة وتبدل على انه التصديق وحده إضافة الايمان إلى القلب في القرآن والحديث ولما كان تصديق القلب أمرا باطنيا لا اطلاع لنا عليه جعله الشارع منوطا بالنطق بالشهادتين من القادر عليه وهل النطق بالشهادتين شرط لاجراء احكام المومنين في الدنيا من الصلاة عليه والتوارث والمناكة وغيرها غير داخل في معنى الايمان او جز منه داخل في معناه قولان ذهب جمهور المحققين إلى اولها وعليه من صدق قلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند الله وهذا هو الفرق باللغة والعرف وذهب كثير من الفقهاء إلى ثانيهما اما العاجز عن النطق بهما لخرس او سكتة او اخترا م منية قبل التمكن منه فانه يصح ايمانه واما الاسلام فهو اعمال الجوارح من الطاعات كالتلفظ بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك ولكن لا تعتبر الاعمال المذكورة في الخروج عن عدة التكليف بالاسلام إلا مع الايمان وهو التصديق المذكور فهو شرط للاعتداد بالعبادات فلا ينفك الاسلام عن الايمان وان كان الايمان قد ينفك عنه كمن اختارته المنية قبل اتساع وقت التلفظ هذا بالنظر لما عند الله اما بالنظر لما عندنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فن اقر بهما اجرنا عليه احكام الاسلام في الدنيا ولم نحكم عليه بكفر إلا بظهور امارات التكذيب كالسجود اختيارا للشمس او الاستخفاف بنبي أو بالمصحف أو بالكعبة أو نحو ذلك والله اعلم اه قال الرشيدى قوله مر فهو مؤمن عند الله تعالى هو مقيد بما اذا كان لو عرض عليه النطق بالشهادتين لم يمتنع فلا يرد عليه ابوطالب اه (قوله) متحدا ماصدا (خلافا لنهاية كما مر وفاقا للبغنى حيث قال بعد ذكر الخلاف مانصه بالجملة فلا يصح ايمان بغير اسلام ولا اسلام بغير ايمان فكل منهما شرط في الآخر على الاول وشرط منه على الثاني اه) (قوله) إذ لا يوجد داخل هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ماصدا لجواز ان يكون بعض المعتبرات جزا من أحدهما وشرط الآخر فيختلف الماصدق إذا ماصدق ماذك البعض جزء منه غير ماصدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر سم وفيه نظر ظاهر إذ من المعلوم أن مدار الاتحاد صدقا اتحاد المعتبرات ولا مدخل للشرطية والشرطية فقوله فيختلف الخ في حيز المنع وقوله إذا ماصدق الخ لا يثبت كما هو ظاهر

كتاب الطهارة

(قوله على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل الأربع هنا الخدام كلامه في شرح الارشاد المياه والنجاسات والاجتهاد والاولا وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فهلا عد من الوسائل التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وافردها بتراجم بالنسبة لازالة النجاسة الا ان يراد بباب النجاسة بيان النجاسة ذاتا وازالة فيكون قد ترجم لازالة اه سم اقول قوله فهلا عد الخ قد يقال لما كان التراب غير رافع بل هو مبني لم يعده فيما هو رافع والطهارة لما لم تتوقف على الحدث دائما بل قد

فالوجه التعميم (قوله) إذ لا يوجد داخل هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ماصدا لجواز ان يكون بعض المعتبرات جزءا من أحدهما وشرط الآخر فيختلف الماصدق إذا ماصدق ماذك البعض جزء منه غير ماصدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر

كتاب الطهارة

(قوله على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد وقال وهي أربعة المياه والنجاسات والاجتهاد والاولا وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فهلا عد من الوسائل المقدمات التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وافردها بتراجم

والحق أنهما متحدا  
ما صدقا إذ لا يوجد شرعا  
مؤمن غير مسلم ولا عكسه  
ومن آمن بقلبه وترك التلفظ  
بلسانه مع قدرته عليه نقل  
المصنف الاجماع على تخليده  
في النار لكن اعترض بان  
كثيرين بل المحققين على  
خلافه مختلفان مفهوم ما إذ  
مفهوم الاسلام الاستسلام  
والانقياد ومفهوم الايمان  
التصديق الجازم بكل ما علم  
بحجته صلى الله عليه وسلم به  
بالضرورة إجمالا في الاجمال  
وتفصيلا في التفصيل

(كتاب الطهارة)

المشتملة على وسائل أربعة  
ومقاصد كذلك

توجد بلا سبق حدث كالمولود فانه ليس محدثا وإن كان في حكمه مع ذلك يطهره وليه إذا أراد الطواف به لم يعدوا الحدث من الوسائل التي من شأنها أن لا تنفك غش والمشهور أن الوسائل الحقيقية الماء والتراب والحجر والدافع بجيرى (قوله وافردها) أي المقاصد (قوله بتراجم) بكسر الجيم بجيرى (قوله أطول الخ) علة للاستثناء وقوله فرقا لعله لما قبله (قوله والكتاب كالكتاب) فليكتب ثلاثة مصادرا أحدها بجر من الزيادة والثاني من يدحرف والثالث بجر فين والآخران مشتقان من الأول لأن المصدر المزيد يشق من المجرى كما صرح به السعدو محل قولهم المصدر لا يشتق من المصدر إذا كانا مجردين أو مزيدين (قوله الضم والجمع) ومنه قولهم تكتب بنو فلان إذا اجتمعوا وكتب إذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات والحروف وعطف الجمع من عطف الاعمال لأن الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فيبينهما عموم وخصوص مطلق وقيل من عطف المرادف على أنه لا يشترط في الضم التلاصق كالجمع شيخنا (قوله واصطلاحا) أي في اصطلاح الفقهاء وعرفهم وغبر عن مقابل اللغوي في الكتاب بقوله واصطلاحا وفي الطهارة بقوله وشرعنا بناء على ما هو المعروف من أن الحقيقة الشرعية هي ما يتلقى معناها من الشارع وإن ما لم يتلق من الشارع يسمى اصطلاحا وإن كان في عبارات الفقهاء بأن اصطلاحا على استعماله في معنى ولم يتلقوا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يعبرون عن اتفاق الفقهاء بقولهم شرعا لأنهم حملة الشرع ع ش وبجيرى (قوله جملة الخ) أي لدال جملة على حذف المضاف لأن التحقيق أن التراجم أسماء للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة ع ش وشيخنا وبجيرى (قوله فهو إما باق الخ) يعني أن نقل كتاب من المعنى اللغوي إلى الاصطلاحى إما ابتداء بان نقل من مطلق الضم إلى الضم المخصوص أى ضم جملة مختصة من مسائل العلم أو بعد جعله بمعنى اسم المفعول أى المضموم أو بمعنى اسم الفاعل أى الجامع وبه يندفع ما في البصرى وسم (قوله أما بمعنى اللام) أى على غير الثاني وقوله أو ببيانىة أى على الثاني كذا في شرح العباب يتأمل هل وجد شرط البيانىة وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني فنظر سم أقول المراد بالبيانىة هنا إضافة الاعمال إلى الاختصاص كيوم الاحد ولو قال البيانىة لكان أولى إذ البيانىة المعروفة في النحو يشترط فيها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة ولا يخفى أن البيانىة بالمعنى المتقدم تجرى في الثالث ايضا (قوله فان جمعت) أى هذه الالفاظ الثلاثة في تصنيف كالمحتاج (قوله غالبا) قد يقال حيث فرض الكلام في اجتماعها فلا حاجة لقيد غالبا فليتأمل بصرى أقول ولا يلزم من اجتماع الثلاثة في مؤلف كالمحتاج أن يشتمل كل كتاب من كتبه وكل باب من أبوابه وكل فصل من فصوله على ما ذكر كاهو ظاهر (قوله بالفتح الخ) وأما بالضم فاسم لبقية الماء ابن قاسم الغزى أى ما فضل من ماء طهارته في نحو الابريق لافى نحو بر و نقل البر ما وى عن شيخه وعن الفسفى أنها بالكسر اسم لما يضاف إلى الماء من نحو سدر شيخنا (قوله لغة الخلو ص الخ) عبارة النهائية والمعنى وهى لغة الخ في كلام الشارع تقدير عاطف ومبتدأ وإلا

بالنسبة لازالة النجاسات إلا أن يريد بيان النجاسة ذاتا أو أزاله فيكون قد ترجم لازالة (قوله فهو إما باق على مصدرىة) إن كان المراد المعنى الاصطلاحى ففيه أنه لا يتأتى فيه المصدرىة لأن الجملة من العلم ليست معنى مصدرىة فاذا ذكره إنما يناسب المعنى اللغوى (قوله أو بمعنى اسم المفعول) قال في شرح العباب أى المكتوب وقوله أو الفاعل قال في شرح العباب أى الجامع للطهارة اه (قوله والاضافة الخ) عبارة شرح العباب والاضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه بيانىة اه يتأمل هل وجد شرط البيانىة وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني نظر (قوله أو بيانىة) أن اريد بالاضافة إضافة كتاب إلى احكام الذى قد رد تو قفت البيانىة على اتحاد المراد بكتاب واحكام بان يراد بكتاب المسائل بمعنى الاحكام وبالاحكام المسائل وإلا لم تصح البيانىة وإن اريد الاضافة إلى الطهارة تو قفت البيانىة على أن يراد بالطهارة ما يراد بكتاب لكن ذلك خلاف تفسيرها الاقوى وإلا لم تصح البيانىة ولا يخفى أن كونها بمعنى اللام مبنى على عدم اتحاد معنى المضاف والمضاف إليه هذا كله مع قطع النظر عما قيل أن شرط البيانىة أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه

وأفردا بتراجم دون تلك إلا النجاسة لطول مباحثها فرقا بين المقصود بالذات وغيره والكتاب كالكتاب والكتابة لغة الضم والجمع واصطلاحا اسم جملة مختصة من العلم فهو إما باق على مصدرىة أو بمعنى اسم المفعول أو الفاعل والاضافة إما بمعنى اللام أو بيانىة ويعبر عن تلك الجملة بالباب وبالفصل فان جمعت كان الأول للشملة على الآخرين والثاني للشملة على الثالث وهو المشتملة على مسائل غالبى الشكل والطهارة بالفتح مصدر طهر بفتح هاءه أفصح من ضمها يطهر بضمها فيهما وأما طهر بمعنى اغتسل فثلث الهاء لغة الخلو ص من الدنس ولو معنويا

كالعيب وشرعها وضمان  
حقيق وهو زوال المنع  
الناسئ عن الحدث والنجس  
ومجازي من اطلاق اسم  
المسبب على السبب وهو  
الفعل الموضوع لافادة  
ذلك أو بعض آثاره  
كالتييم وبهذا الوضع  
عرفها المصنف بانها رفع  
حدث أو إزالة نجس أو  
مافي معناهما كالتييم  
وطهر السلس أو على  
صورتها كالغسلة الثانية  
والطهر المندوب وفيه أعنى  
التعبير بالمعنى والصورة  
إشارة لقول ابن الرفعة أنها  
في هذين من مجاز التشبيه  
إلا أن يحجب عنه بمنعه  
وإثبات أنها فيهما حقيقة  
عرفية كما صرحوا به في  
التييم وبدؤا بالطهارة  
لخبر الحاكم وغيره مفتاح  
الصلاة الطهور ثم بما  
بعدها على الوضع البديع  
الآتي لأمري الأول الخبر  
المشهور بنى الاسلام على  
خمس وأسقطوا الكلام  
على الشهادتين لانه أفرد  
بعلم وآثروا رواية تقديم  
الصوم على الحج لانه  
فورى ومتكرر وافراد  
من يلزمه أكثر والثاني  
أن الغرض من البعثة انتظام  
أمر المعاش والمعاد

فيحتاج الى جعل قوله مصدر الخ حالا لا خبرا (قوله كالعيب) من الحقدو الحسد وغيرهما شيخنا (قوله زوال  
المنع الخ) كرمه الصلاة ع ش عبارة الاقناع واحسن ما قيل فيه اى تفسيرها شرعاً انه ارتفاع المنع المترتب على  
الحدث والنجس فيدخل فيه غسل الذمية والمجنونة لتحلل لجليهم ما فان الامتناع من الوطء قد زال وكذا يقال  
فى غسل الميت فانه ازال المنع من الصلاة بحذف (قوله والنجس) الو او بمعنى او (قوله ومجازي) اى باعتبار  
الاصل ثم صار حقيقة عرفية بقرينة سابق كلامه ولا حقه فيوافق حيثندما فى كلام غيره من انه معنى حقيقى  
شرعى كالاول ويندفع اعتراض سم والبصرى (قوله وهو) اى المجازى والسبب (قوله لافادة ذلك) اى  
الزوال (قوله كالتييم) فانه يفيد جواز الصلاة الذى هو من آثار ذلك نهاية ومعنى وأدخل بالكاف وضوء  
صاحب الضرورة لكونه يبيح إباحة مخصوصة بالنسبة لفرض ونوافل والاستنجاء بالحجر لكونه يبيح إباحة  
مخصوصة بالنسبة للصلاة فاعلة (قوله وبهذا الوضع) اى المجازى (قوله عرفها المصنف) اى فى مجموعه مدخلا  
فيها الاغسال المستنونة ونحوها معنى (قوله بانها رفع حدث الخ) قد يقال فى صحة حمل التعريف على المعرف  
نظر سواما يريد بالوضوء مثلاً المعنى المصدري او الحاصل بالمصدر اللهم إلا ان يؤول الرفع بالرفع بصرى عبارة  
ع ش عن سم على شرح البهجة نصها هذا التعريف صريح فى ان الرفع والازالة هما نفس نحو الوضوء والغسل  
وصب الماء على الثوب لكن قد يتوقف فى أن الوضوء مثلاً هو نفس الرفع بل الرفع يحصل به وليس نفسه  
فليتأمل اه (قوله او مافي معناها الخ) قال ابن الرفعة التحقيق قول القاضى حسين انها رفع الحدث وازالة  
النجس لان الشرع يرد باستعمالها الا فيهما واطلاق حملة الشرع على الوضوء المجدد والاغسال المستنونة  
طهارة مجاز من مجاز التشبيه لشبههما بالرفع مع افتقارهما الى النية فاطلاهم على التيمم طهارة مجاز ايضاً كما  
سموا التراب وضوء انتهى ابن شبيه اه بصرى ويأتى فى الشارح الجواب عنه (قوله كالتييم) هذافى معنى  
رفع الحدث وقوله وطهر السلس هذافى معنى إزالة النجس وفى معناها ايضاً الاستنجاء بالحجر كما نبه عليه شيخنا  
وطهارة المستحاضة كفى المغنى والديباغ وانقلاب الخبر خلا كما فى ع ش (قوله كالغسلة الثانية فى الوضوء الخ)  
عبارة شيخنا والذى على صورة رفع الحدث الاغسال المندوبة والوضوء المجدد والغسلة الثانية والثالثة فى طهارة  
الحدث والذى على صورة إزالة النجس الغسلة الثانية والثالثة من غسلات النجاسة اه فقول الشارح والطهر  
المنسوب شامل للغسلات النجاسة كفى المغنى ايضاً (قوله فى هذين) اى مافي معناهما وعلى صورتها (قوله  
من مجاز التشبيه) اى فلم يرد المصنف انها يشار كهما فى الحقيقة من افراد الطهارة شرعاً وهذا جواب  
بالمنع عن الاعتراض الوارد على تعريف المصنف (قوله إلا ان يحجب الخ) جواب عنه بالتسليم (قوله بمنعه)  
أى قول ابن الرفعة (قوله انها فيهما حقيقة الخ) تأمل مافي من المنافاة لما سبق من أنها فى المعنى الثانى مجاز  
بصرى وسم وتقدم الجواب عنه (قوله فى التيمم) اى مافي معناهما (قوله لخبر الحاكم وغيره الخ) اى  
مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع الاسلام بعد الشهادتين المبحوث عنهما فى الكلام بالصلاة كما  
سياق ولكونها اعظم شروط الصلاة التى قدموها على غيرها لانها افضل عبادات البدن بعد الايمان نهاية  
(قوله الخبر المشهور بنى الاسلام على خمس) تتمته كفى النهاية شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واقام  
الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت اه (قوله يعلم) اى علم التوحيد (قوله متكرر) اى فى كل  
عام نهاية (قوله والثانى الخ) ولم يتعرضوا فى هذه الحكمة للفرافض لعله لكونها علماً مستقلاً واجعلها من  
المعاملات والمناكحات والجنائيات ع ش (قوله انتظام أمر المعاش والمعاد) يحتملان المصدر واسم الزمان  
والأفلا بد من تقدير آخر انتهى (قوله وهو زوال المنع) لا يشمل نحو طهارة الخمرة لقوله عن الحدث الخ  
(تنبيه) عدم شمول بعض التعاريف المذكورة فى هذا المقام لنحو طهارة الخمرة بالتخلل والجلد بالاندباغ  
لا يقتضى تخصيص الترجمة بغير ذلك حتى يكون ذلك زائداً على مافى الترجمة لجواز ان يكون ذلك التعريف  
لبعض معانى الطهارة وأنواعها مع عموم مافى الترجمة (قوله ومجازي الخ) قد يمنع ويدعى أنه حقيقة  
عرفية (قوله وإثبات انها فيهما حقيقة عرفية) انظر هذامع الجزم فى اصل هذا المعنى بانه مجازى (قوله

ابن قاسم على الهجة أقول الأقرب الثاني عش (قوله بسكال القوى النطقية الخ) المراد بها القوى الدرا كوجه كونه كون العبادات مكملتها ان المتلبس بها متوجه الى عالم القدس معرض عن عالم الشهوات والمداومة على هذا الامر سبب لصفاء النفس ومزيد استعدادها للاستفاضة من المبدأ الفياض بافاضة ما هو سبب السعادة الابدية من معرفته ومعرفته صفاته وأفعاله سبحانه وتعالى على حسب الطاقة البشرية بصرى عبارة عش قوله النطقية اى الادراكية سم على حجج وقال فى هامش شرح البهجة اى العقلية اه ومعناها واحد ثم قال وهل المراد بكلماتها انها نزيل نقصا يكون لولاها وانها تفيد اعتبارها والاعتداد بها فيه نظر ولا مانع من إرادة الامرين انتهى (قوله التحرز عن الجنائيات) الاولى ومكملها معرفة احكام الجنائيات ليعلم الجناية المحمودة شرعا كالجهاد ونحوه فيستعملها فيها والمذمومة شرعا كالجناية على مسلم ظلما فيردعها عنها قليلا مل بصرى (قوله وقد تمت الاولى) اى العبادات نهاية (قوله لشرفها) عبارة المغنى اهتماما بالامور الدينية اه وعبارة النهاية لتعلقها بالاشرف اه وهو البارى سبحانه وتعالى عش وقال الرشيدى اى كمال القوى النطقية خلافا لما فى حاشية شيخنا اه (قوله لانه الاصل فى التها) اى وغيره كالتراب واحجار الاستنجاء بدل منه مغنى (قوله هذا الكتاب) اى كتاب الطهارة (قوله على جميع الكتاب) اى المنهاج (قوله بآية) وقوله دليله الخ اى الكتاب ويحتمل الماء (قوله إذا كان الخ) اى الدليل على أن المدلول مذكور إجمالا فى الترجمة فالمدلول الاجمالى متقدم على الدليل سم (قوله ينطبق عليها اكثر الخ) فيه قلب والاصل كافى المغنى تنطبق على اكثر مسائل الباب (قوله اكثر المسائل) ينافى قوله قاعدة كلية (قوله ولم يراع ذلك) اى افتتاح الباب بدليله (قوله اختصارا) علة لعدم مراعاة المصنف لمسلكت المحرر تبعا لامام المذهب (قوله مستمرا) اى لا منقطعا كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتنا) اى كما يشعر به ضمير العظمة سم (قوله اى الجرم المعهود) هو الاقرب كنز اه سم (قوله او السحاب) عبارة المغنى وهل المراد بالسما فى الآية الجرم المعهود أو السحاب قولان حكاهما المصنف فى دقائق الروضة ولا مانع ان ينزل من كل منهما انتهت والظاهر ان حصل كلام الشارح جمع بين القولين بحسب الظاهر وابطال للثاني ورده الى الاول بحسب الحقيقة نعم لو عبر بالانزال الاولى والثانى بدل الابتداء والانتفاء لكان اولى بصرى (قوله فيه عموم) قد يشكل العموم بنوع بعض الماء الطهور من الارض إلا ان ثبت أن أصل كل ماء ينبع من الارض من السماء سم (قوله من حيث الخ) للتعليل (قوله انه) اى نزول هذه الآية (قوله وهذا) الى قوله وانه الاصل فى النهاية والمغنى (قوله وهذا) ضبب بينه وبين قوله للامتنان سم (قوله منه) اى من قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء نهاية ويصح ارجاع الضمير الى لفظ الماء فى الآية (قوله إذ لا امتنان بالنجس) يتأمل فما المانع من صحة الامتنان بشئ موان قام غيره مقامه سم على حجج اه عش وقد يقال لا كبير موقع له ومن ثم قال بعضهم المراد نفي كمال الامتنان بحجى (ومن ثم) اى من اجل افادته الظاهرية (قوله والالزام التاكيد الخ) اى ولو جعل الطهور بمعنى الطاهر لزم التاكيد لان الطهارة مستفادة من لفظ

ومكملها العبادات والشهوية ومكملها غذاء ونحوه المعاملات ووطء ونحوه المناكحات والغضبية ومكملها التحرز عن الجنائيات وقد تمت الاولى لشرفها ثم الثانية لشدة الحاجة اليها ثم الثالثة لانها دونها فى الحاجة ثم الرابعة لقلة وقوعها بالنسبة لما قبلها وإنما ختمتها الاكثر بالعق نقا ولا وبدوا من مقدمات الطهارة بالماء لانه الاصل فى آياتها وافتتح هذا الكتاب بآية لتعود بركنها على جميع الكتاب لالسكونها دليله لان من شأنه التأخر عن المدلول على أنه إذا كان قاعدة كلية ينطبق عليها أكثر المسائل كما هنا قدم ولم يراع ذلك فى غيره وان راعاه أصله كالشافعى رضى الله عنه اختصاراً (قال الله تعالى وانزلنا) أى انزلنا لا مستمراً باهراً للعقول ناشئا عن عظمتنا (من السماء) أى الجرم المعهود ان اريد الابتداء أو السحاب ان اريد الانتفاء (ماء) فيه عموم من حيث انه للامتنان وهذا استفيد منه انه طاهر إذ لا امتنان بالنجس فن ثم كان (طهوراً) معناه مطهراً لغيره وإلا

النطقية) أى الادراكية (قوله لاسكونها دليله الخ) على ان المدلول مذكور إجمالا فى الترجمة فالمدلول الاجمالى متقدم على الدليل (قوله مستمرا) اى لا منقطعا كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتنا) اى كما يشعر به ضمير العظمة (قوله المعهود) هو الاقرب كنز (قوله الانتفاء) قد يتبادر انتفاء الانزال وفيه ان الانزال لم ينته بالسحاب بل جاوزه الى الارض إلا أن براد انتفاء محله واستقراره العلوى (قوله فيه عموم الخ) قد يشكل العموم بان المعنى حينئذ انزلنا من السماء كل ماء طهور مع ان بعض الماء الطهور ينبع من الارض إلا ان ثبت أن أصل كل مانع من الارض من السماء قليلاً (قوله للامتنان) ضبب بينه وبين قوله وهذا الخ (قوله إذ لا امتنان بالنجس الخ) فيه نظر إذ على تقدير ان الطهارة لم تستفد إلا من قوله طهور الا يلزم الا امتنان بالنجس على انه قد ينظر فى انه لا امتنان بالنجس على الاطلاق (قوله والالزام التاكيد) قد يمنع لزوم

ويدل لذلك أيضا ليظهر كنهه وأنه الأصل في فعول وإن جاء مصدرا وللبالغة بأن يدل على (٦٥) زيادة في معنى فاعل مع مساواته له ثعبا

كضروب أولو وما كعبور  
ولآلة كسجور لما يتسحر  
به وبهذا الاشتراك مع  
كون الأصل ماذكر اندفع  
الاستدلال به لظهورية  
المستعمل نظرا إلى إفادته  
المبالغة على أن فيها قلناه  
تكرارا أيضا لرفع أحداث  
أجزاء المضموم الواحد بحريه  
عليه أما المضموم فيختص  
بالمصدر وقيل يأتي بمعنى  
المطر لغیره أيضا  
واختصاص الظهارة بالماء  
الذي أشارت إليه الآية  
ولا يرد شرابا طهورا لأنه  
قد وصف بأعلى صفات  
الدنيا تعبدى أو لما فيه من  
الرقوة واللطافة التي لا توجد  
في غيره ومن ثم قيل لا لون  
له وبهذا الاختصاص  
يتضح من معني القياس عليه  
لا لمفهومه لأنه لقب  
(يشترط لرفع الحدث)  
إجماعا واعتراض وهو هنا  
أمر اعتبارى قائم بالأعضاء  
يمنع صحة نحو الصلاة حيث  
لا مخصص أو المنع المترتب  
على ذلك وكون التيمم  
يرفع هذا لا يرد لأنه رفع  
خاص بالنسبة لفرض  
واحد وكلامنا في الرفع  
العام وهذا خاص بالماء وهو  
أما أصغر ورافعه الوضوء  
ولما أكبر ورافعه الغسل  
وقد يقسم هذا نظرا  
إلى تفاوت ما يحرم به  
إلى متوسط وهو ما عدا

الماء على ما مر بخلاف ما لو أريد به المطهر فلا يكون تأكيذا بل تأسيسا أى مفيدا للمعنى لم يفده ما قبله ع  
(قوله ويدل الخ) في دلالة نظرسم (قوله لذلك) أى لكون الماء مطهر الغيرة كما هو صريح غيره وإن أوه  
صنيعه رجوع الإشارة لكون طهور في الآية بمعنى مطهر لغيره وبه يندفع ما مر عن سم أنفا على أن  
الآيات يفسر بعضها بعضا (قوله أيضا) أى كقوله تعالى طهورا (قوله وأنه الخ) عطف على ليظهر كنهه  
والضمير لكون طهورا في الآية بمعنى مطهر الغيرة (قوله وللآلة الخ) قضيته أن هذا غير المعنى المراد بما في  
الآية الذي قال فيه أنه الأصل في فعول وليس كذلك عبارة عميرة نقل النووي عن ابن مالك أن فعولا قد  
يكون للبالغة وهي أن يدل على زيادة الخ وقد يكون اسما لما يفعل به الشيء البرزولما يتبرده فيجوز أن يكون  
الطهور من الأول وإن يكون من الثاني انتهى وأعلم أنه قد أنكر جماعة من الحنفية دلالة على التطهير  
وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله أقول كفك حجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم  
جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فإن الطهور هنا لم يكن بمعنى المطهر لم يستقم لفوات ما اختصت به الأمة  
بحيرى (قوله الاستدلال به) أى بقوله تعالى طهورا (قوله فيما قلناه) أى في كون طهور بمعنى المطهر الغيرة  
تكررا أى مبالغة (قوله أيضا) أى كعنى المبالغة (قوله أما المضموم) أى لفظ طهور بضم الفاء (قوله  
واختصاص) مبتدأ وقوله تعبدى خبر سم (قوله ولا يرد) أى على ذلك الاختصاص (قوله لأنه) أى  
الشراب قد وصف أى في الآخرة بأعلى صفات الدنيا أى وهى كونه مطهر الغيرة (قوله أو لما فيه من الرقة  
الخ) ونقل عن الأعياب ما نصه والذي يتجه ترجيح أنه معقول لأن التعبد لا يصار إليه إلا عند العجز عن إبداء  
معنى مناسب وهذا ليس كذلك (قوله وبهذا الاختصاص) أى الذى أشارت إليه الآية (قوله لا لمفهومه)  
قال الكردى أنه معطوف على قوله لما فيه الخ وفيه ما لا يخفى وقيل أنه معطوف على هذا أى يتضح من معني  
القياس عليه بهذا الاختصاص لكون مفهوم الماء يدل على المنع المذكور أه وهو الظاهر المتعين لكن  
فيه ركة ولو قالوا تضح بذلك أن من معني القياس عليه لهذا الاختصاص لا لمفهومه الخ كان ظاهرا (قوله  
القياس) أى قياس غير الماء كالنيذ عليه أى الماء (قوله لأنه لقب) أى ومفهومه ليس بحجة لقول جمع  
الجوامع المفاهيم أى المخالفة لإلا للقب حجة أه قال البناني المراد باللقب هنا الاسم الجامد الشامل للعلم  
الشخصى واسم الجنس فهو مغاير للقب النحوى مغايرة العالم للخاص لشموله للعلم عند النجاة الشامل لأنواعه  
الثلاثة الاسم والكنية واللقب أه (قوله واعترض) أى بأنه حكى عن أنى حنيفة والأوزاعى وسفيان  
جواز الوضوء بالنيذ كرى (قوله وهو هنا الخ) احتراز به عما سياتى في أسباب الحدث فان له ثم معنى آخر  
سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى بصرى عبارة المغنى وهو في اللغة الشيء الحادث وفي الشرع يطلق على أمر  
اعتبارى الخ وعلى الأسباب التى يفتى بها الطهور وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الأول أه وكذا  
اقتصر النهاية على إرادته فقط خلافا للشارح حيث جوز إرادة المعنى الثالث أيضا (قوله حيث لا مخصص)  
وهو فقد الماء (قوله وكون التيمم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو المنع الخ (قوله برفع هذا) أى المنع معنى  
(قوله وهو) إلى قوله أو معنى في النهاية والمعنى (قوله هذا) ضبب بينه وبين قوله أكبر سم (قوله هذا) أى  
ما يرفعه الغسل (قوله ماعدا الحيض الخ) أى الجنابة عرش (قوله إذ ما يحرم بهما أكثر) إذ يحرم بهما  
ما يحرم بالجنابة والصوم والوطء ونحو ذلك عرش قول المتن (والنجس) بكسر الجيم وفتحها أى مع فتح  
النون وباسكانها مع كسر النون وفتحها نهاية فتصير اللغات أربعة وفي القاموس لغة خامسة وهى كه ضد

التأكيد إذ لم يستفد معنى الثاني من الأول بوضعه ولو في الجملة (قوله ويدل لذلك الخ) في دلالة  
نظر (قوله اندفع الاستدلال) قديم منع اندفاعه على قاعدة الشافعى أن المشترك إذا تجرد عن القرائن  
حمل على جميع معانيه وهى هنا غير متنافية إلا معنى المصدر لكن إذا حمل على المبالغة وافق غيره  
فليتأمل وإصالة بعضها لا تقتضى التخصيص به عند الإطلاق التجرد عن القرائن (قوله واختصاص)  
مبتدأ وقوله تعبدى خبر (قوله أما أكبر) ضبب بينه وبين قوله هذا

صححة الصلاة حيث لا مرخص أو معنى بوصف به المحل الملاقى لعين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا لأنه الذي لا يرفعه إلا الماء ولأن المصنف استعمل فيه الرفع كما تقرر وهو لا يصح فيه حقيقة إلا على هذا المعنى أما على الأول فوصفه به من مجاز مجاورته للحدث وكان عدوله عن تعبير أصله بالازالة رعاية للأول لأنه حقيقة ومارعاؤه مجاز وهو أبلغ من الحقيقة باتفاق البلغاء على أن ذاك موهوم إذ يزيله غير الماء وتخصيصهما لانهما الأصل وإلا فالظاهر المسنون وطهر السلس الذي لا رفع فيه كالذمية والمجنونة لتحل للمسلم والميت كذلك كما يعلم من كلامه فيما يأتي (ماء مطلق) أى استعماله بمعنى مروره عليه فلا يجوز كما عبر به أصله وأفاده مفهوم الاشتراط من جهة أن تعاطى الشيء على خلاف ما أوجبه الشارع حرام ولا يصح كما صرح به كل من نفى الحل لكن بخفاء وإن سلمنا أنه يستعمل فيهما لأن الأكثر استعماله في الحرمة

عش (قوله وهو شرعا الخ) ولغة ما يستقدر معنى وقال النهاية الشيء المبعد اه (قوله من ذلك) ضنب بينه وبين قوله مستقدر سم (قوله وهذا الخ) ثم قوله هو لا يصح فيه الخ صريحان في حمل كلام المصنف على المعنى الثانى للنجس لكن قوله ومارعاؤه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الاول فليتامل سم (قوله وهذا الخ) أى المعنى الثانى (قوله لانه الذى الخ) قديقال المراد الرفع المعبر شرعا وهو لا يكون فى المستقدر المذكور أيضا إلا بالماء بصرى (قوله استعمل فيه) أى فى النجس وقوله كما تقرر أى حيث قدر الرفع لا الأزالة وقوله وهو أى الرفع لا يصح فيه أى النجس (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فتأمل وقوله إلا على هذا المعنى أى الثانى سم (قوله فوصفه به) أى وصف النجس بالرفع (قوله من مجاز مجاورته الخ) أى من المجاز المرسل الذى علاقته مجاورة النجس للحدث فى البيان أو الاستحضار وإلا فخفه أن يوصف بالازالة (قوله وكان عدوله) ضنب بينه وبين قوله لانه الخ وقوله عن تعبير أصله ضنب بينه وبين قوله رعاية الخ سم عبارة البصرى قوله رعاية الاول لعله لتعبير أصله الخ والاول هو مستقدر الخ وقوله لانه أى تعبير أصله الخ لعله لعدوله اه (قوله ومارعاؤه) أى المصنف (قوله على أن ذاك) أى تعبير أصله بالازالة المقتضى لحمل النجس على المعنى الاول يوم انحصار إزالته فى الماء وليس كذلك كاسبق هذا وانت خير بان هذا الإهام مشترك الا لزام بناء على ما ذكر من الابغية المقتضية للعدول نعم ان حمل النجس فى كلام المصنف على الثانى سلم من الإهام ولعله نكتة العدول بصرى (قوله إذ يزيله غير الماء) قديقال المراد الرفع والازالة الشرعيان أى المعبران شرعا وهما لا يكونان إلا بالماء حتى فى المستقدر المذكور بصرى (قوله وتخصيصهما) أى الحدث والنجس سم (قوله الذى لا رفع الخ) صفة طهر السلس ولو قال الذى لا رفع فيه الخ كان أوضح (قوله كالذمية الخ) أى كطهر الذمية الخ (قوله والميت) أى وطهر الميت سم (قوله كذلك) أى يشترط فيما الماء المطلق نهاية ومعنى وهو خبر قوله فالطهر الخ (قوله عليه) أى محل الحدث والنجس (قوله كما عبر به) أى لا يجوز (قوله ولا يصح) عطف على لا يجوز (قوله من نفى الحل) أى الذى هو معنى قول الاصل لا يجوز كرى وسم وعبارة البصرى أى الموجود فى عبارة المحرر وفيه أن الذى فى عبارته لا يجوز وهو الذى يستعمل فى نفى الحل ونفى الجواز فتعبر به بنفى الحل فيه ما فيه اه (قوله انه يستعمل) أى لا يجوز الذى عبر عنه الشارح بنفى الحل (قوله فيهما) أى فى الحرمة وعدم الصحة كرى (قوله لان الاكثر الخ) ضنب بينه وبين قوله لكن بخفاء سم (قوله ومن الاشتراط) أى الذى عبر به بالمنهاج سم وبصرى زاد السكردى وهو عطف على من نفى الحل اه (قوله من العبارتين) أى عبارة المتن أى يشترط وعبارة أصله أى لا يجوز وقوله مزية وهى فى الاولى ظهور إفادتها عدم الصحة وفى الثانية إفادتها الحرمة بلا واسطة ان

(قوله مستقدر) ضنب بينه وبين قوله من ذلك (قوله وهذا هو المراد هنا) ثم قوله وهو لا يصح فيه حقيقة الا على هذا المعنى صريحان فى حمل كلام المصنف على المعنى الثانى للنجس لكن قوله ومارعاؤه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الاول فليتامل (قوله لانه الذى لا يرفعه إلا الماء) أقول النجاسة بالمعنى الاول قد تكون حكمية ولا يرفعهما إلا الماء فيرد على هذا الحصر إلا أن يجاب بأن الحكمية أصلها عينية فيشملها قوله الملاقى لعين الخ (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فتأمل وقوله الا على هذا المعنى أى الثانى (قوله وكان عدوله) ضنب بينه وبين قوله لانه وقوله عن تعبير أصله ضنب بينه وبين قوله رعاية (قوله على أن ذاك موهوم الخ) هذا مبنى على إرادة المحرر المعنى الاول وهو غير لازم فليتامل وقوله إذ يزيله غير الماء قديجواب عنه بان المراد إزالة تسكى لنحو الصلاة وهذه لا تكون إلا بالماء (قوله وتخصيصهما) أى الحدث والنجس (قوله والميت) أى وطهر الميت (قوله من نفى الحل) أى الذى هو معنى عبارة المحرر (قوله لكن بخفاء الخ) قديعكر على دعوى الخفاء لما ذكره انه مشترك كاصرحوا به ومذهب الشافعى ان المشترك عند التجرد عن القرائن ظاهر فى معنييه إلا ان يجاب بان محله ما لم يعارض ذلك كبرة استعماله فى أحد المعنيين فليتامل وضنب بين قوله لكن بخفاء وبين قوله لان الاكثر (قوله الاشتراط) أى

تعاطى الشيء الخ (قوله رفع الخ) تنازع فيه قوله لا يجوز وقوله لا يصح سم وكردى (قوله أو إزالته شيء) فيه ميل إلى ترجيح حل رفع النجس في كلام المصنف على الإزالة وفيه من الإيهام ما مبصرى (قوله من تلك الأربعة) أي الحدث والنجس وما في معناهما وما على صورتها مبصرى عبارة سم كان مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقدر الخاص والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكل عليه في الثالث قوله السابق إذ ينزله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالته يعتد بها لنحو الصلاة فليتأمل اه وعبارة الكردى والذي يظهر من بعض تصانيفه أن المراد بالأربعة الحدث والنجس وطهر السلس والطهر المسنون وأما البواقي من طهر الذمية والمجنونة والميت فداخلة في طهر السلس اه (قوله لا مره تعالى الخ) عبارة المعنى والنهاية وإنما تعين الماء في رفع الحدث لقوله فلم تجدوا ماء فتيمموا أو الأمر لا وجوب فلورفع غير الماء لما وجب التيمم عند فقدته وفي إزالة النجس لقوله وَيَسِّرْ لَكُمْ أَسْبَابَ الْعِلْمِ في خبر الصحيحين حين بال الأعرابي في المسجد صبو عليه ذنوباً من ماء والذنوب الدلو الممتلئة ماء والأمر لا وجوب كما مر فلو كفي غيره لما وجب غسل البول به ولا يقاس به غيره لأن الطهر به عند الأمام تعبدى وعند غيره لما فيه من الرقة الخ وحل الماء في الآية والحديث على المطلق لتبادر الإذهان إليه اه (قوله التيمم) هو بخلاف لما في الأصالة ولما في القاموس فإنه قال ذو الخويرة أنان أحد هاتينى والثاني يمانى والأول خارجى ليس بصحاحى والثاني هو الصحاحى البائل في المسجد انتهى اه عش (قوله ولمنع القياس الخ) عطف على قوله لا مره تعالى الخ (قوله بالنسبة للعالم الخ) قيده ليخرج الماء المستعمل في فرض والمتغير تقدير أو قليل وقع فيه نجس لم يغيره فان العالم بحالها لا يذكرها إلا مقيدة كما يأتى كردى (قوله لازم) قال الولي العراقي ولا يحتاج لتقييد القيد بكونه لازماً لأن القيد الذي ليس بلازم كما هو البئر مثلاً يطلق اسم الماء عليه بدونه فلا حاجة إلى الاحتراز عنه وإنما يحتاج إلى القيد في جانب الأنياب كقولنا غير المطلق هو المقيّد بقيد لازم انتهى اه مغنى ورشيدى (قوله) وإن رشح الخ) عبارة المعنى ويدخل في التعريف ما نزل من السماء وهو ثلاثة المطر وذوب الثلج والبرد وما ينبع من الأرض وهو أربعة ماء العيون والآبار والأنهار والبحار وما ينبع من بين أصابعه وَيَسِّرْ لَكُمْ أَسْبَابَ الْعِلْمِ أو من ذاتها على خلاف فيه والارجح الثاني وهو أفضل المياه مطلقاً أو ينبع من الزلال وهو شيء انعقد من الماء على صورة حيوان وما ينبع من الماء لا ينسب إلى اسم الماء يتناول في الحال وإن تغير بعد أو كان رشح بخار الماء لأنه ماء حقيقة وينقص الماء بقدره وهو المعتمد وخرج بذلك الخل ونحوه وما لا يذكر إلا مقيداً كما مر وتراب التيمم وحجر الاستنجاء وأدوية الدباغ والشمس والتارو والريح وغير ما حتى التراب في غسالات الكلب فان المزيل هو الماء بشرط امتزاجه به في غسلة منها اه (قوله المغلى) قال القليوبى في حواشى المحلى بضم الميم وفتح اللام انتهى وقيدته بالمغلى لأنه محل الخلاف فالبخار المترشح من غير واسطة نار من ماء طهور وطهور بلا خلاف كردى (قوله بما يأتى) من نحو طين وطحلب (قوله أو جمع من ندى الخ) وهو الماء الذي يقع على الزرع والحشيش الأخضر خصوصاً في أيام الربيع كردى (قوله نفس دابة) أي في البحر كردى (قوله لا دليل عليه) قال في شرح العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فمن أين يعلم أن هذا المجموع من الندى بخصوصه من نفس تلك الدابة لا غير غاية الأمر أنه يحتمل حينئذ أن يكون من نفسها وأن يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد فرجح لذلك على أن الأصل فيما هو على صورة الماء الخالى عن التغير ونحوه الطهورية فلا ترتفع بالشك انتهى كردى على شرح بأفضل (قوله وهو ما يخرج الخ) صريح النهاية والمعنى أن الزلال ليس بصورة حيوان يخرج من باطنها الماء لذلك الماء لكن كلام القاموس موافق لما قاله الشارح من أنه اسم للماء (قوله في نحو الثاج) أي كالما المنجمد (قوله فان تحقق الخ) فان شك فليس بنجس كما هو

رفع أو إزالة شيء من تلك الأربعة إلا به لا مره تعالى بالتيمم عند فقدته وأمر رسول الله ﷺ بصب الذنوب من الماء على بول ذى الخويرة التيمم لما بال في المسجد وهو إنما ينصرف للطلق لأنه المتبادر إلى الذهن ولمنع القياس عليه كما مر وخرج بتلك الأربعة نحو إزالة طيب عن بدن محرم لأن القصد زوال عيته وهو لا يتوقف على ماء (وهو ما يقع عليه) عند أهل اللسان بالنسبة للعالم بحاله (اسم ماء بلا قيد) لازم وإن رشح من بخار الطهور المغلى أو تغير بما لا يضر بما يأتى أو جمع من ندى وزعم أنه نفس دابة لا دليل عليه أو كان زلالاً وهو ما يخرج من جوف صور توجد في نحو الثلج كالحیوان وليست بحيوان فان تحقق كان نجساً لأنه قى وخرج بالماء

الذى عبر به المنهاج (قوله رفع أو إزالة) تنازع يجوز ويصح من قوله فلا يجوز ولا يصح (قوله من تلك الأربعة) مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقدر الخاص والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكل عليه في الثالث قوله السابق إذ ينزله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالته يعتد بها لنحو

الواضح لكن الظاهر أنه لا يصح التطهر به للشك في طهوريته بل في كونه ماء ولا أصل يرجع إليه بصري  
وقوله لكن الظاهر الخ رد ما مر انفا عن شرح العباب (قوله من حيث تعلق الاشتراط به) دفع بذلك ما  
أورد من أن الماء لقب ولا مفهوم له على الراجح ع ش (قوله ولو في المغلظ) أي ولو استعمل في تطهير  
التجسس المغلظ (قوله ونحو أدوية الدباغ) أي كالشمس والنار عند من يقول بطهوريتهما (قوله ويقول  
بلا قيد الخ) عبارة النهاية والمؤثر هو القيد اللازم من إضافة كما ورد أو صفة كما دافق وماء مستعمل أو  
متنجس أو لام عهد كلما في قوله <sup>صلواته</sup> نعم إذا رأت الماء أي المني اه (قوله ولو نحو لام العهد) أي ولو  
كان القيد لام العهد ونحوه وقوله كخبر إنما الخ أي كاللام في خبر الخ فإن اللام في الماء لام العهد والمعهود  
هو المني وقوله وكالمغبر الخ وكالمستعمل الخ وكقليل الخ عطف على كخبر الخ لكنها أمثلة للنحو المقيد  
بلام العهد كرددى (قوله مقيدة شرعا) أي بقيد لازم فلا يسوغ بالنظر إلى الاستعمال الشرعي أن يطلق  
عليه ماء بلا قيد بصري (قوله بخلاف المتغير بما لا يضر) أي فإنه يطلق عليه شرعا ماء بلا قيد بصري (قوله  
فالمغبر بمخالط ظاهر الخ) محله بالنسبة لغير المخالط وأما بالنسبة إليه كنجوسه أو عجينه أو إرادته تطهيره فصب  
عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله إلى جميع أجزائه فإنه يطهرها وإن كان غيره كثيرا للضرورة لأنه  
لا يصل إلى جميعه إلا بعد تغيره هكذا أحفظ من تقرير شيخنا الطبري وهو ظاهر بصري وبحري عن  
سم وكذا في حاشية شيخنا عن الشبرا ملسي عن الطبري مثله (قوله وكسرها) مبتدأ وقوله بعيد متكلف  
خبره (قوله ومنى) إلى قول المتن ولا متغير في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله ما لم يتحقق الخ (قوله وثمر ساقط)  
أي وإن كان شجره نابتا في الماء شرح بأفضل عبارة النهاية ويضرب التغير بالثمار الساقطة بسبب ما انحل منها  
سواء أوقع بنفسه أم بايقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا اه قال ع ش زاد في شرح البهجة الكبير  
مانصه لا مكان التحرز عنها غالبا أقول حتى لو أعذر الاحتراز عنها ضر نظرا للغالب اه واعتمده  
شيخنا وعبارة سم عن الشارح في شرح العباب المسمى بالاياعاب والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله  
فجاء وإن انحل منه شيء فخالطه فان طبخ وغيره لم ينحل منه شيء فوجه الوجهين أنه لا اثر لجزء الطبخ بل  
لا بد من تيقن انحلال شيء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر بخلاف ما إذا لم يتيقن الانحلال فإنه  
لا أثر للتغير به ولا لحدوث اسم آخر لأنه حينئذ يجاوره والتغير به لا يضر وإن حدث بسببه اسم آخر فالخاصل  
أن ما أغلى من نحو الحب والثمار وما لم يغل إن تيقن انحلال شيء منه فخالطه وإلا فجاء وإن حدث له  
إسم آخر بذلك ما لم يسلب عنه إطلاق إسم الماء بالكيفية اه أقول والظاهر أنه لا يحصل التغير الكثير في الطعم  
واللون بدون انحلال شيء (قوله بعددقه) قال الأذري ويشبهه أن الأمر كذلك فيما لو طرح ثم تقفت  
وخالط انتهى اه سم ونقل شيخنا عن سم في شرح أبي شجاع الجزم بذلك وأقره وعبارة الكردى قال  
البرلسي في حواشي المحلى قال الأذري ويشبهه الخ قلت ويذهب جريان مثل ذلك في النورة والزرنج ونحوهما  
الصلاة فليتأمل (قوله وثمر ساقط) عبارة العباب والحب وإن انحل منها شيء قال الشارح في شرحه كإدلال  
عليه قول المجموع والجواهر وغيرهما والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله فجاء وإن انحل منه شيء فخالط  
فان طبخ وغيره لم ينحل منه شيء فوجهان وحكى عبارة سم في تقرير الوجهين ثم قال وأوجه الوجهين أنه لا أثر  
لجزء الطبخ بل لا بد من تيقن انحلال شيء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر لأنه حينئذ يجاوره والتغير  
به لا يضر وإن حدث بسببه اسم آخر فالخاصل أن ما أغلى من نحو الحب والثمار وما لم يغل إن تيقن انحلال  
شيء منه فخالطه وإلا فجاء وإن حدث له بذلك إسم آخر لم يسلب عنه إطلاق إسم الماء بالكيفية كما يأتي  
انتهى وقوله كما يأتي إشارة إلى بسط ذكره بعد على المجاور منه ما إذا سلبه الإطلاق بالكيفية بأن صار لا يسمى  
ماء ولا يضاف فيه لفظ الماء إلى ذلك الغلب بل انسلخ عنه ذلك بسائر الاعتبارات وحدث له إسم آخر اختص  
به فإن التغير به حينئذ لا يضر لأننا تيقن حينئذ أنه إن انفصلت عنه عين غاطقة فالتأثير به ليس من حيث كونه  
مجاورا بل من حيث ما انفصل عنه من المخالط اه وسيأتي في الشرح الإشارة إلى هذه المسئلة (قوله بعددقه)

من حيث تعلق الاشتراط  
به التراب ولو في المغلظ  
فان المطهر هو الماء بشرط  
مزجه به ونحو أدوية  
الدباغ لأنها بحيلة وحجر  
الاستنجاء لأنه مرخص  
وبقوله بلا قيد مع قولنا  
عند إلى آخره المقيد  
بلازم ولو نحو لام العهد  
كخبر إنما الماء من الماء  
وكالمغبر بالتقديري  
وكالمستعمل على الأصح  
وكقليل وقع فيه نجس  
لأن العالم بها لا يذكرها  
إلا مقيدة على أنها مقيدة  
شرعا بخلاف المتغير بما  
لا يضر والمقيد بغير لازم  
نحو ماء البئر وإذا تقرر أن  
المطلق ما ذكر المعلوم منه  
مع ذكر الآية أن ما صدق  
الظهور والمطلق واحد  
(ف) الماء الكثير والقليل  
(المغبر) بمخالط طاهر  
(مستغنى) بفتح النون  
وكسرها بعيد متكلف  
(عنه كزعفران) ومنى  
وثمر ساقط وطحلب  
طرح بعددقه وورق  
طرح



وقد يعضد ما بحثه أى الأذرى نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام البرلى اه (قوله ثم تفتت) أى واختلط وإلا فهو مجاور ومثله ما لو كان تفتته قبل طرحه بصرى (قوله فكل منهما) أى من القطران والكافور (قوله نوعان) أى خليط ومجاور واختلف في المتغير بالكثان والذي عليه الأكثر أنه يتغير بشىء يتحلل منه فيكون التغير بمخالط معنى قول المان (بمنع إطلاق اسم الماء) أى بان يسمى ماء مقيدا كما وردا ويستجد له اسم آخر كما رفته شرح بافضل ونهاية (قوله كان وقع الخ) عبارة المغنى حتى لو وقع في الماء مانع بواقفه في الصفات كما وردا لمنقطع الرائحة فلم يتغير ولو قدر ناه بمخالط وسط كلون العصير وطعم الرمان وريح اللادن غير مضر بان تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب للواقع فيه فقط خلافا لبعضهم وكذا في النهاية إلا أنه قال بدل قوله لا المناسب الخ مانعه كذا قاله ابن أبى عسرون واعتبر الرويانى الاشبه بالخليط اه وفي البيجى غلى الاقناع مانعه والحاصل ان الواقع إن كان مفقود الصفات كلها كما مستعمل فلا بد من عرض الصفات المذكورة على الماء وإن كان مفقود البعض كما ورد له رائحة ولا طعم له ولون له يخالف طعم الماء. ولونه فيقدر فيه الطعم واللون ولا يقدر الريح لأنه إذا لم يتغير ريحه فلا معنى لتقدير ريح غيره وهذا كله إذا لم يكن الواقع له صفة في الاصل وقد فقدت فان كان كذلك جاء ورد منقطع الرائحة ففيه خلاف بين ابن أبى عسرون والرويانى فالرويانى يقول يقدر فيه لون العصير وطعم الرمان وريح ماء الورد فيقدر الوصف المفقود فيه لاربح اللادن وابن أبى عسرون يقول يقدر فيه طعم الرمان ولون العصير وريح اللادن ولا يقدر فيه ريح ماء الورد لفقدته بالفعل فيكون ماء الورد حينئذ كالماء المستعمل والمعتمد كلام ابن أبى عسرون ولا فرق في هذا التفصيل كله بين الطاهر والنجس اه وفي حاشية شيخنا على ابن قاسم الغزى ما يوافقه (قوله كما يأتى) أى من المستعمل إذا كثر طهر فأولى إذا وقع في الكثير شرح بافضل (قوله فانه يقدر الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فغير ضرر وإلا فله الاعراض عن التقدير واستعماله إذغاية الامر انه شاك في التغير المضرو والشك لا يضر كما يأتى سم على حج اه ع ش واعتمده البيجى و شيخنا عبارة الاول اى جواز اقلوهم شخص وتوضابه كان وضوءه صحيحا سم إذا لا اصل عدم التغير وظاهره جريان ذلك فيما إذا كان الواقع نجسا في ماء كثير انتهى اجهورى اه وعبارة الثانى وهذا التقدير مندوب لا واجب كما نقله الشيخ الطوخى عن ابن قاسم فاذا عرض عن التقدير وهجم واستعمله كفى الى أن قال وظاهر ذلك جريانه فيما إذا كان الواقع نجسا مع ان الشيخ الطوخى كان يقول بوجوب التقدير في النجس فرأجه اه (قوله كريح لادن) بفتح اللال المعجمة وهو اللبان الذكر كما هو المشهور وقيل هو رطوبة تعمل شعر المعز ولحها شيخنا وبيجى وقال الكردى وهو نور معروف بمكة طيب الرائحة اه (قوله ولون عصير) أى عصير العنب الاسودا والاحمر مثلا لا الابيض لان الغرض ان انقرضه بخالف الماء في اللون خلافا لما في حاشية شيخنا غش رشيدى أى من قوله وتبعه البيجى أى عصير العنب ابيض واسود اه (قوله وإلا فلا) فلو لم يؤثر فيه الخلط حسا ولا تقديرا استعماله كله وكذا لو استهلك النجاسة المانعة في ماء كثير وإذا لم يكفه الماء وحده ولو كمله مانع يستهلك فيه لكفاه وجب تكميل الماء به إن لم تر دقيمه على قيمة ماء مثله معنى عبارة النهاية فان لم يؤثر فهو ظهور له استعمال كله أى مجموع الماء والمخالط ويلزمه تكميل الماء الناقص عن طهارته الواجبة به أى بالمخالط ان تعين لكن لو انغمس فيه جنب ناويا وهو قليل أى مع قطع النظر عن المخالط صار مستعملا كما لا يدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستهلك كالماء في اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك في دفع النجاسة عن نفسه إذا وقعت فيه وعدم صيرورته مستعملا بالانغماس اه وقوله مر ان تعين قال الرشيدى أى بان لم يجد غيره ويشترط ايضا ان لا تزيد قيمة المانع على ثمن ماء الطهارة هناك اه وقوله لكن لو انغمس الخ يأتى في الشرح وعن المغنى مثله (قوله لانه لما كان

ثم تفتت وملح جبلى  
وقطران أو كافور مخالط  
فكل منهما نوعان (تغيرا  
بمنع إطلاق اسم الماء)  
لكثرته ولو تقدير أكان  
وقع في الماء ما يوافقه  
كمستعمل لكن في قليل  
كما يأتى وكما ورد لاربح  
له فانه يقدر وسطا كريح  
لاذن ولون عصير وطعم  
ماء رمان فان غير ذلك  
ضرر وإلا فلا لانه لما  
كان لموافقه لا يغير

قال الأذرى ويشبه أن الامر كذلك فيما لو طرح صحيحا ثم تفتت وخالط انتهى (قوله فان يقدر وسطا الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فغير ضرر وإلا فله الاعراض عن التقدير واستعماله إذغاية الامر انه شاك في

(الخ) متعلق بقوله ولو تقدير اكردى وعبارة النهاية وإنما اعتبر بغيره لأنه الخ (قوله اعتبر بغيره كالحكومة) أى فانها لما لم يمكن اعتبارها فى الحر بنفسه قدرناه رقيقا لنعلم قدر الواجب نهاية (قوله كالحكومة) أى فى كل جرح لا مقدّر فيه من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدّر فانها تعتبر بالغير وهو القيمة للرقيق إذ الحرف لقيمة له فيقدر المجنى عليه رقيقا وينظر ماذا نقص بالجناية عليه من قيمة فيعتبر ذلك من دية الحرف كالحكومة جزء من عين الدية نسبتبه إلى دية النفس مثل نسبة نقصها أى الجناية من قيمته أى المجنى عليه فاذا كانت قيمة المجنى عليه بتقدير كونه رقيقا بدون الجناية عشرة وبها تسعة مثلاً وجب عشر الدية كرى (قوله على عضو المتطهر) خرج به ما لو اريد تطهير نحو الصدر نفسه فتغير الماء به قبل وصوله إلى بقية اجزائه فانه لا يضر لسكوته ضرورياً فى تطهيره ع ش و مر عن سم عن البطلاوى مثله (قوله فلو حلف الخ) ولو وكل من يشترى له ماء فاشتراه له لم يقع للوكل نهاية ومغنى زاد الاقناع سواء كان أى فى كل من المستثنين التغير حسيماً ثم تقدير يا اه (قوله فشربه) أى المتغير المذكور ولو تقدير يا ومنه الممزوج بالسكر ع ش واقره البجيرى (قوله لم يحنث) ظاهره انه لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر ع ش واقره البجيرى ثم قال عن الزايد ومحل عدم الحنث ان علم انه متغير اه اقول ظاهر كلامهم الاطلاق كما صرح به ع ش فى مسألة الشراء حيث قال قوله مر ولم يقع الخ ظاهره وان جهل الوكيل حاله اه فليراجع وكذا اقره شيخنا عبارة لأنه لا يسمى ماء ولا فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق لو كان التغير تقدير يا كافى به الطلاوى ونقله عنه الشيرازى اه (قوله لقلته) اشار بتعليل ما هنا بالقلة وتعليل ماسياتى من المتعاطفات الثلاثة بتعذر صوات الماء عمداً ذكر إلى ان ما هنا محترز قول المصنف تغير ايمع إطلاق اسم الماء أى لكثرة تدرج المتعاطفات الثلاثة الاتية محترز قوله بمستغنى عنه وان الجميع من الطهور المسارى للطلق ما صدقاً رشيدى ويحتمل ان قول الشارح لقلته علة لقول المصنف لا يمنع الخ لا لقوله لا يضر تغير الخ وقول الشارح الا لا لتعذر الخ علة لعدم ضرر الجميع كما هو صريح صنيع النهاية والمغنى (قوله ولو احتمالا الخ) أى ولو كانت القلة غير متيقنة (قوله بان شك) ينبغى ان يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب سم (قوله اهو الخ) أى التغير (قوله قيل الاحسن الخ) ومن قال به المغنى عبارة ته وكان الاحسن أن يحذف المصنف الميم من قوله ولا متغير الخ وكذا من قوله وكذا متغير بمجاور ويقول ولا تغير بمكث وكذا تغير بمجاور لان المتغير لا يصح التعبير به لأنه لا يضر نفسه بل المضر التغير ويندفع ذلك بما قدرته بقولى فى الطهارة تبعاً للشارح اه وقوله فى الطهارة المراد فى صحتها ع ش (قوله مالم يتحقق الكثرة الخ) أى لا نأتيقن ادفع الطهورية بالتغير الكثير والاصل بقاؤه حتى يتيقن زوال ذلك إذا اليقين لا يرفع له إلا يقين مثله وهذا جرى الشارح عليه فى بقية كتبه أيضاً ونقله شيخ الاسلام والخطيب الشربى عن الاذرى واقره وجزم به الشهاب البرلسى على المحلى وغيره وخالف الجلال الرملى فى ذلك أى تبعاً لوالده فقال فى نهايته طهوراً أيضاً خلافاً للاذرى اه كرى اقول وكذا اعتمد الطلاوى والبرماوى ما قاله الاذرى كما فى ع ش عن سم على المنهج قول المتن (ولا متغير بمكث الخ) قال العمرانى ولا تنكره الطهارة به نهاية ومثله ما تغير بمالا يضر حيث لم يجر خلاف فى سلبه الطهورية اماما جرى فى سلب الطهورية به خلاف كالمجاور والتراب إذا طرح فينبغى كراهته خروجا من خلاف من منع ع ش (قوله ويرد بان التفنن الخ) قديقال التفنن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفى صحته هنا نظر إلا ان يكون على حذف مضاف أى تغير متغير سم وتقدم

اعتبر بغيره كالحكومة  
(غير طهور) وإن كان  
التغير بما على عضو المتطهر  
كما أنه غير مطلق فلو حلف  
لا يشرب ماء فشر به لم يحنث  
(ولا يضر) فى الطهورية  
(تغير لا يمنع الاسم) لقلته  
ولو احتمالا بأن شك أهو  
كثير أو قليل مالم يتحقق  
الكثرة ويشك فى زوالها  
(ولا متغير) قيل الاحسن  
حذف الميم ليناسب ما قبله  
ويرد بان التفنن المشعر  
بإحدا المقصود من العبارتين  
أفود وأبلغ (بمكث)

التغير المضر والشك لا يضر (قوله بأن شك) ينبغى أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب (قوله مالم يتحقق الكثرة ويشك فى زوالها) عبارة شرح الروض نعم لو تغير كثير اثم زال بعضه بنفسه او بماء مطلق ثم شك فى ان التغير الان يسير او كثير لم يطهر عملاً بالاصل قاله الاذرى انتهى لكن الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى انه يطهر لأنه بعد زوال بعض التغير يشك فى ان المانع من الطهورية باق فعملاً بأصل الطهورية (قوله ويرد بان التفنن الخ) قديقال ان التفنن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفى صحته هنا نظر لان التقدير ولا يضر فى طهورية الماء ماء متغير بما ذكر إذا المنفى ضرورة التغير لا الماء إلا ان يكون على حذف مضاف أى تغير

جواب آخر عن المغنى (قوله بتثليث ميمه) أى مع إسكان الكاف وفى المطلب لغز اربعة هى فتح الميم والكاف وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمها شيخنا قول المتن (وطحلب) ولا فرق بين أن يكون بمجر الماء أو عمره أو لانهية (قوله بفتح لامه وضمها) أى وضم الطاء نهية ومغنى زاد شيخنا أو كسرهما فلغزاته ثلاث اه (قوله ثابت من الماء) عبارة غير شىء اخضر يعلو الماء من طول المكث اه (قوله ولم يدق) ظاهره وان تفقت وخالف فيخالف ما سر عن الأذرى سم عبارة عن شيخنا قضيته أنه لو أخذتم طرح صحيحا ثم تفقت بنفسه لم يضر وقياس ما تقدم عن ابن حجر فى الأوراق المطروحة الضرر به وبشرح ابن قاسم فى شرحه على الكتاب اه يعنى مختصرا فى شجاع قول المتن (وما فى مقره) ينبغى أن يكون منه طونس الساقية للحاجة اليه فهو فى معنى ما فى المقر بل منه سم وباقى عن شيخنا والبجيرى مثله بزيادة (قوله وإن كان من القطران الخ) اعتمده عرش خلافا للنهاية عبارته ويعلم بما نقرر ان الماء المتغير كثيرا بالقطران الذى تدهن به القرب ان تحققنا تغيره به وإنه مخالط فغير طهور وان شككنا او كان من مجاور فطهور سواء فى ذلك الريح وغيره خلافا للزركشى اه وقوله فغير طهور حمله المغنى وكذا شيخنا كما ياتى على ما إذا كان القطران لغير اصلاح القرب (قوله لا صلاح ما يوضح الخ) والمعروف فى زماننا ان ذلك لا صلاح نفس القربة لا الماء (قوله ولو لمصنوعا الخ) أى بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها أى نحو الارض لا بتلك الحثية فان الماء يستغنى عنه نهاية ويا عبا قال شيخنا ويؤخذ منه ان ماء الفساقى والصحارى ونحوهما المعمولة بالجبر ونحوه طهور وان ماء القرب التى تعمل بالقطران لا صلاحها كذلك ولو كانه مخالط بخلاف ما إذا كان لا صلاح الماء وكان من المخالط ومن ذلك ما يقع كثير من وضع الماء فى نحو جرة وضع فيها نحو لين فتغير فلا يضر وينبغى أن يكون منه طونس الساقية وسلبة البئر للحاجة اليهما اه زاد البجيرى وليس من هذا الباب ما يقع من الاوساخ المنفصلة من ارجل الناس من غسلها فى الفساقى خلافا لما وقع فى حاشية شيخنا عرش وإنا ذلك من باب مالا يستغنى الماء عنه غير الممرية والمقرية كما اقبل به والدار شارح م فى نظيره من الاوساخ التى تنفصل من ابدان المتغمسين فى المغاطس رشيدى فعلم ان تغير الماء الموضوع فى الاوانى التى كان فيها الزيت ونحوه لا يضر وإنما الخلاف فى أن التغير به تغير بما فى المقر أو بما لا يستغنى عنه فعند عرش تغير بما فى المقر وعند الرشيدى تغير بما لا يستغنى الماء عنه كالقطران الذى فى القرب اه (قوله لتعذر صون الماء عنه) أى عما ذكر فلا يمنع التغير به اطلاق الاسم عليه وان اشبه التغير به فى الصورة التغير الكثير يستغنى عنه بحلى ومغنى (قوله على الأوجه) خلافا للبغنى والنهاية عبارتهما ولو صب المتغير بمخالط لا يضر على ماء لا تغير فيه فتغير به كثير اضر لانه تغير بما يمكن الاحتراز عنه قاله ابن ابى الصيغ وقال الاسنوى انه متجه وعليه يقال لنا ما أن تصح الطهارة بكل مبهما منفردا ولا تصح بهما مختلطين اه وعبارة سم قوله لم يضر على الأوجه

متغير (قوله ولم يدق) ظاهره وان تفقت وخالف ما سر عن الأذرى (قوله وما فى الخ) ينبغى أن يكون منه طونس الساقية للحاجة اليه فهو فى معنى ما فى المقر بل منه (قوله لم يضر على الأوجه) مشى جمع على انه يضر وبه اقبل شيخنا الشهاب الرملى وبوجهه بان إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فاذا وضع على غيره وتغير لم يتغير وكان تغير ذلك الغير به تغير بمخالط لان هذا الماء المتغير بالنسبة لغيره مخالط لصدق حد المخالط عليه وإن كان غيره بمجاور (بقي هنا أمران) الاول أن عبارة الشارح شاملة للتغير بالمكث والمجاور وقضية ذلك انه إذا صب على غيره فغيره ضر عند شيخنا الشهاب الرملى وهو بعيد جدا فى التغير بالمكث بل وبالمجاور لكنه فى شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب متغير بخالط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير اضر وإن كان كثير اعلى ما ارتضاء جمع لسوء الاحتراز عنه وإن كان طهور السكن مشى آخرون على انه لا يضر وهو الاقرب لالتري انه لو وقع ذباب فى مائع ولم يغيره فصب على مائع آخر لم يؤثر فيه كما هو ظاهر لطهارته المسببة عن مشقة الاحتراز فكذلك لا يضر هنا الطهور بته المسببة عن ذلك فصور المسئلة بالمتغير بمخالط واخرج المتغير بالمكث وكذا بالمجاور إلا ان يريد بالمخالط مطلقا لمخالط الشامل للمجاور وقد يفرق شيخنا الرملى فى مسئلة الذباب بان من

بتثليث ميمه وطين طحلب  
بفتح لامه وضمها ثابت من  
الماء أو ألقى فيه ولم يدق  
وورق وقع بنفسه وان  
تفقت وخالف (وما فى مقره)  
ومنه كما هو ظاهر القرب  
التي يدهن باطنها بالقطران  
وهى جديدة لا صلاح  
ما يوضع فيها بعد من الماء  
وإن كان من القطران المخالط  
(ومره) ولو مصنوعا من  
نحو نورة وان طبخت  
وكبرت وان خش التغير  
بذلك كله لتعذر صون الماء  
عنه ولو وضع من هذا المتغير  
على غيره ما غيره لم يضر  
على الأوجه لانه طهور  
فهو كالتغير بالملح المائى  
وكون التغير

مشی جمع على أنه يضرو به أفنى شيخنا الشهاب الرملي وبوجه بأنه إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فإذا وضع على غيره وتغير لم يغتفر بقي هنا امران الاول ان عبارة الشارح شاملة للتغير بالمسك وبالمجاور فقطضية ذلك انه إذا صب على غيره فغيره ضر عند شيخنا الرملي وهو بعيد جدا في المتغير بالمسك بل وبالمجاور لكانه في شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب متغير بخيط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير اضر انتهى فصور المسئلة بالتغير بالمخاط و أخرج المتغير بالمسك وكذا بالمجاور الامر الثاني أنه صور المسئلة بما إذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك او يفرق بينهما فيه نظر والظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة اه بحذف وفي كلام شيخنا بعد تصوير المسئلة بالتغير بما في المقر والممر وترجيح كلام الرملي مانصه وأما لو طرح غير المتغير على المتغير المذكور فلا يسلب الطهور به على الراجح لأنه ان لم يزد قوة لم يضعفه كما نقله بعضهم عن الشيخ البايلي خلافا لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر اه وفي البصري مانصه بتردد النظر فيما لو اخرج شيء بما في المقر والممر من المخاطات ثم التقي فيه لم يحدث تغيرا غير ما كان لأنه من جنسه فهل يفرض الماء خليا من الاوصاف التي كان عليها قبل الطرح وينظر هل يغير أو لا محل تأمل ونظر ولعل الاقرب الاول ثم رأيت قول الشارح الآتي في شرح فان غيره فيجنس يؤيد ما ذكره اقول. تصويرهم المسئلة تصب المتغير بالمخاط على غير المتغير كالصريح في الثاني اى عدم ضرر صب المتغير على المتغير من جنسه (قوله هنا) اى في الوضع المذكور (قوله لأنه) اى التغير هنا (قوله ان سببه) اى تغير الماء الثاني (لطافة الماء) اى الاول (المتبث هو) اى ما في الماء الاول وكذا ضمير فقبله وضمير ولو نزل (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال خاضا أن التغير بما في الماء بواسطة الماء وهذا لا يمنع الضرر رسم (قوله ألا ترى انه لو وقع بماء الخ) قد يقال ان كلامنا من الواقعين هنا يمكن نسبة التغير اليهما لفصل الشك بخلافه فيما سبق فان التغير بما في الماء بلا ريب لا بالماء إذ لا اثر له بصرفته في التغير ومن ثم لو فرض ان الماء في حد ذاته صفة تشاكل صفة ما هو معه كملوحة طعمه او صفرة لونه او نترج ورج وشك في تغير الثاني هل هو من الماء او من مصاحبه او منها لا يتجه القول بعدم سلب طهوريته للشك بصري (قوله طاهر) يأتي في المتن محترزة (قوله على اى حال كان) اى كثيرا كان التغير او قليلا وسواء كان للمجاور جرم او لا قول المتن (كعود) وكالعود ما لو صب على بدنه او ثوبه ما ورد ثم جف وبقيت رائحته في المحل فاذا اصابه ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم يسلب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير بمجاور ما لو صب على المحل وفيه ماء ينفصل واختلط بمصاحبه فيقدر مخالفا وسطا عش قول المتن (ودهن) من هذا القبيل الماء المتغير بالزيت ونحوه في قناديل الوقد كإناص عليه الشهاب البرلسي كردى (قوله وان طيبا) ببناء المفعول من التطيب اى طيبا بغيرها ويجوز كونه ببناء الفاعل اى طيبا بغيرها وفي القليوبى على الجلال قوله ولو عطيين بفتح التحتية المشددة اولى من كسرهما لأنه إذا لم يضرمصنوع فالخلق اولى اه ومحل كما لا يخفى إذا طيب العود بطيب مجاور ولا اضر كردى (قوله ما لم يعلم انفصال الخ) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخاطة كالمو وزن بعد تغيره الماء فوجدنا نقصا قلت لا لاحتمال انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال خروجها من الماء او التصاقها ببعض جوانب المحل سم على حج اه عش (قوله تسلب الاسم) اى اسم

هنا إنما هو بما في الماء لا بذاته لا ينظر اليه لأنه أمر مشكوك فيه بل يحتمل ان سببه لطافة الماء المتبث هو في أجزائه فقبله الماء الثاني وأثبت فيه ولو نزل بنفسه لم يقبله فلم يكثر تغيره به لكثافته ومع الشك لا تسلب الطهورية المحققة ألا ترى أنه لو وقع بماء مجاور ومخالط وشك كنف في المتغير منهما لم يضرم فكذا هنا (وكذا) لا يضرم في الطهورية (متغير بمجاور) طاهر على أى حال كان (كعود ودهن) وان طيبا وكح وكتان وان اغليا ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب الاسم وبهذا التفصيل يجمع بين اطلاقات متبانية

شأن الذباب الابتلاء بوقوعه فكان حكمه أخف. الامر الثاني أنه صور المسئلة بما إذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك او يفرق بينهما فيه نظر والظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال حاصله ان التغير بما في الماء بواسطة الماء وهذا لا يمنع الضرر (قوله ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخاطة كالمو وزن بعد تغيره الماء فوجدناه ناقصا قلت لا لاحتماله انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال

نعم الذي ينبغي فيما يشك في انفصال عين فيه أنه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الأول السلب لأن هذا التجدد قرينة ظاهرة جدا على انفصال تلك العين فيه (أو بتراب) ظهور بناء على أنه غلط وإلا فلا فرق كما هو واضح خلافاً لهم فيه ومثله في جميع ما يأتي الملح المائي لا الجلي إلا أن كان يمر أو مقر (طرح) لا لتطهير مغايط وإلا لم يضر جزء ما كغير المطروح ولم يضر طيناً لا يجرى بطبعه والأثر جزءاً (في الأظهر) إذ التغيير بالمجاور ومنه البخور ولو احتتملاً إذ ماشك في أنه غلط أو مجاور له حكم المجاور ثم رأيت جمعا جزموا بأنه مجاور حتى من قال أنه يضر لكنه بناء على الضعيف من التفرقة في المجاور بين الريح وغيره ولا ينافي كونه مجاوراً أن الأصح في دخان الشيء أنه من نفس جرمه لأنه لا مانع أن ينفصل جرم مجاور من جرم غلط إذ المشاهدة قاضية في الدخان بأنه مجاور يطفو على الماء ولا يختلط به مجرد تروح وأن فحش فهو كغيره بحقيقة على الشط وبالتراب إما مجرد كدورة لا تمنع الاسم فعليه هو مجاور

الماء بأن يقال له مرة مثلاً كدري (قوله في ماء ميلات السكتان) بالاضافة (قوله السلب) جواب لوعلى حذف الخبر أي متعين والجملة الشرطية خبران وهو مع اسمه وخبره خبر الموصول قول المتن (قوله أو بتراب) أي ولو مستعملاً بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي سم وكذا اعتمدته النهاية والمغني (قوله ظهور) احتراز به عن المستعمل وقوله بناء الخ أي التقييد بالظهور مبنى على الخ (قوله وإلا فلا) أي وإن قلنا أن التراب مجاور فلا يضر التراب المطروح مطلقاً ظهوراً كان أو مستعملاً (قوله ومثله) إلى قول المتن (في الأظهر) في النهاية والمغني (قوله ومثله في جميع ما ذكر الخ) والحاصل أن الظاهر الواقع في الماء إما أن يكون مخالطاً ومجاوراً أو لا وإما أن يستغنى الماء عنه أولاً والأول إما أن يكون التغيير به يسير أو كثير فإن كان يسير لم يضر وإن كان كثيراً ضرر واستغنى منه الأوراق إذا تناثر بنفسها وتفتتت وغيرت والملح المائي والتراب الطاهر أو الطهور وإن طر حافلاً يضر التغيير واحد من هذه الثلاثة والمجاور إما أن يتحلل منه أجزاء تمازج الماء وتخالطه كالمشمش والزبيب والعرقسوس والبقم فيرجع إلى المخالط فيضر التغيير به بشرطه وإما أن لا يتحلل منه شيء كالعود والذهب ولو مطيين فلا يضر التغيير به بغيره على الاقتناع وفي الكدري على شرح بافضل بعد نحو ذلك ما نصه ولك ضبط ذلك بعبارة أخرى بأن تقول لا يشترط لضرر تغيير الماء ستة شروط أن لا يكون تغييره بنفسه وأن يكون المغير مخالطاً وأن يستغنى الماء عنه وأن لا يشق الاحتراز عنه وأن يكون التغيير كثيراً بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه وأن لا يكون المغير تراباً ولا ملحاً مائياً وهذا كله كما هو ظاهر في المغير الطاهر أما التجسس فيتنجس ما وقع فيه مطلقاً وإن لم يغيره حيث كان الماء دون القلتين اهـ (قوله وإلا لم يضر الخ) عبارة المغني أما التغيير بتراب تطهير التجاسة الكلية ونحوها أو بتراب تهب به الريح أو طرح بلا قصد كان الفاه صبي قال الأذري فلا يضر جزء ما اهـ وكذا في النهاية إلا قوله قال الأذري (قوله إذ التغيير) إلى قوله وأصل هذا في النهاية ما يوافقه (قوله إذ التغيير الخ) مبتدأ خبره قوله مجرد تروح كدري وسم (قوله ومنه الخ) أي من المجاور دخان الشيء الذي يتبخر به فلا يضر تغيير الماء به (قوله ولو احتتملاً) يعني أن كون البخور مجاوراً وإن كان احتتملاً لا لتحقيق الكثرة كاف في عدم الضرر وقوله بأنه الخ أي البخور وقوله حتى من قال أنه يضر أي جزم بكونه مجاوراً وقوله ولكنه بناء على هذا القول وقوله بين الريح وغيره يعني يقول أن المجاور الذي هو الراتحة يضر وغيره لا يضر كدري (قوله لأنه الخ) متعلق للابتنافي الخ وعلته لعدم المناقاة وقوله إذ المشاهدة الخ متعلق بقوله لا مانع الخ (قوله أن ينفصل جرم الخ) انظر من أين لزم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مخالط إلا أن يقال لزم من شمول البخار لدخان المخالط سم (قوله على الشط) أي بالقرب منه بحيث يصل ريحها إلى الماء لأنها اتصلت به كدري (قوله مجرد تروح) قضيته أنه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضرر وليس مراد أنعم أن تحلل منه شيء كما لو نفع التمر في الماء فاكنتسب الخلاوة منه سلب الطهورية عرش عبارة الرشدي قضيته أن التغيير بالمجاور لا يكون إلا تروحاً وهو قول مرجوح مع أنه يناقض ما سياتي له مر قريباً في مسألة البخور فالوجه أنه مر جري في هذا التعليل على الغالب اهـ وقوله ما سياتي له الخ يعني به قول النهاية ويظهر في الماء المبخر الذي غير البخور طعمه أولونه أو ريحه عدم سلبه الطهورية لأننا لم نتحقق انحلال الأجزاء والمخالطة وأن بناء بعضهم على الوجهين في دخان التجاسة اهـ (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور سم يعني أن ذلك عطف على هذا (قوله مجرد كدورة) قضيته أنه لو غير طعم الماء أو ريحه ضرر وليس مراد عرش (قوله وأما للتسهيل) أي مغتفر للتسهيل اخذ من كلامه بعداً ومستغنى من غير المطلق للتسهيل كافي كلام المغني وبذلك يندفع قول سم

خروجها من الماء أو التصاقها ببعض جوانب المحل (قوله أو بتراب) أي ولو مستعملاً بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي (قوله إذ التغيير) ضبب بينه وبين قوله مجرد كدورة (قوله أن ينفصل الخ) انظر من أين لزم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مخالط إلا أن يقال لزم من شمول البخار للدخان المخالط (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور (قوله وأما للتسهيل) يتأمل هذا العطف

فهو غير مطلق قال جمع وهو الاقعد (٧٤) ويؤيده ان المتن مصرح به لانه اعاد الباء في تراب ولم يجعله من امثلة المجاور فدل على انه مختلط

وان التغير به مغتفر مع ذلك نظرا لما فيه من الطهورية واصل هذا الاختلاف فهم في خد المختلط اهو ما لا يمكن فصله نخرج التراب او ما لا يتميز في راي العين فدخل او المعتبر العرف اوجه اشهرها الاول وقضية جز مهم باخراج التراب عليه ان المراد ما لا يمكن فصله حالا ولا ما لا يرجح شيخنا في بعض كتبه تبعا لشيخه القاياتي ولا في زرعة ما دلت عليه عبارة المتن وصرح به جمع متقدمون ان التراب مختلط وان ذلك يدل على ان الارجح من التعاريف الثلاثة الثاني وانه المعتمد وقد يقال ما لا يمكن فصله حالا ولا ما لا يتميز في راي العين فيتحدان ويكون ما دل عليه بيانا للعرف فلا خلاف في الحقيقة (ويكره) تنزيها وقيل تحرر ما شرعا لا طبيا لحسب في ثاب التارك امثالا لشد حرو وبرد لمنعهما الاسباغ وللضرر فان قلت ينافي هذا حديث واسباغ الضوء على المكراه قلت لا ينافيه لان ذلك في اسباغ على مكراه لا بقيد الشدة وهذا مع قيدها الذي من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها و (المشمس) ولو مغطى لكن كراهة المكشوف أشد يعني ما أثرت فيه

يتأمل هذا العطف اه (قوله) فهو غير مطلق) معتمد بجري (قوله) وهو الاقعد) أي القول بأن المتغير بالتراب غير مطلق اوفق بالقواعد باعتبار وجود التغير به فتعريف غير المطلق منطبق عليه بجري (قوله) واصل هذا) أي الاختلاف في التراب اهو مختلط او مجاور (قوله) هو ما لا يمكن فصله) اقتصر المحلى على هذا القول جازما به ع (قوله) نخرج التراب) لانه يمكن فصله بعد رسوبه نهاية ومعنى (قوله) او ما لا يتميز (الخ) أي بخلاف المجاور فيها معنى ونهاية (قوله) ورجح شيخنا (الخ) وكذا رجحه النهاية والمعنى (قوله) وإن ذلك (الخ) لعلة بكسر الهمزة معطوف على قوله ورجح شيخنا (الخ) (قوله) أن الارجح من التعاريف (الخ) جرى عليه النهاية والمعنى (قوله) وقد يقال (الخ) قد يمنع محتمه وسنده البخور فانه لا يمكن فصله كما هو ظاهر مع تميزه في راي العين وبتسليم محتمه فلا اتحاد موقوف على صدق كلية العكس وليس كذلك لما افاده آتافي التراب بصرى (قوله) فيتحدان) أي الحدان الاولان وقوله فلا خلاف أي بين التعاريف الثلاثة للدخاط كرى (قوله) تنزيها) إلى قوله فان قلت في النهاية والمعنى لا قوله وقيل تحريرا (قوله) وقيل لا يكره استعماله واختاره المصنف في بعض كتبه وبه قال الاثمة الثلاثة والمذهب الاول معنى أي الكراهة (قوله) شرعا لا طبيا لحسب (الخ) عبارة النهاية وهو أي كراهة المشمس شرعية لإرشادية وفائدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق أن فاعل الارشاد لجر دغرضه لا يثاب ولجرحه لا امثال يثاب ولها يثاب ثوابا أنقص من ثواب من محض قصد الامثال اه (قوله) شديد حر (الخ) أي التطهر باحدهما وملاقاة للبدن شرح بافضل (قوله) لمنعهما (الاسباغ) أي كمال الاتمام وإلا فلا منع تمام الموضوع من اصله فلا تصح الطهارة وتحرم سم وعش (قوله) وللضرر) قضية التعليل الاول اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية هذا التعليل الكراهة مطلقا وهو المعتمد شيخنا وبجري وكذا في عش عن سم على المنهج (قوله) ينافي هذا) أي كراهة استعمال شديد حر أو برد حديث واسباغ الضوء الخ أي المفيد لطلبه (قوله) لان ذلك) أي ما افاده الحديث من طلب الاسباغ على المكراهة (قوله) على مكراهة) بفتح الميم والراء وبضم الراء المشقة قاموس (قوله) وهذا مع قيدها) أي والكراهة مقيدة بالشدّة شيخنا (قوله) والمشمس) عطف على قوله شديد حر (قوله) لو مغطى) إلى قوله ولا يكره الطهر في النهاية لا قوله ولو غير غالب إلى وان يستعمل وما انبه عليه (قوله) اشد) أي لشدّة تأثيره فيه نهاية (قوله) يعني ما أثرت فيه الشمس الخ) أي بقصد وبدونه أي استعماله شرح بافضل عبارة النهاية أي ما سخنته الشمس كما قاله الشارح راد أعلى من قال أن حقّه ان يعبر بمشمس سواء أشمس بنفسه أم لا اه (قوله) بحيث قويت الخ) عبارة النهاية والاياعاب وضابط المشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء جزء اسمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى بسببها وإن نقل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك اه أي خلافا للخطيب عش أي حيث اختار الاكتفاء بذلك في المعنى والاقناع (قوله) منه) أي الاناء نهاية ومنهج (قوله) زهومة) تعلو الماء على ومنهج أي تظهر على وجه الماء مع كونها منبثة فيه ايضا ولذلك لو خرق الاناء من أسفله واستعمل الماء كره شيخنا وبجري (قوله) ماء كان الخ) أي مشمس وقليل كان او كثيرا نهاية وشرح بافضل (قوله) او مانعا) دهنًا كان او غيره نهاية (قوله) وكل الخ) أي المصنف (قوله) ان يكون بقطر حار الخ) أي كافي الصعيد والين والحجاز في الصيف لا بقطر معتدل كصرا وبارد كالشام فلا يكره المشمس فيها ولو في الصيف الصائف كما هو ظاهر كلامهم لان تأثير الشمس فيها ضعيف ولو خالفت بلدة قطرها حارة او برودة اعتبرت دونه كحوران بالشام والطائف بالحجاز فيكره المشمس في الاول دون الثاني شيخنا (قوله) ولو خالفت الخ) في عش والجبري مثله (قوله) وقت الحر) أي في الصيف عش (قوله) في إناء منطبع) كالديدو النحاس والرصاص بخلاف غيره كالخزف والخشب والجلد والحوش نهاية ومعنى (قوله) كبركة الخ) مثال للمنطبع بالقوة عبارة الكردى عن الايعاب أي ما من شأنه الانطباع

اه (قوله) لمنعهما (الاسباغ) أي على الوجه الكامل لا مطلقا

الشمس بحيث قويت على أن تفصل بحدتها منه زهومة ماء كان أو مانعا وكل شروطه للطلوات وهي أن يكون بقطر حار وقت الحر في إناء منطبع وهو ما يمتد تحت المطرقة ولو بالقوة كبركة في جبل حديد

أى الامتداد تحت المطرقة فشمس المشمس في ركة من جبل حديد مثلاً اه (قوله غير نقد الخ) أى غير الذهب  
والفضة فلا يكره المشمس فيها من حيث هو مشمس لصفاء جوهرهما لمن حرم من حيث استعمال انية  
الذهب والفضة شيخنا (قوله ومغشى به) عطف على نقد اى وغير مطلق بالنقد كردى (قوله يمنع انفصال  
الزهوة الخ) عبارة النهاية ولا فرق فيها أى الذهب والفضة وفي المنطع من غيرهما بين أن يصدأ أو لا وأما  
المموه باحدهما فالوجه فيه أن يقال أن كثرة التوابع بحيث يمنع انفصال شىء من اصل الاناء لم يكره إلا كره  
حيث انفصل منه شىء يؤثر ويجرى ذلك في الاناء المغشوش اه قال عرش قوله مر بين أن يصدأ أو لا  
أى فلا يكره في الذهب والفضة وإن صدأ ويكره في غيرهما ولا يقال أن الصدأ في غيرهما مانع من وصول  
الزهوة إلى الماء اه (قوله يمنع انفصال الخ) ظاهره سواء حصل منه شىء بعرضه على النار أم لا كما أشار إليه  
السكردى بخلاف قول النهاية المتقدم أن كثرة التوابع الخ فإن ظاهره اعتبار أن يحصل منه شىء بعرضه على  
النار كما حمله عليه البجيرمى وأشار السكردى اليه والى مخالفتهم لما في التحفة (قوله بخلاف نقد غشى الخ) اى  
فيكره مطلقاً سواء حصل من التوابع بنحو النحاس شىء بعرضه على النار أم لا على ما اعتمدته شيخنا الزياى  
بجيرمى (قوله وادعاءها الخ) اى الزهوة (قوله او متحصل بالنار) اى متحصل منه شىء بالنار (قوله  
ويؤيده قوله) اى يؤيد المنع قول الزركشى (قوله وان رددته في شرح العباب) تقدم عن النهاية ما يؤيده  
(قوله بتولدها) متعلق بقوله والضمير للزهوة (قوله بل هو) أى الصدأ سم (قوله عنده) أى الزركشى  
(قوله كما شملته) اى غير النقود وقوله وهى اى عبارة الزركشى سم (قوله بكل اناء منطع الخ) قد يقال  
لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدأ سم (قوله وهو حار) فلور دزالت الكراهة نهاية ومعنى  
وبافضل وسم قال الشارح في حاشية فتح الجواد المادزوال الحرارة المولدة للزهوة لا مطلقاً فشمس مالو  
نقصت حرارته بحيث عاد إلى حاله لو كان عليها ابتداء لم يكره انتهى اه كردى قال سم بقى ما لو برد ثم شمس  
ايضاً في اناء غير منطع فهل تعود الكراهة لانها إنما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت أو لا تعود كما اقتضاه  
اطلاقهم فيه نظر وقد يوجه اطلاقهم باحتمال أن التبريد أزال الزهوة أو أزال تأثيرها أو أضعفها وأن  
وجدت الحرارة ومالو سخن بالنار في منطع ثم بالشمس قبل أن يبرد فيحتمل أن يقال أن حصل بالشمس  
سخونة تؤثر الزهوة كره وإلا فلا فليتأمل اه وقال عرش في المسئلة الاولى واعتمده البجيرمى وشيخنا  
والاقرب عدم زوال الكراهة لان الزهوة باقية فيه وإن أخذت بالتبريد فاذا سخن أثيرت تلك الزهوة  
الحامدة اه (قوله في ظاهر الخ) متعلق بقوله يستعمل (قوله أو باطن بدن الخ) كأكل وشرب نهاية  
ومعنى (قوله حى) وكذا في الميت لانه محترم ومعنى ونهاية وشرح وبافضل وعميرة (قوله يخشى زيادة برصه) اى  
أو شدة تمسكه نهاية يعنى فيما لو عموه البرص بحيث لم يبق للزيادة مجال بصرى (قوله يخشى برصه) كالخليل أو  
أن يلحق الادمى منه ضرر نهاية ومعنى (قوله وذلك الخ) اى كراهة المشمس وكان الانسب أن يقدمه على  
بيان الشروط كما في النهاية والمغنى (قوله واستعماله) اى المشمس (قوله كما صح) اى إيرائه البرص (قوله  
فتحيس الدم) اى فيحدث البرص (فائدة) ذكر الشارح في حاشيته هنا في اسباب الضرر كما طويلاً  
ملخصه أن ما لا يتخلف مسببه عنه إلا معجزة أو كرامة لولى يحرم الاقدام عليه وكذا يحرم ما يغلب ترتب مسبه  
عليه وقد ينقل عنه نادراً أو اماماً لم يرتب مسببه عليه إلا نادراً كالشمس فيكره الاقدام عليه وكذا ما استوى  
طرفاً حصوله وعدمه اه كردى (قوله ومحل هذا) اى كراهة المشمس (وما قبله) اى كراهة شديده حر  
وبرد (بقول عدل) اى رواية نهاية (قوله او بمعرفة نفسه) اى طباً لا تجربة عرش ورشيدى (قوله او

(قوله بل هو) ضبب بينه وبين الصدأ وكذا ضبب بين قوله عبارته وهى (قوله بكل اناء منطع) قد يقال  
لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدأ (قوله وهو حار) فلور دزالت الكراهة كما صححه المصنف  
وبقى ما لو برد ثم شمس ايضاً في اناء غير منطع فهل تعود الكراهة لانها إنما زالت لفقد الحرارة وقد  
وجدت أو لا تعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظر وقد يوجه اطلاقهم باحتمال أن التبريد أزال الزهوة أو

غير نقد ومغشى به يمنع  
انفصال الزهوة بخلاف  
نقد غشى أو اختلط بما  
تولده منه ولو غير غالب  
خلافاً للزركشى وادعاء أنها  
لا تتولد إلا من غالب أو  
متحصل بالنار ممنوع ويؤيده  
قوله وإن رددته في شرح  
العباب بتولدها من الصدأ  
بل هو شرط فيها عنده سواء  
النقد وغيره كما شملته عبارة  
وهى تخص الكراهة بكل  
إناء منطع مصدى وأن  
يستعمل وهو حار ولو فى  
ثوب ليسه رطبا في ظاهر  
أو باطن بدن حى كأبرص  
يخشى زيادة برصه وغير  
آدمى يخشى برصه وذلك  
للخبر الصحيح دع ما يريبك  
إلى ما لا يريبك واستعماله  
مريب لانه يخشى منه البرص  
كما صح عن عمر رضى الله عنه  
واعتمده بعض محققى الاطباء  
لقبض تلك الزهوة على  
مسام البدن فتحبس الدم  
ومحل هذا وما قبله حيث  
لم يظن بقول عدل أو بمعرفة  
نفسه ضرره له بخصوصه  
وإلا حرم فيلزم التيمم إن  
لم يجد غيره أو

لم يتعين) ضبب بينه وبين قوله لم يظن سم ولعل الانسب ولم يتعين بالواو بصرى أى كفى بعض النسخ (قوله والاحرم) أى وإن تعين (قوله) بأن لم يجد غيره (الخ) أى ولم يظن ضرره مما مر كدى وشرح بأفضل (قوله) وقد ضاق الوقت (الخ) أى وإن لم يضق لم يجب مذكر لكن الأفضل تركه إن تيقن غيره آخر الوقت ع ش (قوله) وجب استعماله) وبتجه انه يقتصر حينئذ على غسله واحدة فيكره ما زاد عليها والغسل المستنون والوضوء المجرد لعدم وجوب ذلك قاله سم اه بجيرى (قوله) ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر فيه الغزى بأن الكراهة تنافى فرض العين قال الشارح فى شرح العباب وهو تنظير ظاهر اه سم وكان مدركه ان الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهى الاستعمال والشئ إذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه حكمان وأما الصلاة فى ارض مغسوبة فلها جهتان ولذا كان لها حكمان الوجوب والحرمه بجيرى (قوله) كمسخن بالنار (الخ) أى إذا سخن بالنار ابتداء بخلاف المشمس إذا سخن بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية كما لو طبخ به طعام مائع فاذا لم تنزل الكراهة بنار الطبخ مع شدتها فلا تنزل بنار التسخين من باب اولي زبادى وبجيرى وشيخنا وبقى عن النهاية والمعنى مثله (قوله) ولو بنجس مغلظ) بالوصف (قوله) بخلافها (الخ) يتأمل سم (قوله) فى الطعام المائع (الخ) أى وإن طبخ بالنار فانه يكره بخلاف الطعام الجامد كالخبز والارز المطبوخ به لم يكره ويؤخذ من ذلك ان الماء المشمس إذا سخن قبل تبريده بالنار لا تنزل الكراهة وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله) لا اختلاطها (الخ) وصورته ان الماء المشمس جعل حال حرارته فى الطعام وطبخ به رشيدى (قوله) ولا يكره) إلى قوله لكن الأولى فى النهاية وإلى قوله ويكره فى المعنى إلا قوله وجزم إلى وهو (قوله) ويكره ماء وتراب (الخ) وفى شرح العباب للشارح قضية كلامه كراهة استعمال هذه المياه فى البدن فى الطهارة وغيرها وهو ظاهر بل ينبغى كراهة استعمالها فى غير البدن وكراهة التيمم بتراب هذه الامكنة وهو قريب وقد يدل له ما بآتى عن ابن العباد من كراهة الصلاة فيها ويتردد النظر فى كراهة أكل ثمارها والكراهة أقرب اه ونقل الهاتنى فى حاشيته على التحفة عن شرح العباب كراهة حجارتها فى الاستنجاؤ وداغها فى الدباغ واكل ثمارها وهل يكره اكل قوتها لعل عدم الكراهة أقرب للاحتياج اليه انتهى كرى (قوله) غضب عليها) أى على اهلها فالمياه المسكروة ثمانية المشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وماء ديار ثمود إلا بئر الناقة وماء ديار قوم لوط وماء بئر برهوت وماء ارض بابل وماء بئر ذر وان نهاية وقوله ديار ثمودى مداين صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامى بقرب العلا ويوتهم باقية إلى الان منقورة فى الجبال كما اخبر الله تعالى بذلك فى قوله وتنهضون من الجبال يوتوا وبئر الناقة مستثناة فى الحديث الصحيح كرى وقوله ديار قوم لوط وهى بركة عظيمة فى موضع ديارهم التى خسفت

لم يتعين وإلا بأن لم يجد غيره وقد ضاق الوقت وجب استعماله وشراؤه ولا كراهة كمسخن بالنار ولو بنجس مغلظ لأنها تذهب الزهومة لقوتها بخلافها فى الطعام المائع لا اختلاطها بأجزائه ويكره ماء تراب كل أرض غضب عليها إلا بئر الناقة بأرض ثمود ولا يكره الطهر بماء زمزم ولكن الأولى عدم إزالة النجس به وجزم بعضهم بحرمته ضعيف بل شاذ

أزال تأثيرها وأضعفه وإن وجدت الحرارة وأن الكراهة لا تثبت إلا بسببها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد بعد سببها وهو التشميس بشروطه وباحتمال ان الحرارة المؤثرة مشروطة بحصولها بواسطة الاناء المنطبخ لخصوصية فيه فليتأمل (قوله) ولم يتعين) ضبب بينه وبين قوله لم يظن (قوله) ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر الغزى فيه بأن الكراهة تنافى فرض العين دون فرض الكفاية قال الشارح فى شرح العباب وهو تنظير ظاهر خلافاً لزعان فيه نظر انعم مران من يقول بأن الكراهة ارشادية يقول ببقائها مع التعين فان كان ابن عبد السلام يقول بها فلا اعتراض عليه حينئذ انتهى وفى مجامعتها إذا كانت ارشادية للتعين نظر ايضا (قوله) كمسخن بالنار) ولو سخن بها فى منطبخ ثم بالشمس قبل ان يتردد فيحتمل ان يقال إن حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كرهوه إلا فلا فليتأمل ولا يكره استعماله أى المشمس فى طعام جامد كخبز عجن به لان الاجزاء السمية تستهلك فى الجامد بخلافها فى المائع وإن طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك ان المشمس إذا سخن بالنار لا تنزل الكراهة وهو كذلك كما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى إذ ناز الطبخ اشد فاذا لم تنزل الكراهة فنار التسخين أولى ويحمل قولهم لا يكره المسخن بالنار على الابتداء شرح مر (قوله) بخلافها) يتأمل (قوله)



مغنى وقوله برهوت محر كة وبالضم أى للباء قاموس وعبارة مر اصدا لاطلاع بضم الهاء وسكون الواو وتاء فوقها نقطتان واد باليمن قيل هو بقرب حضره موت جاء ان فيه ارواح الكفار وقيل بتر بحضر موت وقيل هو اسم البلد الذى فيه البرور تحتها منتنة فطبيعة جدا ه ع ش وقوله ارض بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السحر والخمر ع ش عبارة البحرى هى مدينة السحر بالعراق كفى التقريب اه وقوله بتر ذرو ان يفتح الذال المعجمة وسكون الراء بالمدينة ع ش اى التى وضع فيها السحر لرسول الله صلى الله عليه وسلم مغنى (قوله) وهو افضل من ماء السكوثر (اى فيكون افضل المياة لانه به غسل صدره صلى الله عليه وسلم ولا يكون يغسل إلا بافضل المياة لكن تقدم ان افضل ما ينبع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم مغنى (قوله) بماز مزم) ولا ماء بحر ولا ماء متغير بما لا بد منه مغنى (قوله) لكن الاولى الخ) وفاقا للزىادى وذهب شيخ الاسلام والمغنى الى كراهتها (قوله) ويكره الطهر بفضل المرأة الخ) عبارة العباب عطفها على ما لا يكره ولا فضل جنب وحائض اه واطال فى شرحه الاستدلال له ونقل فيه تصريح البغوى بعدم كراهته وايداه بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته سم عبارة الكردى وجرى الشارح على عدم كراهة المطهر بفضلها فى الامداد وحاشية التحفة قال فيها والنهى عنه لم يصح وكذلك البرلسى وغيره قال والاخبار الصحيحة واردة فى الاباحه والمراد فضلها وحدها ما اغتسال الرجل او وضوءه معها من الاناء فلا كراهة فيه وفى شرح العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وإن لم تسمه دون ما مستفى فى شرب او ادخلت يدها فيه بلانية اه قول المتن (فى فرض الطهارة) اى عن الحدث كالفسلة الاولى بحلى ونهاية ومغنى وقضية قول الشارح الا فى اما المستعمل فى الخىث الخ ان المراد بالطهارة هنا طهارة الحدث والنجس وحمله الشارح المحقق ونهاية والمغنى على الاول كما سترتم قالوا وسيأتى المستعمل فى النجاسة فى بابها (قوله) اى ما لا بد الى قوله اما المستعمل فى المغنى لا قوله او صلاة ونقل وقوله اى يعتقد الى او مجنونة وكذا فى النهاية لا قوله انقطع الى اى يعتقد وقوله غسلها الى غير ظهور (قوله) اى ما لا بد منه الخ) اثم الشخص بتركه ام لا مغنى وحلى ونهاية (قوله) فى صحتها) اى صحة الطهارة عن الحدث والنجس وبه يندفع ما فى البصرى (قوله) كالفسلة الاولى) الكاف استقصائية او تمثيلية لا دخال المسحة الاولى الى او ماء غسل الجيرة او الخف بدل مسحها او غير السابعة فى نحو غسلات الكعب قاله القليوبى بجرى عبارة شيخنا والمستعمل فى رفع الحدث هو ماء المرة

ويكره الطهر بفضل الخ) عبارة العباب عطفها على ما لا يكره ولا فضل جنب وحائض اه واطال فى شرحه الاستدلال له ونقل فيه تصريح البغوى بعدم كراهته وايداه بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته ثم قال وقد ينظر فيه بان الخلاف هنا السنة الصحيحة له سندن السنة ايضا وإن اوجب عنه بما مر اه (قوله) والمستعمل فى فرض الخ) منه ماء غسل الرأس بدل مسحه كما صرحوا به وكلامهم كما هو ظاهر فى غسل القدر الذى يقع مسحه فرضا ويبقى ما لو غسل كل راسه بدل عن مسح كلها ولا يخفى ان الماء يصير مخلوطا من المستعمل وغيره وقضيته ان بقدر القدر المستعمل مخالفا وسطا لكن ما ضا بط ذلك القدر وقد يقال اقل قدر يتاق عادة افراده بالغسل أو المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغير لو قدر مخالفا وسطا فقد يقال القياس الحكم بالطهورية لا ذلا نسلبها بالشك ومن هذا البحث يظهر إشكال ما يأتى فى الوضوء فى مسح الرأس فيمن لا شعر له ينقلب من الجزم بانه لو رديده لم تحسب ثانية لان الماء صار مستعملا فليتأمل وقد يتجه ان يقال اخذا من هذا الا فى الوضوء بالحكم بالاستعمال على الجميع فى كل من الغسل والمسح لانه لما اختلط المستعمل بغيره وتعدرت التمييز حكم استعمال الجميع احتمطا وفيه نظر لانه قد يقال لما كان الفرض يقع بين مسح اقل جزء او غسله كان المستعمل يسيرا جدا بالنسبة لماء مسح او غسل الباقي فلا يتغير به غالبا عادة لو فرض مخالفا وسطا فالحكم باستعمال الجميع مشكل فليتأمل ثم بعد كتابته ذلك رايت قول الشارح فى شرح قول العباب او غسل بدل مسح بعد ذكر تصويره الا سنوى لانه طهور وورد غيره عليه ما نصه على ان الزايد على الواجب اذا كان فى ضمن ما يؤدى به الواجب يكون له حكم الواجب على تناقض يأتى فيه والكلام حيث غسل راسه دفعة

وهو افضل من ماء الكوثر  
خلافا لمن نازع فيه ويكره  
الطهر بفضل المرأة للخلاف  
فيه قيل بل ورد النهى عنه  
وعن التطهر من الاناء  
النحاس ( والمستعمل فى  
فرض الطهارة) اى ما لا بد  
منه فى صحتها كالفسلة الاولى

الاولى في وضوءه واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الاولى وما الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل وإن نذره والمستعمل في إزالة النجس هو ماء المرة الاولى في غير النجاسة الكلبية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها اهـ وغير السابعة فيها (قوله) ولو من طهر صبي ومن المستعمل ماء غسل بدل مسح من راس أو خف وماء غسل الميت مغنى ونهاية زاد اسم وكلامهم كما هو ظاهر في غسل القدر الذي يقع مسحه فرضا ويبقى ما لو غسل كل راسه اى مثلاً بدلاً عن مسح كلها ولا يخفى أن الماء يصير مخلوطاً من المستعمل وغيره وقضية ان يقدر القدر المستعمل مخالفاً وسطاً السكن ما ضابط ذلك القدر وقد يقال أقل قدر يتأتى عادة إفراجه بالغسل أو المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغبر لو قدر مخالفاً وسطاً فقد يقال القياس الحکم بالطهورية إذ لا نسلبها بالشك اهـ (قوله) من طهر صبي لم يميز (الخ) وهل له ان يصلي بهذا الوضوء إذا بلغ أم لا فيه نظراً الأقرب الثاني لأنه إنما اعتدب وضوءه ليه للضرورة وقدزالت ونظير ذلك ما قيل في زوج المجنونة إذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من أنها إذا أفادت ليس لها أن تصلي بذلك الطهر غش عبارة البجيرى قال شيخنا مـ وله إذا ميز ان يصلي به وفيه بحث اهـ قليوبى اهـ (قوله) أو حنفى لم ينو ولا اثر لاعتقاد الشافعى ان ماء الحنفى فياذكر لم يرفع حداً بخلاف اقتدائه بخفى مس فرجه حيث لا يصح اعتباره باعتقاده لان الرابطة معتبرة في الاقتداء دون الطهارات مغنى ونهاية واسنى قال البجيرى والرشيدى قوله مـ مس فرجه اى واتى بمخالف اخر ومنه ان يعلم انه لم ينو الوضوء اهـ (قوله) أو كتائية ليس بقيد فنجو المجوسية مثلها وشمل التعمير بالكتائية الذمية والحربية عـش (قوله) تحليل مسلم اى يعتد (الخ) وفاقاً للخطيب واعتمداً لجمال الرملى ان قصد الحل كاف وإن كان حليلها صغيراً أو كافراً أو لم يكن لها تحليل اصلاً أو قصدت الحل للزنا فكل من حليلها والمسلم ليس بقيد نعم لو قصدت حنفية حل وطم حنفى يرى حلها من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملاً لأنه ليس فيه رفع مانع شرعى عند قليوبى على الجلال ولو كان زوج الحنفية شافعيًا واغتسلت لتحل له ينبغي ان يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا بد منه بالنسبة اليه او كانت المرأة شافعية وزوجها حنفياً واغتسلت لتحل لها التمكين كان ماؤها مستعملاً وتحل له كان غير مستعمل حرره حلبى وسليمان والمعتمد انه يصير مستعملاً مطلقاً حيث كان احداً زوجين يعتد توقف حل التمكين على الغسل حنفى اهـ بجيرى (قوله) مسلم) اى او غيره مـ وقوله اى يعتد توقف الحل (خ) اى بخلاف من يعتد حلها بدون ذلك باجتهاده او اجتهاد مقلده وفيه نظر سم عبارة الكردى قوله تحليلها المسلم مال شيخ الاسلام فى الاسنى الى انه مثال ثم قال ثم رجح عندى خلاف ذلك اهـ اى انه قيد مال الى الاول ابن قاسم والزبائى والحلبى وغيرهم ونقل الشهاب البرلى الثانى عن الجلال المحلى واقره واعتمده الخطيب وكذا الشارح فى شرح الارشاد وغيره وعبارة التحفة تحليل مسلم اى يعتد (خ) فهمنا منه انها لو اغتسلت لتحل للحنفى لا يكون ماء غسلها مستعملاً ويشترط في التحليل ان يكون مكلفاً كما يحثه الشارح فى شرح الارشاد فاذا اغتسلت للصبي لا يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا يحرم عليه وطؤها قبل الغسل وقولهم حليلها جرى على الغالب ثم ذكر ما مر فى المقولة السابقة عن القليوبى وعن الحلبي ثم قال والذى فى فتاوى الجلال الرملى انه لا يشترط تكليف الزوج خلافاً لما مر عن الشارح اهـ (قوله) إنما هو للتخفيف (خ) أى والكافر لا يستحق التخفيف سم (قوله) من ذلك) اى لاجل انقطاع دم حيضها ونفاسها (قوله) حليلها المسلم ليس بقيد عند الجلال الرملى كما مر عبارته فى النهاية أو كتائية أو مجنونة أو متمتعاً عن حيض أو نفاس ليحل وطؤها اهـ اى ولو كان الوطء زناً أو التحليل كافراً عـش (قوله) غير طهور) خبر قول المنى والمستعمل (خ) (قوله) اما المستعمل فى الحديث (خ) عبارة الخطيب اما كونه طاهراً فلان السلف الصالح كانوا لا يحتزون عما يتطايرون عليهم منه

ولو من طهر صبي لم يميز  
لطواف أو سلس أو حنفى  
لم ينو أو صلاة نفل أو كتائية  
انقطع دمها لتحل للحليل  
مسلم أى يعتد توقف الحل  
عليه كما هو ظاهر لأن  
الاكتفاء بنيتها إنما هو  
للتخفيف عليه أو مجنونة  
أو متمتعاً غسلها حليلها  
المسلم من ذلك لتحل له غير  
طهور أما المستعمل فى الخبث  
فواضح وأما المستعمل فى  
الحديث فكذلك لأنه  
حصل باستعماله زوال المنع  
من نحو الصلاة

واحدة إلا فالاستعمل هو ما حصل الواجب دون ما زاد عليه اهـ فليتأمل (قوله) مسلم) أى أو غيره مـ  
(قوله) اى يعتد توقف الحل (خ) اى بخلاف من يعتد حلها بدون ذلك باجتهاده واجتهاد مقلده وفيه  
نظر (قوله) إنما هو للتخفيف) اى والكافر لا يستحق التخفيف

وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم عاد جابر آتي مرضه وصب عليه من وضوئه وأما كونه غير مطهر فلأن السلف الصالح كانوا مع قلة مياههم لم يجمعوا المستعمل للاستعمال ثانياً بل انتقلوا إلى التيمم ولم يجمعوه للشرب لأنه مستقذر اه وقال شيخنا الحنفى فان قيل لم يجمعوا ماء المرة الثانية أو الثالثة اجيب بان ماءهما يختلط غالباً بماء المرة الأولى وبأنه يحتمل أنهم كانوا يقتصرون في أسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة انتهى بجري زاده على ذلك مانصه لا يقال إنما لم يجمعوه لعدم تكليفهم بتحصيل الماء قبل دخول الوقت لا نقول بحفاظة الصحابة على فعل العبادة على الوجه الأكمل وجب في العادة أنهم يحصلونه متى قدروا عليه ويدخلونه إلى وقت الحاجة اه (قوله فينتقل) أي المنع (إليه) أي الماء (قوله لما ائثرت الخ) أي الطهر وقوله تائثرت أي بسلب الطهورية (قوله) وأن لم يجب غسل النجس الخ قال في شرح العباب ويمكن أن يوجه كون ماء المعفو عنه مستعملاً بان الاستعمال منوط بالآلة المانع وإلما عفى عن بعض جزئياته لعارض والنظر إلى الذات والأصل أولى منه إلى العارض على أن نقول أنه عند ملاقاته للماء صار غير معفو عنه لأن شرط المعفو عنه أن لا يلاقيه الماء مثلاً بلا حاجة انتهى كردى (قوله ومرت) أي في شرح اسم ماء بلا قيد وقوله أنه أي المستعمل وقوله أيضاً أي كأنه غير طهور (قوله) والمستعمل في نقلها يدخل فيه ماله من الخنثى المتطهر فرج الرجال منه فتوضاً احتياطاً فيكون ماء هذا الوضوء طهوراً عالياً الأصح وإن بان رجلاً أن هذا الوضوء نفل سم (قوله ومنه) أي المستعمل في نفل الطهارة (قوله) ومنه ما غسل به الرجل الخ فيه نظر بصري عبارة سم قضيته استحباب هذا الغسل فراجع اه وعبارة الخطيب وأورد على ضابط المستعمل أي جمعاً ما غسل به الرجلان بعدم مسح الخف وماء غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وماء غسل به الخشب المعفو عنه فانها لا ترفع الحدث مع أنها لم تستعمل في فرض واجيب عن الأول بمنع عدم رفعه لأن غسل الرجلين لم يؤثر شيئاً أي فلا يكون الماء مستعملاً وعن الثاني بأنه استعمل في فرض وهو رفع الحدث المستفاد به أكثر من فريضة وعن الثالث بأنه استعمل في فرض أصالة اه قال البيهقي وحاصل الجواب عدم تسليم كون الأول مستعملاً ومنع عدم دخول الثاني والثالث في المستعمل اه (قوله) غسل به الرجل أي في داخل الخف وقوله بخلاف ماء غسل به الوجه الخ أي وباقي الأعضاء وصورته أن يتيمم لضرورة ثم يتوضأ فعمل من ذلك أن الوجه ليس بقيد بجري (قوله أيضاً) أي كالمستعمل في الفرض (قوله) فكان باقياً الخ فالمستعمل في نفل الطهارة كالغسل المسنون والوضوء المجدد والغسلة الثانية والثالثة طهور على الجديد خطيب وشيخ الإسلام أي وإن نذر على المعتد ولا يغزى يقال لنا غسل أو وضوء واجب وماؤهما غير مستعمل فاذا اغتسل غسل الجمعة مثلاً المنذور فله أن يتوضأ بماؤه ويصلي به الجمعة بجري (قوله) وبما قررت به المنة وهو تقدير خبر لقول المتن والمستعمل الخ وجعل قوله غير طهور خبر المقدر مع زيادة لفظة أيضاً كردى (قوله) يندفع الاعتراض الخ لا يخفى أن حله المذكور إنما يفيد صحة المتن ولا يفيد عدم اوضعية التعبير بأو التي ادعاها المعارض (قوله) والحق أنه لو قال أو أي يدل الواو ولكن أوضح من كلام المعارض كردى (قوله) في الأصح في الجديد الخ) الاخصر الأول في الجديد الأصح بل ترك ما زاده عبارة النهاية في الجديد القديم أنه طهور والأصح أن المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهور لأنه لم يستعمل فيما لا بد منه اه قال ع ش والحاصل أن الفرض قولين قديماً وجديداً وفي النفل بناء على الجديد في الفرض وجهين أحدهما أنه طهور اه قول المتن (فان جمع الخ) في هذا التفرع نظر (قوله) وقيل أزال الخ عبارة المغنى والثاني لا يعود طهوراً لأن قوته صارت مستوفاة بالاستعمال فالتحقق بماء الورد ونحوه اه (قوله) كالنجس الخ عطف

(قوله ونقلها) يدخل فيه ماله من الخنثى المتطهر فرج الرجال منه فتوضاً احتياطاً فيكون ماء هذا الوضوء طهوراً عالياً الأصح وإن بان رجلاً أن هذا الوضوء نفل وقد صرح غيره بأن ماء هذا الوضوء طهور وإن بان رجلاً وعلله بأن وضوء الاحتياط لا يرفع الحدث أي إذا بان الحال (قوله) ومنه ماء غسل به الرجل قضيته استحباب هذا الغسل فلا يرجع (قوله) لكن لا يندفع اعتراض السنوى) إذ قضية العبارة أن المستعمل في

على قوله بناء على الأصح الخ عبارة النهاية عقب المتن خبر القلتين الآتي وكما تمتنع إذا جمع قبلها ولا تغير به بل أولى وكما لو كان ذلك في الابتداء ولا بد في انتفاء الاستعمال عنه بلوغه قلتن أن يكونا من محض الماء كما قدمناه هو قوله ولا بد الخ يأتي في الشرح ما يوافقه (قوله وأولى) لأنه إذا زال الوصف الاغلاظ وهو النجاسة بالكثرة فلا استعمال أولى بحجري (قوله وزعم الخ) رد دليل المقابل عبارة المحلى والنهاية والثاني لا والفرق أنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف النجس اهـ (قوله لا يؤثر لأن الخ) ظاهر كلامهم التسليم للقول الضعيف في بقاء وصف الاستعمال دون وصف النجاسة وهو محل تأمل ولعله على سبيل النزول بصري (قوله في ماء قليل) حالا وما لا (قوله كما مر) أي في شرح تغير ايمتع إطلاق اسم الماء (قوله أو كثيرا) أي ولو مالا بان صار كثيرا باضافة المستعمل إليه بصري (قوله فعلم أن الاستعمال الخ) أي المضمر (قوله وبعد فصله) الخ لا يخفى ما في إدخاله في حين المعلوم بما ذكره (قوله وبعد فصله) إلى المتن في المغنى إلا قوله وهو جريان إلى ولو أدخل وقوله هو واضح إلى رفع حدث (قوله كان جارزا الخ) مثال للانفصال الحكيم عن العضو فانه يتجاوز عن المنسكب أو الركبة بنفصل حسا بل حكاي لان المنسكب والركبة غابة ما طلب في غسل اليدين والرجلين من التحجيل كرى (قوله نعم لا يضرب الخ) وفي فتاوى الشارح انه سئل عما لو كان على يد امرأة أساور فتوضأت بخرى الماء فاذا وصل للأساور فنه ما يعول فوقها ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقي يدها فهل يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير مستعملا بذلك وأنه يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة انتهى كرى (قوله من نحو الصدر الرأس الخ) أي بخلاف ما إذا انفصل من الرأس إلى نحو القدم مما لا يغلب فيه التقاذف شرح بافضل (قوله مما يغلب فيه التقاذف) قال في الحاشية اما لا يغلب فيه التقاذف فيعني عنه في كل من الحدثين والخبث حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيده ارتفعت بغسله واحدة وإن كان ماؤها حاصل من ماء محل قريب منها كالو انتقل الماء من كفه إلى ساعده الذي عليه الثلاثة فرفعها دفعة واحدة حيث عم العضو ولم تتغير غسالة ولا زاد وزنها وإن خرق الهواء من الكف إلى الساعدا لأن المحلين لما قربا كانا بمنزلة محل واحد فلم يضرب هذا الانفصال انتهى وسيأتى ما يتعلق بهذا اهـ كرى (قوله وهو) أي التقاذف بحجري (قوله وهو جريان الماء إليه الخ) أي سيلان الماء على الاتصال مع الاعتدال كما في الامداد للشارح كرى (قوله إليه) الأولى تقديمه على وهو الخ أو إسقاطه (قوله ولو أدخل) إلى قوله ولو يديه في النهاية إلا قوله ولا أخذ الماء لغرض آخر قوله ووضح إلى ولو انغمس (قوله ولو أدخل يده الخ) هذا مثال والإلا فالمدار على إدخال جزء مما أدخل وقت غسله كما هو ظاهره ومحل ذلك إذا لم ينور رفع الحدث عن الوجه وحده وإلا فلا يصير مستعملا إلا إذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل إدخالها إلا أنما كانه عليه الشارح في الحاشية كرى (قوله للغسل عن الحدث أو لا بقصد) مفاده مع مفهوم قوله الآتي بلانية اغتراف الخ أن التشريك أي نية الرفع مع نية الاغتراف لا يضرب وليس بمزاد كما يأتي عن ع ش فكان ينبغي تأخير وجهه تفسير القول بلانية اغتراف كما في المغنى وشرح بافضل أو إسقاطه كما في النهاية عبارة الأول ولو غرّف بكفه جنب نوى رفع الجنابة أو محدث بعد غسل وجهه الغسالات الثلاث أن لم يرد إلا اقتصار على أقل من الثلاث من ماء قليل ولم ينو الاغتراف بان ينوى استعمالا أو أطلق صار مستعملا (قوله وتثليث الخ) عطف على نية الجنب (قوله ما لم يقصد الخ) شامل لقصد الاقتصار على التثنية وليس مراد أفلو قال ما لم يقصد الاقتصار على مادونه وإلا فيعبيده لكان أولى بصري أي كما في المغنى (قوله بلانية اغتراف) قال في الحاشية ليس المراد بها التلفظ بنوى الاغتراف وإنما المراد استشعار النفس ان اغترافها هذا الغسل يبدو في خادم الزركشي ان حقيقة ان يضع يده في الأناة بقصد نقل الماء والغسل به خارج الأناة

وأولى وزعم بقاء وصف الاستعمال لا يؤثر لأن وصفه لا يضرب مع الكثرة ألا ترى أن المستعمل إذا نزل في ماء قليل قدر يخالفها وسطا كما مر أو كثير لم يقدر لأنه بوصوله إليه صار طهوراً فعلم أن الاستعمال لا يثبت إلا مع قلة الماء أي وبعد فصله ولو حكما كان جاوز منسكب المتوضيء أو ركبته وإن عاد لمحله أو انتقل من يد لأخرى تعم لا يضرب في المحدث خرق الهواء مثلا للماء من الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء إليه على الاتصال ولو أدخل يده للغسل عن الحدث أو لا بقصد بعدنية الجنب وتثليث وجه المحدث ما لم يقصد الاقتصار على الأولى وإلا فبعدها بلا نية اغتراف

غسل الذمية لتحل غير طهور بلا خلاف أي في الجديد وليس كذلك فكان الصواب أن يقول وقيل بل عبادتها أي الطهارة انتهى فيعلم بقوله وقيل بل عبادتها جريان وجهه في المستعمل في غسل الذمية بانه طهور لانه ليس عبادة وإن كان فرضا أي لا بد منه وإطال الكلام في شأن ذلك فراجع (هذه القولة ليست في الشرح)

لا يقصد غسلها داخله اه وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون باخراج الماء من الاناء وغسل  
أيديهم خارجا ولا يقصدون غسلها داخله وهذا حقيقة نية الاغتراف كرى عبارة المغنى اما إذا نوى  
الاغتراف بأن قصد نقل الماء من الاناء والغسل به خارجا لم يصير مستعملا ولا يشترط لنية الاغتراف نية  
رفع الحدث اه وقوله ولا يشترط الخ في النهاية مثله قال عرش قوله مر ولا يشترط الخ يؤخذ منه انه لو نوى  
الاغتراف ورفع الحدث ضربه صرح ابن قاسم على البهجة اه قال سم وأقره عرش مانصه والوجه  
الذي لا يحصى عنه ولا التفات لغيره أنه لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول مماسة اليد للماء حتى لو خلا عنها  
أول المماسه صار الماء بمجر د المماسه مستعملا وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجر د المماسه بقي ما لو نوى عند  
أول المماسه ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر غافلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها في زمان الغفلة فيصير  
الماء مستعملا أولا لا كتفاء بوجودها أولا فيه نظر فليتأمل فإن الثاني لا يبعد اه (قوله ولا قصد اخذ الماء  
الخ) فائدة لو اغترف بأناؤه في يده فأتصلت يده بالماء الذي اغترف منه فإن قصد الاغتراف أو ما في معناه كمل  
هذا الاناء من الماء فلا استعمال وإن لم يقصد شيئا مطلقا فهل يندفع الاستعمال لأن الاناء قربته على الاغتراف  
دون رفع الحدث كالأدخال يده بعد غسلة الوجه الأولى من اعتداد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملا لقربته  
اعتداد التثليث أو يصير مستعملا ويفرق فيه نظر ويتجه الثاني اه مر ولو اختلفت عاداته في التثليث بأن  
كان نارة ثبات أخرى لا يثليث واستوى فهل يحتاج لنية الاغتراف بعد غسلة الوجه الأولى فيه نظر ويحتمل  
عدم الاحتياج وهو المعتمد ابن قاسم على البهجة اه عرش (قوله صار مستعملا) أى وإن لم تنفصل يده  
عنه لا تنقل المنع اليه ومع ذلك له أن يجر كما فيه ثلاثا وتحصل له سنة التثليث شرح بافضل قال السكردي وفي  
حاشية الشارح على تحفته لو اغترف أى الجانب لنحو مضمضة فغسل يده خارج الاناء لم يبق عليها حدث فلا  
يحتاج لنية الاغتراف اه (قوله) فله أن يغسل بما فيها الخ) صورة المسئلة انه ادخل إحدى يديه كاهو  
الفرض اما لو ادخلهما معا فليس له أن يغسل بما فيهما باقى إحداهما لرفع حدث الكفين فتغسل باقى  
إحداهما فقد انفصل ما غسل به عن الأخرى وذلك يصير مستعملا منه يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم في  
شرحه على أن شجاع من انه يشترط لصحة الوضوء من الخفية المعروفة نية الاغتراف بعد غسل الوجه بأن  
يقصد أن اليد اليسرى معينة لليمنى في اخذ الماء فان لم ينبو ذلك ارتفع حدث الكفين معا فليس له أن يغسل  
به ساعد إحداهما بل يصبه ثم يأخذ غير الغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرملى ما يخالفه وإن اليمين  
كالعضو الواحد فمافى الكفين إذا غسل به الساعد لا يعد منفصلا عن العضو اه وفيه نظر لا يخفى ومثل  
الخفية الوضوء بالصب من ابريق أو نحوه عرش عبارة السكردي وفي فتاوى الشارح سئل عن متوضىء  
تحت ميزاب تلقى منه الماء بكفيه مجتمعين بعد غسل وجهه من غير نية اغتراف فهل يحكم على ما يكفيه  
بالاستعمال أولا فاجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث اليمين وكل منهما عضو مستقل هنا وحينئذ فلا  
يجوز له أن يغسل به ساعديه ولا أحدهما لانه إذا غسلها به فكأنه غسل كلاهما ككفها وماء كف الأخرى اما  
إذا نوى الاغتراف فإنه لا يرتفع حدث الكفين فله أن يغسل به ساعديه أو أحدهما كالميزاب فيأخذ كماله  
صب عليه من ابريق ونحوه فيحتاج إلى نية الاغتراف إن كان يأخذ الماء بيده جميعا وكذا يقال بذلك لو كان  
يغترف من بحر وعليه فيلغز بذلك ويقال لنا متوضىء من بحر يحتاج لنية الاغتراف اه واما ما في فتاوى

ولا قصد اخذ الماء لغرض  
آخر صار مستعملا بالنسبة  
لغير يده فله أن يغسل بما  
فيها

(قوله لغرض آخر) أى كالشرب بل قد يقال قصد اخذ الماء لغرض آخر من أفراد نية الاغتراف لأن المراد  
بها أن يقصد بادخال يده إخراج الماء اغم من أن يكون لغرض غير التطهر به خارج الاناء أولا فليتأمل  
والوجه الذي لا يحصى عنه ولا التفات لغيره لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول مماسة اليد للماء حتى  
لو خلا عنها أول المماسه صار الماء بمجر د المماسه مستعملا وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجر د المماسه  
(بقي) ما لو نوى عند أول المماسه ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر غافلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها  
في الغفلة فيصير الماء مستعملا أولا لا كتفاء بوجودها أولا فيه نظر فليتأمل فإن الثاني لا يبعد (قوله)

الجمال الرملي من أنه لو أراد أن يتوضأ من حنفية أو ابريق أو نحوهما وأخذ الماء بكفيه معاهل تجب نية  
 الاعتراف وإذ لم ينوها فهل له أن يغسل بما في كفه ساعده فاجاب قصد التناول صارف له عن الاستعمال فهو  
 بمنزلة نية الاعتراف انتهى فليس مما نحن فيه لوجود نية الاعتراف في هذه الصورة بخلاف صورتنا وما في  
 فتاويه مما يخالف هذا يحمل على ما إذا اغترف بيد واحدة كما بينته في الاصل وللعلامة ابن قاسم العبادي في  
 شرح مختصر ابن شجاع كلام نفيس فيما إذا دخل يديه بمجموعتين في إناء ذكرت ملخصة في الاصل فراجعها  
 كردى وبذلك علم ما في البجيرمي حيث عقب كلام ع ش المار أنفا بقوله والمعتمد كلام الرملي اه (قوله  
 باقى ساعدها) وعبارة الروض اى وانهاية والمغنى باقى يده لا غيرها اقول لعل محل هذا التقييد في المحدث ما  
 الجنب فلا يصري عبارة البجيرمي على الاقناع قوله باقى يده اى في المحدث و باقى بدنه في الجنب فليؤبى اه  
 (قوله بما ذكر) وهو قوله ما لم يقصد الاقتصار على الاولى ولا يفعداه (قوله ان من يصب عليه الخ) يعنى ان  
 من يصب الماء القليل على بدنه من الراس الى القدم يحصل له سنة التثليث بالتثنية والثالثة في كل عضو ما لم  
 يقصد الاقتصار على الاولى فان قصده لم يحصل له سنة التثليث لرفع حدث يده بالتثنية حين القصد ورفع حدث  
 الوجه بالاولى ورفع حدث الراس بالتثنية والرجل بالاربعة وقوله ما لم ينو صرفه عنه اى ما لم ينو صرف الصب  
 في الثانية عن رفع حدث اليد والام يحصل رفع حدث اليد كما لا يحصل التثليث في الوجه اما عدم حصول  
 التثليث بقصد الاقتصار واما عدم حصول رفع حدث اليد فبنيته الصرف وهكذا في باقى الاعضاء قاله  
 السكردى فجعل قول الشارح رفع حدث يده الخ علة لمفهوم قوله ما لم يقصد الاقتصار الخ وقوله في كل عضو  
 لعل صوابه في الوجه وقال البصرى انه علة لصار مستعملا اه وهو الظاهر وعليه فكان ينبغي للشارح ان  
 يبدل قوله بالتثنية بقوله بذلك ليشمل مسألة الجنب ايضا لا أن يكون تعبيره بالتثنية ليظهر قوله السابق أولا  
 بقصد فتأمل وقوله حينئذ اى حين انتفاء نية الاعتراف وما في معناه وقوله صرفه اى صرف ادخال اليد في  
 الماء القليل بعد نية الجنب او تثليث وجه المحدث الخ (عنه) اى رفع الحدث ويظهر ان قوله حينئذ يعنى عن  
 قوله ما لم ينو الخ (قوله ولو انغمس حدث الخ) ولو انغمس في ماء قليل جنبان ثم نوى ما عار تفتحت جنباهما  
 أو مرتبافالا ول وصار مستعملا بالنسبة إلى الآخر أو انغمس بعضهما ثم نوى ما عار تفتحت عن جزأيهما وصار  
 مستعملا بالنسبة إلى باقيهما أو مرتباف عن جزء الاول دون الآخر وللأول تمام باقيه بالانغماس دون  
 الاعتراف نهاية زاد المغنى ولو شك في المعية قال شيخنا فالظاهر انها يظهر ان لا نالاسلب الطهورية بالشك  
 وسلمها في حق أحدهما فقط ترجيح بلا مرجح اه (قوله ثم نوى) هو في الحدث الاصغر فقط إذ لو انغمس  
 مرتبافا على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار مستعملا بالنسبة للباقي كما صرح به في شرح الارشاد وفي  
 فتاويه والمراد من انغمس المحدث انغمس أعضاء الوضوء فقط اه كردى (قوله أو جنب) أى أو انغمس  
 جنب ونوى بعد تمام الانغماس او قبله نهاية ومغنى وعميرة (قوله وما دام لم يخرج الخ) اى راسه فيما يظهر  
 نهاية وهو محل تأمل بصرى قال خ ش قوله مر راسه اى او بعض عضو من أعضاء وضوئه اه (قوله  
 ما يطرأ عليه فيه الخ) شامل لما هو من جنس الحدث الاول او غيره وصرح به الخطيب فاعزاه البجيرمي إلى

باقى ساعدها وواضح بما  
 ذكر أن من يصب عليه  
 تحصل له سنة التثليث ما لم  
 يقصد الاقتصار على الاولى  
 لرفع حدث يده بالتثنية  
 حينئذ ما لم ينو صرفه عنه  
 ولو انغمس حدث ثم نوى  
 أو جنب في ماء قليل ارتفع  
 حدثه وما دام لم يخرج له  
 أن يرفع ما يطرأ عليه فيه  
 من أصغر وأكبر

ولو انغمس حدث الخ) قال في الارشاد وشرحه أو بالنسبة لحدث تعدد محله كما لو انغمس في القليل حدث  
 ثانيا فان الحدث يرتفع عن وجهه فقط ويصير الماء مستعملا في حق سائر الأعضاء لتعدد المحل كذا قال  
 وهو مخالف لصريح كلامهم ولا نظر الكون أعضاء المحدث كابدان متعددة عملا بقضية الترتيب لما يأتي من  
 انه في مسألة الانغماس تقديري في لحظات لطيفة فالوجه كما بينته في بشرى الكريم وغيره انه إن آخر  
 النية إلى تمام الانغماس ارتفع عن الكل وإن انغمس مرتبافا على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار  
 مستعملا بالنسبة للباقي وعليه قد يحمل كلام المصنف اه وعلى هذا فلو تجدد للحدث حال انغماسه  
 حدث آخر فهل يرتفع بنيته فيه نظر والقياس عدم ارتفاعه لان الماء بالنسبة لكل عضو صار مستعملا  
 بالنسبة للعضو الآخر لكن عبارة الشارح هنا صريحة في ارتفاعه (قوله وما دام لم يخرج الخ) فيه نظر

الشارح من خلافه بما نصه قوله ولو من غير جنسه للرد على الخلاف كأن كان الأول حيضا والثاني جنابة  
 ينزول المغني فليؤي ومرو وخالف ابن حجر اه قلله في غير التحفة (قوله بالانغماس الخ) متعلق برفع (قوله  
 لا بالاغتراف الخ) أي لانه بانفصاله باليد أو في اناء صار اجنبيا فلا يرفع بخلاف ما لو انغمس بعد ذلك اه  
 حاشية الشارح على التحفة وقال البراسي ان صورة الاعتراف باليد انه ادخل اليد في الماء وجعلها آلة  
 للاغتراف فيصير الماء الكائن بهما مستعملا بمجرد انفصاله معها فلا يرفع حدث السكف ولا غير ها واما ان  
 ادخلها لاهذه النية فلا ريب في ارتفاع حدثها بمجرد الغمس ويكون الماء المنفصل غير محكوم عليه  
 بالاستعمال فيما يظهر لان اتصاله باليد اتصال بالبعض المنغمس نظرا الى أن جميع البدن كعضو واحد  
 وحينئذ فينتج رفع حدث ساعدها به إذا جرى عليه الماء بما فيها بغير فصل انتهى كرى (قوله ولو  
 احتمالا) الى قوله لانه اخف في النهاية والى قوله وخرج بغالبها في المغني الا قوله غالبها قول المتن (ولا تنجس قلنا  
 الماء الخ) قضية إطلاقه النجاسة انه لا فرق بين كونها جامدة او مائعة وهو كذلك ولا يجب التباعد عنها حال  
 الاغتراف من الماء بقدر قلتي على الصحيح بل لانه ان يغترف من حيث شاء حتى من اقرب موضع الى النجاسة  
 نهاية أي وان كان الباقي ينجس بالانفصال عمير قوي باقى عن المغني ما يوافقه بزيادة (قوله وان تيقنت الخ) أي  
 بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه سم (قوله الخبث) كذا في المحل والنهاية والمغني بأل وعبارة شرح  
 المنهج خبثا بدون ال (قوله وإن لم يقبله) عبارة المحلى والمغني وشرح المنهج أي يدفع النجس ولا يقبله اه زاد  
 النهاية كما يقال فلان لا يحمل الظلم أي يدفعه اه (قوله به) أي بذلك التفسير (قوله وخرج الخ) وفارق  
 كثير الماء كثير غيره فانه ينجس بمجرد ملاقة النجاسة بان كثيره قوى ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره  
 وإن كثر مغني (قوله ما لو وقع في ماء ينقص الخ) بقى ما لو خلط قلة من المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا  
 ولا تقديرا ثم اخذ قلة من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة ولم تغيره فهل يحكم بطهارته لاحتمال ان الباقي محض  
 الماء وأن المأخوذه المائع الاصل طهارة الماء وبنجاسته لأن كون القلة المأخوذة هي محض المائع  
 دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالا عادة كان في حكمه فيه نظر سم على حجة اقول قياس  
 ما في الايمان فيما لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه زيد فاكل مما اشتراه زيد وعمر وحيث قالوا ان اكل منه  
 حبتين لم يباحث لاحتمال انهما من محض ما اشتراه عمر واوا كثر نحو حفنة حيث لان الظاهر ان ما اكله مختلط  
 من كل منهما ونقل عن شيخنا الحلبي في الدرس انه اعتمد ذلك القياس وحينئذ يحتاج للفرق بينه وبين الرضاع  
 ومع ذلك فالظاهر إلحاقه بما في الايمان لان مسألة الرضاع خارجة عن نظائرها فلا يقاس عليها اه ع ش  
 (قوله ولا يدفع الاستعمال عن نفسه) فلو انغمس فيه جنب ناري صار مستعملا لانه ومغني (قوله لانه)  
 وقوله (اذ هو) أي الطهر (قوله وذاك) أي عدم التنجس كرى (قوله وهو اقوى) أي والدفع اقوى من  
 الرفع فالدفع لا بد ان يكون اقوى من الرفع مغني وسم (قوله ولا يدفعهما الخ) عبارة المغني ولا يدفع عن  
 نفسه النجاسة إذا وقعت فيه اه (قوله ومن ثم الخ) لا يقال قضية ما قرره ان المترتب عليه عكس هذا وهو  
 الاتفاق في الاول والاخلاق في الثاني لانا نقول هذا اي ذلك القول مبنى على ان ضمير وهو اقوى للرفع سم

في صورة الحدث ان أراد بالخروج انفصاله عن الماء بجميع بدنه بالكلية لاقتضائه أن المحدث إذا  
 انغمس ونوى ثم اخرج راسه مثلا من الماء لا يحكم على الماء بالاستعمال مع انه فارقه عضو المتوضىء إلا ان  
 يجعل جميع بدن المحدث مع الانغماس كالعضو الواحد كافي بدن الجنب فليراجع شرح الارشاد (قوله وان  
 تيقنت قلته قبل) أي بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه (قوله وخرج بقلتنا الماء الخ) بقى ما لو خلط قلة من  
 المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا ولا تقديرا ثم اخذ قلة من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة فلم تغيره  
 فهل يحكم بطهارته لاحتمال ان الباقي محض الماء وان المأخوذ هو المائع والاصل طهارة الماء او بنجاسته  
 لأن كون القلة المأخوذة هي محض المائع دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالا عادة كان  
 في حكمه فيه نظر (قوله وهو) أي الدفع وقوله اقوى فيحتاج لقوة الدافع (قوله ومن ثم الخ) لا يقال

بالانغماس لا بالاغتراف  
 ولو بيده وإن نوى اغترافا  
 كاشمله كلامهم (ولا تنجس  
 قلنا الماء) ولو احتمالا كأن  
 شك في ماء أبلغهما أم لا  
 وان تيقنت قلته قبل  
 (بملاقاة نجس) للخبث  
 الصحيح إذا بلغ الماء قلتي  
 لم يحمل الخبث أي لم  
 يقبله كما صرح به رواية  
 لم ينجس وهي صحيحة  
 أيضا وخرج بقلتنا الماء  
 الصريح في أنهما كلهما  
 من محض الماء ما لو وقع  
 في ماء ينقص عن قلتي  
 مائع يوافقه بقلتهما به  
 ولم يغيره فرضا لو قدر  
 مخالفا فانه ينجس بمجرد  
 الملاقاة ولا يدفع الاستعمال  
 عن نفسه وإنما نزل ذلك  
 المائع منزلة الماء في جواز  
 الطهر بالكل لانه أخف  
 إذ هو رفع وذاك دفع  
 وهو أقوى غالبا ألا  
 ترى أن الماء القليل  
 الوارد يرفع الحدث  
 والخبث ولا يدفعهما  
 لو وردا عليه ومن ثم  
 اختلفوا في مستعمل  
 كثر انتهاء

وفيه نظر (قوله) واتفقوا في كثير ابتداء (الخ) زاد المغني عقب ذلك مبينا الوجه التأييد بما ذكر مانصه لأن الماء إذا استعمل وهو قلتان كان دافعا للاستعمال وإذا جمع كان رافعا والدفع أقوى من الرفع كما مر اه (قوله) على أنه يدفع (الخ) أي لقوته بكثرته سم (قوله) وخرج بغالبا نحو الطلاق) قديتخيل أن الطلاق من الغالب لأنه أقوى على الرفع ولم يقو على الدفع بصري (قوله) ولا يدفعه) أي فكان الرفع هنا أقوى قاله سم وفيه تأمل (قوله) وعكسه) أي الطلاق (الأحرام وعدة الشبهة (الخ) قديتوهم أن معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا تمتناع الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الأحرام وعدة الشبهة سم (قوله) فهو أقوى (الخ) أي لأنه يرفع دونهما سم (قوله) بما يصلح له) قديقال الأول والثاني بصري (قوله) أن يقع به) بدل من ضمير يدفعه (قوله) إن ضاق ما بينهما) أي بأن يكون بحيث لو حرك ما في أحد المحلين لا يتحرك الآخر ومنه يعلم حكم حيض الأخت إذا وقع في واحد منها نجاسة فانه إن كان لو حرك واحد منهما تحرك مجاوره وهكذا إلى الآخر يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره ولا الحكم بنجاسة الجميع كما يصرح بذلك سم على ابن حجر ويذهب إلى اكتفاء بتحريك المجاور ولو كان غير عفيف وإن خالف عميرة في خواشي شرح البهجة واشترط التحرك العنيف في كل من المحرك وما مجاوره عرش اعتمده البجيرمي ثم قال واعتمده شيخنا الحنفى خلافا للقلوب والحلى حيث اشترط تبعا للعميرة التحرك العنيف في المحرك وما يليه اه وكذلك اعتمده شيخنا عابرا ته الماء الكثير لا ينجس بمجرد الملاقاة سواء كان بمحل واحد وفي حال مع قوة الاتصال بحيث لو حرك واحد منهما تحرك عفيفا يتحرك الآخر ولو ضعيفا ومنه يعلم حكم حيضان بيوت الأخت إذا وقع في واحد منهما نجاسة ولم تغيره فإن كان بحيث لو حرك الواحد منهما تحركا عفيفا يتحرك مجاوره وهكذا وكان المجموع قلتين فأكثر لم يحكم بالتنجيس على الجميع ولا الحكم بالتنجيس على الجميع إن كان ما وقعت فيه النجاسة متصلا بالباقي ولا تنجس هو فقط اه (قوله) كما يأتي) أي في شرح ولا تغير فظهور قول المتن (فان غيره فنجس) لإطلاقه يشمل التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك كما سيأتي قريبا في كلام الشارح عميرة (قوله) أي النجس) إلى قوله وفي صفة في النهاية والمغني (قوله) ولو يسيرا (الخ) أي سواء كان التغير قليلا أم كثيرا وسواء المخالطة والمجاورة نهاية (قوله) ثم إن وافقه (الخ) فرع وقعت نجاسة كمنطقة بول في مائع بوافق الماء ثم أتى ذلك المائع في ماء قلتين فهل يفرض مخالفا شدا المائع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لأن المائع ليس نجسا حتى يقدر مخالفا الذي أتى به شيخنا الشهاب الرمل الثاني وعليه لو كان النجاسة الواقعة في المائع جامدة كعظم ميتة ثم أخرجت منه قبل إلقائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتأمل وسيأتي آخر الباب عن الشارح خلاف ما أتى به شيخنا سم (قوله) في الصفات الثلاث) كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم شيخنا (قوله) قدرناه (الخ) قد مر عن البجيرمي وشيخاننا التقدير مندوب لا واجب فإذا عرض عن التقدير وهجم واستعمله كفي (قوله) مخالفا شديفا) عبارة المغني مخالفا له في

هل ترفع كثرته استعماله أولا واتفقوا في كثير ابتداء على أنه يدفع الاستعمال عن نفسه وخرج بغالبا نحو الطلاق فانه يرفع النكاح ولا يدفعه لحل ارتجاع المطلقة وعكسه الأحرام وعدة الشبهة فهو أقوى تأثيرا منهما فلم أن الشيء قديدفع فقط كهذين وقد يرفع فقط كالطلاق والماء هنا وأن الرفع لإزالة موجود والدفع منع التأثير بما يصلح له لولا ذلك الدافع ومن ذلك قولهم يسن لمن دعا برفع بلاء واقع أن يجعل ظهر كفيه للسماء ويدفعه أن يقع به بعد عكسه ولو كان القلتان في محلين بينهما اتصال وبأحدهما نجس نجس الآخر إن ضاق ما بينهما ولا طهر النجس كما يأتي (فان غيره) أي النجس الماء القلتين ولو يسيرا أو تقديرا كأن وقع فيه موافقه فغيره بالفرض والتقدير ثم إن وافقه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفا أشد فيها

قضية ما قرره أن المترتب عليه عكس هذا وهو الاتفاق في الأول والاختلاف في الثاني وقوله نحو الطلاق الخ قديقال هذا من الغالب لأن عدم تأثير الطلاق يدفع يدل على أن الدفع أقوى فليتأمل لانا نقول هو مبنى على أن ضمير وهو أقوى للدفع (قوله) هل ترفع كثرته استعماله) أي فليل لا لأن استعماله كان حين قلته فلم يقو على رفعه لضعفه بالقلّة والرفع قوى فلا يكون لضعفه هكذا يحتمل أنه المراد وقوله واتفقوا الخ أي لقوته بكثرته (قوله) ولا يدفعه) أي فكان الرفع هنا أقوى (قوله) وعكسه الأحرام وعدة الشبهة) قد يتوهم أن معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا تمتناع الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الأحرام وعدة الشبهة (قوله) فهو أقوى) لأنه يرفع دونهما (قوله) ثم إن وافقه (الخ) (فرع) وقعت نجاسة كمنطقة بول في مائع بوافق الماء ثم أتى ذلك المائع في ماء قلتين



كلون الحبر وريح المسك  
وطعم الخل أو في صفة  
قدرناه مخالفا فيها فقط  
(فنجس) لإجساما ولو  
بوصف واحد في الأولى  
أو بعضه فليسكل حكمه  
فان كثر غير المتغير بقي  
على طهارته وإلا فلا وإنما  
قدر الطاهر بالوسط لانه  
أخف ولو وقع في متغير  
بما لا يضر قدر زواله فان  
غير حينئذ ضرر وإلا فلا  
(فان زال تغيره بنفسه)  
بأن لم ينضم اليه شيء كان  
طال مكثه (أو بما) انضم  
اليه ولو متنجسا أو أخذ  
منه والبقا كثير بأن  
كان الاناء منخفا به فزال  
انخافه ودخله الريح  
وقصره أو بمجاور وقع  
فيه أي أو بمخالط تروح  
به كما هو ظاهر بما يأتي  
في نحو زعفران لا طعم  
له ولا ريح (طهر) لزوال  
سبب التنجس وإنما لم تعد  
طهارة الجلالة بزوال  
التغير من غير علف طاهر  
لان الظاهر أن سبب  
تنجسها عند القائل بها  
رداءة لحمها وهي لاتزول  
إلا بالعلف الطاهر وإنما  
لم يقدروا هنا الواقع بعد  
زوال التغير مخالفا أشد

أغلظ الصفات اه (قوله كلون الحبر الخ) فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فنقول لو كان  
الواقع قدر رطل من الخل هل يغير طعم الماء ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره فنقول لو  
كان الواقع قدر رطل من الحبر هل يغير لون الماء ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره فنقول  
لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره حكمنا  
بطهارته ومثله يجري في الطاهر على المعتمد شيخنا (قوله أو في صفة الخ) أي أو في صفتين فرض مخالفا فيها كما  
هو ظاهر (قوله ولو بوصف واحد) أي ولو حصل التغير بفرضه فقط بعد فرض الآخر فلم يتغير وقوله  
في الأولى وهي مالو وافقة في الصفات الثلاث بصرى (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله الماء القلتين سم  
(قوله فليسكل حكمه الخ) عبارة النهاية ولو تغير بعضه فقط فالمتغير نجس وأما الباقي فان كان كثيرا لم ينجس  
ولا لا تنجس ولو بال في البحر مثلا فان تفتت منه رغو فبهي طاهرة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لانه بعض  
الماء الكثير خلا فالما في العباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وإن طرحت  
في البحر برة مثلا فو قعت منه فطرة بسبب سقوطها على شيء لم تنجسه اه قال ع ش قوله م ر على تحقق  
كونها الخ كان كانت رائحة البول او طعمه اولونه اه (قوله زواله) أي التغير بما لا يضر (قوله وإلا فلا)  
فلو غرق دلو من ماء قلتين فقط وفيه نجاسة جامدة لم تغيره ولم يغير فها مع الماء فباطن الدلو طاهر لان انفصال  
ما فيه عن الباقي قبل أن ينقص عن قلتين لا ظاهره التنجس بالباقي المتنجس بالنجاسة لقلته فان دخلت مع  
الماء او قبله في الدلو انعكس الحكم شيخنا (قوله ولو وقع الخ) ويأتي عن النهاية ما قد يخالفه وعن عميرة ما  
يرافقه (قوله بما لا يضر) صادق بالتغير بطول المكث وهل الحكم فيه كذلك ولا محل تأمل بصرى (قوله  
بأن لم ينضم) إلى قوله أو بمجاور في النهاية والمغنى (قوله بأن لم ينضم الخ) عبارة النهاية لا يعين كطول مكث  
وهو بريح اه أي أو شمس ع ش (قوله كان طال الخ) عبارة المغنى كان زال بطول المكث اه (قوله  
انضم اليه) بفعل أو غيره مغنى (قوله أو بمجاور الخ) ينبغي حمل على ما إذا لم يظهر للمجاور ريح اخذنا ما يأتي  
عن ع ش (قوله أو بمخالط تروح به) إن كان المراد أنه تسكيف رائحة ذلك المخالط فزال رائحة النجاسة  
فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحرم رسم وأشار  
الكردي إلى جوابه بما نصه قوله تروح به يعني لم يقع فيه بل بلغته الرائحة فيشبهه المجاور اه ويرده أي جواب  
الكردي قول ع ش ما نصه قضية كلامه انه لو تروح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة  
وينبغي ان لا يكون مرادا لان ظهور الرائحة في الماء يستر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساتر بين كونه  
في الماء وكونه خارجا عنه هذا وفي ابن عبد الحق انه إذا زالت رائحة النجاسة برائحة على الشط لم يحكم ببقاء النجاسة  
وقد علمت أن المعتمد خلافة اه (قوله أو لاربح) الأولى الموافق لما يأتي ولا ربح بالو او قول الماتن (طهر) بفتح  
الهاء افصح من ضمها مغنى ونهاية (قوله وإنما تعد طهارة الجلالة الخ) أي على الضعيف القائل بعدم عود  
الطهارة بزوال التغير بنفسه على القول بالنجاسة كما يصرح به قوله عند القائل بها ع ش وسم وكردي (قوله  
وإنما تعد رواهنا الواقع) أي التنجس الواقع حيث يكون التغير السابق ناشئا عن نجاسة خالطت الماء  
واستمرت فيه بصرى عبارة الكردي أي التنجس الواقع في الماء القلتين المتغير له اه (قوله اشد) الأولى حذفه

فهل الذي يفرض مخالفا أشد المانع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لان المانع ليس نجسا حتى يقدر  
مخالفا الذي أفتى به شيخنا الشباب الرمي الثاني وعليه لو كانت النجاسة الواقعة جامدة كعظم ميتة ثم اخرجت  
منه قبل القائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتأمل وسيأتي آخر الباب عن الشارع خلاف ما أفتى به شيخنا  
(قوله وطعم الخل) قد ينظر في أن طعم الخل اشد الطعوم وقد يدعي أن طعم نحو الصبر اشد وقد ينظر في  
الاخيرين بنحو ذلك (قوله أو بعضه) ضبب بينهما وبين قوله قبل الماء القلتين وقوله قدر زواله أي زوال التغير  
بما لا يضر (قوله تروح به) إن كان المراد أنه تسكيف برائحة ذلك المخالط فزال رائحة النجاسة فهو مشكل  
حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحرم (قوله وإنما تعد الخ)

لأن المخالفة كانت موجودة بالفعل (٨٦) ثم زالت لقوة الماء عليها فلم يكن لفرض المخالفة حينئذ وجه بخلافه ابتداء ولو عاد التغير لم يضر

(قوله لأن المخالفة) أي مخالفة النجس للماء كرى (قوله ولو عاد التغير لم يضر) كذا في النهاية والمغنى عبارة الأول ولو زال التغير ثم عاد فإن كانت النجاسة جامدة وهي فيه فينجس وإن كانت مائعة أو جامدة وقد زلت قبل التغير الثاني لم ينجس اه قال ع ش قوله مر فنجس أي من الآن وعليه فلوزال تغيره فظهر منه جمع ثم عاد تغيره لم يجب عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها ولم يحكم بنجاسة أبدانهم ولا ثيابهم لأنه بزوال التغير حكم بطهوريته والتغير الثاني يجوز أنه بنجاسة تحلل منه بعد وهي لا تضر فيما مضى ثم ذكر عن شرح العباب للرمل ما يخالفه أي أنه باق على نجاسته وإطال في رده ثم قال وفي شرح الشيخ حمدان أي على العباب ولو زال تغير الماء الكثير بالنجاسة ثم عاد عاد تنجسه بعود تغيره والحال أن النجس الجامد باق فيه لإحالة للتغير الثاني عليه اه وهو صريح في أن التغير العائد غير التغير الأول وإنما نشأ من تحلل حصل في النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقاء النجاسة في الطهارة مادام الماء صافيا من التغير اه واعتمده البجيرى كما أتى وقال الرشيدى قوله مر جامدة الظاهر أن مراده بالجامدة المجاورة ولو مائعة كالدهن وبالمائعة المستهلكة اه (قوله وإن لم يحتمل الخ) سياتى عن الزركشى وع ش ما يخالفه (قوله إلا إن بقيت الخ) مقول لقولهم ومستثنى عن لم يضر يعنى استثنوا هذا فقط فدل على ما ذكرنا كرى عبارة البجيرى قال في الأيعاب نعم ينبغي أنه لو قال أهل الخبرة أن التغير من تلك النجاسة كان نجسا اه أي من حين عود التغير كما قاله ع ش قال الزركشى المتجه في هذه أنه إذا عاد ذلك التغير الزائل فالما نجس وإن تغير تغيرا آخر لا بسبب تلك النجاسة أصلا فهو طهور وإن تردد الحال فاحتمالان والآرجح الظاهر لأنها الأصل شورى اه (قوله عين النجاسة) أي الجامدة نهاية ومغنى (قوله وهل يقال هذا الخ) أقول محل هذا التردد كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر محال عليه عود الصفة فإن لم يوجد حكم ببقاء نجاسته ع ش وتقدم عن الزركشى ما يوافقه (قوله بهذا) أي بعدم ضرر العود مطلقا (قوله بخور ریح منتجس) بالاضافة وقوله بالغسل متعلق بزوال (قوله ثم عاد) أي ثم عود نحو الريح (قوله أو متراخيا) أو هنا وفي قوله الآتى أو مع الخ بمعنى الواو (قوله أو بين غسله) أي المنتجس (قوله لندرة الخ) متعلق بيفصل كرى أقول وفي تقرير هذه العلة تأمل إلا أن يراد هنا خصوص التراخي والغسل مع نحو الصابون (قوله ما ساذكره) أي في شرح والتغير المؤثر طعم أو لون أو ريح بصري وكردى (قوله هنا) أي في التغير العائد كرى والمناسبات في زوال التغير بنفسه (قوله فذلك) أي عود نحو الريح بعد الغسل (مثله) أي مثل عود التغير بعد زواله بنفسه الخ (قوله هذه العلة) إشارة إلى ضعفه الخ وضمير فيه راجع إلى عود الريح كرى (قوله فاعية) هي نور الحنا والكاز نور طيب الرائحة وقوله أن ظهروه الخ نائب فاعل قديو جد وضمير راجع إلى ریح المنتجس كرى (قوله هنا) أي في المنتجس الزائل ريحه بالغسل (قوله ثم) أي في مستلة الطيب (قوله وكلام المتن) أي قوله بأن مضى في النهاية وإلى قوله وذلك في المغنى (قوله أيضا) أي كالحسى (قوله بأن مضى الخ) عبارة المغنى ويعرف زوال تغيره التقديرى بأن مضى عليه الخ زاد الاسنى ويعرف أيضا زوال التغير التقديرى بقول أهل الخبرة اه (قوله في الحسى) الأولى حسيا كما في المغنى والاسنى (قوله) يعلم ذلك أي الوجه الأول المشار إليه بقوله بأن مضى الخ بصري (قوله غدير) أي حوض كرى (قوله يزول) الانسب زال بالمضى كما في المغنى (قوله وذلك) أي تصوير معرفته زوال التغير التقديرى بما ذكر (قوله أي ظاهر الخ) يظهر أن الأقدم حمل زوال التغير في قوله فإن زال تغيره على زواله ظاهر أ ليكون في الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة أيضا كافي مسائل الطهر وقد لا يعلم ذلك كافي غيرها سم (قوله بالشك الآتى) أي في قوله للشك في أن التغير زال الخ ع ش (قوله فلا اعتراض على المصنف الخ) عبارة المغنى فإن قيل العلة في عدم عود الطهورية احتمال أن التغير استبرأ ولم يزل فكيف يعطفه المصنف على ما جزم فيه بزوال التغير وذلك تهافت أجيب بأن المراد زواله ظاهره كإقارته وإن أمكن استتاره باطنا اه (قوله

أى وإن لم يحتمل أنه يبروح نجس آخر كما شمله إطلاقهم ودل عليه أيضا كلامه إلا إن بقيت عين النجاسة وهل يقال بهذا في زوال نحو ریح منتجس بالغسل ثم عاد أو يفصل بين عوده فورا أو متراخيا أو بين غسله بماء فقط أو مع نحو صابون لندرة العود هنا جدا أو يفرق بين البابين للنظر فيه مجال وقضية ما ساذكره أن سبب عدم التأثير هنا ضعفه بزواله ثم عوده وحينئذ فذلك مثله لوجود هذه العلة فيه نعم قد يؤخذ بما أتى في محرمات الأحرام في نحو قاعية أو كاد أو طيب شوب جف أن ريحه أن ظهر برش الماء استصحب له اسم الطيب وإلا فلا أن ظهوره هنا إذا كان ناشئا عن نحو ماء أثر إلا أن يفرق بأن تأثير الماء في الإزالة أقوى من تأثير الجفاف فيها فأثر ثم ادنى قرينة بخلافه هنا وكلام المتن يشمل التغير التقديرى أيضا بأن مضى عليه مدة لو كان ذلك في الحسى لزال وإن يصب عليه من الماء قدر لوصب على ماء متغير حسا لزال تغيره ويعلم ذلك بأن يكون إلى جانبه غدير فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة فيعلم أن هذا أيضا

يزول تغيره في هذه المدة وذلك لأن النجاسة مقدرة فالزول ينبغي أن يكون مقدرا (أو) زال أي ظاهرا بذلك فلا ينافى التعليل بالشك الآتى فلا اعتراض على المصنف بالعطف المقتضى لتقدير الزوال الذى ذكرته ثم رأيت بعض الشراح أجاب

بذلك والرافعي اول كلام الوجيز بذلك تغير ريحه (بمسك) لونه بسبب (زعفران) وطعمه (٨٧) بخل مثلا (فلا) للشك في ان التغير

زال حقيقة او استتروا بخذ  
منه ان زوال الريح والطعم  
بنحو زعفران لا طعم له ولا  
ريح والطعم واللون بنحو  
مسك واللون والريح  
بنحو خل اللون له ولا ريح  
يقضي عود الطهارة وهو  
متجه فاقا جمع من الشراح  
لانه لا يشك في الاستتار  
حينئذ ولا يشك هذا بايجاب  
نحو صابون توقفت عليه  
ازالة نجس مع احتمال ستره  
لريحه بريحه لان من شأن  
ذاك انه مزيل لاسائر  
بخلاف هذا (وكذا) بنحو  
(تراب وجص) اي جبس  
زال تغيره باحدهما فلم  
يوجد ريح النجس او طعمه  
أولونه لا يطهر الماء (في  
الاطهر) للشك ايضا  
ودعوى انهما لا يغلبان على  
اوصاف الماء يردها انهما  
يكدرانه والكدورة من  
اسباب الستر ولا ينافي هذا  
ما قبله في نحو زعفران لا طعم  
له لان الظاهر ان لهما  
الاوصاف الثلاثة فان لم  
توجد اعتبر الوصف المناسب  
لما فيهما فقط ولو صفا الماء  
ولا تغير طهر جز ما للتراب  
(و) الماء (دونهما) اي  
القلتين ولم يبال بكون اضافتها  
إلى الضمير ضعيفة في العربية  
لانه شائعة على الالسة  
مع دعاية الاختصار الذي  
هو بصدده فرعم ان دونهما  
مبتدا في كلامه وهي

بذلك (اي تقدير اظاها (قوله تغير ريحه) فاعل زال وقوله لونه الخ وقوله وطعمه الخ الواو بمعنى او  
واستعماله في هذا المعنى مجاز عش (قوله مثلا) راجع للسكل (قوله للشك) إلى قوله وفاقي النهاية والمعنى  
(قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله بنحو مسك) لعل وجه عدم تقييد المسك كاخويه خفة ظهور  
لونه او طعمه سيما مع قلة ما يلقي منه عادة بصري (قوله لانه لا يشك الخ) قال في النهاية لان الزعفران الذي  
لا طعم له ولا ريح لا يستر الريح ولا الطعم وكذا يقال في الباقي ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح  
فزال ريحه ولم يظهر فيه رائحة المسك انه يطهر ولا بعده في عدم الاستتار ثم قال واعلم ان رائحة المسك لو  
ظهرت ثم زالت وزال التغير حكما بالطهارة لانها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه اه في السكردى  
عن الایعاب ما يوافقه (قوله في الاستتار) الانسب في الزوال وقوله ولا يشك هذا اي الحكم بعدم الطهارة  
مع زوال التغير بنحو زعفران الخ بصري (قوله من شأن ذلك) اي نحو الصابون (قوله بخلاف هذا) اي نحو  
المسك والزعفران والخل (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن سم وفر المعنى عن ذلك التغير بان قال  
وكذا لا يطهر ظاهرا اذا وقع عليه تراب وجص الخ (قوله وجبس) ه (فائدة) ه الجص ما يبنى به ويطل  
وكسر جيمه افصح من فتحها وهو عجمي معرب وتسميه العامة الجبس وهو لحن مغنى ونهاية (قوله تغيره)  
اي الماء الكثير (قوله لا يطهر الماء) الاسبك تقديره عقب وكذا (قوله ودعوى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر  
(قوله من اسباب الستر) فيه انها ليست من اسباب الستر بغير اللون سم وقد يقال إنما ارادوا ذلك وهذا  
القدر كاف في الرد (قوله ولا ينافي هذا) اي الرد المذكور (قوله لان الظاهر الخ) في هذا الفرق نظرو المناقاة  
ظاهرة سم (قوله فان لم توجد) اي الاوصاف الثلاثة في المتغير بالتراب والجص (قوله ولو صفا الخ) الاولى  
التفريع كافي كلام غيره (قوله طهر جز ما الخ) والحاصل انه اذا صفا الماء لم يبق فيه تنكدر يحصل به الشك  
في زوال التغير طهر كل من الماء والتراب سواء كان الباقي عمار سب فيه التراب قلتين ام لانعم إن كان عين  
التراب نجسة لا يمكن تطهيرها كتراب المقابر المتبوشة لاندجاسته مستحكمة فلا يطهر ابدا لان التراب حينئذ  
كنجاسة جامدة فان بقيت كثرة الماء لم يتنجس ولا تنجس وغير التراب مثله في ذلك نهاية وقال عش ومثل  
تراب المقابر رقيق اصا به رطبا نحو زيل فلا يطهره الماء كانه عليه ابن حجر وخرج بنحو التراب غيره  
كالكتفن والقطن فانه يطهر بالغسل ولا ينافي هذا قول الشارح مر وغير التراب مثله لان المراد بغير  
التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما (قوله والماء) مبتدا وقوله دونهما حال من مرفوع  
ينجس سم اي ومن الماء عند سبويه المجوز لمحى الحال من المبتدا (قوله لانها) اي تلك الاضافة (قوله  
مع دعاية الخ) بالادال المهمة بخط الشارح مصطفي الحوى (قوله اليها) متعلق بالدعاية والضمير للاضافة  
(قوله فرعم الخ) تفريع على تقدير الماء المبتدا (قوله وهي لا تصرف) اي ملازمة للنصب على الظرفية  
(قوله على الاصح) اي عند سبويه وجمهور البصريين ويجوز تصرفها لا خفش والكوفيون مغنى ونهاية  
اي وعليه فهي مبتدا لا تقرير عش (قوله ليس في محله) اي لان دون هنامنصوب على الظرفية والمبتدا  
الماء المقدر (قوله ومنادون ذلك) نائب فاعل قرى (قوله والسكلام) اي الخلاف (قوله بالاولى) القائل  
بعدم تصرفها يقول انه اي التصرف غير مقبس فلا ينافي وروده شذوذا وهذا لا يجوز استعمالها فضلا عن  
الاولوية سم (قوله فامعنى غير الخ) هذه مناسبة هنا فتامله سم (قوله وفي الكشف معنى دون الخ)

زال تغيره على زواله ظاهر اليكون في الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة ايضا في مسائل الطهر  
وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن (قوله من اسباب الستر) فيه انها  
ليست من اسباب الستر لغير اللون وقوله لان الظاهر الخ في هذا الفرق نظرو المناقاة ظاهرة (قوله والماء)  
مبتدا وقوله دونهما حال من مرفوع بنجس (قوله بالاولى) القائل بعدم تصرفها يقول انه غير مقبس فلا ينافي  
وروده شذوذا وهو لا يجوز استعماله فضلا عن الاولوية (قوله فامعنى غير متصرفه) هذه مناسبة هنا فتامله

لا تتصرف على الاصح ليس في محله على ان تصرفها فرى به في ومنادون ذلك بالرفع فلا بدع فيه هنا بالاولى والسكلام في دون الظرفية التي هي  
نقيض فوق لما بمعنى غير متصرفه وفي الكشف معنى دون ادنى مكان من الشيء وتستعمل لتفاوت حال كريدون عمرو اي شرفا ثم اتسع فيه

استطردى قول المتن (ينجس) أى هو ورطب غيره كربت وإن كثر مغنى عبارة بأفضل مع شرحه بنجس الماء القليل وهو ما ينقص عن القلتين بأكثر من رطلين وغيره من المائعات وإن كثر وبلغ قلالا كثيرة بملافة النجاسة وإن لم يتغير اهـ وبأنى فى الشرح ما يوافقه (قوله ففيه تفصيل يأتى) أى فى باب النجاسة فى قول المصنف والظاهر طهارة غسالة الخ (قوله ومنه) أى الوارد (فوار أصاب النجس أعلاه) فلا ينجس أسفله بمتنجس أعلاه كعكسه أسنى ومغنى (قوله أى بوصول النجس) وإن لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاوراً وعنى عنها فى الصلاة فقط كثوب فيه قليل دم اجنبى غير مغلظ أو كثير من نحو براغيت ومثل الماء القليل كل مانع وإن كثر وجامد لا فى رطب انعم لو تنجست يده اليسرى مثلاً ثم غسل إحدى يديه وشك فى المغسول أهـ وبه اليمنى أم اليسرى ثم أدخل اليسرى فى مائع لم ينجس بغمسها كما فى به الوالد رحمه الله لأن الأصل طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة اليد اليسرى نهاية زاد المغنى ويعنى عما تلقىه الفيران من النجاسة فى حيض الأخلية وذرق الطيور الواقع فيها لمشقة الاحتراز عن ذلك ما لم يغير ما ذكر اهـ قال ع ش قوله مر أو عفى عنها فى الصلاة قيده لثلاثين ما قدمه من المانع عنها لا ينجس بملاقاتها والحاصل أن ما عفى عنه هنا كالذى يدركه الطرف غير ما عفى عنه فى الصلاة اهـ (قوله إلا أن فرض الخ) ينبغى أو وقف عن الترشع واتصل الخارج بما فيه لأنه ماء قليل متصل بنجاسة سم على حجاج ع ش عبارة المغنى ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم ينجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع تنجس كالماء بمتنجس (مهمة) إذ قل ماء البئر وتنجس لم يطهر بالنزع لأنه وإن نزع فقعر البئر يبقى نجساً وقد تنجس جدران البئر أيضاً بالنزع بل بالكثير كان يترك أو يصب عليه ماء ليكثروا كثير الماء وتفتت فيه شئ من نجس كفارة تمعط شعره فاهـ وطهور ويحسر استعماله باغتراف شئ منه كدلو لا يخلو بما تمعط فينبغى أن يخرج الماء كله ليخرج الشعر معه فان كانت العين فوارة وتفسر نزع الجميع نزع ما يغلب على الظن أن الشعر كله خرج معه فان اغترف منه قبل النزع ولم يتيقن فيما اغترفه شعره لم يضر اهـ (قوله له) أى للماء القليل متعلق بوصول الخ (قوله المخصص) أى المفهوم (قوله مطلقاً) أى قليلاً أو كثيراً كذا أو جارياً تغييراً لا (قوله والدليل الخ) أى كفهوم حديث القلتين (قوله وإنما تنجس المائعات الخ) ويلتحق بالمائعات الماء الكثير المتغير بطاهر نهاية قال عميرة فلو زال بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية انتهى وعليه فليست تحصل طهارته ثم رأت فى نسخة من عميرة بدل لفظ عدم الخ عود الطهورية اهـ وهى واضحة ع ش وتقدم فى شرح فنجس تفصيل آخر راجعه (قوله لا يشق) هو فى كلام غيره بالو (قوله فيهما) أى فى الضعف وعدم المشقة (قوله الملاقى) اسم مفعول أى ملاقاه النجس كرى أقول عدم بلوغ الملاقى اسم مفعول قلتين هو موضوع المسئلة فلا معنى لعلم اشتراطه بما يأتى فالظاهر أنه بصيغة اسم الفاعل (قوله ولو متنجساً) إلى قوله بحيث يتحرك فى النهاية (قوله ومتنجساً) أى لا ينجس كبول بجيرى (قوله ومتغيراً) بنحو عفران مغنى عبارة النهاية بمستغنى عنه اهـ أى وخالص الماء قلتان كما يأتى ومرايضار شيدى (قوله أو ملحاً مائياً أو ثلجاً الخ) فى جعلها غاية للماء تسامح (قوله الثلاثة الأولى) أى المتنجس والمتغير والمستعمل (قوله وهو شامل) أى الماء فى العرف (قوله لكثرة) إلى قوله وينبغى فى المغنى (قوله لكثرة) عبارة المغنى والنهاية لزوال العلة وهى القلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضر اهـ (قوله ومن بلوغها الخ) عبارة المغنى ويكفى الضم وأن لم يمتزج صاف بكدر للحصول القوة بالضم لكن أن أيضاً بفتح حاجز اعتبار اتساعه مكشنة منابزول فيه التغير لو كان أخذاً من قوه لم ولو غس كوز ماء واشع الراس فى ماء كله قلتين وسواء كان لا ناماً متلثاً أو متلاً بدخول الماء فيه ومكث قدرا يزول فيه تغير

كأولياء من دون المؤمنين أى لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين (ينجس) حيث لم يكن وارداً ولا ففيه تفصيل يأتى ومنه فوار أصاب النجس أعلاه وموضوع على نجس يترشح منه ماء فلا ينجس ما فيه إلا أن فرض عود الترشع إليه (بالملاقاة) أى بوصول النجس الغير المعفو عنه له المفهوم حديث القلتين السابق المخصص لعموم خبر الماء طهور لا ينجسه شئ واختار كثيرون من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس مطلقاً إلا بالتغير وكأنهم نظروا للتسويل على الناس وإلا فالدليل صريح فى التفصيل كما ترى وإنما تنجس المائعات مطلقاً لأنه ضعيف لا يشق حفظه بخلاف الماء فيهما وحيث كان المتنجس الملاقى ماء اشترط أن لا يباغ قلتين هنا غل من قوله (فان بلغهما بماء) ولو متنجساً أو متغيراً أو مستعملاً أو ملحاً مائياً أو ثلجاً أو برداً ذاب وتنكير الماء يشمل الأنواع الثلاثة الأولى لا ينافيه عدم المطلق بأنه ما يسمى ماء لأن هذا حد بالنظر للعرف الشرعى ولهذا وحلف لا يشرب ماء اختص بالمطلق وما فى المتن تعبير بالنظر لمطلق العرف

مالو كان النجس او الطاهر بحفرة او حوض اخر وفتح بينهما حاجز واتسع بحيث يتحرك مافي كل يتحرك الآخر نحر كاعنيفا وان لم تزل كدورة  
أحدهما ومضى زمن يزول فيه تغير لو كان أو بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كإذ كرم تلي غنص بما وقدمك فيه بحيث لو كان مافيه متغيراً  
زال تغيره لقوي به حينئذ بخلاف مالو فقد شرط من ذلك وينبغي في أحواض تلاصقت الاكتفاء (٨٩) يتحرك الملاصق الذي يبلغ

به القلتين دون غيره (قلو  
كوثر بايراد) ماء (طهور)  
عليه أكثر من النجس كما  
أفهمه المتن لكن بالنسبة  
للضعيف المشترك لا يكون  
أكثر كما يعلم ذلك مما ذهب  
اليه أكثر المفسرين في  
ولا تمن تستكثر وإن كان  
التحقيق نظراً للقيام أنه  
نهى عن البذل لطلب الجزاء  
مطلقاً (فلم يبلغهما لم يطهر)  
للقلة وبه يعلم أن قولهم أن  
الوارد القليل لا يتنجس  
بملاقاة النجاسة وقولهم  
أن الاناء يطهر حالاً بإرادة  
ماء على جوانبه أى ولو بعد  
أن مكث الماء فيه مدة قبل  
الادارة على ما جزم به غير  
واحد أخذ من كلامهم أى  
لأن إرادته منع تنجسه  
بالملاقاة فلم يضر تأخير  
الإرادة عنها محلهما في وارد  
على حكمية أو عينية أزال  
جميع أو صافها بخلاف مالو  
ورد على عينية بقى بعض  
أو صافها كنقطة دم أو ماء  
متنجس ولم يبلغهما ثم  
رأيت الاسنوى وغيره  
صرحوا بذلك فاف الجواهر  
وغيرهما من أنه لو صب ماء  
بأناء فيه نجس مائع ولم يتغير  
به طهره بالإدارة ضعيف

لو كان واحد المائتين نجس أو مستعمل طهر لأن تقوى أحد المائتين بالآخر إنما يحصل بذلك فان فقد شرط من  
ذلك بأن كان ضيق الرأس أو واسع به بحيث يتحرك مافيه يتحرك الآخر نحر كاعنيفا لكن لم يكمل الماء قلتين  
أو لئلا لم يمكن من يزول فيه التغير لو كان أو مكث لكن لم يساوه الماء لم يطهر اه وبذلك علم مافي  
كلام الشارح من الإيجاز (قوله لو كان النجس والطاهر الخ) حق التعبير ليظهر عطف قوله الاتي أو بنحو  
كوز الخ لو كان أحد المائتين النجس والطاهر بحفرة أو حوض والآخر باخر وفتح حاجز بينهما (قوله  
واتسع الخ) أى الفتح وهو قوله الاتي ومضى الخ عطف على قوله فتح (قوله نحر كاعنيفا الخ) الظاهر أنه  
مفعول مطلق لتحرك الآخر لا لتتحرك بصرى وجرى عليه أى على كون عنيفا قيداً لتحرك الآخر فقط  
عش والخفى وشيخنا والبحيرى خلافاً للعلوي والقلوبي حيث اشترطاً تبعاً للبرلسي التحرك العنيف في  
الحرك وما يليه كما مر كله (قوله) وإن لم تزل كدورة أحدهما) يعنى أن المعتبر في المكثرة الضم والجمع دون  
الخلط حتى لو كان أحد الحوضين صافياً والآخر كدراً وانضمازالت النجاسة من غير توقف على الاختلاط  
المانع من التيزوال الكدرة كرى (قوله ومضى) أى بعد الفتح وقوله أو بنحو كوز عطف على بحفرة كرى  
(قوله من ذلك) أى من الشروط المذكورة (قوله يتحرك الملاصق الخ) الوجه أن يقال بالاكْتفاء بتحرك كل  
ملاصق بتحرك ملاصقه وإن لم يتحرك بتحرك غيره إذ بلغ المجموع قلتين سم واعتمد على ش والبحيرى  
وشيخنا كما مر (قوله من النجس) أى المتنجس (قوله كما فهم) أى كون الوارد أكثر المائتين أى قوله كوثر  
(قوله لكن بالنسبة للضعيف الخ) دفع لما يوهمه المتن من اشتراط الأكثرية على القول بالجمع أيضاً كما بأتى  
عن المغنى (قوله كما يعلم ذلك الخ) محل تأمل بصرى ورشيدى (قوله ذلك) أى الأفهام (قوله مطلقاً) أى  
كثيراً كان أو مساوياً أو قليلاً (قوله للقلة) عبارة للمغنى والنهاية لأنه ما قليل فيه نجاسة ولأن المعهود من الماء  
أن يكون غاسلاً لا مغسولاً اه (قوله وبه يعلم) أى بما فى المتن (قوله محلهما) أى القولين مبتدأ وقوله فى وارد  
الخ خبره والجملة خبران (قوله أزال جميع أو صافها) أى معها (قوله أو ماء متنجس) أى كفاية مسألة المتن  
(قوله ولم يبلغهما) أى وإن لم يتغير قول المتن (وقيل طاهر لا طهور) وفى الكفاية وغيره ما يقتضى أن  
الجمهور على هذا الوجه ولا فرق بين أن يكون ذلك القليل متغيراً أم لا مغنى وقيل هو طهور رداً بفسله إلى  
أصله نهاية (قوله كسوب) إلى التنبيه فى النهاية والمغنى (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب  
بمحل النزاع لأن قوله دون الماء هو محل النزاع لأن هذا القليل يقول بزوال نجاسة الماء فليتأمل سم أقول  
بل ذلك جواب بالفرق بزوال عين النجاسة فى الثوب المقيس عليه وعدم زوالها فى الماء المقيس (قوله أن  
الضعيف يشترط كونه وارداً الخ) فلواتنى الكثرة أو الأيراد أو الطهورية أو كان به نجاسة جامدة لم يطهر  
جز ما فهذه القيود شرط للقول بالطهارة لا للقول بعدمها فلو قال فلم يبلغها لم يطهر وقيل أن كوثر الخ فهو  
طاهر غير طهور كان أولى مغنى (قوله ومنه الخ) يقتضى أن المفقود أكثر من هذا وفيه نظر لأن شرطها أيضاً  
أن يسبق بإيجاب أو امر أو نداء وقد سبق هنا بإيجاب سم (قوله أن لا يصدق الخ) عبارة للمغنى أن يكون  
ما بعده مغايراً لما قبلها كقولك جاءنى رجل لا امرأة بخلاف قولك جاءنى رجل لا زيد لأن الرجل يصدق على

الرجل من فى توجه إطلاق المتغير كثيراً بما لا يضر التغير به فراجع بظهر لك ذلك (قوله يتحرك الملاصق الخ)  
الوجه أن يقال بالاكْتفاء بتحرك كل ملاصق بتحرك ملاصقه وأن لم يتحرك بتحرك غيره إذ بلغ المجموع  
قلتین فليتأمل (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب بمحل النزاع لأن قوله دون الماء هو محل  
النزاع لأن هذا القليل يقول بزوال نجاسة الماء فليتأمل (قوله ومنه أن لا يصدق الخ) يقتضى أن المفقود أكثر

(١٢ - شروانى وابن قاسم - أول)

(وقيل) هو (طاهر لا طهور) كسوب غسل وبرده مفهوم حديث القلتين  
السابق ويجاب عن قياسه بأن الثوب بآل النجاسة بما ورد عليه دون الماء واستفيد من كلامه أن الضعيف يشترط كونه وارداً وطهوراً  
وأكثرى وأن لا يكون فيه نجس عني ولا هنا اسم بمعنى عبر لفقد بعض شروط عطفها ومنه أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر

ظهر اغرابها فيها بعد ما لكونها على صورة الحرف (تنبيه) قيل يؤخذ من كلامهم انه لو صب ماء من انبوب اناه به ماء قليل على سرجين مثلا وصار كالقوار الذي اوله بالاناء و اخره متصل بالنجس تنجس حتى مافي الاناء كقليل ماء اتصل بعضه بنجس وفيه نظر حكما واخذ ابل الذي يتجه تشبيهه بالجاري المندفع في صبب بل هذا الكون اقوى تدافعا بانصبابه من العلو الى السفلى اولى منه بحكمه انه لا ينجس الا المماس للنجس دون ما قبله وهذا واضح وانما الذي يتدفعه النظر نظير ذلك في المائع ايلحق بالماء فمما ذكر فلا ينجس منه ايضا الا المتصل بالنجس لا لكون الجارى له تأثير فيه بل لكون مافيه من الانصباب اقوى مافي الجارى منع تسمية غير المماس متصلا بالنجس او يفرق بان المائع يستوى فيه الجارى وغيره اعتبارا بالتواصل الحسى فيه لضعفه بخلاف الماء كل محتمل لكن كلام الامام الآتى في المبيع قبل قبضه ظاهر في الاول فانه نقل عنهم في زيت افرغ من اناء في آخره (٩٠) فارة مية ما وجهه بما يفيد ان ما هو في هو الظرف الثاني المصوب فيه الصادق

زيد اه اى وهنا الطاهر يصدق على الطهور (قوله ظهر لغرابها الخ) خبر ثان لقوله ولا هنا (قوله لكونها على صورة الحرف) وهي مع ما بعدها صفة لما قبلها نهاية ومعنى (قوله به) اى فى الاناء وقوله على سرجين متعلق بصب (قوله وصار) اى الماء المصوب وقوله تنجس جواب لو (قوله وفيه نظر) اى فى القبل المذكور (قوله حكما) وهو التنجس (قوله تشبيهه الخ) خبر بل الذى والضمير للماء المصوب من الانبوب وكذا الاشارة فى قوله بل هذا وقوله اولى منه اى من الجارى المندفع الخ وقوله بحكمه متعلق باولى وضميره للجارى المذكور (قوله انه لا ينجس الخ) بدل او بيان لحكمه (قوله منه) اى من المائع المصوب على الكيفية السابقة فى الماء (قوله لا لكون الجارى) يعنى الجريان وقوله فيه اى فى المائع (قوله الاقوى الخ) نعت للانصباب وقوله منع الخ جملة خبر السكون (قوله تسمية الخ) اى فى العرف (قوله بالنجس) تنازع فيه المماس ومتصلا (قوله او يفرق) عطف على يلحق وقوله يستوى فيه اى فى تنجسه بالملاقة (قوله ظاهر فى الاول) اى اللاحق (قوله ما وجهه الخ) من التوجيه والموصول مفعول نقل (قوله الصادق الخ) نعت للماء الخ (قوله فى انائه) يعنى فى الظرف الاول المصوب منه (قوله وبالقارة) اى فى الظرف الثانى وقوله بل هذا اى الاتصال وقوله لا ينجس منه الخ خبر ان (قوله ومع ذلك) اى مع تصريح الزركشى بالفرق بين الماء والمائع الجارى بين (قوله لا فرق هنا) اى بين الماء والمائع فى انه لا ينجس الا ملاقى النجس (قوله هنا) اى فيما اذا انصباب على الكيفية المتقدمة (قوله من الانصباب الخ) الاولى من ان الانصباب الخ (قوله ثم اياته) اى المصنف (قوله انه لا اتصال هنا) اى فى الانصباب (قوله واحتجوا الخ) خبر وعبارته وقوله فى ذلك اى عدم بطلان الصلاة (قوله وبها) اى بغيره نزع المذهب المذكورة وقوله وصحة الخ عطف على بطلان الخ وقوله بل لكون الخ بدل مما ذكرته وقوله وبها اى بيان وجه العلم (قوله وان اتصل) اى الخارج وكذا ضمير اضافته وقوله وإلا اى وان لم يمنع الخروج الاضافة (قوله لا فرق بين الماء والمائع الخ) اى المنصبين (قوله مافي الاناء الى الخارج) الانسب العكس (قوله فلدوا ذلك القائل الخ) ليست لفظه ذلك فى بعض النسخ معتبرة بالمقابلة غير مرة على أصل الشارح (قوله الملحق به) اى بقليل الماء وقوله بملاقاته الضمير للدو صول والباء متعلق بصلاته وقوله له اى القليل للماء الخ وقوله ايضا اى كالمائع (قوله نظر الخ) مفعول له لقوله زعم الخ (قوله الى انه) اى الماء قسم له اى المائع قول المتن (ميتة) يجوز فيها التخفيف والتشديد بنهاية قول المتن (لادم لها سائل) بأن لا يكون له ادم أصلا أو له ادم لا يجرى (تنبيه) ما لا نفس له سائلة اذا اغتذى بالدم كالحلم الكبار التى توجد فى ابل ثم وقع فى الماء لا ينجسه بمجرد وقوعه فى الماء حتى انشق جوفه

باتصاله بما فى انائه وبالقارة بل هذا هو المتبادر من صب مائع اناه فى اناه آخر لا ينجس منه الا ملاقىها ووجه ما قدمته من انه لم يوجد فيه حقيقة الاتصال العرفى ثم رأيت الزركشى صرح فى قواعده بان الجربة من المائع الجارى اذا وقع بها نجس صار كله نجسا بخلاف الماء ومع ذلك الذى يتجه انه لا فرق هنا لما تقرر من الانصباب هنا الاقوى مافي الجارى الى آخره ثم رأيت فى شرح المذهب صرح نقلا عن الاصحاب بما ذكرته انه لا اتصال هنا فى ما ولا مائع وعبارته بعد ان قرر ان المصلى لو جرح فخرج دمه يتدفق ولوث البشرة قليلا لم تبطل صلاته واحتجوا بالحديث الحسن فى ذلك قالوا ولان المنفصل عن البشرة لا يضاف اليها وإن كان بعض الدم متصلا

ببعضه ولهذا لو صب الماء من ابريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذى فى ابريق وإن كان يخرج بعضه متصلا ببعض اى حسا لا حكما انتهت وبها يعلم بطلان ما قيل يؤخذ من كلامهم الى آخره وصحة ما ذكرته بل لكون مافيه من الانصباب الى آخره وبها يعلم انهم جزموا بان المنفصل عن الشئ لا يضاف اليه وان تواصل بعضه ببعض حتى اتصل اوله بما فى ابريق و اخره بالنجس فالخروج من ابريق منع اضافة الخارج منه لمافيه ما كان او مائعا فلم يتأثر مافيه بالخارج المتصل بالنجاسة وان اتصل بمافيه ايضا لما تقرر ان هذا الاتصال لا عبرة به مع كون العرف قطع اضافته اليه كما ذكره وهو الا لم يعف عن ذلك الدم فيما اذا اتصل بدم كثير فى الارض مثلا وبقياسهم مسئله الدم على مسئلة الماء علم انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع فى عدم اضافة مافي الماء الى الخارج عنه فتأمل ذلك فانه مهم وقد غفل عنه كثيرون فلدوا ذلك القائل انه يؤخذ من كلامهم النجاسة (ويستثنى) بما ينجس قليل الماء الملحق به كثير غيره وقليله بملاقاته فله خلاف الآتى فى الماء ايضا خلافا لمن زعم ان المتن يؤهم تخصيصه بالمائع نظر الى انه قسم له عند الفقهاء وغفلة عن المستثنى منه (ميتة لادم لها)

وخرج منه الدم احتمل أن ينجس لأنه إنما في عن الحيوان دون الدم ويحتمل أنه يعني عنه مطلقا وهو  
 الوجه كما يعني عما في بطنه من الروث إذا ذاب واختلط بالماء لم يغير وكذلك ما على منفذه من النجاسة نهاية  
 وفي السكردي عن الشارح في حاشية التحفة ما نصه ولا عبرة بدم تمصه من بدن آخر كدم نحو برغوث وقل اه  
 (قوله أي لجنسها) فلو كانت مما يسيل دمه لكن لا دم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغر هافلها حكم ما يسيل دمه  
 معنى زاد السكردي وإن كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وجد في بعض أفراد دم يسيل فله حكم مالا  
 يسيل دمه فلا ينجس اه (قوله وزنبور) بضم الزاي (قوله وسام أبرص) وهو من كبار الوزغ كما في  
 القاموس كرمي عبارة شيخنا والوزغ بالتحرير والكبير منه سام أبرص اه (قوله للغزالي) أفر شيخ  
 الاسلام والنهاية والمغني كلام الغزالي بصري زاد السكردي وغيرهم اه عبارة النهاية ولو شككنا في كونها  
 مما يسيل دمه امتحن بجرح شيء من جنسها للحاجة كما قاله الغزالي في فتاويه اه قال البجيرمي أي بفرد  
 من أفراد جنسها ومحلّه إذا وجدت فان لم توجد فالذي قاله سم ان المتبجّ العفو كما وافق الجمال الرمي عليه  
 لان الأصل الطهارة وقال عرش بعد نقل كلام سم وقد يتوقف فيه لان الأصل في النجاسة التنجيس وإن  
 لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصر اليها إلا ليقين اه واستقر بالمحلى الحكم بالنجاسة في هذه المسئلة اه  
 عبارة عرش قوله مر امتحن بجرح شيء من جنسها الخ ويكتفي في ذلك بجرح واحدة وفي سم في حاشية  
 الهجة قوله فليجرح الحاجة يتجه له الا عراض عن الجرح والعمل بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يسيل  
 دمه لان الطهارة هي الأصل ولا تنجس بالشك انتهى (قوله ووجهها) أي والرفع تبعا لمحل اسم  
 لا البعيد والنصب تبعا لمحلّه القريب (قوله واعترض للفواصل الخ) عبارة ابن عبد الحق قوله لا دم لها سائل  
 قال في شرح المذهب بالفتح والنصب والرفع فيها واعترض بانتفاء الاتصال المشترط في الفتح واقول الذي  
 يظهر من كلامهم ان اشتراط الاتصال في الفتح إنما هو على القول بان فتحته فتحة بناء اما إذا قلنا بانها فتحة  
 اعراب وان ترك التنوين للمشاكلة فلا لا تنفأ علة البناء بالفصل على الاول من تركه مع اسم لا قبل دخولها  
 بخلافه على الثاني فيمكن ان يكون كلام الشيخ مبنيًا عليه فليتأمل انتهت عرش قول المتن (فلا تنجس  
 مائعا) أي وإن تقطعت فيه وخرج فيه دمها وورثها على الوجه سم وتقدم عن النهاية مثله قول المتن  
 (مائعا) اما وغيره معنى (قوله بملاقاتها الخ) متعلق بقول المصنف فلا تنجس (قوله إذا لم تغيره) فان غيرته  
 الميتة لكثرتها وان زال تغيره بعد ذلك من المائع والماء القابل مع بقائه على قلته نجسته نهاية ومعنى زاد سم  
 (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالميتة المذكورة لم يجرأ كلها معه كما ساقى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو  
 نمل اختلط بعسل وشق تخليصه اه ومال الشارح في شرح بافضل الى عود الطهارة بزوال التغير قال  
 السكردي في حاشيته وارتضاه في شرح الارشاد عبارة فتحة الجواد فيه احتمالا لان شيخنا والاقرع عود  
 الطهارة اه (على المشهور) فائدة لا يجب غسل البيضة والولد إذا خرجا من الفرج وظاهر ان محلّه إذا لم

من هذا وفيه نظر لان شرطها أيضا أن تسبق بايجاب أو امر أو نداء وقد سبقت هنا بالايجاب (قوله خلافا  
 للغزالي) يشكل على الغزالي ان جرح هذا الفرد لا يفيد ان جنسه مما يسيل دمه مع ان العبرة بالجنس (قوله  
 فلا تنجس مائعا) أي وإن تقطعت وخرج فيه دمها وورثها على الوجه (قوله فلا اعتراض عليه) بقي ان  
 مجرد ما قرره لا يدفع الاعتراض بان المتبادر من المائع قسم الماء فلا تنفد عبارته حكم الماء والجواب ان  
 التعبير بالاستثناء صريح في شمول المائع هنا للماء لان المائع غير الماء لم يتقدم له ذكر والاستثناء يتوقف  
 على مستثنى منه ولم يتقدم إلا ذكر الماء فيجب ان يكون المائع شاملا للماء ليتأتى الاستثناء ففي التعبير به  
 بيان حكم الماء فصح الاستثناء وزيادة حكم المائع وفي ذلك إشارة الى ان حكم المائع قليلا وكثيرا حكم الماء  
 القليل في التنجس بالملاقاة حيث سوى بينهما في هذا الاستثناء فان ذلك فرع استوائهما في المستثنى منه  
 (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالميتة المذكورة لم يجرأ كلها معه كما ساقى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو  
 نمل اختلط بعسل وشق تخليصه (قوله إذا لم تغيره) أي فان غيرته ينجس فان زال تغيره فهل تعود الطهارة

أي لجنسها (سائل) غدد  
 شق عضو منها في حياتها  
 كذباب وبعوض وقل  
 وبرايث وخنافس وبق  
 وعقرب ووزغ وبنات  
 وردان وزنبور وسام  
 أبرص لاحتية وسلحفاة  
 وضفدع ولوشك في شيء  
 أي يسيل دمه أولا لم يجرح  
 فيها يظهر خلافا للغزالي كما  
 بينته في شرح الارشاد  
 وغيره بل له حكم مالا  
 يسيل دمه (تنبيه)  
 جوز في المجموع في سائل  
 الرفع والنصب ووجهها  
 ظاهر والفتح واعتراض  
 للفواصل بما بسطت رده  
 في شرح العجاب فراجع  
 فانه مهم (فلا تنجس)  
 رطبا (مائعا) كان أو  
 غيره كثوب وآثر المائع  
 لموافقته للشراب الآتي  
 في الخبر لا للتخصيص  
 به فلا اعتراض عليه  
 بملاقاتها له إذا لم تغيره  
 (على المشهور)

للخبر الصحيح إذا وقع  
الذباب في شراب أحدكم  
فليغمسه كله ثم لينزعه  
فان في أحد جناحيه داء  
وفي الآخر شفاء وفي  
رواية صحيحة وأنه يتقى  
بجناحه الذي فيه الداء  
وفي أخرى أحد جناحي  
الذباب سم والآخر شفاء  
فاذا وقع في الطعام فامقلوه  
أى اغمسوه فيه فانه يقدم  
السم ويؤخر الشفاء وغمسه  
يؤدى الى موته لاسما في  
الحار فلو نجس لم يأخر به  
وقيس بالذباب غيره من  
كل ما ليس فيه دم متعفن  
وإن لم يعم وقوعه لأن  
عدم الدم المتعفن يقتضى  
خفة النجاسة بل طهارتها  
عند جماعة كالقفال فكانت  
الاناطة به أولى ومع  
ذلك لا بد من رعاية  
ذلك إذ لو طرح فيه  
ميت من ذلك نجس إذ  
لا حاجة حينئذ وإن كان  
الطرح غير مكلف  
لكن من جنسه أو  
المطروح ماء أو مائما  
هى فيه على ما اقتضاه  
إطلاقهم

يكن معها رطوبة نجسة انتهى روض وشرحه اه ع ش (قوله الخبر الصحيح) ولشقة الاحتراز عنها نهاية  
ومعنى (قوله فان في أحد جناحيه داء) أى وهو اليسار خطيب وعلية فلو قطع جناحه الا يسر لا يندب غمسه  
لا تنفاه العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الان لفوات العلة المقتضية  
للغمس ع ش وقوله جناحه الا يسر أى وجناحه كما في سم عن بعضهم (قوله وانه يتقى الخ) بكسر  
الهمزة أى يجعله وقاية أى يعتمد عليه فى الوقوع بحيرى (قوله فيه هذا) من تنمة الحديث بصرى (قوله  
وغمسه الخ) بيان لوجه دلالة الحديث على المدعى من عدم التنجس (قوله وقيس بالذباب الخ) أى فى عدمها  
لا فى الغمس بحيرى (قوله بل طهارتها) أى الميتة وكان الاولى بل عدمها (قوله فكانت الاناطة به) أى بعدم  
الدم المتعفن وقوله أولى من الاناطة بعموم الوقوع كرى (قوله ومع ذلك) أى استثناء تلك الميتات عن  
التنجس لا بد من رعاية ذلك أى المانع بحفظه عنها قاله السكردى ويظهر بل يتعين بدليل ما بعده ان المعنى  
ومع اولوية الاناطة بعدم الدم المتعفن لا بد من رعاية عموم الوقوع والحاجة (قوله لاذلو طرح الخ) أى إن  
لم يحى قبل وصوله اليه ولا لم ينجسه اعتبارا بحالة الوصول لدرن الاقاء ربقى ما لو طرح ميتا لم يحى ثم مات هل  
ينجس ام لا فيه نظر والاقرب الاول ويحتمل الثانى ع ش واعتمد شيخنا الثانى عبارة فان طرحت الميتة  
حية ولو مات قبل وصولها اليه او ميتة فاحييت قبل وصولها اليه لم تضر فى الحالتين على الراجم ولو ماتت فى الثانية  
قبل وصولها اليه فتكون طرحت ميتة وصلت ميتة لكن احييت بينها فلا تضر ايضا على المعتمد خلافا لما  
قاله الشبراملى ولو وجدت فى الماء وشك فى انها وقعت بنفسها او طرحت فيه فهل يعنى عنها اولا والذى  
اجاب به الرملى عدم العفو لانه رخصة فلا يصار اليها الا بيقين وبعضهم اجاب بالعفو عملا بالاصل المتقدم اه  
ثم اشار فى بحث ما لا يدركه طرف الى ترجيح الثانى بما نصه ولو شك هل يدركها الطرف اولا عني عنها عملا  
بالاصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العفو اه (قوله فيه) أى فى المانع وقوله من ذلك  
أى بما لا دم الخ بصرى (قوله لنجس) ظاهره ولو كان الطرح سهوا وينبغى انه كما يضر طرح الميت فى المانع  
يضر طرح المانع على الميت فى نحو اناه لكن لو جهل كون الميت فى الاناء فطرح المانع فيه فهل ينتجس  
فيه نظر ولا يبعد أنه لا ينتجس إذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا وأما لو  
كانت فى زيت نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر لبقاء الزيادة لأن ذلك مما يشق سم اقول  
سيد ذكر الشارح عن الزركشى ما يفيد السكردى عن الحاشية ما يصرح بذلك وقوله ولو كان الطرح  
سهوا باقى عن المعنى خلافه (قوله لكن من جنسه) أى المكلف لكن افتى شيخنا الشهاب الرملى بانه يضر  
طرح الحيوان ولو غير مميز وبهيمة سم واعتمده النهاية وتبعه شيخنا واعتمد المعنى انه لو طرحا غير مميز  
يضر كما يأتى (قوله والمطروح) ضبب بينه وبين الطارح سم (قوله على ما اقتضاه الخ) يأتى عن النهاية

لأن هذه النجاسة لا تنجس بمجرد الملاقاة بل بشرط التغير وقد زال أو لا تعود لأن القليل حيث ينجس  
لا يظهر بدون الكثرة فيه نظر والثانى هو ظاهر كلامهم فليتأمل (قوله فى الحديث الشريف فانه يقدم السم  
الخ) قال بعضهم قضية التعليل فى الحديث انه إذا قطع جناحه او احدهما لا يغمس لا تنفاه العلة المقتضية  
للغمس واحتمال ان الجناح الباقي فى الصورة الثانية هو الذى فيه الداء اه (قوله لاذلو طرح فيه ميت من ذلك  
نجس) ظاهره ولو كان الطرح سهوا ويؤخذ من ذلك انه لو أمسك ذبابة متنجسة والصقها بنحو ثوبه او  
ألقاها فى مائع تنجس شرح مر وينبغى أنه كما يضر طرح الميت فى المائع يضر طرح المائع على  
الميت فى نحو اناه لكن لو جهل كون الميت فى الاناء وطرح المائع فيه فهل ينتجس فيه نظر ولا يبعد انه  
لا ينتجس إذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا وأما لو كانت فى زيت  
نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر لبقاء الزيادة فى القنديل وإن علم انها فيه ولا يكلف  
إخراجها قبل إتمام الزيادة لأن ذلك مما يشق (قوله لكن من جنسه) أى المكلف افتى شيخنا الشهاب  
الرملى بانه يضر طرح الحيوان ولو غير مميز وبهيمة (قوله أو المطروح) ضبب بينه وبين الطارح



والمنفى ما يؤيده (قوله) إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا (الخ) أى فلا يضر الطرح حينئذ هو ظاهر إن كان المقصود طرح المانع الذى هي فيه فان كان المقصود طرحها فنتجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال فيه إن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها سم أقول هذا أى قوله وكذا الخ لا ينقص عن الطرح سموا كما هو ظاهر وقدر عنه ويأتى في الشارح أن الطرح سموا يضر ولعل ما اقتضاه كلامه هنا من عدم ضرره أى الطرح سموا هو الراجح وفاقا للنفى (قوله) ويؤيده (أى اغتفار التابع (قوله) ما مر (الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى أى ولده هو المنفى الضرر هناك لكن الوجه على هذا اغتفار ما يحتاج إليه كالأمر إذا كان يضع الحاجة في قنديل فيه ماء أودهن دهننا أو ماء فيه تلك الميتة فليتامل على أن المتجه الفرق على طريق شيخنا سم (قوله) (الاول) أى ما اقتضاه لإطلاقهم من ضرر طرح ما هي فيه (قوله) عدم تأثير (أى قوله) لوضوح الفرق في المنفى والنهاية (قوله) بنحو أصبع (أى كدود لا يتنجس إلا أصبع ولا العود وانظر لودعت الحاجة لتعدد الأصابع اه سم أقول المدار على الحاجة كما يأتى عن الكردى عن الحاشية (قوله) مع أن فيه (أى فى الإخراج وقوله) ملاقاتها أى ملاقة نحو الأصبع المنزوع به الميتة المذكورة (قوله) ويؤيد ذلك (أى الفرق وقال الكردى أى عدم المناقاة اه (قوله) قول الزركشى (الخ) يجوز أن يكون كلام الزركشى مفروضا فيما لو طرح مع العلم به لكن الحاجة والكلام المعبر عنه بقوله غير واحد مفروضا فيما لو طرح مصاحبه مع الغفلة عن وجوده فيه أى فيغتفر مطلقا ولا تنافى بين هذين فلا يتم (قوله) ويؤيد ذلك (الخ) بصرى (قوله) مدود (من الأفعال أو التفعيل وفى القاموس داد الطعام يداد دودا وادادود ودوديد صار فيه الدود (قوله) ويؤيد منه (أى من قول الزركشى كردى (قوله) أنه لا يضر الطرح بلا قصد (الخ) اعتمده المنفى عبارته فان غيرته الميتة لكثيرتها أو طرحت فيه بعد موتها قصدا تنجس جزما كما جزم به الشرح والحاوى الصغيرين ومفهوم قولهما أى الشرح والحاوى الصغيرين بعد موتها قصدا أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان آخر فوقعت في المانع أو أخذ الميتة ليخرجها فوقعت فيه بعد رفعها من غير قصد إلى ميبها فيه من غير تقصير بل قصد إخراجها فوقعت فيه بغير اختياره أو طرحها من لا يميز أو قصد طرحها فيه فوقعت فيه وهى حية فماتت فيه أنه لا يضر وهو كذلك اه (قوله) مطلقا (أى سواء كان مع الاحتياج أم لا كردى أى وسواء كان منشؤا من المانع أو لا والطارح مكلفا ولا (قوله) إذ لو أراد هذا (الخ) فيه تأمل سم أى لجواز كون الاستثناء في كلام الزركشى مفروضا فيما لو طرح مع العلم قصدا لكن الحاجة أى كما مر عن البصرى (قوله) ولا ينافى ذلك (أى الرد سم كردى (قوله) قول غير واحد (أى كالشرح والحاوى الصغيرين كما مر عن المنفى مع جعله القصد قيد الأصل الحكم أى الضرر (قوله) لا أصل الحكم (أى قوله) ولا أثر في النهاية ما يوافقه (قوله) نعم

(قوله) إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا (أى لا يضر الطرح حينئذ هو ظاهر إن كان المقصود طرح المانع الذى هو فيه فان كان المقصود طرحها فنتجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر لأنه طرحها قصد أو طرح غيرهما معها لا ينافى ذلك ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال فيه إن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها (فرع) لو طرحها حية فماتت قبل وصولها للمانع أو ميتة خفيت قبل وصولها إليه فالمتجه وفاقا لبعض مشايخنا أنها لا تنجس في الحالين (قوله) ويؤيده ما مر (الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى الضرر هناك لكن الوجه على هذا اغتفار ما يحتاج إليه كالأمر إذا كان يضع الحاجة في قنديل فيه ماء أودهن دهننا أو ماء فيه تلك الميتة فليتامل على أن المتجه الفرق على طريق شيخنا (قوله) بنحو أصبع (أى أو عود ولا يتنجس إلا أصبع ولا العود وانظر لودعت الحاجة لتعدد الأصابع (قوله) إذ لو أراد هذا (الخ) فيه تأمل (قوله) ولا ينافى ذلك (ضرب بينه

إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصودا ويؤيده ما مر في وضع المنفى بما لا يضر على غيره فقيره ولا ينافى الأول عدم تأثير إخراجها وإن تعددت بنحو أصبع واحد مع أن فيه ملاقاتها قصدا لوضوح الفرق فانه هنا محتاج بل مضطر لإخراجها وبللها طاهر فلا موجب للتنجيس وشم عين النجاسة وقعت بفعل لا ضرورة إليه فأثرت ويؤيد ذلك قول الزركشى ينبغي أن يستثنى من ضرر المطروح ما يحتاج إليه كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فقد صرح الدارمى بأنه لا يتنجس على الأصح اه ويؤخذ منه رد ما توهم أنه لا يضر الطرح بلا قصد مطلقا إذ لو أرادوا هذا لم يصح ذلك الاستثناء فتأمل ولا ينافى ذلك قول غير واحد لو طرحت فيه قصدا ضرر جزما لأن القصد قيد للجزم لا لأصل الحكم كما هو واضح نعم لو أخرجها بأصبعه مثلا فسقطت منه بغير اختياره لم يضر

وكذا لوصفي ماء هي فيه  
من خرقه على مائع آخر إذ  
لا طرح هنا أصلاً ولا أثر  
ل طرح نحو الريح كما هو  
ظاهر لأنه ليس من جنس  
المكافين ولا طرح الحى  
مطلقاً أو الميتة التي نشوؤها  
منه كما هو ظاهر كلامهما  
أى من جنسه وارض  
كلامهما في حى طرح فيما  
نشوؤه منه ثم مات فيه بدليل  
كلام التهذيب ممنوع إذ  
طرحها حية لا يضر مطلقاً  
وعبارة المجموع قال  
أصحابنا فإن أخرج هذا  
الحيوان مما مات فيه وألقى  
في مائع غيره أورد إليه  
فهل ينجس فيه القولان  
في الحيوان الأجنبي أى  
الذى وقع بنفسه وهذا  
متفق عليه في الطريقين  
أنه لا يضر اه فتأمل  
ليندفع به ما للكثيرين هنا  
(تنبيه) ما ذكرته من  
التفصيل في المطروحة  
هو ما عليه جمع من محقق  
التأخرين وجرى أكثرهم  
على أن المطروحة

إلى قوله أو الميتة في المغي (قوله وكذا لوصفي ماء فيه الخ) أى ولا يضر طرح المائع في الحرمة على المجتمع فيه  
من الميتات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع توصل الصب وكذا مع تفاصله عادة فلو فصل  
بنحو يوم مثلاً ثم صب في الخرقه مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر إذ لا يشق  
تنظيف الخرقه منها قبل الصب والحالة ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه كما يضر طرحها على المائع  
يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جعلها سم على حج اه عش (قوله  
وكذا الخ) أى لا يضر (قوله إذ لا طرح الخ) عبارة النهاية والمغنى لأنه يضع المائع وفيه الميتة متصلة به ثم يتصفى  
منها المائع وتبقى هي منفردة لأنه طرح الميتة في المائع اه ومن توجيهها بقولها لأنه طرح الميتة الخ  
يؤخذ أنه لو طرحها معه على مائع آخر ضرر وهو ما سبق في الشرح عن مقتضى إطلاق الأصحاب فتذكر  
بصرى (قوله نحو الريح) أى كالبهيمه وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية (قوله مطلقاً) أى سواء كان نشوؤه منه أم لا  
وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا نهاية (قوله أو الميتة الخ) خلافاً للصنيع المغنى وصرح النهاية عبارة وحاصل  
المعتمد في ذلك كما اقتضاه كلام الهجة منطوقاً ومفهوماً واعتمده الوالد رحمه الله تعالى وافق به أنها ان طرحت  
حية لم يضر سواء كان نشوؤها منه أم لا وسواء ماتت فيه بعد ذلك أم لا إن لم تغيره وإن طرحت ضرر سواء كان  
نشوؤها منه أم لا وإن وقوعها بنفسها لا يضر مطلقاً فيعني عنه كما يعنى عما يقع بالريح وإن كان ميتاً ولم يكن  
نشوؤه منه إن لم يغيره وليس الصبي ولو غير ميمز والبهيمه كالريح كما فقي به الوالد رحمه الله تعالى لأن لها  
اختياراً في الجلة اه وقوله ولو غير ميمز وفاقاً للشارح وخلافاً للمغنى وقوله والبهيمه خلافاً لها كما مر  
كله (قوله نشوؤها) بفتح النون وضم الهمزة كرى وعش (قوله كما هو الخ) أى عدم ضرر طرح الميتة  
التي الخ كرى (أقوله من جنسه) أى وإن لم تكن من ذلك الفرد سم عبارة الكردى عن حاشية الشارح  
على تحفته المراد الجنس فأنشأ في طعام ومات فيه ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية  
الاطعمة لا يضر ومنها الماء كما يصرح به بعض العبارات حيث مثلت لذلك بدو دخل طرح في ماء قليل اه  
(قوله مطلقاً) أى نشأت من المطروح فيه أم لا (قوله وعبارة المجموع الخ) تأييد لقوله والميتة التي الخ قوله  
هذا الحيوان أى الذى نشأ من جنس مائع مات فيه وقوله في مائع غيره أى من جنسه كرى (قوله في الحيوان  
الأجنبي) أى في الحيوان الذى مات في مائع لم ينشأ من جنسه (قوله وهذا) أى عدم ضرر الحيوان الأجنبي  
الذى وقع بنفسه (قوله في الطريقين) لعله أراد بهما المشهور ومقابله (قوله جمع من محققى التأخرين)  
منهم شيخ الاسلام وتبعه على ذلك الشهاب الرملى والدنو الشمس الشربى بصرى ومعلوم بمقدمته أنهم  
وافقوا الشارح في أصل التفصيل لافى شخصه (قوله وجرى أكثرهم على أن المطروحة الخ) عبارة الكردى  
على شرح بافضل اطلاق كثير من ضرر الطرح واستثنى الجلال الرملى الريح فلا يضر طرحه وزاد الشارح  
في التحفة طرح البهيمه فلا يضر واعتمد الطبرلاوى والخطيب الشربى أنه إذا طرحها غير ميمز لم يضر وزاد  
الخطيب أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان فوقعت في المائع لا يضر وجرى البلقىنى على  
عدم ضرر الطرح مطلقاً وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اعتماداً على حاشيته على تحفته بعد كلام طويل  
مانصه واعلم أنك إذا تأملت جميع ما تقر ظهرك منه أنه ما من صورة من صور ما لا دله مسائل طرح أو لا  
منشؤه من الماء أو لا إلا وفيها خلاف في التجنيس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة  
عظيمة في العفو عن سائر هذه الصور ما على المعتمد على مقابله وإن وقع له شيء من ذلك ولم يجد طهارة

وبين قوله رد (قوله وكذا لوصفي ماء فيه من خرقه) أى ولا يضر طرح المائع في الخرقه على المجتمع فيه من  
الميتات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع توصل الصب وكذا مع تفاصله عادة فلو فصل بنحو  
يوم مثلاً ثم صب في الخرقه مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر إذ لا يشق تنظيف  
الخرقة منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه يضر طرحها على المائع ويضر طرح  
المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جعلها (قوله أى من جنسه) أى وإن لم يكن ذلك

ما وقع فيه أو لا يحل أكله إلا على ضعيف جازله تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة ميتته ما على رأي جماعة أنها ظاهرة فلا إشكال في جواز تقليد القائلين بذلك وعلى الراجح السابق في المطروح استثنى الدارمي ما يحتاج لطرحه كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فوات معه دود فلا ينجسه على أصح القولين مع أنه طرحه ويقاس بذلك سائر صور الحاجة انتهى كلام السكردي (قوله مطلقاً) أي عمد أو سهو أو من جنس المكلف أو غيره نشأت من المانع أو لا (قوله ما في ذلك) أي في كل من الاطلاقين (قوله بل قيل يمنع الخ) قضية صنيع النهاية اختصاص الذنب بالذباب والحرمة بالنحل (قوله لا يأتي في غيره) أي لا يتفاء المعنى الذي لا جله طلب غمس الذباب وهو مقامة الدواء الدائمة (قوله والوجه ما ذكرته) أي منع غمس غير الذباب عبارة الزيادة الغمس خاص بالذباب أما غيره فيحرم غمسه لأنه يؤدي إلى إهلاكه انتهت اه ع ش قال في النهاية ومحل جواز الغمس أو الاستحباب إذا لم يغلب على الظن التغيير به أي بأن يموت به وبغيره وإلا حرم لما فيه من إضاعة المال اه زاد سم على صاحبه وهذا في غير الماء القليل أخذاً من عدم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضييع النجاسة اه (قوله والنحل) عبارة القاموس والنحل ذباب العسل واحدها بهاء اه أي مفردها نحلة بالتاء أو قبانوس (قوله وما هنا) أي التعبير بالمشهور (قوله مع هذا الخبر) أي إذا وقع الذباب الخ قول المتن (نجس لا يدركه الخ) فان قيل كيف يتصور العلم بوجوده أجيب بما إذا عف الذباب على نجس ثم وقع في ماء قليل أو مائع فانه لا ينجس مع انه غلق في رجليه نجاسة لا يدركها الطرف ويمكن تصويره أيضاً بما إذا رآه قوى البصر دون معتدله فانه لا ينجس أيضاً شيخنا وبجبري (قوله غير مغلط) وفاقا لشيخ الاسلام واعتمد النهاية والمعنى أنه لا فرق بين المغلط وغيره (قوله وليس بفعله) وفاقا للنهاية عبارة تهو لوراي ذبابة على نجاسة أي رطبة فامسكها حتى الصقها بيده أو ثوبه أو طرحها في نحو ماء قليل اتجه التنجيس قياساً على ما لو أبقى ما لا نفس له سائلة ميتة في ذلك اه وبه يعلم ما في حاشية شيخنا وبجبري من أن ابن حجر قيد العفو بما إذا لم يكن بفعله وظاهر كلام الرمي الاطلاق إلا أن يحمل قولها وظاهر كلام الرمي على ما في غير النهاية عبارة السكردي على شرح بافضل قوله ولم يحصل بفعله كذلك التحفة وغيرها واعتمده الزيادة وجزم به الحلبي ونقل سم على المنهج عن الجمال الرمي انه ارضى العفو وإن حصل بفعله وقال القليوبي سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد ابدليل لإطلاقه مع التفصيل في الميتة وبعضهم قيده بما إذا لم يكن عن قصد انتهى وغير الشارح في الامداد بقوله وام يحصل بفعله كما بحثه الزركشي أسكن ينازع فيه العفو عن قليل دم نحو القملة المقتولة قصداً إلا ان يفرق بان ذلك يحتاج اليه بخلاف هذا انتهى وفيما نقله عن سم مامر (قوله لقائه) كنقطة بول وخمر وما يتعلق بنحو رجل ذبابة عند الوقوع في النجاسة فيعفى عن ذلك في الماء وغيره مغنى ونهاية (قوله أي بصر) إلى الماتن في النهاية والمعنى لا قوله ولو اجتمع إلى رطبا (قوله أي بصر معتدل) أي من غير واسطة الشمس قلبه في عبارة النهاية والعبرة بكونه لا يري للبصر المعتدل مع عدم مانع فلورأي قوى النظر ما لا يراه غيره قال الزركشي فالظاهر العفو كما في نداء الجمعة نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويدركه بواسطة الشمس انه لا اثر لادراكه بواسطة الكونما تزيدي التجل فاشبهت رؤيته حيث تدرؤية حديث البصر اه (قوله مع فرض مخالفته الخ) علم بذلك ان يسير الدم ونحوه مما لا يعفى عن قليله إذا وقع على ثوب أحر وكان بحيث لو قدر أنه أبيض رؤى لم يعف عنه وإن لم ير على الأحمر نهاية قال ع ش قوله مر ما لا يعفى عن قليله أي كدم المنافذ أودم اختلط بغيره فلا يقال ان يسير الدم يعفى عنه ثم الكلام

الفرد (قوله نذب غمس الذباب الخ) محل جواز الغمس أو نذبه إذا لم يغلب على ظنه التغيير به أي بأن يموت به وبغيره وإلا حرم لما فيه من اتلاف المال وهذا في غير الماء القليل أخذاً من عموم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضييع النجاسة والفرق أن البول في الماء القليل وان كان فيه اتلاف ان مظنة الحاجة دفع الضرر الظاهر المحرّب منه بخلاف الغمس المذكور وإن نذب مر (قوله غير مغلط) كذا في دوقولف (قوله

تضر مطلقاً وجمع منهم  
البليقي وغيره ودل عليه  
كلام تنقيح المصنف أنه  
لا يضر الطرح مطلقاً وينت  
ما في ذلك في شرح العباب  
(تنبيه آخر) يظهر من  
الخبر السابق نذب غمس  
الذباب لدفع ضرره وظاهر  
أن ذلك لا يأتي في غيره بل  
لوقيل بمنعه فان فيه تعديداً  
بلا حاجة لم يبعد ثم رأيت  
الدميري صرح بالنذب  
وتعميمه قال لأن الكل  
يسمى ذباباً لغة إلا النحل  
لحرمة قتله اه والوجه  
ما ذكرته وتلك التسمية  
شاذة على أنه لم يعول عليها  
في القاموس وعبارته  
والذباب معروف والنحل  
وعبر في الروضة بالآظهر  
وما هنا أولى إذ لا قوة  
للخلاف مع هذا الخبر  
(وكذا) يستثنى (في قول  
نجس) غير مغلط وايس  
بفعله على الوجه (لا يدركه)  
لقائه ولو احتمالاً بأن شك  
أدركه أو لا فيما يظهر عملاً  
بالأصل (طرف) أي بصر  
معتدل مع فرض مخالفة  
لون الواقع عليه له

فما لو فرض بالفعل وخالف ما لو اتفق انه لم يفرض أصلاً وشك في كونه يدركه الطرف أو لا لم يضر للشك في النجاسة به ونحن لا ننجم مع الشك اه (قوله فلا ينجس الخ) ولو وقع الذباب على دم ثم طار ووقع على نحو ثوب اتجه العفو جز ما لا نأذاقلنا بالعفو في الدم المشاهد فلان نقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الأولى نهاية (قوله ولو اجتمع الخ) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والمعنى عبارة الثاني ومقتضى كلامه أي المصنف انه لا فرق بين وقوعه في محل ووقوعه في محال وهو قوي لكن قال الجليل صورته ان يقع في محل واحد وإلا فله حكم ما يدركه الطرف على الأصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام إشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غريب قال الشيخ والوجه تصويره باليسير عرفاً لا بوقوعه في محل اه زاد المعنى وهو حسن اه وفي النهاية بعد ذلك كلام آخر قد يخالف ما مر منه كما أشار اليه سم والبصري لكن حمله على ما وافق الأول وارتضى به شيخنا عبارة أي شيخنا ومقتضى كلام الشارح انه لا فرق في النجاسة المذكورة بين ان تكون في محل واحد أو محال لكن قيد بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما إذا لم يكتر بحيث يجتمع منه ما يحس قال الرملي في شرحه وهو كما قاله اه أي حيث كثر عرفاً وإلا فيعني عنه كما قاله الشبراملسي عليه واطلق عطية العفو لان العبرة بكل موضع على حدته اه وقال الرشدي ان معتمد النهاية ما ذكره اخر ابقوله لكن قيد بعضهم الخ وان قوله أولاً قال الشيخ والأوجه الخ إنما هو مجرد حكاية لما استوجهه الشيخ اه واعتمد سم أيضاً ما قاله شيخ الاسلام بما نصه عبارة شرح الارشاد ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به الغزالي وغيره انتهت وبوجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام واه محمد الرملي (قوله رطباً) وكذا اجافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب ما نصه ان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدر كها الطرف اتصلت بما كحل فانه يحل تناوله على الأصح وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة اه سم (قوله أي نظر الخ) عبارة السكردي أي من شأنه أن يشق وإن كان بعض الافراد لا يشق الاحتراز عنه كنقطة خمر قال في شرح العباب الا ترى ان دم نحو البراغيث يعني عن كثيره ولو في ناحية تندرج فيها البراغيث نظر الاعتبار ما من شأنه وجنسه الخ انتهى (قوله لما من شأنه) أي المشقة (قوله ويستثنى صور أخرى الخ) ظاهره انه لا فرق في هذه المذكورات حيث قيل بالعفو عنها بين الصلاة وغيره الكثر في سم ما نصه قيل والتحقيق في هذه المسائل الحكم بالتنجيس ولكن يعني عنه بالنسبة للوضوء والصلاة ونحو ذلك اه وليس في ذلك جزم باعتماده حتى يجعل مخالفاً لما اقتضاه كلام الشارح مر ع ش (قوله منها ما على رجل الذباب الخ) أي وما يقع من بعر الشاة في اللبن في حال الحلب فلو شك اوقع في حال الحلب أو لا فلا وجه انه ينجس إذ شرط العفو لم تنحققه نهاية وسم قال ع ش ومثل ذلك في العفو أيضاً تلويث صرع الدابة بنجاسة تتمرغ فيها أو توضع عليه لمنع ولدها من شربها أو ما لو وضع الاناء في الرماد أو التور لتسخينه فتطير منه رماد أو وصل لما في الاناء لمشقة الاحتراز عن ذلك اه (قوله ويسير الخ) وقليل الدم الباقي على اللحم والعظم شرح بافضل وكذا في المعنى إلا انه لم يقيد بالقليل (قوله عرفاً الخ) وفي حاشية الهاتفي على التحفة ما نصه وبه يعلم ان اقتصار الرافعي

ولو اجتمع لكثير) عبارة شرح الارشاد لو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به الغزالي وغيره اه وقد يتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام وقد اقر مر شيخ الاسلام على قوله ان الوجه التصوير اليسير عرفاً لا بوقوعه في محل واحد ثم قال وقيد بعضهم العفو عما يدركه الطرف بما إذا لم يكتر بحيث يجتمع منه في دفعات ما يحس وهو كما قال اه فليأمل مع ما قبله (قوله رطباً) وكذا اجافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب اعتراضاً على عدم جامعية تعريف النجاسة الذي ذكره ما نصه لان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدر كها الطرف اتصلت بما كحل فانه يحل تناوله على الأصح وهو من جلته ثم قال وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة (قوله ويستثنى صور أخرى) في شرح الارشاد ونقل ابن العماد

فلا ينجس وإن تعددت محاله ولو اجتمع لكثير على خلاف يأتي في نظيره في شروط الصلاة رطباً للمشقة أيضاً أي نظر لما من شأنه ومن ثم مثله بنقطة خمر (قلت ذا القول أظهر) من القول الآخر الذي لا يستثنى هذا والله أعلم ويستثنى صور أخرى استوعبتها مع بيان ما فيها في شرح العباب منها ما على رجل الذباب وإن رؤى ويسير عرفاً من شعر أو ريش

كابن الصباغ على شعر تين وسليم على ثلاث ليس المراد به التحديد به صرح في المجموع انتهى وفي الامداد  
 والاياعاب لو قطعت شعرة او ريشة اربعاً فكل واحد في فتاوى الشارح لو خلط زباد فيه شعرتان او ثلاث  
 بزباد فيه مثل ذلك او لاشيء فيه بحث بعض المتأخرين ان محل العفو عن قليل شعر غير الماكول مالم يكن  
 بفعله فعليه ينجس الزباد ان انتهى اه كردى اقول لا يبعد تقييده اخذ امامي في طرح ميتة لادم الخ بما  
 اذا لم يكن الخلط لحاجة (قوله نعم المركوب الخ) عبارة شرح بافضل والكثير منه للراكب اه وكتب عليه  
 السكردى ما نصه عبر في التحفة وشرحى الارشاد والخطيب والزيادى وغيرهم بالعفو عن كثير شعر المركوب  
 وظاهر الاطلاق يفيد ولو لغير الراكب خلاف ما جرى عليه هنا إلا ان يحمل ذلك عليه ويدل عليه ظاهر كلام  
 الايعاب اه اقول وكذا يدل عليه قول شيخنا ويعط عنه في نحو القصاص اكثر من غيره اه (قوله ومن  
 دخان الخ) اعلم ان الشارح قد ذكر في الحاشية ما يفيد ان قلة الدخان وكثرته تعرف بالاثار الذي ينشأ عنه في  
 نحو الثوب كصفره فان كانت صفرة في الثوب قليلة فهو قليل والا فهو كثير ثم قال والعفو عن الدخان في الماء  
 أولى منه في نحو الثوب لانه في هذا يظهر أثره ويدرك فيعلم وجوده وتذكر قلته وكثرته بخلاف الماء فاذا عني  
 عن قليلة المشاهد في نحو الثوب فالولى في الماء اه فافاد كما ترى في الضر واشترط الاثر في نحو الثوب ونقل  
 الها تفي على التحفة عن الايعاب انه لو اوقد نجاسة تحت الماء اتصل به قليل دخان لم ينجس او كثيره فيتنجس  
 اه ومنه يعلم انه لا فرق في العفو عن قليل دخان النجس بين كونه بفعله او لا ولكن في الايعاب عن الزركشى  
 ان شرط العفو ان يكون عن غير قصد واقره في الشبراملى على النهاية ما نصه ويعني عن قليل دخان  
 النجاسة حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله ومنه البخور بالنجس أو المتنجس كما ياتي فلا يعني عنه وان قل  
 لانه بفعله ومن البخور ايضا ما جرت به العادة من تبخير الحمامات انتهى كلام السكردى وقوله ومنه يعلم  
 انه لا فرق الخ لا يخفى ما فيه فان الوصول بسبب الايقاد المذكور لا يصدق عليه عرفانه بفعله بخلاف الوصول  
 بسبب التبخير كما هو ظاهر (قوله تصعد) اى البخار (قوله كبخار كنيث) اى بيت الحلاء كردى (قوله  
 فطاهر) فلم يلامه قربة وجهها على ظهره وصلى بها صحت صلاته شيخنا (قوله جميع رغيث الخ) يجوز ان  
 يكون مراده جميع ظاهره بصرى (قوله كثيره) اى الدخان وقوله لرطوبته اى عند رطوبته وقبل التبخير  
 (قوله ومن غبار سرجين) اى ونحوه مما تحمله الريح كالذر معنى عبارة شيخنا ومنها السرجين الذى يخبز به  
 فيعني عن الخبز سواء كله مشفر داو في مائع كبن وطبخ ومثله الخبز المقمر في الدمس فلو فت في اللبن وغيره  
 عني عنه وهل يعني عن حملة في الصلاة او لا قال الرملى لا يعني وخالف العلامة الخطيب فقال يعني عنه فيها زاد  
 البجيرمى ولا يجب غسل الفم منه لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا انه لا يسن ايضا وفيه نظر اه وعبارة السكردى  
 عن شرح العباب ويعني عما يصيب الحنطة من البول والروث حال الدياسة قال الدارمى والاحوط المستحب  
 غسل الفم من اكله وقياسه ان يسن غسل جميع ما يعني عنه اه (قوله وما على منفذ الخ) عطف على قوله  
 ما على رجل الخ اى يعني عنه اذا وقع في الماء مثلاً سواء اغلب وقوة فيه ام لا بشرط ان لا يطرأ عليه نجاسة  
 اجنبية شرح بافضل قال السكردى عليه وذكر الشارح في حاشية التحفة بعد كلام ما نصه وقد يؤخذ منه العفو  
 هنا عن منفذ الحيوان وإن كان دخوله الماء بفعله غيره اه وقال في الايعاب هو محتمل ويحتمل تقييده بما اذا  
 لم يكن بفعله أى الغير وهو قياس كثير من الصور المستثنيات ثم رأيت بعض المتأخرين بحث هذا اه  
 كلام السكردى (قوله مما خرج منه) كان بال الحمار او رات وبقى اثر ذلك بمنفذه سم على المنهج اه  
 قال الشارح في الحاشية يعني عما في المنفذ من النجس الخارج منه لا غيره ولو من جوفه كقيته انتهى العفو

نعم المركوب يعني عن كثير  
 شعره ومن دخان او بخار  
 تصعد بنار ولا كبخار  
 كنيث ويريج دبر رطب  
 فطاهر ويبحث القمولى  
 نجاسة جميع رغيث أصابه  
 كثيره لرطوبته مردوبانه  
 جامد فلا يتنجس إلا بماسه  
 فقط ولا يطهره الماء ومن  
 غبار سرجين وما على منفذ  
 غير آدمى مما خرج منه

عن بهر شاة وقع في اللبن حال الحلب فلو وجد بهر في لبن وشك في انه وقع في حال الحلب أو لا فالوجه الحكم  
 بنجاسته لانه الاصل في وقوع النجاسة في اللبن ولم يتحقق سبب العفو بخلاف ما لو وجدت نجاسة في ماء وشك  
 في انه قليل او كثير حيث يحكم بطهارتها لان مجرد وقوع النجاسة في الماء لا ينجسه الا بشرط القلة ولم يتحقق

طير وما على فيه وفهم كل يجتر  
كما نقله المحب الطبري عن  
ابن الصباغ في البغير واعتمده  
وفهم صبي قال جمع وكذا  
ما تلقيه الفيران من الروث  
في حياض الاخلية اذا اعم  
الابتلاء به ويؤيده بحث  
الفوارى العفو عن بعرفة  
في مائع عم بها الابتلاء  
وشرط ذلك كله ان لا يغير  
وان يكون من غير مغاظ  
وان لا يكون بفعله فيها  
يتصور فيه ذلك (تنبيه)  
علم من كلامهم في هذه  
المستثنيات أنها لا تنجس  
ملاقيها في شروط الصلاة  
ان المعفوات ثم تنجس لكن  
لا تبطل بها الصلاة مثلا  
وحية تذييل الفرق فان  
الضرورة او الحاجة الموجبة  
للعفو موجودة في الكل  
لما ان يقال على بعد ان اصل  
الضرورة هنا أكد وقد  
يؤيد ذلك عدم تأثير الخمر  
في نجاسة ظفرها اذا تخللت  
واختلافهم في قایل شعر  
الجلد اذا اندبغ هل يطهر  
تبعاله كالذي قبله او يعفى  
عنه فقط أى لانه أخف  
ضرورة منه ولو تنجس ادى  
او حيوان طاهر وإن ندر  
اختلاطه بالناس ثم غاب  
وأمكن عادة طهره حتى من  
مغلظ والنزاع في الهرة بان  
ما نأخذ بلسانها قليل  
لا يطهر فما يرددها تكرر  
الاخذ به عند شربها

كردى (قوله وروث) إلى قوله ويؤيده في النهاية (قوله وروث الخ) عبارة النهاية وعن روث نحو سمك  
لم يضعه في الماء عتبا والحق الاذرى به ما نشؤه من الماء والزركشى ما لوزل طائر وإن لم يكن من طيور الماء  
وذرق فيه او شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تخل عنه اه قال ع ش قوله غيثا ومن العتب ما لوضع فيه  
لمجرد التفرج عليه فيما يظهر وليس منه ما يقع كثير من وضع السمك في الابار ونحوها لا كل ما يحصل فيها  
من العلق ونحوه حفظا لما عاين الاستقذار وقوله مر لم تتحلل عنه مفهومه انها اذا تحللت ضرر وقياس  
ما تقدم فيها تلقية الفيران وفيما لو وقعت بعرة في اللبن العفو للشفقة اه (قوله منه) أى الماء (قوله وذرق  
طير) ويعنى عما يماسه العسل من السكواة التي تجعل من روث نحو البقر وافي جمع من اللبن بالعفو عما  
يبقى في نحو السكرش مما يشق غسله وتنقيته منه نهاية وجزم شيخنا بهذا اى العفو عما يبق في نحو السكرش  
الخ وفي السكردى عن الايعاب ما نضه بل بالغ بعضهم فقال الذى عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز  
اكل المصارين والامعاء اذا نقيت عما فيها من الفضلات وإن لم تغسل بخلاف السكرش وفيه نظر والوجه  
انه لا بد من غسلها اذا لامشقة في ذلك وانه لا بد من تنقية نحو السكرش عما فيه ما لم يبق فيه نحو ربح بعسر زواله  
اه (قوله وفهم كل يجتر) فلا ينجس ما شرب منه ويعنى عما تطاير من ريقه المتنجس نهاية أى ووصل ثوب  
او بدن او غيرهما ع ش (قوله وفهم صبي) لاسيما في حق المخاطلة كما صرح به ابن الصلاح ويؤيده ما في  
المجموع انه يعنى عما تحقق اصابته بول ثور الدباسة له بل ما نحن فيه اولى والحق بعضهم بذلك اقوال المجانين  
وجزم به الزركشى نهاية قال ع ش قوله مر وفهم صبي اى بالنسبة لثدى امه وغيرها وقوله مر عما  
تحقق اى وإن سهل غسله كان شاهد اثر النجاسة على قدر معين ككف ومثل البول الروث اه (قوله قال  
جمع الخ) جزم به النهاية والمغنى ثم قال الاول والضابط في جميع ذلك أن العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه  
غالبا اه قال ع ش قوله مر بما يشق الخ من ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الفيران ونحوها في  
الاولى المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والاباريق ونحوهما ما يقع لاخواننا المجاورين اى في الازهر  
من ان الواحد منهم يريد الاحتياط فيتنخذله لم يبقا ليستنجى منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء بل فيران  
ومنه ايضا ذرق الطيور في الطعام اه (قوله في مائع) أى أوجام درطبا وقوله وأن لا يكون بفعله اى قصدا  
لاتبع كردى (قوله وفي شروط الخ) عطف على في هذه الخ (قوله مثلا) اى كالطواف (قوله في الشكل)  
اى في كل من نحو الصلاة وغيرها (قوله ويؤيد ذلك) اى الفرق (قوله واختلافهم الخ) عطف على عدم  
تأثير الخ (قوله كالذى قبله) اى ظرف الخمر المختللة قال السكردى اراد به المعطوف عليه اه (قوله ولو  
تنجس ادى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه وله حكم اخر وهو انه لو تنجس فيه بنحو القى ولم  
يغب وتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عفى عنه فيما يشق الاحتراز عنه كالنقاص لثدى امه وتقبيله في  
فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة كذا قرره الزملى سموع ش وكردى (قوله او حيوان) إلى قوله ويؤخذ  
في المغنى (قوله او حيوان طاهر) من هرة او غيره ما غنى من فيه او غيره من اجزائه كردى عن الايعاب (قوله  
وامكن عادة) اى ولو على بعد في ماء جار او راكد كثير شرح بافضل (قوله حتى من مغلظ) قال في الايعاب  
ويشترط كونه اى الماء مختلطا بتراب إن كانت نجاسة مغلظة ولا تشترط الغيبة سبع مرات لانها في المرة  
الواحدة تلغ بلسانها في الماء ما يزيد على ذلك انتهى اه كردى (قوله لم ينجس الخ) جواب ولو تنجس الخ

فالاصل الطهارة (قوله وروث ما نشؤه منه الخ) ويعنى عما يماسه العسل من السكواة التي تجعل من روث نحو  
البقر وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عتبا شرح مر (قوله وذرق طير) اى وإن لم يكن من طيور الماء  
شرح مر (قوله وفهم صبي) لاسيما في حق المخاطلة والحق بعضهم بذلك اقوال المجانين شرح مر (قوله ولو تنجس  
ادى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه دون حكم اخر وهو انه لو تنجس فيه بنحو القى ولم يغب  
وتمكن من تطهيره بل لو استمر معلوم التنجس عفى عنه فيما يشق الاحتراز كالنقاص لثدى امه فلا يجب عليها غسله  
وكتقبيله في فيه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا قرره مر واعلم ان قوله ولو تنجس الخ

مامسه وإن حكمنا ببقاء نجاسته عملاً بالأصل لضعفه باحتمال طهره مع أصل طهارة المدسوس ويؤخذ منه أنه لو أصابه من أحد المشتبهين شيء لم ينجسه للشك وهو واضح قبل الاجتهاد أما بعده فانه إذا ظهر له به النجس فاصابه شيء منه فانه ينجسه كما هو ظاهر نعم هل يعتطف الحكم على مامسه قبل ظهور نجاسته بالاجتهاد بعد التبعية مع بقاء ذات ما في الأنا على حالها أولاً وآخر ( ٩٩ ) والاختلاف إنما هو في خارج عنها وهو

الشك قبل الاجتهاد والظن بعده أولاً لأنه لا معارض للشك فيما مضى بخلافه الآن عارضة مأهولة مقدم على الأصل وهو الاجتهاد لتصر محتمل الآن بطرح النظر للأصل بعد الاجتهاد كل محتمل والأول أقرب وادعاء قصر معارضة ما ذكر على ما بعد الاجتهاد عنوع بل تعتطف المعارضة فيما مضى أيضاً ثم رأيت في شرح العباب رجحت الثاني وعلته بما حصله ان النجاسة لا تثبت بالنسبة لما هو محقق الطهارة بغلبة الظن وان ترتبت على اجتهاد ولا يعارضه امتناع التطهر بما غلب على الظن نجاسته بالاجتهاد لأنه ان استعماله في حدث تعذر جزمه بالنية او في خبث فهو محقق فلا يزول بشكوك فيه ولأنه لو حل التطهر به حل التطهر بمظنون الطهارة بالأولى فيلزم استعمال يقين النجاسة نعم يعلم من قول الزركشي قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيما إذا تغير اجتهاده أنه يورده موارد الأول الحكم بتنجسه هنا ان محل قولنا لا أثر لظنه نجاسة ما أصابه

(قوله مامسه) أي من ماء أو غيره (قوله وإن حكمنا ببقاء نجاسته الخ) ولو مس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان فهل تبطل صلاته لأنه محكوم بنجاسته وإن لم نحكم بنجاسته مامسه مع الرطوبة أو لا احتمال الطهارة ولا يبطل بالشك فيه نظر ومال الرمي للأول والثاني غير بعيد سم (قوله عملاً) علة للحكم ببقاء نجاسته وقوله لضعفه الخ علة لعدم تنجيسه لما مضى بصري (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل بالضعف (قوله لو أصابه) أي شخصاً (قوله هو) أي عدم التنجيس (قوله ٩) أي بالاجتهاد (قوله في خارج الخ) أي في حال عارض للذات خارج عنها وقوله ولا أي ولا يعتطف كرهدي (قوله والأول أقرب) ويأتي انفاتر جيحه للثاني خلافاً للشبر المسمى حيث قال بعد ذكره كلام شرح العباب الآن انفاً ما نصه وظاهر كلام ابن حجر في شرح المنهاج الميل إلى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ونقل ابن قاسم على المنهج عن إجماع الرمي اعتماد عدم وجوب الغسل وقد يتوقف فيه لأن الظن الناشئ عن الاجتهاد ينزل منزلة اليقين فالقياس وجوب الغسل اهـ (قوله رجحت الثاني) أي عدم الانعطاف (قوله وإن ترتبت) أي غلبة الظن (قوله ولا يعارضه) أي التعليل المذكور في شرح العباب (قوله لأنه الخ) علة لثبتي المعارضة (قوله فهو محقق) أي الخبث (قوله بمشكوك فيه) أي في طهره أراد بالشك مقابل الظن فيشمل الوهم كما هو المراد هنا (قوله حل التطهر بمظنون الطهارة الخ) أي وإن حل به أيضاً ساغ استعمالها معاً فيلزم استعمال يقين النجاسة بصري (قوله فيلزمه) أي من استعمالها معاً كرهدي (قوله أنه الخ) بيان لما نقلوه الخ (قوله يورده) أي الماء الثاني الذي انقلب اجتهاده إلى طهارته (قوله الحكم الخ) خبر قضية الخ (قوله هنا) أي فيما لو أصابه شيء من أخذ المشتبهين ثم ظن نجاسته بالاجتهاد (قوله أن محل الخ) نائب فاعل يعلم وقوله قولنا لا أثر الخ هو القول الذي يفهم من قوله السابق أن النجاسة لا تثبت بالنسبة الخ كرهدي (قوله ما أصابه) أي أصاب منه على الحذف والإيصال (قوله لعدم تنجيسه) لعل الأولى لتنجسه باسقاط عدم (قوله حيث الخ) خبر أن محل الخ (قوله هو ما اندفع) إلى قوله على إشكال في المغنى لإفوله أي ما يرتفع إلى طلبة (قوله اندفع) أي أنصب وقوله من منحدر أي منخفض والحدرا الخط من الأعلى إلى الأسفل كرهدي (فهو كالراكد) أي في كونه متصلاً واحداً فيكون جرياته متواصلة حساً وحكماً فلا يتنجس إذا بلغ جميعاً قلتي نفاكراً إلا بالتغير بصري وشرح بافضل (قوله مع ذلك) أي وجود ارتفاع أمامه (قوله في تفصيله) إلى قول المتن والقلتان في النهاية لإفوله أي ما يرتفع إلى طلبة وقوله بأن تبلغهما إلى تنجست (قوله في تفصيله السابق الخ) وفيها يستثنى نهاية ومعنى (قوله لأن خبر القلتين عام) فانه لم يفصل فيه بين الجاري والراكد نهاية ومعنى قول المتن (وفي القديم الخ) وبه قال الإمام والغزالي واختاره جماعة من الأصحاب قال في شرح المذهب وهو قوي وقال في المهمات أنه قول جديد أيضاً كرهدي (قوله لقوته) أي لقوة الجاري ولأن الأولين كانوا يستنجون على شط الأنهار الصغيرة ثم يتوضؤون منها ولا تنفك عن رشاش النجاسة غالباً وعلله الرافعي بأن الجاري وارد على النجاسة فلا ينجس إلا بالتغير كما لا بد الذي تزل به النجاسة وقضية هذا التعليل أن يكون طاهراً لا طهوراً والظاهر أنه ليس بمراعاة (قوله وهي الدفعة) وفي القاموس الدفعة بالفتح المرة بالضم الدفعة من المطر اهـ والمناسب هنا الضم عش (قوله منه) أي من الماء الذي بين حافتي النهر (قوله تحقيقاً أو تقديراً) تفصيل للتموج فالتحقيق أن يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه بسبب شدة

ظفير مامر عن شيخنا الرملي فيما لو تنجست يده اليسرى ويؤخذ مما ذكره هنا الحكم ببقاء نجاسة اليسرى في مسألة شيخنا (قوله وإن حكمنا ببقاء نجاسته عملاً بالأصل) لو مس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان

الرشاش بالنسبة لعدم تنجيسه لمساة حيث لم يستعمل ما ظن طهارته وإلا لزمه بالنسبة لصحة صلاته غسل ذلك ثلاثاً يصلي ييقين النجاسة (والجاري) وهو ما اندفع في منحدر أو مستوفان كان أمامه ارتفاع فهو كالراكد وجريه مع ذلك متباطئ ولا يعتد به (كراد) في تفصيله السابق من تنجس قليله بالملقا وقوة كثيره بالتغير لأن خبر القلتين عام (وفي القديم لا ينجس) قليله (بلا تغير) لقوته وعلى الجديد فالجريات وإن اتصلت حساهي منفصلة حكماً فكل جريته وهي الدفعة بين حافتي النهر أي ما يرتفع منه عند موج تحقيقاً أو تقديراً طالبة لما أمامها هاربة بما وراها

الهواء والتقديرى بان يكون غير ظاهر التوج بالجرى عند سكون الهواء لانه يتأوج ولا يرتفع بجرى  
 (قوله فان كانت الخ) اى الجرية والحاصل ان الجارى من الماء ومن رطب غيره اما ان يكون بمستوا و قريب  
 من الاستواء اما ان يكون منحدر من مرتفع كالصوب من ابريق فالجارى من المرتفع جدا لا تنجس منه إلا  
 الملاقي للنجس ماء او غيره واما فى المستوى والقريب منه فغير المساء ينجس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجربة واما  
 المساء فالعبرة فيه بالجربة فان كانت قلتين لم تنجس هي ولا غيرها الا بالتغير وان كانت اقل فهى التى تنجست  
 وما قبلها من الجريات باق على طهوريته ولو المتصلة بها واما ما بعدها فهو كذلك اى باق على طهوريته إلا  
 الجربة المتصلة بالمنجسة فلها حكم الغسالة وهذا إذا كانت النجاسة جارية مع الماء وان كانت واقفة فى الممر  
 فكل مامر عليها ينجس واما ما لم يمر عليها فهو الذى فوقها فهو باق على طهوريته شيخنا اى وإن كان ماء  
 النهر كله دون قلتين كما نقله السكردى عن المحلى وازيدى وعن حاشية الروضة لابن البلقينى (قوله طهر محلها  
 بما بعدها) فله حكم الغسالة حتى لو كان النجس من كلب فلا بد من شمع جريات مع كدورة الماء بالتراب  
 الطهورى فى احدها من غنى ونهاية (قوله وإلا) اى وإن لم تجر النجاسة بجرى الماء لثقلها مثلا واضعف جريان  
 الماء ومثل ذلك إذا جرى الماء اسرع من جريان النجاسة كما فى الاسنى والامداد وغيرهما كرى عبارة  
 النهاية فان كانت جامدة واقفة اه (قوله ومن ثم يقال لنا الخ) قال فى الايعاب ولا يؤثر فى هذا الالغاز الذى  
 جروا عليه ان هذا لم يبلغ قلتين فضلا عن الف لانه متفرق خبكا وذلك لان اتصاله صورة يكتفى فى الالغاز به  
 اه كرى (قوله من غير تغير) اى حسا ولا تقديرا ولو كان فى وسط النهر حفرة عميقة والماء بجرى  
 عليها بهيمة فساؤها كالراكد بخلاف ما إذا كان يجرى عليها سريعا بان كان يغلب ماءها ويبدله فان ماءها  
 حينئذ كالجارى اما لو كانت غير عميقة فلا اثر لها سواء جرى الماء عليها سريعا ام بطيئا كرى (قوله  
 بالمساحة) بكسر الميم ومثله الخ انظر ما فائدة زيادة مثل هنا وفى العمق (قوله بذراع الادى) اى بذراع اليد  
 المعتدلة شرح بافضل (قوله ومجموع ذلك الخ) ايضا هنا إذا كان المربع ذراعا ورعا طول او عرضا وعمقا يسط  
 الذراع من جنس الربيع فيكون كل منها خمسة ارباع ويعبر عنها بالاذرع القصيرة فنضرب خمسة الطول فى  
 خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين ثم يضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون فى خمسة العمق يحصل مائة  
 وخمسة وعشرون ذراعا يخص كل ذراع اربعة ارباع ارباعا فى المائة ذراع اربعة ارباعا فى خمسة والعشرين  
 ذراعا مائة ارباعا فى خمسة ارباعا وهو مقدار قلتين شيخنا وكرى (قوله وهى الميزان) اى والمائة  
 والخمسة والعشرون الحاصلة من ضرب الطول فى العرض والحاصل فى العمق بعد بسطها ارباعا هى الميزان  
 لمقدار قلتين فلو كان العمق ذراعا ونصفا مثلا والطول كذلك فابسط كلا منهما ارباعا تكن ستة اضرب  
 احدهما فى الاخر تحصل ستة وثلاثون اضربها فى العرض بعد بسطها ارباعا فاذا كان العرض ذراعا  
 فالحاصل من ضرب اربعة فى ستة وثلاثين مائة واربع واربعون فهو اكثر من قلتين اذ هما كما علمته مائة  
 وخمسة وعشرون وان كان العرض ثلاثة ارباع ذراع تضرب ثلاثة ارباعا فى ستة ارباعا فى ستة  
 وثلاثين يكون الحاصل مائة وثمانية فهو دون قلتين وعلى هذا فقس كرى (قوله اذ هو) اى التفاوت بين  
 المربع على مرجح النووى فى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين الاربعة ارباعا فى الرطل التى هى قدر كل  
 ربع على مرجح النووى فى الرطل وبينها على مرجح الرافعى فيه وفى شرح العباب بعد ان نقل ان قلتين  
 بالمساحة ما ذكر عن زوائد الروضة ما نصه ثم الظاهر ان ما ذكر عن زوائد الروضة جرى فيه على مختاره فى  
 رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم ما على مختار الرافعى فيه وهو مائة  
 وثلاثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضا ما ذكر ويحتمل ان يزداد بنسبة التفاوت بينهما فى وزن قلتين

فان كانت دون قلتين بان لم  
 تبلغهما مساحة ابعادها  
 الثلاثة تنجست بمجرى الملافة  
 وإلا فالتغير ثم ان جرت  
 النجاسة فى جربة بجرىها  
 طهر محلها بما بعدها  
 وإلا فكل مامر عليها من  
 الجريات القليلة تنجس حتى  
 يقف الماء ومن ثم يقال لنا  
 ما فوق ألف قلة وهو نجس  
 من غير تغير (والقلتان)  
 بالمساحة فى المربع ذراع  
 وربيع طولاً ومثله عرضاً  
 ومثله عمقا بذراع الآدى  
 وهو شبران تقريباً ومجموع  
 ذلك مائة وخمسة وعشرون  
 ربعا على اشكال حسابى  
 فيه بينته مع جوابه فى شرح  
 العباب وهى الميزان فلكل  
 ربع ذراع اربعة ارباع  
 لكن على مرجح المصنف  
 فى رطل بغداد وعلى مرجح  
 الرافعى لم يتعرضوا له  
 ويوجه بانه لا يظهر هنا بينهما  
 تفاوت اذ هو خمسة دراهم

فهل تبطل صلاته لانه محكوم بنجاسته وان لم يحكم بنجاسة ما مس به مع الرطوبة ولا لاجتعال الطهارة ولا  
 تبطل بالشك فيه نظر ومال مر الاول والثانى غير بعيد (قوله اربعة ارباع) اى من الخمسمائة رطل  
 (قوله اذ هو) اى التفاوت بين المربع على مرجح النووى فى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين



وخمسة اسباع درهم ومثل ذلك لا يظهر به تفاوت في المساحة في غير المربع بسبح ويحسب ما يبلغه (١٠١) إبعاده فان بلغ ذلك فقلتان وإلا

فلا وقد حدد والمدور بأنه  
ذراع من سائر الجوانب  
بذراع الادى وهو شبران  
تقريباً وذراعاً عمقاً بذراع  
التجار وهو ذراع ورع  
وقيل ذراع ونصف (تنبيه)  
الظاهر ان مرادهم بذراع  
التجار ذراع العمل المعروف  
وحينئذ فتحديده بما ذكر  
ينافيه قول السمودى في  
تاريخه الكبير ذراع العمل  
ذراع وثلاث من ذراع  
الحديد المستعمل بمصر  
وذلك اثنان وثلاثون  
قيراطاً وذراع اليد الذى  
حررناه أحد وعشرون  
قيراطاً وبه يتايد الثاني  
إذ التفاوت حينئذ بين ذراع  
ونصف باليد وذراع  
العمل نصف قيراط ولم  
يستثنه لقلته وبالوزن  
(خمساً ثمة رطل) بفتح الراء  
وكسرهما وهو افسح  
(بفسادى) باعجامهما  
واهمالهما واعجام واحدة  
واهمال الاخرى وبإبدال  
الاخيرة نونا والخبر الشافعى  
والترمذى والبيهقى إذا بلغ  
الماء قلتين بقلال فجر لم  
ينجس وهى بفتح اولها  
قرية بقرب المدينة النبوية  
على مشرقها أفضل الصلاة  
والسلام وقد قدر الشافعى  
رضى الله عنه القلة منها  
اخذاً من تقدير شيخ  
شيخه ابن جريج الراى لها  
بقرتين ونصف بقرب

وهو خمسة ارطال ونصف رطل ونصف تسع رطل والا قرب الاول إذ عدم تحديدهم للذراع وقولهم انه  
شبران تقريباً يدل على ان ذلك التفاوت مغتفر اه فليتأمل فيه سم (قوله واربعه اسباع درهم) كذا فى نسخة  
المصنف رحمه الله ويظهر ان الصواب وخمسة اسباع درهم والله اعلم بصرى (قوله لا يظهر به تفاوت) فى  
عدم الظهور نظر سم أى يعلم مما رآنا (قوله ما يبلغه) الضمير لما الواقعة على المقدار وقوله إبعاده أى  
غير المربع فاعلم لم يبلغ وما فى السكرى من ان الضمير المستتر راجع إلى ما والظاهر إلى غير المربع وضمير  
إبعاده يرجع إلى المربع خلاف الصواب والصواب إلى غير المربع ايضاً (قوله فان بلغ) أى ما يبلغه الخ  
ذلك أى المائة والخمسة والعشرين ربعاً (قوله المدور الخ) ضابطه ان يكون ذراعاً عرضاً وذراعين ونصفاً  
عمقاً متى كان العرض ذراعاً كان المحيط ثلاثة أذرع وسبعاً لان المحيط لا بد ان يكون ثلاثة أمثال العرض  
وسبع مثله فيبسط كل من الطول وهو العمق والعرض والمحيط ارباعاً لوجود الاربعة فى مقدار القلتين فى  
المربع فيكون العرض أربعة أذرع والطول عشرة والمحيط اثني عشر وأربعة أسباع فتضرب نصف  
العرض فى نصف المحيط فيخرج اثنا عشر واربعه اسباع عملاً بمقتضى قاعدتهم وإن لم يظهر لها هنا فائدة لانها  
كانت قبل المضرب اثني عشر واربعه اسباع ثم تضرب الحاصل فى عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون  
وخمسة اسباع فان ضرب الاربعة فى عشرة فى المائتين وعشرين ثم تضرب الاربعة اسباع فى العشرة باربعين  
سبعاً وخمسة وثلاثون سبعةً بخمسة صحيحة يبقى خمسة اسباع وهى زائدة قال بعضهم وبها حصل التقريب لكن  
الراجح ان معنى التقريب يظهر فى النقص لا فى الزيادة شيئاً وفى المغنى والبيجورى نحوه إلا قوله ونصفاً وقوله  
عملاً إلى ثم تضرب وقوله قال بعضهم وقوله لكن الراجح الخ (قوله وهو ذراع ورع) فى المغنى والبيجورى  
وشينخا ما وافقه (قوله الظاهر ان مرادهم الخ) الظاهر خلافه لان ما افاده بيان تكسير القلتين مباينة  
كثيرة فليتأمل بصرى عبارة السكرى عن حاشية التحفة للشارح بعد كلام طويل مانصه وإذ اتقرر ان المراد  
ذراع التجار بالنما وانه اربعة وعشرون قيراطاً وذراع اليد إحدى وعشرون قيراطاً لزم ان المراد بعمق  
المربع ذراع ورع بذراع الادى وبعمق المدور ذراعاً من ذراع الحديد والتفاوت بينهما قريب  
بخلاف ما إذا قلنا المراد بذراع التجار بالنون فان التفاوت بينهما كثير اه (قوله ذراع العمل المعروف)  
فى عرف البناء والتجارين كرى (قوله فتحديده) أى ذراع التجار بما ذكر أى بذراع ورع (قوله  
المستعمل بمصر) أى بايدى الباعة (قوله وذلك) أى الذراع وثلاث الخ (قوله وبه) أى بقول السمودى  
وقوله الثانى أى انه ذراع ونصف (قوله ولم يستثنه) أى الثانى نصف القيراط (قوله وبالوزن) عطف على  
قوله بالمساحة (قوله وبإبدال الاخيرة نونا) وبم أوله بدل الباء نهاية أى مع النون فقط كما فى القاموس عبارة  
بغداد بممهلين وممجهتين وتقديم كل منهما وبغداد وبغدين ومغدان مدينة السلام غش (قوله الخبر  
الشافعى) إلى قوله وحينئذ فانتصار الخ فى النهاية والمغنى الا قوله والترمذى والبيهقى (قوله قرية بقرب المدينة  
الخ) تجلب منها القلال وقيل بالبحرين قاله الازهرى قال فى الخادم وهو الاشبه معنى قال البيجورى قوله وهو  
الاشبه ضعيف اه (قوله من شيخ شيخه الخ) إذ الشافعى اخذ عن مسلم بن خالد الزنجى وهو عن ابن جريج  
واسمه عبد الملك بن يونس عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس عن النبی صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن  
الله عز وجل بجبرى (قوله الراى لها الخ) فانه قال رايت قلالاً فجرح فاذا القلة منها تسع قربتين او قربتين  
الاربعة ارطال التى هى قدر كل ربع على مرجح النووى فى الرطل وبينها على مرجح الرافعى فيه وفى شرح العباب  
بعد ان نقل ان القلتين بالمساحة ماذكر عن زوائد الروضة مانصه ثم الظاهر ان ماذكر عن زوائد الروضة جرى  
فيه على مختاره فى رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم أما على مختار الرافعى  
وهو مائة وثلثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضاً ماذكر ويحتمل ان يزداد بنسبة التفاوت بينهما  
فى وزن القلتين وهو خمسة ارطال ونصف رطل ونصف تسع رطل والا قرب الاول إذ عدم تحديدهم للذراع  
وقولهم انه شبران تقريباً يدل على ان ذلك التفاوت مغتفر اه فليتأمل فيه (قوله لا يظهر به تفاوت)

الحجاز والواحدة منها لا تزيد غالباً على مائة رطل بغدادى وحينئذ فانتصار ابن دقيق العيد لمن لم يعمل بخبر القلتين محتجاً بأنه مبهم

لم يبين عجب إذ لا وجه للنزاع في شيء. فما ذكر وإن سلم ضعف زيادة من قلال هجر لانه إذا اكتفى بالضعف في الفضائل والمناقب فالبيان كذلك بل أبو حنيفة رضي الله عنه يحتاج به مطلقا واما اعتماد الشافعي لها فهو يدل على انه ما لهذا أو لشيء منها عنده (تقريبا) لان تقدير الشافعي امر تقريبي فلا يضر نقص رطلين فاقول على المعتمد وخلافه بينت ما فيه في غير هذا المحل (في الاصح) وقيل هما الف وقيل ستائة لاختلاف قرب العرب فاخذنا بالاساوير بدان المدار على الغالب (١٠٢) وهو ما مر وقيل تحديد فيض نقص أي شيء كان ورد بانه افرط وبتفسير التقريب

وشيا أي من قرب الحجاز فاحتاط الشافعي بحسب الشيء نصف إذا لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب لإشياء على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب مغنى ونهاية (قوله) فالبيان كذلك محل تأمل بصرى (قوله) به أي الضعيف مطلقا أي في الفضائل والمناقب وغيرهما (قوله) أي الزيادة المذكورة (قوله) اما لهذا) إشارة إلى البيان كرى (قوله) فلا يضر نقص الخ وهو المراد بقول الرافعي لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر معين من الأشياء المغيرة الخ كذا في النهاية وهو محل تأمل بصرى (قوله) وقيل الخ عبارة المحلى والمغنى قدم تقريبا عكس المحرر ليشمله ومقابلته التصحيح والمقابل فيما قبله ما قيل القلتان الف رطل لان القربة قد تسع مائتي رطل وقيل همتائة رطل والعدد على الثلاثة قيل تحديد فيض نقص أي شيء نقص اه بخذف (قوله) وبتفسير التقريب ثم أي بقوله فلا يضر الخ والتحديد هنا أي بقوله فيض نقص الخ (قوله) ان التحديد ثم الخ كان مراده بالتقريب ثم ما لزم من تعيين التقريب في رطلين إذ لزم من ذلك التحديد بخمسائة لا رطلين سم ويصرح بذلك قول المغنى فان قيل على ما صححه في الروضة من انه يعني عن نقص رطل ورطلين ترجع القلتان ايضا إلى التحديد فانه يضر نقص ما زاد على الرطلين اجيب بان هذا التحديد غير المختلف فيه اه واما ما في الذكر دى مما نصه قوله ان التحديد ثم أي المعلوم من قوله تقريبا المقابل له والمراد ان هذا التحديد المنقول بقليل غير التحديد المقابل للاصح فلا رد عليه انك قلت في الخطبة لا اذكر المقابل اه فبعد عن المرام وقول سم بالتقريب صوابه بالتحديد قول المتن (والتغير المؤثر) أي حسا او تقدرا نهاية ومغنى (قوله) وحمل طعم الخ أي جعله خبرا للتغير وقوله باعتبار ما اشتمل عليه أي باعتبار الحال الذي انصف به الطعم وما بعده وهو التغير ولذا قال أي تغير طعم الخ (قوله) لا يقال الخ هذا اعتراض آخر حاصله ان تقييد التغير بالمؤثر ايضا ينقسم إلى هذه الاقسام كرى (قوله) وهو التغير المنقسم إلى ما ذكر لا يتقيد بالمؤثر أي لا يختص بالمؤثر (قوله) ليس المراد حمل كل الخ أي بان يلاحظ الربط بعد العطف (قوله) من انحصار الخ) فالتقدير والتغير المؤثر منحصر في هذه الثلاثة كرى أي بخلاف غير المؤثر لا ينحصر في احدها الحقيقة ايضا في نحو الحرارة البرودة سم (قوله) وخروج إلى قوله والمؤثر في النهاية وإلى قوله والمالو وجد في المغنى (قوله) بحقيقة بالشط) أي قرب الماء مغنى (قوله) والمالو وجد الخ أي والتغير الذي لو وجد فيه وصف من الاوصاف الثلاثة بلا عين وقوله لا يكون إلا للنجاسة أي كطعم خمر وريح عذرة ولون دم قال السكر دى ويظهر ان ما واقعة على الماء على حذف مضاف والمعنى وتغير المالو وجد فيه الخ (قوله) فلا يحكم بنجاسته) أي بمجرد التغير وقوله في الثانية أي فيما لو وجد الخ كرى (قوله) لا احتمال الخ) علة للترجيح في الثانية (قوله) ولا ينافيه) أي ترجيح عدم النجاسة في الثانية (قوله) مالو وقع فيه) أي الماء الكثير (قوله) ولا) أي بان جزم بانه ليس منه أو تردد فيه (قوله) لتحقق الوقوع الخ) علة لعدم المناقاة (قوله) هنا) أي فيما لو وقع فيه نجس الخ (لائم) أي فيما لو وجد فيه وصف الخ (قوله) بما ذكرته) أي بعدم الحكم بالنجاسة في الثانية (قوله) بل ذلك أولى) أي بالحكم بالنجاسة وقوله لتحقق الخ علة لا لولوية فيما مر (قوله) لما زالت) أي النجاسة ذاتا واثرا وهو التغير (قوله) فلم يؤثر عودها) أي النجاسة أي سببها وهو التغير على الاستخدام أو على حذف المضاف (قوله) ان لا نجاسة ثم) أي في قرب ما وجد فيه وصف الخ (قوله) ليعرف طعم الماء وريحه) أي

ثم والتحديد هنا يعلم ان التحديد ثم غير التحديد هنا (والتغير المؤثر بطاهر او نجس طعم اولون اوريح) وحمل طعم وما بعده باعتبار ما اشتمل عليه صحيح أي تغير طعم إلى آخره فاندفع ما قيل ان هذا حمل غير مفيد لا يقال سلمنا إفادته وهو لا يتقيد بالمؤثر لان غير المؤثر تغير طعم إلى آخره أيضا لا نا نقول ليس المراد حمل كل على حدته حتى يرد ذلك بل حمل ما افاده مجموع المتعاطفات من انحصار المؤثر في احدهما فلا يشترط اجتماعها ولا يؤثر غيرها كحرارة و برودة فإو مانعة خلو وخروج بالمؤثر بطاهر التغير اليسير به والمؤثر بنجس التغير بحقيقة بالشط والمالو وجد فيه وصف لا يكون إلا للنجاسة فلا يحكم بنجاسته فيما يظهر ترجيحه في الثانية خلافا للبغوى ومن تبعه لاحتمال ان تغيره تروح ولا ينافيه مالو وقع فيه نجس لم يغيره حالا بل بعد مدة فانه يسأل أهل الخبرة ولو واحدا فيما يظهر فان جزم بانه منه فينجس وإلا فلا لتحقق الوقوع هنا لا ثم

في عدم الظهور نظر (قوله) وبتفسير التقريب ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم ما لزم من تعيين التقريب في رطلين إذ يلزم من ذلك التحديد بخمسائة لا رطلين (قوله) من انحصار المؤثر) أي بخلاف

وبما يصرح بما ذكرته ما مر في عود التغير ولا نجاسة بل ذلك أولى من هذا لتحقق النجاسة وتأثيرها ولا لکن لما زالت وضعف تأثيرها فلم يؤثر عودها فاذا لم يؤثر عود المتحقق قبل فالولى ما لم يتحقق اصلا فان قلت يمكن حمل كلام البغوى على ما اذا علم ان لا نجاسة ثم يحتمل تروحه بها قلت يمكن ويؤيده قولهم لورأى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل انه من غير لزمه الغسل وقولهم لورأى المتوضى على راس ذكره بل لا يحتمل انه من غير لزمه المتوضى وقولهم شرعت المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء وريحه ويؤخذ بما ذكره في المنى

وعلى رأس الذكر انه لو وقع في ماء كثير نجس وطاهر فتغير فان احتمل أنه من (١٠٣) أحدهما فقط ومنه أن يكون

النجس لو فرض وحده  
لغير فله حكمه وإن شك  
فان ترتبا في الوقوع  
وتأخر التغير عنهما اسنداه  
إلى الثاني أخذنا من مسألة  
الظبية وإن وقعا معا أو مرتبا  
ولم يعلم ذلك لم يؤثر لأن  
الأصل طهارة الماء هذا  
ما يظهر في هذه المسئلة ووقع  
في الخادم وغيره ما يخالفه  
فأحذره ولو خلطهما قبل  
الوقوع تنجس لأن التغير  
بالمتنجس كالنجس ومن ثم  
قال في المجموع ان دخان  
النجاسة والمتنجس حكمهما  
واحد أى خلافا لمن فرق  
لمدرك يخص هذه نعم ان  
خالط النجس ماء واحتجنا  
للفرض بان وقع هذا  
المختلط فيما يوافقه فرضنا  
التغير النجس وحده لأن  
الماء يمكن طهره أو مائعا  
فرضنا السك لأن عين  
الجميع صارت نجسة لا يمكن  
طهرها كما هو ظاهر (ولو  
اشتبه) على من فيه اهلية  
الاجتهاد في ذلك المشبهة  
بالنسبة لنحو الصلاة ولو  
صبيا يميز أكا هو ظاهر (ماء)  
أو تراب و ذكره لأن الكلام  
فيه وإلا فيسيعلم بما سيذكره  
في شروط الصلاة أن الشيايب  
والاطعمة وغيرها سواء  
اختلطت ما به أم بالغيره  
يجوز الاجتهاد فيها وظاهر  
انه لا يعتد فيها بالنسبة لنحو

ويعرف بهما النجاسة لأنها قد تعرف بهما أحيانا (قوله) وعلى رأس الذكر (أى) وفي البلب على رأس الذكر  
(قوله) من أحدهما فقط (أى) ولا يحتمل انه من الآخر فقط ولا معه سم أى بان يناسب التغير بوصف ذلك  
الأحد فقط (قوله) ومنه (أى) من احتمال كون التغير من أحدهما فقط بعينه (قوله) لو فرض وحده الغير  
أى بان وقعا معا كرى أى وتوافقا في الصفة (قوله) من مسألة الظبية (أى) الآتية قبيل قول المصنف وتغير  
ظنه لم يعمل بالثاني (قوله) حكمه (أى) فذلك الماء حكم ذلك الأحدهما من الطهارة أو النجاسة (قوله) هذا (أى)  
التفصيل المذكور وقوله في هذه المسئلة أى فيما لو وقع في ماء كثير الخ (قوله) ولو خلطهما قبل الوقوع (أى)  
خلط الطاهر بالنجس قبل وقوعهما في الماء تنجس أى الماء الكثير المتغير بوقوعهما بعد الاختلاط (قوله)  
لأن التغير بالمتنجس الخ) يؤخذ منه التصور بما إذا كان الاختلاط ينجس الطاهر فيخرج ماله كالناجافين  
فليتأمل فيه سم (قوله) كالنجس الخ (أى) كالتغير بالنجس أى كاتقدم (قوله) فيما يوافقه (أى) فى الماء الكثير  
الذى يوافقه بخلاف المانع مطلقا والماء القليل فان كلا يتنجس بمجرد وقوع المختلط بالنجس فيه وإن لم  
يتغير كما مر (قوله) أو مائعا فرضنا السك) انظر هذه مع ما تقدم عند قول المصنف فان غيره فنجس عن  
فتوى شيخنا الشهاب الرملى سم أى من انه يفرض في الاختلاط بالمانع أيضا النجس وحده لأن المانع ليس  
نجسا حتى يقدر مخالفا (قوله) على من فيه (أى) قوله إذ خصال النجس في النهاية لا لقوله وظاهر إلى المتن وقوله  
ولم يبلغ إلى وجوازا وقوله طاهرا (قوله) في ذلك المشبهة متعلق بالا جتهاد وقوله بالنسبة الخ متعلق باهلية  
الخ (قوله) لنحو الصلاة) كالطواف وحل التناول (قوله) ولو صبيا (أى) مجنونا نالفاق ومن يميز أقاو يا بحيث  
لم يبق فيه حدة تغير اخلاقه وتمنع من حسن تصرفه ع ش (قوله) وذ كره (أى) خص الماء بالذك كرسم ونهاية  
أى ولم يذكر معه التراب مع اشتراكه معه في الظهورية رشيدى (قوله) يجوز الاجتهاد الخ) خبر ان  
الشياب الخ (قوله) وظاهر انه لا يعتد فيها الخ) قضيته انه لا يشترط فيه الرشدي فصيح الاجتهاد فيه من المحجور  
عليه بسفه وقد يمنع لان السفيه ليس من اهل التملك فهو كالصبي وعليه فلو اجتهد كلفان في ثوبين واتفقا في  
اجتهادهما على واحد فينبغي انه إن كان في يدهما صدق صاحب اليد وإن لم يكن في يد واحد منهما وقف  
الامر إلى اصطلاحهما على شىء وإن كان في أيديهما جعل مشتركا ثم ان صدقنا صاحب اليد سلم الثوب له  
ويبقى الثوب الآخر تحت يده إلى ان يرجع الآخر ويصدق في انه له كمن أقر بشىء لمن يشكره ولو ظن ان  
ملكه ما في يد غيره فالأقرب انه يتصرف فيما بيده على وجه الظفر لمنعه من وصوله إلى حقه بظنه بسبب منع  
الثاني منه ع ش وسياق في مبحث اشتباه ماء وماء ورد ما يتعلق بذلك (قوله) لنحو الملك (أى) كالارتفاع  
والاختصاص (قوله) أى طهور (أى) قوله إذ خصال النجس في المعنى لا لقوله بعد تلفهما (قوله) أى طهور)  
كان المناسب لقوله الآتى طاهر أو طهور الإبدال أى باو (قوله) ليوافق الخ) علة للتفسير قول المتن (بنجس)

غير المؤثر لا ينحصر في أحدهما تحقيقه أيضا في نحو الحرارة والبرودة (قوله) من أحدهما فقط (أى) ولا  
يحتمل انه من الآخر فقط ولا معه (قوله) لأن التغير بالمتنجس كالنجس) يؤخذ منه التصور بما إذا كان  
الاختلاط بنحو الطاهر فيخرج ماله كالناجافين فيه (قوله) أو مائعا فرضنا الكل) انظر هذه مع ما تقدم عند  
قوله فان غيره فنجس عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى (قوله) ولو اشتبه ماء طاهر بنجس الخ) في شرح العباب  
لو حصل له رشاش من أحد الاناءين لم ينجس ثوبه للشك كالأوصاف به فنفث ثوب تنجس بهضه واشتبهه وفارق  
بطلان الصلاة بلمس بعضه بانه يشترط فيها ظن الطهارة وهو منتف هنا لو اجتهد وظن نجاسة ما أصابه  
الرشاش منه فكذلك على الأوجه لأن النجاسة لا تثبت بغلبة الظن وإنما امتنع استعمال ما غلب على ظنه  
نجاسته لانه ان استعمله في حدث لم يمكن الجزم بالنية أو في خبث فهو محقق فلا يزول بمشكوك فيه الخ اه  
وقوله وهو منتف هنا قد يمنع إطلاق انتفاته إذ قد يظن الطهارة وما ذكره من الفرق قد يقتضى عدم صحة  
الصلاة فيما حصل له الرشاش المذكور وان لم ينجسه وذلك بما يضعف فائدة عدم الحكم بتنجيسه لا يقال يلزم  
صحة الصلاة هنا ويترك بين ما أصابه الرشاش هنا والمتنجس بعضه المشتبه حيث بطلت الصلاة بلمس بعضه ان

الملك باجتهاد غير المكلف (طاهر) أى طهور ليوافق قوله لو طهر إلى آخره (بنجس)

أى بناء أو تراب نجس مغنى ونهاية (قوله أى متنجس) أى بدليل أو ماء و بول الخ سم (قوله أو بمستعمل)  
 أى بناء أو تراب مستعمل مغنى ونهاية (قوله وان قل الخ) أى حيث كان الاشتباه فى محصور ع ش (قوله  
 بان يبحث الخ) متعلق باجتهاد وتصوير له (قوله ولم يبلغا) أى المشتبهان (بالخاط قلتن) أى بلا تغير مغنى  
 (قوله تيمم) الاوجه خلافه وان ضاق الوقت نهاية اه سم ووافق المغنى الشارح كما يأتى (قوله بعد  
 تلفهما) هذا يقضى ان يصير الاتلاف ولو بصب أحدهما فى الآخر مطلوباً ولا تخلو عن شئ فليتامل سم  
 واهل لهذا أسقط المغنى قيد بعد تلفهما كما نبهنا (قوله ان وجد الخ) أى أو بلغ الماء آن قلتن بالخاط بلا تغير  
 مغنى (قوله طاهرا) قد ينافية تفسيره لظاهر بطهروا ولعل لهذا اسقطه النهاية والمغنى كما نبهنا (قوله بعض  
 الشراح) عبارة النهاية والمغنى الولى العراقى لكتبهما وجه اضعف ما قاله بتوجيه غير توجيه الشارح (قوله  
 يصدق) أى على كل منها نهاية (قوله كذلك) أى كخصال الخير (قوله اذ خصال الخير انحصرت الخ) ان اراد  
 ان الواجب الخير لا يتحقق الا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص ومقصود لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام  
 فهو ممنوع محتاج الى سند صحيح و واضح من كلام الأئمة بل اطلاقهم وتعرفهم الواجب الخير يدل على انه  
 لا فرق وان لم يرد ذلك فلا يجدى ما ذكره شيئا فى مطلوبه فليتامل سم على حجج اه ع ش (قوله تعينت)  
 أى وسيلة الاجتهاد وقوله فى هذا الى الاجتهاد (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة) قد يقال ان اراد الوسيلة  
 فى الجملة فنفى الصدق ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب وكذا قوله فلم يجب اصلا ان اراد لم يجب مطلقا  
 فهو ممنوع او على التعيين لم يفد المطلوب فتأمل سم عبارة النهاية بعد بسطه فى رد كلام الولى العراقى نصها  
 ويمكن توجيه كلامه بأنه واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبهين اذ استعمال أحدهما قبله غير جائز لبطلان  
 طهارته فيكون متلبسا بعبادة فاسدة وحينئذ فلا تنافى بين من عبر بالجواز والوجوب لان الجواز من حيث  
 ان له الاعراض عنهما والوجوب من حيث قصد ارادة استعمال أحدهما اه ولم يرتض ع ش بتوجيه

أى متنجس أو بمستعمل  
 (اجتهاد) وان قل عدد  
 الطاهر كواحد فى مائة بان  
 يبحث عن اماره يظن بهما  
 يقتضى الاقدام والاحجام  
 وجوبا مضيقا بضيق الوقت  
 وموسما بسعته ان لم يجد  
 غير المشتبهين ولم يبلغا  
 بالخاط قلتن فان ضاق  
 الوقت عن الاجتهاد تيمم  
 بعد تلفهما وجوزا ان  
 وجد طاهرا أو طهورا  
 يقيون وزعم بعض الشراح  
 وجوبه هنا أيضا مستدلا  
 بان كلا من خصال الخير  
 يصدق عليه انه واجب ليس  
 فى محله لان ما هنا ليس كذلك  
 اذ خصال الخير انحصرت  
 بالنص وهى مقصودة لذاتها  
 والاجتهاد وسيلة للعلم  
 بالطاهر فان لم يجد غير  
 المشتبهين تعينت كسائر  
 طرق التحصيل وان وجد  
 غيرهما لم تنحصر الوسيلة فى  
 هذا بل لا يصدق عليه حد  
 الوسيلة حينئذ فلم يجب اصلا

سلم يتيقن نجاسته بخلاف ما اصابه الرشاش لانا نقول ليس المطلوب الفرق بين ما اصابه الرشاش والمتنجس  
 بعضه المشتبه بل بين صحة الصلاة مع مصاحبة الاول وعدم صحته مع مصاحبة ما لا فى المشتبه الماز كور وقد تبينه  
 منع بطلان الصلاة بمجرد لمس بعض المشتبه وان بطلت الصلاة عليه وحينئذ فيتجه صحة الصلاة مع اصابه  
 الرشاش وبفرق بان المشتبه محقق النجاسة فبطلت الصلاة عليه بخلاف مامسه بخلاف الرشاش فان كلا غير  
 محقق النجاسة فلم تبطل معه واعلم ان كلامهم على المسئلة الاتية وهى قولهم فان تركه وتغير ظنه لم يعمل  
 بالثانى على النص صريح او كالصريح فى صحة صلاته مع ما اصابه من الماء الذى استعمله او لامع احتمال ان  
 يكون هو النجس فهذا يدل على الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة ما اذا تنجس بعض الثوب فاشتبه وان الصلاة  
 صحيحة مع اصابه ما استعمله او لا ثم تغير ظنه وعلى ما اصابه الماء الاول فليتامل فانه قد يفرق بانه استعمله مع  
 اجتهاد اذ اده الى طهارته ولا يشق الاجتهاد بالاجتهاد بخلاف ما نحن فيه (قوله وذكره) أى خصه بالذكر  
 (قوله أى متنجس) أى بدليل أو ماء و بول الخ (قوله فان ضاق الوقت عن الاجتهاد تيمم) ذكر مثل ذلك فى  
 الاجتهاد فى القبلة الا فى فقال عقب المتن الا فى فيها وان تحير لم يقلدى الاظهر وصلى كيف كان مانسه  
 وكذا وضاق الوقت عن الاجتهاد اه والوجه خلافه فيهما (قوله تيمم) الاوجه خلافه فيجهاد وان ضاق  
 شرح مر (قوله بعد تلفهما) هل يقضى ان يصير الاتلاف ولو بصب أحدهما فى الآخر مطلوباً ولا تخلو  
 عن شئ فليتامل (قوله ليس فى محله) بل هو والله فى محله وقوله اذ خصال الخير الخ ان اراد ان الواجب الخير  
 لا يتحقق الا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص مقصودة لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع محتاج  
 الى سند صحيح و واضح من كلام الأئمة بل اطلاقهم وتعرفهم الواجب الخير يدل على انه لا فرق وان لم يرد ذلك  
 فانه لا يجدى ما ذكره سبباً فى مطلوبه فليتامل فان الحق ان جميع ما احتج به مجرد دعوى لا مستند لها صحيحا  
 (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة الخ) قد يقال ان اراد الوسيلة فى الجملة فنفى الصدق ممنوع وعلى التعيين  
 لم يفد المطلوب وقوله لم يجب ان اراد لم يجب مطلقا فهو ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب فتأمل ولا تغتر بما

فأتمله (وتطهر بما ظن)  
 بالاجتهاد مع ظهور الأمانة  
 (طهارته) منها فلا يجوز  
 الهجوم من غير اجتهاد ولا  
 اعتماد ما وقع في نفسه من  
 غير أمانة فإن فعل لم يصح  
 طهره وإن كان ما استعمله  
 هو الطهور كما لو اجتهد  
 وتطهر بما ظن طهارته ثم  
 بان خلافه لما هو مقرر أن  
 العبرة في العبادات بما في  
 نفس الأمر وظن المكلف  
 وسيأتي أنهم أَرْضُوا في  
 هذا الباب عن أصل طهارة  
 الماء فيؤخذ منه أن ما ظن  
 طهارته باجتهاده لا يجوز  
 لغيره استعماله إلا أن  
 اجتهد فيه بشرطه وظن  
 ذلك أيضا وظاهر أن الاجتهاد  
 تطهير نحو حليلته المجنونة  
 به أو غيره بمنزلة للطواف به  
 أيضا (وقيل أن قدر على  
 طاهر أي طهور الخ غير  
 المشتبهين كما أفاده كلامه  
 خلافا لمن اعترضه (ببقيين)  
 فلا يجوز له الاجتهاد في  
 الأمان كالقبلة ورد بانها  
 في جهة واحدة فطلبها من  
 غيرها عبث بخلاف الماء  
 ونحوه ومن ثم لو قدر على  
 طهور يبقين كما نازل من  
 السماء جاز له تركه والتطهر  
 بالمظنون وقد كان بعض  
 الصحابة يسمعون من بعض  
 مع قدرته على السماع من  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومنع ذلك المقتضى لشذوذ  
 هذا الوجه لا يبعد ندب

المذكور راجعه (قوله بالاجتهاد الخ) عبارة النهاية بامارة تدل على ذلك كاضطرار أو رشاش أو تغير  
 أو قرب كلب أه زاد المغنى فيغلب على الظن نجاسة هذا وطهارة غيره وله معرفة ذلك بذوق أحد الاناءين  
 لا يقال يلزم منه ذوق النجاسة لأن الممنوع ذوق النجاسة المتيقنة نعم يمنع عليه ذوق الأمان لأن النجاسة  
 تصبح متيقنة كما أفاده شيخنا وإن خالف في ذلك بعض العصريين أه وأتت عن النهاية ما يوافق هذه الزيادة  
 وقوله بعض العصريين قال البصري هو الشيخ ناصر الدين الطبري أه قول المتن (طهارته) أي  
 طهوريته مغنى (قوله فلا يجوز) إلى قوله كما لو اجتهد في المغنى والنهاية (قوله فإن فعل الخ) أي فإن هجم  
 وأخذ أحد المشتبهين من غير اجتهاد وتطهر به لم تصح طهارته وإن بان الخ لتلاعبه مغنى (قوله ثم بان  
 خلافه) أي لا يجوز له العمل بالأول (قوله بما في نفس الأمر) أي ولو بالظن بشرط عدم تبين الخلاف سم  
 (قوله وسيأتي) إلى المتن حكاه ع ش عن الشارح وأقره (قوله وسيأتي) أي في شرح فإن تركه وقوله منه  
 أي مما سيأتي (قوله المجنونة) أي أو الممتنعة من الغسل ليحل له وطوؤها وقوله به أي بما ظن طهارته باجتهاده  
 (قوله أي طهور آخره) إلى قوله ومن ثم في المغنى (قوله غير المشتبهين) قضيته أن المشتبهين لو بلغا الخلط  
 قلتين لا تغير لم يجر هذا الوجه فليراجع سم (قوله كما أفاده كلامه) لعلة باطلاقه سم أي فينصرف إلى  
 الكامل ويحتمل بتسكيره على قاعدة إعادة الشيء نكرة وقال الكردى وهو قوله يبقين أه (قوله خلافا  
 لمن اعترضه) أي بانه بوجود المشتبهين فقط قادر على طاهر يبقين وهو أحدهما فلا بد من زيادة قيد التعمين  
 وأجاب غير الشارح بأن المبهم غير مقدور على استعماله بصرى عبارة المغنى فإن قيل كان ينبغي للمصنف  
 أن يقول على طاهر معين فإن أحد المشتبهين طاهر يبقين أوجب بأنه لا حاجة إلى ذلك وإن كان طاهرا  
 يبقين لا يقدر عليه وقد فرض المصنف الخلاف فيما إذا قدر على طاهر يبقين أه ولعل هذا الجواب هو  
 مراد الشارح خلافا لما مر عن البصري من أنه غيره قول المتن (ببقيين) كان كان على شط نهر في استعمال  
 الماء أو في صحراء في استعمال التراب مغنى (قوله فلا يجوز له الاجتهاد الخ) بل يستعمل المتيقن نهاية (قوله  
 كالقبلة) أي إذا حصل تيقنها بالفعل بخلاف إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم بما يأتي  
 في محله سم عبارة المغنى كمن بمكة ولا حائل بينه وبين الكعبة أه زاد النهاية ولكن كان في ظلمة أو كان  
 أعمى أو حال بينه وبينها حائل حادث غير محتاج إليه أه (قوله بانها في جهة الخ) وبأن الماء مال وفي الأعراس  
 عنه تفويت مالية مع إمكانها بخلاف القبلة مغنى (قوله فطلبها الخ) أي إذا قدر عليها مغنى (قوله ومن ثم الخ)  
 ظاهر صنيعة أن المشار إليه مخالفة الماء ونحوه للقبلة ويحتمل أنه الرد وعلى كل ففي هذا تفرع الشيء على  
 نفسه عبارة النهاية والمغنى عقب قول الشارح وجواز أن قدر الخ إذا العدول إلى المظنون مع وجود المتيقن  
 جائز لأن بعض الصحابة كان يسمع الخ (قوله هذا) أي الرد المؤيد بأفعال الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله  
 هذا الوجه) أي القيل (قوله ثم رايته) أي النذب وقال الكردى أي المصنف أه (قوله فيما مر) إلى قوله ولو  
 لا اختلاف بصير في النهاية إلا قوله وإنما جاز إلى فإن فقدوا كذا في المغنى إلا قوله أي ولو إلى إذا تحير قول  
 المتن (والأعمى كبصير) ولو اجتهد فاداه اجتهاده إلى طهارة أحد الأمان فآخره بصير يجتهد بخلافه فهل يقلد  
 لأنه أقوى إدراكا منه أو لا أخذ باطلاق قولهم المجتهد لا يقلد مجتهدا فيه نظروا الأقرب الأول لكن ظاهر  
 كلامهم الثاني ويوجه بأن الشخص لا يرجع إلى قول غيره إذا خالف ظنه فالوأي لا يرجع إلى ما يخبر عن  
 شيء مستند للأمانة ومع ذلك فالأقرب معنى الأول لكن مجرد ظهور المعنى لا يقتضى العدول عما اقتضاه  
 اطلاقهم فالواجب اعتناؤه ع ش بخذف (قوله فيما مر فيه) أي من جواز الاجتهاد عند الاشتباه لا مطلقا

زخرفه فإنه لا أساس له (قوله فتأمل) تأملناه فلم نجد له حاصلا (قوله بما في نفس الأمر) أي ولو بالظن بشرط  
 عدم تبين الخلاف (قوله غير المشتبهين) قضيته أنه لو كان المشتبهين بأن كان لو خلطهما بلغا قلتين من غير تغير  
 لم يجر هذا الوجه فليراجع (قوله كما أفاده) لعلة باطلاقه (قوله كالقبلة) أي إذا حصل تيقنها بالنعل بخلاف

فلا يرد الخ بصرى (قوله ولو لا عى الخ) قيد الروض بالبصير وجهه في شرحه سم ووافق المغنى (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل التحير إذا ضاق الوقت ولا يصبر وأعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتي في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما ياتي وان تيقنه فليتنظر إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه سم وعش (قوله بخلاف البصير) أى فليس له التقليد بصرى (قوله وحرمة ذوق النجاسة) عبارة النهاية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور وهو المعتمد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع إذ محل حرمة ذوقها عند تحققها ويحصل بذوقها وهنا لم يتحققها اه قال عش أى فاذا ذاق احدهما لا يجوز له ذوق الاخر ويصرح بذلك قول سم على المنهج فلو ذاق أحدهما فهل له ذوق الآخر اعتمد الطيلاوى أن له ذلك واعتمد الجلال الرملى المنع اه أقول فلو خالف وذاق الثاني وظهر له انه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متحير في تيمم بعد تلقها او تلف احدهما ويجب غسله لتحقيق نجاسته اه بخذف وقوله واعتمد الجلال الرملى أى والمغنى كما مر (قوله مختص) الاولى التائيت (قوله إنما جازله) أى للاعنى (قوله تلك الحواس) أى نحو لمس الخ (قوله فيما إذا تحير الخ) هل يشترط ضيق الوقت كإفناظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه كما في شرح العباب سم (قوله ويتيمم الخ) أى بعد تلف الماء وحيث فلا إعادة عليه كما يعلم بما ياتي عش (قوله ويظهر ضبط الخ) ينبغى ان توهمه بحد الغوث و تيقنه بحد القرب سعى اليه وان تيقن عدمه فيهما فلا سعى اخذا بما ياتي في التيمم وهذا الشبه به من الجملة لانها من المقاصد وهما من الوسائل ثم رابت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب النجاسة فيما لو فقد نحو صابون ما يتوقف عليه إزالة النجاسة أنه يطليه بحد الغوث أو حد القرب أى على التفصيل وهذا يؤيد ما بحثه هنا بل ما ذكره ان نسب بالتيمم من ذلك إذا فرض في مسئلتنا ان فقدته يحمل على العدول إلى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وان تناسبا في ان كلا منهما شرط لصحة الصلاة بصرى ونقل عن الشورى ما يوافقه ويوافقه ايضا قول الحلبي على المنهج مانصه قوله فان لم يجد من يقلده أى في حد القرب وقيل في محل يلزمه السعى اليه في الجملة لو أقيمت فيه اه (قوله لم يترجح احدهما) زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح احدهما عنده لا يقلدوا احدهما وكذا يفيداه قوله الاتي قبيل او وما وردوا واختلف عليه اثنان ولا مرجح قال في شرح الارشاد اما إذا اعتقد ارجحية احدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه في الاسعاد وفي شرح العباب ما يؤيده سم بخذف (قوله لنحو انقطاع ريحه) عبارة النهاية ونحوه انقطع رائحته اه وعبارة المغنى أو نحوه كان انقطعت رائحته اه قول المتن (لم يجتهد على الصحيح) أى للطهارة فلو اجتهد للشرب جاز له الطهارة بعد ذلك بما ظنه ما قاله

فلا يرد الخ بصرى (قوله ولو لا عى الخ) قيد الروض بالبصير وجهه في شرحه سم ووافق المغنى (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل التحير إذا ضاق الوقت ولا يصبر وأعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتي في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما ياتي وان تيقنه فليتنظر إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه سم وعش (قوله بخلاف البصير) أى فليس له التقليد بصرى (قوله وحرمة ذوق النجاسة) عبارة النهاية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور وهو المعتمد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع إذ محل حرمة ذوقها عند تحققها ويحصل بذوقها وهنا لم يتحققها اه قال عش أى فاذا ذاق احدهما لا يجوز له ذوق الاخر ويصرح بذلك قول سم على المنهج فلو ذاق أحدهما فهل له ذوق الآخر اعتمد الطيلاوى أن له ذلك واعتمد الجلال الرملى المنع اه أقول فلو خالف وذاق الثاني وظهر له انه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متحير في تيمم بعد تلقها او تلف احدهما ويجب غسله لتحقيق نجاسته اه بخذف وقوله واعتمد الجلال الرملى أى والمغنى كما مر (قوله مختص) الاولى التائيت (قوله إنما جازله) أى للاعنى (قوله تلك الحواس) أى نحو لمس الخ (قوله فيما إذا تحير الخ) هل يشترط ضيق الوقت كإفناظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه كما في شرح العباب سم (قوله ويتيمم الخ) أى بعد تلف الماء وحيث فلا إعادة عليه كما يعلم بما ياتي عش (قوله ويظهر ضبط الخ) ينبغى ان توهمه بحد الغوث و تيقنه بحد القرب سعى اليه وان تيقن عدمه فيهما فلا سعى اخذا بما ياتي في التيمم وهذا الشبه به من الجملة لانها من المقاصد وهما من الوسائل ثم رابت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب النجاسة فيما لو فقد نحو صابون ما يتوقف عليه إزالة النجاسة أنه يطليه بحد الغوث أو حد القرب أى على التفصيل وهذا يؤيد ما بحثه هنا بل ما ذكره ان نسب بالتيمم من ذلك إذا فرض في مسئلتنا ان فقدته يحمل على العدول إلى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وان تناسبا في ان كلا منهما شرط لصحة الصلاة بصرى ونقل عن الشورى ما يوافقه ويوافقه ايضا قول الحلبي على المنهج مانصه قوله فان لم يجد من يقلده أى في حد القرب وقيل في محل يلزمه السعى اليه في الجملة لو أقيمت فيه اه (قوله لم يترجح احدهما) زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح احدهما عنده لا يقلدوا احدهما وكذا يفيداه قوله الاتي قبيل او وما وردوا واختلف عليه اثنان ولا مرجح قال في شرح الارشاد اما إذا اعتقد ارجحية احدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه في الاسعاد وفي شرح العباب ما يؤيده سم بخذف (قوله لنحو انقطاع ريحه) عبارة النهاية ونحوه انقطع رائحته اه وعبارة المغنى أو نحوه كان انقطعت رائحته اه قول المتن (لم يجتهد على الصحيح) أى للطهارة فلو اجتهد للشرب جاز له الطهارة بعد ذلك بما ظنه ما قاله

إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم بما ياتي في محله (قوله أى ولو لا عى الخ) قيد الروض بالبصير وجهه في شرحه (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل التحير إذا ضاق الوقت ولا يصبر وأعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتي في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما ياتي وان تيقنه فليتنظر هنا إلى ذلك بالاولى لانه إن صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه وأقول سيأتى في فصل استقبال القبلة عند قول المصنف فان تحير لم يقلد في الاظهر وصلى كيف كان في هاهنا مش قوله لو صلى كيف كان عن الامام والشيخين تقييده بما إذا ضاق الوقت لكن ما استدلل به من مسألة التيمم المذكورة يؤيد الفرق لان البدل موجود هنا وفيها لا هناك (قوله ويتيمم فيما إذا تحير الخ) هل شرطه ضيق الوقت كإفناظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه في شرح العباب ولو اختلف عليه القبلة اخذ بقول واحد لا بدل لها بخلافه هنا وسياتي انه لا يتعين الاوثق الا علم اه (قوله لم يترجح احدهما) هذا القيد زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح احدهما عنده لا يقلدوا احدهما وكذا يفيداه قوله الاتي قبيل او وما وردوا واختلف عليه

ولا نظر لاصله لاستحالة الى حقيقة اخرى مغايرة للباء اسما وطبعاً بخلاف الماء المتنجس (١٠٧) فاندفع تفسير الزركشي له بامكان رده

للطهارة بوجه وهو في الماء  
يمكن بمكاثرتة دون البول  
انتهى على ان فيه غفلة  
عن قولهم لو كان مع جمع  
ماء كثير لا يكفيهم الا ببول  
يستملك فيه ولا يغيره  
لا يستهلا كدبه لمهم خطابه  
قيل له الاجتهاد هنا الشرب  
ما يظن طهارته وهو غفلة  
عمما يأتي في نحو خر وخل ولبن  
اتان ولبن ما كول (بل) هنا  
وفيما يأتي انتقالية لا ابطالية  
كما هو الاكثر فيها ومن ثم  
قال جمع محققون لم يقع  
الثاني في القرآن لانه في  
الاثبات إنما يكون من باب  
الغلط فزع ابن هشام ان  
هذا وهم غير صحيح (بخاطان)  
عطف على جملة لم يجتهدوا  
يصبان او يصب من احدهما  
في الآخر واحتمال انه  
صب من الطاهر فهو باق  
على طهارته ليس اولى  
من ضده فلم ينظر اليه على  
ان المدار على ان لا يكون  
معه ظهور يبين وبذلك  
الصب لا يبق معه ظهور  
يبين فلا اشكال اصلا  
وهذا اعنى جعلهم من التلف  
صب شيء من احدهما في  
الآخر يتايد قول القمولى  
كالرافعى بشرط لجواز  
الاجتهاد ان لا يقع من احد  
المشتبهين شيء في الآخر  
لتنجس هذا يبين فزال  
التعدد المشترك كما سيأتى  
انتهى نعم تعليله غير صحيح

الموردى واعتمده طب و مر ورده حج سم على المنهج وسيأتى في الشارح مر ما يعلم أن جوازه  
للشرب لم يقله الموردى وإنما بحثه الاذرى وان الشارح مر موافق لحج في منع الاجتهاد وهذا محله  
عند الاختيار فلو اضطر للشرب كان له الهجوم والشرب من احدهما يدون الاجتهاد ومثل ذلك ما لو اختلفا ماء  
باوانى بلد واشتبه فياخذ ما شاء الى ان يبقى واحده له الاجتهاد في هذه الحالة إذ لا مانع منه عش (قوله) ولا نظر  
لاصله) اى الى ان اصله ماء (قوله) لاستحالة الخ) اى لان المراد بقولهم له اصل في التطهير عدم استحالة عنه  
خلفته الاصلية كالتنجس والمستعمل فانها لم يستحيل عن اصل خلقتها الى حقيقة اخرى بخلاف نحو  
البول وماء الورد فان كلا منهما قد استحال الى حقيقة اخرى نهاية وإيعاب (قوله) فاندفع) اى بتفسيرى  
قولهم له اصل في التطهير بعدم استحالة الى حقيقة اخرى الخ تفسير الزركشي له اى لقولهم المذكور وقوله  
وهو اى الرد (قوله) على ان فيه) اى تفسير الزركشي (قوله) عن قولهم لو كان الخ) اى الدال على امكان  
ما ذكر في البول ايضا فليتامل سم (قوله) قيل له الاجتهاد الخ) سياقى عن النهاية نقله عن بحث الاذرى  
مع رده (قوله) عمما يأتى) اى فى التنبيه (قوله) بل هنا وفيما يأتى انتقالية) كذا في المحلى والنهاية والمغنى (قوله)  
كما هو) اى الانتقال (قوله) لانه في الاثبات إنما يكون) قد يكون الا بطل ببل لا بطل قول نحو السكفار فلا  
يحدور في وقوعه في القرآن سم (قوله) ان هذا الخ) اى قول الجمع (قوله) عطف على جملة لم يجتهد) بناء على  
ما قال ابن مالك ان بل لعطف الجمل فسقط بذلك ما قيل ان الصواب حذف النون لانه مجزوم بحذفه عطفاً على  
يجتهد لكن الاصح خلاف ما قاله ابن مالك إذ شرط العطف ببل افراد معطوفها اى كونه مفرد فان تلاها  
جملة لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء لمجرد الاضطرار بزيادة زاد المغنى ولا يجوز عطف بخاطان على يجتهدوان  
يقر بحذف النون كما قاله بعض الشراح لفساد المعنى إذ يصير التقدير بل لم يخطأ اه (قوله) او يصبان الخ)  
عطف على بخاطان (قوله) او يصب من احدهما الخ) اى وان كان المصوب قدرا لا يدركه الطرف ومحل  
العفو عن ذلك إذا لم يكن بفعله كما تقدم عش (قوله) على ان المدار) اى مدار صحة التيمم وقول الكردى اى  
مدار التلف سبق فلم (قوله) فلا اشكال) اى على جعل الصب من احدهما في الآخر من انواع التلف (قوله)  
يشترط لجواز الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حيث تدف فائدة انه قد يظهر ان ما صب منه في الآخر هو الطاهر  
فستعمله فلم يمنع الاجتهاد سم (قوله) نعم تعليله غير صحيح) اقول بل هو صحيح فان الاشارة بهذا الى المصوب  
فيه وهو نجس بقينا لانه ان كان النجس فظاهر او الطاهر فقد صب فيه من الآخر النجس وحيث تدف فسقط  
عن الاعتبار ولم يبق إلا انما واحد مشكوك فيه فاتضح صحة كلام هذين الامامين الجليلين بصرى عبارة سم  
قد يقال اراد التعدد الخاص وقد يرشد الى ذلك الوصف بالمشترط ولعمري ان هذا الظاهر اه (قوله) ولما  
ألحق تعليله) اى تعليل اشتراط جواز الاجتهاد بأن لا يقع من احدهما شيء في الآخر بما ذكرته اى بأنه  
لا يبق بذلك الصب معه ظهور يبين (قوله) يشكل عليه) اى على ما قاله القمولى من اشتراط جواز الاجتهاد

اثنا ولا مر جمع قال في شرح الارشاد ما اذا اعتقد أرحية أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه في الاسعاد  
وقد نبذنا ع فيه ما يأتى في نظيره من القبلة من ان تقليد الارجح اولى إلا ان يفرق اه ويمكن الفرق بانه لا بد  
للقبلة بخلاف ما هنا ثم رأيت ما فى الحاشية الاخرى عن شرح العباب وهو يؤيد هذا الفرق ويؤيده او  
يعينه انه لو جاز تقليد المرجوح لم يكن للراجح اثر فلم جاز تقليد المرجوح ولم يقلد المساوى فيما إذا لم يرجح  
احدهما كما دل عليه كلامه فى الحاشية الاخرى بل قد يقال تقليد المساوى اولى من تقليد المرجوح فليتامل  
(قوله) عن قولهم الخ) اى الدال على امكان ما ذكر في البول ايضا فليتامل (قوله) إنما يكون من باب الغلط)  
قد يكون الا بطل ببل لا بطل قول نحو السكفار فلا يحدور في وقوعه في القرآن (قوله) يشترط لجواز الاجتهاد  
الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حيث تدف فائدة انه قد يظهر ان ما صب منه في الآخر هو الطاهر فستعمله فلم  
منع الاجتهاد (قوله) فزال التعدد المشترك) اى وهو ما معه طهارة احدهما يبين وحيث تدف يصح التعليق  
(قوله) نعم تعليله غير صحيح) قد يقال اراد التعدد الخاص وقد يرشد الى ذلك الوصف بالمشترط ولعمري ان

ولما ألحق تعليله بما ذكرته فان قلت يشكل عليه ما فى زوائد الروضة وجرى عليه القمولى أيضا

فحسان إن كانت في الأول او الثاني إن كانت فيه فهو نجس يقينا فزال التعدد المشترك قلت بفرق بأن الاجتهاد هنا لحل التناول ولو في المائتين القليلين فكفى فيه لضعفه بعدم توقفه على النية التعدد صورة ليتناول الاول او يتركه ثم رأيت الفتى استشكل الاجتهاد في مسألة الروضة بان الثاني متيقن النجاسة وشرط الاجتهاد ان لا يتيقن نجاسة احدهما بعينه ثم اجاب عنه بقوله ولعل ذلك إذا جهل الثاني بعد ذلك أي حينئذ يجتهد ليظهر له الثاني من الاول ورأيتني في شرح العباب بسطت الكلام في ذلك فراجعه فانه مهم ومنه الجواب عن الاشكال المستلزم لتناقض القمولى بان الاجتهاد هنا إنما هو لبيان محل الفارة وكل من الانامين يحتمل انه محلها فالجهد فيه باق على تعدده بخلافه ثم ونبه بالخلط على بقية انواع التلغ فلا اعتراض عليه (ثم يتيمم) بعد نحو الخلط فلا يصح قبله هنا وفيما إذا تحير المجتهد أو اختلف اجتهاده أو غير ذلك كان تحير الاعمى ولم يجد من يقلده أو وجدته وتخير أو اختلف عليه إثنان ولا مرجح لان معه ما طهرا ييقن له قدرة على إعادته

بأن لا يقع من أحدهما شيء في الآخر (قوله انه لو اغترف الخ) عبارة المغنى فرع لو اغترف من دينين في كل منهما ماء قليل أو مائع في إناء واحد فوجد فيه فارة ميمنة لا يدري من انهما هي اجتهد فان ظنها من الاول واتحدت المغرفة ولم تغسل بين الاغترافين حكم بنجاستهما وإن ظنها من الثاني أو من الاول واختلفت المغرفة او اتحدت وغسلت بين الاغترافين حكم بنجاستها ما ظنها فيه اه وقره ع (قوله حينئذ) ضيب بينه وبين قوله وإن اتحدت المغرفة سم أي حين إذا اتحدت المغرفة أي ولم تغسل بين الاغترافين كما مر عن المغنى آنفا (قوله هنا) أي في مسألة زوائد الروضة (قوله ولو في المائتين القليلين) انظر هل هذا مناف لما قدمه آنفا من قوله وهو غفلة الخ (قوله فكفى فيه) أي في الاجتهاد هنا لضعفه أي حل التناول (قوله ليتناول الاول) أي ما في الاناء الاول ان ظن طهارته باجتهاد (قوله في مسألة الروضة) أي زوائد الروضة (قوله ولعل ذلك) أي جواز الاجتهاد في مسألة الروضة وقوله بعد ذلك أي الاغتراف من الدينين (قوله ليظهر له الثاني الخ) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال قد يظهر له بدليل ان الفارة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالاجتهاد بدليل سم (قوله عن الاشكال المستلزم الخ) وذلك هو قوله فان قلت يشكل الخ ووجه الاستلزام أن القمولى في ذلك جرى على ما في الروضة وقيل تبع الرافعى في أنه يشترط لجواز الاجتهاد ان لا يقع من احد المشتهين شيء في الآخر كرى (قوله لبيان محل الفارة) أي ثم إذا بان محلها وأنه الثاني فينبغى ان يجوز استعمال الاول كرى زاد سم وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيما إذا صاب من احدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فربما ظهر لان النجس هو المصبوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسى مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من أحد الانامين في الآخر سم (قوله بخلافه) ثم أي فيما إذا صاب من أحدهما شيء في الآخر (قوله فلا اعتراض عليه) يتأمل (قوله بعد نحو الخلط) تفسير لثم (قوله فلا يصح) أي التيمم (قوله وبه فارق) أي بقوله لان معه ماء طهرا الخ عش ومعلوم ان محط الفرق قوله له قدرة الخ (قوله لا تقطع ربحه) إلى قوله وفيما إذا اشتبه في المغنى إلى افوله المانع إلى المامر (قوله او اشتبه عليه ماء وماء ورد الخ) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاث أو ان ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز الاجتهاد نظر الباء الطهور والمتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد إليهما ولا احتمال أن يصادف ماء الورد كالأبض احتمال مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفته الماء المتنجس لان له أصلا في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر سم على حج أقول والا قرب الثاني ونقل عن شيخنا العلامة الشوبرى ان الاقرب الاول وبقي أيضا ما لو وقع مثل ذلك في ماء طهور ومتنجس وبول والظاهر الامتناع لفظ امر نجاسة البول وبقي ما لو تلف احداهما في المسئلة الاولى هل يجوز له الاجتهاد لا احتمال ان التالف المتنجس ام لافيه نظر والا قرب الثاني عش أقول وكذا استقر الثاني في مسألة سم بعض المتأخرين بمأنه لكن قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضى غالب المانع على المقتضى تؤيد الثاني اه وقول عش ان التالف المتنجس لعل

هذا ظاهر (قوله وإن اتحدت) ضيب بينه وبين قوله حينئذ (قوله ليظهر له الثاني من الاول) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال يظهر له بدليل ان الفارة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالاجتهاد بدليل (قوله لبيان محل الفارة) أي وإذا بان محلها وأنه الثاني فينبغى ان يجوز له استعمال الاول وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيما إذا صاب من أحدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فربما ظهر لان النجس هو المصبوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسى مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من احدا الانامين في الآخر (قوله او اشتبه عليه ماء وماء ورد الخ) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاثة أو ان ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز له الاجتهاد نظر الباء الطهور والماء المتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد إليهما ولا احتمال ان يصادف ماء الورد كالأبض احتمال



صوابه ماء الورد (قوله حينئذ) أي حين اذ وجد غيرهما قول المتن (توضا بكل مرة) ويعذر في عدم الجزم بالنية كنيان إحدى الخمس وان أمكنه الجزم بها بان يأخذ غرفة من كل منهما الخ وظاهر كلامهم ان ذلك جائز عند قدرته على طهور يقيين وان كان مقتضى العلة كما قال في المجموع الامتناع كذا في المغني ونحوه في النهاية وهو مشكل بما سياتي في كلام الشارح فيما اذا اشتبه طهور بمستعمل من عدم جواز التطهر بكل منهما الخ فانه قادر على الطهور يقيين وثم انما يفيد الاجتهاد بتحصيل طهور بالظن ومع ذلك لم يعتقروا له ثم هذه الكيفية لعدم الجزم بالنية مع قدرته على الاجتهاد فتأمل بصري ويأتي عن سم وعش رد ما سياتي في كلام الشارح ايضا وفي عش قوله لم مقتضى العلة أي قوله لم للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس اه (قوله وان زادت الخ) خلافا لابن المقرئ في روضه نهاية عبارة المغني واستشكل الاسنوي وجوب الوضوء بالماء وماء الورد بما ذكره فيمن معه ماء لا يكفي لوضوئه ولو كمله بما ع يستملك فيه كما ورد وغيره انه يلزمه التكميل بشرط ان لا يزيد ثمنه على ثمن القدر الناقص فكيف يجوز هنا استعمال ماء كامل وماء ورد مثله وهو يزيد على ذلك فالصواب الانتقال الى التيمم واجيب عنه بجوابين الاول انه قدر هنا على طهارة كاملة بالماء وقد اشتبه وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وهناك لم يقدر الخ الثاني ان صورة المسئلة هنا في ماء ورد انقطعت راحته وصار كالماء وذلك لا قيمة له غالباً او قيمته نافية بخلاف تلك ويؤخذ من ذلك انه لو زادت قيمته على ماء الطهارة لم يلزمه استعماله وتيمم كما جزم به ابن المقرئ في روضه اه (قوله المانع لا يراد الخ) فيه نظر سم وجهه ان الاشتباه لا يمنع من صحة ايراد العقد عليه فلو قال له بعثك هذا صح ويمكن حمل كلام الشارح على ما اذا قال له بعثك هذا الماء الورد وهو في هذه الحالة فلا يصح بشيئ (قوله ولا يجتهد فيهما) أي للطهارة كما يأتي بخلافه للشرب فيجوز ثم اذا فعل ذلك فظهر له الماء منهما تطهر به كما يأتي ايضا عش (قوله للماء) أي في شرح او ماء وبول لم يجتهد على الصحيح (قوله يقينا) زاد النهاية والمغني ثم يعكس ثم يتم وضوءه باحدها ثم بالآخر اه (قوله لا واجب للمشقة) جزم به النهاية والمغني كما مر (قوله لا يتوضا بكل منهما الخ) هذا ممنوع منعا واضحا بل كلام المجموع كالمذهب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه بها مش شرحه للعباب سم عبارة عش فرع اذا اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد وقال في شرح المذهب ويجوز ان يتوضا بكل منهما مرة ويغتفر التردد في النية للضرورة انتهى فقد انكشف لك انه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد انتهى عميرة وقوله ويجوز ان يتوضا الخ نقل ابن حج عن الشرح المذكور خلاف هذا اقول الا قرب ما قاله عميرة ثم رايت ابن قاسم على ابن حج صرح بما قلته اه عش وتقدم عن البصري استشكل

مصادفة الماء المتنجس ولا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفته الماء المتنجس لان له اصلا في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر (قوله بالاشتباه المانع) فيه نظر (قوله لا يتوضا بكل منهما) هذا ممنوع منعا واضحا بل كلام المجموع كالمذهب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه بها مش شرحه للعباب بنقل عبارتهما والتكلم عليهما ومن ذلك قول المذهب مانصه وان اشتبه ماء مطلق ومستعمل فوجها واحدهما لا يتجرى لانه لا يقدر على اسقاط الفرض يقيين بان توضا بكل واحد منهما والثاني يتجرى لانه يجوز اسقاط الفرض بالطاهر مع القدرة على اليقين اه قال النووي في شرحه هذان الوجهان مبنيان على الوجهين السابقين في المسئلة قبلها كما بيناهما والصحيح منهما جواز التحري ويتوضا بما ظن انه المطلق والثاني لا يجوز التحري بل يلزمه اليقين بان يتوضا بكل واحد مرة وعلى هذا لو اراد الاستنجاء وغسل نجاسة اخرى غسل باحدهما ثم بالآخر وان توضا بهما فهو غير جازم في نيته بطهوريته ولكن يعذر في ذلك للضرورة كمن نسي صلاة من خمس اه فتأمل فرض الخلاف في الجواز مع تصريحه بان التوضؤ بكل من باب العمل باليقين تجده مصرحاً بجواز ترك الاجتهاد والتوضؤ بكل منهما وتأمل قوله واذا توضا بهما فهو غير جازم الخ تجده نصاً في ان التوضؤ بكل منهما الذي صرح كلامه بجواز لا يشترط فيه

(توضا) وجوبا ان لم يجد غيرهما وجوازا ان وجده خلافا لمن منع حينئذ (بكل) منهما (مرة) ولان زادت قيمة ماء الورد الذي يملكه على ثمن مثل ماء الطهارة لان النظر لذلك انما هو عند التحصيل لا الحصول مع ضعف ماليتة بالاشتباه المانع لا يراد عقد البيع عليه ولا يجتهد فيهما لما مر انه لا اصل لغير الماء في التطهير قيل ويلزمه وضع بعض كل في كف ثم يغسل بكفيه معا وجهه من غير خلط ليتأتى له الجزم بالنية حينئذ لمقارنتها لغسل جزء من وجهه بالماء يقينا انتهى وهو وجهه معنى وظاهر كلامهم انه مندوب لا واجب للمشقة وفيما اذا اشتبه طهور بمستعمل لا يتوضا بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع لعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد لان فعل تلك الكيفية كما حررته بمافية في شرح الارشاد الصغير (وقيل له الاجتهاد)

فيهما كالماءين ويرده ما تقرر من الفرق (١٠) نعم له الاجتهاد للشرب ليشر ما يظنه الماء او ماء الورد وإن لم يتوقف اصل شره على

مقالة الشارح أيضا (قوله فيهما كالماءين) الى المتن في النهاية والمغني (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ) والفرق بينه وبين الطهر انه يستدعي الطهورية وهما مختلفان والشرب يستدعي الطهارة وهما طاهران  
نهاية (قوله وإن لم يتوقف الخ) عبارة المغني والنهاية واستشكل بان الشراب لا يحتاج الى اجتهاد واجيب بان  
الشرب وإن لم يحتاج اليه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه اه (قوله على مقالة الماوردي الخ)  
اسقط المغني صيغة التبري وعبارة النهاية كما قاله الماوردي وقد عدا امتناع الاجتهاد للشئ مقصودا  
ويستفيدة تبعا كما في امتناع الاجتهاد للوطء ويملكه تبعا فيما لو اشتمت أمته بأمة غيره واجتهاد فيهما للملك  
فانه يطؤها بعده لجل تصرفه فيها ولكونه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع وما يحته الاذرعى من مجي  
كلام الماوردي في الماء والبول بعيدا كما لا يمتنع ان يشرى الى ان يمتنع له الاجتهاد ليشر ماء الورد ثم يتطهر  
بالآخر وهذا غير ممكن هنا وايضا فكل من الماءين له اصل في الحل المطلوب وهو الشراب فجاز الاجتهاد لذلك  
بخلاف الماء والبول فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كهيئة ومذكاة مطلقا اى للاكل وغيره كاطعام  
الجوارح بل إن وجد اضطراب جاز له التناول وهما ولا امتنع ولو باجتهاد وبذلك يندفع ما في التوسط وغيره  
اه وقوله فالوجه الخ في السكرى عن الابعاب مثله (قوله منع الاجتهاد للوطء الخ) عبارة البرماوى ولو  
اشبه امتنا شخصين واجتهاد احدهما فيهما للملك جاز وثبت ملكه لها بمجرد ذلك سواء وافقه الاخر او نازعه  
ولا تقبل منازعته الا ببينة وتعين الثانية للآخر للحصر فيه ويحل له وطؤها بعده هذا إن لم يجتهد الاخر فان  
اجتهد وادى اجتهاده الى عين ما اداه اجتهاد الاخر فنتيجة الوقف الى ان يظهر الحال او يصطاحا انتهت  
بجبري وتقدم عن عش في مبحث اشتباه ماء طاهر بنجس ما يتعلق بالمقام (قوله وجوازه) أى الوطء سم  
وكردى (قوله للملك) اى بقصد تمييز الملك فقط لانه لم يقصد الوطء بالاجتهاد وإنما الحاصل به الملك ويرتب  
عليه الوطء لانه من ثمرته كرى عن شرح العباب (قوله الظاهر) الى قوله فلا يجوز في المغني (قوله الظاهر)  
اى الطهور نهاية (قوله ندبا) وقيل وجوباً بمغني (قوله إن لم يحتج) اى لنحو عطش نهاية لعل المراد لعطش  
دابة وكذا دى خاف من العطش تلف نفس او عضو او منفعة وإلا لم يجوز شره لانه له حكم النجس سم على  
المنهج عش عبارة المغني إذالم يخف العطش ليشره اذا اضطرب اه (قوله بفرض أنه لم يرد الخ) أشار به  
الى إمكان حمل كلام الماتن عليه كقوله فاذا قرأت القرآن فاستعذ بكما صرح به اى الامكان المغني وحمله عليه اى  
معنى الارادة النهائية (قوله إلا به) اى بالاستعمال (قوله لا يغلط الخ) علل المغني ندب الاراقة قبل الاستعمال  
لثلا يغلط فيستعمله وندبها بعد الاستعمال لثلا يتغير اجتهاده فيشبهه عليه الامر اه وظاهران كلامنا  
التعليامين يجرى في كل من الاراقتين (قوله بلا إراقة فان لم يبق الخ) عبارة المغني اى لم يبقه وصلى بالاول  
الصبح مثلاً ثم حضرت الظهور وهو محدث ولم يبق من الاول شئ الخ (قوله في متعدد حقيقة) اى ابتداء وانتهاء  
شرح بافضل (قوله فلا يجوز في كين الخ) اى وفي إحدى يديه المتصلتين بدهنه بل يجب غسلهما لتصح صلاته  
وفي الابعاب لو اشتبه نجس في ارض واسعة صلى فيها الى بقاء قدره وضيقه غسل جميعها اه كرى (قوله  
به) اى بالثوب (قوله في ماء كثير) اى غير متغير اخذاً بما بعده (قوله وإن بقي من الاول) الى قوله وظاهر  
كلامهم في النهاية وإلى قول المتن بل يتيمم في المغني الا ما نبيه عليه (قوله ولو منه عند ارادة الوضوء الخ) اى اذا  
لم يكن منذر العلامة الاولى مغني وسياتي عن النهاية مثله بزيادة عبارة غش اى بان احدث وحضرت

اجتهاد ثم إذا ظهر له  
بالاجتهاد الماء جاز له التطهر  
به على مقالة الماوردي لانه  
يغتفر في الشئ تبعا مالا يغتفر  
فيه مقصودا وظهير منه  
الاجتهاد للوطء ابتداء  
وجوازه بعد الاجتهاد للملك  
( واذا استعمل ماظنه )  
الطاهر من الماءين بالاجتهاد  
أى كله أو بعضه (أراق)  
ندبا (الآخر) إن لم يحتج  
وقيد بالاستعمال بفرض انه  
لم يرد باستعمال أراد لانه  
لا يتحقق الاعراض عن  
الآخر إلا به غالباً فلا ينافي  
أن المعتمد ندب الاراقة قبله  
لثلا يغلط ويتشوش ظنه  
(فان تركه) بلا إراقة فان لم  
يبق من الاول بقية لم يجز  
الاجتهاد لأن شرطه على  
الاصح عند المصنف أن  
يكون في متعدد حقيقة فلا  
يجوز في كمين لثوب مثلاً  
ماداما متصلين به وزعم  
أنه إذا تلف أحدهما ينبغي  
استعمال الباقي بلا اجتهاد  
كالمشكوك في نجاسته نظراً  
للأصل مردود بان باب  
الاجتهاد ترك فيه الأصل  
بالشك أى أصل الطهارة  
وأصل عدم وقوع النجس  
في كل إناء مخصوصه كترك  
الأصل في ظنية رؤيت تبول  
في ماء كثير ثم روى غقب

تلك الكيفية فعليك بالتدبر (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ) سياتي نقل هذا عن الماوردي وقد نظر  
الشارح في شرح العباب في بحث الاذرعى مجي كلام الماوردي في الماء والبول ثم قال فالوجه انه لا اجتهاد  
في ذلك ونحوه كهيئة ومذكاة مطلقاً وإن اعتمدنا كلام الماوردي بل إن وجد اضطراب جاز له التناول وهما  
وإن لم يجد امتنع ولو باجتهاد اياه باختصار (قوله وجوازه اى) ضبب بينه وبين قوله للوطء (قوله ولو منه عند  
ارادة الوضوء إعادة الاجتهاد) يمكن ان يكون محله ما إذا لم يكن ذا كالدليل الاجتهاد الاول او قام عنده

البول متغيراً عملاً بالظاهر لقوته باستناده لمعين مع ضعف احتمال خلافه وإن بقي من  
الاول بقية وإن قلت لجوب استعمال الناقص لومه عند ارادة الوضوء إعادة الاجتهاد فان وافق الاول فواضح (و) ان (تغير ظنه) فيه

صلاة اخرى ولم يكن ذا كراهة لادليل الاول او عارضه معارض اه زاد سم اما لو كان ذا كراهة ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير اعادة الاجتهاد استصحابا للحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان اتلف الاخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج للوضوء وهو ذا كراهة لدليل من غير معارض لم يبعد ايضا جواز التطهر به فليراجع اه قول المتن (لم يعمل بالثاني) ينبغي ان يجوز للاعنى المتحيز تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بأن لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل وقياس ذلك انه لو كان باع الاول وبعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه ايضا وهل له اكل الثمين القياس حل ذلك ظاهر او في حلها معا باطنا ونظر الوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لان احد البيعين باطل بقية فتمنه غير مملوك سم عبارة ع ش (قوله لم يعمل بالثاني) أي ولا بالاول ايضا لا اعتقاده الآن بطلانه ومن فوائد جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به انه اذا ظن به طهارة الثاني شر به او باعه او غسل به نجاسة او غير ذلك وانه لو غسل اعضائه بينهما وما اصابه الماء الاول من ثيابه يجوز له ان يتطهر بالثاني اه (قوله لثلاثين نقض الاجتهاد الخ) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل اذا لا يأتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فنتجه فيه العمل بالثاني مطلقا سم ومغنى (قوله بالا اجتهاد) أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقيني سم (قوله او يصلي الخ) أي الصلاة الثانية (قوله والتزام المخرج الاول) أي العمل بالثاني وغسل جميع الخ عبارة المغنى وخرج ابن سريج من النص في الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وفرق بان العمل به هنا يؤدي الى نقض الاجتهاد بالا اجتهاد ان غسل ما اصابه الاول والى الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وهناك لا يؤدي الى صلاة بنجاسة ولا الى غير القبلة اه (قوله نقض اجتهاد الخ) اداء صلاة معينة الى غير القبلة يقينا (قوله واخذ البلقيني الخ) قلت هو واضح وقد اتي به الود رحمة الله تعالى وعلم بما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يرفعها أي ما لم يكن باقيا على طهارته نعم ان كان ذا كراهة لدليله الاول لم يبعده بخلاف الثوب المظنون طهارته بالا اجتهاد فان بقائه بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهر افيصلي فيه ما شاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستتر بجميعة أم يمكنه الاستتار ببعضه لسكبه فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لتلف ما استتر به فلا يحتاج الى إعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتمد خلافا

معارض اما لو كان ذا كراهة ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير اعادة الاجتهاد استصحابا لحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان اتلف الاخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج وهو ذا كراهة لدليل من غير معارض لم يبعد ايضا جواز التطهر به وليس فيه اجتهاد في غير متعدد إذ ليس هنا اجتهاد جديد بل استصحاب الحكم الاول فليراجع (قوله لم يعمل بالثاني الخ) ينبغي ان يجوز للاعنى المتحيز تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير به والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بأن لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل به وذلك لان البصير انما لم يعمل بالثاني المتغير لما منع هو لزوم نقض الاجتهاد بالا اجتهاد وهذا المانع مفقود في حق الاعنى وقياس ذلك انه لو باع الاول وبعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه ايضا وهو يحل له اكل الثمين القياس حل ذلك ظاهر او في حلها معا باطنا ونظر الوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لا يقال اذا تغير اجتهاده تبين بطلان الاول لانه ممنوع لانه صح بيع الاول قبل التغير وتعلق به حق ثالث فلا يؤثر فيه التغير فليتأمل (قوله لم يعمل بالثاني على النص) سيأتي في شروط الصلاة ما لو اجتهد في ثوبين انه يعمل بالثاني بشرط مذكور ثم (قوله لثلاثين نقض الاجتهاد الخ) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل اذا لا يأتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فنتجه فيه العمل بالثاني مطلقا (قوله بالا اجتهاد) أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقيني (قوله والتزام المخرج) المقابل للنص (قوله

(لم يعمل بالثاني) من ظنيه  
(على النص) لثلاثين نقض  
الاجتهاد بالا اجتهاد ان  
غسل جميع ما اصابه الاول  
أو يصلي بيقين النجاسة إن لم  
يغسله والتزام المخرج الاول  
قياسا على القبلة بعيد لان  
أحد هذين الفسادين لا يأتي  
في العمل بالثاني فيها  
لاحتمال الجهة الثانية  
للصواب كالاولى فلم يلزم  
عليه نقض اجتهاد أصلا  
وأخذ البلقيني عما ذكر

انه لو غسل بين الاجتهادين جميع ما اصابه بما غيرهما عمل بالثاني اذ لا يلزم عليه ما ذكره حينئذ هو نظير مسئلة القبلة وظاهر كلامهم  
الاعراض عن الظن الثاني وما يرتب عليه (١١٢) وحينئذ فلو تغير اجتهاده ووضوه الاول باق صلى به ولا نظر اظنه نجاسة اعضائه لان

لما علمت من إلغاء هذا الظن  
لما يلزم عليه من الفساد  
المذكور (بل يتيمم) بعد  
نحو الخلط لا قبله كما مر  
(بلاعادة) حيث لم يغلب  
وجوده في محل التيمم (في  
الاصح) لانه ليس معه طاهر  
يبقى ولا نظر الى ان معه  
طاهر بالظن لانه لا عبرة  
بهذا الظن لما يلزم عليه  
الفساد كما تقرر (تنبيه) \*  
ما قررت به المتن من فرض  
قوله وتغير ظنه فيما اذا بقي  
من الاول بقية انما هو لياقني  
على طريقته انه لا يجوز  
الاجتهاد الا في متعدد ومن  
التقيد بنحو الخلط انما هو  
ليصح قوله بلا اعادة لما  
علم من قوله بل يخلطان ثم  
يتيمم ان شرط صحة التيمم  
تلفهما او تلف احدهما  
واما اشتراط ان لا يغلب  
وجود الماء فمعلوم من كلامه  
في التيمم فعمل انه لا اعتراض  
عليه بوجهه وانه يصح تخريج  
كلامه على طريقة الرافي  
ايضا من جواز الاجتهاد  
مع عدم التعدد وانه لا يحتاج  
عليها في عدم الاعادة الى  
تقيد بنحو خلط لانه ليس  
معه الا اناء واحد فلا ظهور  
معه بيقين هذا كله مع قطع  
النظر عن قوله في الاصح  
فمع النظر اليه يتعين تخريجه  
على رأى الرافي فقط لانه  
لا يظهر مقابل الاصح مع

لبعض المتأخرين نهاية (قوله لو غسل بين الاجتهادين الخ) وفي الجبري عن الحنفى بعد ذكر مثل ذلك عن  
البرلسي والزيادى ما نصه اى ولا يعيد ما صلاه بالاول على الراجح ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة  
بنجاسة قطعا ما في الاول وما في الثاني فيلزمه الاعادة حينئذ لا نقول النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كما قالوا  
فما لو صلى اربع ركعات لا ربح جهات فانه لا يعيد مع انه صلى لغير القبلة قطعا لان المبطل غير متعين اه  
(قوله مما ذكر) اى من التعليل بقوله لثلاث ينقض الخ (قوله جميع ما اصابه) اى الماء الاول من اعضائه  
وثباه عش (قوله بما غيرهما) اى بما طهور يبقين او باجتهاد غير ذلك الاجتهاد نهاية (قوله هو نظير  
مسئلة القبلة) اى نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة حيث يعمل بالاجتهاد الثاني كردي (قوله صلى به) وفاقا  
للمغنى وسم وخلافا للنهاية عبارة فان كان على طهارته لم تجب اعادته اى الاجتهاد الا ان بتغير اجتهاده قبل  
الحدث فلا يصلى بتلك الطهارة لا اعتقاده لان بطلانها اه (قوله لما يلزم عليه) اى العمل بهذا الظن (قوله  
من الفساد المذكور) اى عقب المتن (قوله كما مر) اى في شرح تمهيتيمم (قوله في محل التيمم) سياقي في باب  
التيمم بما مشه ما يؤخذ منه ان المعتبر محل الصلاة سم (قوله ولا نظر الى ان معه الخ) انظر هذا مع قوله بعد  
نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه طاهر بالظن ويحجب بمنع ذلك اذا خلط ما ظنه في  
الاخر سم ويحجب ايضا بانه بالنظر الى قول المصنف على الاصح وياتى انه مع النظر اليه يتعين تخريج  
كلامه على رأى الرافي فقط فلا يتقيد التيمم بعد نحو الخلط كما اشار الى ذلك النهاية والمغنى بما نصه والثاني  
يعيد لان معه طاهرا بالظن فان اراه قبل الصلاة لم يعد جز ما اه (قوله تنبيه ما قررت الخ) قرر النهاية  
ايضا عبارة المتن بنحو ذلك ثم قال كالشارح فيما سياقي وهذا الذى سلكته الخ بصري (قوله الا في متعدد) اى  
ابتداء واتهام (قوله ومن التقيد الخ) عطف على قوله من فرض الخ وقوله بنحو الخلط يعنى بعد نحو الخلط  
(قوله ان شرط الخ) بيان لما علم الخ (قوله وانه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافي) اى بفرض قوله  
وتغير ظنه فيما اذا لم يبق من الاول شىء (قوله وانه لا يحتاج الخ) عطف على قوله انه اعتراض الخ (قوله مع  
قطع النظر عن قوله في الاصح) كيف يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به في كلامه عش (قوله مع نحو  
الخلط الخ) قد يقال ان من صور الخلط ان يصب من المظنون طهارته ثانيا في الاخر او عكسه فيبقى معه  
طاهر بالظن كالحمل على طريقة الرافي فيكون للكلام محل على طريقة المصنف في الجملة بصري وقد يحجب

لو غسل بين الاجتهادين الخ لو كان في هذه الصورة باع الاول قبل تغير الاجتهاد لم يؤثر في صحة البيع تغير  
الاجتهاد فلو باع الاخر بعد تغير الاجتهاد الى طهارته وغسل الاعضاء بينهما صحيح ايضا وهل لاكل الثمنين  
باطنا فيه نظر والوجه لا لان احد البيعين باطل بيقينا ثمنه غير مملوك (قوله قوله بما غيرهما) تضمنته ان العمل  
بالثاني مع ايراد الماء الآخر مو ارد الاول لا يتقيد معه لزوم ما ذكر وفيه نظر لانه يحتمل ان يكون النجس هو  
الاول وبايراد الثاني مو ارده يصير طاهرا ومع ذلك لا تكون الصلاة يقيين النجاسة ويضاح ذلك ان من لوازم  
العمل بالثاني غسل الاعضاء بالماء الاخر مع احتمال أن يكون النجس ما استعمله او لا فتطهر الاعضاء بالماء  
الثاني وحينئذ لا يلزم كون الصلاة يقيين النجاسة الا ان يراد بقولهم او يصلى يقيين النجاسة ان لم يغسل ما اصابه  
الاول من غير اعضاء الوضوء فان غسل ذلك ليس لازما لاستعمال الاخر في الطهارة فليتأمل (قوله ووضوءه  
الاول باق صلى به) هذا هو الوجه يدل عليه انه عند تغيره تصح صلاته وان لم يظهر ما اصابه الماء الاول ثم رايت  
ان ابن العماد قال فان كان على طهارته لم تجب اعادته الا ان تغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلى بتلك الطهارة  
لاعتقاده لان بطلانها فهو كالمحدث واجتهد وتغير اجتهاده قبل وهو طاهر انتهى وفيه نظر (قوله في  
محل التيمم) سياقي في باب التيمم بما مشه ما يؤخذ منه لمعتبر محل الصلاة (قوله ولا نظر الى ان معه ماء طاهرا  
بالظن) انظر هذا مع قوله السابق بعد نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه طاهر بالظن

بان المراد هنا عدم الاعادة مطلقاً أي في جميع صور التالف (قوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلي بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً إلا ان الاصح منه على طريق الرافعي أي بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين أيضاً ان محل خلاف الاعادة فيما إذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقه ما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جز ما لسن اعتبره كون الاراقة قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوز والاعادة معتبر كون الاراقة قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصوير بما إذا انتفت الاراقة ونحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوماً به وحينئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الاراقة ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف واجراء الكلام على اطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا يأتي أيضاً على طريق الرافعي إذا حصلت الاراقة التي هي من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيه تعين التخريج على رأي الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف سم (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان حمل كلامه على غير رأي الرافعي ينافي قوله في الاصح حيث قال فع النظر اليه الخ وكيف يدعى اولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له سم عبارة البصري قوله وبعضهم حصرة الخ هذا هو الذي استقر عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث قال انفا فع النظر اليه يتعين تخريج الخ فواجه الاولوية مع العينية اه (قوله وبعضهم الخ) بالجر عطفاً على قوله وبعضهم تخريج الخ (قوله وعلم بممار الخ) عبارة المغني تنبيه للاجتهاد شروط علم بعضها بماسر الاول أن يتأيد باصل الحل فلا يجتهد في ماء اشبه ببول كما تقدم الثاني ان يقع الاشتباه في متعدد فلو تنجس احد كفيه واحد يديه واشكل فلا يجتهد كما سيأتي في شروط الصلاة ان شاء الله تعالى الثالث ان يبق المشتبهات فلو تالف احد هامل يجتهد في الباقي بل يتيمم ولا يعيد وإن بقي الاخر لانه ممنوع من استعماله غير قادر على الاجتهاد الرابع بقاء الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد تيمم وصلى واعاد قاله العمراني في البيان الخامس ان يكون للعلامة فيه مجال بان يتوقع ظهور الحال فيه كالثياب والواني والاطعمة فلا يجتهد فيما اذا اشبه بحرمه باجنبة فاكثركا سيأتي ان شاء الله تعالى في النكاح أو مية بمذكاة ونحو ذلك وشروط الاتخذ والعمل بالاجتهاد ان تظهر بعده العلامة اه ووافقه الشارح في جميع ذلك وكذا النهاية إلا في الرابع فعقبه بقوله والاوجه خلافه اه

ويجانب منع ذلك إذا خلط بما ظنه في الآخر (قوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلي بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً إلا ان الاصح منه على طريق الرافعي أي بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين أيضاً ان محل خلاف الاعادة فيما إذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقه ما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جز ما لسن اعتبره كون الاراقة قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوز ولا فالعتمدان المعتبر كون الاراقة قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصوير بما إذا انتفت الاراقة ونحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوماً به وحينئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الاراقة ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف في الاعادة واجراء الكلام هنا على اطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا يأتي أيضاً على طريق الرافعي إذا حصلت الاراقة التي هي أقوى من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيه تعين التخريج على رأي الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان حمل كلامه على غير رأي الرافعي ينافي قوله في الاصح

غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا بما قدمه من ان الخلط أي ونحوه شرط لصحة التيمم وهذا الذي سلكته في تقرير عبارته من التفصيل اولي مما وقع للمتكلمين عليه من اطلاق بعضهم تخريج كلامه على الرأيين وبعضهم حصره على رأي الرافعي وعلم مما مر في الماء والبول ان شرط الاجتهاد

أيضا أن يتأيد بأصل خل  
موانع النكاح أن شرطه  
أيضا أن يكون للعلامة فيه  
بجال ومن ثم لم يجتهد في  
صورة اختلاط المحرم  
الآتية ثم وما قدمته في  
التحجير أنه يشترط للعمل به  
ظهور العلامة فلا يجوز له  
الاقدام على أحدهما بمجرد  
الحدس والتخمين كما مر  
وإنما كان هذا شرط للعمل  
بخلاف ما قبله لأن تلك إذا  
وجدت اجتهد ثم إن ظهر له  
شيء عمل به وإلا فلا فمادل  
عليه ظاهر الروضة تبعاً  
للغزالي من أن الأخير  
شرط للاجتهاد أيضاً غير  
مراد عن بعض الأصحاب  
اشتراط كونها لواحد وإلا  
تظهر كل بانائه كافي إن كان  
ذاغراً بإفهامي طالق وعكسه  
الآخر ولم يعلم فإن زوجة  
كل تحل له ورد بأن الوطء  
يستدعي ملك الواطء  
للمحل والوضوء يصح  
بمغسوبة وأوضح منه أنه  
لا مجال للاجتهاد في الإبضاع  
فأبقينا كلا على أصل الحل  
إذ لانية ثم تتأثر بالشك  
وهنا له مجال من حيث أنه  
يصح من كل النظر في الطاهر  
منهما فوجب لتأثر النية  
بالشك في حق كل منهما  
(ولو أخبر بتنجسه) أي  
الماء وهو مثال أو استعماله  
ولوعلى الإبهام أو يطهارته

(قوله أيضاً) أي كسعة الوقت وتعدد المشتبه (قوله) أو مذكاة بميتة قال في شرح العباب عقبه بخلاف  
ما إذا اشتبهت مذكاة غير مسمومة بمذكاة مسمومة فإن له الاجتهاد فيهما قطعاً لانهما مباحان طرأ على أحدهما  
مانع ذكره في المجموع قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص  
غيره ليميز له اختصاصه فيتصرف فيه بما يسوغ له فيه سم (قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم  
الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وإن جاز مع العمل به فيما إذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى سم أقول  
ظاهر صنيعهم بل صريح ما يأتي آتياً من الكردى أن كلام من الشروط المتقدمة شرط لجواز الاجتهاد فلا  
يجوز بدون واحد منها (قوله) ثم أي في النكاح (قوله) وبما سجد كره الخ) في عطفه على قوله بمارس المتعلق  
بقوله علم المضى تسامح (قوله) في التحجير) أي فيما إذا تحجير المجتهد (قوله) كما مر) أي في شرح وتطهير بما ظن  
طهارته (قوله) وإنما كان هذا) أي ظهور العلامة وقوله بخلاف ما قبله أي أن يكون للعلامة فيه مجال وقوله  
لأن تلك أي العلامة (قوله) وعن بعض الأصحاب الخ) أي نقل عنه وهذا كلام مستأنف (قوله) وعن بعض  
الأصحاب الخ) وفي الكردى بعد ذكر الشروط المتقدمة مانصه فلهذا شرط جواز الاجتهاد وأما شروط  
وجوبه فلا تداخل الوقت أما قبل الوقت فهو جائز ثانياً لعدم وجود غير المشتبه أو إرادة استعماله ثالثاً إن  
لا يبلغ المشتبهان بالخطا قلتي وإلا فلا يجب الاجتهاد بل يحير بينهما وبين الخلط اهـ (قوله) وعن بعض الأصحاب  
اشتراط كونهما لواحد الخ) والأوجه كافي الأحياء خلافة عملاً بطلاقهم كما وصفت في شرح العباب نهاية  
(قوله) ورد الخ) وعلى هذا فإن ظن ما لنفسه استعماله أو ما لغيره اجتنب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن  
منه بطريقه الشرعي وإلا تيمم سم (قوله) باب الوطء الخ) عبارة الكردى قال في الأحياء فإن قيل فلو كان  
الانان لشخصين فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد ويتوضأ كل بانائه لأنه يتيقن طهارته وشك الآن فيه  
فتقول هذا محتمل في الفقه والأرجح في الظن المنع وإن تعدد الشخص هنا كاتحاده لأن صحة الوضوء لا تستدعي  
ملكاً بل وضوء الإنسان بما غيره في رفع الحدث كوضوئه بمائه فلا يتبين لاختلاف الملك واتحاده اثر  
بخلاف الوطء لزوجة الغير فإنه لا يحل اهـ (قوله) تتأثر) أي تبطل (قوله) وهنا) أي في الانانين لاثنتين  
وقوله له وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق الخ متعلق بوجب (قوله) أي الماء) إلى قوله وإطلاق الفقيه  
في النهاية (قوله) هو) أي الماء (قوله) أو استعماله) عطف على تنجسه (قوله) ولو على الإبهام) ومثل ذلك ما لو  
توضأ من أحد انانين بلا اشتباه فأخبر بنجاسة أحدهما على الإبهام فأجهدوا إياهما جتهدوا إلى نجاسة ما قطر  
منه فيجب إعادة ما صلاه بتلك الطهارة كما نقله سم على المنهج عن الطبري وأراضاه عـ ش أقول وبقيده  
أيضا قول الشارح كانه نهاية أو بعده (قوله) قبل استعمال ذلك الخ) متعلق بقول المصنف ولو أخبر عـ ش  
(قوله) أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله إذا أخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر سم

حيث قال فع النظر إليه الخ وكيف يدعى أولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له (قوله) أو مذكاة بميتة) قال في  
شرح العباب عقبه بخلاف ما لو اشتبهت مذكاة غير مسمومة بمذكاة مسمومة فإن له الاجتهاد فيهما قطعاً  
لانهما مباحان طرأ على أحدهما مانع ذكره في المجموع عن القاضي قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي  
جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص غيره ليميز له اختصاصه فيتصرف فيه بما يسوغ له فيه  
(قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وإن جاز مع العمل به فيما إذا  
اختلطت بغير محصور بل لعله أولى قال في شرح العباب واستشكل بانهم جعلوا للقائف أن يلحق اعتماداً  
على الشبهة ورتبوا عليه حل النكاح تارة وحرمة أخرى والأثر وغيره وكان قياس ذلك أن للقائف  
الاجتهاد هنا بالاولى قال الزركشي وهو إشكال قوي اهـ وقد يجاب بان الحاق القائف حكم وهو من الحاكم  
إنما يفد على غيره وعليه فلا ينفذ لنفسه ولا عليها ومن ثم لم يجز للقائف أن يجتهد ويحكم لنفسه هنا مطلقاً اهـ  
(قوله) ورد الخ) وعلى هذا فإن ظن بالاجتهاد ما لنفسه استعماله وما لغيره اجتنب ما لنفسه واستعمل  
ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعي وإلا تيمم (قوله) أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله

أى ومخالف لما قدمه في شرح وتطهر بما ظن طهارته (قوله التعيين الخ) الأولى وفارق الإهام ثم الإهام هنا بان الإهام ثم يوجب اجتنابها والإهام هنا لا يجوز استعمال واحد منهما وإن استويا في إفادة جواز الاجتهاد في المأين (قوله ثم) أى فى الأخبار بالتنجس أو الاستعمال وقوله هنا أى فى الأخبار بالطهارة (قوله بان التنجس) أى والاستعمال (قوله وإن استويا) أى الإهامان وهما إهام الطهارة وإهام النجاسة ع (قوله فى كل) متعلق بالإهام وقوله جواز الخ مفعول إفادة الخ (قوله وهو المكلف) إلى المتن فى المغنى لإقوله أو عدل آخر (قوله ولو امرأة وقتا) ولو أعمى نهاية ومغنى وسم (قوله أو عدل آخر) أى غيظه كريد وعرف المخبر له عدالته وكذلك قال أخبرنى عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتى عن شرح المسند ع (قوله وفاسق الخ) أى ويجنون ويجنون نهاية ومغنى أى يجول العدالة ع (قوله ويميز) عبارة المغنى والصبي ولو ميزا وفيما يعتمد المشاهدة اه زاد النهاية ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهده فى صباه من تنجس إناؤه ونحوه قبل ووجب العمل بمقتضاه فى الزمن الماضى أيضا أه قال ع (قوله أو عدل آخر) مر فى المحترز على ما ذكر يفيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله تقبل روايته وهل هو كذلك أولا فيه نظر فليراجع وقياس ما قالوه فى الصوم وفى دخول الوقت من أنه لو اعتقد صدق الفاسق عمل به بحجته هنا اه (قوله إلا ان بلغوا الخ) أى من غير المجانين نهاية ومغنى وشرح بافضل قال الكردى أو ظن صدق الصبي والفاسق قال سم على المنهج لا يجب العمل بقولها لو ظن صدقها لأن خبرهما ساقط شرعا ثم قال وقديقال ينبغي أن يؤثر كأثر فى وجوب الصوم إذا أخبر بالهلال فاسق أو صبي ظن صدقه اه عبارة الحلبي لا يعتمدهم ما لم يخبروا عن فعل أنفسهم ولم يصدقهم وإلا اعتد خبرهم انتهت وتقدم انفا عن ع (قوله ما يوافقه) (قوله) أو أخبر كل عن فعل نفسه) كقوله بليت فى الاناء مغنى عبارة سم لا يخفى أن إخباره عن فعل نفسه غايته أنه كإخبار العدل الذى لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكفى نحو قوله نجست هذا الماء إلا أن بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيته فيه بولا وأما نحو قوله بليت فيه ففيه بيان السبب ولا يكفى طهرته إلا أن بين السبب كغمسته فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتامل اه (قوله فيقبل) أى غير المجنون نهاية (قوله طهرته) مقول القول (قوله) ولم يعارضه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كان قال أحدهما ولغ الكلب فى هذا الاناء دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة المأين لاحتمال الولوج فى وقتين فلو تعارض فى الوقت أيضا بان غيابه عمل بقول أو تقهما فان استويا فلا كثر عددان استويا ساقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناءين كالأعين أحدهما كليا كان قال ولغ هذا الكلب وقت كذا فى هذا الاناء وقال الآخر كان ذلك الوقت بليدا آخر مثلا اه قال ع (قوله بعد سوقه كلام الشارح مانصه وهو مخالف لظاهر قول الشارح مر عمل بقول أو تقهما فان المتبادر منه تقديم الاو وثق وإن كان غيره كثر عددا بل يكاد يصرح به قوله مر فان استويا الخ اه (قوله) ولم يعارضه مثله) أى شخص مثله فى قبول الرواية وقوله كذا كان الخ مثال للعاوضة كردى (قوله كسكان) أى ذلك الكلب (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان فى

إذا أخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر (قوله وفارق الإهام ثم التعيين هنا الخ) إذا تأملت الفرق الذى ابداه وجدته إنما هو باعتبار الإهام ثم وعدمه باعتبار ههنا فقام له (قوله مقبول الرواية) أى ولو أعمى اتفاقا إن أخبر عن حس أو ما قبل العمى فان أخبر عن غيره احتمل بحجى المخلاف فى قبول روايته وعبارة الروض ولو أعمى (قوله) أو أخبر كل عن فعل نفسه) لا يخفى أن إخباره عن فعل نفسه غايته أنه كإخبار العدل الذى لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكفى نحو قوله نجست هذا الماء إلا أن بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيته فيه بولا وأما نحو قوله بليت فيه ففيه بيان السبب ولا يكفى طهرته إلا أن بين السبب كغمسته فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتامل (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان فى ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقط الخ وقوله كان استويا نظير

وفارق الإهام ثم التعيين  
هنا بأن التنجس على  
الإهام يوجب اجتنابها  
والطهارة على الإهام لا  
تجوز استعمال واحد  
منهما وإن استويا فى إفادة  
الإهام فى كل جواز  
الاجتهاد فيهما (مقبول  
الرواية) وهو المكلف  
العدل ولو امرأة وقناع  
نفسه أو عدل آخر فلا  
يكفى لإخبار كافر وفاسق  
ويميز إلا أن بلغوا عدد  
التواتر أو أخبر كل عن  
فعل فيقبل قوله عما أمر  
بتطهيره طهرته لا تطهر  
(وبين السبب) فى تنجسه  
أو استعماله أو طهره كولغ  
هذا الكلب فى هذا وقت  
كذا ولم يعارضه مثله  
ككان فى ذلك الوقت بمحل  
كذا وإلا كان استويا ثقة  
أو كثرة أو كان أحدهما  
أو ثق والآخر أكثر سقطا  
وبقى أصل طهارته (أو كان  
فقيها) أى عارفا بأحكام  
الطهارة والنجاسة

ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقطا وقوله كان استويا تنظير للشرط فاصل المعنى وإن عارضه مثله كان قال ولغ هذا السكب في هذا الماء وقت كذا وقال الآخر كان حينئذ بيلد آخر سقطا وبقي أصل طهارته كالمال قال أحدهما ولغ السكب في هذا دون ذلك وقال الآخر بل في ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة أو كثرة أو كان أحدهما وثق والآخر أكثر فأنهما يسقطان أيضا وبقي أصل طهارته هذا شرح كلامه مطابقا للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه أن قوله كان استويا بالخ مثالا لا نظيره وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا أن فيه تكلفا لا يخفى سم (قوله والاستعمال) الأولى أو الظهورية والاستعمال بصرى (قوله في نحو الوقف الخ) لو قال في نحو الجماعة والجنائز لكان أنسب فتأمل بصرى (قوله اصطلاح خاص) أى بالاصوليين قول المتن (موافقا) ولو شك في موافقته فالظاهر أنه مخالف فكذا الشك في الفقه الأصل عدمه فيما يظهر انتهى عميرة اه ع ش (قوله في ذلك) أى ما ذكر من أحكام النجاسة والطهارة والاستعمال والظهورية (قوله وأعارفاه الخ) عبارة الكردى وكالموافق ما إذا كان عارفا بمذهب المخبر بفتح الباء وأنه لا يخبره إلا باعتقاده فيكنى منه الاطلاق كافى الامداد وفتح الجواد والاعباب وهو يقتضى أنه لا بد من وجود شرطين أن يعلم مذهبوه وأنه إنما يخبره به لكن في التحفة ما يفيد اشتراط الشرط الأول فقط اه قول المتن (اعتمده) لا يبعد أن يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما أصابه من الماء المخبر بتنجسه وإن لم ينجس بالظن لأن خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فلا راجع سم على حجج اه ع ش وتقدم عنه عند قول الشارح ولو على الإبهام الحزم بذلك (قوله وإن لم يبين) أى في الشق الثانى سم (قوله ومخالف) أى ليس عارفا باعتقاد المخبر (قوله لم يبيناسيا) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذى يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الأرجح فيه أنه لا بد من بيان السبب لأنه قد يعتد ترجيح ما لا يعتد بالمخبر ترجيح حيث يعلم من قولهم فقيم موافقا أنه يعلم الراجح في مسائل الخلاف نهاية ومعنى وفى الكردى عن الامداد والاعباب ما يوافقه قال ع ش قوله مر واختلاف ترجيح الخ ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجر والشارح مر اه (قوله) وإنما قبلت الشهادة الخ) عبارة شرح العباب للشارح أى للرملى وإنافى الردة قبلتنا الشهادة بها مطلقا من الموافق وغيره مع الاختلاف في أسبابها لأن المرتد متمكن من أن يبرهن عن نفسه وإن باتى بالشهادتين فعدم الاتيان بهما وسكوته تقصير بل ذلك قرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذا ذلك الماء ع ش (قوله لا مكان أن يبرهن الخ) الأولى العطف (قوله مطلقا) أى موافقا كان للحاكم أو لا (قوله على ما باتى الخ) (فروع) ولو رفع نحو كلب راسه من أناء فيه مائع أو ماء قليل وفهر ط لم ينجس أن احتمل ترطبه من غيره عملا بالأصل والانتجس ولو غلبت النجاسة فى شىء موالأصل فيه طاهر كشياب مدنى الخمر ومتدبين بالنجاسة أى كالجوس ومجانين وصبيان وجزارين حكم بالطهارة عملا بالأصل وإن كان مما اطردت العادة بخلافه كاستعمال السرجين فى إواني الفخار خلافا للمأوردى وبحكم أيضا بطهارة ما عمت به البلوى كعرق الدواب أى وإن كثروا لعابها ولعاب الصغار أى للام وغيرها والجوخ وقد اشتمر استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد و قمح وفم من نحو أكل خبز والبقل النبات فى نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منبته طاهر ولو وجد قطعة لحم فى أناء أو خرقه بيلد لا يجوز فيه ففى طاهرة أو مرمية مكشوفة فتجسه أو فى أناء أو خرقه للشرط فحاصل المعنى وإن عارضه مثله كان قال ولغ السكب فى هذا الماء. وقال الآخر كان حينئذ بيلد آخر سقطا وبقي أصل طهارته كالمال قال أحدهما ولغ السكب فى هذا دون ذلك وقال الآخر بل فى ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة أو كثرة أو كان أحدهما وثق والآخر أكثر فأنهما يسقطان أيضا وبقي أصل طهارته هذا شرح كلامه مطابقا للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه إن كان استويا بمثالا لا نظيره وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا أن فيه تكلفا لا يخفى (قوله اعتمده) لا يبعد أن يدخل فى اعتماده وجوب تطهير ما أصابه من الماء المخبر بتنجسه وإن لم ينجس بالظن لأن خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فلا راجع (قوله وان لم يبين) أى فى الشق الثانى

أو الاستعمال وإطلاق الفقيه على نحو هذا شائع عرفا نظير ما باتى فى نحو الوقف والوصية وتخصيصه بالمجتهد اصطلاح خاص (موافقا) لا اعتقاد المخبر فى ذلك أو عارفا به وإن لم يعتقده فيما يظهر لأن الظاهر أنه إنما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه بأنه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فإن قلت يحتمل أنه يخبره باعتقاد نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد من يعرف المذهبين فلا يعول عليه على أنه غير مطرد (اعتمده) وجوباً وإن لم يبين بخلاف عامى ومخالف لم يبين سبباً لا تنفاه الثقة بقولها وإنما قبلت الشهادة على الردة مع الاطلاق على ما باتى تغليظاً على المرتد لا مكان أن يبرهن عن نفسه ووجب التفصيل فى الشهاد بالجرح ولو من الفقيه الموافق على ما فيه لأن الحاكم يلزمه الاحتياط ومنه أن لا يعول على إجمال غيره مطلقاً على ما باتى أو آخر الشهادات



والمجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن أغلب المسلمون فطاهرة نهاية وكذا في المغني إلا أنه اسقط قوله وإن كان إلى ويحكم وزاد عقب خبز قوله وتركه واكلة الصبيان لتوهم نجاستها اه وفي الآخر قوله وكذا ان استويا فيا يظهر اه قال ع ش قوله مر عملا بالاصل اى مع غلبة النجاسة على ابدانهم ومن ذلك الخبر الخبز بمصرون واحيها فان الغالب فيها النجاسة لكونه يخبر بالسرجين والاصل فيه الطهارة وقوله كاستعمال السرجين الخ اى وكعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسة منفذ الطائر والبهيمة فلو جاس صغير في حجر مصل مثلاً او وقع طائر عليه فنحكم بصحة صلاته استصحاباً بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكر معه وان اطردت العادة بنجاسته وقوله غسل ثوب جديد اى ما لم يغلب على ظنه نجاسته وبما يغلب كذلك ما اعتيد من التساهل في عدم التحرز عن النجاسة ممن يتعاطى حيا كته او خياطتهما ونحوهما وقوله فنجسة قال سم على شرح البهجة قضيته أنها تنجس ما أصابته وهو بمنوع لأن الأصل الطهارة وقد صرح بعضهم بان هذا بالنسبة لكل كافر ضنه في المجموع اما لو اصاب شئنا فلا تنجسه اه وقد سبقه الاسنوى إلى ذلك اه (فائدة) لو وجد قطعة لحم مع حدة مثلاً هل يحكم بنجاستها عملاً بالاصل وهو عدم تذكية الحيوان ام لا فيه نظر والا قرب الاول ع ش بخذف اقول وقولها والجوخ وقد اشترى استعماله بشحم الخنزير هل يلحق به السكر الا فرنجي وقد اشترى ان عمله وتصفيته بدم الخنزير ام لا فيه نظر والظاهر الاول إذ لا يظهر بينهما فرق والاصل فيه الطهارة فليراجع ثم رايت في المغني ما هو كالصرح في الطهارة قول المتن (ويحل استعمال كل اناه الخ) اى في الطهارة وغيرهما إجماعاً وقد توضحنا <sup>بما لا يخفى</sup> من شئ من جلد من قدح من خشب ومن مخضب من حجر نهاية زاد المغني ومن اناه من صفرو كره بعضهم الاكل والشرب من الصفرة قال القزويني اعتياد ذلك يتولد منه امراض لا دوا لها اه (قوله من حيث) إلى قوله وظاهر في المغني إلى قوله غير حربي ومر تدو إلى قوله في بدن في النهاية إلا ذلك القول (قوله كجلد آدمي) اى او شعره او عظمه فانه يحرم ايضا كافي المجموع عن اتفاق الاصحاب كردي ويجزى (قوله غير حربي) ومر تد (سكت النهاية) والمغني عن استثنائهما وقال الزبائدي والحلي ولا فرق في الادنى بين الحربي والمر تد وغيرهما فمما يحترمان من حيث كونهما آدميين اه (قوله وكغصوب) اى ومسروق كردي (قوله فيحرم الخ) اى إلا لغرض وحاجة كما لو وضع الدهن في اناه عظم الفيل على قصد الاستصباح فيجوز ذلك كما نقله في شرح المذهب واعتمده شيخنا الطيلاوى وقال لا يشترط في الجواز فقد اناه طاهر سم اه بجزى (قوله لا في ماء كثير الخ) بحث الزركشى تقييد ذلك بغير المتخذ من جلد الكلب والخنزير وعظمه ونازه الشارح في شرح العباب وقال في العباب تبعا لان الرفعة وغيره أو قليل لا طفاء نار أو بناء جدار ونحوه سم زاد السكردي عقبه كسقي زرع او دابة وكجعل الدهن في عظم الفيل للاستعمال في غير البدن اه وقيد الشارح في شرحه بناء الجدار بقوله لغير مسجد اه واعتمد النهاية ما بحثه الاذرى عبارته وحل ذلك كافي التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب او خنزير وما تفرع منهما اى من احدهما وحيوان اخر اما هو فيحرم استعماله مطلقا اه (قوله نعم بكرة)

(قوله لا في ماء كثير) بحث الزركشى تقييد ذلك بغير جلد الكلب والخنزير كما بحث تقييد قو لهم في محل استعمال الاناء من العظم النجس في اليابس بغير المتخذ من عظم المغاظ ونازه الشارح فيهما في شرح العباب وقال في العباب تبعا لان الرفعة وغيره أو قليل لا طفاء نار أو بناء جدار ونحوه (قوله او جاف) قال الزركشى ولا اختصاص لهذا بالاناء بل سائر النجاسات يجوز استعمالها في اليابس شرح عب (قوله ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتي الخ) الذى في شرح العباب وإنما يحرم البول في الماء القليل كما باتى لأنه ليس فيه استعمال نجس العين بخلاف ما هنا فان الحرمة فيه ليست للنجس به فقط بل مع استعمال نجس العين وكان العلة مركبة وإلا لحرم استعماله مطلقا اه (قوله لا نه لا تضمخ بنجاسة ثم اصلا) يتجه انه لو كان الماء القليل ثم في اناه وحرمتنا تضمخ الثوب بالنجاسة حرم البول فيه حينئذ لان فيه تضمخا لاناء بالنجاسة وهو في معنى الثوب في حرمة التضمخ والوجه خلاف ذلك حيث كان الحاجة وقال بعبارة اخرى فان قلت لو كان الماء القليل في اناه فهل يحرم

(ويحل استعمال كل اناه طاهر) من حيث كونه طاهرا وان حرم من جهة اخرى كجلد آدمي غير حربي ومر تدو كغصوب بخلاف النجس فيحرم إلا في ماء كثير أو جاف والانا جاف نعم يكره وظاهر أن المراد بالنجس هنا ما يعم المتنجس ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتي من كراهة البول في الماء القليل لأنه لا تضمخ بنجاسة ثم أصلا والكلام هنا

أى فى ماء كثير أو جاف الخ (قوله) وكذا ثوب لا يبعد أن نحو الاناء كذلك فى حرمة التضمخ لغير حاجة وأما الارض فالوجه انه لا حرمة نعم ان نقصها التضمخ بلا حاجة اليه لم يبعد التحريم لانه لإضاعة مال لغير حاجة قسم (قوله) بناء على حرمة التضمخ الخ) وهو المعتمد عش (قوله) والكلام هنا فى استعمال متضمن الخ) هذا قد يقتضى ان شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمخ وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمخ مع الحاجة قسم (قوله ذلك) أى كون الكلام فيما ذكر (قوله منقطع) لأن المستثنى منه الاناء الطاهر من حيث كونه طاهراً والمستثنى الذهب والفضة من حيث ذاتهما لا من حيث كونهما طاهرين بصري (قوله إلى التأويل السابق) هو قوله من حيث كونه طاهراً عش وكردى (قوله أى إناء) إلى قوله وظاهر فى النهاية لإقوله وإن لم يؤلف إلى ولو على امرأة (قوله) ومردود) والابرة المعلقة والمشط ونحوها والكراسى التى تعمل للنساء ملحقة بالانية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدر بن شبة والشراريب الفضة غير محرمة عليهن فيما يظهر لعدم تسميتها انية نهاية وفى الكردى عن الایعاب مثله قال عش قوله من والشراريب الخ أى التى يجعلها فيما تزين به بخلاف ما يجعله فى إناء تشرب منه أو تاكل فيه اه وفى البجيرمى عن الطوخى ويجوز للبرأة استعمال سرموجة أو قباب من الذهب والفضة ولها استعمال ثوب منهما اه (قوله أو خلا لا) هو ما يخل به الأسنان ومثله المسمى به الآن وهو ما يخرج به وسخ الأذان زاد فى الایعاب والمرأة برة أنف حيوان وغيرها وإن لم تسم انية انتهى كردى (قوله أو بعضه الخ) يحتمل أن يكون على تفصيل الضية وإن يبقى على إطلاقه لانه أخش منه بصري أقول الثانى صريح صنيع المنهج بل لا يظهر للاول وجه قول المتن (فيحرم) أى لإلزامه بان لم يجد غيره شرح بأفضل فى قال الایعاب ولو باجرة فاضلة عما يعتبر فى الفطرة فيما يظهر كردى (قوله فيحرم استعماله الخ) على الرجال والنساء والخنائى من غير ضرورة حتى يحرم على المكلف ان يسقى به مثلاً غير مكلف فان دعت ضرورة إلى استعماله كمردود منهما لجلاء عينه جاز وسواء كان الاناء صغيراً أو كبيراً نعم الظاهرة منه صحبة والمأكول ونحوه حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوص ما ذكرناه بزيادة المغنى ولا فرق فى حرمة ما تقدم بين الحلوة وغيره إذا خيلا موجوداً على تقدير الاطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر اه قال عش قوله من حتى يحرم على المكلف ان يسقى الخ قضيته انه لا يحرم عليه دفعه للصبي ليشرب منه بنفسه وقد يقال انه غير مراد لانه يجب عليه منعه من المحرمات وإن لم ياتم الصبي بفعلها ومثله اعطاءه القالقه كالمرمار فينبغى ان يحرم لما مر ولا نظر لتالم الولد لترك ذلك كما انه لا نظر لتأذيه بضرب الولي له تأديباً اه (قوله كان كبه الخ) أى قلب الاناء (قوله لغير حاجة الجلاء) فان احتيج إلى استعمال ذلك كمردود بكسر الميم من ذهب أو فضة يكتحل به للجلاء غينه كان اخبره طبيب عدل رواية بان عينه لا تنجلي إلا بذلك جاز استعماله ويقدم المردود من الفضة على المردود من الذهب عند وجودهما معا وبعد جلاء عينه يجب كسره لان الضرورة تقدر بقدرها شيخنا وفى البجيرمى مثله لإقوله كان اخبره إلى جاز وقولها يجب كسره يأتى عن الایعاب صحة بيعه (قوله ان ذلك كبيرة) عبارة شيخنا عنه البلقيني وكذا الدميرى من التكيانو ونقل الأذرى عن الجمهور أنه من الصغار وهو المعتمد وقال داود الظاهرى بكراهة استعمال اوانى الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعى فى القديم وقيل الحرمة مختصة بالاكل والشرب دون غيرهما اخذاً بظاهر الحديث وهو لا تشرى بوانية

فى استعمال متضمن للتضمخ بالنجاسة فى بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضمخ بها فيه وهو ما صححه المصنف فى بعض كتبه ويؤيد ذلك تصريحهم بحل استعمال النجس فى نحو عجن طين (إلا) منقطع ان نظراً إلى التأويل السابق (ذهب) وفضة) أى إناء ولو باباً ومردوداً وخلا كله أو بعضه من أحدهما أو منهما (فيحرم) استعماله فى أكل أو غيره وإن لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله إطلاقهم ولو على امرأة أكلت به طفلاً لغير حاجة الجلاء للنهى عن ذلك مع التوعد عليه بما قد يؤخذ منه ان ذلك كبيرة

البول فيه لأن فيه تضمخ الاناء وهو كالثوب قلت الظاهر لا لان البول فى الماء القليل فى الاناء لا يزيد على البول فى الاناء الخالى عن الماء واطنهم صرحوا بجوازه والتنجس لحاجة جائز وبالأولى جواز البول على الارض وإن نقصت قيمتها به لانه لحاجة فليتامل وهذا هو الوجه فليتامل (قوله فى استعمال متضمن للتضمخ) هذا قد يقتضى أن شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمخ وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمخ مع الحاجة (قوله) وكذا ثوب لا يبعد أن نحو الاناء كذلك وفى نظر واما الارض فالوجه انه لا حرمة نعم ان نقصها التضمخ بلا حاجة اليه لم يبعد التحريم لانه لإضاعة مال لغير حاجة

والذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما وعند الخنفية قول بجواز ظروف القهوة وإن كان المعتمد عندهم  
الحرمة فينبغي لمن ابتلى بشئ من ذلك كما يقع كثيرا تقليدا متقدما ليتخلص من الحرمة اه (قوله وتجوزهم  
الخ) عبارة النهاية ويحرم البول في إناء منهم ما لو من أحدهما ولا يشكل ذلك بحل الاستنجاء بهما لأن الكلام  
ثم في قطعة ذهب أو فضة لا فإما طبع أو هي منهما لذلك كالإناء المهيأ منهما البول فيه اه وكذا في المغني إلا  
قوله طبع قال عرش قوله ألمها منهما قضيته أنه لو بال في إناء ليس معد البول لا يحرم والظاهر أنه غير  
مراد اه (قوله ولم تطبع الخ) أما المطبوع قال الزركشي في الخادم كالدرهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء  
به لحرمته ونقله عن نصريح الأصحاب وفي شرح العباب للشارح إذا لم يأت بالدرهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء  
بخلاف الخالي عنهما وفي التحفة مثله هكذا أطلقوا الطبع فإن كانت العلة أنها مع الطبع لا تقام بالحكم واضح  
وإن كانت العلة الاحترام فينبغي أن يقيد التحريم بما إذا كان الاسم المطبوع معظما لغيره فأنى لماره  
في كلامهم وكأنه باعتماد ما كان أو لا من كتابه شئ من نحو القرآن كرى بحذف (قوله واتخاذ الراس) إلى  
قوله والعلة في النهاية زاد عقبه ما نصه والوجه كما قاله بعضهم أن المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه  
لا يسمر فيه وعدمه اه (قوله واتخاذ الراس الخ) بالنصب عطف على الاستنجاء (قوله ومع ذلك يحرم وضع  
شئ الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توسد صحيفة أو سيكة من النقود لا توسدها استعمال لها وإن يحرم وضع  
تلك الراس على الإناء لأنه استعمال له وحينئذ فلا فائدة في تجوز الإناء إلا أن يمنع أن مجرد وضعه على الإناء  
استعمال له سمى أو منعه مع تسليم كون نحو التوسد استعمالا كما كبره ولذا عده الامام الرافعي استعمالا  
وإن منعه المغني كما يأتي (قوله إناء الذهب) أي أو الفضة مغني (قوله صدى) كتعب والمصدر صدى كتعب  
وأما الوسخ الذي يسترا الإناء فالصداء بالمدحش (قوله حل استعماله) ظاهره مطلقا وقال النهاية والمغني  
يجرى فيه التفصيل الآتي في المموه بنحو نحاس اه وقال عرش أي فإن كان الصدا لوفرض نحاسا  
تحصل منه شئ بالعرض على النار لم يحرم والاحرم اه (قوله أن تغشى الذهب) أي بنحو نحاس كرى  
(قوله وإن لم يحصل منها شئ) خلافا لنهاية والمغني والمتنجم (قوله يحرم الاحتواء) إلى قوله انتهى في النهاية  
والمغني (قوله يحرم الخ) ويحرم الطيب بما الورود من إناء بما ذكر مغني ونهاية (قوله انتهى) أي قولهم  
(قوله وإن مسه الفم على نزاع فيه) قد يقال يؤيد المنازع في ذلك ما مر آنفا في مستعمل رأس الإناء بنحو  
وضع شئ فتذكر وتدبر بصري عبارة الكردى وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلا عن غيره قال في  
الاياع بما إذا وضع فاه عليه فإن قصد التبرك حل وإلا حرم ويحتمل التحريم وقال في الامداد ولو فتح فاه  
لمطر النازل من ميزاب السكبة لم يحرم على الوجه لأنه لا يعد مستعملا بخلاف ما لو مسه بفمه أو قرب منه  
وإن قصد التبرك وقال سم الوجه التفرقة بين أن يكون قريبا فيحرم أو بعيدا فلا كظهيره من المبخرة وفاقا  
لمحمد الرمي ونقله الزبادى عن مر أيضا اه (قوله سلسلة الإناء) وإن كانت لمحض الزينة اشترط صغرها  
عرفا كالضبة فيما يظهر نهاية (قوله وحلقته) زاد في الايعاب ولباب مسجد أو غيره اه وهي يسكون اللام  
أفصح من فتحها وأطلق هنا وفتح الجواد وقال في الامداد وفي المجموع كالعزير فينبغي أن تجعل كالضبيب  
كردى وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله ولا غطاء الكوز) ينبغى أن شرطه أن لا يكون مجوفا وإلا كان  
إناء بل قطعة تجعل في فم الكوز أو صحيفة تجعل على فم سم عبارة المغني فإن جعل الإناء حلقة من فضة أو  
سلسلة منها أو رأسا جاز وإما جاز ذلك في الرأس لأنه منفصل عن الإناء لا يستعمل قال الرافعي والمك  
منعه بأنه مستعمل بحسبه وإن سلم فليكن فيه خلاف لاتخاذ ويمنع أن لاتخاذ يجر إلى الاستعمال المحرم

(قوله ومع ذلك يحرم نحو وضع شئ عليه الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توسد صحيفة أو سيكة من  
النقود لا توسدها استعمال لها وإن يحرم وضع تلك الراس على الإناء لأنه استعمال له وحينئذ فلا فائدة  
في تجوز الإناء إلا أن يمنع أن مجرد وضعه على الإناء استعمال له (قوله ولا غطاء الكوز) ينبغى أن شرطه  
أن لا يكون مجوفا وإلا كان إناء بل قطعة تجعل في فم الكوز أو صحيفة تجعل على فم

وليس من الآنية سلسلة الإناء وحلقته ولا غطاء الكوز

بخلاف هذا والمراد به ما يجعل في فم الكوز فهو قطعة فضة أما ما يجعل كالاناء يغطي به فانه يحرم أما الذهب فلا يجوز منه ذلك اهـ وباقى عن الایعاب ما يوافقهما في التفصيل (قوله وهو غير راسه السابق) هذا مخالف لما في الامداد حيث قال وتخل حلقة الاناء ورأسه اى غطاءه وفي الایعاب الراس له صورتان احدهما ان يقب موضعاه منه وموضعان الاناء ويربط بمسار حيث يفتح ويغلق كخالى الاشنان والمبخرة والثانية أن يجعل صفيحة على قدر رأسه ويغطي بها الصيانة ما فيه والاول حرام لانه يسمى إناء والثاني جائز لانه لا يسهو اما اتصل به ام لا وقول ابن العباد ان الراس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظر مع ان الخطب فيه سهل ثم رايت الغزى قال واستثنى البغوى من التحريم غطاء الكوز ومراوده الصفيحة من الفضة فلو كانت على هيئة الاناء حرمت قطعاً انتهى كرى وتقدم عن سم والمغنى ما يوافق الایعاب في التفصيل وعن النهاية أن المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه لا بسمه فيه وعدمه (قوله وصفيحة فيها بيوت الخ) ثقب الكيزان وفي إباحته بعد فان فرض عدم تسميته إناء وكانت الحرمة منوطاً فلا بعد فيه حيث بالنسبة لا تخاذوا اقتنائها ما وضع الكيزان عليه فاستعمال له والمتجه الحرمة نظير ما مر في وضع الشئ على راس الاناء اهـ وفي سم بعد ذكر نحوه مانصه وقوله فيها بيوت الخ في جوازها حيث نظر لان ما فيه بيوت إناء وفي معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها وعد وضعه عليها استعمالها حرم وإلا فلا خلافاً لما نقل عن الكافى اهـ (قوله وعمله) اى محل استثناء السلسلة وما عطف عليه (قوله من الحيل) الى قوله نعم في النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله والحيل المبيحة الخ) عبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في إناء النقد ان يخرج الطعام منه إلى شئ بين يديه ثم ياكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يتطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله انتهى وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره ان الماء يباشر استعماله من إنائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالاً لانه بخلاف الطيب فانه لم يعتد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتج لنقله منها إلى

أى وهى غير رأسه السابق  
صورة وصفيحة فيها بيوت  
للكيزان وعمله حيث لم يكن  
شئ من ذلك على هيئة إناء  
أولا كحق الاشنان حرم  
ومن الحيل المبيحة  
لاستعماله صب ما فيه

(قوله وصفيحة فيها بيوت الكيزان) قد يفهم منه جواز وضع الكيزان فيها وفي هذا استعمال لتلك الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها أخذاً من قوله لا تى نعم هى لا تمنع حرمة الوضع في الاناء وهذا مخالف قوله السابق ومع ذلك يحرم وضع شئ عليه فليتأمل والوجه حرمة استعمال الصفيحة في وضع الكيزان عليها وإن لم يكن فيها بيوت مـ وقوله فيها بيوت في جوازها حيث نظر لان ما فيه بيوت إناء أو ما في معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها وعد وضعه عليها استعمالاً حرم وإلا فلا خلافاً لما نقل عن الكافى مـ قال الشارح في شرح العباب وليس من الآنية نحو الكرسي فيجوز للبراء لانه من التحلية اهـ قال البدر بن شهبة قد يمنع كون الكرسي ليس بآنية بل هو آنية لوضع القماش عليه إلى ان قال والذي يتجه ان الكرسي آنية كالصندوق فيحرم على الفريقين بخلاف الشراب الفضة فانها لا تسمى آنية فتحل للنساء اهـ (قوله من الحيل المبيحة لاستعماله الخ) قال في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لا تخاذوا وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالخدمته وقد يوه من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبرة الجواهر من ابتلى بشئ من استعمال آنية النقد صب ما فيها في إناء غيرها بقصد التفرغ واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيص ويصب الدهن وماء الورد في يده اليسرى ثم يأخذه منها باليمين ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده إلى محل الوضوء وكذا الشراب أى بأن يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا الومد يسراه ثم كتب بيمينه اهـ ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في يساره بانه بعد في العرف مستعملاً ويرد بمنع ما ذكره قال وقضية ذلك ان غيره لو صب عليه من إناء الذهب في الوضوء أو غيره لم يكن مستعملاً لانه ما باشر فان كان اذن له عصي من جهة الامر فقط ثم قال واذا قول

ولو في نحويد لا يستعمله بها ثم يستعمله منها نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء ولا (١٢١) حرمة اتخاذه فتفتن له (تنبيه)

صرحوا في نحو كيش الدرام الحرير بحله وعلوه بانه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتمل أن يقال بنظير هذا هنا ويؤيده تعليمهم حل نحو غطاء الكوز بأنه منفصل عن الاناء لا يستعمل ويحتمل الفرق بان ما هنا اغلظ ولعله الاقرب ومحل تعليمهم المذكور حيث لم يكن على هيئة اناء كما علم مما تقرر (تنبيه آخر) محل النظر لكونه يسمى إناء بالنسبة للفضة اما الذهب فيحرم منه نحو السلسلة مطلقا نظير ما يأتي في العنبة لغلظه (وكذا) يحرم (اتخاذه) أي اقتناؤه خلافا لمن وهم فيه (في الاصح) لانه يجزى لاستعماله غالبا كآلة اللهو قال الزركشي كالشبابه ومزماره الرعاة وكلاب لم يحتج له أي حالا وقرده وإحدى الفواسق الخمس وصور نقشته على غير ممتن وسقف بموه بنقد يتحصل منه شيء انتهى وما ذكره في القرد غير صحيح لتصريحهم بصحة بيعه والانتفاع به وما أدى الى معصيته له حكمها وإنما جاز اتخاذه نحو ثياب الحرير بالنسبة للرجل على خلاف ما أفتى به ابن عبد السلام

اليد الأخرى قبل استعماله وإلا كان مستعملا لأنائه فيما اعتيد فيه انتهى وقوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كإشرطه في شرح العباب اخذا من الجواهر سم على حجج اه عش (قوله ولو في نحويد) يشمل النبي سم (قوله نعم هي الخ) عبارته في شرح العباب ثم الظاهر ان هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذه وجعل التطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالاخذ منه وقد يتوهم من عبارته أي المجموع اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك انتهى اه سم على حجج اه عش (قوله في نحو كيش الدرام الحرير الخ) خلافا للنهاية عبارته ولا يلحق بغطاء الاناء غطاء العمامة وكيش الدرام إذا اتخذهما من حرير خلافا للأسنوي إذ تغطية الاناء مستحبة بخلاف العمامة واما كيش الدرام فلا حاجة الى اتخاذه منه اه (قوله بحله الخ) سيأتي في هامشه منع ذلك سم (قوله هنا) أي في نحو الكيس المتخذ من النقد (قوله ويؤيده الخ) أي الاحتمال المذكور قد يقال لوصح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الاناء مع انه قدم امتناعه سم (قوله بان ما هنا) أي المتخذ من النقد أغلظ أي من المتخذ من الحرير و (قوله المذكور) أي بقوله ويؤيده تعليمهم حل نحو غطاء الكوز الخ (قوله مما تقرر) أي بقوله وبحله حيث الخ (قوله مطلقا) أي سمي إناء ام لا قول المتن (وكذا اتخاذه الخ) ظاهره ولو للتجارة لأن أنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لكل احد فيجوز اتخاذه للتجارة فيه بان يبيعه لمن يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذه للتجارة لمن يصوغه حليا او يجعله دراهم او دنانير شيئا يجزى (قوله أي اقتناؤه) أي بلا استعمال ويحرم تزوين الحوانيت والبيوت بأنية النقيدين ويحرم تحلية السكبة وسائر المساجد بالذهب والفضة نهاية ومغنى وهل من التحلية ما يجعل من الذهب والفضة في ستر السكبة او يختص بما يجعل بابها او جدرانها فيه نظر والذي يظهر الان الاول عش عبارة شيخنا ويحرم تحلية السكبة وسائر المساجد بالذهب او بالفضة ويحرم كسوتها بالحرير المزركش بالذهب او بالفضة ويحرم التفرج على المحمل المعروف وكسوة مقام ابراهيم ونحوه ونقل عن البلقيني جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائره الاسلام وإغظة الكفار وهكذا كسوة تابوت الولي وعسا كره اه وفي البجيرمي عن القليوبي قال شيخنا الزبادي محل التحلية وهي قطع من النقيدين تسم في غير هاتي نحو السكبة والمساجد دون غيرهما كالمصحف والكرسى وغيرهما وفي النهاية تحريمها في السكبة والمساجد كغيرها وهو الوجه اه (قوله لمن وهم فيه) لعله نسر الاتخاذ بالصنع ولو بنحوه وكيله قول المتن (في الاصح) والثاني لا يحرم لان النهي الوارد إنما هو في الاستعمال لا الاتخاذ مغنى ونهاية وبه قال ابو حنيفة شيخنا (قوله كالة اللهو) لكن يصح بيعه ليتفع به فيما يحل ومنه أن يكسره ليتفع برضاه بخلاف آلة اللهو كانه على ذلك في الايعاب كردى (قوله وإحدى الفواسق الخ) تصرح بحرمة اقتنائها سم (قوله وما أدى الى معصية الخ) عطف على اسم ان وخبره في قوله لانه يجزى الخ (قوله لذلك) أي لا تنفاه النقد (قوله وإنما جاز الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله

المصنف مثلاً أن الصب في اليسرى ليس بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في إناء النقد ان يخرج الطعام الى شيء بين يديه ثم ياكله او يصب الماء في يده ثم يشربه او يظهره او ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمتعه ثم يستعمله اه وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره ان الماء يباشر استعماله من انائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالا لأنائه بخلاف الطيب فانه لم يعتد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتيج لنقله منها الى اليد الأخرى قبل استعماله وإلا كان مستعملا لأنائه فيما اعتد فيه اه وقوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كإشرطه في شرح العباب اخذا من الجواهر (قوله ولو في نحويد) يشمل النبي ويؤيده تعليمهم الخ قد يقال لو صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الاناء مع انه قدم امتناعه (قوله وكذا اتخاذه) عبارة الارشاد ويحرم استعمال وتزوين واتخاذ لانا ومكحلة وخلال من ذهب وفضة اه (قوله وإحدى الفواسق)

ويحل الاناء المموء) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال مموء من ذلك بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار سم عبارة البجيرمي وحاصل مسألة التمو به ان فعله حرام مطلقا حتى في حل النساء واما استعمال المموء فان كان لا يتحلل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وان كان يتحلل حل للنساء في حللين خاصة وحرم في غير ذلك كما افاده الرشيدى على النهاية اه (قوله اى المظلي) بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الياء في المختارة طلاه بالذهب وغيره من باب رمى ولم يذكر فيه اطلاق فقياسه مظلي كمرمى ومثله المغلى والمغلى والمشوى وقال الشبزماسى في المغلى انه بضم الميم وفتح اللام من اغلى ولحنوا مغلى بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال غليته وضبط العلامة البكرى المظلي بضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه شيخنا (قوله من احدهما) اى الذهب والفضة حال من الاناء وقوله بنحو نحاس متعلق بالمموء (قوله مطلقا) اى سواء حصل منه شيء بالعرض على النار او لا وهذا اعتمده الشارح في كتبه ويوافقه كلام شيخ الاسلام في القرر حيث اطلق الحل لكنه قيد به بالحصول في شرعى المنهج والروض وكذلك الرمى في النهاية وابن المقرئ وغيرهم كرمى اى والخطيب عبارة فان مموء غير النقد كانا نحاس وخاتم آلة حرب منه بالنقد ولم يحصل منه شيء ولو بالعرض على النار او مموء النقد بغيره او صدى مع حصول شيء من المموء به او الصداء حل استعماله لقلة المموء به في الاول فكانه معدوم ولعدم الخيلام في الثانية فان حصل شيء من النقد في الاول لكثرة اوله ولم يحصل منه شيء في الثانية لقلة حرم استعماله وكذا اتخاذ في الاصح اه (قوله كامر) اى آتفا بقوله وبه يعلم ان تغشية الذهب الخ (قوله اى استعماله) حق المزج مع الاختصار ان بقدر هذا عقب ويحل بان يقول استعمال الاناء (قوله) حيث لم يتحصل يقينا الخ المتبادر منه تعلق قوله يقينا بالمنفى وهو يتحصل لا بالنفى وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كما سيأتى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح قاله سلم ثم ايداه بما في بعض نسخ الانوار و الفرق بين التمو به والتضبيب بان التمو به اضيق واعتمده البجيرمي كما يأتى (قوله بالنار) متعلق بـ يتحصل (قوله) يخرج الطلاء) بالمد ككساء ورداء وهو ما يطلى به كافي القاموس شيخنا (قوله فان القليل) اى من الطلاء (قوله هذا) اى الحصول بالنار (دون الاول) اى الحصول بالحاد وقوله لندرتة اى الماء المذكور (قوله) لا تنفء العين الخ علة القسم الثانى وعلة الاول عدم ظهور الخيلاء بصري وغير الشارح علل الثانى بقلة المموء به (قوله فان حصل) ظاهره وان كان قدر ضبة الزينة الجائزة وإن كان التمو به لجزء الاناء فقط وان صغر فاعلم الفرق بين باب التمو به وباب الضبة والفرق بينهما ما افاده قوله لا فى مكان فصلهما من غير نقص سم (قوله حرم) ولو شك هل يحصل منه شيء او لا فالذى يتجه الحرمة ولا يشكل بالضبة عند الشك لان هذا اضيق بدليل حرمة الفعل مطلقا واما الخاتم المموء فقال شيخنا ان كان من ذهب ومموء بفضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل ولا فلا وان كان فضة ومموء بذهب فان حصل من ذلك شيء حرم ولا فلا

تصريح بحرمة اقتنائها (قوله ويحل الاناء المموء) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال ماموء من ذلك بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مر (فرع) اذا حرمنا الجلوس تحت سقف مموء بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن محاذاته فيه نظر ويحتمل ان يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد اخذ من مسألة المحمرة (قوله) حيث لم يتحصل يقينا المتبادر منه تعلق قوله يقينا بالمنفى وهو قوله يتحصل لا بالنفى وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كما سيأتى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح ويؤيدها ما في بعض نسخ الانوار من حرمة استعمال الثوب المركب من الحرير وغيره اذا شك في استوائهما وكثرة الحرير ويفرق بين التمو به والتضبيب فان الظاهر حله حيث حلت الضبة مما يحتاج اليها في الجملة فكان الحل فيها اوسع بخلاف التمو به فليتامل (قوله فان حصل حرم) ظاهره وان كان قدر الزينة الجائزة وإن كان التمو به لجزء الاناء فقط وإن صغر فاعلم الفرق بين باب التمو به وباب الضبة

(ويحل) الاناء (المموء)  
اى المظلي من احدهما  
بنحو نحاس مطلقا كامر أو  
من غيرهما باحدهما اى  
استعماله حيث لم يتحصل  
يقينا منه شيء وعبرة الانوار  
متمول ويوافقها قول  
الزركشى يظهر في الوزن  
بالنار (تنبيه) ذكر  
بعض الخبراء المرجوع اليه  
في ذلك ان لهم ما يسمى  
بالحاد وانه يخرج الطلاء  
ويحصله وإن قل بخلاف  
النار من غير ماء فان القليل  
لا يقاومها فيضمحل بخلاف  
الكثير والظاهر ان مراد  
الائمة هذا دون الاول لندرتة  
كالعارفين به نعم زعم بعضهم  
ان ما خلط بالزئبق لا يتحصل  
منه شيء بها وان كثر وبمسليمة  
فيظهر اعتبار تجرده عن  
الزئبق وانها حينئذ هل  
ليحصل منه شيء او لا (في  
الاصح) لا تنفء العين حينئذ  
فان حصل حرم لوجودها

بجيرى أى فى حق الرجال وأما فى حق النساء فيحل مطلقا كما سر (قوله) والكلام فى استدامته (فرع) إذا  
 حرمنما الجلوس تحت سقف موه بما يحصل منه شئ. بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس فى ظله الخارج عن  
 محاذاته فيه نظر ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد أخذنا من مسئلة الجمرة سم على حج وعلى  
 هذا فلم يكن فى البلد محل يتمكن من صلاة الجمعة فيه إلا هذا فهل يعد ذلك عذرا فى حضور الجمعة أم لا  
 فيه نظر والأقرب الثانى لأن استعمال الذهب جائز للحاجة وحضورها حاجة أى حاجة عش (قوله) أما  
 فعل التموه (الخ) (فرع) وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما منفردين أو مع انضمامهما  
 لغيرهما من الأدوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الأدوية أم لا يجوز لما فيه من إضاعة المال والجواب أن  
 الظاهر أن يقال فيه أن الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع وكذا إن لم يحصل منه ذلك لتصرفهم فى  
 الطعنة بأن الحجارة ونحوها لا يحرم منها إلا ما ضر بالبدن أو العقل وأما تعليل الحرمة باضاعة المال فممنوع  
 لأن الإضاعة إنما تحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا قصد التداوى وصرحوا بجواز التداوى بالؤلؤ وفى  
 الاكتحال وغيره ووربما زادت قيمته على الذهب عش (قوله) خرام) وكذا دفع الأجرة عليه وأخذها شيئا  
 وباقى فى الشارح مثله (قوله) وغيرهما) كالأتم والسيف سم على المنهج قضية قوله كالأتم أنه لا فرق  
 فيه بين كونه لمرأة أو رجل عش ومرتفعان البجيرى التصريح بذلك (قوله) مطلقا) أى سواء حصل  
 منه شئ. بالعرض على النار أم لا كرى وسواء كان فى حلى للنساء أو غيره كما سر (قوله) خلافا لمن فرق (الخ) قال  
 فى شرح العباب وبما تقرر من أن التفصيل إنما هو فى الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله  
 الشيخان هنا من حل الموه بما لا يتحصل منه شئ ومما قاله النووي فى الزكاة والبأس واقتضاه كلام الرافعى من  
 تحريمه وبعبارة المجموع صريحة فى ذلك وهى تمويه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شئ أم لا  
 وكذا الاستدامة تمويهه إن حصل منه شئ. اه سم (قوله) لأنه) أى فعل التمويه (قوله) كالأناء) أى من النقد  
 (قوله) ولا ارش (الخ) ظاهره مطلقا وفيه إذا جاز استدامته كان لم يحصل منه شئ. بالنار أو توق ظاهر فعله مقيد  
 بما إذا لم يجز استدامته فليراجع (قوله) والكعبة وغيره سواء فى ذلك) أى فى فعل التمويه وفاقا للنهابة  
 والمغنى (قوله) بأن كلامهم يشمل) أى بناء على أنهم أرادوا بالتحلية التى يجوزها لالة الحرب ما يشمل  
 الصادق قطع النقد ويشمل التمويه وقوله بعد تسليمة إشارة إلى منعه وعلي هذا يختص تحلية القلح الحرب التى  
 يجوزها بالصاق قطع النقد ولا يشمل التمويه والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله لا لآنى لا مكان فصلهما من غير  
 نقص سم (قوله) كما يأتى) عبارة فى الزكاة ولا مكان فصلها أى التحلية مع عدم ذهاب شئ من عينها فارت  
 التمويه السابق أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التمويه هنا فى القلح الحرب حصل منه  
 شئ. أو لا على خلاف ما مر فى الآية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلاف ثمه والذى

والفرق بينهما ما أفاده قوله الآتي لا يمكن فعلها من غير نقص لكن هذا الفارق إنما يناسب الفعل والكلام في الاستدامة كما قال في الفعل إلا أن يقال لما كان الفعل هنا في التعمية ينشأ التصنيع حرم مطلقاً وضيق في استدামته بتجريما حيث تحصل منه شيء وإن كان قدر الضمة الجائزة (قوله) ما فعل التعمية حرام (الخ) قال في شرح العباب وبما تقرر من أن التفصيل إنما هو في الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقاً يجمع بين ما قاله الشيخان هنا من حل المموه بما لا يتحصل منه شيء، وما قاله النووي في الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعي من تحريمه وعبارة المجموع صريحة في ذلك وهي تميمه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقاً حصل منه شيء أم لا وكذا استدامة تميمه إن حصل منه شيء إلى أن قال وبما قررته يندفع ما تكلفه جمع من فروق بين ما هنا و ثم بما لا يظهر بل لا يصح كقرفق الانسوى بأن نحو الخاتم والسيف مما يلبس أو يحمل يحرم مطلقاً لا يصله بالبدن بخلاف الأناموه وعجيب منه مع ما قدمته عن المجموع في تميمه سقف البيت أه (قوله) بأن كلامهم يشمل (أي بناء على أنهم أرادوا بالنحية التي جوزوها لآلة الحرب ليشمل الصاق قطع النقد ويشمل التعمية) (قوله) بعد تسليمه (إشارة إلى منعه) وعلى هذا يخص نحية آلة الحرب التي جوزوها بالصاق قطع النقد ولا تشمل

والكلام في استدامته كما  
أفهمه قوله المموه ما فاعل  
التنويه خرام في نحو سقف  
وإنامو غيرهما مطلقا خلافا  
لمن فرق لأنه إضاعة مال بلا  
قائدة فلا أجره لصانعه  
كالإنام ولا أرش على مزيله  
أو كاسرهو السكعية وغيرها  
سواء في ذلك نعم بحث في  
حله آله الحرب تمسكا بأن  
كلامهم يشملوه ويوجه بعد  
تسليمه بأنه لحاجة كما يأتي  
(تنبيه) يؤخذ من أطباقهم

هنا على نفي الاجرة شذوذ قول الماوردي والرويانى يخل ما يؤخذ بصنعة محرمة كالتمجيم لانه عن طبيب نفس ويرد ما علا به ان كسب الزانية كذلك والخبر الصحيح ان كسب البكاهن (١٣٤) خبيث وأن بذل المال في مقابلة ذلك سفه فأكله من أكل أموال الناس بالباطل ومن

أطبق عليه أئمتنا إطلاق منع التوبة ولو سلم كلام البعض المذكور لقليل بنظيره في حلى النساء المباح لوجود ما علل به في القلح الحرب ايضا كردى (قوله هنا) اى في فعل التوبة (قوله والخبر الخ) عطف على قوله ان كسب الخ (قوله واكله الخ) من كلام الشارح والضمير لما يؤخذ الخ (قوله بالباطل) بقى شىء اخر وهو انه هل يطالب به في الآخرة او لا لطيب النفس سم اقول وميل القلب الى الثانى فكانه رماه الى البحر وعلى هذا فيمكن حمل قول الماوردي والرويانى عليه بلارد وتشنيع (قوله وليس من التوبة) الى المنى في النهاية (قوله من جعلهم سمر الدرام الخ) عبارة المغنى قيل الباب تنمة سمر الدرام في الاناء كالتضييب فيأتى فيه التفصيل السابق بخلاف طرحها فيه لا يحرم به استعمال الاناء مطلقا ولا يكره وكذا الشرب بكفه وفي اصبعه خاتم اوفى فهدرام او شرب بكفه وفيها دراهم اه وفي النهاية نحوها الا قوله ولا يكره (قوله وهو) اى التعريف المذكور (قوله صريح فيما ذكرته) ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الاق ولو تعدد الخ سم (قوله وبهذا) اى بقوله وليس من التوبة الخ كردى (قوله وان اطلاقهم الخ) عطف على قوله ان تحلية الخ (قوله ويحل الاناء النفيس) أى من غير النقدين نهاية (قوله في ذاته) اما النفيس بالصنعة كزجاج وخشب محكم الخراط فيحل بلا خلاف مغنى ونهاية قول المتن كياقوت (فائدة) عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ خاتما فقصه ياقوت نفي عنه الفقر قال ابن الاثير يريد انه اذا ذهب ماله باع خاتمه فوجده ثم قال والاشبه ان صح الحديث ان يكون لخاصة فيه كإل النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وقيل من تختم به امن من الطاعون وتيسرت له امور المعاش ويقوى قلبه وتها به الناس ويسهل عليه قضاء الحاجات وقيل ان الحجر الاسود من ياقوت الجنة فسمحه المشركون فاسود من مسحهم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى عليا فصا من ياقوت وامره ان ينقش عليه لا اله الا الله ففعل واتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لم زدت محمد رسول الله فقال والذي بعثك بالحق ما فعلت الا ما امرتني به فهبط جبريل عليه صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد ان الله تعالى يقول لك احببتنا فكتبنا اسمنا ونحن احببناك فكتبنا اسمك مغنى عبارة البجيرى ومن خواص الياقوت ان التختم به نفي الفقر ومثله المرجان بفتح الميم برماوى ومن خواصه ايضا أن النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وأن من تختم به امن من الطاعون الخ عنانى اه (قوله ومرجان) الى قول المتن وما ضيب في المغنى (قوله ومرجان الخ) وفير وزج وزر جديجيرى وفي هامش المغنى عن الدميرى ما نصه (فائدة) الفير وزج حجر اخضر مشرب بزرقة يصفون له مع صفاء الجو ويتسكدر ويتسكدره ومن خواصه انه لم يرفق قتل خاتم منه ابداء المرجان اذا علق على الطفل امتنع عنه عين السوء من الجن والانس والبلور من علق هو عليه لم ير منام سوء اه (قوله وبلور) بكسر الباء وفتح اللام خطيب اى كسفور ويجوز بفتح الباء وضم اللام كما قاله النووى في تحريره بجيرى (قوله اى استعمله) اى واتخاذ نهاية ومغنى (قوله كالتخذ من نحو مسك) عبارة المغنى والمتخذ من الطيب المرتفع كمسك وعنبر وعودا والمتخذ من طيب غير مرتفع اى كصندل فيحل بلا خلاف اه (قوله لانه لا يعرفه الخ) رد لدليل المقابل القائل بحرمة النفيس (قوله ويحل الخلاف) الى قوله فباء بذهب في النهاية قول المتن (ضبة كبيرة الخ) ومن الضبة مسامير القبقاب والعصافى جبرى فيها التفصيل اجهورى اه بجيرى (قوله عرفا) اى في عرف الناس وهو مالو عرض على القول لتلقته بالقبول شيخنا عبارة النهاية ومجمع الصغرى والكبرى العرف اه زاد المغنى وقيل الكبرى ما استوعب جانبها من الاناء وقيل ما كان جزءا كاملا كشفة او اذن وقيل ما يلبع للناظر من بعد والصغيرة دون ذلك اه (قوله وكان وجهه) اى وجهه عدم الفرق (قوله وعليه) اى على الوجه المذكور

التوبة والفرق بينهما ما أشار اليه بقوله الاق لا مكان فصلها من غير نقص (قوله من أكل أموال الناس بالباطل) بقى شىء اخر وهو أنه هل يطالب به في الآخرة أو لا لطيب النفس (قوله وهو صريح فيما ذكرته)

ثم شنع الأئمة في الرد عليها وليس من التوبة لصق قطع نقد في جوانب الاناء المعبر عنه في الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي اشبه شىء بالضبة لزينة فيأتى فيها تفصيلها فيما يظهر ثم رايت بعضهم عرف الضبة في عرف الفقهاء بانها ما ينسخ بالاناء وان لم يتسكسروا كانه اخذه من جعلهم سمر الدرام في الاناء كالضبة وهو صريح فيما ذكرته وهذا يعرف أن تحلية الله الحرب جائزة وان كثرت كالضبة لحاجة وان تعددت وان اطلاقهم تحريم تحلية غيرها بتعين حمله على قطع يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة لزينة فتأمل (و) يحل الاناء (النفيس) في ذاته (كياقوت) ومرجان وعقيق وبلور اى استعماله (في الاظهر) كالتخذ من نحو مسك وعنبر لانه لا يعرفه الا الخواص فلا تنسكس به قلوب الفقراء بخلاف النقود ويحل الخلاف في غير فص الخاتم فيحل منه جزء ما وكل ما في تحريره خلاف قوى كما هنا ينبغي كراهته (وما) اى والاناء الذى (ضيب بذهب او فضة ضبة كبيرة) عرفا (لزينة) ولو في بعضها

(قوله)

بأن يكون بعضها لزينة وبعضها حاجة كما في أصله المقضى أنه لا فرق فيما للزينة

بين صغره وكبره وكان وجهه أنه لما انبهم ولم يتميز عما للحاجة غلب وصار المجموع كأنه للزينة وعليه فلو تميز الزائد على الحاجة



(قوله كان له حكم مال الزينة الخ) الاولى جعل الضمير للزائد ع ش أى فان تميز الزائد حرم الزائد فقط ان عده العرف كبير او الا لكل حكمه بحجى عبارة البصرى اى فيفصل فيه بين الصغير والكبير هذا ولو حمل قوله لو كان بعضها لزينة وبعضها الحاجة حرم على ما إذا كان بعض الزينة كبير ايقينا سواء الايهام والتعيين بخلاف ما إذا كان صغيرا او مشكوكا فيه سواء الايهام والتعيين فهما ايضا لكان اوجه اه (قوله يعنى استعماله) اى واتخاذ نهاية ومعنى وسكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقا كالتنويه او يفرق بما تقدم من تحليل حرمة التنويه مطلقا بانه اضاءة مال ولعل الثانى اقرب سم على حجب اه ع ش وبحجى وشيخنا (قوله للزينة مع الكبر) علة للحرمة (قوله اى المحقق) الى فباء بذهب فى المغنى (قوله الاصل لباحته) المراد بالاباحة ما قابل الحرمة ثم ان كانت لزينة كرهت او الحاجة فلا فيما يظن فتأمل وبقى ما لو شك هل الضبة للزينة أو للحاجة فيه ونظر والا قرب الحل مع الكراهة اخذنا من قوله الاصل لباحته ع ش قول الماتن (او صغيرة) اى فى العرف (قوله عن غيرها) اى غير ضبة ذهب وفضة عبارة شرح المنهج والنهاية عن غير الذهب والفضة اه وعبارة للمغنى عن التضييب بغير الذهب والفضة اه (قوله لانه يبيح اصل الاناء) اى استعمال الاناء الذى كله من ذهب او فضة فضلا عن المضيب به نهاية ومعنى قال السيد عمر البصرى قولهم ان العجز عن غير آنية النقد ينبيحها هل هو على إطلاقه او مقيد بما اذا اضطر اليه بحيث لا يتأتى الوصول الى المستعمل إلا باستعمالها محل تأمل اه اقول ظاهر اطلاقهم الاول قول الماتن (لزينة) اى كلها او بعضها معنى ونهاية وقوله الحاجة اى كلها معنى قال شيخنا وحاصل مسألة الضبة انها كانت كبيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها حاجة حرمت فى الصورتين وإن كانت كبيرة كلها حاجة او صغيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها الحاجة كرهت فى هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاجة ايحت فى هذه الصورة ولو شك فى الصغير والكبير كرهت فجموع الصور سبعة بصورة الشك اه وفى البجى ومثله وقوله ولو شك الخ اى فيما إذا كانت لزينة بخلاف ما إذا كانت الحاجة فقط فتباح كما مر عن ع ش (قوله وضبة نصبت) مبتدأ وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل انها اى ضبة نابت عنه اى المصدر كضربته سوطا فالتقدير تضبيب ضبة ويحتمل ان ذلك مرادهم سم اقول كلام المغنى والنهاية كالصرح فى الثانى عبارتهما قال الأشارح توسع المصنف فى نصب الضبة بفعلها نصب المصدر اى لان انتصاب الضبة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر فان اكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجارى على الفعل نحو وكلم الله موسى تكليما لكن قد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق أشياء منها ما يشارك المصدر فى حروفه التى بنيت صيغته منها ويسمى المشارك فى المادة وهو اقسام منها ما يكون اسم عين لحدث كالضبة فيما نحن فيه ونحوه قوله عز وجل والله ابتكركم من الارض نباتا فضبة اسم عين مشارك لمصدر ضبيب وهو التضييب فى مادته فانيب منابه فى الانتصاب على المفعول المطلق اه (قوله فباء بذهب الخ) ما المانع ان ياء بذهب صلة ضبيب سم وقد يقال المانع كون ضبة عليه كالمكرر وعدم حسنه نصبه على المصدرية إذ التقدير حينئذ وما ضبيب بضبة ذهب أو فضة ضبة كبيرة أو بنزع الخافض عطف على بضبيب (قوله موه) إذ يصير التقدير وما ضبيب بضبة كبيرة بذهب اى ملايسة بذهب الخ فيقتضى ان الضبة الكبيرة الموهة بذهب او فضة تحرم مطلقا وليس كذلك بصرى وقد يقال هذا الايهام موجود على الاول ايضا فلم دفعه هناك بجعل الباء بمعنى من دون هنا وللكردى توجيه اخر للايهام تركناه لغاية بعده (قوله كالمتمحضة منه) اى فيفصل فيها بين

كان له حكم مال الزينة وهو متجه (حرم) هو يعنى استعماله للزينة مع الكبر اى المحقق فاشك فى كبره الاصل لباحته (أو صغيرة بقدر الحاجة) وهى هنا غرض الاصلاح للعجز عن غيرها لانه يبيح أصل الاناء (فلا) يحرم بل ولا يكره للحاجة مع الصغير (أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جاز) مع الكراهة فيهما (فى الاصح) لوجود الصغير الواقع فى محل المساحة وللحاجة وضبة نصبت بضبيب كنصب المصدر بفعله توسعا لانها اسم عين وعليه فباء بذهب بمعنى من وهو حال من ضبة النكرة سوغه تقدمه عليهما أو بنزع الخافض وهو مع شذوذه موه نعم الوجه ان الضبة الموهة بنقد يتحصل كالمتمحضة منه (وضبة موضع الاستعمال)

ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الآتى ولو تعددت الخ (قوله يعنى استعماله) سكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقا كالتنويه او يفرق بما تقدم من تحليل حرمة التنويه مطلقا بانه اضاءة مال ولعل الثانى اقرب (قوله الاصل لباحته) اى كما قاله فى المجموع (قوله وضبة نصبت) مبتدأ وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل أنها نابت عنه كضربته سوطا فالتقدير تضبيب ضبة الخ ويحتمل أن ذلك مرادهم (قوله فباء بذهب الخ) ما المانع ان ياء بذهب صلة ضبيب

بنحو شرب أو اكل (كغيره) بما (١٢٦) ذكر في الحل والحرم (في الاصح) ولا اثر لما شر بها بالاستعمال مع وجود المسوغ ولو تعددت

ضبات صغيرات لزينة فقتضى كلامهم حلها ويتعين حملها على ما إذا لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة ولا فينبغي تحريمها لما فيها من الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيها لو تعدد الدم المعفو عنه ولو اجتمع لكثرة على احد الوجبين فيه وحاصله ان اصل المشقة المقتضية للعفو موجود وبه يبطل النظر لتقدير الكثرة بفرض الاجتماع وهنا المقتضى للحرمه الخيلاء وهو موجود مع التفرق الذي هو في قوة الاجتماع فان قلت الذي اعتمدته في شرح العياب انه لا تحل الزيادة على طرازين اورقتين لزينة فهل كان ما هنا كذلك بجامع ان الكل للزينة وان الاصل في الفضة والحريير التحريم بل الفضة اغلظ فكان ما هنا أولى فاذا امتنع الزائد على ثنتين ثم فها أولى قلت يفرق بان صغر ضبة الزينة وكبرها حاله على علي محض العرف وهو عند التعدد مضطرب فنظروا إلى ان ذلك التعدد هل يساوى الكبيرة فيحرم أو لا فيحل وأما ثم فورد تقديره بارباع اصابع وكان قضيته انه لا يجوز أكثر من رقعة لكن وجدنا الطراز يحل مع تعدده فالحقنا به التوقيع فالحاصل ان هناك أصلا واردا فاعتبرناه ولا

الكبير لزينة وغيرها هذا ولو قيل ينظر حينئذ للمحصل هل يبلغ مقدار كبيرة فيحرم أو لا فلا يمكن بعيدا فتأمل به صري أي غاية بعدد أو لا فاقاله الشارح اقرب منه (قوله بنحو شرب) إلى قوله وحاصله في النهاية قول المتن (في الاصح) لان الاستعمال منسوب إلى الاناء كله ولان معنى العين والخيلاء لا يختلفنها به زاد المعنى بل قد تكون الزينة في غير موضع الاستعمال أكثرها (قوله ولا اثر الخ) رد لدليل المقابل القائل بالحرمه (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل (قوله ولو اجتمع الخ) جملة حالية (قوله على احد الوجبين) وهو عدم الضرر الرجح عند الشارح والمرجوح عند النهاية والمعنى كما مر (قوله وحاصله) أي الفرق (قوله مورود) أي في الدم كرى (قوله لتقدير الكثرة) الأولى اسقاط تقدر (قوله فكان ما هنا أولى) يغني عنه ما بعده قول المتن (مطلقا) أي من غير تفصيل بما مر معنى (قوله لان الخيلاء فيه اشد) أي من الفضة ولا ان الحديث في الفضة ولا يلزم من جوازها جوازها لانه لا توسع بدليل جواز الخاتم للرجل منها ومقابل المذهب ان الذهب كالفضة فيأتي فيه ما مر كانه لا يرفع عن الجمور معنى (قوله كضبة الفضة الخ) خلافا للنهاية عبارة وشملت الضبة للحاجة ما لو عمت جميع الاناء وهو كذلك والقول بأن لا تسمى حينئذ ضبة ممنوع ونقل سم مثلها عن الايعاب وأقره واعتمده الشيخ سلطان وأقره البجيرى وهذه مع ما قدمه كالشارح من أن تحلية آلة الحرب جائزة وان كثرت كالضبة للحاجة وان تعددت اه صريحة في جواز تعميم بيوت الجناني بالفضة كان كلام الشارح هنا مع قوله السابق صريح في خلافه وبه يعلم ما في السكردى على شرح بافضل بما نصه قوله والكبيرة للحاجة في التحفة والامداد وفتح الجواز الحرمه ان عمت الاناء وأقر الخطيب الشربيني الماوردى على ذلك في شرح التنبيه وخالف الشارح ذلك في الايعاب وببحث انه ان كان التعميم لحاجة جاز كاشمله اطلاقهم وكذلك الجمال الرملي في النهاية وهل يجري ذلك فيما جرت به عادة بعض العوام من تعميم بيوت الجناني بالفضة أفتى بعض فقهاء اليمن بعدم الحاق وان ذلك حرام لما فيه من الاسراف ويؤيده ما في الزكاة اه فانه لا موقع للتردد بقوله فان كلام الشارح هنا مع كلامه السابق بل ما هنا فقط صريح في المنع وكلام النهاية هنا مع كلامه السابق صريح في الجواز (قوله إذا عمت الاناء) ظاهره وان صغرت في نفسها (فرع) قال في شرح العياب ولولم يجد إلا مضبيا بما يحرم فضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتي أو يتعين استعمال المضضب لانه أخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير النقدين ووجد اناء ذهب وإناء فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا تنفاه حرمتها عندها أو يتعين الفضة لما مر كل محتمل ايضا ونظير ذلك لو وجد المضطر ميتة كلب وحيوان آخر وظاهر كلامهم ثم انه يتخير فليكن هنا كذلك انتهى سم اقول تقدم عن النهاية في المسئلة الثانية ترجيح تعين الفضة وعن البجيرى وشيخنا اعتمادا واليه ميل قول الشارح الاتي واخذ من العلة الخ وقياس ذلك تعين المضضب في المسئلة الأولى وان ادعى الشارح في الامداد

(قوله بنحو شرب الخ) قال في الارشاد ولو بمحل شرب أو استوعبت جزأ قال في شرحه وخرج بجزأ ما لو استوعبت الجميع فانها تحرم قطعا كما قاله الماوردى اه وفي شرح العياب ونقله الزركشى عن الماوردى انه لو عم التضبيب الاناء حرم قولوا واحدا في اطلاقه وقفة والذي يتجه انه متى كان التعميم لحاجة جاز كاشمله اطلاقهم ولا يقال هو لا يسمى ضبة حينئذ لا نأقوله ممنوع لما يأتي انها ما يصلح به خلل الاناء وهذا يشمل ذلك الخ (قوله إذا عمت الاناء) ظاهره وان صغرت في نفسها (فرع) قال في شرح العياب ولولم يجد إلا مضبيا بما يحرم فضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتي أو يتعين استعمال المضضب لانه أخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير النقدين ووجد اناء ذهب وإناء فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا تنفاه حرمتها عندها أو تتعين الفضة لما مر كل محتمل ايضا ونظير ذلك لو وجد المضطر ميتة كلب وحيوان آخر وظاهر كلامهم ثم انه يتخير فليكن هنا كذلك ومنه ان سلم تنشأ قاعدة حسنة وهي أن ما أبيح من المحرمات لا نظر إلى تفاوت انواعه خفة وغلظا عند حاجته وان نظر إليها عند تحريمه إلى ان قال ولو تفرقت

كذلك هناك فاعتبرنا قياس المتعدد المضطرب فيه العرف على الكبيرة للزينة لانه لا اضطراب فيها (قلت المذهب بتحريم) إناء الفرق (ضبة الذهب مطلقا) لان الخيلاء فيه أشد كضبة الفضة إذا عمت الاناء ومنه ما اعتيد في مرآة العيون كما هو ظاهر وأخذ من العلة أنه لو فقد غير

الفرق بينهما وتعين مية حيوان آخر في الثالثة (قوله ومنه) أي من التعميم (قوله محتمل) يظهر أنه بفتح الميم فيطابق ما مر عن النهاية (قوله في الضبة) أي في جوازها بشرطه (قوله أن قدحه صلى الله عليه وسلم الخ) واشترى هذا القدح من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف درهم وروى عن البخاري أنه رآه بالبصرة وشرب منه قال وهو قدح جيد عريض انضار بضم النون وهو الخالص من العود وهو خشب طيب الرائحة ويقال أصله من الائل ولونه يميل إلى الصفرة وكان متطاو لا طوله أقصر من عمقه كما ذكره البرماوى والظاهر من قول شرح المنهج (أي شدة بخيط فضة) أن الضبة كانت صغيرة ومعلوم أنها كانت لحاجة فهذه صورة الاباحية بجيرى (قوله وهو وان احتمل الخ) جواب عما نزع في هذا الدليل بأنه لم يثبت أنه عليه الصلاة والسلام شرب في هذا القدح وهو مسلسل بالفضة ولم يمارى هذا القدح هذه الكيفية عند أنس بعده ووجب النهاية عن النزاع المذكور بما نصه قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر أن الإشارة عائدة للأناء بصفته التي هو عليها عنده واختال عودها إليه مع قطع النظر عن صفته خلاف الظاهر فلا يعول عليه وزاد البجيرى عقبه ونقل ابن سيرين أنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب وفضة فقال ابودجانة لا تغيرن شيئا وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فترابوا اه (قوله محتمل) أي قابل للحمل والتاويل فيحمل على الكبيرة لزينة بصرى (قوله وأصلها) أي الضبة (ما يصلح به الخ) من نحاس أو فضة أو غيره معنى ونهاية (تمه) بكرة استعمال أو أنى الكفار وملبسهم وما يلي أسافلهم أي مما يلي الجلد أشد أو أنى ما هم أخف وكذلك المسلم الذي ظهر منه عدم تصونه عن النجاسات ويسن إذا جن الليل تغطية الأناء ولو بعرض عود أو لحق به ابن العباد البشرواغلاق الأبواب وإيكاء السقاء مسميًا لله تعالى في الثلاثة وكف الصبيان والماشية أول ساعة من الليل وإطفاء المصباح للنوم ويسن ذكر اسم الله على كل امرئ بال كرى ومغنى (قوله أو أنى الكفار) أي وإن كانوا يتدينون باستعمال النجاسة كطائفة من المجوس يغتسلون ببول البقر تقربا إلى الله تعالى (قوله وكذلك المسلم الذي الخ) أي كمدنى الخمر والقصابين الذين لا يجتزون عن النجاسة مغنى وشيخنا

### (باب أسباب الحدث)

قال الزحشرى وإنما يوجب المصنفون في كل فن من كتبهم أبو إمام وشحة الصدور بالتراجم لأن القارىء إذا ختم بابا من كتاب ثم أخذ في آخر كان انشط له وابتعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر إذا علم أنه قطع ميلا أو طوى فرسخا نفى ذلك عنه ونشط للسير ومن ثم كان القرآن سور أو جزاء القرء عشورا وأخماسا أو أسباعا أو أحزابا مغنى زاد البجيرى عن البرماوى عن السيد الصفوى ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وأدعى لحسن الترتيب والنظم وإلا لم يأت ذكر منتشرة فتعسر مراجعتها قال شيخنا وأسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته ويقال أنه وصف ظاهر منضبط معرف للحكم وهو هنا نقص الوضوء اه (قوله المراد) إلى قوله وعبر في النهاية (قوله عند الإطلاق) أي في عبارة الفقهاء لا في نية الناوى فاطلاقه على الأكبر مجاز لأن التبادر من علامات الحقيقة حلبي (قوله غالبا) احترازه عن الجنب في النية إذا قال نويت رفع الحدث فإن المراد به الأكبر إذ القرينة قائمة على ذلك وهذا قضية كلام البكرى أن معنى قولهم المراد عند الإطلاق أي في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتقييد بقوله غالبا وشأنا البجيرى إلى رفع أشكاله بما نصه والأولى أن يراد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فإن المراد به ما يشمل الأكبر والأصغر

ضيات لزينة ولو اجتمعت لكبريات احتمل قياسه على ما مر فبالا يدركه الطرف فإن قلنا ثم إنه لو اجتمع ضرر حرم هنا وإلا فلا واحتمل التحريم هنا مطلقا والفرق أن ذلك محل ضرورة وليس باختياره بخلافه هنا وهو الأقرب ثم رايت الزركشى نقل عن الرويانى فيه وجهين ثم قال نظير ما لا يدركه الطرف اه وقد علمت الفرق بينهما اه

### (باب أسباب الحدث)

لأنهما تعين الفضة وهو محتمل (والله أعلم) والأصل في الضبة أن قدحه صلى الله عليه وسلم الذى كان يشرب فيه سلسله أنس رضى الله عنه بفضة لأنصداعه أى شعبه بخيط فضة لانشقاقه وهو وإن احتمل أن ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم خوفا عليه دلالة باقية لأن إقدام أنس وغيره عليه مع مبالغتهم في البعد عن تغيير شئ من آثاره مؤذن بأنهم علموا منه الاذن في ذلك ونهى عائشة عن المضرب بفرض صحته محتمل وأصلها ما يصلح به خلل الأناء ثم أطلقت على ما هو للزينة توسعا (باب أسباب الحدث) المراد عند الإطلاق غالبا وهو الأصغر

(قوله وم) أى أول الكتاب كرى (قوله معنيان) عبارة شيخنا والحدث لغة للشئ والحدث وغر فإطلاق على السبب الذى شأنه ان ينتهى به الطهر وعلى امر اعتبارى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص وعلى المنع المترتب على ذلك أى على الامر الاعتبارى المذكور والمراد بالامر الاعتبارى الامر الذى اعتبره الشارع ما نعامن الصلاة ونحوها لا الامر الذى يعتبره الشخص فى ذهنه ولا وجوده فى الخارج لان هذا امر موجود قد يشاهده اهل البصائر فقد حكى ان الشيخ الخواص كان يشاهد ذلك فى المغطس اه (قوله ويطلق ايضا الخ) ظاهره انه إطلاق حقيقى اصطلاحى ويحتمل انه مجازى سم (قوله فان ارى داخ) جزم النهاية والمغنى وشرح المنهج بان المراد بالحدث هنا الاسباب خلافا لما يفيد صنيع الشارع من جواز إرادة الامر الاعتبارى والمنع ايضا (قوله فى بيانية) أى من إضافة الاعمال إلى الاخص والمغنى اسباب هى الحدث شيخنا (قوله ولما ينتهى الخ) أى الطهر لو كان او شأنه ذلك فيشمل الحدث الثانى مثلاً بجزمى (قوله) من اقتضائه الخ) بيان لما والضمير للتعبير بالنواقض (قوله لانه قد بان الخ) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية انه لا يدل على النقص لأنه يدل على غدمه وفرق بينهما وعدم دلالة لا ينافى النقص الذى دلت عليه العبارة الاخرى فتدبر سم وبصرى واجاب عنه ع ش بانه لم يرد انه بان من مجرد التعبير بالاسباب بل منه مع العدول عن النواقض المستعملة فى كلام غيره فان من تأمل وجه العدول ظهر له ان ما يفهم من النقص غير مراد اه (قوله بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله بالنواقض سم عبارة الكردى عطف على بالنواقض أى موجبات الوضوء اه (قوله بل هو) أى موجب الوضوء كرى (قوله مع إرادة فعل الخ) قد يشكّل هذا باقتضائه عدم الوجوب إذا لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الارادة ولو حكما ولما كان مأمورا بالارادة بعد الدخول كان فى حكم المريد بالفعل فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله طبعا) فى تحقيق التقدم الطبيعى هنا بالمغنى المعروف له شئ، إلا ان يرد بطبعه عقلا سم (قوله) ولتقدم إلى قوله والحصر فى المغنى (قوله) ولتقدم السبب الخ) لا ينافيه ان المذكورات اسباب للحدث لا للوضوء لان الحدث جزء سببه فى سبب بعيد للوضوء على انه لا بعد فى ان يكون سبب الحدث جزء سبب الوضوء فتأمل بصرى (قوله وضعا) أى ذكر اه (قوله وان وجه) أى ما فى الروضة (قوله بانه) أى الانسان (قوله أى له حكم المحدث) لم تظهر الضرورة الداعية إلى إخراجهم من حقيقته وظاهره بصرى (قوله) ثم ناقضه بصيغة اسم الفاعل والضمير للوضوء (قوله عليه) أى الغسل (قوله لا غير) إلى المتن فى النهاية إلا قوله والحصر إلى ولم ينقض (قوله) والحصر فيها تعبدى الخ) القول بالحصر مع انها معقولة المغنى لا يتخلو عن شئ نعم لو ثبت عن الشارع ما يؤذن بالحصر فيها ولم يعقل له معنى لكان متجها وأنى به فتأمل فالأولى فى الاستناد إلى الحصر ما أتى من قوله لم يثبت الخ كما هو صنيع كثيرين بصرى عبارة سم قديقال فيه تنافى لان ذلك المغنى إن وجد بتمامه فى محل آخر نوعا آخر أولا وجب تعدية الحكم ولا لم يكن ذلك المغنى علة الحكم وإن لم يوجد فانتفاء الحكم لا انتفاء علة لانه لا تعبدى ويتجه ان يقال المغنى الذى يذكر إيمانه مناسبة وحكمة لا علة وإما ان يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع آخر مثلا لمس المرأة مظنة الالتداد باعتبار الجنس فخرج لمس الامر دأمل اه وعبارة النهاية والمغنى هى الاسباب

(قوله ويطلق ايضا) ظاهره انه إطلاق حقيقى اصطلاحى ويحتمل انه مجازى (قوله لانه قد بان المراد به) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية انه لا يدل على النقص لانه يدل على غدمه وفرق بينهما وعدم دلالة لا تنافى النقص التى دلت عليه العبارة الاخرى ظاهر افتدبر (قوله بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله قبله بالنواقض (قوله مع إرادة الخ) قد يشكّل هذا باقتضاء عدم الوجوب إذا لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الارادة ولو حكما ولما كان مأمورا بالارادة بعد الدخول كان فى حكم المريد بالفعل فليتامل (قوله) ولتقدم السبب طبعا) فى تحقيق التقدم الطبيعى هنا بالمغنى المعروف له شئ، إلا ان يرد بطبعه عقلا (قوله) والحصر فيها تعبدى (قوله) قد يقال فيه لم يثبت فيه شئ.

ومر له معنيان ويطلق أيضا على الاسباب الآتية فان أريد أحد الاولين فالإضافة بمعنى اللام أو الثالث فهى بيانية وعبر بالاسباب ليسلم عما أورد على التعبير بالنواقض من اقتضائه أنها تبطل الطهر الماضى وليس كذلك وإنما ينتهى بها ولا يضرب تعبيرة بالنقص فى قوله فخرج المعتاد نقص لانه قد بان المراد به بالموجبات من اقتضائه أنها توجبها وحدها وليس كذلك بل هى مع إرادة فعل نحو الصلاة ولتقدم السبب طبعا المناسب له تقدمه وضعا كان تقديمها على الوضوء أظهر من عكسه الذى فى الروضة وإن وجه بأنه لما ولد محدثا أى له حكم المحدث احتاج أن يعرف أولا الوضوء ثم ناقضه ولذا لم يولد جنبا اتفقوا على تقديم موجب الغسل عليه (هى أربعة) لا غير والحصر فيها تعبدى وإن كان كل منها معقول المغنى فن ش لم يقض عليها نوع آخر وإن قبس على جزئياتها ولم ينقض ما عداها لانه لم يثبت فيه شئ.

أربعة فقط ثابتة بالدلة الآتية وعلّة النقض بها غير معقولة فلا يقاس عليها غير ما اه (قوله لحم جزور) أي بعير ذكر أو أنثى عش (قوله على ما قالوه) أي الأصحاب في الاستدلال على عدم النقض بكل لحم جزور و (قوله بأن فيه) أي في النقض بلحم جزور (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافي وهو جواب الأصحاب بنسخهما بحديث جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء بما غيرت النار سم (قوله واجيب) أي من جانب الأصحاب و(قوله بأننا أجمعنا) يعني القائمين بالنقض والقائلين بعدمه كرى (قوله بأنهما لا يسميان لحما) أقول وبسليم أنهما يسميان به فالتخصيص ليس تركا للعمل به بصرى (قوله كما يأتي في الإيمان الخ) ويجاب بأنه عمم عدم النقض بالشحم مع شموله لشحم الظهر والجنب الذي حكم العلماء في الإيمان بشمول اللحم له نهاية (قوله فأخذ الخ) أي القائل بالنقض (قوله وخروج الخ) ضبب بينه وبين قوله ككل الخ سم عبارة الكرى عطف على أكل لحم الخ وكذا ما بعده من مسوقه وقهقهة وانقضاء والبلوغ والردة اه (قوله ودم) أي من غير الفرج نهاية (قوله لا يكونه يسمى حدثا) هذا محل تأمل فالأولى ما ذكره غيره من أن الكلام في موجب الوضوء التام بصرى (قوله ونحو شفاء الخ) مبتدأ وقوله لا يرد الخ خبره (قوله لأن حدثه الخ) أي فكيف يصح عدم الشفاء سببا للحدث مع أنه لم يزل معنى (قوله لم يرتفع) فيه نظر بالنظر لتجوز به رحمة الله تعالى في الحدث الواقع في الترجمة أن يكون بمعنى المنع وهو يرتفع بظهوره يعود بشفاؤه كقصة الأسياب بصرى وقد يجاب بأن مراده لم يرتفع رفعا عما قول المتن (خروج شيء) أي عينا أو رويحا ظاهر أو نجسا جافا أو رطبا معتادا كبول أو نادرا كدم انفصل أو لا قليلا أو كثيرا نهاية زاد المغنى طوعا أو كرها اه (قوله ولوعودا) حتى لو أدخل في ذكره ميلا أي مردودا ثم أخرجه انتقض نهاية ومعنى (قوله لإدخاله) أي إدخال شيء في قبله أو دبره (قوله أي المتوضى) أي قوله نعم في المغنى (قوله أي المتوضى) قيد بذلك نظر الكونه ناقضا بالفعل ولو أسقطه لكان أولى لأن المنظور إليه الشأن فلخرج من المحدث يقال له حدث أيضا (قوله الحى) خرج به الميت فلا ينقض طهارته بخروج شيء منه وإنما يجب إزالة النجاسة عنه فقط و(قوله الواضح) أخذ الشارح

تناف لأن ذلك المعنى أن وجد بينهما في محل آخر نوع آخر أو لا وجب تعدية الحكم وإلا لم يكن ذلك المعنى علة الحكم وأن لم يوجد جفافا تناف الحكم لا تناف علته لا لأنه تعبدى ويتجه أن يقال المعنى الذي ذكرنا أنه مناسبة وحكمة لا علة وأما أن يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع آخر مثلا كلبس المرأة مظنة الالتذاذ باعتبار الجلوس فخرج لبس الأمر تأمل (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافي وهو جواب الأصحاب بنسخهما بحديث جابر وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء بما غيرت النار وأما اعتراض النووى عليه بأن هذا الجواب ضعيف أو باطل لأن حديث ترك الوضوء مما مسته النار عام وحديث الوضوء من لحم الجزور خاص والخاص مقدم على العام تقدم أو تأخر اه فهو اعتراض باطل فإن هذين الحديثين ليسا من العام والخاص اللذين يقدم منهما الخاص مطلقا إذ عبارة جابر لم يحكمها عن النبي ﷺ حتى يكونا من ذلك وإنما هي من عند نفسه بين ما عارفه من حال النبي صلى الله عليه وسلم وما استقر أمره عليه وذلك صريح في النسخ والإطلاعه على تركه عليه الصلاة والسلام الوضوء بما غيرت النار مطلقا وهذا غاية الوضوح للتأمل لجواب الأصحاب في غاية الاستقامة والظهور لسكن قدر شيء آخر وهو أنه تقرر في الأصول أن نحو قضى بالشفعة لا يعم وفاقلا كثيرين وقيل يعم لأن قائله عدل عارف باللغة والمعنى فلو لا ظهور عموم الحكم ماصدر عن النبي ﷺ لم يأت هو في الحكاية بلفظ عام كالجار قلت ظهور عموم الحكم بحسب ظنه ولا يلزمنا اتباعه في ذلك وهذا التوجيه مجرى فيما نحن فيه فقد يكون ما ذكره جابر رضي الله تعالى عنه بحسب فهمه وظنه ويجاب بأن عبارة جابر رضي الله تعالى عنه ظاهرة ظهورا تاما في ترك النبي ﷺ الوضوء الذي كان يفعله فهو صريح في نقل رجوع النبي صلى الله عليه وسلم عما كان يفعله ومن أبعد البعيد جزمه بنقل الترك على مجرد فهمه وظنه (قوله وخروج) ضبب بينه وبين قوله ككل

كأكل لحم جزور على ما قالوه وتوزعوا بأن فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب شاف وأجيب بأننا أجمعنا على عدم العمل بهما لأن القائل بنقضه يخصه بغير شحمه وسنامه ويرد بأنهما لا يسميان لحما كما يأتي في الإيمان فأخذ بظاهر النص وخروج نحو قى ودم ومس أمرد حسن أو فرج بهيمة وقهقهة مصل وانقضاء مدة المسح وإجابه لغسل الرجلين حكم من أحكامه لا لا يكونه يسمى حدثا والبلوغ بالسنة والردة وإنما أبطلت التيمم لضعفه ونحو شفاء السلس لا يرد لأن حدثه لم يرتفع (أحدها خروج شيء) ولو عودا أو رأس دودة وأن عادت ولا يضر إدخاله وإنما امتنعت الصلاة لحمله متصلا بنجس إذ ما في الباطل لا يحكم بنجاسته إلا أن اتصل به شيء من الظاهر (من قبله) أي المتوضى. الحى الواضح ولوريجان ذكره أو قبلها

محرز بقوله الاتي أما المشكل شيخنا (قوله وان تعددا) أي الذكر والقبل عبارة المغنى ولو خرج الولد إلى واحد ذكرين يقول هما أو واحد فرجين يقول باحدهما وتخص بالآخر وإن بال باحدهما وحاض به فقط اختص الحكم به أه (قوله نعم لما تحققت الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يقولان قال في شرحه فان كان يقول باحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر ان الحكم في الحقيقة منوط بالاصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويقول باحدهما ويطلب بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائد أنقض الأصلي فقط وإن كان يقول هما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر ان النقض منوط بهما لا باحدهما ولو خلق للراة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فان بالت وحاضت باحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت باحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما انتهى وهل يجري تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائد اختص النقض بالأصلي وإن بالت أو حاضتهما واعلم ان قوله السابق وإن كان يقول هما ممنوع بل إذا كان يقول هما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل اصلتهما مر أه سم عبارة عرش فائدة لو خلق له فرجان أصليان نقض الخارج من كل منهما وأصله وزائد واشتبه فلا نقض بالخارج من أحدهما للشك ولا نقض إلا بالخارج منهما معا فلو انسداد أحدهما وانفتح ثقبه تحت المدة فلا نقض بالخارج منها لان انسداد الأصلي لا يتحقق إلا بانسدادهما معا وينقض الخارج من الفرج الذي لم ينسد لانه ان كان أصليا فالتنقض به ظاهر وإن كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المنفتحة وانسداد الأصلي فالتنقض به متحقق سواء كان زائدا أو أصليا بخلاف الثقب أه (قوله حكم منفتح الخ) أي وسياق انه لا ينقض خارجه إذا كان الأصلي منفتحا (قوله أو بلا) ضبب بينه وبين قوله ولو رويحاسم عبارة السكردي عطف على رويحاو كذا قوله أو وصل وقوله أو خرجت أه لكن في عطف الأخيرين نوع تسامح (قوله خلافا لمن وهم فيه) عبارة في شرح الارشاد والوجه انه لو رأى على ذكره بالالم ينقض وضوءه إلا إذا لم يحتمل طرده من خارج خلافا للغزالي ولو خرجت منها رطوبة وشك في انها من الظاهر أو الباطن أه سم على المنهج لا يكلف إزالتها أي وإن أدى ذلك إلى التصاق راس ذكره بثوبه لا نالم بحكم بنجاستها عرش (قوله يقينا) معمول لكانت (قوله وإلا فلا) يدخل فيه الشك سم قول المتن (أو دبره) وتعبيره أحسن من تعبيرة أصله والتنبيه بالسيليين إذ للراة ثلاث مخارج اثنان من قبل وواحد من دبر ولشموله ما لو خلق له ذكران فانه ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للراة فرجان نهاية ومعنى (قوله وهو) أي الباسور (داخل الدبر الخ) جملة حالية (قوله إذا خرجت) ينبغى أوزاد خروجهما سم (قوله حال خروجهما) أي بعده أما حال وقوع الخروج فينبغى عدم صحه الوضوء فقامله وقوله ثم أدخلها

وكذا ضبب بين قوله رويحاو وقوله أو بلا (قوله نعم لما تحققت الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يقولان قال في شرحه فان كان يقول باحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر ان الحكم في الحقيقة منوط بالاصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويقول باحدهما ويطلب بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائد أنقض الأصلي فقط وإن كان يقول هما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر ان النقض منوط بهما لا باحدهما ولو خلق للراة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فان بالت وحاضت باحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت باحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما أه وهل يجري هنا تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائد اختص النقض بالأصلي وإن بالت أو حاضتهما واعلم ان قوله السابق وإن كان يقول هما ممنوع بل إذا كان يقول هما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل على اصلتهما مر (قوله وإلا فلا) يدخل فيه الشك (قوله إذا خرجت) ينبغى أوزاد خروجهما (قوله فلو تواضأ حال خروجهما

وان تعددا نعم لما تحققت زيادته أو احتملت حكم منفتح تحت المدة أو بللا رآه عليه ولم يحتمل كونه من خارج خلافا لمن وهم فيه أو وصل نحو مذهبها لما يجب غسله في الجنابة وان لم يخرج إلى الظاهر أو خرجت رطوبة فرجها إذا كانت من وراء ما يجب غسله يقينا وإلا فلا أما المشكل فلا بد من خروجه من فرجيه (أو دبره) كالدم الخارج من الباسور وهو داخل الدبر لا خارجه وكالباسور نفسه إذا كان ثابتا داخل الدبر فخرج أوزاد خروجه وكقعدة المزحور إذا خرجت فلو تواضأ حال خروجهما

سياق في الصوم أن المعتمد أنه لا يبطل الصوم بإدخالها سم (قوله حتى دخلت) أي المقعدة (قوله ولو انفصلت على تلك القطة الخ) صريح في عدم النقص بأخذ قطة كانت عليها حال خروجها وبذبحي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا ينقض سم (قوله كما يأتي) أي في الصوم (قوله فمحتمل) أي لعدم النقص بردها محتمل مطابق للواقع (قوله ضعيف) خبر قوله وببحث الخ (قوله بل لا وجه له) أي لذلك البحث أي قوله وإن قلنا يفطر نقضت (قوله وذلك) أي النقص بخروج شيء الخ (قوله بها) أي الغائط وما عطف عليه وقوله لكل خارج أي من القبل أو الدبر غير الغائط وما عطف عليه قول المتن (إلا المني) ومثله الولد الجاف على المعتمد لأن الولادة موجبة للغسل فلا توجب الوضوء شيخنا وبجيرمي أي وفاقا للنهاية وسم وخلافا للشارح والمغني كما يأتي (قوله أي من المتوضي) إلى قوله ولو خرج في النهاية إلا قوله على ما قيل وإلى قوله وزعم في المغني إلا ذلك القول وقوله وزعم إلى لأنه أوجب (قوله أي من المتوضي الخ) كان أمي بمجرد نظر أو احتلام بمكنا مقعدة مغني أي أو فكر أو وطء ذكر أو بهيمة أو محرمة أو إيلاج في خرقه كردى وشيخنا (قوله وحده الخارج منه الخ) سيد ذكر محترز هما (قوله أن المتيمم) أي للجناية نهاية (قوله بوضوئه له) أي للغسل (قوله وذلك) أي استثناء المني (قوله أعظم الأمرين) أي من جنس واحد فيدفع به الاعتراض بأن الجماع في رمضان يوجب أعظم الأمرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وأدونها هو القضاء بعموم كونه يفطر كذا نقل عن الشيخ حمدان أقول قد يمنع أن الكفارة أعظم من القضاء بل قد يدعى أن القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الأفراد فلا يتوجه السؤال عن أصله ع ش (قوله لأن حكمها غاظ) عبارة النهائية والمغني لأنهما يمنعان صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف خروج المني يصبح معه الوضوء في صورة سلس المني فيجامعه اه (قوله ولو خرج منه من غير) محترز من المتوضي وقوله ونفسه الخ محترز الخارج منه أو لا وقوله كضعة محترز وحده (قوله كضعة الخ) الظاهر أنه مني على نقض الولادة سم أي وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة الأول نعم لو ولدت ولدا جافا انتقض وضوءها كما في فتاوى شيخنا أخذ من قول المصنف أن صومها يبطل بذلك ولأن الولد منعقد من منيها ومني غيرها هو عبارة الثاني ولو التقت ولدا جافا وجب عليها الغسل ولا ينتقض وضوءها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للزركشي وغيره وهو وإن انعقد من منيها ومنه لكن استحالة الحيوانية فلا يلزم أن يعطى سائر أحكامه ولو التقت بعض ولد كيد انتقض وضوءها ولا غسل عليها اه وفي سم مثله قال ع ش قوله مر ولدا جافا أي أو ضعة جافة سم على حج وفيه رد على قول حج أن المرأة إذا التقت وضعة وجب عليها الغسل لاختلاطها بمني الرجل أي أو علقه جافة قياساً على المضغة لما يأتي أن كلامه نظمة للنفس اه وفي الكردى مانعه وسئل الجلال الرملي عن تخالفه مع الخطيب في إفناء والده فأجاب بأن ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوح عنه وفي سم على التحفة وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقص بناء على أنه منفصل لا نالاً لنقص بالشك فإذا تم خروجه منفصلاً حكمنا

الطلبة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجها كما لا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء هنا حال خروجها أي بعده إنما هو نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل ما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل (قوله أدخلها) سياق في الصوم بيان أن المعتمد أنه لا يبطل الصوم بإدخالها (قوله ولو انفصل الخ) صريح في عدم النقص بأخذ قطة كانت عليها حال الخروج وهذا وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا ينقض (قوله إلا المني) المعتمد أن الولادة بلا بل كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقص بناء على أنه منفصل لا نالاً لنقص بالشك فان تم خروجه منفصلاً حكمنا بالنقص وإلا فلا هم ولو خرج جميع الولد متقطعاً على دفعات فينبغي أن يقال إن تواصل خروج أجزائه المتقطعة بحيث نسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الأخير وتبين عدم النقص بما قبله وإلا بان خرجت تلك الأجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحد ناقصاً ولا غسل ولو خرج ناقصاً عضو ناقصاً عارضا

ثم أدخلها لم ينتقض وإن اتكا عليها بقطة حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطة شيء منها لخروجه حال خروجها وببحث بعضهم النقص بما خرج منها لا بخروجها لأنها باطن الدبر فان ردها بغير باطن كفه فان قلنا لا يفطر بردها أي وهو الأصح كما يأتي فمحتمل وإن قلنا يفطر نقضت ضعيف بل لا وجه له وذلك للنص على الغائط والبول والمذي والريح وقيس بها كل خارج (إلا المني) أي من المتوضي وحده الخارج منه أو لا فلا نقض به حتى يصح غسله وإن لم يتوضأ إتقاعاً على ما قيل وينوي بوضوئه له ستة الغسل لرفع الحدث وزعم أن المتيمم حينئذ يصل به فروضاً نظراً لبقاوضوته غلط لأن الجناية وحدها توجب التيمم لكل فرض وذلك لأنه أوجب أعظم الأمرين بخصوص كونه منياً فلا يوجب أدونها بعموم كونه خارجاً وإنما نقض الحيض والنفاس لأن حكمها أغلظ ولو خرج منه مني غيره أو نفسه بعد استدخاله نقض

بالنقض والإفلا وإذا خرج بعض الولد مع استنار باقيه وقلنا لا ينقض فهل تصح الصلاة حينئذ لا نالنا علم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كما في مسألة الخيط فيه نظر ومال ابن الرمي للاول فليحرر اه وفي الجبري عن الشوري ما نصه واما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جميعه قال شيخنا وم لا تعيد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل يجب الغسل بكل عضو لا نفعاده من منيهما ودفع بانه غير محقق وقال الخطيب تحير بين الغسل والوضوء في كل جزء حاصل المعتمدان الولادة بلا بل والقاء نحو العلقه كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل قال الشيخ سم وإذا قلنا بعدم النقض بخروج بعض الولد مع استنار باقيه فهل تصح الصلاة حينئذ لا نالنا علم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كما في مسألة الخيط فيه نظر ومال شيخنا للاول وهو متجه اه وقوله وقيل يجب الخ يعني به الشارح (قوله على الاوجه الخ) قدم ما فيه ولو خرج جميع الولد متطعاً على دفعات فيبغى ان يقال ان توصل خروج اجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الاخير وتبين عدم النقض بما قبله والا بان خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحدنا فاضاً ولا غسل ولو خرج ناصباً عضو انقضاء رضاء كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توق الغسل على خروجه امر اه سم على حج وقوله على خروجه اي على الاتصال العادي على ما قدمه وإلا فلا يجب غسل لان كلامهما بعض ولد وهو انما ينقض على ما مر إلا ان يفرق بان الخارج او لا لما اطلق عليه اسم الولد عرفاً ووجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقيه مطلقاً هذا وما قاله من ان خروجه متفرقاً لا يوجب الغسل حتى بالجزء الاخير فيه نظر لانه بذلك محقق خروج الولد بتمامه فلا وجه لعدم وجوب الغسل بخروج الجزء الاخير وقوله السابق وجب الغسل بخروج الاخير وهل يتبين حينئذ وجوب قضاء الصلوات السابقة او لا فيه نظر والمتجه الان الثاني سم على البهجة اقول وهو ظاهر بل لا وجه لغيره بناء على ما اعتمدته من ان بعض الولد لا يوجب الغسل ع ش (قوله مطلقاً) اي لا او ثانياً (قوله لا اختلاطها الخ) هذا يقتضي ان خروج عضو من الولد كذلك وفي فتح الجواد قضية العلة ان خروج بعضه كخروج كله وهو متجه خلافاً لما قال الملا حظ هنا اسم الولادة وهو متنفذ لا دليل على هذه الملاحظة اه وعموم ما ذكر يقتضي أنه لا فرق عند الشارح بين انفصال جزء من الولد او لا وعبارته في الايعاب ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة الشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويتكرر الغسل بتكرار الولد الجاف لما تقرر انه مني منعقدها وتقدم ان الجمال الرمي مخالف للشافع فيما ذكر كردي (قوله بان لم يخرج منهما شيء) اي ولم لم يلتحم انما ياتي في الشارح مثله (قوله ولو القم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الريح ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطر الانفتاحه دون المنفتح اصالة سم على حج اه ع ش عبارة الكردي وعند الشهاب الرمي والجمال الرمي والخطيب والطبلاوي وغيرهم لا ينقض ما خرج من المنافذ المفتوحة كالقم والاذن بخلاف ما اذا انفتح له مخرج اخر فان خارجه بنقض من اي موضع كان اه (قوله او احدهما) عطف على الفرجين

كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توق الغسل على خروجه امر (قوله كصفة) الظاهر انه مبني على نقض الولادة (قوله ولو القم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الريح ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطر الانفتاحه دون المنفتح اصالة (مسألة) لو خلق الانسان بلا دبر بالكلية ولم ينفتح له مخرج وقلنا بما اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي من ان المنفتح اصالة كالقم لا يقوم مقام الاصل فهل ينقض هذا بالنوم الغير الممكن اخذاً باطلاقهم لاذ النوم الغير الممكن ناقض فيه نظر يحتمل ان يقال بعدم النقض لان علته ان النوم الغير الممكن مظنة خروج شيء من الدبر اذ لا دبر له ويتمل النقض اخذاً باطلاقهم واكتفاء بان النوم مظنة الخروج في الجملة اي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الاقرب الاول لا يقال يؤيد الثاني انه يحتمل الخروج من القبل

كصفة من امرأة على الاوجه  
لاختلاطها بمني الرجل  
وزعم ابن العباد النقض  
بخروج منيهما مطلقاً  
لاختلاطه ببله فرجهما يرد  
بان ذلك الاختلاط غير  
محقق دائماً فساوت الرجل  
(ولو) خلق منسد الفرجين  
بان لم يخرج منهما شيء  
نقض خارجه من اي محل كان  
ولو القم او احدهما نقض



(قوله المناسب له الخ) ينبغي وغير المناسب لها بناء على النقض بالنادر سم (قوله سواء أكان الخ) راجع إلى قوله وفيه نظر الخ (قوله فليقتض مسه) أي الأصلي مفرع عليه (قوله ويجب الخ) بالجزم عطف على ينقض مسه (قوله بإلاجه الخ) أي الأصلي (قوله خلافاً لشيخنا) أقول يحتمل أن يكون مراد شيخ الاسلام ما يكون مع ذهاب الصورة بالسكية فيجامع كلام الشارح ويحتمل أن يبق على عمومه وهو الأقرب ويجرد بقاء الصورة لا نظر اليه ولا لنقض كل من قبلي الخشي لأنه إما أصلي أو بصورته بصري وقوله وهو الأقرب أي الموافق للنهاية والمعنى (قوله فليقتض الخ) خلافاً للنهاية والمعنى كما يأتي (قوله مسه الخ) أي الأصلي (قوله إلا النقض) أي بخروج الخارج منه كإثباتي وأما الرمي ومن نحو فالحكم كذلك عندهم في الانسداد العارض وأما الخافي فينكس الحكم فيه عندهم فتنتقل الأحكام كلها فيه إلى المفتوح وتنسب عن الأصلي كإثباتي (قوله خلافاً لما قد يوهمه كلام الماوردي الخ) المعتمد عند شيخنا الشباب الرمي ما اقتضاه كلام الماوردي فيثبت للمفتوح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حریم يحرم التمتع به كإحرام ما بين السرة والركبة لأنه حریم الفرج فيه نظرو القياس حرمة التمتع به من الخائض وأنه لا حریم له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر مره هو الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الحائل جائز للعذر كما في عصابة جراحه شق إذا التها سم قال ع ش (فرع) لو خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب كصدره أو الركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبارهما دون محلها الغالب فيحرم الاستمتاع بما بينهما وإن زاد على ما بينهما من محلها الغالب ولو لم يتحقق له سرة أو ركبة قدر باعتبار الغالب سم على البهجة (قوله أو غير منسده) أي أو خلق غير منسده المخرج الفاضل راجع إلى واحد من الفرجين أو اليهما باعتبار المخرج قاله الكردى والاولى أرجاه لجنس المخرج الصادق بهما أو بأحدهما كما يأتي عن ع ش قول المتن (انسد مخرجه) أي جنسه فيصدق بمالوانسداد مخرجه ثم انفتحت له ثقبه ع ش عبارة سم ظاهر كلام الجمهور أنه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في شرح الارشاد وذكر أن اشتراط الصيمري ضعيف قال كما صرح به الأذرى وغيره اه وباتي انفا عن المعنى ما وافقه (قوله المعتاد الخ) عبارة النهاية الأصل قبل كان أو دبر ابان لم يخرج منه شيء وإن لم ينسد بالحمة اه زاد المعنى وما تقرر من الاكتفاء بأحد المخرجين هو ظاهر كلام الجمهور وهو المعتمد وإن صرح الصيمري باشتراط انسدادهما وقال لو انسداد أحدهما فالحكم للباقي لا غير اه (قوله وهي) أي المعدة أي المراد بها (قوله سرتة) فمرادهم بتحت المعدة ماتحت السرة نهاية قال ع ش قوله ما ماتحت السرة أي بما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم وإن كان إطلاق المصنف يشمل ذلك

لا اثر لاحتمال الخروج منه لندرته كما صرحوا أنه إلا أن يقال تستثنى هذه الحالة فيقام فيها القبل مقام الدبر حتى في خروج الربح وفيه نظر فليتامل (قوله المناسب له) ينبغي وغير المناسب لها بناء على النقض بالنادر (قوله خلافاً لما قد يوهمه كلام الماوردي) المعتمد عند شيخنا الشباب الرمي ما اقتضاه كلام الماوردي فيثبت للمفتوح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حریم يحرم التمتع به كإحرام ما بين السرة والركبة لأنه حریم الفرج فيه نظرو القياس حرمة التمتع به من الخائض وأنه لا حریم له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الحائل جائز للعذر كما في عصابة جراحه شق إذا التها ويفارق ما لو احتاج لستر بعض عورته بيده فإن الظاهر أنه يسجد على يده وإن فات ستر ذلك المحل بان بعض البدن لم يوضع للستر (قوله أن انسد مخرجه) ظاهر كلام الجمهور أنه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في

المناسب له أو لهما سواء  
أكان انسداداً بالتعام أم لا  
خلافاً لشيخنا وصرح  
الموردى بأنه لا يثبت  
للأصلي أحكامه حيثنذ وفيه  
نظر لبقاء صورته فليقتض  
مسه ويجب الغسل والحد  
بإلاجه أو بالإلاج فيه وغير  
ذلك ثم رأيت صاحب  
البيان صحح الانتقاض بمسه  
وعلمه بأنه يقع عليه اسم  
الذكر وهو صريح فيما  
ذكرته فلم أنه لا يثبت  
للمفتوح حيثنذ إلا النقض  
خلافاً لما قد يوهمه كلام  
الموردى المذكور أو  
غير منسده وإنما طرأ له (أن  
انسد مخرجه) المعتاد أي  
صار بحيث لا يخرج منه شيء  
(وانفتح) مخرج (تحت  
معدته) وهي بفتح فكسر  
في الأفصح وفتح أو كسر  
فسكون وبكسر أو ليه هنا  
سرتة وحقيقتها مستقر  
الطعام من المنخسف تحت  
الصدر إلى السرة (فخرج  
المعتاد) خروجه (نقض)  
إذا لا بد للإنسان من  
مخرج يخرج منه حدثه

فليراجع اه قول المتن (وكذا نادر) ينبغي ان يكون المراد بالنادر غير المعتاد في شمل مالم يعد له خروج اصلا ولا مرة سم (قوله وكذا الريح الخ) هذا ما نقله في اصل الروضة ثم امتدرك عليه في زيادتها فقال والمذهب ان الريح من المعتاد وقال الاذرعى انه الصواب اه بصري قول المتن (او فوقها) بقى ما لو انفتح واحد تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها . لو انفتح اثنان تحتها وهو منسند فمل ينقض خارج كل منهما مطلقا او الا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو والمعتبر فيه نظر سم على حيج اقول ولا يبعد ان يقال ينقض الخارج من كل منهما ما تنزىلها منزلة الاصلين وهو مقتضى قول سم على شرح البهجة لو تعدد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المتعدد فينبغي النقص بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معا او مرتباً لانه بمنزلة اصلين مروجين ويجوز للجليل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للجليلة دبر مراه بحروفه فانه اطلق في الثقب فيشمل المتحاذية وما بعضها فوق بعض ع ش (قوله اى المعدة الخ) عبارة المغنى والنهاية اى المعدة والمراد فوق تحتها كما في بعض النسخ او فوقه اى فوق تحت المعدة حتى تدخل هي بان انفتح في السرة ومحاذيا او فيما فوق ذلك اه (قوله بالقىء اشبه) اذ ما تحيله الطبيعة تلقية الى الاسفل نهاية ومعنى (قوله عنه غنى) اى لا ضرورة الى جعل الحادث مخز جامع انفتاح الاصل مغنى ونهاية (قوله لم يثبت له الخ) هذا في العارض اما الخلق ففتحه كالاصلي في سائر الاحكام كما افق به الوالد رحمه الله تعالى والمنسند حيث كذا كضوا لا وضوءه ولا غسل بايلاجه ولا بالايلاج فيه قاله الماوردي وهو المعتمد وان قال في المجموع لم ار لغيره تصريح بما عرفت او مخالفته ويؤخذ من التعبير بالانفتاح انه لو خرج من نحوه لا ينقض لانفتاحه اصالة لنهاية زاد المغنى وان استبعد بعض المتأخرين وما يرد الاستبعاد ان الانسان لو خلق له ذكر فوق سرته يقول منه ويجمع به ولا ذكر له سواء الاترى ان اندر الاحكام عليه ولا ينبغي ان يقال انما جعل له حكم النقص فقط ولا حكم له غير ذلك وقوله بعض المتأخرين يعنى به الشارح (قوله لو نام مكانه) اى المنفتح الناقض نهاية ومعنى اى سواء اكان الانفتاح اصليا او عارضا ع ش (قوله لم ينقض وضوءه) وقال للنهاية والمعنى (قوله لانه جعل الخ) هذا يقطع النظر عن حل الشارح فانه حمل المتن على الانسداد الطارىء وذكر حكم الانسداد الاصلى قبله على خلاف ما سلكه النهاية والمعنى (قوله ثم فصل الخ) اى بقوله هو منسداً الخ وقوله هو منفتح الخ (قوله) وقد يجاب بان قوله الخ) ويجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمخذوف اى انفتح وجملة المخذوف معطوفة على جملة قوله ولو انسدت مخزجه لكن يرد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كما في الالفية وهو اى الواو انفردت بعطف عامل من ال قد بقي معموله الا ان يجعل او مجازا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم او يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه سم وقد يدعى ان هذا الجواب تفصيل جواب الشارح (قوله لا بقيد ما قبله) يعنى الانسداد الاصلى بل الاصلى (قوله اى التمييز) الى قوله وقد بينت في النهاية والمعنى (قوله بخنون) ومنه الخيل والماليخوليا وغيرهما من بقية انواعه وهو زوال الادراك الكلية مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء شيخنا (قوله او اغواء) ولو كان لولى حالة الذكر فينقض طهره عندنا خلافا للمالكية رحمانى اه بجري

شرح الارشاد وذكر ان اشترط الصيمرى ضعيف قال كما صرح به الاذرعى وغيره (قوله وكذا نادر) ينبغي ان يكون المراد بالنادر غير المعتاد في شمل مالم يعد له خروج اصلا ولا مرة (قوله او فوقها الخ) بقى ما لو انفتح واحد من تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو منسند فمل ينقض خارج كل منهما مطلقا ولا الا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو والمعتبر فيه نظر سم على حيج (قوله لم يثبت له الخ) قال المحلى اما الاصلى فاحكامه باقية وفي الجواهر انه لا يثبت له شئ من احكام الفرع الاوطء والزوجة (قوله) وقد يجاب بالخ) يجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمخذوف اى انفتح وجملة المخذوف معطوفة على جملة قوله ولو انسدت مخزجه الخ لكن يرد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كما قال في الالفية وهو اى الواو انفردت بعطف عامل من ال قد بقي معموله الا

(وكذا نادر كدود) ومنه الدم وكذا الريح هنا وان كان مطلقه معتادا (في الاظهر) كالمعتاد (او) انفتح (فوقها) اى المعدة او فيها او محاذيا لها (وهو) اى الاصلى (منسند) انسداد طارئا (او) انفتح (تحتها) وهو منفتح فلا ينقض خارج المعتاد والنادر (في الاظهر) لانه من فوقها وفيها ومحاذيا بالقىء اشبه ومن تحتها عنه غنى وحيث نقص المنفتح لم يثبت له من احكام الاصلى غير ذلك وفي المجموع لو نام مكانه من الارض اى مثلا لم ينقض وضوءه (تنبيه) ظاهر المتن هنا مشكل لانه جعل انسداد الاصلى مقسما ثم فصل بين انسداد وانفتاحه وقد يجاب بان قوله او فوقها معطوف على تحت لا بقيد ما قبله ونحو ذلك قد يقع في كلامهم (الثاني زوال العقل) اى التمييز بخنون او اغواء

عبارة ع ش ومن الناقض أيضا استغراق الاولياء أخذ من اطلاقهم خلافا لما اتوا به بعض ضعفة الطلبة  
اه وعبارة شيخنا وهو اي الاغماء زال الشعور من القلب مع الفتور في الاعضاء وهو غير ناقض في حق  
الانبياء كالنوم ومن الاغماء ما يقع في الحام وان قل فينقض الوضوء فليتنبه له اه وقوله وهو غير ناقض  
في حق الانبياء كالنوم في ع ش والبجيرمي مثله (قوله او نحو سكر) كان زال بمرض قام به ع ش (قوله  
للخبر الصحيح فن نام الخ) أي وغير النوم مما ذكر ابلغ منه في الذهول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما  
أشعر به الخبر مغنى ونهاية (قوله في تعريف العقل الخ) والعقل لغة المنع لانه يمنع صاحبه من ارتكاب  
الفواحش واما اصطلاحا فحسن ما قيل فيه انه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وعن الشافعي انه آلة  
التمييز وقيل هو غريزة يتبعها العلم بالضرورات عند سلامة الآلات وقيل غير ذلك واختلف في محله  
فقال أصحابنا وجمهور المتكلمين انه في القلب وقال أصحاب أبي حنيفة وأكثرا لاطباء انه في الدماغ (فائدة)  
قال الغزالي الجنون يزيل العقل والاغماء يغمره والنوم يستره بمعنى عبارة شيخنا والاصح انه في القلب وله  
شعاع متصل بالدماغ اه (قوله وهو افضل من العلم) ان اريد بالافضل الاشراف فهو محتمل او الاكثر  
ثوبا فحل تأمل ان اريد بالعقل الغريزة إذ لا يصنع له فيها بصرى اقول وكلامهم كالصريح في الاول (قوله  
ومن عكس الخ) عبارة شيخنا وقال الرمي بالثاني اي العلم افضل من العقل وهو المعتمد لاستلزامه له ولان الله  
تعالى يوصف به لا بالعقل اه وقوله وهو المعتمد قد يناقض قوله بعد وهذا الخلاف بما لا طائل تحته اه فتأمل  
(قوله من حيث استلزامه) يتأمل سم عبارة البجيرمي مانصه وكان الشيخ محي الدين الكافي يوجب العلم  
افضل باعتبار كونه اقرب إلى الافضاء إلى معرفة الله وصفاته والعقل افضل باعتبار كونه منبع العلم واصلاته  
وحاصله أن فضيلة العلم بالذات وفضيلة العقل بالوسيلة إلى العلم اه (قوله متصل) إلى قوله أو هل زالت في  
المغنى لإقوله قاعد وقوله يؤخذ إلى وخروج وقوله القاعد إلى قوله كسائر الخ في النهاية إلا ما ذكر وقوله  
مع عدم تذكر إلى مع الشك قول المتن (النوم الخ) لا يخفى أن النوم المذكور مستثنى من محذوف اي زوال  
العقل بشيء. النوم الخ سم ويستحب الوضوء لمن نام متمكنا خروجا من الخلاف. غنى واسنى وكردى  
وشبخنا (قوله قاعد) التقييد بالقاعد الذي زاده قد ردى عليه أن القائم قد يكون متمكنا كما لو انتصب وفرج بين  
رجليه والصق الخرج بشيء. مرتفع إلى حد الخرج ولا يتجه إلا أن هذا يمكن مانع من النقض فينبغي الاطلاق  
ولعل التقييد بالنظر للغالب سم على حج اه ع ش ونقل شيخنا عن الشيخ عطية أن. ن قام قائما متمكنا فلا  
ينتقض وضوءه. ثم قال وقد تفيد عبارة الشيخ الخطيب ثم ساقها (قوله ولوداية سائرة) فغير السائرة من باب  
أولى كردى (قوله واحتى) أى ضم ظهره وساقه بعامة أو غير نهاية عبارة السكردى الاحتيا هو ان  
يجلس على اليديه رافعا ركبتيه تحت ياعليه ما يبيده او يجمع بينهما وظهره بنحو عمامة كما يفعله بعض  
الصوفية اه (قوله وليس الخ) ولا فرق بين التحيف وغيره وهو ما صرح به في الروضة وغيره ان كان  
بين مقعده ومقره تجاف نقض كانه في الشرح الصغير عن الروايات واقره خطيب ونهاية (قوله تجاف)  
ولوسد التجاف بنحو قطن لا ينتقض زبady وشبخنا (قوله اللان من خروج شيء) أي من دبره ولا عبرة  
باحتمال خروج ريج من قبله وان اعتاده لان شانه الندرة شيخنا وع ش ورشيدى (قوله وعليه) أي التمكنين  
(قوله حتى تحق رؤسهم) أي يقرب خفقان رؤسهم إذ لو اخفقت رؤسهم الارض حقيقة أي وصلت اليها

أن تجعل أو مجاز أع الو او وكتفى بذلك في هذا الحكم أو يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه (قوله من  
حيث استلزامه) يتأمل (قوله إلا النوم الخ) لا يخفى أن النوم المذكور ومستثنى من محذوف اي زوال العقل  
بشيء. إلا النوم الخ (قوله قاعد يمكن) التقييد بالقاعد الذي زاده قد ردى عليه أن القائم قد يكون متمكنا كما لو انتصب  
وفرج بين رجليه والصق الخرج بشيء. مرتفع إلى حد الخرج ولا يتجه إلا أن هذا يمكن مانع من النقض فينبغي  
الاطلاق ولعل التقييد بالنظر للغالب (قوله وعليه حملنا خبر مسلم الخ) فان قلت حمل الخبر على هذا ليس بأولى  
من جملة على النوم الخفيف لانه لا يمتنع ادراك خروج الخارج قلت بل هو أولى لان خروج الخارج قد يخفى

أو نحو سكر ولو تمكنا مقعده  
اجماعا أو نوم للخبر الصحيح  
فن نام فليتوضأ وقد بينت  
خلاصة ما للعلماء في تعريف  
العقل وتوابعه في شرح  
العباب وهو أفضل من العلم  
لانه متبعه واسه ولان العلم  
يجرى منه مجرى النور من  
الشمس والرؤية من العين  
ومن عكس أراد من حيث  
استلزامه له وانه تعالى يوصف  
به لا بالعقل (إلا متصل كما  
عرف في تفسير العقل بما  
ذكر (نوم) قاعد (يمكن  
مقعده) أي ألييه من مقره  
ولوداية سائرة وان استند  
لما لوزال عنه لسقط أو  
احتى وليس بين بعض  
مقعده ومقره تجاف للامن  
من خروج شيء. حينئذ وعليه  
حملنا خبر مسلم أن الصحابة  
رضي الله عنهم كانوا ينامون  
ثم يصلون ولا يتوضؤون وفي  
رواية لابي داود ينامون  
حتى تحق رؤسهم الارض

ارفع الاليان بجيرى (قوله وبؤخذ الخ) لو نام ممكننا فاخبره عدل بخروج ربح منه أو بنحو مسها له اعتماد الشارح في الايعاب وغيره وجوب الاخذ بقوله لانه ظن اقامه الشارع مقام اليقين بل صوبه في فتاويه وقال الزبائدي في شرح المحرر الذي اعتمده شيخنا الجلال الرملي انه لا يجب عليه قبول خبره فلا نقض باخبار العدل اه ولا تبطل الصلاة بنوم ممكن قال القليوبي وان طال ولو في ركن قصير وخالفه شيخنا الرملي في الركن القصير لان تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث اه كردى وأقر سم وعش ما قاله الرملي في المسئلة الثانية واعتمد البجيرى ما قاله الرملي في المسئلتين وكذا اعتمده شيخنا ثم قال ولو اخبره معصوم او عدد التواتر بانه خرج منه شيء حال تمكنه انتقض وضوءه ليقين الخروج جينئذ بخلاف ما لو اخبره عدل بذلك اه (قوله وقد ينافى عنه الخ) اعتمده مر سم وقال البصرى يؤيد الاول ويضعف المنازعة فيه تعاليمهم لاستثناء نوم الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بيقظة قلوبهم فتدرك الخارج فتأمل اه (قوله وعلى هذا) أى على النزاع (قوله على الاول) أى الماخوذ من قولهم للام الخ (قوله فوجه عده) أى عد زوال العقل سببا للحدث (قوله وان استنفر) وفى القاموس والاستنفار بقاء فقاء بدخل ازاره بين تغذيه ملوياً اه (قوله النعاس) وهو أوائل النوم مالم يزل يتميز كردى (قوله نشوة السكر) بفتح الواو بلا همز عرش عبارة البجيرى عن البرماوى بفتح الواو على الافصح مقدمات السكر وأما بالهمز فالتنوم من قولهم نشأ الصبي نما وزاد اه (قوله او نعس) قال فى شرح الروض بفتح العين سم على حجب وعبارة المختار نفس ينعس بالضم ومثله فى الصحاح عرش وعبارة القاموس نعس كنعف فهو ناعس اه وهى موافقة لما فى شرح الروض (قوله او هل زالت اليته الخ) عبارة النهاية ولوزالت احدى التين تأثم ممكن قبل انتباهه نقض أو بعده أو معه أو شك فى تقدمه أو أن ما خطر بباله رؤيا أو حديث نفس فلا اه (قوله لا اثر له بخلافه مع الشك) هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا وإن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين عدم التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشيء يرجح بل قد يعين وجوده وإن لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحد هما دون الآخر إذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه أنه إن كان متمكنا ولو احتيا لا فلا نقض فيها بل حصل النقض فيها فليتا مل سم على حجب اه عرش عبارة النهاية والمغنى ومن علامة النوم الرؤيا فلورأى رؤيا أو شك هل نام او نعس انتقض وضوءه اه

جدا بحيث يخفى مع أدنى نوم بخلاف الممكن لانه يمنع الخروج فتأمل (قوله وبؤخذ من قولهم الخ) فى فتاوى الشارح انه سئل عن اخبره عدل انه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره او لا كما فى به بعض أهل التين فاجاب بان الصواب انه يلزمه وزعم ان خبره لا يفيد اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طهر بظن حدث يبطله انه لو اخبره بوقوع نجاسة فى الماء لزمه قبول خبره ومع وجود العلة المذكورة وجهان هذا وإن كان ظنا إلا أنه قائم مقام اليقين شرعا فى ابواب كثيرة اه وقضية توجبها انه لو اصابه شيء من ذلك الماء الذى اخبره بوقوع نجاسة فيه لزمه تطهيره ثم رابت التنبيه الا فى كلامه والوجه ان شرط لزوم قبول خبره ان لا يعلم ان مستنده فى اخباره ظنه باجمداد او غيره او يتردد فى ذلك لان ظنه نفسه لا يؤثر فى ظن غيره اولى ولعل هذا فى غاية الظهور فليتا مل ثم تذكرت قول المصنف السابق ولو اخبره بتنجسه مقبول الرواية الخ وهو صريح فى لزوم التطهير ما اصابه من الماء الذى اخبر العدل بوقوع نجاسة فيه (قوله وقد تنافى عنه الخ) اعتمده مر سم (قوله او نعس) قال فى شرح الروض بفتح العين (قوله وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا اثر له بخلافه مع الشك الخ) هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا وإن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشيء ترجح بل قد يعين وجوده وان لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحد هما دون الآخر إذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه أنه إن كان متمكنا ولو احتيا لا فلا نقض فيها بل حصل النقض فيها فليتا مل (قوله وتيقن الرؤيا الخ) صريح فى انه يتصور تيقن الرؤيا من غير تذكر نوم ولا شك فيه وهو

ويؤخذ من قوله للأمن إلى آخره انه لو أخبرنا بما غير ممكن معصوم كالخضر بناء على الاصح أنه نبي بانه لم يخرج منه شيء لم ينتقض وضوءه واعتمده بعضهم وقد تنافى عنه قاعدة ان ما يبط بالبطنة لا فرق بين وجوده وعدمه كالمشقة فى السفر وعلى هذا ينتجه عد المتن الزوال نفسه فى غير النائم الممكن سببا للحدث وأما على الاول فوجه عده انه سبب لخروج شيء من الدبر غالبا فانه قال الاول الخروج نفسه والثانى سببه وخروج بالقاعدة الممكن غيره كالتائم على قنائه وان استنفر وألصق مقعده بمقره وبالنوم النعاس وأوائل نشأة السكر لبقاء نوع من التميز معهما اذ من علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه ولا ينتقض وضوءه شاك هل نام أو نعس أو هل كان متمكنا أولا أو هل زالت أليته قبل اليقظة أو بعدهما وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا اثر له بخلافه

(قوله مع الشك فيه) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه إلا عدم النقض لأن غايته تحقق النوم مع الشك في تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض سم (قوله لا حد طرفيه) أى للنوم (قوله ولا وضوء نيينا) كذا فى المغنى (قوله وعدم إدراكه) أى قلبه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> (قوله أو صرف القلب عنه) أى عن إدراك طلوع الشمس (قوله المستفاد منه) أى التشرع بصفة التشرع ولو قال وقد استفيد منه أى صرف القلب عنه لكان أولى (قوله ولو صييا الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء أكان الذكر خلا أم عنيماً أم مجبواً أم خصياً أم مسوحاً وسواء كانت الأنثى عجوزاً أم لا تشتهى غالباً أم لا اه (قوله أى الأنثى) أى وليس المراد بالذكر البالغ وبالأنى البالغة وإن كان ذلك حقيقة ما شيخنا (قوله يقيناً) فلو شك فلا نقض وضابط الشهوة انتشار الذكركى الرجل وميل القلب فى المرأة شيخنا (قوله وإن كان أحدهما مكرهاً) أى أو كل منهما (قوله قال بعضهم الخ) عبارة عش قال الجلال الرملى هى أى المرأة شاملة للجنينة وهو كذلك أن تحقق كون المملوسة من الجن أنثى منهم كما أنه يجوز تزوج الجنينة خلافاً لبعضهم بخلاف ما لو شك فى أنوثه المملوس منهم إذ لا نقض بالشك اه سم على المنهج ووقع السؤال عما لو تطورولى بصورة امرأة أو مسخر رجل امرأة هل ينقض أم لا فاجبت بأن الظاهر فى الأولى عدم النقض للقطع بأن عينه لم تنقلب وإنما انخلع من صورة إلى صورة مع بقاء صفة الذكورة وأما المسخ فالتنقض فيه محتمل لقرب تبدل العين وقد يقال فيه بعدم النقض أيضاً لاحتال تبدل الصفة دون العين اه وعبارة شيخنا وينقض وضوء كل منهما مع لذة أو لا عمد أو سهو أو كرها ولو كان الرجل هرماً أو مسوحاً أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة آدمى حيث تحققت الخالفة فى الذكورة والأنوثة ولو تصور الرجل بصورة المرأة أو عكسه فلا نقض فى الأولى وينقض الوضوء فى الثانية للقطع بأن العين لم تنقلب وإنما انخلعت من صورة إلى صورة اه (قوله أو جنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حمار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقة ولهاذا يظهر أنه لو تزوج جنينة جازله وطوَّها وإن تطورت فى صورة كلبه مثلاً (فرع) لو اتصل جزء حيوان ببعض امرأة وحلته الحياة نقض لمسها مراهم ويأتى فى الشارح اعتماد خلافه (قوله إن جوزنا نكاحهم) والراجح عند الشارح عدمه واعتمده المشهاب البرلسى قال والظاهر أن الحكم كذلك فى المتولد بين آدمى وغيره واعتمده القليوبى وقال إن شيخه الزياى رجع إليه آخره واعتمده واعتمد الجلال الرملى النقض بذلك وحل المناكحة وافقه الزياى فى حواشى

وهو محل وقفة قوية وكيف يتيقن الرؤيا التى هى من آثار النوم ولا يشك فيه فإن قيل لأنه لا يمكن أن يكون رؤيا بل حديث نفس مثلاً قلنا فلم يوجد تيقن الرؤيا مع أن الغرض تيقنها وقد يقال المتجه إنه لا يتيقن رؤيا لا تكون إلا مع النوم وجب الانتفاض بها وإن لم يتيقنها كان وجداً محتملاً أنها رؤيا للنوم التى لا توجد إلا معه وأنها غير ذلك فلا نقض للشك والكلام كله حيث لا يمكن وإلا فلا نقض مطلقاً (قوله مع الشك) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه إلا عدم النقض لأن غايته تحقق النوم مع الشك فى تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض (قوله قال بعضهم أو جنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حمار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقة بهذا يظهر أنه لو تزوج جنينة جازله وطوَّها وإن تطورت فى صورة كلبه مثلاً ولو مسخت الأنثى حيواناً كفر دأو حماره فهل ينقض لمسها فيه نظراً وسيأتى فى الاطعمة ذكر اختلاف فيما لو مسخ حيواناً مأكول غير مأكول أو بالعكس هل ينظر لما كان فيحل أكله فى الأول دون الثانى أو لما صار إليه فيعكس الحكم ويتجه تخرج ما هنا على ما هنا فكأن اعتبرنا ما كان حصل النقض وإلا فلا وعلى الثانى فيفرق بين المسخ والتطور بأن المتطور لم يخرج عن حقيقة بخلاف المسوخ وكذا يقال فيما لو مسخت حجراً ويحتمل أن يجزم بعدم النقض ولو مسخ نصفها حجراً مع بقاء الحياة والاحساس فى النصف الآخر فيتجه النقض بلبس النصف الباقي وأما النصف المسوخ فإن قلنا فيما لو مسخ كلها حجراً بالنقض بلبسها بالنقض بلبس النصف الحجري هنا أولى أو بعدمه فيحتمل الفرق بأن النصف الحجري يعد من أجزائها تتبعاً للباقي ويحتمل أن يجعل النصف الحجري بمنزلة الظفر فليحترق (فرع) لو اتصل جزء حيوان ببعض امرأة وحلته

مع الشك فيه لأنها رجعة لا حد طرفيه ولا وضوء نيينا كسائر الأنبياء صلى الله عليهم وسلم بالنوم فتدرك يقة قلوبهم فتدرك الخارج وعدم إدراكه لطلوع الشمس فى قصة الوادى لأن رؤيتها من وظائف البصر أو صرف القلب عنه للتشريع المستفاد منه فى هذه القصة من الأحكام ما لا يحصى كثرة (الثالث التقاء بشرتى الرجل) أى الذكر الواضح المشتبه طبعاً يقيناً لذوات الطباع السليمة ولو صييا ومسوحاً (والمرأة) أى الأنثى الواضحة المشتبهة طبعاً يقيناً لذوى الطباع السليمة وإن كان أحدهما مكرهاً أو ميتاً لكان لا ينقض وضوء الميت قال بعضهم أو جنياً وإنما يتجه أن جوزنا نكاحهم وذلك لقوله تعالى أو لا مست النساء أى لمستم

كافرى به فى السبع وبه يندفع تفسيره بجماعتهم على انه خلاف الظاهر وخير كان صلى الله عليه وسلم يقبل بعض ازواجه ثم يصلى ولا يتوضا ضعيف  
من طريقه الوارد منها وغزير جل عائشة (١٣٨) وهو يصلى يحتمل أنه بحائل ووقائع الاحوال الفعلية يسقط ذلك والمس الجلس باليد

ونقض لانه مظنة الالتذاذ  
الحرك للشهوة التى لا تلحق  
بحال المتطهر وقيس به المس  
بغيرها ولو زائدا أشل سهوا  
بغير شهوة واختص المس  
الاتى ببطن الكف لان  
المظنة ثم منحصرة فيه  
والبشرة ظاهر الجلد والحق  
بها نحو لحم الاسنان واللسان  
وهو متجه خلافا لاي عجيل  
اى لا باطن العين فيما يظهر  
لانه ليس مظنة للذة المس  
بخلاف ما ذكره فانه مظنة  
لذلك الاترى ان نحو لسان  
الحليلة يلتصق به ولمسه كما  
صح عنه صلى الله عليه وسلم  
فى لسان عائشة رضى الله  
عنها ولا كذلك باطن العين  
وبه يرد قول جمع بنقضه  
توهما ان لذة نظره تستلزم  
لذة لمسه وايس كذلك بدليل  
السن والشعر والفرق بأنها  
بما يطرا ويزول لا يجدى  
لانهم لم يلاحظوا فى عدم  
نقضها الا لانه يلتصق بنظرهما  
دون مسهما وهذا موجود  
فى باطن العين فائدة  
مهمة لا يكتفى بالحياى فى  
الفرق قاله الامام وعقبه بما  
يبين ان المراد به ما يتقدح  
على بعدد ما يغلب على  
الظن انه اقرب من الجمع  
وغير غيره بأن كل فرق  
مؤثر مالم يغلب على الظن  
أن الجامع أظهر أى عند

المنهى كرى به) وقد عطف المس على المجىء من الغائط وتب عليها الامر بالتيمم عند فقد  
الماء فدل على كونه حدثا كالمجىء من الغائط نهاية ومعنى (قوله والمس) الى قوله خلافا لابن عجيل فى النهاية  
والمعنى (قوله اى لا باطن العين) اى وكل عظم ظهر فلا نقض بذلك عند الشارح كما ياتى وقال الجلال الرملى  
بالنقض فيها وتوسط الخطيب فقال بالنقض فى لحم العين دون العظم كرى عبارة البصرى جزم صاحب  
المعنى والنهاية بالنقض بمس باطن العين وقال ابن زبادى الفتاوى والاقرب الى كلام الاصحاب بالنقض ورايته  
بخط العلامة ابى بكر الراد منسوخا الى الجليلون اه واعتمد شيخنا ما فى النهاية من النقض بكل من باطن العين  
وعظم وضح بالكشط ونقل البجيرى عن الشورى اعتماد النقض بباطن العين وعن الزياى اعتماد  
النقض بعظم وضح بالكشط (قوله بخلاف ما ذكر) اى من نحو لحم الاسنان واللسان (قوله وبه الخ) اى  
بالفرق المذكور بين باطن العين وبين نحو لحم الاسنان واللسان (قوله بدايل السن والشعر) فانه يلتصق  
بنظرهما دون مسهما (قوله والفرق) اى بينهما وبين باطن العين (قوله بما بين) اى بكلام يبين (قوله ان  
المراد به) اى بالفرق الخياى (قوله ما ينقدح الخ) اى الفرق الذى يظهر (قوله دون ما يغلب الخ) لعل دون  
بمعنى عند وقوله انه اقرب فى تاويل المصدر فاعل يغلب وضمير النصب لما الموصولة وقوله من الجمع بيان لها  
عبارة قواعد الزركشى قال الامام ولا يكتفى بالحيايات فى الفرق بل ان كان اجتماع مسئلتين اظهر فى الظن  
من افتراقهما وجب القضاء باجتماعهما وان انقدح فرق على بعد اه (قوله غيره) اى غير الامام (قوله فى  
ذلك) اى ما ذكر من الفرق والجمع (قوله ومن ثم الخ) اى من اجل ان العبرة فى الفرق والجمع بما عند ذوى  
السليقة السليمة دون غيرهم قول المتن (إلا محرما) وهى من جرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها  
مخرج بقولهم على التأييد اخذت الزوجة وعمتها وخالتها فان تحريمهن ليس على التأييد بل من جهة الجمع  
وبقولهم بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهة وأما لان تحريمها ليس بسبب مباح إذ وطء الشبهة لا يتصف  
باباحة ولا غيرها وبقولهم لحرمتهما وجاته صلى الله عليه وسلم فان تحريمهن لحرمته صلى الله عليه وسلم ومعنى  
ونهاية بالمعنى قال عرش اماز وجات سائر الانبياء فالاقرب عدم حرمتهن على الانبياء وحرمتهم على غيرهم  
بخلاف زواجه صلى الله عليه وسلم فحرام حتى على الانبياء اه زاد شيخنا ولو لم يدخلهن بخلاف امانته فلا  
يجزى من على الانبياء إلا ان كن موطوءات له صلى الله عليه وسلم اه (قوله بنسب) الى قوله ومنه ما مجمد فى النهاية  
والى قوله وانه لا فرق فى المعنى إلا قوله اى من غير خشية الى لا من نحو عرق (قوله بنسب) اى قرابة كفى الام  
والبنات والاخت (قوله اورضاع) كالام والاخت من الرضاع (قوله او مصاهرة) اى ارتباط يشبه  
القرابة كفى ام الزوجة وبنتها وزوجة الاب والابن شيخنا (قوله بغير محصور الخ) فلا نقض بالمحصور بالاولى  
وظاهر انه لو اختلفت محارمه العشر مثلا بغير محصور او محصور فلمس إحدى عشرة مثلاً انتقض طهره لتحقق  
لمس الاجنبية سم وفى السكرى بعد ذكر ما وافقه عن النهاية مانصه ولا يبعد ان يكون مثله ما لو علم ان عمره  
ايض اللون مثلا فلمس من هو اسوده وان لم اقف على من نبه عليه اه اقول بل هذا من لمس الاجنبية يقينا  
لا احتمالا فلا يحتاج الى التنبيه (قوله فلا ينقض لمسه) ولو تزوج واحدة منهن فلا نقض ايضا على المعتمد خلافا  
لابن عبد الحق كالحطيب وكذا زوجته إذا استلحها ابوه ولم يصدقه فان النسب ثبت ولا يفسخ نكاحه ولا  
ينتقض وضوءه على المعتمد ولا مانع من تبعض الاحكام شيخنا عبارة الكردى وقال فى النهاية يؤخذ منه انه  
لو تزوج من شك هل بينه وبينه رضاع محرم او اختلفت محرم باجنيبات وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها

الحياة نقض لمسه (قوله كافر به الخ) قد يناقش فيه بأن توافق معنى القرآن غير لازم (قوله اى لا باطن  
العين فيما يظهر) جزم مر فى شرحه بان لمس باطن عين المرأة ناقض (قوله محرمة بغير محصور) فلا نقض

ذوى السليقة السليمة وإلا فغيرها يكثر منه الزل فى ذلك ومن ثم قال بعض الائمة الفقه فرق وجمع (إلا محرما) بنسب  
أورضاع أو مصاهرة ولو احتمالا كان اختلفت محرمه بغير محصور فلا ينقض لمسه ولو بشهوة (فى الاظهر) لانه ليس مظنة للشهوة

خصصه ولا يلحق به نحو  
بجوسية لان تحريرها العارض  
يزول وجعلها كالرجل في  
حل اقراضها وتملكها  
بالقطة لانها وقيام المانع  
بها المخرج عن مشابهة ذلك  
لا عارة الجوارى للوطء  
فاندفع ماله بضمهم هنا وعلم  
من الالتقاء أنه لا ينقض  
باللمس من وراء حائل وان  
رق ومنه ما تجمد من غبار  
يمكن فصله أى من غير خشية  
مبيح تيمم فيما يظهر أخذنا  
بما يأتى فى الوشم لوجوب  
إزالته لا من نحو عرق حتى  
صار كالجزء من الجلد  
وانه لا فرق بين الالامش  
والملدوس اسكن فيه خلاف  
صرح بهما لأجله فقال  
(والملدوس كاللامس) فى  
انتقاض وضوئه ( فى  
الظاهر) لا شترأ كهما فى  
مظنة اللذة كالشتركين  
فى الجماع وإنما لم ينتقض  
وضوء الممسوس فرجه لانه  
لم يوجد منه مس لمظنة لذة  
أصلا بخلافه هنا (ولا تنقض  
صغيرة) وضغير لا يشتهيان  
كما مر ( وشعر وسن )  
وينبغى أن يلحق به كل عظم  
ظهر بل أولى لأن فى نظر  
السن لذة أى لذة بخلاف  
نظر هذا وقول الانوار  
المراد بالبشرة هنا غير  
الشعر والسن والظفر

لم ينتقض طهره ولا طهره إذا أصل بقاء الطهر وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعدنى تبعض الاحكام  
كالوتزوج بجمهولة النسب ثم استلحقها ابو هو لم يصدق الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت إختوتها منه ويلغز  
بذلك فيقال الزوجان لا ينقض بينهما اه ونقل الخطيب النقص فيما تقدم حيث تزوجها عن افتاء شيخه  
الشهاب الرملى واعتمده فيكون ما نقله الخطيب عنه من المرجوع عنه واعتمد عدم النقص وان تزوج بها اسم  
والزىادى والخلبى وغيرهم اه (قوله فاستنبط الخ) رد لاستدلال المقابل القائل بالنقص بعموم النساء فى  
الآية (قوله معنى يخصه) وهو أن اللبس مظنة الاتخاذ المحرك للشهوة وذلك إنما يتأتى فى الاجنبيات  
بخلاف المحارم كرى (قوله نحو بجوسية) أى كوثنية ومرتدة نهاية (قوله عن مشابهة ذلك) أى الاقراض  
كرى (قوله فيما يظهر) اقرعش (قوله لا من نحو عرق الخ) وكالعرق بالاولى وفى النقص ما يموت من جلد  
الانسان بحيث لا يحس بلبسه ولا يتأثر بغير زنجوا به فيه لانه جزء منه فهو كاليد الشلاء وتقدم انها تنقض  
وباقى مثل ذلك فيما لو بيسست جلدة وجهه حتى صارت لا يحس ما يصيبها فيصح السجود عليها ولا يكلف إزالة  
الجلد المذكور وان لم يحصل من إزالته مشقة عرش (قوله وانه لا فرق الخ) عطف على انه لا ينقض الخ (قوله  
لكن فيه) أى فى الملبوس (قوله صرح بهما) لعل الانسب به أى الملبوس قول المتن (والملدوس) هو من وقع  
عليه اللبس ولم يوجد منه فعله رجلا كان أو اسرا نهاية ومغنى (قوله لا نعلم يوجد منه الخ) فيه شئ إذا كان  
الماس أمر دجيلا ناعم البدن جداً الآن يراد ما من شأن نوعه سم (قوله لا يشتهيان الخ) أى لم يبلغ كل  
منهما حد الشهوة عر فاو قيل من له سبع سنين فادونها لا تنفاه مظنة الشهوة بخلاف ما إذا بلغاها وان انتفت  
بعد ذلك لنحوهم مغنى وتوهم بعض ضعفة الطلبة من العلة بنقص وضوء الصغيرة لان ملبوسها وهو الكبير  
مظنة للشهوة ولو لبص فى محله فانها اصغر هاليسست مظنة لاشتهائها الملبوس فلا ينقض وضوءها كما لا ينقض  
وضوءه عرش عبارة شيخنا ثانياً أى الشروط ان يكون كل منهما بلغ حد الشهوة عرفاً عند باب الطباع  
السليمة فلزم يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا ينقض اه (قوله كاسر) أى فى شرح الرجل والمرأة من أن المراد  
بالاشتهاء هنا اثباتاً ونفيًا الاشتهاء الطبعى القينى لا رباب الطباع السايمة كالامام الشافعى والسيدة نفيسة  
فلوشك فلا ينقض شيخنا قول المتن (وشعر) شامل للشعر النابت على الفرج فلا ينقض به نهاية (قوله وينبغى ان  
يلحق الخ) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية ووافقه أى النهاية الزىادى وسم وعرش وشيخناو البجيرى وتقدم  
عن البصرى ما يعلى إلى ما قاله الشارح وعبارة هنا قوله وينبغى ان يلحق به كل عظم الخ نقل ابن زبادى  
الفتاوى عن شيخه المازجد صاحب العباب أنه أفتى بنقض العظم الموضع ثم قال ولحقافه بالنس اقرب إلى  
كلامهم والمعنى يساعده ولهذا أفتى شيخنا شيخ المذهب والاسلام الشهاب البكرى الطنبداوى رحمه الله  
بعدم النقص مع اطلاع على فتاوى شيخنا المازجد على أن فى فتاوى شيخنا المازجد انتقالا من اللبس إلى المس  
يعرف ذلك بتأمل كلامه اه (قوله وقول الانوار الخ) رد لاستدلال المخالف كالنهاية بذلك عبارة توه البشارة  
ماليس يشعر ولا سن ولا ظفر فشم لمالو وضع عظم أنثى ولمسه كما أفتى به الوالد رحمه الله وبدل عليه عبارة  
الانوار اه (قوله مراده ماصرحو الخ) أى لاتعميم الغير وهذه الجملة خبر وقول الانوار الخ وقوله من انها الخ  
بيان لما وقوله وما ألحق به وهو لحم الاسنان واللسان كرى أى فخرج كل عظم ظهر كإخراج الشعر والسن  
والظفر (قوله كاسر) أى أنقأ بقوله البشرة ظاهر الجلد الخ (قوله وقول جمع الخ) منهم النهاية ووالده

بالمحصور بالاولى وظاهر أنه لو اختلطت محارمه العشر مثلاً بغير محصور أو محصور فليس اجدى عشرة مثلاً  
انتقض طهره لمتحقق لمس الاجنبية ولو استلحق ابو هو وجهه لم ينقض لمسها لاحتال صدقة ولا ينقض بالشك  
فلو لمسها ثم استلحقها ابو هو فلا يبعد أن يتبين عدم النقص لتبين أنها بمن لا ينقض لمسها لكونها بمنحر ما احتالافه  
بعد الاستلحاق شك ولا ينقض بالشك فان قيل لو منع الاستلحاق النقص لاحتال المحرمية لا متنع النقص  
بدون استلحاق لوجود الاحتمال قلنا نلزم امتناع النقص بدون استلحاق حيث وجد الاحتمال (قوله لم يوجد

(في الاصح) لا انتفاء لذة اللبس غنها ولا نظر للاتخاذ بنظرها ولا جزء منفصل اي وان التصق بعد بجرارة الدم لو جوب فصله كما باتي في الجراح بل وان لم يجب فصله خشية محذور تيمم منه فيما يظهر لانه مع ذلك في حكم المنفصل وانما لم يجب الفصل لغرض دليل انه لو زالت الخشبة وجب نعم لو فرض عود الحياة فيه بان نما وسرى اليه الدم احتمل ان يلحق بالمتصل الاصلى وله وجه وجيه واحتمل انه لا فرق وهو الاقرب الى اطلاقهم انه بالفصل الاول صار اجنبيا فلم ينظر له عود الحياة ولا غيره ومن ثم لو التصق موضعه عضو حيوان لم يلحق بالمتصل وان نما جزء ما كما هو ظاهر فعلنا ان عود الحياة وصف طردى لا تاثير له الا ان كان فوق النصف خلافا لمن قال بنقض النصف ايضا ومن قال لا ينقض الا النصف الذي فيه الفرج وعجيب استحسان بعضهم لهذا مع وضوح فساده لان الفرج لا يدخل له هنا ولا ما شكا في نحو انوثته او خنوثته ان قرب الاحتمال عادة فيما يظهر من كلام غير واحد ويسن الوضوء من كل ما قيل فيه انه ناقض كلس

والزيادة وسم (قوله بنقضه) أي العظم الظاهر (قوله ان هذا لا يلتذ بلسه الخ) قد ورد عليه ما لو كشط جلد اظفر ما تحته من اللحم فانه لا يلتذ بنظره ولا بلسه ولا اظن احدا يمنع (قوله يضم) الى قوله أي وان التصق في المغنى (قوله والخامسة) أي من لغاته (قوله اظفور) أي كعصفور ويجمع على اظافر واظافر مغنى (قوله لا انتفاء لذة اللبس غنها) قد يتوقف فيه عبارة المغنى لان معظم الالتذاذ في هذه انما هو بالنظر دون اللبس اه وهي ظاهرة (قوله ولا جزء منفصل الخ) عطف على صغيرة في المتن (قوله أي وان التصق الخ) ولو التصق بمحله فالتحم وحلته الحياة فالوجه من والنقض به ولو التصق جزء المرأة المنفصل بهيمة فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم النقص بلسه إذ ليس لمسا للنساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يبعد النقص به لانه صار جزءا من المرأة سم وقد مر عنه الرمي الجرب بذلك ووافقه البصري عبارة قوله لانه مع ذلك في حكم المنفصل محل تامل لانهم اذا الحقوا الوسخ المتجمد الذي تعذر فصله بالاصل فلان يلحقوا ما ذكر اولي فتأمل اه (قوله لم يلحق بالمتصل الخ) خلافا للرمل وسم كما سمر آتفا (قوله الا ان كان الخ) راجع الى قوله ولا جزء منفصل (قوله الا اذا كان فوق النصف) خلافا للناحية والمغنى عبارة الاول قال الناشري في نكته ان العضو اذا كان دون النصف من الادى لم ينقض بلسه او فوقه نقض او نصفه فوجه ان انتهى والوجه انه ان كان بحيث يطلق عليه اسم أثني نقض والا فلا ولهذا قال الاشئوني الا قرب ان كان قطع من نصفه فالعبرة بالنصف الاعلى وان شق نصفين لم يعتبر واحد منهما الزوال الاسم عن كل منهما اه وفي المغنى مثله الا قوله ولهذا قال الخ وفي الكردي ما نصه واقضى كلام النهاية انه حيث كان يطلق عليه الاسم ينقض وإن كان دون النصف وهو مقتضى كلام سم والحلي وصرح به الزيادة حيث قال لو قطع الرجل او المرأة قطعتين تساويا لم لا فالمدار على بقاء الاسم فان بقي نقض وإلا فلا انتهى (قوله ولا ما شكا الخ) عطف على صغيرة في المتن (قوله ان قرب الاحتمال) أي احتمال الخنثة بصري وقال سم كان المراد احتمال الانوثة اقول الظاهر الاول ثم رأيت في الكردي عن الایعاب ما يصرح به كما باتي في مبحث المس (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله كلس الامر د) أي والصغير وما عطف عليه نهاية ومغنى والفصد والحجامة والرعاف والنعاس والنوم قاعداً كسنا والقي والقهقهة في الصلاة وأكل ما مسته النار وأكل لحم الجزور والشك في الحدث بافضل قال الكردي قوله والقهقهة في الصلاة قال في الایعاب قضية ما تقرر بل صريحه جواز قطع الصلاة ولو فرض ضالتي وضار لو لم يظهر فيها حرفان ويوجه بان تحصيل الصلاة يظهر متفق عليه لا يبعد أن يكون عذراً مجوزاً للقطع كتحصيل الجماعة اه (قوله تنبيه ظاهر كلامهم الخ) اعلم أن الظاهر الجارى على القواعد الفقهية انتقاض وضوء من اخبر انه خرج منه صوت لان خبر العدل معمول به في اكثر ابواب الفقه وقد صرح الاصحاح رضي الله تعالى عنهم بحجابه النائم إذا أوج فيه وهو لا يعلم ذلك غالباً إلا بالاختبارية به وفي فتاوى ابن الصلاح ما هو كالصريح فيما ذكر لكن في فتاوى العلامة جمال الدين القهاط لو اخبرته الممسوسة وكانت ثقة انه لمس بشرتها لا يلزمه قبول خبرها لانه لا يفيد الا الظن وهو لا يرفع اليقين انتهى قلت ولا يخلو من نظر لانه ظن استند الى اخبار عدل معمول به مقام ذلك مقام العلم كالا يخفى فالذى نبيل اليه في الفتوى ما قررناه ولا بصري (قوله بنحو ناقض منه) أي كخروج رجح منه وقوله أو له أي كلبسه اه (الخ) فيه شيء إذا كان الماس أمر دجيباً ناعم البدن جداً إلا أن يراد باعتبار ما من شأن نوعه (قوله لا يلتذ بلسه ولا ينظره) قد ورد عليه ما لو كشط جلد اظفر ما تحته من اللحم فانه لا يلتذ بنظره ولا بلسه ولا اظن احدا يمنع النقص بلسه (قوله ولا جزء منفصل) لو التصق بمحله فالتحم وحلته الحياة فالوجه النقص به ولو التصق جزء المرأة المنفصل بهيمة فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم النقص بلسه إذ ليس لمسا للنساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يبعد النقص به لانه صار جزءا من المرأة (قوله الا ان كان فوق النصف) (قوله المدار على ما يطلق عليه أنه أثني م ر) (قوله إن قرب الاحتمال) كان المراد احتمال الانوثة (قوله



لم يعتمدوه وقياس ما مر في اخبار عدل الرواية بنجاسة الماء قبوله هنا إلا ان يفرق بان ما دبر (١٤١) الامر فيه على فعل الانسان كالعددي

الصلاة والطواف لا يقبل فيه الخبر والحدث من هذا بخلاف النجاسة ثم رأيت الامام فرق بين قطعهم فيمن غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة بان له الاخذ بها وحكايتهم الخلاف فيما غلبت نجاسته بأن الاسباب التي تظهر بها النجاسة كثيرة جدا بخلافها في الحدث فانها قليلة ولا أثر للنادر فكان التسليم باستصحاب اليقين اقوى انتهى وفيه تأييد لما ذكرته ورأيتني في شرح العباب قلت مانصه وظاهر أنه لو أخبره عدل بمسأله او بنحو خروج ريح منه في حال نومه متمكنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل بقاء الطهارة فلا يرفع بالظن إذ خبر العدل إنما يفيد فقط لا نأقول هذا ظن أقامه الشارع مقام العلم في تجسس المياه كما مر وفي غيرها كما يأتي انتهى وهذا هو الذي يتجه ويفرق بين ما هنا والعدد في ذنك بأنه لا يلزم منه الحسبان إذ قد توجد الاربع أو السبع ولا يحسب له منها إلا واحدة اترك نحو ركن او وجود صارف فلم يقدل الاخبار به المقصود فالغنى ولو بلغ حد التواتر على ما اقتضاه إطلاقهم كما يأتي بما فيه وهنا الاخبار مفيدة المقصود إذ لا احتمال

(قوله لم يعتمدوه) وفاقا لنهاية وسم والبجيرى وشيخنا (قوله والحدث من هذا) يتأمل سم أى إذا حدث قد يكون من غير فعله كما يأتي (قوله الاخذ بها) أى بالطهارة (قوله وحكايتهم الخ) عطف على قطعهم (قوله غلبت نجاسته) يعنى غلب على الظن تنجسه بعد تيقن طهارته (قوله بان الاسباب الخ) متعلق بفرق (قوله فكان التسليم) أى فيما إذا غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة (قوله لما ذكرته) أى من الفرق بين الحدث والنجاسة (قوله وجب عليه الخ) تقدم عن البصرى ترجيحه وعن الرملى وسم وشيخنا خلافة (قوله انتهى) أى ما في شرح العباب (قوله وهذا) أى ما قلته في شرح العباب من وجوب الاخذ (قوله هو الذى يتجه الخ) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه توضحا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره بالحدث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالا احتياط في الموضعين سم (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالا احتياط وقوله في ذنك أى الصلاة والطواف سم (قوله منه) أى من العدد وتحققه (قوله إذ قد توجد الاربع) أى أربع ركعات أو السبع أى سبعة أشواط (قوله اترك ركن) أى فى الصلاة (أو وجود صارف) أى فى الطواف (فلم يقدل الاخبار به) أى بالعدد (المقصود) أى الحسبان (قوله ولو بلغ الخ) غاية (قوله كما يأتي) أى فى باب الصلاة والحج (قوله وهنا) أى فى الحدث (قوله الواضح) إلى قوله بالمنفذ فى النهاية وإلى قوله إحاطة الخ فى المعنى قول المتن (الرابع مس قبل الادى) اعلم ان المس يخالف اللبس من أوجه احدها ان اللبس لا يكون إلا بين شخصين والمس قد يكون من شخص واحد ثانيا ان اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكرين والاثنتين ثالثا اللبس يكون بأى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا بباطن السكف رابعا اللبس يكون فى أى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا فى الفرج خاصة خامسا ينقض وضوء اللامس والملموس وفى المس يختص النقص بالماس من حيث المس سادسا لمس المحرم لا ينقض بخلاف مسه سابعا لمس المبان حيث لم يكن فرق النصف لا ينقض بخلاف الذكر المبان ثامنا لمس الصغير والصغيرة الذين لم يبلغا حد الشهوة لا ينقض بخلاف مسهما تاسعا لمس ابنته المنقبة باللعان لا ينقض كما يحتمل الشارع فى الامداد بخلاف مسها وهذا فيه كلام طويل يبينه فى الاصل كرى فى حاشية شيخنا على الغزى مثله الا قوله حيث لم يكن فوق النصف وقوله تاسعا الخ قول المتن (مس قبل الادى الخ) الظاهر ان المراد انما سماسه فلا يشترط فعل من الجانبين او احدهما حتى لو وضع زيد ذكره فى كف عمرو وبغير فعل من عمرو ولا اختيارا تنقض مر وضوء عمرو ولا يتأفقه قوه لم الا فى هلك حرمة لان المراد به هتك حرمة غالبا كما سيأتى أو لان المراد انها كحالة لم سم قال ع ش وشمل إطلاق المتن السقط وظاهره وإن لم تنفع فيه الروح وفى فتاوى الشارع مر انه سئل عن ذلك هل ينقض ام لا لانه جاد فاجاب بأنه ينقض وقد يقال بعدم النقص لتعليقهم النقص بمس فرج الادى وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وإنما يقال اصل ادى اه عبارة البجيرى المعتمدان فرج السقط لا ينقض مسه إلا إذا نفع فيه الروح لانه حينئذ يقال له ادى اه أى وإن سقط ميتا (قوله جزأ) حقه أن يؤخر عن الغاية قول المتن (قبل الادى) ومثله الجنى شيخنا وفى سم وع ش والسكرى عن الایعاب ما يوافقه وعبارة البجيرى والجنى كالادى إذا كان على صورة الادى اه (قوله الواضح) اما المشكل فأنما ينقض بمس الواضح ماله من المشكل فيتنقض وضوء الرجل بمس ذكر

والحدث من هذا) يتأمل (قوله وهذا هو الذى يتجه) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه توضحا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره عن الحدث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالا احتياط فى الموضعين فان قلت لو أخبره بطهارة الثوب عمل بخبره على التفصيل السابق فالافرق قلت يفرق بأن طهارة للنجس أو وسع من طهارة الحدث بدليل صحة استئصال غيره بتطهير بدنه وثوبه عن النجس ولا كذلك تطهيره عن الحدث ولو أخبر العدل زيد بأنه اعنى زيد اظهر ثوب نفسه مثلاً فهل يعمل بخبره فيه نظر (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالا احتياط وقوله فى ذنك أى الصلاة والطواف (قوله الرابع مس قبل الادى الخ) الظاهر أن المراد انما سماسه فلا يشترط فعل من الجانبين او احدهما حتى لو وضع زيد ذكره فى كف عمرو وبغير فعل من عمرو ولا

يسقطه فوجب قبوله على أن الحدث قد يكون من غير فعله (الرابع مس) الواضح والخنى جزأ ولو سهو أو مكرها من (قبل الادى) الواضح

الخنثى والمرأة بمس فرجه حيث لا حرمية ولا صغر ولا عكس بالنسبة للمس أى بأن لمس الرجل آلة النساء من المشكل والمرأة آلة الرجال منه ولو لمس المشكل كلا القبليين من نفسه او من مشكل اخر او فرج نفسه وذكر مشكل اخر اى ولا حرمية بينهما ولا صغر انتقض وضوءه ولو لمس احد المشككين فرج صاحبه ومس الاخر ذكر الاول انتقض احدهما لابعينه لكن لكل واحد منهما ان يصل الى الاصل الطهارة نهاية بزيادة تفسير زاد المغنى وفي عرش مثله فائدة اى النقض لابعينه انه اذا اقتدت امرأة بواحد في صلاة لا تقتدى بالآخر اه قال الجبيري لتعيينه أى الآخر للبطلان وكذلك لا يقتدى أحدهما بالآخر اه وقال عرش ولو اتضح المشكل بما يقتضى انتقاض وضوءه او وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض وفساد ما قبله بذلك الوضوء من نحو الصلوات مما يتوقف صحته على صحة الوضوء ام لا لمضى ما قبله على الصحة ظاهرا فيه نظر والاقرب الاول اه عبارة شيخنا ولو لمس الخنثى ذكره وصلى ثم بان انه رجل لزمه الاعادة كمن ظن الطهارة فصلى ثم بان محدثا اه (قوله الفرج) بدل من قبل الادى وقوله الاتى والذكر عطف على الفرج (قوله ملتقى شفره) عبارة شيخنا وهو اى فرج الادى فى الرجل جميع الذكر لا ما نسبت عليه العانة وفى المرأة ملتقى شفرها اى شفرها الملتقيان وهما حرقا الفرج لا ما فوقها مما ينبت عليه الشعر واما البظر وهو اللحم الناتجة فى اعلى الفرج فهو ناقض على المعتمد عند الرملى بشرط كونه متصلا خلافا لابن حجر فى قوله بانه غير ناقض ومحل بعد قطعه ناقض ايضا كما قاله الشهاب الرملى فى حواشى الروض وقال الشمس الرملى كان قاسم أنه لا ينقض اه (قوله بالمنفذ الخ) كذا فى المغنى وشرح المنهج واقصر النهاية على ما قبله كما مر قال عرش قضيته ان جميع ملتقاها ناقض ونقل عن والد الشارح مر به واما شرح الروض ما يوافق لإطلاقه وهو المعتمد وعبارة شرح الروض المراد بقيل المرأة الشفران على المنفذ من اولها الى اخرهما اى بطنها وظهرا لا ما هو على المنفذ منها اى فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين انتهى وتقدم عن شيخنا ما يوافق عبارة الجبيري بعد ذكر مثل ذلك فقوله على المنفذ ليس بقيد اه (قوله دون ما عدا ذلك) فلا نقض بمس موضع ختانها من حيث انه مس عند الشارح كما صرح به فى شرحى الارشاد وغيرهما اذ الناقض من ملتقى الشفرين عندهما كان على المنفذ خاصة لا جميع ملتقى الشفرين وموضع الختان مرتفع عن محاذة المنفذ قال الشارح فى الايعاب وقول الغزى المراد الشفران من اولها الى اخرهما لا ما هو على المنفذ فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم اه وخالف الجلال الرملى فى ذلك وذكر ما يفيد اعتداد كلام الغزى بعبارة فى النهاية وشمل اى القبل ما يقطع فى ختان المرأة ولو بارزا حال اتصاله وملتقى الشفرين اه وكلام شيخ الاسلام فى شروح البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارة الاخير منها والمراد بفرج المرأة الناقض ملتقى شفرها على المنفذ اه ونحوها عبارة الخطيب فى شرحى التنبيه وانى شجاع كردى اى وفى المغنى ودعواه تايد كلام شرح الروض لمقالة الشارح تقدم عن عرش خلافه (قوله والذكر) الى قوله وقول الزركشى فى المغنى وكذا فى النهاية لا قوله كدبر قور وبقي اسمه (قوله المتصلة) خرج به المنفصلة فلا نقض بمسها صرح به شرح بافضل والمغنى عبارة الثانى ومس بعضها الذكر المبان كس كل الا ما قطع فى الختان اذ لا يقع عليه اسم الذكر قاله الماوردى وأما قبل المرأة والدبر فالمتجه ان يبقى اسمها بعد قطعها ناقض مسها وإلا فلا لان الحكم منوط بالاسم ويؤخذ من ذلك ان الذكر لو قطع ودق حتى صار لا يسمى ذكرا ولا بعضه أنه لا ينقض وهو كذلك اه (قوله ولو لمس بعضها منها) أى من الفرج والذكر كردى (قوله بعضها منهما) يعنى عنه قوله المار جزء الخ (قوله ان بقى اسمه) اى ان اطلق على ذلك انه بعض ذكر كما صرح به فى شرح الحضرمية عرش اى وفى المغنى كما مر (قوله كدبر الخ) لعل السكاف للتظهير لا للتشثيل (قوله

الفرج والناقض منه ملتقى شفره المحيطين بالمنفذ إحاطة الشفتين بالفم دون ما عدا ذلك والذكر حتى قلفته المتصلة ولو بعضا منهما منفصلا إن بقى اسمه كدبر قور وبقي اسمه وقول الزركشى لا يتقيد

اختيار انتقض وضوء عمر وولا ينافيه قولهم الآن لهتك حرمة لان المراد به هتك حرمة غالبا كما سبأنى أو لان المراد انها كاهة فليأتأمل وقوله لآدمى قد يخرج الجنى وفى شرح العباب بعد أن علل عدم نقض مس فرج البهيمة بانه غير مشتهى طبعاً مع انه لا تعبد عليها ولا حرمه لها مانعه وقد يؤخذ من هذا النقض بمس فرج الجنى

موم) أى يوم أن الحكم غير منوط بالاسم كرى عبارة السكردي على شرح بافضل قال فى شرح العباب لا  
يتقيد بقدر الحشفة وهو الاقرب كما قاله الزركشى وغيره وقال فى النهاية ويؤخذ من ذلك ان الذكر لو قطع  
ودق حتى خرج غن كونه يسمى ذكر الانقض وهو كذلك اه واعتمد فى الايعاب فيما اذا مذكرا امقطوعا  
او لمست شخصا وشكت هل هو رجل او خثى او عكسه انه حيث جوز وجود خثى ثمة لا نقض وحيث لم  
يجوز د نقض اه وتقدم قبيل التنبيه ما يوافقه (قوله ومشتبه به) أى بالقبل الاصلى من الذكر والفرج  
بان لم يعلم الاصلى منها كرى (قوله ولو مشتبه به) فيه نظر إذ لا نقض بالشك وكذا يقال فى قوله والمشتبه  
بها وفى شرح الروض وان التيس الاصلى بالزائدة فالظاهر ان النقض منوط بهما لا باحدهما اه سم واعتمده  
البحيرى وهو قضية سكوت النهاية والمغنى هنا عن مسألة الاشتباه وكذا اعتمده شيخنا عبارة ولو  
اشتبهت الزائدة بالاصلية كان النقض منوط بهما لا باحدا مما لا نالنا نقض بالشك ولو خاق له فى بطن كفه  
سلعة نقض بجميع جوانبها بخلاف ما لو كانت فى ظهرها ولو خلق له اصبع زائدة فى باطن الكف فان كانت  
غير مسامة نقض المس بباطنها وظاهرها كالسلعة وإن كانت مسامة نقض بباطنها دون ظاهرها وفى  
ظهر الكف فان كانت غير مسامة لم تنقض لظاهرها ولا بباطنها وإن كانت مسامة نقض بباطنها دون  
ظاهرها على المعتداه قول المتن (بطن الكف) قال فى الروض ومن له كفان نقضتا مطلقا لا زائدة مع عاملة  
اراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة فان قيدت بغير المسامة لم يخالف كلام الشارح سم (قوله وكذا  
الزائدة الخ) والحاصل ان الذكر الاصلى والمشتبه به ينقضان مطلقا وكذلك الزائدان كان عاملا او كان على  
سنن الاصلى والذى لا ينقض هو الزائد الذى علمت زيادته ولم يكن عاملا ولا على سنن الاصلى ويجرى نظير  
ذلك فى الكف كرى (قوله بان كانت الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية وسم عبارة المغنى ومن له كفان أى  
اصليتان نقضتا بالمس سواء كانتا عاملتين ام غير عاملتين لا زائدة مع عاملة فلا تنقض على الاصح فى الروضة  
بل الحكم للعاملة فقط وصحح فى التحقيق النقض بها وعزاه فى المجموع لاطلاق الجمهور ثم نقل الاول عن  
البغوى فقط وجمع ابن العباد بين الكلامين فقال كلام الروضة فيما اذا كان الكفان على معصمين وكلام  
التحقيق فيما اذا كانتا على معصم واحد اى وكانت على سميت الاصلية كالاصبع الزائدة وهو جمع حسن  
ومن له ذكران نقض المس بكل منهما سواء كانا عاملين ام غير عاملين لا زائدة مع عامل ومحل كما قال الاسنوى  
نقلا عن الفورانى إذ لم يكن مسامتا للعامل وإلا فهو كاصبع زائدة مسامة للبقية فينقض اه وغيب النهاية  
الجمع المذكور بما نصه وفيه قصور إذ لا يلزم من استواء المعصم المسامة ولا من اختلافه عدمها ولان المدار  
إنما هو عليها اى المسامة لا على اتحاد محل نياتهما لانها اذا وجدت وجدت المساواة فى الصورة وان لم تتحد

إذا تحقق مساهله وهو غير بعيد لان عليه التعبد وله حرمة اه (قوله بقدر الحشفة) بل الكلام فى الاكتفاء  
بالحشفة لانها لا تسمى ذكرا مر (قوله ومشتبه به) فيه نظر إذ لا نقض بالشك وقد ذكر ذلك فى شرح  
الارشاد ايضا وكتبنا بها مشه على ذلك فراجعوه وكذا يقال فى قوله والمشتبه بها وفى شرح الروض وان  
التيس الاصلى بالزائدة فالظاهر ان النقض منوط بهما لا باحدهما اه (قوله بطن الكف) قال فى الروض ومن  
له كفان نقضتا مطلقا لا زائدة مع عاملة اه وقوله مطلقا قال فى شرحه أى سواء كانتا عاملتين ام غير عاملتين  
اه وقوله لا زائدة مع عاملة اراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة بالعاملة فان قيدت بغير المسامة لم يخالف  
كلام الشارح (قوله او اصبع) فى العباب او بطن اصبع زائدة ان سامت الاصلية ولم تنبت على ظهر كفه  
اه وقوله ان سامت الاصلية قال الشارح فى شرحه سواء عملت ام لا وسواء نبتت فى بطن الكف ام فى  
ظهره على الاوجه اه ثم نازع فى قول العباب ولم تنبت الخ وبين ان كلام المجموع لا يخالف ذلك بل فيه ما  
يشعر به خلافا لنقل عنه ما يخالف ذلك كصاحب العباب فى تحريره وان ذلك إنما يتوهم من عبارته بى ادى  
الراى واطال فى ذلك فراجعوه وعلم من هذا الكلام ان التى بباطن الكف لا ينقض لباطنها فليست  
كالسلعة التى بباطن الكف التى الظاهر النقض بالمسن بها من سائر جوانبها (قوله بان كانت الكف

بقدر الحشفة منه موم  
ومشتبه به وكذا زائد عمل  
أو كان على سنن الاصلى  
(١) جز من (بطن الكف)  
الاصلية والمشتبه بها وكذا  
الزائدة من كف أو اصبع  
ان عملت أو سامت  
الاصلية بأن كانت الكف

على معصمها والأصبع على كفها (١٤٤) وسامتاها وبحت أن العبرة في العمل والمسامحة بوقت المس دون ما قبله وما بعده وهو ظاهر

محل النبات وهذه أي المساواة في الصورة هي المقتضية للنقض كإف الإصبع وإذا انتفت انتفت المساواة في الصورة وإن اتحد محل النبات فعلم أن قول الروضة لا نقض بكف وذ كر زائد مع عامل محمول على غير المسامات وإن كانا على معصم واحد وأن قول التحقيق ينقض الكف الزائد مع العامل محمول على المسامات وإن كان على معصم آخر ولو كان له ذكر أن يقول بأحدهما وجب الغسل بإحده ولا يتعلق بالآخر حكيم فان بال بهما على الاستواء فهما أصليان اه وبعبارة سم قوله بأن كانت الكف على معصمها وكذا على معصم آخر وحيث لم تسامت لم ينقض ولو على معصمها مر اه (قوله على معصمها) المعصم كقود موضع السوار من اليد انتهى مصباح عش (قوله وسامتاها) كان الأولى تأنيث الفعل (قوله وبحت) إلى قوله وهو بطن الخ في النهاية إلا قوله خلافا لمن نازع فيه وقوله وبمفهومه إلى إذا لافضاء (قوله بوقت المس الخ) يرد عليه أنها إذا كانت عاملة في ابتداء الأمر ذلك على إصالتها فإذا طرأ عدم العمل عليها صارت أصلية سلام والشلل لا يمنع من النقض عش وفيه نظر إذ الكلام كما هو صريح صنيع الشارح في الزائدة فقط (قوله ولا حجاب) عطف مغاير بناء على أن الستر ما يمنع إدراك اللون البشرية كأثر الحناء بعد زوال جرهما والحجاب ماله جرم بمنع الإدراك باللمس ويحتمل أنه عطف تفسير عش عبارة البجيرى قوله ستر بفتح السين إن أريد به المصدر وبكسر هاء إن أريد به الساتر والمراد هنا الثاني وعطف الحجاب قال المدافع من عطف التفسير ويقال المراد بالستر ما يستر وإن لم يمنع الرؤية كالزجاج وبالحجاب ما يستر ويمنع فهو خاص من الستر فيكون من عطف الخاص على العام اه (قوله وبمفهومه الخ) بيانه أن مفهوم الشرط المستفاد من حديث الافضاء يدل على أن غير الافضاء لا ينقض فيكون خصصا العموم والمس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز ذكر دى وحلى (قوله خص الخ) وقد يقال إن هذا من باب المطلق والمقيد لأن المس مطلق فيقيد بخبر الافضاء كما أشار إليه بعضهم بجيرى ويحجب أن الفعل في حيز الشرط بمنزلة النكرة (قوله إذا لافضاء الخ) عبارة شرح البهجة والمنهج أى وشرحي بأفضل والعياب والافضاء أى باليد وتقييده بقوله بها ظاهر لأن الافضاء المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصا بالمس فضلا عن تقييده ببطن الكف بل هذا في معنى الافضاء باليد قال في التهذيب الخ ويمكن الجواب عن الشارح مر بأن أله فيه للعهد والمعهود: الافضاء المتقدم في قوله إذا أفضى أحدكم يده الخ عش مدافع (قوله ببطن الكف) أى ولو انقلبت الكف ونقل عن ابن حجر في غير التحفة عدم النقض بها مطلقا وفي شرح العباب للشارح مر ولو خلق بلا كف لم يقدر قدرها من الذراع ولا ينفاه ما يأتى من أنه لو خلق بلا مرفق أو كعب قدر لأن التقدير ثم ضرورى بخلافه هنا لأن المدار على ما هو مظنة للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة لها فلا حاجة إلى التقدير انتهى اه عش (قوله مع يسير تحامل) إنما قيد بذلك أى اليسير ليقول غير الناقض من رؤس الأصابع إذ الناقض هو ما يستر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كثير لكثر غير الناقض وقل الناقض وفى الإلهامين يضع باطن أحدهما على باطن الآخر شيخنا بجيرى (قوله تشمله) أى فرج الغير (قوله والخبر الناص الخ) وهو أنه <sup>صلواته</sup> <sup>عليه</sup> سئل عن الرجل لمس ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك بجيرى (قوله ان اشتبه) أى الأصلية منهما بالزائد وقوله أوزاد أى أحدهما وعلم الزائد (قوله ويوجه بان كلامهما الخ) قد يقال لا أثر لهذا الفرق مع قاعدة الباب أنه لا نقض بالشك ويتم في عبارة هذا الفرق فإن فيها ما فيها والأوضح أن يقال زائد الخنى بتقدير كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله سم (قوله على الأشهر) وحكى أن يونس فتحها قال الدميرى ومثلها حلقة العلم والذكر والحديث شيخنا (قوله كقبله) إلى قوله وشعر في النهاية (قوله كقبله) أى قياسا

على معصمها) وكذا على معصم آخر فحيث سامت نقض المس بها ولو على معصم آخر وحيث لم تسامت لم ينقض المس بها ولو على معصمها مر ولو كانت المسامحة للأصلية بعض الزائدة كان كان أحدا المعصمين أقصر من الآخر فهل ينقض أو يختص النقد بالقدر المسامات (قوله بان كلامهما الخ) قد يقال لا أثر لهذا الفرق مع

وذلك للخبر الصحيح خلافا لمن نازع فيه إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ وبمفهومه لا شتم له على أداة الشرط خص عموم الخبر الصحيح أيضا من مس ذكره فليتوضأ إذ الافضاء لغة المس يبطن الكف وهو بطن الراحتين وبطن الأصابع والمنحرف إليهما عند انطباقهما مع يسير تحامل ومن فرج غيره الخش لمتك حرمة أى غالبا إذ نحو يد المسكوه والناسي كغيرهما بل رواية من مس ذكر أتمشله لعموم النكرة الواقعة في حيز الشرط والخبر الناص على عدم النقض قال البغوى كالخطاى منسوخ وفيه وإن جرى عليه ابن حبان وغيره نظر ظاهر بينته في شرح المشكاة مع بيان أن الأخذ بخبر النقض أرجح فنعين لأنه لا حوط بل والأصح عند كثيرين من الحفاظ (تنبيه) لا ينافى ما تقرر من نقض كل من يدين أو ذكرين أو فرجين أن اشتبه أوزاد وسامت عدم النقض بأحد فرجى الخنى ويوجه بأن كلامهما لا يصدق عليه وحده أنه فرج رجل أو أنثى فلم يؤثر الشبه الصورى فيه

بخلاف كل من تلك فانه يصدق عليه أنه يد رجل أو أنثى وذكر رجل وفرج  
بني فائز فيه ذلك (وكذا في الجدي حلقة) بسكون اللام على الأشهر (دبره) كقبله لأن كلا ينقض خارجه ويسمى فرجا وهى ملتقى المنفذ عليه

فلا ينقض باطن صفحة وانثيان وعانة وشعر نبت فوق ذكر أو فرج وخبر من مس ذكره أو رفقته أي يضم الرأه وبالفاء والمعجمة أصل نخذه فليتوضا موضوع وإنما هو من قول عروة وحيد بن زيسن الموضوع من ذلك خروجا من الخلاف (إلا فرج بهيمة) ومنها هنا الطير فلا يرد عليه وذلك لعدم حرمتها واشتغالها طبعاً ومن ثم حل نظره وانتفى الجد فيه (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه أن القديم يقول بنقض دبر البهيمة لا دبر الآدمي وهو مشكل جداً إلا أن يفرق بأن دبرها مساو لفرجها من كل وجه فشملة اسم الفرج (١٤٥) بخلاف دبره ليس مساوياً لفرجه

لتخالف أحكامها في فروغ كثيرة فلم يشمله اسم الفرج على القديم الناظر للوقوف على المجرد الظاهر ثم رأيت الرافعي لحظ ذلك الاشكال فخص الخلاف بقلبها وقطع في دبرها بعدم النقص قال لأن دبر الآدمي لا ينقض في القديم فدبرها أولى اه وقد علمت أن لكلاهم وجهها (وينقض فرج الميت والصغير) لصدق الاسم عليهما (ومحل الجب) أي القطع لأنه أصل الذكر أو الفرج ولو بني أدنى شاخص منه فنقض قطعاً (والذكر) والفرج (الاشل وباليه الشلاء في الأصح) لشمول الاسم قيل لإدخال الباء هنا متعين لأن الإضافة في مس قبل للمفعول ومتى كانت اليد ممسوسة للذكر لا ينقض الموضوع كما أفاده قولهم يطن الكف الصريح في باء الالة المقتضى كونها الله المتشابه وما ذكره في الإضافة صحيح وقوله ومتى الخ فاسد كزعمه تعين الباء الالة لأن جعل اليد الله إنما هو باعتبار الغالب ولم يبالوا بذلك الإيهام اتكالا على ما مدهوه من أنها مظنة للذة الصريح في أنه لا فرق

عليه نهاية (قوله) فلا ينقض باطن صفحة ولا ما بين القليل والدبر نهاية (قوله) من قول عروة) أي بالاجتهاد (قوله) من الخلاف) أي لعروة (قوله) ومنها هنا الطير) فيه إشعار بأن إطلاق البهيمة على الطير ليس حقيقياً لكن في المصباح البهيمة كل ذات أربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة والجمع البهائم انتهى ع (قوله) فلا يرد) أي الطير عليه أي على المصنف أي مفهوم كلامه (قوله) ثم رأيت الرافعي لحظ ذلك الخ) بل هو إنما بين كلامهم وقوله أن لكلاهم فيه أنه لم يعلم أنه كلامهم وقوله وجهها هو وجه بارد سم قول المتن (وينقض فرج الميت) أي مس فرج الخ ع (قوله) من قول المتن (ومحل الجب) والمراد بالمحل في الذكر ما حاذى قسبته إلى داخل وفي الفرج ما حاذى الشفرين من الجانبين وفي الدبر ما حاذى المقطوع قليوبى وهذا هو المعتمد خلافاً لما قاله شيخنا العزى أن محل القطع خاص بالذكر فلا ينقض محل الدبر ومحل الفرج بحجى (قوله) أي القطع) إلى قوله قيل في المغنى (قوله) أي القطع) قال في المجموع ولو نبت موضع الجب جلدة فسمها كسها بلا جلدة مغنى وإمداد (قوله) أو الفرج) هو محل للجب على القطع كما قدمه لا على خصوص قطع الذكر وهو كذلك لغو وإن كان في العرف إسماً لقطع الذكر ع (قوله) منه) أي من الذكر مغنى قول المتن (والذكر الاشل) هو الذى ينقبض ولا ينبسط وبالعكس مغنى قول المتن (وباليه الشلاء) وهى التى بطل عملها مغنى (قوله) لشمول الاسم) وفي حواشى سم على حجر لو قطعت يده وصارت معلقة بجلدة فهل ينقض المس فيه نظر انتهى والأقرب النقص لكونها جزء من اليد وإن بطلت منفعتها كاليه الشلاء ع (قوله) عبارة البجيرى وشمل قوله باليه الشلاء ما لو قطعت وصارت معلقة بجلدة كقوله الحلبى وفي القليوبى على الجلال قوله وباليه الشلاء خرجها المقطوع وإن تعلقت ببعض جلدها إلا أن كانت الجلدة كبيرة بحيث يمتنع انفصالها فراجع وخبرها اليد من نحو نقد فلا ينقض بمسها أيضاً انتهى (قوله) لأن الإضافة في مس قبل الخ) أي وهذا للفاعل إذ التقدير وينقض بمس اليد الشلاء ع (قوله) المقتضى كونها) أي اليد (قوله) بذلك الإيهام) أي إيهام عدم النقص فيما إذا كانت اليد ممسوسة للذكر (قوله) وما بينها وحرهما) المراد بين الأصابع فيما يظهر النقر التى بينها وبين ما حاذاهما من أعلى الأصابع إلى أسفلهما وبحرفها جزأها من أواخرها (قوله) لا ينقض وقيل حرفها جانباً لتخصر السبابة والإيهام وما عداها بينها والأول أوجه اه واعتمده شيخنا اه لكن اعتمد الثانى الحلبى والقليوبى وفي الشورى ما يوافقه عبارة الأول قوله وما بينها أي الأصابع وهو ما يستتر عند انضمام بعضها إلى بعض لا خصوص النقر وقوله وحرها أي حرف الأصابع وهو حرف التخصر وحرف السبابة وحرف الإيهام وقوله وحرف الراحة هو من أصل التخصر إلى رأس الزند ثم منه إلى أصل الإيهام اه (قوله) وحرف الكف) لو قال حرف الراحة لكان أولى كما عبر به شيخ الإسلام قليوبى (قوله) على غير فاقد الطهورين ونحو السلس) كذا في النهاية والمغنى وقال الرشيدى لك أن تقول إنما يحتاج إلى هذا إذا فسر الحدث بالاسباب أما إذا قلنا أنه الأمر الاعتبارى فلا حاجة إلى هذا لأن محل منعه عند عدم المرخص كما مر في تعريفه وهنا المرخص موجود اه (قوله) أو المانع السابق) اقتصر عليه المغنى (قوله) تتكلف) يعنى يسكون قاعدة الباب أنه لا ينقض بالشك ويتأمل في عبارة هذا الفرق فإن فيها ما فيها والأوضح أن يقال زائد الخشى بتقدير كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله (قوله) لحظ ذلك) هو إنما بين كلامهم وقوله أن لكلاهم فيه أنه لم يعلم أنه من كلامهم وقوله وجهها هو وجه بارد (قوله) وباليه الشلاء) لو قطعت يده وصارت معلقة بجلده

(١٩) - شروانى وابن قاسم - أول) بين كونها ماسة للذكر أو ممسوسة له (ولا تنقض رؤس الأصابع وما بينها) وحرفها وحرف الكف لخبر الانضمام السابق مع أنها ليست مظنة للذة (ويحرم) على غير فاقد الطهورين ونحو السلس (بالحدث) الذى هو أحد الأسباب أو المانع السابق ويصح إرادة المنع لكن بتكلف إذ ينحل المعنى إلى أنه يحرم بسبب المنع من نحو الصلاة الصلاة

المغايرة بين السبب والمسبب اعتبارية كرى (قوله) وذلك المنع هو التحريم) وقد يمنع بأنه عدم الصحة فالمغايرة ظاهرة (قوله) فيكون الشيء سببا (الخ) يحتمل أى يكون مراده أنه إن لو حظ سببته لجميع ما يأتى فن شبهة الشيء لنفسه لكن مع الاجمال والتفصيل والإلام يصح اكل واحد بانفراده فن شبهة الكل لبعضه بصرى ويندفع بذلك ما فى سبب مما نضه قد يقال هذا يقتضى فساد إرادة المنع لا صحته بتكلف اه وأشار الكردى ايضا إلى دفعه بما نضه لكن التحريم باعتبار ان مفهوم المنع يغاير نفسه باعتبار انه منصوص عليه بلفظ يحرم وهذه المغايرة كافية فى السببية اه والفضل للمتقدم (قوله) إجماعا) أى حيث كان الحدث مجمعا عليه كما هو ظاهر اما نحو لمس الاجنبية ومس الفرج مما اختلف فى نقضه فلا تحرم به الصلاة إجماعا وإنما تحرم به عند من قال بأنه حدث كرى ويوافقه قول النهاية وقول الشارح هنا إجماعا محمول على حدث متفق عليه اه وقال عش والاولى ان يقال فى الجواب ان المراد انه حرمت الصلاة بما هيّة الحدث إجماعا وإن اختلفت جزئياته اه (قوله) ومثلها) الى قوله ويؤخذ فى النهاية والمغنى لإقوله على نزاع الى الطواف (قوله) صلاة الجنائزة (الخ) فيها خلاف الشعبي وابن جرير الطبرى مغنى فقالا يجوزاهما مع الحدث عش (قوله) وسجدة تلاوة) قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقهاء من السجود بين يدى المشايخ فهو من العظام أى الكبار ولو كان بطارية الى القبلة واخشى ان يكون كفر او قوله تعالى وخروا له سجدا منسوخ او مؤول على ان شرع من قبلنا ليس شرعنا وإن ورد فى شرعنا ما يقرره بل ورد فيه ما رده نهاية قال عش قوله من السجود داخل ولا يبعد ان مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع او ما زاد عليه بحيث يقرب الى السجود وقوله واخشى الخ إنما قال ذلك ولم يجعله كفر حقيقة لان مجرد السجود بين يدى المشايخ لا يقتضى تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبودا والكفر إنما يكون إذا قصد ذلك وقوله مؤول أى بمنقادين او بخروج الاجل سجدة الله شكرا اه (قوله) فلا وفرضا) وقيل يصح طواف الوداع بلا طهارة ووقع فى الكفاية ونقله فى طواف القدوم ونسب الوهم مغنى (قوله) بثلاث الميم) لكن الفتح غريب مغنى قول المان (وحمل المصحف) هو اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين زيادى وفى المصباح الدف الجنب من كل شيء والجمع دقوف مثل فلس وفلوس وقد يؤنث بالهاو منه دفنا المصحف للوجبين من الجنانين (فرع) هل يحرم تصغير المصحف بان يقال مصحف فيه نظر والاقرب عدم الحرمة لان التصغير إنما من حيث الخط مثلا لا من حيث كونه كلام الله عش وقال شيخنا يحرم تصغير المصحف والسورة لما فيه من إيهام النقص وإن قصد به التعظيم اه ولعل الاقرب الاول (قوله) ما نسخت ثلاثه) أى من القرآن وإن لم ينسخ حكمه بخلاف ما كان منسوخ الحكم دون التلاوة فيحرم مسه مغنى (قوله) وبقة الكتب (الخ) كتورا وانجيل قال المتولى فان ظن أن فى التوراة ونحوها غير مبدل كره مسه عبارة عش لكن يكره ان لم يتحقق تبدله بان علم عدمه أو ظنه ولم يعلم شيئا اه قول المتن (مس وورقه) وظهر ان مسه مع الحدث ليس كبيرة سم على المنهج بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فانها كبيرة بل يذبحى انه متى استحل شيئا من ذلك حكم بكفره ولو قطعت أصبعه مثلا واتخذ أصبعاً من ذهب نقل بالدرس عن بسط الانوار للاشمونى انه استظهر عدم حرمة مس المصحف به والمعتمد خلافة كما نقله الشارح م فى شرح العباب عن والده عش (قوله) ولو لبياض) ولو تغير أعضاء الوضوء ولو من وراء حائل كشوب رقيق لا يمنع وصول اليد اليه مغنى (قوله) المتصل به (الخ) وكذا يحرم مس المنفصل عنه ما لم ينقطع نسبته عنه كان جعل جلد كتاب على المعتمد نهاية ومغنى وسم وبصرى وزبادى قال عش وليس من انقطاعها ما لو جلد المصحف بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسها اما لوضاعت او راق المصحف او حرقت فلا يحرم مس الجلد كما يأتى عن سم نقلا عن الشمس الرملى اه وقال

وذلك المنع هو التحريم فيكون الشيء سببا لنفسه أو بعضه (الصلاة) إجماعا ومثلها صلاة الجنائزة وسجدة تلاوة أو شكر وخطبة الجمعة (والطواف) فرضا ونقلا للحديث الصحيح على نزاع فى رفعه صحح المصنف منه عدمه الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق (وحمل المصحف) بثلاث ميمه وخرج به ما نسخت تلاوته وبقية الكتب المنزلة (ومس وورقه) ولو لبياض للخبر الصحيح لا يمس القرآن إلا طاهر والحمل أبلغ من المس (وكذا جلده) المتصل به

فهل ينقض المس بها فيه نظر (قوله) فيكون الشيء سببا لنفسه) قد يقال هذا يقتضى فساد إرادة المنع لا صحته بتكلف وقوله أو بعضه كان مراده ان المنع من الصلاة مثلا بعض المنع من نحو الصلاة وعلى هذا يذبحى ان يراد بالبعض الفر دلان المنع من الصلاة فرد للمنع من نحو الصلاة لا جزءه فليتامل (قوله) المتصل به

الحلي عن شيخه العلقمي فيحل مسه حيث ذى حين انقطاع النسبة ولو كان مكتوباً عليه لا يمس إلا المطهرون كما هو شأن جلود المصاحف اهـ وقال سم ولو انفصل من ورقة يياضه كان قصها مشه فحل يجرى فيه تفصيل الجلد فيه نظر ولا يبعد الجريان اهـ واقره ع ش (قوله يحرم مسه) ولو تضاف لـ ان يستنجى و اراد مس المصحف لم يحرم عليه لصحة وضوءه وغايته انه مس المصحف بعضه ظاهر مع نجاسة عضو آخر وهذا لا اثر له في جواز المس بل قال النووي انه لا يكره خلافاً للتولي ويحرم وضع شيء على المصحف أو بعضه كخبز وملح وكله منه لان فيه ازراء وامتهاناً شيخنا زاد ع ش فرعان الوجه تحريم لـ زق و اوراق القرآن ونحوه بالنشأ ونحوه في الافتناع لان فيه ازراء وامتهاناً تأمل وهل يجوز بيع الجلد المنفصل لكافر لان قصد بيعه قطع لنسبته عنه فيه نظر ومال مر للجواز سم على المنهج قلت وقد يتوقف فيه بان مجرد وضع يد الكافر عليه مع نسبته في الاصل للمصحف اهـ انه لا (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله أنه لو جلد مع المصحف الخ) اقول لو قيل إن كان المصحف قليلاً بالنسبة لما معه بحيث لا ينسب الجلد اليه اصلاً كواحد من عشرة مثلاً حل مسه وحمله أو عكسه حراماً واستوباً كذلك تغليباً لحرمة القرآن لكان له وجه وجهه وقد يؤخذ من تعليل الشارح رحمه الله تعالى ما يؤيده فتأمل بصرى اقول في إطلاق المس في الصورة الاولى والجل في الآخرين نظر بل ينبغي أن يجرى في ذلك التفصيل الآتي في المتاع (قوله من سائر جهاته الخ) خلافاً لنهاية والمغنى عبارتهما واللفظ الاول ولو حمل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد حكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل واما مس الجلد فيحرم من سائر جهاته دون ماعده كما في قوله بالود رحمه الله تعالى اهـ قال ع ش ومثل الجلد اللسان والكعب فيحرم من كل منهما ما حاذى المصحف اهـ وقال الكردي اعتمد الخطيب والجمال الرملي والطبلاوى وغيرهم حرمة مس السائر للمصحف فقط قال سم هذا إن كان منقولاً عن الاصحاب وإلا فالوجه ما وافق عليه شيخنا عبد الحميد انه يحرم مس الجلد مطلقاً انتهى (قوله وجود غيره معه فيه) أى غير المصحف مع المصحف في الجلد (قوله في غيره) أى غير الجلد وقوله بما يأتى أى من نحو الخريطة وقوله قياسه أى الغير (عليه) أى الجلد (قوله واما هو فكما لجزء الخ) إن اراد ما إذا لم يكن فيه غير المصحف فلا يتم التقريب وإن أراد ما يشمله وغيره ففيه مصادرة (قوله ويلزم) إلى قوله فان خاف في المغنى إلى الا قوله أو توسده وإلى قوله لا التوسد في النهاية إلى ذلك القول وإلى المتن في الافتناع (قوله حمله) أى ولو حال تغوطه وجب التيمم له إن أمكنه نهاية قال ع ش ظاهره انه لو فقد التراب لا يجب عليه تقليد الحنفي في صحة التيمم من على عمود مثلاً ولو قيل به لم يكن بعيداً اهـ (قوله أو توسده) بحث ذلك في شرح الروض سم (قوله نحو غرق) أى سبياً التزيق (قوله ولم يجد آميناً) أى مسلمائقة نهاية وشرح بافضل ويظهر أن الصورة في المسلم الثقة كونه متطهراً أو يمكن وضعه عنده على طاهر من غير حمل ولا مس وإلا فهو مفقود شرعاً فوجوده كالعدم كما هو ظاهر وإن لم أر من نبه عليه كردى (قوله وإن خاف ضياعه) أى بغير ما تقدم كما خذ سارق مسلم يجرمى (قوله جاز الخل الخ) أى ولا يجب ظاهره ولو كان ليتم ع ش (قوله لم يخش نحو سرقته) قال في الامداد والاحل وإن اشتمل على آيات

قال في شرح المنهج كغيره فان انفصل عنه فضية كلام البيان الحل وبه صرح الاسنوى لكن نقل الزركشى عن عصاره المختصر للغزالي انه يحرم ايضا وقال ابن العماد انه الاصح زاد في شرح الروض وظاهر ان حمله إذا لم تنقطع نسبته عن المصحف فان انقطعت كان جعل جلد كتاب لم يحرم مسه قطعاً اهـ ولو انفصل من ورقة يياضه كان قصها مشه البياض فهل يجرى فيه تفصيل الجلد فيه نظر ولا يبعد الجريان (قوله قلت الاعداد الخ) على انه يمكن ان يمنع ان وجود غيره معه يمنع اعداده له غاية الامر ان الاعداد لها ذلك لا يمنع تغليب المصحف لحرمة فليتامل ثم رأيت قوله وقد اعد له أى وحده وهو يرد ما قلناه إلا أن يفرق ولعل الفرق أقرب هذا والذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي انه إن مس الجلد الذى فى جهة المصحف حرام والذى فى جهة غيره لم يحرم اهـ وبقى الكلام فى الكعب فهل يحرم مسه مطلقاً أو الجزء منه المحاذى للمصحف وهل اللسان المتصل بجهة غير المصحف إذا انطبق فى جهة المصحف كذلك فيه نظر (قوله أو توسده) بحث ذلك فى شرح الروض

يحرم مسه ولو بشعرة (على الصحيح) لانه كالجزء منه ويؤخذ منه أنه لو جلد مع المصحف غيره حرم مس الجلد الجامع لها من سائر جهاته لان وجود غيره معه لا يمنع نسبة الجلد اليه ويسلم أنه منسوب اليهما تغليب المصحف متعين نظير ما يأتى فى تفسير وقرآن استوباً فان قلت وجود غيره معه فيه يمنع اعداده له قلت الاعداد إنما هو قيد فى غيره بما يأتى ليتضح قياسه عليه واما هو فكما لجزء كما تقرر فلا يشترط فيه اعداده ويلزم عاجزاً عن طهر ولو تيمما حمله أو توسده إن خاف عليه نحو غرق أو حرق أو كافر أو تنجس ولم يجد آميناً يودعه اياه فان خاف ضياعه جاز الخل لا التوسد لانه أقبح ويحرم توسد كتاب علم محترم لم يخش نحو سرقته

كردى (قوله وحمل ومس خريطة) قال فى المغنى محل الخلاف فى المس كما تفهمه عبارته أما الحمل فيحرم قطعاً  
 اهـ وكذا فى ابن شعبة ايضا فتبين ان الاولى ترك الشارح تقدير الحمل لثلايوهم بصرى قول المتن (وخرائطه)  
 وهى وعاء كالسكيس من ادم او غيره والعلاقة كالخريطة مغنى ونهاية وشرح المنهج قال البجيرى قوله  
 والعلاقة أى اللاتمة لا طويلة جدا أى فلا يحرم مس الزائد حيث كان طوله مفرطاً اهـ (قوله) ومثله كرسى  
 الخ) وكذا فى الزيادة ومال اليه فى الايعاب واضطرب النقل فيه عن الجمال الرملى فقال القليوبى الكرسى  
 كالصندوق فيحرم مس جميعه قال شيخنا أى الزيادة ونقله عن شيخنا الرملى أيضا وقال سم لا يحرم مس شىء  
 منه ونقله عن شيخنا الرملى ايضا ولى به اسوة وخرج بكرسى المصحف كرسى القارى فيه فالكرسى السكبار  
 المشتعلة على الخزان لا يحرم مس شىء منها نعم الدفنان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما لانهما من  
 الصندوق المتقدم وفى سم على التحفة قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع اهـ رفكان للجمال الرملى ثلاثة  
 آراء فى الكرسى كرسى كرسى عبارة عرش (فرع) لو وضع المصحف على كرسى من خشب او جريد لم يحرم  
 مس الكرسى قاله شيخنا الطبرلاوى وشيخنا عبد الحميد وكذا مرفاؤه منفصل سم على المنهج وأطلق الزيادة  
 الحرمة فى الكرسى فتشمل الخشب والجريد وظاهرانه لا فرق بين المحاذى للمصحف وغيره اهـ زاد  
 شيخنا وقال الحلبي والقليوبى يحرم مس ما قرب منه دون غيره اهـ وفى البجيرى عن المدائني بعد ذكر هذه  
 الاقوال المتقدمة مانصه والمعتمدان الكرسى الصغير يحرم مس جميعه والكبير لا يحرم إلا مس المحاذى  
 للمصحف اهـ ولعل هذا هو الاقرب وقول المتن (وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف  
 فيحرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه أو أما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس  
 ما يسمى فى العرف كرسيا مما يجعل فى راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانين من خشب  
 أحدهما فوق الاخرى كفى خزانين مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف السفلى فهل يجوز وضع النعال  
 ونحوها فى العليا فأجاب مر بالجواز لان ذلك لا يعد إخلالا بحرمة المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة ان  
 يوضع المصحف فى راسها الاسفل ونحو النعال فى راسها فوقه سم على حج قلنت وينبغى ان مثل ذلك فى الجواز  
 مالم يوضع النعال فى الخزانة وفوقه حائل كفروثة ثم وضع المصحف فوق الحائل كالوصلى على ثوب مفروش  
 على نجاسة مالم يوضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه حائل ثم وضع النعال فوقه فمحمل نظره ولا يبعد  
 الحرمة لان ذلك يعد إهانة للمصحف عرش (قوله) وقد اعدا الى قوله وظاهر كلامهم فى المغنى والى المتن فى  
 النهاية (قوله) وحده أى بخلاف ما إذا اعداله وغيره أى فيحل المس والحمل اقول هو فى المس ظاهر واما فى  
 الحمل فالظاهر جريانى التفصيل الا فى حمله مع الامتعة بل هو من جزئياته بصرى وياتى عن سم ما يوافقه  
 فى الحمل (قوله حيثئذ) أى حين إذا وجد الشروط الثلاثة (قوله) أو أعدادهما له أى وحده (قوله) فيحل  
 حملهما الخ) ظاهره من غير كراهة عرش وكتب عليه سم ايضا مانصه هذا مشكل فى قوله او أعدادهما له  
 أى مع كونه فيهما لانه يلزم من حملهما ومسهما حمله ومسهما لانه فيهما إلا ان يجاب بان المراد حل الحمل فى الجملة  
 أى على تفصيل المتاع الا فى هذه الحالة من قبيل الحمل فى المتاع وبان المراد حل مسهما على وجه لا يلزم  
 منه مسه بان يمس طرف الخريطة الزائده عنه لا المتصل به ايضا لان مسه حرام ولو بجائل ولذا قال فى الروض

(و) حمل ومس (خريطة  
 وصندوق) بفتح أوله  
 وضمه ومثله كرسى وضع  
 عليه كما هو ظاهر (فيهما  
 مصحف) وقد أعداه  
 أى وحده كما هو ظاهر  
 لشيئهما حيثئذ بجملته  
 بخلاف ما إذا اتنى كونه  
 فيهما أو أعدادهما له فيحل  
 حملهما ومسهما وظاهر  
 كلامهم أنه لا فرق فيما أعد  
 له بين كونه على حجه

(قوله وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف فيحرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو  
 بعضها فيه واما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس ما يسمى فى العرف كرسيا مما يجعل فى  
 راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانين من خشب إحداهما فوق الاخرى كفى خزانين  
 مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف فى السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها فى العليا فأجاب مر  
 بالجواز لان ذلك لا يعد إخلالا بحرمة المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة ان يوضع المصحف فى راسها  
 الاسفل ونحو النعال فى راسها فوقه (قوله) ومثله كرسى قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع مر (قوله)  
 فيحل حملهما ومسهما) هذا مشكل فى قوله أو أعدادهما له أى مع كونه فيهما بدليل مقابلة هذا لما قبله لانه



مبالغة على حرمة المس ولومن وراء ثوبه أى ولو مس من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غيره فليأمل اه  
وتقدم عن البصري ما يوافق جوابه في حل الحل وصرح البجيرى بما يوافق جوابه في حل المس (قوله وان لا  
الخ) في إطلاقه نظر سم عبارة عش عبارة سم على المنهج نقلا عن الشارح شرط الظرف أن يعد ظرفا له  
عادة فلا يحرم مس الخزائن وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها مر اه زاد البجيرى عن  
سلطان والحفنى إلا مس المحاذى للمصحف اه وياتى عن شيخنا ما يوافقه (قوله وان لم يعد مثله له عادة الخ)  
قال في الايعاب المراد بالمعدله ما عدله وقد سمي وعامله عرفا سواء عمل على قدره ام كان اكبر منه خلافا لمن  
قيده بكونه عمل على قدره اه وينبغي ان يقيد بذلك ما في التحفة والنهاية كرى وتقدم ما يوافقه عن سم  
وغيره ويصرح به ايضا قول شيخنا ما انصه قوله ولو خر يطة أى كيس ان عدله عرفا ولا نحو تليس وغرارة  
فلا يحرم الا مس المحاذى للمصحف فقط اه قول المتن (وما كتب الخ) أى ومحل ما كتب أى من القرآن  
لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع ما يقال انه انما تعرض للكتوب مع ان المقصود في  
المقام بيان المكتوب فيه وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظر والوجه لامر اه سم قول  
(المتن وما كتب) أى حقيقة او حكما ليدخل الختم الآتى في الهامش عش أى الطبع قول المتن (كلوح)  
ينبغي بحيث يعدلوحا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن  
سم عبارة عش يؤخذ منه انه لا بد ان يكون بما يكتب عليه عادة حتى لو كتب على عمود قرآنا للدراسة لم  
يحرم مس غير الكتاب به خطيب وزيادى يؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشبة وختمها الاوراق بقصد  
القراءة وصار يقرأ يحرم مسها وليس من الكتابة ما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق او  
قماش فلا يحرم مسها اه قول المتن (وما كتب لدرس قرآن الخ) بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتمام المعبودة  
عرفا نهاية عبارة المغنى اما ما كتب لغير دراسة كالتيمة وهى ورقة يكتب فيها شيء من القرآن ويعلى على  
الرأس مثلا للتبرك والنياب التي يكتب عليها والدراهم كاسياتى فلا يحرم مسها ولا حملها وتكره كتابة الحروز  
أى من القرآن وتعليقها إلا اذا جعل عليها شمع أو نحو هو يستحب التطهر لحمل كتب الحديث ومسها اه قال  
عش قوله كالتمام الخ يؤخذ منه انه لو جعل المصحف كله او قريبا من الكل تيممة حرم لانه لا يقال له خيمته  
تيممة عرفا اه وفي البجيرى ما نصه قال شيخنا الجوهرى نقلا عن مشايخه يشترط في كاتب التيممة ان يكون  
على طهارة وان يكون في مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد في صحتها وان لا يقصد بكتابتها تجربتها وان  
لا يتلفظ بما يكتب وان يحفظها عن الابصار بل وعن بصره بعد الكتابة وبصره لا يعقل وان يحفظها عن  
الشمس وان يكون قاصدا وجه الله في كتابتها وان لا يشكها وان لا يطمس حروفها وان لا ينقطها وان  
لا يترها وان لا يمسا بمحذ بدو زاد بعضهم شرطا للصحة وهو ان لا يكتبها بعد العصر وشرطا للجودة وهو ان  
يكون صائما اه (قوله بل ينبغي الخ) لم اره لغيره وهو محل تأمل والائق بالتعظيم الملحوظ هنا عدم التفصيل  
وابقاء الكلام على إطلاقه بصري عبارة الكردى قوله بل ينبغي الخ أقره الحلبي على المنهج وقال القليوبى ولو  
حرقا اه وفي الايعاب لوى ما فيه فلم يزل فالذى يظهر بقاء حرمة الى ان تذهب صور الحروف وتتعدر

يلزم من حملها ومسها حمله ومسها لانه فيها ما إلا ان يحجب بان المراد حل الحل في الجملة أى على تفصيل المتاع  
الآتى لانه في هذه الحالة من قبيل الحل في المتاع وبان المراد حل مسها على وجه لا يلزم منه مسه بان يس  
طرف الخريطة الزائدة عنه لا المتصل ايضا لان مسه حرام ولو بمحائل ولذا قال في الروض مبالغة على حرمة المس  
ولومن وراء ثوبه أى ولو مس من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غيره فليأمل (قوله وان لا) في إطلاقه نظر  
(قوله وما كتب) أى ومحل ما كتب أى من القرآن لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع  
ما يقال انه انما تعرض للكتوب مع ان المقصود في المقام بيان المكتوب فيه وانه لا يصح التمثيل المذكور إلا  
بتقدير وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظر والوجه لامر (قوله كلوح) ينبغي بحيث يعد  
لوحا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن ويحتمل ان حمله

وان لا وان لم يعد مثله له  
عادة وهو قريب (و) حل  
ومس (ما كتب لدرس  
قرآن) ولو بعض آية  
(كلوح في الاصح) لانه  
كالمصحف وظاهر قولهم  
بعض آية أن نحو الحرف  
كاف وفيه بعد بل ينبغي في  
ذلك البعض كونه جملة مفيدة  
وقولهم كتب لدرس ان  
العبرة في قصد الدراسة  
والتبرك بحال الكتابة دون  
ما بعدها وبالكاتب لنفسه

قرايتها انتهى (قوله وقولهم كتب الخ) أى وظاهر قولهم الخ (قوله ان العبرة) الى قوله وظاهره الخ  
 اقره ع وش وكذا اقره الشورى ثم قال ولو نوى بالمعظم غيره كان باعه فنوى به المشتري غيره اتجه كونه غير  
 معظم حيثئذ كما اشار اليه شيخنا في شرح العباب اه (قوله بحال الكتبة الخ) وفي فتاوى الجمال الرملى كتب  
 تميمه ثم جعلها للدراسة او عكسه هل يعتبر القصد الاول او الطارىء اجاب بانه يعتبر الاصل لا القصد الطارىء  
 اه وفي القليوبى على المحلى ويتغير الحكم بتغير القصد من القيمة الى الدراسة وعكسه انتهى كرى (قوله او  
 لغيره تبرعا) الظاهر أن المراد بالمتبرع الكاتب للغير بغير إذنه لا بغير مقابل كما هو المتبادر منه بصرى (قوله  
 وظاهر عطف هذا الخ) بل ظاهره ان هذا لا يسمى مصحفا إذا المصحف ما يقصد للدوام لا ما ذكره بقوله ان  
 ما يسمى الخ فتأمل بصرى (قوله وان هذا) اى القصد وقوله فان قصده اى بما لا يسمى مصحفا عرفا (قوله  
 وان لم يقصد به شىء الخ) لو قيل بالحرمة حيثئذ مطلقا لكان وجيبها نظرا الى ان الاصل فيه قصد الدراسة فان  
 عارضه شىء يخرج عنه عمل بمقتضاه وإلا بقى على اصله بصرى (قوله نظر للقرينة الخ) لو كان الكلام  
 مفروضا في عدم العلم بقصد الكاتب أو الآخر لكان للنظر للقرائن وجه ليستدل بها على القصد وليس  
 كذلك بل هو مفروض في عدم القصد وعليه فالذى يظهر والله اعلم ما ذكرته لك آ نفا من الحرمة مطلقا نظرا  
 الى ان الاصل في كتابة الالفاظ قصد الدراسة للدوام كالمصحف أو للدوام كاللوح فان عارضه ما يخرج عنه  
 كقصد التبرك فقط عمله به وإلا بقى على اصله بصرى ويأتى عن ع ش في اداب قضاء الحاجة ما يفيد عدم  
 الحرمة في الاطلاق ولعل ما قاله السيد عمر البصرى اقرب (قوله إلا القسم الاول) اى ما قصده الدراسة قول  
 المتن (في أمتعة) ينبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتى أن لا يعد ما سأل له لأن مسه حرام ولو بحائل وإن قصد  
 غيره فقط سم (قوله هى بمعنى) الى المتن فى النهاية (قوله هى بمعنى مع) يغنى عنه جعلها مستعملة فى الظرفية  
 الحقيقية والمجازية بناء على جوازه او على عموم المجاز بصرى (قوله بل متاع) وإن لم يصلح للاستمتاع ع ش  
 (قوله ومثله) اى حمله فى متاع (قوله ومثله حمل حامله) قضيته انه يجزى فيه تفصيل المتاع فى القصد وعدمه  
 وهو كما قال فى شرح العباب انه لا يبعد وقد يقال مر المتجه الحل مطلقا لان حمل حامله لا يعد حلاله فلا اعتبار  
 بقصده سم عبارة النهاية ولو حمل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل له عرفا اه قال ع ش قوله مر ولو  
 حمل الخ اى ولو كان بقصد حمل المصحف خلا فالحج حيث قال بالحرمة إذا قصد المصحف ثم ظاهر عبارة الشارح  
 مر انه لا فرق فى الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذى لا ينسب اليه حمل وانه لا فرق بين الادعى وغيره  
 اه عبارة الكردى على شرح بافضل اعتمده اى جريان تفصيل المتاع فى حمل حامل المصحف الشارح ايضا فى  
 التحفة والامداد والاياعاب واعتمد الجمال الرملى الحل مطلقا وكذا سم والزى ادى قال الشير الملى وظاهر  
 كلام النهاية انه لا فرق الخ وفي القليوبى على المحلى قال شيخنا الطيلاوى محل الحل إن كان المحمول بمن ينسب  
 اليه لانه لا يخلو من انتمى وعبرة شيخنا ولا يحرم حمل حامله مطلقا عند العلامة الرملى وقال العلامة ابن خبیر  
 فيه تفصيل الا متعة وقال الطيلاوى ان نسب الحمل اليه بان كان الحامل للمصحف صغيرا حرام وإلا فلا اه  
 (قوله بقصده) اى المتاع سم اى والباء متعلق بحمله فى المتن (قوله فلا فرق بين كبر جرم المتاع الخ) وفى  
 شرحه على الارشاد وان صغر جدا وفى فتاويه ما يسمى متاعا وفى فتاوى الجمال الرملى والمراد بالمتاع ما يحسن  
 عرفا استنباعه للمصحف، قيد الخطيب المتاع بأن يصلح للاستمتاع عرفا لا نحو إبرة أو خيطها ووافقه الحلبي  
 كرى عبارة شيخنا الجمع ليس قيدا فيمكن فى المتاع الواحد ولو صغيرا جدا كالأبرة كما قاله الرملى ومن تبعه وقال  
 الشيخ الخطيب لا بد ان يصلح للاستمتاع عرفا ويحمله معه معلقا حذر من المس وإلا حرم عليه حيث عد ما سأل

أو لغيره تبرعا وإلا  
 فأمره أو مستأجره  
 وظاهر عطف هذا على  
 المصحف أن ما يسمى  
 مصحفا عرفا لا عبرة فيه  
 بقصد دراسة ولا تبرك  
 وأن هذا إنما يعتبر فيما  
 لا يساه فان قصد به  
 دراسة حرم أو تبرك لم  
 يحرم وإن لم يقصد به شىء  
 نظر للقرينة فيما يظهر  
 وإن أفهم قوله لدرس أنه  
 لا يجرم إلا القسم الاول  
 (والاصح حل حله فى) هى  
 بمعنى مع كما عبر به غيره فلا  
 يشترط كون المتاع ظرفا له  
 (أمتعة) بل متاع ومثله  
 حمل حامله بقصده لأن  
 المصحف تابع حيثئذ أى  
 بالنسبة للقصد فلا فرق  
 بين كبر جرم المتاع  
 وصغره كما شمله إطلاقهم

كحمل المصحف فى أمتعة (قوله فى أمتعة) ينبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتى أن لا يعد ما  
 سأل له لأن مسه حرام ولو بحائل وان قصد غيره فقط فليتأمل (قوله ومثله حمل حامله) قضيته انه  
 يجزى فيه تفصيل المتاع فى القصد وعدمه وهو كما قال فى شرح العباب انه لا يبعد وقد يقال المتجه  
 الحل مطلقا لان حمل حامله لا يعد حلاله فلا اعتبار بقصده (قوله بقصده) اى المتاع

أو مطلقاً على ما اقتضاه كلام الرافعي وجرى عليه شيخنا وغيره لكن قضية ما في (١٥١) المجموع عن الماوردي الحرمة وهي

قياس ما يأتي في استواء التفسير والقرآن وفي بطلان الصلاة إذا أطلق فلم يقصد تفصيلاً ولا قراءة ويؤيده تعليمهم الحل في الأولى بأنه لم يحل بالتعظيم إذ حمله هنا يخل به لعدم قصد يصرفه عنه فإن قصد المصحف حرم وإن قصدهما فقضية عبارة سليم بل صريحاً الحرمة خلافاً للذريعى وجرى عليها غير واحد من المتأخرين وهو القياس وجرى آخرون أخذاً من العزيز على الحل والمس هنا كالحل فإذا وضع يده فأصاب بعضها المصحف وبعضها غيره تأتي فيها التفصيل المذكور ولو ربط متاع مع مصحف فهل يأتي هنالك لتفصيل كما شمله كلامهم أولاً لأنه لربطه به مع علمه بذلك لا يتصور قصد حمله وحده كل محتمل فإن قلت تصور كون أحدهما هو المقصود بالحل والآخر تابع يتأتى ولو مع الربط قلت إنما يتأتى هذا إن فصلنا في قصد بناء على الحرمة فيه بين كون أحدهما تابعاً والآخر متبوعاً وفيه بعد من كلامهم بل الظاهر منه أنه عند قصدهما لا فرق (و)

حمله ومسه في نحو ثوب كتب عليه (تفسير) أكثر منه مع الكراهة وكذا في حمله مع

عرفاه (قوله) أو مطلقاً عطف على بقصده (قوله) وجرى عليه شيخنا (الخ) وكذا جرى عليه النهاية والمغنى (قوله) ويؤيده (أي) ما اقتضاه ما في المجموع من الحرمة لتعليمهم الحل في الأولى في صورة قصد المتاع فقط (قوله) فإن قصد المصحف حرم) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله) وجرى عليه غير واحد منهم الخطيب وقوله وجرى آخرون الخ منهم النهاية عبارة شيخنا ويشترط أن لا يقصد المصحف وحده بأن يقصد المتاع أو يطلق ولو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرملي ويحرم عند ابن حجج كالخطيب اهـ وعبارة الكردى على شرح بافضل جرى الشارح في هذا الكتاب على الحل في صورتين أي قصد المتاع وحده والاطلاق والحرمة في صورتين أي قصد المصحف فقط أو قصده مع المتاع وجرى على ذلك في شرحه على الارشاد والعباب تبعاً للشيخ الاسلام في شرحه على المنهج والبيهجة والروض والخطيب في المغنى والاقناع وظاهر كلام التحفة لإعتداد الحرمة في حالة الاطلاق ايضاً فلا يحل عندها إلا أن قصد المتاع وحده واعتداد الجمل الرملي الحل في ثلاث احوال والحرمة في حالة واحدة وهي ما إذا قصد المصحف وحده اهـ (قوله) والمس هنا (أي) فيما إذا كان المصحف مع متاع (قوله) تأتي فيها التفصيل (الخ) فيه نظر ويتجه التحريم مطلقاً فليتامل سم جزم به الحلّى وكذا شيخنا كما مر (قوله) فأصاب بعضها المصحف (يعني ما يحاذيه من الحائل الخفيف (قوله) فيها) أي في صورة الوضع المذكور (قوله) لا يتصور قصد حمله (الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده ان يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حمله وحده مع الربط سم وهو ظاهر (قوله) وحمله ومسه (الخ) مقتضاه ان مس الحروف القرآنية على انفرادها سائغ حيث يكون التفسير أكثر بصرى عبارة المغنى ظاهر كلام الاصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقاً قال في المجموع لانه ليس بمصحف أي ولا في معناه كما قاله شيخنا اهـ وخالف النهاية فقال العبرة في السكثرة وعدمها في المس بحالة موضعه وفي الحل بالجميع كما افاده الودد رحمه الله تعالى وعبارة سم بعد نقل إفتاء الشهاب الرملي المذكور وقضيته ان الورقة الواحدة مثلاً يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل وإنه يحرم مس أية عمرة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع اهـ واعتدالاً لفتاوى المذكور شيخنا عبارته والمنظور اليه جملة القرآن والتفسير في الحل وأما في المس فإن مس الجملة فكذلك وإلا فالنظر اليه موضع وضع يده مثلاً (قوله) في نحو ثوب (الخ) ويحل النوم فيه ولو مع الجنابة شيخنا ويحرم (قوله) وتفسير هل وإن قصد حمل القرآن وحده ظاهر اطلاقهم نعم شو برى وفي الكردى مانصه قال الشارح في حاشية فتح الجواب ليس منه مصحف حشى من تفسير أو تفاسير وإن ملئت حواشيه واجنباه وما بين سطوره لانه لا يسمى تفسير أبوجه بل اسم المصحف باق له مع ذلك وغاية ما يقال له مصحف حشى اهـ وفي فتاوى الجبال الرملي انه كالنفس وفي الايعاب الحل وإن لم يسم كتاب تفسير أو قصده القرآن وحده أو تميز بنحو حرمة على الاصح وفي شرح الارشاد للشارح المراد فيما يظهر التفسير وما يتبعه بما ذكره معوه ولو استطراداً وإن لم يكن له مناسبة به والكثرة من حيث الحروف لفظاً لا رسماً ومن حيث الجملة فتمحض إحدى الورقات من أحدها لا عبرة به اهـ وكذا في فتح الجواب والاياعاب انتهى كلام الكردى (قوله) أكثر منه (و) والورع عدم حمل تفسير الجلالين لانه وان كان زائداً بحر فينر بما غفل الكاتب عن كتابة حرفين أو أكثر شيخنا (قوله) مع الكراهة) كذا في المغنى والنهاية (قوله) لا أقل أو مساو (كذا في النهاية والمغنى (قوله) تميز القرآن (الخ) عبارة المغنى سواء تميزت الفاظه بلون أم لا اهـ (قوله) لانه المقصود (الخ) أي دون القرآن حينئذى إذا كان التفسير أكثر من القرآن نهاية وهذا التعليل قد يناق ما مر عن الايعاب واشو برى وقال المغنى لانه لعدم الاختلال بتعظيمه حينئذاه وهو يناسب ذلك (قوله) وفارق (أي) استواء التفسير مع القرآن فحرم حمله ومسه حينئذ

(قوله) تأتي فيها التفصيل المذكور) فيه نظر ويتجه التحريم مطلقاً فليتامل (قوله) لا يتصور (الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده ان يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حمله وحده مع الربط (قوله) وتفسير أكثر (أفتى شيخنا الشهاب الرملي بان العبرة في المس بالمسوس وفي الحل بالمجموع اهـ وقضيته ان

متاع للخلاف في حرمة أيضاً أقل أو مساو تميز القرآن عنه أم لا لانه المقصود حينئذ وفارق استواء المرير مع غيره بتظيم القرآن

وهل العبرة هنا في الكثرة والقلة بالحروف الملفوظة أو المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما يأتي في بدل الفاتحة بان المدار  
ثم على القراءة وهي إلتفات ربط باللفظ دون الرسم وهنا على المحمول وهو إلتفات ربط بالحروف المكتوبة لتعدي كل وينظر ألا كثيرا يكون غيره  
تابعه والى الثاني فيظهر أنه يعتبر (١٥٣) في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم

لا يقاس عليه فتعين اعتباره  
استواء الحرير الخاى فلم يحرم لبسه (قوله وهل العبرة) إلى قوله ولو شك اقره عش (قوله والذي يتجه  
الثاني) أى اعتبار الحروف المرسومة أى خلافا لما في شرح الارشاد (قوله في كل) أى من التفسير والقرآن  
(قوله ليكون غيره) أى غير الاكثر تابعه الى لاكثر (قوله وعلى الثاني) أى الحروف المرسومة (قوله  
انه يعتبر) إلى قوله لانه الخ جزم به شيخنا (قوله لخط المصحف الامام) وهو الذى كان يقرأ فيه سيدنا عثمان  
واتخذ لنفسه عش (قوله عنداهله) أى اهل الخط وائتمته وكتبه مقدمة ابن الحاجب في علم الخط (قوله  
حل فيما يظهر) خلافا للنهاية والمغنى والطبلاوى وسم وعش والشوبرى وشيخنا (قوله او مساويا) الاولى  
أو غيره (قوله لعدم تحقق المانع) قد يعارض بأن الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المباح سم (قوله بل  
اولى) اعتمده النهاية والمغنى كما سم (قوله ويجرى ذلك) أى الظاهر والقياس كرى (قوله فيما شك اقصده  
تبرك الخ) نقل الحلبي في حواشى المنهج الحل عند الشك عن الشارح وقره وفي المغنى ما يفيد الحرمة ونقلت  
عن الجلال الرملى ايضا وقال سم في حواشى المنهج الوجه التحريم لانه الاصل في المصحف وفاقا لشيخنا  
الطبلاوى وفي شرح المحرر للزبادى يؤخذ من العلة انه لو شك هل قصده الدراسة أو التبرك انه يحرم تعظيما  
للقرآن كرى (قوله بين هذا) أى الحل فيما لو شك اقصده الدراسة أو التبرك وقال السكردى أى ما ذكرهنا  
من ان الظاهر الحل في الشك في مساواة التفسير وكثرته والشك في قصد الدراسة أو التبرك والقياس الحرمة  
اه (قوله وما قدمته) أى في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله على الاول) هو قوله حل فيما يظهر وقوله  
على الثاني هو قوله فقياسها الخ كرى (قوله وبما قدرته الخ) أى وبتقدير في المفيدة لعطف تفسير على  
امتنعة لا على الضمير المجرور في حمله بدون إعادة الجار (قوله بانه ضعيف) أى عند الجمهور (قوله على ان  
التحقيق الخ) أى الذى جرى عليه ابن مالك ومن تبعه قول المتن (ودنانير) أى اودراهم كتب عليها قرآن  
وما في معناها ككتب الفقه والتوب المطرزن بايات من القرآن والحيطان المنقوشة والطعام نهاية ومغنى  
(قوله عليها) إلى قوله وفي معنى مع في النهاية والمغنى (قوله وغيرها) أى غير سورة الاخلاص من القرآن  
(قوله اكل طعام الخ) أى ولبس ثوب طرز بذلك عش (قوله فيما لا ظهور للظرفية) الذى تقدم ان في  
بمعنى مع مطلقا فتأمل مع ما هنا بصرى (قوله او ورقة منه) يغنى عنه حمل الاضافة في المتن على الجنس (قوله  
اطلاقه) يعنى المجوز بصرى عبارة السكردى أى إطلاق المصنف في الاصح الآتى في قوله قلت الاصح الخ  
اه انظر ما المانع من حمله على ظاهره من رجوع الضمير للرافعى المانع (قوله المميز) إلى قوله وبحث في  
النهاية والمغنى لا قوله ومطلقا (قوله مطلقا) ظاهره ولو لحاجة التعليم اذا تأتى تعليمه سم وقال شيخنا يمنع  
وليه لا ينتهك المالم يكن ملاحظا اه عبارة عش يؤخذ من العلة انه لو كان معه من يمنعه من انتهاك لم  
يحرم اه وعبارة السكردى قال في الايعاب نعم يتجه حل تمكين غير المميز منه لحاجة تعلمه اذا كان بحضرة نحو  
الولى للأمن من أنه ينتهك حيثئذ قال في المجموع قال القاضى ولا يمكن الصبيان من نحو الالواح بالاقذار  
ومنه يؤخذ انهم بمنعون ايضا من نحوها بالبصاق به صرح ابن العباد اه وفي القليوبى على المحلى يجوز ما لا  
يشعر باهانة كالصاق على اللوح لمحوره لانه اعانة اه وفي فتاوى الجلال الرملى جواز ذلك حيث قصده  
الورقة الواحدة مثلا يحرم مسها اذ لم يكن تفسيرها كثروا ان كان مجموع التفسير اكثر من المصحف بل وان  
يحرم مس اية متميزة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة اكثر من قرأتها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف  
ذلك كله فراجع (قوله لعدم تحقق المانع) قد يعارض بان الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المباح (قوله  
ومن ثم حل) يمكن بناء على هذا الحكم التحريم في المصحف والفرق ظاهر (قوله وان الصبي المحدث

به وفي التفسير رسمه على  
قواعد علم الخط لانه المالم يرد  
فيه شئ وجب الرجوع فيه  
للقواعد المقررة عنداهله  
ولو شك في كون التفسير  
اكثر او مساويا حل فيما  
يظهر لعدم تحقق المانع  
وهو الاستواء ومن ثم حل  
نظير ذلك في الضبة والحرير  
وجرى بعضهم في الحرير  
على الحرمة فقياسا هنا  
كذلك بل اولى ويجرى ذلك  
فيما لو شك اقصده الدراسة  
أو التبرك ويفرق بين هذا  
وما قدمته فيما لم يقصده شئ  
بانه المالم يوجد ثم مقتضى  
الحل والحرمة تعين النظر  
للقريئة الدالة على انه من  
جنس ما يقصده تبرك او  
دراسة وهما وجداحتمالان  
تعارضا فنظرنا لمقوى  
احدهما وهو اصل عدم  
الحرمة والمانع على الاول  
والاحتياط على الثاني فتأمل  
وبما قدرته في عطف تفسير  
اندفع جعله معطوفا على  
الضمير المجرور ثم اعترضه  
بانه ضعيف على أن التحقيق  
انه لا ضعف فيه (و) حمله  
ومسه في (دنانير) عليها  
سورة الاخلاص او غيرها  
لان القرآن المالم يقصده هنا

لما وضع له من الدراسة والحفظ لم تجر عليه أحكامه ولذا حل اكل طعام وهدم جدار نقش عليه ما وفي معنى مع فيما لا ظهور للظرفية الاعانة  
فيه كما قدمت الاشارة اليه (لا) حل (قلب ورقة) أو ورقة منه (بعود) مثلامن جانب إلى آخر ولو قائمة كاشمله اطلاقه (في الاصح) لا تنقله  
بفعله فصار كأنه حامله (و) الاصح (أن الصبي) المميز اذ لا يجوز تمكين غيره منه مطلقا لانه قد ينتهك (المحدث) حدثا أصغر أو أكبر

الاعانة على نحو الكتابة وفي فتاوى الشارح يحرم مس المصحف بأصبع عليه ريق لإذ يحرم إصصال شيء من البصاق الى شيء من اجزاء المصحف ويسن منع الصبي مس المصحف للتعلم خروجا من خلاف من منعه منه اه (قوله منع الجنب الخ) اي منع الصبي الجنب قراءة القرآن بصري (قوله وليس كذلك) اي وكذا البحث الاول قال السكردي افنى النووي بحل قراءة الصبي ومكثه في المسجد مع الجنابة اه (قوله على انه) اي المس (قوله فلا قياس) اي لمنع الصبي الجنب من قراءة القرآن على منعه من مسه (قوله لا يمنع من مسه وحمله الخ) اي لا يجب منعه من ذلك بل يستحب ذلك مغنى وتقدم عن فتاوى الشارح مثله وقال سم قضية كلام شرح المنهج جواز المنع وهو قريب لان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبيح التمسكين من هذا الامر المحظور واما انه توجبه وتحرم المنع فبعيد ويحتمل انه يلزمه تمكينه ويحرم منعه كما يصلح له عبارة المصنف وقد يتجه ان كانت مصلحة الصبي في التمسكين ثم رايت بخطي في مسودة شرحي شجاع انه ليس للمولى والمعلم منعه من مسه وحمله مع الحديث ثم رايت العباب جزم بتدب المنع تبعا لبعضهم وكذا في شرح الروض وقوله وقد يتجه الخ لعله هو الاقرب (قوله من مسه) الى قوله ثم في النهاية والمغنى (قوله من مسه وحمله) لافي المصحف ولا في اللوح نهاية ومغنى ولا في نحوهما من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه ولا فرق بين الذكر والاثني شيخنا (قوله عند حاجة تعلمه الخ) وليس منها حمل العبد الصغير مصحفا لسيده الصغير معه الى المكتبة لان العبد ليس يتعلم وفاقا في ذلك لما مشى عليه الطباوى والجمال الرملى سم على المنهج اه كرى (قوله عند حاجة تعلمه ودرسه) اي بخلاف تمكينه من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحديث نعم نظير المسئلة ما اذا قرأ للتعبد لا للدراسة بان كان حافظا او كان يتعاطى مقدار الا يحصل به الحفظ في العادة وفي الرافعى ما يقتضى التحريم فتفطن لذلك فانه مهم كذا في خط ابن قاسم القرزى شارح المنهاج وفي سم على حجب مانعه والوجه انه لا يمنع من حمله ومس له للقرأة فيه نظرا وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا افادته القرأة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالاستظهار في حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه انتهى وقد يقال لا تنافي لا مكان حمل ما في الرافعى على إرادة التعبد المحض وما نقله سم على ما اذا تعلق بقراءته فيه غرض يعود الى الحفظ كما اشعر به قوله كالاستظهار الخ (فائدة) وقع السؤال في الدرس عمالو جعل المصحف في خراج او غيره وركب عليه هل يجوز ام لا فاجبت عنه بان الظاهر انه ان كان على وجه بعد ازراءه كان وضعه تحته بينه وبين البرذعة او كان ملاقيا لا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصحف وبين الخرج وعدد ذلك ازراءه ككون الفخذ صار موضوعا عليه حرم ولا فلا فتنبه له فانه يقع كثيرا ووقع السؤال عمالو اضطر الى ما كول وكان لا يصل اليه الا بشئ يضعه تحت رجله وائس عنده الا المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة ام لا فاجبت عنه بان الظاهر الجواز فان حفظ الروح مقدم ولو من غير الادسى على غيره ومن ثم لو اشرفت سفينة فيها مصحف وحيوان على الفرق واحتج الى إلقاء احدهما لتخليص السفينة الى المصحف حفظا للروح الذي في السفينة لا يقال وضع المصحف على هذه الحالة امانان لانا نقول كونه لئما فعل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتحانا الا ترى انه يجوز

لا يمنع) عبر في المنهج بقوله ولا يجب منع صبي مميز ثم قال في شرحه والتصريح بعدم الوجوب وبالمميز من زبادى اه وقضية جواز المنع اي منع المولى وهو قريب لان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبيح التمسكين من هذا الامر المحظور واما انها توجبه وتحرم المنع فبعيد والاصل ان المحظور يباح عند الحاجة او الضرورة ولا يجب عند ذلك ولا في حمله على الطهارة مصلحة له ليعتاد ذلك فلا يترك ان شاء الله تعالى اذا بلغ ويحتمل ان يلزمه تمكينه ويحرم منعه كما يصلح له عبارة المصنف وقد يتجه ان كانت مصلحة الصبي في التمسكين ثم رايت بخطي في مسودة شرحي لافي شجاع انه يسن للمولى والمعلم منعه من مسه وحمله مع الحديث ثم رايت العباب جزم بتدب المنع تبعا لبعضهم وكذا في شرح الروض والوجه انه لا يمنع من حمله ومس له للقرأة فيه نظر وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا افادته القرأة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالاستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه وقوله المميز المتبادر إرادة التمييز الشرعى فلا

وبحث منع الجنب القرآن  
وانه يحرم على وليه  
تمكينه منه إنما يتأتى على  
بحث منع الجنب هنا من  
المس وليس كذلك على  
انه أكد حرمة على  
المحدث بخلاف القراءة  
فلا قياس (لا يمنع) من  
مسه وحمله عند حاجة  
تعليمه ودرسه ووسيلتهما

كحمله للمكتب والأتان  
به للعلم ليعلمه منه فيما يظهر  
وذلك لمشقة دوام طهره  
ثم رأيت ابن العماد قال  
يجوز تمكينه من حمله  
للدراسته والتبرك ونقله إلى  
محل آخر وإن هذا هو  
صريح كلامهم اعتباراً بما  
من شأنه أن يحتاج إليه  
انتهى وفي عمومته نظر  
كتخصيص الاسنوى  
ومن تبعه بالحل للدراسة  
قالوا وجه ما ذكرته (قلت  
الأصح حل قلب ورقة)  
مطلقاً (بعود) أو نحوه  
(وبه قطع العراقيون والله  
أعلم) لأنه ليس بحمل ولا  
في معناه ومن ثم لو انفصلت  
الورقة على العود حرم  
اتفاقاً كما هو ظاهر لأنه  
حمل كما لو لف كفه على يده  
وقلبها ورقة منه وإن لم  
تفصل ويحرم مسه ككل  
إسم معظم بمتنجس بغير  
مغفوعه وجزم بعضهم  
بأنه لا فرق تعظيماً له ووطء  
شيء نقش به ويفرق بينه  
وبين كراهة لبس ما كتب  
عليه المستلزم لجلوسه عليه  
المساوي لو طئه بالانوار سلمنا  
هذا الاستلزام والمساواة  
أمكننا أن نقول وطؤه فيه  
إهانة له قصداً ولا كذلك  
لبسه ويغترف في الشيء تابعاً  
مالا يغترف فيه مقصوداً

السجود للصنم والتصور بصورة المشركين عند الخوف على الروح بل قد يقال إنه ان توقف انقاد وحه على  
ذلك رجب وضعه حينئذ ويحتمل أنه لو وجد القوت بيد كافر ولم يصل إليه إلا بدفع المصحف له جاز له الدفع  
لكن ينبغي له تقديم الميتة ولو مغفلة أن وجدها على دفعه لكافر عرش وقوله ويحتمل الخ إلى احتمالاً لا رجحاناً  
وقوله على دفعه الخ ينبغي وعلى وضع المصحف تحت رجليه (قوله للمكتب الخ) ينبغي وعن المكتب إلى البيت  
(قوله والتبرك) الوجه خلافه سم (قوله ونقله) بالجر عطفاً على جملة الخ (قوله ونقله إلى محل آخر) وقضية  
كلامهم أن محل ذلك في الحل المتعلق بالدراسة فإن لم يكن لغرض أو كان لغرض آخر منع منه جزم ما غني ونهاية  
(قوله ما ذكرته) أي من جواز التمكن للدراسة وسيلتها وعدمه لغيرهما (قوله مطلقاً) أي سواء أكانت  
الورقة قائمة فصيحاً بنحو عود دام لم تكن كذلك نهاية (قوله أو نحوه) أي كما لو قتل كفه وقلب به مغني (قوله  
لأنه) إلى قوله وجزم في المغني (قوله ليس بحمل الخ) أي ولا من نهاية وغني (قوله ويحرم مسه الخ) ويحرم  
كتب القرآن أو شيء من أسمائه تعالى بنجس وعلى نجس ومس به إذا كان غير مغفوعه كافي المجموع  
لا بظاهر من متنجس ويحرم السفر به إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم ويستحب كتبه وإيضاحه  
ونقطه وشكله ويجوز كتب آيتين ونحوهما بهم في أثناء كتاب وينع الكافر من مسه لاسماعه ويحرم تعليمه  
وتعلمه إن كان معانداً أو غير المعاند إن رجع إلى إسلامه جاز تعليمه وإفلا وتكره القراءة بفم متنجس ويجوز  
بلا كراهة بنجس وطريق أن لم يلمسه عنها ولا كراهة اقتناع قال البجيرمي قوله ويحرم كتب القرآن الخ وكذلك  
كتابة الفقه والحديث فيما يظهر قوله لا بظاهر الخ أي لا يحرم مسه بعض طاهر من بدن متنجس لكنه يكره  
فإذا تنجس كفه إلا أصبعاً منه فسم بهذا الأصبع المصحف وهو طاهر من الحدث جاز وقوله ونقطه الخ أي  
صيانة له من اللعن والتحرير ويجوز كتابة القرآن بغير العربية بخلاف قراءته بغير العربية فتستنع وفي  
عش عن سم على حج (فرع) أفتي شيخنا مر بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندى وقياسه جوازه بنحو  
التركي أيضاً (فرع) آخر الوجه جواز تقطيع حرف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة إلى ذلك انتهى  
وقوله وتكره القراءة بفم متنجس وكذا في حال خروج الريح لا مع نحو مس أو لمس لأنه غير مستفاد عادة وقوله  
وإلا كراهة هذا شامل لما يفعله السائل في الطريق وعلى الاعتاب ففيها التفصيل المذكور فإن انتهى عنها  
كرهه وإلا فلا كراهة إذ ليس القصد إهانة القرآن وإلّا حرم بل ربما كان كفراً أه كلام البجيرمي قال  
شيخنا وكذلك تكره قراءة العلم بفم متنجس أه (قوله ككل إسم معظم) يشمل إسم الأنبياء (قوله بغير  
مغفوعه) قضية التقييد به أنه يجوز المس بموضع المغفوعه سم وباقى ما فيه (قوله بأنه لا فرق) أي بين  
المغفوعه وغيره عبارة البجيرمي على المنهج قوله ومس بعض نجس وفي حاشية شرح الروض ولو بمغفوعه  
عش وقال سم بغير مغفوعه وعبارة الحلبي أي ولو بمغفوعه حيث كان عيناً لا أثراً ويحتمل الأخذ  
بالاطلاق ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ومس بعض متنجس برطب مطلقاً ونجاف غير مغفوعه أه  
(قوله ووطء شيء الخ) أي يحرم المشى على فراش أو خشب أي مثلاً نقش عليه شيء من القرآن شيخنا زاد المغني  
أو من أسمائه تعالى أه (قوله ووضع نحو درهم الخ) عبارة النهاية ولا يجوز جعل نحو ذهب في كاغد كتب  
عليه بسم الله الرحمن الرحيم أه قال عش أي أو غيرهما من كل معظم كما ذكره ابن حجج في باب الاستنجاء ومن  
المعظم ما يقع في المكاتب ونحوها ما فيه إسم الله واسم رسوله مثلاً فيحرم إهانتها بنحو وضع درهم فيه أه  
(قوله وجعله وقاية الخ) هذا قد يقدح حرمة جعل ما فيه إسم النبي صلى الله عليه وسلم وقاية ولو لما فيه قرآن بناء  
اعتبار بغيره (قوله والتبرك) الوجه خلافه (قوله مطلقاً) ظاهره ولو لحاجة التعلم إذا أتى تعليمه وهذا ظاهر  
كلامهم وقضية التعليل بخشبة الانتهاك امتناعه وإن وصاه الولي فليتام (قوله ككل إسم معظم) يشمل إسم  
الأنبياء وقوله بمتنجس الخ عبارة شرح الروض فلو كان على بعض بدن المتطهر نجاسة غير مغفوعه فسم  
المصحف بموضعها حرم أو بغيره فلا قال المتولى لكن يكره قال في المجموع وفيه نظر والتقييد بغير المغفوعه  
ذكره في المجموع أه وقضيته أنه على التقييد بجواز المس بموضع المغفوعه (قوله وجعله وقاية) هذا يفيد

على أن قوله السابق ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحذر سم (قوله) ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر ان محله إذا لم يقصد امتنانه أو انه يصيبها الوسخ لا الكراس وإلا حرم بل قد يكفر اه سم عبارة النهاية ولو جعل نحو كراس في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسملة لم يحرم كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لعدم الامتنان ولو اخذ قال من المصحف جاز مع الكرامة قال ع ش ينبغي ان المراد بنحو البسملة ما يقصده التبرك عادة أو اوراق المصحف فينبغي حرمة جعلها وقاية لما فيه من الاهانة لكن في سم نقلا عن والد الشارح جواز ه فليحذر اه (قوله) وتمريره) أي تمزيق الورق المكتوب فيه شيء من القرآن ونحوه شيخنا (قوله) وترك رفعه الخ) المراد منه انه إذا رأى ورقة مطروحة على الارض حرم عليه تركها بقربنة قوله بعد وينبغي الخ وليس المراد كما هو ظاهر انه يحرم عليه وضع المصحف على الارض والقراءة فيه ع ش و (قوله) ورقة الخ) أي فيها شيء من نحو القرآن (قوله) وينبغي ان لا يجعله الخ) وطريقه ان يغسله بالماء أو يحرقه بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الروض وانظر هل المراد بالانبغاء هنا الذب أو الوجوب والاقرب الاول (قوله) وبلغ الخ) كذا في النهاية والمغني (قوله) ما كتب الخ) عبارة النهاية والمغني قرطاس فيه اسم الله تعالى اه قال ع ش أي واسم معظم كاسماء الانبياء حيث دلت قرينة على إرادتهم عند الاشتراك فيه اه (قوله) ومد الرجل) عبارة البجيرمي وفي النهاية ويحرم مد الرجل الى جهة المصحف ووضعه تحت يد كافر ومثله التمام وإن كانوا يعظمونها ويسن القيام له وتقبيله ويحرم مسه بالسن والظفر ايضا حالة الحدث بخلاف اليد المتخذة من الذهب أو الفضة وعبارة الرحمانى ثخرجت التيممة ولولكافر نعم في سم ما يقتضى منعها له وعبارته ويحرم تمليك ما فيه قرآن وينبغي المنع من التيممة لانها لا تنقص عن اثار السلف اه قال ابن حج ولو جعله مروحة لم يحرم لقلة الامتنان اه ولو قيل بالحرمة لم يبعد اه كلام البجيرمي (قوله) للحدث الخ) ومثله الجنب حيث لا من ولا حمل كرى (قوله) ويسن القيام له) ينبغي ولتفسير حيث حرم مسه وحمله مر اه سم ويأتى عن البصرى ما يفيد ان قوله حيث الخ ليس بقيد قال البجيرمي واستدل السبكي على جواز تقبيل المصحف بالقياس على تقبيل الحجر الاسود ويد العالم والصالح والوالد اذ من المعلوم أنه افضل منهم اه (قوله) وكأنه لعلمه بعدم تبدلها) قديقال لاحاجة اليه للعلم بان فيها غير مبدل قطعا ووجود مبدل معه بفرض تسليمه لا يمنع حرمة فيما يظهر ويؤخذ منه بالاولى ندب القيام للتفسير مطلقا أي قل أو كثر نظرا لوجود القرآن في ضمنه بل لو قيل بتدبه لكتاب مشتمل على نحو ايم لم يكن بعيدا ولم ار نقلا في جميع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولى واقروه من انه يكره للحدث مس نحو التوراة إذا ظن ان به غير مبدل اه وقول ابن شبة أنه لم يبدل جميع ما فيها فقيهما كلام الله وهو محترم اه وكل منهما يؤيد ما ذكرته أولا بصرى (قوله) ويكره) الى قوله ومنه في النهاية والى قوله والغسل في المغني (قوله) ما كتب الخ) أي من الخشب نهاية ومعنى أي مثلا فالورق كذلك فليؤى (قوله) لا لغرض نحو صيانة) أي فلا يكره بل قد يجب إذا تعين طريقا لصونه وينبغي ان باتى مثل ذلك في جلد المصحف ايضا ع ش (قوله) والغسل اولى منه) أي إذا تيسر ولم يخش وقوع الغسالة على الارض وإلا فالاحتريق اولى بغيرى عبارة البصرى قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار قال بعضهم ان الاحراق اولى لان الغسالة قد تقع على الارض انتهى ابن شبة اه

حرمة جعل ما فيه اسم النبي ﷺ وقاية ولو لما فيه قرآن بناء على أن قوله سابقا ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات ايضا فليحذر وقوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا الخ أفتى به شيخنا للشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر ان محله إذا لم يقصد امتنانه أو انه يصيبها الوسخ لا الكراس وإلا حرم بل قد يكفر (قوله) لزو ال صورته) قد يؤخذ من هذا انه لو انحوا اللوح الذى فيه القرآن بما جاز القاء ذلك الماء على النجاسة فليتامل فانه يحتمل الفرق احتمالا في غاية القوة ومنه ان إلقاءه هنا على النجاسة قصدى (قوله) ويسن القيام له) ينبغي ولتفسير حيث حرم مسه وحمله مر (قوله)

ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا وليس كازعم وتمزيقه عبثا لانه ازراء به وترك رفعه عن الارض وينبغي أن لا يجعله في شق لانه قد يسقط فيمتنن وبلغ ما كتب عليه بخلاف أكله لزوال صورته قبل ملاقاته للعدة ولا تضر ملاقاته للريق لانه مادام بمعدته غير مستقدر ومن ثم جاز مصه من الحليلة كما يأتى في الاطعمة قال الزركشى ومد الرجل للمصحف وللمحدث كتبه بلا مس ويسن القيام له كالعلم بل اولى وصح أنه صلى الله عليه وسلم قام للتوراة وكأنه لعلمه بعدم تبدلها ويكره حرق ما كتب عليه إلا لغرض نحو صيانة ومنه تحريق عثمان رضى الله عنه للمصاحف والغسل اولى منه على الاوجه

بل كلام الشيخين في السير صريح في حرمة (١٥٦) الحرق إلا أن يحمل على أنه من حيث كونه اضاءة للبال فان قلت مران خوف الحرق

موجب للحمل مع الحدث  
وللتوسد وهذا مقتضى  
لحرمة الحرق مطلقا قلت ذاك  
مفروض في مصحف وهذا  
في مكتوب لغير دراسة أو لها  
وبه نحو بلى مما يتصور معه  
قصد نحو الصيانة وأما النظر  
لاضاءة المسال فأمر عام  
لا يختص بهذا على أنها تجوز  
لغرض مقصود ولا يكره  
شرب محوه وإن بحث ابن  
عبد السلام حرمة (ومن  
تيقن طهر أو أوحثاوشك)  
أى تردد باسواء أو رجحان  
(في ضده) أطرأ عليه أم لا  
(عمل ييقينه) باعتبار  
الاستصحاب فلا ينافي اجتماع  
الشك معه وذلك لنهيه  
صلى الله عليه وسلم الشاك  
في الحدث عن أن يخرج من  
المسجد إلا أن يسمع صوتا  
أو يجدر يحا وفي رجه يجب  
الوضوء وحينئذ فالقياس  
نديه لكن يشك عليه  
النهي في الحديث إلا أن  
يقال المراد منه النهي عن  
أخذ بشك يؤدي إلى وسوسة  
وتشكك غالب وزعم الرافعي

(قوله بل كلام الشيخين الخ) اضرب عن الخلاف المذكور بقوله على الوجه (قوله إلا أن يحمل الخ) أى  
كلام الشيخين (قوله مطلقا) أى قصد به نحو الصيانة أو لا (قوله ذاك) أى ماسر (قوله مفروض في مصحف)  
هذا يقتضى حرمة حرق المصحف أى لغرض سم (قوله وهذا) أى قوله ولا يكره حرق الخ (قوله في مكتوب  
الخ) قد يقال أذاك بدون غرض وهذا الغرض معتبر كإفى قصة سيدنا عثمان رضى الله تعالى عنه سم (قوله  
بهذا) أى باحراق القرآن (قوله ولا يكره شرب محوه الخ) أى نحو ما كتب عليه شىء من القرآن وشربه نهاية  
ومغنى قال ع ش توقف سم على حج في جواز صبه على نجاسة اقول وبذنى الجواز ولو قصدا لأنه لما  
محيت جرو فيها ولم يبق لها أثر لم يكن في صباها على النجاسة اها نة وعبارة الشارح مر في الفتاوى الأولى غسله  
وصب ماء غسلته في محل طاهره (قوله وإن بحث الخ) (فوائد) يكره كتب القرآن على حائط وسقف  
ولو لمسجد وثياب وطعام ونحو ذلك ويندب للقارىء التوصل للقراءة واستقبال القبلة والتدبر والتخشع  
والترتيل والبكاء عند القراءة فان لم يقدر على البكاء فليبتكأ والافضل قراءة ته نظر فى المصحف إلا أن زاد  
خشوعه في القراءة عن ظهر قلب فتكون أفضل في حقته ويندب ختمه أول النهار أو الليل وأن يكون يوم  
الجمعة أو ليلتها ويسن الدعاء عقبه وحضوره والشروع في ختمه أخرى بعده ويتأكد صوم يوم ختمه وكثرة  
تلاوته وهو في الصلاة لمفرد أفضل منه خارجا ونسيانه أو شىء منه كبيرة ويسن أن يقول أنسيت كذا  
لأنسيت ويحرم تفسير القرآن والحديث بلا علم شيخنا وخطيب (قوله أى تردد) إلى قوله وفي وجه في النهاية  
والمغنى قول المتن (عمل ييقينه) يجوز أن يكون التقدير علما بمقتضى يقينه السابق سم عبارة ع ش أى  
جازه العمل به ومع ذلك يسن له الوضوء اه (قوله باعتبار الاستصحاب) أى فالمغنى باستصحاب يقينه  
(قوله فلا ينافي اجتماع الخ) الاجتماع غير متصور سم عبارة المغنى فن ظن الضد لا يعمل به بظنه لأن ظن  
استصحاب اليقين أقوى منه فلم بذلك أن المراد باليقين استصحابه وإلا فاليقين لا يجامع معه شك اه (قوله من  
المسجد) أى الصلاة ع ش (قوله فالقياس نديه) ظاهر اطلاقه ولو في داخل الصلاة فيندب أن يخرج منها  
ويتوضأ كما مر عن الأيعاب عند قول الشارح ويسن الوضوء من كل ما قيل أنه ناقض (قوله يشك عليه)  
أى على الندب (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أو يقال لم يرد حقيقة النهي بل الاعلام بأنه لا يلزمه إلا أخذ بهذا  
الشك سم (قوله و قول الخ) بان مراده أن الماء المظنون طهارته بالاجتهاد مثلا يرفع يقين الحدث وحمله  
على هذا وإن كان بعيدا أولى من حمله على أن ظن الطهر يرفع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرفعة وغيره  
وقال لم يرد له غير الرافعي واسقطه المصنف من الروضة وقال النشأ أنه معدود من أوهاه مغنى وزاد النهاية  
تأويلا آخر راجعه (قوله ورفع يقين الخ) جواب سؤال وارد على المتن (قوله بنحو النوم) أى والحال أن  
الحدث فيه مظنون بصري (قوله ويقين الحدث الخ) عطف على يقين الطهر (قوله بالمظنون الخ) أى  
بالاجتهاد مثلا مغنى (قوله على القاعدة) أى السابقة في المتن قال للعمد الذكري (قوله بتفصيله) أى الآتى  
انفافي الشارح (قوله المطوى الخ) أى في المتن (قوله فان كان قبلها) إلى قوله ولا أثر في النهاية إلا قوله مطلقا  
وقوله ولو علم إلى فان لم يعلم وقوله بكل حال إلى قوله وعدمه في المغنى إلا قوله بكل حال الأول (قوله مطلقا)

من حيث كونه اضاءة للبال) قضية هذا ان الغسل كذلك (قوله قلت ذاك مفروض في مصحف) هذا يقتضى  
حرمة حرق المصحف أى لغرض غرض وقوله وهذا في مكتوب لغير دراسة أخذ يشك على هذا الصنيع أنه جعل  
من هذا حرق المصحف حيث قال ومنه تحريق عثمان الخ (قوله وهذا في مكتوب الخ) قد يقال أن ذاك بدون  
غرض وهذا الغرض يعتبر كإفى قصة عثمان رضى الله عنه (قوله عمل ييقينه) يجوز أن يكون التقدير عمل  
بمقتضى يقينه السابق وقوله باعتبار الاستصحاب أى فالمغنى باستصحاب يقينه وقوله فلا ينافي اجتماع الخ  
الاجتماع غير متصور (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أى ويقال لم يرد حقيقة النهي بل الاعلام بأنه لا يلزمه

لأنهما مما جعل فيه الظن كاليقين وكذا ما ذكره بقولهم (فلو تيقنهما) بان وجدانه بعد الشمس مثلا  
(وجعل السابق) منهما (فصدما قبلهما) يأخذه بتفصيله المطوى اختصاراً (في الأصلح) فان كان قبلهما محدثا فهو الآن متطهر مطلقا



لتيقنه الطهر وشك في تأخر الحدث عنه والاصل عدم تأخره أو متطهراً فان احتمل وقوع تجديد منه فهو الآن محدث لتيقن رفع الحدث لأحد طهره مع الشك في تأخر الطهر الآخر عنه والاصل عدم تأخره وقرينة احتمال التجديد تؤيده وإن لم يحتمل فهو متطهر لأن الظاهر تأخر طهره الثاني عن حدثه ولو علم قبلهما طهارة وحدثا وجعل أسبقهما نظر لما قبل قبلهما وهكذا ثم أخذ بالضد في الأول وتار وبالمثل في الاشفاق بعد اعتبار احتمال وقوع التجديد وعدمه كما بينته بما فيه في شرح العباب فان لم يعلم ما قبلها لزمه الوضوء بكل حال حيث احتمل وقوع تجديد منه لتعارض الاحتمالين بلا مرجح بخلاف من لم يحتمل وقوع تجديد منه فانه يأخذ بالطهر بكل حال فلا أثر لتذكره وعدمه

﴿ فصل في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء ﴾  
( يقدم ) ندبا ( داخل الخلاء ) ولولجاجة أخرى وكذا في أكثر الآداب الآتية وعبر به كالخارج

أي اعتاد تجديد الطهارة أم لا معنى ( قوله لتيقنه الطهر الخ ) قديعارض بأنه يتيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويحجب بتيقن رفع الطهارة أحد الحدثين فتقوى اعتبارها سم ( قوله فان احتمل وقوع تجديد الخ ) أي بان اعتاد تجديد الطهارة وإن لم تطرد عادة معنى زاد النهاية وتثبت عادة التجديد ولو مرة كما في به الوالد رحمه الله تعالى اه ( قوله لا حد الخ ) متعلق بالرفع المضاف إلى فاعله ( قوله الآخر ) بكسر الخاء ( قوله عنه ) أي رفع الحدث متعلق بالتأخر ( قوله عدم تأخره ) أي الطهر الآخر ( قوله تؤيده ) أي عدم تأخره خبر وقرينة الخ ( قوله وإن لم يحتمل ) أي بأن لم يعتد التجديد معنى ونهاية ( قوله لما قبل قبلهما ) الأولى الاخصر حذف قبل كافي للمعنى وغيره ( قوله ثم أخذ بالضد في الأول وتار الخ ) توضيح ذلك ان يقال تيقن طهارة وحدثا بعد الشمس مثلاً وجعل أسبقهما وتيقنهما قبل الفجر كذلك وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب اولها ما قبل العشاء لانها اول مراتب الشك وما قبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة الثالثة فينظر إلى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم انه كان إنداك محدثا فهو الآن قبل العشاء متطهراً فهو الآن محدث إن اعتاد التجديد ولافتطهر ثم ينقل الكلام إلى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كان حكمه عليه قبل العشاء بالحدث فهو الآن متطهر إلى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام إلى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحشى أي الزبدي يأخذ في الوتر بالضد وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل بالنظر لما قبل أول مراتب الشك وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها والوتر أول مراتب الشك كقبل العشاء المتيقن حاله قبل المغرب والشفع ثاني المراتب وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وتر لانهما ثالثة وهكذا على سلوك طريق الترتي كما يؤخذ من ع ش على مر اه حفي وإذا تأملت ذلك تجد كل واحدة من المراتب ضد ما قبلها فاذا كان قبل أول المراتب محدثا فهو في المرتبة الأولى متطهر وإذا حكمنا عليه بالتطهر فهو في الثانية محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتده فهو متطهر ايضا وإذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو في الثالثة متطهر وإذا حكمنا عليه بالتطهر في الثالثة محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتده فتطهر وهكذا في جميع المراتب بجري ( قوله فان لم يعلم الخ ) محرز قيد ملحوظ فيما سبق تقدره فضاء ما قبلها يأخذ به إن علمه بجري ( قوله ما قبلها ) أي اصلا ولو جري اتب ( قوله بكل حال ) لم يظهر المراد به ولم يذكره هنا شيخ الاسلام ولا النهاية والمعنى وقول الكردي أي سواء علم ما قبل ما قبلها ام لا اه ظاهر السقوط لان قول الشارح فان لم يعلم ما قبلها المراد به العموم والاستغراق كاسر ( قوله لتعارض الاحتمالين ) أي الحدث والطهر بجري ( قوله بخلاف من لم يحتمل الخ ) عبارة المعنى اما من يعتاد التجديد فيأخذ الطهارة مطلقا كما مر اه ( قوله بكل حال ) أي علم ما قبلها ام لا ثم الأولى إسقاطه لان الكلام مع عدم التذكر ( فصل في آداب قاضي الحاجة ) والآداب بالمجمع أدب والمراد به هنا المطلوب شرعا فيشمل المستحب والواجب ع ش ( قوله ندبا ) كذا في المعنى وقال اعلم ان جميع ما هو مذكور في هذا الفصل من الآداب محمول على الاستحباب إلا الاستقبال والاستدبار اه قال الرشيدى قوله إلا الاستقبال والاستدبار يعني ما يتعلق بهما إذا لادب إنما هو تركهما إذ هما إما حرامان أو مكروهان أو خلاف الأولى أو مباحان كما يأتي اه ( قوله ثم الاستنجاء ) أي آداب الاستنجاء بمعنى الأزالة فالنهاية يعبر عنه بالاستنجاء بالاستطابة وبالأستجار والأولان يمان الماء والحجر والثالث يختص بالحجراه ( قوله ولو لاجاجة أخرى ) كوضع متاع أو أخذه ع ش ( قوله وكذا في أكثر الآداب ) يخرج بقيد الاكثر نحو اعتاد اليسار جالسا واستقبال القبلة واستدبارها ومن الاكثر ان لا يحمل ذكر الله و ( قوله للغالب ) أي فلا مفهوم له سم ( قوله والمراد ) إلى قوله وفيه له دليل في النهاية والمعنى ثم قالا وقياس ما تقدم انه يقدم اليين في الموضع الذي اختاره للصلاة

الأخذ بهذا الشك ( قوله لتيقنه الطهر الخ ) قد يعارض بأنه يتيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويحجب بتيقن رفع الطهارة أحد الحدثين فتقوى اعتبارها  
( فصل ) ( قوله في أكثر ) يخرج بقيد أكثر نحو اعتاد اليسار جالسا واستقبال القبلة واستدبارها ومن

من الصحراء وهو كذلك اهـ (قوله والمراد الواصل لمحل) أى والعائد منه (قوله ولو بصحراء) كانه أشار بالغاية الى ان الخلاء مستعمل في مكان قضاء الحاجة مطلقا مجازا ولا فالحلاء عرفا كما في المحلى البناء المعدل قضاء الحاجة عـش (قوله لصيرورته به الخ) واما كونه ماوى الشياطين فلا بد فيه من قضائها فيه بالفعل واما كونه معدا فلا يصير إلا بارادة العود اليه وهذا في غير الكنيف اما هي فتصير معدة وماوى للشياطين بمجرد تهيتها للقضاء وان لم تقض فيها بالفعل بر ماوى وفي غـش ما وافقه (قوله كالخلاء الجديد) ظاهر التشبيه ان الخلاء الجديد لا يصير مستقذرا إلا بارادة قضاء الحاجة فيه فلا يكفي بناؤه لذلك لكن بحث شيخنا مـر ان هذا هو المراد بالارادة المذكورة وعليه فالتشبيه ناقص رشيدى عبارة شيخه وهو عـش الظاهر ان المراد بما ذكر ان الخلاء يصير مستقذرا بالاعداد لانه يتوقف اى استقذاره على ارادة قضاء الحاجة فيه اهـ وجزم به شيخنا وكذا البر ماوى كما مر (قوله ووصوله لمحل جلوسه) اى ويمشى كيف اتفق في غير هـمالا لانه اقدر بما بينه وبين الباب ويحتمل مـر ان يتخير عند وصوله لمحل جلوسه ايضا لان جميع ما بعد الباب اجزاء لمحل واحد ويؤيده التخيير عند وصول ذلك إذالم يكن دهليزا وكان قصيرا فليتأمل سم على حج وهو موافق لما اقتضاه كلام الشارح مـر من التخيير عـش (قوله وأصل الخلاء) الى قوله من نحو سوق في المعنى (قوله بما تقضى الخ) عبارة المحلى والمعنى نقل الى البناء المعدل قضاء الحاجة عرفا اهـ وتقدم ان البناء ليس بقيد قول المتن (يساره) بفتح الياء فصحن كسر هـا معنى (قوله او بدلهـا) الى قوله فيجزم في النهاية (قوله او بدلهـا) اى في حق فاقد هـا نهاية (قوله ككل مستقذرا الخ) اى كدخول ذلك وبعد الدخول يمشى كيف اتفق سم (قوله من نحو سوق الخ) كالحمام والمستحتم نهاية قال عـش وينبغي ان مثل هذه المذكورات المختلات المغضوب على أهلها ومقابر الكفار اهـ (قوله كـربا) اى وتمويه وصوغ اناه النقد (قوله ومنه يؤخذ) اى بما في فتاوى المصنف (قوله كالزنية) هى بمعنى الزنا كـردى وضبطه القاموس بفتح الزاى وكسر هـا (قوله وذلك) راجع الى المتن (قوله لانها المستقذرة) وقدر وى الترمذى عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ان من بدر جلـه اليمنى قبل يساره إذا دخل الخلاء ابتلى بالفقر مغنى وسلطان (قوله كان الا وجه الخ) خلافا للمعنى والزيادة والنهاية (قوله ما لا تـكرمة فيه الخ) كاخذ متاعا لتحويله من مكان الى مكان اخر عـش (قوله أنه يفعل باليمين) لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدافيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى ان يكون فيها باليسار نهاية اهـ واعتمده الزيادة والمعنى كما مر (قوله وفى شريف اشرف الخ) الذى يتجه فى جميع هذه المسائل ان المدخول اليه متى كان شريفا قدم اليمين مطلقا وان كان خسيسا قدم اليسرى مطلقا اى سواء تساويا فى اشرف او الخسة او تفاوتا نظرا لكون الشرف مقتضيا للتكريم وخلافه لخلافه فتأمل ان كنت من اهله بصري (قوله كالـكعبة وبقية المسجد) ينبغى والروضة وبقية المسجد سم (قوله يتجه الخ) خلافا للنهاية عبارة يظهر مراعاة الكعبة عند دخولها والمسجد عند خروجه منها لشرفهما اهـ قال عـش فيقدم يمينه دخولا وخروجا فيها خلافا لابن حجر اهـ وهو موافق لما مر عن البصري (قوله مراعاة الاشرف) قضيته تقديم اليمين فى دخول الكعبة واليسار فى الخروج منها ويحتمل مـر مراعاة الدخول مطلقا فى الكعبة وبقية المسجد لما يدعظمتها فيقدم اليمين فى دخول الكعبة وفى الخروج منها ويحتمل تقديم اليمين فى دخول الكعبة والتخيير فى الخروج منها سم واقرب الاحتمالين اولها موافق لما مر عن النهاية والبصري وما اقتضاه

الاكثر أن لا يحتمل ذكر الله وقوله للغالب اى فلا مفهوم لها (قوله ووصوله لمحل جلوسه) أى ويمشى كيف اتفق في غير هـمالا لانه اقدر بما بينه وبين الباب ويحتمل ان يتخير عند وصوله لمحل جلوسه ايضا لان جميع ما بعد الباب اجزاء لمحل واحد ويؤيده التخيير عند وصول ذلك إذالم يكن دهليزا وكان قصيرا فليتأمل (قوله ككل) اى كدخول ذلك وبعد الدخول يمشى كيف اتفق (قوله انه يفعل باليمين) لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدافيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى ان يكون فيها باليسار شرح مـر (قوله كالـكعبة وبقية المسجد) ينبغى والروضة وبقية المسجد وقوله يتجه مراعاة الاشرف قضيته تقديم اليمين فى دخول

الحاجة ولو بصحراء او التعيين فيها لغير المعدل بالتصديق لصيرورته به مستقذرا كالخلاء الجديد وفيما له دهليز طويل يقدمها عند بابه ووصوله لمحل جلوسه وأصل الخلاء بالمد المحلى الخالى ثم خص بما تقضى فيه الحاجة قيل وهو اسم شيطان فيه حديث يدل له (يساره) أو بدلهـا كـكل مستقذرا من نحو سوق ومحل قدر ومعصية كالصاغة فيجزم دخوله على ما أطلقه غير واحد لكن قيده المصنف فى فتاويه بما إذا علم ان فيها اى حال دخوله كما هو ظاهر معصية كـربا ولم تكن له حاجة فى الدخول ومنه يؤخذ أن محل حرمة دخول كل محل به معصية كالزنية ما لم يحتج لدخوله أى بأن يتوقف قضاء ما يثـار بفعله تأثر له وقع عرفا على دخول محلها وذلك لانها المستقذرة (و) يقدم (الخارج يمينه) كالداخل للمسجد لانها لغير المستقذرة ومن ثم كان الوجه فيما لا تـكرمة فيه ولا استقذار انه يفعل باليمين وفى شريف وأشرف كالـكعبة وبقية المسجد تتجه مراعاة الاشرف وشرفين كـمسجد بلصق مسجد مثله

كلام الشارح أبعد من كل منهما والله أعلم (قوله يتجه التخيير) يتجه تقديم اليمين عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول والثاني ويتجه في مستقذرين متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما الآخر مرادهم (قوله تخيير الخطيب) الخ عبارة النهاية ولا نظر إلى تفاوت بقاء المسجد شرفاً وخسة أه قال عشاى في الحس فان قريب المنبر مثلاً لا يساوى ما قرب من الباب في النظافة ومع ذلك لا نظر إلى هذا الشرف فيتخير في مشيه من أول المسجد إلى محل جلوسه اهـ (قوله وشريف الخ) (فائدة) وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع مكس مثلاً ويتجه تقديم اليمنى دخولا واليسرى خروجا لان حرمة ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض ولو اراد ان يدخل من دنى إلى مكان جهل انه دنى وشريف فينبغي حمله على الشرافة سم على البهجة قلت بقى ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لموضع قضاءه أو يتخير لما ذكره من الحرمة الذاتية فيه ونظر إلى الأقرب الثاني لان حرمة ذاتية عشاى اقول قد ينزع فيما نقله عن سم قول لا يعاب وكالحل في تقديم اليسرى دخولا واليمنى انصرفا الحمام والسوق وإن كان محل عبادة كالمسعى الان فيما يظهر ومكان الظلم وكل منسكراهما فالمسعى حرمة ذاتية لانه موضع عبادة ومع ذلك قدم الاستقذار العارض عليه كرى (قوله وقدر واقدرو) وليس من المستقذرين فيما يظهر السوق والقهوة بل القهوة أشرف فيقدم عينه دخولا قاله عشاى ولا يتخلو عن نظر كرى اقول والنظر ظاهر بل لا يبعد العكس في زمنا (قوله يتجه مراعاة الشريف الخ) أى فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمنى وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لان الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه سم (قوله والاقدار في الثانية) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء واليمن لخروجه منه سم (قوله محل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور وفيه نظر سم وقد منع دعوى الإخراج ويدعى أنه إنما عبر به ليشمّل ما في الصحراء بقرينة ما قدمه هناك قول المتن (ذكر الله) هو ما تضمن ثناء أو دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب (فائدة) وقع السؤال عما لو نقش اسم معظم على خاتم لاثنتين قصدا أحدهما به نفسه والاخر المعظم اسم نبينا فهل يكره الدخول به الحلاء والأقرب انه ان استعمله أحدهما عمل بقصده أو غيرهما لا بطريق النيابة عن أحدهما بعينه كره تغليب المعظم عشاى (قوله أى مكتوب) إلى قوله وما لا الأذرى في النهاية إلا قوله ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء وكذا في المغنى لا قوله ويظهر إلى فيكره (قوله أى مكتوب ذكره الخ) حتى جعل ما كتب من ذلك في دراهم ونحوها معنى (قوله ككل معظم) قال في شرح الارشاد دون التوراة والانجيل إلا ما علم عدم تبدله منهما فيما يظهر لانه كلام الله وإن كان منسوخا اهـ ويتجه استثناء ما شك في تبدله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حينئذ كما أفاده كلام شرح الروض وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما تقرّر فيتجه انه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لانه لا ينقص عن التوراة سم (قوله من قرآن) بحث الزركشى يخرج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وان نظره فيه غيره سم عبارة عشاى في ما يوجد نظمه في غير القرآن ما

الكعبة واليسار في الخروج منها ويحتمل مراعاة الدخول مطلقا في الكعبة وبقية المسجد لم يعد عظمتها فيقدم اليمنى في دخول الكعبة وفي الخروج منها ويحتمل تقديم اليمنى في دخول الكعبة والتخيير في الخروج منها (قوله يتجه التخيير) يتجه تقديم اليمنى عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول والثاني ويتجه في مستقذرين متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما الآخر مر (قوله يتجه مراعاة الشريف) أى فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمنى وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لان الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه (قوله والاقدار) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء واليمن لخروجه منه (قوله محل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور بل ومطلق الدهليز وفيه نظر (قوله ذكر الله) قال في شرح الروض لا محل توراة وانجيل ونحوها كما افهمه كلامه اهـ أى مع الخلو عن المعظم بل ينبغي التقييد بالمبديل (قوله ككل معظم الخ) قال في شرح الارشاد

يتجه التخيير وبه يعلم تخيير  
الخطيب عند صعوده للمنبر  
وشريف ومستقذر بالنسبة  
اليه كبيت بلصق مسجد  
وقدر وأقدر منه كحلاء  
في وسط سوق يتجه مراعاة  
الشريف في الأولى  
والأقدر في الثانية (ولا  
يحمل) داخله أى الواصل  
لمحل قضاء الحاجة (ذكر  
الله) أى مكتوب ذكره  
ككل معظم من قرآن

يوافق لفظ القرآن كلاريب مثلاً فهل يكره حمله أو لا فيه نظر والأقرب الأول ما لم تدل قرينة على إرادة غير القرآن (قوله واسم نبي وملك) عبارة النهاية ويلحق بذلك أسماء الله تعالى وأسماء الانبياء وإن لم يكن رسولاً والملائكة سواء عامتهم وخاصتهم اهـ وفي سم قال في شرح الارشاد وظاهر كلامهم انه لا يفرق بين عوام الملائكة وخواصهم وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين اى صلحاؤهم لانهم افضل منهم محل نظر وقد يفرق بان اولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اهـ (تنبيه) حمل المعظم المكروه هل يشمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشمله عبارتهم اهـ وأقره عـ وشعبان الكردى وفي القليوبى على المحلى قال شيخنا وكذا صلحاء المسلمين كالصحابة والاولياء اى يكره كالملائكة وبحته الحلبي ايضا في حواشى المنهج ثم قال وهل يكره حمل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم اهـ (قوله مختص الخ) قال في شرح العباب وان ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف اهـ وينبغي ان يكون الرحمن كالجلالة في عدم قبول الصرف سم (قوله او مشترك) كعزير وكريم ومحمد وغنى وشرح بافضل (قوله او قامت قرينة الخ) اى فان لم تقم قرينة فالاصل الاباحة عـ (قوله ويظهر ان العبرة الخ) الذى يظهر ليوافق ما مر ان العبرة بالكاتب نفسه ان كتب لنفسه او لغيره بغير اذنه ولا فالمكتوب له بصرى (قوله بقصد كاتبه الخ) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رايت في شرح العباب الا ترى ان اسم المعظم اذا اريد به غيره صار غير معظم اهـ سم على حج قلت ويبقى فيما لو قصدوا لا غير المعظم ثم باعه وقصد به المشتري المعظم او تغير قصده وقياس ما ذكره وفي الحمرة من انها تابعة للقصود الكراهة فيما ذكر تأمل وينبغي ان ما كتب للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده وعليه فلو اخذ ورقة من المصحف وقصد جعلها تيممة لا يجوز مسها ولا حملها مع الحدث سيما وفي كلام ابن حجر ما يفيد انه لو كتب تيممة ثم قصد بها الدراسة لا يزول حكم التيممة اهـ عـ (قوله ولا فالمكتوب له) وبقي الاطلاق وينبغي عدم الكراهة حينئذ لان الاصل الاباحة عـ (قوله نظير مامر) اى

واسم نبي وملك مختص أو مشترك وقصد به المعظم أو قامت قرينة قوية على انه المراد به ويظهر ان العبرة بقصد كاتبه لنفسه وإلا فالمكتوب له نظير مامر

دون التوراة والانجيل إلا ما علم عدم تبديله منهما فيما يظهر لانه كلام الله تعالى وإن كان منسوخا اهـ ويمكن ان يحمل عليه قوله في شرح الروض لا حمل توراة وانجيل ونحوهما كما فهمه كلامه اهـ اى لا يكره حمل ذلك اى إلا ان علم عدم تبديله بل كان يتجه ايضا استثناء ما شك في تبديله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حينئذ كما افاده كلامه في شرح الروض حيث قال وجوز به اى الاستنجاء القاضى بورق التوراة والانجيل ويجب حمل على ما علم عدم تبديله منهما وخلا عن اسم الله تعالى ونحوه اهـ فانه صريح في المنع عند الشك فالمنع دليل واضح على بقاء الاحترام فليتأمل واذا كره حمل ما علم عدم تبديله منهما واشك فيه على ما تقر فينتجه انه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لانه لا ينقص عن التوراة فليتأمل (قوله من قرآن) بحث الزركشى يخرج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وان نظر فيه غيره (قوله واسم نبي وملك) قال في شرح الارشاد وانه اى وظاهر كلامهم انه لا فرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الاسنوى حيث عبر بجمع الملائكة وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين اى صلحاؤهم لانهم افضل منهم محل نظر وقد يفرق بان اولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اهـ (تنبيه) حمل المعظم المكروه هل يشمل حمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشمله عبارتهم فان قيل لو كره حمل صاحبه له لكره دخوله صاحبه لان عظمة الاسم هنا انما هي لعظمته قلت يفرق باحتياج صاحبه الى الدخول بخلاف اسمه فليتأمل (قوله مختص الخ) مشترك في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف اهـ وينبغي ان يكون الرحمن كالجلالة في عدم قبول الصرف (قوله بقصد كاتبه) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رايت في شرح العباب الا

في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله فيكره حمل الخ) أي من حيث الخلاء فلا ينافي حرمة حمل القرآن مع الحدث ان فرض سم على حج وينبغي ان يلحق ذلك كل محل مستقذر وإنما اقتصر على الخلاء ليكون الكلام فيه ع ش (قوله ولم يصح الخ) قال في المهمات وفي حفظي انها كانت تقر من اسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع نهاية زاد المغني وقيل كان النقش معكوسا لقرأ مستقبلا إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت في الامر بن خبر اه وفي البر ماوى عن المهمات عقب ما مر عنها وإذا ختم به كان على الاستواء كافي خواتيم الاكابر اه (قوله غيبه ند بالخ) فلم انه يطلب اجتنابه ولو محو لا مغيبا سم على البهجة اه ع ش (قوله بنحو ضم كفه) كوضعه في عمامته أو غيرها معنى (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم هنا سم (قوله ويجب النخ) ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتمدته الشارح مر آخر ا على ما نقله سم عنه في حاشية شرح البهجة ع ش (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من اسماء الانبياء والملائكة ثم قال وهذا يأتي في الاستنجاء ايضا إذا قصد تضميحه بالنجاسة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استنجاء بنجسه صريح في ان الكلام عند خشية التنجس اما عند عدمها بان استجم من البول ولم يتحش و صوله إلى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمة القتال بسيف كتب عليه قرآن أى أو نحوه لما ذكر من حرمة تنجسه ما لم تدع إليه ضرورة بان لم يجد غيره يدفع به عن نفسه ع ش أى أو عن معصوم آخر (قوله وما لا اذرى وغيره الى الوجه المحرم) وينبغي حمل كلامهم على ما اذا خيف عليه التنجيس معنى ونهاية قال ع ش ويمكن ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهتان فهو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكروه من جهة الحمل له في المحل المستقذر ثم رأيت في سم على حج اه (قوله لا دخال المصحف) أى ونحوه معنى (قوله وهو قوى المدرك) أى لا النقل سم عبارة الكردى لكن المنقول الكراهة والمذهب نقل اه (قوله وينصب باقياها) ويضم كما قال الاذرى فخذ به معنى (قوله لان ذلك الخ) أى وضع اصابع النجى بالارض مع نصب باقياها (قوله أسهل لخروج الخارج) هو ظاهر لان المعدة في اليسار واما في البول فلان المثانة التي هي محلها ميل إلى جهة اليسار فعند التحامل عليها يسهل خروجه اه كردى عن الایعاب (قوله اما القاسم الخ) أى مطلقا واعتمد النهاية والخطيب والزبدي والشورى وغيرهم تبعا للجلال المحلى ان القاسم في البول يعتمد هما معا (قوله وعلى هذا) أى التفصيل المذكور (قوله اطلاق بعض الشراح) كشيخ الاسلام (قوله أى وهو الخ) أى تحريم التضميخ الخ (قوله وبه الخ) أى بقوله ان علم التلويت الخ (قوله اعتمدها) أى ند باقول الماتن (ولا يستقبل القبلة الخ) و ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف أو استدباره بول أو غائط وان كان اعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بانه يثبت للفضول ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره على وجه يعد ازرا فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المحترم أو استدباره سم على حج اه ع ش واعتمده شيخنا (قوله أى الكعبة) إلى قوله وان لم يكن في النهاية إلا قوله والتنزه إلى الماتن وكذا في المغني لإقوله ولو مع عدمه إلى الماتن وفي العباب وغيره ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالمعظم اه قال في شرحه وبحث الاذرى حرمة عند قبور الانبياء وعند القبور المحترمة المتكرر نبشها لاختلاط تربتها باجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها

تري ان اسم المعظم إذا ريد به غيره صار غير معظم اه (قوله فيكره حمل الخ) أى من حيث الخلاء فلا ينافي حرمة حمل القرآن مع الحدث ان فرض سم على حج وينبغي ان يلحق ذلك كل محل مستقذر وإنما اقتصر على الخلاء ليكون الكلام فيه ع ش (قوله ولم يصح الخ) قال في المهمات وفي حفظي انها كانت تقر من اسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع نهاية زاد المغني وقيل كان النقش معكوسا لقرأ مستقبلا إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت في الامر بن خبر اه وفي البر ماوى عن المهمات عقب ما مر عنها وإذا ختم به كان على الاستواء كافي خواتيم الاكابر اه (قوله غيبه ند بالخ) فلم انه يطلب اجتنابه ولو محو لا مغيبا سم على البهجة اه ع ش (قوله بنحو ضم كفه) كوضعه في عمامته أو غيرها معنى (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم هنا سم (قوله ويجب النخ) ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتمدته الشارح مر آخر ا على ما نقله سم عنه في حاشية شرح البهجة ع ش (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من اسماء الانبياء والملائكة ثم قال وهذا يأتي في الاستنجاء ايضا إذا قصد تضميحه بالنجاسة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استنجاء بنجسه صريح في ان الكلام عند خشية التنجس اما عند عدمها بان استجم من البول ولم يتحش و صوله إلى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمة القتال بسيف كتب عليه قرآن أى أو نحوه لما ذكر من حرمة تنجسه ما لم تدع إليه ضرورة بان لم يجد غيره يدفع به عن نفسه ع ش أى أو عن معصوم آخر (قوله وما لا اذرى وغيره الى الوجه المحرم) وينبغي حمل كلامهم على ما اذا خيف عليه التنجيس معنى ونهاية قال ع ش ويمكن ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهتان فهو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكروه من جهة الحمل له في المحل المستقذر ثم رأيت في سم على حج اه (قوله لا دخال المصحف) أى ونحوه معنى (قوله وهو قوى المدرك) أى لا النقل سم عبارة الكردى لكن المنقول الكراهة والمذهب نقل اه (قوله وينصب باقياها) ويضم كما قال الاذرى فخذ به معنى (قوله لان ذلك الخ) أى وضع اصابع النجى بالارض مع نصب باقياها (قوله أسهل لخروج الخارج) هو ظاهر لان المعدة في اليسار واما في البول فلان المثانة التي هي محلها ميل إلى جهة اليسار فعند التحامل عليها يسهل خروجه اه كردى عن الایعاب (قوله اما القاسم الخ) أى مطلقا واعتمد النهاية والخطيب والزبدي والشورى وغيرهم تبعا للجلال المحلى ان القاسم في البول يعتمد هما معا (قوله وعلى هذا) أى التفصيل المذكور (قوله اطلاق بعض الشراح) كشيخ الاسلام (قوله أى وهو الخ) أى تحريم التضميخ الخ (قوله وبه الخ) أى بقوله ان علم التلويت الخ (قوله اعتمدها) أى ند باقول الماتن (ولا يستقبل القبلة الخ) و ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف أو استدباره بول أو غائط وان كان اعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بانه يثبت للفضول ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره على وجه يعد ازرا فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المحترم أو استدباره سم على حج اه ع ش واعتمده شيخنا (قوله أى الكعبة) إلى قوله وان لم يكن في النهاية إلا قوله والتنزه إلى الماتن وكذا في المغني لإقوله ولو مع عدمه إلى الماتن وفي العباب وغيره ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالمعظم اه قال في شرحه وبحث الاذرى حرمة عند قبور الانبياء وعند القبور المحترمة المتكرر نبشها لاختلاط تربتها باجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها

عند قبور الشهداء فقط غلط وألحق الأذرعى بقضاء الحاجة على القبر المحترم البول إلى جداره إذا مسه انتهى  
 ومعلوم أنه إذا كره عند القبر المحترم فعند المصحف أولى سم (قوله قبله بيت المقدس) أى صخرته شيخنا  
 (قوله فيكره فيها الخ) أى يكره استقبالها واستدبارها في غير المعدون نزول السكر اهة بما تروى له الحرمة في  
 السكعة من السائر بشرطه كذا في النهاية وحاشية شيخنا وقال المغنى إنما يكره استقبالها دون استدبارها  
 كالشمس والقمر اه قول المتن (ولا يستدبرها) المراد باستدبارها كشف دبره إلى جهتها حال خروج  
 الخارج منه بأن يجعل ظهره إليها كاشفاً لدبره حال خروج الخارج وإذا استقبل أو استدبر واستمر من جهتها  
 لا يجب الاستئذان أيضاً عن الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن  
 كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة  
 لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً يجب عليه غير الاستئذان من جهة  
 القبلة إن استقبلها أو استدبرها فتفطن لذلك سم وأقره الشوبرى وقال عرش فرع اشكل على كثير  
 من الطلبة معنى استقبال النبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا إشكال لأن المراد باستقبالها بها استقبال  
 الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها جعله ظهره إليها حال قضاء الحاجة سم على المنهج اه عبارة  
 شيخنا والمراد باستقبالها واستقبال الشخص بوجهها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة باستدبارها  
 جعل ظهره إليها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة أيضاً وإن لم يكن بعين الخارج فيها خلافاً لمن قال لا يكون  
 مستقبلاً إلا إذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبلها بعين الخارج ولا يكون مستدبراً إلا إذا تغوط وهو قائم على  
 هيئة الركوع وعلم بما ذكرناه أنه يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافاً  
 لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمعتمد أنه يحرم اهو عبارة  
 الرشيدى بعد كلام ذكره عن شرح الغاية لسم ولا يخفى أن المرجع واحد غالباً والخلاف إنما هو في مجرد  
 التسمية فإذا جعل ظهره للقبلة فتغوط فالشارح م كالشهاب بن حجر يسميانه مستقبلاً وإذا جعل صدره  
 للقبلة وتغوط يسميانه مستدبراً والشهاب بن قاسم كغيره يعكسون ذلك وإذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وبال  
 فالأول مستقبل اتفاقاً والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي فيما لو جعل ظهره أو صدره للقبلة  
 والفت ذكره يميناً وشمالاً وبال فهو غير مستقبل ولا مستدبر عند الشارح م كالشهاب بن حجر بخلافه  
 عند الشهاب بن قاسم وغيره (قوله ارتقاعه ثلثاً ذراع الخ) هذا في حق الجالس قال جماعة من الأصحاب  
 لا يستتر سرته إلى موضع قدميه فتؤخذ منه أنه يعتبر في القائم أن يستتر من سرته إلى موضع قدميه كما اقتضى به  
 الوالد رحمه الله تعالى وكلام الأصحاب في اعتبار ذلك خرج مخرج الغالب ولعل وجه صيانة القبلة عن خروج  
 الخارج من الفرج وإن كانت العورة تنتهى بالكعبة نهاية عبارة شيخنا وظاهر كلامهم تعيين كونه ثلثي ذراع  
 فأكبر ولعله للغالب فلو كفاه دون الثلثين اكتفى به واحتاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو بال أو تغوط  
 قائماً فلا بد أن يكون سائر من قدمه إلى سرته لأن هذا حريم العورة اه وعبارة المغنى نعم لو بال قائماً لا بد من  
 ارتقاعه إلى أن يستر عورته اه (قوله فان فعل) أى الاستقبال أو الاستدبار مع السائر المذكور كرى (قوله)

وخرجها قبلة بيت المقدس  
 فيكره فيها نظير ما يحرم هنا  
 (ولا يستدبرها) أدبا مع  
 سائر ارتقاعه ثلثاً ذراع  
 فأكثر وقد دنا منه ثلاثة  
 أذرع فأقل بذراع الأذى  
 المعتدل فان فعل بخلاف  
 الأولى

وإن كان أعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بأنه يثبت للفضل نعم قد يستقبله أو يستدبره  
 على وجه يعد أزاراً فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المحترم أو استدباره فليتأمل وفي العباب  
 وغيره وعندنا يكره قضاء الحاجة عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يتمتع الاستنجاء كالعظم انتهى وقوله  
 عند قبر محترم قال في شرحه وبحث الأذرعى حرمة عند قبور الأنبياء وعند القبور المحترمة المتكررة نبشها  
 لا اختلاط ترتبها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها عند قبور الشهداء فقط غلط انتهى وقوله وعليه قال في  
 شرحه والحق الأذرعى بذلك البول إلى جداره إذا مسه انتهى ومعلوم أنه إذا كره عند القبر المحترم فعند  
 المصحف أولى (قوله فيكره الخ) والأوجه أن السترة المانعة للحرمة فيها مرتفع السكر اه هنا م (قوله ولا  
 يستدبرها) (تنبيه) لا يخفى أن المراد باستدبارها كشف دبره إلى جهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل

في غير المعد) ويصير المحل معداً بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كما في سم على حج ويذبحي أو يتبذنه لذلك بقصد الفعل فيه منه أو بمن يريد ذلك من اتباعه ع (قوله) أما هو (الخ) هذا صريح في أنه إذا اتخذ له محلاً في الصحراء بغير سائر وأعد قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه لجهة القبلة ومنه ما يقع للمسافرين إذا نزلوا بعض المنازل رشيدي (ولو مع عدمه) (الخ) أي عدم ما ذكر من الاستقبال والاستدبار كردهي وعش (قوله) على (الوجه) ولو استقبلها بصدده وحول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه نهاية (قوله) والتزده (الخ) اعتمدته شيخنا والرشيدي وعبارته بعد ذكر كلام الشارح وتقريره به تعلم أن خلاف الأولى غير خلاف الأفضل وذلك لأن خلاف الأولى باصطلاح الأصوليين صار اسماً للنهي عنه لكنه ينهي غير خاص فهو المعبر عنه بالسكر وه كراهة خفيفة وأما خلاف الأفضل فعناؤه أنه لا ينهي فيه بل فيه فضل إلا أن خلافه أفضل منه وإن توقف في ذلك شيخنا ع في الحاشية أه أي حيث عقب كلام الشارح المذكور بقوله قد يشعر التعبير بقوله أفضل أن خلاف الأفضل دون خلاف الأولى ولم أره بل هو مخالف لما ذكره ومن أن الأولى والأفضل متساويان أه ووافق البصري ونقل السكردي عن كتب الشارح ما يوافق كلام الرشيدي عبارة قوله لكنه خلاف الأفضل أي وليس هو خلاف الأولى كانه عليه الشارح في كتبه وفي شرح العباب له فعله في الأول أي غير المعد مع السائر خلاف الأولى فهو في حيز النهي العام وفي الثاني أي المعد خلاف الأفضل فليس في حيز النهي بوجه انتهى وفي المجرع عن بعضهم الفضيلة المرغب فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والتأفة أه قول المتن (ويحرم أن الخ) ينبغي أن يجب على الولي منع الصبي والمجنون من الاستقبال والاستدبار بلا سائر بل ينبغي وجوب ذلك على غير الولي أيضاً لأن إزالة المنكر عند القدرة واجبة وإن لم يأثم الفاعل سم أه ع (قوله) لعين القبلة) ينبغي أن يراد بالعين ما يجوز استقبال القبلة في الصلاة فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سياتي عن إمام الحرمين سم عبارة شيخنا قوله استقبال القبلة أي عينها يقيناً في القرب وظناً في البعد وكذا يقال في استدبارها أه (قوله) لزمه الاجتهاد) أي حيث لا سيرة نهاية وسم وشرح بأفضل قال السكردي والأسن ذلك ولم يجب كما في شروح الأرساد والعاب للشارح وفي النهاية وغيره أو الكلام كما علم مما سبق حيث لم يكن معد ذلك أه (قوله) ما يأتي قبيل صفة الصلاة) منه الأخذ بقول المخبر عن علم مقدم على الاجتهاد سم ومنه حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد وأنه يجب التعلم لذلك نهاية قال السكردي ومنه أنه يجب تكريره لكل مرة حيث لم يكن متذكراً للدليل الأول ويجوز الاجتهاد مع قدرته على المعد إيعاب ومنه أنه لو تحير وتخبر وأنه لو اختلف عليه اجتهاد اثنين فعل ما يأتي ثم وإن محل ذلك كله ما إذا لم يغلبه الخارج أو يضره كتمه وإلا فلا حرج إمداد أه (قوله) بغير المعد) أي بناء كان أو صحراء (قوله) ومنه) أي السائر (ارخاء ذيله) فلو لم يتيسر له سائر إلا بارخاء ذيله لم يكلف السيرة إن أدى إلى تنجيسه لأن في تنجيس ثوبه مشقة عليه والسيرة يسقط بالعذر ع قال شيخنا وتكفي يده إذا جعلها سائراً أه (قوله) وإن لم يكن له عرض) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة أنه لا بد أن يكون عرضاً بحيث يسيرها أي العورة جميعها سواء كان قائماً أم لا أه زاد الأول على نحو ما فافهم

ظهر إليها كاشفاً لدبر حال خروج الخارج وإنه إذا استقبل أو استدبر واستتر من جهتها لا يجب الاستتار أيضاً عن الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستتار من جهة القبلة أن استقبالها أو استدبرها ففتن لذلك (قوله) هذا في غير المعد) تنبيه متى يصير المحل معداً ولا يبعد أن يصير بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود إليه لذلك (قوله) لعين القبلة) ينبغي أن يراد بالعين ما يجوز استقبال القبلة في الصلاة فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سياتي عن إمام الحرمين (قوله) لزمه الاجتهاد) ومعلوم أن محل لزومه ما لم يستتر بشرطه ولا يلزم لأن الاستتار إذا منع الحرمة مع تحقق أنه إلى جهة القبلة فمفع الشك بالأولى (قوله) ويأتي هنا (الخ) منه الأخذ بقول المخبر عن علم مقدم على الاجتهاد (قوله) وإن لم يكن له عرض) فيه نظر ظاهر

هذا في غير المعد أما هو  
فذلك فيه مباح والتزده  
عنه حيث سهل أفضل  
(ويحرم أن) أي الاستقبال  
والاستدبار بعين الفرج  
الخارج منه البول أو الغائط  
ولو مع عدمه بالصدر لعين  
القبلة لاجتماعها على الوجه  
ولو اشتبهت عليه لزمه  
الاجتهاد ويأتي هنا جميع  
ما يأتي قبيل صفة الصلاة  
فيما يظهر (بالصحراء) يعني  
بغير المعد وحيث لا سائر  
كما ذكر ومنه ارخاء ذيله  
وإن لم يكن له عرض

لأن القصد تعظيم جهة القبلة لا الستر الآتي وإلا اشترط له عرض يستر العورة لا يقال تعظيمها إنما يحصل بحجب عورته عنها لا نأمن ذلك بحل الاستنجاء والجماع وإخراج الريح اليها وأصل هذا التفصيل نبيه صلى الله عليه وسلم عن ذبك مع فعله للاستدبار في المدة وقد سمع عن قوم كراهة الاستقبال في المعد فأمر بتحويل مقعده للقبلة مبالغة في الرد عليهم ولو لم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تعير بينهما على ما يقتضيه قول القفال لو هبت ربيع عن يمين القبلة ويسارها وخشى الرشاش جازاً فتأمل قوله جازاً ولم يقل تعين الاستدبار

ويحصل بالوهدة والرابية والدابة كثيب الرمل وغيرها اه واعتمده شيخنا قال الرشيدى قوله مر أن يستر جميع ما توجه به أى من بدنه كما هو ظاهر وعليه لو جعل جنبه لجهة القبلة ولوى ذكره اليها حال البول يجب عليه أن يستر جميع جنبه عرضاً اه عبارة السكردى قوله وان لم يكن له أى للستر عرض اعتمده الشارح فى كتبه فيمكن فى هنا نحو العنزة ووافقه عليه الشهاب القليوبى وخالف الجمل الرملى فاعتمده لا بدان يكون له عرض بحيث يسترجع انب العورة واعتمده الزياى وسم اه أى والمغنى كما مر (قوله لأن القصد الخ) فيه نظر ظاهر إذ من الواضح أن لا تعظيم مع عدم الستر عنها سم (قوله لا الستر) أى عن عين الناس وقوله الآتى أى آنفاً المتن (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عما ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه سم أى ولو سلمنا الملازمة لبطان اللازم ممنوع على ما مر عنه وعن غيره (قوله لا نأمن الخ) قد يقال جل المذكورات اليها لا يصلح سند المنع لأن تلك المذكورات غير منافية للتعظيم مطلقاً بدليل حلها بدون ستر مطلقاً بخلاف مانحن فيه فتأمل سم (قوله بحل الاستنجاء الخ) أى بلا كراهة نهاية ومغنى (قوله والجماع الخ) أى وفصد وحجامة نهاية أوقى ما وحيض أو نفاس لأن ذلك ليس فى معنى البول والغائط ع ش أو إخراج قيح أو منى أو إلقاء نجاسة فلا كراهة وان كان الأولى ترك تعظيمها لقليوبى (قوله وأصل هذا التفصيل) أى كون الاستقبال والاستدبار فى المعد مباحاً وفى غيره مع وجود الساتر بشرطه خلاف الأولى ومع عدمه حراماً كردى (قوله عن ذبك) أى الاستقبال والاستدبار (قوله بتحويل مقعده الخ) وكانت لبنتين يقضى عليهما الحاجة بغيرى (قوله تخير بينهما) خلافاً للمغنى والنهاية عبارة الثانى ومحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج أو يضره كتمه وإلا فلا حرج ولو هبت ربيع عن يمين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار فان تعارضوا وجب الاستدبار لأن الاستقبال أخش اه قال ع ش قوله وأيضه الخ أى بأن تحصل له بالسكتم مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر وقوله جاز الخ أى حيث أمكن كل منهما دون غيره فان أمكننا معاً وجب الاستدبار كما فى قوله مر فان تعارض الخ اه وقال السكردى قوله أى النهاية جاز الخ وفى سم على المنهج معنى قولهم جاز الاستقبال والاستدبار أنه يجوز المكن منها فان أمكننا فهو معنى تعارضهما وهذا واضح لكن الزمان أحوج إلى التعرض لذلك اه وظاهر أن الكلام حيث لم يمكن الاستتار كما صرح به سم على التحفة أى ولم يوجد معد وقوله مر وجب الاستدبار كذلك فى شرحى الارشاد والاعباب والمغنى وشرحى البهجة والروض لشيخ الاسلام وشرح التنبيه للخطيب واطبق عليه المتأخرون ووقع فى التحفة أنه قال فى هذه بالتخير وقال سم عليه أى التحفة قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز أن مراده بقوله جاز أى على البدل أى جاز ما أمكن منها فان أمكننا فعل ما فى نظيره اه وقال الهاتى عليه بعد كلام ما نصه وهذا علم أن ما نقله

إذ من الواضح أنه لا تعظيم مع عدم الستر عنها انتهى (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عما ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه (قوله لا نأمن ذلك بحل الاستنجاء الخ) قد يقال حل المذكورات اليها لا يصلح سند المنع لأن تلك المذكورات غير منافية للتعظيم مطلقاً بدليل حلها بدون ستر مطلقاً بخلاف مانحن فيه فتأمل سم (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى فيمن قضى الحاجة قائماً بان شرط الساتر فى حقه كونه ساتراً من سرته إلى الأرض وإما اشترط من الشرة ولم يكف محاذة الخارج لأن العورة محرمة الفرج فتبعته فى هذا الحكم ولو لا ذلك ما اشترطوا للقاعد ارتفاع السترة ثلثي ذراع وقد يقال قياس هذا الافتاء أنه لو بال قائماً على طرف جدار وجب كون الساتر من سرته إلى الأرض فعلم أن خروج البول مثلاً إلى جهة القبلة مضروان كان بعيداً من الفرج ولو لا هذا لم يشترط فى سترة القاعد زيادة على مقدار محل الخروج من الفرج وقد يقال بل قياسه كونه ساتراً إلى محل قدميه وهو راس الجدار هنا (قوله تخير بينهما الخ) فى شرح الروض أن الظاهر رعاية الاستقبال كما راعى القبل فى الستر انتهى فالشارح قصده ما قاله والفرق بين ما هنا وما قال عليه (قوله على ما يقتضيه قول القفال) قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز أن مراده بقوله جازاً جازاً على البدل أى جاز ما أمكن منها فان أمكننا فعل ما فى نظيره اه ونظير ذلك قوله لا تفى الجراح وجباً وفى



وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبل فيما لو وجد كافى أحد سواتيه الا فى شروط الصلاة بان الملاحظ ثم ان الدبر مستتر بالالين بخلاف  
القبل وهنا أن فى كل خروج نجاسة بازاء القبلة إذلا استتار فى الدبر وقت خروجها فاختلفا (١٦٥) ثم لاهنا فان قلت بردى ذلك كراهة

استقبال القمرين دون  
استدبارهما قلت هذا  
تناقض فيه كلام الشيخين  
وغيرهما فلا إيراد وإن  
كان الاصح ما ذكر وعليه  
يفرق بينهما علويان فلا  
تتأنى فيهما غالبا حقيقة  
الاستدبار فلم يكره بخلاف  
القبلة فانه يتأنى فيها كل  
منهما فتخير وعمل الكراهة  
هنا حيث لا سائر كالقبلة  
بلى اولى ومنه السحاب كما  
هو ظاهر وشمل كلامهم  
محاذاة القمر نهارا وهو محتمل  
ويحتمل التقييد بالليل لانه  
محل سلطانه وعليه فابعد  
الصبح يلحق بالليل نظير ما  
ياتى فى الكسوف ثم راي  
عن الفقيه إسماعيل الحضرمى  
التقييد بالليل واجاب عما  
يحتج به للاطلاق من رعاية  
مامعه من الملائكة بانه يلزم  
عليه كراهة ذلك فى حق  
زوجته نظرا لما مامعه من  
الحفظة (وبعد) ندبا عن  
الناس فى الصحراء بحيث  
لا يسمع لخارجهم صوت  
ولا يشم له ريح ويظهر ان  
البيان كذلك ان سهل فيه  
ذلك ثم راي الاذرى نقل  
عن الحلبي ان غير الصحراء  
مما لم يعد مثلبا لكن تقييده  
بما لم يعد بعيد بل الوجه  
الابعد مطلقا ان سهل كما  
ذكرته فان لم يعد سن لهم  
الابعد عنه كذلك ويسن

الشارح عن القفال غير مرضى عنده ولذا جاء بعلى كاهى عادته اه انتهى كلام الكردى (قوله) وعليه  
(الح) اى التخيير (قوله) بان الملاحظ ثم (الح) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم فى ذلك بل لحظوا ايضا تعظيم جهة القبلة  
كافى شرح الروض قلت الفرق أن المقابلة ثم بالقبل فقط وهنا المقابلة بالنجاسة بكل منهما سم (قوله)  
وهنا ان فى كل (الح) قد يقال يلزم فى الاستقبال محاذاة القبلة بالنجاسة وبالعورة وفى الاستدبار لا يلزم إلا الاول  
فترجح بصرى (قوله) على ذلك (أى التخيير) (قوله) كراهة استقبال القمرين (أى عند الطلوع أو الغروب  
لان هذه الحالة التى يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما إذا صار فى وسط السماء فانه لا يمكن الاستقبال فيها إلا إذا  
نام على قفاه وصار يبول على نفسه زيادى اه كردى قال سم يحتمل أن يلحق بهما قبر النبي صلى الله  
عليه وسلم لانه اعظم منهما وقد ردى عليه انه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه اى قبر النبي اعظم من السكبة  
والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم عن الاذرى حرمة عند قبور الانبياء اه (قوله) وإن كان الاصح  
(الح) يكفى فى الورود تصحيح ما ذكر سم (قوله) وعليه (أى على الاصح) (قوله) هنا (أى فى استقبال الشمس  
والقمر غير المعد (قوله) ومنه السحاب) فضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره  
ولعله اقرب سم وقضيته ايضا انه لا يكره مطلقا فى البناء المانع عن رؤية القمرين (قوله) ويحتمل التقييد  
بالليل (اعتمده النهاية) (قوله) فابعد الصبح (الح) أى إلى طلوع الشمس (قوله) للاطلاق (أى الشامل للنهار  
(قوله) من رعاية مامعه (أى القمرين لما يحتاج (الح) (قوله) كراهة ذلك (أى الاستقبال (فى زوجته) اى  
جماعها قول المتن (وبعد) بفتح أوله من بعد لا يضمه من أبعد لان ذلك إنما هو من أبعد غيره على ما فى المختار  
لكن فى المصباح ان ابعد يستعمل لازما ومتعديا وعليه فيجوز قراءته بضم الياء وكسر العين ع ش اقول  
وبفيده ايضا تعبير الشارح بما يأتى بالا بعد (قوله) ندبا (أى قوله) ثم فى النهاية والمغنى (قوله) عن الناس (الح)  
ولو فى البول نهاية وشرح بافضل (قوله) ذلك (أى البعد بحيث لا يسمع (الح) (قوله) لكن تقييده (أى الحلبي  
(قوله) فان لم يعد سم (الح) كذا فى المغنى (قوله) كذلك (أى بحيث لا يسمع الخ (قوله) ويسن الخ) كذا فى  
النهاية (قوله) بالمغس) كمعظم ومحدث إسم وضع فى طريق الطائف قاموس قول المتن (ويستتر) ويكفى  
الستر بالماء كالو بال وأسافل بدنه منغمسة فى ماء متبحر وقالم نعم ينبغي تقييده بالكدر بخلاف الصافي  
كالزجاج الصافي وتقدم عن بحثه مر الاكتفاء بالزجاج فى ستر القبلة سم على المنهج اه ع ش وكردى  
(قوله) بالسائر (أى قوله) ويسن فى النهاية إلا قوله وفارق إلى فزعم (قوله) بالسائر السابق (أى برتفع قدر  
ثلث ذراع فاكثروا قدر منه ثلاثة أذرع فاقبل بذراع الادمى ولو براحلة او وهداة او ارغام ذيله نهاية  
ومغنى (قوله) يمنع رؤية عورته) يؤخذ منه أنه لا بدنى السائر هنا ان يكون محيطا به من سائر الجوانب ليحصل  
ستر العورة فيخالف القبلة فى هذا ايضا فامله بصرى (قوله) ومحلة (أى محل الاكتفاء بالستر السابق لكن

القصاص قول (قوله) بان الملاحظ ثم (الح) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم فى ذلك بل لحظوا ايضا تعظيم جهة القبلة  
قال فى شرح الروض ثم فى تعليل لزوم البداءة بالقبل مانصه لانه يتوجه بالقبل القبلة فستره اهم تعظيها  
ولان الدبر مستور غالبا بالالين بخلاف القبل انتهى والاصل عدم تركيب العلة وإن كلا علة مستقلة قلت  
الفرق ان المقابلة ثم بالقبل فقط وهنا المقابلة بالنجاسة بكل منهما (قوله) كراهة استقبال القمرين) يحتمل ان  
يلحق بهما قبر النبي صلى الله عليه وسلم لانه اعظم منهما وقد ردى عليه أنه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه اى النبي  
صلى الله عليه وسلم اعظم من السكبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم فى هاءش الصفحة السابقة عن  
الاذرى حرمة عند قبور الانبياء فيتامل (قوله) وإن كان الاصح ما ذكر (يكفى فى الورود تصحيح ما ذكر  
(قوله) ومنه السحاب) فضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره ولعله الاقرب (قوله)

أن يغيب شخصه عن الناس للاتباع بل صح أنه صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضى حاجته بالمغس محل على نحو ميلين منها والظاهر أن  
هذه المبالغة فى البعد كانت لعذر كانشثار الناس ثم حيثئذ (ويستتر) بالسائر السابق لكن مع عرض يمنع رؤية عورته وعمله فى الجالس كادل

مع عرض (قوله بأنه الخ) متعلق بالتعليل والضمير للستر السابق (قوله الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهاشم عن شيخنا الرملي ان يقال الى الارض لا ناقل الفرق يمكن ظاهر فليتامل سم على حج قلت والفرق ان المقصود ثم التعظيم فوجب لذلك الستر عن العورة وحرمة والمقصود هنا مع النظر المحرم وذلك ليس إلا لما بين السرة والركبة عش (قوله هذا) اي نذب الستر كردى (قوله يسهل الخ) اي او مسقف نهاية (قوله وان يعد الخ) اي اكثر من ثلاثة اذرع نهاية (قوله وفارق ما مر في القبلة) اي من عدم كفاية البعيد وعدم اشتراط العرض (قوله فزعم اتحادهما) أي الساتر عن القبلة والساتر عن العيوب (قوله ومحل ذلك الخ) اي محل كون الستر المذكور مندوبا وقوله حيث لم يكن ثم الخ اي حيث لم يكن ثم احد او كان وهو ممن يحل نظره اليه او يحرم ولكن علم غض البصر بالفعل عنه كردى (قوله من ينظر الخ) اي بالفعل وشيدى (قوله وإلا لزمه الستر الخ) إذ كشفها بحضرة حرام ووجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو اخذه البول وهو محبوس بين جماعة جاز له التكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يوجد إلا ماء محضرة الناس جاز له كشفها أيضا كما يحنه بعضهم فيهما وظاهر التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والاجه الوجوب وفارق ما أفنى به والدرجته الله تعالى في نظيرها من الجمعة حيث خاف فوتها إلا بالكشف المذكور وحيث جعله جائزا لا واجبا قال لان كشفها يسوء صاحبها بان الجمعة بدلا ولا كذلك الوقت نهاية وسم وقوله والوجه الوجوب وبأن في شرح ويجب الاستنجاء اعتمادا وكذا نقل السكردى عن الامداد والاياعاب اعتمادا قال عش قوله مر ولو اخذه البول الخ اي بان احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي أنه لا يشترط وصوله الى حديث خشى معه من عدم البول محدور تيمم بل ينبغي وجوبه إذا تحقق الضرر بتركه وقوله وقد ضاق الوقت الخ افهم حرمة الاستنجاء بمحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبغي ان محلها حيث لم يغلب على ظنه امكان الاستنجاء في محله لا ينظر اليه احد ممن يحرم نظره ولا جاز له الكشف في اول الوقت كما قيل بمثله في فاقد الطهورين والمتيمم في محل يغلب فيه وجود الماء اه وقوله ولم يغلب الخ صوابه يغلب (قوله ويسن) الى قوله ولو تعارض في المغنى لا قوله ولا يتخرج الى وان يعد (قوله ويسن رفع ثوبه شيئا الخ) وأن يسبله شيئا فشيئا قبل انقضاء قيامه معنى وبافضل وشيئا (قوله فان رفعه الخ) أي في الخلوة شرح بافضل (قوله ولا يتخرج على كشف العورة الخ) اي على الخلاف في جواز فانه فيما إذا كان الكشف لغير غرض (قوله لانه) اي كشف العورة في الخلوة سم (قوله لادنى غرض) كالاغتسال والبول ومعاشرة الزوج معنى (قوله وهذا منه) اي فلا يحرم سم اي باتفاق (قوله وان يعد لاحجار) اي إذا اراد الاستنجاء بها (او الماء) اي إذا اراد الاستنجاء به او كليهما ان اراد الجمع معنى (قوله او والاستقبال الخ) اي لو عارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه لو أريد بهذا التعارض ان استقبال أو استدبر فان الستر وإلا حصل فهذا ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حيثئذ مع الستر سواء وجب أو لا وان اراد به ان استقبال أو استدبر حصل الستر وإلا فلا وانه حيثئذ ينبغي الاستقبال أو الاستدبار مع الستران وجب الستر لو جود من ينظر اليه ممن يحرم نظره فان لم يجب تركهما وإن فات الستر فهو محل في نظر في الشق الثاني فليتامل سم اقول

الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهاشم عن شيخنا الرملي أن يقال الى الارض لا ناقل الفرق يمكن ظاهر فتأمل (قوله وإلا لزمه الستر) اي لان كشفها بمحضرة الناس حرام ووجوب غض البصر لا يمنع الحرمة خلافا لمن توهمه (قوله لانه) اي كشف العورة وقوله وهذا منه اي فلا يحرم (قوله او والاستقبال الخ) اي لو عارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه ان أريد بهذا التعارض أنه ان استقبال أو استدبر فات الستر وإلا حصل فهذا ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حيثئذ مع الستر سواء وجب أو لا وان اراد به انه ان استقبال أو استدبر حصل الستر وإلا فلا وانه حيثئذ ينبغي الاستقبال أو الاستدبار مع الستران وجب الستر لو جود من

عليه تعليل بعضهم له بأنه يستر من سرته الى قدميه فافهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة على ما مر حتى يستر من سرته الى ركبته ومن عرضه حتى يستر عورته هذا ان لم يكن يبنه يسهل تسقيفه عادة وإلا كفى وإن بعد عنه الساتر وفارق ما مر في القبلة بأن القصد ثم تعظيمها كما مر وهو لا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورته غالبا وهو يحصل مع ذلك فزعم اتحادهما ليس في محله ومحل ذلك كله حيث لم يكن ثم من ينظر لعورته غير حليلته وعلمه وإلا لزمه الستر على المنقول المعتمد ويسن وقع ثوبه شيئا فشيئا مبالغة في الستر فان رفعه دفعة قبل دنوه كره إلا الخشية نحو تنجس ولا يتخرج على كشف العورة في الخلوة لانه يباح لادنى عرض وهذا منه وان يعد الاحجار أو الماء قبل جلوسه ولو تعارض الستر والابعد أو والاستقبال أو الاستدبار قدم الستر

وقوله وإن أريد أنه الخ وهذا هو المتعين بقراءة المقام وقوله فهو محل نظر الخ لا يظهر وجهه (قوله في الأولى) أى تعارض الستر والابعد وقوله وفي غيرهماى تعارض الستر والاستقبال والاستدبار قول المتن (ولا يبول) وصحب البول فى الماء كالبول فيه معنى (قوله لا يتغوط) إلى قوله رجيب فى المغنى والنهاية (قوله فان فعل) أى البول أو العائظ فى المملوك أو المباح وكذا البصاق والخاط شيخنا (قوله كره) ويكره ايضا قضاء الحاجة بقرب الماء الذى يكره قضاءه فيه معنى وشرح بافضل قال السكردى عليه قوله بقرب الماء قال فى الايعاب بحيث يصل اليه كفى الجوهر اه وفيه توقف والاقرب إقاؤه على ظاهر إطلاقه فليراجع (قوله ما لم يستبحر الخ) قال فى شرح العباب فلا كراهة فى قضاء الحاجة فيه نهارا ولا خلاف الأولى كاهو ظاهر انتهى سم (قوله بحيث لا تعافه الخ) لا شبهة فى أن محل البول تعافه لا النفس كيفما كان الماء سيما عقبه بصرى (قوله فلا يكره فى كثيره) أى دون قليلة فكيره نهاية معنى (قوله فى القليل) أى مطلقا معنى أى را كذا كان أو جاريا (قوله وإن وافقه) أى المصنف (قوله ما قرره الخ) خبر وجوابه والجملة خبر وبحت المصنف (قوله وطهره الخ) جملة حالية (قوله يمكن بالمكثرة) لكنه يشكلى بتمام من أنه يحرم استعمال الاناء النجس فى الماء القليل واجيب بأن هناك استعمالا بخلافه هنا معنى وعشر (قوله وتعين الخ) أى الماء القليل سواء كان را كذا أو جاريا رشيدى (قوله ويحرم فى مسيل الخ) أى وفى مملوك تغيره سم عبارة ع ش بعد كلام اقول الاقرب الحرمة فى المملوك للغير مطلقا استبحر أو لا حيث لم يعلم رضامالكة لانه تصرف فى ملك الغير بغير إذنه ونقل بالدرس عن شرح العباب للشارح مر ما يوافق ما قلناه اه وعبارة شيخنا وهذا فى المباح والمملوك بل بخلاف المسبل أو المملوك لغيره من غير علم رضاه فيحرم ولو مستبحر فيحرم على الشخص البول فى مغطس المسجد وكذا فى مغطس الحمام من غير علم رضاصاحبه وان كان نافعا عند الأطباء فقد قالوا ان بوله فى الحمام فى الشتاء قائما خير من شربه واه (قوله وموقوف) انظر ما صوره وقف الماء وقد صور بمال ووقف محله كثير مثلا ويكون فى التعبير بوقفه تجوزا ويمكن تصويره بمال ملك ماء كثيرا كبركة مثلا ووقف الماء على من ينتفع به من غير نقل له ع ش عبارة الرشيدى وصورة الموقوف كاهو ظاهر ان بقف انسان ضيعة مثلا يلا من غلتها نحو صهرىج أو فسقية أو أن بقف برأف يدخل فيه ماء هو وجود المتجدد تبعا وإلا فالما لا يقبل الوقف قصدا اه (قوله مطلقا) أى را كذا كان أو جاريا قليلا أو كثيرا بصرى عبارة سم ظاهره وان استبحر كما تقدم اه (قوله وما هو واقف الخ) فلو انغمس مستجمر فى ماء قليل حرم وإن قلنا بالكراهة فى البول فيه لما فيه هنا من تضييحه بالنجاسة خلافا لبعضهم نهاية (قوله إن قل الخ) وكذا فيما يظهر وان كثر وغلب على ظنه تغيره سم (قوله لحرمة تنجيس البدن) يؤخذ منه لحرمة فيما اتصل به بعض ثوبه بناء على حرمة تنجيس الثوب ايضا سم (قوله مطلقا)

في الأولى كما بحث وفي غيرها  
ان وجب فيما يظهر (ولا  
يبول) ولا يتغوط (في ماء)  
ملوك أو مباح غير مسبل  
لا موقوف (راكد) قل  
أو كثر للخبر الصحيح  
أنه عليه السلام نهى عن ذلك  
فان فعل كرهه عالم يستبحر  
بحيث لا تعافه نفس البتة  
أما الجاري فلا يكره في  
كثيره لقوته وبحث  
المصنف حرمة في القليل  
لان فيه إتلافه عليه  
وعلى غيره جوابه وان  
واقفه الاسنوى في بعض  
تفصيل اعتمده ما قرنته  
ان الكلام في ملوك أو  
مباح وطهره ممكن  
بالمكاثرة نعم إن دخل  
الوقت وتعين لطهره حرم  
كأتلافه ويحرم في مسبل  
وموقوف مطلقا وما هو  
واقف فيه ان قل لحرمة  
تنجس البدن ويكره في الماء  
بالليل مطلقا كالأغتسال  
لما قيل أنه مأوى الجن  
وعيب استنتاج السكراة

من هذه العلة التي لا اصل لها بل لو فرض (١٦٨) ان لها اصلا كانت التسمية دافعة لشرمهم فلتحمل الكراهة هنا على الارشادية وقد يجاب

بالترام انها شرعية ويوجه  
بنظير ما مر في كراهة  
المشمس أنه مزيب وفي  
الحديث دع ما يريك إلى  
ما لا يريك ودفع التسمية  
لذلك إنما يظن في غير  
عتاة كفرتهم فان قلت  
الماء العذب ربوي لانه  
مطعم فليحرم البول فيه  
مطلقا كالطعام قلت هذا  
ما تخيله بعض الشراح وهو  
فاسد لان الطعام ينتجس  
ولا يمكن تطهير مائه  
والماء له قوة ودفع للنجاسة  
عن نفسه فلم يلحق هنا  
بالمطعمات (و) لا يبول  
ولا يتغوط في (جحر)  
لصحة النهي عنه وهو الثقب  
اي الخرق المستدير التازل  
في الارض والحق به السرب  
بفتح أوليه أي الشق  
المستطيل فان فعل كره  
خشية أن يتأذى أو يؤذى  
حيوانا فيه ومنه يؤخذ ان  
الكلام في غير المعدوانه لا  
يكفي الاعداد هنا بالقصد  
(تنبيه) وقع لشيخنا  
وغيره أنهم نقلوا عن  
المجموع انه بحث الحرمة  
هنا لصحة النهي وأنه قد  
الكراهة بغير المعدوانه  
ذلك في عدة نسخ فيه هنا فان  
كان فيه بمحل آخر أو في بعض  
نسخه وإلا فكل ما هم مؤول  
بان مقتضى بحثه في الملاعن  
الحرمة لصحة النهي فيها  
ان هذا مثلها ففسبوه اليه  
قساما نعم نقل ذلك الاذرعى

أي را كذا أو جاريا قليلا أو كثيرا (قوله من هذه الخ) أي كون الماء أو الجن في الليل (قوله دافعة لشرمهم الخ) يحتمل ان يقال لعل الوجه في ذلك تاديبه إلى تنجيسهم لعدم رؤيتنا لهم لا الخوف من شرمهم على انه ينبغي ان ينظر هل التسمية تدفع شرمهم المحسوس كالإيذاء في البدن كما تدفع المعقول كالوسوسة فقد حكى نعر ضهم بالا إيذاء الحسى الكثير من الكمل مع ان ظاهر حالهم مواظبة الذكر بصري (قوله ويوجه) أي ذلك الالتزام (قوله فان قلت) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله مطلقا) أي لا أو نهارا را كذا أو جاريا قليلا أو كثيرا (قوله مائه) قد يقال فينبغي الجواز فيما يمكن تظهيره منه كالبطيخة والتمر وقوله ودفع للنجاسة الخ هذا لا يأتي في القليل إلا ان يراد في الجملة أو باعتبار جنسه سم ودفع النهاية الاشكال المذكور من اصله زيادة قوله وإنما يحرم في القليل لا مكان طهره بالمكاثرة اه وهو معلوم من اول كلام الشارح ايضا ولذا سكنت عنه هنا (قوله ولا يبول) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله ولم أر في المغنى إلا قوله منه إلى نقلوا قول المتن (وجحر) بجم مضمومة فهملة ساكنة نهاية ومعنى (قوله لصحة النهي عنه) لما يقال انها مساكن الجن نهاية ومعنى (قوله وهو الثقب) بالفتح واحدا للثقب والثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف مختار وفي الافناع انه يضم المثلثة وشكون القاف قلت القياس ما في المختار لانه في الاصل مصدر وعبارة شرح الروض بفتح المثلثة افصح من ضمها اه ع ش (قوله خشية أن يتأذى الخ) عبارة النهاية والمغنى لانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذى أو قوى فيؤذيه أو ينجسه اه قال ع ش ولو تحقق أنه ليس فيه حيوان يؤذى بل ما لا يؤذى وكان يلزم من بوله عليه قتله ينبغي ان يقال ان ذنب قتله وكان يموت بسرعة فلا حرمه ولا كراهة وإن كره قتله فان كان يموت بسرعة فالكره اه وإن كان لا يموت بسرعة بل يحصل تعذيب حرم للامر باحسان القتل وإن كان يباح قتله فان حصل تعذيب حرم وانقضى التعذيب فان لم يحصل تاديبه عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وإن حصل تاديبه الكراهة كما هو قضية إطلاقهم فليحرم محل كلامهم من ذلك سم على المنهج اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) يتأمل الاخذ فان المعد قد يحصل فيه الإيذاء والتأذى سم (قوله وانه لا يكفي الاعداد هنا) احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع من الصحراء فيكفي القصد ثم هذا وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود اليه لذلك سم (قوله انه بحث الحرمة الخ) اقره المغنى وكذا النهاية عبارة نعم يظهر تحريمه إذا غلب على ظنه ان به حيوانا محترما يتأذى به أو يهلك وعليه يحمل بحث المجموع اه وأقره سم ونقل السكردى عن الامداد مثله (قوله هنا) أي في الجحر وما لحق به (قوله وانه قيد الكراهة) أي عند الجمهور كرددى (قوله ولم أر ذلك) أي البحث وقوله فيه أي في المجموع وكان الأولى ابداله بمنه أو تقديمه على في عدة نسخ (قوله هنا) أي في مبحث اداب قاضى الحاجة (قوله بان مقتضى بحثه) أي بحث المجموع (قوله في الملاعن) أي الاتية انفا (قوله ان هذا الخ) خبر ان مقتضى الخ والاشارة لنحو الجحر (قوله نقل ذلك) أي البحث المذكور (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر سم

بعض ثوبه بناء على حرمة تنجيس الثوب أيضا وقد يلحق به الاناء إن حرمتا تنجيسه بلا حاجة وقد يقتضى هذا حرمة البول فيه إذا كان في إناء ولكن هذا قد لا يوافق جواز البول في الاناء الخالى عن الماء بل سيأتى ذنب اتخاذ الاناء للبول فيه لا ولا قد يفرق بين الخالى وما فيه ماء لانه في الثانى تنجيس لشيتين الماء والاناء بلا حاجة وقد يقال تنجيس كل جائز فكذلك عند الاجتماع (قوله مائه) قد يقال فينبغي الجواز فيما يمكن تطهيره كالبطيخة والتمر (قوله ودفع للنجاسة الخ) قد يقال هذا لا يأتي في القليل إلا ان يراد في الجملة أو باعتبار جنسه سم (قوله ومنه يؤخذ) يتأمل الاخذ فان المعد قد يحصل فيه الإيذاء أو التأذى (قوله وانه لا يكفي الاعداد هنا) بالقصد احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع بالصحراء هذا وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود اليه لذلك (قوله انه بحث الحرمة الخ) نعم يظهر تحريمه أي البول ومثله الغائط فيه أي في الجحر إذا غلب على ظنه أن به حيوانا محترما يتأذى به أو يهلك وعليه يحمل بحث المجموع مر (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر

وغيره عن المصنف ولم ينسبه له إكتتاب من كتبه قيل ونهى عن البول في البالوعة وتحت الميزاب وعلى رأس الجبل (و) لا يبول ولا وقد

وقد يمنع الشمول بأن البالوعة في قوة المعد لقضاء الحاجة كما يشعر به تقييد الشارح فيما يأتي المستحتم بأن لا منفذ له قول المتن (ومهر ربح) ومنه المراهيض المشتركة نهاية وشرح بافضل زاد المغنى فينبغي البول في إناؤه وإفراغه فيها ليسلم من النجاسة قاله الزركشي أهو في الكردي عن فتاوى السيد عمر البصري المراهيض جمع مرحاض وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الانسان أي التغوط والمراد بالمراهيض المشتركة ما يقع في المدارس والربط وبحوار المساجد الجوامع من اتخاذ مراحيض متعددة المنافذ متحدة في البناء المعد لاستقرار النجاسة فيبني بناء واسع مسقف يسمى في عرف أهل الحرمين ومهر باليارية بياء موحدة وتحتية مشددة وتفتح اليه منافذ متعددة ويبني لكل منفذ حائط يستره عن الاعين وله باب يختص به فالبناء الواحد الذي هو مستقر النجاسة متحد تشترك فيه تلك المنافذ ويجتمع فيه ما يسقط منها من الاقدار واما وجه الكراهة فيها فهم وان الهواء ينفذ من احدها مستقلا فاذا ابرز تصعد من منفذ آخر فيرد الرشاش إلى قاضي الحاجة اه (قوله) ولا يبول الى قوله والمراد في المغنى الا قوله وكالمتن الى المتن (قوله في محل صلب) فان لم يجد غيره دقه بحجراً أو نحوه مغنى وشرح بافضل وفي الكردي عليه قوله أو نحوه قال في الايعاب أي بأن يجعل فيه نحو حشيش أو تراب حتى يامن عود الرشاش اليه اه (قوله) ولا في مهر ربح الخ بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المانع نهاية وشرح بافضل وفي الكردي عن الايعاب والحاصل انه إن كان يبول ويتغوط مائعا كره استقبالها واستدبارها او يبول فقط كره له استقبالها او يتغوط مائعا فقط كره له استدبارها اه (قوله) وإن لم تكن هابة بالفعل) وفاقا للمغنى وشرح العباب للرملي واقره عش وخلافا للنهاية وشروح الارشاد والعباب بافضل للشارح (قوله) وكالمتن جامد الخ) وفاقا للزبادي وخلافا للنهاية والمغنى وشروح الارشاد والعباب للشارح (قوله) لا منفذ له مفهومه انتفاء النهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المناقاة بتقدير اعتقاد ما تقدم بان صورة ذاك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجها بحيث يسيل اليها وينزل وفيه نظر فليتأمل سم (قوله) وهو) إلى قوله والمراد في النهاية (قوله) ولا اي وإن اجتمعوا الحرام ومكرهه فلا كراهة فيه بل لا يبعد نذب ذلك تنفيرا لهم شرح الارشاد لحج اه سم على المنهج بل لو قيل بالوجوب حيث غلب على الظن امتناعهم من الاجتماع للحرم وآمين طريقا لدفعهم بل بعد عش وفي البجيري بعد ذكره عن الحلبي مثل ما مر عن شرح الارشاد مانصه وقد يجب ان لزم عليه دفع معصية برماوى اه قول المتن (وطريق) أي مسلوكة اما الطريق المهجور فلا كراهة فيه مغنى وفي الكردي عن الايعاب مثله (قوله) فيكره) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى الا قوله مالم يطهر المحل والى المتن في النهاية لا لا قوله ذلك وقوله في عمومه نظر ظاهر (قوله) فيكره) أي كراهة تنزيهية نهاية قال عش ولوزنق احديه وتلف فلا ضمان على الفاعل وإن غطاه بتراب أو نحوه لانه لم يحدث في التالف شيئا وما فعله جائز له اه قال البجيري ويفرق بينه وبين التلف بالقهات حيث يضمن باب الغالب في الحاجة ان تكون عن ضرورة والحق غير الغالب بالغالب اه (قوله) وقيل يحرم الخ) والمعتمد الكراهة مغنى وشرح بافضل وفي الكردي عليه عن الايعاب محل كراهة ذلك إن كان نحو الطريق مباحا وملكه او باذن مالكه او ظن رضاه بذلك ولا حرم جز ما كاهو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة او في نحو الجحرا عبارة البجيري عن الشوبزي محله إذا لم تكن الطريق مسبلة للمرور أو موقوفة أو مملوكة للغير أما إذا كانت كذلك فيحرم اه وفي عش عن سم على المنهج بعد كلام مانصه ويحتمل ان يلزم الجواز أي في الموقوفة والمسبلة للمرور والمملوكة للغير حيث لا ضرر على الارض ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض

(قوله) ومهر ربح) أي محل هبوبها وقت هبوبها كما اقتضاه كلام المجموع ومنه المراهيض المشتركة بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المانع لئلا يترشش بذلك ولا يكره استدبارها عند التغوط بغير مائع خلافا لمن قال بها لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه إذ ذلك لا يقتضي الكراهة م (قوله) لا منفذ له مفهومه انتفاء النهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المخالفة

يتغوط مائعا في محل صلب  
(و) لافي (مهر ربح) أي  
جهة هبوبها الغالب في ذلك  
الزمن فيكره ذلك وإن لم  
تكن هابة بالفعل لئلا يعود  
عليه رشاش الخارج  
وكالمتن جامد يخشى عود  
ريحه والتأذي به ولا يبول  
ولا يتغوط في مستحتم لا منفذ  
له لانه يجلب الوسواس  
(و) لافي (متحدث) وهو  
محل اجتماع الناس في الشمس  
شتا و الغل صيفا والمراد  
هنا كل محل يقصد لغرض  
كعبشة أو مقيل فيكره ذلك  
ان اجتمعوا الجائز ولا فلا  
(وطريق) فيكره وقيل  
يحرم التغوط وعليه جماعة  
وذلك لصحة النهي عن  
التخلي فيهما معللا بأنه  
يجلب اللعن كثيرا

(و) لا يبول ولا يتغوط  
(تحت) شجرة (ثمرة) أى  
من شأنها ذلك فيكرهه مالم  
يطهر المحل أو يعلم بحجى ماء  
يطهره قبل وجودها خشية  
تلويثها فتعاف ومنه  
يؤخذ أن الكلام في ثمرة  
ما كولة إلا أن يقال أن  
غيرها يعاف استعماله وان  
طهر وفي عمومها نظر ظاهر  
والكرامة في الغائط أخف  
من حيث أنه يرى فيجتنب  
أو يطهر وفي البول أخف  
من حيث أقدام الناس غالباً  
على أكل ما طهر منه بخلاف  
الغائط وعلى هذا يحمل  
الاختلاف في ذلك (ولا  
يتكلم) أى يكره له إلا  
لمصاحبة تكلم حال خروج  
بول أو غائط ولو بغير ذكر  
أو رد سلام للنهى عن  
التحدث على الغائط ولو  
عطس حمد بقلبه فقط  
كجامع فان تكلم ولم  
يسمع نفسه فلا كراهة  
أو خشى وقوع محذور  
بغيره لولا الكلام وجب أمّا  
مع عدم خروج شئ فيكرهه  
بذكر أو قرآن فقط واختير  
التحريم في القرآن (ولا  
يستنجى بماء في مجلسه) بغير

فلاة وقفاً أو ملكاً اه قول المتن (وتحت ثمرة) ولو كان الثمر مباحاً في غير وقت الثمرة معنى (قوله) أى من  
شأنها ذلك) أى لا يشترط وجود الثمر بالفعل وفي سم على المنهج بدخل في ذلك ما من شأن نوعه أن يثمر  
لكنه لم يبلغ أو ان الاثمار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر اه أى فيكره البول تحتها مالم يغلب على الظن  
حصول ماء يطهره قبل أو ان الاثمار ع ش (قوله) فيكرهه) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو مباحة اه  
وقوله مملوكة شامل للملكه وملك غيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتنجسها  
به لم يبعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه به اه  
سم (قوله) مالم يطهر المحل) كان المراد قصد تطهيره سم (قوله) بحجى ماء الخ) أى من مطر أو غيره معنى  
عبارة النهاية بنحو نيل أو سيل اه (قوله) ومنه وخذ الخ) الوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو غيره سم  
عبارة النهاية ولو كان الثمر مباحاً لم يكن ما كولا بل مشموماً ونحوه ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره اه  
وفي الكردى عن الأعياب ما يوافق (قوله) وفي عمومها نظر الخ) فالوجه أن يراد بالثمر ما ينتفع به باكل أو  
غيره كرى (قوله) أى يكرهه) إلى قوله كجماع في النهاية والمعنى (قوله) إلا المصلحة) عبارة المغنى والنهاية وشرح  
بافضل إلا الضرورة كإذ أرا عني فلا يكره بل قد يجب اه (قوله) وأورد سلام) من عطف الخاص (قوله) حمد  
بقلبه) وهل يثاب على ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الأول ولا ينافيه ما في الأذكار للنووى من أن الذكر القابى  
بمجرد لا يثاب عليه لأن محله فإلم يطلب وهذا مطلوب فيه بخصوصه ع ش (قوله) فلا كراهة) إذ لا يكره  
الهمس ولا التنجس معنى عبارة ع ش والأقرب أن مثل التنجس عند طرق باب الخلاص من الغير ليعلم هل فيه  
أحداً لا لا يسمى كلاماً بتقديره فهو لحاجة وهى دفع دخول الغير عليه اه (قوله) أو أخشى الخ) قال في  
شرح العباب وقد ينسب إن رجحت مصلحته على السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم ترجع المصلحة فيها  
اه سم (قوله) بغيره) أى أو به نفسه شرح بافضل (قوله) بذكر أو قرآن) في شرح الحصن الحصين مؤلفه ما نفعه  
قالت عائشة كان صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيائه ولم تستثن حالاً من حالاته وهذا يدل على أنه كان  
لا يغفل عن ذكر الله تعالى لأنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> كان مشغولاً بالله تعالى في كل أوقاته ذاكراً له وأما في حالة التخلي  
فلم يكن أحد يشاهده لكن شرع لأمته قبل التخلي وبعده ما يدل على الاعتناء بالذكر وكذلك سن  
الذكر عند الجماع فالذكر عند نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع وأما الذكر باللسان  
حينئذ فليس مما شرع لنا ولا نديننا إليه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه الحالة  
الحيا والمراقبة وذكر نعمة الله تعالى في إخراج هذا العدو المؤذى الذى لو لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من أعظم  
الذكر وإن لم يقله باللسان اه بصري (قوله) فقط) أى بخلاف الكلام بغيرهما فإنه إنما يكره حال  
خروج الخارج لآقبله ولا بعده خلافاً لما فهمه بعض عبارات إذغايته أنه يحمل النجاسة ومن هو بمحلها  
لا يكره له الكلام بغير ذلك قط الأعياب واعتماد الزيادة والقلوب والشورى وغيرهم الكراهة مطلقاً اه  
كردى وفي ع ش ما نصه نقل سم على جميع عنه الكراهة مطلقاً حال خروج الخارج أو قبله أو بعده لحاجة  
اه لكن لم أر ذلك في عدة نسخ من سم هنا إلا أن يريد ما قدمنا عن سم عن شرح العباب وعليه فيه نظر  
وقضية تقيد النهاية والمعنى وشرح المنهج الكراهة بحال قضاء الحاجة عدم الكراهة قبله ولا بعده وفاقاً  
للشارح (قوله) واختير التحريم الخ) وهو ضعيف معنى ونهاية وياتى في الشرح التصريح بذلك (قوله) بغير  
بتقدير اعتماد ما تقدم بأن صورة ذلك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجها بحيث  
يسيل إليها وينزل فيها وفيه نظر فليتأمل (قوله) وتحت شجرة) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو  
مباحة اه وقوله مملوكة شامل للملكه وملك غيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على  
الخارج وتنجسها به لم يبعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه وصول أرض  
الغير وشك في رضاه به اه والوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو غيره (قوله) لم يطهر المحل  
كان المراد قصد تطهيره (قوله) أو أخشى وقوع محذور الخ) قال في شرح العباب وقد ينسب إن رجحت

معدأو به ان سعد منه هو ا  
مقلوب فيكره خشية تنجسه  
ويسن لمستنح بحجر عدم  
الاتقال بل يلزمه حيث لا  
ماء يكفيه لطهارة الخبث  
والحدث وقد دخل الوقت  
لان قيامه يمنعه أجراء الحجر  
إلا أن يبعد ما بين غذيه  
بحيث لا يتباس باطنها  
صفحتيه (ويستبرئ) ندبا  
وقيل وجوبا واتصل له جمع  
ان ظن عوده لولا الاستبراء  
(من البول) وكذا الغائط  
ان خشى عودته منه عند  
انقطاعه فيما يظهر بنحو  
تنحج ونثر ذكر وجذبه  
بلفظ لثلا يضعفه قال  
بعضهم ودق الأرض بنحو  
حجر ومسح البطن أخذاً  
من أمر غاسل الميت به انتهى  
ومسح ذكر وأثنى بجامع  
العروق بيده وغير ذلك مما  
اعتاده مخرجاً للفضلة لثلا  
يعود شيء فينجسه ولا يبالغ  
فيه لانه يورث الوسواس  
والضرر و يظهر أنه لو احتاج  
في نحو المشى لمسك الذكر  
المتنجس بيده جاز أن عسر  
عليه تحصيل حائل يقيه  
النجاسة ويكره لغير سلس  
حشو ذكره ويكره القيام  
قبل الاستنجاء أي لمن استبرأ  
من جلوس لثلا يتأني مامر  
ويحرم التبرز على محترم

معد) إلى المتن في النهاية وكذا في المغني لا قوله أو به إلى فيكره (قوله ان سعد الخ) أي كافي المراحض المشتركة  
(قوله بل يلزمه حيث الخ) عبارة النهاية والمغني وقد يجب الاستنجاء في محله حيث لا ماء ولو انتقل لتضمخ  
بالنجاسة وهو يريد الصلاة بالتيمم أو بالوضوء والماء لا يكفي لها اهـ (قوله حيث لا ماء يكفيه الخ) مفهومه  
عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزوم من انتقاله زيادة التنجيس والانتشار ويوجه بانه  
تنجيس لحاجة الانتقال فجاز سم (قوله لان قيامه الخ) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن  
يباعد الخ هذا يقتضي ان الكلام في التغوط سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغني (قوله وقيل وجوبا)  
وهو أي القول بالوجوب محمول على ما إذا غلب على ظنه خروجه شيء منه بعد الاستنجاء إن لم يفعله نهاية عبارة  
المغني وإنما يجب الاستبراء كما قال به القاضي والبعوي وجرى عليه المصنف في شرح مسلم لقوله صلى الله عليه  
وسلم تنزهوا من البول فان عامة مذاب القبر منه لان الظاهر من انقطاع البول عدم عوده ويحمل الحديث  
على ما إذا تحقق أو غلب على ظنه بمقتضى عادته انه إن لم يستبرئ خرج منه شيء اهـ (قوله إن ظن الخ) قيد  
للو جواب وينبغي ان لا يكون محل خلاف سم وتقدم انقاع النهاية والمغني ما يوافقه (قوله وكذا الغائط)  
كذا في النهاية (قوله عند انقطاعه) إلى قوله قال في النهاية والمغني لا قوله فيما يظهر (قوله عند انقطاعه)  
متعلق يستبرئ والمضمير للبول كما يفيد كلام غيره وحينئذ فكان ينبغي تقديم قوله فيما يظهر على قوله عند  
انقطاعه (قوله بنحو تنحج) أي كالمشي واكثر ما قيل فيه سبعون خطوة مغني وإيعاب (قوله ونثر ذكر)  
بالمنشاة وقيل بالثلثة كرى (قوله وجذبه الخ) عطف تفسير بحجرى (قوله ومسح ذكر أو أثنى) عبارة المغني  
ونثر ذكر وكيفية النثر ان يمسح بيسراه من دبره إلى راس ذكره ويكون ذلك بالابهام والمسبحة وتضع  
المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عانتها اهـ عبارة النهاية أو وضع المرأة يسانها على عانتها أو نثر  
ذكر ثلاثاً بان يمسح بأبهام يسراه ومسبحتها من بجامع العروق إلى راس ذكره اهـ (قوله وغير ذلك مما  
اعتاده الخ) قال في المجموع والاختار ان ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد ان يظن أنه لم يبق بمجرى البول  
شيء يخاف خروجه فمنهم من يحصل له هذا بادن عصر ومنهم من يحتاج إلى تكرره ومنهم من يحتاج إلى تنحج  
ومنهم من يحتاج إلى مشى خطوات ومنهم من يحتاج إلى صبر لحظة ومنهم من لا يحتاج إلى شيء من هذا وينبغي  
لكل احده ان لا ينتهي إلى حد الوسوسة لإيعاب ومغني (قوله لثلا يعو الخ) تعليل للثلاث (قوله ولا يبالغ فيه)  
أي الاستبراء (قوله ان عسر الخ) قد يقال وإن لم يعسر لانه تنجس لحاجة سم على حج وهو موافق لاطلاق  
مر اه عش (قوله يكره لغير سلس حشو ذكره) أي بنحو قطة لانه لا يضره نهاية ومغني (قوله لثلا يتأني  
مامر) يحتمل أنه إشارة إلى ما فهمه من الاستبراء ان يكون بالمشى فاذا أراد لا يقال يكره القيام قبل  
الاستنجاء سم (قوله قبل الاستنجاء الخ) هل المراد بالحجر حتى لا يخالف ولا يستنجى بماء في مجلسه المقضى  
للانتقال بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق وليس لمستنح بحجر إلى قوله لان قيامه الخ  
وقد يتجه ان يكون بين ثم السنية وهذا الكراهة سم (قوله ويحرم) إلى قوله وفي موضع في النهاية وإلى قوله  
مصلحته على السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم تترجح المصلحة فيها انتهى (قوله حيث لا ماء يكفيه الخ)  
مفهومه عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزوم من انتقاله زيادة التنجيس في الانتشار ويوجه  
بانه تنجيس لحاجة الانتقال فجاز (قوله لان قيامه) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا ان يبعد الخ  
هذا يقتضي ان الكلام في التغوط (قوله إن ظن عوده) ينبغي ان لا يكون هذا محل خلاف (قوله ان عسر  
عليه) قد يقال وإن لم يعسر لانه تنجس لحاجة (قوله قبل الاستنجاء) هل المراد بالحجر حتى لا يخالف ولا يستنجى  
بماء في مجلسه المقضى لا انتقاله بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق ويسن لمستنح بحجر  
إلى قوله لان قيامه الخ وقد يتجه ان يكون بين ثم السنية وهذا الكراهة (قوله لثلا يتأني مامر) يحتمل أنه إشارة  
إلى ما فهمه من الاستبراء ان يكون بالمشى فاذا أراد لا يقال يكره القيام قبل الاستنجاء (قوله ويحرم التبرز  
على محترم) قال في الروض ومسجد ولوفى إننا وافق شيخنا الشهاب الرملي بحرمة ادخال المسجد قارورة بول

نعم في المغنى إلا قوله كعظم وقوله وفي موضع إلى وقرب قبر نبي (قوله ويحرم التبرز الخ) ولا يبعد إلحاق غيره من سائر النجاسة به ع ش (قوله على محترم الخ) وفي مسجد ولوفى إناء مغنى وروض زاد النهاية بخلاف الفصديه لحفة الاستقذار في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره كما عني به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد سم وافتي شيخنا الشهاب الرملي بحرمة إدخال المسجد قارورة بول مريض لعرضها على طبيب فيه انتهى وقد يشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا أمن التلويث فليتأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعلله في الحديث بانه ماوى الجن انتهى قال ع ش قوله مر بخلاف الفصداخ اى ولولا حاجة إلى الفصدا فيه اه (قوله كعظم) الاقرب حرمة لقائه في النجاسة قياسا على البول عليه ع ش (قوله وقبر) الحق الاذرعى بحشا البول إلى جداره بالبول عليه نهاية وفي الرشى هل يشمل القبر المحترم بقبر نحوذى اه (قوله وفي موضع نسك الخ) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمروءة أوقرح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شريفة ضيقة فلو جاز ذلك فيها الاستمرار وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حيثئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس والمرجح فيه الكراهة اما عرفه ومزدلفة ومنى فلا يحرم فيها السعته نهاية واقره سم قال ع ش قوله مر والمرجح فيه الكراهة اى فيكون الراجح في جميع ما تقدم من الصفا الخ الكراهة لكن قد يشكل عليه ما وجه به الحرمة من انها محال شريفة ونزع سم على المنهج في البناء فقال بعد نقله عن الشارح مر فليتأمل فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما أشار إليه الشارح مر من انها محال شريفة فحرمة البول فيها ليس لمجرد الانتفاع بها ع ش (قوله وقرب قبر نبي) قد يقال قياسه الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياس مامر عن شرح العباب انه يكره بقرب جدار المسجد ان المصحف كذلك او اولى سم وتقدم عنه انه يحرم ذلك إذا كان على وجه يعد زرا بل يكفر به (قوله في قبرولى الخ) اى في قبره (قوله ويسن اتخاذ اناء الخ) قال في الايعاب لان دخول الحشوش ليللا يخشى منه والخبر كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه في الليل ويضعه تحت السرير رواه ابو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعفه ولا يعارضه مارواه الطبري بسند جيد والحاكم وصححه من قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا يتنعق بول في طست فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول مننع لاحتمال ان يراد بالانتفاع طول المسكن وما جعل في الاناء كاذكر لا يطول مكثه غالبا وان انتهى خاص بالنهار ورخص فيه بالليل لما مر ويؤيده قول النووي الاولى اجتنابه نهائرا لغير حاجة انتهى كرى (قوله وصورة) هل يستثنى ما في محل الامتحان سم (قوله ندبا) إلى قول المتن ويجب في المغنى إلا قوله وان بعد إلى فان اغفل وقوله وعن ابن كج إلى المتن وقوله واسكانها (قوله اى وصوله الخ) عبارة الامداد اى والمغنى عند إرادة دخوله للخلاص او وصوله لمحل إرادة الجلوس فيه في الصحراء كرى (قوله او لبا به) او تنويعة سم

كعظم وقبر وفي موضع  
نسك ضيق كالجرة والمشعر  
وقرب قبر نبي قال الاذرعى  
وبين قبور نبشت لاختلاط  
تربتها بأجزاء الميت ويكره  
بقرب قبر محترم وتشتد  
الكراهة في قبرولى أو عالم  
أو شهود ويسن اتخاذ اناء  
للبول فيه لئلا نعم نهى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن أن يتنعق البول في  
إنائه لان الملائكة أى الذين  
للرحمة والزيادة لا تدخل  
بيتا هو فيه ككلب ولو معلما  
وجنب وصورة ونهى  
أن يقول الانسان اهرقت  
الماء ولكن لنقل بليت  
(ويقول) ندبا (عدد دخوله)  
اى وصوله لمحل قضاء  
حاجته أو لبا به وإن بعد  
محل الجلوس عنه

مريض لعرضها على طبيب فيه انتهى وقد يستشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا أمن التلويث فليتأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعلله في الحديث بانه ماوى الجن انتهى (قوله وفي موضع نسك ضيق كالجرة والمشعر الحرام) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمروءة أوقرح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شريفة ضيقة فلو جاز فيها ذلك لاستمرار وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حيثئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس وسيأتى ان المرجح الكراهة اما عرفه ومزدلفة ومنى فلا يحرم ولا يكره فيها لسعته مر (قوله وقرب قبر نبي) قد يقال قياسه الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياس مامر عن شرح العباب انه يكره بقرب جدار المسجد ان المصحف كذلك او اولى (قوله عن ان يتنعق) في شرح العباب انه يحتمل ان يراد بالانتفاع طول المسكن (قوله وصورة) هل يستثنى ما في محل الامتحان (قوله او لبا به) تنويعة



(قوله ولو لحاجة أخرى) بالنسبة للتعوذ بها أي أما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيختص بقاضى الحاجة عرش ويأتى عن سم ما برأقه (قوله فان اغفل ذلك) أي ترك قوله باسم الله اللهم الخ نسيانا أو عمدا مغنى قول المتن (باسم الله) هكذا يكتب بالالف وإنما حذف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها مغنى وكردى (قوله ولا يزيد الرحمن الرحيم) أي لا يستحب له ذلك لأن المحل ليس محل ذكر فلا يتجاوز فيه المأثور مغنى (قوله وإنما قدم التعوذ الخ) عبارة للمغنى وفارق تأخير التعوذ عن البسملة هنا أو ذالقرءة حيث قدموه عليها بأنه ثم لقراءة القرآن والبسملة منه فقدم عليها بخلافه هنا (قوله لأنها من جملتها) يعنى أن التعوذ هناك للقرءة والبسملة من القرءة فقدم التعوذ عليها بخلاف ما نحن فيه نهاية (قوله وهو معنى الخ) أي إن كان كلامه فيما أتى بها بعد الدخول وقد يشك على كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة إنما هو داخل الخلاء باسم الله محلها قبل الدخول فهي خارج الخلاء اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاء بدخوله لقرءة به منه وتعلقه به ويحمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول سم قول المتن (والجباث) زاد الغزالي اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبث الشيطان الرجيم مغنى عبارة الكردى زادى العباب اللهم إني أعوذ بك من الرجس الخ (قوله أي اغفر أو أسالك) عبارة الأيعاب منصوب بمحذوف وجوباً لأنه بدل من اللفظ بالفعل أو على أنه مفعول به أي أسالك قال في المجموع وهو أجود واختاره الخطابي وغيره كرى قول المتن (وعند خروجه) أي عقبه مغنى عبارة القليوبي أي بعد تمامه وإن بعد كدهاين طويل أه وعبارة سم قوله وعند خروجه قد يشمل الخروج بعد الدخول لحاجة أخرى بدليل قوله السابق ولو لحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذى أذهب عنى الذى الخ لذلك أه وقد تقدم عن النهاية وعرش إطلاق ندب التعوذ واختصاص ندب غفرانك الخ بقاضى الحاجة (قوله منه) أي من الخلاء وقوله أو مفارقه له أي محل قضاء الحاجة في نحو الصخراء (قوله وحكمة هذا) عبارة النهاية وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه ترك ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفاً من تفصيله في شكر نعم الله تعالى التى أنعمها عليه فاطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه أه (قوله الاعتراف الخ) خبر وحكمة الخ (قوله ومن ثم قيل يكررها) عبارة في شرح بافضل ومن ثم قال الشيخ نصر يكرر غفرانك مرتين والمحب الطيرى يكرر ثلاثاً أه وعبارة المغنى ويكرر غفرانك ثلاثاً أه قال الكردى ويندب أن يزيد عقب غفرانك ربنا وإليك المصير الحمد لله الذى إذا قفى لذته واقى في قوته وأذهب عنى إذا لم يئته في الأصل أه وعبارة المغنى وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة أن نوحاً عليه السلام كان يقول الحمد لله الذى إذا قفى الخ (قوله ولا يعبت) أي بيده ولا يلتفت يميناً وشمالاً مغنى (قوله ولا يطيل قعوده) عبارة المغنى ويكره إطالة المكث في محل قضاء الحاجة المارودى عن لقمان أنه يورث وجعاً في الكبد فإن قيل شرط الكراهة وجوده في مخصوص ولم يوجد أجيب بأن هذا ليس بلازم بل حيث وجد النوى وجد الكراهة لأنها حيث وجدت وجد لكثرة وجودها في كلام الفقهاء بل انتهى مخصوص أه وأقرها البهرى قول المتن (ويجب الاستنجاء) شرع مع الوضوء ليلة الأسر أو قيل في أول البعثة وهو رخصة من خصائصنا وأما بالماء فليس من خصائصنا والوجوب في حق غير الأنبياء لأن فضلتهم طاهرة شيخنا وعرش (قوله لا فوراً) كذا في النهاية والمغنى (بل عند إرادة نحو صلاة) أي حقيقة أو حكماً بان دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها في أوله والحاصل أنه بدخول الوقت وجب

ولو لحاجة أخرى فان أغفل ذلك حتى دخل قاله بقلبه (باسم الله) أي اتحصن ولا يريد الرحمن الرحيم وإنما قدم التعوذ عليها عند القرءة لأنها من جملتها وعن ابن كيج أنه ان قصد باسم الله القرآن حرم وهو مبنى على حرمة قرءة القرآن في الخلاء وهو ضعيف (اللهم إني أعوذ) أي اعتصم (بك من الخبث) بضم الباء وإسكانها جمع خبيث وهم ذكران الشياطين (والجباث) جمع خبيثة وهن إناثهم للاتباع (و) يقول (عند خروجه منه) أو مفارقه له (غفرانك) أي اغفر أو أسالك وحكمة هذا الاعتراف بغاية العجز عن شكر هذه النعمة المنطوية على جلائل من النعم لا يحصى ومن ثم قيل يكررها (الحمد لله الذى أذهب عنى الذى) بهضمه وتسهيل خروجه (وعاقبى) منه للاتباع أيضاً ومن الآداب أيضاً أن يتعجل ويستتر رأسه ولا يطيل قعوده بلا ضرورة ولا يعبت ولا ينظر للسما أو فرجه أو خارجه بلا حاجة (ويجب) لا فوراً بل عند إرادة نحو صلاة

أو ضيق وقت وحينئذ لو  
 تعين الماء وعلم أن ثم من لا  
 يغض بصره عن عورته  
 لم يعذر بخلاف نظيره في  
 الجمعة لأنهم توسعوا فيها  
 باعذار هذا أشد من كثير  
 منها بخلاف إخراج الصلاة  
 عن وقتها (الاستنجاء)  
 الأحاديث الآمرة به مع  
 التوعد في بعضها على تركه  
 من النحور هو القطع  
 فكان المستنجد يقطع به  
 الأذى عن نفسه مقدما  
 وجوبا على طهر سلس  
 ومتمم وندبا في غيره  
 (بماء) على الأصل ويكفي  
 فيه غلبة ظن زوال  
 النجاسة ولا يسن حينئذ  
 شم يده وزعم وجوبه  
 رددته في شرح العباب  
 وهو من يده دليل على  
 نجاسة يده فقط إلا أن  
 يشمها من الملاقى للحل  
 فانه دليل على نجاستهما كما  
 هو ظاهر والكلام في ربح  
 لم تعسر إزالتها كما يعلم مما  
 يأتي ولو توقفت في المحل  
 على نحو أشنان أو صابون  
 فقتية لإطلاقهم ثم الوجوب  
 هنا وفيه من العسر ما لا يخفى  
 وينبغي الاسترخاء لثلاث  
 يبقى أثرها في تضاعيف  
 شرح المقعدة فليتنبه لذلك  
 (أو حجر) ونحوه للاتباع  
 ومر حكم ماء زمزم

الاستنجاء وجوبا وسعاً بسعة الوقت ومضيقاً بضيقه كبقية الشروط ع (قوله نحو صلاة) أي بما  
 يتوقف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة كرى (قوله أو ضيق وقت) ينبغي أو خوف انتشار وتضمخ  
 بالنجاسة سم وفيه ما يأتي عن عرش (قوله وحينئذ) أي حين إذ ضاق الوقت (قوله من لا يغض الخ) أي  
 ممن يحرم نظره (قوله لم يعذر) أي في ترك الاستنجاء بل وجب عليه التكشف والاستنجاء وقال للنهاية  
 والامدادو الأعياب كما مر (قوله لأنهم توسعوا الخ) ولأن لها بدلا ولا كذلك الوقت نهاية (قوله من  
 النحور الخ) أي الاستنجاء ما خوذ من النحر بمعنى القطع فعناه لغة طلب قطع الأذى وأما شرعاً فإزالة الخارج  
 النجس الملوث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه شيخنا (قوله فكان المستنجد الخ) إنما أتى بكان التي  
 للظن مع أن قطع الأذى محقق لأن القطع الحقيقي إنما يكون في متصل الأجزاء الحسية مع شدة كالحبل والأذى  
 ليس كذلك على أنها قد تأتي للتحقيق شيخنا (قوله مقدما وجوبا) إلى قوله إلا أن يشها في النهاية والمغنى لا قوله  
 ولا يسن إلى وهو (قوله وندبا في غيره) عبارة النهاية والمغنى ويجوز تأخيرها عن وضوء السلام أه قال عرش  
 أي ما لم يؤد التأخير للانتشار والتضمخ بالنجاسة سم على المنهج وقد يتوقف فيه فإن التضمخ بالنجاسة إنما  
 يحرم حيث كان غيبا وهذا انشاعا يحتاج إليه نعم إن قضى حاجته في الوقت وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وجب  
 بالحجر فوراً كما هو ظاهر ويوافق هذا الحمل ما ذكره بعده بقوله فرع لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم أنه  
 لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي أن يحجب الاستنجاء بالحجر فوراً لئلا يخفف الخارج اه وأفهم  
 تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت أنه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويوجه بأنه قبل الدخول لم يخاطب  
 بالصلاة ولهذا لو كان معه ماء أو باعه قبل الوقت صح وإن علم أنه لا يجد بدله في الوقت عرش (قوله على الأصل)  
 أي في إزالة النجاسة والاكتفاء فيها بالحجر خاصة خارجة عن الأصل كرى (قوله ويكفي فيه) أي في حصول  
 الاستنجاء وشقوط طلبه (قوله غلبة ظن زوال النجاسة) وعلمته ظهور الحشونة بعد النعومة في الذكر وأما  
 الاثني فبالعكس قاله شيخنا (قوله حينئذ) أي حين وجوب غلبة ظن الزوال (قوله وهو) أي شمر رائحة النجاسة  
 (قوله دليل على نجاسة يده الخ) فلا تصح صلاته قبل غسلها ويتنجس ما أصابها مع الرطوبة إن علم ملاقاته بعين  
 محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الأصابع بموضع النجاسة أو غيره لا نالها تنجس بالشك عرش (قوله فانه  
 دليل على نجاستها) خلافاً للنهاية والمغنى وللزيادة وشيخنا عبارتها ولو شمر رائحة النجاسة في يده وجب  
 غسلها ولم يجب غسل المحل لأن الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء قال  
 بعض المتأخرين إلا أن شمر الرائحة من محل لا في المحل فيجب غسل المحل أيضاً وإطلاقهم يخالفه اه وعبارة  
 الأولين ولا يضر شمر يده فلا يدل على بقائها على المحل وإن حكمتها على يده بالنجاسة لا نالها تنجس إن محل  
 الريح باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال أنه في جوانبه فلا تنجس بالشك أو أن هذا المحل قد  
 خفف فيه في الاستنجاء بالحجر تخفف فيه هنا أه قال عرش قوله لم يربط بالباطن الأصبع مقتضاه أنه لو تحقق الريح  
 في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب إعادة الاستنجاء به جزم حج ومقتضى قوله وإن هذا المحل الخ عدم ذلك  
 وقوله مر تخفف الخ وخذ منه أنه لو توقفت إزالة الرائحة على أشنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر للعلّة المذكورة  
 (قوله بما يأتي) أي في باب النجاسة (قوله ولو توقفت) أي إزالة الريح (قوله وفيه من العسر الخ) ولذا اعتمد  
 عرش عدم الوجوب كما مر انما (قوله وينبغي الخ) عبارة شيخنا ولا بد أن يسرخی لثلاث تبقى النجاسة في تضاعيف  
 الفرج فيسترخی حتى تنفصل تضاعيف المقعدة من كل من الرجل والمرأة وتضاعيف فرج المرأة أه قول  
 المتن (أو حجر) علم منه أن الواجب أحدهما وشمل إطلاقه حجر الذهب والفضة إذا كان كل منهما قاعا وهو  
 الأصح مغنى (قوله ونحوه) يغني عنه قول المصنف وفي معنى الحجر الخ (قوله ومر الخ) أي في شرح ويكره  
 المشمس عبارته هناك ولا يكره الطهر بماء زمزم لكن الأولى عدم إزالة النجس به اه (قوله حكم ماء زمزم  
 الخ) عبارة النهاية والمغنى وشمل إطلاقه ماء زمزم واحجار الحرم فيجوز بهما على الأصح أه قال عرش  
 بعد الدخول للحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذي أذهب عن الأذى وعافا لذلك (قوله أو ضيق وقت)

في بول او غائط بان يقدم الحجر (افضل) من الاقتصار على احدهما ليجتنب مس النجاسة (١٧٥) لازالة عينا بالحجر ومن ثم حصل

أصل السنة هنا بالنجس خلافاً لمن نازع فيه ولمن نقل عن نص كلام الاصحاب انه يأم به وإن قيل محله ان فعله عينا وبدون الثلاث مع الاتقاء فيهما والاقتصار على الماء أفضل منه على الحجر لانه يزيلهما بل يتعين في قبلي ومشكل دون ثقبته التي بمحلها على الاوجه لاصلتها حينئذ وفي ثقبه منفحة وبول الاقلف اذا وصل للجلدة وبول ثيب او بكر وصل لمدخل الذكرك يقينا لاني دم حيض او نفاس لم ينتشر عن محله فلها بعد الاقطاع ولوثيبا الاستنجاء به فيما اذا أرادت التيمم لفقد الماء ولا إعادة عليها ويوجه ما ذكر في البول الواصل لمدخل الذكرك بانه يلزم من انتقاله لمدخله انتشاره عن محله إلى ما لا يجرى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله خلافاً لمن وهم فيه لان نحو الخرقه تصل له واعلم ان الواجب عليها غسل مظهر وجلوسها على قدميها ونازع فيه الاسنوي بان المتجه هو الوجه الموجب لغسل باطن فرجها لانه صار ظاهراً بالثيابة قال كما يجب غسل باطن الفم من النجاسة دون الجنابة انتهى ولك

قوله مرزوم منع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي وقوله مر وأجبار الحرم ولو استنجى بمحجر من المسجد فان كان متصلاً حرم ولم يجزه وإن كان منفصلاً فان بيع بيعاً صحيحاً وانقطعت نسبته عن المسجد كفي الاستنجاء به ولا فلا كما نقله ابن حجر في شرح العباب عن الشامل وافرده مثل المسجد غيره من المدارس والرباطات وخرج بالمسجد حريمه ورحابه ما لم يعلم وقيتها وقوله مرفجوزهما الخ والقياس الكراهة خرجاً من الخلاف لكن قال الزيايدي أي وإن حجج المعتمد انه بماز مزم خلاف الأولى اه (قوله هنا) أي في الجمع (قوله في بول) إلى قوله وفي ثقبه في النهاية إلا قوله خلافاً إلى وبدون الثلاث وإلى قوله فليس في المغني إلا قوله ذلك وقوله او بكر (قوله اصل السنة) واما كمال السنة فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر نهاية ومعنى (قوله وحجر الحرم كغيره) مبتدأ وخبر قول المتن (وجمعهما افضل) أي فان تركه كان مكروهاً ع ش وفيه وقفة ظاهرة (قوله بالنجس) ولو من مغاظ وإن وجب التسبيح بعد ذلك شيخناوخ ش عبارة الكردى وفي الايعاب قال بعضهم وقد يجب استعمال النجاسة فيه بان يكون معه من الماء ما لا يكفي له ولم يزل بالنجس الذي لم يجز غيره وذكره ايضا في الامداد من غير عزول بعضهم وفي الامداد يتجه إلحاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيس فيها الجميع لما ذكره وكذا في الحلبي على المنهج وقال سم في حواشي المنهج ظاهر كلامهم وفاقم بالفهم عدم الاستحباب لانهم إنما ذكروا ذلك في الاستنجاء انتهى كردى وفي ع ش بعد ذكر كلام سم المذكور مانصه وقد يقال ان ادت إزالتها إلى مخامرة النجاسة باليد استحباب إزالتها بالجمادى ولا قياساً على الاستنجاء لوجود العلة فيه اه (قوله انه يأم به) الوجه الوجهيه انه يأم بالنجس استقلالاً بقصد العبادة لا مع الماء سم (قوله محله) أي النص أو الاثم (ان فعله) أي النجس (قوله وبدون الثلاث) عطف على بالنجس (قوله فيهما) أي بالنجس والدون (قوله بل يتعين الخ) عبارة النهاية والخش المشكل ليس له ان يقتصر على الحجر إذا بال من فرجه او من احدهما لا للباس الاصل بالرائد نعم إن لم يكن له لآلئ الذكرك والاثني بل آلة لا تشبه واحدة منهما يخرج منها البول انجه فيه اجزاء الحجر لا تنفاه احتمال الزيادة وإن كان مشكلاً في ذاته اه قال ع ش قوله لا تنفاه الخ يؤخذ منه ان مثل ذلك محل الجب فيكون فيه الحجر لانه أصل الذكرك اه (قوله أفضل منه الخ) وفي الكردى عن الايعاب هذا إن لم يجز في نفسه كراهة الحجر ونحوه مما ياتي في مسح الخف وغيره وإلا فالحجر افضل الخ (قوله وفي ثقبه منفحة) زاد المغني تحت المعدة ولو كان الاصل منسداً إلى إذا كان الانسداد عارضاً كما مر اه عبارة الكردى وإن قامت مقام الاصل في انتقاض الوضوء بخارجها بان انفتحت تحت السرة وانسد الاصل وهذا في الافتتاح العارض مما اطبق عليه المتأخرون اما الخافي فقد مر في اسباب الحدث الخلاف فيه وان الشارح كشيخ الاسلام جرى على انه كالانسداد العارض وجرى الحال الرمي أي والمغني على أن الاحكام جميعها تثبت حينئذ للنفث ومنها اجزاء الحجر فيه اه (قوله او بكر) قال المغني بخلاف البكر لان البكرة تمنع نزول البول إلى مدخل الذكرك اه (قوله بعد الاقطاع الخ) عبارة المغن وفائدته فيمن انقطع دمها ويجزى عن استعمال الماء واستنجت بالحجر ثم تيممت لنحو مرض فانها تصل ولا إعادة عليها اه (قوله فليس السبب) أي تعين الماء (قوله عليها) أي المرأة ولو ثنية (قوله لباطن فرجها) أي الذي لا يظهر بالجلوس على القدمين (قوله قال) أي الاسنوي وكذا ضمير رده قول المتن (وفي معنى الحجر الخ) إشارة إلى القياس وقول الشارح الوارد إشارة إلى وجود شرط الاصل وهو كونه منصوفاً عليه والي ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعاً الا يصح ارادة هذا المعنى هنا لانه مندرج فيه المقيس ايضاً سم (وهو كونه منصوفاً عليه) فيه نظري يعلم بمراجعة جمع الجوامع (قوله

ينبغي او خوف انتشار وتضمخ بالنجاسة (قوله انه يأم به) الوجه الوجهيه انه يأم بالنجس استقلالاً بقصد العبادة لا مع الماء (قوله وفي معنى الحجر) إشارة إلى القياس وقوله الوارد إلى وجود شرط الاصل وهو كونه منصوفاً عليه والي ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعاً الا يصح ارادة هذا المعنى هنا لانه يندرج

رده بأن باطن الفرج الذي لا يظهر بالجلوس على القدمين لا يشبه الفم لانه يظهر ولا يعسر إيصال الماء إليه فمن ثم فصل فيه بين الجنابة والنجاسة واما باطن الفرج المذكور فلا يظهر اصلاً ويعسر إيصال الماء اليه فلم يجب غسله في جنابة ولا نجاسة (وفي معنى الحجر)

الوارد) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم جئ له بروثة فرماها وقال هذار كس أى نجس فتعليه منع الاستنجاء بها يكون نكسا لا يكونها غير حجر دليل على أن ما في معنى الحجر كالحجر اه (قوله) وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال السكال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وإن التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وحيث قد فنع ذلك بما لا وجه له وقوله كيف الخ بما لا وجه له لأن أباحنيفة رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغارة حقيقة الحجر لما الحق به بل هو معترف بالمغارة لكنه يدعى ان ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو في معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا لانه لا يظهر أن منشأ ما قاله الشارح انه لم يحرم معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن ان معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ فليتامل سم اقول انما يتم ما قاله لو ثبت كون التفسير والتسمية المذكورين لاني حنيفة نفسه والافاظاظهر انهما لا يتبعاه فقط وفي الكردى مانصه واعتراض الهاتفي في حواشى التحفة على ابن قاسم واطال ومما قاله ان الاحاديث الواردة في جواز الاستنجاء بالحجر لا تدل اى منطوقا لا على جوازه به فقط لكون ما الحق به غير حجر قطعاً واما جواز الاستنجاء بغير الحجر فلا يثبت الا بالقياس سواء كان مراد انى حنيفة من دلالة النص ما هو المراد من مفهوم الموافقة عندنا أو هو المراد من دلالة اللفظ بالمنطوق وهذا اعلم ان اعتراض الشارح انما هو على اخراج غير الحجر عن القياس لا على اصطلاح ابي حنيفة وان اعتراض الشارح اعتراض قاطع جدا انتهى اقول بعد تسليم ذلك الاصطلاح لا يندفع اعتراض سم بما قاله الهاتفي لما صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع من ان دلالة اللفظ على الموافق مفهوم عند كثير من العلماء منهم الحنفية لا منطوق اى كقوله بالغزالي والآمدى ولا قياسى اى كقوله بالشافعى والامامان قول المتن (قالع) ولو حرم الرجال وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردو بان الاستنجاء به لا يعد استعمالا في العرف ولو استنجى بذهب او فضة لم يطبع ولم يهيا لذلك جاز ولا حرم واجزائها في الكردى عن الایعاب ما يوافق في المسائلين وعن شرحى الارشاد ما يوافق في المسئلة الثانية ويخالفه في المسئلة الاولى واقره سم ثم نقل عن شرح الروض ما يوافق وتقدم في الشارح في بحث الاناء ما يوافق في المسئلة الثانية (قوله فلا يجزى) الى قوله ويتعين في النهاية الى قوله وفي خبر ضعيف في المغنى الا قوله وانما الى وقصب وقوله والنص الى ولا يحترم وقوله وان لم يجد الى كطعموم (قوله نحو ما ورد) اى كخل مغنى (قوله ومتنجس) عبارة النهاية ونجس ومتنجس لان النجاسة لا تزال به اه (قوله وقصب املس) ونحو الزجاج معنى قال عرش ومحل عدم اجزاء القصب في غير جدوره وفيما لم يشق اه (قوله رخو) اى بخلاف التراب والفحم الصلبن مغنى (قوله ولو قشر الخ) عبارة المغنى واما الثمار والفواكه فمنها ما يؤكل رطبا لا يابساً كالبطيخ فلا يجوز الاستنجاء برطبا ويجوز يابساً اذا كان مزبلا ومنها ما يؤكل رطبا ويابساً وهو اربعة اقسام احدها ما كؤل الظاهر والباطن كالتين والتفاح فلا يجوز الاستنجاء برطبه ويابساً والثاني ما يؤكل كل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ماله قشر وما كؤله في جوفه فلا يجوز بلبه واما قشره فان كان لا يؤكل رطبا ولا يابساً كالرمان جاز الاستنجاء به وان كان حبه فيه وان اكل رطبا ويابساً كالبطيخ لم يجز في الحالين وان اكل رطبا فقط كاللوز والبالا جاز يابساً لا رطبا ذكر ذلك الماوردى مبسوطا واستحسنه في المجموع اه واقره عرش وعقبه الكردى بما نصه قال الشارح في الایعاب وفي كون قشر البطيخ يؤكل يابساً نظرا اه (قوله ويتعين الماء الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل

الوارد ببناء على أن الأصح عندنا في الأصول أن القياس يجوز في الرخص خلافاً لابي حنيفة وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع كيف وحقيقة الحجر مغارة لما الحق به ( كل جامد طاهر قالع غير محترم) فلا يجزى نحو ماء ورد ومتنجس وإنما حاز الدبغ به كالنجس لانه عوض عن الذكاة وهي تجوز بالمدينية النجسة وقصب املس و تراب او لحم رخو بان يلصق منه شيء بالمحل ويتعين الماء لا في املس لم ينقل والنص باجزاء التراب لحديث فيه اى ضعيف محمول على متحجر قيل او على مزيد تنشيف الرطوبة ثم غسله بالماء ويرد بان هذا لا يسمى استنجاء

فيه المقدس ايضا (قوله) وقوله ان ذلك يثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال السكال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وان التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وحيث قد فنع ذلك بما لا وجه له وقوله كيف الخ بما لا وجه له لان ابا حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغارة حقيقة الحجر لما الحق به بل هو معترف بالمغارة لكنه يدعى ان

لم يجد غيره فيتعيم ويعيد  
كطعموم أو لو قشر أما كولا  
كالبطيخ بخلاف قشر مزبل  
لا يؤكل لكنه يكره به أن  
كان المطعوم داخله وفي خبر  
ضعيف الأمر بما وملح في  
غسل دم الحيض والحق  
الخطأ بالماء العسل والخل  
والتدليك بنحو النخالة وغسل  
اليدين بنحو البطيخ انتهى  
وكان الزركشي أخذ منه  
قوله الظاهر أن منع استعمال  
المطعوم لا يتعدى الاستنجاء  
إلى سائر النجاسات فيجوز  
استعمال الملح مع الماء في  
غسل الدم انتهى وقد علمت  
أن الأخذ غير صحيح لضعف  
الخبر والذي يتجه أن النجس  
أن توقف زواله على نحو ملح  
بما اعتد امتنانه جاز للعاجلة  
ولا فلا ويفرق بين الاستنجاء  
وغيره بأن المطعوم في غيره  
صحيه ما تخف امتنانه بخلافه  
في الاستنجاء وما ذكر في  
النخالة واضح لأنها غير  
مطعومة وفيما بعدها وجه  
بأنه حيث انتفت النجاسة  
انتفى قبيح الامتنان فليكره  
نظير ما مر آنفا أو للجن  
كظم وإن أحرق أولنا  
وللهمائم والغالب نحن  
وكحيوان كفارة وجزئه  
المتمصل وكذا نحو يدا آدمي  
محترم وإن انفصلت ويفرق  
بين نحو الفارة ونحو الحربي  
بأنه قادر على عصمة نفسه  
فكان أخس وككتوب  
عليه اسم معظم

ويجزى الحجر بعد الاستنجاء بشئ محترم وغير قانع لم ينقل النجاسة فان نقلها تعين الماء أه قال الكردي  
من الموضع الذي استقرت فيه حال خروجهما وإن لم تتجاوز الصفحة أو الحشفة وكذا أي يتعين إذا لصق بالمحل  
من ذلك نحو تراب رخو أو أصابه منه زهومة كالعظم (قوله لا يحترم) إلى قوله وفي خبر ضعيف في النهاية  
إلا قوله ولم يجد إلى كطعموم (قوله ويعصى به) الوجه عصيانه بغير المحترم بما ذكرنا أيضا إذا قصد به الاستنجاء  
المطلوب لأنه تعمد عبادة باطلة سم وعش (قوله مزبل) أي للنجاسة (قوله لكنه يكره الخ) يحتمل أن محله  
ما لم يفقد غيره وإلا لم يكره سم (قوله أخذه منه) أي من ذلك الخبر (قوله جاز) أي استعمال نحو الملح (قوله  
ويفرق بين الاستنجاء) أي حيث امتنع بالمطعوم وإن لم يجد غيره سم (قوله وما ذكر في النخالة الخ) وفاقا  
للمغني عبارة فائدة يجوز التدليك وغسل الأيدي بالنخالة ودقيق الباقلا ونحوه ما وقوله فيما بعده وهو  
غسل اليدين بنحو زهومة بنحو البطيخ كردي (قوله نظير ما مر آنفا) كأنه إشارة إلى قوله بخلاف قشر مزبل  
الخ بجامع أن المطعوم فيه انتفت النجاسة عنه سم وجزم به البصري والكردي (قوله أو للجن) إلى قوله أما  
مكتوب في النهاية إلا قوله محترم وقوله ويفرق إلى وككتوب وقوله ويجزم إلى أو علم وما أنبه عليه وكذا في  
المغني إلا قوله وإن أحرق (قوله أو للجن) عطف على قوله لنا (قوله كظم) ومنه قرون الدواب وحوافرها  
واسنانها لا يقال العلة وهي كونه يكره أو قمر بما كان متنفية فيه لا نأقول هذه الحكمة في معظمه ولا  
يلزم إطراده أعش (قوله وإن أحرق) وهل يجوز إحراقه بالوقود به أم لا فيه نظر والأقرب الجواز بخلاف  
أحرق الخبز لأنه ضياع مال عش (قوله والغالب نحن) زاد النهاية والمغني وعلى السواء بخلاف ما لو اختص  
به اللهمائم أو كان استعمالها أغلب عبارة الكردي قال في العباب أولنا وللهمائم سواء ما واعتدله شيخ  
الاسلام والخطيب والجمال الرمي وكذا الشارح في شروح الأرشاد والعياب وغيرهم ووقع له في التحفة أنه  
قال أولنا وللهمائم والغالب نحن أفادت معنى ذلك أنه لا حرم في المساوي ولكن المعتمد خلافه كما بينته في الأصل  
أه (قوله وكحيوان) عطف على كطعموم (قوله كفارة) أشار به إلى أنه ليس المراد بالمحترم هنا ما حرم قتله كما  
ذكره في التعيم وغيره بل المراد به ما يشمل مهد الدم كالقارة والحية والعقرب وغيره كما في شرح الروض  
وشرح العباب للشارح كردي (قوله وجزئه الخ) قال في الأيعاب كصوفه وبره وشعره ثم قال وكذب حمار  
وألية خروف أه كردي (قوله المتصل) عبارة النهاية إلا أن كان منفصلا من حيوان غير آدمي فلا يحرم  
الاستنجاء به حيث حكم بظهاره وكان قاعا كشمع ما كول ووصفه وبره ورشاه وفي المغني والأيعاب  
نحوها (قوله محترم) قال في الامداد الذي يظهر أن المراد بالمحترم هنا غير الحربي والمرد وأن جاز قتله  
كالزاني المحصن والمنجتم قتله في الحراة أه سككت المغني عن قيد محترم وقال النهاية ولو حريرا أو مرتدا خلافا  
لبعض المتأخرين أه يعني ابن حجر عش عبارة الكردي وقال شيخ الاسلام في شرح الروض استثنى ابن  
العمامد المنع بجزء الحيوان جزء الحربي وفيه نظرا واعتد الطبرلاوي والجمال الرمي وسم والقلبيوني  
وغيرهم عدم جواز الاستنجاء بجزء آدمي مطلقا أه (قوله ونحو الحربي) أي كالمرد (قوله بأنه قادر

ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو في معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا وبالجملة فيظهر  
أن منشأ ما قاله الشارح أنه لم يحرم معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن أن معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق  
وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ فليتأمل (قوله بل ويعصى به) الوجه عصيانه بغير المحترم بما ذكرنا أيضا إذا  
قصد الاستنجاء المطلوب لأنه تعمد عبادة باطلة فعلم حرم الاستنجاء بالنجس نعم الوجه عدم الحرمة إذا جمع  
بين الحجر النجس والماء لأن استعمال النجس حينئذ لغرض تخفيف مباشرة النجاسة لا لكمال العبادة كما يعلم  
من كلام الشارح السابق فهو عبادة صحيحة في هذه الحالة (قوله لكنه يكره الخ) يحتمل أن محله ما لم يفقد  
غيره وإلا لم يكره (ويفرق بين الاستنجاء) أي حيث امتنع بالمطعوم وإن لم يجد غيره (قوله نظير ما مر آنفا)  
كأنه إشارة إلى قوله السابق بخلاف قشر مزبل لا يؤكل الخ بجامع أن المطعوم فيه انتفت النجاسة عنه (قوله  
والغالب نحن) قال في شرح الروض فإن استويا فوجهان بناء على ثبوت الرافيه والاصح الثبوت قاله

و منسوخ لم يعلم تبدله  
ويحرم على غير عالم متبحر  
مطالعة نحو تورا علم  
تبدلها أو شك فيه ويفرق  
بين إلحاق المشكوك فيه  
بالمبدل هنا لا فيما قبله  
بالاحتياط فيهما أو علم  
محترم كمنطق وطب خليا  
عن محذور كالوجودين  
اليوم لأن تعلمها فرض  
كفاية لعموم نفعها أما  
مكتوب ليس كذلك  
فيجوز الاستنجاء به وهو  
صريح في أن الحروف  
ليست محترمة لذواتها  
فافتاء السبكي ومن تبعه  
بحرمة دوس بسط كتب  
عليها وقف مثلا ضعيف  
بل شاذ كما اعترف هو به  
وحرمة جعل ورقة كتب  
فيها اسم معظم كأغذ النحر  
نقد إمامه ورعاية للاسم  
المعظم كما هو واضح  
وعجيب الاستدلال به  
وجاز بالماء العذب مع أنه  
مطعوم لدفعه النجس عن  
نفسه كما مر (وجلد)  
بالرفع والجر لأنه قسم  
للجامد المذكور وإن كان  
في الحقيقة قسما منه باعتبار  
ما فيه من التفصيل  
والخلاف فاندفع زعم  
أنه لا يصح كل منهما  
(دفع) في الأظهر

(الخ) أي ولو باعتبار الأصل فيشمل لما بعد الموت (قوله أو منسوخ) ينبغي عطفه على اسم معظم لا على معظم  
وتخصيص قوله لم يعلم الخ بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبدله لأن ذلك لا  
يخرجه عن تعظيمه سم عبارة النهاية والمخفي أما غير محترم كفسلفة وتورا وإنجيل علم تبدلها وخلوها معان  
معظم فيجوز الاستنجاء به (قوله لم يعلم تبدله) شامل للشك في تبدله سم (قوله ويحرم الخ) وفي فتاوى  
الجمال الرملي مثل عما قال العلامة ابن حجر من جواز قراءة التوراة المبدلة للعالم المتجردون غيره فهل ما قاله  
معتمد أو لا فاجاب بأنه لا يجوز مطلقا (قوله علم تبدلها) يفيد الجواز في غير المبدلة سم وفي  
الكردى عن الأيعاب بين غير واحد من الأئمة أن ما بأيديهم الآن من التوراة والانجيل مبدل جميعه قطعاً  
لفظاً ومعنى وبنوا ذلك بما يطول ذكره لكن الحق أن فهماً ما يظن عدم تبدله موافقته ما علمناه من شرعنا  
ويجب حمل كلام الروضة كاصلا في السير من أنه يحرم الانتفاع بكتبهم يعني بالمطالعة ونقل الزركشي  
كالسبكي الإجماع عليه على ما علم تبدله أو شك فيه لكن رجح بعضهم جواز مطالعتها للعالم الراسخ لا سيما عند  
الاحتياج للرد على المخالف وهو جلي فليحمل الإجماع على ما عدا هذه الحالة إذ كلام الأئمة مشحون بالنقل  
عنها للرد عليهم (قوله كمنطق الخ) وحساب ونحو وعروض مغنى وكردى (قوله لأن تعلمها الخ) قال في  
الامداد بل هو أي المنطق أعلاها أي العلوم الآلية وإفتاء النووي كإباحة الصلاح بجواز الاستنجاء به يحمل  
على ما كان في زمنهما من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناهضة للشرائع بخلاف الموجود اليوم  
فانه ليس فيه شيء من ذلك ولا يماؤدى إليه فكان محترماً بل فرض كفاية بل فرض عين إن وقعت شبهة لا  
يتخلص منها إلا بمعرفة انتهى كردى (قوله كأغذا) بفتح الغين مغنى وفي القاموس وكسرها القرطاس  
هو المراد به هنا الوقاية (قوله وراز) إلى المتن في المغنى (قوله لدفعه النجس الخ) أي باعتبار شأن نوعه كما مر فلا  
يرد أن قليله لا يدفعه (قوله كما مر) أي في شرح ولا يبول في ماء الخ كردى (قوله بالرفع) أي عطفاً على كل  
والجر أي عطفاً على جامد مغنى ونهاية (قوله باعتبار) ضبب بينه وبين قوله قسم سم عبارة الكردى متعلق بقسم  
وقوله من التفصيل إشارة إلى قوله ودفع دون غيره وقوله والخلاف إشارة إلى قوله في الأظهر (قوله)  
فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم مع شيوع عطف الخاص على العام بل ولا لعدده قسماً لأن عطف الخاص  
لا يقتضى القسمية ولا ينافى القسمية ونسكتة أفراد ما فيه من الخلاف والتفصيل سم ولك أن تمنع شيوع  
عطف الخاص على العام إذا كان العموم بكلمة كل (قوله لا يصح كل منها) عبارة المغنى تنبيه كان ينبغى  
للمصنف تقديم المنع الذى من أمثلة المحترم فيقول فيمنع بجلد طاهر غير مدبوغ دون جلد مدبوغ طاهر  
في الأظهر فإن كلامه الآن غير منتظم لأنه إن كان ابتداء كلام فلا خبر له وإن كان معطوفاً على كل كما قدرته  
في كلامه وقرئ بالرفع فيكون الجلد المدبوغ قسماً لكل جلد طاهر الخ فيكون غيره والفرض أنه بعض  
منه وإن كان مجروراً كما قدرته أيضاً عطفاً على جامد فكان ينبغى أن يقول ومنه جلد دبغ أي من

الماوردى والرويانى انتهى (قوله أو منسوخ) ينبغى عطفه على اسم معظم لا على معظم وتخصيص قوله لم  
يعلم بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبدله لأن ذلك لا يخرجه عن تعظيمه  
(قوله لم يعلم تبدله) شامل للشك في تبدله وقوله علم تبدلها يفيد الجواز في غير المبدلة (قوله وراز بالماء العذب  
مع أنه مطعوم لدفعه) أي دفع مع قلته (فرع) في الروض ويجوز أن الاستنجاء بذهب وفضة وجوهر  
انتهى قال في شرحه وبقطعة ديباج نعم حجارة الحرم والمطبوع من الذهب قال الماوردى والرويانى يتمتع  
الاستنجاء بها الحرمتها فان استنجى بها السامواجزاه انتهى وفي شرح الارشاد للشارح عطفاً على ما يجوز  
أو كان ذهباً أو فضة لم يطبع أو تها لذلك كما مر ولا حرم وأجزاؤه واعتددهم كما اعتد جواز الاستنجاء  
بحجارة الحرم ولا إثم وأنه لا فرق في الاستنجاء بقطعة الديباج بين الرجال والنساء (قوله باعتبار) ضبب بينه  
وبين قوله قسم (قوله فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم مع شيوع عطف الخاص على العام بل ولا لعدده قسماً  
لأن عطف الخاص لا يقتضى القسمية ولا ينافى القسمية ونسكتة أفراد ما فيه من الخلاف والتفصيل

أمثلة هذا الجامد جلد طاهر دبع جلد غير مدبوغ طاهر في الاظهر اه (قوله لا انتقاله) الى قوله وإنما حل في النهاية لا قوله نعم الى ويحرم (قوله لا انتقاله عن طبع اللحم الخ) وهو وان كان ما كولا حيث كان من مذكى لسكن اكله غير مقصود لانه لا يعتاد كذا في النهاية وجزم الشارع في فتح الجواد بحرمة اكل المدبوغ مطلقا اى سواء كان من مذكى ام لا بصري (قوله ينبغي حمله الخ) خلافا لظاهر إطلاق المغنى (قوله بحيث لا يلين الخ) افاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت ان غيره من جلود المذكاة لا تجزى قبل الدبع وان اشتدت صلابتها كجلد الجاموس الكبير وهو ظاهر لانها ما يؤكل عشا (قوله لانه) الى قوله وإنما حل في المغنى (قوله اما نجس) اى ان كان من غير ما كول مغنى (قوله نعم الخ) عبارة السكردى ومحل المنع بالمطعم على ما قاله جمع متقدمون واعتمده الزركشى وجزم به فى الانوار ما إذا استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير ولا جازو قد جزم به فى العباب واقروه شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما وضعفه الشارع فى الامداد والاياب وفى سم على المنهج بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور مانصه لم يعتمدم هذا الاستثناء لان الشعر متصل به انتهى والكلام كما هو ظاهر فى المدبوغ الذى يظهر بالدبع اما جلد المغاظ فلا يجوز ولا يجزى مطلقا اه (قوله ان استنجى بشعره الخ) اى بجانبه الذى عليه الشعر كركدى (قوله وان انفصل) وفى الايباب يكفر فى جلد المصحف المتصل قال الربيعى ويفسق فى المنفصل انتهى قال القليوبى حيث نسب اليه قال الحلبي قال بعضهم على قياسه كسوة الكعبة إلا ان يفرق بان المصحف اشد حرمة وظاهر ان محله حيث لم يكن نقش عليها معظم اه كركدى عبارة عشا قوله وان انفصل ظاهره وان انقطعت نسبته عنه وعليه فيفرق بينه وبين الحدث بأن الاستنجاء أقبح من المس ويحتمل التقييد كالحدث ولعله الاقرب لسكن قضية قول ابن حجر وإنما حل مسه اى المنفصل لانه أخف صريح فى الفرق المذكور إذ لا يحل مسه إلا إذا انقطعت نسبته إلا ان يقال اراد ابن حجر حل مسه عند من يقول به وان لم تنقطع نسبته اه اقول هذا التاويل فى غاية البعد لا يعيا به فالعتمد الفرق المذكور (قوله ما يعمها) وهو جامد طاهر الخ (قوله ان لا يكون به رطوبة) فلو استنجى بحجر مبلول لم يصح استنجاءه لان بلله يتنجس بنجاسة المحل ثم يتجسس فيتعين الماء نهاية وغنى وشرح بافضل (قوله كالمحل) اى ولو كان من أثر نحو استنجاء قليوبى (قوله الذى يتجه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله انه) اى بلل المحل من عرق لا يؤثر اى لانه ضرورى مغنى وقليوبى قال سم هل مثل ذلك بلل المحل فيما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتام اقول تقدم عن القليوبى ويأتى عنه نفسه خلافاً بل اقتصارهم على استثناء العرق وتعليامهم له بالضرورة كالصريح فى انه يتعين فى ذلك الماء ثم رأيت ان عشا عقب كلام سم المذكور بما نصه اقول الاقرب عدم كونه مثله إلا ان العرق بما تعيم به البلوى بخلاف البلال المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله م رطوبة من غير عرق اه وقوله ما يأتى اى فى شرح ولا يطر الاجنبى قول المتن (لا يحف) بالكسر وفتح لانة يختار اه عشا (قوله ولا تعين) لان الحجر لا يزيله هذا ضابط الجفاف المانع من اجزاء الحجر كما يفهمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما (قوله وان بال

(قوله أو ما كول) قد يقال جلد المذكى المدبوغ يجوز أيضاً كله إلا أن يقال غير المدبوغ ما كول لم ينتقل عن طبع اللحم الى طبع الثياب بخلاف المدبوغ او يقال المراد ما كول بالوضع والمدبوغ ليس كذلك وان جاز اكله كما يجوز اكل نحو تراب لا يضر (قوله بجلد علم) ينبغي ان منه تفسير اجاز مسه وحمله مع الحدث (قوله وإنما حل مسه) لعل هذا بناء على ظاهر تقييده لحرمة مس جلد المصحف باتصاله به فليتام (قوله الذى يتجه انه لا يؤثر) هل مثل ذلك بلل المحل فيما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتام (قوله ولم يبل غير ما أصابه الخ) يتامل وقوله لسكن قال جمع متقدمون باجرائه حينئذ عبارة شرح الروض ويستثنى مما إذا جف ما لوجف بوله ثم بال ثانياً فوصل بوله الى ما وصل اليه بوله الاول فيكن فيه الحجر صرح به القاضى والغزالي وقوله فوصل بوله الخ صريح فى انه لا يشترط على هذا ان يزيد الثانى على محل الاول بل يكتفى ان يكون بقدره وهو الوجه خلافاً لما اشار اليه السكندر لشيخنا الامام البكرى من

لا انتقاله عن طبع اللحم الى طبع الثياب وإلحاق جلد الحوت الكبير به ينبغي حمله على ما إذا تحجر بحيث صار لا يلين وان تقع فى الماء (دون غيره فى الاظهر) لانه إما نجس أو مأكول نعم ان استنجى بشعره الطاهر أجزأ ويحرم بجلد علم ان اتصل ومصحف وان انفصل وإنما حل مسه لانه أخف (وشرط) أجزاء الاقتصار على (الحجر) وما فى معناه أو المراد بالحجر ما يعمها (ان) لا يكون به رطوبة كالمحل ولو من عرق على ما عتمده الاذرعى وفيه نظر والذى يتجه أنه لا يؤثر ويؤيده ما يأتى وأن (لا يحف التجس) الخارج أو بعضه وإلا تعين الماء فى الجاف وكذا غيره ان اتصل به وان بال أو تغوط ماء ثانياً

(الخ) غاية لقوله ولا تعين الخ كرى (قوله) ولم يبل غير ما أصابه (الخ) يتأمل سم عبارة النهاية والغنى وبـ  
 الثانى ما بـه الاول اه قال ع ش قوله وبـل الثانى الخ صادق بما اذا زاد عليه وهو منجه (قوله) لتعين الماء (الخ)  
 جرى عليه فى شروح الارشاد والعباب كرى (قوله) لكن قال جمع متقدمون باجزائه (الخ) اعتمده النهاية  
 والغنى قال السكردى وشيخ الاسلام فى شرح البيهجة والروض وغيرهم وهو المعتمد قال ابن عبد الحق وسم  
 ويلحق بما لو كان الثانى بقدر الاول فقط ما لوزاد على ما وصل اليه الاول على الارجح لا ما لو نقص عنه ولا  
 يشترط أن يزيد الثانى على محل الاول بل يكفي أن يكون بقدره او اعتمدا للاحاق القليوبى وشيخنا (قوله) رد  
 بحث (الخ) وفاقا للزمى عبارة ع ش ظاهر عبارة الشارح مر اعتبار الجنس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم  
 وصل ما وصل اليه بوله لم يجز الحجز ويحتمل خلافة سم على البيهجة وافى الشارح مر رحمه الله تعالى بان طرو  
 المذى والودى مانع من الاجزاء فليسا كالبول ونقل بالدرس عن تقرير الزياى رحمه الله تعالى خلافا قول  
 والا قرب ما افق به الشارح مر لا خلافاهما اه ووافق الزياى القليوبى وكذا شيخنا عبارة فان جف  
 كله أو بعضه تعين الماء ما لم يخرج بعده خارج ولو من غير جنسه ويصل ما وصل اليه الاول كأن يخرج نحو  
 مذى ودى ودم وقيح بعد جفاف البول ولا كفى الاستنجاء بالحجر وتقييد بعضهم بما اذا خرج بول للغالب  
 اه (قوله) وان لا ينتقل الخارج (الخ) فان انتقل عنه بان انفصل عنه تعين فى المنفصل الماء واما المتصل بالمحل  
 ففيه تفصيل باتى معنى عبارة السكردى قال فى الايعاب محل هذا فى انتقال لا ضرورة اليه كما يعلم بما يأتى فى  
 الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وإن لم يجاوز الصفحة والحشفة اه (قوله) الخارج  
 إلى قوله لا إن سال فى النهاية والغنى لا أقوله مطلقا وقوله جاف إلى رطب وقوله ولو ماء لغير تطهيره (قوله) قبل  
 الجفاف لم ينجس (لكن ينبغي هنا عدم اجزاء الحجر أخذنا من قوله السابق أن لا يكون به رطوبة كالمحل سم  
 قول (المتن ولا يطرأ اجنبى) أى ولو من الخارج كرشاشه شرح بافضل (قوله) على المحل المتنجس (الخ) فيه  
 اسر ان الاول انه قد يقال حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء  
 اختلط بالخارج وهذا يناقى قوله مطلقا فى النجس أى سواء اختلط بالخارج أو لا بدليل ما بعده وقوله اختلط  
 بالخارج فى الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلطاً والثانى ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع  
 اجزاء الحجر فى النجس وإن كان الطارىء النجس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقا سم (قوله) جاف (الخ)  
 خلافاً للغنى والنهاية وشيخنا لكن الرشيدي اعتمد ما قاله الشارح (قوله) للماء (أى) فى شرح كل جامد ظاهر  
 (الخ) (قوله) أو رطب (أى) ولو ببل الحجر معنى (قوله) ولو ماء لغير تطهيره (قوله) عبارة بافضل مع شرحه وان لا يصيبه  
 ماء غير مطهر له وإن كان طورا او مانع اخر بعد الاستجار وقبله لتنجسه او كالمائع ما لو استنجى بحجر  
 رطب اه قال السكردى قوله غير مطهر له لا يخلو عن تشویش فان ذلك ينجر إلى انه لا يضرب جواز الاستجار  
 بالحجر طر و ماء على المحل مطهر له وإذا طهره الماء لا حاجة إلى الحجر فامعنى هذا الاستثناء وفى حواشى التحفة  
 لسم قوله لغير تطهيره إن أراد لغير تطهير المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضرب ذلك الماء اليه  
 فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس بمأخوذ فيه لان الكلام فى الاستنجاء بالحجر وإن أراد لغير تطهير نفسه  
 بمعنى أنه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب ما وضو به المحل بان تقاطر عليه من شئ لم يمنع اجزاء الحجر فهو  
 ممنوع مخالف لصريح كلامهم انتهى وحاول الهاتنى فى حواشى التحفة ان يجيب عن ايراد سم فلم يجز بشئ  
 عبارته بمعنى إذا لاقاه لتطهيره فالامر حينئذ ظاهر انه لا يكفي له إلا الماء واما إذا لاقاه لغير تطهيره كان احابته

ولم يبل غير ما أصابه الاول  
 كما اقتضاه اطلاقهم لتعين  
 الماء بالجفاف فلا يرتفع  
 بما حدث لكن قال جمع  
 متقدمون بأجزائه حينئذ  
 وكأنه لكون الطارىء من  
 جنس الاول فصارا كشيء  
 واحد وبه يعلم رد بحث  
 بعضهم فيمن بال ثم أمنى أنه  
 يجزئه الحجر ولو غسل ذكره  
 ثم بال قبل الجفاف لم  
 ينجس غير تماس البول كما  
 يعلم من قوله فى شروط  
 الصلاة ولا تغير المنتصف  
 (و) ان لا ينتقل الخارج  
 الملوث عما استقر فيه عند  
 خروجه إذ لا ضرورة  
 لهذا الانتقال فصارت كتنجسه  
 بأجنبى (و) ان لا يطرأ  
 على المحل المتنجس بالخارج  
 (أجنبى) نجس مطلقا أو  
 طاهر جاف اختلط بالخارج  
 للماء فى التراب أو رطب  
 ولو ماء لغير تطهيره

اعتبار زيادة الثانى على الاول فليتأمل (قوله) على المحل المتنجس بالخارج (الخ) فيه أمران الاول أنه قد يقال  
 حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يناقى  
 قوله مطلقا فى النجس أى سواء اختلط بالخارج أو لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج فى الظاهر لانه على  
 هذا التقدير لا يكون إلا مختلطاً والثانى ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر فى النجس وإن  
 كان الطارىء النجس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقا فليتأمل (قوله) لغير تطهيره (قوله) إن أراد لغير تطهيره



لا عرق إلا إن سال وجاوز  
الصفحة أو الحشفة إذ  
لا يعم الابتلاء به حيثئذ  
خلا فالنزع (ولوندر)  
الخارج كدم (أو انشر  
فوق العادة) الغالبة وقيل  
فوق عادة نفسه (ولم  
يجاوز) غائط (صفحته)  
وهي ما ينضم من الإلين  
عند القيام (و) بول  
(حشفته) وهي ما فوق  
محل الختان ويأتي في فاقدها  
أو مقطوعها نظير ما يأتي  
في الفسل كاهو ظاهر (جاز  
الحجر في الأظهر) إلحاقه  
بالمعتاد لأن جنسه مما يشق  
فإن جاوز تعين الماء في  
المجاوز والمتصل به مطلقا  
وكذا إن لم يجاوز وانفصل  
عما اتصل بالمحل فيتعين  
في المنفصل فقط ويظهر  
أخذا مما يأتي في الصوم  
من العفو عن خروج  
مقعدة المبسور وردھا  
بيده أن من ابتلى سنا  
بمجاوزة الصحف أو  
الحشفة دائما عني عنه  
فيجزم به الحجر للضرورة  
ويظهر في شعر بياطن  
الصفة أنه مثلها ولا نظر  
لنذب إزالته فلا ضرورة  
لتلوه لأن تكليف إزالته  
كلما ظهر منه شيء مشق  
مضاد للترخيص في هذا  
المحل (ويجب)

نقطة ماء أو مائع سواء كان الماء ماء وضوئه فيا إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فأصاب ماء وضوئه المحل بأن  
تقاطر عليه شيء منه أولم يكن ماء وضوئه فيكون الماء متعينا أيضا لما نقلناه عن المجموع هكذا يفهم المقام  
انتهى وعليه فلا فرق بين الماء المطهر له وغيره وحيثئذ فلا يحتاج لقوله لغير تطهيره بل هذا الاستثناء يوم  
خلاف المقصود إلا أن يقال لم يبنه عليه الشارح لوضوح أنه حيث طهره الماء لا يحتاج للحجر كما قال الهاتفي  
فلا مر حيثئذ ظاهر الخ وبالجمله فهو غير صاف من كل الوجه فخره اه واجاب ع ش بما نصه ويمكن ان  
يقال احتز بقوله لغير تطهيره عمالو تقاطر من وجهه مثلا حال غسله ماء على محل الاستنجاء فلا يضر لانه تولد  
من مأوربه على نجس معفو عنه فأشبهه مالو تساقط على ثوبه الملوث بدم البراغيث اه أقول قوله فلا يضر في  
سم ما يوافقه لكن رده الكردى بما نصه هذا يخالف قول الشارح في هذا الكتاب وان لا يصيبه ماء غير مطهر  
الخ إذا ماء طهارة نحو الوجه غير مطهر المحل فلا فرق بين أن يصيبه بعد الاستنجاء أو قبله اه ولوسلم والكلام  
هنا فيما قبل الاستنجاء فلا يلاقيه كلام ع ش المفروض فيما بعده (قوله لا عرق الخ) هذا في الطارىء فلو  
استنجى بالاحجار فغرق محله فان سال منه وجاوز لزمه غسل ماسال اليه وإلا فلا لعدم البلوى به مراه سم  
وكذا في النهاية وشرح بافضل قال ع ش قوله مر لزمه غسل ماسال الخ شامل لما لو سال لما لاقى الثوب من  
المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يعني عما يغلب وصوله اليه من الثوب وبعبارة الشارح مر في شروط  
الصلاة بعد قول المصنف ويه في محل استنجاءه نصها وان عرق محل الاثر وتلوث بالآخر غير مدمر تجنيه  
كافي الروضة والمجموع هنا اه وبعبارة الكردى ظاهره الا كنفاء بالحجر في غير المجاوز وكذلك ظاهر  
عبارة الامداد وشرح البهجة والنهاية وهذا ظاهر مع التقطع أمامه الاتصال فلم يظهر لي وجهه بل الذي  
يظهر وجوب غسل الجميع وذلك لأن استيعاب غسل المجاوز يتوقف على غسل جزءه الباطل وإذا غسل  
جزأ من الباطل فقد طرأ عليه اجنبي وهو ماء الغسل فيتعين الماء في الجميع اه أقول ان قوله ظاهره  
الا كنفاء بالحجر الخ يمنع ان الكلام في العرق الطارىء بعد الاستنجاء بالحجر كما مر عن سم ففاد عبارتهم  
المذكورة عدم لزوم الاستنجاء في غير المجاوز حيثئذ مطلقا وان قوله أمامه الاتصال الخ يمكن ان يلزم  
ما تقتضيه العبارة المذكورة من العفو عن غير المجاوز لتولد الطارىء عليه من مأوربه نظير ما مر عن ع ش  
وسم أنفا (قوله الخارج) الى قوله ويظهر في المغنى (قوله كدم) اى وودى ومدى معنى (قوله فوق العادة  
الغالبه) اى عادة غالب الناس نهاية قول المتن (وحشفته) اى أو محل الجب في المجهوب سم (قوله ويأتى  
الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل أو قدرها من مقطوعها في البول اه (قوله مطلقا) اى سواء انفصل عما  
اتصل بالمحل ام لا كردى عبارة شيخنا فان تقطع بان خرج قطعا في محال تعين الماء في المنقطع وكفى الحجر في  
المتصل وإن جاوز صفحة أو حشفة تعين الماء أيضا في المجاوز فقط ان لم يكن متصلا وإلا تعين في الجميع وكذا  
يقال في المنتقل فان كان متصلا تعين الماء في الجميع او منفصلا تعين في المنتقل فقط اه (قوله وكذا ان لم يجاوز  
وانفصل الخ) عبارة النهاية ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء وإن لم يجاوز صفحته ولا حشفته فان تقطع  
وجاوز بان صار بعضه باطن الآلية أو في الحشفة وبعضه خارجا فلكل حكمة اه (فيجزئه الحجر للضرورة)  
وظاهر كلامهم بخالفه نهاية قال ع ش وهو المعتمد عبارته مر في شرح العباب فان اطردت بالمجاوزة فهو

المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء مالا يضر وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ايسر بما  
نحن فيه لان الكلام في الاستنجاء بالحجر وان اراد غير تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء  
فأصاب ماء وضوئه المحل بأن تقاطر عليه منه شيء لم يمنع أجزاء الحجر فهو ممنوع يخالف اصريح كلامهم لا يقال  
يؤيده قولهم لا يضر الاختلاط بماء الطهارة لانا نقول محل ذلك في نجاسة عني عنها فلم يجب إزالته والنجاسة  
التي في هذا المحل تجب إزالته ولا يعنى عنها فيض اختلاطها بالماء نعم ان أصاب المحل بعد الاستنجاء بالحجر  
رشاش طهارة نحو الوجه لم يبعد العفو فليتأمل (قوله لا عرق) هذا في الطارىء ولو استنجى بالاحجار فغرق  
محله فان سال منه وجاوز لزمه غسل ماسال اليه وإلا فلا لعدم البلوى به مر (قوله وحشفته) أى أو محل

كغيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل أجزاء الحجر للشبهة اه قال شيخنا الشوبري ما في شرح م العباب أوجه  
 اه (قوله لا أجزاء الحجر) الى قوله الذي لا يحيد في النهاية لا قوله ولكون التراب الى المتن وقوله لا يحتمل (قوله  
 ولو يطرف في حجر الخ) ولو غسل الحجر وجف جاز له استعماله ثانيا كدواء دغ به و تراب استعمال في غسل  
 نجاسة نحو الكلب فان قيل التراب المذكور صار مستعملا فكيف يكفى ثانيا جيب بانه لم يزل ما غاوا وإنما  
 ازاله الماء بشرط مزجه بالتراب وحيث قد فيجوز التيمم به ان كان في المرة السابعة وان كان قبلها فلا تنتجسه  
 فاستفده فانها مسألة نفيسة مغنى عبارة الكردى عن الایعاب والخطيب في شرح التنبية ويكفى حجر واحد  
 يستنجى به ثم يغسله وينشفه ويستعمله اه (قوله لكون التراب بدله) اى بدل الماء في التيمم (قوله او  
 باطراف حجر ثلاثة) والثلاثة لا حجار افضل من اطراف حجر لكن اطراف الحجر ليست بمكروه وهه ولو  
 استنجى بحرقه غليظة ولم يصل البلب الى وجهها الآخر جاز ان يمسح بالآخر وتحسب مسحين كافي الایعاب  
 كردى (قوله وفارق عده) اى عدالرمي بحجر له ثلاثة اطراف (قوله فان لم ينق) يضم الياء وكسر القاف والمحل  
 مفعول به ويجوز فتح الياء والقاف والمحل فاعل برماوى لكن قول الشارح ثم ان أنق يدل على الاول ويجوز  
 ايضا ضم الياء وفتح القاف ببناء المفعول من الانقاء المحل نائب فاعله (قوله برايع وهكذا) اى الى ان لا يبقى إلا  
 اثر لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف مغنى ونهاية قال الكردى هذا ضابطا يكفى في الاستنجاء بالحجر وتسكن  
 إزالة الاثر الذى لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف قال في الایعاب خرو وجامن خلاف من اوجبه وفى حواشى  
 المحل للقلوبى يجب الاستنجاء من الملوث وإن كان اى ابتداء قليلا لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف ويكفى  
 فيه الحجر وإن لم يزل شيئا اه وعلى هذا في تصور الا كفاءة بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو  
 ظاهر كردى ومر عن الحلبي ما يوافقه وهو الظاهر وإن قال ع ش بنبغى في ذلك الا كفاءة بثلاث مسحات  
 بالاحجار ولو قيل بتعين الماء او صغار الخذف لم يكن بعيدا لرعله اقرب اه (قوله معفو عنه) ولو خرج هذا  
 القدر ابتداء وجب استنجاء منه وفرق بين الابتداء والانتهاى لا يتعين الاستنجاء بصغار الخذف المزيلة بل يكفى  
 امرار الحجر وإن لم يتلوث كما كفى به في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية حلبي اه بيجرى ويأتى عن  
 القليوبى ما يوافقه (قوله والاسن الايتار) بالمشاة واحدة كان حصل برابعة فيأتى بخامسة مغنى (قوله تثليث)  
 اى بان يأتى بمسحيتين بعد حصول الواجب سم (قوله يحتمل عطفه على ثلاث) جزم به في النهاية (قوله فيعيد  
 وجوب تعميم) وقول الحاروى ومسح جميع موضع الخارج ثلاثا نصح في وجوب تعميم المحل بكل مسحة من  
 الثلاث وانه لا يكفى توزيع الثلاث الجانبية والوسط وهو خلاف المنقول عن المعظم في العزیز والروضة من  
 ان الخلاف فى الاستحباب وانه يجوز كل من السكتين ويدل لاجزاء التوزيع رواية الدارقطنى وحسن  
 إسنادها ولا يجد أحكم ثلاثة أحجار حجرين للصفتين وحجر للمسربة وقول الارشاد يمسحه ثلاثا ليس  
 صريحا في التعميم بكل مسحة نعم هو ظاهر فيه وقدمال السبكي وابن النقيب الى وجوب التعميم بكل مسحة  
 اذ بالتوزيع تذهب فائدة التثليث اه إسعاد عبارة التشية والاصح انه لا يشترط ان يعم بالمسحة الواحدة  
 المحل وإن كان اولى بل يكفى مسحة لصفحة اخرى لاخرى والثالثة للوسطا وقال النور الزياى فى حاشية  
 شرح المنهج وقد ألف شيخنا الشهاب البراسى في هذه المسألة مؤلفا واعتمد الاستحباب وكذلك الشيخ ابو الحسن  
 البكرى ايضا ألف فيها واعتمد الاستحباب اه وأفاد الشهاب بن قاسم فى حاشية شرح المنهج ان شيخه  
 الشهاب البراسى اعتمد الف فيه ثم قال ووافقه عليه جمع من الاكابر من مشايخه وقرانهم واقراءه انه  
 لا يجب التعميم بصرى (قوله وجوب تعميم كل مسحة) وقد جزم بذلك الا نوارهاية وكذا جزم به شيخنا  
 عبارته ويجب تعميم المحل بكل مسحة كما قاله الرملى تبع الشيخ الاسلام وإن لم يعتمد بعضهم اه اى ووافقه

لا أجزاء الحجر ايضا ثلاث  
 مسحات للنهى الصحيح  
 عن الاستنجاء بأقل من  
 ثلاث أحجار (ولو) بطرفى  
 حجر بأن لم يتلوث فى الثانية  
 فتجوز هـ والثالثة بطرف  
 واحد لانه إنما خفف  
 النجاسة فلم يؤثر فيه  
 الاستعمال بخلاف الماء  
 ولكون التراب بدله أعطى  
 حكمه أو (باطراف حجر)  
 ثلاثة لان القصد عدد  
 المسحات مع الانقاء وبه  
 فارق عده فى الجمار واحدة  
 لان القصد عدد الرميات  
 (فان لم ينق) المحل بالثلاث بأن  
 بقى أثر يزيله ما فوق صغار  
 الخذف إذ بقاء ما لا يزيله إلا  
 هـ معفو عنه (وجب الانقاء)  
 بزابع وهكذا ثم إن أنق بوتر  
 فواضح (و) إلا (سن  
 الايتار) للامر به ولم يسكن  
 هنا تثليث كما فى إزالة  
 النجاسة لانهم غلبوا جانب  
 التخفيف فى هذا الباب  
 (وكل حجر لكل محله)  
 يحتمل عطفه على ثلاث  
 فيفيد وجوب تعميم كل  
 مسحة من الثلاث لكل  
 جزء من المحل

الجب فى المجوب (قوله تثليث) اى بأن يأتى بمسحيتين بعد حصول الواجب (قوله يحتمل عطفه على ثلاث) قد  
 ير دعى هذا الاحتمال انه يلزم عليه الفصل بين المتعاطفين باجنبي وهو متعصم وحمل الفاصل على الاعتراض فى  
 غاية البعد هنا وقد ردى على هذا الاحتمال الثانى انه يلزم تقييد سن كل حجر لكل محله بما لا يمتلئ بقول وقوع هذا

سم والرشيدى (قوله) وهو المعتمد المنقول) وفاقا للنهية والمغنى والمنهج وخلافا لاسم ووافقه الرشيدى كما يأتى ومال اليه البصرى كما سر (قوله) كما بينته فى شرحى الارشاد) اى بما حاصله ان فى كلامهم شبه تعارض فرجع جمع متأخرون الوجوب رعاية للدرك واخرون عدمه اخذا بظاهر كلامهم شرح بافضل قال السكردى قوله فرجع جمع الخ منهم شيخ الاسلام ذكر يافى كتبه والشهاب الرملى والخطيب الشربى والشارح والجمال الرملى وغيرهم وقوله آخرون الخ منهم ابن المقرئ وابن قاسم العبادى والزبادى وغيرهم وأفر ذلك الكلام على ذلك الشهاب البرلسى بالتأليف واطال فى ذلك الكلام وقال انه لم ير لشيخه شيخ الاسلام فى المنهج وغيره سلفا فى وجوبه لكن نقله الشارح عن جماعة من قبل شيخ الاسلام اه (قوله) وعلى الايتار) يبعد هذا العطف ترتيب سن الايتار على عدم الانقضاء دون التعميم وكذا يبعد ذلك العطف بعد انقضاء الكيفية الاتية من التعميم (قوله) نذب ذلك) أى التعميم (قوله) بأن يبدأ) إلى المان فى النهاية والمغنى (قوله) بأولها) أى الاحجار (قوله) ويديره الخ) عبارة النهاية ويديره على الصفتين حتى يصل إلى ما بدا منه اه قال ع ش اى ومن لازمه المرور على الوسط اه وقال الرشيدى اى مع مسح المسربة كاعلم من قول المصنف وكل حجر لكل محله اه وعبارة السكردى قوله ويديره اى برقى وفى الخادم للزركشى ان القفال قال فى فتاوى به اذا كان يمر بالحجر عليه فانه لا يرفعه فان رفع الحجر التجسس ثم أعاده ومسح الباقي به تنجس المحل به وتعين الماء وما دام الحجر عليه لا يضر كالماء ما دام مترددا على العضو لا يتحكم باستعماله فاذا انفصل صار مستعملا فكذلك الحجر انتهى اقول وهذا ما صدقات ولهم وان لا يطر اجنبى كما سر عن شرح بافضل ما يصرح به (قوله) ويمر الثالث الخ) وللمسحة الزائدة على الثلاث ان احتيج اليها فى الكيفية حكم الثالثة مغنى وع ش (قوله) ويديره قليلا الخ) أى فى كل من الثلاث (قوله) ولا يشترط الخ) لكنه يسن عبارة المغنى وشرح بافضل ويسن وضع الحجر الاول على موضع طاهر قرب مقدم صفحته البنى والثانى كذلك قرب مقدم صفحته اليسرى اه (قوله) قليلا قليلا) حتى يرفع كل جزء منه جزءا منها مغنى (قوله) من عدم الادارة) وفى بعض النسخ من الادارة او المرفى ذلك قريب لكن الموافق لما فى المجموع الاول وفى النهاية الثانى عبارة ته ولا يضر النقل الحاصل من الادارة الذى لا بد منه كإفى المجموع وما فى الروضة من كونه مضرا محمول على نقل من غير ضرورة اه (قوله) فيمسح) إلى قوله وكيفية الاستنجاء فى النهاية والمغنى الا قوله اى اوله إلى بئان وقوله اى اوله كذلك فى موضعين وقوله كما صرح إلى ولما محله (قوله) كذلك) اى ثم يعمم (قوله) فالخلاف فى الافضل) اى لافى الوجوب على الصحيح مغنى ونهاية قال الرشيدى اى كما يعلم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل حجر معطوفا على الايتار الذى هو الظاهر وهو الذى سلكه الحق فى الجلال وغيره وظاهر ان معنى كون الخلاف فى الاستحباب أن كل قول يقول بنذب الكيفية التى ذكرها مع صحة الاخرى وهذا نص الشيخين كما يعلم بمرجعة كلامهما الغير القابل للتأويل وبينه الشهاب بن قاسم فى شرح الغاية اتم تبيين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم فى كل مرة على كل من الوجوبين غاية الامر انه يستحب فى الوجه الاول وصنف فى ذلك الشهاب عميرة وغيره خلاف قول الشارح مر الاق كالشهاب ابن حجر ولا بد على كل قول من تعميم المحل اه (قوله) ولا ينافى) أى كون الخلاف فى الافضل وقوله لانه اى وجوب التعميم وكذا ضمير به (قوله) كما صرح به تصريح الخ) من وقف على عبارة الراعى والروضة والمجموع علم انها نص قاطع فى عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به لاذناب اليها كان هباء مشورا مع ان إطباقهم المذكور لا يدل على زعمه لان مبالغتهم المذكورة تفيد انه قد لا يكون هناك تعميم لان معناها سواء اتى بالاول او لا وعدم الانقضاء به صادق بان يمسح به بعض المحل فتأمل والحاصل ان الشارح

العطف على هذا التقدير فى حيز فان لم يتق مع أنه لا يتقيد بذلك فلي تأمل (قوله) وهو المنقول المعتمد) دعوى أنه المنقول المعتمد الذى لا يحيد عنه تساهل قبيح مناف لصريح كتب الشيخين وغيرهما فانها ناهية نص الاحتمال معه على عدم الوجوب ولم يأت فى شرحى الارشاد والعباب بشئ يعتد به ومن اراد مشاهدة الحق فعليه يتأمل ما قاله فيها مع ما فى العزيز وغيره (قوله) كما صرح به تصريح لا يقبل تأويل الخ) من وقف على عبارة الراعى

وهو المنقول المعتمد الذى لا يحيد عنه كما بينته فى شرحى الارشاد والعباب وعلى الايتار فيفيد نذب ذلك لكن من حيث الكيفية بأن يبدأ بأولها من مقدم صفحته البنى ويديره إلى محل ابتدائه وبالثانى من مقدم اليسرى ويديره كذلك ويمر الثالث على مسرته وصفحته جميعا ويديره قليلا قليلا ولا يشترط الوضع أو لا على محل طاهر ولا يضر النقل المضطر اليه الحاصل من عدم الادارة (وقيل يوزع) أى الاحجار (لجانبه) أى المحل (والوسط) فيمسح بحجر الصفحة البنى أى أولا وهذا مراد من غير بوحدها ثم يعم وبئان اليسرى أى أولا كذلك وبثالث الوسط أى أولا كذلك فالخلاف فى الافضل ولا ينافى ما سبق من وجوب التعميم لانه ليس من محل الخلاف كما صرح به تصريح لا يقبل تأويل

ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لعاقلاً سيما كلام العزيز وتمسك بظواهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لا تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جوب الغاؤها عندها والعجب مع ذلك دعواه ان ما ذكره هو المنقول للمعتمد فليحذر سم وقوله لان مبالغتهم المذكورة الخ فيه نظر ظاهر (قوله اطباقهم الخ) فاعل صرح (قوله وعلوه) اى وجوب الثانى والثالث الخ (قوله وإنما محله) اى الخلاف (قوله مع قول كل الخ) عبارة النهاية ولا بد على كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما اعتمدته والدرجته الله اه وعبارة المغنى وعلى كل قول لا بد ان يعم جميع المحل بكل مسحة ليعقد انه مسحة ثلاث مسحات وقول ابن المقرئ فى شرح ارشاده الاصح انه لا يشترط ان يعم بالمسحة الواحدة المحل وإن كان اولى بل يكفي مسحة لصفحة واخرى لاخرى والثالثة للسربة مردود كما قاله شيخنا اه (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) عبارة المغنى ويسن ان لا يستعين بيمينه فى شئ من الاستنجاء بغير عذر فياخذ الحجر بيساره بخلاف الماء فانه يصبه بيمينه ويغسل بيساره وياخذ بها اى اليسار ذكره ان مسح البول على جدار او حجر كبير او نحوها اى كارض صلبة فان كان الحجر صغير اجعله بين عقبه او بين ايمى رجليه فان لم يتمكن بشئ من ذلك وضعه فى يمينه ويضع الذكرك فى موضعين وضعا لتتنقل البلوة فى الموضع الثالث مسحاً ويحرك يساره وحدها فان حرك اليمين او حركهما كان مستنجياً باليمين وإنما لم يضع الحجر فى يساره والذكر فى يمينه لان مس الذكر بها مكروه وأما قبل المرأة فتأخذ الحجر بيسارها ان كان صغيراً وتمسحه ثلاثاً ولا تحكها بحكم الرجل فيمسارها وفى الكردى عن الايباب مثله لا قوله واما قبل المرأة الخ (قوله وهو المعتمد) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله تعين الماء) اى لو تلوث الموضع بالاولى كامر (قوله ضر) خلافاً للنهاية والمغنى وسم حيث قالوا واللفظ للاول وقضية كلام المجموع اجزاء المسح مالم تنتقل بالنجاسة سواء كان من اعلى الى اسفل ام عكسه خلافاً للقاضى اه قال عشرين يكتفى بذلك ان تكرر الانساح ثلاثاً وحصل بها الانقاء كما يؤخذ ذلك من قول سم فى حواشى شرح الهجعة ما نصه ولو أمر رأس الذكرك على حجر على التوالى والاتصال بحيث تكرر انمساح جميع المحل ثلاثاً فكثر كفى لان الواجب تكرر انمساحه وقد وجد ودعوى ان هذه يعد مسحة واحدة بقرض تسليمة لا يقدر لتكرار انمساح المحل حقيقة قطعاً وهو الواجب كما لا يخفى انتهى قلت وعليه فالمراد بالمسح فى عباراتهم الانساح تدبر والظاهر جريان ما ذكره فى الذكرك فى الدبر ايضا كان امر حلقة دبره على نحو خرقة طويلة على التوالى والاتصال بحيث يتكرر انمساح المحل ثلاثاً (قوله والاولى) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله ان يقدم الخ) وان بذلك يده بعد الاستنجاء بنحو الارض ثم يغسلها وان ينضح فرجه وازارته من داخله بعده دفعا للوسواس وأن يعتمد فى غسل الدبر على أصبعه الوسطى لانه امكن ويسن ان يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجى من الفواحش ولا يتعرض للباطن وهو ما لا يصل الماء اليه لانه منيع الوسواس نهاية زاد المغنى وشرح بافضل نعم يسن للبكر ان تدخل اصبعه فى الثقب الذى فى الفرج فتغسله اه قال عشرين قوله مر بعد فراغ الاستنجاء ولو كان بمحل غير المحل الذى قضى فيه حاجته وظاهره انه لا فرق فى ذلك بين كون الاستنجاء بالحجر او الماء اى وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة لما مر انه لا يتكلم مادام فيه وينبغي ان يكون بعد قوله غفرانك الخ لان ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء اه (قوله لانه اسرع جفافاً) اى وإذا جف تعين الماء وزاد فى الايباب ولا يقدر على التمكن من الجلوس للاستنجاء من البول ولانه قد يحتاج للقيام لا ستواء ومسح ذكر بحائط فقدم الدبر لانه اذا قام

اطباقهم على وجوب الثانى والثالث وإن أنقى بالاول وعلوه بأنهما حيثئذ للاستظهار كثرة الاقراء وثالثها فى العدة فتأمله وإنما محله كيفية استعمال الثلاثة فيه مع قول كل قائل بالتعميم وكيفية الاستنجاء بالحجر فى الذكر قال الشيخان أن يمسحه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد ولو مسحه صعوداً ضر أو نزولاً فلا والاولى للمستنجى بالماء أن يقدم القبيل والحجر أن يقدم الدبر لانه اسرع جفافاً (ويسن الاستنجاء) فى التصريح به

والروضة والمجموع علم انها نص قاطع فى عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به اذا نسب اليها كان هباء منثوراً مع ان اطباقهم المذكور لا يدل على ما زعمه لان مبالغتهم المذكورة تفيد انه قد لا يكون هناك تعميم لان معناها سواء أنقى الاول أم لا وعدم الانقاء به صادق بان يمسح به بعض المحل فتأمل والحاصل أن الشارح ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لعاقلاً سيما كلام العزيز وتمسك بظواهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لم تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جوب الغاؤها عندها والعجب مع ذلك من دعواه ان ما ذكره هو المنقول للمعتمد فليحذر (قوله ولو مسحه صعوداً ضر) (قوله لانه اسرع جفافاً) ولهذا نظر

أظهر شاهد لعطف كل على ثلاث (ببصاره) انتهى الصحيح عنه بالبين فيكره كسبه أو الاستعانة (١٨٥) بها في الاستنجاء لغير حاجة وقيل

يحرم وعليه جمع منها  
وكثيرون من غيرنا (ولا  
استنجاء) واجب (لدو  
وبعرب بلالوث في الاظهر)  
إذ لا معنى له كالريح ومقابلته  
يوجب استفتاء بمظنة  
التلويث وإن تحقق عدمه  
وبه فارق الريح عنده وهذا  
يظهر قوته ومن ثم تأكد  
الاستنجاء منه خروجا من  
الخلاص ويكره من الريح  
إلا إن خرج والمحل رطب  
فلا يكره وقيل يحرم وقيل  
يكره وبحث وجوبه شاذ  
ولو شك بعد الاستنجاء  
هل غسل ذكره أو هل  
مسح نتيين أو ثلاثا لم تلزمه  
إعادته كما لو شك بعد  
الوضوء أو سلام الصلاة في  
ترك فرض ذكره بغوى  
وقوله لكن لا يصلي صلاة  
أخرى حتى يستنجي لترده  
حال شروعه في كال طهارته  
ضعيف وإنما ذاك حيث  
تردد في أصل الطهارة على  
أن الذي يتجه في الأولى  
وجوب الاستنجاء في الذكر  
وليس قياس ما ذكره لأن  
بعض الوضوء والصلاة  
داخل فيهما وقد تيقن  
الأتیان بها بخلافه هنا فان  
كلام الذكر والدر مستقل  
بنفسه فتبينه مطلق  
الاستنجاء لا يقتضي  
دخول غسل الذكر فيه  
(باب الوضوء)

هو إسم مصدر وهو

انطبقت ألياته ومنع الاستنجاء بالحجر كافي المجموع انتهى كرى (قوله أظهر شاهد) هو شاهد لين سم  
قول المتن (ببصاره) مثل مر عمالو خلق على بسار صورة جلالة ونحوها من إسم معظم فاجاب بأنه يتخير  
حيث لم يحاط الاسم بنجاسة وإلا فالبين انتهى أقول ولو خلق ذلك في الكهنة من معافيل يكلف لفخره قام لا  
فيه نظر والأقرب عدم تكليفه ذلك ثم ينبغي أن المراد من قول مر فبالبين أنه ليس بذلك لأنه يجب لأن في  
وجوبه عليه مشقة في الجملة عش (قوله للنهي) إلى قوله وقيل في المغنى (قوله لغير حاجة) ككونه مقطوع  
اليسرى أو مشلوها كرى (قوله وبه الخ) أي بالتعليل بالاكتفاء المذكور (قوله عنده) أي المقابل (قوله  
وهذا) أي الفرق المذكور (قوله فوته) أي المقابل (قوله تأكد الاستنجاء الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله  
منه) أي ما ذكر من الدود والبعر وجمع المصنف بينهما يعلم أنه لا فرق بين الطاهر والنجس مغنى ونهاية (قوله  
ويكره) وفي الإيعاب بعد كلام طويل مانصه والحاصل أن الأقرب إلى كلام الأصحاب أنه لا يسن الاستنجاء  
منه مطلقا وإن كان للتفصيل السابق وجه وجهه اه فعلى ما في التحفة والنهاية هو مباح وذكر في السير من  
التحفة أنه <sup>عليه السلام</sup> قال ليس منا من استنجى من الريح وذكر أن الأولى أن لا يفعله لكن لم يقيد برطوبة المحل  
وفي فتح الجواديس منه إن كان المحل رطبا فتلخص من هذه النقول أن الاستنجاء من الريح مباح على  
الراجح حيث كان المحل رطبا وأنه بحسب ما فيه من الخلاف تعتبره الأحكام الخمسة كرى وقوله والنهاية  
فيه نظر إذ ظاهر صنيعها وصريح المغنى اعتماد الكراهة مطلقا (قوله وقيل يحرم الخ) أي إذا كان المحل رطبا  
(قوله ذكره الخ) أي قوله ولو شك إلى هنا (قوله وقوله) أي قول البغوى عقب كلامه المذكور (قوله صلاة  
أخرى) أي فيما إذا طار الشك بعد صلاة أو أثناءها (قوله وإنما ذاك) أي عدم جواز شروع الصلاة مع  
التردد وقوله حيث تردد في أصل الطهارة أي وما هنا في مقدمة الطهارة لا في أصلها (قوله في الأولى) أي في  
مسئلة الشك في غسل الذكر (قوله في الذكر) يغنى عنه قوله في الأولى (قوله قياس ما ذكره) أي بقوله كالمو  
شك بعد الوضوء الخ

(باب الوضوء)

(قوله وهو إسم مصدر) إلى قوله لا نحو خضاب في المغنى لا قوله وهو من الشرائع إلى وجهه وقوله وهو  
معقول المغنى إلى وشرطه وقوله أي عند الاشتباه إلى قوله كما في النهاية لا قوله أما لكيفية إلى الغرة وقوله  
أي عند الاشتباه (قوله إسم مصدر) وقد استعمل استعمال المصدر نهاية ومعنى (قوله وهو التوضؤ) عبارة  
النهاية والمغنى إذ قياس المصدر التوضؤ بوزن التكلم والتعلم اه (قوله والأفصح الخ) عبارة عن المغنى والنهاية  
بضم الواو إسم للفعل الخ وبفتحها إسم للماء الخ وقيل بفتحها فيهما وقيل بضمهما فيهما وهو أضعفها اه قال  
عش فجملة الأقوال ثلاثة ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فعول نحو طهور  
وسحور اه (قوله الذي هو الخ) أي شرعا ولا حاجة إلى زيادة على وجه مخصوص ليشمل الترتيب لأن  
المراد بالأعضاء الآتية ذاتها من الوجه واليد والراس والرجلين وصفتهما من الترتيب فيها والتعبير بالفعل  
والاستعمال للغالب والمدار على وصول الماء إلى الأعضاء بالنية ولو من غير فعل وأما معناه لغة فهو غسل بعض  
الأعضاء سواء كان بنية أم لا شيخنا (قوله يتوضأ به) أي يعدو هيما للوضوء به كالماء الذي في الأبريق أو في  
الميضأة لا لما يصح منه الوضوء كما البحر خلافا لبعضهم لأنه لم يسمع لإطلاقه على ماء البحر مثلا شيخنا وبحر  
(قوله من الوضوء الخ) أي الوضوء مأخوذ من الوضوء سم (قوله لازاته لظلمة الذنوب) أي سمي بذلك

في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضي الحسين (قوله أظهر شاهد) هو شاهد من (قوله فلا  
يكره) عبارة في شرح الإرشاد لكنه ليس في نحو البعرة والريح مع الرطوبة انتهى فان رجوع قوله  
مع الرطوبة لنحو البعرة أيضا فهو مشكل بل الوجه الوجوب حيث لا تنجس المحل فليراجع انتهى  
(قوله مأخوذ من الوضوء) أي الوضوء مأخوذ (باب الوضوء)

(٢٤) - شرواني وابن قاسم - أول) التوضؤ والأفصح ضم واو وإن أريد به الفعل الذي هو استعمال الماء في الأعضاء الآتية  
مع النية وهو المبوب له وفتحها إن أريد به الماء الذي يتوضأ به مأخوذ من الوضوء وهي النظارة لازاته لظلمة الذنوب وفرض مع الصلاة

لا زالت الخ عش (قوله ليلة الاسراء) لكن مشروعيته سابقة على ذلك لا نروى أن جبريل أتى له <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> في ابتداء البعثة فعليه الوضوء ثم صلى به ركعتين شيخنا عبارة البجيرمي وفرض أو لا للكل صلاة ثم نسخ يوم الخندق إلا مع الحدث والصلاة التي كان يصلها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأها أو لا وعلى الأول هل كان مندوبا أو مباحا أو غير ذلك والظاهر الثاني ويدل له قولهم هنا فرض ليلة الاسراء ولم يبقوا شرعا (قوله الحدث الخ) أي بشرط الانقطاع وقوله مع إرادة الخ أي ولو حكما ليدخل ما إذا دخل وقت الصلاة وإن لم ير دفعا في أوله عشي وبجيرمي (قوله نحو الصلاة) كطواف وسجدة تلاوة (قوله وهو معقول المعنى) خلافا للإمام ومن تبعه نهاية أي حيث أقره عبارة قال الإمام وهو تعبد لا يعقل معناه لأن فيه مسحاً ولا تنظيف فيه أهال البجيرمي عليه وهو ضعيف والمعتمد أنه معقول المعنى لأن الصلاة مناجاة للرب تعالى فطلب التنظيف لاجلها وإنما اختص الرأس بالمسح لستره غالباً فكتفي فيه بادن طهارة وخصت الأجزاء الأربعة بذلك لأنها محل اكتساب الخطايا ولأن آدم توجه إلى الشجرة بوجهه ومشى إليها برجليه وتناول منها يده ومش برأسه ورقبها والتعبد أفضل من معقول المعنى لأن الامتنال فيه أشد كافي الفتاوى الحديثة لابن حجر اه (قوله وإنما كتنى الخ) رد لدلائل من قال أنه تعبدى عشي (قوله وشرطه) مفرد مضاف إلى معرفة فيعمر وعبر النهاية والمعنى بشرطه (قوله وظن أنه مطلق) قد ينظر في اشتراط الظن بأنه قد يجوز التطهر به وإن لم يظن الإطلاق أو ظن عدمه فالوجه أن يقال ظن أنه مطلق واستصحاب الإطلاق حال عدم التباس بمنتهج سم ودفع الشارح هذا الاشكال بزيادة أي عند الاشتباه وفي السكر دي عن حاشية فتح الجواب ما فيه ولا يحتاج لظن الطهارة إلا عند وجود معارض وهو اشتباه فيما إذا اشتبه عليه طاهر بنجس فيمتنع عليه التوضوء من أحدهما إلا بعد أن يجتهد ما يظن طهارة واحد منهما مؤكداً ناشئاً عن الاجتهاد وخرج بذلك ما لو رأى ماء ولم يظن فيه طهارة فله التطهر به استناداً لأصل طهارته وإن غلب على ظنه تنجسه بوقوع ما الغالب في جنسه النجاسة أو إن لم يلفظ لهذا الظن لأن الشارح الغاه اه (قوله أي عند الاشتباه) وإلا فلو شك في تنجس الماء المتيقن الطهارة وجاز التطهر به لترجح طرف الطهارة واعتضاده باليقين فيمكن إبقاء كلامهم على عمومهم نظراً لما ذكره بصري عبارة عشي عقب ما مر عن سم أنفاً فصاقلت أو يقال أن استصحاب الطهارة بحصل للظن فيجوز أن يرد بظن أنه مطابق الأعم من ظن سببه الاجتهاد أو استصحاب الطهارة اه (قوله نحو حيض الخ) كالنفاس عبارة الخطيب وعدم المنافي من نحو حيض ونفاس في غير الخ ومس ذكر اه (قوله في غير نحو اغسال الحج) أي في الوضوء لغير الخ أما الوضوء لها فلا يشترط فيه عدم المنافي عشي (قوله نحو اغسال

ليلة الاسراء وهو من الشرائع القديمة كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا أما السكينة المخصوصة أو الغرة والتحليل وموجبه الحدث مع إرادة نحو الصلاة ويختص حلوله بالأعضاء الأربعة وجرمة مس المصحف بغير الانتفاء الطهارة الكاملة المسيحة للمس وهو معقول المعنى وإنما اكتفى بمسح جزء من الرأس لأنه مستور غالباً فكفاه أدنى طهارة لأن تشريفه المقصود يحصل بذلك وشرطه كالغسل ماء مطلق وظن أنه مطلق أي عند

(قوله وشرطه كالغسل ماء مطلق) قال في شرح العباب وجعل الماء شرطاً هو ما صوبه في المجموع وقد يستشكل بجعلهم التراب في التيمم من الأركان إلى أن قال والزركشي نقل أن كلا شرط ثم قال وعلى الأول فقد يجاب بأن الماء لم يكن خاصاً بالوضوء والغسل بل يعمهما والخبث كان بالشرط أشبه بخلاف التراب فإنه خاص بغير الخبث وهو في المغالطة غير مطهر بل المطهر الماء بشرط مزجه فكان بالأركان أشبه انتهى ولا يخفى ما فيه واستشكل بعضهم جعل التراب ركناً في التيمم بأن التيمم من قبيل العرض لأنه فعل والتراب من قبيل الجوهر لأنه جسم فكيف يتصور أن يكون الجسم جزءاً من العرض انتهى وأقول هو إشكال ساقط لوجوه منها أن هذا نظير عدم العاقد كمال البيع من أن البيع هو العقد ولا يتصور أن يكون العاقد جزءاً من العقد وقد أجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي نظيره هنا أنه ليس المراد بكون التراب ركناً أو شرطاً ذاته هي الركن أو الشرط ضرورة أن كلام الركن والشرط متعلقان بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالأفعال بل بالمراد بالركن أو الشرط هو استعمال الماء أو التراب أو يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها أن جعله ركناً لا يقتضي كونه جزءاً من الفعل لأن التيمم على هذا التقدير مجموع أمور منها المسح ومنها التراب فكونه ركناً لا يقتضي كونه جزءاً من هذا المجموع لأن الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليتام (قوله وظن أنه مطلق) قد ينظر في اشتراطه

الحج كالغسل لدخول مكة لغير حاج ومعتمر وكغسل العيدين بغير مي (قوله تغير اضارا) قال في الامداد ومنه الطيب الذي يحسن به الشعر على انه قد ينشف فيمنع وصول الماء للبطن فيجب ان يلبس به وهذا هو الراجح من الخلاف في ذلك كرى (قوله او جرم كشيء) كدهن جامد و كوسخ تحت الاظفار نهاية زاد شرح بافضل خلافا للغز الى اه قال السكري عليه قال الزبدي في شرح المحرر وهذه المسئلة ما تعم بها البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت اظفار يديه او رجليه فليست فطن لذلك انتهى وقال الشارح في حاشية التحفة وفي زيادات العبادي وسخ الاظفار لا يمنع جواز الطهارة لانه تشق ازالته بخلاف نحو العجين يجب ازالته قطعاً لانه نادر ولا يشق الاحتراز عنه واختار في الاحياء والذخائر هذا فقال يعني عنه وان منع وصول الماء لما تحته واستدل هو وغيره بانه صلى الله عليه وسلم كان يامر بتقليم الاظفار ورمى ما تحتها ولم يامرهم باعادة الصلاة انتهى كرى (قوله يمنع وصوله للبشرة) (فرع) وقعت شوكة في عضوه فان ظهر بعضها لم يصح الوضوء قيل قلعهما لان ما وصلت اليه صار في حكم الظاهر وإن غاصت في اللحم واستترت به صح الوضوء سم وياتي ما يتعلق بذلك بتفصيل (قوله لا نحو خضاب الخ) في شرح العباب عن البلقيني ان ما يغطي جرمه بالبشرة ان امكن زواله عند الطهر الواجب لم يمنع ولا حرم قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعني عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحدث الا صغرا او الاكبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه مما يطرق المكلف غالباً فطر الباب فيه بخلاف التضمين بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله ولا حرم الخ وليتأمل ما افاده كلامه من جواز تعمد الحادث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعصيان من اتلف الماء عبثاً بعد دخول الوقت فانه لا سبب للعصيان المذكور الا المحافظة على بقاء الطهارة سم اقول والاشكال المذكور دفعه الشارح بقوله لانه مما يطرق الخ (قوله ودهن مائع) قال الشارح في حاشية التحفة وفي المجموع والروضة ولو كان على اعضائه اثر دهن مائع فتوضا وامس الماء البشرة وجرى عليها لم يثبت صح وضوءه لان ثبوت الماء ليس بشروط وفي الخادم بعد ذكر هذا ويجب حمله على ما اذا اصاب العضو بحيث يسمى غسلاً فلو جرى عليه فتقطع بحيث يظهر عدم اصابته لذلك العضو لم يكف كرى (قوله لا يمكن فصله عنه) اي بحيث يخشى من فصله عنه محذور تيمم عس (قوله كامر) اي في اسباب الحدث في شرح الثالث التقاء بشرتي الرجل والمرأة بما فسه وعلم من الالتقاء انه لا نقض باللمس من وراء حائل وإن دق ومنه ما تجمد من غير يمكن فصله اي من غير خشية مبيح

الظن بانه قد يجوز التطهير به وإن لم يظن الاطلاق وظن عدمه فالوجه ان يقال ظن انه مطلق او استصحاب الاطلاق حال عدم التلبس بمتنجس (قوله لا نحو خضاب) في شرح العباب عن البلقيني اما يغطي جرمه البشرة ان امكن زواله عند التطهر الواجب لم يمنع ولا حرم قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعني عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحدث الا صغرا او الاكبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه مما يطرق المكلف غالباً فطر الباب فيه بخلاف التضمين بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله ولا حرم قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعني عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحادث الا صغرا او الاكبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعصيان من اتلف الماء عبثاً بعد دخول الوقت ولا يحجبهم مسح الخف لمن كان لا بسه بشرطه ومعه ماء لا يكفيه لو غسل وبكفيه لو مسح فانه لا سبب للعصيان المذكور الا نقضه في الطهارة ولا الايجاب المذكور الا المحافظة على بقاء الطهارة فليتأمل (فرع) وقعت شوكة في عضوه فان ظهر بعضها لم يصح الوضوء قبل قلعهما لان ما وصلت اليه صار في حكم الظاهر وإن غاصت في اللحم واستترت به صح الوضوء قال في الخادم ولم تصح الصلاة لتنجسها بالدم فهي كالوشم انتهى ونازه السيد بان الظاهر جريان التفصيل المذكور في العفو عن قليل الدم وكثيره في ذلك ثم فرق بينهما وبين الوشم بانه يفعل وعداؤه لحرمة بخلافها فانها في محل الحاجة سيما في حق من يكسر مشيه (قوله كامر) كانه يريد قوله في شرح قول المصنف في اسباب الحدث الثالث التقاء بشرتي الرجل والمرأة

تغير اضارا او جرم كشيء يمنع وصوله للبشرة لا نحو خضاب ودهن مائع وقول القفال تراكم الوسخ على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النقض بلمسه يتعين فرضه فيما اذا اصاب جزأ من البدن لا يمكن فصله عنه كامر ولا يضر اختلاط الخضاب بالنوشادر ولا ان الاصل فيه الطهارة فقد اخبرني بعض الخبراء انه يتعقد من الهباب من غير ايقاد عليه بالنجاسة فغايبته انه نوعان وعند الشك فلا نجاسة

طاهرة وهي التبن ونحوه ولا يضر الوقد عليه بالنجاسة وتخييل ان رأس اناته منعقد من دخانها مع الهباب لان هذا غير محقق لاحتمال انه منعقد من الهباب وحده وان دخانها سبب لذلك العقد وإن لم يكن من عينه وهذا يعلم استرواح من جرم بنجاسة التوشادر حيث وجد ولا يضر في الخضاب تنفيذه للجلد وتريته القشرة عليه لان تلك القشرة من غين الجلد لان جرم الخضاب كاهو واضح وجرى الماء عليه وازالة النجاسة على تفصيل يأتي وتحقق المقتضى ان بان الحال وإلا فظهر الاحتياط بان يتيقن الطهر وشك في الحدث فتوضا من غير ناقض صحيح إذا لم يبين الحال ولا يكلف النقض قبله لما فيه من نوع مشقة لكن الاولى فعلة خروجا من الخلاف وإنما صح وضوء الشاك في طهره بعد تيقن حدثه مع تردده وان بان الحال لان الاصل بقاء الحدث بل لو نوى في هذه إن كان محدثا والا فتجديد صح وان تذكر واسلام وتميز الافي نحو غسل كتابية مع نيتها لتحلل لحليلها المسلم وتغسله لحليلته المجنونة والممتنعة مع النية منه بخلاف ما إذا اكرها لا يحتاج لنية للضرورة ونجب اعادته

تيمم فيما يظهر أخذاما يأتي في الوشم لجوب ازالته لان نحو عرق حتى قد صار كالجزء من الجلد اه سم (قوله) على ان الاول (قوله) اي ما و قد عليه بالنجاسة وقوله منه اي من الاول مبتدا وقوله ما مادته الخ خبره والجملة خبر ان (قوله) وتخييل الخ عطف على الوقود (قوله) لان هذا اي الانقضاء المذكور (قوله) وان لم يكن الخ الواو حالية وقوله من عينه اي عين دخان النجاسة (قوله) حيث وجد اي مطلقا (قوله) ولا يضر في الخضاب الخ ومنه اي عملا يمنع وصول الماء للبشرة الخضاب بالعفص ولا نظر لتنظيف الجسم من حرارته لان ذلك الجرم حيث ندم نفس البدن امداداه كردى (قوله) وجرى الماء الى قوله وتحقق المقتضى في النهاية والى قوله والافى المغنى (قوله) وجرى الماء عليه) يعنى على العضو محل تأمل لان كلامه في الشروط الخارجية عن حقيقة الوضوء وما هيته وجرى الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سيلان الماء على العضو وغسل الاعضاء الخصوصية داخل في حقيقة الوضوء وما هيته فتدبر بصرى ودفع النهاية والامداد هذا الاشكال بما نصه ولا يمنع من عددها شرطا كونه معلوما من مفهوم الغسل لانه تقدير ادبه ما يعم النصائح لكن الاشكال اقوى (قوله) وازالة النجاسة الخ اي العينية شرح بافضل اى ولو بغسلة واحدة لكن يشترط ان تزيل الغسلة عينه واصافه إلا ما عسر من لون او ريج وان يكون الماء واردا على النجس إن كان دون القلتين وان لا تغير الغسالة ولا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يتشربه المغسول ويعطيه من الوسخ الطاهر وإنما قيدا بالعينية لانها التي تحتاج ان تنال الى هذه الشروط فاحتاج إلى التنبيه على ازالته واما النجس الحسكى فالفسلة الواحدة تسكن فيه عن الحدث والخبث حيث كان الماء القليل واردا وعم موضع النجاسة بلا تفصيل كردى (قوله) وتحقق المقتضى الخ) وكذا عده الشارح من الشروط في الاعاب والخطيب ورده النهاية بانه بالاركان اشبه كردى (قوله) ان بان الحال) فلو شك هل احدث او لا فتوضا بان انه كان محدثا لم يصح وضوءه على الاصح معنى ونهاية واسنى (قوله) صحيح الخ) قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ماصلا به قبل بيان الحال لانه تبين أنه صلى محدثا سم (قوله) بان الحال) أى تبين أنه كان محدثا (قوله) بل لو نوى في هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهرا سم اى فهل يحصل التجديد ام لا فاول الاقرب حصوله كما يفيد قول السيد عمر البصرى قوله صح بخذ منه ان ما مر من ان تحقق المقتضى ان بان الحال شرطه محله غير التجديد اه (قوله) وان تذكر) أى أنه كان محدثا (قوله) واسلام وتميز) أى لانه عبادة يحتاج لنية والكافر ليس من اهلها وان غير المميز لا تصح عبادته فعلم ان هذين شرطان لكل عبادة شرح بافضل (قوله) لحليلها المسلم) تقدم ما فيه من الخلاف في كونه قيدا (قوله) او الممتنعة) ليس على ما ينبغي لانه ليس من المستثنيات وإنما ذكره استطراد المناسبة مسئلة المجنونة في كون النية من الحليل فلا تغفل بصرى (قوله) بخلاف ما إذا اكرها الخ) اى فباشرته بنفسها مكرهة ومقتضى كلامه الاعتداد بغسل المكرهة وان غلب على ظنه عدم نيتها وفي النفس منه شيء بصرى (قوله) للضرورة) علة للمستثنيات بقوله الافي نحو الخ لا لقوله لا يحتاج لنية وان اوهمة العبارة بصرى أقول بدفع الالهام قوله الآتى لزوال الضرورة (قوله) وعدم الصرف) إلى قوله كايأتى في النهاية والمغنى (قوله) وعدم الصارف) ويعبر عنه بدوام النية حكمنا به ومعنى (قوله) كردة او قول الخ) او قطع امثلة للمنافى للنية فان فعل واحد من هذه الثلاثة فى الانشاء انقطع النية فيعيد الباقى كردى لانية التبرك اى بذكر اسم الله او بهذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة الخ ما نصه وعلم من الالتقاء انه لا يقض باللبس من وراء حائل وان رق ومنه ما تجمد من غبار يمكن فصله أى من غير خشية مبيح تيمم فيما يظهر أخذاما يأتي في الوشم لجوب ازالته لان نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد اه لكن هذا لا يقتضى ان يقول كما مر بل ان يقول كما علم بامر (قوله) من غير ناقض صحيح) قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ماصلا به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى محدثا (قوله) إذ لم يبين الحال) في الروض ولو تواشا الشاك احتباطا فبان محدثا لم يجز اه وفي شرح العباب بخلاف ما إذا بان محدثا وإن كان قال إن كان محدثا والا فتجديد (قوله) بل لو نوى هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهرا



لابنية التبرك او قطع لانوم طويل مع التمكن فلا يحتاج لتجديدها ان ( ١٨٩ ) كان البناء بفعله كما يأتي فان قلت لم

ألقى الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك قلت يفرق بأن الجرم المعتبر في النية ينتهي به لانصرافه لمدلوله مالم يصرفه عنه بنية التبرك وأما في الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيراً ما يستعمل للتبرك احتج لما يخرج عنه هذا الاستعمال وهو نية التعليق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ ومعرفة كيفيته وإلا فان ظن الكل فرضاً أو شرك ولم يقصد بفرض معين التقلية صح أو تفلاً فلا يأتي هذا في الصلاة ونحوها وهذه الخمسة الأخيرة شروط في الحقيقة للنية وزيد وجوب غسل زائد اشتبه بأصله وجزء بتحقيق به استيعاب العضو وفيه نظر لأن هذين من جملة الأركان كما صرح به قولهم مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب ويزيد السلس بدخول الوقت وظن دخوله وتقديم نحو استنجاء وتحفظ احتيج إليه والولا بينهما وبينهما

أو باتباعه صلى الله عليه وسلم في ذكره في كل أو غالب أوقاته بعد مجيء الأمر بها وكذا إذا أتى بها بنية ان أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئة الله تعالى اه كردى عن الأيعاب (قوله بنية التبرك) أى وحده ع (قوله او قطع) أى بنية القطع (قوله لانوم الخ) عطف على ردة (قوله كما يأتي) أى في مجبث غسل (قوله فان قلت) إلى قوله ويأتى في النهاية (قوله الاطلاق) أى في قوله ان شاء الله (قوله بقصد التعليق هنا) أى فافسد الوضوء وقوله وفي الطلاق بقصد التبرك أى فوقع الطلاق (قوله ينتهي به لانصرافه الخ) يقتضى ان الكلام في لفظ ان شاء الله كما هو الموافق لقوله وقول ان شاء الله وحينئذ فقيه نظر لأن المعتبر في النية هو القلب دون اللسان وان خالفه فالناوى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافياً لجرم بقلبه وان وجد منه بقلبه لم تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتي تصوير المسئلة بملاحظة معنى ان شاء الله بقلبه لانه مع مخالفة ظاهر عبارته لا يتأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره إذ التبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ فليتأمل فقد يمنع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ سم وهذا المنع ظاهر وفي البصرى بعد ذكر نحو عبارته إلى قوله ولا يتأتى الخ مانصه ويحتمل ان يفرق بأن إلحاق الاطلاق بالتعليق هنا وبالتبرك ثم هو الاحوط في البابين ثم ينبغي ان يكون ما ذكر حيث قارن اللفظ النية القلبية فان تأخر فلا يضر مطلقاً لمضى النية على الصحة ثم رايت كلام الشارح عند قول المصنف او ما يتدب له وضوء الخ يؤيد ما ذكرته فراجعهم وكلام الشيخين في نية الصلاة تعرضا لمسئلة المشيئة مع قصد التعليق وقصد التبرك فقط اه واستحسن السكردى فرق البصرى المذكور (قوله ومعرفة كيفيته) أى كيفية الوضوء كنظيره الاتي في الصلاة معنى (قوله لمدلوله) وهو التعليق (قوله هذا الصريح) أى لفظ التعليق (قوله تلك الصيغة) أى صيغة الطلاق (قوله حتى يقوى) أى لفظ التعليق على رفعها أى تلك الصيغة حينئذ أى حين نية التعليق من لفظه (قوله او شرك) أى بان يعلم ان الوضوء مشتمل على فرض ونفل كردى (قوله او نفلاً) أى او ظن الكل نفلاً وينبغي ان يزداد في العبارة او شرك وقصد بفرض معين التقلية كما هو ظاهر بصرى (قوله ويأتى هذا) أى التفصيل المذكور بقوله وإلا فان ظن الخ وقال ع ش أى شرط معرفة الكيفية اه (قوله ونحوها) أى من كل ما يعتبر فيه النية عشر (قوله وهذه الخمسة الأخيرة) أى المبدوء بقوله وتحقق المقضى (قوله وزيد الخ) جزم في المعنى بكونها شرطين ونقله في النهاية ثم رده بانهما الأركان أشبه بصرى (قوله وجوب غسل زائد الخ) فلو خلق له وجهان أو يدان أو رجلان واشتبه بالأصل بالزائد وجب غسل الجميع معنى (قوله كما صرح به الخ) في كونه مصرحاً بالركنية نظر بصرى (قوله ويزيد) إلى قوله وسيأتى في النهاية والمعنى (قوله ويزيد السلس الخ) منه سلس الريح فتجب الموالاة في أفعال الوضوء وبينه وبين الصلاة وظاهر انها لا تجب بين استنجائه وبين وضوءه لأن مجرد خروج الريح قبل وضوءه لا أثر له سم على حج قلت ويشترط تقديم الاستنجاء على الوضوء لانه يشترط لطهر صاحب الضرورة تقدم إزالة النجاسة ع ش اقول وفيه كلام سم المذكور ايضاً فتمام (قوله بينه وبين الصلاة) قد يقال كون الموالاة بينهما شرطاً لصحة الوضوء محل تأمل نعم بالاخلاق لا يبطل الوضوء تحدث طارىء بصرى قول المانن (سته) ولم يعد المانر كنهانها مع عد

وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وسيأتى به ذلك ( فرضه ) أى أركانه ( ستة ) فقط في حق السائم وغيره

التراب ركننا في التيميم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيميم ولا يرد عليه النجاسة المغلظة لانه غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عد التراب ركننا لان الالة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءا من العرض نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح العباب ما نصه واقول هو اشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير غدهم العاقد ركننا للبيع مع ان البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءا من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما ياتي نظيره هنا ومنها ان ليس المراد بكون التراب ركننا او شرطا ان ذاته هو الركن او الشرط ضرورة ان كلا من الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن او الشرط هو استعمال التراب والماء او يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركننا لا يقتضى كونه جزءا من الفعل لان التيميم على هذا التقدير مجموع امور منها المسح ومنها التراب فكونه ركننا انما يقتضى كونه جزءا من هذا المجموع لا من الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليتامل اه (قوله وما تميز به) اي غير السليم (من وجوب زائد) بالاضافة بيان لما (عليها) اي الستة (شروط) خبر وما الخ (قوله) كما تقرر (اي بقوله) ويزيد السلسل الخ (لا اركان) عطف على شروط (قوله اربعة) اي من الستة فسوغ الابتداء الموصف المقدور قوله بنص الخ خبره (قوله) ولكونه اي لفظ فرض في فرضه والجار متعلق بقوله الاتي اخبر الخ (قوله وهو) اي المفرد المضاف الخ (قوله للعموم) اي فيعم كل فرض منه نهاية ومعنى (قوله) الصالح الخ نعت للعموم مراد به المعنى العام حيث تدل على طريق الاستخدام وقوله من حيث الخ متعلق به (قوله اذ هو) اي المعنى العام (حيث تدل) اي بالنظر الى دلالة لفظه عليه وقطع النظر عن الحكم عليه (قوله) الصالح له بان يكون اللفظ موضوعا لذلك المعنى ولو في الجملة بنائي على شرح جمع الجوامع (قوله) وان كان مدلوله اي مدلول اللفظ العام وقوله في التركيب من حيث الحكم عليه احترز بذلك عن دلالة مجردا عن تركيبه مع غيره وعن دلالة لا من حيث الحكم عليه فان مدلوله في هذه الحالة هو مفهومه المتقدم اذ النظر فيه حيث تدل من حيث تصوره وانه مدلول اللفظ فهو ملا حظ من حيث ذاته لا من حيث تركيبه مع غيره والحكم عليه بذلك الغير بنائي (قوله) كية اي قضية كلية اي يتحصل منه مع ما حكم به عليه قضية كلية في الكلام مسامحة اذ الكلية مدلول القضية لا مدلول العام وكذا قوله اي محكوم ما فيه الخ المحكوم فيه على كل فرد فرد هو القضية لا العام ففية تساهل والاصل محكوم ما في التركيب المشتمل عليه اي التركيب الذي جعل فيه العام موضوعا ومحكوم ما عليه وجعل غير محكوما به عليه بنائي (قوله) لانه في قوة قضايا بعدد الخ) علة لقوله مطابقة وخص فيها جواب الاصفهاني عن سؤال عصره القرافي الذي مضمونه ان دلالة العام على بعض افراده خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وحيث قد فاما ان يبطل حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة او لا يكون العام الا على كل فرد فرد الذي هو معنى الكلية وحاصل الجواب انها داخل في المطابقة بناء على ان المراد بقولهم فيها دلالة اللفظ على تمام مسماه الا على من الدلالة على تمام المسمى او الدلالة على ما هو في قوة تمام المسمى بنائي بحذف (قوله) او الصريح فيها اي الجمعية عطف على قوله الصالح الخ (قوله) وليست العبرة الخ لا يخفى ان تطابقها امر معتبر في اللغة لا ينبغي على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان الذي قرره اهل الاصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يخالف فيه النحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد هو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور في الاصول وغير ما فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على العارف سم (قوله) ان مدلوله الخ) بدل من ظاهر الخ بصري (قوله) اخبر عنه الخ) اقول يمكن توجيه عبارة المتن بان الاضافة للجنس وان كان الاصل فيها الاستغراق والمراد به الماهية لا بشرط لا او للعهد الخارجي والمراد بالفرد المخصوص المعهود

وما تميز به من وجوب زائد عليها شروط كما تقرر لا اركان اربعة بنص القرآن واثان بالسنة ولكونه مفردا مضافا الى معرفة وهو على الصحيح حيث لا عهد للعموم الصالح للجمعية من حيث مدلول لفظه اذ هو حيث تدل المعنى الذي استغرقه لفظه الصالح له من غير حصر وان كان مدلوله في التركيب من حيث الحكم عليه كلية على الاصح اي محكوم ما فيه على كل فرد فرد مطابقة لانه في قوة قضايا بعدد افراده او الصريح فيها بناء على ظاهر كلام النحاة وليست العبرة في مطابقة المبتدأ للخبر الا باصطلاحهم ان مدلوله كل اي محكوم فيه على مجموع الافراد من حيث هو مجموع اخبر عنه بالجمع ثم رابت بعض الاصوليين

وضوئه وبنه وبين الصلاة وظاهر انها لا تجب بين استنجائه وبين وضوئه اذ الم يكن سلسا بغير الريح ايضا لان مجرد خروج الريح قبل وضوئه لا اثر له (قوله) في مطابقة المبتدأ للخبر لا يخفى ان مطابقتها امر معتبر في اللغة

وضح ما أشرت إليه بقولي  
 الصالح للجمعية فقال قد  
 يكون معنى العموم شمول  
 المجموع المحكوم عليه  
 لكل فرد وان كان الحكم  
 على المجموع لا على الافراد  
 ومثاله قوله تعالى الامم  
 امثالكم فان الحكم بانها  
 امم على مجموع الدواب  
 والطيور دون افرادها  
 والحاصل انه قد تقوم قرينة  
 تدل على ان الحكم في العام  
 حكم على مجموع الافراد  
 من حيث هو مجموع من غير  
 نظر الى كون افراد العام  
 الجمع او نحوه احاداً أو جموعاً  
 فيكون المحكوم عليه كلا  
 لا كلية وهو مأمور ولا كلياً  
 وهو المحكوم فيه على الماهية  
 من حيث هي أي من غير  
 نظر الى الافراد وذكر بعض  
 الاصوليين ان للعام دالتين  
 دلالة على المعنى المشترك وهي  
 التي الحكم فيها على الكلي  
 من غير نظير الى خصوص  
 الافراد وهي قطعية ودلالة  
 على كل فرد من الافراد  
 بالخصوص وهي ظنية انتهى  
 وفيه تايد لما سر وان كان  
 فيه نظر ومخالفة لما عليه  
 محققوهم أي ان اراد الدلالة  
 الحقيقية المطابقة (احداها  
 نية رفع حدث) أي رفع  
 حكمه كحرمة نحو الصلاة  
 لان القصد من الموضوع رفع  
 ذلك فاذا نواه فقد تعرض  
 بالمقصود فالحدث هنا  
 الاسباب لان تلك الحرمة  
 مرتبة عليها

الاركان بقرينة السياق وتعدادها فيها بعد بصري وقوله الماهية لا بشرط أي لا بشرط شيء من التحقق في  
 ضمن فرد او اكثر وعدمه وهي المسماة بالماهية المطلقة وقوله لا بشرط لا أي وليس المراد بالجلس الماهية  
 بشرط لا شيء أي بشرط عدم التحقق في ضمن فرد اصلا وهي المسماة بالماهية المجردة اقول ويجوز ايضا ان  
 يراد الماهية بشرط شيء المسماة بالماهية المخلوطة (قوله) وضح ما اشرت اليه (الخ) مراده ان قول السابق  
 للعموم الصالح (الخ) اشارة الى ان الحكم على المجموع قد يكون باعتبار شمول المجموع لكل فرد أي احاطته  
 عليها فوضع البعض ذلك الاشارة اه كدري (لكل فرد) متعلق بشمول (الخ) (قوله) ومثال) أي مثال  
 الحكم على المجموع (قوله) والحاصل) الى قوله وذكر في النهاية (قوله) والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالمقام  
 وقال السكودي أي حاصل كلام البعض اه (قوله) قرينة (الخ) كافي قو لهم رجال البلدي يحملون الصخرة  
 العظيمة أي مجموعهم لا كل فرد فرد وكلام المنهاج من هذا القبيل نهاية (قوله) وهو) أي المحكوم عليه الكلية  
 وقوله ما سر أي بقوله أي محكوم ما فيه على كل فرد فرد (قوله) وهو) أي الكلي (قوله) وفيه تايد (الخ) لم يظهر  
 وجه التايد لما ذكره نعم يؤخذ منه بفرض محتمه وجه وجهه لما نحن فيه بصري وهذا مبني على ما هو الظاهر  
 من ان قول الشارح لما مر اشارة الى قوله الصالح للجمعية (الخ) وقال السكودي انه اشارة الى قوله أي محكوم فيه  
 الخ وعليه فالتايد بل التصريح بظاهر لكنه ليس مطلوب الاثبات هنا حتى يحتاج الى التايد وقوله وجه  
 وجه الخ يعني به أول الوجوه السابقتين منه (قوله) أي ان اراد (الخ) أي بخلاف ما اذا اراد الدلالة التضمنية  
 عبارة الثاني اعلم ان العلامة اللقاني اعترض كون دلالة العام على فرد مطابقة بان المطابقة هي دلالة اللفظ  
 على تمام ما وضع له من حيث انه موضوع له وان العام موضوع لجميع الافراد من حيث هو جميعها لا لكل منها  
 فكل واحد منها بعض الموضوع له لا تمامه فيكون العام دالا عليه ضمنا لا مطابقة وما استدلل به من انه في  
 قوة قضايافجوابه ان ما في قوة الشيء لا يلزم ان يساويه في احواله واحكامه اه قول المتن (نية رفع حدث  
 أي على النوى والكلام عليها من سبعة اوجه جمعها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن \* كيفية شرط ومقصود حسن

لحقيقتها لغة القصد وشرعا قصد الشيء مقترنا بفعله وحكمها الجواب غالبا ومن غير الغالب نية غسل الميت  
 ومحلها القلب وزمنها اول العبادات الا في الصوم وكيفيةها تختلف بحسب الابواب وشرطها اسلام النوى  
 وتمييزه وعلمه بالمتنوى وعدم اتيانه بمنافيا بان يستصحبها حكما والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة كالجلوس  
 الاعتكاف تارة وللستر اخرة وتمييز تبها كالصلاة تكون تارة فرضا واخرى نفلا نهاية ومعنى بزيادة  
 شيخنا (قوله) أي رفع) الى قوله او نوى في النهاية والمعنى الا قوله فالحدث الى وان نوى وقوله وبه يرد الى او نوى  
 (قوله) أي رفع حكمه) لان الواقع لا يرتفع معنى (قوله) كحرمة نحو الصلاة) الكاف يغني عن النحو عبارة  
 شيخنا أي رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة ونحوها ان لم يقصد ذلك او لم يعرفه اه قوله ولم يعرفه فيه  
 توقف فليراجع وعبرة الحلبي وان لم يلاحظ المتوضى هذا المعنى اه (قوله) لان القصد (الخ) تعليل لمخوف  
 أي وانما كتفي بنية رفع الحدث لان الخ يجري عبارة الحلبي وانما كان رفع الحكم هو المراد لان القصد من  
 الموضوع رفع مانع الصلاة ونحوها أي المنع المترتب على وجود ذلك الحدث فاذا نواه أي رفع الحدث فقد تعرض  
 للقصد أي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه اه  
 (قوله) فاذا نواه) أي رفع الحدث ع وش ويجري (قوله) للمقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة بجري (قوله)  
 لان تلك (الخ) ولانها هي التي تنافي فيها جميع الاحكام الاتية التي من جملتها ما لوى غير ما عليه رشيدى

لا يبنى على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان هذا الذي قرره اهل الاصول في  
 مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يخالف فيه النجاة ولا غير هو كون الحكم في  
 العام تارة على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور في الاصول وغيرها فلا حاجة لهذه  
 التكاليف التي لا يبنى ما فيها على العارف (قوله) وان نوى غير (الخ) قال في شرح العباب بعد كلام ذكره ما نصه

وعش (قوله المانع) أى الامر الذى يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج شيخنا (قوله فلا يحتاج إلخ) بل لا يصح إلا بتكليف (قوله وإن نوى إلخ) قال فى شرح العباب بعد كلام ذكره مانصه ومن ثم اشترط هنا كإقاله السنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وإنه لا يكتفى إحضار نفس القصد نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى سم (قوله غير ما عليه) أى كان بال ولم ينم فنوى رفع حدث النوم مغنى (قوله وبه يرد إلخ) أى بقوله ابتلاعه (قوله لكن غلطاً) وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كما ذكره القاضى وغيره أن ما يعتبر التعرض له جملة وتفصيلاً أو جملة لا تفصيلاً يضر الغلط فيه فالاول كالغلط من الصوم إلى الصلاة وعكسه والثانى كالغلط فى تعيين الامام وما لا يجب التعرض له لجملة ولا تفصيلاً لا يضر الغلط فيه كالخطأ هنا وفى تعيين المأمون حيث لم يجب التعرض للإمامة أما إذا وجب التعرض لها كاملاً الجملة فإنه يضر خطيب (قوله لا عمداً) ومن العمدة كفى الامداد وغيره ما لو نوى الذكر رفع حدث نحو الحوض إذ لا يتصور فيه الغلط وخالف الجمال الرملى فاعتمد الصحة فى الغلط وإن لم يتصور منه كرى (قوله أو نفي بعض احداثه) أى كان نام وبالن فوى رفع حدث النوم لا البول شرح بافضل (قوله أو نوى) إلى قوله ولو نوى فى المغنى (قوله أو نوى رفعه فى صلاة واحدة إلخ) وقال للاسنى واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى عدم الصحة فى ذلك وقال الزركشى واقره سم ومال إليه السيد البصرى عبارة النهاية والمغنى وشمل ذلك ما لو نوى أن يصلى به الظهر ولا يصلى به غيرها وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرها فإنه لا يصح وضوءه ولا واحد كما قاله البغوى لأن حدثه لا يتجزئ. إذ باقى بعضه بقى كله هو المعتمد وإن قال الشيخ أنه مردود اه (قوله وكذا لو نوى أن يصلى به إلخ) كذا فى النهاية والمغنى (قوله بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو ثوب نجس فإنه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا نوى معصية كما أتى وبه يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والاصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة اه ويتجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن نواه معه ولا يبعد أن مثل ما لو نواه بها بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظهر مقصورة أى حال إقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة

ومن ثم اشترط هنا كإقاله السنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وإنه لا يكتفى إحضار نفس القصد فى نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى (قوله أو نوى رفعه فى صلاة واحدة دون غيرها) نقل الزركشى فى هذه عدم الصحة عن فتاوى البغوى واعتمده شيخنا الشهاب الرملى وإن رده فى شرح الروض (قوله لأنه لا يتجزأ إذا ارتفع بعضه ارتفع كله) قد يقال هذه العبارة متناقضة لأن انتفاء تجزئته ينافى ارتفاع بعضه إذ لا بعض إلا للجزئى. فلا يتصور ارتفاع البعض فإذا ارتد ارتفع بعضه ارتفع كله ورد بأن هذا هو المتنازع فيه فلا يفيد الاستدلال به (قوله وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو ثوب نجس فإنه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا نوى معصية كما باتى وبه يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والاصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة اه ويتجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن نواه معه ولا يبعد أن مثل ما لو نواه بها بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظهر مقصورة أى حال إقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة فيما لو نوى فى رجب استباحة صلاة العيد لأنه لا يبعد أن محله إذا اطلق وأنه لو نوى وضوءه صلاة أنه لا لم يصح لتلاعبه ولا يرد على ذلك أن الأذرعى قال فى اصل هذه المسئلة أعنى نية من فى رجب صلاة العيد لعل الوجه القائل بعدم الصحة أقرب لأنه متلاعب اه مع أن كلامه خلاف المذهب لأن كلامه عند الإطلاق وليس هناك صريح تلاعب بخلاف ما نحن فيه فإنه قصد صريح التلاعب ولو نوى أن يصلى به فى محل متنجس بمعفو عنه لم تبعد الصحة لأنه لا يتعين للصلاة على وجه مبطل وقد تصح الصلاة على التنجس المعفو عنه فليتأمل م ولو نوى أن يصلى به على من لا تصح الصلاة عليه كشهيد المعركة فالوجه عدم الصحة أو أن يصلى به فى الأوقات المكروهة فالوجه الصحة لصحة الصلاة فى الأوقات المكروهة فى الجملة كفى القضاء. ماله سبب نعم أن قصد أن يصلى فيها صلاة

ويصح أن يراد به المانع أو المنع فلا يحتاج لتقدير حكم والمراد رفع ما يصدق عليه ذلك وإن نوى غير ما عليه من أكبر أو أصغر لكن غلطاً لا عمداً لتلاعبه وبه يرد استحكال تصويره إذ التلاعب والعبث كثيراً ما يقع من ضعفاء العقول أو نفي بعض احداثه أو نوى رفعه فى صلاة واحدة دون غيرها لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله ولا يعارض بصدده لأن المرتفع حكم الأسباب لا لنفسها وهو واحد تعددت أسبابه وهى لا يجب التعرض لها فلما ذكرها ولو نوى رفعه وإن لا يرفعها أو رفعه فى صلاة وإن لا يرتفع لم يصح للتناقص وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس قيل تعبير أصله برفع الحدث أولى لأن ال فيه للعهد أى الذى عليه

فما لو نوى في رجب استباحة صلاة العيد لانه لا يبعد أن محله إذا طاق وإنه لو نوى بوضوءه صلواته الآن لم يصح  
لتلابعه ولو نوى أن يصلي به في محل مستجس بمفعو عنه لم تبعد الصحة مر ولو نوى أن يصلي به على من لا تصح  
الصلاة عليه كشهيد المعركه فالوجه عدم الصحة وإن يصلي به في الاوقات المذكورة فالوجه الصحة لصحة  
الصلاة فيها في الجملة مر كافي القضاء وما له سبب نعم إن قصد أن يصلي فيها صلاة لا سبب لها فالوجه عدم الصحة  
مر اه سم وقوله نعم الخ نقل البصري عن فتاوى ابن زياد مثله وافرده (قوله وللشمول) أي العموم بدليل  
ما بعده (قوله لانه يدخل فيه الخ) التعريف كذلك سم وقد يجاب بأن الدخول في التعريف شمولي وفي  
التنكير بدلي (قوله نية مالم يكن عليه) أي في يوم سجنه مطلقا (قوله وهو اضر) اطال سم في رده راجعه  
(قوله على أن التعريف يوم الخ) وكذا التنكير يوم صحة نية غير ما عليه مطلقا سم (قوله مطلقا)  
أي عمدا او خطأ (قوله في هذا) يعني في نظير هذا من إيهام أنه يصح نية غير ما عليه مطلقا (قوله اونية  
الطهارة) إلى قوله لانية في المغنى وإلى قول المتن واداء في النهاية إلا قوله لأن إلى وظاهر (قوله عن الحدث)  
أوله والوجه نهاية قول المتن (قوله استباحة مفتر الخ) أي استباحة شيء مفتر صحة إلى طهر نهاية ومعنى أي  
فرد من أفراده كان قال نويت استباحة الصلاة أو مس المصحف بجهرى (قوله أي وضوء الخ) ولا يرد على  
تعبيره بطهر قراءة القرآن والمسك في المسجد مع افتقارهما إلى طهر وهو الغسل ولا يصح الوضوء بتيتهما  
لانه خرج بقوله استباحة إذنية استباحتهما تحصيل للحاصل نهاية ومعنى قال ع ش و شرط نية استباحة  
الصلاة قصد فعلها بترك الطهارة فلم يقصد فعل الصلاة أي ولا نحوها بوضوءه قال في المجموع فهو  
متلاعب لا يصار إليه اه خطيب ومثله في حواشي شرح الروض اه (قوله ودل الخ) فيه نظر ولو عبر  
بأشعر قرب في الجملة سم (قوله ذلك) أي المفتقر إلى طهر (قوله وإن كان بمصر مثلا الخ) أي مالم يقيد  
بفعله حالا وإلا فلا يصح لتلاعبه كـ أقبل يؤخذ منه أنه لو كان من المنصر فين بحيث يقدر على الوصول  
إلى مكة في الوقت الذي عينه الصحة وهو ظاهر اما لو كان عاجزا وقت النية ثم عرض له القدرة بعد أن صار  
متصرفا وانفق له من يوصله إلى مكة في ذلك الوقت من المنصر فين لم يصح لفساد النية عند الاتيان بها وما  
وقع باطلا لا ينقلب صحيحا هذا مقتضى اعليل ابن حجب بقوله لأن نية ما يتوقف عليه الخ لانه لا فرق بين أن  
يقيد ذلك بفعله حالا أو لا لكن يتأنيه عدم الصحة فيما لو نوى بوضوءه الصلاة بمحل نجس فالأولى الأخذ بما  
قبل من فساد النية ويحمل ما اقتضاه التعاميل المذكور على أن محله إذا لم يصح بمنافيه ع ش وتقدم  
عن سم ما يوافقه (قوله او عيد الخ) أو صلاة العيد (قوله شيء من مفرداته) أي من حيث خصوصه وإلا  
فلا بد من تصور ما يصدق عليه أنه يفتر إلى وضوء لان النية إنما يعتد بها إذا قصد فعل المنوي بقلبه ع ش  
قول المتن (أو أداء فرض) قال في الامداد المراد بالأداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحالة اه  
كردى عبارة ع ش المراد بالأداء الفعل والاتيان لا مقابل القضاء سم على البهجة قلت وذلك لانه فعل العبادة  
قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت شرعا بحيث يكون فعله فيه اداء ما بعده قضاء اه (قوله في  
هذا) أي في فرض الوضوء المنوى (قوله على أنه الخ) يومه أنه على تقدير أن يكون المراد بفرض الوضوء  
الطهارة المشروطة الخ لا يكون دخول المسنونات تبعاء وهو محل تأمل فظاهر أن المشروطة لنحو الصلاة أركانها

لا سبب لها فالوجه عدم الصحة (قوله لانه يدخل فيه الخ) التعريف كذلك (قوله ويرد بان فيه إيهام الخ) يرد  
عليه أن التنكير فيه إيهام اشتراط التنكير وهذا يقابل إيهام التعريف اشتراط التعريف وفيه إيهام صحة  
نية غير ما عليه مطلقا وهذا يقابل إيهام التعريف عدم صحة نية غير ما عليه مطلقا فكيف يسوغ الرد بان إيهام  
التعريف اضر وان يد كما هو حاصل كلامه فتأمل (قوله على أن التعريف يوم) والتنكير يوم صحة نية غير ما  
عليه مطلقا (قوله التعريف بالاستباحة) قد يقال التعريف بالاستباحة شامل لنية استباحة المسك بالمسجد المفتقر  
إلى طهر أي غسل فلا إمام فيه إلى الوضوء وقوله ودل الخ فيه نظر ولو عبر بأشعر قرب في الجملة (قوله على أنه  
ليس المراد الخ) يتأمل ارتباط هذه العبارة بما قبل مع قوله فيها المشروطة الخ فان سياقتها ليان حمل

وضوء الصبي إذا نواه بل فعل طهارة الحدث المشروطة لنحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا ولا يرد عليه صحة نية الصبي فرض الظاهر مثلا بل وجوبها عند الأكثرين لأن المراد بالفرض ثم صورته كافي المعادة أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء والطهارة كالوضوء في الثلاثة الأول فان قلت خروج الخبث بأداء الطهارة واضح لأنه لا يستعمل فيه وأما اختصاص فرض الطهارة ومثله الطهارة الواجبة كافي الأنوار بالحدث فشكل إذ طهارة الخبث كذلك قلت الربط بالفرض والوجوب إنما يتبادر منه تلك لأنه لا نهاد لا يجب للعفو عنه ومن ثم اخص بتلك الطهارة للصلاة على أن ربطها بها يحضنها لها ولا يضر شمولها للوضوء المجدد كما لا يضر شمول نية الوضوء له وطهر الخبث الغير المعفو عنه واجب لذاته بدليل الاتم بالتضمخ به ومن ثم وجب الفوري لإزالته حيثئذ ولم يجب فيه نية لعدم تمحضه للعبادة فان قلت هي تشمل الغسل أيضا قلت لا يضر لما يأتي أنه يكتفى عن الوضوء فلبس باجنبي ومن ثم كفت في الغسل أيضا لاستلزامه رفع الحدث الكافي فيه أيضا فهي مثله في الاكتفاء بها في البابين لالرابعة لأنها

لا غير بصرى وسم (قوله حقيقة) أي لزوم الاتيان به معنى (قوله إذا نواه) أي أداء فرض الوضوء (قوله المشروطة) الأولى التذكير كافي عبارة غيره (قوله ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الإبرادسم أقول كيفيته ان قضية قول الشارح وإلا لم يصح الخ عدم صحة نية الصبي فرض الظاهر مثلا إذ لا يتأتى فيها نظير قوله بل فعل الخ فيبقى الفرض على حقيقته (قوله كافي المعادة) يرد عليه أنها حيثئذ لا تتميز عن المعادة سم ولك أن تمنع مضرة عدم التمييز (قوله أو أداء الوضوء) إلى قوله فان قلت في النهاية وحاشية شيخنا وكذا في المعنى إلا قوله في الثلاثة الأول فصرح بعدم كفاية فرض الطهارة ويعلم من عدم كفاية أداء الطهارة عنده بالاولي (قوله أو فرض الوضوء) أو الوضوء المفروض أو الواجب ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان وبصدق فعل ذلك المستحضر كما قالوا انظروا في الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كفى وإن لم يستحضر ما ذكر لتضمن رفع الحدث لذلك شيخنا (قوله أو الوضوء) وإنما اكتفى بنية الوضوء فقط لأن الوضوء لا يكون إلا عبادة فلا يطابق على غير ما بخلاف الغسل فإنه يطابق على غسل النجاسة والنجاسة وغيرهما نهاية ومعنى وشيخنا (قوله في الثلاثة الأول) أي فيجزى أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة سم وقوله وكذا يجزى الخ أي كافي أتى في الشارح آنفا (قوله خروج الخبث) أي خروج الطهارة عن الخبث (قوله ومثله الطهارة الواجبة) جزم به النهاية (قوله كذلك) أي كطهارة الحدث في الوجوب والفرضية فلا يحصل التمييز (قوله تلك) أي طهارة الحدث (لا هذه) أي طهارة الخبث (قوله ومن ثم) يعني من أجل أنه يتبادر من الطهارة للصلاة طهارة الحدث (قوله اخص بتلك) أي طهارة الحدث (الطهارة للصلاة) أي أو غيرهما مما يتوقف على الوضوء كما ذكره في التنبيه والمذهب ووافقه المصنف عليه في شرحه معنى (قوله على أن ربطها بها) أي ربط الطهارة بالصلاة (قوله يحضنها) أي يحض الطهارة للصلاة طهارة الحدث وقال البصري أي يميز نية الطهارة للصلاة الخ اه (قوله شمولها) أي الطهارة للصلاة (قوله وطهر الخبث الخ) مرتبط بقوله لأنها قد لا تجب الخ ومن تنمة تلك العلة أو بقوله على أن ربطها بها الخ وهذا هو الظاهر من السياق والسباق وعليه فقوله واجب لذاته أي للصلاة وجري الكردى على الاحتمال الأول فقال فالتبادر من الربط بالفرض والوجوب هو الواجب لعرض وهو إرادة نحو الصلاة لأن التوصيف بالفرض والواجب إنما يفيد فيه لافي الواجب لذاته اه (قوله ومن ثم وجب ولم يجب الخ) تفريع على الوجوب لذاته بصرى (قوله حيثئذ) أي حين تضمخه بذلك من الخبث (قوله فان قلت هي الخ) أي الطهارة للصلاة وتعلق هذا السؤال والجواب بنية الطهارة للصلاة دون نية فرض الطهارة بتبين بعد ما مر عن الكردى (قوله لما يأتي) أي في بحث الترتيب (قوله أنه) أي الغسل (قوله كفت) أي نية الطهارة للصلاة (قوله فهي) أي الطهارة للصلاة (مثله) أي رفع الحدث وقوله بها أي الطهارة للصلاة الأولى حذفها وتذكير الضمير (قوله في البابين) أي باب الوضوء وباب الغسل (قوله لا لالرابعة) عطف على الثلاثة الأولى سم وهي نية الطهارة فقط بصرى

انفرض على معنى لا يتأتى شموله المسنونات من غير اعتبار تبعية ولا يخفى أن المشروطة تنافي ذلك فتأمل (قوله ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الإبراد (قوله كافي المعادة) يرد عليه أنها حيثئذ لا تتميز عن المعادة انتهى (قوله في الثلاثة الأول) أي لافي الأخير وهو نية الوضوء فيجزى أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة لأن المتبادر من اضافتها للصلاة طهارة الحدث دون طهارة النجس لعدم اختصاصها بالصلاة وقد يوجه اجزاء نية الطهارة للصلاة لشمول الطهارة لرفع الحدث وإزالة النجس فقد تضمنت رفع الحدث وهذا التوجيه جار في نية فرض الطهارة وشمول الطهارة للصلاة لرفع الحدث لا يزيد على شمول فرض الطهارة له إذ كل من فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة من صيغ العموم وقد صرحوا بانقسام الاضافة انقسام اللام فلا تفاوت بينهما فالفرق بين الطهارة للصلاة وفرض الطهارة وزعم اجزاء الأول دون الثاني نظر للتوجيه المذكور ممنوع نعم قد يقاس ذلك التوجيه اجزاء نية الطهارة مع أنه ليس كذلك كما سيأتي (قوله لا لالرابعة) عطف على الثلاثة الأولى

تشمل الطهر عن الحدث والخبث من غير يميز قال الرافعي وعدم وجوب التعرض للقرضية (١٩٥) يشعر بأن اعتبار النية هنا ليس للقربة

بل للتمييز لأن الصحيح اعتبار التعرض للقرضية في نية العبادات وبه إن سلم وإلا فلا يأتى أن نية رمضان لا يشترط فيها التعرض للقرضية ينزع في عمومها يتضح مما مر أن السكتانية تنوى وعلم منه أيضاً أن نية فرض الوضوء كافية ولو قبل الوقت لا إلغاء ذكر القرضية والأصل في وجوب النية الحديث المتفق عليه إنما الأعمال إى إنما صحتها لا كمالها لأنه خلاف الأصل بالنيات جمع نية وهى شرعا قصد الشيء مقترنا بفعله وإلا فهو عزم ومحلها القلب فلا عبرة بما فى اللسان نعم يسن التلفظ بها فى سائر الأبواب خروجاً من خلاف موجبها والقصد بها تمييز العبادة عن العادة وتمييز مراتب العبادات (ومن دام حدثه كمتحاضة) وسلس (كفاه نية الاستباحة) وغيرهما مكرن لم يدم حدثه ولو ماسح الخف (دون) نية (الرفع) للحدث أو الطهارة عنه (على الصحيح فيهما) أى فى أجزاء نية الاستباحة وحدها وعدم أجزاء نية نحو الرفع وحدها لأن حدثه لا يرتفع وقيل لا بدم جمعها لتسكون الأولى للاحق والمقارن والثانية للسابق وعلى الأصح يسن الجمع بينهما خروجاً من هذا الخلاف وقيل تكفى نية الرفع لتضمنها الاستباحة ويرد

(قوله قال الرافعي) إلى المتن فى المغنى لا قوله بتضح إلى علم الخ وما أنبه عليه (قوله هنا) أى فى الوضوء (قوله وبه) أى بقول الرافعي أن الصحيح الخ (قوله إن سلم) وإن لم يسلم فوجه أن السكتانية تنوى أن النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز سم (قوله وإلا الخ) أى وإن لم يقيد بالتسليم فلا يتم لأن ما يأتى الخ فقوله فإتاتى الخ علة الجواب وقائم مقامه (قوله وعلم منه) أى من قول الرافعي عبارة المغنى قال ولا ماصح الوضوء بذية فرضه قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه بناء على قول الشيخ إى حامدان موجب الحدث أو يقال ليس المراد هنا لزوم الاتيان به وإلا لا ممتنع وضوء الصبي بهذه النية بل المراد فعل طهارة الحدث المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً هو اقتصر النهاية على الجواب الثانى وحذف لفظة قال (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال فى الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور سم وبصرى (قوله والأصل) إلى المتن فى النهاية (قوله مقترنا بفعله) أى فعل ذلك الشيء فيجب اقترانها بفعل الشيء المنوى إلا فى الصوم فلا يجب فيه الاقتران بل لو فرض وقوع النية فيه مقام نية الفجر لم يصح لو جوب التبييت فى الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتران وأن الشارع أقام فيه العزم مقام النية لعسر مراعاة الفجر وهو الصحيح شيخنا عبارة سم قوله مقترنا بفعله اعتبار الاقتران فى مفهوم النية يشكك بتحققها بدونه فى الصوم ولا معنى للاستثناء فى أجزاء المفهوم اهـ (قوله تمييز العبادة عن العادة) كالجلوس للاعتكاف تارة وللسترحة أخرى أو تمييز مراتب العبادة كالصلاة تكون تارة فرضاً وأخرى نفلاً نهاية (قوله وسلس) إلى قوله ويرد فى النهاية والمغنى لا قوله كمن إلى المتن وقوله أو الطهارة عنه (قوله وسلس) أى سلس بول ونحوه فهما نية ومعنى فكان الانسب تقديمه على قوله وعلى الأصح الخ كما فعله النهاية والمغنى إلا أن يقال أخره ليرده بما يأتى (قوله عنه) أى عن الحدث سم (قوله فى أجزاء نية الاستباحة وحدها الخ) بدل من فيها فى المتن (قوله لأن حدثه الخ) علة للعضوف فقط عبارة النهاية والمغنى أما الاستباحة بنية الاستباحة فى القياس على التيمم وأما عدم الاكتفاء برفع الحدث فلبقاء حدثه اهـ (قوله وقيل لا بد الخ) هو مقابل الصحيح فى المسئلة الأولى وقوله لا تى وقيل تكفى الخ مقابله فى الثانية (قوله كمن لم يدم الخ) لا يخفى ما فى هذا القياس (قوله ولو ماسح الخف) غاية لما فى المتن (قوله وعلى الأصح) الأولى الصحيح كفى فى النهاية أو الأولى كفى فى المغنى (قوله يسن الجمع الخ) أى لتسكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة أو نحوها اللاحق والمقارن (قوله وقيل الخ) عبارة المغنى والنهاية وبالإسنى فان قيل نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصلها وحدها اجيب بأن الغرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدى المعنى مطابقة لا التزاماً وذلك إنما يحصل بجمع النيتين اهـ (قوله ويرد الخ) فيه أنه لا وجه لهذا المنع لظهور أن رفع الحدث يستلزم إباحة الصلاة فالتضمن صحيح وقوله كان لازماً بعيداً فيه نظر لأن اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلاً لأنه إذا تحقق الرفع تحققت إباحة الصلاة سم على حجة اهـ (قوله وحكمه فى نية الخ) لعل فى العبارة قلباً والأصل

(قوله وبه إن سلم) وإن لم يسلم فوجه أن السكتانية تنوى أن النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال فى الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور (قوله مقترنا بفعله) اعتبار الاقتران فى مفهوم النية يشكك بتحققها بدونه فى الصوم ولا معنى للاستثناء فى أجزاء المفهوم (قوله للحدث) صلب بينه وبينه (قوله يسن الجمع بينهما خروجاً من هذا الخلاف) قال فى شرح الروض لتسكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة أو نحوها اللاحق قال فان قلت نية الاستباحة ونحوها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصلها وحدها قلت لا إذ الغرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدى المعنى مطابقة لا التزاماً وذلك بجمع النيتين انتهى (قوله ويرد الخ) فيه أنه لا وجه لهذا المنع لظهور أن رفع الحدث يستلزم إباحة الصلاة فالتضمن صحيح لا يقال قد يرفع الحدث ولا تباح الصلاة لوجود مانع آخر لأنه لو التفت لهذا لم تصح هذه النية من التسليم فتأمل (قوله كان لازماً بعيداً) فيه نظر لأن اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلاً

بمنع علة على أنه لو سلم كان لازماً بعيداً وهو لا يكتفى به فى النيات وحكمه فى نية ما يستبيحه حكم التيمم وبأنى أجزاء نية لرفع الحدث إن أراد

به رفعه بالنسبة لعرض فقط (١٩٦) فكذلك هنا وبه يندفع زعم أن تفسير رفع الحدث برفع حكمه فيما مزيله صحة نية

والسلسل له بهذا المعنى ووجه اندفاعه ان رفع حكمه عام وهو مختص بالسليم وخاص وهو الجائز للسلسل ومجود الوضوء لا تحصل له سنة التجديد إلا بنية بما رحتى نية الرفع أو الاستباحة على ما قاله ابن العباد وهو قريب ان أراد صورتها كما أن معيد الصلاة ينوى بها الفرض وزعم أن ذلك في المعادة خارج عن القواعد ممنوع ككيف والشيء لا يسمى تجديدا ومعاذا إلا أن أعيد بصفته الأولى ويؤخذ منه أن الاطلاق هنا كاف كقولهم فلا تشترط إرادة الصورة بل أن لا يريد الحقيقة اكتمال بانصرافها للمدلولها الشرعى هنا من الصورة بقرينة التجديد هنا كالعادة ثم (ومن نوى تبردا) أو تنظفا (مع نية معتبرة) مما مر (جاء) له ذلك أى لم يضره في نيته المعتبرة (في الصحيح) لحصوله وإن لم ينو فلا تشريك فيه لكن من حيث الصحة بخلافه من حيث الثواب ومن ثم اختلفوا في حصوله والوجه كما بينته بأدلته الواضحة في حاشية الايضاح وغيرها ان قصد العبادة بثاب عليه بقدره وإن انضم له غيره بما عدا الرياء ونحوه مساويا أو راجحا وخارج بجمع طروها بعد النية المعتبرة فيبطلها ما لم يكن

وحكم نيته فيما يستبيحه عبارة النهاية والمعنى وحكم نية دائم الحدث فيما يستبيحه من الصلوات حكم المتيهم حرقا بحرف فان نوى استباحة فرض استباحه وإلا فلا اه قال ع ش قوله لم حرر فبحرف هذا إذا نوى الاستباحة فلو نوى الوضوء أو فرض الوضوء أو أداء الوضوء هل يستبيح الفرض والنفل أو النفل اجاب عنه الشهاب الرملى بأنه يستبيح النفل لا الفرض تنزيلا له على أقل درجات ما يقصده غالبا قول وقد يفرق بينهما بان الصلاة مشتركة بين الفرض والنفل فصدقها على أحدهما كصدقها على الآخر فحملت على أقل الدرجات بخلاف الوضوء أو ما في معناه فان المقصود منه رفع المانع مطلقا فعمل به وكان نيته كنية استباحة النفل والفرض معا وقد يجعل العدول اليه دون نية الاستباحة قرينة عليه اه (قوله وبه يندفع الخ) أى بقوله فكذلك هنا (قوله بهذا المعنى) أى رفع الحكم (قوله عام) أى وهو المتبادر بجري (قوله حتى نية الرفع أو الاستباحة) المعتمد عند الشهاب الرملى انه لا يكفي المجردة نية الرفع أو الاستباحة سم واعتمده النهاية والمعنى وشيخنا ايضا وزاد الاول ومثل ما ذكرى فى امتناع نية الرفع أو الاستباحة أو الطهارة عن الحدث وضوء الجنب إذ تجردت جنباته أى عن الوضوء لما يستحب له الوضوء من اكل أو نوم أو نحوه كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى اه بزيادة عن ع ش (قوله وهو قريب) وفى الايعاب الذى يتجه فيما لو نذر التجديد انه تكفيه نية الوضوء له ونحوه دون نية الرفع والاستباحة وإن قلنا فى التى قبلها أى الوضوء المجرد بالا ككتفاء بأحد هما فيه لأن القصد ثمة حكاية الاول لانه المقصود دون الثاني بخلافه هنا اه كردى (قوله خارج عن القواعد) وايضا ان الصلاة تختلف فيها هل فرضه الاول أم الثانية ولم يقل احد فى الوضوء بذلك فاقرقنا به ومعنى رسم (قوله كيف الخ) قد ينظر فى هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التجديد أو تسميته بتجديد على حصول عين النية فى الاول فى الثانى وليس كذلك سم (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله كان معيد الصلاة الخ (قوله ان الاطلاق الخ) أى بدون ملاحظة شىء من الحقيقة والصورة ونحوها قول المتن (ومن نوى) أى بوضوئه نهية (قوله أو تنظفا) أى قول المتن أو ما يندب فى النهاية والمعنى لا قوله والوجه الى خروج قول المتن (مع نية معتبرة) أى مستحضرا عند نية التبرد ونحوه نية الوضوء ومعنى نهية (قوله لحصوله الخ) أى كالم نوى الصلاة ودفع الغريم فانها تصح لأن دفع الغريم حاصل وإن لم ينو معنى وشيخنا (قوله فلا تشريك الخ) أى بين قرينة وغيرها معنى (قوله لكن من حيث الخ) استدراك على قوله أى لم يضره الخ (قوله والوجه الخ) والمعتمد كما قاله الغزالي اعتبار الباعث فان كان الأغلب باعث الاخرة ثابت وإلا يابان كان الأغلب باعث الدنيا واستوى فلا نهية وشيخنا وظاهر المعنى اعتنا به ايضا (قوله معا عدا الرياء) وأما الرياء فيسقط الثواب مطلقا كما يأتى فى باب صلاة النفل وقوله ونحوه أى كالعجب وقوله متساويا الخ تفصيل لما عدا الخ كردى والارلى للغير (قوله بجمع) أى الى آخره (طروها) أى نية التبرد ونحوه معنى (قوله فتبطلها الخ) ولا يقطع نية الاعتراف حكم النية السابقة وإن

لأنه إذا تحقق الرفع تحققت إباحة الصلاة فتأمل (قوله حتى نية الرفع أو الاستباحة) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه لا يكفي المجردة نية الرفع أو الاستباحة (قوله وزعم ان ذلك فى المعادة خارج عن القواعد) وايضا فقد قيل ان الفرض إحداهما لا بعينها (قوله كيف الخ) قد ينظر فى هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التجديد أو تسميته بتجديد على حصول عين النية فى الاول فى الثانى وليس كذلك (قوله ومن نوى تبردا مع نية معتبرة جازى فى الصحيح) (فرع) لو ادخل يده الما لم يقل بعد غسل الوجه قاصدا رفع الحدث ونية الاغتراف فهل يغلب فيه نية رفع الحدث فيرفع حدث بدو نية الاغتراف فلا يرفع فيه نظرو ولا يبعد عدم الارتفاع لان نية الاغتراف معارضة لنية رفع الحدث ومنافة لها فلم يؤثر وقد يقال نية رفع الحدث ونية الاغتراف لمعارضتا فتساقتا وتبقى النية السابقة عند غسل الوجه سالمة عن المعارض فيرفع حدث اليد بمقتضاها ويرد على هذا ان فيه الاغتراف معارضة للنية السابقة ايضا ولهذا خلعت عن مقارنة نية رفع الحدث منعت رفع حدث اليد مع سبق النية السابقة فليتأمل (قوله مساويا أو راجحا) فى شرح مر والمعتمد كما قاله الغزالي اعتبار الباعث فان كان الأغلب باعث الاخرة ثابت وإلا فلا (قوله فيبطلها ما لم يكن ذا كرها) وهذا بخلاف نية الاغتراف فانها



عزبت لأنها المصلحة الطهارة لصونها ماها عن الاستعمال شرح بافضل قال سم وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد اسم عبارة النهاية وهل نية الاغتراف كنية التبريد في كونها تقطع حكم ما قبلها والا والمعتد كارجحه البلقيني عدم قطعها لكونها لمصلحة الطهارة إذ تصون ماها عن الاستعمال لاسما ونية الاغتراف مستلزمة تذكر نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية التنظيف اه قال ع ش قوله مر ونية الاغتراف مستلزمة الخ قال سم على حج لعله باعتبار الغالب ولا فيمكن ان يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير ان يلاحظ السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص بده هذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية انتهى وقد يمنع ان تكون هذه نية الاغتراف إذ حقيقتها الشرعية إخراج الماء خارج الاناء بقصد التطهير لما بقى من اعضائه كاذكره حج في الابعاب وعليه نهي مستلزمة لها دائما غالبا اه (قوله فيجب إعادة الخ) أي دون استئناف طهارة نهية ومغنى (قوله بنية رفع الحدث) أي أو نحوه والباء متعلق بالا عادة قول المتن (او ما يندب له وضوء الخ) قال المحلى اى نوى الوضوء لقراءة القرآن ونحوها اه سم وياتى في الشرح ما يفصله (قوله او علم شرعى) اى وحمل كتيبه وسماع حديث وفقه واستغراق ضحك وخوف نهية قال ع ش قوله مر وسماع حديث هو وإن كان الوضوء له سنة كالقرآن لسكنه لا ثواب في مجرد القراءة والسماع للحديث بل لا بدنى حصول ذلك من قصد حفظ الفاظه وتعلم احكامه على ما نقله ابن العباد عن الشيخ ابى اسحق ورد به على من قال بحصول الثواب مطلقا بانهم يطالع على كلام الشيخ ابى اسحق وفي فتاوى ابن حجر بعد نقله كلام ابن العباد واستظهاره لكلام الشيخ ابى اسحق مانصه وافتاء بعضهم بحصول الثواب مطلقا هو الاوجه عندى لان سماعه لا يخلو عن فائدة ولو لم تكن الاعود بركته <sup>والتبريد</sup> على القارىء لكان ذلك كافيا انتهى وما استوجه حج يوافقه ظاهر اطلاق الشارح مر وله وجه وجه اه (قوله وبعد تلفظ الخ) اى سبقه منه (قوله كنحو أبرص الخ) أى كس نحو أبرص الخ (قوله ونحوه فصد) كالحجامة ع ش (قوله فلا يجوز) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله لانه) اى ما يندب له وضوء جائز معه اى الحدث (قوله لان قصد التعليق الخ) بان قصده لانه لا يأتى بالوضوء الا لاجل قراءة القرآن ولا يقال ان نية الوضوء كافية لرفع الحدث لانه هنا علقها بما لا يتوقف على وضوء مر اه بجبرى وفي ع ش بعد ذكره كلام الشارح وقراره مانصه قال سم على المنهج ويردد النظر في حال الاطلاق الخاقفة بالا ول أى التعليق أقرب وفيه نظر انتهى ولعل وجه النظر انه إذ قال نويت الوضوء محل على ما يقتضيه لفظه وهو رفع المنع من الصلاة ونحوه فذكر القراءة طارىء بعده وهو لا يضر والتعليق إنما يضر حيث قارن قصده اللفظ ويمكن الجواب بان المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح بعدها محل للجزم بها فأشبهه ما قال نويت الوضوء إن شاء الله وأطلق اه عبارة البصرى ينبغى ان يلحق الاطلاق بالتعليق نظير ما مر نعم تعقل التعليق فيما نحن فيه لا يخلو عن خفاء إلا ان براديه مجرد الارتباط بينهما وكونه لاجلها اه (قوله ولا) اى قبل الفراغ من ذكر الوضوء (قوله فلا يبطلها ما وقع بعد) فيه نظر لان نية القراءة بعد بقصد تعليق الوضوء بها يتضمن قطع النية نعم مجرد نية القراءة بدون قصد

لا تقطع حكم النية السابقة إذا عزبت كارجحه الجلال البلقيني لان المصلحة الطهارة إذ تصون ماها عن الاستعمال ولانها لا يردان على محل واحد بخلاف نية نحو التبريد فانها غسل الاعضاء بنية فوردت هي وغسل الاعضاء لرفع الحدث على محل واحد فجاء التناقض ولان نية الاغتراف مستلزمة لتذكر نية رفع الحدث عند وجودها انتهى وقوله مستلزمة الخ لعله باعتبار الغالب ولا فيمكن ان يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير ان يلاحظ نيته السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص بده هذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد فليتامل (قوله او ما يندب له وضوء) قال المحلى اى إن نوى

ذا كر الهالانها حيث تعد قاطعة لها فيجب إعادة ما غسله للتبريد بنية رفع الحدث كافي المجموع وغيره (أو) نوى استباحة (ما يندب له وضوء كقراءة) لقرآن أو حديث أو علم شرعى أو آلة له وكدرس أو كتابة لشيء من ذلك وكدخل مسجد وزيارة قبر وبعد تلفظ بمعية وألحق به فعلها وغضب وحمل ميت ومسه كنحو أبرص أو يهودى ونحوه فصد وقص ظفر وكل ما قيل أنه ناقض وغير ذلك بما استوعبته في شرح العباب (فلا) يجوز له ذلك أى لا يكفي في رفع الحدث (في الاصح) لانه جائز معه فلا يتضمن قصده قصده رفع الحدث نعم إن نوى الوضوء للقراءة لم يبطل إلا ان قصد التعليق بها أولا بخلاف ما لو لم يقصده إلا بعد ذكره الوضوء مثلا لصحة النية حيث فلا يبطلها ما وقع بعد



سم وقياسهما الاكتفاء الخ قول بل هو صريحهما (قوله بنية التيمم) أى بدل غسل الوجه مثلا (قوله فى محلها) أى محل النية وهو الوجه قول المتن (بسنه قبله) خرج به الاستحسان فلا يكتفى قرننها بقطعا ع ش ومغنى (قوله لانها) إلى قوله لتوارد هما فى النهاية والمغنى (قوله من جملة) أى الوضوء والصح المنع إذا المقصود من العبادة اركانها والسنن توابيع نهاية ومغنى (قوله ومحلها الخ) عبارة للمغنى والنهاية ومحل الخلاف اذا عزبت قبل غسل الوجه فان بقيت الى غسله كفى بل هو افضل ليشاب على السنن السابقة لانها اذا خلعت عن النية لم يحصل له ثوابها وعبارة شيخنا ويندب أن ينوى سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثواب السنن التى قبل غسل الوجهين كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق فان لم ينو هذه النية لم يحصل له ثوابها وقوله فان لم ينو هذه النية قد يخالف ما مر عن النهاية والمغنى إلا ان يريد بذلك لإصالة ولا تبعية قال ع ش قوله لم ر لانها الخ قضية هذا التعليل سقوط الطلب بفعل السنن المقدمة بدون النية لكن لا ثواب له لكن نقل شيخنا الشوبرى عن مختصر الكفاية لابن النقيب ان السنة لا تحصل بدون النية فلا يسقط الطاب بالغسل المجرد عنها اه (قوله نعم الخ) عبارة لنهاية ولو اقترنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانغسل معه جزء من الوجه أجزأه وإن عزبت نيته بعده سواء كان بنية الوجه وهو واضح ام لا وجود غسل جزء من الوجه مقترنا بالنية غير انه يجب عليه إعادة ذلك الجزء مع الوجه كما فى الروضة لوجود الصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق فى الحالة الاولى أى فيما إذا كان بنية الوجه لعدم تقدمها على غسل الوجه كما قاله محلى فى المضمضة وجزءه فى العياب والحالة الثانية كالاولى كما هو ظاهر وعلم انه لا يجب استصحاب النية ذكر التمام اه وفى الاسنى والمغنى نحوها الا قوله والحالة الثانية كالاولى وقوله والحالة الثانية كالاولى كما هو ظاهر محلى تأمل بالنسبة لقصد المضمضة والاستنشاق فقط بصرى ووافق شيخنا والجبرى النهاية فقال ما نصه ولا يكتفى بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين او المضمضة او الاستنشاق إن لم ينغسل معها جزء من الوجه كحمرة الشفتين وإلا كفته مطلقا وفاته ثواب السنة مطلقا والتفصيل فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فان قصد غسله عن الوجه فقط لم يجب إعادته وإلا بان قصد السنة فقط او قصد ما وغسل الوجه واطلق وجبت إعادته وهذا هو المعتمد وقيل لا يعيده إلا أن قصد السنة فقط لان قصد الوجه فقط او قصده السنة واطلق فان قصد تحصيل الثواب حيث داخل الماء بانوبة مثلا والاحسن ان ينوى او لا السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند اول غسل الوجه النية المعتبرة والحاصل ان الكلام فى ثلاث مقامات الاول فى الاكتفاء بالنية الثانية فى فوات ثواب السنة الثالثة فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فتمام اه (قوله إن نوى غير الوجه الخ) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقر ونا بنية الوضوء غير الوجه بان نوى الوضوء عند إدخال الماء الفم لكنه نوى بادخاله المضمضة فانغسل منه شيء من الشفة فنية غير الوجه ليست هى النية المعتد بها لا قترانها بالشفة كما قد توهم وإلا لم يعتد بها بل هى أى نية غير الوجه قصد المضمضة بالفعل الذى أتى به واما تلك أى النية المعتد بها فغيرها كاتقرر هكذا يظهر فى تقرير ذلك وعبارة شرح المنهج نعم ان اغسل معه أى ما قبل الوجه بعض الوجه كفى لكن إن لم يقصد به الوجه وجب إعادته سم (قوله غير الوجه) أى وحده بان نوى غير الوجه فقط او نواهما واطلق قليوبى (قوله صار فالها) أى للنية لانه أى انفسال جزء من الوجه كردى (قوله بل للانفسال)

الوجه سقوط غسل ما مجاوره لانه إنما كان لاجل تحقق غسله (قوله ولا يكتفى بنية التيمم) سياق أننا ننقل فى باب التيمم بازاء قوله ولو نوى فرض التيمم لم يكف فى الاصح عن شرح العياب ما نصه قال السنوى لو كانت يده علية فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتاج لنية اخرى عند التيمم لانه لم يندرج فى النية الاولى او نية الاستباحة فلا وان عمت الجراحة وجهه لم يحتج عند غسل غيره الى نية اخرى غير نية التيمم اه وقوله او نية الاستباحة فلا كقولهم لم يحتج الخ قياسها الاكتفاء بنية الاستباحة فى التيمم عن النية عند اول مغسول من اليد هنا خلاف قوله ولا يكتفى بنية التيمم لا استقلاله ونية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة عن نية التيمم لليد (قوله نعم إن نوى غير الوجه كالمضمضة) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقر ونا بنية الوضوء غير الوجه بان نوى

ولا يكتفى بنية التيمم  
لاستقلاله كالاتمى نية  
الوضوء فى محلها عن التيمم  
لتحويد الكاهو ظاهر (وقيل  
يكتفى) قرننها (بسنه قبله) لانها  
من جملة ومحل إن لم تدم  
لغسل شيء من الوجه وإلا  
كفت قطعاً لا قترانها  
بالواجب حيث ندم إن نوى  
غير الوجه كالمضمضة عند  
انفسال حمرة الشفة كان  
ذلك صار فاعن وقوع  
الغسل غن الفرض لاعتن  
الاعتداد بالنية لان قصد  
المضمضة مع وجود انفسال  
جزء من الوجه لا يصلح  
صار فالها لانه من ماصدقات  
النوى بها بل للانفسال عن  
الوجه

اي اعتداده وقوله عن الوجه متعلق بهذا المضاف المقدر (قوله لتواردهما على محل واحد) المتبادر رجوع هذا الضمير المثنى لقصد المضمضة او للضمضة وانفسال الجزء المذكور وحينئذ يمنع دعوى تواردهما على محل واحد لان كلام القصد والمضمضة محله داخل الفم وانفسال الجزء المذكور محله خارج فان اراد بالمحل جملة الوجه فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه (فرع) حيث اجزأت النية فانت المضمضة سم ويمكن ان يقال المراد بالضمير اعتداد الانفسال كما يصرح به كلام الشارح بعدد قصد المضمضة المقتضى لعدم اعتداد الانفسال سواء قصد المضمضة فقط وهو ظاهر او مع الوجه كما مر عن شيخنا ولقول ع ش اذا جمع في نيته بين فرض وسنة مقصودة بطلا فالقياس فيما اذا قصد المضمضة والوجه وجوب غسل ذلك الجزء مع الوجه ثانيا وعدم الاعتداد بما فعله ولا اه وان المراد بالمحل الانفسال نفسه قول المتن (وله) اي المتوضئ ولو دائم الحدث وان لم يجز له تفريق أفعاله بجري (قوله لا غيرهما) خلافا لظاهر اطلاق المنهج والنهاية والمغنى و صريح محشيها الزبدي وع ش والبجيرمي عبارة لاخيرين قوله تفريقها اي النية اي بسائر صورها المتقدمة اخذنا من اطلاقه وهو ظاهر خلافا لابن حجاج (قوله لعدم تصوره الخ) قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء ولا لجل استباحة الصلاة ونحو ذلك صحح كان من تفريق النية فليتنا مل سم على حجاج ع ش (قوله كان ينوي) إلى قوله و ظاهر في النهاية (قوله عند غسل الوجه الخ) وكيفية تفريق النية عند المسنون كان يقول نويت مسح الاذنين عن سنة الوضوء سم وفائدة التفريق عدم استعمال الماء بادخال اليدين غير نية الاغتراف قبل نية رفع حدثها شوبري اه بجريمي (قوله عنه الخ) قيد فلولم يقله لم يكن من التفريق لشمول النية لما بعد بجريمي وياتي عن النهاية مثله (قوله وهكذا) ولا فرق في جواز تفريقها بين ان يضم اليها نحو نية تبردا ولا نهاية (قوله من هاتين الصورتين) اي المذكورتين بقوله عنه او عنه لا عن غيره (قوله عند كل عضو الخ) والاوجه انه لو توى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك ولم يحتج للنية عند مسح راسه وغسل رجليه إذ نيته عند يده الآن كنيته عند وجهه نهاية اي كالونوى رفع الحدث عند وجهه واطلق فانها تتعلق بالجميع ع ش (قوله لم تشمله نية ما قبله) بخلاف ما لو شملته كان اطلق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما (فرع) اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث واطلق فهل يصح ويكون كل نية مؤكدة لما قبله او لا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالونوى الصلاة في اثنا ما فانه يكون قاطعا لنيته وقد يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق سم وع ش زاد المغني بعد ذكر ما يوافقه عن ابن شبة ما نصه وهذا حسن لسكنه ليس من التفريق لان النية الاولى حصل بها المقصود لجميع الاعضاء اه (قوله ولو ابطله) الى قوله

لتواردهما على محل واحد مع تنافيهما فأتضح بهذا الذي ذكرته انه لا منافاة بين اجزاء النية وعدم الاعتداد بالمغسول عن الوجه لاختلاف ملحظيهما فتأمل له تعلم به اندفاع ما اطال به جمع هنا (وله تفريقها) اي نية رفع الحدث والطهارة عنه لا غيرهما لعدم تصوره فيه (على اعضائه) اي الوضوء كأن ينوي عند غسل الوجه رفع الحدث عنه او عنه لا عن غيره وهكذا (في الاصح) كما يجوز تفريق افعال الوضوء وفي كل من هاتين الصورتين يحتاج لتجديد النية عند كل عضو لم تشمله نية ما قبله لو ابطله او نحو الصلاة في الاثناء

الوضوء عند ادخال الماء الفم لسكنه نوى بادخاله المضمضة فانغسل منه شيء من الشفة فنية غير الوجه ليست هي النية المعتمدة لا قترانها بالشفة كما قد يتوهم والالم يعتقد بها بل هي قصد المضمضة بالفعل الذي اتى به واما تلك فغيرها كما تقرر هكذا يظهر في تقرير ذلك عبارة شرح المنهج نعم ان انغسل معه اي ما قبل الوجه به بض الوجه كفي لسكن ان لم يقصد به الوجه وجب اعادته (قوله لتواردهما على محل واحد) المتبادر رجوع هذا الضمير المثنى لقصد المضمضة او للمضمضة وانفسال الجزء المذكور وحينئذ يمنع دعوى تواردهما على محل واحد لان كلام القصد والمضمضة محله داخل الفم وانفسال الجزء المذكور محله خارج فان اراد بالمحل جملة الوجه فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه (فرع) حيث اجزأت النية فانت المضمضة (قوله لعدم تصوره فيه) قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء ولا لجل استباحة الصلاة ونحو ذلك صحح وكان من تفريق النية فليتنا مل (قوله عند كل عضو لم تشمله نية ما قبله) بخلاف ما لو شملته كان اطلق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما (فرع) اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث واطلق فهل يصح وتسكون كل نية مؤكدة لما قبلها او لا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالونوى الصلاة في اثنا ما فانه يكون قاطعا لنيته وقد يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق بدليل انه لا يصح تفريق

بِالطَّوَّافِ فَانَّهُ لَا يَجُوزُ  
تَفْرِيقُ النِّيَّةِ فِيهِ مَعَ جَوَازِ  
تَفْرِيقِهِ كَالْوَضوءِ وَقَوْلُ  
الزُّكْرِيِّ يَجُوزُ التَّقَرُّبُ  
بِطَوَّافَةٍ وَاحِدَةٍ ضَعِيفٌ  
وَقَدْ يَجِبُ أَنْ يَمُنَّ بِالْحَقِّ  
الطَّوَّافِ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ  
لأنَّهُ أَكْثَرُ شَبَهِهَا مِنْ غَيْرِهَا  
(الثَّانِي غَسْلُ وَجْهِهِ) يَعْنِي  
إِنْغَسَالَهُ وَلَوْ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ بَلَا  
إِذْنَهُ أَوْ بِسُقُوطِهِ فِي نَحْوِ  
نَهْرٍ أَوْ كَانَ ذَا كَرٍّ أَلِ لِنِّيَّةِ  
فِيهِمَا وَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ  
بِخِلَافِ مَا وَقَعَ مِنْهَا بِفَعْلِهِ  
كَتَعَرُّضِهِ لِلطَّرِّ وَمَشْيِهِ فِي  
الْمَاءِ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ  
لِقَامَةِ لَهُ مَقَامِهَا قَالَ تَعَالَى  
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَخُرُجِ  
بِالْغَسْلِ هُنَا وَفِي سَائِرِ مَا يَجِبُ  
غَسْلُهُ مَسَّ الْمَاءِ بِالْجَرَّيَانِ  
فَلَا يَكْفِي إِتِفَاقُ بِلَاغِ الْغَسْلِ  
الْعَضْوِ فِي الْمَاءِ فَانَّهُ يُسَمَّى  
غَسْلًا (وَهُوَ) طَوَّلُ الظَّاهِرِ  
(مَا بَيْنَ مَنَابِتِ) شَعْرِ (رَأْسِهِ)  
غَالِبًا وَتَحْتَ (مَنْتَهَى) أَيْ  
طَرَفِ الْمُقْبِلِ مِنَ (لَحْيَيْهِ)  
بِفَتْحِ اللَّامِ عَلَى الْمَشْهُورِ فَهُوَ  
مِنَ الْوَجْهِ دُونَ مَا تَحْتَهُ  
وَالشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى مَا تَحْتَهُ  
وَيَأْوِيلُ الرَّافِعِيُّ لَهُ بَأَنَّ  
الْمَنْتَهَى قَدِيرٌ بِرَأْيِهِ مَا يَلِيهِ مِنْ  
جِهَةِ الْحَنَكِ لَا آخِرَهُ يَنْدَفِعُ  
الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمَنْتَهَى بِأَنَّهُ  
يَقْتَضِي خُرُوجَ مَنَّتَيْهَا مِنْ  
الْبَيْتَيْنِ وَهِيَ الْعِظْمَانِ

وِظَاهِرٌ فِي الْمَعْنَى (قَوْلُهُ وَلَوْ أَبْطَلَهُ) أَيْ بَحْثُ أَوْ غَيْرِهِ نَهَايَةَ (قَوْلُهُ أَنْ يُتِيبَ الْخ) أَوْ يَبْطُلُ بِالرَّدَةِ التَّيَمُّمِ وَنِيَّةِ الْوَضوءِ  
وَالْغَسْلِ وَلَوْ نَوَى قَطْعَ الْوَضوءِ أَوْ نَقَطَعَتِ النِّيَّةُ فَيَعِيدُهَا لِلْبَاقِي مَعْنَى وَنَهَايَةَ قَالَ عَشْرٌ وَهَلْ مِنْ قَطْعِ النِّيَّةِ مَا لَوْ عَزَمَ  
عَلَى الْخَدِّ وَلَمْ يُوَجِّدْ مِنْهُ فَيُظَرِّقُ قِيَاسَ مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَزَمَ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِمَبْطُلٍ كَالْعَمَلِ  
الكَثِيرِ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِالْإِشْرَافِ فِيهِ أَنْهَا لَا تَنْقَطِعُ هُنَا بِمَجَرَّدِ الْعَزْمِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَحْتَاجُ لِإِعَادَةِ مَا غَسَلَهُ بَعْدَ الْعَزْمِ  
أَمْ (قَوْلُهُ لِعَذْرٍ) هُوَ أَوَّلِي مِنْ قَوْلِ النَّهْيَةِ وَالْمَعْنَى بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَمْ (قَوْلُهُ يَأْتِي فِي الْغَسْلِ) فَيَنْوِي رَفْعَ جَنَابَةِ رَأْسِهِ  
فَقَطَّ ثُمَّ شَقَّه الْإِمَامُ ثُمَّ الْإِسْرَافُ أَسْفَلُهُ وَيَجُوزُ عَلَى قِيَاسِهِ أَنْ يَفْرُقَ النِّيَّةَ عَلَى عَضْوٍ وَاحِدٍ بَلَا يَنْوِي رَفْعَ حَدِّ  
كَفِّهِ ثُمَّ سَاعِدَهُ كَمَا نَقَلَهُ الْأُطْفِيعِيُّ عَنْ عَشْرِ أَهْلِ بَجِيرٍ (قَوْلُهُ فَانَّهُ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ النِّيَّةِ فِيهِ) قَدْ يَشْكُلُ الْإِمْتِنَاعُ  
فِيهِمَا لَوْ نَوَى عِنْدَ الْحَجَرِ أَنْ يَدُورَ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ غَنِ الطَّوَّافِ أَوْ لِاجْلِهِ وَهَكَذَا إِلَى تَمَامِ السَّبْعِ سَمِ (قَوْلُهُ) وَقَدْ  
يَشْكُلُ (إِلَى الْمَنْتَهَى) نَقْلُهُ عَشْرٌ عَنْ الشَّارِحِ وَأَقْرَهُ (قَوْلُهُ وَقَوْلُ الزُّكْرِيِّ الْخ) أَيْ الْمُقْتَضَى لِحُجُوزِ تَفْرِيقِ النِّيَّةِ فِي  
الطَّوَّافِ (قَوْلُهُ فِي هَذَا) أَيْ فِي عَدَمِ جَوَازِ تَفْرِيقِ النِّيَّةِ قَوْلَ الْمَنْتَهَى (غَسْلُ وَجْهِهِ) وَفِي فَتَاوَى مَرْوَلُو أَبْتَلِ  
بِالسَّكَلِ وَغَيْرِ السَّكَلِ مَا غَسَلَ الْوَجْهَ لَمْ يَضُرَّ أَهْلُ بَجِيرٍ مِنْ عَنِ الْأَجْهَوِيِّ (قَوْلُهُ يَعْنِي) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي النَّهْيَةِ  
وَالْمَعْنَى (قَوْلُهُ يَعْنِي الْإِنْغَسَالُ الْخ) بِحَسَبِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَصْدَرُ الْمَنْبِيِّ لِلْفَعْلِ أَوْ الْحَاصِلُ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ  
بَلْ كَأَنَّ قَوْلَ يَجُوزُ لِبَقَاؤِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَفَعْلُ الْغَيْرِ الْمُسْتَنْدَلُ لِذَلِكَ أَوْ الْمَقْتَرَنُ بِنِيَّتِهِ فَعْلُهُ حَكِيمٌ بِصَرِي (قَوْلُهُ)  
إِنْغَسَالَهُ) أَيْ مَعَ النِّيَّةِ ذَكَرَ الْكَامِلَ عِلْمًا مَرَرًا شَدِيدًا (قَوْلُهُ وَلَوْ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ الْخ) وَلَوْ الْقَاءَ غَيْرَهُ فِي نَهْرٍ مَكْرَهًا فَنَوَى  
فِيهِ رَفْعَ الْحَدِّ صَحَّ وَضوءُهُ نَهَايَةَ زَادَ الْمَعْنَى وَلَوْ نَسِيَ لِمَعْنَى وَضوءِهِ أَوْ غَسَلَهُ فَانْغَسَلَتْ فِي الْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ  
الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ بَنِيَّةِ التَّنْفُلِ أَوْ فِي إِعَادَةِ وَضوءِهِ أَوْ غَسَلَ لِنَسْيَانِهِ لَمْ يَجَزْ بِخِلَافِ مَا لَوْ انْغَسَلَتْ فِي تَجْدِيدِ وَضوءِهِ  
فَانَّهُ لَا يَجُزُّ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ  
فَانَّهُ لَا يَجُزُّ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ لَمْ يَلِغْ  
فَعْلُهُ مَعَ النِّيَّةِ وَقَوْلُهُمْ لَا يَشْتَرِطُ فَعْلُهُ إِذَا كَانَ مَتَذَكَّرُ النِّيَّةِ مَعْنَى وَنَهَايَةَ (قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ مِنْهَا) أَيْ مِنْ  
الْأَعْضَاءِ أَيْ انْغَسَالِهَا عَلَى حَذْفِ الْمَصَافِ (قَوْلُهُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْخ) أَيْ تَذَكُّرُ النِّيَّةِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْوَضوءَ  
عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ وَغَسَلَ أَعْضَاءَهُ غَيْرَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ نَزَلَ فِي الْمَاءِ غَافِلًا عَنْ النِّيَّةِ أَوْ تَفَعَّلَ حَتَّى مَكَانُ الْوَضوءِ مِنْ  
فَعْلِهِ ثُمَّ ظَاهَرَ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ نَزَلَ لِفَرْضِ كَازِ الْقَامَةِ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْوَحْلِ أَوْ قَصْدَانِ يَقْطَعُ الْبَحْرَ وَيَخْرُجُ مِنْهُ  
إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ أَوْ تَفَعَّلَ حَتَّى مَكَانُ الْوَضوءِ مِنْهُ وَبَنِيَّةٍ خِلَافَهُ لَأَنَّ نَزُولَهُ لِذَلِكَ الْغَرَضُ يَعْدُ صَارِفًا عَنِ الْخَدِّ وَمَحَلٌّ عَدَمِ  
إِشْتِرَاطِ اسْتِحْضَارِ النِّيَّةِ حَيْثُ لَا صَارِفَ كَمَا قَالَهُ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ عَشْرٌ بِعِبَارَةِ الْبَجِيرِيِّ وَبَعْدَ هَذَا أَيْ قَرْنَ  
النِّيَّةِ بِأَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ يَكْفِي الْإِسْتِصْحَابَ الْحَكِيمِي بَلَا يَصْرِفُهَا بِبَنِيَّةِ قَطْعِ أَوْ قَصْدِ تَبَرُّدٍ أَوْ نَحْوِهَا كَتَنْظِيفٍ  
وَمِنْهُ مَا إِذَا تَوَضَّعَ عَلَى الْفَسَقَةِ فِي مَوْضِعٍ ثُمَّ انْتَقَلَ قَبْلَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ فَعَسَلَهَا بِقَصْدِ التَّنْظِيفِ فَانَّهُ صَارِفٌ فَلَا  
بَدَانَ يَسْتَحْضِرُ نِيَّةَ الْوَضوءِ أَمْ (قَوْلُهُ وَتَحْتَ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى مَنَابِتِ وَتَقْدِيرُهُ مَجْنِي عَلَى تَأْوِيلِ الرَّافِعِيِّ الْآخِي  
(قَوْلُهُ أَيْ طَرَفِ الْخ) تَفْسِيرُ مَنْتَهَى كَمَا يَأْتِي (قَوْلُهُ فَهُوَ الْخ) أَيْ فَتَنْتَهَى لِلْحَيِّينَ مِنَ الْوَجْهِ كَمَا تَقَرَّرُ وَلَمْ أَشْمَلْهُ  
عِبَارَةً الْمُصَنِّفِ نَهَايَةَ وَمَعْنَى (قَوْلُهُ دُونَ مَا تَحْتَهُ) أَيْ تَحْتَ الْمَنْتَهَى وَقَوْلُهُ وَالشَّعْرُ الْخ عَطْفٌ عَلَى الْمَوْصُولِ  
وَقَوْلُهُ عَلَى مَا تَحْتَهُ إِظْهَارٌ فِي مَقَامِ الْأَضْمَارِ (قَوْلُهُ) أَيْ لِقَوْلِ الْمَنْتَهَى وَمَنْتَهَى لَحْيَيْهِ (قَوْلُهُ بَلَا الْمَنْتَهَى) أَيْ  
لَفْظِ مَنْتَهَى لِلْحَيِّينَ وَقَوْلُهُ يَلِيهِ أَيْ يَلِي الْمُبْتَدَأَ مِنَ الْمَنْتَهَى وَهُوَ الْآخِرُ بِصَرِي (قَوْلُهُ لَا آخِرَهُ) أَيْ لَا آخِرَ  
الْمَنْتَهَى وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ (قَوْلُهُ وَهَمَا) أَيْ اللَّحْيَانِ (قَوْلُهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيْ بِطَرَفِ الْمُقْبِلِ  
الْخ (قَوْلُهُ يَشْمَلُ طَرَفَ الْمُقْبِلِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَأَسْفَلَ الْمُقْبِلِ مِنَ الذَّقْنِ وَاللَّحْيَيْنِ وَفَسَّرَ فِي

نِيَّتِهَا بِخِلَافِ الْوَضوءِ (قَوْلُهُ فَانَّهُ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ النِّيَّةِ فِيهِ) قَدْ يَشْكُلُ الْإِمْتِنَاعُ فِيهِمَا لَوْ نَوَى عِنْدَ الْحَجَرِ أَنْ يَدُورَ  
إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ غَنِ الطَّوَّافِ أَوْ لِاجْلِهِ وَهَكَذَا إِلَى تَمَامِ السَّبْعِ (قَوْلُهُ كَتَعَرُّضِهِ لِلطَّرِّ) الَّذِي فِي الرُّوضِ  
إِعْتِبَارُ نِيَّتِهِ فِي هَذِهِ فَقَالَ أَوْ تَعَرُّضَ لِلطَّرِّ نَاوِيًا وَلَمْ يَمْسَحْ أَجْزَاءَهُ أَنْتَهَى (قَوْلُهُ يَشْمَلُ طَرَفَ الْمُقْبِلِ الْخ) عِبَارَةُ  
الرُّوضِ وَأَسْفَلَ الْمُقْبِلِ مِنَ الذَّقْنِ وَاللَّحْيَيْنِ وَفَسَّرَ فِي شَرْحِهِ الذَّقْنَ بِمَجْمَعِ اللَّحْيَيْنِ وَفَسَّرَ فِيهِ اللَّحْيَيْنِ بِالْعِظْمَيْنِ

شرجه الذن بمجتمع اللحين واللحين بالعظمين اللذين بنيت عليهما الاسنان السفلى سم (قوله من تحت الغدار الخ) بيان للقبول (قوله هي من متهاهما) لعل الاولى اسقاط من (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ارادتهم الشمول (قوله إلى الذن) داخل في المغيا قول المتن (وما بين اذنيه) اي بين وتديهما ولو تقدمت اذناه عن محلها أو تأخر تا عنه فالعبارة بمحلها المعتاد فيجب غسلها في الاول دون الثاني لانهم أناطوا الحكم بما تقع به المواجهة بخلاف المرفقين والكعبين والحشفة فانهم أناطوا الحكم بها ولو خرجت عن حد الاعتدال حتى لاصق المرفق المنكب والسكع الركبة فهو المعتبر كما في الحشفة شيخنا وعش وبجيري (قوله حتى مظهر) إلى قوله واختلف في النهاية والمغنى وقوله حتى مظهر بالمظهر الخ أي مباشرة القطع فقط أما باطن الانف والقم فهو على حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله كما يأتي في الشارح اه كرده عبارة عش فرع قالوا يجب غسل مظهر بقطع شفة أو أنف والمراد مظهر من محل القطع لا ما كان مستترا بالمقطوع فلا يجب غسل مظهر بقطع الشفة من لحم الاسنان والاسنان وكذا لا يجب غسل مظهر بقطع الانف مما كان تحتها وإن صار بارزا منكشفا وفاقا لما أفنى به شيخنا حجج اه سم على المنهج وهو مستفاد من قول الشارح مر بخلاف باطن الانف والقم والعين اه وفي حاشية شيخنا ما يوافقه وقال البصري بعد ذكر ما مر عن سم على المنهج ما نصه أقول ينبغي أن يتأمل هذا الافتاء فانه في شرح المذهب علل الاصح من وجوب غسل مظهر بالقطع من أنف وشفة بقوله كالمو كسط جلدة وجهه او يده ثم حكى مقابل الاصح بقوله والثاني لانه كان يمكنه غسله قبل القطع ولم يكن واجبا فبقى على ما كان اه وبه يظهر أن الافتاء المذكور إنما يخرج على مقابل الاصح فليتأمل اه وفيه نظر (قوله من جرم نحو أنف) كحمة الشفتين نهاية (قوله بخلاف باطن العين) فرع لو نبت شعر في العين وخرج إلى حد الوجه فهل يجب غسل ما في حد الوجه منه لانه في حد الوجه أو لا تبع المنة فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل سم وجرم عش بالثاني بلا عزو (قوله لضرره) اي إن توهم الضرر ومقتضاه الحزمة إن تحقق الضرر طيل أو اه بجيري (قوله وإنما جعل) اي باطن العين والانف والقم (قوله لغلظ أمر النجاسة) بدليل إزالته عن النجاسة كانت غير دم الشهادة ويجب غسل موق العين قطعاً فان كان عليه نحو ماص يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب وجب إزالته وغسل ماتحتة نهاية ومعنى (قوله لا غير) قد يقال هلا وجب أيضا غسل ما ستر الباطن الانف لانه بدل ما كان من الانف سائر اله وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضي وجوب غسل جميعه وهو ظاهر وفي شرح مر أي النهاية حتى لو اتخذ له أنفا من ذهب وجب غسله كما أفق به الوالد لانه وجب عليه غسل مظهر من أنفه بالقطع وقد تعذر فصار الانف المذكور في حقه كالاصلي اه سم (قوله إلا مباشرة الخ) ظاهر المنع (قوله وكله) عطف على ما في محل الالتحام والضمير للنقد ولو قال وكله أي الائمة منه كان أولى وقوله وليس هذا أي النقد المجموع لائمة (قوله لانه) أي الجبيرة (قوله ويأتي هذا) أي ما ذكر في الائمة الماخوذة من النقد (قوله ولم يكتس) اي بلحم (قوله لا اختلاف المدركين) فعلة وجوب الغسل انه

الذين نبتت عليهما الاسنان السفلى (قوله بخلاف باطن عين) فرع لو نبت شعر في العين وخرج إلى حد الوجه فهل يجب غسل ما في حد الوجه منه لانه في حد الوجه أو لا تبع المنة فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل ولا يؤيد الاول وجوب غسل ما حاذى من اليد الزائدة النابتة في غير محل الفرض اليد الاصلية لان ذلك لانها تسمى بداو اليد يجب غسلها بدليل انه لو نبت شعر في العضد وتدل وحاذى اليد لم يجب غسله فهذا يدل على ان وجوب غسل المحاذي منه الوجود مسمى اليد لا مجرد المحاذاة ولا لوجب غسل المحاذي من الشعر المذكور (قوله لا غير) قد يقال هلا وجب ايضا غسل ما ستر الباطن الانف لانه بدل ما كان من الانف سائر اله وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضي وجوب غسل جميعه وهو ظاهر وفي شرح مر حتى لو اتخذ له أنفا من ذهب وجب عليه غسله كما أفق به الوالد رحمه الله لانه وجب عليه غسل مظهر من

التي هي من متهاهما أي بمجتمعهما ومن ثم عبر غيره بمنتهى اللحين والذن (و) عرضا ظاهر (ما بين أذنيه) حتى مظهر بالقطع من جرم نحو أنف قطع لوقوع المواجهة الماخوذ منها الوجه بذلك بخلاف باطن عين بل لا يسن بل قال بعضهم بكرة للضرر وأنف وفم وإن ظهر بقطع جفن وأنف وشفة وإنما جعل ظاهرا إذا تنجس لغلظ أمر النجاسة واختلف فتاوى المتأخرين في أئمة أو أنف من نقد التحم وخشى من إزالته مخذور تيمم والذي يظهر وجوب غسل ما في محل الالتحام من الانف لا غير لانه ليس بدلا إلا عن هذا إذا الانف المقطوع لا يجب أن يغسل مظهر بالقطع إلا مباشرة القطع فقط وكله من الائمة لانه بدل عن جميع مظهر بالقطع وليس هذا كالجبيرة حتى يمسح بآقيه بدلا عما أخذه من محل القطع لانها رخصة وبصدد الزوال ويأتي ذلك في عظم وصل ولم يكتس ومع ذلك لا ينقض لمسه كما هو ظاهر لاختلاف المدركين وإذا تقرر أن الوجه ما ذكر

بدل عما ظهر وعلة عدم النقض انه لا يلتذبه كرى (قوله وهو الشعر الثابت الخ) هذا اقتصار على بعض العذار إذ العذار يتصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو المحاذي للأذن كرى عبارة سم قال في الروض وهما أي العذاران حذاء الأذنين قال في شرحه أي محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان الثابتان بازاء الأذنين اهـ (قوله وهو ما ينبت الخ) والغمم أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا يقال رجل أغم وأمرأة غمام والعرب تدم به وتمدح بالزعر لأن الغمم يدل على البلادة والجبن والبخل والنزع بضد ذلك كما قيل : فلا تنسكحي إن فرق الله بيننا \* أغم القفا والوجه ليس بانزعا

مغنى ونهاية (قوله لا موضع الصلح) عطف على قوله الجبينان (قوله وعنهما احترزوا الخ) عبارة النهاية وقوله غالباً لإيضاح لبيان إخراج الصلح وإدخال الغمم إذ التعبير بالمنابت كاف في ذلك فيها لأن موضع الصلح منبت شعر الرأس وإن انحسر الشعر عنه لسبب والجبهة ليست منبته وإن نبت عليها الشعر ولذا قال الامام الخ زاد المغنى فنبت الشئ ما صلح لنباته وغير منبته ما لم يصلح له كما يقال الارض منبت لصلاحتها لذلك وإن لم يوجد فيها نبات والحجر ليس منبتاً لعدم صلاحيته وإن وجد فيه نبات اهـ وقال الرشيدى اعلم ان المصنّف إنما زاد غالباً كغيره لانه اراد بالمنبت ما ينبت عليه الشعر بالفعل والامام بنى اعتراضه على ان المراد به ما من شأنه النبات فلم يتوارد على محل واحداً (قوله لان محل الاول) أي الغمم وقوله والثاني أي الصلح (قوله ليس من منابت الوجه) الاخصر المناسب من منابته أي الرأس (قوله قيل الاحسن الخ) نقله المغنى عن الولي العراقي واقره (قوله واما محل نبتة الخ) فيه ان الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالباً وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد ابتداء بخلاف مطلق الرأس وقوله فلا يفترق الحال الخ في عدم الافتراق نظر فليتأمل جداسم عبارة السيد عمر قوله كما هو واضح في دعوى الوضوح خفاء لان المنبت تابع للنابت حيث تعين وتشخص كان المنبت كذلك فلا غالب فيه ولا نادر نعم قد يقال في دفع أصل الاعتراض الضمير عائداً إلى المتوضى المطلق أو الشخص المطلق لا خصوص المتوضى نفسه فيحصل فيه عموم يقبل التعميم اهـ (قوله بإعجام الذال) والعامه اليوم بيدلون الذال بالفاء فيقولون موضع التخفيف كرى (قوله أي موضعه) إلى قوله ويجب في النهاية والمغنى لا قوله إلا انه إلى المتن (قوله أي موضعه من الوجه) وضابطه كما قال الامام وجزم به المصنف في دقائه أن تضع طرف خيط على رأس الأذن والطرف الثاني على أعلا الجبهة ويفرض هذا الخيط مستقيماً فانزل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التخفيف نهاية ومعنى وإيعاب قال ع ش قوله لم على رأس الأذن المراد برأس الأذن الجزء المحاذي لاي العذار قرباً من التودد وليس المراد به على الأذن من جهة الرأس لانه ليس محاذياً لمبدأ العذار وقوله لم إلى جانب الوجه أي حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه اهـ (قوله إذ هو ما بين ابتداء العذار الخ) اعلم ان من ابتداء العذار إلى جهة النزعة جزء ما بين الأذنين فالحكم بأن عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافي في خروج التخفيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحرر الوجه ان يكون مصححهم في القدر الزائد من التخفيف على ما بين الأذنين وفاقاً لم رسم (قوله يعتاد الخ) أي تعتاده النساء والاشراف نهاية ومعنى المراد بالاشراف الاكبر ومن له وجاهة وإن لم تكن من اولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها يجيرى

أفقه بالقطع وقد تعذر فصار الانف المذكور في حقه كالاصلى (قوله وهو الشعر على العظم الثاني بقرب الأذن) في الروض وهما أي العذاران حذاء الأذنين قال في شرحه أي محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان الثابتان بازاء الأذنين اهـ (قوله واما محل نبتة الخ) فيه ان الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالباً وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد ابتداء بخلاف مطلق الرأس فتدبر (قوله فلا يفترق الحال) في عدم الافتراق نظر فليتأمل جدا (قوله إذ هو ما بين ابتداء العذار والنزعة) قال في شرح الروض ورمي بما يقال بين الصدغ والنزعة قال الرفع والمغنى لا يختلف لان الصدغ والعذار متلاصقان اهـ وفي عدم الاختلاف تأمل واعلم انه من ابتداء العذار إلى جهة النزعة جزء ما بين الأذنين فالحكم بان عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافي في خروج التخفيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحرر الوجه ان يكون مصححهم في القدر

وهو الشعر الثابت على العظم الثاني بقرب الأذن و (موضع الغمم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجبهة لا موضع الصلح وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احترزوا بقولهم غالباً قال الامام وغيره وهو مستدرك لان محل الاول ليس من منابت الرأس والثاني ليس من منابت الوجه قيل الاحسن قول أصله الرأس لان منابت شعر رأسه شيء موجود لا غالب فيه ولا نادر اهـ وليس في محله لان الموجود كذلك هو الشعر واما محل نبتة الغالب وغيره فلا يفترق الحال فيه بين التعبير بالرأس ورأسه كما هو واضح (وكذا التخفيف) بإعجام الذال أي موضعه من الوجه (في الاصح) لمحاذاته بياض الوجه إذ هو ما بين ابتداء العذار والنزعة يعتاد تخفيفه ليتسع الوجه (لا) الصدغان وهما المتصلان بالعذار من فوق وتدا الأذنين إلا انه لا يمكن غسل الوجه إلا بغسل

بعض كل منها كما يعلم بما يأتي ولا (النزغان) بفتح الزاى أفصح من إسكانها (وهما ياضان يكثفان الناصية) أى يحيطان بها فليس من الوجه بل من الرأس لأنها في تدويره (قلت صحح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس) لاتصال شعره بشعره (والله أعلم) ويسن غسل كل ما قيل إنه من الوجه كالصلع والنزعين والتحذيف (ويجب غسل) محاذيه من سائر جوانبه مما لا يتحقق غسل جميعه إلا بغسله لأن ما لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب ويجب غسل (٢٠٤) شعر المحاذى وإن كثف كما يجب غسل (كل هذب) بالمهملة (وحاجب و عذار) بالمعجمة

وهو مامر وما انحط عنه إلى اللحية عارض وحكمه حكمها (وشارب و خد و عنقفة شعر أو بشر) تحته وإن كثف اندرة الكثافة فيها فالحقت بالغالب وميز بهذين مع أن تلك أسماء للشعور لا الحد ليبين أن المراد هناهى ومحلهما قيل ليرجع شعرا للخدو بشرا لغيره وفيه فلاقة بل إيهام أن واجب الخد غسل شعره فقط وغيره غسل بشرته فقط (وقيل لا يجب باطن عنقفة كثيفة) بالمثلثة أى غسله شعرا ولا بشر الآن يياض الوجه لا يحيط بها فهي عليه كاللحية في أحكامها الآتية (واللحية) بكسر اللام أفصح من فتحها وهى الشعر النابت على الذقن التى هى مجتمع اللحيين ومثلها العارض وأطلقها ابن سيدة على ذلك وشعر الخدين (إن خفت كهدب) فيجب غسل داخلها وباطنها أيضا (ولما) تحف بأن كثفت بأن لم تر البشرة من خلالها في مجلس التخاطب عرفا قيل يلزم عليه أن الشارب

(قوله بعض كل منها) أى من الصدغين (قوله بما يأتي) أى آتفا قول المتن (الناصية) هى مقدم الرأس من أعلى الجبين مغنى قول المتن (أن موضع التحذيف من الرأس الخ) المراد بعض محل التحذيف وهو أعلاه وإلا فبعضه داخل في حد الوجه على ما حدوده بجري ممر عن سم ما يوافقه (قوله كالصلع الخ) أى كوضع نهاية (قوله والتحذيف) أى والصدغين نهاية وغنى قول المتن (ويجب غسل الخ) إلا إذا سقط غسل الوجه قال ع وش لو سقط غسل الوجه مثلا لم يجب غسل ما لا يتم الواجب إلا به لأنه إذا سقط المتبوع سقط التابع اه (قوله غسل محاذيه الخ) أى غسل جزء من الرأس ومن الخلق ومن تحت الحنك ومن الأذنين ويجب أدنى زيادة فى غسل اليدين والرجلين وغنى ونهاية (قوله لأن ما لا يتم الخ) هذا التعليل لا يأتى فبما زاده من قوله الآتى ويجب غسل شعر المحاذى وإن كثف (قوله بالمهملة) عبارة المغنى والنهاية وهو يضم الهاء وسكون الدال المهملة وضما و يفتحهما معا الشعر النابت على أجفان العين اه (قوله وهو مامر) أى فى شرح فته الخ عبارة النهاية والمغنى وهو بهذا معجمة الشعر النابت المحاذى للأذن بين الصدغ والعارض اول ما ينبت لا مردغاليا اه (قوله وما انحط) إلى قوله وفيه فلاقة فى النهاية والمغنى لإقوله قبل قول المتن (شعرا أو بشرأ) أى ظاهر أو باطنا نهاية وغنى (قوله وميز الخ) عبارة المغنى والنهاية فإن قيل كان ينبغي إسقاط شعرا أو يقول وبشرتها أى بشرة جميع ذلك فقوله شعر اتكرار فان ما تقدم اسم لها لما نبتا وقوله وبشر غير صالح لتفسير ما تقدم أجيب بأنه ذكر الخد أيضا فنص على شعره كأن نص على بشرة ما ذكره من الشعر اه (قوله إن المراد هناهى) أى الشعور المذكورة وكذا يقال فى الخد أيضا المراد هو والحال فيه فالأولى ذكره وإن كان تركه للعلم به بالمقايسة بصرى أقول يغنى عنه تفسير المراد بالمراد بهذين كما هو المتبادر (قوله فلاقة) أى اضطراب كرى (قوله لأن يياض الخ) فى هذا التعليل توقف عبارة النهاية والمغنى كاللحية اه وهى ظاهرة (قوله فهى) أى العنقفة الكشيفة (عليه) أى على هذا الوجه ولو قال وقيل عنقفة ككحية لكان اشتمل واخصر مغنى (قوله ومثلها العارض) أى وإن لم يعلم ذلك من عبارة المصنف مغنى (قوله وأطلقها الخ) أى اللحية ولعله جواب عما مر عن المغنى آتفا قوله على ذلك أى العارض (قوله فيجب) إلى قوله قيل فى النهاية والمغنى (قوله يلزم عليه) أى على ضبط الكشيف بما ذكر (قوله مثلا) لعله أدخل به الحاجب (قوله إن لم يكن) أى التعذر (قوله فيه) أى فى الشارب (قوله فيه إيهام) كذا فىما اطلعنا من النسخ بالياء المتناة والانسب بما بعده أن يكون بالياء الموحدة (قوله ما قالوه) أى من الضبط المتقدم (قوله لأن مرادهم إن تلك الخ) فيه تكلف ظاهر فليتأمل سم أقول بل لا يظهر له وجه إذا أريد بتلك الشعور السكينة لا السكل (قوله الاول) أى من الضبطين (قوله وقد ير جح) أى هذا القليل الموافق للضبط الثانى (قوله ويجاب الخ) أى عن قول الرافعى وقد ير جح الخ (قوله إذ كشيئه الخ) فيه أن هذا جار فى غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا يضعف الجواب سم (قوله فالوجه فيه) أى الراجح فى حد الكشيف (قوله لما تقرر) أى بقوله لأن مرادهم الخ وقد مر ما فيه الزائد من التحذيف على ما بين الأذنين وقا لم فليتأمل (قوله لأن مرادهم أن جنس تلك الشعور الخ) فيه تسكف ظاهر فليتأمل (قوله إذ كشيئه الخ) فيه أن هذا جار فى غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا يضعف

مثلا لا يكون إلا كشيئا التعذر رؤية البشرة من خلاله غالبا إن لم يكن دائما مع تصر يحتم فيه بأنه ما تندرفه الكثافة فالأولى الضبط بأن الكشيف ما لا يصل الماء بباطنه إلا بشمقة بخلاف الخفيف اه ويرد بان هذا الضبط فيه إيهام لعدم انضباط المشقة فالخلق ما قالوه ولا يرد ما ذكر فى الشارب لأن مرادهم أن جنس تلك الشعور الخفة فيه غالبية بخلاف جنس اللحية والعارض نعم لما حكي الرافعى الاول قال وقيل الخفيف ما يصل الماء إلى منتهى بلا مغزو قد ير جح بان الشارب من الخفيف والغالب منعه الرؤية اه ويجاب بان كون الشارب من الخفيف إنما هو بالنسبة للحكم إذ كشيئه كخفيفه حكما واما بالنسبة للحد فالوجه فيه هو الاول ولا يرد عليه الشارب لما تقرر



(فليغسل) المذكور المحقق (ظاهرها) ولا يكلف غسل باطنها وهو البشرة ودخلها وهو ما استتر (٣٠٥) من شعرها لغسل إصبع الماء اليهما

إذ كثافتها غير نادرة ولما  
خرج منها عن حد الوجه  
بان كان لو مد خرج بالمد  
عن جهة نزوله اخذا بما يأتي  
في شعر الرأس لانه لا تنقطع  
نسبته عن بشرة الوجه لياتي  
فيه الخلاف الآتي إلا حينئذ  
وبؤيده قياس الضعيف  
الآتي على ذؤابة الرأس  
ويحتمل ضبطه بان يخرج  
عن تدويره بان طال على  
خلاف الغالب حكمه الوقوع  
المواجهة به كهي وبه يفرق  
بين وجوب هذا وعدم اجزاء  
مسح ذلك لانه لا يسمى  
راسا فيجب غسل باطن  
الخفيف أيضا وظاهر  
الكشف فقط كالمسح  
المتدلية عن حد الوجه وكذا  
خارج بقية شعور الوجه  
ومحاذيه مساحته فيه دون  
أصوله لوقوع الخلاف في  
وجوب غسله من أصله كما  
قال (وفي قول لا يجب غسل)  
ظاهر كشيء ولا ظاهر  
وباطن خفيف (خارج عن  
الوجه) من اللحية وغيرها  
لخروجها عن محل الفرض  
كذؤابة الرأس ولما وجب  
التعميم مطلقا اتفاقا في غسل  
الجنابة لعدم المشقة فيه  
لقلة وقوعه بالنسبة الموضوع  
وأما لحية الخنثى فيجب  
غسل باطنها حتى من الخارج  
مطلقا للشك في مقتضى  
المساحة فيها وهو المذكورة

(قوله المذكور المحقق) سيد كرمه زهما (قوله ما استتر من شعرها) مما يلي الصدر وما بين الشعر ع (قوله  
ولما خرج الخ) خبر لقوله الاتي حكما (قوله بان كان الخ) تصوير للخروج وفيه نظر لانه يقتضى ان اللحية  
خارجة دأتماما عنهم فرقوا فيها بين الخارج وغيره والمنقول عن سم وقره المشايخ أن المراد بخروجه أن  
يلتوي بنفسه إلى غير جهة نزوله كان يلتوي شعر الذقن إلى الشفة أو إلى الحلق أو يلتوي الحجاب إلى جهة  
الرأس شيخنا وعشاهم بجمري (قوله اخذ الخ) راجع للتصوير المذكور وقوله لانه الخ علة لما أخذ  
وقوله لياتي الخ متعلق بتنقطع الخ وقوله إلا حينئذ أي حين كان لو مد الخ (قوله وبؤيده) أي التصوير  
المذكور (قوله الآتي) أي في المتن (قوله لوقوع الخ) علة لقوله ولما خرج منها حكما (قوله به) أي بما  
خرج الخ (كهي) أي اللحية وقوله وبه أي بقوله لوقوع الخ وقوله بين هذا أي وجوب غسل الخارج من  
اللحية وقوله مسح ذلك أي الخارج عن حد الرأس (قوله فيجب) إلى المتن في النهاية والمعنى الا قوله ومحاذيه  
(قوله فيجب الخ) تفرغ على قوله ولما خرج منها حكما (قوله غسل باطن الخفيف) الاولى داخل الخفيف  
بناء على ما سبق من أن المراد بالباطن البشرة ولا بشرة هنا لان الكلام في الخارج فراده بالباطن هنا الداخل  
المتقدم بصري (قوله المتدلية) أي الخارج منه نهاية (قوله وكذا) أي مثل خارج اللحية وقال الكردى مثل  
اللحية اه (قوله خارج بقية شعور الوجه) فما كان خفيفا منه يجب غسل ظاهره وباطنه وما كان كثيفا يجب  
غسل باطنه فقط كردى (قوله ومحاذيه) أي وخارج شعور محاذي الوجه على حذف المضاف (قوله مساحته  
فيه) أي في خارج البقية ومحاذي الوجه وكذا ضمير أصوله وضمير غسله (قوله دون أصوله) أي دون ما في  
حد الوجه فانه لا مساحته فيه بل يجب غسل ظاهره وباطنه وان كنف كما تقرر كردى (قوله لوقوع الخ)  
متعلق بقوله مساحته فيه قول المتن (خارج الخ) أي كل من الكثيف والخفيف (قوله ولما وجب الخ) أي  
للشعور مطلقا أي لحية أو غيرها كثيفا أو خفيفا ظاهرا وباطنا (قوله حتى من الخارج الخ) وفاقا لشرح  
المنهج وخلافا للنهية والخطيب ووافقهم ع والبيجورى وشيخنا كما يأتي (قوله مطلقا) أي خفيفا أو  
كثيفا (مثله) أي قباحة كردى (قوله وهل خارج بقية الخ) ينمى ان يكون محله فيما يطلب ازالته كالشارب  
والعنفة لا غيره كالحجاب والهدب بصري أي أخذا من قولهم الآتي لا مرها الخ (قوله كذلك) أي  
كلحيتهما (قوله مطلقا) أي خفيفا أو كثيفا (قوله لا مرها) أي المرأة أي قياسا عليها في الخنثى وفي بعض  
النسخ بضمير التثنية وعليه فيوافق الدليل البديعى لكن لا تم دعوى امر الخنثى بالازالة (قوله كل محتمل)  
فرض هذا التردد فيما عدا خارج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يصير المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى أنها  
كالرجل في خارجها سم أقول يؤيد اللاحق كلام النهاية كردى (قوله والاول اقرب) خلافا للنهية والمعنى  
وغيرها عبارة الاولين وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فاما ان تكون نادرة الكثافة  
كالهدب والشارب والعنفة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت أو كثفت أو غير نادرة  
الكثافة وهي لحية الذكر وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس التخاطب وجب غسل  
ظاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب  
غسل ظاهرها فقط أي سواء كانت من رجل أو أنثى أو خنثى وإن كانت نادرة السكفة وان خفت وجب غسل  
ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يخالف ما تقرر فاحذره اه قال ع ش قوله مرد ووقع لبعضهم  
الخ وهو شيخ الاسلام في شرح المنهج اه وبن حجر وعبارة البيجورى والحاصل ان لحية الذكر وعارضيه وما  
خرج عن حد الوجه ولو امرأة وخنثى ان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا  
أي ظاهرا وباطنا ولو كثف هذا هو المعتمد في شعور الوجه فاتبعه ع ش اه وعبارة شيخنا حاصل شعور  
الوجه سبعة عشر وهى الشعران النابتان على الخدين والسبيلان ثنية سبيل بكسر السين بمعنى المسبول  
الجواب (قوله كل محتمل) فرض هذا التردد فيما عدا خارج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يكون المعتمد

فتعين العمل بالأصل من غسل الباطن فاندفع ما لبعضهم وهنا وكذا المرأة لندرة اللحية لها فضلا عن كثافتها ولا يسن لها تنفها أو حلقها لانها  
مثلة في حقها وهل خارج بقية شعورها كذلك فيجب غسل باطنه مطلقا لمرها بازالتة لانه مشوه أوها كغيرها في كل محتمل والاول اقرب

وهما طرقا الشارب والعارضان تشية عارض سمي بذلك لتعرضه لزوال المرادانية وهما المنخفضان عن الالذين  
إلى الذنق والعذاران وهما الشعران النباتان بين الصدغ والعارض المحاذيان للالذين والهاجبان وهما  
الشعران النباتان على اعلى العينين سميا بذلك لانهما يحجبان عن العينين شعاع الشمس والاهداب الاربعة  
وهي الشعور النابتة على جفون العينين واللحية وهي الشعر النابت على الذنق والعنفة وهي الشعر النابت  
على الشفة السفلى والشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك لملاقاة الماء عند شرب الانسان  
فكان يشرب معه وزاد في الاحياء المنفكتين وهما الشعران النباتان على الشفة السفلى حوالى العنفة  
ويسن تنظيفهما لما قيل ان الملكتين يجلسان عليهما فتصير الشعور بهما تسعة عشر ويجب غسل جميعها  
ظاهرها وباطنها الا الكشيف الخارج عن حد الوجه فيجب غسل ظاهره دون باطنه سواء كان من رجل او  
امرأة والا لحية الرجل وعارضيه الكشيفة فيجب غسل ظاهرها دون باطنها وان لم تخرج عن حد الوجه  
بخلاف لحية المرأة والخنثى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها وان كشفت مالم تخرج عن حد الوجه  
والا وجب غسل الظاهر دون الباطن كما علمت اه (قوله في كلام الخ) كله يريد كلامه في المنهج وشرحه فانه  
يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كوه من الرجل اهو عليه فمثلا  
الخنثى بل اولى لاحتمال ذكوره سم (قوله ولو خف) الى قوله احتياطا في النهاية والمغنى (قوله فان تميز الخ)  
والمراد بعدم التميز عدم إمكان افراده بالغسل ولا فهو متميز في نفسه نهاية (قوله ولا الخ) اي وان لم يتميز  
بان كان الكشيف متفرقا بين اثناء الخفيف خطيب راي عاب وفي البجيرمي بعد ذكر مثله عن شرح الروض  
مانصه وهو يفيد ان المراد بالتمييز كونه في جانب واحد مثلا تأمل سم ع وش وقرر شيخنا الحنفى ان المراد  
بالتمييز أن يسهل افراد كل بالغسل اه أقول وفي الحقيقة لا خلاف بينهما (قوله وجب غسل باطن الكل الخ)  
عبارة الخطيب وجب غسل الكل كقوله الماوردى لان افراد الكشيف بالغسل يشق وامرار الماء على  
الخفيف لا يجزى وهذا هو المعتمد وان قال في المجموع ماقاله الماوردى خلاف ماقاله الاصحاب اه (قوله  
لهذا) اي قوله والا وجب الخ (قوله بانه الخ) متعلق بتضعيف الخ (قوله وما علل به الماوردى الخ) عطف على  
اسم ان وخبره فهو بما في المجموع (قوله لم أره الخ) خبر وتضعيف المجموع الخ وقوله منه أى من المجموع  
(قوله فلذا جزم مت الخ) لانه يحتمل الحاقه في التابث فيها ويحتمل اسقاطه من المبروك فيها فحصل الشك في  
نسبته اليه بصري (قوله به) اي بوجوب الغسل عند عدم التميز (قوله ومن له) الى قوله لان الواجب في النهاية  
والمغنى الا قوله وان فرض الى اوراسان (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من  
جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفق به الشهاب الرملى نهاية ومغنى قال ع ش ظاهره مرد وان كان  
الاحساس بالذى من جهة الدبر فقط وقياس ما مر في اسباب الحدوث من ان العالم من الكففين هي الاصلية  
ان ما به الاحساس منهما هو الاصل ونقل الشوبرى في حواشى المنهج عن خط الشارح مر رحمه الله  
تعالى ما يوافقه اه عبارة شيخنا نعم لو كان احدهما من جهة قبله والاخر من جهة دبره وجب غسل الاول  
دون الثانى ان استويا عملا فان كان في احدهما الحواس دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله فان وجد  
فيهما الحواس واحدها اكثر عول عليه اه (قوله وان فرض ان احدهما زائد الخ) يراجع وسيأتى ان  
اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب غسلها فيحتاج للفرق ان عم هذا الغير المحاذى ايضا سم عبارة شيخنا

ثم رأيت في كلام شيخنا ما  
يصرح به ولو خف بعضها  
فان تميز فلكل حكمه والا  
وجب غسل باطن الكل  
اجتياطا وتضعيف المجموع  
الذى نقله شيخنا عنه لهذا  
بانه خلاف ماقاله الاصحاب  
وما علل به الماوردى لادلالة  
فيه لم أره في عدة نسخ منه  
فلذا جزم مت به ومن له وجهان  
يلزمه غسلهما وان فرض  
أن أحدهما زائد لوقوع  
المواجهة بهما أو رأسان

عند شيخنا الشهاب الرملى انها كالرجل في خارجها (قوله في كلام شيخنا) كأنه يريد كلامه في المنهج وشرحه  
فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الشهاب الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كوه من الرجل  
اه وعليه فمثلا الخنثى بل اولى لاحتمال ذكوره (قوله فان تميز الخ) المراد كقوله ابن العماد بالتمييز امكان  
افراد كل بالغسل وبعده تعذر الافراد ولا فكل متميز في نفسه على كل حال مر (قوله ومن له وجهان الخ)  
نعم لو كان له وجه من جهة قبله والاخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى  
رحمه الله (قوله وان فرض ان احدهما زائد) يراجع وسيأتى ان اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب

كفى مسح بعض احدهما

لان الواجب مسح جزء مما  
راس وعلا وكل كذلك  
ويندب ان يبدأ باعلى وجهه  
وان ياخذ الماء بيديه جميعا  
للاتباع وكان صلى الله عليه وسلم يبلغ  
براحته إذا غسل وجهه  
ما قبل من اذنيه (تنبيه)  
ذكروا في الغسل انه يعنى  
عن باطن عقد الشعر اى  
إذا تعقد بنفسه والحق بها  
من ابتلي بنحو طبوع  
لصق باصول شعره حتى  
منع وصول الماء اليها ولم  
يمكنه إزالته لكن صرح  
شيخنا بخلافه وانه يقيم  
وحمله على ممكن الازالة  
غير صحيح لانه لا يصح التيمم  
حينئذ والذي يتجه العفو  
للضرورة فان أمكنه  
بحلق محله فالذى يتجه ايضا  
وجوبه مالم يحصل له به  
مثلة لا تحتمل عادة (الثالث)  
غسل يديه من كفيه  
وذراعيه واليد مؤنثة  
(مع مرفقيه) بكسر  
ثم فتح أفصح من عكسه  
ودل على دخولها الاتباع  
والاجماع بل والآية ايضا  
بجعل الى غاية للترك  
المقدر بناء على أن اليد  
حقيقة الى المنكسب كما  
هو الأشهر لغة ويجب  
غسل جميع ما فى محل الفرض  
من نحو شق وغوره الذى  
لم يستتر ومحل شوكة لم  
تغص فى الباطن

ولو كان له وجهان وجب غسلهما إن كانا أصليين أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه أو لم يشته  
لكنه سامت بخلاف ما إذا لم يشته ولم يسامت وينبغي ان يكتب فى صورة ما لو كان احدهما أصليا والآخر  
زائدا واشتبه بغسلهما بما هو احدهما غسل احدهما وجهين بما ثم غسل به الثانى لان المعتبر فى نفس الامر  
احدهما ويحتمل عدم الاكتفاء بذلك لوجوب غسل كل منهما ظاهرا اه زاد ع ش ويكتبى قرن النية  
باحدهما إذا كانا أصليين فقط فلو كان احدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما او تميز الزائد وكان  
على سمت الاصلى وجب قرنها بالاصلى دون الزائد وإن وجب غسله اه زاد الجبرى قال الغزالى ومثل هذه  
المسئلة لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاشتغال بها لانه يندرو قوعها جديدا فاذا وقعت الحادثة بحث عنها  
فالمشتغل بمثل هذه المسئلة كمن او قد تنور فى بلد خربة لا يسكن فيها احد منظر من يخز فيه اه اقول وفيه  
توقف ولو سلم فخصص بزم من اهل التخرىج والترجيح كزمنه بخلاف زمنا (قوله كفى مسح بعض  
احدهما) ظاهره وان كان زائدا سم عبارة شيخنا وع ش والجبرى فان كانا أصليين كفى مسح بعض  
أحدهما وان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا وتيمز وجب مسح بعض الاصلى دون الزائد ولو سامت او  
اشتبه وجب مسح بعض كل منهما اه (قوله والحق بها) اى بعقد الشعر فى العفو عنها (قوله بنحو طبوع)  
كتنور قاموس (قوله ولم يمكنه إزالته) ينبغي اويشق إزالته مشقة لا تحتمل عادة سم (قوله بخلافه) اى  
اللاحق (قوله وانه يقيم) عطف تفسير لخلافه (قوله وحمله) اى كلام شيخ الاسلام (قوله والذي يتجه العفو)  
هو كذلك وبه ائفى شيخنا الشهاب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ماتحته وما بعده اخذا  
بما يأتى فى قوله نعم بان زال التحامم الخ او يفرق فيه نظر سم والا قرب الاول (قوله فان أمكنه) الاولى ثانيت  
الفعل (قوله مالم يحصل به مثلة الخ) أى خلق لحية الذكر (قوله من كفيه) الى قوله ويجب فى المغنى (قوله)  
الاتباع اى المتبع من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله بل والآية ايضا الخ) عبارة المغنى لقوله تعالى وايدىكم  
الى المرافق وجهه دلالة الآية على ذلك ان تجعل اليد التى هى حقيقة الى المنكسب على الاصح مجازا الى المرفق  
مع جعل الى غاية للغسل الداخلة هنا فى المغيا بقرينى الاجماع والاحتياط للعبادة والمعنى اغسلوا ايديكم من  
رؤس اصابعها الى المرافق واللمبة كما فى قوله من انصارى الى الله ويزدكم قوة الى قوتكم او تجعل باقية على  
حقيقتها الى المنكسب مع جعل الى غاية للترك المقدر فتخرج الغاية والمعنى اغسلوا ايديكم واتركوا منها الى  
المرافق اه (قوله يجعل الى غاية الخ) وذلك بان يجعل التقدير هنا اغسلوا ايديكم من الاصابع واتركوا من  
اعلاها الى المرافق والدليل على ان المراد الغسل من الاصابع الحمل على ما هو الغالب فى غسل الايدى انه من  
الاصابع ومن لازمه ان يكون الترك من الاعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم ع ش وفيه مالا يخفى من  
التكلف (قوله للترك المقدر) هذا يحتاج لقرينة سم (قوله ويجب) الى المن فى المغنى الا قوله وغوره الى  
وسلعة وقوله وبه صرح الى وجدة وكذا فى النهاية انه اضطر فى غسل ما جاوز اصابع الاصلية فأول  
كلامه يفيد وجوبه فاقال لشارح والمغنى واخره يفيد عدمه (قوله نحو شق وغوره الخ) عبارة النهاية والمغنى  
وشرح بافضل باطن ثقب او شق فيه نعم ان كان لها غور فى اللحم لم يجب الا غسل ما ظهر منها وكذا يقال  
فى بقية الاعضاء اه قال الكردي اعلم ان الذى ظهر لى من كلامهم انها حيث كانا فى الجلد ولم يصل الى  
اللحم الذى وراء الجلد يجب غسلها حيث لم يخش منه ضرر أو لا يميم عنهما وحيث جاوز الجلد الى اللحم لم  
يجب غسلها وإن لم يستر إلا ان ظهر الضوم من الجهة الاخرى فيجب الغسل حينئذ إلا ان خشى منه ضررا  
إذا قرر ذلك فاحمل على هذا ما تراه فى كلامهم ما يؤم خلافة فقول التحفة وغوره الذى لم يستر اى بان

غسلها فىحتاج للفرق ان عم هذا الغير المحاذى ايضا (قوله مسح بعض احدهما) ظاهره وان كان زائدا (قوله)  
ولم يمكنه إزالته) ينبغي اويشق إزالته مشقة لا تحتمل عادة (قوله والذي يتجه العفو) هو كذلك وبه ائفى  
شيخنا الشهاب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ماتحته وما بعده اخذا بما يأتى من قوله  
نعم زال التحامم الخ من غسل ما ظهر من تحتها او يفرق فيه نظر (قوله يجعل الى غاية للترك المقدر) وهذا

ظهر الضوء من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوء فهو مستتر أو المراد بالذي لم يستتر الذي لم يصل لحد الباطن الذي هو اللحم فان قلت ما انحوج الى هذا المحل وهو خلاف الظاهر من عبارته قلت الحامل عليه كلامه في غير التحفة ثم قال بعد عبارة الايعاب وحاشية فتح الجواردي نص فيما قلته فتأمل بانصاف اه (قوله حتى استترت) ليس بقيد فقد قال في الايعاب بعد ذكر قول البغوي في فتاويه شوكة دخلت اصبعه يصبح وضوءه وان كان راسها ظاهرا لان ما حو اليه يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكة فهو باطن فان كان بحيث لو نقش الشوكة بقي نقبة حينئذ لا يصبح وضوءه ان كان رأس الشوكة خارجا حتى ينزعه اه مانصه بتعين حمل الشق الاول على ما اذا جاوزت الجلد الى اللحم وغاصت فيه فلا يضر ظهور راسها حينئذ لانها في الباطن والثاني على ما اذا ستر راسها جزاء من ظاهر الجلد بان بقي جزء منها اه فيحمل قول التحفة استترت على دخولها عن حد الظاهر الى حد الباطن واعتمدا لجمال الرمي الشق الثاني من كلام البغوي فعنده ان كانت بحيث لو نقشت بقي موضعها نقبة وجب عليه قلعها ليصبح وضوءه والا فلا ورايت في فتاويه مر انه عند الشك في كون محلها بعد القلع يبقى مجوفا ولا الاصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ما عدا الظاهر اه كردهى عبارة شيخنا والبهجيرى ويجب غسل موضع شوكة بقي مفتوحا بعد قلعها ولا يصبح وضوءه مع بقائها اذا كانت بحيث لو ازيلت بقي محلها مفتوحا والاصح وضوءه مع بقائها لكن ان غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح الصلاة معها وان صح وضوءه وكل هذا فيما اذا كانت راسها ظاهرة فان استتر جميعها لم تضرب في وضوءه ولا في الصلاة على المعتمد لانها في حكم الباطن اه (قوله ولا يرد) اى على قوله لا حكم الخ (التصاق العضو الخ) اى حيث لا تجب الصلاة معه فتجب إزالة التمسك بالغسل ما تحتها (قوله وسلعة الخ) عطف على نحو شق وهو كياأتى في الصيال بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة الى البطيخة اه وفي القاموس انها تتحرك اذا حركت عبارة شيخنا وسلعة بكسر السين غدة تخرج الخ واما بالفتح فهي امتعة البائع كما قاله ابن حجر في الزواج والمشهور ان سلعة المتاع بالكسر ايضا واما بالفتح فالشجرة اه (قوله ولا يتساع بشى الخ) قال شيخنا ويعنى عن القليل في حق من ابتلى به وعندنا قول بالعفو عنه مطلقا اه (قوله وشعر) اى ظاهر او باطنا معنى (قوله وطال) اى وخرج عن حدها عن شى شيخنا (قوله وما يحاذيه) اى محل الفرض والمراد بالمحاذاة المسامحة لمحل الفرض كردهى وبجيرى (قوله نابتة خارجة) اى خارج محل الفرض كان نبتت في العضد وتدل للذراع بجيرى (قوله تستصحب تلك المحاذاة الخ) هذا هو المتجه بل لو لم تنبت الزائدة إلا بعد قطع الاصلية فقد يتجه وجوب غسل ما يحاذى منها الاصلية لو بقيت نظر المحاذاة باعتبار ما من شأنه من شى وعش (قوله ان ما جاوز الخ) مما نبتت في غير محل الفرض معنى (قوله لا يجب غسله) وفاقا للمغنى وللنهاية او لا ومخالفا له ثانيا كما مر (قوله وقولهم الخ) عطف على يجب الغنى وقوله ضعيف خبر وقول بعضهم الخ (قوله وجلدة الخ) عطف على نحو شق (قوله متدلية اليه) اى منتهية محل الفرض كردهى عبارة النهاية والمغنى وان تدلت جلدة العضد منه لم يجب غسل شى منها لا المحاذى ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليها مع خروجهما عن محل الفرض او تقلصت جلدة الذراع منه وجب غسلها لانها منه وان تدلت جلدة احدهما من الاخرى ان تقلعت من احدهما وبلغ التقلع الى الاخر ثم تدلت منه فلا اعتبار بما انتهى اليه تقلعها لا بما منه تقلعها فيجب غسلها فيما اذا بلغ تقلعها من العضد الى الذراع دون ما اذا بلغ من الذراع الى العضد لانها صارت جزءا من محل الفرض في الاول دون الثانى اه (قوله ولو اشتبهت) الى قوله وتجاافت حقه ان يقدم على قوله وجلدة (قوله وجب غسلها) سواء اخر جنا من المنكب ام من غيره معنى (قوله ولو تجاافت الخ) عبارة للمغنى والنهاية ولو التصقت بعد تقلعها من احدهما بالاخر وجب غسل محاذى الفرض منها دون غيره ثم ان تجاافت عنه لزمه غسل ما تحتها

يحتاج لقرينة (قوله وبعد قطع الاصلية) اذ في شرح العباب فان تدلت الزائدة بعد قطع الاصلية فالذى يظهر انه لا يجب غسله اى المحاذى مطلقا ويحتمل خلافا (قوله تستصحب تلك المحاذاة) هو المتجه بل لو لم تنبت الزائدة الا بعد قطع الاصلية فقد يتجه وجوب غسل ما يحاذى منها الاصلية لو بقيت نظر المحاذاة باعتبار ما من شأنه من

حتى استترت والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الاوجه اذ لا حكم لما في الباطن ولا يرد التصاق العضو بعد ابانته بالكلية بحرارة الدم لان ما بان صار ظاهرا وسلعة وان خرجت عنه وظفر وان طال ولا يتساع بشى مما تحته على الاصح وشعر وان كثف وطال ويدوان زادت وخرجت عن المحاذاة وما تحاذيه فقط من نحو يد نابتة خارجة وبعد قطع الاصلية تستصحب تلك المحاذاة على الاوجه وبه يعلم ان ما جاوز أصابع الاصلية لا يجب غسله وبه صرح جمع متأخرون وقول بعضهم يجب غسل الجميع وقولهم المحاذى جرى على الغالب ضعيف وجلدة متدلية اليه ولو اشتبهت الاصلية بالزائدة وجب غسلها احتياطيا ولو تجاافت جلدة التحمت بالذراع عنه لزمه غسل ماتحتها لندرتها وإلا لم يلزمه بل لم يجز له فتحها

نعم ان زال التهامها لزمه غسل مظهر من تحت الزوال الضرورة وبه فارق حلق (٢٠٩) اللحية (فان قطع بعضه) اى المذكور

من اليدين (وجب) غسل  
(ما بقى) منه لان الميسور  
لا يسهط بالمعسور (او)  
قطع (من مرفقيه) بان فك  
عظم الذراع من عظم العضد  
وبقى العظامان المسميان  
برأس العضد (فأرأس عظم  
العضد) يجب غسله (على  
المشهور) لانه من المرفق  
إذ هو مجموع العظام الثلاث  
(او) قطع من (فوقه نذب)  
غسل (باقى عضده) محافظة  
على التحجيل الاقنى (الرابع  
مسمى مسح) يبدأ وغيرها  
(ابشرة رأسه) وإن قل  
حتى البياض المحاذى لا على  
الدائر حول الاذن كما بينته  
في شرح الارشاد الصغير  
وحتى عظمه إذا ظهر دون  
باطن مامومة كما قاله بعضهم  
وكانه لحظان الاول يسمى  
راسا بخلاف الثانى (او)  
مسمى مسح لبعض (شعر)  
او شعرة واحدة (فى حده)  
أى الرأس بان لا يخرج بالمد  
عنه من جهة نزوله واسترساله  
فان خرج منها ولم يخرج من  
غيرها مسح غير الخارج  
ولما اجرأ تقصيره فى النسك  
مطلقا لانه ثم مقصود لذاته  
وهنا تابع للبشرة والخارج  
غير تابع لها ولو وضع يده  
المبتهلة على خرقه على الرأس  
فوصل اليه البلبل اجزا قيل  
المتجه تفصيل الجر موقاه  
وورد بما رانه حيث حصل  
الغسل بفعله بعد النية لم  
يشترط تذكره عند مسح  
مثله ويفرق بينه وبين

أيضا لندرتة وإن سترته اكتفى بغسل ظاهرها اه (قوله نعم ان زال الخ) ولو توضع قطع يده أو تنقبت لم  
يجب غسل مظهر إلا لحديث فيجب غسله كالظاهر أصالة ولو عجز عن الوضوء لقطع يده مثلاً وجب عليه ان  
يحصل من وضوءه ولو باجرة مثل والنية من الاذن فان تعذر عليه ذلك تيمم وصلى واعاد لندرة ذلك معنى زاد  
شيخنا على المشئلة الاولى ما نصه ولو كان فاقد اليدين فمسح راسه بعد غسل وجهه وتم وضوءه ثم نبت له يدا  
بدل المفقودتين لم يجب غسلهما لانه لم يخاطب به حين الوضوء لفقد ماحينه فمسح الرأس وقع معتداً به  
فلا يبطله ما عرض من نبات اليدين اه (قوله لزمه غسل مظهر الخ) اى واعادة ما بعده سم (قوله لزوال  
الضرورة وبه الخ) عبارة انها بخلاف ما لو حلق لحيته لكثرة لان الاقتصار على غسل ظاهر الملتصقة كان  
للضرورة وقد زالت ولا كذلك اللحية لتسكنه من غسل باطنها اه (قوله اى المذكور الخ) عبارة المغنى اى  
بعض ما يجب غسله من اليدين اه (قوله لان الميسور الخ) ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا  
منه ما استطعتم معنى ونهاية قول المتن (او من مرفقه الخ) وإن قطع من منكبه نذب غسل محل القطع بالماء كما  
نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه معنى قول المتن (مسمى مسح) المراد به الانساح وإن لم يكن بفعله كما  
علم بامر لبشره راسه ولو الجزء الذى يجب غسله مع الوجه تبعاً ثم ظاهره انه يكفي المسح على البشرة ولو خرجت  
عن حد الراس كسلعة نبتت فيه وخرجت عنه وبه قال الجمهورى وقال اشبراملى لا يكفي المسح على البشرة  
الخارجة عن حد الراس كالشعر الخارج عن حده ففقهياً تفصيل الشعر واستوجه بعضهم بان الراس اسم لما  
راس وعلا فلا يصدق بذلك شيخنا (قوله وإن قل) اى مسمى المسح ويحتمل ان الضمير للبشرة وهو احسن  
معنى وعليه فالتذكير بتأويل الجلد او لما تقرر فى محله ان ما لا يستعمل إلا بالتاء كالمعرفة والنكرة يجوز  
تذكيره وتأنيته (قوله حتى البياض المحاذى الخ) أى البياض الذى وراء الاذن نهاية (قوله وحتى عظمه)  
إلى المتن ذكره ع وش واقره قول المتن (او شعر الخ) ولو مسح شعر راسه ثم حلقه لم تجب إعادة المسح كما تقدم  
معنى وشيخنا (قوله ان الاول) اى عظم الراس وقوله بخلاف الثانى اى باطن المامومة (قوله لبعض شعر)  
اى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيكتفى مسحه لانه  
من الرأس وغسله أو لا كان ليتحقق به غسل الوجه لا لكونه فروض الوضوء ع وش وبجبرى (قوله  
اى الراس) الى قوله وإنما اجرأ فى المغنى والنهاية (قوله بان لا يخرج بالمد الخ) اى ولو تقدربا بان كان معقودا  
او متبجعا غير انه بحيث لو مد محل المسح منه خرج عن الرأس نهاية ومعنى وشيخنا (قوله من جهة نزوله)  
فشعر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرنين جهة نزولهما المكبان وشعر القذال اى مؤخر الراس جهة  
نزوله القفا قاله الزبائى فى شرح المحرر كرى (قوله واسترساله) عطف تفسير لنزوله فى النهاية باوبدل  
الواو وقال ع ش هو معطوف على المدوزاد الرشيدى وحاصله انه يشترط ان يخرج عن حده بنفسه ولا  
بفعل اه (قوله ولم يخرج الخ) وإن لم يخرج الخ (قوله وهنا تابع الخ) والاصح ان كلامنا للبشرة والشعر  
هنا اصل لأن الراس لما راس وعلا وكل منهما عال نهاية زاد المغنى فان قبل هلا اكتفى بالمسح على النازل عن  
حد الرأس كما اكتفى بذلك للتقصير فى النسك اجيب بأن المسح عليه غير ماسح على الرأس والمأمور به فى  
التقصير إنما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل اه (قوله مطلقاً) اى خرج عن حد الرأس اولا (قوله قيل  
المتجه تفصيل الجر موق) وهو الوجه ولا يتجه فرق بينهما فتأمل مر سم على البيهجة اه ع عبارة شيخنا  
والمدار على وصول المامو لا يجزى مسحه يبدأ وغيره ولو من وراء حائل لكن فيه حيث تدفصيل الجر موق على  
المعتمد خلافا لابن حج حيث قال بأنه يكتفى مطلقاً اه (قوله وورد بما ر الخ) قديقال ما أشار اليه بامر  
مفروض حيث لم يكن ثم ما يقبل الصرف اليه ولا اشترطت النية ألا ترى انه لو عرضت له نية التبرد فى اثناء  
العضو فلا بد من استحضار النية معهما ذكر او لا لم يعتد بذلك للفعل والحاصل ان قياسه على الجر موق واضح  
بصرى (قوله بان ثم صار قال الخ) قديقال وهذا ايضا صارف وهو كون الممسوح عليه ليس من الرأس وكفى  
(قوله إذا ظهر) هل المراد بظهوره مشاهدته أو بحيث يكون إيضاحاً وإن لم يشاهد فيه نظر ويحتمل أن

وذلك للآفة مع فعله <sup>كأنه</sup> فإنه اقتصر على مسح الناصية وهي ما بين الزنعتين وهو دون الربع بل دون نصفه وليس الأذنان منه وخبر الأذنان من الرأس ضعيف وإنما وجب تعميم الوجه في التيمم لانه بدل فاعطى حكم مبدله ولا يرد مسح الخف لجوازه مع القدرة على الأصل فلم يتحقق فيه البدلية (والأصح جواز غسله) بلا كراهة لانه حصل المقصود بالمسح من وصول البلل للرأس وزيادة هذا مراد من عبر بأنه مسح وزيادة فلا يقال المسح عند الغسل فكيف (٢١٠) يحصله مع زيادة (تنبيه) عللوا هذا عدم كراهة الغسل بانه الأصل وفرقوا بين وجوب

التعميم في المسح في التيمم لانه بانتهى ثم بدل وهذا أصل فنتج ان كلا من الغسل والمسح أصل وحيث قد قيسا ان الغسل أحد ما صدقات الواجب المخير فكيف يقولون باباحته وأنه غير مطلوب وقد ذكرت الجواب عنه في شرح الارشاد الصغير وقد يجاب أيضا بان في الغسل حيث يتبين حصول البلل المقصود من المسح وزيادة على ذلك فهو من الحيثية الاولى أصلي وواجب من الحيثية الثانية لا ولا بل مباح فلا تنافي (تنبيه آخر) قد يقال يعارض ما ذكر من اجزاء نحو الغسل القاعدة الاصلية أنه لا يجوز ان يستبطن من النص معنى يعود عليه بالابطال ويجاب بأن هذا ليس من تلك بل من قاعدة أنه يستبطن من النص معنى يعممه وهو هنا بناء على أنه معقول المعنى الرخصة في هذا العضو لستره غالباً كما هو وحيث قد يلزم من الاكتفاء فيه بالاقبال الاكتفاء فيه بالاكل حلاً للمسح على وصول البلل الصادق بحقيقة المسح وحققة الغسل فتأمل وهذا يعلم ورود السؤال

بذلك صار قاسم (قوله: ذلك الآية الخ) عبارة المغنى قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصرته وعلى عمامته واكتفى بمسح البعض فينا ذكر لانه المفهوم من المسح عند اطلاقه ولم يقل احذوا بوجوب خصوص الناصية والاكتفاء ما يمنع وجوب الاستيعاب وينع وجوب التقدير بالربع او اكثر لانها در نه والباء اذا دخلت على متعد كافي الآية تكون للتبعيض او على غير ذلك في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق تكون للاصاق او في النهاية نحوها إلا انه قال بدل والباء اذا دخلت الخ ولان الباء الداخلة في حيز متعد الخ (قوله: بل دون نصفه) أي نصف الربع (قوله: لا يبدل الخ) أي ومسح الرأس أصل فاعتبر لفظة مغنى (قوله: ولا يرد مسح الخ) عبارة المغنى فان قيل المسح على الخف بدل فهل وجب تعميمه كبديله اجيب بقيام الاجماع على عدم وجوبه وبان التعميم يفسده مع ان مسحه مبنى على التخفيف لجوازه مع القدرة على الغسل بخلاف التيمم إنما جاز للضرورة اه (قوله: بلا كراهة) عبارة النهاية والمغنى وأشار بالجواز الى نفي كل من استحبابه وكراهته اه وعبارة شيخنا واشهر تعبيره بالجواز ان المسح افضل كما قاله في شرح الحاوى اه (قوله: فنتج) أي مجمرع ما تضمنه التعليل والفرق (قوله: فقياسه) أي مقتضى اصاله كل منهما (قوله: في شرح الارشاد الخ) قال فيه فان قلت كيف هذا أي لتعليل عدم كراهة الغسل بأنه الأصل صل مع أنه من أن المسح أصل قلت الأصل ثم إنما هي بالنسبة لمسح البعض وهذا لا ينافي اصاله الغسل او هي ثم بالنسبة لما بعد التخفيف وهذا بالنسبة لما قبله فتأمل اه وما ذكره اخيراً هو الاظهر بصرى اقول ما ذكره او لا لا يظهر وجهه وكذا ما ذكره اخيراً إلا ان يراد به ما جاب به من انه يمكن ان المراد بكون الغسل اصلاً انه القياس لانه وجب او لا بكون المسح اصلاً انه وجب غير بدل عن شيء اخر كان واجباً اه (قوله: فهو من الحيثية الاولى أصلي الخ) وقد يقال أنه من هذه الحيثية من ما صدقات المسح لأصل آخر (قوله: من تلك) يعني من المنفيات بتلك القاعدة الاصلية (قوله: معنى يعود الخ) وهو هنا كون المقصود حصول البلل (قوله: وهو الخ) أي المغنى المستبطن من النص (قوله: بناء على انه الخ) أي بناء على الرجح من ان الوضوء معقول بالحكمة وقوله الرخصة خير قوله وهو (قوله: كاسر) أي في اول الباب (قوله: من الاكتفاء فيه) أي الرأس وقوله بالاقبال أي المسح وقوله بالاكمل أي الغسل (قوله: حلاً للمسح) أي في الآية (قوله: وهذا الخ) أي الجواب المذكور وقوله ورود السؤال أي ورود السؤال المتقدم بلا جواب عنه وقوله على القائلين الخ أي الامام ومن تبعه قول المتن (غسل رجله الخ) ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي وإن قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كما سرف اليدنية زاد المغنى وعلى الأصح ولو قطر الماء على راسه او تعرض للطر وإن لم ينو المسح اجزاه ويجزى مسح يرد وتلج لا ينوبان لما تقدم اه (قوله: من كل رجل) إلى قوله وحكمته في المغنى لا قوله خلافاً إلى او عطفاً إلى قوله والحامل في النهاية إلا ذلك القول (قوله: خلافاً لمن زعم امتناعه) وقال ان شرطه ان يكون بغير حرف عطف نحو هذا حجر ضرب خرب وهذا باعطاء والمقرر في العربية خلاف ما زعمه بجزمي (قوله: لمن زعم الخ) كابن هشام والرضي (قوله: او عطفاً الخ) عطف على قوله على الجواز (قوله: وحكمته) أي حكمة التعبير عن الغسل بلفظ المسح (قوله: والحامل على ذلك) أي المذكور من التاويلات رشيدى (قوله: يضبط بمسح غلمه في الغسل) (قوله: بان ثم صارفاً) قد يقال وهذا أيضاً صارفاً وهو كون الممسوح عليه ليس من الرأس وكفى بذلك صارفاً (قوله: فقياسه ان الغسل أحد ما صدقات الواجب المخير) يمكن ان يجاب بان

على القائلين بالتعبد إلا أن يكونوا قائلين بتعيين المسح (ر) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لحصول المقصود المذكور به (الخامس غسل رجله مع كعبه) من كل رجل او مسح خفيفهما بشرطه قال تعالى وارجلكم إلى الكعبين بنصبه وهو واضح وبجزمه على الجواز خلافاً لمن زعم امتناعه وفصل بين المعطوفين للإشارة إلى وجوب الترتيب او عطفاً على الرأس حملاً على المسح الخفيف او على الغسل الخفيف إذ العرب تسميه مسحاً وحكمته انها مظنة للاسراف فاشير لتركة بذلك والحامل على ذلك

الاجماع على تعين غسلهما حيث لا خوف وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يعتد به على دخول (٢١١) السكبين هنا مرفق المرفقين وهما

العضان الناتان من الجانبين  
عند مفصل الساق والقدم  
ولو فقد الكعب او المرفق  
اعتبر قدره اى من غالب  
أمثاله فيما يظهر بخلاف  
ما إذا وجد في غير محله  
المعتاد كان لا صق المرفق  
المنسكب والكعب الركبة  
فانه يعتبر وكذا في الحشفة  
كما اقتضاه إطلاقهم وقال  
جمع متأخرون يعتبر قدره  
من غالب الناس والنصوص  
وكلامهم محمولان على  
الغالب ويجب هنا جميع ما مر  
نظيره في اليدين بما عليهما  
وما حاذاهما وهما ثم إزالة  
ما بنحو شق أو جرح من  
نحو شمع أو دواء ما لم يصل  
اغور اللحم الغير الظاهر  
او يلتحم فلا وجوب او  
يضره فيتيمم (السادس)  
ترتيبه هكذا من تقديم  
غسل الوجه فاليدن فالراس  
فالرجلين لفعله عليه السلام المبين  
للوضوء المأمور به لقوله  
في حجة الوداع ابدؤا بما  
بدأ الله به والعبرة بعموم  
اللفظ ولأن الفصل بين  
المتجانسين لا بد له من  
فائدة هي وجوب الترتيب  
لأنه بقرينة الامر في  
الخبر فلو غسل أربعة  
اعضاء معا لم يحسب إلا  
الوجه ولا يسقط كفية  
الفروض والشرط للنسيان  
او اكراه لانها من باب  
خطاب الوضع (فلو اغتسل  
محدث في ماء قليل او كثير

الاجماع الخ) عبارة النهاية الجمع بين القراءتين وما صح من وجوب الغسل اه (قوله وخلاف الشيعة في ذلك) اى ذلك الاجماع وغيره من الاجماع لا يعتد به لان الاجماع في الاصطلاح اتفاق المجتهدين من امة محمد عليه السلام على حكم شرعى وليس صاحب البدعة الذى يدعو الناس اليها من امة الدعوة دون المتابعة ومطلق الاسم لا مة المتابعة كذا في التلويح فلا ينتفى الاجماع بخالفته كرى (قوله ودل) الى قوله اى الخ في المغنى  
والى قوله فيما يظهر في النهاية (قوله وهما العضان الخ) وفي وجه ان الكعب هو الذى فوق مشط القدم وهو شاذ ضعيف معنى (قوله والناثان) اى البارزان المرتفعان بجيرى (قوله عند مفصل الساق الخ) بفتح الميم وكسر الصاد ع ش (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) اعتمدهم بجيرى وشيخنا (قوله وقال جمع متأخرون يعتبر) اى فيما إذا وجد المرفق او المنسكب في غير محله المعتاد (قوله والنصوص الخ) من مقول الجمع (قوله ويجب) الى قوله او يلتحم في النهاية والمغنى (قوله بنحو شق) اى كثقب (قوله من نحو شمع) اى كخنا ولا اثر لدن ذائب ولون حناعمى (قوله ما لم يصل لغور اللحم) عبارة ع ش اى حيث كان فيما يجب غسله من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى اللحم بباطن الجرح فلا يجب إزالته ولو كان يرى اه (قوله لغور اللحم الغير الظاهر) اى من الجانب الاخر وقوله او يلتحم الخ اى بعد ان كان ظاهرا من الجانب الاخر او المراد بغير الظاهر الذى وصل الى اللحم فان وصل حينئذ لحد الباطل فهو غير ظاهر عبارة لإيعابه وفي الخادم بعد قول الروضة يجب غسل باطن الثقب لانه صار ظاهرا صورته كفى البحر ان يكون بحيث يرى الضوء من الجانب الاخر وفي تبصرة الجوفين ان شقوق الرجل إذا كانت يسيرة لا تجاوز الجلد الى اللحم والظاهر الى الباطن وجب إيصال الماء الى جميعها وإن خشت حتى اتصلت بالباطن لم يلزمه إيصال الماء لذلك الباطن وإنما يلزمه ما كان في حد الظاهر وينبغي إلحاق التيمم بالوضوء في ذلك حتى يجب إيصال التراب اليه اه وما نقله عن البحر وغيره يوافقه ما تقرر عن المجموع الخ اه كلام الايعاب اه كرى (قوله من تقديم) الى قوله قبل في المغنى الا قوله كفية الفروض والشرط وقوله لانها الى المتين وقوله خلافا للزركشى والى قوله بل لو كان في النهاية إلا ما تقدم وقوله قيل الى وقول الرويانى (قوله من تقديم غسل الوجه الخ) عبارة المغنى اى كما ذكره من البدانة بغسل الوجه مقرونا بالنية ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين اه (قوله من تقديم غسل الخ) لاحاجة الى لفظ تقديم (قوله لفعله الخ) عبارة النهاية لانه عليه السلام لم يتوضأ إلا مرتبة ولو لم يجب لتركة في وقت أو دل عليه بيانا للجواز كفى التلويح ونحوه اه (قوله والعبرة بعموم اللفظ) اى وهو عام وشامل للوضوء منها (قوله ولان الفضل الخ) ولان العرب إذا ذكرت متعاطفات بدأت بالأقرب فالأقرب فلماذا كر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الامر بالترتيب وإلا أقام فاعسلوا وجوهكم وامسحوا برؤوسكم واغسلوا ايديكم وارجلكم نهاية (قوله ولان الفصل) اى بالمسح بين المتجانسين اى غسل الوجه والرجلين (قوله فلو غسل أربعة الخ) اى ولو بغرأذه حيث نوى مع غسل الوجه نهاية (قوله لم يحسب الخ) وقيل لا يشترط الترتيب بل الشرط فيه عدم التنكيس وعليه صح وضوءه في تلك الحالة ان نوى مغنى (قوله لانها الخ) فيه نظر لان يرجع الضمير للشرط فقط واللفظ ويراد به افروض الوضوء ويدعى ان لما يتوقف عليه الشروط حكمهما (قوله من باب خطاب الوضع) وهو خطاب الله المتعلق بكون الشئ مسيبا او شرطا وما نعا وصحيا او فاسدا اى لا من خطاب التكليف حتى يتاثر بنحو النسيان قول المتن (محدث) اى حدثا اى خرف فقط نهاية ومغنى (قوله على الاوجه) اى خلافا لما ياتى عن الرويانى مع رده (قوله بنية مامر) اى ولو معتمدانهاية ومغنى (قوله اوبنية نحو الجنابة) اى تحور رفع الجنابة (قوله غلط الخ) راجع لقوله اوبنية نحو الجنابة الخ قول المتن (إن امكن تقدير ترتيب) الاولى ترك

الواجب الخير هو القدر المشترك بين الخصال كما تقرر في الاصول وهذا لا ينافى أن يتصرف بعد الخصال بالاباحة وغيرها من حيث خصوصه فليتأمل وبأن المراد بكون الغسل أصلا أنه القياس لأنه واجب أولا

بنية مامر حتى نية الوضوء على الوجه أو نية نحو الجنابة أو أداء الغسل غلط لا عمد خلافا للزركشى (فالاصح أنه ان أمكن تقدير) وقوع (ترتيب) في الخارج (بأن غطس ومكث) بقدر من الترتيب (صح) له الوضوء (ولما) يمكن أن يخرج حالا (فلا) يصح (قلت الاصح الصحة

طهرا غير مرتب لان  
النية لا تتعلق بخصوص  
الترتيب ولتقدير الترتيب  
في لحظات لطيفة وإن لم  
تحس قيل هذا خلاف  
الفرض إذ هو أنه لا يمكن  
تقدير ترتيبه ويرد بمنع  
ما علل به كيف والتقدير  
من الامور الوهمية لا الحسية  
وشتان ما بينهما وقول  
الرويانى أن نية الوضوء  
بغسله أى أرفع الحدث  
الاصغر لا تجزئه إذ لم يمكنه  
الترتيب حقيقة مبنى على  
طريقة الرافعى خلافاً لمن  
زعم بناء على الطريقتين  
لما يأتى وببحث ابن الصلاح  
عدم الاجزاء عندنية ذلك  
أى وإن أمكن لأنه لم يقم  
الغسل مقام الوضوء ضعيف  
وما علل به بمنوع إذ لا  
ضرورة بل ولا حاجة لهذه  
الاقامة بل العلة الصحيحة  
هى إمكان تقدير الترتيب  
فكفته نية ما يتضمن ذلك  
من جميع ما ذكر حتى قصده  
بغسله الوضوء ومن ثم كان  
الوجه أنه لا يؤثر نسيان لمعة  
أو لمع في غير أعضاء الوضوء  
بل لو كان على ما عدا أعضاء  
الوضوء مانع كشمع لم يؤثر  
فما يظهر سواء أمكن تقدير  
الترتيب أم لا ومن قيد  
كالا منوى ومن تبعه بامكانه  
إنما أراد التفريع على العلة  
الاولى الضعيفة خلافاً لمن

تقدير لان الامكان يغنى عنه (قوله لان الغسل الخ) اقتصر النهاية على التعليل الآتى ثم قال ومن علله  
كالشارح بان الغسل يكتفى الاكبر الخردانه ينتقض بغسل الاسافل قبل الاعلى اه اى فانه يكتفى للغسل ولا  
يكتفى للوضوء بل يحصل له الوجه فقط وسببه عليه الشارح ايضا بقوله الاتى بل العلة الصحيحة الخ (قوله  
فأولى الاصغر) قد منع المساواة فضلا عن الاولوية لان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذى لا يحصل بدون المسكث  
بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه ترتيب سم (قوله ولا نظر لكون المنوى الخ) عبارة النهاية والمعنى واكتفى بنية  
الجنابة ونحوها مع كون المنوى الخ (قوله حيثن) أى حين إذ نوى نحو الجنابة (قوله لا يتعلق بخصوص  
الترتيب) اى نفيا وإثباتا تامة ومعنى (قوله ولتقدير الترتيب الخ) عطف على قوله لان الغسل الخ (قوله في  
لحظات الخ) ربما يفيد انه لا بد من وجود هذه اللحظات اللطيفة وليس كذلك لأنه إن كان المراد مجرد فرضه  
وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب فلا فائدة في التقدير حاشى (قوله قيل  
هذا) اى قوله ولتقدير الترتيب الخ وفى سم بعد كلام مانصه إذا علمت ذلك على وجهه علمت قوة هذا القيل  
وضعف رده المذكور وأن منع ما علل به مكابرة واضحة وأن سند ذلك المنع لا يصلح للسندية فقوله كيف الخ  
يقال ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس امرا وهما فان اريدانه ايضا وهما فان كان  
بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب فإى فائدة في تقديره فكان يكتفى  
دعوى سقوط اشتراط الترتيب في هذه الحالة ومطابقا للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتأمل المتأمل اه  
(قوله إذ هو الخ) اى الفرض (قوله ويرد بمنع الخ) الرد ايضا لان المنفى تقدير الترتيب حقيقة سم (قوله  
مبنى على طريقة الرافعى) اى الطريقة التى مشى عليها الرافعى وإلا فالرويانى متقدم على الرافعى ع ش  
(قوله لما يأتى) اى فى بيان العلة الصحيحة بصرى (قوله عندنية ذلك) اى نية الوضوء وأرفع الحدث الاصغر  
اى وإن أمكن اى الترتيب حقيقة (قوله ضعيف) خبر وببحث الخ (قوله وما علل به بمنوع) هذا المنع بالنسبة  
الى المقدمة المطوية وهى الاقامة شرط فى اجزاء ما ذكر ويرشدك الى ذلك سند المنع بصرى (قوله فكفته)  
اى الغاطس وقوله ذلك اى رفع الحدث وقوله من جميع ما ذكر اى من النبات (قوله ومن ثم) اى من اجل  
أن العلة الصحيحة ما ذكر (قوله الوجه) الى قوله بل لو كان فى المنفى (قوله لمعة) بضم اللام ع ش (قوله بل  
لو كان الخ) اقره ع ش (قوله سواء أمكن تقدير الترتيب) اى الحقيقى (قوله ومن قيد) اى عدم تأثير  
المانع كرى (قوله بامكانه) اى الترتيب الحقيقى (قوله إنما أراد التفريع) اى تفريع عدم تأثير المانع  
(قوله على العلة الاولى) وهى قوله لان الغسل فيما اذا اتى الخ (قوله هو كذلك) لكن الحق القمولى  
بالانفاس ما لور قد تحت ميزاب او غيره او صب غيره الماء عليه دفعة واحدة ويحجب عن رد عليه بان المراد  
بقول القمولى دفعة واحدة أن الماء عم جميع بدنه فى تلك الدفعة فحينئذ صار كالانفاس لا كالماء غسل أربعة

ويكون المسح أصلاً أنه وجب غير بدل عن شىء آخر كان واجبا فليتأمل (قوله فأولى الاصغر) قد منع المساواة  
فضلا عن الاولوية لان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذى لا يحصل بدون المسكث بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه  
ترتيب (قوله قيل هذا خلاف الفرض) لا يخفى ان تحقق الترتيب حقيقة فى الواقع يتوقف على زمن يسع عمامة  
الماء لكل عضو من اعضاء الوضوء عقب مماسه لما قبل وهذا هو المسكث الذى اشتراطه الرافعى قطعاً  
والمصنف نفى اشتراط ذلك واكتفى بتقدير الترتيب فان اراد بتقديره مجرد فرضه فرضا غير مطابق للواقع  
فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب حقيقة رأساً فأى فائدة في تقديره فكان يكتفى دعوى سقوط اشتراط  
الترتيب فى هذه الحالة وإن اراد بتقديره فرضه فرضا مطابقا للواقع فهو غير متصور مع ما تقرر إذا علمت ذلك  
على وجهه علمت قوة هذا القيل وضعف رده المذكور وإن منع ما علل به مكابرة واضحة وإن سند ذلك المنع  
لا يصلح للسندية فقوله كيف الخ يقال عليه ليس الكلام فى التقدير بل فى المقدور وهو الترتيب وليس امرا  
وهما فان اريدانه ايضا وهما فان كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب  
كما تقدم او مطابقا للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتأمل المتأمل (قوله ويرد بالخ) الرد ايضا لان المنفى تقدير



أعضاءه مع التمايز ما في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه ايعاب اه كردى  
 عبارة الاطفية حتى افهم قول المنهج ولو انغمس محدث اجزاءه ان الانغاس لا بد منه فلا يكفي الاغتسال بدونه  
 لكن الحق القمولى مالى رقة تحت ميزاب وانصب عليه الماء بان عم جميع بدنه دفعة واحدة وهو المعتمد  
 وار تضا في شرح العباب اه (قوله لان تقدير الترتيب) اى مطلقا حقيقة اولا (قوله وسيعلم) الى قوله لاعن  
 الترتيب فى النهاية ولى الماتن فى المعنى (قوله وسيعلم بما يأتى فى الغسل الخ) أى ولذا سكنت هنا عن استثنائه (قوله  
 لان الاصغر لندرج) اى فى الاكبر وإن لم يذو نه نهاية ومعنى بل وإن نقاه قليوبى اى خلا فالسم حيث قال فى  
 اثناء كلامه انه ثم رايت الشارح فى شرح العباب لما علل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحل فى الاكبر  
 ولم يبق له حكم كاصرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ ارتفاعه وإن نوى ان لا يرتفع اه وفيه نظر ظاهر ثم  
 ثم أطال فى تأييد النظر راجعه (قوله فلا تنافى) أى بين الاندراج وسننية رفع الحدث الاصغر عند الغسل  
 عن الاكبر (قوله مثلا) اى او يديه معنى (قوله بعد بقية الخ) فيه منافاة ورد للذقيقة التى اشار اليها فى الغسل  
 ونظير اليد ثم ما عدا الرجلين هنا بصري وياتى هناك ما يندفع به المنافاة (قوله فى الاخيرين) اى القبيلة  
 والتوسط (قوله اذ لم يجب غسلهما) ان اريد عدم الوجوب مطلقا ولو ضمنا لغيره فممنوع وان اريد عدم  
 الوجوب استقلا لا فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا ذكره من الخلو وان صرحوا به فيه نظر ظاهر  
 وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رداعلى قول ابن القصاص انه  
 خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى الجملة مع عدم وجوب الترتيب  
 فتأمل به بانصاف سم وفى البجيرى عن القليوبى والعزبى ما يوافق (قوله لاعن الترتيب) عطف على قوله عن  
 غسل الرجلين وتقدم عن سم أنفا انه رد على ابن القاصص مع ما فيه (قوله أى الوضوء) سواء فى استحبابه  
 اكان حال شروعه فيه ام فى اثنائه قياسا على ما سياتى فى التسمية وبدؤه بالسواك بشعر بانه اول السنن وهو  
 ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان اولها غسل كفيه والاوجه ان يقال اول سننه الفعلية المتقدمة

الترتيب حقيقة (قوله لم يؤثر فيما يظهر) هل كذلك ما لو كان المانع ماعلى أعضاء الوضوء على ما عدا اقل ما يجرى  
 مسحه من الراس ايضا فيه نظرو قياس عدم التأثير فيما ذكره هنا ايضا وقد يشكل بقولهم لو غسل  
 الاعضاء الاربعة دفعة واحدة حصل الوجه فقط لاذ لا فرق فى المعنى بينه وبين تعميم جميع البدن مع المانع  
 المذكور (قوله اى مع تاخر الخ) قد يقال ينبغى على طريقة ما قرره ان التقدم مع الانغاس دفعة واحدة  
 كذلك (قوله اذ لم يجب فيه غسلهما) ان اريد عدم الوجوب مطلقا ولو ضمنا فممنوع يؤيد المانع انه لو قصد  
 بغسلهما رفع الجنابة عنهما دون الحدث الاصغر بان قصدا هذا الاثبات وهذا الذى معالم يحصل  
 الوضوء كما هو الظاهر لان قصدا رفع الجنابة دون الحدث صار فى الغسل عن الحدث فلا يرتفع فلو لم يجب مطلقا  
 وجب ان يحصل وان اريد عدم الوجوب استقلا لا فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا ذكره من  
 الخلو ان صرحوا به فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين  
 رداعلى قول ابن القصاص انه خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى  
 الجملة مع عدم وجوب الترتيب فقد لزوم الخلو عن الترتيب فتأمل به بانصاف ثم رايت الشارح فى شرح العباب لما  
 علل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحل فى الاكبر ولم يبق له حكم كاصرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ  
 ارتفاعه وان نوى ان لا يرتفع وفيه نظر ظاهر ويؤيد النظر ان داخل المسجد اذ نوى غير التحية دون التحية  
 انصرف الفعل عنها ولم تحصل مع اندراجها فى غير ما عند الاطلاق والفرق بينهما بان التداخل فى الطهارات  
 اقوى غير قوى فان قلت يدفع النظر ما تقدم فيما لو نوى بعض احداه ونفى غيره من باقياها ان تصح التنية ويرتفع  
 حدثه مطلقا قلت بفرق بان مقتضى احداه واحد بخلاف الاصغر مع الاكبر لا اختلاف مقتضاها فان الاكبر  
 يحرم ما لا يحرمه الاصغر فليتامل وقد يؤيد النظر ان اندراج الاصغر فى الاكبر غاية ان تجعل نية الاكبر نية  
 للاصغر فاذا نوى الجنابة ونوى ان لا يرتفع الاصغر تناقضت التنية وصار كالنوى رفع الاصغر وان لا يرتفع

عليه السواك وأول الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوي معها عند غسل كفيه ولا يختص  
 طلبه بالوضوء فليس لكل غسل أو تيمم وإن لم يصل به نهاية عبارة المغني بعد ترجمته للقول الثاني كالشارح  
 كما يأتي ماضيه قال الأذرعى وإذا تركه أو لم أره أرى أنه يأتي به في أثنائه كالتمسمية وأولى ولم أره منقولاً اهـ وهو  
 حسن وقضية تخصيصهم الوضوء بالذكرا أنه لا يطلب السواك للغسل وإن طلب لكل حال قيل ولعل سبب  
 ذلك الاكتفاء باستحبابه في الوضوء المسنون فيه (قوله هذا الحصر الخ) جواب عما قيل من أنه لو قال ومن  
 سنه السواك الخ كما عبر به المحرر لكان أولى ثلاث يوم الحصر فإن له سنناً لم يذكرها هنا وحاصله أن هذا الحصر  
 إضافي باعتبار المذكور في هذا الكتاب والمغني وسننه المذكورة في هذا الكتاب هذه المذكورات لجميع  
 سنه وقد رد عليه أن الحصر المذكور خال عن الفائدة (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه  
 خفاء وكان مراده أنه لا سن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا  
 لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سن مما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه  
 السنن إلا هذه ولا يخفى أنه تكلف سمى أى وخال عن الفائدة (قوله المذكور هنا) أى في هذا الكتاب من  
 أفعال الوضوء لا مطلقاً بصري (قوله وهو مصدر الخ) أى إذا كان بمعنى ذلك (قوله وهو لغة ذلك والته) فهو  
 مشترك بين المصدر والآلة عيش (قوله استعمال نحو عود) أى من كل خشب ينزل القلع أى صفرة  
 الأسنان ولو نحو خرقة أو اصبع غيره الخشنة شيخنا (قوله وما حو لها) يعنى ما يقرب منها فيشمل اللسان  
 وسقف الحنك عيش (قوله فافله الخ) تفريع على إطلاق المعنى الشرعى لكن لا يناسبه الاستدراك الآتى  
 فإن الإطلاق المذكور يشمل ما لا يغير أيضاً (قوله فلا بد من إزالته) جزم به شيخنا (قوله ويحتمل الخ) لعل هذا  
 الاحتمال أقرب بصري (قوله لا أنها تخففه) ولا إطلاق التعريف (قوله وذلك) أى ندب السواك للوضوء  
 (قوله لولا أن أشق الخ) أى لولا خوف المشقة موجود الخ فاندفع ما يقال أن لولا حرف امتناع لوجود وهذا  
 يقتضى العكس وفي عميرة لقائل أن يقول مفاد الحديث نفي أمر الإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك  
 ثبوت الطاب الندي فأوجه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وقوة الكلام تعطى ذلك اهـ بجزمى  
 (قوله لا مرهم الخ) وفي رواية لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء نهاية قال عيش فإن قلت هو صلى الله  
 عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وإنما يبلغ ما أمر بتبليغه من الأحكام عن الله تعالى قلنا اجيب بانه  
 يحتمل أنه فرض اليه ذلك بأن خيره الله تعالى بين أن يأمرهم أمر إيجاب وأن يأمرهم أمر ندب فاختر  
 الأسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم رؤوفاً رحماً اهـ (قوله وبحله بين غسل السكتين الخ) أى على ما قاله ابن  
 الصلاح وابن النقيب في عمدته وكلام الامام وغيره يميل اليه وينبغي اعتماده وقال الغزالي كالماوردى والقفال  
 محله قبل التسمية مغنى وجرى على ما قاله الغزالي الشهاب الرملى والنهاية والزياى وقال شيخنا وهو المعتمد  
 وعليه فالسواك أول سنن الوضوء الفعلية الخارجية عنه واما غسل السكتين فأول سنن الوضوء الفعلية الداخلة  
 فيه واما التسمية فأول سننه القولية الداخلة فيه واما المذكور المشهور بعده فأول سننه القولية الخارجية عنه فلا  
 تنافى اهـ (قوله لأن أول سننه التسمية) أى عند أول غسل اليدين المقرون بالنية كما لقاده قوله كما يأتي  
 وبذلك يظهر التقريب ويندفع قول السيد البصري تطبيق هذه العلة على معلولها يحتاج لتأمل اهـ (قوله)

هذا الحصر إضافي باعتبار  
 المذكور هنا فلا اعتراض  
 وهو مصدر ساك فاه يسوكه  
 وهو لغة ذلك وآلته  
 وشرعا استعمال نحو عود  
 فى الأسنان وما حو لها وأقله  
 مرة إلا أن كان لتغير فلا  
 بد من إزالته فيما يظهر  
 ويحتمل الاكتفاء بها فيه  
 أيضا لأنها تخففه وذلك  
 للخبر الصحيح لولا أن  
 أشق على أمتى لا مرهم  
 بالسواك عند كل وضوء  
 أى أمر إيجاب ومحله بين  
 غسل السكتين والمضمضة  
 لأن أول سننه التسمية  
 كما يأتي ويسن فى السواك  
 حيث ندب لا بقيد كونه  
 فى الوضوء وإن أوهمه  
 العبارة

وذلك مبطل لها فليتأمل (قوله هذا الحصر إضافي) لا يخفى أن معنى كون الحصر هنا إضافيا كون المقصود  
 إثبات السنية للمذكورات ونفها عن بعض ماعدا المذكورات وهو ما عدا بقية السنن فانظر ما قاله لا يفيد  
 ذلك وقد يوجه بان ماعدا المذكورات من السنن المذكورة قسمان قسم مذكور في هذا الكتاب كبقية  
 المذكور في هذا الباب وقسم هو سنن أخرى للوضوء مذكور في غير هذا الكتاب كالروضة والمقصود بالنفي  
 القسم المذكور في غير هذا الكتاب فليتأمل (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان  
 مراده أنه لا سن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا لو ذكرت  
 هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سن مما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه السنن إلا

اتكالا الخ) أى ولم يبال بذلك إلا هم اتكالا (على ما هو واضح) أى من نذب ذلك مطلقا (قوله كونه الخ) فاعل يسن (قوله أى فى عرض الأسنان) إلى قوله أى من جنسه فى النهاية إلا قوله للاتباع إلى ثم بعده وقوله لأنه إلى ثم الزيتون وكذا فى المعنى إلا قوله لم يبرد (قوله أى فى عرض الأسنان الخ) وكيفية ذلك أن يبدأ بجانب فيه الأيمن ويذهب إلى الوسط ثم الأيسر ويذهب إليه نهاية ومغنى وشرح بافضل قال ع ش المتبادر من هذا أنه يبدأ بجانب فيه الأيمن فيستوعبه إلى الوسط باستعمال السواك فى الأسنان العليا والسفلى ظهرا وبطنا إلى الوسط ثم الأيسر كذلك اه (قوله فيه) أى فى النهى عن الاستيكاك طولا (قوله وخشية إدماء اللثة) بكسر اللام وتخفيف اللام المثلثة لحم الأسنان الذى حولها أو اللحم الذى تنبت فيه الأسنان وأما الذى يتخلل الأسنان فهو عمر بوزن تمر كرى ولفظ الجبرى وهى بثلاث اللام ماحول الأسنان وعبرة القليوى هى اللحم المغروز فيه الأسنان وأصل لثة أى حذفت لام الكلمة وعوض عنها اللام اه فقول السكردى أو اللحم الخ مجرد تفنن فى التعبير (قوله وإفساد عمور الأسنان) وهى ما بينهما من اللحم واحده عمر اه بصرى (قوله ومع ذلك) أى الكراهة فى الطول (قوله نعم الخ) استدراك بالنظر لظاهر المتن وإلا فالمناسب وأما فى اللسان الخ (قوله نعم اللسان الخ) ويستحب أن يمر السواك على سقف فيه بلطف وعلى كراسى اضراسه اه خطيب وينبغي أن يجعل استعماله فى كراسى الاضراس تميلا للأسنان ثم بعد الأسنان اللسان وبعد اللسان سقف الخنك ع ش (قوله يستاك فيه طولا) مقتضى تخصيص العرض بعرض الأسنان والطول باللسان أنه يتخير فيما عداهما يمر عليه السواك وينبغي أن يكون طولا كاللسان فى غير اللثة ما هى فينبغي أن يكون عرضا لأنه علل كراهة الطول فى الأسنان بالخوف من إدماء اللثة ع ش وقال شيخنا ويسن أن يمره على سقف حلقه طولا وعرضا بعد امراره على كراسى اضراسه طولا وعرضا على بقية أسنانه عرضا وعلى لسانه طولا فيكره فى طول اللسان وعرض الأسنان أو لعل الأقرب فى السقف ما قاله شيخنا وفى الكراسى ما قاله ع ش والله أعلم (قوله أن يكون بمزبل) أى طاهر فلا يكتفى بالنجس نهاية ومغنى وشيخنا وبأى فى الشارح اختيار أجزائه وفاقا لاسنوى وشرح الروض (قوله وهو الخشن) بكسرتين كافى الاشغى لى لكن جواز القاموس فيه فتح الخامو كسر الشين بجيرى المن (بكل خشن) خرج به المضمضة بنحو ماء الغاسول وإن اتقى الأسنان وأزال القلح لأنها لا تسمى سواكا بخلافه بالغاسول نفسه نهاية وشرح بافضل (قوله ولو نحو سعد الخ) أى وأخرقة مغنى وكردى وفى القاموس السعد بالضم طيب معروف فيه منفعة عجبية فى القروح التى عسر اندمالها اه (قوله وأسنان) بضم الهمزة ع ش وكسر هاء الغة وهو الغاسول وأوجه برماوى اه بجيرى (قوله يكره ببرد) وفاقا للنهاية كجاسرو خلافا للمغنى حيث قال بعدم أجزائه (قوله وعود ريحان) وفى الإيعاب ماء ملخصه يكره بعود ريحان وقضيب الرمان وطر فابو بالعصفرو الورود والكزبرة والقصب والاس ويطرفى السواك اه كردى (قوله يؤذى) عبارة شيخنا لما قيل من أنه يورث الجذام اه (قوله يحصل به) أى بما ذكر من المبرد وعود ريحان وذى السم (قوله والعود افضل الخ) عبارة شيخنا والاستيكاك بالاراك افضل ثم بجريد النخل ثم الزيتون ثم ذى الريح الطيبة ثم غيره من بقية العيدان وفى معناه الخرقة فهذه خمس مراتب وبجبرى فى كل واحدة من هذه الخمسة خمس مراتب فالجملية خمسة وعشرون لأن أفضل الأراك المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليابس غير المندى ثم الرطب بفتح الرامو سكون الطاهر بعضهم يقدم الرطب على اليابس وكذا يقال فى الجريد وهكذا فم نحو الخرقة لا يتأتى فيه المرتبة الخامسة اه زاد الجيرى وكل من هذه الخمسة بمراتبه الخمسة مقدم على ما بعده اه (قوله من غيره) كأشنان وخرقة كردى أى وأصبع (قوله وأولاه الأراك) وفى الإيعاب أغصانه أولى من عروقه اه وعبارة الرخيمية عن البكرى وأولاه فروع الأراك فأصوله التى فى الأرض انتهت اه كردى (قوله أو كل راو الخ) هذا أولى أو متعين إذ لا معدل إلى الترجيح مع إمكان الجمع بصرى (قوله وسواك الانبياء قبل) أى من عهد إبراهيم عليه السلام لا مطلقا هذه ولا يخفى أنه تكلف (قوله بكل خشن) أى بشرط أن يكون طاهرا فلا يكتفى بالنجس فيما يظهر مر (قوله

اتكالا الخ) أى ولم يبال بذلك إلا هم اتكالا (على ما هو واضح) أى من نذب ذلك مطلقا (قوله كونه الخ) فاعل يسن (قوله أى فى عرض الأسنان) إلى قوله أى من جنسه فى النهاية إلا قوله للاتباع إلى ثم بعده وقوله لأنه إلى ثم الزيتون وكذا فى المعنى إلا قوله لم يبرد (قوله أى فى عرض الأسنان الخ) وكيفية ذلك أن يبدأ بجانب فيه الأيمن ويذهب إلى الوسط ثم الأيسر ويذهب إليه نهاية ومغنى وشرح بافضل قال ع ش المتبادر من هذا أنه يبدأ بجانب فيه الأيمن فيستوعبه إلى الوسط باستعمال السواك فى الأسنان العليا والسفلى ظهرا وبطنا إلى الوسط ثم الأيسر كذلك اه (قوله فيه) أى فى النهى عن الاستيكاك طولا (قوله وخشية إدماء اللثة) بكسر اللام وتخفيف اللام المثلثة لحم الأسنان الذى حولها أو اللحم الذى تنبت فيه الأسنان وأما الذى يتخلل الأسنان فهو عمر بوزن تمر كرى ولفظ الجبرى وهى بثلاث اللام ماحول الأسنان وعبرة القليوى هى اللحم المغروز فيه الأسنان وأصل لثة أى حذفت لام الكلمة وعوض عنها اللام اه فقول السكردى أو اللحم الخ مجرد تفنن فى التعبير (قوله وإفساد عمور الأسنان) وهى ما بينهما من اللحم واحده عمر اه بصرى (قوله ومع ذلك) أى الكراهة فى الطول (قوله نعم الخ) استدراك بالنظر لظاهر المتن وإلا فالمناسب وأما فى اللسان الخ (قوله نعم اللسان الخ) ويستحب أن يمر السواك على سقف فيه بلطف وعلى كراسى اضراسه اه خطيب وينبغي أن يجعل استعماله فى كراسى الاضراس تميلا للأسنان ثم بعد الأسنان اللسان وبعد اللسان سقف الخنك ع ش (قوله يستاك فيه طولا) مقتضى تخصيص العرض بعرض الأسنان والطول باللسان أنه يتخير فيما عداهما يمر عليه السواك وينبغي أن يكون طولا كاللسان فى غير اللثة ما هى فينبغي أن يكون عرضا لأنه علل كراهة الطول فى الأسنان بالخوف من إدماء اللثة ع ش وقال شيخنا ويسن أن يمره على سقف حلقه طولا وعرضا بعد امراره على كراسى اضراسه طولا وعرضا على بقية أسنانه عرضا وعلى لسانه طولا فيكره فى طول اللسان وعرض الأسنان أو لعل الأقرب فى السقف ما قاله شيخنا وفى الكراسى ما قاله ع ش والله أعلم (قوله أن يكون بمزبل) أى طاهر فلا يكتفى بالنجس نهاية ومغنى وشيخنا وبأى فى الشارح اختيار أجزائه وفاقا لاسنوى وشرح الروض (قوله وهو الخشن) بكسرتين كافى الاشغى لى لكن جواز القاموس فيه فتح الخامو كسر الشين بجيرى المن (بكل خشن) خرج به المضمضة بنحو ماء الغاسول وإن اتقى الأسنان وأزال القلح لأنها لا تسمى سواكا بخلافه بالغاسول نفسه نهاية وشرح بافضل (قوله ولو نحو سعد الخ) أى وأخرقة مغنى وكردى وفى القاموس السعد بالضم طيب معروف فيه منفعة عجبية فى القروح التى عسر اندمالها اه (قوله وأسنان) بضم الهمزة ع ش وكسر هاء الغة وهو الغاسول وأوجه برماوى اه بجيرى (قوله يكره ببرد) وفاقا للنهاية كجاسرو خلافا للمغنى حيث قال بعدم أجزائه (قوله وعود ريحان) وفى الإيعاب ماء ملخصه يكره بعود ريحان وقضيب الرمان وطر فابو بالعصفرو الورود والكزبرة والقصب والاس ويطرفى السواك اه كردى (قوله يؤذى) عبارة شيخنا لما قيل من أنه يورث الجذام اه (قوله يحصل به) أى بما ذكر من المبرد وعود ريحان وذى السم (قوله والعود افضل الخ) عبارة شيخنا والاستيكاك بالاراك افضل ثم بجريد النخل ثم الزيتون ثم ذى الريح الطيبة ثم غيره من بقية العيدان وفى معناه الخرقة فهذه خمس مراتب وبجبرى فى كل واحدة من هذه الخمسة خمس مراتب فالجملية خمسة وعشرون لأن أفضل الأراك المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليابس غير المندى ثم الرطب بفتح الرامو سكون الطاهر بعضهم يقدم الرطب على اليابس وكذا يقال فى الجريد وهكذا فم نحو الخرقة لا يتأتى فيه المرتبة الخامسة اه زاد الجيرى وكل من هذه الخمسة بمراتبه الخمسة مقدم على ما بعده اه (قوله من غيره) كأشنان وخرقة كردى أى وأصبع (قوله وأولاه الأراك) وفى الإيعاب أغصانه أولى من عروقه اه وعبارة الرخيمية عن البكرى وأولاه فروع الأراك فأصوله التى فى الأرض انتهت اه كردى (قوله أو كل راو الخ) هذا أولى أو متعين إذ لا معدل إلى الترجيح مع إمكان الجمع بصرى (قوله وسواك الانبياء قبل) أى من عهد إبراهيم عليه السلام لا مطلقا هذه ولا يخفى أنه تكلف (قوله بكل خشن) أى بشرط أن يكون طاهرا فلا يكتفى بالنجس فيما يظهر مر (قوله

لانه اول من استاك ونص بعضهم على انه من خصائص هذه الامة بالنسبة الامم السابقة لالانبياء لانه كان للانبياء من عهد ابراهيم دون ائمتهم شيخنا (قوله واليابس الخ) اى من كل نوع عرش (قوله من الرطب الخ) عبارة النهاية فباء الورد بغيره كالريح (قوله من المندى الخ) ومن اليابس الذى لم يندمغنى (قوله اى من جنسه) اى جنس المندى بالماء كدوى عبارة السيد عمر البصرى وهذا هو الظاهر لان ترطيب الاجناس ماخوذ من الاتباع فعلا او قولاه وعبارة عرش ظاهره مرانه اى الاراك مقدم بسائر اقسامه على ما بعده اه (قوله ويظهر ان اليابس الخ) وقيل بالعكس ومال اليه البجيرمى وكلام شرح بافضل يفيد ان السواك الرطب اولى من اليابس المندى بالماء (قوله المتصلة) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله ولما كان فيه ما فيه اى من لزوم عدم اجزاء الاشنان والخرقة ونحو ذلك مما لا يسمى سواكافى العرف (قوله اختار المصنف) اى فى المجموع نهاية (قوله واصبعه المنفصلة) وفاقا للبعثى كياتى وخلافا للنهاية عبارة فان كانت منفصلة ولمن، فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالاستنجاء بجامع الازالة كما يحتمل البدر بن شبة فقد قال الامام والاستياك عندى فى معنى الاستنجاء اه وإن جرى بعض المتأخرين على اجزائها اه قال عرش منهم شيخ الاسلام اه وقال السيد البصرى ومقتضى تعليقه اى النهاية ان اصبع غيره المتصلة كذلك وهو لا يقول به اه (قوله وان قلنا يجب دفنها) اى على قول والافالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى سم عبارة المغنى اما المنفصلة الخشنة فتجرى ان قلنا بطهارتها وهو الاصح ودفنها مستحب لا واجب وإن قلنا بنجاستها لم تجز كسائر النجاسات خلافا لالاسنوى كالايجزى الاستنجاء بها اه (قوله عدمه) اى عدم اجزاء النجس هنا اى فى الاستياك (قوله وجوابه) اى كفى شرح الروض سم (قوله ان ذاك) اى الاستنجاء بالحجر مغنى وكذا ضمير منه (قوله بخلاف هذا) اى الاستياك (قوله رايى رخصة) الاسيبك فانه ليس الخ وقوله المقصود منه الخ) الاولى العطف (قوله بجر النظافة) اى ازالة اريج الكربة مغنى (قوله ذلك) اى النجس (قوله ولا ينافيه) اى اجزاء السواك بالنجس (قوله خلافا لبعضهم) منهم النهاية والمغنى كاسم (قوله مطهرة) بفتح الميم وكسر ها كل انا يطهر به اى منه فشب السواك به لانه يطهر الفم قاله فى المجموع مغنى وباتى فى الشارح ما يوافقه (قوله لان معناه الخ) قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظفا سم (قوله فبى) اى الطهارة الماخوذة منه مطهرة (قوله ولا يجب الخ) قد يقال لو فرض توقف زوالها عليه عيننا فظاهر انه يجب بصرى عبارة شيخنا وقد يجب كذا نذر اه وتوقف عليه زوال نجاسة اوريد كرية فى نحو جمعة وعلم انه يؤذى غيره وقد يحرم كان استاك بسواك غيره بلاذنه ولا علم رضاه فان كان باذنه وعلم رضاه لم يحرم ولم يكره بل هو خلاف الاولى ان لم يكن للتبرك به ولا كان كان صاحب السواك عالما او وليا لم يكن خلاف الاولى وما كان اصله النذب لا يعتبر به الا باحة اه قول المتن (للصلاة) اى ولو قبل دخول وقتها شوى برى اه وباتى عن سم مثله (قوله فرضها) الى قوله والقياس فى المغنى الى قوله وايضا فى النهاية لا قوله ويفرق الى ولصلاة الجنابة (قوله وان سلم من كل ركعتين) اى من نحو التراويح مغنى (والقياس الخ) افتى بذلك

حصوله بها) اى للحصول المقصود قال فى شرح العباب لا الخبر يجزى من السواك الا الاصابع لانه ضعيف وان قال الضياء المندسى لا ارى باسناده باساها فانظر هل يشكل بالعمل بالضعيف فى الفضائل او لا وليس هذا من ذاك (قوله اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة الخ) فى شرح ماما اصبع غيره المتصلة الخشنة فتجرى فان كانت اى الاصبع منفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالاستنجاء بجامع الازالة كما يحتمل البدر بن شبة فقد قال الامام والاستياك عندى فى معنى الاستنجاء اه (قوله وان قلنا يجب دفنها) اى على قول ولا فالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى (قوله وجوابه) اى كفى شرح الروض (قوله ولا ينافيه الخ) اى ولا يقال لارضاء للرب فى استعمال النجس الذى حرمه وذلك لانفكاك جهة التحريم كفى الصلاة فانها مرضاة للرب قطعا مع اجزائها فى ثواب ومكان محرمة لانفكاك جهة التحريم (قوله لان معناه الخ) قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظفا (قوله والقياس الخ) افتى بذلك شيخنا الشهاب

من الرطب ومن المندى بماء الورد اى من جنسه ويحتمل مطلقا وذلك لان فى الماء من الجلاء ما ليس فى غيره ويظهر ان اليابس المندى بغير الماء اولى من الرطب لانه ابلغ فى الازالة (لا اصبعه) المتصلة فلا يحصل بها اصل سنة السواك وإن كانت خشنة (فى الاصح) قالوا انها لا تسمى سواكا ولما كان فيه ما فيه اختار المصنف وغيره حصوله بها اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة واصبعه المنفصلة فيجوز وان قلنا يجب دفنها فورا وبجث الاسنوى اجزاءها وان قلنا بنجاستها ككل خشن نجس ويلزمه غسل الفم فورا لعصيانته واعتراض بان قياس غدم اجزاء الاستنجاء بالمحترم والنجس عدمه هنا وجوابه ان ذاك رخصة وهى لا تنطاط بمعصية والمقصود منه الاباحة وهى لا تحصل بنجس بخلاف هذا ليس رخصة لإذ لا يصدق عليه حدها بل هو عزيمة المقصود منه مجرد النظافة فلا يؤثر فيه ذلك ولا ينافيه خلافا لبعضهم خبر السواك مطهرة للفم لان مناه آلة تنقيه وتزيل تغيره فبى طهارة اغوية لا شرعية كما هو واضح ولا يجب عينابل الواجب على من اكل نجس له دسومة ازالها ولو بغير سواك (ويسن) اى يتأكد

انه لو تركه او لhasن له تداركه اثناءها بفعل قليل كما يسن له دفع الماربين بديه بشرطه (٢١٧) وارسال شعر أو ثوب كف ولو

من مصل آخر ولسجدة التلاوة أو الشكر وان تسوك للقرأة على الوجه ويفرق بينه وبين تداخل بعض الاغسال المستونة بان ميناها على التداخل لمشتقتها ومن ثم كفتنية أحدها عن باقيها ولا كذلك هنالما تقرر انه يسن لكل ركعتين وان قرب الفصل ولا نه يسن للصلاة وان تسوك لوضوئها ولم يفصل بينهما وبفعله القارىء بعد فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر إذ لا يدخل وقتها في حقه أيضا إلا به فن قال يقدمه عليه لتتصل هي به لعلة رعاية الفضل والصلاة الجنابة وللطواف وذلك لخبر الحميدى باسناد جيد ركعتان بسواك افضل من سبعين ركعة بلاسواك وليس فيه دليل على افضليته على الجماعة التي هي بسبع وعشرين درجة لأنه لم يتحد الجزء في الحدبين لأن درجة من هذه قد تعدل كثيرا من تلك السبعين ركعة وايضا خبر الجماعة أصح بل في المجموع ان خبر السواك ضعيف من سائر طرقه وان الحاكم تساهل على عاداته في تصحيحه فضلا عن قوله انه على شرط مسلم وقول ابن دقيق العيد المراد بالدرجة الصلاة لخبر مسلم صلاة الجماعة تعدل خمساً وعشرين من صلاة الفرد

شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله انه لو تركه) اى نسياناً نهية (قوله سن له تداركه الخ) وقال للنهاية وقال في المغنى والظاهر عدم الاستحباب لان السكف مطلوب في الصلاة فراعته أولى وهو أولى بالاعتداد لان المسائل المذكورة خرج فيها عن الاصل لوجود المنتضى له من السنة بصري واليه ميل كلام شيخنا (قوله ولسجدة التلاوة الخ) قال في شرح العباب واما الاستياك للقرأة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة والا وهو الاصح فلا ه سم وعش (قوله او الشكر) ويكون وقته بعد وجود سبب السجود عش (قوله وان تسوك للقرأة) وهذا محله إذ كان خارج الصلاة فان كان فيها أو سجد للتلاوة لا يطلب منه الاستياك لان صاحب السواك الاول على الصلاة وتوابعها عش عن الايعاب (قوله على الوجه) اى خلافاً لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكتف به اى السواك للقرأة عن التسوك للسجود فليس يستحب لقرأته ايضاً بعد السجود اه سم وظاهره وان استاك للسجود وقدمه عن شرح العباب خلافاً (قوله ويفرق بينه) اى بين عدم تداخل سواك التلاوة وسواك سجدها (قوله ومن ثم كفت الخ) اى في حصول اصل السنة وسقوط الطلب باتفاق وفي حصول الثواب ايضاً عند النهاية ومن وافقه (قوله وبفعله) اى السواك (قوله وقتها) اى وقت سجدة التلاوة (في حقه ايضاً) اى في حق السامع كالقارىء (الابه) اى بالفراغ (قوله لعلة رعاية الفضل) ونظيره الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها فان الافضل فعلة قبل دخول الوقت لتيسر العبادة عقب دخول وقتها لا يقال يشك على افضلية السواك قبل الوقت حرمة الاذان قبله لا شغاله بعبادة فاسدة لانا نقول الاذان شرع للاعلام بدخول الوقت فعلة قبله يتأني ما شرع له بل فعلة قبله يقع في لبس بخلاف السواك فانه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقتها ثم رأيت سم على حجب استشكل ذلك ولم يجب عش عبارة سم قوله لعلة الخ فيه تصريح باجرائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يخلو ذلك عن شيء مع قوله إذ لا يدخل الخ وكذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الا ان يفرق باشتغال القارىء وقد يؤخذ من ذلك انه يكفي تقدم الاستياك للصلاة الظاهر على الزوال وتقدم عن الشوبرى الجزم بهذا (قوله وللطواف) ولو نفلانهاية ومغنى (قوله وذلك) اى تاكسدن الاستياك للصلاة (قوله وليس فيه دليل الخ) عبارة النهاية والمعتمد تفصيل صلاة الجماعة اى بلاسواك على صلاة المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها (قوله التي هي بسبع الخ) وفي رواية بخمس وعشرين درجة كما باتى في الشرح (قوله من هذه) اى من السبع والعشرين درجة للجماعة (قوله وقول ابن دقيق العيد الخ) جواب عما يرد على قوله لانه لم يتحد اجزاء الخ (قوله من صلاة الفرد) بشد الذال اى المنفرد (قوله منازع فيه) خبر وقول ابن دقيق العيد الخ والضمير المحرور له واما ضمير بانه فيجوز كونه له وللدراة خلافاً لما في السكردى من انه راجع لخبر

الرملى ثم الجامع بينه وبين هذه الامور المتصورة كلها او بعضها كونه امرًا مطلوباً يسيراً وما يدل عليه ايضاً حديث إذا امرتكم بامر فاتوامنه ما استطعتم وقولهم الميسور لا يسقط بالمعسور (قوله ولسجدة التلاوة والشكر) قال في شرح العباب واما الاستياك للقرأة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة ولا هو الاصح فلا ه (قوله على الوجه) اى خلافاً لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكتف به اى بالتسوك للقرأة عن التسوك للسجود فليس يستحب لقرأته ايضاً بعد السجود اه (قوله لعلة رعاية الفضل) فيه تصريح باجرائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يخلو ذلك عن شيء مع قوله إذ لا يدخل الخ وكذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الا ان يفرق باشتغال القارىء وقد يؤخذ من ذلك انه يكفي تقدم الاستياك للصلاة الظاهر على الزوال (قوله ذلك لخبر الحميدى الخ) قال في شرح الروض فان قلت حاصله ان صلاة به افضل من خمس وثلاثين بدونه وقضيته مع خبر صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته منفرداً خمساً وعشرين ضعفاً ان السواك للصلاة افضل من الفرض وهو خلاف المشهور ثم اجاب ببعض الاجوبة التي ذكرها الشارح ثم قال او يحتمل اى او يحجب بحمل خبر صلاة الجماعة على ما اذا كانت صلاتها وصلاة الافراد بسواك او بدونه والخبر الاخر على ما اذا كانت صلاة الجماعة بسواك

بقصته مضمومالدرجة التي في غيره (٢١٨) فتكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين صلاة وخمس وعشرين درجة وهذا هو الا ليق يباب

مسلم (قوله بقضيته) أي قضية خبر مسلم من التفصيل بالعدد وكذا خير في غيره أي في الحديث الاول (قوله وخمس الخ) وذكر الخمس هذا بناء على رواية أخرى غير رواية السبع كروى أي فالأوفق لما قبله وسبع وعشرين درجة إلا أن يقصد بهذا إلى وجود تلك الرواية (قوله وهذا) أي الاخذ مع الصم (قوله والمانع) عطف على المبنى (قوله من حصره) أي حصرت أبواب الجماعة على السبع والعشرين ورجع الكروى الضمير لابن دقيق العيد (قوله وبمنعه) أي الحصر أو الحمل أيضا أي كنعن الا ليق بباب الثواب (قوله وحينئذ) أي حين الاخذ الخ (قوله فلا اشكال) أي على تفضيل الجماعة على السواك كروى (قوله فلا اشكال) كان معناه أنه حينئذ يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتين فركعتان جماعة بخمسين ركعة يتضم اليها خمس وعشرون درجة والمجموع ازيد من سبعين ركعة فليتامل سم (قوله علي هذا التضعيف) أي السبع والعشرين (قوله في مقابلة الخطأ الخ) صفة بعد صفة لقوله فوائد أخرى (قوله وتوفر الخشوع الخ) عطف على الخطأ (قوله المقضى الخ) صفة لتوفر الخ (قوله وغير ذلك) أي غير ما ذكر من الخطأ والتوفير (قوله وأما الحل الذي ذكره شيخنا الخ) نقله سم ثم وجهه راجعه أن رمت (قوله لظاهر الحديثين) أي حديث الجماعة وحديث السواك (قوله لا مكان الجمع الخ) فيه أن هذا لا مكان إنما يوجب لدليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع أنه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج اليه دليل سم (قوله كما علمت) أي من قوله لا مكان الاخذ الخ كروى (قوله ومثل هذا) أي درجات العبادة (قوله الراي) أي الاجتهاد (قوله فهو) أي الخبر المذكور الوارد عن ابن عمر (قوله في حكم المرفوع) أي اليه صلى الله عليه وسلم (قوله وبه) أي بما جاء عن ابن عمر (قوله يندفع الخ) ما ذكره من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكره وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز أن تكون الدرجة هي الصلاة وتكون احاديث الدرجة محمولة على احد القسمين في احاديث الصلاة فتأمل سم (قوله متفقة الخ) فيه أن كلام الخمس والعشرين درجة والسبع والعشرين درجة وارد كما نبه عليه غير واحد إلا أن يرد بذلك عدم وجود رواية النقص عن ذلك (قوله على الخمس والعشرين) كذا في النسخ والصواب على السبع والعشرين لأن الاحاديث التي ذكرها في الدرجة سبع وعشرون لا خمس وعشرون اهـ (قوله فدل الخ) أي ما ذكر من اتفاق احاديث الدرجة واختلاف احاديث الصلاة (قوله وحينئذ) أي حين إذا كانت الدرجة غير الصلاة (قوله ما بازا الدور) أي المخصوص باهل الدور لا قاصمهم فيه غير الجمعة (قوله باثنين واربعين صلاة الخ) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم هذا يدل على أنه لم يرد بقوله فدل على أن الدرجة غير الصلاة أنها غير الحقيقة ولا تفجر دغايرها كما كذلك لا يتفرع عنه أن تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين واربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل يتنافى ذلك التفرع وإنما

والأخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر انتهى قوله بعشر وجهه أنها إذا كانا بلا سواك تزيد صلاة الجماعة بخمس وعشرين فإذا كانت زيادتها إذا كانت وحدها بسواك خمساً وثلاثين علمنا أن الزيادة للسواك عشر وقوله بخمسة عشر وجهه أنها لو كانا بلا سواك كانت صلاة الجماعة تزيد بخمس وعشرين فإذا كان الافراد بسواك كان له في مقابلة السواك عشر تسقط من خمس وعشرين (قوله فلا اشكال) كان معناه أنه حينئذ يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة بخمسين ركعة تنظم اليها خمس وعشرون درجة والمجموع ازيد من سبعين ركعة فليتامل (قوله لا مكان الجمع بغيره) فيه أن هذا لا مكان إنما يوجب لدليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع أنه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج الى دليل (قوله وبه يندفع) ما ذكر من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكر وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز أن تكون الدرجة هي الصلاة وتكون احاديث الدرجة محمولة على احد القسمين في احاديث الصلاة فتأمل سم (قوله باثنين واربعين) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم

لثواب المبنى على سعة الفضل والمانع من حصره بحمل الدرجة على الصلاة ويمتعه ايضا ان رواية الصلاة خمس وعشرون ورواية الدرجة سبع وعشرون فكيف يتأني الحمل مع ذلك وحينئذ فلا اشكال بوجه وبسليم أن الدرجة الصلاة فلا شك أن للجماعة فوائد أخرى زائدة على هذا التضعيف في مقابلة الخطأ اليها وتوفر الخشوع والحفظ من الشيطان المقضى لمزيد الكمال والثواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك ينيد على زيادة السواك بكثير فلا تعارض وأما الحل الذي ذكره شيخنا في شرح الروض فلا يخلو عن تكلف ومخالفة لظاهر الحديثين فيحتاج لدليل لا مكان الجمع بغيره مما يوافق ظاهرهما كما علمت وجاء بسند حسن عن ابن عمر أن الجماعة في مسجد العشرة بخمس عشرة صلاة وفي مسجد الجماعة بخمس وعشرين ومثل هذا لا يدخل للرأي فيه فهو في حكم المرفوع وبه يندفع ايضا تفسير الدرجة بالصلاة لأن احاديث الدرجة متفقة على الخمس والعشرين واحاديث الصلاة مختلفة فدل على أن الدرجة غير الصلاة لانها لم تختلف بالمحال والصلاة اختلفت بها وحينئذ فتكون الصلاة

جماعة في مسجد العشرة وهو بازا الدور باثنين واربعين صلاة وفي مسجد الجماعة وهو الجامع الاكثر جماعة غالباً أراد

أراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمعناها والمعنى أن الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفرع فليتامل سم أي فان هذا خلاف قوله السابق أي لا مكان الاخذ الخ الذي هو كالمرجح في إرادة المغايرة بحسب الحقيقة ثم قول المحشي والمعنى ان الخمس الخ الا صوب الموافق لقوله السابق أي باعتبار الخ ولما في الشارح ان السبع والعشرين درجة سبع وعشرون صلاة الخ (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة سم أي لما مر أن كل صلاة ركعتان (قوله وبهذا يتأيد الخ) أي بقوله فتكون الصلاة جماعة الخ (قوله وإلا) أي وإن لم ينفع اللطف في دفع الادعاء عبارته في شرح بافضل ويظهر انه لو خشى تنجس فيه لم يندب لها اه وكتب عليه الكردي مانصه وفي الايعاب نحو ما هنا ثم قال ويحتمل خلافه إن اتسع الوقت وعنده ما يظهر فيه ولم يتحش فوات فضيلة التحريم ونحوه ثم رابت بعضهم صرح بجرمته إذا علم من عادته انه إذا استاك دى فهو ليس عنده ما يغسله به وضاق وقت الصلاة اه (قوله لها) أي للصلاة (قوله له فيه) أي للاستياك في المسجد (قوله أطالوا الخ) خبر وكرهه الخ و (قوله في ردها) أي الكراهة يعني في رد قوله بها قول المتن (قوله وتغير الفم) أفهم تعبيره بالفم دون السن نداءه لتغير فم من لاسن له وهو كذلك نهاية وشيخنا قال ع ش هذا قد يشمل الفم في وجهه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جمه القفا وليس بعيدا سم اه (قوله ربحا ولونا) أي أو طعما فيما يظهر نعم في الاولين اكد فيما يظهر ايضا لان ضررهما متعدد بخلافه ولم يقيد صاحب المغنى بالتغير بوصف ولعله جنوح منه الى التعميم الذي أشرت اليه بصرى عبارة الحلبي ربحا ولونا أو طعما اه وعبارة البجيرمي على الاقتناع قوله رائحة الفم ليس بقيد بل مثله اللون كصفرة الاسنان والطعم اه (قوله بنحو نوم) الى التنبيه في المغنى لا قوله مصدر الى للفم وقوله كالتسمية الى ومنزل وقوله ولولغيره الى ولا رادة كل (قوله بنحو نوم) أي كجوع مغنى (قوله أو اكل كربه) كشوم وبصل وكرات شيخنا (قوله مصدر ميمى) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بمعنى اسم الفاعل) قد يقال أو باق على المصدرية رعاية للابلية بصرى (قوله ويتأكد) الى قوله أو الته في

هذا يدل على انه لم يرد بقوله فدل على ان الدرجة غير الصلاة أنها غير ما بحسب الحقيقة وإلا ففجر دمغايرتها لها كذلك لا يتفرع عنه ان تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل ينافي ذلك التفرع وإما ما رابه أنها زائدة عليها مع كونها بمعناها والمعنى ان الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفرع فليتامل اه (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة وفي شرح الروض أو يحمل صلاة الجماعة على ما إذا كانت صلاتها وصلاة الانفراد بسواك وبدونه والخبر الاخر دلي ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك واخرى وبدونه فصلاة الجماعة بسواك افضل منها وبدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلاسواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر اه وقد قدمناه ايضا فقد افاد هذا الحل ان لفظة الجماعة خمس وعشرين ولفظة السواك عشر أو به يتضح ما فرعه فاذا كانت الصلاتان جماعة لكن احدهما فقط بسواك فقد استويا في الجماعة وصارت التي بسواك زائدة بمالسواك وهو عشر وإذا كانتا فرادى واحداهما فقط بسواك زادت على الاخرى بعشر السواك وإذا كانت إحداها جماعة بسواك والاخرى فرادى بلاسواك زادت الاولى بما للجماعة وهو خمس وعشرون ومالسواك وهو عشر ومجوع ذلك خمس وثلاثون وإذا كانت إحداها جماعة بلاسواك والاخرى فرادى به فزيادة الاولى للجماعة وهي الخمس والعشرون يسقط منها زيادة الثانية للسواك وهي العشرين يبقى خمس عشر زائدة على الثانية (قوله وتغير الفم) لو كان له وجهان احدهما من جهة فقاءه فانه لا يجب غسله ولا يطلب مضضة للفم الذي فيه ولا استنشاق للأنف الذي فيه وهل يطلب السواك

باثنين وخمسين صلاة وبهذا يتأيد ما قدمته أن تضعيف الجماعة يزيد على تضعيف السواك بكثير ولوعرف من عادة ادماء السواك لفمه استاك بلطف وإلا تركه ويفعله لها ولغيرها ولو بالمسجد أن أمن وصول مستقذرا اليه وكرهه بعض الائمة له فيه أطالوا في ردها (وتغير الفم) ربحا ولونا بنحو نوم أو اكل كربه أو طول سكوت أو كثرة كلام للخبر الصحيح السواك مطهرة أي بكسر الميم وفتحها مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل من التطهير واسم الآلة للفم مرضاة للرب ويتأكد في مواضع آخر

النهاية (قوله كقراءة قرآن) ويكون قبل الاستعاذة شرح بأفضل ونهاية (قوله وكذا كالتسمية الخ) وعليه فيستحب السواك قبل التسمية في الوضوء لاجل التسمية وبعد غسل الكفين لاجل الوضوء (قاعدة) لو نذر السواك هل يحمل على ما هو المتعارف فيه من الاسنان وما حولها ام يشمل اللسان وسقف الحلق فيه نظر والاقرب الاول لانه المراد في قوله وَيَتَذَكَّرُ إذا استكنتم فاستنوا عرضا وتفسيرهم السواك شرعا بانه استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها عيش وفي البحرى عن البايع ما يوافقه في مسئلة النذر (قوله كالتسمية أول الوضوء) فضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمتجه ايضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم ووافقا لما راه سم (قوله والاول اقرب) بل التسوية اقرب اخذا باطلاق الاصحاب ولا داعي للتخصيص بصري عبارة الكردى عن الايعاب واليه يرشد اطلاقهم نظر الملائكة ذلك المحل وعليه فلا يتقيد بمنزله اه (قوله ولا رادة كل الخ) اى او جماع لزوجته وامته وعند اجتماعه باخرا نه وعند دخول الكعبة وعند العطش والجوع وإرادة السفر والقدم منه فان لم يقدر على جميع ذلك استاك اليوم واليلة مرة وفيه فضائل كثيرة وخصال عديدة أعظمها أنه مرصاة للقرب مسخطة للشيطان مطهرة للضم مطيب للنسكة مصف للخلقة، ذلك للفظنة والنصاحة قاطع للرطوبة محلل للبصر مبطل للشيب مسو للظهر مضاعف للاجر مرهب للعدو مهضم للطعام مرغم للشيطان مذكر للشهادة عند الموت واوهاما لبعضهم إلى نيف وسبعين خصلة وشيخنا واكثرها في المغنى (قوله والاستيقاظ منه) اى وإن لم يحصل تغير لانه مظنته برماوى (قوله وفي السحر) بفتححتن ما بين الفجرين وجمعه اسحار وادامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق وتسكن الصداع وتذهب جميع ما في الراس من الاذى والبعث وتقوى الاسنان وتزيد فصاحة وحفظا وغفلا وتطهر القلب وتذهب الجذام وتنمى المال والاولاد وتؤانس الانسان في قبره ويأتيه ملك الموت عند قبض روحه في صورة حسنة بجبري عن الزاهد (قوله وعند الاحتضار) اى بنفس المريض او بغيره وقيل انه يسهل خروج الروح مغنى وبجبري (قوله وللصائم الخ) كما سن التطيب قبل الاحرام مغنى (قوله وإن الخلوف) اى قبل الزوال كركدى (قوله نديه) اى السواك (قوله يلزمه دور) اى لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل للآخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب للآخر لم يمكن الامثال لان الاتيان باى منهما يقتضى تقدم الاخر إلى ما لا نهاية له فتأمل سم ونعقبه الهاتني في حاشيته على التحفة فقال قوله دور ظاهر لان السواك امر ذو بال وكل امر ذى بال تستحب له التسمية والتسمية ايضا ذكر من الاذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالتسمية طلبت السواك والسواك طلب التسمية فيكون تسلسلا إلى غير النهاية وإن السواك المعتد به شرعا يتوقف وجوده على التسمية وكون التسمية ذكرا معتد بها كما لها شرعا ايضا متوقف على السواك قبله فيكون دورا قطعيا كما

كقراءة قرآن او حديث أو علم شرعى أو آله وكذا كالتسمية أول الوضوء ولدخول مسجد ولو خاليا ومنزل ولو لغيره ثم يحتمل تقييده بغير الخالي ويفرق بينه وبين المسجد بأن ملائكته أفضل فروعوا كما روعوا بكرة دخوله خاليا لمن أكل كريها بخلاف غيره ويحتمل التسوية والاول اقرب ولا رادة أكل أونوم ولاستيقاظ منه وبعد وتر وفي السحر وعند الاحتضار وللصائم قبل أو ان الخلوف (تنبيه) نديه للذكر الشامل للتسمية مع نديها لكل أمر ذى بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا مخلص عنه

للغم الذى فيه ويتأكد لغيره وللصلاة فيه نظر والطلب غير بعيد (قوله كالتسمية أول الوضوء) فضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في العباب والمتجه ايضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم ووافقا لما راه سم (قوله نديه) اى نذب السواك وقوله يلزمه دور اى لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طلب التسوية للسواك لم يقتض طلب السواك الذى طلبت له بل سواكا آخر لها وهكذا فتأمل على أنه لا تسلسل حقيقة ايضا فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل للآخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب كل للآخر لم يمكن



قال الشارح وإنما اكتفى الشارح بذكر الدور فقط لأنه أخفى من التسلسل إذ تصوير التسلسل في أمثال هذا المقام ظاهر وشائع انتهى كردى (قوله) لا يمنع نذب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول المخلص بعكس ذلك أى يمنع نذبه لما قاله سم وقد يجاب بان منشأ الدور إنما هو التسمية الثانية المطلوبة للسواك المطلوب للتسمية الأولى لا السواك فلذا تعين منع نذب التسمية الثانية المرادة للشارح هنا لتخلص من الدور ثم رأيت في الكردى عن الهاتفي جوابا آخر نصه قوله لا يمنع نذب التسمية له أى للسواك لا يمنع نذب السواك للتسمية لأن التسمية امر ذوو بال قطعاً فالسواك مندوب له قطعاً بخلاف السواك لما مر من أن الاستياك عند الامام ومن تبعه في معنى الاستيجار لا تندب له التسمية إذا تم هذا اندفع ما قيل يرد على هذا الحصر الخ اه (قوله) وبوجه الخ) لو تم لزم انها لا تسن مطلقاً حيث لم يتقدمها سواك قاله السيد البصرى وقد يجاب بان ما ذكره الشارح توجيه لترجيح منع نذب التسمية مع حصول المخلص ظاهراً بعكس ذلك فيختص التوجيه المذكور بصورة الدور (قوله) هو عدم التأهل الخ) أى لانه لا يتأهل لذلك إلا بالسواك (قوله) ويسن) إلى قوله وينبغي في النهاية وإلى قوله وان يجعل في المغنى (قوله) مطلقاً) أى وإن كان لازالة التغير نهاية وشرح بأفضل زاد المغنى وقيل إن كان المقصود به العبادة فباليمين أو إزالة الرائحة فباليسار وقيل باليسار مطلقاً وفي الكردى عن الايعاب لو كانت الالة اصبعه بناء على ما مر فيها سن كونها اليسار ان كان ثم تغير لانها تباشره اه (قوله) لانها لا تباشر القدر) قد يرد عليه ان اليد لا تباشر القدر في الاستنجاء بالحجر مع كراهته باليمين ولعل قوله مع شرف الفهم الخ لدفع ورود ذلك سم (قوله) وان يبدأ بجانب الفهم الخ) أى إلى نصفه وينبغي الجانب الايسر إلى نصفه أيضاً من داخل الاسنان وخارجها شيخنا وتقدم عن عرش مثله بزيادة (قوله) وينبغي الخ) قال المحلى ويستحب ان ينوى الوضوء وله ليشاب على سننه المتقدمة غسل الوجه انتهى وقال سم قوله ليشاب الخ قصيته حصول السنة من غير ثواب لكن صرح ابن عبد السلام بان لا تحصل السنة أيضاً اه اقول وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع على العبادة وغيرها فجرد وقوعه حيث لم يقترن بالنية ينصرف إلى العادة فلا يكون عبادة عرش (قوله) ان ينوى بالسواك الخ) أى ان لم يكن للوضوء وإلا فنيته تشمل مغنى وشيخنا عبارة شرح بأفضل وينوى به سنة الوضوء بناء على ما مشى عليه المصنف تبعاً لجماعة من أنه قبل التسمية والمعتمد أن محله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة فينبذ لاحتياج لنية ان ينوى عند التسمية لشمول النية له كغيره اه وفي الكردى عليه قوله لا يحتاج الخ مراده بعدم الاحتياج إلى النية عدم الاحتياج لاستئنافها عند ما ذكره وإلا فاستصحابها لا بد منه كما مرشده كلامه في غير هذا الكتاب عبارة فتح الجواد ويسن له ان يستصحبها فيه من أوله بأن يأتي بها وله على أى كيفية من كيفياتها السابقة ويستصحبها إلى غسل بعض الوجه ليحصل له ثواب السنن المتقدمة عليه اه فتعليقه بقوله ليحصل الخ يفيد توقف حصولها على استحضارها وفي الايعاب عن المجموع وغيره ان الاكمل ان ينوى مرتين مرة عند ابتداء وضوءه ومرة عند غسل وجهه اه عبارة شيخنا والاحسن ان ينوى اول السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عندا ولغسل الوجه النية المعتبرة اه (قوله) يؤخذ منه) أى من القياس على الجماع (قوله) بمعنى يتحتم) أى لحصول الثواب سم وكردى بل لحصول أصل السنة كما مر عن عرش (قوله) مالم تشملها الخ) أى عملاً لم تشملها الخ كالسواك قبل التسمية في الوضوء المقرونة بالنية وقبل الاحرام بالصلاة (قوله) لم يثبت عليه) بل لا يسقط به الطلب أيضاً كما مر عن عرش (قوله) وان يبلغ ريقه اول استياكه) كذا في النهاية وقال عرش ولعل حكمته التبرك بما يحصل في اول العبادة ويفعل ذلك وان لم يكن السواك جديداً وعبارة فتاوى الشارح مر المراد باول السواك ما اجتمع فيه من ريقه عند ابتداء السواك اه عبارة البجيرمى عن

إلا امثال لان الاتيان بأى منهما يقتضى تقدم الآخر إلى ما لا نهاية له فتأمل (قوله) لا يمنع نذب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول المخلص بعكس ذلك أى يمنع نذبه لها (قوله) لانها لا تباشر القدر) قد يرد ان اليد لا تباشر القدر في الاستنجاء بالحجر مع كراهته باليمين ولعل قوله مع شرف الفهم لدفع ورود ذلك (قوله) وينبغي

إلا يمنع نذب التسمية له  
وبوجه بأنه حصل هنا مانع  
منها هو عدم التأهل  
لكمال النطق بها ويسن  
أن يكون باليمين مطلقاً  
لانها لا تباشر القدر مع  
شرف القسم وشرف  
المقصود بالسواك وان  
يبدأ بجانب الفم الايمن  
وينبغي أن ينوى بالسواك  
السنة كالنسل بالجماع  
ويؤخذ منه أن ينبغي  
بمعنى يتحتم حتى لو فعل  
مالم تشمل نية ماسن فيه  
بلانية السنة لم يثبت عليه  
وان يعود الصبي ليألفه  
وأن يجعل خصره وإيمامه  
تحتة والا اصابع الثلاثة  
الباقية فوقه وأن يبلغ  
ريقه أول استياكه

الألعدر وان لا يمسه وان يضعه فوق اذنه (٢٢٢) اليسرى لحبر فيه واقتداء بالصحابة رضى الله عنهم فان كان بالارض نصبه ولا

المر حوى ويستحب أن يبلغ ريقه أول ما يستاك وفي كل مرة وقت وضعه في الفم وقبل أن يحركه كثيرًا لما قيل أنه أمان من الجذام والبرص وكل دواء سوى الموت ولا يبلغ بعد ذلك شيئًا لما قيل أنه يورث الوسواس (اه قوله) (اللعذر) أي كان يعلق به قدر (قوله) وان لا يمسه (فان ذلك يورث الباسور بحبر مى) (قوله) وان يضعه (الخ) كذا في المغنى (قوله) فان كان) أي وضع السواك (قوله) وقد حصل به نحو ريح) عبارة النهاية أن علق به قدره وعبارة المغنى إذا حصل عليه وسخ أو ريح أو نحوه كما قاله في المجموع (اه) (قوله) أي إلا أن كان عليه (الخ) واطلق المغنى السكره ويمكن حمله على مقاله الشارح (قوله) وان لا يزيد (الخ) كذا في المغنى والافتقار وزاد شيخنا لما قيل أن الشيطان يركب الزناد (قوله) على شبر) أي بالشبر المعتدل لا بشبر نفسه بحبر مى (قوله) وان لا يستاك (الخ) واستحب بعضهم أن يقولوا اللهم بيض به أسناني وشد به لثاتي وثبت به لثاتي وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين شيخنا زاد المغنى قال المصنف وهذا بأس به وإن لم يكن له أصل فانه دعاء حسن (اه) (قوله) حرام) كذا في النهاية والمغنى (قوله) ويتأ كذا التخليل (الخ) ويسن التخليل قبل السواك وبعده ومن آثار الطعام شرح بأفضل زاد المغنى وكون الخلل من عود السواك ويكره بنحو الحد يداه زاد شيخنا قيل ويكره (الخ) أو من الخللة المعروفة (اه) وفي السكردى عن إيعاب ويكره بعد القصب وبعو دالأس وورد النهى عنهما وعن عود الرمان والريحان والتين من طرق ضعيفة وانها تحرك عرق الجذام إلا التين فانه يورث الاكلة وجاء في طب اهل البيت النهى عن الخلل بالخصوص والقصب بالحديد كجلاء الاسنان وبردها به ويسن بل يتأ كد على من يصحب الناس التنظف بالسواك ونحوه والتطيب وحسن الادب (اه) (قوله) بل هو أفضل) أي من السواك وفي شرح العباب قال الزركشي وابن العماد وهو أي التخلل من أثر الطعام أفضل من السواك لانه يبلغ بمابين الاسنان المغير للفم ما لا يبلغه السواك ورد بان السواك يختلف في وجوبه (اه) سم (قوله) بانه موجود) أي الاختلاف (قوله) في حالة) إلى قوله ولو اكل في المغنى لا قوله ويفتح في لغة شاذة وقوله ويمتد إلى وحكمة (الخ) وكذا في النهاية لا قوله يوم القيامة إلى واطيبيته (قوله) بل هو سنة مطلقا) تقدم عن شيخنا أنه يعتر به الاحكام الخمسة إلا الا باحة قول الماتن (إلا للصائم) أي ولو كان فلا نهاية ومغنى زاد شيخنا ولو حكما فيدخل الممسك كان نسي النية ليلا في رمضان فامسك فهو في حكم الصائم على المعتمد خلافا لما قاله ابن عبدالحق والخطيب من عدم السكره للممسك لانه ليس في صيامه زاد الجبرمى فان قيل لا شيء كره الاستيك بعد الزوال للصائم ولم تذكره المضمضة مع انها من بلة للخلوف اجيب بان السواك لما كان مصاحبا للماء ومثله الريق كان أبغ من مجرد الماء الذي به المضمضة اقول الماتن (بعد الزوال) خرج به ما لموات فلا يكره لان الصوم لا ينقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح رم ما يوافقه عرش على مر وفي حاشيته هنا أي على المنهج مانصه (فرع) مات الصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل إزالة الخلوفه بسواك وقياس دم الشهيد الحرمة وقال به الرملى اهبجبرمى وياتى عن شيخنا مثله (قوله) ويفتح (الخ) واما الرواية فباضم فقط عرش ومغنى (قوله) تغيره) أي تغير رائحته نهاية ومغنى (قوله) اطيب عند الله (الخ) أي أكثر ثوابا عند الله من ريح المسك المطلوب في نحو الجمعة وانه عند الملا تكة اطيب من ريح المسك عندكم شيخنا (قوله) كما صح (به) أي بان خلوفه اطيب (الخ) (قوله) لانه محل الجزاء) أو محل ظهورها باعطاء صاحبها انواع الكرامة واهل هذا اظهر بما ذكره الشارح قاله السيد عمر البصرى وقد بدعى انه هو مراد الشارح (قوله) تدل على طلب إبقائه) أي فتكره إزالته شرح المنهج (قوله) على تخصيصه (الخ) أي تخصيص الخلوف المطلق في الحديث المتقدم مغنى (قوله) وخلوف افواههم (الخ) جملة حاله مفيدة لاعمالها فيفهم منه ان ذلك في الدنيا وهو الاصح

يعرضه وان يغسله قبل وضعه كما إذا اراد الاستياك به ثانيا وقد حصل به نحو ريح ولا يكره إدخاله ماء وضوئه أي إلا ان كان عليه ما يقدره كما هو ظاهر وان لا يزيد في طول له على شبر وان لا يستاك بطرفه الآخر قبل لان الاذى يستقر فيه وهو بسواك الغير بلا إذن ولا علم رضا حرام وإلا بخلاف الأولى إلا للتبرك كما فعلته عائشة رضى الله عنها وبتأ كد التخليل اثر الطعام قبل بل هو أفضل للاختلاف في وجوبه ويرد بانه موجود في السواك أيضا مع كثرة فوائده التي تزيد على السبعين ولا يبلغ ما أخرجه بالخلل بخلاف لسانه لان الخارج به يغلب فيه عدم التغير (ولا يكره) فيه حالة من الحالات بل هو سنة مطلقا ولو لم يكن لاسنان له ما مرانه مرضاة للرب (إلا للصائم بعد الزوال) لان خلوفه وهو بضم اوله ويفتح في لغة شاذة تغيره أطيب عند الله من ريح المسك يوم القيامة كما صح به الحديث وذكر يوم القيامة لانه محل الجزاء أو لإفاطيبيته عند الله موجود في الدنيا ايضا كما دل عليه حديث آخر واطيبيته تدل على طلب إبقائه ودل على تخصيصه بما بعد الزوال ما في خبر

جماعة وحسنه بعضهم ان من خصوصيات هذه الامة أنهم يسون وخلوف افواههم أطيب عند الله من ريح المسك عند

عند ابن الصلاح والسبكي وخصه ابن عبد السلام بالآخرة ولا مانع أن يكون فيها معنى (قوله والمسا لما لاخ)  
 الاولى إسقاط لما (قوله وحكمة اختصاصه بذلك) أى اختصاص السكرانة بما بعد الزوال النهائية ومعنى (قوله)  
 بخلاف قبله) فيحال على نوم أو اكل في الليل ونحوهما يؤخذ من ذلك أنه لو واصل وأصبح صائما كره له  
 قبل الزوال كما قاله الجليلي وتبعه الاذرى والزركشى وجزم به ابن المقرئ كما حب الانوار وهو المعتمد وظاهر  
 كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولم ينسحر وهو الوجه ويوجه بان من شأن التغير قبل الزوال أنه يحال  
 على التغير من الطعام بخلافه بعده فاناطوه بالمظنة من غير نظر إلى الافراد كما لمشقة في السفر نهاية وإيعاب وفى  
 المعنى ما يوافق وعبارة لا مداد لو تناول ليلا ما يمنع الوصال ولا ينشأ منه تغير في المعدة بوجه وكذا لو ارتكبت  
 الوصال المحرم فيما يظهر كره له السواك من الفجر على ما قاله جمع لان الخلو فحينئذ من الصوم السابق اه  
 ويوافقها قول الشارح الا ترى بان لم يتعاط مفطرا ينشأ عنه الخ وفى عرش مانصه ونقل بالدرس عن شرح  
 العباب للشارح مر نقلا عن والده ما وافق ما قاله ابن حجاج ونص ما نقل ويؤخذ منه ان فرض الكلام فيما  
 يحتمل تغيره به اما لو افطر بما لا يحتمل ان يحال عليه التغير كنحو سمسمة او جماع فحكمه كالمواصل افاده  
 الشارح مر فى شرح العباب وقال إن والده افاق به اه (قوله ومن ثم لو سوك الخ) او ازال الشهيد الدم عن  
 نفسه بان جرح جرحا يقطع بموته منه فالزال الدم عن نفسه قبل موته كره شيخنا زاد المعنى فتقويت المسكف  
 الفضيلة على نفسه جائز وتقويت غيره لها عليه لا يجوز إلا باذنه اه (قوله حرم عليه الخ) ولو تعمد مس أو لمس  
 غيره مسا أو لمسا ناقضا بغير اذنه كان تعمدت لمس رجل أو تعمدت لمس امرأة بلا اذن فى ذلك ينهى التحريم إذ  
 فيه تقويت فضيلة على غيره بلا اذن ولو تعمدت نقض طهارة نفسه عبثا ينهى السكرانة مر اه سم (قوله)  
 مفطرا ينشأ عنه الخ) خرج به نحو الجماع بجبرى (قوله على الوجه الخ) وجرى الشهاب الرملى والخطيب  
 والجال الرملى وابن قاسم العبادى وغيرهم على عدم كراهة السواك حينئذ كرهى (قوله فسن السواك الخ)  
 اعتمده المعنى والزبادى وكذا النهاية وفاقوا والده ثم قال ولو اكل الصائم ناسيا بعد الزوال او مكرها او وجرا  
 ما زال به الخلو فاقبله ما منع ظهوره وقتنا بعدم نظره وهو الاصح فهل يكره السواك ام لا زوال المعنى قال  
 الاذرى انه محتمل واطلاقهم يفهم التعميم اه اذ سمى أى فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لان  
 ذاك فيما اذا حصل تغير بالنوم او الاكل ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيما اذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه  
 لا يلزم من زوال الخلو بالاكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الاكل اه زاد السكردى وعلى ما قاله أى سم  
 إن حصل بما ذكر تغير الفهم كره السواك عند الشارح أى ابن حجر دون الجماعة المذكورين وإن لم يحصل  
 به تغير كره عند الشارح وغيره وفى شرح العباب بحث الاذرى كراهته للصائم قبل الزوال إن كان بدى فمه

أشق على أمتى لا سرتهم بالسواك أو لفرضت عليهم السواك ولا كذلك الخلال اه (قوله بخلافه قبله) أى  
 وإن لم ينسحر على الوجه مر قال الجليلي إلا إذا لم يفطر ليلا أى فيبتدئ بكرة قبل الزوال ايضا لان التغير حينئذ  
 من اثر الصوم ولا يحذور فيما يلزم من ذلك وهو زوال السكرانة بالغروب وغودها بالفجر لان الحكم بزوال  
 بزوال علته وهى هنا إزالة الصائم اثر صومه ويثبت عند وجودها ولو جامع ليلا فقط قبل زوال السكرانة قبل  
 الزوال لا نقطاع حكم الصوم او لا لان الجماع لا مدخل له فى التغير فيه نظرا اه (قوله ومن ثم لو سوك غيره بغير  
 اذنه حرم) لو تعمدت مس أو لمس غيره مسا أو لمسا ناقضا بغير اذنه كان تعمدت لمس رجل أو تعمدت لمس امرأة أو  
 مس رجل بلا اذن فى ذلك ينهى التحريم اذ فيه تقويت فضيلة على غيره بلا اذن ولو تعمدت نقض طهارة نفسه  
 عبثا ينهى السكرانة مر وقاس ما تقرر انه لو ازال الشهيد دم نفسه لم يحرم بان جرح فى الحرب جراحة يقطع  
 بموته منها ثم ازاله بنفسه ثم مات فى الحرب وقد يقال لا يتحقق عند الإزالة انه شهيد لجواز ان لا يموت فليتامل  
 (قوله وايضا فقد وجد الخ) قد يشكل كلا التوجيهين بجواز إزالة النجاسة عن الشهيد وان ادت إلى إزالة القدم  
 الشهادة وقد علم بما قرره إن سبب كراهة السواك إزالة الخلو وقضيته كراهة إزالة التغير استياك (قوله كما  
 عليه جمع) افاق به شيخنا الشهاب الرملى ولو اكل الصائم ناسيا بعد الزوال او مكرها ما زال به الخلو فاقبله

والمسا لما بعد الزوال ويمتد  
 لغة الى نصف الليل ومنه الى  
 الزوال صباح وحكمة  
 اختصاصه بذلك ان التغير  
 بعده يتمحض عن الصوم  
 لخلو المعدة بخلافه قبله وانما  
 حرمت لإزالة دم الشهيد  
 لانها تقويت فضيلة على  
 الغير ومن ثم لو سوك الصائم  
 غير بغير اذنه حرم عليه لذلك  
 ولو تمحض التغير من  
 الصوم قبل الزوال بان لم  
 يتعاط مفطرا ينشأ عنه  
 تغير ليلا كره من أول النهار  
 ولو اكل بعد الزوال ناسيا  
 مغيرا أو نام وانتبه كره أيضا  
 على الوجه لانه لا يمنع تغير  
 والصوم فقيه لإزالة له ولو  
 ضمنا وأيضا فقد وجد  
 مقتض هو التغير ومانع  
 هو الخلو والمانع مقدم  
 إلا أن يقال ان ذلك التغير  
 أذهب تغير الصوم  
 لاضمحلاله فيه وذهابه  
 بالكلية فسن السواك لذلك  
 كما عليه جمع

لمرض في لثته ويخشى الفطر منه الخ اه (قوله) وتزول السكراة بالغروب) كذا في المعنى وشرح الغاية للغزى وقال شيخنا وكذا بالمولد لانه الان ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوخى وقال غيره لا تزول بالموت بل قياس دم الشهيد الحرمة وبه قال الرملى اه (قوله الحشنة) لاحاجة اليه (قوله هل يكره الخ) اعتمده سم وشيخنا واعتمد البجيرى عدم السكراة قول المتن (والتسمية اوله) ويسن التعوذ قبلها وان يزيد بعدها الحمد لله على الاسلام و نعمته والحمد لله الذى جعل الماء طهورا والاسلام نورا رب اعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسن الاسرار بها شيخنا وفي النهاية والمعنى مثله لا قوله والاسلام نور او قوله ويسن الاسرار بها (قوله اى الوضوء) ولو بما مغصوب لانه قرينة والعصيان لعارض وتسنى لكل امرئى بالعبادة او غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولومن اثناء سورة وجماع وذبح وخروج من منزل لا للصلاة والحج والاذا كروا تسكروا لمسكره ويظهر كما قاله الاذرعى تحريرا المحرم نهاية وفي المعنى ما يوافقه لانه قال بالسكراة لمحرم عبارة سم قال في العباب وتسكروا هى التسمية لمحرم او مكروه قال في شرحه والظاهر ان المراد بهما المحرم او المكروه ولذلك فتنس في نحو الوضوء بمغصوب وبحث الاذرعى حرمتها عند المحرم ضعيف اه وعبارة عرس قوله مر لمحرم اى لذاته كالزنا وشرب الخمر بقى المباحات التى لا شرف فيها كتنقل متاع من مكان الى اخر وقضية ما ذكرنا مباحة فيه او عبارة الرشيدى ولينظر لولا كل مغصوب باهل هو مثل الوضوء بما مغصوب او الحرمة فيه ذاتية والظاهر الاول وحينئذ فصوره المحرم الذى تحرم التسمية عنده ان يشرب خمر او ياكل ميتة لغير ضرورة والفرق بينه وبين اكل المغصوب ان الغضب امر عارض على حل الماكول الذى هو الاصل بخلاف هذا اه (قوله او جملة الخ) اقتصر عليه في شرح بافضل وقال الكردي عليه لم يقل أنه ضعيف كما قال به في التحفة والاياعاب لما يثبت في الاصل من ان له طرقاير تها الى رتبة الحسن فراجع بل بعض طرقة حسن اه (قوله لما يأتى الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله واقلها) الى قوله كما يصرح به في النهاية والمعنى (قوله واقلها بسم الله) فيحصل اصل السنة بذلك ولا يحصل بغيره من الاذكار لطلب التسمية بخصوصها شيخنا عبارة سم (فرع) هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله او ذكر الله كفى بداية الامور فاجاب مر بالمنع لان البداء ورد فيها طلب البداء بالبسملة وبالحمد لله وبذكر الله وهذه لم يرد فيها الا طلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام توضعوا بسم الله اى قائلين ذلك كما فسر به الاثمة واقول لقائل ان يقول ان حديث كل امرئى بال شامل للوضوء اه (قوله واكملها بسم الله الرحمن الرحيم) وباقى بذلك ولو جنبنا وحائضا ونفساء كان يتوضا كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد بها الدكر شيخنا قول المتن (فان ترك) ان بنى للمفعول فالتذكير بتاويل التسمية بمذكر اى قول بسم الله او ذكر بسم الله او الايمان به مثلا سم (قوله قائل بسم الله الخ) او

ما منع طهوره وقتنا بعدم فطره وهو الاصح فهل يكره له السواك أم لا زال والمعنى قال الاذرعى أنه محتمل وإطلاقيهم يفهم التعميم اى فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لان ذاك مفروض فيما اذا حصل تغير بالنوم او الاكل ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيما اذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلوفا بالاكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الاكل (قوله والتسمية اوله) قال في العباب وتسكروا هى التسمية لمحرم ومكروه قال في شرحه بعد ان بين نقل ذلك عن الجواهر ما نصه والظاهر ان المراد بهما المحرم او المكروه لذاته فتنس في نحو الوضوء بما مغصوب خلافا لما بحثه الاذرعى وغيره وبحث الاذرعى حرمتها عند المحرم ضعيف وإن نقله عن الحنفية كما علم بامر عن العلماء اه واراد بامر عن العلماء قوله قبل ذلك (فرع) في الجواهر وغيره عن العلماء ان الافعال ثلاثة قسم تسن فيه التسمية وقسم لا تسن فيه وقسم تسكروا فيه اه (فرع) وقع السؤال هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله او ذكر الله كفى بداية الامور فاجاب مر بالمنع لان البداء ورد فيها طلب البداء بالبسملة وبالحمد لله وبذكر الله وهذه لم يرد فيها الا طلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام توضعوا بسم الله اى قائلين ذلك كما فسر به الاثمة واقول لقائل ان يقول ان حديث كل امرئى بال شامل للوضوء (قوله فان ترك) ان بنى للمفعول اشكل التذكير في الضمير لان ضمير المؤنث

وتزول السكراة بالغروب (تنبيه) هل تسكروا إزالة الخلوفا بعد الزوال بغير السواك كأصبعه الحشنة المتصلة لان السواك لم يكره لعينه بل لازالته كما تقرر فكان ملحظ السكراة زواله وهو أعم من أن يكون بسواك أو بغيره أولا كما دل عليه ظاهر تقييدهم إزالته بالسواك وإلا قالوا هنا أو في الصوم يكره للصائم إزالة الخلوفا بسواك أو غيره كل محتمل والأقرب للمدرك الاول وكلامهم الثانى فتأمله (والتسمية اوله) اى الوضوء للاتباع ولخبر لا وضوء لمن يسم وأخذ منه أحمد وجوبها ورده أصحابنا بضعفه أو حملة على التكامل لما يأتى في المضمضة وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (فان تركها) ولو عمدا (فى أثناءه) يأتى بها تداركا لها قائل بسم الله

أوله وأخره لا بعد فراغه وكذا في الأكل ونحوه كما يصرح به كلام الروضة وغيره باختلاف نحو الجماع المكره الكلام عنده وهي هنا سنة عين وفي نحو الأكل سنة كفاية لما يأتي رابع أركان الصلوة يتروى في الجماع هل يكنى ( ٢٢٥ ) تسمية أحدهما والظاهر نعم ( وغسل كفيه )

إلى كوعيه ( وإن تيقن طهرهما ) ويسن غسلهما معا للاتباع قيل ظاهر تقديمه السواك أنه أول سنته ثم بعده التسمية ثم غسل الكفين ثم المضمضة ثم الاستنشاق وبه صرح جمع متقدمون قال الأذري وهو المنقول إليه يشير الحديث والنص اه وليس كما قال بل المنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أوله التسمية وجزم به المصنف في مجموعهم وغيره فينوي معها عند غسل اليدين إذ هو المراد بأوله في المتن بأن يقرن النية بها عند أول غسلها كقصرها بتحريم الصلاة وحيثئذ فيحتمل أنه يتلفظ بالنية بعد البسملة وعليه جريت في شرح الإرشاد لتشمله بركة التسمية ويحتمل أنه يتلفظ بها قبلها كالتلفظ بها قبل التحريم ثم يأتي بالبسملة مقارنة للنية القلبية كما يأتي بتكبير التحريم كذلك فاندفع ما قيل قرنها بما يستحيل لأنه يسن التلفظ بالنية ولا يعقل التلفظ معها بالتسمية ومن صرح بأنه ينوي عند غسل

بسم الله الرحمن الرحيم شيخنا ( قوله أوله وآخره ) أي الأكل ذلك ولا فالسنة تحصل بدونه رشدي زادعش والمراد بالاول ما قبل الاخر فيدخل الوسط اه اي والمراد باخره ما عدا الاول ( قوله لا بعد فراغه ) اي الرضوء اي الفراغ من افعاله ولو بقي الدعاء بعده على احد قولين ارتضاء الرملي ولكن نقل عن الزيادي والشبرا ملسي ان المراد فان فرغ من توابعه حتى الذكر بعده بل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة انا أنزلناه وهذا أقرب شيخنا ( قوله كذا في الأكل ) قال شيخنا والظاهر أنه يأتي بها بعد فراغ الأكل ليتقياً الشيطان ما أكله وينبغي ان يكون الشرب كالأكل مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر انه يأتي بها الخ ينبغي ان محله إذا قصر الفصل بحيث ينسب إليه عرفاه عبارة سم مشي شيخ الاسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونازعه الشارح في شرح الارشاد ثم ايد ما قاله أي شيخ الاسلام بحديث الطبراني اه لفظه كما في السكردى من نسي أن يذكر الله في أول طعامه فليذكر اسم الله في آخره ( قوله ونحوه ) أي مما يشمل على أفعال متعددة كالأكل كتحال والتأليف والشرب اه كروى عن شرحي الارشاد للشارح ( قوله بخلاف نحو الجماع ) اقول وهل يأتي بها بقلبه والحالة هذه والالم ارفى ذلك شيئاً ولعل الاول اقرب اخذاً من قولهم ان العاطس في الخلاء يحمد الله بقلبه بصري وبرماوى ومال ع ش إلى الثاني ( قوله والظاهر نعم ) ويوجه بان المقصود منها دفع الشيطان وهو حاصل بتسميتها ونقل عن الشارح م عدم الاكتفاء بها من المرأة وإنما تكفى من الزوج لأنه الفاعل اه وفيه وقفة ع ش ( قوله وإن تيقن طهرهما ) اي او توضحان نحو ابريق مغنى ونهاية ( قوله قيل الخ ) وعن قال به النهاية ووالده كاسر ( قوله ان اوله التسمية الخ ) وفي سم على المنهج مانصه وكان شيخنا الشهاب الرملي يجمع بين من قال اوله السواك ومن قال اوله غسل الكفين بان من قال اوله السواك اراد اوله المطلق ومن قال اوله التسمية اراد اوله من السنن القولية التي هي منه ومن قال اوله غسل الكفين اراد اوله من السنن الفعلية التي هي منه بخلاف السواك فانه سنة فيه لانه فلا ينافي قرن النية قلباً بالتسمية ولا تقدم السواك عليها لانه سنة فعلية في الرضوء لا من الرضوء اه وفي النهاية نحوه باختصار بصري وكروى ومعلوم ان ماجرى عليه الشارح كالمغنى خارج عن هذا الجمع ( قوله فينوي ) اي بالقلب معها اي التسمية ( قوله بان يقرن الخ ) فيجمع في العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية واعضائه بالغسل في ان واحد شيخنا ( قوله يتلفظ بالنية ) اي سرانهاية ( قوله وعليه جريت الخ ) وكذا جرى عليه النهاية والمغنى وغيرهما ( قوله في شرح الارشاد ) اي في الامداد وفتح الجواد كروى وكذا جرى عليه في شرح افضل ( قوله ويحتمل ان يتلفظ بها الخ ) قد يقال بقدره في هذا الثاني خلو التلفظ بالنية عن شمول بركة التسمية له بصري ( قوله فاندفع ) إلى قوله وعلى هذا في النهاية ( قوله فاندفع ما قيل قرنها ) دفع استحالة المقارنة لم يحصل بما أجاب به وإنما حصل به بيان المراد منها من غير حصول المقارنة المستحيلة فقيه اعتراف باستحالة المقارنة الحقيقية التي قالها المعترض رشدي ولا يخفى ان قول الشارح فاندفع الخ متفرع على كل من الاحتمالين ( قوله قرنها ) اي قرن النية بالتسمية ( قوله ولا يعقل التلفظ معه ) اي مع التلفظ بالنية وقوله بالتسمية متعلق بالتلفظ أي لا يمكن التلفظ بهما في ان واحد ولو قدم معه على التلفظ لا اتصل الموجب بعامله واتضح المعنى المراد ( قوله ومن صرح الخ ) تأييد لقوله فينوي معها الخ وكذا قوله فالمراد الخ تقرير عليه ويجوز تقريره على قوله ومن صرح الخ ( قوله وعلى هذا المعتمد ) اي من ان اول سنن الرضوء التسمية المقرونة بالنية عند اول غسل

ولو مجازي التأنيث يجب تأنيثه ويحاج بتأويل التسمية بذكر أي قول بسم الله أو ذكر اسم الله أو الاتيان به مثلاً ( قوله وكذا في الأكل ونحوه ) مشي شيخ الاسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونازعه الشارح في شرح الارشاد ثم ايد ما قاله بحديث الطبراني ( قوله قيل ظاهر تقديمه السواك الخ ) في شرح م ر وبدوه بالسواك يشهر بانه اول السنن وهو ماجرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان اولها غسل كفيه والاوجه ان

( ٢٩ - شرواني وابن قاسم - اول ) التسمية على غسلها الذي عبر به غير واحد بتقديمه على الفراغ منه وعلى هذا المعتمد يكون الاستياك بين غسلها والمضمضة كما استظهره ابن الصلاح كالامام ووجه بعضهم بان الماء حيثئذ يكون عقبه كما يجمع في الاستنجاء

اليدين (قوله بين الحجر والماء) أى بتعقيب الثاني للأول (قوله يلزم الأول) أى المار في قوله وقبل الخ (قوله خلو السواك الخ) قد يقال لا محذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذى ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيهه سم اقول ومر هناك أى ما تقدم ليس على إطلاقه بل في خصوص التسمية ثانية للسواك الثاني المطلوب للتسمية في الوضوء لدفع الدور (قوله له) أى السواك (قوله أو مقارنتها) أى التسمية بالرفع عطف على خلو الخ وفي دعوى لزومها (قوله وهو) أى كون التسمية مقارنة للسواك دون غسل الكفين ويجوز إرجاع الضمير لعدم المقارنة بغسل الكفين (قوله كما علمت) أى من قوله ومن صرح بأنه الخ (قوله بما ذكر) أى من التسوية وغسل الكفين (قوله لا ثواب فيه) بل لا يحصل به أصل السنة على ما مر عن عث (قوله وإنما أئيب الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أن ما تقدمها الخ (قوله ناوى الصوم) أى النفل (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفى في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب سم (قوله ونجزى هنا) أى في النية المقرونة بالتسمية عند غسل اليدين (قوله نية مامر) أى حتى نية رفع الحدث ولا يقدح في ذلك أن السنن المتقدمة لا ترفع الحدث لأن السنن في كل عبادة تدرج في نيتها على سبيل التبعية قاله مرواً و أقول نية رفع الحدث معناها قصده بجموع أعمال الوضوء وهو رافع بلا شبهة سم اه بجري (قوله وكذا الوئوى الخ) تقدم عن شيخنا أن الأحسن أن ينوى أو لا السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المعتبرة اه (قوله لأنه) أى النوى عند كل من السنن المتقدمة السنة قول المتن (فان لم يتيقن طهرهما الخ) قاله المحلى فان تيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه اه قلت فيكون مباحاً وقد يقال بل ينبغي أن يغسلهما خارج الأناء لثلا يصير الماء مستعملاً بغمسهما فيه بناء على أن المستعمل في نفل الطهارة غير طهور فلعلم المراد أنه لا يكره غمسهما خوف النجاسة وإن كره غمسهما لتأديته لاستعمال الماء الذى يرد الوضوء منه عث وقوله وقد يقال الخ محل تأمل (قوله بان تردد فيه) أى على السواء أو لا شرح بأفضل قال عث أى ولو مع تيقن الطهارة السابقة اه (قوله غير مراد) يمكن أن يكون مراداً أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلاماً من التنزيه والتحريم سم (قوله لوضوئه) يعنى لوضوح أنه لو تيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراماً وإن قلنا بكراهة تنجيس الماء القليل لما فيه هنا من التضمخ بالنجاسة وهو حرام هنا بقو شيخنا قول (المتن كره الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بماء طهور ثم اراد غمسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكروهاً لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة سم قول المتن (غمسهما) أى غمس كلا منهما بجعل الاضافة للاستغراق فيشمل ما زاده الشارح رحمه الله تعالى قاله البصرى وفيه تأمل (قوله أو غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسه بهما أو بإحداهما سم (قوله الذى) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله فيه مائع) أى وإن كثراً وما كثر رطب نهاية وغنى (قوله ثلاثاً) ولو كان الشك في نجاسة مغاطة

بين الماء والحجر ويلزم الأول خلو السواك عن شمول بركة التسمية له أو مقارنتها له دون غسل الكفين وهو خلاف ما مر حواه كما علمت واعتبر قرن النية بما ذكر ليثاب عليه إذ ما تقدمها لا ثواب فيه وإنما أئيب ناوى الصوم سخوة من أول النهار لأنه لا يتجزأ أو يجزى هـ ثانياً ما مرو وكذا الوئوى بكل السنة كما هو ظاهر لأنه تعرض للقصود (فان لم يتيقن طهرهما) بان تردد فيه وصدقه بتيقن نجاستهما غير مراد لوضوئه (كره غمسهما) أو غمس أحداهما (في الأناء) الذى فيه مائع أو ماء دون القلتين (قيل غسلهما) ثلاثاً لنهى المستيقظ عن غمس يده في الأناء قبل غسلها ثلاثاً

يقال أول سننه الفعلية المقدمة عليه السواك وأول سننه الفعلية التى منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوى معها عند غسل كفيه بان يقرنها بها عند أول غسلها ثم يتلفظ بها سراً عقب التسمية اه (قوله ويلزم الأول الخ) قد يقال لا محذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذى ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيهه (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفى في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب (قوله غير مراد) يمكن أن يجعل مراداً أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلاماً من التنزيه والتحريم (قوله كره غمسهما الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بماء طهور ثم اراد غمسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكروهاً لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة (قوله أو غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسه بهما أو بإحداهما (قوله ثلاثاً) يتجه أن محله في غير

فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة إلا بغسل اليدين سبعاً إحداها بتراب نهاية زاد سم بل تسعاً فلنا بسن الثامنة والتاسعة اه وقال ع ش قوله مر إحداها بتراب أي ولا يستحب ثامنة وتسعة بناء على ما اعتمدته الشارح مر من عدم استحباب التثليث في غسل النجاسة المغلظة أما بالنسبة للحدث فيستحب ذلك اه عبارة الكردى وفي الامداد الذى يظهر ان الكراهة لا يزول في المغلظة إلا بمرتين بعد السبع اه ونقل القليوبي عن مر ما يوافقه وابن قاسم عن الطبري والمغنى اعتماده وفي العناني على شرح التحرير ولو كانت النجاسة المشكوك فيها مخففة زالت الكراهة برشها ثلاثاً اه وعبارة البجيرى (فرع) لو تردد في نجاسة مخففة هل يكتب فيها بالرش ثلاث مرات اولاً بدمن غسلها ثلاثاً فيه نظر والوجه الثاني وإن كان الرش فيها كافياً بطريق الاصاله كما قاله ع ش واستوجه سم الاول وقال الاجهوى ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء نعم يظهر حمل ما قاله سم على ما اذا اراد كالوضوء كما دخل يده في نحو ماء قليل اه وقال ابن حجاج في شرح الارشاد ولو تبين النجاسة وشك اهي مخففة او متوسطة او مغلظة فما الذى يأخذه والذي يتجه الثاني أى حملاً على الاغلب اه (قوله معلل الخ) حال من فاعل النهى الخ المحذوف وقوله الدال نعت لقوله بأنه لا يدري لانه في قوة بهذا التعليل عبارة النهاية والمغنى والامر بذلك إنما هو لاجل توهم النجاسة لانهم كانوا اصحاب اعمال ويستنجون بالاحجار واذا ناموا اجالت ايديهم فربما وقعت على محل النجوة فاذا صادفت ماء قليل انجسته فهذا محل الحديث لا مجرد النوم كما ذكره المصنف في شرح مسلم ويعلم منه ان من لم يلمس واحتمل نجاسة يده فهو في معنى النائم وهو ما خوذ من كلامهم اه (قوله لان الشارح الخ) قد يقال هذا واضح حيث لم يعلمه وهنا قد علله بما يقتضى الاكتفاء مرة واحدة وهو قوله فانه لا يدري الخ سم وبجيرى (قوله اذا غيحا كمال الخ) والحكم هنا كراهة الغمس والغاية الغسل ثلاثاً (قوله فانما يخرج) بالبناء للجهول ببجيرى ويجوز بناؤه للفاعل بر جوع الضمير الى المكلف المعلوم من المقام (قوله استحكال هذا) اي عدم زوال الكراهة بمرة الخ (قوله ومن ثم) اي من اجل ان الشارح اذا غيحا الخ (قوله بحث الاذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضاً (قوله ان محل هذا) اي عدم الكراهة عند تبين الطهارة وابتداء (قوله دون ثلاث الخ) عبارة النهاية والمغنى مرة ومرتين كره غمسهما قتل اكمال الثلاث اه (قوله بقيت الكراهة) ينبغي تكميل ما مضى ثلاثاً سم وتقدم انفا عن النهاية والمغنى الجزم بذلك (قوله وهذه الثلاث هي الثلاث الخ) قد يقال بل هي غيرها وان هناسنتين إحداهما الغسل ثلاثاً للوضوء والثانية الغسل ثلاثاً للشك في النجاسة فهما وإن حصل بغسل واحد ثلاثاً لكن الافضل تعدد ذلك الغسل واتوهم ان بعضهم ذكر ذلك فليراجع اه سم وفي ع ش وحاشية شيخنا ما يوافقه بلا عزو وقال الكردى مانصه قوله هي الثلاث أول الوضوء زاد في الايعاب فليست غيرها حتى تكون ستاً عند الشك ثلاثاً للوضوء وثلاثاً للدخال خلافاً لما غلط فيه اه واليه ميل القاب و الله اعلم (قوله فيما مر) اي في الاناء الذى فيه مائع الخ وقول الكردى وهو قوله بان يرد له لزوم تكرره حينئذ مع قول الشارح في حالة التردد قول المتن (والمضمضة) ما خوذ من المض وهو وضع الماء في الفم ولو تعدد الفم فينبغي ان ياتي فيه ما في تعدد الوجه فان كانا اصلين تميم في كل منهما وإن كان احدهما اصلياً والاخر زائداً وتميز الاصلين من الزائد ولم يسامتا فلعبرة بالاصل دون الزائد وإن اشتبه الاصل بالزائد تميم في كل منهما وكذا ان تميز لكن سامت وقوله والاستنشاق ما خوذ من النشق وهو شم الماء وهو افضل من المضمضة لان باثور من امتثال بوجوب الاستنشاق دون المضمضة وهما واجبان عند الامام احمد ومحل المضمضة افضل من محل

المغلظة ولا فسميع مع التراب بل تسعاً فلنا بسن الثامنة والتاسعة (قوله اذا غيحا كمال بغاية) قد يقال لكنه غل الغاية هنا بما يقتضى الاكتفاء بالمرّة الواحدة (قوله بقيت الكراهة) ينبغي الى تكميل ما مضى ثلاثاً (قوله وهذه الثلاث هي الثلاث اول الوضوء) قد يقال بل هي غيرها وان هناسنتين احداهما الغسل ثلاثاً للوضوء والثانية الغسل ثلاثاً للشك في النجاسة فهما وان حصل بغسل واحد ثلاثاً لكن الافضل تعدد ذلك

معللاً له بأنه لا يدري أين باتت يده الدال على أن سبب النهى توهم النجاسة لنوم أو غيره وإنما تزل الكراهة بمرّة مع تبين الطهر بها لأن الشارح اذا غيحا كمال بغاية فانما يخرج عن عهده باستيفائها فاندفع استحكال هذا بأنه لا كراهة عند تبين الطهر ابتداء ومن ثم بحث الاذرعى أن محل هذا اذا كان مستنداً ليقين غسلها ثلاثاً فلو غسلها فيما مضى من نجس متيقن أو متوهم دون ثلاث بقيت الكراهة وهذه الثلاث هي الثلاث أول الوضوء لكنّها في حاله التردد يسن تقديمها على الغمس فيما مر (و) بعد غسل الكفّين تسن (المضمضة) بعد المضمضة كما أفهمه قوله الآتى ثم يستشق يسن (الاستنشاق) للاتباع ولم يجبا

استنشاق لانه عمل الذكرو القراءة ونحوهما شيخنا (قوله للحديث الخ) دليل لنفي الوجوب (قوله كأمره الله) أي في قوله فاغسلوا وجوهكم الآية ع ش وسم (قوله وحكمتها) الخ أي المضمضة والاستنشاق أي حكمة تقدم بها عبارة المغنى والدميري ومن فواتد غسل الدين والمضمضة والاستنشاق أو لا معرفة أو صافه وهي اللون والطعم والرائحة هل تغيرت أو لا اه زاد شيخنا وقال بعضهم شرع غسل الكفين للآكل من فواتد الجنة والمضمضة لكلام رب العالمين والاستنشاق لشم روائح الجنة وغسل الوجه للنظر إلى وجه الله الكريم وغسل الدين لللبس السوار في الجنة ومسح الرأس لللبس التاج والأكليل فيها ومسح الأذنين لسماع كلام الله تعالى وغسل الرجلين للدش في الجنة اه (قوله معرفة وأوصاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها فيه حكم بنجاسته سم قول المتن (أن فصلهما الخ) وضابطه أن لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كيفيات الأولى الأصح الآتي في المتن والثانية والثالثة مقابلة الآتي في الشرح (قوله من جمعها) أي الآتي (قوله على هذا) أي الاظهر وكان الأولى تأخيره عن الأصح عبارة النهاية والمغنى ثم الأصح على هذا الأفضل أنه يتمضمض البخ قول المتن (بغرفة) فيه لغتان الفتح والضم فإن جمعت على لغة الفتح آهين فتح الرام وإن جمعت على لغة الضم جاز إشكان الرام وضمها وفتحها فتلخص في غرفات أربع لغات إقناع (قوله حتى) إلى قوله فتفي في النهاية والمغنى لا قوله أو متفرقة (قوله ومقابلة) أي الأصح (قوله متوالية) أي بأن يتمضمض بثلاث متوالية ثم يستنشق كذلك أو متفرقة أي بأن يتمضمض بواحدة ثم يستنشق بأخرى وكذا ثانية وثالثة (قوله لانه) أي ماذكر من الثلاث لكل مضمضة والاستنشاق (قوله مستحق) أي شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الأركان في صلاة النفل والوضوء المجدد وقوله لا مستحب أي كتقديم النبي من اليدين والرجلين في الوضوء على اليسرى منهما لأن نحو اليدين عضوان متفقان أسما وصوره بخلاف الفهم والأنف فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه كرى عبارة شيخنا وضابط المستحق أن يكون التقديم شرط للحصول للسنة كافي تقديم غسل الكفين على المضمضة فإنه ان قدم المؤخر وأخر المقدم فإن ما أخره فلا ثواب له ولو فعله وضابط المستحب أن لا يكون التقديم شرطا لذلك بل يستحب فقط فإن أخره وقدم اعتبر بما فعله كافي تقديم النبي على اليسرى وقوله فات ما أخره هذا على ما في الروضة الذي اعتمده النهاية والمغنى والزيادى وما على ما في المجموع الذي اعتمده شيخ الاسلام والشارح فيفوت ما قدمه إلا إذا أعاده (قوله كان اقصر الخ) عبارته في شرح بافضل فأتقدم عن محله لغو فواتى بالاستنشاق مع المضمضة أو قدمه عليها أو قصر عليه لم يحسب ولو قدمها على غسل الكفين حسب دونهما على المعتمد اه قال الكردى عليه قوله فأتقدم عن محله لغو هذا اعتمده الشارح في كتبه تبعا لشيخه شيخ الاسلام وكلام المجموع يقتضيه وقال سم العبادى في شرحه على مختصر أبي شجاع وهو القياس وفي حاشيته على شرح المنهج اعتمده شيخنا الطبرلاوى وأقر القليوبى الاسنوى على أن ما في الروضة خلاف الصواب واعتمد الشهاب الرملى وتبعه الخطيب الشربيني وولده الجلال الرملى ما في الروضة أن السابق هو المعتمده وما بعده لغو وقوله لم يحسب أي الاستنشاق لا يتأهله قبل محله لأن محله بعد المضمضة وهو في الأولى قدمه مع المضمضة وفي الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت بالمضمضة راسا أما الأولى فليس من محل الخلاف بين الشارح والجمال الرملى فقد صرح فيها الخطيب الشربيني في شروحه على المنهاج والتنبيه وإن شجاع بحسبان المضمضة دون الاستنشاق وهو من التابعين للشهاب الرملى وعبارة العنانى على التحريروا الذى يتعين

للحديث الصحيح لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كأمره الله فيغسل وجهه ويديه ويمسح رأسه ويغسل رجله وخبر تمضمضوا واستنشقوا ضعيف وحكمتها معرفة أوصاف الماء (والاظهر أن فصلهما أفضل) من جمعها لخبر فيه (ثم) على هذا (الأصح) أن الأفضل أنه (يتمضمض بغرفة ثلاثا) ثم يستنشق بأخرى ثلاثا حتى لا ينتقل عن عضو إلا بعد كمال طهره ومقابلة ثلاث لكل متوالية أو متفرقة لانه أنظف وأفادت ثم ما مر من أن الترتيب هنا مستحق على كل قول لا مستحب لا اختلاف المحل كسائر الأعضاء فتقدم شيئا على محله كان اقتصر على الاستنشاق

الغسل وأتوهم أن بعضهم ذكر ذلك فليراجع (قوله كأمره الله) فان قيل أمر الله لا ينحصر في القرآن قلنا سياق الحديث لأحالتهم على امر معلوم وذلك ليس إلا القرآن بخلاف السنة فانها لا تعلم إلا منه ولم ينهنا فلو أريد أمر الله ولو في غير القرآن لكانت الحواشي على مجبول ولم تفد شيئا قائله بلطف تدركه (قوله معرفة وأوصاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها حكم بنجاسته (قوله وأفادت ثم الخ) قد يقال إنما أفادت الفضيلة الترتيب (قوله



لغا واعتد بما وقع بعده في محله من غسل الكفين فالمضمضة فالاستنشاق لان اللاغى كالمعدوم كما صرحوا به في العفو عن الدية ابتداء فله العفو بعده عن القود عليها لان عفوه الاول لما وقع في غير محله كان بمنزلة المعدوم فجازله العفو عن القود عليها فان قلت قياس ما أتى أنه لو أتى بالتعود قبل دعاء الافتتاح اعتد بالتعود وفات دعاء الافتتاح الاعتداد بالاستنشاق فيما ذكر وفوات ما قبله (٢٢٩) قلت يفرق بان القصد بدعاء

الافتتاح أن يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالدعاء بالتعود فذلك لتعذر الرجوع اليه والقصد بالتعود أن تليه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به لوقوعه في محله ومانحن فيه ليس كذلك لان كل عضو من الأعضاء الثلاثة المقصود منه بالذات تطهيره وبالعرض وقوعه في محله وبالا ابتداء بالاستنشاق فأت هذا الثاني فوقع لغوا وحينئذ فكان لم يفعل شيئا فسر له غسل اليدين فالمضمضة فالاستنشاق لوجود المقصود من التطهير ووقوع كل في محله إذ لم يوجد مانع من ذلك فتأمله ويأت في تقديم الأذنين على محلها ما يؤيد ذلك وقدمت لشرف منافع الفم لانه محل قوام البدن أكلنا ونحوه والروح ذكرنا ونحوه وأقلها وصول الماء للفم والأنف وأكلهما أن يبلغ في ذلك كما قال (وببالغ فيهما غير) برفعه فاعلا ونصبه استثناء أو حالا من ضمير المتوضىء الدال عليه السياق (الصائم) للأمر بذلك في الخبر الصحيح بان

في المقارنة أن المضمضة تحصل دون الاستنشاق إلا أن أعاده ولا يكون من محل الخلاف اهـ واما الثانية فالمعتد به عند الرمي واتباعه هو الاستنشاق بخلاف الشارح واتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق ثانيا في الثانية حسب الاستنشاق عند الشارح دون الرمي او في الثالثة حسب الشارح ولم يحسب منهما شيء عند الرمي اهـ (قوله لغا) ظاهره وان اراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق سم فلو أتى بعد بالمضمضة ثم الاستنشاق حسب الشارح ومن نأخوه ولا يحسبان عند الرمي ومن نأخوه وإنما يحسب عندهم الاستنشاق الاول كرى (قوله لغا واعتد بما وقع بعده) خلافا للغنى والنهاية كما صرح به الاول فلو أتى بالاستنشاق مع المضمضة حسبت دونه أو أتى به فقط حسب له دونها أو قدمه عليها فقضية كلام المجموع ان المؤخر يحسب وقال في الروضة لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال السنوى وصوابه ليوافق ما في المجموع لم تحسب المضمضة والاستنشاق على الاصح والمعتد كما قاله شيخنا في الروضة قال لقوله في الصلاة الثالثة عشر ترتيب الاركان فخرج السنن فيحسب منها ما وقع ولا فكان ترك غير فلا يعتد بفعله بعد ذلك كالتعود ثم أتى بدعاء الافتتاح اهـ وفي الثاني نحوها (قوله فله) أي لولى الدم (العفو بعده) أي بعد العفو عن الدية الخ (عن القود) متعلق بالعفو الخ (عليها) أي الدية (قوله الاعتداد الخ) خبر قوله قياس ما أتى الخ (قوله وفوات الخ) عطف على الاعتداد (قوله ما قبله) أي في الرتبة من غسل الكفين والمضمضة (قوله فوات ذلك) أي وقوع الافتتاح بدعائه (قوله اليه) إلى دعاء الافتتاح على الوجه المقصود (قوله من الأعضاء الثلاثة) أي اليد والفم والأنف (قوله هذا الثاني) أي وقوعه في محله (قوله التطهير ووقوع الخ) بدل من المقصود (قوله وقدمت) أي المضمضة على الاستنشاق (قوله ونحوه) كالشرب (قوله ذكرنا ونحوه) أي كالقراءة شيخنا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر معنى (قوله وصول الماء للفم) أي ولو لم يدره في الفم ولا بجه (والأنف) أي وان لم يجذبه في الأنف ولا نثره نهاية (قوله أو حالا) أي بناء على عدم تعرفها منها بالاضافة سم (قوله من ضمير المتوضىء الخ) راجع لكل من الاستثناء والحال يعنى من الضمير المستكن في يبلغ الراجع إلى المتوضىء المعلوم من السياق (قوله بان يبلغ) ببناء الفاعل من باب التفعيل كقوله ويصعد الآتي (قوله امرار الاصبغ الخ) الاولى تنكير الاصبغ (قوله عليها) أي على أقصى الحنك ووجهي الاسنان الخ او الحنك ووجهي الاسنان الخ او الاسنان واللاثات احتمالات فليراجع (قوله بنفسه) بفتح الفاء بنفسه (قوله إلى خيشومه) أي أقصى انفه كرى (قوله وإزالة ما فيه) أي في الأنف (قوله ولا يستقصى فيه) أي في الاستنشاق بان يجاوز الماء أقصى الفم بجيرى (قوله سعوطا) بضم السين أي إدخال الماء أقصى الأنف فوره شيخنا وافتحها وادأ يصب في الأنف مصباح بجيرى وقوله في أقصى الأنف الاولى فوق أقصى الأنف (قوله ولا الخ) أي وإن تقدر كاملا فلا يظهر هذا التعليل لانه قد حصل بالاستقصاء اقل الاستنشاق (قوله أما الصائم الخ) وكذا الملح به كالممسك لترك النية على الوجه شورى وبرماى فتركه له ايضا عش (قوله ومن ثم) أي من اجل خوف الافطار معنى (قوله كرهت له) أي إلا ان يغسل فيه من نجاسة نهاية أي فانه يجب عليه المبالغة حينئذ وعليه فلو سبقه الماء في هذه الحالة إلى جو فله بفطر لانه تولد من امر به عش وكرى (قوله وإنما حرمت القبلة الخ) عبارة الخطيب فان قيل لم يحرم ذلك كما لو قال بتحريم القبلة إذا خشي الانزال مع ان العلة في كل منهما خوف الافطار ولذا سوى

لغا (ظاهره وإن أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق (قوله أو حالا) أي بناء على عدم تعرفها هنا بالاضافة

يلعب الماء إلى أقصى الحنك ووجهي الاسنان والثلاث ويسن امرار الاصبغ اليسرى عليها ووج الماء ويصعد الماء بنفسه إلى خيشومه مع إدخال خنصر يسراه وإزالة ما فيه من أذى ولا يستقصى فيه فانه يصير سعوطا لا استنشاقا أي كاملا ولا فقد حصل به أقله كما علم مما مر في بيان أقله أما الصائم فلا يبلغ كذلك خشية السبق إلى الحلق أو الدماغ فيفطر ومن ثم كرهت له وإنما حرمت القبلة المحركة للشهوة

لأن أصلها غير مندوب مع أن قليلها يدعول كثيرها والآنزال المتولد منها لا حيلة في دفعه وهنا يمكنه ج الماء (قلت الاظهر تفضيل الجمع)  
بينهما الصحة أحاديثه على الفصل (٢٣٠) لعدم صحة حديثه والافضل على الجمع كونه (ثلاث غرف يتضمض من كل ثم يستنشق)

من كل (والله أعلم) لورود  
التصريح به في رواية  
البخارى وقيل يجمع بينهما  
بغرفة واحدة وعليه قيل  
يتضمض ثلاثا ولأنه ثم  
يستنشق ثلاثا ولأنه وقيل  
يتضمض ثم يستنشق  
ثم ثانياه كذلك ثم ثالثه  
كذلك والكل مجزئ ولو إنما  
الخلاف في الافضل  
(وتثليث الغسل) ولو  
للسلس على الاوجه خلافا  
للزكشي لما يأتي أنه يغتفر  
له التأخير لمندوب يتعلق  
بالصلاة وذلك للجماع  
على طلبه ويحصل بتحريك  
اليدين ثلاثا ولو في ماء قليل  
ولأنه ينو الاغتراف على  
المعتمد لما مر أنه لا يصير  
مستعملا بالنسبة لها إلا  
بالفصل كبदन جنب  
انغمس ناويا في ماء قليل  
ويأتي في تثليث الغسل ما  
يوضح ذلك فبحث انه لو  
ردد ماء الاولى قبل انفصاله  
عن نحو اليد عليها لا تحسب  
ثانية فيه نظر وإن أمكن  
توجيهه بأن القصد منها  
النظافة والاستظهار فلا  
بد من ماء جديد وقد يحرم  
بأن ضاق الوقت بحيث لو  
ثلث لم يدرك الصلاة كاملة  
فيه وقول الشارح ان

القاضي أبو الطيب بينهما لجزم بتحريم المبالغة أيضا أجيب بأن القبلة غير مطلوبة الخ (قوله لأن أصلا)  
الاولى الموافقة لتعبير النهاية والمغنى لانها (قوله والآنزال) أي والجماع بجري (قوله وهنا يمكنه ج الماء)  
يؤخذ منه حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء إلى جوفه إن فعلها وهو ظاهر نهاية اه  
بصري عبارة الكردى قال في الايعاب بحث بعضهم الحرمة هنا ان علم من عادته انه إن بالغ نزل الماء جوفه  
مثلا أي وكان صومه فرضا انتهى (قوله بينهما) إلى قول الماتن وتثليث الغسل في النهاية والمغنى (قوله)  
على الفصل) بتفضيل الجمع (قوله لورود التصريح به) أي يكون الجمع بثلاث غرف يمتضمض الخ (قوله)  
والكل مجزئ) أي في حصول السنة مغنى قول الماتن (وتثليث الغسل والمسح) المفروض والمندوب وباقي  
سنه نهاية ومغنى (قوله وذلك) أي سن تثليث الغسل (قوله ويحصل الخ) عبارة شيخنا ويحصل التثليث في  
الماء الجاري بمرور ثلاث جريات وفي الماء الراكد بالتحرريك ثلاث مرات اه (قوله لما مر) أي قبيل قول  
المصنف ولا تنجس قلنا الماء (قوله لا تحسب ثانية) اعتمده النهاية والمغنى (قوله فيه نظر) قيل البحث ظاهر  
والنظر فيه نظر الا ترى ان الماء المستعمل في الوجه لم ينفصل عنه ورده مرة بعد اخرى لم يحصل له سنة  
التثليث وأجيب بأن قول الشارح هو الاصح أي مدركا كما يظهر مما يأتي كردى (قوله فيه نظر) تأمل  
هل بينه وبين ما يأتي له في مسح الرأس شبه تناقض أم لا بصري أقول قد أشار الشارح إلى دفعه هناك بقوله  
ولضعف البلل الخ وحاصله ان ماء المسح تافه وليس له قوة كقوة ماء الغسلة الاولى (قوله وإن أمكن توجيهه  
الخ) وعلى هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحريك في الماء ولو قليلا سم (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف  
الاستظهار على الماء الجديد نظر سم عبارة السيد البصري والمراد بالاستظهار الاحتياط بتحقيق وصول الماء  
إلى جميع أجزاء المغسول وتوقفه على ماء جديد محل تأمل اه أي لأن ذلك يحصل جز ما بالتريديد (قوله وقد  
يحرم) إلى قوله ويظهر في المغنى إلى قوله وقول شراح إلى واحتاج وقوله بل لو كان إلى وقد يندب وما نبيه عليه  
(قوله وقد يحرم الخ) عبارة النهاية وقد يجب الاقتصار على مرة واحدة عند ضيق وقت الفرض بحيث لو ثلث  
خرج وقته اه (قوله واحتاج لما نه الخ) كذا في النهاية (قوله ولو ثلث الخ) جملة حالية (قوله لم يتم) (فرع)  
لا يعيد فيما لو ثلث وتيمم لانه اتلفه في غرض التثليث سم على البيهجة قلت وكذا لا يعيد لو اتلفه بلا غرض وان  
أثم لم يتمم بحضرة ماء مطلق كما يصرح به قوله مر الآتي في التيمم وان أتلفه بعد لغرض كتبريد وتنظيف ثوب  
فلا قضاء أيضا وكذا الغير عذر في الاظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه اثم في الشق الاخير ع (قوله)  
لا يكفيه) أي الوضوء (قوله في شيء من السنن) كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق (قوله وقد يندب  
تركه الخ) عبارة الخطيب وإدراك الجماعة افضل من تثليث الوضوء وسائر ادابه اه قال البيهقي قوله  
وإدراك الجماعة أي بان لم يسلم الامام وخرج به إدراك بعض الركعات أو تكبيرة الاحرام قليوي وقوله  
وسائر ادابه أي ما لم يقل الخالف بوجوبها كمسح جميع الرأس والاقدم على الجماعة اه (قوله نحو جماعة) هل  
يشمل تكبيرة التحريم وبعض الركعات فيخالف ما مر أنفعا القليوي في ابراجع (قوله لم يرج غيرها)  
أي والاقدم على الجماعة شبخنا (قوله والجبيرة والعمامة) خلافا لنهاية عبارة سم الاوجه سن تثليث  
مسحهما بخلاف الخف لان تثليث مسحه يعنيه مر اه قال شيخنا وهو المعتمد اه وقال ع ش قنبيته أي  
التعليل انه لو كان الخف من نحو زجاج يسن تثليثه لانه لا يخاف تعبيه اه (قوله والعمامة) أي فيما إذا

(قوله وتثليث الغسل) لو احتاج في تعلم غيره الوضوء إلى الاقتصار على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغي أن  
تتني بالكراهة مر (قوله وإن أمكن توجيهه الخ) على هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحريك  
في الماء ولو قليلا (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف الاستظهار على الماء الجديد نظر (قوله)  
والجبيرة والعمامة) الاوجه سن تثليث مسحهما بخلاف الخف لان تثليث مسحه يعنيه مر

تركه حينئذ ستة صوابه واجب أو احتاج لما نه لعطش محترم أو لتتمه طهره ولو ثلث لم يتم بل لو كان معه ماء  
لا يكفيه حرم استعماله في شيء من السنن أيضا وقد يندب تركه بان خاف فوت نحو جماعة لم يرج غيرها (والمسح) إلا للخف والجبيرة والعمامة

كل مسح الرأس عليها كرى (قوله للحديث) لتعليل لما في المتن (قوله والدلك) عطف على الغسل (قوله من هذه) أي من ثلاثة الغسل (قوله وان الأولى أولى) فيه نظر سم عبارة السيد البصري وقوله ويظهر أنه الخ هذا واضح وقوله وان الأولى أولى محل تأمل والذي يظهر عكسه لأن كلا منهما لبس مقصودا بالذات بل لتكميل الغسل وحيث قد لا يليق الاتيان بكل غسلة مع مكملاتها ثم الانتقال منها لاخرى اه (قوله وسائر الاذكار الخ) قال في حاشية فتح الجواد وهي تشمل النية اللفظية فيسن تكريرها ثلاثا كالسمية اه وفي حاشية المنهج الايعاب ويحتمل خلافا له لإلا فائدة فيه إلا مساعدة القلب وقد خصلت بخلاف غيره اه وفي حاشية المنهج للحلي لا يندب تثليثا كما ائق به والدشيخنا انتهى كرى ورجح عرش نذب تثليث النية اللفظية ونظر البجيرمي في علته واستظهر السيد البصري عدم نديه وقال شيخنا وهو أي عدم التندب المعتمدا هو وهو الظاهر (قوله كالسمية) أي أوله (قوله والذكر عقبه) ودعاء الأعضاء وقراءة سورة إن أنزلناه شيخنا وفي الذكر كرى عن الايعاب مثله (قوله للتابع في أكثر ذلك) وقياسا في غيره أعني نحو الدلك والسواك والسمية ايعاب اه كرى (قوله ويكره) الي قوله ولما لم يعط في المغنى والنهاية (قوله ويكره النقص) وأما وضوءه صلى الله عليه وسلم مرة مرة ومرتين مرتين فاما كان ايان الجواز شيخنا زاد المغنى فكان في ذلك الحال افضل لان البيان في حقه صلى الله عليه وسلم واجب اه وفي سم مانصه لو احتاج في تعليم غير الوضوء الى الاقتصار على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغي ان تنفي الكراهة مره وفي عرش مانصه (فرع) لو نذر الوضوء مرتين مرتين هل ينقصد نذره ام لا لانه مكره وفيه نظر قال شيخنا الشوبري لا ينقصد قلت فان اراد بعدم انعقاده إلغاء بحيث يجوز له الاقتصار على واحدة ففيه نظر لان الثانية مستحبة والمكره وإنما هو الاقتصار على الثنتين وان اراد بعدم انعقاده انه لا يجب الاقتصار عليهما فظاهر اه (قوله كالزيادة الخ) ويكره الاسراف في الماء ولو على الشط نهاية أي شط البحر بخلاف ما لو كان على نهر البحر فلا كراهة (قوله كاجتنابه) أي تقييد الزيادة بنية الوضوء (قوله) وتحرم من ماء موقوف الخ) أي تحرم الزيادة على الثلاث من ماء موقوف على من يتطهر به او يتوضأ منه كالمدارس والربط لانها غير ماذون فيها مغنى ونهاية قال عرش ويؤخذ من هذا حرمة الوضوء من مغاطس المساجد والاستنجاء منها للعللة المذكورة لان الواقف إنما وقفه للاغتسال منه دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستنجاء منها لمن يريد الغسل لان ذلك من سنته وكان يؤخذ من ذلك حرمة ما جرت به العادة من ان كثير آمن الناس بدخولهم في محل الطهارة لتفريق أنفسهم ثم يغسلون وجوههم وأيديهم من ماء الفساق المعدة للوضوء لازالة الغبار ونحوه بلا وضوء ولا إرادة ولا ينفى ان محل حرمة ما ذكره من الجواز العادة بفعل مثله في زمن الواقف ويعلم به قياسا على ما قاله في ماء الصهاريج المعدة للشرب من انه إذا جرت العادة في زمن الواقف باستعمال ما فيها غير الشرب وعلم به لم يحرم استعماله فيما جرت العادة به وان لم ينص الواقف عليه اه (قوله أي بنية الوضوء) أي او اطلق فلوزاد عليها بنية التبرؤ أو مع قطع نية الوضوء عنها لم يكره مغنى (قوله المندوب) نائب فاعل لم يعط وقوله بما وقف الخ متعلق به أي لم يعط (قوله ولما لم يعط المندوب الخ) أي لم يجوز أن يعطى الزائد على الفرض للبيت من الموقوف للا كفا مع انه يجوز التطهر بالزائد على الفرض الى الثلاث من الماء الموقوف للتطهر للفرق المذكور بقوله لانه الخ كرى (قوله لتفاهته) أي حقارته كرى (قوله وشرط) الي قوله ويفرق في المغنى (قوله حصول التثليث) عبارة المغنى التعدد اه (قوله ولا

للحديث الحسن بل الصحيح كما أشار اليه المصنف أنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه ثلاثا والدلك والتخليل ويظهر انه يخير بين تأخير ثلاثة كل من هذين عن ثلاثة الغسل وجعل كل واحدة منهما عقب كل واحدة من هذه وان الأولى أولى والسواك وسائر الاذكار كالسمية والذكر عقبه للتباعد في أكثر ذلك ويكره النقص عن الثلاث كالزيادة عليها أي بنية الوضوء كاجتنابه جمع وتحريم من ماء موقوف على التطهير ولما لم يعط المندوب بما وقف للا كفا ان لانه يتساح في الماء لتفاهته مالا يتساح في غيره وشرط حصول التثليث حصول الواجب أولا ولا

(قوله وان الأولى أولى) فيه نظر (قوله ولا يحصل لمن تم وضوءه الخ) قال في شرح الروض والفرق بينه وبين نظيره في المضمضة والاستنشاق ان الوجه واليدين متباعدان فينبغي ان يفرغ من احدهما ثم ينتقل الى الآخر وأما الفم والانف فكعضو فجاز تطهيرهما معا كاليدين انتهى وفي قوله كاليدين إشارة الى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث احدهما قبل الاخرى بل لو تثليثهما معا جزا ذلك فتأمل وهذا هو المتجه لإلا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الأولى بمالا وجهه فليتأمل (قوله

يحصل لمن تم وضوء ثم اعاده مرتين (٢٣٢) خلافا لجمع متقدمين لانه لم ينقل مع تباعد غسل الاعضاء وبه فارق ما مر في الفهم والافت

يحصل الى قوله ولو اقتصر في النهاية (قوله ثم اعاده الخ) وحكم هذه الاعادة الكراهة كالزيادة على الثلاث وكان وجه عدم حرمة ذلك انه تابع للطهارة وتمتع لها في الجملة فلا يقال انه عبادة فاسدة فتحرّم سم على حج اه ع ش عبارة البجيرمي وهو مكروه كتجديد الوضوء قبل فعل صلاة اى تنزيها لا تحريما خلافا لابن حبيب وعلل الحرمة بانه تعاطى عبادة فاسدة وردهم بان القصد منه النظافة وقال بعضهم ولم يحرم نظرا للقول بحصول التثليث به اه (قوله مع تباعد غسل الاعضاء الخ) عبارة المغني والنهاية فان قيل قد مر في المضمضة والاستنشاق ان التثليث يحصل بذلك اوجب بأن الفهم والآنف كعضو واحد فجاز ذلك فيها كاليد من بخلاف الوجه واليد مثلا لتباعدهما فينبغي ان يفرغ من احدهما ثم ينتقل الى الاخر اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وفي قوله كاليدين اشارة الى ان تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث احدىهما قبل الاخرى بل لو ثلثهما معا اى امر تباعدا جزاء ذلك فتأمل وهذا هو المنهج اذ لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الاولى مما لا وجه له فليتأمل اه وافره ع ش (قوله خلافا لجمع متقدمين) عبارة النهاية خلافا للرويانى والفورانى اه (قوله وبه الخ) اى بقوله مع تباعد غسل الاعضاء (قوله وثلثه) اى فى محل واحد ع ش واما مسح بعض راسه ثلاثا فى محل متعدد فتنقل عن الشباب الرملى انه يحصل به التثليث ورده ولده الشمس مرور الرد ظاهر بجيرمي (قوله حصلت سنة التثليث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي وتثليثه بغير نعم سم (قوله ويفرق بينه) اى بين عدم حسبان التثليث والتعدد قبل تمام العضو الواجب استيعابه بالتطهير (قوله وذلك) اى التثليث والتعدد فى العضو المذكور (قوله وجوبا) الى قوله اى لا اختلاط بله فى النهاية والمغنى لا قوله ولو فى الماء الى ولا نظرو قوله وفارقالى ولا (قوله وجوبا فى الواجب وندبا) فلو شك فى استيعاب عضو وجب عليه استيعابه او هل غسل ثلاثا او اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة شرح بافضل ومغنى (قوله نعم يكفى ظن الخ) اى فيستثنى هذا من قولهم الماراد بالشك فى ابواب الفقه مطلق التردد ع ش (قوله ولا نظرا الخ) رد ما قيل لا ياخذ بالاكثير حذرا من ان يز يدربا فانه بدعة وترك سنة اهلون من ارتكاب بدعة (قوله لا لها الخ) علة لعدم النظر (قوله لا مع التحقق) اى عند العلم بكونها رابعة شيخنا (قوله اذهو الخ) علة للعلل (قوله وخروجا) عطف على قوله للاتباع (قوله من خلاف موجب) اى كالامام مالك (قوله ثم ان انقلاب شعره) ينبغى اذ لم ينقلب لطوله ان يتوقف تمام الاولى على مسح الجهة التى انقلاب الشعر عليها الى جهة القفا لان الاستيعاب انما يتحقق حينئذ سم (قوله لمبدئه) اى مبدأ الوضع عبارة النهاية والمغنى الى المكان الذى ذهب منه اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الرد لاجل ما ذكر (قوله كانه امر) اى كان الذهاب والرد مسحة واحدة ومغنى ونهاية (قوله وفارنا) اى الذهاب والعود هنا نظيرها فى السعى اى حيث يحسب كل من الذهاب والعود فى السعى مرة (قوله ولا) اى وان لم ينقلب شعره (قوله لنحو ضفره) اى او عدمه وقصره نهاية ومغنى (قوله فلا الخ) اى فلا يرد اذ لا فائدة له فان رد لم تحسب ثانية لصيرورة الخ نهاية ومغنى (قوله لصيرورة الماء مستعملا) تأمله مع قوله انفا فبحث انه لو رد الخ انتهى بصرى ومر هناك جوابه (قوله بله) اى بل شعره و (قوله عنه) اى عن الشعر او بله (قوله للثانية) اى

ثم اعاده) وحكم هذه الاعادة الكراهة كالزيادة على الثلاث وكان عدم حرمة ذلك انه تابع للطهارة وتمتع لها في الجملة فلا يقال انه عبادة فاسدة فتحرّم سم بعد ذلك مسح الباقي وتثليثه بغير نعم (قوله ومسح كل راسه) افى القفال بانه يسن للمرأة مسح ذواتها المسترسلة وفي شرح المذهب خلافة لانه لما حكي استدلال المخالفين على عدم سن مسح اسفل الخف بانه ليس محلا للفرض فلم يسن مسح الساق قال واما قياسهم على الساق فجوابه من وجوب احدهما انه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسحه كالذؤابة النازلة عن حد الراس بخلاف اسفله فانه محاذ محل للفرض فهو كشعر الراس الذى لم ينزل عن محل للفرض اه ويؤخذ منه ان اطالة التحجيل غير مستنونة لما مسح الخف (قوله ثم ان انقلاب شعره) ينبغى اذ لم ينقلب لطوله ان يتوقف تمام الاولى على مسح الجهة التى انقلاب الشعر عليها الى جهة القفا لان الاستيعاب انما يتحقق حينئذ

ولو اقتصر على مسح بعض راسه وثلثه حصلت له سنة التثليث كما شمله المتن وغيره وقوله لا يحسب تعدد قبل تمام العضو مفروض فى عضو يجب استيعابه بالتطهير ويفرق بينه وبين حسبان الغرة والتحجيل قبل الفرض بان هذا غسل محل اخر قصد تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الاول فتوقف على وجود الاول اذ لا يحصل التكرير الا حينئذ (وبأخذ الشاك) فى استيعاب او عدد (بالعين) وجوبا فى الواجب وندبا فى المندوب ولو فى الماء الموقوف نعم يكفى ظن استيعاب العضو بالغسل وان لم يتقنه كما بينته فى شرح الارشاد ولا نظرا لاحتمال الوقوع فى رابعة وهى بدعة لانها لا تكون بدعة الا مع التحقق (ومسح كل راسه) للاتباع اذهوا كثر ما ورد فى صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم وخروجا من خلاف موجب والافضل فى كفيته ان يضع يديه على مقدم راسه ملصقا مسبحته بالآخرى واهاميه بصديقه ويذهب بهما لفقاه ثم ان انقلاب شعره ردهما لمبدئه ليصل الماء لجميعه ومن ثم كانا مرة وفارقا نظيرهما فى السعى لان القصد ثم قطع المسافة والا لنحو ضفره

المرأة الثانية الخافضة بالرد (قوله ولضعف البليل الخ) لا يخفى إشكاله مع قاعدة أنا لا نسلب الطهورية بالشك ومع أن الفرض أقل مجزى وماؤه يسير جدا بالنسبة لماه الباقي فالغالب أنه لا يغير لو قدر مخالفاو سطا فليتأمل سم على حجاجه ع وش وقد يقال أن صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح وهو كما يأتي أن مسح الرأس يقع كله فرضا (قوله ويقع) إلى قوله من تناقض في النهاية والمغنى (قوله كزيادة نحو قيام الفرض) أي كقطوبيل الركوع والسجود والقيام نهاية ومغنى (قوله إلا بغير الزكاة) أي المخرج عنهما دون خمسة وعشرين نهاية ومغنى (قوله وعلى وقوع الكل فرضا) أي المرجوح (قوله له) أي لمسح السكل (قوله فإذا فعله وقع واجبا) قد يقال إن كان الواجب مطلق مسح الرأس كلا أو بعضا فواضح أو مسح البعض فحل تأمل بصري قول الماتن (ثم أذنيه) اعلم أن استحباب مسحهما غير مقيد باستيعاب مسح جميع الرأس ومن ذهب إلى ذلك متمسكا بذلك عقب مسح كلها فقد وهم نهاية زاد سم بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل رأسه إنما هو باعتبار أصل مسحهما نعم يبقى الكلام فيما لو أراد مسح جميع رأسه فمسح بعض رأسه ثم أذنيه فهل يفوت سنة تعمم الرأس بالمسح فيه نظر وقياس ما قلنا الفوات ويؤيده أنه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الأذن وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستشاق إما على طريق الروضة فيه فلا إشكال هنا في حسمان مسح الأذنين وفوات بقية الرأس اه (قوله ظاهرهما وباطنهما) والمراد بظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه شيخنا ويجزى قوله (سبائتيه وإلهاميه) نشر لا على ترتيب اللف (قوله بماء غير ماء الرأس) أي ليحصل الأكل والإفاصل الستة يحصل ببلل الرأس في المسححة الثانية أو الثالثة بخلاف الأولى شرح بافضل وشيخنا وبأن في الشارح (قوله بماء جديد الخ) أي غير ماء الرأس والأذنين ليحصل الأفضل فلو مسحهما بماء حصل أصل السنة شرح بافضل (قوله ومسح صماخيها الخ) ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان بالأذنين استظهار اقتناع وشرح بافضل ويسن غسل الأذنين ثلاثا مع الوجه لما قيل إنهما منه ومسحهما مع الرأس ثلاثا لما قيل إنهما منه ومسحهما ثلاثا استقلا لا لكونها عضوين مستقلين على الراجح والصاق كفيه مبلولتين بهما ثلاثا استظهار الجملة ما فيها اثنتا عشرة مرة شيخنا وقلوبى (قوله وأفادت ثم الغاء تقدمهما الخ) ولا يشترط الترتيب في أخذ الماء لمسح الرأس ومسح الأذنين فلو بل أصابعه ومسح رأسه ببعضهما ومسح أذنيه بيافيهما كفى ومغنى وشيخنا (قوله فيسن فعلهما الخ) أي يشترط لحصول السنة تأخيرهما عن مسح الرأس نهاية ومغنى وشيخنا (قوله أو نحو الخمار) إلى قوله والخبر في النهاية والمغنى إلا قوله نعم إلى الماتن (قوله ونحو القلنسوة) يضم السين عرقية محشية بقطن بجيرى (قوله أو لم يرد ذلك) أي وإن سهل شرح بافضل فالتعبير بالعسر جرى على الغالب نهاية (قوله نعم قد يوجه الخ) ويبعد هذا التوجيه عدم ذكر الخلاف هنا ولعل المراد بالخلاف هنا خلاف موجب الاستيعاب عند عدم العذر (قوله تقييده) أي تقييد التكميل بالعسر بأن سببه أي سبب التقييد (قوله عليه) أي العسر قول الماتن (كل بالمسح الخ) وافق القفال بأنه يسن للبراءة استيعاب

(قوله ولضعف البليل الخ) لا يخفى إشكاله مع قاعدة أنا لا نسلب الطهورية بالشك ومع أن الفرض أقل مجزى وماؤه يسير جدا بالنسبة إلى الباقي فالغالب أنه لا يغير لو قدر مخالفاو سطا فليتأمل ترتيبه على قوله ومسح كل رأسه أنه لو اقتصر على مسح بعض رأسه لم يسن مسحهما حينئذ فلا تحصل سنة مسحهما وهو فاسد بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل رأسه إنما هو باعتبار أصل مسحهما نعم يبقى الكلام فيما لو أراد مسح جميع رأسه فمسح بعض رأسه ثم أذنيه فهل يفوت سنة تعمم الرأس بالمسح فيه نظر وقياس ما قلنا وقد يؤيده أنه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الأذن ولا يسع أحدا أن يقول أنه لو مسح الأذنين بعد مسح الرأس مرة واحدة لم يجز لمنافاة ذلك لا إطلاق اجزاء الموضوع مرة مرة ومرتين مرتين كما صح عنه عليه الصلاة والسلام وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستشاق إما على طريق الروضة فيه فلا إشكال هنا في حسمان مسح الأذنين وفوات بقية الرأس (قوله كل بالمسح عليهما) في شرح مرم ومقتضى

ولضعف البليل أثر فيه أدنى واختلاط فلا يتأنيه مامر من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره ويقع أقل مجزى وهنا وفي سائر نظائره كزيادة نحو قيام الفرض على الواجب إلا بغير الزكاة لتعذر تجزئه فرضا والباقي نفلا عن المعتمد من تناقض فيه بينته بما فيه في شرح العباب وعلى وقوع الكل فرضا فعنى عدم له من السنن أنه باعتبار فعل الاستيعاب فإذا فعله وقع واجبا (ثم) مسح جميع (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بباطن أنملى سبائتيه وإلهاميه بماء غير ماء الرأس ومسح صماخيها بطرفى سبائتيه بماء جديد أيضا للاتباع في ذلك كله نعم ماء الثانية أو الثالثة من ماء الرأس يحصل أصل سنة مسحها لأنه طهور وأفادت ثم الغاء تقديمهما على مسح الرأس فيسن فعليهما بعده (فان عسر رفع العامة) أو نحو القلنسوة أو الخمار أو لم يرد ذلك نعم قد يوجه تقييده بأن سببه توقف الخروج من الخلاف عليه (كل بالمسح عليهما)

وإن لم يضعها على ظهر لانه صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته وعلي عمامته وأفهم قوله كمال أنه لا يكفي المسح عليها استقلالاً والخبر المختصر عليه فيه اختصار بدليل الخبر الأول وينبغي أن لا يقتصر على أقل من الربع خروجاً من خلاف موجبته وإن قيل لا وجه له وأفهم قولهم أن التكميل بالمسح عليها رخصة أن شرطه أن لا يتعدى لبسها من حيث اللبس كان لبسها محرم من غير عذر كما يمنع عليه المسح على خف كذلك (وتخليل) ما يجب غسل ظاهره فقط من نحو العارض (والاحية الكثة) من الذكر والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل وبغرفة مستقلة وعرك عارضيه للاتباع ومن سن تثليثه وواضح أنه لا يكتمل إلا بتعدد غرفاته ثلاثاً أو أكثر من خلاف من قال إن ماء النفل مستعمل ويقاس به غيره في ذلك ويحمله المحرم ندبا برفق أى وجوباً أن ظن أنه يحصل منه انفصال شيء ولا فندبا (و) تخليل (أصابعه) اليدين بالتشبيك والرجلين بأى كيفية كان

مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً وألحق غيره ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك لكن جزم في المجموع بعد استحباب مسح الذوائب نهاية أى من الرجل والمرأة قال سم على حج إن هذا أى فى المجموع عرض على مر بعد كلام القفال فرجع إليه عش وفي الكردى أن الامداد أقر افتاء القفال وما ألحق به وزاد الإيعاب وإن خرج عن حد الرأس بحيث لا يجزى مسحه اه واعتد به شيخنا فقال ويسن مسح الذوائب المسترسلة وإن جاوزت حد الرأس اه (قوله) وإن لم يضعها (الخ) وفارقت الخف بأنه بدل ومقتضى إطلاقهم إجزاء المسح عليها وإن كانت تحت عرقية ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم من إجزاء المسح على الطليسان نهاية وسم وشيخنا (قوله) لا يكفي المسح عليها (الخ) عبارة النهاية لا يكفي الاقتصار على العمامة وإن سقط مسح الرأس لنحوه وعلوه وكذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتمل غيره وأنه مسح ما عدا مقابل المسح من الرأس ويكون به محصلاً للسنة اه وكذا فى المغنى إلا أنه استظهر عدم اشتراط التأخر عن مسح الرأس وأقر سم فى النهاية ويأتى عن شيخنا ما يؤلفه وكلام الشارح بغير الحكيم الأولين أى عدم كفاية الاقتصار على العمامة واشتراط التأخر عن مسح الرأس (قوله) وينبغي أن لا يقتصر (الخ) لا يظهر مناسبة ذكره هنا بل موقعه شرح ومسح كل رأسه إلا أن يكون هذا راجعاً إلى أن (قوله) من خلاف موجبته) أى كفى خفيفة (قوله) أن شرطه (الخ) وللتكميل شرط خمسة الأول أن يمسح الواجب من الرأس قبل مسح ما عليها من نحو العمامة خلافاً للعلامة الخطيب الثانى أن لا يمسح المحاذى لما مسحه من الرأس والمعتمد أن هذا ليس بشرط بل قال المحشى إن مسح جميع العمامة كمال الثالث أن لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الرأس وقبل أن يكمل على نحو العمامة وإلا احتاج إلى ماء جديد فهو شرط للتكميل بالماء الأول الرابع أن لا يكون عاصياً باللبس لذاته كان لبسها محرم لا لعذر فيمتنع التكميل بخلافه لعارض كان كان غاصباً لها فيكمل الخافس أن لا يكون على نحو العمامة نجاسة معفو عنها كدم براغيث شيخنا وكذا فى البجيرمى إلا أنه ذكر الشرط الثانى عن الشيخ عميرة ثم ذكر عن الحنفى أنه ليس المراد بذلك حقيقة الاشتراط وإنما المراد أنه لا يشترط فى تادية السنة مسحه كما يفهمه كلام مر اه (قوله) كذلك) أى لبسه من غير عذر (قوله) ما يجب) إلى قوله وبغرفة فى النهاية والمغنى (قوله) ما يجب غسل ظاهره فقط (الخ) أما الشعر الخفيف أو السكثيف الذى فى حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب إيصال الماء إلى ظاهره وباطنه ومناقبه بتخليل أو غيره نهاية ومعنى (قوله) من نحو العارض) أى السكثيف سم (قوله) وعرك عارضيه) أى يسن ذلكهما (قوله) ورم) أى فى شرح والمسح سن تثليثه أى التخليل (قوله) أنه) أى تثليث التخليل وكذا ضمير أو به وغيره ويجوز إرجاعهما للتخليل (قوله) فى ذلك) أى فى توقف الكمال على ماء جديد (قوله) ويحمله المحرم (الخ) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية والزيادة ومال اليهما شيخنا ثم قال وحمل الأول على ما إذا لم يترتب على التخليل تساقط شعره والثانى على خلافه وهذا جمع بين القولين (قوله) وجوبا متعلق بالرفق وكذا قوله ندبا بصري (قوله) اليدين) إلى قوله ويسن فى النهاية وإلى قوله مجزياً فى المغنى إلا ما أبدته عليه (قوله) اليدين) أى أصابع اليدين معنى (قوله) بالتشبيك) الوجه أن يقال بأى كيفية كان

إطلاقهم إجزاء المسح عليها وإن كان تحت عرقية ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم من إجزاء المسح على الطليسان وافق القفال بأنه يسن المرأة استيعاب مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً وألحق غيره ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتمل غيره وأنه مسح ما عدا مقابل المسح من الرأس ويكون به محصلاً للسنة اه وتقدم عن شرح المذهب خلاف ما أفق به القفال فى الذوائب وعرض على مر فرجع إليه (قوله) وإن لم يضعها على ظهر) وفارقت الخف بأنه بدل (قوله) كمال) هل يعتد بالمسح عليها قبل مسح بعض الرأس فيه نظر وقوله كمال يفهم المنع وعليه فالفرق بينه وبين إجزاء غسل ما زاد على الواجب من اليدين والرجلين مثلاً قبله لا تلخ لأن ذاك أصلي في الطهارة بخلاف هذا (قوله) وتخليل) قال فى الروض المحرم اه وهو المعتمد مر (قوله) العارض) أى السكثيف (قوله) بالتشبيك (الخ)

والأفضل أن يكون بالتشبيك سم عبارة شرح بأفضل وتخليل أصابع اليدين والرجلين والأولى كونه في أصابع اليدين بالتشبيك لحصوله بسرعة وسهولة وإنما يذكره لمن بالمسجد ينتظر الصلاة اه (قوله لمن بالمسجد الخ) أي وكان تشبيكه عبثاً كما هو ظاهر فلا يضر التشبيك في الوضوء وإن كان في المسجد ينتظر الصلاة رشيدى (قوله بخصر يسرى يديه) كذا في النهاية وقال المغنى وشرح بأفضل بخصر اليد اليسرى واليمنى كافى المجموع اه وقال السكردى قوله أو اليمنى الخ مال إليه في شرحى الارشاد والخطيب فى الاقتاع واقتصر شرح المنهج والتحفة والنهية على اليسرى وفي شرح العباب بخصر اليسرى أليق إذ هي لازالة الأوساخ وما بين الأصابع لا يتخلو عن وسخ اه (قوله ويجب فى ملتفة) أي التخليل ونحوه فى أصابع ملتفة نهاية ومعنى (قوله ويجرم فتق ملتحة) أي لانه تعذيب بلا ضرورة أي ان خاف بخذور تيمم فيما يظهر اخذ من التعليل نهاية وشيخنا زاد الا يعاب ان قال له طيبان عدلان انه يمكن فتقه ورجى به قوة على العمل اتجه ان يأتى فيه ماسياتى من التفصيل فى قطع السلعة اه وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما نصه فيه نظر بل الذى يظهر وبؤخذ من إطلاق التعذيب فى العلة عدم اشتراط ما ذكر اه وفيه توقف إذ مطلق التعذيب وإن لم يبح التيمم لا يقتضى الحرمة لاسيما إذا كان لغرض (قوله بأطراف الخ) أي يغسلها (قوله وان صب عليه الخ) وقال الزيايد وشيخنا فإن صب عليه غيره بدا باعلاها على المعتمد اه (قوله فيكون ذلك سنة) وعليه اقتصر الشارح فى الأيعاب عبارة واضحة ان قوله أي المجموع ولا يكتفى الخ مبنى للفاعل أي يسن له ان لا يكتفى بذلك لانه قد لا يعم العضو اما لو عه فيكتفى فمن فهم انه مبنى للمفعول وانه لا يكتفى بجر يانه بطبعه مطلقا فقد وهم انتهت كرى (قوله لانه الخ) أي الماء (قوله واستنائه) أي فيكون واجبا بصرى (قوله لكن محله) أي محل وجوب عدم الاكتفاء بجر يان الماء بطبعه و (قوله والا كفى) أي وان ظن العموم كفى جريانه بطبعه وعلم بذلك ان قوله وان جرى بطبعه لا حاجة اليه (قوله لنحو الا قطع) الى قوله ويلحق فى النهاية إلا قوله لى الى وغيره الى قوله فالغرة فى المغنى إلا قوله لى الى وغيره وقوله ويلحق الى ويكره (قوله لنحو الا قطع) أي من مغلول يدو مخلوق بدونها بصرى اى وسلم لم يثبت له إلا بالترتيب كان اراد غسل كفيه بالصب من نحو ابريق فيتجه تقديم اليمنى شيخنا وأتى عن سم مثله (قوله مطلقا) أى فى جميع الاعضاء نهاية (قوله أي ان توضع بنفسه) أي ولم يمكن بالغمس فيما يظهر ووجه تقييده بذلك انه إنما يسن له التيامن مطلقا لتعذر المعية المطلوبة اصالته فى نحو الخدين ولا تعذر إلا حينئذ بصرى و (قوله بالغمس) بذنى ولو حكا كالوقوف تحت ماء كثير محيط بجميع يديه فى ان واحد (قوله ولغيره) أي غير نحو الا قطع (قوله فى اليدين الخ) أي وان سهل غسلها معا كان فى بحر شيخنا (قوله بعد الوجه) خرج به غسل الكفين اول الوضوء فيطهر ان دفعة ومحله فيما يظهر ان غسلها بغمس أو اغتراف أو صب من غيره فان لم يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق اتجه تقديم اليمنى سم (قوله والرجلين) أي وان كان لا بس خف شرح بأفضل ونهاية (قوله بخلاف البقية) أي الكفين والخدين والاذنين نهاية وجانبى الراس شرح المنهج ومعنى زاد شيخنا وهذا فى السليم وكذا فى نحو الاشل والاقطع ان طهره غيره فيظهر هامعا ويكره تقديم اليمنى كالسليم اه (قوله وذلك) أي سن التيامن (قوله أي ما هو من باب التكريم) كتمسح شعره واكتحال وحلق رأسه وتنق ابطو قص شارب ولبس نحو نعل وثوب وتقليم ظفر ومصاحفة نهاية واخذوا عطاء شرح بأفضل والسواك ودخول المسجد وتخليل الصلاة وفارقة الخلاء والا كل والشرب واستلام الحجر والركن اليماني معنى (قوله ويلحق به الخ) خلافاً للنهاية والمغنى (قوله كما مر) أي فى فصل الخلاء وقدمنا ما فيه ثم سم (قوله ويكره تركه)

الوجه أن يقال بأى كيفية كانت والأفضل أن يكون بالتشبيك (قوله وتقديم اليمنى الخ) سيأتى عند قول المصنف فى التيمم ويقدم يمينه وأعلى وجهه قول الشارح كالوضوء فيها (قوله بعد الوجه) خرج غسل الكفين اول الوضوء فيطهر ان دفعة ومحله فيما يظهر ان غسلها بغمس أو اغتراف أو صب من غيره فان لم يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق اتجه تقديم اليمنى (قوله كما مر) أي فى فصل الخلاء وقدمنا ما فيه ثم (قوله

(وإطالة غرته) بأن يغسل  
وجهه مقدم رأسه  
وأذنيه وصفحتي عنقه  
(و) إطالة (تجليله) بأن  
يغسل مع اليدين بعض  
العصدين ومع الرجلين  
بعض الساقين وإن سقط  
في الكل غسل الفرض  
لعذر وغايته استيعاب  
العصدين والساق وذلك لخبر  
الصحيحين أن أمي يدعو  
يوم القيامة غرا محجلين من  
آثار الوضوء فمن استطاع  
منكم أن يطيل غرته فليفعل  
زاد مسلم ونحجيلة أي يدعو  
بيض الوجوه والأيدي  
والأرجل فالغرة والتججيل  
اسمان للواجب وإطالتهما  
يحصل أقلها بادننى زيادة  
وكالهما باستيعاب ما مروى  
فسرهما بغسل ما زاد على  
الواجب فقد أبعد وخالف  
مدلولهما لغة لغير موجب  
(الموالة) بين أفعال وضوء  
السليم بحيث لا يحصل  
زمن يحذف فيه المغسول قبل  
الشروع فيما بعده مع اعتدال  
الهواء والمحل والزمن  
والبدن ويقدر الممسوح  
مغسولا للاتباع ومر  
وجوبها في طهر السلس  
ولذا نكح فالعبرة بالآخرة  
ومتى كان البناء بعد زوال  
الولاء بفعله لم يشترط  
استحضاره للنية كما مر

(وأوجبها القديم) مطلقا

أى ترك التيامن بأن يقدم اليسرى على اليمنى أو يغسلهما معا عرش وشوبرى وشيخنا وكالوضوء في ذلك  
كل ما فيه تسكرم فيكره فيه تقديم اليسار والمعية وهل يكره التيامن في نحو الخدين بما يظهر دفعة واحدة  
قياسا على ذلك أو يفرق الأقرب الثاني لإيعاب وشوبرى قال عرش عن سم مال إليه الجمال الرملى اه  
واعتمد شيخنا تبعاً لشرح الروض الأول أى كراهة التيامن في نحو اليدين قول المتن (وإطالة غرته الخ)  
تقدم في كلامه ما يفيد حسبان الغرة والتججيل قبل الفرض سم وعش (قوله بأن يغسل) إلى قوله فالغرة  
في النهاية (قوله في الكل) أى كل من إطالة الغرة وإطالة التججيل نهاية ومعنى (قوله وذلك) أى سن الإطالة  
(قوله أن أمي الخ) أى إمامة الأجابة والمراد المتوضئون منهم بحجى عبارة عرش قال شيخ الإسلام ولا يحصل  
الغرة والتججيل إلا لمن توجها بالفعل أمان لم يتوضأ فلا يحصلان له اه وبنى عليه أن ذلك خاص بمن توجها  
حال حياته فلا يدخل من وضأه الغاسل كما شعر به تعبيره بتوضأ وقضيته أن من مات من أولاد المسلمين طفلا  
ولم يتفق له وضوء كذلك لم يحصل له ذلك ويحتمل خلافه لأنه كان معذورا وبقي ما لو تيمم ولم يتوضأ هل يحصل  
له ذلك أم لا فيه نظر وينبغى الأول لإقامة الشارع له مقام الوضوء ولذا تسن أطالتهما فيه أيضا كما يأتى في باب  
اه (قوله للواجب) زاد النهاية والمتدوب (قوله باستيعاب ما مر) أى من مقدم الرأس الخ فى الغرة والعصدين  
والساقى والتججيل (قوله وخالف مدلولهما لغة الخ) يتأمل سم (قوله بين أفعال الوضوء) إلى قوله وإذا  
ثلث في النهاية الأقوله والمحل والى قول المتن وكذا فى المغنى لإقوله فاضلة إلى وهى وقوله لخبر إلى المتن (قوله  
بين أفعال وضوء السليم الخ) وكذا بين الغسلات وكذا فى اجزاكل عضو قليو فى عبارة شيخنا عبارة المصنف  
تشمل الموالة بين الأعضاء الموالة بين الغسلات والموالة بين اجزاء العضو الواحد فاعتبر الشرع فى  
الغسلة الثانية قبل جفاف الأولى وفى الثالثة قبل جفاف الثانية ويعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف  
الجزء الذى قبله اه (قوله مع اعتدال الهواء) فديقال اشتراط اعتدال الهواء يغنى عن اشتراط اعتدال  
المحل والزمن أما المحل فلا تستلزام خروجه عن الاعتدال خروج الهواء عنه لتأثره به وأما الزمن فوضفه  
بالاعتدال وعدمه تجوز باعتبار اعتدال الهواء الموجود فيه وعدمه ثم رايت الشارح المحلى اقتصر على  
الهواء والمزاج وكذا وقع فى أصل الروضة الاقتصار عليهما بصري وفى تقرير دليله نظر نعم فديقال أن  
العبرة باعتدال الهواء الراهن والمزاج الراهن ولو كان القطر والفصل غير معتدل (قوله ومر) أى قبيل قول  
المتن فرضه ستة كرى (وجوبها في طهر السلس) ويجب ايضا عند ضيق الوقت نهاية ومعنى (قوله فالعبرة  
بالآخرة) وينبغى أن يعتبر ايضا أن لا تحذف الأولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة سم وتقدم مثله عن  
القليوبى وشيخنا وفى الكرى عن الإيعاب ما نصه غسل وجهه مرة وامسك حتى جف فغسل يديه وكان بحيث  
لو ثلث وجهه لم يحذف بعد فانت الموالة ولو غسله مرة وامسك زمنا ثم نى قبل جفافه وامسك زمنا ثم ثلث  
قبل جفافه وامسك زمنا ثم غسل يده قبل جفاف ثالثة وجهه وكان بحيث لو لم يثلث جفت الأولى فى هذه المدة  
حصلت الموالة وهو متجه فيهما خلافا لبعضهم اه (قوله بفعله) ومنه مشيه فى ماء يغسل رجله وانظر لو  
أكره على الفعل و (قوله لم يشترط استحضار دالخ) أى بل الشرط فقد الصارف أى ومن الصارف قصد  
المشى فى الماء لغرض آخر سم وتقدم فى مبحث النية ما يقتضى أن الأكره صارف (قوله كما مر) أى فى غسل  
الوجه (قوله مطلقا) أى فى وضوء السليم وغيره (قوله حيث) إلى قوله لخبر فى النهاية الأقوله وقبولها إلى وهى

وإطالة غرته) تقدم فى كلامه ما يفيد حسبان الغرة والتججيل قبل الفرض (قوله وخالف مدلولهما لغة الخ)  
يتأمل (قوله فالعبرة بالآخرة) ينبغى أن يعتبر ايضا أن لا تحذف الأولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة حتى  
لوجفت أولى الوجه مثلا قبل ثانيته أو ثانيته قبل ثالثته لم يحصل الولاء بين الوجه واليد وأن لا تحذف ثالثة الوجه  
قبل أولى اليد فى الاقتصار على اعتبار الآخرة نظرا لغير اجمع (قوله بفعله) أى ومنه مشيه فى ماء لغسل  
رجليه وانظر لو أكره على الفعل وقوله لم يشترط استحضاره النية أى بل الشرط فقد الصارف أى ومن  
الصارف قصد المشى فى الماء لغرض آخر ثم رايت فى العباب فى أوائل الباب فيمن دخل الماء لا يقصد غسل

(قوله)



حيث لا عذر لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي وفي ظهره قدميه لمعة مثل الدرهم (٢٣٧) لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء

وأجابوا عنه بأن الخبر ضعيف مرسل وبأنه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما التفريق بعد الجفاف بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليه (وترك الاستعانة بالصب عليه لغير عذر لأنها ترفه لا يليق بمتعبد فهي خلاف السنة وإن لم يطلبها والسين أمم للغالب أو التأكيد أمم في غسل الأعضاء فمكروه وموجب طلبها ولو باجرة مثل فاضلة عما يأتي في الفطرة وقبولها على من تعينت طرية لظهره فإن فقدتها تيمم وصلى وأعاد وهي في احضار نحو الماء مباحة (و) ترك (التقص) لأنه كالتبري من العبادة فهو خلاف السنة كافي التحقيق وشرعي مسلم والوسيط وصح في الروضة والمجموع إباحته والرافعي كراهته لخبر فيه ورد بأنه ضعيف (وكذا) كان حكمتهم أن الخلاف بقوته فيما قبله أيضاً تمييز مقابلة بصحة حديث الحاكم الآتي به فلا اعتراض عليه (التنشيف) وهو أخذ الماء بنحو خرقة فلا إبهام في عبارته خلافاً لمن زعمه يسن تركه في طهر الحى (في

(قوله حيث لا عذر الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التفريق بغير عذر وفي طول التفريق أما بالعدول فلا يضرب قطعاً وقيل يضرب على القديم وأما اليسير فلا يضرب إجماعاً وكذا في النهاية لا قوله وقيل يضرب على القديم (قوله فأمره أن يعيد) وجه الاستدلال أنه لو كان التفريق يضربه لأمره بمجرد غسل اللعة لا بإعادة الوضوء سم (قوله وبأنه صح الخ) وبأنه صلى الله عليه وسلم توفى بالسوق فغسل وجهه وبديه ومسح رأسه قد دعي إلى جنازة فأتى المسجد فمسح على خفيه وصلى عليها قال الإمام الشافعي وبينهما تفريق كثير مغنى ونهاية قول المتن (وترك الاستعانة) أى ولو كان المعين كافراً شرح بأفضل ونهاية (قوله بالصب عليه الخ) وينبغي أن لا يكون من ذلك الوضوء من الحنفية لأنها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يتأتى الاستعمال منها على غيره فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يترتب على الوضوء منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من الفساق الصغيرة ونظافة ما انتهى الغالب عن ماء غيرها ع (قوله لأنها ترفه الخ) وليس من الترفه المنتهى عنه في العبادة عدوله من الماء المالح إلى العذب على المعتمد بر ماوى وحلى (قوله خلاف السنة) عبر النهاية والمغنى هنا وفي الموضوعين الآتين بخلاف الأولى وقال عبد الرؤوف في شرح مختصر الأيضاح الفرق بينهما أن خلاف الأولى من أقسام المنهى عنه وخلاف السنة لا نهى فيه اه (قوله وإن لم يطلبها) أى الإعانة حتى لو أعانته غيره وهو ساكت كان الحكم كذلك مغنى (قوله والسين الخ) عبارة النهاية وتعبيره بالاستعانة تجرى على الغالب على أن السين ترد لغير الطلب كاستحجر الطين أى صار حجر افلوا أعانته غيره مع قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان طلبها وقيد بالقدرة على المنع الشارح أيضاً في الامداد والاياعاب وأقره سم على المنهج كردى (قوله للغالب) أى من الإنسان يطلب الصب عليه أو التأكيد أى كافي قوله تعالى فما استيسر من الهدى أى تيسر كردى (قوله طلبها) أى الإعانة وكذا ضمير تعينت (قوله أمم) أى الاستعانة لغير عذر (قوله عما يأتي في الفطرة) أى من مؤنته ومؤنة تازمه مؤنته يومه وليته ومن دينته ومسكن وخادم يحتاج إليهما (قوله وقبولها) أى يجب قبول الإعانة على من تعينت الخ أى كالا قطع (قوله في احضار نحو الماء) أى كالأناء والدلو إيعاب اه كردى (قوله مباحة) قد اطبقوا على على هذا رأيت في شرح صحيح البخارى للقسطالانى مانصه وأما احضار الماء فلا كراهة أصلاً قال ابن حجر أى العسقلانى لكن الأفضل خلافه وقال الجلال المحلى ولا يقال إنها خلاف الأولى انتهى كردى (قوله كافي التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لا يتأفى ما فى التحقيق بناء على مذهب الأقدمين من إطلاق المكروه على خلاف الأولى سم وفيه ان الرافعي من المتأخرين لا من الأقدمين (قوله كان حكمتهم) يعنى حكمة الفصل بكذا وقوله بقوته حال من الخلاف وقوله فيما قبله الخ خبر أن أى موجود فى التنفص كالتنشيف وقوله تمييز مقابلة الخ خبر كان (قوله تمييز ما قبله الخ) لو كان المقابل ندب التنشيف لثم ما قاله لكن المفهوم من صنيع الشراح أنه لم يقل به أحد مناو المقابل إلا باحتمال وان فعله وتركه سواء وعليه لخديث الحاكيم بردها لا يؤيدها وبسليم ما ذكر حديث التنفص المؤيد بالمقابل ما قبله يخرج فى الصحيحين فأى تمييزه حديث الحاكيم مع ما ذكر بصري (قوله فلا اعتراض) أى بأنه كان الأولى ترك قوله كذا ليعود الخلاف إلى التنفص قول المتن (التنشيف) بالرفع بخطه نهاية (قوله وهو) إلى قوله وخبر في النهاية والمغنى (قوله فلا إبهام في عبارته الخ) عبارة النهاية والمغنى والتعبير بالتنشيف لا يقتضى أن المسنون تركه إنما هو المبالغة فيه خلافاً لمن توهمه أذ هو كافي القاموس أخذ الماء بخرقه التعبير به هنا هو المناسب وأما النشف بمعنى الشرب فلا يظهر هنا إلا بنوع تكلف اه (قوله يسن الخ) خبر التنشيف (قوله في طهر الحى) وسيأتى

الاصح) لأنه يزيل أثر العبادة فهو خلاف السنة لأنه صلى الله عليه وسلم

ان الميت يسن تشييفه نهاية (قوله رد الخ) اى وجعل بنفس الماء بيده ولا دليل فيه لا باحة النفث لا احتمال كونه فعله بياناً للجواز نهاية ومعنى (قوله منديل) بكسر الميم وتفتح وسمى بذلك لانه ينديل اى يزيل الوسخ وغير يجير مى (قوله عقب الخ) متعلق بقوله جىء به (قوله ما لم يحتج الخ) متعلق بقوله يسن تركه الخ (قوله او لتيمم عقبه) اى لئلا يمنع البذل فى وجهه ويديه التيمم معنى (قوله بل يتا كد فعله) بل قد يجب كما اذا خشى وقوع النجس عليه ولا يجدماء يغسله به مرسوم عبارة ع ش هو شامل لما اذا غلب على ظنه حصول النجاسة به وب ربح ويوجه بان التضمخ بالنجاسة انما يحرم إذا كان بفعله عبثاً واما هذا فليس بفعله وان قدر على دفعه نعم ينبغى وجوبه إذا ضاق الوقت ولم يكن ثم ماء يغسله به وقد دخل الوقت اه (قوله واختار الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني انه مباح واختاره فى شرح مسلم والثالث مكروه اه (قوله مطلقاً) اى الحاجة وبدونها (قوله وخبر انه الخ) الاسبك لخبر الخ باللام بدل الواو وان يقول فيما يأتى ينبغى على كل حمله الخ (قوله على انه الحاجة الخ) وينشف اليسرى قبل اليمنى ليقبى اثر العبادة على الاشراف حلبي وكذا فى اليسرى عن الامداد والاياعاب (قوله والاولى الخ) اى وإذا نشف الحاجة او بدونها فالاولى ان لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوهما فقد قيل ان ذلك يورث الفقر خطيب وشيخنا قال البجيرمى اى لاغنى وزيادة لمن هو فقير وفى الحديث وان الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه فثبت بهذا الحديث ان ارتكاب الذنب سبب لحرم الرزق خصوصاً الكذب وكذلك يوجب الفقر كثرة النوم والنوم عرنا إذا لم يستتر بشىء والاكل جنباً والتهاون بسقاطة المائدة وحرق قشر البصل وقشر الثوم وكنس البيت البيت بالليل وترك القمامة فى البيت والمشى امام المشايخ وبداء الوالدين باسمهم وغسل اليدين بالطين والتهاون بالصلاة وخياطة الثوب وهو على يده وترك بيت العنكبوت فى البيت واسراع الخروج من المسجد والتبكر بالذهاب الى الاسواق والبطء فى الرجوع منها وترك غسل الاواني وشراء كسر الخبز من فقراء السؤال واطفاء السراج بالنفس والكتابة بالقلم المعقود والامتناع بشطط مكسور وترك الدعاء للوالدين والتعمم قاعداً والتسرول قائماً والبخل والتقتير والاسراف اه (قوله ذلك) اى التشييف بطرف ثوبه (قوله ويقف) الى قوله وكانت فى المغنى (قوله اى عقب الوضوء) اى كما عبر به المنهوج وقوله بحيث الخ اى كما فسر به الزبادى (قوله بحيث لا يطول الخ) هذا صريح فى انه متى طال الفصل عرفاً فلا يأتى به كلاً يأتى بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرملى انه يأتى به ما لم يحدث وان طال الفصل ع ش عبارة البجيرمى على الاقتناع هذا اى عدم طول الفصل عرفاً لما هو الافضل واما السنة فتحصل ما لم يحدث فيما يظهر شوبرى على التحرير اه (قوله ولعله الخ) اى قوله قبل ان يتكلم قول المتن (اشهد الخ) ويقدمه على اجابة المؤذن وبعد فراغه منه يجيب المؤذن وان فرغ من الاذان يجير مى (قوله لتكفل ذلك بفتح ابواب الجنة الخ) وفتحها لى اكراماله ولا فاعلوم انه لا يدخل إلا من واحد فقط وهو ماسبق فى علمه سبحانه وتعالى دخوله منه وظاهره ان ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة فى عمره ولا مانع منه ع ش (قوله من التوابين) اى من الذنوب وليس فيه دعاء باكثر وقوع الذنب منه بل بانه اذا وقع منه ذنب اهم التوبة منه وان كثر تعليلاً للامم وقوله من المتطهرين اى عن تبعات الذنوب السابقة وعن التلوث بالسيئات اللاحقة او عن الاخلاق الذميمة ملا على القارى على المشكاة وقيل اى من المتزهين من الذنوب اه بجيرمى وقوله اى من الذنوب الاولى اى عمالاً يليق بالعبد فالتوبة لا تقتضى سبق الذنب نظير ما يأتى فى المغفرة كما يصرح بذلك قولهم تسن التوبة عن غارم المروءة (قوله مصدر) اى اسم مصدر بجيرمى (قوله للتسبيح) اى لماهية التنزيه بجيرمى عبارة سم قوله للتسبيح اى بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبيح بمعنى قال سبحان الله لان مدلول التسبيح على هذا لفظ اه (قوله اعتقاد تنزيهه) الاول تنزيهه (قوله على انه بدل من اللفظ بفعله الخ) اى

عقبه فلا يسن تركه بل يتأكد فعله واختار فى شرح مسلم ابحاثه مطلقاً وخبر انه صلى الله عليه وسلم كان له منديل يمسح به وجهه من الوضوء وفى رواية خرفة يتنشف بها صححه الحاكم وضعفه الترمذى وعلى كل ينبغى حمله على انه الحاجة والاولى عدمه بنحو طرف ثوبه وفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرة لبيان الجواز ويقف هنا وفى الغسل حامل المنشقة عن يمينه والصاب عن يساره وكانت ام عياش توضعته صلى الله عليه وسلم وهى قائمة وهو قاعد ويقول بعده اى عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهم فاصل عرفاً فيما يظهر نظير سنة الوضوء الآتية ثم رايت بعضهم قال ويقول فوراً قبل ان يتكلم انتهى ولعله بيان للاكمل (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله) لتكفل ذلك بفتح ابواب الجنة الثمانية لقائله يدخل من ايهما شاء كما صح (اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين) رواه الترمذى (سبحانك) مصدر جعل علماً للتسبيح وهو براءة الله من السوء اى اعتقاد تنزيهه عما لا يليق

فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدرا للسمع بل سمع مشتق منه اشتقاق (٢٣٩) حاشيت من حاشا ولوليت من لولا

وأفقت من أف ( اللهم  
وبحمدك ) واوله زيادة فالكل  
جملة واحدة او عاطفة اي  
وبحمدك سبحانه ( اشهد  
ان لا اله الا انت استغفرك  
وأتوب اليك ) لان ذلك  
يكتب لقائله فلا يتطرق  
اليه إبطال كما صح حتى يرى  
نوابه العظيم ويسن أن يأتي  
بجميع هذا ثلاثا كما مر  
مستقبل القبلة بصدره رافعا  
يده وبصره ولونحو اعنى  
كايسن امرار الموسيقى على  
الرأس الذى لا شعر به تشبها  
للسماء وان يقول عقبه وصلى  
الله وسلم على محمد وآل محمد  
ويقرا أنا أنزلناه أى ثلاثا  
كما هو القياس ثم رأيت  
بعض الأئمة صرح بذلك  
( تنبيه ) معنى استغفرك  
اطلب منك المغفرة أى ستر  
ما صدر منى من نقص بمحوه  
فهى لا تستدعى سبق ذنب  
خلاف لمن زعمه وظاهر  
كلامهم نذب وأتوب اليك  
ولو لغير متلبس بالتوبة  
واستشكل بأنه كذب  
ويجاب بأنه خبر بمعنى  
الانشاء أى أسألك أن  
تتوب على أو هو باق على  
خبريته والمعنى انه بصورة  
التائب الخاضع للذليل  
ويأتى فى وجهته وجهى  
وخشع لك سمعى ماوافق  
بعض ذلك ( وحذفت  
دعاء الاعضاء ) المذكور  
فى المحرر وغيره وهو  
مشهور ( إذ ااصل له )

منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك أى أنزهك عما لا يليق بك أقوم مقام فعله ليدل على التنزيه  
البلغ ولا يستعمل إلا فى الله مضافا قصد تكثيره ثم يضاف لان العلم لا يضاف ولا يبنى إلا إذا قصد تكثيره  
رحماني اه بجري ( قوله فيقدر معناه ) فيه تامل ( قوله مشتق منه ) أى ماخوذ منه ( قوله اشتقاق حاشيت )  
بمعنى قلت حاشا وكذا الامر فيما بعده ( قوله فالكل الخ ) أى مجموع سبحانك اللهم وبحمدك ( قوله جملة واحدة )  
فالغنى سبحانه يا الله مصاحبا بحمدك شورى أى بالشاء عليك بجري ( قوله لان ذلك ) أى سبحانك اللهم  
وبحمدك الخ ( قوله يكتب الخ ) أى فى رق ثم يطبع بطابع نهاية ومعنى قال ع ش ويتعدد ذلك بتعدد  
الوضوء لان الفضل لا حصر عليه اه ( قوله فلا يتطرق اليه الخ ) أى يصان صاحبه من تعاطى مبطل بان يرتد  
والغياذ بالله ولا فقد تقرر ان جميع الاعمال يتطرق اليه الا بطل بالردة شورى وفيه بشرى بان من قاله لا  
يرتد وانه يموت على الايمان حفى اه بجري ( قوله بجمع هذا ) أى ما ذكر من الاذكار ( قوله كاسر ) أى فى  
شرح وتليث الغسل والمسح ( قوله مستقبل القبلة ) إلى قوله وان يقول فى النهاية والمعنى الا قوله ولونحو  
اعنى إلى السماء ( قوله رافعا يديه وبصره الخ ) وذلك لان السماء قبلة الدعاء والطالب لشئ يبسط كفيه لآخذه  
والداعى طالب ولان حوائج العباد فى خزائنه تحت العرش فالداعى يمد يديه لحاجته بجري ( قوله ولونحو  
اعنى ) أى كمن فى ظلمة ( قوله كايسن الخ ) فديقال لا حاجة اليه فى التعليل لان المقصود من رفع البصر اليها  
ليس النظر اليها اذ هو لا يطلب حينئذ من حيث ذاته لكونه شاغلا عن الدعاء بل المقصود تعظيمها بتوجهها  
بالوجه كاقيل السماء قبلة الدعاء بصري ( قوله على الرأس ) أى راس المحتل من الاحرام ( قوله تشبها ) متعلق  
بقوله كايسن الخ وقوله للسماء متعلق برافعا ( قوله وان يقول ) إلى قوله ويقرا فى المعنى ( قوله عقبه ) أى عقب  
الوضوء او عقب جميع الذكر المتقدم وصنيع شيخنا صريح فى هذا ( قوله وصلى الله الخ ) فديقال بذنى ان  
يزيد فى الصلاة التعرض لسيادته ﷺ والأصحاب بصري وعبار شيخنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم اه ( قوله ) ويقرا أنا أنزلناه الخ ) لما ورد أن من قرأ فى أثر وضوئه أنا أنزلناه فى ليلة القدر مرة  
واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب فى ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله محشر  
الانبياء ويسن بعد قراءة السورة اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي دارى وبارك لي فى رزقي ولا تفتنى بما زويت  
عنى ع ش وفى السكردى عن الایعاب مثله إلى قوله ولا تفتنى الخ ( قوله أى ثلاثا ) اما راجع للصلاة  
والقراءة أو للثانية فالأولى منها فى ذلك كما هو ظاهر ويشمله العموم السابق فى التليث بصري ( قوله من  
نقص ) أى ذنبا كان أو غيره بصري ( قوله بمحوه ) هذا مخالف لما ذكرنا ان العفو محو اثر الذنب بالكلية  
والمغفرة ستره مع بقاءه وعدم المؤاخذه به كاذكره البولاق عن الشنشورى بجري ( قوله واستشكل بأنه  
كذب ) كانه بناء على حمله على الحال وإلا فلا كذب يلزم على انه قد لا يلزم الكذب على تقدير الحال ايضا سم  
ولعله يحمله على العزم على التوبة ( قوله بمعنى الانشاء أى أسألك الخ ) لا يخفى بعده إلا أن يريد ان توفقتى  
للتوبة ( قوله أو هو باق الخ ) لا حاجة إلى لفظه هو ( قوله وهو مشهور ) وهو ان يقول عند غسل كفيه اللهم  
احفظ يدي عن معاصيك كما هو عند المضمضة اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم ارحنى  
رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد  
اليمنى اللهم اعطنى كتابي يميني وحاسبني حسبا يايسرا وعند اليسرى اللهم لا تعطينى كتابي بشمالى ولا من  
وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلنى من  
الذين يستمعون القول فيتعون احسنه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام  
نهاية ومعنى وشرح بافضل وفى السكردى عن الایعاب زيادة لدعية اخرى وان يدي فى دعاء غسل الكفين  
وقدمي فى دعاء غسل الرجلين بتشديد الياء مثنى ( قوله لا نظر اليه الخ ) خلافا للنهاية والمعنى عبارته قال  
المصنف فى اذكاره وتنقيح لم يحى فيه شئ عن النبي ﷺ قال الشارح وفات الرافعى والنووى أنه روى  
واستشكل بأنه كذب ) كانه بناء على حمله على الحال وإلا فلا يلزم كذب على أنه قد لا يلزم الكذب على تقدير

يعتد به ووروده من طرق لا نظار اليه لأنها كلها لا تخلو من كذاب أو متهم بالوضع كما قاله بعض الحفاظ فهى ساقطة بالمرّة

عن النبي ﷺ من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ومشى شيخى على أنه مستحب وافق به لهذا الحديث اه زاد الاول ونفى المصنف اصله باعتبار الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فلعله لم يثبت عنده ذلك أو لم يستحضره حيث ذكره وغبارة الكردى على شرح بافضل قوله لا اصل لدعاء الاعضاء على هذا جرى الشارح في كتابه وقال شيخ الاسلام في الاسنى أى في الصحة ولا فقد روى عنه ﷺ من طرق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الأعمال اه وذكر نحوه في شرح الهجة واعتمد استجابة الشهاب الرملى وولده ويؤخذ مما نقلته في الاصل عن شرح العباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح وأنه دعاء حسن لكن لا يعتقد سنيتها فيطلب الاتيان به عند الشارح ايضا اه (قوله ومن شرط العمل الخ) عبارة المغنى فائدة شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ان لا يكون شديد الضعف وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتقد سنيتها بذلك الحديث اه زاد النهاية وفي هذا الشرط اى الاخير نظر لا يخفى اه عبارة سم وشرط بعضهم ان لا يعتقد السنية وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه إلا كونه مطلوباً بطلب غير جازم وكل مطلوب طلباً غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيتها اه (قوله أن لا يشتد ضعفه) أى سواء كان العامل بمن يقتدى به أم لا بل قد يقال يتأ كد في حق المتقدم به ليكون فعله سبباً لفائدة غيره الحكم المستفاد من ذلك الحديث ع ش (قوله سنن كثيرة) منها تقديم النية مع اول السنن المتقدمة على غسل الوجه فيحصل له ثوابها كما مرو منها التلفظ بالنوى ليساعد اللسان القلب كما تقدم ويسر بها بحيث يسمع نفسه ومنها استصحاب النية ذكر اقبله إلى آخر الوضوء مغنى وشيخنا (قوله ومن المشهور) إلى قوله وغسل رجله في المغنى لا قوله ولا يكره إلى ولطم الوجه وقوله واعترض إلى وإسراف (قوله والدلك) لم يكتف بفهمه من قوله السابق والدلك في شرح وثلث الغسل الخ كانه لا يستلزم السنية فتأمله سم أقول بل أعاده لقوله ويتأ كدا الخ (قوله وتجنب رشاشه) فلا يتوضأ في موضع يرجع إليه رشاش اسنى (قوله وجعل ما يصب منه الخ) اى كالا بريق مغنى (قوله وترك تكلم) وفي فتاوى شيخ الاسلام أنه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء ويجب عليه الرد أو لا فأجاب بأن الظاهر الاول اه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لأن من شأنه انه قد ينكشف منه ما يستحي من الاطلاع عليه فلا يليق مخاطبته حينئذ ع ش (قوله بلا عذر) عبارة شرح بافضل إلى المصلحة كما مر بمعروف ونهى عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كان رأى نحو اعمى يقع في بئر اه (قوله ولطم وجهه) بالجر عطف على تكلم (قوله لبيان الجواز) واللطم خلاف الاولى كافي شرح الروض بجيرى (قوله وإسراف الخ) عبارة الخطيب ومنها أن بقية صدى الماء فيكره السرف فيه اه قال البجيرى ويكره التقير ايضا لأنه قد لا يعلم كما قرره شيخنا اه (قوله وان يكون الخ) فيجزى بهدونه حيث استرخ وصح انه ﷺ توا بثلث مده هذا فيمن بدنه كبده نه ﷺ اعتدالا وليونقوا لإزاد أو نقص بالنسبة شرح بافضل (قوله كأيأتى) لعله في باب الغسل (قوله كرويه) عبارة المغنى وان يتعمد موقه وهو طرف العين الذى يلي الانف بالسبابة الايمن باليمنى والايسر باليسرى ومثله اللحاظ وهو الطرف الآخر وحل سن غسلها إذا لم يكن فيها رص يمنع وصول الماء إلى محلّه وإلا فغسلها واجب اه زاد شرح بافضل والمراد بها اى الموقين ما يشمل اللحاظ اه (قوله

ومن شرط العمل بالحديث الضعيف كما قاله السبكي وغيره أنه لا يشتد ضعفه فأنضح ما قاله المصنف واندفع ما أطل به الشراح عليه وبقي للوضوء سنن كثيرة استوفيتها بحسب الامكان في شرح العباب ومن المشهور منها الاستقبال القبلة في جميعه والدلك ويتأ كد كالموالات لقوة الخلاف فيهما وتجنب رشاشه وجعل ما يصب منه عن يساره وما يغترف منه عن يمينه وترك تكلم بلا عذر ولا يكره ولو من عار لأنه ﷺ كلم أم هانى يوم فتح مكة وهو يغتسل ولطم الوجه بالماء واعترض بحديث فيه ويحجب بأنه لبيان الجواز وإسراف ولو على شط وأن يكون ماؤه نحو مده كأيأتى وتعمد ما يخاف اغفاله كرويه

الحال ايضا (قوله أن لا يشتد ضعفه) شرط بعضهم أيضا أن لا يعارضه حديث صحيح ولا حاجة اليه لظهور أنه إذا تعارض حديثان ينظر إلى الترجيح ومعلوم أن الصحيح مقدم على الضعيف وشرط بعضهم ان لا يعتقد السنية وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه إلا كونه مطلوباً بطلب غير جازم وكل مطلوب طلباً غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيتها ثم رايت فيما باتى في قوله في الخف ويسن مسح اعلاه واسفله خطوطا ماله تعلق بهذا البحث فتأمل (قوله والدلك) لم يكتف بفهمه من قوله السابق

وغقبه وخاتم يصل المام لما تحته وغسل رجله بيساره وشر به من فضل وضوئه ورش إزاره به إن توم حصول مقدر له فيما يظرو عليه يحمل  
رشه عليه السلام لازاره به قيل وإن لا يصب ماء إنائه حتى يطف مغلفة للجوس وبينت ما فيه في (٢٤١) الفتاوى وكان عليه السلام إذا توضأ

أفضل ماء حتى يسيله على موضع سجوده فينبغي نذب ذلك لمن احتاج لتنظيف محل سجوده بتلك الفضلة خلافا لما يوهمه كلام بعضهم من نذبه مطلقا وصلاة ركعتين بعده أى بحيث ينسبان له عرفا كما يأتي بما فيه قبيل الجماعة ويحصلان بغيرهما ككتحية المسجد وفي مسح الرقبة خلاف والراجح عدم نذبه واعتراض بان حديثه يعمل به في الفضائل ويرد بما مر آنفا كما يشير إليه قول المصنف إن خبرهما موضوع فبتقدير سلامته من الموضوع هو شديد الضعف فلا يعمل به ويؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء لا بعده ولوفى النية على الوجه استصحابا لاصل الطهر فلا نظير لكونه يدخل الصلاة بطهر مشكوك فيه وقياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه إعادته أو بعضه لم يلزمه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل العضو لا بعضه (فرع) صلى الخمس مثلا كلا بوضوء مستقل ثم علم ترك مسح

وعقبه) وبالإغ في العقب خصوصاً في الشتاء فقد ورد ويل الاعقاب مغنى وشيخنا (قوله به) أى بفضل وضوئه (قوله عليه الخ) أى على توم ذلك (قوله وإن لا يصب ماء إنائه حتى يطف) لعل معناه أن لا يصب المام في إنائه المعد للوضوء إلى أن يمتلى الأنا إلى أعلاه بل يجعله نازلاً منه (قوله نذب ذلك) أى الأفضال (قوله مطلقاً) أى احتيج تنظيف ذلك أو لا (قوله بعده) عبارة الخطيب عقب الفراغ من الوضوء اه قال البجيرى أى ولو مجدداً والمراد بالعقب فيما يظهر أن لا يطول الوقت بحيث لا تنسب الصلاة إليه عرفاً وبحث بعض المتأخرين امتداد وقتها على ما بقي الوضوء وجعل قولهم عقبه على سن المبادرة وفيه نظر والأقرب ما قلناه اه (قوله أى بحيث الخ) رفاقاً للنهاية عبارة في صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان الخ وهل تقوت سنة الوضوء بالأعراض عنها كما يحسنه بعضهم أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفاً احتمالات أو جهائلاً كما يدل عليه قول المصنف في وضوءه ويستحب لمن توضأ أن يصلى عقبه اه ومال السيد البصرى إلى الاحتمال الثانى عبارته نقل عن السيد السمودى أنه أفتى بامتداد وقتها مادام الوضوء باقياً لأن القصد بهما عدم تعطيل الوضوء عن أداء صلاة به وصححه الفقيه عبد الله بن عمر بن خرمة وهو وجه من حيث المعنى اه (قوله ويحصلان) الأولي التأنيث (قوله والراجح عدم نذبه) كذا في النهاية والمعنى عبارة شرح بافضل وإن لا يمسح الرقبة لأنه لم يثبت فيه شيء بل قال النووي أنه بدعه وخبر مسح الرقبة أمان من الغل موضوع لكننه متعقب بان الخبر ليس بموضوع اه وقال الكردى عليه والخاصل أن المتأخرين من أئمتنا قد فلدوا الامام النووي في كون الحديث لا أصل له ولكن كلام المحدثين يشير إلى أن الحديث له طرق وشواهد يرتقى بها إلى درجة الحسن فالذى يظهر للفقير أنه لا بأس بمسحها اه (قوله بما مر آنفا) أى في قوله ووروده من طرق الخ (قوله إن خبرهما) أى دعاء الأعضاء ومسح الرقبة (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن الذى استقر رايه عليه في الفتاوى الذى قرأه ولده عليه أنه يؤثر كفى الصلاة اه وسيأتى أن الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر وحيث يتحصل أنه إذا شك في نية الوضوء بعد فراغه أو بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لأن الشك في نيته بعدها لا يزيد على الشك فيه نفسه بعدها ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو أراد مسح المصحف أو صلاة أخرى امتنع ذلك مرأههم (قوله استصحاباً لاصل الطهر) فيه نظر إذ الكلام في تحقق الطهر لا في بقائه حتى يستدل بالأستصحاب (قوله وقياس الخ) مبتدأ خبره قوله أنه لو شك الخ (قوله أو بعضه) أى في غسل بعض ذلك العضو (قوله كلامهم الأول) وهو يؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء (قوله فواضح) أى لأن غير العشاء أعيدت بوضوء كامل والعشاء فعادت مرتين بكامل (قوله خلافاً لمن وهم فيه) تأمل الخلاف فيه بدقة وهو أنه ما صلى به وشك بعد العشاء ألزمه واحدة منها العشاء فلا يخص إلا بالخمسة ثم أنه مع بقاء وضوءه شك في ترك بعض أعضائه بعد كمال طهره والشك حينئذ غير ضار فله أن يصلى به ما شاء فيعيدهن به حتى العشاء والزمان إعادتها إنما كان لما طرأ بعد فعلها فاحتمل الترك منها فالزم بها عبد الله باقشير أى وقوله والشك حينئذ غير ضار الخ يرد بان الإعادة مع الشك أضعف من فعلهن أو لا فلا اجزاء به بالأولى وبما مر عن سم آنفا (قوله لو غفل) أى عن حاله واعتقد الطهارة الكاملة كردى (قوله كالمواضأ الخ) لا يظهر فيه إلا مجرد التنظير في الجرم بالنية لا في المنظر به عبد الله باقشير ويمكن أن يجاب بحمل قول الشارح توضأ عن حدث على معنى توضأ وضوءه لانه ان يكون عن حدث فالمراد توضأ وضوءاً كاملاً في اعتقاده أو على حذف مضاف أى عن توم حدث وعلى كل من الاحتمالين فالحدث غير واقع في نفس الأمر (قوله

والذلك في شرح قوله وتلبث الغسل والمسح كانه لا يمتد إلى السنية فتأمل (قوله وشر به ثم قوله ورش) هل وإن توضأ من مسبل (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن

(٣١) — شروانى وابن قاسم — اول) الرأس مثلاً من إحداهن لزمه إعادة الخمس ثم إن كمل وضوء العشاء بفرض أن الترك منه وأعادهن به أجزاء لأن الترك إن كان من غير فواضح ومنه فقد كله وإن أعادهن به بلا تكميل فلا خلافاً ومنه فيه لا ممتنع الصلاة به لاحتمال أن الترك منه فنيته غير جازمة ومن ثم لو غفل وأعادهن به لم يبق عليه إلا العشاء كالمواضأ عن حدث وأعادهن ثم علم الترك من هذا أيضاً

لان الترك الاول) التقييد بالاول بالنظر الى التوضؤ فقط (قوله وقد أعادهن به) هذا لا يتأتى في الثانية  
اي التوضؤ الا باحد التاويلين السابقين (قوله في صورتين) اي الغفلة والتوضؤ

### (باب مسح الخف)

وهو من خصوصيات هذه الامة وشرع في السنة التاسعة من الهجرة ع ش وبجيري وشيخنا قول المتن  
(مسح الخف) يمكن ان يوجه تعبيره بالخف مراد به الجنس دون تعبيره بالخفين بان ذلك ليتناول الخف  
الواحد فيما لو فقد إحدى رجله سم (قوله المراد) الى قوله بل متواترة في النهاية لا قوله او الخف الى فلا يرد  
وقوله بل ذكره الى واخره وكذا في المغنى لا انه قال الاول الى التعبير بالخفين (قوله المراد بالجنس) غرضه به دفع  
ما ورد على المتن من انه يوم جواز المسح على خف رجل وغسل الاخرى وليس كذلك فكان الاول ان يعبر  
بالخفين وحاصل الجواب أن ال في الخف للجنس فيشمل ما لو كان له رجل واحدة لفقد الاخرى وما لو كان له  
رجلان فاكثر فكانت كلها اصلية او بعضها زائدا واشتبه بالاصلى او سامت به فيلبس كلا منها خفاو يمسح على  
الجميع واما اذا لم يشته ولم يسامت فاعبرة بالاصلى دون الزائد فيلبس الاول خفا دون الثاني إلا ان توقف  
لبس الاصلى على لبس الزائد فيلبس ايضا شيئا وع ش (قوله او الخف الشرعى) يعنى ان اللعهادى الخف  
المعهود شرعا فيشمل من له رجل واحدة ومن له رجلان واكثر على التفصيل المتقدم قال ع ش وهذا الجواب  
أولى من الاول لانه لا يدفع الاليام اذا الجنس كما يتحقق في ضمن الكل كذلك يتحقق في ضمن واحدة منهما  
اه (قوله هنا) اى في الترجمة (قوله منع لبس خف الخ) اى امتناعه شرعا (قوله على صحيحة) اى رجل صحيحة  
(قوله علية) اى بحيث لا يجب غسلها نهاية ومعنى (قوله فكانت كالصحيحة) اى في امتناع الاقتصار على  
خف في الصحيحة والمسح عليه وجواز لبس الخفين فيهما بعد كمال طهارتهما ثم المسح عليهما غير تقع حدثهما  
معا ولا يجب مع المسح التيمم عن العلية لان مسح خفها كغسلها ولا ينافيه قوله لو جوب التيمم الخ لان معناه  
أنها قبل لبس خفها يجب التيمم عنها كوجوب غسل الصحيحة قبله سم بأذن تصرف (قوله عليهما) اى على  
خف الكاملة وخف الناقصة (قوله على الاخرى) اى على خف المنفردة (قوله وحدها) هل له لبس خف في  
باقى فائدة محل الفرض ليمسح عليهما بدلا عن غسله المسنون سم وسأيت عنه ما يفيد عدم سن ذلك (قوله  
وذكره هنا) اى ذكر مسح الخف عقب الوضوء (قوله لانه بدل عن غسل الرجلين) فمسح رافع للحدث  
لا مبيح نهاية ومعنى (قوله فيه) اى الوضوء (قوله ان الواجب الخ) اى على لبس الخف بشرطه ومعنى (قوله  
لان في كل الخ) قد يقال غاية ما يقتضيه هذا التعليل الولا بينهما واما تأخير المسح عن التيمم الذى هو المطلوب  
فلا نعم يتم بزيادة التيمم طهارة كاملة بصري (قوله مسحهما مبيحا) يوم ان مسح الخف مبيح لارافع للحدث  
وهو خلاف ما صرحوا به اول كتاب الطهارة فراجع بصري وقوله اول كتاب الطهارة بل هنا ايضا كما مر عن

لان الترك الاول ان كان  
من العشاء فليس عليه  
غيرها ومن غيرهما فوضوء  
العشاء كامل وقد أعادهن  
به مع الجزم بالنية في  
الصورتين

### (باب مسح الخف)

المراد به الجنس أو الخف  
الشرعى وكلاهما يحمل هنا  
مبين في غيره فلا يرد منع  
لبس خف على صحيحة  
لمسحها وحدها وان كانت  
الأخرى علية لوجوب  
التيمم عنها فكانت  
كالصحيحة بخلاف ما لو لم  
يكن له إلا رجل فان بقى من  
فرض الاخرى بقية وان  
قلت تعين لبس خفها ليمسح  
عليهما وإن لم يبق منه شيء  
مسح على الاخرى وحدها  
وذكره هنا لتمام مناسبتها  
بالوضوء لانه بدل عن  
غسل الرجلين فيه بل  
ذكره جمع في خامس  
فروضه ايمان أن الواجب  
الغسل أو المسح وأخره  
جمع عن التيمم لان في  
كل مسحهما واحدايته  
صحيحة كثيرة

الذى استقر رايه عليه في الفتاوى التى قرأها ولده عليه انه يؤثر كافي الصلاة وقال أن الفرق بين الوضوء والصوم  
واضحاه وسيأتى أن الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر حيثئذ يتحصل انه إذا شك في نية الوضوء بعد  
فراغه ضرا او بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لان الشك في نية بعدها لا يزيد على الشك فيه نفسه بعدها  
ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو اراد مس المصحف او صلاة اخرى امتنع ذلك مر

### (باب مسح الخف)

يمكن ان يوجه تعبيره بالخف مراد به الجنس دون تعبيره بالخفين بتناول الخف الواحد فيما لو فقد إحدى  
رجليه (قوله لوجوب التيمم عنها فكانت كالصحيحة) الذى يظهر ان معنى هذا الكلام المذكور في الروضة  
وغيرها انه يمتنع الاقتصار على خف في الصحيحة والمسح عليه وان يجوز لبس الخفين فيهما والمسح عليهما  
غير تقع حدثهما لان المسح كالغسل فكما يكفي غسلهما يكفي مسحهما ولا يجب مع المسح التيمم عن العلية لان  
مسح خفها كغسلها ومع غسلها لا حاجة للتيمم ولا ينافيه قوله لو جوب التيمم عنها لان معناه انها في نفسها يجب  
التيمم عنها لان المراد وجوبه مطلقا (قوله وحدها) هل له لبس خف في باقى فائدة محل الفرض ليمسح

النهاية والمغنى (قوله بل متواترة) أى عن الصحابة الذين كانوا لا يفارقونه عليه السلام سفر أو لا حضر أو جمع بعضهم رواه فجاءوا الثمانين منهم العشرة المبشرة وعند ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصرى قال حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جواز ذلك خلافا للخوارج والشيعة كردى (قوله بعض الحنفية) وهو الكرخى كردى (قوله أخشى أن يكون إنكاره الخ) وكلام القليوبي على المحلى يقتضى تسكفير المنكر له وكلام الامداد عدمه كردى (قوله أى من أصله) احتزبه عما إذا أنكر بعض شروطه وكيفيته واجكامه هاتفي اه كردى عبارة السيد البصرى قوله أى من أصله أى لا تفاصيل احكامه اذهى لم تثبت إلا بالأحاد بخلاف القدر المشترك بين الجميع من طلب أصل المسح وكونه مشروعا فانه ثابت بالتواتر اه قول المتن (يجوز الخ) أى من حيث العدول عن غسل الرجلين اليه فلا ينافى انه يقع واجبا دائما حتى قيل انه من الواجب المخير وورد بان شرط الواجب المخير ان لا يكون بين الشئ وبذلك كاهنا شيخنا وعش ورشيدى (قوله ولو وضوء سلس) الى قوله بل يكره فى المغنى لا قوله فعلم الى اوشكاو قوله وارقه الى كان وكذا فى النهاية لا قوله او خاف من الغسل فوت جماعة (قوله سلس) بكسر اللام عش عبارة النهاية والمغنى دايم الحدث اه (قوله لما تقرر) لعله كونه بدلا عن غسل الرجلين أو المراد بما تقرر الاحاديث الصحيحة الخ لكن قد يحدث هذا انه لم يصرح بالاحاديث فلم يعلم ان مودها وضوء بصرى وجزم الكردى بالاول والظاهر بل المتعين الموافق لكلام غيره هو الاحتمال الثانى وعدم تصریح الشارح بتلك الاحاديث مع كونه مسكلا فى غالب الابواب لا كنفائه عنه بقوله كثيرة بل متواترة وقوله فلم يعلم الخ تمنعه ظهور ان مرجع ضمير واحاديثه مسح الخف فى المتن المراد به جز ما مافى وضوء (قوله لا فى غسل واجب او مندوب) فلواجنب مثلا او اغتسل لنحو جمعة او تنجس رجله فاراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجوز شيخنا (قوله وأفهم يجوز) يتأمل وجهه الا فهم فان المتبادر من الجواز الاباحة وهى لا تدل على افضلية غيرهما الا أن يقال لماذا كرفها مروجوب الغسل دل على انه هو الاصل فذكر الجواز فى مقابلة بشعر بمقابله له وبانه مفضول بالنسبة اليه ع (قوله رغبة عن السنة) أى الطريقة وهى مسح الخفين بان اعرض عنه لمجرد ان الغسل تنظيفا لا ملاحظة انه افضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تودى الى التكفير لان محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم ع (قوله بذلك يندفع أيضا مافى سم هنا (قوله كراهته لما فيه الخ) أى المسح (قوله اعم) أى من الكراهة (قوله بينهما) أى بين الرغبة والكراهة (قوله اوشكاو جوازها) أى لم تظمن نفسه اليه لانه شك هل يجوز له فعله ولا مغنى ونهاية أى وإلا فلا يجوز له حينئذ اعدم جزمه بالنية ع (قوله وشيخنا) (قوله شبهة فيه) أى فى دليله لنحو معارض له كان يقول يحتمل انه نسخ بآية وضوء (قوله او خاف الخ) او كان ممن يقتدى بنهاية (قوله فوت نحو جماعة) أى كلاً او بعضا وظاهره وإن توقف الشعاع عليه ولكن ينبغي أن يجب المسح فى هذه الصورة ع (قوله كذا يجب اذا كانت الجماعة جماعة جمعة واجبة عليه اجمورى وفرض المسئلة إن لم يرج جماعة غيرها وإلا كان الغسل افضل كفى الزيادة والبصرى اه بجيرى (قوله وارقه) أى غشية والمراد شارف ان يغشاه بقرينة السياق بصرى (قوله تركه افضل) جواب قوله ان تركه الخ (قوله بل يكره الخ) أى فى كل من الصور الاربع المتقدمة (قوله تركه) أى المتحقق بالغسل (قوله ومثله) أى مثل مسح الخف وقوله فى الاولين أى الترتيب رغبة والترك شكواو قوله سائر الرخص أى باقيا كالجمع بالسفر كردى (قوله وقد يجب) الى قوله وجعله فى النهاية والمغنى (قوله وقد يجب الخ) أى عينا رشيدى (قوله لنحو خوف فوت عرفة) او انصب ماؤه عند غسل رجله ووجد بدلا لا يذوب

عليه بدلا من غسله المستنون (قوله أى لا يثارة الغسل عليه) فيه وقفة لأن إيثارة الغسل عليه مطلوب ضرورة انه افضل منه فكيف يكون قصده مقتضيا لرجحان تركه فتأمل (قوله لنحو خوف فوت عرفة) فى شرح م راو انصب ماؤه عند غسل رجله ووجد بدلا لا يذوب يسمح به او ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت او خشى ان يرفع الامام راسه من ركوع ثانية الجمعة او تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل اه

بل متواترة ومن ثم قال بعض الحنفية أخشى أن يكون إنكاره أى من أصله كفرا (يجوز فى وضوء) ولو وضوء سلس لما تقرر لافى غسل واجب او مندوب ولا فى إزالة نجس بل لا بد من الغسل لإزالة مشقة وأفهم يجوز أن الغسل أفضل منه نعم ان تركه رغبة عن السنة أى لا يثارة الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل منه سواء أو وجد فى نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلاً أم لا فعلم أن الرغبة عنه أعم وأن من جمع بينهما أراد الايضاح أو شكافى جوازها أى لتخيل نفسه القاصرة شبهة فيه أو خاف من الغسل فوت نحو جماعة أو أرهقه خدث وهو متوضىء ومعه ماء يكفيه ولو لبسه ومسح لان غسل كان أفضل بل يكره تركه ومثله فى الاولين سائر الرخص وقد يجب لنحو خوف فوت عرفة

يمسح به أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت أو خشى أن يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل نهاية وافرده سم قوله في الجمعة أي الواجبة عليه فان كان مسافرا أو رقيقا أو نحوهم لم يجب كاهو ظاهر عشر (قوله خوف فوت عرفة) صورته أن يلبسه لغدروا لإتيان أن المحرم يمتنع عليه لبس المحيط اجهورى أي بان كان لو اشتغل بالغسل فاته الوقوف بعرفة أطفئحى أهيجرى (قوله أو إنقاذ أسير) أي خوف فوت إنقاذ أسير أي أو غرق لو اشتغل بالغسل وبغنى تقييده بضيق الوقت كاهو ظاهر أي بحيث لو مسح انقضاء ما عند اتساع الوقت فلا يجب عليه المسح بل الواجب عليه الانقاذ وتأخير الصلاة أطفئحى أهيجرى (قوله لسن الخ) استدراك على قوله ويتعين الخ وتضعيف للكلام البعض مع الحمل المذكور (قوله أو لكونه) إلى قوله وقد يحرم في النهاية والمغنى (قوله أو لكونه الخ) عطف على قوله لنحو خوف الخ (قوله لا لبسه بشرطه الخ) أي بخلاف صورة الأرهاق السابقة فلا يجب عليه لبس الخف ليمسح عليه لما فيه من إحداث فعل زائد نهاية ومعنى (قوله وقد يحرم الخ) لم يذكر للسكروه مثالا لعله لعدم وجود عش وقال شيخنا وقد بكرة فيما إذا كرر المسح لأنه يعيب الخف أه وقد يجب أن الكلام في أصل المسح (قوله كان لبسه الخ) أي ولا يجزئى كما يأتي سم عبارة عش وفيه أن كلام حج أن الكلام في المسح المجزئى بان كان مستوفيا للشروط وهو فيما ذكره باطل لما علل به من امتناع اللبس لذاته أه وعبارة شيخنا وقد يحرم مع الاجزاء فيما إذا كان الخف مغصوبا أو من حرير لرجل أو من جلد آدمى ومع عدم الاجزاء فيما إذا كان لبس الخف محرما أه قول المتن (للقيم) أي ولو تعاصيا بأقامته نهاية ومعنى أي كناشرة من زوجها وأبق من سيده شيخنا عبارة البجيرى كعبد أمر سيده بالسفر فأقام أه (قوله وكل) إلى قوله أو نوم في النهاية إلى قوله ولو نحو مجنون في المغنى (قوله بكل من سفره الخ) أي لكونه قصيرا أو معصية أو سافرا لغیر مقصد معلوم كالأثم عش وبجيرى شيخنا قول المتن (ثلاثة أيام بلياليها) أي ولو ذهابا وإيابا نهاية قال البجيرى فان قيل كيف يتصور قوله لم ولو ذهابا بالخ فانه ينقطع سفره بوصوله مقصده يقال يتصور بان يسافر إلى غير محل إقامته ولما وصل ولم ينو إقامة تقطع السفر فانه يترخص ذهابا وإيابا مدة الثلاثة أجهورى وصوره بعضهم بعائده من سفره لغیر وطنه لحاجة أه عبارة سم قوله ثلاثة أيام الخ أي وإن لم تحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلا وأنه لا يقيم فيه بل يعود حالا من طريق آخر على يوم وليلة م ر بقى مالو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث أه قوله بقى مالو سافر الخ قال عش قلت وحكمه أنه يمسح إلى إقامته حيث كان سفره مسافة قصر وأقام قبل الثلاث كما يعلم ذلك مما يأتي في شرح ولم يستوف مدة سفره أه (قوله اليوم الأول) بالنصب مفعول سبق وقوله ليلته فاعله (قوله قدر الماضي الخ) هل المعتبر قدر الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلا لو كان المسح في منتصف أطول ليلة في السنة فهل يمسح إلى منتصف الليلة الرابعة منها فقط أو إلى أن يمضى منها مقدار نصف الليلة الأولى كل محتمل والأول أحوط والثاني أقرب إلى كلامهم بصري (قوله على ذلك) أي على ما في المتن (قوله من انتهاء الحدث) فلا

(قوله كأن لبسه محرم) أي ولا يجزئى كما يأتي (قوله والمسافر سفر قصر) قال في الروض فلو عصى به أي بالسفر أو بالإقامة كعبد خالف سيده فيها ترخص يوما وليلة أه قال في شرحه إذ غايته في الأول إلحاق سفره بالعدم وأما الثاني فلان الإقامة ليست سبب الرخصة أه (قوله ثلاثة أيام الخ) أي وإن لم تحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلا وأنه لا يقيم فيه بل يعود حالا من طريق آخر على يوم وليلة م ر بقى مالو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث (قوله من انتهاء الحدث) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بان العبرة في النوم بابتدائه وجهه لمكان قطعه عادة وقياسه أن اللبس والمس كذلك بل أولى وقد قرر مر بما حاصله فقال ان الحدث إن كان باختياره ولو حكما كالمس واللبس وكذا النوم لأن أوائله بالاختيار حسب من ابتدأه وإلا كالأغما فمن انتهائه أه قال في شرح الروض وأفهم كلامه أنه لو توضأ بعد حدثه وغسل رجليه في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الأول وبه صرح الشيخ أبو غلى

أو إنقاذ أسير وجعله بعضهم هنا أفضل لا واجبا ويتعين حمله على مجرد خوف من غير ظن لكن نسي أن أنه يجب البدار إلى إنقاذ أسير رجى ولو على بعدو أنه إذا عارضه إخراج الفرض عن وقته قدم الانقاذ أو لكونه لا لبسه بشرطه وقد تضيق الوقت وعنده من الماء ما لا يكتفيه لو غسل ويكفيه لو مسح وقد يحرم كان لبسه محرم تعديا ثم إذا لبسه بشرطه كانت المدة فيه (للقيم) وكل من سفره لا يبيح القصر (يوما وليلة للمسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام بلياليها) المتصلة بها سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أولا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء ليل أو نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وكذا في اليوم والليلة للنص على ذلك في الأحاديث الصحيحة وابتداء المدة إنما يحسب (من) انتهاء الحدث



يحسب من استمراره إلا أن يكون نوماً كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ومثله للمس نهية (قوله كبول) وقوله (أو مس) خلافاً للنهية كما مر آنفاً عبارة السكردي على شرح بافضل قوله من نهاية الحدث أى مطلقاً عند الشارح وشيخ الاسلام والخطيب وعند الجلال الرملى من انتهائه أن لم يكن باختياره كبول وغائط ومن أوله أن كان باختياره كلبس ونوم قال الشارح فى حاشية فتح الجواهر المراد به فيما لو وجد منه حدثان متعاقبان كان مس وأدام ثم بال وانقطع الاول فلا تحسب المدة إلا من انتهاء المس والثانى فتحسب من انتهائه البول كل محتمل وقضية تعليمهم الاول لأنه لا يتأهل للعبادة إلا بانتهائه دون انتهاء البول اهو عبارة شيخنا وما جرى عليه الشارح أى الغزى من حسابان المدة من انقضاء الحدث وما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين واعتبر العلامة الرملى حسابان المدة من اول الحدث الذى شأنه أن يقع باختياره وان وجد بغير اختياره كالنوم واللبس والمس سواء انفرد وحده واجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذى شأنه أن يقع بغير اختياره كالبول والغائط اهو وقوله كالبول الخ أى والريح والجنون والاعماء يجزئى قال غش فائدة وقع السؤال عما لو ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها يأخذ من أطول يلاهل تحسب المدة من فراغ البول او من آخر الاستبراء فيه نظر والظاهر الاول نعم لو فرض اتصاله حسب من آخره اهو (قوله ولو لم نجو بجون الخ) لعل محله فيما إذا طرأ الجنون فى أثناء حدث آخر كبول أو نوم أو مس أو بعده فى أثناء المدة أو الا فالحدث بالجنون فلا يتأتى قوله الا فى فعل الاول ان افاق الخ فليتأمل فان المتبادر من قوله ولو لم نجو بجون انه مفروض فى حدث طرأ للجنون وهذا غير متصور بصري (قوله فى نحو الشروط) أى وتوابعها فان المسح ومدته من توابع الوضوء كرمى (قوله فى ذلك) أى فى مدة المسح (قوله استثنائه) أى المجنون (قوله غفلة عن ذلك) أطال سم فى منعه راجعه (قوله وعلى الاول) أى من عدم الفرق بين المجنون وغيره (قوله على ان غلته) أى قول البلقينى لأنه لا صلاة الخ (قوله لدخول) الى قوله واستشكل فى النهاية والمغنى (قوله لدخول وقت المسح) أى الرفع للحدث فلا يرد المسح فى الوضوء المجرد قبل الحدث معنى وسم (قوله به) أى بالحدث المذكور فاعتبرت مدة المسح منه فاذا حدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساعلى طهارة نهية زاد المغنى ولم يتحدث لم تحسب المدة ولو بقى شهر امثلاً اهو قال غش قوله حتى انقضت المدة أى ولو مقبلاً ثم عرض له السفر بعداه وبأن عن عميرة مثله (قوله فلو احدث) أى بعد اللبس و (قوله فيه) أى فى الخلف (قوله قبل الحدث) متعلق بما بعده (قوله واغتفر له) أى لمجدد الوضوء (هذا) أى المسح (قوله لان وضوءه الخ) عبارة المغنى فانه وان نجاز ليس محسوباً من المدة لان جواز الصلاة ونحوها ليس مستنداً اليه (قوله غير حدثه الدائم) اما حدثه الدائم فلا يحتاج معه إلى استئناف طهر إلا إذا اخرج الدخول فى الصلاة بعد

فى شرح الفروع (قوله غفلة عن ذلك) أقول على الحكم بغفلة هذا الامام هنا منع ظاهره وذلك لان كون الشروط من باب خطاب الوضع لا يقتضى اعتبار هذا الشرط فى حق المجنون اذا الشرط وإن كان من باب خطاب الوضع إلا ان ثبوت شرطيته تابع لثبوت مشروطه الذى هو من خطاب التكليف وهو الصلاة وهى غير ثابتة فى حق المجنون فكونه من خطاب الوضع لا يسوغ قطع النظر عن مشروطه الذى هو تابع له فى الثبوت على انه قد يمنع اقتضاء تعليمهم ما ذكر اذ قو لهم فى التعليل لان وقت المسح لا يدخل بحدثه إذ لا يتصور منه مسح جائز معتبر شرعاً فاما معنى دخول وقت المسح بحدثه فان اريد انه يمكن أن يجوز المسح بان يفيق فذلك غاية التكلف لا يلزم اعتباره فنع ذلك كله كيف يسوغ المهجور على الحكم بغفلة هذا الامام فعليك بالتأمل (قوله لدخول وقت المسح به) أى بالنسبة للوضوء الواجب فلا يتأتى قوله بعده ويسن للابس قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه اهو وإذا جدود مسح لم تحسب المدة من هذا المسح بل من الحدث بعده كما هو صريح كلامهم ولهذا صرح به الشارح (قوله ولا يمسح سلس احدث غير حدثه الدائم) قال فى الروض وخرج بغير حدثه حدثه الدائم فلا يضر ولا يحتاج معه إلى استئناف طهر إلا إذا اخرج الدخول فى الصلاة بغير الطهر لغير مصلحتها وحدثه يجزئى فى ما تقر فى غير حدثه اهو وهو يفيد ان بطلان طهره

كبول أو نوم أو مس ولو من نحو مجنون كما اقتضاء اطلاقهم ويوجه بان المعتبر الوضع كما يأتى فى شروط فى نحو الشروط خطاب الصلاة وحينئذ فالمجنون وغيره سواء فى ذلك فبحث البلقينى استثناءه لأنه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك فعلى الاول ان افاق وقد بقى من المدة التى حسبت عليه من الحدث شئ استوفاه وإلا فلا على ان غلته تلحق الصبي المميز بالمجنون فيما ذكره ولا اظن احداً يقول به فلو عبر بأنه ليس متأهلاً للصلاة لسلم من ذلك (بعد لبس) لدخول وقت المسح به فلو احدث فتوضأ وغسل رجليه فيه ثم أحدث فابتدأها من الحدث الاول ويسن للابس قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه واغتفر له هذا قبل الحدث لان وضوءه تابع غير مقصود ومن ثم لا تحسب المدة إلا من الحدث ولا يمسح سلس أحدث غير حدثه الدائم

الطهر لغير مصلحتها وحدثه يجري كما سيأتى في باب الحيض مغنى وشيخنا قال سم بعد ذلك عن  
الاسنى وهو يفيد أن بطلان طهره بالتأخير لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه اه (قوله  
ومتيمم لغير فقد الماء الخ) بان تيمم لمرض او جرح ثم لبس الخفين ثم تحشم المشقة وتوضا ومسح الخفين  
شيخنا وبجريمى وباقى فى الشارح مثله (قوله الا لما يحل له) اى للذى كور من السلس والمتيمم المذكورين  
(قوله مسح له وللنوافل الخ) قال فى شرح الارشاد فان اراد نقلا اجزاه المسح له يوما وليلة او ثلاثة ايام وان  
عصى بترك الفرائض فى هذه المدة على الاوجه انتهى سم عبارة شيخنا واعلم أن دائم الحدث كغيره فى  
المدة فاذا ارتكب الحرمة ولم يصل الفرائض مسح للنوافل يوما وليلة إن كان مقبلا وثلاثة ايام وليلتين إن  
كان مسافرا اه (قوله للنوافل فقط) ولو نوى فى هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل تصح نيته ام لا فيه  
نظروا الاقرب الثانى ع ش (قوله وكال الطهر) اى بابتدائه او تكمله عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج  
والطهر الكامل وكتب عليه البجيرمى مانصه هذا ووضح فى دائم الحدث دون المتيمم اذا تكلف المشقة وتوضا  
لذا الواجب عليه غسل الرجلين ع ش وأجيب بأن قوله والطهر الكامل اى ابتداء فى دائم الحدث وتتمما  
فى المتيمم المذكور اه (قوله واستشكل الخ) عبارة المغنى فان قيل اللبس يمنع المبادرة اجيب بانه يكون فى  
زمن الاشغال باسباب الصلاة اه (قوله جواز لبسه) اى السلس (قوله بينه) اى بين طهر السلس  
(قوله ولو شفى) اى قوله وصورة المسح فى المغنى والنهاية (قوله ولو شفى الخ) اى ولو بعد مسح بعض  
المدة كما بينه فى شرح العباب سم (قوله فى التيمم المحض) اى فيما لو لبس الخف على التيمم المحض بان عمت  
العلة جميع أعضاء وضوئه (قوله ان يتكلف الغسل) يعنى يتكلف مع بقاء علة غسل وجهه ويديه  
ومسح راسه بعد حدثه ليمسح على الخف امداداه كرى (قوله وتكلفه حرام الخ) تردد الاسنوى فى  
جواز هذا التكلف والذى يظهر كما قال شيخنا انه ان غلب على ظنه الضرر حرم وإلا فلا مغنى وفى بعض نسخ  
النهاية مثله وفى بعضها الاخر ضرب على ذلك وكتب عوضه والوجه الحرمة ويستفاد ذلك من عبارة المحلى  
فى شرح جمع الجوامع فى الخاتمة قبيل الكتاب الاول وبصرى وقوله ويستفاد ذلك من عبارة المحلى الخ فيه نظر  
ظاهر اذ عبارته وقد يباح الجمع بينهما كان تيمم لخوف بطل البرء من الوضوء من عمت ضرورته ثم توضأ متحكما  
لمشقة بطل البرء وان بطل بوضوئه تيممه لا انتفاء فاندته اه وقال بحشمه البناء وهذا الوضوء مجاز عندنا  
معاشر المالكية واما عند الشافعية فقد ذكر بعض الطلبة انه حرام على المعتمد عندهم فاقاله الشارح انما  
يتمشى على مذهبه على القول الضعيف ولعل الشارح لا يرى ضعفه اه (قوله لان العرض انه مضر) اى  
والا لوجب نزع الخف ولا يجوز المسح عليه لحصول الشفاء ع ش وحلى (قوله ويتجه الخ) خلافا للمغنى  
والنهاية عبارة الاول والمتحيرة تمسح عند عدم وجوب الغسل عليها وعبارة الثانى وأقره سم أما المتحيرة  
فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الوجه ان اغتسلت  
ولبست الخف ففى كغيرها وان كانت لا بسة قبل الغسل لم تمسح اه عبارة المحلى واما المتحيرة فان اغتسلت  
ولبست الخف ثم احدثت او طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها ان تنوضا وتوضا ومسحت  
بالتأخير لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه (قوله الا لما يحل) ظاهره جواز المسح كذلك وان  
مضى بعد حدثه وقبل وضوئه ومسحه يوما وليلة او اكثر بلا طهارة ولا صلاة وقد يقال يذنبى اذا مضت المدة  
احتاج لتجديد اللبس لانه لم يقطع النظر فى حقه عن المدة مطا بقا دليل ان له المسح للنوافل يوما وليلة او ثلاثة  
ليالها (قوله فان كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللنوافل) قال فى شرح الارشاد فان اراد نقلا  
أجزاه المسح له يوما وليلة او ثلاثة ايام وان عصى بترك الفرض فى هذه المدة على الاوجه اه (قوله ولو شفى  
السلس) اى ولو بعد مسح بعض المدة كما بينه فى شرح العباب (قوله وفى المتحيرة تردد) فى شرح م ر اما  
المتحيرة فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الوجه ان  
اغتسلت ولبست الخف ففى كغيرها وان كانت لا بسة قبل الغسل لم تمسح اه (قوله لبطلان طهره)

ومتيمم لغيره فقد الماء  
كمريض ويرد الا لما يحل له  
لو بقي طهره الذى لبس  
عليه الخف فان كان الحدث  
قبل فعل الفرض مسح له  
وللنوافل أو بعده مسح  
للنوافل فقط لأن مسحه  
مترتب على طهره المقيد  
لذلك لا غير فان أراد الفرض  
وجب النزع وكال الطهر  
لانه محدث بالنسبة للفرض  
الثانى فكانه لبس على  
حدث حقيقة فان طهره  
لا يرفع الحدث واستشكل  
جواز لبسه ليمسح عليه مع  
بطلان طهره بتخلل اللبس  
بينه وبين الصلاة وليس فى  
محله لانه يغتفر له الفصل بما  
بين صلاتي الجمع وهو يسع  
اللبس وإن تكرر ولو شفى  
السلس والمتيمم وجب  
الاستئناف وغسل الرجلين  
وصورة المسح فى التيمم  
المحض لغير فقد الماء ان  
يتكلف الغسل وتكلفه حرام  
على الاوجه لان الفرض  
انه مضر وفى المتحيرة تردد  
ويتجه انها لا تمسح إلا  
للنوافل لانها تغتسل لكل  
فرض ففى بالنسبة لغيره من  
أقسام السلس أما متيمم  
لفقد الماء

الخف كانت كثير ما فتصلي الفرض والنفل وتزعه عن كل فرضة لانها تغتسل لها وقول حج ويتجه انها لا تمسح الا للوافل الخ فيه انها تمسح للفرض فيما اذا حدثت بعد الغسل او طال الفضل اه (قوله فلا يمسح شيئا الخ) الاولى ان يقول فلا يمسح شيئا لان الكلام فيها يستدعيه بالتمسح لا في مسح شيء من الخف حتى اه بجبري (قوله بعد الحدث) الى قوله وفارق في النهاية والمغنى (قوله ولو احدث خفيه الخ) ومثل ذلك ما لو مسح احدى رجله وهو عاص بسفره ثم مسح الاخرى بعد توبته فيما يظهر خطيب ومثله ايضا ما لو مسح في سفر طاعة ثم عصى به عبد الحق اه كرى زاد البجيرى بخلاف ما لو عصى في السفر فانه يتم مسح مسافرا اه قول المتن (ثم سافر) اي قبل مضى يوم وليلة شرح ابى شجاع للغزى قال شيخنا خرج به ما لو مسح في الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليلة فانه يجب عليه النزاع لفرأى المدة اه (قوله ثم اقام) اي قبل مضى مدة المسافر قول المتن (لم يستوف مدة سفر) فيقتصر على مدة مقيم في الاولى بقسميهما خلا للرافعي في الشق الثاني وكذا في الثانية ان اقام قبل استيفائها فان اقام بعدها لم يمسح مغنى ونهاية (قوله نعم الخ) اي حاجة لهذا الاستدراك مع ان المتن يقتضيه بصرى (قوله وخرج بالتمسح) وخرج به ايضا ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فانه ان مضت مدة الاقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلا من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافرين وابتدأوا من الحدث الذي في الحضر هكذا اظهر لي من كلامهم وهو واضح نبهت عليه ليعلم ولا يذهب الوهم الى خلافه كذا في حاشية المحلى للشيخ عميرة ونقله عنه ابن قاسم في حاشية شرح المنهج وأقره فليتأمل ما اخذه من كلامهم والاهو وجيه من حيث المعنى ولعل ما اخذه من تقدير المدة بشيء محدود فاذا مضت تعين الاستئناف بصرى وفي عرش بعد ذكر كلام عميرة المذكور مانصه وما ذكره مستفاد من قول الشارح مروى عن من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضر او ان تلبس بالمدة ولا بمضى وقت الصلاة حضرا وقوله ايضا ولو احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يحز المسح حتى يستأنف لبسا على طهارة وقوله من قول الشارح مروى علم الخ اي ومن قول التحفة وخرج بالتمسح الحدث الخ (قوله الحدث الخ) اي والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو تروضا الارجلية حضر ثم مسحهما سافرا اتم مدة المسافر سم وكردى (قوله فلا عبرة بهما) اي لا عبرة بالحدث حضرا وإن تلبس بالمدة ولا بمضى وقت الصلاة حضرا وعصيانا انما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة نهاية وشرح المنهج ومغنى (قوله وفارق هذا) اي عدم اعتبار الحدث هنا (قوله اعتبار الحدث في ابتداء المدة) اي كون ابتداء المدة من الحدث (قوله بان العبرة الخ) قد يقال في التوجيه ان مقتضى الشروع في المدة الحضر ان يستوفى مدته فقط وإن مسح في السفر عملا بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الاصل عند ابتداء المسح في السفر نظرا لكون المقصود لم يقع الا فيه فبقي على الاصل بصرى (قوله ثم اى في ابتداء المدة بجواز الفعل) اي المسح (قوله وفي المسح) اي في كون المسح مسح اقامة لا سفر (قوله لانه اول العبادة) انظر المراد بالعبادة الذي هو اولها فانه ليس اول الوضوء ولا اول الصلاة الا ان يراد ان التلبس بالمسح اي الشروع فيه هو اول العبادة التي هي المسح سم اى الشامل لجميع ما في المدة (قوله ليحجز الخ) عبارة النهاية والمغنى وشيخ الاسلام اي جواز مسح الخف اه قال عرش اشار به الى ان ذات الخف لا تتعلق بها شروط وانما هو للاحكام اه (قوله لكل بدنه من الحدثين) فلما اجتمع عليه الحدثان فغسل اعضاء الوضوء عنهما وعن الجنبات وقولنا بالاندراج ولبس الخف قبل غسل باقي بدنه لم يمسح عليه لكونه لبسه قبل كمال طهارته نهاية ومغنى (و تيمم

قد يستشكل بان بطلانه بعد اللبس لا يضر كالمحدث بعد اللبس (قوله اجزاء) ظاهرة وان شرع في هذه المدة وهو يعلم ان الباقي من سفره دون الثلاث كما لو بقي من سفره بعد مسح المسافر ومدته بو مان فاقتتح مسحهما مع علمه بانهما الباقيان فايراجع (قوله وخرج بالتمسح الحدث الخ) اي والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو تروضا الارجلية حضر اتم مسحهما سافرا اتم مدة المسافر (قوله لانه اول العبادة انظر المراد بالعبادة الذي هو اول الوضوء ولا اول الصلاة الا ان يراد ان التلبس بالمسح اي

فلا يمسح شيئا اذا وجده  
لبطلان طهره برؤيته وإن  
قل (فان مسح) بعد الحدث  
ولو احدث خفيه (حضر ثم  
سافر او عكس) اي مسح  
سافرا ثم اقام (لم يستوف  
مدة سفر) تغليبا للحضر نعم  
ان اقام في الثاني بعد مضى  
اكثر من يوم وليلة اجزاء  
ما مضى وخرج بالتمسح  
الحدث ومضى وقت الصلاة  
حضر فلا غبرة بهما بل  
يستوفى مدة المسافر وفارق  
هذا اعتبار الحدث في ابتداء  
المدة بان العبرة سم بجواز  
الفعل وهو بالحدث وفي  
المسح بالتلبس به لانه اول  
العبادة بدليل ان من سافر  
وقت الصلاة له قصر هادون  
من سافر بعد احرامه بها  
فدخول وقت المسح كدخول  
وقت الصلاة وابتدأه  
كابتدائها (وشرطه) ليحجز  
المسح عليه (ان يلبس بعد  
كمال طهر) لكل بدنه من  
الحدثين ولو طهر سلس  
ومتيمم تيمما محضا او  
مضموما للغسل

كما علم بما من لقوله <sup>عليه السلام</sup> في الحديث الصحيح إذا تطهر فلبس خفيه فلو غسل رجلا وأدخلها ثم الأخرى وأدخلها لم يجز المسح حتى ينزع الأولى لا دخلها قبل كالطهر ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها محل القدم أو وهما في مفرهما ثم نزعهما عنه إلى ساق الخف ثم أعادهما إليه جاز المسح بخلاف ما لو لبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها موضع القدم وإنما يبطل المسح بازالتها عن مفرهما إلى ساق الخف ببقية الآتي ولم يظهر منهما شيء عملا بالأصل فيهما (سائر) هو وما بعده أحوال ذكرت شروطا نظر القاعدة أن الحال مقيدة لأصحابها وإنما إذا كانت من نوع المأمور به أو من فعل المأمور تناولها الأمر كج مفردا وأدخل مكة محرما بخلاف أضرب هنداً جالسة فإن قلت هذه الأحوال هنا من أي القسمين قلت يصح كونها من الأول باعتبار أن المأمور به أي المأذون فيه لبس الخف والسائر وما بعده من نوعه أي ماله به تعلق ومن الثاني باعتبار أنها تحصل بفعل المكلف أو تنشأ عنه (محل فرضه) ولو بنحو زجاج شفاف لأن المقصد هنا منع نفوذ الماء وبه فارق سائر العورة وهو

عبارة النهاية والمغنى ونسك الطهر ليشمل التيمم وحكمه أنه إن كان لا عوازا للماء بكن له المسح بل إذا وجد الماء لزمه نزعهما والوضوء الكامل وإن كان لمرض ونحوه فحدث ثم تكلف الوضوء للمسح فهو كذا ثم الحدث وقد مر اه قال الرشيدى لا يخفى أن من جملة ما مر فيه أنه إذا أراد أن يصلي فرضاً ثانياً يزع ويأتي بطهر كامل وظاهر أنه لا يأتي هنا لأن الصورة أنه غسل ما عدا الرجلين فالواجب عليه هنا بعد النزاع أنما هو غسل الرجلين اه (قوله كما علم) أي قوله ولو طهر سلس الخ (تمام) أي في شرح بعد لبس (قوله فلو غسل) إلى قوله وإنما يبطل في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولو غسلها إلى بخلاف ما (قوله فلو غسل رجلا الخ) ومنه يعلم بالأولى ما في المغنى وشرح المنهج أنه لو لبسه قبل غسل رجله وغسلها فيه لم يجز المسح إلا أن ينزعها من موضع القدم ثم يدخلها فيه اه (قوله ثم الأخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الأولى وعودها وأما لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكلف نزع خف اليسرى لوقوعه بعد كمال الطهر ع ش (قوله حتى ينزع الأولى) أي من موضع القدم محلي ومغنى وشرح المنهج أي وإن لم يخرج من الساق ع ش (قوله قبل وصولها الخ) خرج به ما لو كان بعد الوصول أو مقارنا له ويمكن توجيهه في المقارنة بأنه ينزل وصولها محل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث لقوة الطهارة ووجد في بعض الهوامش خلافة من غير عزو وقد يتوقف فيه ع ش (قوله وإنما يبطل الخ) جواب سؤال منشؤه قوله بخلاف ما لو لبس الخ (قوله ببقية الآتي) أي قبيل قول المتن وهو بطهر المسح كردى أي من أن لا يطول ساق الخف على خلاف العادة بحيث لو كان معتاد الطهر شيء منها (قوله عملاً بالأصل فيهما) إذا لاصل في المسئلة الأولى عدم الوصول وفي الثانية عدم الزوال عن موضع القدم (قوله وإنما إذا كانت الخ) لا يخفى أن جريان هذه القاعدة هنا إنما يتأتى بغاية التكلف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فإن العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه القيود فإن الحال قيد في عامها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده سم عبارة ع ش أقول إن هذا ليس من باب الأمر بشئ مقيد لإلزامه وإنما هو من باب الأخبار فإذا أخبر بان شرطه اللبس في هذه الأحوال علم أن اللبس في غير هذه الأحوال لا يسكن في فيه كما هو واضح اه (قوله مفرداً) بكسر الراء (قوله أي المأذون فيه) قضيته أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن سم (قوله أي ماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها سم (قوله تحصل بفعل المكلف) أي كالسائر وقوله أو تنشأ الخ أي كالأمكن تباع المشى فيه (قوله ولو بنحو) إلى قوله والاتصال بالخ في النهاية والمغنى إلا قوله لأنه يلبس إلى ولا يضرب (قوله ولو بنحو الخ) الأولى اسقاط الباء (قوله زجاج شفاف) أي إن أمكن متابعة المشى عليه نهاية (قوله وبه فارق سائر العورة) أي سائر العورة فإن المقصود هناك منع الرؤية نهاية ومغنى (قوله وهو) أي محل الفرض (قوله قدمه بكعبيه الخ) فلو تخرق من محل الفرض وإن قل خرقه وظاهره من محل الفرض من هو واضع الخ رخص وإنما عني عن وصول الماء منها العسر الاحتراز عنه بخلاف ظهور بعض محل الفرض نهاية (قوله من سائر جوانبه الخ) متعلق بقول المصنف سائر محل فرضه (قوله لأنه الخ) أي الخف (قوله ويتخذ لستر أسفل

الشروع فيه هو أول العبادة التي هي المسح (قوله وإنما إذا كانت من نوع المأمور به الخ) لا يخفى أن جريان هذه القاعدة هنا إنما يتأتى بغاية التكلف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فإن العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه القيود فإن الحال قيد في عامها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده (قوله أي المأذون فيه) قضيته أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن (قوله أي ماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها (قوله محل فرضه) (فرع) لو كان له زائد من رجل أو أكثر ووجب غسله بأن كان ثابتاً في الأصل أو محاذياً له فلا بد من جملة في الخف لكن هل يجب إفراجه بخف عن الأصلي أو يكفي ضم مع الأصلي في خف لأنه إنما وجب طهره تبعاً للأصل فهو معه كخف واحد في نظر والثاني غير بعيد وفاقا للرمل وعلى الأول فهل يجب المسح على خفه أيضاً أو يكفي المسح على الأصلي لأن هذا معه

البدن) أى فقط وبه يندفع مافى البصرى (قوله بخلاف ساترها) أى ساتر العورة كالقميص وقوله فيهما أى فى اللبس والاتخاذ فإنه يلبس من الاعلى ويتخذ لستره أيضا كرى أى ولو فى الجملة فلا يرد تنظير البصرى فيه بانه يتخذ لستر اسفل البدن إذا العورة منه اه وتقدم جواب اخر عنه (قوله من جنسه) أى ساتر العورة (الحق به) أى بساتر العورة وقوله (وان تخلفا فيه) أى اللبس والاتخاذ اللذان فى السراويل فإنه يلبس من اسفل ويتخذ لستره أيضا كرى عبارة التشبيشى الضمير فى تخلفا راجع لما فهم من قوله بخلاف ساترها فيهما وهو كونه يلبس من اعلى البدن ويتخذ لستره فلا حاجة لما تكلفه المحشى سم من أن فيه مسامحة والمراد تخلف فيه نقيضا هما فتامله اه (قوله ولا يضر الخ) عبارة المحلى والمغنى ولو كان به تخرق فى محل الفرض ضرر فل او كثرو لو تخرقت البطانة او الظاهرة بكسر او لهما والباقي صفيق لم يضر والا ضرر ولو تخرقتا من موضعين غير متحاذيين لم يضر اه زاد النهاية إن كان الباقي صفيقا يمكن متابعة المشى عليه اه (قوله لاعلى التحاذى) أى والباقي صفيق كافى شرح الروض ع ش اه بغير مرمى أى وفى النهاية كما مر أنفا (قوله به) أى بالخلف (قوله اجزأ الستر بها) أى مطلقا فيما يظهر حتى يظهر التفاوت بينه وبين الجورب فان فيه التفصيل الاتى فى شرح ولا جرم وفان فى الاظهر ويحتمل ان يكون المراد بقوله ولا اتصال البطانة به الخ انه إذا تخرقت البطانة او الظاهرة اجزأ وان كان الباقي لا يمكن اتباع المشى عليه بخلاف الجورب فالمراد بقوله من قيد هذه بقوله والباقي صفيق أى متين به يمنع ظهور محل الوضوء ويستتره بصرى وقوله ويحتمل الخ هذا خلاف صريح ما مر عن النهاية أنفا (قوله لا نجسا) إلى قوله ويظهر فى النهاية والمغنى قول الماتن (طاهرا) قضية كونه حالا من ضمير يلبس ان لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كالم يصح اللبس قبل كال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن النجاسة وكذا يقال فى قوله ساتر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه تخرق يظهر منه محل الفرض ثم رقه فهل يصح اللبس حيثئذ ويجزأ المسح يتجه الاجزاء فليتامل نعم تبعد صحة لبس نجس العين كالمستخذ من جلد الميتة إذا دبغ حال لبسه سم وقوله قبل المسح ظاهره وان احدث قبل غسله لكن فى ابن حجب ما يفيد اشتراط الغسل قيل الحدث وهذا هو الظاهر ع ش وأجروى (قوله ولا متنجسا) أى ما لم يغسله قبل الحدث ع ش عبارة الرشيدى أى لا يكفي المسح عليهما فليست الطهارة شرط لللبس وإن اقتضى جعل قول المصنف طاهرا حالا من ضمير يلبس خلاف ذلك اه وتقدم عن سم وياتى فى الشرح نحوها ع ش (قوله مطلقا) أى اختلط به ماء المسح او لا (قوله او بما يعنى عنه الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان على الخلف نجاسة معفو عنها ومسح من اعلاه مالا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء به ازال التلويث ولزمه ازالته اه قال ع ش والظاهر ان زيادة التلويث تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيبها أو زيادته زيادة فى التلويث نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخلف لم يعد جواز المسح عليها مر اه سم على حجج وعليه يجوز له المسح بيده

كالتابع وكبعضه والمسح لا يجب تعميمه فيكنى مسح بعض خفه الاصلى او لا بد من مسح خفه هذا الزائد أيضا لانه يجب غسله ومسح الخلف بدل عن الغسل وكل خفه له حكم مستقل فيجب مسح بعضه فيه نظر وما لم مر الاول ويتجه عندى الثانى ثم نقل بعض الفضلاء عن شرح العباب للشارح بحثا ما حاصله وجوب خف مستقل للزائد وجوب مسحه لكن لم أره فيه فعله ساقط من نسختى (قوله بخلاف ساترها فيهما) أى لانه يلبس من اسفل ولا يتخذ لستر اسفل البدن وحيثئذ يشكل قوله وان تخلفا فيه لان الاول لم يتخلف فيه الا ان يريد المجموع وقوله وإن تخلفا فيه يتامل فعله فيه مسامحة والمراد تخلف فيه نقيضا هما فتامله (قوله طاهرا لانسأ ولا متنجسا) قضية كونه حالا من ضمير يلبس انه لا يصح لبس المتنجس وإن طهره قبل المسح كالم يصح اللبس قبل كال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره من النجاسة وكذا يقال فى قوله ساتر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه خرق يظهر منه محل الفرض ثم رقه فهل يصح اللبس حيثئذ ويجزأ المسح يتجه الاجزاء فليتامل (قوله بما يعنى عنه) فى شرح مر فلو كان على الخلف

البدن بخلاف ساترها  
فيهما ولكون السراويل  
من جنسه الخ بق به وان  
تخلفا فيه ولا يضر تخرق  
البطانة والظاهرة لاعلى  
التحاذى ولا اتصال البطانة  
به اجزأ الستر بها بخلاف  
جورب تحته (طاهرا)  
لانسأ ولا متنجسا بما لا  
يعنى عنه مطلقا او بما يعنى  
عنه

ولا يكف حائلا لما فيه من المشقة ولأنه تولد من مأور به وقيا ساعلى ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه إذا كان بها نجاسة معفو عنها كدم البزاعيث اه وأقره الاجهوري والحفني وعبارة شيخنا ولو عمت النجاسة المعفو عنها مسح عليه ويعني عن يده الملاقية للنجاسة بخلاف ما لو عمت النجاسة المعفو عنها العامة فلا يكمل بالمسح عليها لأن المسح عليها مندوب فليس ضروريا وما هنا واجب فلا يحمد عنه اه (قوله) وقد اختلط به الخ ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه سم اى بان مسح من اعلى الخف ما لا نجاسة عليه وسال الماء وصل موضع النجاسة ع ش (قوله) لا تتفاء اباحة الصلاة الخ) ولان الخف بدل عن الرجل وهي لا تطهر عن الحدث ما لم تنزل نجاستها نهاية ومعنى قال ع ش قوله ولان الخف الخ قضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع او دهن جامد فيها شوكة ظاهرة او سواد تحت اظفارها فليتأمل وفيه نظر والقلب إلى الصحة اميل سم على حج وعليه فيمكن الفرق بان النجاسة منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما ترجاه من الضحمة مع وجود الحائل من قول الشارح من الآتي في مسئلة الجر موق فان صلح الاعلى دون الاسفل صحح المسح عليه والاسفل كلفافة وقوله ما لم تنزل نجاستها معوم يشمل النجاسة المعفو عنها وعليه فلا يكفي غسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكورة لعل وجهه ان ماء الغسل إذا اختلط بالنجاسة نشرها فنع من العفو عنها لكن قد يشكل هذا على ما في سم على المنهج عن م من انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عا اصابه هذا الماء فتأمل فان قياسه انه هنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث انه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حمل كلامه هنا على نجاسة لا يعني عنها لكن قوله فيما يأتي فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث بخالفه اه ع ش ولك منع المخالفة بان ما تقدم عن م وما قاسه عليه فيما لا مندوحة فيه عن مخالطة ماء الطهارة بالنجاسة المعفو عنها بخلاف ما يأتي فان فيه مندوحة عنها بمسح المحل الخالي عن النجاسة وفي البحيري عن سم والزيادي والحلي والاجهوري اعتماد صحة المسح على الخف مع الحائل اه (قوله) ومن اوم كلامه الخ) عبارة النهاية والمغني والمتنجنس كالنجس كافي المجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه أنه يصح على الموضع الطاهر ويستفيد به مس المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده اه (قوله رطب) اى الشعر اى او المحل عبارة المغني والنهاية والخف والشعر رطب اه (قوله) فيظفر ظاهره) اى ظاهر ما تحقق خزره به كاهو ظاهر ويظهر ان المراد بالظاهر ما ليس بمستتر منه فيشمل الباطن بصري عبارة المغني والنهاية طهر بالغسل ظاهره دون محل الخرز ويعني عنه فلا ينجس الرجل المبتلة اه (قوله) في غير الخفاف) اى من نحو القرب والروايا والدلاء المخروزة بشعر الخنزير مثلا لان شعره كالابرة بحيري (قوله) مما لا يتيسر الخ

نجاسة معفو عنها ومسح من أعلاه ما لا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث ولزمه ازالته اه والظاهر ان زيادة التلويث تحصل وان لم يتجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيبها وزادته زيادة في التلويث نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يعد جواز المسح عليها م (قوله) وقد اختلط به ماء المسح) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه وفي شرح العباب ما نصه ثم قال يعني الزركشي ما حاصله لو تنجس اسفله بمعفو عنه لم يمسح على اسفله بل على ما لا نجاسة عليه لانه لو مسحه زاد التلويث ولزمه حيثئذ غسل اليد أسفل الخف اه وهذا المنقول عن الزركشي في شرح الروض عن المجموع وهو يفيد ان من لازم المسح عليه زيادة التلويث (قوله) لا تتفاء اباحة الصلاة الخ) قال في شرح العباب من جملة حكاية عبارة المجموع نقلا عن الشافعي والاصحاب ولان الخف بدل عن الرجل وهي لا تطهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها اه وقضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع او دهن جامد او فيها شوكة ظاهرة او سواد تحت اظفارها فليتأمل (قوله) مما لا يتيسر خزره الا به) قضيته تصوير العفو في الخف بذلك (قوله) ويتجه اعتبار هذا في السلس) اقول يتجه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم وليلة فقط لانه لا يمسح مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم ان اراد ترك الفرض والمسح للوافل ثلاثة أيام لباليها لئلا يتيسر

وقد اختلط به ماء المسح لا تتفاء اباحة الصلاة به وهي المقصود الاصل منه ومن ثم لم يحزله أيضا نحو مس المصحف على المنقول المعتمد في المجموع وغيره ومن اوم كلامه خلاف ذلك يتعين حمله على نجس حدث بعد المسح نعم يعني عن محل خزره بشعر نجس ولو من خنزير رطب لعموم البلوى به فيظهر ظاهره بغسله سبعا بالتراب ويصلى فيه الفرض والنفل إن شاء لكن الاحوط تركه ويظهر العفو عنه ايضا في غير الخفاف مما لا يتيسر خزره الا به

بلا نعل للحوائج المحتاج إليها غالباً في المدة التي يريد المسح لها وهي يوم وليلة للمقيم ونحوه وثلاثة أيام للمسافر ويتجه اعتبار هذا في السلس وإن كان يجدد اللبس لكل فرض لأنه لو تركه ومسح للنوافل استوفى المدة بكاملها فتقدر قوة خفه بها ويحتمل تقديره بمدة الفرض الذي يريد المسح له فلم أنه لا بد من قوته وأن أقعد لا يسه (لتردده مسافر لحاجاته) المعتادة ثلاثة أيام وإلا امتنع المسح عليه كواسع راس أو ضيق لا يتسع بالمشي عن قرب وريق لم يجلد قدمه (تنبيه) أخذ ابن العباد من قولهم هن المسافر بعد ذكرهم له وللمقيم أن المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة للمقيم وسفر ثلاثة أيام لغيره والذي يتجه أن تعبهم بالمسافر هن الغالب وأن المراد في المقيم تردده لحاجة إقامة المعتادة غالباً كإمام وأما تقدير سفره وحوائجه واعتبار تردده لها فلا دليل عليه ولا حاجة إليه مع ما قررته فتأمل (قيل) يشترط أيضاً أن يكون (حلالاً) فلا يكفي حرير لرجل ونحو مغصوب ونقدلان الرخصة لتناط بمعصية والاصح أن ذلك لا يشترط كالتييم مغصوب

قضيته تصوير العفو في الخف بذلك سم قول المتن (يمكن تباع المشي فيه) أي يسهل توالى المشي فالمراد بما كان ذلك سهولته وإن لم يجد بالفعل لا جوازاً له ولو على بعد بحيث يكون مستبعد الحصول والتباع بمعنى التوالى عادة في المواضع التي يغلب المشي في مثلها بخلاف الوعر أو الصعبة لكثرة الحجارة ونحوها شيخنا (قوله) بلا فعل (إذ لو اعتبر معه لكان غالب الخفاف يحصل به ذلك نهاية ومعنى (قوله) للحوائج المحتاج إليها (الخ) أي مع مراعاة اعتدال الأرض سهولة وصعوبة فيما يظهر نهاية ومعنى (قوله) في المدة التي يريد (الخ) هل يشترط إمكان تردده فيه تلك المدة حتى في آخرها أم يكفي صلاحيته في الابتداء حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظر والأقرب الثاني مع ملاحظة قوته لما بقي من المدة عش وبأقرب عن القليوبي وسم وشيخنا ما يوافقه (قوله) ونحوه (أي) كالعاصي بسفره (قوله) بثلاثة أيام للمسافر) فإن كفي دونها كيوم وليلة صحح المسح عليه فيهما ولو كفي دون يوم وليلة يصح المسح عليه لأنه خلاف المتبادر من لفظ الخف الوارد في النصوص شيخنا عبارة القليوبي والاعتبار في القوة بول المدة لا عند كل مسح ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته اهـ (قوله) ويتجه اعتبار هذا في السلس (الخ) أقول يتجه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم وليلة فقط لأنه لا يسمح مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم إن أراد ترك الفرض والمسح للنوافل ثلاثة أيام بإلها اتجه اعتبار ما ذكره بمدة المسافر فليتأمل سم (قوله) لأنه لو تركه (أي) ترك السلس التجديد أو الفرض (قوله) فلم (الخ) أي من تعبير المصنف بالامكان (قوله) أنه لا بد من قوته (الخ) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لأن به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يوماً وليلة من وقت اللبس لأن وقت الحدث لم يكف مرسى على البهجة وينبغي أن ضعفه في أثناء المدة لا يضرب إذا لم يخرج عن الصلاحية في بقية المدة غش (قوله) وإلا امتنع (الخ) يدخل تحت إلا ما لو لم يقل للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقاً فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليمسح مسحاً وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث هل جاز له المسح من قوته وإن زاد على يوم وليلة سم وتقدم عن شيخنا والقليوبي الجزم بما ترجاه (قوله) كواسع راس (أي) لا يضيق عن قرب عش وشيخنا (قوله) أو ضيق (الخ) أي ثقيل كالحديد أو غليظ كالخشبة العظيمة أو محدود راس معنى وقوله لم يجلد قدمه أي محل فرضه كردى والاولى الأسفل من كعبه (قوله) أخذ ابن العباد (الخ) اعتمده شيخ الإسلام والمغني والقليوبي والخفي والعزبى وكذا شيخنا عبارة قوله لتردد مسافر (الخ) أفاد ذلك أنه يعتبر تردد المسافر في حوائجه ولو بالنسبة للمقيم لكن يعتبر في حق المقيم تردد المسافر في حوائجه يوماً وليلة على المعتمد لا تردد المقيم في حوائجه وفي حق المسافر تردده في حوائجه ثلاثة أيام بإلها اهـ ونقل عش عن منوات النهاية ما يوافق ما يأتي في الشارح عبارة قوله مروا لحاجة يوم الخطا هو اعتبار حوائج السفر وقال حجاج تنبيه أخذ ابن العباد من قولهم هن المسافر في بعض هو امش الشارح مرسى من مناهيه ما نصه قوله مروا لحاجة يوم وليلة إن كان مقبلاً أي حاجة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر اهـ (قوله) فلا يكفي (أي) قوله وفي وجهه النهاية والمغني (قوله) فلا يكفي (حرير) عبارة النهاية فلا يجوز على مغصوب ومسروق مطلقاً أي لرجل أو امرأة ولا على خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل اهـ (قوله) والاصح أن ذلك لا يشترط (في كفي) المسح على المغصوب والديباج الصفيق والمتخذ من فضة أو ذهب الرجل وغيره معنى (قوله) كالتييم (الخ) أي والوضوء منها (قوله) لأن المعصية ليست بذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح عن خف من جلد آدمي

ما ذكره بمدة المسافر فليتأمل (قوله) استوفى المدة) أي يوماً وليلة أو ثلاثة (قوله) وإلا امتنع المسح عليه) يدخل تحت إلا ما لو لم يقل للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقاً فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليمسح مسحاً وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث هل جاز له المسح من قوته وإن زاد على يوم وليلة (قوله) لأن المعصية ليست لذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح على خف من جلد آدمي إذا حرمة فيه ليست من حيث اللبس

بن الخارج ومن ثم لم يحز مسح خف المحرم (٢٥٢) لان معصيته به من حيث اللبس لا غير فهو كمنع الاستجمار بالمحترم لان المانع في ذاته

لذا الحرمة فيه ليست من حيث اللبس سمى أى كما صرح بجواز ذلك النهاية والمغنى وقال ع ش ولو كان الآدمى محترما اه (قوله بل الخارج) أى كالتعدى باستعمال مال غيره في نحو المغصوب نهاية وباستعمال ما يؤدى الى الخيلاء وتضييق النقدين في الذهب ونحوه ع ش قول الماتن (ولا يجوز منسوج) أى مثلافانه لا يجوزى وما لا يمنع الماموان كان غير منسوج سمى عبارة المغنى تنبيه لو حذف المصنف لفظه منسوج وقال لا يجوزى ما لا يمنع لتشمل المنسوج وغيره اه قول الماتن (لا يمنع ماء) أى من غير محل الخرز منهج ومغنى أى ومن غير خرق البطانة والظاهرة الغير المتعاذين كعامل ممارسهم ويأتى في الشارح ما يفيداه (قوله يصب على رجله) اشارة الى ان المراد بالماء الذى يمنع الخف نفوذه ماء الصب أى وقت الصب بجيرى (قوله لانه خلاف الغالب الخ) لان الغالب من الخفاف انها تمنع النفوذ خطيب ونهاية (قوله المنصرف اليها) أى الى الغالب والتأنيث لرعاية المعنى أى بذاتها لا بواسطة نحو سمع كزيت وما يمنع نفوذ الماء الجوخ الصفيق فلو جعل منه خف صح المسح عليه (فائدة) وقع السؤال عما لو كان له خف قوى وهو اسفل الكعبين ولكن خيط عليه السر او يل الجوخ المانع من الماء هل يسكنى المسح عليه حيث نذام لا فاقنيت بجواز المسح فانه الان لا بلس الخف شرعى ساتر لمحل الكعبين اجهورى اه بجيرى (قوله وليس الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله كجلده شدها الخ) علم من هذا ان من جملة الشرط ان يسمى خفا عبارة النهاية والمغنى ولا بدنى بحتته ان يسمى خفا فلو انقطة ادم على رجله واحكمها بالشدوامكنه متابعة المشى عليها لم يصب المسح عليها واستغنى المصنف عن ذكره ا كنفاء بقوله اول الباب يجوز لان الضمير فيه يعود على الخف فخرج غيره (خف فوق الاول خفان احد هما فوق الاخر ثم راي قال الرشيدى قوله خف فوق خف صريح هذا ان الجر موق اسم الاعلى بشرط اسفل وحيث نذام للتنبيه في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وان كلاما من الاعلى والاسفل يسمى جر موقا وعليه فالتثنية في كلام المصنف منزلة عليها اه (قوله مطلقا) أى صلاح اللبس ام لا عبارة المغنى والنهاية والجر موق بضم الجيم والميم فارسى معرب وهو فى الاصل شىء كالخف فيه وسع بلبس فوق الخف للبرد واطلق الفقهاء انه خف فوق خف وان لم يكن واسعا لتعلق الحكم به اه (قوله وارااد) الى التنبيه في المغنى (قوله وقدم مسح على أعلاه) أى اقتصر على مسحه مغنى (قوله لان الرخصة) الى التنبيه في النهاية (قوله وهذا) أى الجر موق (قوله ولو وصل البلل الخ) يعنى ان مافى المتن عن عدم الاجزاء فيما لا يصل بلل مسح الاعلى الى الاسفل واما لو وصل فقيه الفضيل الاق قال ع ش ولو شك بعد المسح هل مسح الاسفل او الاعلى فالقرب انه ينظر ان كان الشك بعد مسحها الى الخفين جميعا اعتد بمسحه فلا يكفى إعادة لان الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر وان كان بعد مسح واحدة وجب إعادة مسحها لان الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر اه وقره المداينى (قوله فان قصد) أى وحده مغنى (قوله أو اطلق) أى بان لم يقصدوا احدا منهما بل قصد المسح في الجملة خلافا لمن قال ان صورة الاطلاق لا قصد فيها اصلا شيخنا (قوله كنى) لانه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء اليه شرح المنهج ويؤخذ من هذا التعليل انه لا بد لمسح الخف من قصد المسح وهو كذلك زيادى وشورى اه بجيرى (او الاعلى وحده فلا) وكذا لا يسكنى ان قصدوا احدا لا بعينه لانه يؤيد قصد الاعلى وحده وفى غيره فلا يصدق بما يجوزى وما لا يجوزى محمل على الثانى احتياطا ع ش وشيخنا وبحت الاجزاء الطبلاوى وارقاضه الزيادى (قوله فلا وجود الصارف الخ) ومثله ما لو مسح على الخف بقصد البشرة شورى اه بجيرى (قوله فوصل بلله للاسفل) أى من موضع

(قوله ومن ثم لم يحز) هذا ما قاله الاسنوى وغيره (قوله ولا يجوزى منسوج) أى مثلافانه لا يجوزى وما لا يمنع الماموان كان غير منسوج وقوله ماء يصب على رجله لو صب عليه ماء فنفذ الى الرجل وشك هل نفذ من مواضع الخرز او منه لضفه فيحتمل انه لا يجوزى للشك في الشرط (قوله فان قصداه او الاعلى الخ) لو قصد الاعلى او الاسفل فينتجه عدم الاجزاء لفساد هذا التردد ولو قصدوا احدهما أى لاحظ هذا المفهوم فيحتمل عدم

مثلا ومسح بعض الاسفل ولو وصل البلل اليه من موضع خرز فان قصداه او الاعلى وحده فلا وجود الصارف بقصداه ما لا يصبح مسحه وحده فان لم يصلح الاسفل فكذلك الفافة فيمسح الاعلى أو الاعلى مسح الاسفل فان مسح الاعلى فوصل بلله للاسفل

ولما منعت المعصية بالسفر الترخص لانه ميسح والمغصوب هنا ليس ميسحا بل مستوفى به (ولا يجوزى منسوج لا يمنع ماء) يصب على رجله أى نفوذه وان كان قويا يمكن تباع المشى عليه (فى الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها النصوص وليس كمتخرق البطانة والظاهرة بلا اتحاد لان هذا مع عدم منعه لنفوذ الماء الى الرجل يسمى خفا فهو كخف يصل الماء من محل خرزه بخلاف ذاك كجلدة شدها على رجله واحكمها بالربط بجامع ان كلا لا يسمى خفا وفى وجهه ان الاعتبار ماء المسح لا الغسل وهو ضعيف نقلا ومدركا وان جرى عليه جمع لان أدنى شىء يمنع ماء المسح اما منسوج يمنع ماء الغسل فيجزىء كلبود خرق مطبقة (ولا جر موقان) بضم الجيم وهما عند الفقهاء خف فوق خف مطلقا والمراد هنا خفان صالحان وقد مسح على أعلاه فلا يجوزى (فى الاظهر) لان الرخصة إنما وردت فى خف تعم الحاجة اليه وهذا لاتعم الحاجة اليه أى غالبا فلا نظر لعمومها اليه فى بعض الاقوال الباردة مع انه يمكنه ادخال يده



خرزنهاية ومغنى أى مثلاً (قوله) تأتت تلك الصور (الخ) فان قصدهما أو الأسفل وحده أو أطلق كفى وإن قصد الأعلى فقط لم يكف أى وكذا إن قصدوا أحدهما لا بعينه كما مر عن ع ش وشيخنا (قوله) أن خيطاً ببعضهما) يعنى اتصل أحدهما بالآخر بخياطة ونحوها نهاية (قوله) فصل أحدهما) أى عن الآخر (قوله) وإلا فكما لجر موقين) بل هو من أفراده فهلا اقتصر على تقييد الجرم موقين بعدم الخياطة سم (قوله) جاز مسح الأعلى (الخ) هذا كالمصريح فى عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله ثم رأيت م راجب بعدم الانقطاع سم ويأتى عن ع ش انفا ما يوافقه أيضاً واستقر السيد البصرى انقطاع المدة واستثنافها (قوله) أو هو على حدث فلا) أى لأن وجوده الأعلى عند تحرق الأسفل ينزل منزلة ابتداء اللبس فان كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الآن وهو كاف وإن كان محدثاً كان كاللبس على حدث فلا يكفى ع ش (قوله) ولا يجوزى. مسح خف (الخ) أى فيما إذا وجب مسح الجبيرة بأن أخذت من الصحيح شيئاً سم وبصرى وزيدى وبرماوى ونقله الأجهورى عن م ر وهو مقتضى كلام النهاية والمغنى وقال الشهاب الرملى المراد بالممسوح أى فى التعليل الاق مامن شأنه أن يمسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئاً من الصحيح اه ولا يخفى بعده (قوله) لأنه ملبوس (الخ) يؤخذ من ذلك أنه لو تحمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف أنه يجوز له المسح لعدم ما ذكره مغنى ونهاية وهو ظاهر سم ثم زاد هو والنهاية لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظراً إلى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظر لما فعله اه واعتمد الأول أيضاً الزيدى والشورى وشيخنا (قوله) فهو كمسح العمامة (قوله) قد يقال ينبغي إذا دخل يده فى الخف ومسح الجبيرة أو اراد المسح عن المغسول الباقى أنه يجوزى لأن المسح قد تادى وأجبه والمغسول يجوزى للمسح عنه بصرى وقال ع ش ظاهر كلامهم عدم الأجزاء وإن دخل يده فمسح الجبيرة أيضاً فليحرق سم وهو ظاهر لأن مسح الجبيرة عوض عن غسل ما تحتها من الصحيح فكانه غسل رجلاً وغسل خف الأخرى وقد تقدم عدم إجزائه اه (قوله) بالعري) هى العيون التى توضع فيها الأزرار جمع عروة كمدة ومدى مصباح اه يجوزى (قوله) بحيث لا يظهر شئ (الخ) أى إذا مشى مغنى (قوله) وفيه نظر (الخ) اعتمده الحلوى وشيخنا عبارته أن شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس خفين نجسين أو متنجسين ثم ظهرهما قبل المسح عليهما وأما بقية الشروط فتعتبر عند اللبس على المعتمد من خلاف طويل اه وقوله فتعتبر عند اللبس (الخ) يعنى قبل الحدث (قوله) فالوجه أن كل ما طرأ (الخ) وكذا ما قارن اللبس على ما مر عن سم (قوله) إن كان قبل الحدث (الخ) بل قد يقال لا بد أن يكون بشرط الخف عند اللبس على الطهارة أيضاً سم وهذا مخالف لما مر عنه عند قول المصنف طاهر إلا أن يقال إن ما هنا مجرد بحث كما أشار إليه بقوله قد (قوله) لحصول السترة) إلى قول المتن ويكفى فى النهاية والمغنى إلا قوله لم يمنع إلى فهذا قول له خبرين إلى واستيعابه (قوله) وبه) أى التعليل

الأجزاء أيضاً لشمول قصده لما لا يجوزى ويحتمل الأجزاء لشمول قصده لما لا يجوزى. (قوله) فكما لجر موقين) بل هو من أفراده فهلا اقتصر على تقييد الجرم موقين بعدم الخياطة (قوله) ولو تحرق الأسفل وهو بطهر الغنل أو المسح جاز مسح الأعلى) كالمصريح فى عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله وما ذكره فى قياساتى بما يخالف ذلك ممنوع (قوله) جاز مسح الأعلى) أى والظاهر انقطاع المدة بالتحرق وابتداء المدة من الحدث بعد التحرق ويدل على ذلك قوله الاق فظهر بعض الرجل وقوله أو هو على حدث فلا لأن امتناع المسح هنا صريح فى انقطاع المدة وإلا فلا معنى لامتناعه فتأمل ثم رأيت م ر أجاب بعدم الانقطاع وهو الظاهر وقد قدمته (قوله) لأنه ملبوس فوق مسح (قوله) يؤخذ منه أنه لو لم تأخذ الجبيرة شيئاً من الصحيح أجزأ مسح الخف عليها إذ ليس فوق مسح حيثئذ إذ لا يجب حيثئذ مسحها فهى كخزعة على الرجل تحت الخف وهو ظاهر (قوله) لأنه ملبوس فوق مسح (قوله) قضيته أنه يجوز المسح عليه إذا تحمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لا تنفاد ما عاى به لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظراً إلى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظر لما فعله (قوله) إن كان قبل الحدث لم ينظر إليه) بل قد يقال لا بد أن يكون بشرط

(قوله واستشكل) أى ما صححه المتن (بأنه) أى المشقوق (لا يسمى خفا) أى وقد مر اشتراط كون الممسوح عليه يسمى خفا معنى (قوله يمنع ذلك) أى عدم التسمية وكذا ضمير قوله لا ي (قوله) كذلك) أى بالعري بحيث لا يظهر الخ قول المتن (ويسن مسح أعلاه) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لنا أنه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سمنه سم واعتداه أى عدم السنية ع وش وشيخنا كما يأتي (قوله تحت عقبه) كذا عبر في الأسنى والمغنى وعبارة النهاية على أسفل العقب والكل لا يخلو عن شيء بعد تصريحهم بسن مسح العقب أيضا بصري عبارة ع ش لا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب إلا أن براد بأسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح هو عبارة الشورى قوله تحت العقب الأولى فوق يعم المسح جميع العقب اه (قوله ثم يمر النبي لساقه) أى إلى آخره كما صرح به الدميرى كما أنه يستحب غسله كذلك ولكن في المجموع أنه لا يسن مسحه مغنى وقوله كما أنه يستحب الخ صريح في أن المراد باخر الساق ما يلي الركبة وهو الظاهر وقال شيخنا وع ش والبحيرى والمراد إلى آخر الساق مما يلي القدم لأن ما وضعه على الانتصاب يكون أوله أعلاه وآخره أسفله فاعلى الأدنى رأسه وآخره رجلاه فالساق ما يلي الركبة وآخره ما يلي القدم وهو الكعبان فلا يسن التحجيل في مسح الخف خلافا لمن قال يسنه فيه لفهمه المراد إلى آخر الساق مما يلي الركبة اه (قوله بين العبارتين) أى بين التعبير بيسن والتعبير بالاكمل (قوله) ويكره تكرار مسحه) لأن ذلك يعيبه ويؤخذ من العلة عدم الكراهة إذا كان الخف من نحو خشب وهو كذلك نهاية ومغنى وشيخنا (قوله اجزأ مسح بعض شعرة الخ) خلافا للنهاية والمغنى والزياى قول المتن (ويكنى مسمى مسح الخ) قال في شرح الارشاد ويكنى مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين اه ولا يبعد اجزاء مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه سم على حج وهل يكنى المسح على الأزار والعرى التى للخف فيه نظرا ولا يبعد الاكتفاء أيضا إذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة ع ش عبارة البحيرى ويظهر الاكتفاء بمسح أزاره وعراه وخيطه المحاذى لظاهر الأعلى اه (قوله إلا باطن الخ) قديفيد اجزاء المسح على محاذى الكعبين لأنها ليسا بما استثناه ع ش (قوله وكره هنا) ثم) أى كره الغسل في الخف لافى الرأس (قوله لأنه يفسده) مقتضاه أنه لا كراهة إذا كان الخف من نحو حديد أو خشب بشرطه وهو كذلك نهاية ومغنى وسم وقال البصرى أن الشارح استقرب في فتح الجواد الكراهة ولو كان الخف من نحو خشب اه (قوله اتفاقا) ولو مسح باطن المحاذى فوصل البلل لظاهره من نحو مواضع الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد الاجزاء كفى نظيره السابق في الجزم وقسم على المنهج اه ع ش (قوله لم يرد الاقتصار عليهما) أى على الأسفل والعقب ع ش (قوله والرخص يتعين فيها

الخف عند اللبس على الطهارة أيضا (قوله أما إذا لم يشد الخ) لا يبعد أن لا يعتد بلبسه قبل الشد حتى لو أحدث قبل الشد لم تحسب المدة صار بمنزلة اللبس على حدث فليحذر (قوله) ويسن مسح أعلاه وأسفله خطوطا) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لنا أنه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سمنه فانه لما نقل استدلال القائلين بأنه لا يسن مسح أسفله بأنه ليس محلا للفرض فلم يسن مسحه كالساق قال واما قياسهم على الساق فجوابه من وجهين أحدهما أنه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسحه كالنوبة النازلة عن حد الرأس بخلاف أسفله فانه محاذ محل الفرض فهو كشعر الرأس الذى لم ينزل عن محل الفرض واستفيد من ذلك عدم سمن مسح الذوائب النازلة عن حد الرأس خلافا لما اتفق به القفال في ذوائب المرأة (قوله) ويكنى مسمى مسح) قال في شرح الارشاد ويكنى مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله الأذرى عن جمع من أن العبرة بما قدم الساق إلى رؤس الأظفار لا غير اه ولا يبعد اجزاء مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه وانظر أزاره وعراه (قوله لأنه يفسده) يؤخذ منه أنه لو كان من نحو خشب أو حديد بشرطه فلا كراهة م (قوله إلا باطن ما يحاذى) لو مسح باطن المحاذى فوصل البلل لظاهره من نحو مواضع الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد الاجزاء كفى نظيره السابق في

اليه وتسليمه فهذا في معنى الخف من كل وجه بخلاف نحو تلك الجلدة أما إذا لم يشد كذلك فلا يكتفى وإن لم يظهر شيء من الرجل لأنه يظهر بالمشى (ويسن مسح) ظاهر (أعلاه) السائر لظاهر القدم (أسفله) وعقبه وحرفه (خطوطا) بأن يضع يسراه تحت عقبه ويمناه على ظهر أصابعه ثم يمر النبي لساقه والبصرى لأطراف أصابعه من تحت مفرجا بين أصابع يديه لخيرين في ذلك أحدهما صحيح وبفرض ضعفها الضعيف يعمل به في الفضائل فاندفع ما قيل كان الأولى أن يقول والاكمل بدل يسن لأنه لم يثبت في ذلك سنة على أن الفرق بين العبارتين عجيب واستيعابه خلاف الأولى ويكره تكرار مسحه (ويكنى مسمى مسح) كما في الرأس ومن ثم أجزم مسح بعض شعره تبعاً له على الوجه وإن بحث جمع أنه لا يجزئ قطعا وله وجه وبله وغسله وكره هنا لا ثم لأنه يفسده ويجزئ مسح شيء منه (يحاذى الفرض) إلا باطن ما يحاذى الفرض اتفاقا (إلا) ظاهر ما يحاذى (أسفل الرجل وعقبها) وهو مؤخر القدم (ولا)

الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مرله في الاستتباب بالحجر من ان مذهبا جواز القياس في الرخص خلافا لابي حنيفة بصري (قوله لما ذكر) اي من عدم ورود الاقتصار على الحرف شرح المنهج قول المتن) ولا مسح لشاك الخ) سواء في ذلك المسافرين والمقيم معنى (قوله كان شك) الى قوله وفي المجموع في النهاية والى قوله قيل في المعنى (قوله كان شك الخ) ولوبي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعقدت صلاته وصح الاقتداء به ولو مع علم المقتدي بحاله ويقارقه عند عروض البطلان معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه وهذا يرد بحث السبكي الا في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والى ما تعتقدها واعتمد ع وشيخنا البحث وقال للنباية عبارة شيخنا ولوبي من مدة المسح ما يسع ركعة فاحرم باكثر من ركعة لم تعتقد صلاته كما قاله السبكي واستوجهه الرمي اه زاد ع ش خلافا لما في شرح الروض هنا وتبعه الخطيب في الصحة اه (قوله او ان مسحه الخ) اي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع الخ) اي لانه يقتضي الحكم بانقضاء المدة نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في بقاء المدة بصورته عبارة النهاية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضر او السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) اي ان كان احدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله ان يصلي فيه بذلك المسح نهاية ومعنى (قوله اخذ في وقت المسح الخ) فلو احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك ان تقدم حدثه ومسحه اول وقت الظهر وصلاتها بهام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه وتجعل المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين معنى (وهو اشتباه الخ) محل تأمل اذ قوله الا في انه ان شك في فعلها الشامل لما نحن فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (او حاض) الى الباب في المعنى الا قوله اي ولم يستره الى او انتهت وقوله وان غسل الى المتن وقوله ويجاب الى وخروج وكذا الى الباب في النهاية الا قوله في اثناء المدة وقوله لم يستره الى او طال وقوله ويجاب الى وخروج (قوله في اثناء المدة) يفهم ان الاجنب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس وفي ابصاح الناشري ولو عبر يعنى الحاوي عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان اولي ليجتزعا قاله الاذرعى بحثا فممن ليس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث جنبه مجردة فان له ان يغتسل من غير نزاع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث نقض الوضوء لا من الجنابة المجردة وان كانت حدثا وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقييد الحدث بالصغر وهو مخرج للا كبر فليتا مل جميعه وليجرر بصري اقول ونظر ع ش في تقييد النهاية الموافق لما بحثه الاذرعى بما نصه اما الا كبر وحده بان خرج منه وهو متوضئ فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فاذا احدث حدثا اخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من مسح اذ اراده بعد لانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذ طر ا بعد المدة ا بطلها فالقياس انه يمنع من انعقادها اي بالاولى لان الدوام اقوى من الابتداء ولذا يقتصر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وايضا يؤيد النظر اطلاق الحديث الامر بالنزع من الجنابة (قوله ولا يجوز تمسح بقية المدة الغسل الخ) اي وان ارتفعت جنبته الرجلين بذلك الغسل ع ش (قوله للامر الخ) علتهما في المتن (قوله منها) اي من الجنابة وقيس بها الحيض والنفاس والولادة نهاية ومعنى (قوله علي عدم اجزاء غيره) اي

الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مرله في الاستتباب بالحجر من ان مذهبا جواز القياس في الرخص خلافا لابي حنيفة بصري (قوله لما ذكر) اي من عدم ورود الاقتصار على الحرف شرح المنهج قول المتن) ولا مسح لشاك الخ) سواء في ذلك المسافرين والمقيم معنى (قوله كان شك) الى قوله وفي المجموع في النهاية والى قوله قيل في المعنى (قوله كان شك الخ) ولوبي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعقدت صلاته وصح الاقتداء به ولو مع علم المقتدي بحاله ويقارقه عند عروض البطلان معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه وهذا يرد بحث السبكي الا في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والى ما تعتقدها واعتمد ع وشيخنا البحث وقال للنباية عبارة شيخنا ولوبي من مدة المسح ما يسع ركعة فاحرم باكثر من ركعة لم تعتقد صلاته كما قاله السبكي واستوجهه الرمي اه زاد ع ش خلافا لما في شرح الروض هنا وتبعه الخطيب في الصحة اه (قوله او ان مسحه الخ) اي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع الخ) اي لانه يقتضي الحكم بانقضاء المدة نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في بقاء المدة بصورته عبارة النهاية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضر او السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) اي ان كان احدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله ان يصلي فيه بذلك المسح نهاية ومعنى (قوله اخذ في وقت المسح الخ) فلو احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك ان تقدم حدثه ومسحه اول وقت الظهر وصلاتها بهام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه وتجعل المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين معنى (وهو اشتباه الخ) محل تأمل اذ قوله الا في انه ان شك في فعلها الشامل لما نحن فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (او حاض) الى الباب في المعنى الا قوله اي ولم يستره الى او انتهت وقوله وان غسل الى المتن وقوله ويجاب الى وخروج وكذا الى الباب في النهاية الا قوله في اثناء المدة وقوله لم يستره الى او طال وقوله ويجاب الى وخروج (قوله في اثناء المدة) يفهم ان الاجنب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس وفي ابصاح الناشري ولو عبر يعنى الحاوي عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان اولي ليجتزعا قاله الاذرعى بحثا فممن ليس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث جنبه مجردة فان له ان يغتسل من غير نزاع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث نقض الوضوء لا من الجنابة المجردة وان كانت حدثا وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقييد الحدث بالصغر وهو مخرج للا كبر فليتا مل جميعه وليجرر بصري اقول ونظر ع ش في تقييد النهاية الموافق لما بحثه الاذرعى بما نصه اما الا كبر وحده بان خرج منه وهو متوضئ فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فاذا احدث حدثا اخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من مسح اذ اراده بعد لانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذ طر ا بعد المدة ا بطلها فالقياس انه يمنع من انعقادها اي بالاولى لان الدوام اقوى من الابتداء ولذا يقتصر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وايضا يؤيد النظر اطلاق الحديث الامر بالنزع من الجنابة (قوله ولا يجوز تمسح بقية المدة الغسل الخ) اي وان ارتفعت جنبته الرجلين بذلك الغسل ع ش (قوله للامر الخ) علتهما في المتن (قوله منها) اي من الجنابة وقيس بها الحيض والنفاس والولادة نهاية ومعنى (قوله علي عدم اجزاء غيره) اي

الجرموق (قوله ولا مسح لشاك في بقاء المدة) (فرع) قال في الروض ولوبي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعقدت اي صلاته وصح الاقتداء به اي ولو مع علم المقتدي بحاله كافي شرحه ويقارقه اي يقارقه المقتدي به عند عروض البطلان اه وهذا يرد بحث السبكي الا في شروط الصلاة في قول المصنف هناك وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها

ولأنها لا تتكرر وتتكرر الحدث الأصغر وإنما يؤثر في مسح الجبيرة لأن الحاجة فيها أشد والنزع أشق ولو تنجس أفسلها فيه بقيت المدة الأثر  
بالنزع في الجنبابة دون الخبث وليس هو ( ٢٥٦ ) في معناها ( ومن نزع ) خفيه أو أحدهما ولو لم يمسح لم يمسح غسله في الخف أو انفتح بعض

غير النزع ( قوله ولأنها ) الأولى التذكير ( قوله لا تتكرر الخ ) فلا يشق النزع لها ويؤخذ مما تقرّر رد ما بحثه  
بعض المتأخرين أن من تجردت جنباته عن الحدث وغسل رجله في الخف جازله المسح نهاية وفي سبيل شرح  
الارشاد للشرح مثله ( قوله وإنما يؤثر في مسح الجبيرة ) أي لم يؤثر نحو الجنبابة في مسح الجبيرة الموضوعة  
على طهر ولم يمنع كما منع مسح الخف مع أن كلا منهما مسح على سائر الحاجة موضوع على طهر مغنى ( قوله  
ولو تنجس أفسلها فيه الخ ) وكذا لا تنقطع المدة إذا غسلها في داخل الخف عن الغسل المتدور أو المندوب  
غش وقليوب وشيخنا ( قوله وليس هو الخ ) أي بخلاف الحيض والنفاس والولادة ولذا قيست هذه عليها  
دونه ( قوله ومن نزع خفيه الخ ) أو خرجا أو أحدهما عن صلاحية المسح بنحو تحرق مغنى وشيخنا وعش  
( قوله وانفتح الخ ) أي وإن لم يظهر شيء من محل الفرض لكنه إذا مشى يظهر عرش ( قوله بعض الشرح )  
بفتح الشين المعجمة والراء سم وشورى أي العرق ( قوله وأظهر بعض الرجل الخ ) أي ولو من محل الخرز  
بخلاف نفوذ الماء لعسر اشتراط عدمه فيه نهاية وبجزمى ( قوله وهو الذى الخ ) نقله البجيرى  
عن الرملى وهو قضية إطلاق النهاية والمغنى ( قوله بتزليل الظهور بالقوة الخ ) كما مر في انتقاص بعض الشرح  
ويأتى قوله أو طال ( قوله وعلى خلاف العادة ) أي كالظهور من محل الخرز وقوله بالفعل أي وعلى العادة  
( قوله والشك في شرطها الخ ) فيه تأمل سم ( قوله الأصل ) وهو الغسل ( قوله ولو احتسب الخ ) أي كان شك في  
بقائها نهاية مغنى ( قوله بطل مسح الخ ) جواب ومن نزع الخ ( قوله وإن غسل بعده الخ ) على المعتمد وشورى  
قول المتن ( غسل قدميه ) أي بنية جديدة وجوبا لأن نيته الأولى إنما تناوات المسح دون الغسل عرش وسم  
وشورى عبارة شيخنا ويلزمه غسل رجله بنية جديدة على المعتمد لأنه طرأ عليهم أحدث جد بدلم يشمله النية  
السابقة حتى لو كان في صلاة بطلت ولو كان واقفا في ما قصد غسلها ( قوله فقط الخ ) قال في شرح  
الارشاد وشمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجله ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته هذا هو  
الذى يظهر ويبحث الأذرعى وجوب الاستئناف عليه فيه نظرا ما المراد بطهره ويحتمل أن المراد به  
وضوءه الذى وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطول به الفصل بين ذلك الوضوء  
والصلاة بعده سم وما نقله عن شرح الارشاد في النهاية مثله الا قوله حيث الخ إلى ويبحث الخ ( قوله لبطان الخ )  
وقوله لأن الأصل الخ كذا في المغنى بلا عطف وأعله سقط من قلم الناسخ كما يؤيده اقتصار المحلى على التعليل  
الأول والنهاية على الثانى ( قوله فإذا قدر على الأصل تعين ) عبارة للمغنى فإذا زال حكم البدل رجع إلى الأصل اه  
( قوله ثم نزع ) أي مثلاً ( قوله وأحدث الخ ) أي بعد وجود نحو النزع مما يبطل اللبس ويقطع المدة سم  
( قوله فلا يلزمه شيء ) قال في شرح الروض وله أن يستأنف لبس الخف في الثانية بهذه الطهارة أي فيما إذا

الشرح أو ظهر بعض الرجل  
أو اللقافة عليها أي ولم يستره  
حالا ولا احتمال العفو عنه  
نظير ما يأتى في كشف الريح  
لسائر العورة واحتمل الفرق  
بأن هذا نادر هنا بخلافه ثم  
وهو الذى ينتج لانه  
احتاطوا هنا بتزليل الظهور  
بالقوة وعلى خلاف العادة  
منزلة الظهور بالفعل ولم  
يحتاطوا بنظير ذلك ثم وسره  
أن ما هنا رخصة والشك في  
شرطها يوجب الرجوع  
الأصل ولا كذلك ستر  
العورة أو طال ساق الخف  
على خلاف العادة فخرجت  
الرجل إلى حد لو كان  
معتادا لظهر شيء منها أو  
انتهت المدة ولو احتسب لابطل  
مسحه فيلزمه استئناف مدة  
أخرى ثم إن وجدوا أحدا  
ذكر ( وهو بطهر المسح )  
وإن غسل بعده رجليه لانه  
لم يغسلهما باعتقاد الفرض  
لسقوطه بالمسح ( غسل  
قدميه ) فقط لبطان طهرهما  
دون غيرهما بذلك لأن  
الأصل الغسل والمسح بدل  
عنه فإذا قدر على الأصل  
تعين كتميم رأى الماء  
( وفي قول يتوضأ ) لأن  
الوضوء عبادة يبطلها  
الحدث فيبطل كلها يبطلان  
بعضها كالصلاة ويحجب  
بأن الصلاة تجب فيها

والألم تنعقد اه وحل هذا على ما إذا ظن بقا المدة لا تحتمله هذه العبارة إلا بغاية التعسف ( قوله ولأنها  
لا تتكرر ) قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ رد ما بحثه الغزى من أن جنباته إن تجردت عن الحدث وغسل  
رجليه في الخف جازله المسح اه ( قوله الشرح ) قال في شرح العباب بفتح المعجمة والراء ( قوله والشك في  
شرطها الخ ) فيه تأمل ( قوله غسل قدميه ) يحتمل أن يحتاج غسلها للنية لأن مسحهما السابق صرف النية  
عن شيئا لها لغسلها وإضا فحدث جديد حدث الرجلين لم تشمله النية السابقة لعدم وجوده عندها قال في  
شرح الارشاد وشمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجله ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته  
هذا هو الذى يظهر ويبحث الأذرعى وجوب الاستئناف عليه فيه نظر اه قوله بين طهره وصلاته انظر  
ما المراد بطهره ويحتمل أن المراد به وضوءه الذى وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن  
لا يطول به الفصل بين ذلك الوضوء والصلاة بعده ( قوله فلا يلزمه شيء ) قال في شرح الروض وله أن يستأنف  
لبس الخف في الثانية أي وهى ما إذا أحدث واسكن توضأ وغسل رجله في الخف بهذه الطهارة ذكره في

الموا لا بخلاف الوضوء ثم رأيت شارحا أجاب بنحوه  
وأخرج بطهر المسح طهر الغسل بأن توضأ ولبس الخف ثم نزع قبل الحدث أو أحدث ولكن توضأ وغسل رجله في الخف فلا يلزمه شيء

أخذت ولكن الخ سم عبارة البجيرى عن عش بل يصلى بذلك الطهر لبقائه وإن بطلت المدة ثم إن أراد المسح نزع الخف ثم لبسه اه أى فى الصورة الثانية

### (باب الغسل)

(قوله بفتح الغين) الى قوله ولا يجب فى المغنى لا قوله واسم مصدر لا غتسل وقوله وقيل عكسه ولى قوله لا نقطاع الخ وفى النهاية الى القولين المذكورين (قوله لما يغسل به) أى يضاف الى الماء وقوله ونحوه أى كاشتان وصابون شيخنا (قوله والضم أشهر الخ) أى فى الفعل الراجع للحدث أما لازالة النجاسة فالأشهر فى لسانهم الفتح عش (قوله وهو لغة الخ) فيه إجمال فانه لا يعلم منه أن هذا التفسير بأى المعانى والحاصل أن حمله على الجميع متمنع أما الغسل بالكسر والضم بمعنى الماء فواضح وكذا الغسل بالفتح والضم الذى هو مصدر غسل لإذهاب وإسالة الماء لا سيلانه وكذا اسم المصدر لانه بمعنى الاغتسال فليتامل بصرى ولا يخفى أن حاصل الحاصل عدم الصحة إلا لاجمال عبارة البجيرى على الاقتناع وقوله وهو بفتح الغين وضم الغة سيلان الماء الخ فيه أن الغسل اسم للفعل والسيلان صفة للماء اللهم إلا أن يكون السيلان بمعنى الاسالة وأشار به الى أنه لا يشترط الفعل اه ولا يخفى أن الجواب الثانى إنما يناسب المعنى الشرعى لا اللغوى الذى فيه الكلام ولك ان تجيب باختيار الاحتمال الثانى وجعله مصدرا لمجهول وإنما اختاره للتفسير دون مصدر المعلوم لمناسبة للمعنى الشرعى المنقول اليه دون الثانى (قوله سيلان الماء على الشئ) أى مطلقا مغنى أى سواء كان ذلك الشئ بدن أو لا وسواء كان بنية أو لا شيخنا (قوله سيلانه على جميع البدن) أى بشرائط مخصوصة (بانية) أى فى غير غسل الميت نهاية أى أم هو فلا يجب فيه الغسل بل يستحب فقط عش عبارة البجيرى قوله بالنية أى لو مندوبة فيشمل غسل الميت اه وهى أحسن (قوله ولا يجب فورا) أى اصاله نهاية خرج به ما لو ضاق وقت الصلاة عقب الجنابة أو انقطاع الحيض فيجب فيه لا لذاته بل لايقاع الصلاة وقتها عش (قوله وإن عصى بسببه) أى كان زنى (قوله بخلاف نجس الخ) أى ازالته (قوله ثم) أى فى الغسل الذى عصى بسببه وقوله هنا أى فى النجس الذى عصى به قول الماتن (موجبه) بكسر الجيم أى السبب الذى يترتب عليه وجوب الغسل فالسبب هو الموجب بالكسر والغسل هو الموجب بالفتح وهو مفرد مضاف الى معرفة فيعلم فسأوى التعبير بموجبات الغسل شيخنا (قوله كما يعلم مما سيذكره الخ) أى من أن غير المسلم لا يجب غسله وأن الشهيد يحرم غسله وهو اعتذار عن عدم تقييده هنا حتى وعش (قوله ولا يرد السقوط الخ) الأولى توجيه ذلك بانه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنائز سم (قوله عليه) أى على مفهوم قوله موت مغنى أو على الحصر المستفاد من كلامه (قوله فانه الخ) علة المنفى بالميم (قوله يجب غسله) أى مع أنه لا يوصف بالموت على القول الأصح فى تعريفه لأن الموت عدم الحياة يعبر عنه بمفارقة الروح والجسد وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض بضادهما قوله تعالى خالق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم مقدر مغنى ونهاية قوبه يعلم فيما ادعاه الشارح من صدق كل من التعاريف الثلاثة على السقوط (قوله لان الخ) علة عدم الورد (قوله صادق عليه) فيه نظر بالنسبة للاول لان المفهوم من المفارقة سبق الوجود إلا أن يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخراجا اليه ايضا لكن لمزم حينئذ اتحادها مع الثانى سم على حجج وفى المقاصد رد الثانى الى الاول عبارته والموت زوالها أى الحياة أى عدم الحياة عما يتصف بها

المجموع قال فى المهمات وأشار بقوله له أن يستأنف الى وجوب النزاع إذا أراد المسح حتى لو كان المقلوع واحدة فقط فلا بد من نزع الاخرى اه وقد يترجم بخالفه وجوب النزاع إذا أراد المسح لقوله السابق عند قوله من الحدث بعد لبس فلما أحدث فتوضا وغسل رجله فيه الخ وهو خطأ لانه وجد هنا بعد اللبس ما يقطع المدة ويبطل اللبس كالنزع وغيره عما ذكر فى تصوير المسئلة

### (باب الغسل)

(قوله ولا يرد عليه السقوط) الاولى توجيه ذلك بانه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنائز (قوله صادق عليه)

(باب الغسل) بفتح  
الغين مصدر غسل واسم  
مصدر لا غتسل وبضمها  
مشترك بينهما وبين الماء  
الذى يغتسل به وبكسرهما  
اسم لما يغسل به من سدر  
ونحوه والفتح فى المصدر  
واسمه أشهر من الضم  
وأفصح لغة وقيل عكسه  
والضم أشهر فى كلام  
الفقهاء وهو لغة سيلان  
الماء على الشئ وشرعا  
سيلانه على جميع البدن  
بانية ولا يجب فورا وإن  
عصى بسببه بخلاف نجس  
عصى به لا نقطاع المعصية  
ثم ودوامها هنا (موجبه  
موت) لمسلم غير شهيد كما يعلم  
بما سيذكره فى الجنائز ولا  
يُرد عليه السقوط إذا بلغ  
أربعة أشهر ولم تظهر فيه  
أماراة الحياة فانه يجب غسله  
لأن عدم الموت وهو مفارقة  
الحياة أو عدمها عما من  
شأنه الحياة

بالفعل وهو مراد من قال عدم الحياة عما من شأنه أي عما يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكة لها كالعمى الطارىء بعد البصر لا كطلاق العدم اهـ وعليه فلا يدخل السقط في الميت على القول الثاني أيضا ع (قوله أو عرض الخ) تقدم عن النهاية والمغني رد هذا القول ع وش وجرى على رده المقاصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق انه وجودي ويوافقه ما نقله الصفوى عن صاحب الود ان عدمية الموت كانت منسوبة إلى القدريه فقشت اهـ هذا وفي حواشى السيوطى ان طائفة من اهل الحديث ذهبوا إلى أن الموت جسم والاثار مصروفة بذلك والتحقيق انه الجسم الذى على صورة كبش كان الحياة جسم على صورة فرس لا يمر بشىء الا حى واما المغنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانه اثر قسميته بالموت من باب المجاز او المشترك اهـ ورده حجة في عامة فتاويه فقال واتفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يؤق بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل ثم صحح كونه اسرا وجوديا ع (قوله لكن) الى قوله قال القوابل في النهاية والمغنى (قوله و ارادة نحو صلاة) أي بما يتوقف على الغسل كالطواف وقضيته عدم الوجوب لمن لم يرد الصلاة او اراد عدمها مع انه بدخول الوقت مخاطب بالصلاة وخطابه بها خطاب بشروطها الا ان يقال لما امر بدخول الوقت بارادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة نحو الصلاة ولو حكما او يقال المراد بارادة نحو الصلاة دخول الوقت سم قول المتن (وكذا ولادة) أي انفصال جميع الولد ولو لاحد التوامين فيجب الغسل بولادة احدها ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولدته وجب الغسل ايضا ولو عض كلب رجلا او امرأة فخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثير في بلاد الشام فلا غسل لان هذا لا يسمى ولدا عرفا كما لو خرج نحو دود من جوفه وذلك الحيوان طاهر لانه لم يتولد من ماء الكلب سم زاد شيخنا وميته نجسة وزاد ع وش ومنه يعلم انه متى وطئت المرأة وولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل اهـ قول المتن (بلا بل) أي بان كان الولد جافا وتفطر بها المرأة الصائمة على الاصح ويجوز لزوجهما وطؤهما بعد هالانها بمنزلة الجنابة وهي لا تمنع الوطء اما المصحوبة بالبلا فلا يجوز وطؤهما بعد هالانها حتى تغتسل شيخنا وع ش (قوله ولو لعلقة ومضغة) ولهما حكم الولد في ثلاثة اشياء الفطر بكل منهما ووجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا وتزيد المضغة على العلقة بكونها تنقضى بها العدة ويحصل بها الاستبراء ويرى بالولد عليهما بانه يثبت به امية الولد ووجوب الغرة برماوى وقوله ويرى بالولد الخ قال القليوبى أي ما لم يقولوا فيها أي في المضغة صورة فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة ويثبت بها امية الولد اهـ بجيزى (قوله قال القوابل الخ) قال في الايعاب أي اربع منهن كما هو ظاهر كرى وقال الحنفى وشيخنا والمعتمدان هـ يكنى واحدة منهن اهـ واستقر به ع ش عيارته قضيه اشترط هذا القول عدم الوجوب اذ لم تنقل القوابل ذلك لعدم من او غيره تأمل سم على المنهج وهو ظاهر وبقي ما لو اختلفت القوابل فينبغي ان ياتى فيه ما قيل في الاخبار بتنجس الماء من تقديم الا وثق قال أكثر عدد الخ وقوله القوابل

او عرض يضادها صادق عليه (وحيض ونفاس) اجماعا لكن مع انقطاعها و ارادة نحو صلاة فالوجوب مركب هنا وفيما ياتى (وكذا ولادة بلا بل) ولو لعلقة ومضغة قال القوابل

فيه نظر بالنسبة للاول لان المفهوم من المفارقة سبق الوجود الا ان يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ اجماعا اليه ايضا لكن يلزم حينئذ اتحاد هذا مع الثاني (قوله و ارادة نحو صلاة) قد يشكل لان قضيته عدم الوجوب اذا دخل الوقت ولم يرد الصلاة او اراد عدمها مع انه بدخول الوقت مخاطب بالصلاة وخطابه بها خطاب بشروطها الا ان يقال لما امر بدخول الوقت بارادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة الصلاة ولو حكما او يقال المراد بارادة نحو الصلاة دخول الوقت (قوله قال القوابل انها اصل آدمي) كذا قاله في الخادم لكن فيما اذالم ترد ما ولا بلا فانه في قولهم يجب الغسل بوضع العلقة والمضغة وان لم ترد ما ولا بلا قال كذا اطلقوه ويجب تقييده فيما اذالم ترد ما بما اذا قال القوابل انها اصل آدمي اهـ ويجب بالولادة وان خرج الولد متقطعا في دفعات وفي شرح العباب ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة لشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويتكرر الغسل بتكرار الولد الجاف لما تقرر من انه منى وسياق تسكره بتكرار خروج المنى اهـ فليراجع فانه يتبادر من كلامهم

أى أربع منهن أن قلنا أنه شهادة ويحتمل الاكتفاء باحد لحصول الظن بخبرها وهو الأقرب اه (قوله)  
 انهما اصل آدمي) لعل المراد ان تقول القوابل انهما متولدتان من المني وان فسدتا بحيث لا يحتمل تولد  
 الادمى منها ليخرج ماله و جدصورة علقه او مضغة وعلم تولدها من المني او شك فيه بصرى (قوله لان ذلك)  
 اى الولد ولو مضغة او علقه (قوله وانما لم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء فلو اقلت بعض الولد وجب عليها  
 الوضوء دون الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع فيجب الوضوء دون الغسل ولو خرج الولد متقطعا في  
 دفعات وكانت تتوصأ في كل مرة وتصلي ثم تم خروجه وجب الغسل ولا تقضى الصلوات السابقة لانها  
 وقعت قبل وجوب الغسل شيخنا وسم زاد الاول ولو ولدت من غير الطريق المعتاد فالذي يظهر وجوب  
 الغسل اخذنا بما يحتمل الرمي فيما لو قال ان ولدت فانت طالق فولدت من غير طريقه المعتاد وقال بعضهم قد يتجه  
 الوجوب لان علته ان الولد منى منعقد ولا عبرة بخروجه من غير طريقه المعتاد مع انفتاح الاصل و رد بان  
 الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فهي غير خروج المني اه وقوله فالذي يظهر الخ اى وفاقا للشورى  
 والمدابغى وقوله وقال بعضهم الخ وهو القليوبى ووافقه قول الشيراملى والاطفيحي وينبغى أن يأتى فيه  
 ما تقدم من التفصيل في انسداد الفرج بين الاصلى والعارض فان كان الانسداد اصليا قيل لها ولادة وكانت  
 موجبة للغسل وإلا فلا اه وهو الموافق لتعليمهم بان ذلك منى منعقد (قوله بخروج بعض الولد الخ) اى  
 متصلا ببعض الذى لم يخرج او منفصلا عنه وعليه اقصر النهاية والمغنى عبارة الاول ولو اقلت بعض ولدك  
 او رجل لم يجب عليها الغسل كما افى به الادرحة الله كما مر وقد يستفاد من قوله ولادة اه قال البجيرمى وبقي  
 ماله خرج بعضه والبعض الآخر داخل هل تصح الصلاة معه نظرا إلى أنه لم يتحقق اتصاله بنجس مع قولهم  
 بطهارة رطوبة الفرج ولا تصح محل نظر اجبورى والظاهر الثانى لاتصاله بنجس اه ومال سم  
 والشورى إلى الاول كما مر في اسباب الحدث (قوله يحصل) إلى قوله نعم في المغنى الا قوله اصيل إلى الخبر  
 (قوله لادى) ومثله الجنى بخلاف غيرها كالبهمة شيخنا وعش (فاعل او مفعول به) ولو صيدا لم يجزونا  
 فيجب عليهما الغسل بعد الكمال وصح من يميز ويجزئ به كالمضوء خطيب (قوله او مقطوع) اى مبان  
 بحيث يسمى ذكرا لكن لا يجب الغسل على صاحب الذكر المقطوع منه وإنما يجب على المولج فيه وكذا  
 الفرج من المرأة إذا كان مبانا فانه يجب الغسل على المولج لا على المرأة المقطوع منها ولودخل شخص فرج  
 امرأة وجب عليهما الغسل ولودخل ذكر في ذكر آخر وجب الغسل على كل منهما كما افى به الرملى شيخنا  
 وعش وبجيرمى (قوله من واضح) سيد ذكر محترزه (قوله او مشتببه به) تقدم عن شرح الروض ان النقض  
 لا يكون الا بهما معا فقياسه هنا ان الغسل إنما يكون بايلاجهما معا ومن ثم توقف سم فيما ذكره

أنها أصل آدمى (في الاصح)  
 لان ذلك منى منعقد ومن  
 ثم صح الغسل عقبها وإنما  
 لم يجب بخروج بعض  
 الولد على ما يحتمل بعضهم  
 لانه لا يتحقق خروج منيها  
 الا بخروج كله ولو علل  
 بانتفاء اسم الولادة لكان  
 أظهر اذ الذى دلت عليه  
 الاخبار ان كل جزء  
 مخلوق من منيها (وجنابة)  
 اجماعا وتحصل لادى حتى  
 فاعل او مفعول به (بدخول  
 حشفة) من واضح اصلى  
 او مشتببه به

انه لا يجب الغسل قبل انفصال الولد (قوله وانما لم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء (فرع) الوجه ان ولادة  
 احدتوا من يجب به الغسل لانه ولادة تامة ويصح الغسل حيث لادم مؤثر (قوله إذ الذى دلت عليه  
 الاخبار) هذا يرد ما وقع لبعضهم من انها تتخير بخروج البعض بين الغسل لاحتمال ان فيه من منيها وبين  
 الوضوء لاحتمال كونه من منى الرجل فقط وما يرد ايضا قولهم فيمن قضت شهوتها انه لو خرج منها منى بعد  
 الغسل وجب الغسل ايضا ولم يتخيروها لاحتمال كون الخارج منى الرجل فقط او منها فقط وما يرد ايضا  
 نقض الاسنوى تعليمهم وجوب الغسل بالولادة بان الولد منى منعقد بخروج بعضه فانه يفيد انه لا يجب  
 لا عينيا ولا تخيير افتاملا وإذا ندفع التخير فالوجه تعين النقض به لانه خرج عن حقيقة المني الى حقيقة اخرى  
 ولم يوجدهمسمى الولادة حتى يوجب الغسل (فرع) سئل عما لو عض كلب رجلا او امرأة فخرج من  
 فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا من هذه الحيوان نجس كالكلب المتولد من وطء الكلب  
 لحيوان طاهر حتى يجب تسبيح الخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة الذى يظهر انه غير نجس  
 لانه لم يتولد من ماء الكلب وانه لا غسل لان الولادة المنقضية للغسل هي الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود  
 من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد في الجوف وخرج منه فليتأمل (قوله او مشتببه به) يفيد

حج هنا وقال ما حاصله القياس أنه إنما يجنب بإيلاجهما أو قد يقال محله إذا لم يكن على سمت الأصل فان كان على سمتيه ما قاله حج ع ش و وافقه القليوبي وشيخنا (قوله متصل) إلى قوله نعم في النهاية (قوله إذا التقي الختانان الخ) أي ختان الرجل وهو محل قطع القلفة وختان المرأة ويسمى خفصا وهو محل قطع البظر شيخنا (قوله فقد وجب الغسل) وإن لم ينزل رواه مسلم والخبار الدالة على اعتبار الانزال كخبر إنما المأم من الماء منسوخة وحله ابن عباس على أنه لا يجب الغسل بالاحتلام إلا أنزل شيخنا وخطيب (قوله أي تحاذيا) يقال التقي الفارسان إذا تحاذيا وإن لم ينضيا وقوله لا تماسا أي ليس المراد مجرد انضمامهما من غير دخول لعدم إيجاب ذلك للغسل بالاجتماع شيخنا عبارة الخطيب وليس المراد باللقاء الختانين انضمامهما الخ بل تحاذيهما وذلك إنما يحصل إذا خال الحشفة في الفرج إذا الختان محل القطع في حال الختان وختان المرأة فوق مخرج البول ومخرج البول فوق مدخل الذكر اه زاد الكردى ومخرج الحيض والولد فعند غيبة الحشفة يحاذي ختانه ختانه (قوله بتغيب الحشفة) وهي كافي الصباح والقاموس ما فوق الختان نهاية أي ما هو الأقرب من الختان فكانه قال هي رأس الذكر ع ش (قوله لا بعضها) ولو مع أكثر الذكر بأن شقه وأدخل أحد شقيه كما هو صريح كلامهم نهاية ولو شق ذكره نصفين فادخل أحدهما في زوجة والاخر في زوجة أخرى وجب عليه دونهما ولو أدخل أحدهما في قبلها والاخرى في دبرها وجب الغسل عليهما شيخنا (قوله لا بعضها الخ) أي الحشفة عطف على حشفة في المتن (قوله على ما رآه الخ) أي في شرح الخاتمس غسل رجليه كرى (قوله فلم يجب به غسل) وأما الوضوء فيجب على الموطئ فيه بالنزع من دبره مطلقا ومن قبل انثى معنى (قوله أو قدرها من مقطوعها) أي لا إدخال دونها وإن لم يبق من الذكر ذير نهاية وشيخنا أي بان كان الخنز في آخره ع ش (قوله أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفتها بان كان كله بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم إن تحز من أسفله بصورة تحز الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع سم وشيخنا زاد ع ش ويؤخذ منه لو كان ذكره الموجود كالشعيرة وليس له حشفة يقدر له حشفة بان تعتبر نسبة حشفة ذكر معتدل إلى باقيه ويقدر له مثلها فان فرض أن حشفة المعتدل ربع ذكره كان ربع ذكر هذا هو الحشفة اه (قوله الواضح) الأول من الواضح بل يغني عنه الضمير (قوله فهما) أي قوله المتصل أو المنفصل هذا التعميم معتبر في مقطوع الحشفة والمخلوق بدونها (قوله ويجرى ذلك الخ) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإبلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فليراجع وقد وقع البحث في ذلك مع ولده فوافق على أنه في غاية البعد سم على حجج عبارة حج في شرح العباب ونقل الاسنوى عن البغوى أنه لا يثبت في المقطوع نسب وأحصان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال إحرام ويفارق الغسل بانه أوسع بابا هو قدي دفع المخالفة بين كلاميه بان المراد بالاشارة بذلك من قوله ويجرى ذلك الخ ما تقدم من اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها أو مخلوق بدونها كما يقتضيه قوله عقبه في الأول الخ ع ش عبارة الرشيدى بعد ذكر كلام سم المار لكن سيأتى في العدد تقييد الشارح م وجوب العدة بالذكر المتصل اه (قوله في الأول) أي مقطوع الحشفة (قوله يعتبر قدر الذاهبة الخ) أي من الملاصق للمقطوع إن كان متصلا ولا فمن أي جهة كان وهذا ظاهر إذا علم قدرها من مقطوعها فلو لم يعلم قدرها منه اجتهد فان لم

متصل أو مقطوع الخبر  
الصحيحين إذا التقي الختانان  
فقد وجب الغسل أي تحاذيا  
لاتماسا لان ختانهما فوق  
ختانه وإنما يتحاذيان  
بتغيب الحشفة لا بعضها  
وإن جاز قدرها العادة على  
ما مر في الوضوء فلم يجب به  
غسل نعم يسن خروجا من  
خلاف موجبته وإن شذ  
(أو قدرها) من مقطوعها  
أو مخلوق بدونها الواضح  
المتصل أو المنفصل فهما  
كما صرح به جمع متأخرون  
في الأول وعبارة التحقيق  
لا تنافي ذلك خلافا لمن ظنه  
وقد صرحوا بان إبلاج  
المقطوع على الوجهين في  
نقض الوضوء بمسه والاصح  
نقضه ويجرى ذلك في سائر  
الأحكام في الأول يعتبر  
قدر الذاهبة

حصول الجنابة بدخول حشفة أحد ذكرين أحدهما زائدا قطعوا واشتبه وهو مشكل إذ لو تم لم يعتبر فكيف يؤثر مع احتمال الزيادة فالوجه عدم الحصول (قوله أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفتها بان كان كله بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم إن تحز من أسفله بصورة تحز الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع (قوله ويجرى ذلك في سائر الأحكام) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإبلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فليراجع وقد وقع البحث في ذلك



من بقية ذكرها وان جاوز طولها العادة كايقتضيه اطلاقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة (٣٦١) لغالب امثال ذلك الذكرو عليه يحمل

قول البلقيني يعتبر الغالب في غيره اه وكذا في ذكر الهيمة يعتبر قدر تكون نسبته اليه كنسبة معتدلة ذكر الادى المعتدل اليه فيما يظهر فيهما ولم تعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر هيمة لم يساو ذلك المعتدل وهو بعيد ولو ثناه وادخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة لم يؤثر ولا أثر على الوجه (تنبيه) قضية اطلاقهم من انه لا اثر لدخول بعض الحشفة الشامل لدخول قدر ما فقد منها من باقى الذكر وان قدر الذاهبة مثلها انه لو قطع بعضها لا يقدر بقدره من باقية فلا يؤثر ابلاج الباقي منها ولو مع بقية الذكر وفيه بعد لانه اذا قدر منه قدر كلها الذاهب فالو بعضا إلا ان يجاب بان الموجب تغيب كلها او قدره فلا يتبع من بعضها الموجود وقدر المفقود وقضية اطلاقهم البعض انه لا فرق بين قطعه من طولها او عرضها وهو قريب ان اختلت اللذة بقطع بعض الطول ايضا ويلزم مما تقرر من عدم الفرق وانه لا يقدر قدر البعض الذاهب انها لو شقت نصفين او شق الذكر كذلك لا غسل بتغيب أحد الشقين

يظهر له شيء عمل بالاحوط على الاقرب شيخنا وقوله ولا فمن أى جهة كان أى كارجحه ع ش من القولين للرمل و الثاني ان الاعتبار جهة موضع الحشفة وقوله وهذا ظاهر الخ اى كافى الشورى (قوله من بقية ذكرها) ولا يعتبر قدر حشفة معتدل لان الاعتبار بصاحبها ولى من الاعتبار بغيره نهاية وشيخنا وكان الاولى ابدال الضمير بال او يقول من ملاصقها (قوله وفي الثاني) اى فى المخلوق وبدون الحشفة (قوله لغالب امثال ذلك الذكر) اى امثال ذكر ذلك الشخص ع ش عبارة شيخنا والقلوبى لغالب امثاله فاذا كانت حشفة هم ربع ذكرهم كانت حشفته ربع ذكره وهكذا اه (قوله وكذا فى ذكر الهيمة يعتبر قدر الخ) ذكر ع ش والبيجى عن الزبادى مثله وافر اه وقال السيد البصرى الاقرب ما اقتضاء كلام غيره اى كالتناية والمغنى ان العبرة بقدر حشفة معتدلة اى بالمساحة وما تبه عليه من المحذور من انه يلزم عليه عدم الغسل بدخول جميع ذكر هيمة الخ لا بعده فيه لان المدار كاعلمت انفاغ النقاء الختاني لا على إدخال الحشفة فينبغى ان يكون الموجب من ذكر الهيمة مقدار ما يكون فى حكم النقاء الختاني اه (قوله كنسبة معتدلة الخ) اى حشفة معتدلة لذكر الادى وقوله اليه اى الذكر المعتدل فاذا كانت حشفته المعتدلة ربعه كانت حشفة ذكر الهيمة ربعه وقوله فيها اى فى اعتبار اعتدال الحشفة واعتدال الذكر (قوله لم يساو الخ) اى كذكر فارة وقوله ذلك المعتدل اى معتدلة ذكر الادى الخ كرى (قوله ولو ثناه الخ) عبارة النهاية وشيخنا ولا يعتبر ادخال قدرها مع وجودها فيما يظهر كما لو تثنى ذكره وادخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله لم يؤثر) اقنى ابن زياد تبعا للكمال بن الرداد اخذا من كلام البلقيني بان إدخال قدر الحشفة من المثنى يؤثر مطلقا لكن يبقى النظر فى انه هل ينظر لمساحة الحشفة بعد التثنى وان أدى الى اشتراط إدخال ضعفها لان المدار ثم على المحاذاة ولا تحصل إلا حينئذ ويكتفى بمساحتها قله وان لم تحصل المحاذاة حينئذ على تامل بصرى (قوله وإلا) اى وان لم توجد الحشفة ففقد كلامه ان إدخال قدر الحشفة مع وجودها لا اثر له مطلقا اى من المثنى وغيره ومع فقدها يؤثر مطلقا كذلك وقال سم لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفسها فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له اه (قوله الشامل لدخول قدر الخ) لا يخفى بعد هذا الشمول وبعد ارادته سم (قوله ان قدر الذاهبة) اى كلا وبعضا (قوله انه لو قطع الخ) خبر قوله قضية اطلاقهم (قوله ولو مع بقية الذكر) هذا لا ينبغى نسبته لا اطلاقهم لان كلامهم مصرح بان ادخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقيته مع بقيتها فالذى يظهر ان هذه النسبة وهم محض سم اقول ويصرح بذلك اى التأثير قول البيجى على المنهج ما نصه قوله او قدرها من مقطوعها اى كلا او بعضا فاذا قطعت حشفته كلها او قطع بعضها يقدر له حشفة قدر حشفته المقطوعة سواء كانت كبيرة أو صغيرة اه (قوله وهو قريب الخ) قال مر ويتجه البعض الذى يوجد مع فقده مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقده سم (قوله وانه لا يقدر قدر البعض الخ) مر ما فيه انفا (قوله انها لو شقت نصفين الخ) وفاقا للنهاية كما مر (قوله لا غسل الخ) اعتمده مر سم وكذا اعتمده شيخنا كما مر (قوله من اطلاقهم) تقدم ما فيه (قوله والمدرك الخ) عطف على اطلاقهم الخ والمراد بالمدرك قوله لانه اذا قدر منه الخ (قوله الذى يتجه الخ) تقدم عن سم والبيجى اعتماده (قوله ان بعض

مع ولده نوافى على انه فى غاية البعد (قوله وإلا) لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفسها فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له وهو ميله فى شرح العياض (فرع) لو ادخل مجموع شتى الحشفة من الذكر المشقوق فيحتمل انه يؤثر كادخالها من الذكر الاش (قوله الشامل الخ) لا يخفى بعد هذا الشمول وبعد ارادته (قوله ولو مع بقية الذكر) هذا لا ينبغى نسبته لا اطلاقهم لان كلامهم مصرح بان إدخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر إدخال بقيته مع بقيتها فالذى يظهر ان هذه النسبة وهم محض قال مر ويتجه ان البعض الذى يوجد مع فقده مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقده (قوله لا غسل بتغيب أحد الشقين) اعتمده مر (قوله

وفى ذلك اضطراب للمتأخرين ولعل منشأه ما أشرت اليه من اطلاقهم والمدرك المعارض له والذى يتجه مدركا أن بعض

الحشفة يقدر من باقي الذكر (٢٦٢) قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وان بعض الحشفة المشقوق لاشئ فيه

وان الذكر المشقوق ان  
ادخل منه قدر الذاهب  
منها اثر والا فلا ولا بعد  
في تأثير قدر الذاهب وإن  
كان موجودا في الشق  
الآخر لان الشق صيرهما  
كذكرين مستقلين وزعم  
أن كلا منهما لا يسمى  
ذكرا بمنزوع باطلافة  
لتصريحهم بأن ما قطعت  
حشفته وبقي قدرها منه  
يساه ولو بعد قطعه فكذا  
كل من الشقين الباقي منه  
قدر ما فقد منه من  
الحشفة لا بعد في تسميتهما  
ذكرين حينئذ فتأمل ثم  
رايت عبارة المجموع وهي  
ولا يتعلق ببعض الحشفة  
وحده شئ من الاحكام  
فقوله وحده قد يفهم من  
أنه لا بد أن ينضم لذلك  
البعض قدر الذاهب من  
الباقي فيؤيد ما قدمته  
(فرجا) واضحا أي مالا  
يجب غسله منه قبلا أو  
دبرا ولو لسمكه وميت  
وجنية ان يتحقق كعكسه  
على الاوجه فيهما وإن  
كان ناسيا أو مكرها أو  
الذكر عليه خرقه كشفة  
بل ولو كان في قصبة كما  
أفتى به بعضهم وان نوزع  
فيه بأن الاوجه أنه  
لا يترتب على ذلك حكم  
أصلا لان القصبة في

الحشفة) أي الذاهب منها كرى وكتب عليه البصري أيضا ما نصه أطلقه هنا والا قرب تقييده بما مر له أنفا  
من كونه محلا للذة إذ نقص فلقه يسيرة لا تخل بالذة يعد كل البعد ان يكون مرادا لهم اه (قوله) يقدر من  
باقي الذكر الخ) انظر صورته في الطول سم على حج اه ع ش ولم يظهر لي وجه التوقف نعم لو كان  
التوقف في تصوير العرض كان له وجه (قوله لاشئ فيه) أي لا غسل في إدخاله على الموج ولا على الموج فيه  
نعم يجب الوضوء على الثاني مطلقا بالنزع وعلى الاول حيث لا مانع من النقض (قوله) وان الذكر المشقوق  
الخ) فيه نظر سم وتقدم عن النهاية وشيخنا ما يخالف ظاهره وقال السيد البصري لو جعل الحكم في المشقوق  
معلقا بالتسمية لكان أقرب وأنسب بكلامهم في النواقض فلو كان أحد الشقين يساه دون الآخر أجنب  
بالحشفة أي ما بقي منها أو قدرها منه أي طولا وإن لم يسم واحد منهما لم يجب بإدخال احدهما ولو كله  
ولعل كلام النهاية المتقدم محمول عليه اه وتقدم عن سم عن مر ماوافق لإجمال ما استقر به (قوله) ان  
ادخل فيه قدر الذاهب الخ) يعني إذا ادخل من أحد الشقين بعض الحشفة الموجود فيه مع قدر البعض  
الآخر الذاهب في الشق الآخر من باقي الشق الاول (قوله) ولا بعد الخ) هذا مخالف لاطلاق ما قدمناه عن  
النهاية من عدم اعتبار إدخال قدر الحشفة مع وجودها (قوله) في تأثير قدر الذاهب) أي مع البعض الباقي من  
الحشفة وقوله وإن كان أي الذاهب من الحشفة (قوله) باطلافة) أي الزعم صلة بمنزوع وقوله لتصريحهم الخ  
سند المنع (قوله) يساه) أي يسمى ذلك الذكر أي الباقي منه ذكر أي يعطى حكمه وقوله ولو بعد قطعه أي  
قطع حشفته (قوله) الباقي منه الخ) أي الموجود في كل من الشقين فمن هنا بمعنى في ثم الظاهر انه صفة لقوله كل  
الخ فبه توصيف النكرة بالمعرفة إلا أن يجاب بأن إلى الباقي للجنس فهو في حكم النكرة (قوله) من الحشفة)  
بيان لما فقد الخ مشوب بتبعيض (قوله) لا بعد الخ) خبر قوله كل الخ وضمير تسميتهما له رعاية لمعنى الكل  
وإن كانت خلاف الغالب وقد راعى لفظه في قوله منه في موضعين (قوله) وهي) أي عبارة المجموع  
(قوله) أي مالا يجب الخ) أي في الاستبراء فلو غيب حشفته في شفرها كأن كانا طويلين لم يجب الغسل شيئا  
(قوله) قبلا) إلى المتن في النهاية والمغنى لا قوله وجنية إلى وان كان وقوله ولو كان إلى اما الخ) (قوله) أو  
دبرا) ولو من نفسه كان ادخل ذكره في دبره فيجب عليه الغسل لكن لا حذ عليه على المعتمد لانه لا يشتهى  
فرج نفسه شيئا وبرماي وزبادي (قوله) ولو لسمكه) وفي البحر قال أصحابنا في بحر البصرة سمكه لها فرج  
كفرج النساء مولوج فيها سقاء الملاحين فان كان لزم الغسل بالا يلاج فيها انتهى كرى (قوله) وميت) وغير  
هين وإن لم يشته ولا حصل إزاله ولا قصد ولا انتشار ولا يعاد غسل الميت إذا أوج فيه أو استولج ذكره  
لسقوط تكليفه كالبهيمة وإنما وجب غسله بالموت تنظيفا وإكرامه ولا يجب بوطء الميتة حدكسيات ولا  
مهر نعم تقسده بالعبادة وتحب الكفارة في الصوم والحج وكذا بناط الغسل بالحشفة يحصل بها التحليل ويجب  
الحدا بالا بها ويحرم به الربيبة ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية الاحكام نهاية وقوله يحصل بها أي إذا  
كانت متصلة بخلاف المبانة كرى عن الایعاب وتقدم عن ع ش مثله وعن سم والشيدى ما وافقه (قوله)  
على الاوجه) اقره ع ش وجزم به شيخنا كما مر (قوله) وإن كان) أي الفاعل أو المفعول به (قوله) ناسيا) أي  
او بلا قصد او كان الذكر اشل او غير منتشر خطيب زاد شيخنا ولو حالة النوم اه (قوله) ولو كان في قصبة الخ)  
اقره ع ش وجزم به البجيرى (قوله) لان الخ) علة للغايب (قوله) الشامل لها) أي لزيادة الكشافة (قوله)  
فلتنظ (الاحكام الخ) فضيته وجوب المهر وثبوت النسب وحصول التحليل بالا يلاج الذكر الكائن في قصبة  
لا منفذ لها وفيه بعد لا يخفى ولو قبل هنا بتظير ما مر عن شرح العباب في حاشية ويجرى ذلك الخ لم يعد بل الذي  
يميل به القلب ان الذكر الملفوف بخرقه كشيفة لا منفذ لها ولا يحس ذلك الذكر المدخول فيه كالدكر في  
القصة المذكورة فيجوز فيه ايضا نظير ما مر عن شرح العباب فليراجع ثم رايت عبارة المغنى ولا يلاج الحشفة  
بالحال جار في سائر الاحكام كفساد الصوم والحج وقوله كفساد الصوم والحج لم يؤيده ما قدمته (قوله) بها  
يقدر من باقي الذكر قدره) انظر صورته في الطول (قوله) وان الذكر المشقوق الخ) فيه نظر (قوله)

كهي) أى بالقصة كالخرقة (قوله أما الخنثى) يحترز الواضح وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذف  
لفظة عليه لكان أولى لأنه لا غسل على غيره ايضا عبارة النهاية على الموجع ولا على الموجع فيه اهـ (قوله إلا ان  
تحقق) أى موجب الغسل (قوله فى فرجه) أى قبله خرج به ما إذا أوجع غيره فى دبره فإنه يجب الغسل عليهما  
لأنه لا اشكال فى دبره وقوله أو دبر أى مطلقا وقوله لأنه جامع أى أن كان رجلا بايلاج حشفته فى غيره وقوله  
أو جومع أى أن كان امرأة بايلاج غيره فى قبله شيخنا (قوله) والذكر الزائد (الخ) عبارة شيخنا والقليوبى  
ولو كان له ذكر أن اصليان أجنب بكل منهما أو أحدهما أصلى والآخر زائد فان لم يتميز فالعبرة بهما معا وان  
تميز فالعبرة بالأصلى ولا عبرة بالزائد ما لم يساماه (قوله وإلا فلا) ومضى فى بحث اسباب الحدث بيان ما يحصل  
به التقص مع شروطه كرسى قول المتن (وبخروج منى) بنظر اجماع فمكرام احتلام أم غيرها نهاية (قوله  
بتشديد الياء) الى المتن فى المغنى (قوله الى ظاهر الحشفة) الى قوله أو منى الرجل فى النهاية والى المتن فى حاشية  
شيخنا (قوله الى ظاهر الحشفة) قال فى العباب أى والنهية والمغنى ومن أحس بنزول منيه فأمسك ذكره فلم  
يخرج فلا غسل عليه قال فى شرحه حتى لو كان فى صلاة كملها وإن حكمتا يبلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم  
يخرج من المنفصل كما قاله البارزى والاسنوى انتهى ولا يخفى اشكال ما قالاه والوجه خلافه لأن المنى انفصل  
عن البدن بمجرد استتاره بما انفصل معه لا اثر له سم على حجج اهـ ع ش وكردى وقليوبى عبارة شيخنا  
الى خارج الحشفة فى الرجل فان لم يخرج من القصة فلا غسل لكن يحكم بالبلوغ بنزوله اليها وإن لم يخرج  
منها حتى لو كان فى صلاة أتمها وأجزأته عن فرضه اهـ (قوله الى ما يظهر الخ) أى الذى يجب غسله فى الاستنجاء  
شيخنا (قوله أى منى الشخص نفسه) أى بخلاف منى غيره (أو لمرة) أى بخلاف ما لو استدخل منيه بعد  
غسله ثم خرج من منى يجب عليه الغسل شيخنا ونهاية ومغنى (قوله أو منى الرجل) الى المتن أقره ع ش (قوله  
وطئت فى قبلها) خرج به ما لو وطئت فى دبرها فاعتسلت ثم خرج منها منى الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما  
يعلم من التعليل الا فى خطيب وشيخنا (قوله أو استدخلته) أى فى قبلها (قوله فمواخ) أى لإيجاب الغسل  
بمخرج منى الرجل من امرأة وطئت الخ (قوله بخلاف ما إذا لم تقضها) أى بذلك الوطء والاستدخال بان  
كانت صغيرة أو نائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقض وطرها أو جومعت فى دبرها وان قضت وطرها فلا غسل  
عليها إيجاب وشيخنا (قوله كالنوم) يؤخذ منه نظير ما مر ثم إنه لو أخبرها بعدم خروج شيء من منها معصوم  
تأخذ بخبره وهو واضح بصري (قوله ولو لم يرض) أى سواء كان المنى مستحكما بكسر الكاف بان خرج لغير  
علة أو غير مستحكم بان خرج لعلة لكن لا بد من وجود علامة من علاماته شيخنا وع ش عبارة النهاية ولو  
بلون الدم لكثرة جماع ونحوه فيكون طاهرا وجبا للغسل إذا وجد فيه الخواص الآتية اهـ قول المتن  
(وغيره) كدبر أو ثقبه نهاية (قوله أن استحكم) سيد كر محترزه (قوله بأن لم يخرج الخ) أى ووجد فيه  
أحدى خواص المنى طبلأوى ومر اهـ ع ش (قوله كأحد فرجى الخنثى) أى وإن لم يخرج من الآخر  
شيء وهو الظاهر وإن أومخلافه قول المغنى وشيخنا فان منى منها أو من أحدهما حاض من الآخر وجب  
عليه الغسل اهـ (قوله تحت صلب) قال فى شرح العباب ومتناه عجب الذنب سم (قوله تحت صلب أو  
ترائب الخ) وفاقا للتمجوع وعبد الحق وخلافا للنهاية والمغنى فجعل الخارج من الصلب والتراتيب فى الانسداد  
العارض كالحارج من تحتها فى إيجاب الغسل ووافقها سم والشورى والحلبى والبحيرى وشيخنا  
عبارة ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة فى الانسداد العارض بخلاف الانسداد الاصلى

(وبخروج منى) قال فى العباب ومن أحس بنزول منيه فأمسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال  
فى شرحه حتى لو كان فى صلاة كملها وإن حكمتا يبلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المنفصل كما قاله  
البارزى والاسنوى اهـ ولا يخفى اشكال ما قالاه والوجه خلافه لأن المنى انفصل عن البدن  
ومجرد استتاره بما انفصل معه لا اثر له (قوله أو استدخلته) هو المتجه فى شرح العباب كشرح  
الروض وإن كان كلامهم قد يقتضى خلافه (قوله تحت صلب) قال فى شرح العباب ومتناه عجب الذنب  
وهى عظام الصدر

وقد انسند الاصلى وإلا فلا إلا أن يخلق ( ٢٦٤ ) منسند الاصلى ولو غير مستحكم فيما يظهر قياسا على ما مر في المنفتح تحت المدة (ويعرف)

فيكفى خروجه من أى منفتح من البدن لا من المنافذ الاصلية عند العلامة الرملة خلافا لعلامة ابن حجر اه  
(قوله) أو ترأب امرأة عطف على صلب رجل (قوله) وقد انسند الاصلى راجع إلى قوله إن استحكم أى  
والحال انه قد انسند الاصلى مع خروج المستحكم كرى عبارة سم ظاهر العبارة رجوع هذا القيد ايضا  
لقوله من فرج زائد كاحد فرجى الخنى فلعن المراد بالاصلى بالنسبة له الفرج الاخر وإن لم تكن إصاليته  
معلومة اه وعبارة البجيرى على المنهج أى انسداد اعراضه وإلا فيوجب الغسل مطلقا أى سواء من تحت  
الصلب أو لا اه وقوله مطلقا الخ أى على طريقة النهاية والمعنى دون المنهج والتحفة (قوله) وإلا فلا أى وإن  
لم يستحكم الخارج من غير المعتاد كان خرج لمرض فلا يجب الغسل به بخلاف كافى المجموع عن الاصحاب  
نهاية ومعنى (قوله) ولو غير مستحكم الخ خلافا للنهاية والمعنى (قوله) قياسا على ما مر قضيته ان الخارج من  
نفس الصلب لا اثر له كالأخارج من المعدة ثم واعترضه الزركشى كالاسنوى بان كلام المجموع صريح فى ان  
الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قال الشارح فى شرح العباب وقد يجاب بحمل كلامه ان سلم انه صريح  
في ذلك على ما لو خلق اصله منسندا اه بوجه الاطلاق بان الصلب معدن الماء فليتأمل وقد اعتمد مر اه  
سم عبارة النهاية قال الرافعى والصلب هنا كالمعدة هناك قال فى الخادم وصوابه كتحته المعدة هناك لان كلام  
المجموع صريح فى ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كما قال اه (قوله) المنى إلى قوله وإلا  
لزم فى النهاية إلا قوله قوية وقوله كما باصله إلى حال الخ وإلى قوله نعم يقوى فى المعنى إلا قوله قوية وقوله  
لما إلى حال الخ (قوله) عيطا أى خالصا وقوله التى الخ صفة كاشفة للخواص كرى (قوله) قوية لم يقف  
على هذا التقييد فى غيره فليراجع (قوله) وإن لم يتدفق أى ولا كان له ريج انظر لم تركه (قوله) مع فتور  
الذكر الخ لا حاجة اليه فليروى قول المتن (أوريج عجين) أى الحنطة ونحوها خطيب أى بما يشبه رائحة عجينه  
رائحة عجينها وقوله وبياض بيض أى لدجاج ونحوه خطيب أى بما يشبه رائحته ورائحة غش (قوله) يعنى  
الخواص المذكورة دفع به ما ورد على المتن من ان صفات منى الرجل البياض والثلخن مع وجوب الغسل  
بانتفاها عنه ويفهم ذلك من حمل ال فى المتن على العهد الذكرى عش (قوله) بخلاف ما لو فقد الثلخن  
أو البياض أى فى منى الرجل والرقوة والاصفر ارفى منى المرأة شرح بافضل اعلم أن الغالب فى منى الرجل الثلخانة  
والبياض وفى منىها الرقوة والصفرة ولكن ليس ذلك من خواص المنى لانها توجد فى غيره كالرقوة فى المذى والثلخن  
فى الودى ومن ثم كان عدمها لا ينفيه ووجودها لا يقتضيه فقد يحمر منى الرجل لكثرة الجماع وقدير أو  
يصفر منه لمرض وقد يبيض منى المرأة لفضل قوتها كرى (قوله) لو شك فى شىء الخ كان استيقظ وجد  
الخارج منه أبيض نخسنا نهاية (قوله) ولو بالشهى أى لا بالاجتهاد وإذا اشتبهت نفسه واحدا منها فله أن  
يرجع عما اختاره سواء فعله أو لم يفعله ولا يعيد ما صلاه نعم إن يتقن انه غير ما اختاره بعد ان صلى صلوات  
وجب عليه إعادة تلك الصلوات فان يتقن بعد ذلك انه هو الذى اختاره لا يجب عليه إعادة الغسل فى صورته  
لجزمه بالثنية بجيرى وشيخنا وفى سم وعش مثله إلا انها سكنا عن وجوب إعادة الصلوات فيما إذا يتقن  
خلاف ما اختاره لظهوره (قوله) لأنه إذا أتى الخ عبارة الخطيب لأنه إذا أتى بمقتضى أحدهما برى أمته يقينا  
والاصل برأته من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاة من صلاتين حيث يلزمه فعلها لا إشغال ذمته  
بهما جميعا والاصل بقاء كل منهما وقيل يلزمه العمل بمقتضى كل منهما احتياطا قياسا على ما قاله فى الزكاة من  
وجوب الاحتياط بتركية الاكثر ذهابا لفضة فى الانا المختلط منها إذا جهل قدر كل منهما واجاب الاول بمنع  
القياس لان اليقين ثم يمكن بسببه بخلافه هنا اه بخذف (قوله) مختلط أى مصوغ من ذهب وفضة (قوله)

(قوله) وقد انسند الاصلى ظاهر العبارة رجوع هذا القيد ايضا لقوله من فرج زائد كاحد فرجى الخنى  
فلعن المراد بالاصلى بالنسبة له الفرج الاخر وإن لم تكن إصاليته معلومة (قوله) قياسا على ما مر فى المنفتح  
تحت المدة قضيته ان الخارج من نفس الصلب لا اثر له كالأخارج من المعدة ثم واعترضه الزركشى  
كالاسنوى بان كلام المجموع صريح فى ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قاله الشارح فى

المنى وإن خرج دما عيطا  
بخاصة واحدة من خواصه  
الثلاث التى لا توجد فى غيره  
(بتدفقه) وهو خروجه  
بدفعات وإن لم يلبث به ولا  
كان له ريج (أو لذة) بالمعجمة  
قوية (بخروجه) وإن لم  
يتدفق لقلته مع فتور  
الذكر عقبه غالبا (أوريج  
عجين) أو طلع نخل كما باصله  
ولعله سقط من نسخه أو  
اكتفى بأحد النظيرين حال  
كون المنى (رطبا) ريج  
(بياض بيض) حال كون  
المنى (جافا) وإن لم يتدفق  
ولا التذبح وجهه كان خرج  
ما بقى منه بعد الغسل (فان  
فقدت الصفات) يعنى  
الخواص المذكورة (فلا  
غسل) لانه ليس بمنى بخلاف  
ما لو فقد الثلخن أو البياض  
ووجد احد تلك الثلاثة نعم  
لو شك فى شىء امنى هوام  
مذى تخير ولو بالشهى  
فان شاء جعله منيا واغتسل  
أو مذيًا وغسله وتوضأ لانه  
إذا أتى بأحدهما صار شاكا  
فى الآخر ولا ايجاب مع  
الشك وانما لزم من نسي صلاة  
من صلاتين فعلهما ليتقن  
لزومها فلا يبرأ منها  
إلا ييقن ومن معه إنا مختلط  
تركية الاكثر لسهولة  
العلم بالسبب نعم يقوى  
وورد قولهم لو شك هل  
عليها عدة طلاق أو وفاة  
لزمها الاكثر أو شك هل  
زكاته بقرة أو شاة أو درهم

وجب فيها) أى فى الغدة وقوله فى أصل مقصودها وهو العلم براءة الرحم (بدونه) أى بدون تكرار الحيض (قوله) وحينئذ هو) أى من شك فيما عليه من الزكاة (قوله) فما ذكر الخ) أى فى ثيقن لزوم الجميع وعدم البراءة منه إلا يتيقن وهو أداء الكل (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) خلافاً للمغنى والنهابة عبارتهما إذا اختاراه منى لا يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب من المسك فى المسجد وغيره للشك فى الجنابة كما ائق به شيخنا اه) ومقالة الشارح هو الموافق لما صرح به الشيخان عبارة سم قوله ويلزمه سائر أحكام الخ قضيته أنه إذا اختار كونه مذياً يلزمه غسل ما أصاب بدنه أو ثوبه به صرح الشيخان عبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشيء اه) وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الأصح وهو التخيير إذا توضحا وجب أن يغسل ما أصابه ذلك للبلى من بدنه والثوب الذى يستصحبه لأن على تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعف اه) وقضيته أيضاً إذا اختار كونه منياً حرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أئق شيخنا الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة اه) وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذياً لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه أو بدنه منه حتى رأس ذكره لأن الأصل طهارته لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وقد يجاب بالفرق بأننا إما أو جئنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذياً أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها وإما قرأه القرآن والمسك بالمسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أئق به أنه لو مس به شيئاً خارجاً لا ينجسه إذ لا تنجس بالشك اه) بخذف (قوله) ما لم يرجع الخ) قضيته أن له الرجوع عما اختاره وهو ظاهر إذ التفويض إلى خبره يقتضى ذلك نهاية قال البجيرمى والمعتمدان له الرجوع عما اختاره وإن فعله كما فى عرش ولا إعادة عليه لما صلاه عنانى اه) (قوله) وحينئذ) أى حين إذر جمع عما اختاره (قوله) فى الماضى

شرح العباب وقد يجاب بحمل كلامه أن سلم أنه صريح فى ذلك على ما لو خلق أصله منسداً اه) وقد يوجه الإطلاق بأن الصلب معدن الماء فليتأمل وقد اعتمد مر (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) قضيته أنه إذا اختار كونه مذياً يلزمه غسل ما أصاب بدنه أو ثوبه به صرح الشيخان وذكر المسئلة فى باب الوضوء آخر الفروض وعبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشيء اه) وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الأصح وهو التخيير إذا توضحا وجب أن يغسل ما أصاب ذلك البلى من بدنه والثوب الذى يستصحبه لأن تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعف اه) وقضيته أنه إذا اختار كونه منياً لم يحرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أئق شيخنا الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحدتين لا يوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه لأن الأصل طهارته اه) وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذياً لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه به منه لأن الأصل طهارته بل قضية هذا عدم وجوب غسل ما أصاب بدنه منه أيضاً حتى رأس ذكره لذلك لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وعبارة الروضة فى حكاية القائل بالاحتياط ما نصه والثانى يجب الوضوء وغسل سائر البدن وغسل ما أصابه البلى اه) فلينظر مع قول شيخنا وهذا الخ نعم فى شرح الروض ما يوافقه ويجاب بأنه لا مخالفة للفرق بين الثوب والبدن لأن الثوب منفصل بقى أن ما أئق به شيخنا يشكل بوجوب الوضوء وغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه منه إذا اختار كونه مذياً وجه الاشكال أنا لا تنجس بالشك أيضاً ويجب بالفرق بأننا إما أو جئنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذياً أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها إما مع قطع النظر عن الصلاة فلا يجب غسل ما أصابه بل النجاسة المحققة لا يجب غسلها إلا للصلاة وإما قرأه القرآن والمسك فى المسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أئق به أنه لو مس به شيئاً خارجاً لا ينجسه إذ لا تنجس بالشك (فرع) عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق

ومن ثم وجب فيها التكرار مع الاكتفاء فى أصل مقصودها بدونه وبأن ما ذكر فى الزكاة إنما يجه فيمن ملك الكل وشك فى إخراج بعض أنواعه وحينئذ هو كمن نسي صلاة من صلاتين فيما ذكر فيه ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الأوجه وحينئذ فيحتمل أنه يعمل بقضية ما رجع إليه فى الماضى أيضاً وهو الأحوط

متعلق بعمل يعنى بالنسبة لما فعله فيما مضى في الاختيار الاول وقوله ايضا أى كالمستقبل (قوله) ويحتمل أنه لا يعمل بها (الخ) هذا هو الوجه سم على حججهم وجزم به شيخنا عبارته وله الرجوع عن الاختيار الاول ويختار خلافه ولا يعيد ما فعله بالاول اه (قوله تنبيه الخ) اعلم ان الوجه ان غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وانما اذا اصاب الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد في انه نجاسة او يظنه نجاسة لانا لا نتجس بالشك المراد به في غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن وانه لو اختار الخارج منه انه مذى واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وإن اصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لأن غاية الامر انه شاك في ان ما اصابها هل هو نجس او لا او ظن انه نجس ولا يضره ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام لانا لا نتجس بالشك كما مروا لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتدائه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه العمل بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره ان امامه متنجس فلا يصح اقتدائه به ويبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك الشيء من الخارج او لم يصبه منه شيء وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك المختار انه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لانه لم يمتد عدم انعقاد صلاته لا اعتقاد تنجسه باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن اصابه منه شيء لانه لا يلزمه غسله مطلقا وبذلك كله مع التامل ينظر فيما ذكره الشارح في هذا التنبيه سم (في التخيير) الاولى في التخيير (قوله وعليه) اي على انه مثله في التخيير المذكور (قوله صاحبه) اي من خرج منه ذلك الشيء وقوله والآخر اي من لم يخرج منه ذلك الشيء (قوله لانه) اي صاحبه وقوله اختاره اي الآخر وقوله ان الثاني اي الآخر الذي اختار أن الخارج مذى (قوله لا يلزمه الخ) واقفه سم كما سر آفنا (قوله وانه) اي الثاني (لا يقتدى به) اي بصاحب الخارج وقوله في الصورة الخ اي فيما اذا تخالف اختيارهما وتقدم عن سم ما يخالفه وفي السكردى عن الهاتفي ان ما قاله الشارح هو الا صوب قياسا على عدم جواز اقتداء من اخذ احد الانامين المشتهين بظن الطهارة وتوضا منه بالذى اخذ الآخر منهما بظن الطهارة ايضا لا اعتقاده نجاسة لانه صاحبه وعلى عدم جواز الاقتداء بمخالفه في الاجتهاد في جهة القبلة فتدبراه اقول وقوله قياسا الخ ظاهر المنع لظهور الفرق بين المشكوك فيه والمظنون بالاجتهاد الذي نوله الشارع منزلة اليقين (قوله الاخيرة) الاولى المذكورة

ويحتمل أنه لا يعمل بها  
إلا في المستقبل لانه التزم  
قضية الاول بفعله بموجبه  
فلم يؤثر الرجوع فيه  
(تنبيه) هل غير الخارج  
منه ذلك مثله في التخيير  
المذكور وعليه فهل يلزم  
كلا الجري على قضية  
ما اختاره حتى لو اختار  
صاحبه أنه مذى والآخر أنه  
مذى لم يقتدى به لانه جنب  
بحسب ما اختاره لم أر في ذلك  
شيئا والذي ينفذ ان  
الثاني لا يلزمه غسل ما اصابه  
منه للشك وأنه لا يقتدى  
به في الصورة الاخيرة

ما اختاره فينتجه أن يجوز ما أخذنا من قوا به بين عدم الاجزاء بان الحال في وضوء الاحتياط والاجزاء اذا بان الحال في مسألة المشتبه بانه متبرع في وضوء الاحتياط (قوله) ويحتمل أنه لا يعمل بها وهو الوجه (قوله) تنبيه هل غير الخارج منه ذلك مثله في التخيير المذكور ليس المراد التخيير على الوجه المراد في الخارج منه ذلك إذ لا يعقل القول انه اذا اختار انه مذى اغسل او مذى غسل ما اصابه فتأمله لكن قد يمنع دعوى عدم التعقل المذكور بالنسبة لاختياره مذى اذ قد يصيبه منه شيء ويختار انه مذى فليستامل واعلم ان الوجه أن غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وإنه اذا اصابه الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد في انه نجاسة او يظنه نجاسة لانا لا نتجس بالشك المراد به في غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن كما هو مقرر وانما لو اختار الخارج منه انه مذى واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وإن اصابه هو من الخارج ايضا ولم يغسله لأن غاية الامر انه شاك في ان ما اصابه ما اصاب امامه هل هو نجس او لا وذلك لا اثر له لانا لا نتجس بالشك كالأوصاف امامه ما اصابها شيء آخر شك في أنه نجس او لا وظن انه نجس فانه لا يضره ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام وانه لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتدائه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره ان امامه متنجس فلا يصح اقتدائه به ويبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك شيء من الخارج او لم يصبه منه شيء وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك اذا اختار انه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لانه يعتقد عدم انعقاد صلاته لا اعتقاده تنجسه باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن اصابه منه شيء لانه لا يلزمه غسله مطلقا وبذلك كله مع التامل ينظر فيما ذكره الشارح في

ويتخير أيضا خنثى بإيلاجه  
 في دبر ذكر ولا مانع من  
 النقص أو في دبر خنثى أوج  
 ذكره في قبله كما بينته في  
 شرح العباب مع رد ما  
 وقع للزركشي من وهم فيه  
 وكذا يتخير الموج فيه  
 أيضا ولو رأى منيا محققا  
 في نحو ثوبه لزمه الغسل  
 وإعادة كل صلاة تيقنها  
 بعده ما لم يحتمل أي عادة فيما  
 يظهر حدوثه من غيره  
 (والمرأة كرجل) فيأمر  
 من حصول جنباتها  
 بالإيلاج وخروج المني  
 ومن أن منيها يعرف  
 بأحدى الخواص الثلاث  
 على المعتمد نعم الغالب  
 في منها الرقة والصفرة  
 وظاهر المتن حصر الموجب  
 فيما ذكر وهو كذلك وتخير  
 المستحاضة ليس هو  
 الموجب بل احتمال انقطاع  
 الحيض كما يأتي وتجنس  
 جميع البدن إنما يوجب  
 إزالة النجاسة ولو بكشط  
 الجلد (ويحرم بها) أي  
 الجنابة وإن تجردت عن  
 الحدث الأصغر ويأتي  
 ما يحرم بالحيض في بابه (ما  
 حرم بالحدث) ومر في  
 بابه (والمكث) وهل  
 ضابطه هنا كافي الاعتكاف  
 أو يكفي هنا بذن طائفة

(قوله ويتخير الخ) أي بين الوضوء والغسل معنى (قوله في دبر ذكر الخ) أي لانه أي الخنثى إما جنب بتقدير  
 ذكرته أو محدث بتقدير انوثته خطيب أي باللسن وأما الذكر فيأتي في قوله وكذا يتخير الخ (قوله ولا مانع  
 من النقص) أي بلبسه بأن لم يكن هناك محرمية ولا على الذكر حائل ولا لا يحجب شيء بحجري (قوله أو في دبر  
 خنثى الخ) لأنها إما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكره أو أحدهما لوجود الإيلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي  
 وإما محدثان بتقدير انوثتهما بالنزع من الدبر والفرج سم وفيه ما لا يخفى وصوابه كافي المعنى لانه إما جنب  
 بتقدير ذكرته ذكرًا كان الآخر أو أنثى وبتقدير انوثته وذكره الآخر أو محدث بتقدير انوثتهما (قوله  
 أو في دبر خنثى أوج ذكره الخ) وأما بإيلاجه في قبل خنثى أو في دبره ولم يوج الآخر في قبله فلا يوجب  
 عليه أي الموج شيئًا خطيب أي لاحتمال انوثته وكذا لا شيء على الموج فيه في الأولى لاحتمال ذكرته  
 وأما في الثانية فينتقص وضوءه بالنزع بحجري (قوله وكذا يتخير الموج فيه الخ) اعترضه البلقيني في الأولى  
 بأن حدثه محقق بالنزع سواء كان الموج ذكرًا أو أنثى وبالملاسة أيضًا على تقدير انوثته وليس هو كمن  
 شك في خارجه الخ لانه لم يتحقق أحد الأمرين بعينه بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل  
 لشك في موجهه فيتعين حل كلامهما على إجراء الخلاف في الخنثى فقط لانه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ  
 لم يتحقق أحدهما بعينه سم (قوله فيتعين الخ) هذا ظاهر لو أراد بالخنثى فقط الموج بالكسر بخلاف ما إذا  
 أراد به الموج فيه في الصورة الثانية كما يفهمه قوله في الأولى فإن حدثه محقق فيها أيضًا بالنزع كما هو ظاهر  
 (قوله ولورأى) إلى قوله نعم في المعنى والنهاية (قوله في نحو ثوبه) أي أوفرأشه ولو بظاهاه معنى وأسنى  
 وإعياب وشرح بأفضل وهو قضية إطلاق التحفة وقيدته النهاية بباطن الثوب وفاقا للمأوردى وجري  
 عليه القليوبي وغيره ويمكن رفع الخلاف بحمل كلام الأولين على ما لا يتم بحتمل كونه من غيره والآخرين  
 على ما إذا احتمله كما يوجب إلى ذلك كلامهم كردى (قوله ويمكن الخ) في عشم ما يوافق (قوله لزمه الغسل)  
 وإن لم يتذكر احتلا ما نهاية (قوله وإعادة كل صلاة الخ) أي مكتوبة ويندب له إعادة ما احتمل أنه فيها كالألو  
 نام مع من يمكن كونه منه ولو نادرا كالصبي بعد تسع فانه يندب لها الغسل وإعادة نهاية ومعنى (قوله مالم  
 يحتمل أي عادة الخ) بأن نام في ثوب أو فرأش وحده أو مع من لا يمكن كونه منه كالمسحوح نهاية (قوله أي  
 الجنابة) ولم يقل أي المذكورات حتى تشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح لأن من المذكورات الموت  
 ولا يتأتى فيه ذلك ولأن إطلاق جواز العبور مختص بالجنب ولا يجوز في الحيض والنفاس إلا مع أمن  
 التلويث ولا نه ذكر محرمات الحيض في بابه فلو ععم هذا لزم التكرار رسم (قوله وبأى ما يحرم بالحيض الخ)  
 وكذا النفاس وأما الموت فلا يتأتى فيه ما ذكر رشيدى قول المتن (والمكث الخ) ويظهر أنه صغيرة كادخال  
 النجاسة والصبيان والمجانين في المسجد مع عدم الأمن شورى (قوله والثاني أقرب) ويوجه بانهم إنما  
 اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لأن مادونها لا يسمى اعتكافا والمدار هنا عدم تعظيم المسجد بالمكث مع  
 الجنابة وهو حاصل بأدى مكث عشم وعبارة البصرى أقول هو كذلك من حيث المعنى لكن قوله لم إنما جاز

هذا التنبيه (قوله أو في دبر خنثى الخ) أي لأنها إما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكره أو أحدهما لوجود  
 الإيلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي وإما محدثان بتقدير انوثتهما بالنزع من الدبر والفرج (قوله الموج  
 فيه) اعترضه البلقيني في الأولى بأن حدثه محقق بالنزع سواء كان الموج ذكرًا أو أنثى وبالملاسة أيضًا على  
 تقدير انوثته وحيدته فليس هو كمن شك في خارجه هل هو منى أو مدى لأن ذلك لم يتحقق أحد الأمرين بعينه  
 بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل لشك في موجهه فيتعين حل كلامهما على إجراء  
 الخلاف في الخنثى فقط لانه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ لم يتحقق أحدهما بعينه (قوله ويحرم بها) أي  
 الجنابة فإن قيل هلا قال أي المذكورات حتى يشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح قلت إنما لم يقل ذلك لأن  
 من المذكورات الموت ولا يتأتى فيه ذلك وهذا قوله على عدم التعميم ولأن إطلاق جواز العبور لا يتأتى في  
 الحيض والنفاس لانه إنما يجوز العبور منهما مع أمن التلويث فأطلاقه الجواز إنما يناسب الجنابة ولانه

العبور لانه لا قربية فيه وفي المسكت قربية الاعتكاف اه فيه إشعار بأن المدار في المسكت على نظير ما في الاعتكاف اه ويمكن ان يجاب بان مرادهم ان المسكت من جنس القربة في الجملة بخلاف العبور (قوله او التردد) الاول اسقاط الهمزة (قوله او التردد الخ) ومحل حرمة المسكت والتردد إذا كانا لغير عذر فان كانا لعذر كان احتتم فالغلط عليه باب المسجد او خاف من الخروج على تلف نحو مال جازله المسكت للضرورة ويجب عليه التيمم شرح بافضل ونهاية ويأتي في الشارح مثله وقولهم على تلف نحو مال أي وان قل كدبرهم عرش أي أو اختصاص أو منعه مانع آخر كدري عن الايعاب (قوله من مسلم) سيد كرمترزه قال في شرح العباب مكلف وخرج به الصبي الجنب فيجوز تمكينه من المسكت فيه ومن القراءة كما نقله الزركشي عن فتاوى النووي ومثله المجنون اه وفي شرح مر ما يوافقه اسكنه بخالفه ما يأتي في شرح القرآن من قول الشارح ولو صليا الخ وهو اوجه مما نقله الزركشي كما يلزم الولى منعه من سائر المعاصي فليتامل سم وعبرة الشبر المسمى وهو أي ما نقله الزركشي مشكل ولو كان مفروضا فاما إذا احتاج المميز للقراءة او المسكت للتعليم لكان قريبا اه قول المتن (في المسجد) ومثله رجبته وجناح بجداره وإن كان كله في هواء الشارع كما يقتضيه كلام المجموع نهاية وشرح بافضل وقوله مر رجبته هي ما وقف للصلاة حال كونها جزءا من المسجد عرش وقوله مر وجناح الخ فيه انه إن كان داخل في مسجديه فهو مسجد حقيقة لان المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع الارض وإن لم يكن داخل في وقفه فظاهر انه ليس له حكم المسجد رشدي وظاهر ان المراد هو الاول وإثباته عليه لثلاثتهم من كونه في هواء الشارع عدم صحة إدخاله في وقفه المسجد (قوله أرض) الى قوله أو الظاهر في النهاية (قوله وهو هواء المسجد) أي ولو طائر فيه برماوى (قوله بالاشاعة) أي الاستفاضة (قوله أو الظاهر الخ) وفي شرحى الارشاد والاياعاب والنهاية ما يفيد انه لا بد من استفاضة كونه مسجدا وظاهره بخالفه مقاله هنا في التحفة كدري وعبرة النهاية وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية او يكتفى بالقربة فيه احتمال والاقرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله للمسجد المحدثه بنى اه قال عرش قوله مر والاقرب الى كلامهم الاول وفي كلام حج ما يرجع الثاني واستشهد له بكلام السبكي فليراجع والاقرب ما قاله حج اه (قوله لكونه الخ) متعلق بالظاهر (قوله على وقفه) أي للصلاة (قوله على هذا الصلاة) أي على وقفه للصلاة فعلى صلة فلا لالة الخ واللام صلة وهذا وقوله فيه خبر مقدم لقوله دليل الخ والجملة خبر فلا لالة الخ (قوله قال) أي السبكي (قوله ويؤخذ منه) أي عامر عن السبكي (قوله ان حریم زمزم الخ) رجع البجيرمي خلافة عبارته قال على الجمهورى المالكي في فتاويه سئل عن بشر زمزم هل هي من المسجد الحرام وهل البول فيها كالبول في المسجد الحرام ام لا فاجاب ليست زمزم من المسجد فالبول فيها أوحريمها ليس بولا في المسجد وللجنب المسكت في ذلك اه وهو كلام وجيه لان بشر زمزم متقدمة على إنشاء المسجد الحرام فليست داخله في وقفه فلم يكن لها حكمه وكذلك الكعبة ليست منه لبناء الملائكة لها قبل آدم اه بخذف وقوله وكذلك الكعبة الخ وفيه وقفة ظاهرة وكذا فيما قبله إذا ظاهر ان الكعبة وما في حوالها من المطاف ومحل البئر مخلوقتان للعبادة فمسجد بهما وضعية

ذكر محرمات الحيض في باب فلو عمم هذا الزم التكرار (قوله من مسلم) قال في شرح العباب مكلف ثم قال وبمكلف أي وخرج بمكلف الصبي الجنب فيجوز تمكينه من المسكت فيه ومن القراءة كما نقله الزركشي عن فتاوى النووي واعترض بانه ليس فيها وفيه نظر لان له فتاوى أخرى غير مشهورة فلا اثر لكونه ليس في المشهورة ومثله المجنون اه وما نقله عن الزركشي ونظر في الاعتراض عليه يخالفه قوله الآتي في قول المصنف والقرآن ولو صليا كما مر اه وهو اوجه مما نقله الزركشي كما يلزم الولى منعه من سائر المعاصي فليتامل لكن اعتماد الجواز مر فقال ومحل في البالغ اما الصبي الجنب فيجوز له المسكت فيه كالقراءة كما ذكره المصنف في فتاويه (قوله في المسجد) في شرح مر وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية او يكتفى بالقربة فيه احتمال والاقرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله للمسجد المحدثه

أو التردد من مسلم (في) أرض أو جدار أو هواء (المسجد) ولو بالاشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد فيما يظهر لأن الغالب فيما هو كذلك أنه مسجد ثم رأيت السبكي صرح بذلك فقال إذا رأينا مسجدا أى صورة مسجد يصلى فيه أى من غير منازع ولا علمنا له واقفا فليس لاحد أن يمنع منه لأن استمراره على حكم المساجد دليل على وقفه كدلالة اليد على الملك فدلالة اليد المسلمين على هذا للصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجدا قال وإنما نهيت على ذلك لثلاث يغتر بعض الطلبة أو الجهلة فينازع في شيء من ذلك إذا قام له هوى فيه اه ويؤخذ منه أن حریم زمزم تجرى عليه أحكام المسجد



أصلية لا طارئة بعد خلقهما والله أعلم (قوله وكون حريم البئر الخ) أى المقتضى لعدم الجريان (قوله إن علم أنها الخ) أى بشرز مزم (قوله عن المسجد الخ) أى الذى حول البيت المكرم (قوله وعضده) أى ذلك الاحتمال (قوله على صحة وقف ما أحاط الخ) أى صحة كون ما أحاط ببشرز مزم الشامل لمهرها من المسجد (قوله وإلا) راجع إلى قوله بل يحتمل أى وإن لم يحتمل قاله الكردي ولعله راجع لما تضمنه قوله وعضده إجماعهم الخ والمعنى وإن لم يرجح ذلك الاحتمال فلا يصح الإجماع المذكور لأن وقف المهر للبئر الداخل فيما أحاط بها الخ (قوله كالمسجد) إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمغنى (قوله وكالمسجد ما وقف الخ) أى فى حرمة المكث وفى النجاسة للداخل بخلاف صحة الاعتكاف فيه وكذا صحة الصلاة فيه للماوم إذا تابعه عن إمامه أكثر من ثلثائة ذراع مغنى وفى الكردي عن الإيعاب مثله (قوله شائعا) بأن ملك جزائنا من أرض فوقه مسجدا وتجب القسمة وإن صغر الجزء الموقوف مسجدا جدا ولو كان النصف وقفا على جهة والنصف موقوفا مسجدا حرم المكث فيه ووجب قسمته أيضا كما هو ظاهر إيعاب اه كردي عبارة الشيرازي وتجب قسمته فوراً قال المناوي ثم وضع القول بصحة الوقف أى وقف الجزء المشاع مسجدا من أصله حيث أمكنت قسمة الأرض أجزاؤه وإلا فلا يصح كما يحتمل الأذرى وغيره وصرح به ابن الصباغ فى فتاويه اه (قوله بما يأتى) لعل فى الحجج (قوله بغير مسجدي الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استثنيا سم وقد يقال إن مسجديهما يجعل الله ثم اخباره لنيه فلا توقف على السبق (قوله لا ما زيد فيها) وينبغى أن يكون مثل ما زيد فيها ما زيد فى مسجدهم المكرمة من المسعى قول المتن (لا عبوره) ولو عبر بنية الإقامة لم يحرم المرور فيما يظهر خلافا لابن العباد إذا حرمة إتمامه لقصد المعصية للدرور والساج فى نهر فيه كالمار ومن دخله فنزل بئر ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالأوجه الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجته لعذر لم يجز له بمجمعتها نهاية اه سم قال الكردي جميع ذلك فى الامداد والإيعاب وأكثره فى فتح الجواد اه (قوله ولو على هيئته) إلى ومن خصائصه فى النهاية إلا قوله وذلك إلى نعم وقوله ولو فقد إلى بل لو كان وما نبه عليه (قوله ولو على هيئته) أى وحيث عبر لا يكلف الاسراع فى المشى بل يمشى على العادة مغنى ونهاية (قوله وإن حمل الخ) عبارة النهاية ولوركب دابة ومرفيه لم يكن مكثا لأن سيره منسوب إليه بخلاف نحو سير يحمله إنسان اه وفى الكردي عن الامداد والإيعاب مثله قال ع ش قول منسوب إليه قياس نظيره من الصلاة أنه إن كان هناك ما ميا يديه لم يحرم المرور لأنه سائر وإن كان يده غيره حرم لاستقراره فى نفسه ونسبة السير إلى غيره وقوله إنسان أى عاقل اه عبارة البجيرى غن الأجهورى ومن العبور الساج فى نهر فيه اورا كدابة تمر فيه او على سرير يحمله بجانين أو مع عقلاء والعقلاء متأخرون لأن السير حينئذ منسوب إليه أما لو كانوا كلهم عقلاء أو البعض عقلاء والبعض بجانين وتقدم العقلاء حرم عليه حينئذ لأن السير منسوب إليهم وحينئذ فهو ما مكث اه (قوله ونحوه) أى كالصلاة (قوله ولو عن له الرجوع الخ) عبارة النهاية قال ابن العباد ومن التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع فله أن يرجع اه (قوله لأنه ترد الخ) عبارة النهاية والامداد ولو دخل

بنى اه (قوله بغير مسجدي الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استثنيا (قوله أى المرور به) فى شرح مر فلور كدابة ومرفيه لم يكن مكثا لأن سيره منسوب إليه بخلاف نحو سير يحمله إنسان ومن دخله فنزل فى بئر ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ويحتمل منعه لأنه حصول لا مرور وعلى الأول يحمل كلام البغوى أنه لو كان فى بئر ودلى نفسه فيها بجبل حرم على ما إذا ترتب عليه مكث كما يظهر من كلامه نفسه ولو لم يجد ماء إلا فيه جاز له المكث بقدر حاجته ويتمم لذلك كما لا يخفى ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالأوجه الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجته لعذر لم يجز له بمجمعتها اه (قوله لأنه ترد) قال ابن العباد ومن التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من

وكون حريم البئر لا يصح وقفه مسجداً إنما ينظر إليه أن علم أنها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل يحتمل أنها محفورة فيه وعضده إجماعهم على صحة وقف ما أحاط بها مسجداً أو لا فوقف المهر للبئر كوقف حريمها إذا لحق فيهما لعموم المسلمين وكالمسجد ما وقف بعضه وإن قل مسجداً شائعا وسيعلم بما يأتى أنه لا عبوة فى منى ومزدلفة وعرفة بغير مسجدي الخيف ونمرة أى الأصل منهما لا ما زيد فيها (لا عبوره) أى المرور به ولو على هيئته وإن حمل على الأوجه لأن سير حامله منسوب إليه فى الطواف ونحوه ولو عن له الرجوع قبل الخروج من الباب الآخر بخلاف ما إذا قصد قبل وصوله لأنه تردد وهو أغنى المرور به لغير غرض

على عزم أنه متى وصل للباب الآخر جمع قبل مجاوزته لم يجز لأنه يشبه التردد اه (قوله خلاف الاولى) وفاقا للنهاية وخلافا للبعثي عبارته وكالا يحرم لا يكره إن كان له غرض مثل أن يكون المسجد اقرب طريقه وإن لم يكن له غرض كرهه كافي الروضة واصحها وقال في المجموع انه خلاف الاولى لا مكروه وينبغي اعتداد الاولى حيث وجد طريقا غيره فقد قيل انه يحرم في هذه الحالة والإخلاف الاولى اه (قوله) وذلك اي ما ذكر من حرمة المسكك دون العبور (قوله قبل الصلاة) أي في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا قال ابن عباس وغيره لا تقربوا ما وضع الصلاة لأنه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد معنى (قوله نعم) إلى قوله فان فقد في المعنى (قوله للضرورة) وينبغي أن يكون منها ما إذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل إلا في الحمام لخوف برد الماء ونحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام إلا من المسجد فيجوز له الدخول إن تيمم ومكث قدر حاجته كما قاله الرمي سم على المنهج (قاعدة) عن الامام احمد ان للجنب أن يمكث بالمسجد لكن بشرط أن يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة ع (قوله) ولزومه التيمم (قوله) وجد ماء يكتفي ببعض اعضائه او وجد ماء يكتفي جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعها دون بعضها فالاقرب وجوب استعمال المقدور في الصورتين لتقليل اللحدث سم على المنهج اه غش وعبرة البجيرى ويجب عليه أيضا أن يغسل ما يمكنه غسله من بدنه إذ الميسور لا يسقط بالمعسور برماوى قال شيخنا العزى وما يقع للشخص في بعض الاحيان من انه يتألم عند نساء او اولاد مرموي ويحتمل ويخشى على نفسه من الوقوع في عرضه لو اغتسل غدر مبيح للتيمم لأنه اشد من الخوف على اخذ المال لكن يغسل من بدنه ما يمكنه غسله ثم يتيمم ويصلي ويقضى لان هذه مثل التيمم للبرد انتهى (قوله) ويحرم بترابه الخ) ويصح نهاية عبارة الخطيب ولكن يجب عليه أن يتيمم ان وجد غير تراب المسجد فان لم يجد غيره لا يجوز له أن يتيمم به فلو خالف وتيمم به صح تيممه كالتيمم بتراب مغصوب والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفه لا المجموع من ربح ونحوه اه وعبرة الكردى وحيث لم يجد غيره جاز له المسكك بالمسجد جنبيا بلا تيمم كما هو ظاهر قال الشارح في الاعباب وبحيث لا يجرى حله بما جلب اليه من خارج و بتراب ارض الغير إذا لم يعلم كراهته لأنه ما يتساح به عادة انتهى (قوله) وهو الداخل في وقفه هل المشتري له من غلته كجزائه او كالذي فرشه به احد من غير وقف فيه نظروا الاول اقرب ولو شك في كونه من اجزائه ففيه تردد ولعل التحريم اقرب لان الظاهر احترامه وكونه من اجزائه حتى يعلم مسوغ لا خذه حاشية الايضاح للحج وتردده المذكور في المشتري من الغلة انما يتأتى إذا قلنا ان الداخل في وقفته لا يجزى في التيمم وحمل ذلك التردد على أنه هل يجزى أم لا وأما على ما ذكر الشارح من أن الداخل في وقفته يحرم التيمم به ويصح بخلاف الخارج عنه كالذي تهب به الرياح فلا يظهر التردد لان المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقا ويصح ع (قوله تيمم) أي حتماتها (قوله جاز له الاغتسال الخ) ولزومه التيمم للدخول (قوله جاز له دخوله مطلقا) أي سواء كان معه إناء أو لم يكن والذي يظهر ان دخوله واغتساله من البركة بالكيفية المذكورة واجب لا جائز أما إذا لم يكن معه إناء فواضح وأما إذا كان معه إناء فلا نه لم يفعل ذلك لمسكك في المسجد لملته ولا يتغير الا لضرورة كما ذكره ولا ضرورة والحال ما ذكر بصري وقوله سواء كان معه إناء الخ اي وسواء تيمم أو لا وقوله واجب لا جائز الخ يحجب عنه بان ما هنا جواز بعد الا امتناع فيشمل الوجوب (قوله) ومن خصائصه إلى قول المتن ويجل في المعنى إلا قوله وليس إلى وخرج وقوله ولو صيبا كما مر وقوله كايته في شرح

خلاف الاولى وذلك للخبر الحسن اني لأحل المسجد لحائض ولا جنب مع قوله تعالى ولا جنبيا الا عابري سبيل والاصل في الاستثناء الاتصال الموجب لتقدير مواضع قبل الصلاة نعم ان احتلم فيه وعسر عليه الخروج منه جاز له المسكك فيه للضرورة ولزومه التيمم ويحرم بترابه وهو الداخل في وقفه ولو فقد الماء إلا فيه ومعه إناء تيمم ودخل لملته ليغتسل به خارجه فان فقد الإناء جاز له الاغتسال فيه واغتفر له من الضرورة بل لو كان الماء في نحو بركة فيه جاز له دخوله مطلقا ليغتسل منها وهو ما فيها لعدم المسكك

الباب الذي دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله برى بالخروج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع فله أن يرجع مر (قوله والاصل الخ) فديقال يعارض هذا الأصل ان الأصل حل الصلاة على ظاهرها وعدم تقدير مواضع (قوله) ويحرم بترابه الخ) لو شك في التراب الموجود فيه هل دخل في وقفته او طرأ عليها فهل يحرم التيمم به وينبغي التحريم لان الظاهر انه ترابه ويؤيده ما تقدم من ثبوت المسجدة بالاشاعة وقد يتجه اعتبار القران اه (قوله) ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم الخ) قال في شرح العباب وفيه اي في المجموع ان خبر

ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم حل المسكك له به جنباً وليس على رضى الله عنه مثله في ذلك وخبره ضعيف وان قال الترمذى حسن غريب قاله في المجموع وخرج بالمسجد نحو الرباط والمدرسة ومصلى العيد (والقرآن) من مسلم أيضاً ولو صلياً كما مر ولو حرقاً منه أى قراءته باللفظ بحيث يسمع نفسه إن اعتدل سمعه ولا عارض يمنعه وبشارة الآخرس وتحريك لسانه كما بينت ذلك مع ما فيه في شرح العباب لا بالقلب للحديث الحسن لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ويقرأ بكسر الهمزة نهى وبضما خبر بمعناه نعم يلزم فائد الطهورين قراءة الفاتحة في صلاته لتوقف صحتها عليها وإنما يحرم ما ذكر إن قصد القراءة وحدها أو مع غيرها (وتحل) لجنب وحائض ونفساء (أذكراه) ومواظله وقصصه وأحكامه (لا يقصد قرآن) سواء أقصد الذكر وحده أم أطلق لأنه أى عند وجود قرينة تقضى صرفه عن موضوعه كالجنباً هنا لا يكون قرآناً إم بالقصد وذهب جمع متقدمون إلى أن ما لا يوجد

العباب (قوله ومن خصائصه الخ) وكذا بقية الانبياء لكنه لم يقع منه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> المسكك فيه جنباً بجبري (قوله حل المسكك الخ) قضية اختصاره في الخصوصية على حل المسكك أنه صلى الله عليه وسلم كغيره في القراءة ع (قوله وخبره) وهو كافى شرح العباب عن المجموع باعلى لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيرى وغيرك سم وعش (قوله ضعيف) فديقال سبق من الشارح رحمه الله تعالى أن الحديث الضعيف يعمل به في المناقب على أنه بمراجعة اصل الروضة يعلم أنه لا اصل ولا مستند لثبوت هذا الخصوصية له صلى الله عليه وسلم إلا حديث الترمذى هذا فان سقط الاحتجاج به لم يبق مستند ويرجع الأمر إلى نفيها عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً كما قال به القفال وإمام الحرمين والذي جزم به الشارح من ثبوتها هو ما حكاها في اصل الروضة عن صاحب التلخيص وأشار الامام النووي في الزوائد إلى ترجيح بصري (قوله قاله الخ) أى قوله وخبره ضعيف الخ (قوله وخرج) إلى قوله وبقراءة النهاية لا قوله ولو صلياً كما مر وقوله وتحريك إلى لا بالقلب (ولو صلياً) خلافاً للنهاية وشرح العباب كما مر مع ما فيه (قوله ومصلى العيد) (فائدة) لا بأس بالنوم في المسجد لغير الجنب ولو لغير أعزب نعم ان ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله في المجموع قال ولا يحرم إخراج الرمح فيه لكن الأولى اجتنابه معنى (قوله كما مر) أى في باب الحديث لكن مع ما فيه كرى (قوله ولو حرقاً منه) لأن نطقه بحرق يقصد القرآن شروع في المعصية فالتحريم لذلك لا لكونه يسمى قارئاً نهاية قال سم ظاهره ولو بقصدان لا يزيد عليه وهو ظاهره وأقره الرشيدى والبجيرى (قوله وتحريك لسانه) عطف تدوير عبارة الشوبرى والمراد إشارة بمحل النطق كلسانه لا مطلق الإشارة (قوله لا بالقلب) عبارة النهاية والمعنى ويجوز للجنب اجراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهمس به بتحريك شفثته إن لم يسمع نفسه والنظر في المصحف وقراءة منسوخ التلاوة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أى الحديث القدسي والتوراة والإنجيل اه (قوله ويقرأ بكسر الهمزة الخ) عبارة المعنى روى بكسر الهمزة على النهى وبضما على الخبر المراد به النهى اه (قوله نعم يلزم الخ) ولو نذر قراءة القرآن في وقت معين فاجنب فيه ولم يجد ما يغتسل به ولا تراباً يتيمم به وجب عليه القراءة فامتنع عليه التفتل بالقراءة كافى الارشاد ويناب أيضاً على قراءته المذكورة فهذا كفاقد الطهورين حيث وجبوا عليه صلاة الفرض وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المنذورة هنا كالفاتحة ثم فلا بد من قصد القراءة فيها كما في الفاتحة تم عش وأجهورى (قوله فائد الطهورين) أى الجنب بجبري (قوله قراءة الفاتحة) ويمتنع قراءة غيرها سم وعبرة الخطيب وفائد الطهورين يقرأ الفاتحة وجوباً فقط للصلاة لأنه مضطرب اليها أما خارج الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئاً ولا أن توطأ الحائض أو النفساء إذا انقطع دمها اه (قوله في صلاته) أى المفروضة فقط لأنه لا يصلى التوافل ولا بد أن يقصد القراءة وإلا لم تصح صلاته عش وكذا قراءة في خطبة الجمعة شوبرى ومثل قراءة الفاتحة بدلها القرأتى لمن يجز عنها كما قررره شيخنا العشماوى اه بجبري (قوله لتوقف صحتها الخ) يؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عنه من أن فائد الطهورين إذا تعذر عليه قراءة القرآن إلا من المصحف ولم يمكنه إلا مع حمله هل يجوز له أو لا بصري أى وهو الجواز (قوله إن قصد القراءة) هذا يشمل ما لو قرأه للاحتجاج بها فيحرم قراءته ذكره في المجموع اه بجبري عن الشيخ خضر (قوله ومواظله) إلى قوله لأنه في النهاية والمعنى (قوله وأحكامه) وجملة القرآن لا تخرج عما ذكر فكانه قال تحل قراءة جميعه حيث لم يقصد القرآنية عش قول المتن (لا يقصد قرآن) كقوله في الكل بسم الله وعند فرأه منه الحديث وعند ركو به سبحانه الذى سخر لنا هذا وعند المصيبة إن الله وإننا اليه راجعون نهاية (قوله أم أطلق) كان جرى به لسانه من غير قصد نهاية ومعنى وأمداد (قوله لأنه) أى القرآن وما ذكر من الأذكار وما عطف عليه (قوله لا يكون الخ) خبر أنى لا يعطى حكم القرآن من حرمة القراءة (قوله بالقصد) أى يقصد قرآن ولو مع

ياعلى لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيرى وغيرك ضعيف وإن قال الترمذى حسن غريب اه (قوله حرقاً منه) ظاهره ولو يقصد أن لا يزيد عليه وهو الظاهر (قوله قراءة الفاتحة) أى وتمتنع قراءة غيرها (قوله

يحرم مطلقا وهو متجه مدركا  
ومن ثم اختار جمع الحرمة  
في حالة الاطلاق مطلقا لكن  
تسوية المصنف بين أذكاره  
وغيرها بما ذكر صريح في  
جواز كله بلا قصد واعتمده  
غير واحد ولو أحدث جنب  
تيمم بحضور أو سفر حل له  
المسك والقرارة لبقاء  
تيممه بالنسبة اليهما وخرج  
بالقرآن نحو التوراة وما  
نسخت تلاوته والحديث  
القدس وبالمسلم الكافر فلا  
يمنع من القراءة إن رجي  
اسلامه ولم يكن معاندا ولا  
من المسك لأنه لا يعتقد  
حرمتها وإنما منع من مس  
المصحف لأن حرمة آكد  
نعم الذمية الحائض أو  
النفساء تمنع بخلاف كما  
في المجموع وبه يعلم شذوذ  
مشيهم على مقابله في موضع  
آخر وذلك لغاظ حدثهما  
وليس له ولو غير جنب  
دخول مسجد إلا الحاجة

غيره غش (قوله مطلقا) أي قصد القرآن أو لا (قوله وهو متجه) خلافا للنهية والمعنى عبارة الأول وظاهر  
أنه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه إلا فيه وبين ما يوجد نظمه فيه وفي غيره كما اعتمده الواو الدرر حمه الله وهو  
الأقرب للبعقول اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل موافقة المدرك لما ذهب إليه ذلك الجمع (قوله مطلقا) أي  
وجد نظمه في القرآن أو لا (قوله لكن تسوية المصنف) أي في غير المنهاج سم (قوله في جواز كله) أي كل  
القرآن أو كل ما ذكر من الأذكار وما عطف عليه والمال واحد لما رآه ع شأن القرآن لا يخرج عن  
ذلك (قوله واعتمده غير واحد) وكذا اعتمده النهاية والمعنى كما مر عبارة الثاني وظاهره أن ذلك جار فيما  
يوجد نظمه في غير القرآن وما لا يوجد نظمه إلا فيه وهو كذلك كما مثله قول الروضة أمان قرأ شيئا منه لا على  
قصد القرآن فيجوز بل أفنى شخشي أي الشهاب الرمي بأنه ان قرأ القرآن جمعه لا بقصد القرآن جاز اهـ (قوله  
ولو أحدث) إلى قوله نعم في المعنى (قوله وخرج) إلى قوله نعم في النهاية (قوله وبالمسلم الكافر) وفي خروجه  
بذلك نظر إذ كلامه السابق في الحرمة وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بأنه أشار بقوله فلا يمنع الخ إلى  
أن التقييد بالمسلم إنما هو للحرمة والمنع معا أما الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه ع ش اهـ بجري (قوله فلا  
يمنع من القراءة) بل يمكن منها ما قرأته مع الجنابة فتحرّم عليه لا نهى عن الشريعة خطاب عقاب  
زيادى اهـ ع ش (قوله إن رجي إسلامه الخ) ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند ويمنع تعليمه في الأصح  
وغير المعاندان لم يرج إسلامه لم يحز تعليمه ولا جازنابة ولا يشترط في المنع كونه من الإمام بل يجوز من  
الأحاد لا نهى عن مشكروه ولا يختص بالإمام ع ش (قوله ولم يكن معاندا) مقتضاه ان المعاند إذا رجي  
إسلامه يمنع منه وفي النفس منه شيء لا سيما إذا غلب الظن فتفطن وعبارة شرح المنهج ان رجي إسلامه ولم  
يتعرض لعدم المعاندة بصري وقد يصح بذلك ما في ع ش عن شرح البهجة للرملي بمأنصه وعبارة ته على البهجة  
نعم شرط تمكين الكافر من القراءة أن لا يكون معاندا أو رجي إسلامه كافي للمجموع والقياس أيضا منعه من  
كتابته القرآن حيث منع من قراءته اهـ (قوله لأن حرمة اكد) بدليل حرمة حمله مع الحدث وحرمة مسه  
بنجس بخلافها أي القراءة إذ تجوز مع الحدث وبهم نجس نهاية أي ولو بمغاط وإن تعدد فعل ذلك ع ش  
(قوله ولا من المسك) لم يشترط فيه ما قبله سم (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتمد الذي  
صرح به الشيخان في باب الحيض بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فواقع لهما في اللعان من أنها  
كالجنب الكافر ضعيف اهـ وفي شرح مر وفي منع الكافرة إذا كانت حائضا وأمنت التلويث من المسجد  
اختلاف في كلام الشيخين والأقرب حمل المنع على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية  
اهـ سم وقال السيد البصري أقول لو جمع بحمل المنع على خشية التلويث والجواز على الأمن منه لم يكن  
بعيدا فليتأمل اهـ أقول ويمنع هذا الجمع تقييدهم محل الخلاف بأمن التلويث كما مر عن النهاية ويوافق  
جمع النهاية المذكور قول المعنى نعم الحائض والنفساء عند خوف التلويث كالمسئلة اهـ (قوله شذوذ  
مشيهم) أي الشيخين وقوله في موضع آخر أي في اللعان (قوله وليس) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وليس  
له) أي الكافر ذكر أو أتنى (قوله إلا الحاجة الخ) كاسلام وسماع قرآن لا كاكل وشرب معنى عبارة ع ش  
أي تتعلق بمصلحتنا كبناء المسجد ولو تيسر غيره أو تتعلق به لكن حصو لهما من جهتنا كاستفتائه أو دعواه

تسوية المصنف) أي في غير المنهاج (قوله فلا يمنع من القراءة الخ) تعبيرهم في الكافر بلا يمنع دون لا يحرم قد  
يشعر بعدم انتفاء الحرمة وهو الموافق لتشكيل الكافر بالفرع لكن قضية كون ذلك محترز الحرمة على  
المسلم هو انتفاء الحرمة وهو الموافق لمقتضى تمسكته عليه الصلاة والسلام للكافر من المسجد مع غلبة جنابته  
وطاقتهم جواز دخول الكافر المسجد لحاجة باذن المسلم إذ لو كان دخوله حراما ما جاز الاذن فيه فيلزم اجمع  
(قوله ولا من المسك) لم يشترط فيه ما قبله (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتمد الذي صرح به  
الشيخان في باب الصلاة بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فواقع لهما في اللعان من أنها كالجنب  
الكافر ضعيف اهـ وفي شرح مر وفي منعها من المسجد اختلاف في كلام الشيخين والأقرب حمل المنع

عند قاض أمان غير ذلك فلا يجوز الاذن له فيه لأجله كدخوله لأكل في المسجد أو تفرغ نفسه في سقايته التي يدخل اليها منه اما التي لا يدخل اليها منه فلا يمنعون من دخولها بلا اذن مسلم نعم لو غاب على ائذان تجب عليهم ماءها ووجدوا فيها منعوا ولا يجوز الاذن لهم في الدخول اهـ (قوله مع اذن مسلم الخ) رجل او امرأة وخرج بالمسجد قبور الانبياء فلا يجوز الاذن له في دخولها مطلقا تعظيما كما في فتاوى الشارح مر ع ش (قوله مكلف الخ) فان دخل بغير ذلك عزز بجبري وكردى (قوله او جلوس قاض الخ) هذا بالنسبة للتمكين اما هو فيجزم عليه الجلوس مع الجنابة لانه مخاطب بالفروع خطاب عقاب ومثل ذلك القراءة بجبري (قوله اي الغسل الخ) عبارة المغني والنهاية اي الغسل الواجب الذي لا يصح بدونه اهـ (قوله او غيرها) اي مما يوجب الغسل (قوله اولسبب الخ) عطف على قوله من جنابة الخ (قوله وبما تقرر يعلم الخ) فيه نظر بل الضمير في موجهه للاعم اي القدر المشترك ايضا والمغني ان الموجب لجنس الغسل اي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لر جوع الضمير الواجب إذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكره ولا وجه له فتأمله سم على حجة اعرش ولك أن تمنع أولا رجوع الضمير للاعم بأن المتبادر منه وجوب كل فرد من الحقيقة الشرعية وليس كذلك ثم (قوله ولا وجه له) بان مال المعنى المذكور كما مر في اول الباب ان الاسباب التي يترتب عليها وجوب الغسل ما ذكره ولا محذور في ذلك المعنى (قوله شبه استخدام) بل نفس الاستخدام كما يفيد تعليمه (قوله وفي آفته واكمله الاعم) لا يخفى ما فيه إذ ما ذكر من الاكل والاكل لا يجريان في غسل الميت هذا ولعل الاقرب ان مراد المصنف بالغسل في الترجمة المطلق وكذا في موجهه واما في آفته وأكمله فغسل الحي يقرينة ذكرهما بالنسبة الى الميت في بابيه وان أنصفت من نفسك ظهر لك التفاوت بين ما ذكرناه وما افاده الشارح قدس الله سره بصري (قوله إذا الواجب الخ) هذا يدل على انه اراد بالمندوب اي في قوله من الواجب والمندوب سنن الغسل وعليه فيمنع قوله وبما الضمير الخ بل اراد حقيقة الغسل المتحققة في الاقل وفي مجموع الاقل والاكمل وهذا لا يقتضي إيجاب السنن ومبني ما قدمناه انه اراد بالمندوب الغسل المندوب سم (قوله هذا يدل الخ) لم يظهر لي وجه الدلالة (قوله لا اقل له الخ) فان الواجب في الغسل استيعاب البدن مقرونا بالنية وهذا لا أقل له ولا أكل كردى (قوله ويدخل) ما لم يقصد الى قوله في المغني إلا قوله وقولهم إلى اول الصلاة وقوله ومنه يؤخذ إلى ويصح (قوله ويدخل فيها الخ) فيه ان حكم الجنابة اخص من حكم الحيض فكيف يستلزم رفعه واما حكم العكس فواضح نعم لو اراد بالحدث الامر الاعتباري لا يرتفع الاشكال بالكلية بصري اقول ويوافق إطلاق الشارح قول المغني وغيره ولو اجتمع على المرأة غسل حيض وجنابة كفت نية احدهما قطعاً اهـ (قوله اي رفع حكمه الخ) الاولى الثانية عبارة شيخنا و البجيري اي رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وتصرف النية الى ذلك وإن لم يقصده ولم يعرفه ومحل الاحتياج الى تقدير المضاف إن اراد بالجنابة الاسباب كالتقاء الحائنين وإزالة المني لانها لا ترتفع فان اراد منها الامر الاعتباري القائم بالبدن الذي يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص او اراد منها المنع نفسه فلا حاجة لتقديره اهـ قول المتن (او نية استباحة مفقورة اليه) وتجزي هذه النية وإن لم يخطر له شيء من جزئياته نظير ما مر في الوضوء وحلي اهـ كردى قال ع ش وإذا أتى بتلك النية جاء فيها ما قيل في المتيمم من انه إذا أتى استباحة الصلاة استباح النفل دون الفرض أو استباحة فرض الصلاة استباح الفرض والنفل أو استباحة ما يفقر الى طهر كالمسك في المسجد استباح ما عدا الصلاة بحذف (قوله كالقراءة) اي والطواف والصلاة ونية منة طعة

على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية والكلام فيمن امتن التلويت (قوله بما تقرر يعلم الخ) اقول ما ذكره فيه نظار بل الضمير في موجهه للاعم اي القدر المشترك ايضا والمعنى ان الموجب لجنس الغسل اي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لر جوع الضمير الواجب إذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكره ولا وجه له فتأمل (قوله إذا الواجب الخ) من حيث وصفه بالوجوب لا اقل له الخ هذا يدل على انه اراد بالمندوب سنن الغسل وعليه فيمنع قوله وبما الضمير الخ بل اراد حقيقة الغسل المتحققة

مع اذن مسلم مكلف أو جلوس قاض للحكم به ويظهر ان جلوس مفت به للافتاء كذلك (وأقله) أي الغسل للحي من جنابة أو غيرها أولسبب مما سن له الغسل إذ الغسل المندوب كالمرور في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كماله نعم يتفارقان في النية كما يعلم مما يأتي في الجمعة وبما تقرر يعلم ان في عبارته شبه استخدام لانه اراد بالغسل في الترجمة لاعم من الواجب والمندوب وبما الضمير في موجهه الواجب وفي آفته وأكمله الاعم إذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكل (نية رفع جنابة) ويدخل فيها نحو حيض عليها كعكسه أي رفع حكمه على ما مر ببيان في الوضوء (أو استباحة مفقورة اليه) كالقراءة

حيض استباحة الوطء ولو محرما ونحوها نهاية وقوله مر ولو محرما أى كالزنا وقوله مر ونحوها أى كمن  
المصحف ع ش (قوله بخلاف نحو عبور المسجد) أى بما لا يتوقف على غسل كالغسل ليوم العيد فلا تصح  
وقيل إن ندب له صحت معنى (قوله أو فرض) أى قوله ومر في النهاية إلا قوله وقوله لم إلى أو للصلاة وقوله  
ويؤخذ إلى ويصح وقوله ما لم يقصد إلى والسلس (قوله أو فرض أو واجب الغسل) أى أو الغسل المفروض  
أو الواجب نهاية (قوله أو رفع الحدث) أى أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن نهاية ومعنى (قوله أو  
الطهارة الخ) كقوله السابق أو رفع الحدث عطف على رفع جنابة وقوله عنه أى عن الحدث (قوله أو الواجبة  
أو للصلاة) أى أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة وفيه أنها تصدق بالوضوء واجب بان قرينة حاله  
تخصص كما أنها خصصت الحدث في كلام المغتسل بالا كبر بجزى (قوله أو للصلاة) قد يتكرر مع قوله  
السابق كالطهارة للصلاة سم (قوله لانه) أى كلام الغسل والطهارة (قوله أو رفع جنابة عليها حيض  
الخ) أى أو رفع جنابة الجماع وجنباته باحتلام أو عكسه صح مع الغلط دون العمد معنى ونهاية (قوله  
وعكسه) واضح وأما ما قبله ففيه نظير ما مر فلا تغفل بصري (قوله غلطا) أى ولو كان غير ما عليه لا يمكن أن  
يكون منه كالحيض من الرجل كما قال به شيخى خلافا لبعض المتأخرين معنى ونهاية وشيخنا وقوله لبعض  
المتأخرين يعنون به الشارح قال ع ش قد يشكل تصوير الغلط في ذلك من الرجل فان صورته ان ينوى  
غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن لانه لا يتصور ان يظن الرجل حصول الحيض له ويحجب بامكان تصويره  
بخفى التصح بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضا فتواه وقد اجنب بخروج المني من ذكره وبان  
يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجله حيا فينوى رفعه مع أن جنباته بغيره اه (قوله كنية الأصغر  
الخ) فيه نظير ما مر انفا فان حكم الأصغر اخص من حكم الأكبر بصري (قوله غلطا) واستشكل الغلط بانه  
اذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لان النية محلها القلب وإن كان المراد انه قصد بقلبه رفع  
الأصغر حقيقة كان مقتضاه ان لا ترفع الجنابة حتى عن أعضاء الوضوء واجب بان المراد بالغلط الجمل بان  
ظن ان غسل أعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الأصغر كاف عن الأكبر كما يكفي عن الأصغر اه بجزى عن  
الحفى والشبر المسمى (قوله نير تقع حدثه) أى الأكبر (قوله لانه لم ينو إلا مسحه الخ) نعم يرتفع حدث رأسه  
الأصغر لا تيانه بنية معتبرة في الوضوء كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية (قوله بخلاف باطن شعره  
الخ) عبارة النهاية والمعنى باطن الحية الذكر السكينة وعارضيه لانه من مغسوله اصاله فترفع الجنابة عنه اه  
قال ع ش قوله مر لانه الخ قضيتها ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من الغرة والتججيل ثم قال بعد سوق  
عبارة الشارح ويمكن التوفيق بينهما بان مراد الشارح مر بقوله اصاله لا بدلا بخلاف مسح الرأس فانه بدل  
وكونه من مغسوله اصاله بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب اه (قوله ومنه) أى التعليل (يؤخذ الخ)  
فيفيد عدم الارتفاع عن الرأس بغير محل الغرة شدي (قوله إلا ان يفرق) أى بين باطن الشعر ومحل الغرة  
والتججيل (قوله ويصح الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم يرتفع الحيض بنية النفس وعكسه مع العمد اه  
قال الرشيدى ظاهره مروان نوى المعنى الشرعى وهو ظاهر اه واعتمده شيخنا والطبلاوى واعتمد ع ش  
والقليوبى كلام الشارح (قوله ما لم يقصد المعنى الخ) أى فلا يصح وينبغى ان يكون محله ما اذا عمد لتلاعه  
والافهوى أولى بالاجزاء مما سار لانهما على أنه في صورة العمد اذا لاحظ رفع الحكم فلا ينبغى التردد  
في صحته لان حكمها متحد لا تفاوت فيه بصري (قوله كنية الاداء الخ) قضية ذلك الاجزاء عند الاطلاق  
فليراجع ما يأتى سم وتقدم انفا عن السيد البصري ما يوافقه وعبارة السكردى ومفهوم كلام التحفة

في الأقل وفي مجموع الأقل والأكمل وهذا لا يقتضى إيجاب السنن ومبنى ما قدمناه أنه أراد بالمندوب الغسل  
المندوب (قوله أو للصلاة) قد يتكرر مع قولها السابق كالطهارة للصلاة (قوله لانه لم ينو إلا مسحه) نعم يرتفع  
حدث رأسه الأصغر كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى لوجود النية المعتبرة بالنسبة إليه والغسل يقوم مقام  
مسحه لاشتماله عليه مع زيادة كما تقدم في محله (قوله كنية الاداء الخ) قضية ذلك الاجزاء عند الاطلاق

بخلاف نحو عبور المسجد  
(أو أداء فرض الغسل) أو  
فرض أو واجب الغسل أو  
أداء الغسل وكذا الغسل  
للصلاة فيما يظهر كالطهارة  
للصلاة السابقة في الوضوء  
أو رفع الحدث لان رفعه  
يتضمن رفع الماهية من  
أصلها وقوله لم إذا أطلق  
انصرف للأصغر غالبا  
مرادهم إطلاقه في عبارة  
الفقهاء أو الطهارة عنه أو  
الواجبة أو للصلاة لا الغسل  
أو الطهارة فقط لانه قد يكون  
عادة وبه فارق الوضوء أو  
رفع جنابة وعليها نحو حيض  
وعكسه غلطا كنية الأصغر  
غلطا وعليه الأكبر فيرتفع  
حدثه عن أعضاء الوضوء  
فقط غير رأسه لانه لم ينو إلا  
مسحه إذ غسله غير مطلوب  
بخلاف باطن شعر لا يجب  
غسله لانه ليس فكأنه نواه  
ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة  
محل الغرة والتججيل إلا أن  
يفرق بأن غسل الوجه هو  
الأصل ولا كذلك محل الغرة  
والتججيل ويصح رفع  
الحيض بنية النفس وعكسه  
ما لم يقصد المعنى الشرعى كما  
هو ظاهر كنية الاداء  
بالقضاء وعكسه الآتى

والسلس هنا كما مر فتمتنع عليه نية رفع الحدث ونحوه ومرت في شروط الوضوء شروط (٢٧٥) للنية وانها كالبقية تأتي هنا ويجب

في النية أن تكون نية (مقرونة) بنصبه لكونه صفة لمصدر محذوف معمول لنية الملفوظ به ويصح رفعه كما نقل عن خطه (بأول فرض) ليعتد بما بعدها وهو هنا أول مغسول ولو من أسفل البدن إذ لا يجب هنا ترتيب ويسن تقديمها مع السنن المتقدمة كالسواك ليشاب عليها كالوضوء ويأتي في عزوبها ما مر ثم وبقولي كاسواك اندفع الفرق بأن ما تقدم هنا من جملة الغسل الواجب فليكتف به جزما وحينئذ لا يحتاج لقوله فرض بخلاف ما تقدم ثم ليس من الوضوء الواجب فاحتاج إلى الاستصحاب لغسل شيء من الوجه اه على أن الذي يظهر أن قصده بالمتقدم كغسل اليد قبل ادخالها الاناء عند شك في طهرها السنة صارف له عن الاعتداد به عن الغسل فتجب إعادته دون النية على قياس ما مر في غسل بعض الشفة بقصد المضمضة فاستويا من كل وجه (وتعميم) ظاهر وباطن (شعره) ولو لحية كشيفة ما عدا النابت في نحو عين وأنف وإن طال وذلك للخبر الحسن وإن قال المصنف في موضع انه

الصحة في الاطلاق خلا للمفهوم فتح الجواد وصرح الامداد والاياعاب من عدمها في الاطلاق اه (قوله) والسلس هنا الخ عبارة النهاية وبأن ما تقدم في الوضوء هنا من انه يجب على سلس المني نية الاستباحة إذ لا يكفيه نية رفع الحدث او الطهارة عنه (قوله هنا) أي في الشيء انه لو نفي من إحداثه غير ما نواه اجزاء اه وفي السكردى عن الامداد مثله (قوله وانها) أي تلك الشروط المارة في الوضوء كالبقية أي كبقية شروط النية الغير المذكورة هناك (قوله ويجب الخ) والاولى التفرع (قوله بنصبه) إلى قوله ويأتي في النهاية وإلى قوله وبقوله في المغنى (قوله) ويصح رفعه الخ أي على انه صفة لقوله نية مغنى زاد سم ولا يضر تعريف المضاف اليه نية بالنسبة للمعطوف الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس اه (قوله) ليعتد الخ فلو نوى بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله نهاية ومغنى (قوله بما بعدها) قد بوه انه لا يعتد بما قارنها وليس كذلك بصري (قوله وهو الخ) أي أول الفرض (قوله كاسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر سم (قوله ليشاب عليها) فإذا خلا عنها شيء من السنن لم يشب عليه مغنى ونهاية بل لا يسقط الطلب به كما مر عن عرش (قوله ما مر) لما أتى بها من أول السنن وعزبت قبل أول الفرض لم تسكف مغنى (قوله فاستويا) أي الوضوء والغسل (قوله من جملة الخ) خبر ان قال السيد البصري قوله من جملة الغسل الخ ذكر المغنى من السنن المتقدمة التي لا تكون داخلية في الغسل الملوتمضمض من نحو إبريق بحيث لا يس الماء حمرة شفته وهو واضح اه (قوله فليكتف به) أي بمقارنته ما تقدم هنا وإن عزبت بعد (قوله لقوله فرض) أي في قوله بأول فرض سم (قوله ثم) أي في الوضوء (قوله ليس من الوضوء الخ) أي فانه ليس الخ (قوله إلى الاستصحاب) أي استصحاب النية واستحضارها (قوله انتهى) أي الفرق (قوله على أن الفرض يظهر الخ) ويحتمل احتمالا قويا أن لا يكون هذا القصد صارفا عما ذكر لان للكافرين من جملة محل الفرض وقد أقرنت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الاناء احتياط لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافي حصول الواجب قاله سم ثم اطال في توضيحه لكن يرد عليه القياس الاتي في الشرح ولم يجب عنه (قوله إن قصده) أي قصد المغتسل وقوله السنة مفعوله وقوله صارف الخ خبر ان (قوله اندفع الفرق) أي بين الغسل والوضوء (قوله هنا) أي في الغسل قول الماتن (وتعميم شعره) فلو غسل اصول الشعر دون اطرافه بقيت الجنابة فيها وارتفعت عن اصولها فلو حلق شعره إلا أن اوقص منه ما يزيد على ما لم يغسله صحت صلاته ولم يجب عليه غسل مظهره بالقطع بخلاف ما لو لم يغسل الاصول وغسلها ثم قص من الاطراف ما ينتهي لحد المغسول بل لا زيادة فيجب عليه غسل مظهره بالحق أو القص لبقاء جنابته بعدم وصول الماء اليه عرش وفي الرشيدى والكردي عن الايعاب مثله (قوله) ظاهر إلى قوله وإن طال في النهاية والمغنى إلى اللفظة نحو (قوله كشيفة) وفارق الوضوء بتكرره بجريسي وشيخنا (قوله في نحو عين الخ) لعلمه داخل بالنحو باطن الفم لو ثبت فيه شعر (قوله وإن طال) كذا في الزبدي والحلي وقال القليوبي وإن خرج عن حد الوجه كما صرح به ابن عبد الحق اه وهذا هو المعتمد وإن نقل الايعاب عن الأذرعى وأقره أن محل العفو في شعر لم يخرج عن نحو العين وإلا وجب غسل الخارج كردى واعتمد شيخنا ما قاله الأذرعى عبارته نعم لا يجب غسل شعر نابت في العين أو الأنف لانه من الباطن لا من الظاهر إلا إن طال فيجب غسل مظهره منه كما يحتمل الأذرعى اه وقرع شمس مائة الشارح ولعلمها هي الاقرب (قوله عن على الخ) متعلق بالخبر الخ وحال منه وقوله يرفع اه يرفع على ذلك الخبر إلى النبي ﷺ وقوله

فأبراجع ما يأتي (قوله ويصح رفعه) كان المراد على الصفة ولا يضر تعريف المضاف اليه بالنسبة للمعطوف الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس (قوله كاسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر (قوله لقوله فرض) أي في قوله بأى فرض (قوله على أن الذي يظهر أن قصده الخ) ويحتمل احتمالا قويا أن لا يكون هذا القصد صارفا عما ذكره لان للكافرين من جملة محل الفرض وقد أقرنت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الاناء

ضعيف بل قال القرطبي أنه صحيح عن علي كرم الله وجهه يرفع من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسله فعل به كذا وكذا من النار

قال فمن ثم عادت شعر راسي فيجب نقض صفائر لا يصل لباطنها إلا بالنقض بخلاف ما انعقد بنفسه وإن كثروا لونتف شعرة لم يغسلها وجب غسل محلها مطلقا (وبشره) حتى الاظفار وما تحتها وما ظهر من صماخ وفرج عند جلوسها على قدميها وشقوق وما تحت قلعة وما ظهر مما بآشره القطع من نحو أنف جدع وسائر معاطف البدن ومحل التوائه نعم يحرم فتح الملتحم وذلك لحلول الحدث لكل البدن مع عدم المشقة لندرة الغسل ومراعاة يضر تغير الماء تغيرا ضارا ولو بما على العضو خلافا لجمع (ولا تجب مضمضة واستنشاق) وإن انكشف باطن الفم والأنف بقطع سائرهما وكذا باطن العين وهو ما يستتر عند الطباق الجفنين وإن انكشف بقطعهما كما في الوضوء

من ترك الخ بدل من الخبر (قوله قال) أي على (فمن عادت الخ) أي من أجل أن سمعت هذا التهديد فعلت بشعر راسي فعل العدو فقطعته مخافة أن لا يصل الماء إلى جميعه كركدي (قوله فيجب) إلى قوله وسائر في المغنى والنهاية إلا قوله بنفسه إلى ولو نتف في الأول وإلى الماتن في الثاني (قوله نقض صفائر) جمع صفيرة بالضاد المعجمة ع ش أي والفاء (قوله) انعقد بنفسه وإن كثرت ظاهرة وإن قصر صاحبه بأن لم يتعمده بدهن ونحوه وهو ظاهر لعدم تكليفه تعهده ع ش عبارة شيخنا والبحيرى ويعنى عن باطن عقد الشعر وإن كثرت حيث انعقد بنفسه وإلا عني عن القليل فقط على ما قاله القليوبي ونقل اللطيفي عن الشبرا ماسي أنه إذا كان بفعله لا يعنى عنه وإن قل وهو المعتمد ويعنى عن محل طبع عسر زواله ولا يحتاج إلى تبصير عنه خلافا لما في شرح الروض وغيره اهـ (قوله) وجب غسل محلها (وكذا لوقى طرفها فقطع مالم يغسل أي لأن البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالتف سم وكردى عن الأعياب (قوله مطلقا) لما روى في كلام غيره ولعله أراد به ولو كانت من نحو لحية كشيعة (قوله حتى الاظفار) فالبشرة هنا أعم منها في التوائه شينا وبر ماوى (قوله) وما تحتها) فلم يصل الماء إلى بعض البشرة لحائل كشمع أو وسخ تحت الاظفار لم يكف الغسل وإن أزاله بعد فلا بد من غسل محله ومثل البشرة عظم وضح بالكشط ومحل شوكه انفتح وظاهر انف أو اصبع من نحو نقد شيخنا عبارة الخطيب (قاعدة) لو اتخذها أتملة أو أنفا من ذهب أو فضة وجب عليه غسله من حدث اصغر أو أكبر ومن نجاسة غير معفو عنها لأنه وجب عليه غسل مظهر من الاصبع والانف بالقطع فصارت الأتملة والأنف كالاصلين قال البحيرى قوله أتملة الخ وكذا لو اتخذ رجلا أو يدا من خشب قليوبي وقوله وجب عليه الخ أي أن التحم وقوله كالاصلين أي في وجوب غسلهما لا في نقض الوضوء بلبس ذلك ولا تسكني النية عندهما جهورى مع زيادة لسلطان وقال الرملى تسكني اهـ (قوله من صماخ) هو بكسر الصاد فقط كافي القاموس والمختار ع ش (قوله وفرج عند جلوسها الخ) وما يبدو من فرج البكر دون ما يبدو من فرج الثيب فيختلف الوجوب فيهما كركدي (قوله وشقوق) أي لا غور لها نهاية وشرح بالفضل (قوله) وما تحت قلعة) أي أن تيسر له ذلك والإلا وجب إزالتها فإن أعذر ذلك صلى كفاقد الطهورين ولا يتيم خلافا لحج ع ش زاد شيخنا وهذا في الحي وأما الميت فحيث لم يمكن غسل ماتحتها لا تزال لأن ذلك يعد زارا به ويدفن بلا صلاة على المعتمد عند الرملى وقال ابن حجر ييمع عما تحتها ويصل عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في هذه المسئلة ستر على الميت والقلفة بضم القاف واسكان اللام وبفتحهما ما يقطعها الختان من ذكر الغلام ويقال لها غرلة بغير معجمة مضمومة ورأى ما كنهه ولا م مفتوحة اهـ (قوله بما بآشره القطع) أي بخلاف الباطن الذي كان منفتحاً قبل القطع فلا يجب غسله وإن ظهر بعد قطع ما كان يستتره شيخنا وكردى (قوله جدع) بالدال المهملة ع ش (قوله) وذلك) أي وجوب التعميم (قوله ومر) أي في شرح قول المصنف والمغير بمسختني عنه كركدي قول الماتن (ولا تجب مضمضة الخ) أي خلافا للحنفية بحيرى (قوله كافي الوضوء)

احتياطاً لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافي حصول الواجب مع ذلك وقد يوضح أنه إذا نوى رفع الجنابة بماء الغسل السكفين فغاية الأمر أنه نوى عند غسل السكفين رفع الجنابة وبشيئا آخر وهو الاتيان بهذه السعة لكن غسل السكفين من جملة الفرض وقد اختلفت النية به فلا ينبغي إلغاؤه كما هو قصد به شيئا آخر معه إذ قصد ذلك الشيء الآخر لا ينافيه وإلغاء الغسل عن الجنابة بدون الشيء الآخر مع اتحاد محلها تحكم فليتام لكن يبقى الكلام أن قلنا بالاعتداد بغسل السكفين عن الجنابة هل تحصل السنة أو تفوت فيه نظر (قوله ولو نتف شعرة الخ) قال في شرح العباب قال في البيان وكذا لو بقي طرفها فقطع مالم يغسل أي لأن البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالتف ولأن بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض يده ثم قطعت وجب غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذلك هنا وباقى ذلك في الحديث نعم يلزمه إيضار عاية الأثر تيب في غسل الظاهر وما بعده من بقية اعضاء الوضوء وهو ظاهر هذا الكلام وجوب غسل البادى وإن كان القطع في محل الغسل وقد يقال المغسول من الشعر يرتفع حدث ظاهره وباطنه فإذا كان القطع في محل الغسل لم يبق



وكان وجهه نفيه هذا نادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنها لان لنا قولاً بوجوب كليهما كالوضوء من ثم سن رعايته بالاثنيان بهما مستقلين وفي الوضوء وكره ترك واحد من الثلاثة وسن اعادته ما تركه منها وتأكد اعادته الاولى وفارق ما ذكر في باطن العين وكره تطهيره من الخبث لانه الخش وأخذ منه أن مقعدة المبسور اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ومحلها ان لم يرد ادخالها ولا لم يجب هذا أيضاً (تنبيه) قد يستشكل عدم باطن الفم باطنها وما يظهر (٣٧٧) من فرج الثيب ظاهر ابل قد يقال هذا

أولى بكونه باطناً ثم رأيت الامام صرح بهذه الاولوية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كباطن الفم بل أولى اه وقد يجب أخذ من تشبيهه الاصحاب لباطن الفم بباطن العين الذي وافق الخصم فيه على انه باطن ومن تشبيهه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين الاصابع بأن حائل الفم لا تعد له حالة مستقرة يعتاد زواله فيها بالكلية ويبقى داخله ظاهراً كله بخلاف باطن الفرج فان حائله يعد فيه ذلك بالجلوس على القدمين المعتاد المألوف دائماً فاشبه ما بين الاصابع فانه يظهر بتفريقها المعتاد فاستويا في أن لكل حالة بطون وهو التقاء الشفرين والاصابع وحالة ظهور وهو انفرج كل منهما فكما اتفقوا فيما بين الاصابع على أنه ظاهر فكذلك فيما بين الشفرين ووراء ما ذكرناه مذهب أخرى في باطن الفم منها أنه ظاهر في الوضوء والغسل وبه قال

تعليل للمتن (قوله هذا هنا) أي وجوب المضمضة والاستنشاق في الغسل (قوله قوة الخلاف الخ) أو أنه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشى دخوله في الانف شعر أو في الفم بشراً اه سمع عن كثر البكري (قوله وعدم اغناء الوضوء الخ) أي المطلوب للغسل أي الموهوم وجوبهما هنا (قوله لان لنا الخ) علة للمعطوفين ويحتمل للمعطوف فقط (قوله بوجوب كليهما) أي في الغسل استقلالاً وإن كانا موجودين في الوضوء وقوله كالوضوء أي كالقول بوجوبه في الغسل (قوله وفي الوضوء) أي المسنون للغسل معطوف على مستقلين (قوله وكره) إلى قوله وما كره في النهاية والمغنى (قوله من الثلاثة) أي المضمضة والاستنشاق والوضوء (قوله وسن إعادة ما تركه الخ) أي بأن يأتي به بعد وإن طال الفصل ع ش وكان الأولى تدارك ما تركه الخ (قوله ما ذكر في باطن العين) أي عدم وجوب غسله من الجنابة (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله لم يجب غسلها الخ) ويجب غسل المسربة من الجنابة لانها تظهر في وقت قصير من ظاهر البدن شرح أبي شجاع للغزوي وهي ملتقى المنفذ فيسترخي قليلاً ليصل الماء إلى ذلك شيخنا (قوله ومحلها) أي وجوب غسل خبثها (قوله عدم باطن الفم الخ) أي فلا يجب غسله (قوله ما يظهر من فرج الثيب الخ) أي عند جلوسها على قدميها فيجب غسله (قوله فقال لا يجب الخ) ضعيف (قوله وافق الخصم فيه) أي في باطن العين (قوله بان الخ) متعلق بيجاب (قوله فأشبهه) أي باطن الفرج أي ما يظهر منه عند الجلوس على القدمين (قوله حالة بطون) أي استتار (قوله وهو التقاء الشفرين الخ) أي حالة التقاء الخ وقوله انفرج كل منهما أي حالة انفرج كل من النوعين المذكورين (قوله فكما اتفقوا) أي الاصحاب (قوله ما ذكرناه الخ) أي من أنه ظاهر في الوضوء والغسل فلا يجب غسله فيهما (قوله في باطن الفم) الأولى تقديمه على قوله مذهب الخ (قوله منها انه) ملحوظ في نسخة المصنف بغير خطه من غير تصحيح ولعله من تصرفات بعض الناظرين يرشد إلى ذلك سقوطها في قوله ظاهر في الغسل فقط باتفاق النسخ فالأولى حذفها فيهما أو اثباتها فيهما بصري (قوله أي الغسل) أي من حيث هو واجبا كان أو مندوباً كما مر (قوله بالمعجمة) أي قوله قال في النهاية إلى قوله اه في المغنى لإدائه قال المصنف (قوله الطاهر كني والنجس الخ) أي استظهاراً وإن قلنا انه يكفي غسلة لهما نهاية ومعنى (قوله ويذبحي) أي يندب بجبري (قوله محل النجس) أي من القبل والدير شيخنا (قوله بطل غسله) أي لم يصح (قوله كما هو) أي المس (قوله فلا بد من غسلها الخ) والمخلص من ذلك ان يقيد النية بالقبل والدير كان يقول نويترفع الحدث من هذين المحلين فيبقى حدث يده حيث يدور تقع بالغسل بعد ذلك كبقية بدنه شيخنا عبارة البجيري وقال شيخنا العشماوي وهذا اذا نوى رفع الحدث الأكبر عن المحل واليد معاً او أطلق فان نوى رفع الجنابة عن المحل فقط فلا يحتاج إلى نية رفع حدث أصغر عنها لان الجنابة لم ترتفع عنها فهذا محلصل له من غسل يده ثانياً اه (قوله بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله الاتي لزمه غسل ما تأخر فيه حدث يحتاج إلى رفعه فلا حاجة لغسل البادي حيث نذر ليراجع (قوله وكان وجهه نفيه هذا هنا الخ) عبارة الاستاذ البكري في كثره وإنما نص على نفي الوجوب هنا دون الوضوء مع ان الخلاف بين العلماء فيهما موجود لانه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشى دخوله في الانف شعر أو في الفم بشرة وقيل غير ذلك اه (قوله بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله الاتي لزمه غسل ما تأخر حدثه في محله انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن أو أي اغتسل

أحمد وغيره ظاهر في الغسل فقط وكل تمسك من السنة بما أوجب عنه في المجموع (وأكمل) أي الغسل (إزالة القدر) بالمعجمة الطاهر كني والنجس كذا قال المصنف وينبغي أن يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدية وهي أنه اذا ظهر محل النجس بالماء غسله نواير رفع الجنابة لانه إن غفل عنه بعد بطل غسله ولا فقد يحتاج للمس فينتقض وضوءه أو إلى كلفة في لف خرقه على يده اه وهذا حقيقة أخرى وهي أنه اذا نوى كذا كرومس بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر

حدثه في محله انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن واغتسل جنب الارجلية مثلما حدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقیة اعضاء الوضوء او قبلها او في اثنائها اهفانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباته من اعضاء الوضوء وما ارتفعت جنباته منها وطرا حدثه الا صغر فليراجع سم وجرم بالمنافة السيد البصري اقول ان في البجيري وحاشية شيخنا مثل ما في الشارح في البابين ولك دفع المنافة بان ترك الترتيب هناله صورتان الاولى بان يقدم العضو الباقي جنباته كالرجل على ما طرأ حدثه المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي افاد جوازها ما تقدم في الوضوء والثانية بان يقدم ما طرأ حدثه كاليد على ما بقيت جنباته المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي افاد منعها ما هنا ولا يلزم بينهما كلياً ولا جزئياً حتى ينافي جواز احدهما منع الاخرى (قوله لتعذر الاندراج الخ) فان جنباته اليدارت تفتت ثم طرأ الحدث الا صغر عليها بالمس اى فالشرطان لا يقدم غسل كفيه على الوجه فلو اخره بالكلية عن غسل جميع الاعضاء ونوى كفى مداً بغيره بغيره (قوله كمالا الخ) فهو افضل من تاخير قدميه عن الغسل مغنى ونهاية (قوله للاتباع) اى المنقول عن قوله صلى الله عليه وسلم عرش (قوله سن له اعادته) خلافاً للنهي وقو المغنى عبارتهما واللفظ الاول ولو توضا قبل غسله ثم حدث قبل ان يغتسل لم يحتج لتحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما فتى به والد رحمه الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم حدث قبل المضمضة مثلاً فانه يحتاج في تحصيل السنة الى إعادة غسل ما بعدنية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث اه قال شيخنا وحمل كلام ابن حبيب على انه يعيدها من جازم خلاف من قال بعدم الاندراج فلا خلاف بينه وبين ما قاله الرملى اه (قوله اختصاصه) اى سن الوضوء ويحتمل اى سن استصحابه (قوله لما قدمته) اى من ارجاع ضمير اكمله للغسل الا عم (قوله بل قيل الثاني) اى الاتباع الثاني يعنى لفظ راويه (قوله وعلى كل) اى من القولين الى قوله وهذه النية في النهاية والمغنى الا قوله اى الى والا (قوله بتقديم كنه) وهو الافضل نهاية ومعنى (قوله ان تجردت جنباته) كان احتمل وهو جالس متمكن مغنى وكان نظراً وتفكيراً فامنى شيخنا (قوله نوى به سنة الغسل) كان يقول نويت الوضوء لسنة الغسل شيخنا (قوله اى او الوضوء) اى اى ويقول نويت الوضوء ويحتمل ان مراده او بنوى نية من نيات الوضوء المتقدمة عبارة عرش قوله مر سنة الغسل قضيته تعين ذلك وإن غير هذه من نيات الوضوء كنويت فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في نحو نويت فرض الوضوء وعبرة حجج بعد لفظ الغسل اى او الوضوء اه (قوله والا) اى وان لم تجرد جنباته عن الحدث الا صغر بل اجتمعت معه كما هو الغالب شيخنا (قوله نوى نية تجزئة) ظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين ان يقدم الغسل على الوضوء او يؤخره عنه نهاية عبارة شيخنا هذا ظاهر ان قدم الوضوء على الغسل فان اخره نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم الاندراج والا نوى رفع الحدث او غيره من النيات المعتبرة اه وفي المغنى وسم ما يوافقه (قوله بقسميها) احدهما نية سنة الغسل والثاني نية تجزئة في

لتعذر الاندراج حينئذ (ثم الوضوء) كاملاً للاتباع ويسن له استصحابه الى الفراغ حتى لو احدث سن له اعادته وزعم المحاملى ومن تبعه اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف كما علم مما قدمته (وعلى قول آخر غل قدميه) للاتباع أيضاً والخلاف في الافضل ورجح الاول لان فى لفظ روايته كان المشعرة بالتكرار بل قيل الثانى لما يدل على الجواز لا غير وعلى كل تحصل سنة الوضوء بتقديم كنه وبعضه وتأخيرها وتوسطه اثناء الغسل ثم ان تجردت جنباته عن الا صغر نوى به سنة الغسل اى الوضوء كما هو ظاهر وإلا نوى نية تجزئة مما مر فى الوضوء خروجاً من خلاف موجه القائل بعدم الاندراج وهذه النية بقسميها سنة

جنب الارجلية مثلما حدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقیة اعضاء الوضوء او قبلها او في اثنائها اه فانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباته من اعضاء الوضوء وما ارتفعت جنباته منها وطرا حدثه الا صغر فليراجع (قوله ثم الوضوء) قال في شرح العباب وقضية كلامهم ان الوضوء لما يكون سنة في الغسل الواجب وبه صرح ابو زرعة وغيره تبعاً للمحاملى ولو قيل بتدبه كغيره من سائر السنن التي ذكرها هاتفا في الغسل المستنون ايضا لم يعد ثم رایت المصنف في باب الجمعة جزم بهذا الاحتمال اه باختصار وعبرة العباب هنا بذلك الغسل المستنون في الاول والاكمل كالواجب اه ولم يزد في شرحه على عز وهذا للجواهر (قوله سن له) افتى شيخنا الشهاب الرملى بعدم اعادته من حيث سنة الغسل لحصولها بالمرأ الاولى بخلاف غسل الكافرين قبل الوضوء إذا حدث بعده سن اعادته لبطالته بالحدث اه (قوله بتقديم كنه وبعضه وتأخيرها) الى قوله ثم ان تجردت الخ هذا الصنيع كالصريح فى انه اذا لم تكن تجردت جنباته عن الا صغر نوى نية تجزئة وان اخره عن الغسل ولا يمنع من ذلك ارتفاع اصغره حينئذ بالاندراج نظر المراجعة خلاف موجهه وقوله بعدم

تكتفي نية الوضوء عن خصوص نية المضمضة نعم لو أحدث بعد ارتفاع جنباته أعضاء وضوئه لزمه الوضوء مرتباً بالنية لزوال اندراجها الموجب لسقوط النية والترتيب أو بعضها لزمه غسل ما تأخر حدثه في محله بالنية كما علم بما مر آنفاً (ثم) بعد الوضوء (تهدد معاطفه) وهي ما فيه التواء والنعطاف كالأذن وطبق البطن والسررة بان يوصل الماء إليها حتى يتيقن أنه أصاب جميعها وإنما لم يجب ذلك حيث ظن وصوله إليها لأن التعميم الواجب يكتفي فيه بغلبة الظن ويتأكد ذلك في الأذن بان يأخذ كففاً من ماء ثم يميل أذنه ويضعها عليه ليأمن من وصوله لباطنه ويبحث تعين ذلك على الصائم الأيمن به من المفطر (ثم) بعد تعهدها (يقبض الماء) على رأسه (و) قبل الإفاضة عليه الأولى له إذا كان له شعر في نحو رأسه أو لحية أنه (يخلله) بان يدخل أصابعه العشر مبلولة أصول شعره للاتباع ويسن تخليل سائر شعره لأن ذلك أقرب إلى الثقة بعموم الماء لها والمحرم كغيره لكن يتجرى الرفق خشية الانتناف (ثم) بعد الفراغ من الرأس تخليل الأيمن (شقه الأيمن) مقدمه ثم مؤخره (ثم) بعد فراغه منه جميعه يفيضه على شقه (الأيسر) كذلك

الوضوء كدري (قوله لأجزاء نية الغسل الخ) هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولو شروا على الوضوء وكذا إذا أخره عنه لكن قدم نيته عليه ولا فقيه توقف إلا أن يرد بالأجزاء مجرد سقوط الطلب وإن لم يثبت عليه فإبراج وكتب عليه سم مانصه قديقال قضية مراعاة القاتل بعدم الاندراج أن لا يجزى نية الغسل عنها عند عدم تجرد الجنبات عن الأصغر فتأمل اهـ وهو ظاهر ولعل لهذا الإشكال سكنت النهاية والمغني عن قول الشارح وهذه النية الخ (قوله والترتيب) عطف على النية وقوله أو بعضها عطف على أعضاء الخ (قوله غسل ما تأخر حدثه) لو قال غسله لكان أخصراً وظهر لما قد يوم هذا أن المراد بما تأخر حدثه غير البعض السابق وليس كذلك بصري (قوله في محله الخ) هذا مبنى على ما تقدم له في الدقة وقد علمت ما فيه بصري وقد مر الجواب عنه (قوله بالأذن والموق) تحت المقبل من الأنف نهاية (قوله بان يوصل الخ) عبارة المغني كان يأخذ الماء بكفه فيجعل على المواضع التي فيها انعطاف والتواء اهـ (قوله وطبق البطن) بكسر الطاء وسكونها عيش والبطن بالكسر عظم البطن فالمعنى عليه طيات شخص بطن بحجري (قوله حتى يتيقن الخ) عبارة النهاية وإنما سن تهمداً ماذكر لأنه أقرب إلى الثقة بوصول الماء. وبعد عن الأسراف فيه اهـ (قوله بغلبة الظن) بل بمجرد الظن (قوله ويتأكد) إلى قوله ويبحث في النهاية والمغني (قوله ثم يميل أذنه الخ) قضية أنه لا يتعين عليه فعله فيجوز له الانغماس وضرب الماء على رأسه وإن أمكن له الإمالة عليه فهل إذا وصل منه شيء إلى الصماخين بسبب الانغماس مع إمكان الإمالة يطل صومعه لما أفاده قوله ويتأكد كذا الخ من أن ذلك مكروه أو لا لأنه تولد من مأذون فيه نظراً بقياس الفطر بوصول ماء المضمضة إذا بالغ الفطر لكن محل الفطر كما قاله بعضهم إذا كان من عادته وصول الماء إلى باطن أذنيه لو انغمس بان يتكرر ذلك فلا يثبت هنا بمره ثم رابت في كتاب الصوم قول الشارح مر بعد قول المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ مانصه بخلافه حالة المبالغة وبخلاف سبق ما ثم ما غير مشروعين وبخلاف سبق ماء غسل التبريد لأنه غير ماء وبذلك وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنباً أو من غسل مسنون فلا يفطر به كأقنق به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى الجوف منهم لا يفطر ولا ينظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعصره وينبغي كما قاله الأذرعى أنه لو عرف من عادته أنه يصل منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه ان يجرم الانغماس ويفطر قطعاً نعم محله إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة ولا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة بفيه وإن بالغ فيها انتهى غش (قوله ويتأكد كذا) أي التهدد (قوله ويضعها) الأذن (عليه) أي الكف (قوله ويبحث تعين ذلك الخ) خلافاً للنهاية عبارته ويتأكد ذلك في حق الصائم وقول الزركشي بتعين محمول على ذلك أهـ الثاني كدعش (قوله بعد تعهدها) إلى قوله وما ذكر في النهاية والمغني إلا قوله هو المحرم إلى المتن (قوله لأن ذلك) أي تقديم التخليل وقوله لها أي للشعور (قوله والمحرم كغيره الخ) هذا ظاهر لإطلاق المتن وظاهر عدم تقييد الشارح مر له لكن تقدم للشارح مر في الوضوء أن المعتمد عدم سن التخليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والوضوء بأنه يجب إصصال الماء إلى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب إصصاله إلى باطن الكشيف على ما مر فطلب التخليل هنا من المحرم استظهاراً بخلاف الوضوء عش (قوله ثم إفاضة الخ) ولا يعارض هذا الترتيب تعبير المصنف بالواو لأنها لا تقتضي ترتيباً نهائياً ومعنى (قوله كذلك) أي

اندراجها فتكون مراعاة الخلاف وإن لم يقلد المخالف مجوزة لنية نحو رفع الحدث وإن كان مرتفعاً في اعتقاده وهذا مما يؤيد أنه يستحب لفاد الطهورين التيمم على نحو صخر كما سيأتي في التيمم ولا حاجة إلى حمله على تقليد القاتل بجواز التيمم عليه لأنه إذا قلده صار من أتباعه في ذلك وليس هذا من مراعاة الخلاف في شيء وما يؤيد ما ذكرناه من أن قصد مراعاة الخلاف يسوغ ما يخالف اعتقاد الفاعل وإن لم يقلد المخالف ما جمع به شيخنا الشهاب الرملي بين ما سيأتي في المتن من وجوب نية الفرضية في المعادق وما في الروضة من عدم وجوبها في أنه إن أراد مراعاة الخلاف أتى بها وإلا فلا يلتزم (قوله لأجزاء نية الغسل عنها) قديقال قضية مراعاة

وفارق ما يأتي في غسل الميت بان ما هناك فيه يستلزم تكرار قلبه وفيه مشقة بخلافه هنا وما ذكر من هذا الترتيب هو مراد من عبر بعد ذلك  
يسن ترتيب الغسل خلافا لما يوهمه بعض عبارات (تنبيه) وقع في الروضة وغيرها ما يصرح بانه يقدم غسل اعضاء وضوئه على الافاضة  
على راسه لشرفها ونازع فيه الزركشي (٣٨٠) ثم اوله بما تنبؤ عنه عبارتها وقد توجه على ودها بان شرف اعضاء الوضوء اقتضى تكرير

طهارتها بالوضوء او لا ثم يغسلها بعد ثم يغسلها في ضمن الافاضة على الراس ثم البدن (ويدلك) ما اتصل له يده من بدنه خروجا من خلاف من اوجبه دليلنا أن الآية والخبر ليس فيهما تعرض له مع أن اسم الغسل شرعا ولغة لا يقتصر اليه ويؤخذ من العلة أن ما لم تصل له يده يتوصل إلى ذلك بيد غيره مثلا إذا تخالف يوجب ذلك (ويثلك) بالشرط السا بق في الوضوء تخليل راسه ثم غسله للتتابع ثم تخليل شعوره وجهه ثم غسله ثم تخليل شعور بقية البدن ثم غسله قياسا عليه وهذا الترتيب ظاهر وإن لم أر من صرح به وتثليث البقية إما بان يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم هكذا ثانية ثم الثالثة او يوالي ثلاثة الايمن ثم ثلاثة الايسر وكان قياس كيفية التثليث في الوضوء تعين الثانية للسنة واقتضاه كلام الشارح لكن من المعلوم الفرق بين ما هنا وشم فان كلاما من المغسول ثم كاليد من متعين منفصل عن الآخر فتعينت فيه تلك السكيفية لذلك بخلاف ما هنا فان كون البدن فيه كالعضو الواحد منع قياسه على الوضوء في خصوص ذلك وأوجب له حكما تميز به وهو حصول السنة بكل من السكيفتين فتأمل له وكذا يسن تثليث الدلك والتسمية والذكر وسائر السنن هنا فظير ماسر هناك ومن ثم جرى هنا أكثر سنن الوضوء كنسمة مقترنة بالنية واستصحابها وترك نفث ونشف واستعانة وتكلم لغیر عذر وكالذكر عقبه والاستقبال والموا الة بتفصيلها السابق ثم وسيد ذكرها في التيمم وغير ذلك

مقدمه ثم مؤخره (قوله فارق) أي ما هنا حيث لا ينتقل للأيسر إلا بعد فراغه من الايمن جميعه (ما يأتي الخ) أي أنه يغسل شقه الايمن من قدام ثم الايسر كذلك ثم يحرقه يغسل شقه الايمن من خلف ثم الايسر كذلك قال النهاية وعلى الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثم كان اتيا باصل السنة فيما يظن بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره اتأخره عن مقدم الايسر وهو مكروه اه (قوله بأن ما هنا) أي تقديم الايمن مقدمه ثم مؤخره على الايسر (فيه) أي في غسل الميت فالجار متعلق بما تضمنته لفظة ما من معنى الفعل و(قوله يستلزم تكرار قلبه) عبارة تكرير قلب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر اه (قوله بعد ذلك) أي بعد ما يأتي في غسل الميت (قوله يسن ترتيب الغسل) أي غسل الخ (قوله يقع في الروضة وغيرها الخ) اعتمده المغني (قوله وقد توجه) أي عبارة الروضة وغيرها (على بعدها) أي عن هذا التوجيه (قوله دليلنا) أي على عدم وجوب الدلك (قوله يؤخذ من العلة الخ) وقرر شيخنا أن قوله ما اتصل له الخ إحدى طريقتين في مذهب المالكية فلا يجب عليه استعانة في غير ما وصلت اليه يده بخرقه ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن سمعون وهي المعتمدة عندهم ومن اعترض عليه نظر للطريقة الاخرى التي مشى عليها خليل وهي غير معتمدة عندهم بجرى عبارة شيخنا إنما قيل بذلك أي ما اتصل اليه به يده لان المعتمد عند المخالف أنه لا يجب عليه الاستئابة فيما لم تصل اليه يده فيصب الماء عليه ويجزئه لم ينظر للضعيف القائل بوجوب الاستئابة في ذلك فان نظرنا له سن ذلك ما ذكر بنحو جبل أو عصا خروجا من الخلاف اه (قوله في الوضوء) أي في سن تثليثه (قوله ثم غسله) أي ثم دلکه (قوله شعور وجهه) أي من اللحية وغيرها (قوله ثم غسله) أي الوجه مع ما فيه من الشعور أي ثم ذلك الوجه وكذا قوله الايمن (ثم غسله) أي غسل باقي البدن مع ما فيه من الشعور ثم دلکه كذا في الاقناع المفيد تأخير تثليث الدلك عن تثليث الغسل ولو قيل بالتفريق بأن يغسل ثم بذلك ثم هكذا ثانية ثم الثالثة لم يبعد فراجع ثم رأيت ترجيح البصري ذلك التفريق في الوضوء (قوله قياسا عليه) أي على الوضوء (قوله بان يغسل شقه الايمن) أي المقدم ثم المؤخر (ثم الايسر) كذلك خطيب وعش وكذا يقال في قوله الآتي أو يوالي ثلاثة الايمن الخ (قوله واقتضاه كلام الشارح) أي وكلام شرح المنهج حيث اقتصرنا عليها قال كالوضوء في غسل راسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا (قوله ذلك) أي للتمييز والانفصال (قوله بخلاف ما هنا) أي في الغسل (قوله في خصوص ذلك) أي في تعين السكيفية الثانية (قوله وهو حصول السنة بكل الخ) ظاهره تساوي السكيفتين ومقتضى ما فرق به مع قوه ولحم في الوضوء لا يعتبر تعدد قبل تمام العضو تعين الاول فلا أقل من ترجيحها وصرح به شيخنا في النهاية ويحجب عن مقتضى المذكور بان جعله كالعضو لا يقتضى مساواته لمن كل وجه ومن ثم سن هنا الترتيب لاثم بصري وكذا صرح بترجيح الاول في شرح الروض وعليه اقتصر الخطيب وكذا الشارح في شرح الارشاد وقال الكردى الاول السكيفية الثانية كما وصحته في الاصل فراجع اه (قوله والذكر) لعل المراد به ما يشمل ذكر اول الوضوء عقبه وذكر (قوله هناك) أي في الوضوء (قوله لغیر عذر) لعله راجع لجميع المعاطيف (قوله بتفصيلها) أي الموالاة (قوله سيد كرها) أي سنية الموالاة في الغسل (قوله وغير ذلك) عطف على الذكر ومن

الآخر فتعينت فيه تلك السكيفية لذلك بخلاف ما هنا فان كون البدن فيه كالعضو الواحد منع قياسه على الوضوء في خصوص ذلك وأوجب له حكما تميز به وهو حصول السنة بكل من السكيفتين فتأمل له وكذا يسن تثليث الدلك والتسمية والذكر وسائر السنن هنا فظير ماسر هناك ومن ثم جرى هنا أكثر سنن الوضوء كنسمة مقترنة بالنية واستصحابها وترك نفث ونشف واستعانة وتكلم لغیر عذر وكالذكر عقبه والاستقبال والموا الة بتفصيلها السابق ثم وسيد ذكرها في التيمم وغير ذلك

على الوضوء في خصوص ذلك وأوجب له حكما تميز به وهو حصول السنة بكل من السكيفتين فتأمل له وكذا يسن تثليث الدلك والتسمية والذكر وسائر السنن هنا فظير ماسر هناك ومن ثم جرى هنا أكثر سنن الوضوء كنسمة مقترنة بالنية واستصحابها وترك نفث ونشف واستعانة وتكلم لغیر عذر وكالذكر عقبه والاستقبال والموا الة بتفصيلها السابق ثم وسيد ذكرها في التيمم وغير ذلك

ويكفي راكد وإن قل تحرك جميع البدن ثلاثا وإن لم ينقل قدميه إلى محل آخر على الأوجه (٢٨١) من اضطراب فيه بين الاسنوى

والمعتقين لكلامه لأن كل حركة توجب غماسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها ولم ينظر لهذه الغيرية المقتضية للانفصال المقتضى للاستعمال لأن المدار في الانفصال المقتضى له على انفصال البدن عنه عرفا وما هنالك كذلك وكان الفرق أنه يغتفر في حصول الثلث ما لا يغتفر في حصول الاستعمال لأنه أفساد للماء فلا يكفي فيه الامور الاعتبارية وقدم فيمن أدخل يده بلا نية اغتراف أن له أن يحركها ثلاثا وتحصل له سنة الثلث (وتتبع) المرأة ولو بكر أو بجوزا خلية غير المحدة والمجرمة (لحيض) ولو احتملا كافي المتحيرة على الأوجه أو نفاس وتنجيس بخروج الدم لا يمنع تطيبه المقصود منه (أثره) أى عقب انقطاع دمها والغسل منه (مسكا) بأن تجعله في قطنه وتدخلها فرجها الواجب غسله لا غيره وإن أصابه الدم خلافا للمعاملى والمتولى نعم للثقة التي ينقض خارجها حكم الفرج على الأوجه وذلك لأمره صلى الله عليه وسلم بما ذكره ومن ثم تأكد ذكره لأنه يطيب المحل ثم يهيه للعلق حيث كان قابلا له (والا) تردده وإن وجدته بسهولة (فنهوه) من طيب وأولاه أكثره حرارة كقسط أو أظفار

الغير كانه عليه شيخنا كونه محل لا يناله فيه رشاش (قوله ويكفي في راكد) عبارة الخطيب والنهاية والاسنى وشيخنا ولو انغمس في ماء فإن كان جاريا كفى في التثليث أن يمر عليه ثلاث جريات لكن قديفوتنه الدلالة أنه لا يتمكن منه غالبا تحت الماء إذ ربما يضيق نفسه وإن كان راكدا انغمس فيه ثلاثا بان يرفع راسه منه وينقل قدميه أو ينتقل فيه من مقام إلى آخر ثلاثا ولا يحتاج إلى انفصال جملة ولا راسه لأن حركته تحت الماء كجري الماء عليه اه قال البجيرى على الانعاق قوله وينقل قدميه أى لاجل تثليث باطن قدميه وقوله أو ينتقل فيه أى في حال انغماسه اه (قوله وإن لم ينقل قدميه الخ) خلافا لظاهر مامر آفنا عن النهاية والخطيب والاسنى عبارة السيد البصرى قوله وإن لم ينقل قدميه الخ فسيقال إذا لم ينقلها ففوت تثليث باطنهما اه وتقدم عن البجيرى مثله وقد يجاب بان الشارح دفعه بالتقييد بقوله إلى محل آخر واما مطلق النقل كان يرفعهما ثم يضعهما في محلها فلا بد منه عند الشارح أيضا كما يفيد قوله تحرك جميع بدنه وقوله لأن كل حركة الخ وقدير فع الخلاف بينه وبين الجمع المتقدم بذلك ثم رابت في سم مانصه قوله وإن لم ينقل الخ أى فيه كفى تحرك بكها اه (قوله الامور الاعتبارية) أى كالاتصال هنا (قوله وقدم الخ) تأييد لقوله ولم ينظر الخ (قوله المرأة) إلى قوله نعم في المعنى الا قوله ولو احتملا إلى أو نفاس وقوله وتنجسه إلى المتن وإلى قوله ولا يضرفه في النهاية الا قوله خلافا للمعاملى والمتولى وقوله وأولاه إلى فأن لم ترد وقوله غير ماء الرفع وقوله بل وفي حصول الى اما المحدة (قوله غير المحدة الخ) واستثنى الزركشى المستحاضة أيضا واه قوله المعنى (قوله ولو احتملا كافي المتحيرة الخ) عبارة النهاية وشمل تعبيره باثر الدم المستحاضة إذا شفيت وهو ما تفقهه الاذرى وغيره والا وجه ان المتحيرة عند غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع واقفى الودرحه الله بحرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتضر بهم بحل وطء المستحاضة مع جريان ما هو وقوله واقفى الخ باقى في الشارح ما يوافق (قوله وتنجسه الخ) متعاق بمسئلة المتحيرة فالاولى تقدمة على قوله أو نفاس بصرى (قوله وتنجسه) وقوله تطيبه ضمير هما للجل أو للسك أو الاول للثاني والثاني الاول وضمير منه للاتباع (قوله عقب انقطاع دمها) أى دم الحيض والنفاس بخلاف دم الفساد وغير الدم نهاية قول المتن (أثره) بفتح الهمزة والمثلثة ويجوز كسر الهمزة وإسكان الثاء (قوله مسكا) هو فارسى معرب الطيب المعروف معنى (قوله الواجب غسله) وهو ما يفتح عند جلوسه على قدميه عاشر (قوله لا غيره) أى غير فرجها الخ عبارة النهاية وعلم أنه لا يندب تطيب ما أصابه دم الحيض من بقية بدنها وهو كذلك اه (قوله للثقة التي الخ) أى ثقة اثني انسدرجها أو خشي حكم بانوته نهاية (قوله وذلك) أى سن الاتباع و (قوله بما ذكر) أى بالجمال المذكور بجزيرى (قوله وكه تركه) أى بلا عذر خطيب (قوله لأنه الخ) علة الامر بما ذكر (قوله تردده الخ) عبارة المعنى أى وإن لم يتيسر بان لم تجده ولم تسمح به اه (قوله كقسط واطفار) القسط بالمضم من عقاقير البحر والاطفار بفتح الهمزة وسكون الظاء ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور كردهى عبارة البجيرى هما نوعان من البخور ويقال في

ويكفي في راكد) قال في العباب ومحصل التثليث للنفاس في جاربان يمر عليه ثلاث جريات قال في شرحه وإن لم يتحرك كافي الخادم وغيره لكن قديفوتنه الدلالة لعسره تحت الماء اذ ربما يضيق نفسه اه والوجه أنه لو ترك ذلك الى تمام الثلاث الجريات ان ياتى به لكن هل يثلك فيه نظر ويته تليه وكذا يقال إذا ترك ذلك حتى تحرك ثلاث حركات في الرا كد ثم ما تقدم في ذلك في الوضوء الجارى هنا (قوله لأن كل حركة توجب غماسة ماء لبدنه الخ) قضية هذا التعليل أنه لو اتحد الماء بكف كالو وضع على العضو ماء عمه ثم حركه حتى جرى هذا الماء عليه من أحد طرفيه إلى الآخر فلا يحصل التثليث بذلك (قوله أثره) شمل تعبيره باثر الدم المستحاضة إذا شفيت وهو ما تفقه الاذرى وغيره والا وجه ان المتحيرة بعد غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع واقفى شيخنا الشهاب الرملى بحرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتضر بهم بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها وروياتى هذا في الشرح (قوله ولا تردده) هلا زاد ولم

بذلك بل لو جعلت ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كني في دفع كراهة ترك الاتباع بل وفي حصول اصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولوية كما علم مما تقرر وبه يندفع ما قيل لإجراء غير المسك مع وجوده فيه استنباط معني يعود على النص بالابطال ووجه اندفاعه انه يكفي في حكمة النص عليه كونه افضل من غيره اما المحدة فتقتصر على قليل قسط او اظفار ولا يضر ما فيها من التطيب لانه يسير جدا فسرح لها فيه للحاجة قال الازدعي والحرمة كالمحدة واولى بالمتع اي لقصر زمن الاحرام غالبا ومن ثم رجح غيره الفرق بينهما وسيأتي في الصائفة انه بكرة لها التطيب فلوا انقطع قبيل الفجر فنوت وارادت الغسل بعده لم يسن لها التطيب فيما يظهر (ولا يسن تجديده) اي الغسل لانه لم يتقل ولما فيه من المشقة وكذا التيمم (بخلاف الوضوء) يسن تجديده ولو لماسح الخف كما مروان كمال بالتيمم لنحو جرح وكون الاتيان ببعض الطهارة غير مشروع إنما هو مع امكان فعل بعضها الآخر وذلك لان التجديد كان يجب لكل صلاة فلما نسخ وجوبه بقي

القسط كست بضم الكاف كافي الشوبري والاظفار شيء من الطيب أسود على شكل ظفر الانسان ولا واحد له من لفظه كافي البرماوى اه (قوله ومن ثم) اي من اجل ان اولاه اكثر حرارة (قوله استعمال الاس) اي الامر باستعماله كما يستفاد من نقله ابن شبة وان اوهم كلام الشارح خلافة اللهم إلا ان يكون مستنده رواية اخرى بصري (قوله فالنوى) اي نوى الزبيب ثم مطلق النوى بجبري (قوله بل لو جعلت ماء الخ) عبارة الخطيب وشرح المنهج فان لم تجدده اي الطين كفي الماء اه زاد النية في دفع الكراهة كما في المجموع لاعن السنة خلافا للاسنوي اه وفي البجيري على شرح المنهج أي غير ماء الغسل الراجع للحدث وعند الشيخ عميرة لا اكتشاف بماء الغسل الراجع للحدث اه وعلى الافتناع اي ماء الغسل في دفع الرائحة لاعن السنة من حوى اه (قوله غير ماء الرفع) قضيته ان الافتقار على ما الرفع لا يكفي في دفع الكراهة سم اي خلافا للنهية وشيخ الاسلام والخطيب على احتمال (قوله الاتباع) بسكون التاء (قوله بل وفي حصول اصل سنة النظافة) خلافا لظاهر مامر عن النهاية (قوله وبه الخ) اي بقوله فالترتيب الخ (قوله معني يعود على النص الخ) وهذا نظير قول الحنفية العلة في وجوب الشاة في الزكاة دفع حاجة الفقير وهي تندفع بوجوب قيمتها وردو اذلك بانه يلزم منه بطلان حكم الاصل وهو وجوب الشاة على التعيين وهو لا يجوز كذا في ابن شبة وبه يعلم ما في جواب الشارح فانه لو تم لما صح رد دم على الحنفية بما ذكر لجواز استنادهم لما ذكره بل لا تتحقق هذه القاعدة في صورة من الصور بصري (قوله ووجه اندفاعه الخ) أقول وأيضا لو سلم انه ليس افضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالابطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نص اللبس الذي هو المجلس باليد ما يقتضي نقض سائر صور الالتقاء سم (قوله ما فيها) ثني ضمير المعطوفين باولائها للتنويع (قوله ومن ثم رجح غيره الخ) واعتمده النهاية والمغني فقالا لا يمتنع على الحرمة استعمال الطيب مطلقا قسطا كان أو غيره طال مدة احرامها أم لا اه (قوله لم يسن لها الخ) اعتمده النهاية قال سم لا يقال بل يمتنع لانه مفطر لانا نقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلوس وهذا لا يفطر الوصول اليه اه (قوله التطيب) اي بشيء من انواع الطيب نهاية (قوله بعده) اي الفجر (قوله اي الغسل) إلى قول المتن ويسن في المغني لا يفعله وكذا التيمم وقوله وكون الاتيان إلى وذلك وقوله نعم إلى وإذا كذا في النهاية لا يفعله وذلك إلى محل قول المتن (ولا يسن تجديده) بل بكرة قياسا على ما وجد وضوءه قبل ان يصلي به صلاة ما يجامع أن كلا غير مشروع ع ش (قوله يسن تجديده) اي في السليم أما وضوء صاحب الضرورة فلا يستحب تجديده كما قاله الشوبري وع ش بجبري (قوله وكون الاتيان الخ) جواب عما نشأ من الغاية (قوله وإنما هو الخ) قديفدانه لا يجدد معه التيمم المضموم اليه سم ويفيده ايضا قول الشارح السابق وكذا التيمم (قوله وذلك) أي سن تجديده وضوء (قوله لأن التجديد الخ) لو سكت عن هذه لكان أولى لان الغسل كان كذلك فليو (قوله إذا صلى بالاول صلاة ما الخ) اي كما قاله المصنف في باب النذر من زوائد الروضة وشرح المذهب والتحقيق وظاهره انه لا فرق بين تحية المسجد وسنة الوضوء وغيرهما فان قيل يتسلسل عليه الامر ويحصل له مشقة اجيب بان هذا مفروض اليه إذا اراد زيادة الاجر فعل مغني قوله قليل الخ دلما استظهره الاستاذ البكري من استثناء سنة الوضوء أي لئلا يلزم التسلسل بجبري

صلاة ما ولوركة لا سجدة  
وطوا فاولا كره كالغسله  
الرابعة نعم يتجه أنه لو قصد  
به عبادة مستقلة حرم  
لتلاعبه واذا لم يعارضه  
ما هو أهم منه وإلا لزم  
التسلسل (ويسن أن  
لا ينقص) بفتح أوله  
متعديا فضمير الفاعل  
للتطهر وقاصرا فالماء هو  
الفاعل وهو ما نقل عن  
خطه (ماء الوضوء عن مد)  
وهو رطل وثلاث (و)  
ماء (الغسل عن صاع)  
وهو خمسة أرتال وثلاث  
تقريبا فيهما للاتباع وعمله  
فيمن بدنه قريب من  
اعتدال بدنه صلى الله عليه  
وسلم ونعمته وإلا زيد  
ونقص لائق به وقضية  
عبارتهما من نذب عدم  
النقص لمن بدنه كذلك أنه  
لا يسن له ترك زيادة  
لاسرف فيها والأوجه  
ما أخذه ابن الرفعة من  
كلامهم والخبر أنه يندب  
له الاقتصار عليهما أى  
إلا الحاجة كتيقن كال  
الأتان بجميع المطلوبات  
وزعم غيره أن كلامهم  
يشعر بندب زيادة لا سرف  
فيها لأن مندوباتها لا تتأتى  
إلا بها قطعاً، نوع (ولا  
حد له) أى لما هما فلو  
نقص عما ذكر وأسبغ

(قوله صلاة ما) يشمل صلاة الجنائزة سم على حج وبني أن المراد بالصلاة الصلاة الكاملة فلو أحرمتها ثم  
فسدت لم يسن له التجديد ع وشي ومروى (قوله لا سجدة) أى لتلاوة أو شكر نهاية (قوله وطوا فاولا) وكذا  
خطبة الجمعة مروى (قوله وإلا الخ) عبارة المغنى اما اذا لم يصل به فلا يسن فان خالف وفعل لم يصح وضوءه  
لانه غير مطلوب اه (قوله كره) تنزيها لا تحريما بدليل قوله كالغسله الرابعة سم زاد النهاية ويصح  
اه وأهل ما مرغن المغنى من عدم الصحة هو الاقرب ويؤيده قول الشارح الا ان نعم يتجه الخ (قوله عبادة  
مستقلة) لعل مراده بالمستقلة أنها عبادة مطلوبة منه لذاتها ع (قوله حرم الخ) رده الرمي بأن القصد  
منه النظافة واطال الشوبرى في تأييده والرد على ما قاله ابن حجج بحججى بخذف (قوله وإذا لم يعارضه الخ)  
عطف على قوله إذا صلى الخ عبارة النهاية والمغنى نعم ان عارض التجديد فضيلة اول الوقت قدمت عليه  
لأنها اولى منه كما أفى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وإلا) أى وان لم يقيد سن التجديد بان لا يعارضه  
الأهم منه (قوله لزم التسلسل) أقول التسلسل غير لازم إذ التجديد إنما يطلب إذا صلى بالاول وادأخرى  
مع بقاء الاول وكل من هذه الامور الثلاثة غير لازم لجواز أن يصل وأن لا يربداً أخرى وأن لا يبقى الاول  
فن ابن اللزوم تأمل سم وقد يقال ان مراد الشارح على فرض وجودها كما يفيد رجوع قوله وإلا الخ  
للشرط الاخير فقط أى عدم المعارض الأهم (قوله بفتح أوله) الى قوله وقضية الخ فى النهاية (قوله  
بفتح أوله) أى وضئ القاف مخففة ويجوز ضم الياء مع كسر القاف مشدداً ع (قوله متعديا الخ) وهذا  
أولى لان نسبة النقص الى المتطهر أولى شوبرى (قوله فضمير الفاعل الخ) أى وماء الوضوء منصوب  
على أنه مفعول نهاية (قوله وهو الخ) أى رفع الماء نهاية (قوله وهو رطل) الى قوله أى إلا فى المغنى  
(قوله رطل وثلاث) أى بغدادى نهاية وبالمصرى رطل تقريبا ع (قوله تقريبا فيهما) أى فى المد  
والصاع (قوله وعمله) أى عمل سن عدم النقص عما ذكر (قوله من نذب الخ) بيان لعبارتهما (قوله  
كذلك) أى قريب من بدنه صلى الله عليه وسلم اعتدالاً ونعومة (قوله والأوجه الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى  
(قوله من كلامهم) أى الاصحاب مغنى (قوله إلا الحاجة الخ) وتكره الزيادة على الثلاث وحسب ما يزيد  
على ما يكفيه عادة فى كل مرة ولو الاولى ما لم يعرض له وسوسة أو شك فى تيقن الطهارة أو فى عدد ما أتى به وقد  
يقع للانسان انه إذا توضأ من ماء قليل أو بماء قليل له دبره فيكفيه القليل من ذلك وانه اذا تطهر من مسيل أو ملك  
غيره باذنه كالحمامات بالغ فى مقدار الغرفة وأكثر من الغرفات والظاهر ان ذلك لا يحرم حيث كان استعماله  
لفرض صحيح كالاستظهار فى الطهارة ع (قوله وزعم غيره) أى غير ابن الرفعة (قوله أى لما هما)  
الى قوله وفى خبر فى النهاية والى قوله قال فى المغنى إلا قوله أو غيره على الأوجه (قوله أو غيره على الأوجه) أى

قد يفيد أنه لا يجدد معه التيمم المضموم اليه (قوله صلاة ما) تشمل صلاة الجنائزة وقال الاستاذ البكرى فى كثره  
غير سنة الوضوء فمما يظهر إذا قلنا لا سنة للوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال الخ اه فليتأمل فيه وكان  
مراده اننا إذا قلنا للوضوء المجدد سنة اشترط فى نذب التجديد ان يصل بالاول وصلاة ما غير سنة الوضوء لثلاث يلزم  
التسلسل وان قلنا لا سنة له فلا فرق إذ لا يلزم له (قوله وإلا كره) أى تنزيها لا تحريما بدليل قوله كالغسله  
الرابعة مر (قوله وإذا لم يعارضه) نصريح بشكر التجديد بهذا الشرط ولو عارضه فضيلة اول الوقت  
قدمت على التجديد لأنها أولى منه أفى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله والالزم التسلسل) وأقول التسلسل  
غير لازم إذ التجديد إنما يطلب إذا صلى بالاول وادأخرى مع بقاء الاول وكل من هذه الامور الثلاثة غير  
لازم لجواز أن لا يصل وأن لا يربداً أخرى وأن لا يبقى الاول فن ابن اللزوم تأمل (قوله لحدث أو غيره) كانه  
إشارة الى مخالفته فى شرح الروض حيث قال فى المجموع قال فى البيان والوضوء فيه كالغسل اه وهو محمول  
على وضوء الجنب اه ثم رايته فى شرح العباب صرح برد ما فى شرح الروض من غير عزو اليه حيث قال وفى  
المجموع عن البيان أن الوضوء فيه كالغسل وحمل على وضوء الجنب وسبب كراهة ذلك اختلاف العلماء فى  
طهوريته مع أن الأعضاء لا تخلو غالباً عن الاعراق والأوساخ فربما يورثه استقذاره وقضية ذلك بقاء كلام

كفى وفى خبر حسن أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاثى مد ويسن أن لا يغتسل للجنابة أو غيره ما وأن لا يتوضأ لحدث أو غيره على الأوجه

فيرا كدلم يستبحر كتاب  
 من عين غير جار لانه قد  
 يقدره وان يؤخر من اجنب  
 بخروج المني غسله عن بوله  
 لئلا يخرج معه فضلة منه  
 فيبطل غسله قال بعض  
 الحفاظ وان يخط من يغتسل  
 في فلاه ولم يجد ما يستتر به  
 خطا كالدارة ثم يسمى الله  
 ويغتسل فيها وان لا يغتسل  
 نصف التمار ولا عند العتمة  
 وان لا يدخل الماء الا بمنزله  
 فان اراد القاءه فبعد ان يستتر  
 الماء عورته او كانه اعتمد  
 في غير الاخر على اراه كافيا  
 في نذب ذلك وان لم يذكره  
 وفيه ما فيه وان لا يزيل ذو  
 حدث اكبر قبله شيئا من بدنه  
 ولو نحو دم قال الغزالي ان  
 اجزائه تعود اليه في الاخرة  
 بوصف الجنابة ويقال ان  
 كل شعرة تطالبه بجنابتها  
 وان يغسل كحائض او فساء  
 انقطع دمها فرجه ويتوضا  
 ان وجد الماء ولا تيمم  
 ويحصل اصل السنة بغسل  
 الفرج ان اراد نحو جماع او  
 نوم ان اكل او شرب  
 والا كره وينبغي ان يلحق  
 بهذه الاربعة ارادة الذكر  
 اخذاً من تيممه صلوات الله عليه  
 لرد سلام من سلم عليه جنباً  
 والقصد به في غير الاول  
 تخفيف الحدث فينتقض  
 به وفي زيادة النشاط للعود  
 فلا ينتقض به وهو كوضوء  
 التجديد والوضوء لنحو  
 القراءة فلا بد فيه من  
 نية معتبرة ويجوز الغسل  
 عارياً قال جمع

خلافاً للاسنى والمغنى عبارته قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اهو هو محمول كما قال شيخنا  
 على وضوء الجنب اه **(قوله في را كد)** شامل للسبل وغيره وظاهره انه لا فرق بين من نظف جسده قبل  
 الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد يوجه بان من شأن النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء او  
 الغسل منه ان تتبع التنظيف المذكور سم **(قوله لانه قد يقدره)** عبارة للمغنى والايهاب وانما كره ذلك  
 لاختلاف العلماء في طهورة ذلك الماء او شبهه بالماء المضاف الى شيء لازم كما الوردة فيقال ماء عرق او  
 وسخ اه **(قوله فيبطل غسله)** يعني فيحتاج الى غسل آخر **(قوله كالدارة)** أى الدائرة **(قوله)** ولا عند  
 العتمة وهى تلك الليل الاول بعد غيوبة الشفق قاموس عبارة النهاية ويكره ان يدخله اى الحمام قبل  
 المغرب وبين العشامين لانه وقت انتشار الشياطين اه **(قوله انتهى)** اى قول بعض الحفاظ **(قوله)**  
 وكان الخ) اى ذلك البعض **(قوله في غير الاخير)** والاخير قوله وان لا يدخل الماء الا بمنزله **(قوله وفيه)**  
 ما فيه قد يتوقف في النظر فيه حيث نذكر كثير اما يقع للشارح وغيره انه يذ كر خبر اثم يرتب عليه النذب مع  
 انه ليس مصرحاً به في كلام الاحباب بصري **(قوله وان لا يزيل الخ)** عبارة النهاية والخطيب قال في الاحياء  
 لا ينبغي ان يحلق او يقلم او يستحد او يخرج دماً او بين من نفسه جزء او هو جنب لذنا سائر اجزائه الخ **(قوله)**  
 لان اجزائه الخ) ظاهر هذا الصنيع ان الاجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا يرتفع جنابتها بغسلها سم على حج  
 اه عش **(قوله)** تعود اليه في الاخرة) هذا مبنى على ان العود ليس خاصاً بالاجزاء الاصلية وفيه خلاف  
 وقال السعدى في شرح العقائد النسفية المعاد انما هو الاجزاء الاصلية الباقية من اول العمر الى اخره عش  
 عبارة الجبري في فيه نظر لان الذي ير داليه مامات عليه لاجمع اظفاره التي قلها في عمره ولا شعره كذلك فرأه  
 قلوبى وعبارة المدابغى قوله لان اجزائه الخ اى الاصلية فقط كاليد المقطوعة بخلاف نحو الشعر والظفر فانه  
 يعود اليه منفصلاً عن بدنه لتبكيته اى تويخه حيث امر بان لا يزيله حالة الجنابة او نحوها انتهت **(قوله)**  
 ويقال ان كل شعرة الخ) فائدة التوبيخ واللوم يوم القيامة لفاغل ذلك وينبغي ان محل ذلك حيث قصر  
 كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل وإلا فلا كان فجاه الموت عش **(قوله وان يغسل)** اى الجنب **(قوله)**  
 فرجه) واضح ان محله حيث كان به مقدرو لو طاهر أكلمنى وإلا فلا حاجة اليه كما لو ج بمائل ولم ينزل  
 بصري **(قوله ر يتوضا الخ)** وكيفية نية الجنب وغيره بما ياتى نويت سنة وضوء الاكل او النوم مثلاً اخذاً  
 بما ياتى في الاغسال المستنوفة وبظهورها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الاقنى اندراج تحية المسجد في  
 غيرها اه كرى عن الايحاب **(قوله ان اراد الخ)** قيد لكل من غسل الفرج والوضوء والتيمم **(قوله نحو)**  
 جماع الخ) انظر هل ادخل بالنحو مجازاً لاهل الصلاح ومطالعة كتب الشرع ومقدماتها وكتاباتها **(قوله)**  
 والقصد به) اى بالوضوء في غير الاول اى غير الجماع **(قوله فينتقض به)** اى ذلك الوضوء بالحدث **(قوله)**  
 وفيه) أى في الجماع **(قوله فلا ينتقض به)** اقول وهذا مما يلغز به فيقال لنا وضوء شرعى لا ينتقض بالحدث  
 بصري **(قوله وهو)** اى الوضوء لنحو الجماع مبتدأ **(قوله كوضوء التجديد الخ)** خبره **(قوله ويجوز)**  
 الغسل عارياً الخ) ويباح للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون  
 عورتهم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها او في غير وقت حاجة كشفها ونهى الغير عن كشف  
 عورتها وان علم عدم امثاله فقد روى ان الرجل إذا دخل الحمام عارياً لعنه ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا  
 عذر لان أمرهن مبنى على المبالغة في السترو لما في خروجهن من الفتنة والشر وقد ورد ما من امرأة تخلع  
 ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله والختانى كالنساء وينبغي لدخولها ان يقصد التطهير والتنظيف  
 البيان على عمومها وهو ما أفهمه كلام المجموع لان وضوء المحدث يتأتى فيه سبب السكر اه المذكور وحيث  
 فلا وجه للجل المذكور الى اخر ما اطال به **(قوله في را كد)** شامل للسبل وغيره وظاهره انه لا فرق في  
 السكره بين من نظف جسده قبل الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد يوجه بان من شأن  
 النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء او الغسل منه وان سبق التنظيف المذكور **(قوله لان اجزائه تعود الخ)**



عله إذا لم يحتج له وإلا  
 كفوف رشاش يلحق  
 ثوبه جاز لما يأتي من  
 حل التعري في الخلوة  
 لأدنى غرض وأقنى  
 بعضهم بحرمه جماع من  
 تنجس ذكره قبل غسله أى  
 أن وجد الماء وينبغي  
 تخصيصه بغير الشاس  
 لتصريحهم بحل وطه  
 المستعاضة مع جريان دمها  
 وغير من يعلم من عاداته أن  
 الماء يفره عن جماع يحتاج  
 إليه (ومن به) أى يبدنه  
 (نجس) عفى أو حكمى  
 (يغسله ثم يغتسل ولا تسكنى  
 لها غسلة) واحدة (وكذا  
 في الوضوء) لأنها واجبان  
 مختلفا للجنس فلا يتداخلان  
 (قلت الأصح تكفيه) حتى  
 في الميث وللعلم بهذا ما هنا  
 سكت عن استدراك ما ياتى  
 ثم كما ستعلمه (والله اعلم)  
 لحصول الغرض منها بمرور  
 الماء على المحل أما في الحسكية  
 فواضح وأما في العينية  
 فالغرض أنها زالت بجره  
 وأن الماء وأرد لم يتغير ولا  
 زاد وزنه ولا حالت بينه وبين  
 العضو فأنقضى شرط من  
 ذلك فالحدث باق كالنجس  
 فعلم أن الملاحظة لا يطهر محلها  
 عن الحدث إلا بعد تسييمها  
 مع التعفير (ومن اغتسل  
 لجنازة) أو حيض أو نفاس

لا التزوه والتنعيم وتسليم الأجرة قبل دخوله وأن لا يدخله إذا رأى فيه عاريا أو أن لا يعجل بدخول البيت الجار  
 حتى يعرق في الأول وأن لا يكثر الكلام وأن يدخل وقت الخلوة ويتكف إخلاء الحمام إن قدر عليه وأن  
 يستغفر الله تعالى وبعد خروجه منه يصلى ركعتين ويكره أن يدخله قبيل المغرب وبين العشامين ويكره  
 للصائم وصب الماء البارد على الرأس وشربه عند خروجه منه من حيث الطب وأن يتذكر بحرارة حرارة  
 جهنم ولا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بذلك غيره إلا عورة ومظنة شهوة ولا بقوله لغيره عافاك  
 الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن يخالط الناس التزلف باز القريح كرهه وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن  
 الأدب معهم نهاية بآدنى تصرف وأكثر ذلك في المغنى قال ع ش قوله مر وإن علم عدم امتثاله ومعلوم أن  
 النهى عن المنكر والأمر بالمعروف إنما يجبان عند سلامة العاقبة فلو خاف ضررا لم يجب عليه وقوله مر  
 ولا بالمصافحة وما اعتاده الناس من تقبيل الإنسان يد نفسه بعد المصافحة ينبغي أنه لا بأس به أيضا سيما إذا اعتيد  
 ذلك للتعظيم اه (قوله لا الوضوء الخ) أى عاريا (قوله ويرد) أى قول الجاع انظر لم يحمل إطلاق الجمع  
 على ما ذكره مع إمكانه (قوله بأن محله) أى محل عدم جواز عدم الوضوء عقب الغسل عاريا (قوله وأقنى)  
 إلى قوله وغير من يعلم تقدم عن النهاية مثله (قوله بعضهم) وهو الشهاب الرمي سم (قوله بحرمه جماع  
 من تنجس ذكره الخ) أى بغير المذى أما به فلا يحرم بل يعنى عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة لأن  
 غسله يفره وقد يكرر ذلك منه فيشق عليه وأما بالنسبة لغير الجماع فلا يعنى عنه فلو اصاب ثوبه شيء  
 من المذى المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذى لا فرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان  
 حكمه ما ذكر وإن ندر خروجه وقضية قول ابن حجاج وغير من يعلم الخ أن من اعتاد عدم فتور الذكركر بغسله  
 وأن تسكر لا يعنى عن المذى في حقه ع ش (قوله أى يبدنه) إلى الباب في المغنى إلا قوله عدم صحة الواجب  
 إلى أنه لو اغتسل وقوله وظاهر إلى المتن وكذا في النهاية إلا قوله أى غسلهما إلى المتن قول المتن (ولا يكتفى لها  
 غسلة الخ) وعلى هذا تقديم إزالة النجس شرط لا ركن مغنى (قوله لانهما) أى غسل النجس وغسل الحدث  
 قول المتن (تكفيه) أى تكفى الغسلة من به نجس وحدث عنهما (قوله حتى في الميث الخ) في جعله غاية  
 لما قبله المفروض في الحلى تسامح (قوله بهذا) أى بالكفاية في غسل الميث (قوله ما يأتى) أى من  
 اشتراط إزالة النجاسة قبل غسل الميث (ثم) أى في الجنائز نهاية (قوله لحصول الغرض) وهو رفع مانع  
 صحة نحو الصلاة ويحتمل أن المراد بالغرض هنا انفسال العضو عبارة النهاية والمغنى لأن واجبهما غسل  
 العضو وقد وجد اه (قوله ولا حالت الخ) قديقال يغنى عن هذا قوله زالت بجره بصرى (قوله فعلم الخ)  
 أى من قوله لحصول الغرض الخ (قوله لا يظهر محلها عن الحدث الخ) أى لبقاء نجاسته مغنى قال سم وقع  
 السؤال هل تصح النية قبل السابعة فأجاب مر بعدم صحتها إذا حدث إنما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن  
 النية بها وعندى أنها تصح قبلها حتى مع الأولى لأن كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت بأول  
 الغسل الرافع والسابعة وحدها لم ترفع إذ لا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فليتامل اه وأقره ع ش  
 (قوله إلا بعد تسييمها الخ) أى بعد تمام السابعة يحكم بارتفاع الحدث لا قبله لانه يحتاج بعد السابعة إلى

ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترتفع جنابها بغسلها (قوله ما يأتى ثم كما ستعلمه)  
 عبارة المصنف هناك وأقل الغسل تعميم بدنه بعد إزالة النجس اه واجاب بعضهم أيضا بأن بعد معنى مع  
 كما قاله في الوقف في قول القائل بطناً بعد بطن أنه لا تعمم دون الترتيب اه ويرد على هذا الجواب بعد كون  
 المتبادر من بعد معنى الترتيب ولهذا ارتكبه وفي مواضع كفى أنت طالق طلاقة بعد طلاقة حيث قالوا بوقوع  
 المصنعة أو لأن المحرز عبر هناك بمثل عبارة المصنف هناك فقال وأقل الغسل استيعاب البدن بالغسل بعد أن  
 يزال ما عليه من النجاسة إن كانت اه مع إرادته بعبء الترتيب لانه معتقده فن أبعد البعيدان بعبء المصنف  
 بمثل عبارة مريد أن مخالفته إن لم يكن فاسداً فتامله (قوله إلا بعد تسييمها) وقع السؤال هل تصح النية قبل  
 السابعة فأجاب مر بعدم صحتها قبلها إذا حدث إنما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندى أنها

افراد كل بغسل وإنما لم  
يصح الظهر وسنته وخطبه  
الجمعة والكسوف بنية  
لان مبنى الطهارات على  
التداخل بخلاف الصلاة  
وما في معناها كالخطبة (أو  
لا حدهما حصل فقط) عملا  
بما نواه وإنما لم يندرج  
المسنون في الواجب لانه  
مقصود ومن ثم تيمم للعجز  
عنه بخلاف التحية ومن ثم  
حصلت بغيرها وإن لم تنو  
على ما يأتي لان القصد اشغال  
البقعة وأفهم الماتن عدم صحة  
الواجب بنية النفل وكذا  
عكسه لكن يظهر ان محله  
ان تعمدا أو لا فينبغي حصول  
السنة بذلك لعذره وان لو  
اغتسل لاحد واجبين أو  
أحد نفلين فأكثر بنيته فقط  
حصل الآخر وهو كذلك  
لما مر أن مبنى الطهارات  
على التداخل وظاهر ان  
المراد بحصول غير المنوى  
سقوط طلبه كما في التحية  
(قلت ولو احدث ثم اجنب  
أو عكسه) أو وجدا معا  
(كفي الغسل) وان لم ينو  
معه الوضوء ولا رتب  
اعضائه (على المذهب والله  
أعلم) لا ندرج الاصغر في  
الاكبر ولا نظر لاختلاف  
الجنس مع حصول المقصود  
وأفهم قوله كفي ان الاصغر  
اضمحل ولم يبق له حكم وهو  
كذلك (باب النجاسة)

تطهير عن الحدث بصرى (قوله افر اذكر بغسل) عبارة المغنى وعميرة ان يغتسل للجنابة ثم للجمعة كما نقله في  
البحر عن اصحابه (قوله وخطبة الجمعة الخ) بان قدم الكسوف ثم خطب ونوى بخطبته خطبة الجمعة  
والكسوف معنى (قوله بنية) اى لظاهر وسنته وخطبة الجمعة (قوله لانه مقصود) اى مع  
عدم مساواة المسنون الغير المنوى للواجب المنوى اى فى المقصود فاشبه سنة لظاهر مع فرضه كما اشار اليه  
النهاية والمغنى وصرح بذلك الحلبي فاندفع بذلك ما اطل به السيد البصرى هنا (قوله ومن ثم تيمم الخ) عبارة  
النهاية والمغنى وفارق ما لو نوى بصلاته الفرض دون التحية حيث تحصل وإن لم ينوها بان المقصود ثم اشغال  
البقعة بصلاته وقد حصل وليس القصد هنا النظافة بدليل انه يتيمم عند عجزه عن المأماه (قوله وإن لم تنو)  
اى بان لم تتعرض اما لو نفيت فلا تحصل بخلاف الحدث الا صغر فانه يرتفع وان نقاه لاضمحلاله مع الجنابة  
عش (قوله اشغال البقعة) التعدير به لغة قليلة وكان الاولى ان يقول شغل البقعة وفى المختار شغل بسكون  
الغين وضمتها وشغل بفتح الشين وسكون الغين وبفتحتين فصارت اربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب  
قطع فهو شاغل ولا تقل اشغله لانه لغة رديئة اه عش (قوله ولا فينبغي حصول السنة الخ) فعلى هذا لو نوى  
يوم الجمعة رفع الجنابة غاطا حصل غسل الجمعة سم (قوله لاحد واجبين الخ) هذا ظاهر فى واجبين عن  
حدث اما واجبان احدهما عن حدث كجنابة والآخر عن نذر فالمتجه اى كما قاله مر انه لا يحصل احدهما  
بنية الآخر لان نية احدهما لا يتضمن الاخر امانية المنذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث طائفا واما نية  
الآخر فلان المنذور جنس آخر ليس من جنس ما عن الحدث بل لو كان نذرين اتجه عدم حصول احدهما  
بنية الآخر ايضا فليتأمل سم على حج وذلك لان كلا من النذرين اوجب فعلا مستقلا غير ما اوجبه  
الآخر من حيث الشخص والفرق بين هذا وبين ما لو كان على المرأة حيض ونفاس وجنابة حيث  
اجز امانية واحدهما ان المقصود من الثلاثة رفع مانع الصلاة وهو اذا ارتفع بالنسبة لاحدها ارتفع ضرورة  
بالنسبة لباقيها اذا المنع لا يتبعض ومن ثم لو نوى بعضهما لم ينتف فكانت كلها كاشية الواحد عش (قوله ان  
الطهارات الخ) اى المشتركة فى المقصود منها (قوله وظهر ان المراد الخ) هذا جار على ما جرى عليه شيخ  
الاسلام فى تحية المسجد لكن الظاهر من قول الشارح مر لو طابت منه اغسال مستحبة كعيد وكسوف  
واستسقا وجمعة ونوى احدها حصل الجميع الخ حصول الثواب الكل وهو قياس ما اعتمدته فى تحية المسجد اذ لم  
ينوها عش عبارة الشورى المعتمد حصول الثواب ايضا خلافا للحج ومن سبقه اه (قوله وان لم ينو  
معه الوضوء) بل لو نقاه لم ينتف لماسياى من اضمحلال الا صغر مع الاكبر عش (قوله وأفهم الخ) عبارة  
النهاية والمغنى وقد نبه الرافعى على ان الغسل إنما يقع عن الجنابة وان الاصغر يضمحل معه اى لا يبقى له حكم  
فهذا عبر المصنف بقوله كفى اه (قوله فلم يبق له حكم) فالغسل عن الاكبر فقط لا عنه وعن الاصغر بصرى  
(باب النجاسة)

تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل فى رفع الحدث فقد اقرنت النية باول الغسل الواقع  
والسابعة وحدها لم ترفع اذ لا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فاي تأمل (قوله او لاحدهما حصل) ان كان  
لفظ المصنف احدهما بتاين احده فقولته حصل اى غسل تلك الاحدى (قوله ولا فينبغي حصول السنة)  
فعلى هذا لو نوى يوم الجمعة رفع الجنابة غاطا حصل غسل الجمعة (قوله لاحد واجبين الخ) هذا ظاهر فى واجبين  
عن حدث اما واجبان احدهما عن حدث كجنابة والآخر عن نذر فالمتجه انه لا يحصل احدهما بنية الآخر لان  
نية احدهما لا تتضمن الاخر امانية المنذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث مطلقا واما نية الآخر فلان المنذور  
جنس آخر ليس من جنس ما على الحدث بل لو كان نذرين اتجه عدم حصول احدهما بنية الآخر ايضا  
فليتأمل (قوله وأفهم قوله كفى) فى شرح مر وقد نبه الرافعى على ان الغسل إنما يقع عن الجنابة وان الاصغر  
يضمحل معه اى لا يبقى له حكم فلهذا عبر المصنف بقوله كفى اه  
(باب النجاسة)

أى فى بيان أفرادها وقوله وإزالتها فيه استخدام إذا المراد بالنجاسة هنا أعيانها وبضميرها فى إزالتها الوصف القائم بالمحل المانع من صحة الصلاة حيث لا مخصص يحيرنى (قوله وإزالتها) أى فترجم لشيء موزاد عليه وهو غير معيب على أنه قيل أن هذا لا يعد زيادة فإن الكلام على شيء يستدعى ذكر متعلقاته ولو أزمه ولو غرضية عش (قوله لانه) أى التيمم (قوله عما قبلها) أى عن الوضوء والغسل (قوله أو تقديمها عقب المياه) أى لتوقف الأزالة على الماء (قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط فى صحتها تقديم إزالتها وأنه يكفى مقارنة إزالتها لها وقد تمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط فى صحتها تقديم إزالتها فليتأمل فانه فى غاية الحسن سم على حج وقوله لانه يكفى مقارنة الخ أى فيما لو كانت فيما يجب غسله فى الوضوء والغسل أما لو كانت فى غير أعضاء الوضوء فصحيح مع وجودها كما يعلم بما قدمه من أنه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء السليم عش عبارة السيد عمر البصرى قد يقال الأولى توجيه هذا الصنيع بأن فيه الإشارة إلى أنها شرط للتيمم وأبست شرط الوضوء والغسل باتفاقهم وإلا لما صح تطهير ما عدا الجملها فيهما قبل إزالتها وليس كذلك وأما الاختلاف فى الأكتفاء فى الغسلة فأمر آخر ليس الملحوظ فيه أن رفع الحدث موقوف على إزالتها بل انهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان وعلى التناول فالمصنف لا يرى ذلك قاتل وانصف اه ولا يخفى أن هذا عين جواب سم إلا أن فيه زيادة تفصيل (قوله على مامر) لعله أراد به رأى الرافعى دون رأى المصنف (قوله فى بعضها) وهو النجاسة المغلظة (قوله من تراب التيمم) أى من جنس التراب الذى يتوقف عليه التيمم (قوله المستقذر) أى ولو طاهر الكلباق والمخاط والمثى فالمعنى اللغو اعم من المعنى الشرعى كما هو الغالب شيخنا (قوله مستقذر الخ) اعتبار الاستقذار هنا ينفيه اعتبار عدمه فى الحد المذكور فى شرح الروض وغيره بقولهم كل عين حرم تناولها إلى أن قالوا لا حرمتها ولا لاستقذارها إلا أن يقال أن المعنى أن حرمة تناولها لكونها مستقذرة سم على منجهاه عش زاد الرشيدى واعلم أن قضية هذا التعريف أن النجاسات كلها مستقذرة ذلك منعه فى الكلب الحى ولهذا يافه من لا يعتد بنجاسته فلا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد استقذارها شرعا إذ يلزم عليه الدور اه (قوله يمنع صحة الصلاة) أن قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وإدخال الحكم فى التعريف يوجب الدور لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فيكون موقوفا عليها وهى موقوفة عليه لكونه جزءا من تعريفها الجيب بأنه رسم والرسم لا يضر فيه ذلك اه حفى أى فتعريف الشارع بالحد على اصطلاح الاصوليين لا المناطقة (قوله حيث لا مخصص) أى بخلاف ما لو كان هناك مخصص أى يجوز كفى فاقد الطهورين وعليه نجاسة فانه يصلى لحرمة الوقت وعليه الاعادة شيخنا عبارة البجيرمى هذا القيد لا يدخل المستجيب بالحجر فانه يعفى عن أثر الاستنجاء وتصح إمامته مع ذلك محكوم على هذا الأثر بالتنجيس إلا أنه عفى عنه اه (قوله بغير ذلك الخ) ذكره النهاية والمعنى وبسطا فيه أيضا (قوله وبالعبد) عطف على بالحد (قوله وسلكه الخ) أى سلك المصنف التعريف بالعبد (قوله لسهولة معرفتها به) أى بخلاف معرفتها بالحد فانه عسرة بالنسبة للمتتبعين فضلا عن غيرهم (قوله إلى أن الأصل فى الأعيان الخ) اعلم أن الأعيان جماد وحيوان فالجماد كله طاهر إلا ما نص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله كل مسكر مائع وكذا الحيوان كله طاهر إلا ما استثناء الشارع أيضا وقدره المصنف على ذلك بقوله لو كلب نهاية ومعنى المراد بالحيوان ماله روح والجماد ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المثنى والعلمقة المضغعة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة

(قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط فى صحتها تقديم إزالتها لانه يكفى مقارنة إزالتها لها وقد تمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط فى صحتها تقديم إزالتها فليتأمل فانه فى غاية الحسن (قوله مستقذر) لقائل أن يقول اعتبار الاستقذار فيها يناقض اعتبار عدمه فى الحد الآخر المذكور فى شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلى أن قال لا حرمتها ولا لاستقذارها ونفيه فى قولهم فى الاستدلال على نجاسة الميتة كفى شرح الروض كغيره لحرمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة

وإزالتها ١٠ قيل كان ينبغي تأخيرها عن التيمم لانه بدل عما قبلها لا عنها أو تقديمها عقب المياه وقد يجاب بأن لهذا الصنيع وجه أيضا وهو أن إزالتها لما كانت شرطا للوضوء والغسل على مامر وكان لابد فى بعضها من تراب التيمم كانت آخذة طرفا بما قبلها وما بعدها فتوسطت بينهما إشارة لذلك (هى) لغة المستقذر وشرعا بالحد مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخصص وحدث بغير ذلك وقد بسطت الكلام عليه فى شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته لكثرة فوائده وعرة أكثرها وبالعبد وسلكه لسهولة معرفتها به وأشارة إلى أن الأصل فى الأعيان الطهارة لأنها خلقت للمنافع العباد وإتماما تحصل أو تسكّل بالطهارة وإلى أن ما عدا ما ذكره

وجزء الحيوان كيته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقا ومن الطاهر إن كان رثما كالعرق والريق ونحوهما فطاهر أو ماله استعمال في الباطن فنجس كالبول نعم ما استحال إصلاحه كالبن من الماء كحل والادى وكالببيض طاهر والحاصل أن جميع ما في السكون أماجدا أو حيوان أو فضلات فالحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وفرع كل منهما واجتاذا كله طاهر إلا المسكر والفضلات قد علمت تفصيلها شيئا (قوله) خلقت للمنافع العباد أي ولو من بعض الوجوه نهاية ومعنى (قوله) ونحوه) إشارته إلى عدم انحصار النجاسة فيما ذكره المصنف عبارة المغني وعرفها المصنف كاصلة بالعدل لكن طاهره حصرا فإياه عده وليس مراد الآن منها أشياء لم يذكرها وسأنبه على بعضها فلو ذكر لها ضابطا إجماليا كما تقدم كان أولى اهـ (قوله) قد دخلت القطرة محل تأمل إلا أن كان المراد الإصلاح ولو مع ضخمة غيره بصري عبارة سم في هذا التفريع نظر لأن القطرة لا تصلح للاسكار وكان الوجه أن يزداد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضمامه لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه اهـ (قوله) وأريد به هنا الخ) ظاهر تفسيرهم المسكر بالمغطي وإخراجهم الحشيشة بالمائع أن عصير العنب إذا ظهر فيه التغير وصار مغطيا للعقل ولم تصرف فيه شدة مطربة صار نجسا وقد يقتضى قوله من الآتي في التخلل المحصل لطهارة الخمر ويكتفي زوال النشوة الخ خلافا للنهية عبارة تصريفه شدة مطربة لا يحكم بنجاسته وإن حرم تناوله عيش (قوله) وإلا لم يحتج الخ) خلافا للنهية عبارة وخرج بزيادته على أصله مانع غيره كالخشيشة والبنج والافيون فانه وإن أسكر طاهر وقد صرح في المجموع بأن البنج والحشيش طاهران مسكران اهـ قال عيش قوله مرد وقد صرح الخ إشارته إلى جواب اعتراض وارد على المتن تقدروا أن البنج والحشيشة بخدران لا مسكران فلا يحتاج إلى زيادة مانع ليخرج به البنج والحشيشة لانهما خارجان بقيد الاسكار فأجاب بأنه صرح المذهب بأنهما مسكران لا بخدران اهـ (قوله) لم يحتج الخ) أي لأن ما فيه شدة مطربة لا يكون إلا مانعا حفى (قوله) كخمر) إلى قوله ولا يلزم في المغني وإلى قوله ولو على امتناعه في النهاية (قوله) كخمر بسائر أنواعها) عبارة النهاية بخمر كان وهو المشد من عصير العنب ولو محترمة ومثلثة وباطن حبات عنقود أو غيره مما شانه الاسكار وإن كان قليلا اهـ زاد المغني وهي أى المثلثة المغلي من ماء العنب حتى صار على الثلث والخمر مؤنثة وتذكيرها لغة ضعيفة وتلحقها التاء على قلة اهـ (قوله من غيره) أي كماء الزبيب ونحوه معنى (قوله) لأنه تعالى الخ) عبارة المغني والنهاية ما أخرجه فلقوله تعالى إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس والرجس في عرف الشرع النجس الخ وما لا يبيد فبالقياس على الخمر مع التفرع عن المسكر اهـ (قوله) ولا يلزم الخ) عبارة المغني وصدع ما عداها أي الخمر الإجماع فبقيت هي واستدل على نجاستها الشيخ أبو حامد بالإجماع وحمل على إجماع الصحابة في المجموع عن ربيعة شيخ مالك أنه ذهب إلى طهارتها ونقله بعضهم عن الحسن واليث اهـ (قوله) منه) أى من كون الرجس شرعا للنجس وقال السكودي أي من تسميته تعالى الخمر رجسا اهـ (قوله) ما جاز فيه) يعني أن الرجس فيما بعده بما معنى القدر الذي تعاف عنه النفس مجازا كرى (قوله) جاز) أي عند الشافعي نهاية أي والمحققين (قوله) وعلى امتناعه) أي الجمع (قوله) هو من عموم المجاز الخ) وهو استعمال اللفظ في معنى مجازى شامل للمعنى الوضعى وغيره كما مستقدر هنا الشامل للنجس وغيره قال سم قد يقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمر هو النجس

وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقدر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته اهـ فليتأمل (قوله) قد دخلت القطرة في هذا التفريع نظر لأن القطرة لا تصلح للاسكار فكان الوجه أن يزداد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضمامه لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه (قوله) وهو من عموم) قد يقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمر هو النجس وإي قرينة لذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معنييه لا يدل على المطلوب بقرينة تدل على أن أحد المعنيين الراجع للخمر هو النجس وإي قرينة لذلك فتدبر فأى اندفاع لما لا ين

ونحوه طاهر (كل مسكر)  
أى صالح للاسكار قد دخلت  
القطرة من المسكر وأريد  
به هنا مطلق المغطي للعقل  
لاذو الشدة المطربة والالم  
يحتج أقولهم (مائع) كخمر  
بسائر أنواعها وهي المتخذة  
من العنب ونبيذوه والمتخذ  
من غيره لأنه تعالى سماها  
رجسا وهو شرعا للنجس ولا  
يلزم منه نجاسة ما بعده في  
الآية لأن الرجس إجماع  
فيه والجمع بين الحقيقة  
والمجاز جائز وعلى امتناعه  
وهو ما عليه الأكثرون

وأى قرينة كذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معانيه لا يدل على المطلوب إلا بقرينة تدل على أن أحداً من المعنيين الراجع للخمر هو النجس وإى قرينة كذلك فتدبر فإى اندفاع لآل ابن عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب اه واجيب عن الاول بان القرينة عدم المنافع عن ارادة المعنى الحقيقي بالنسبة للخمر ووجوده بالنسبة لماعداها وهو الاجماع وباقي الجواب عن الثاني انفاً (قوله او حقيقة) عطف على قوله بجاز فيه (قوله لانه يطلق) ظاهره شرعاً (ايضا) اي كما يطلق على النجس (قوله على مطلق الخ) لا يخفى انه على هذا يكون رجس في الآية كحيوان في قولك الانسان والبقرة والغنم والابل حيوان من استعمال المشترك المعنوي في معناه الاعم الشامل لانواع مختلفة لا من استعمال المشترك اللفظي في معانيه الذي يدعيه (قوله استغناء بالقرينة) وهي بالنسبة للخمر اشتراك الرجس في النجس كافي عش وبالنسبة لما عداها الاجماع كافي النهاية والمعنى (قوله وفي الحديث الخ) فيه تأمل إذ المتبادر منه الحرمة لا النجاسة ولهذا استدلل الشيخان على نجاسة النبيذ بقياسه على الخمر وتبعيهما من بعدهما حتى الشارح في الايعاب وقال ابن الرفعة في المطلب نقلاً عن البيهقي النبيذ كثيره يسكر فكان حراماً وما كان حراماً التحق بالخمر كردى (قوله نحو البنج) يفتح الباء كافي القاموس وقوله والحشيش لو صار في الحشيش المذاب شدة مطربة اتجه النجاسة كالمسكر المائع المتخذ من خبز وقال الشيخنا الطبري وى وخالف مر ثم جزم بالموافقة وفي الايعاب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر لجوده او وجدت في الحشيشة لذوبها فالذى يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانها لا تظهر إلا بالتخليل ولم يوجبوا نجاسة نحو الحشيشة إذ غايتهما انها صارت كماء خبز وجدت فيه الشدة المطربة عش (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبل سم عبارة السيد البصري هذا الصنيع مشعر بحرمة القليل بما قبله لكن يخالفه قوله الاتي في الاشربة وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيه وان حرمت واسكرت على ما مر اول النجاسة بل التعزير لا تنفاه الشدة المطربة عنها ككثير البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المعروفة فهذا كما ترى دال على حل القليل الذي لم يصل إلى حد الاسكار كما صرح به غيره اه اقول وما يدل على حله عبارة الشارح في شرح بافضل اما الجامد فطاهر ومنه الحشيشة والافيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كما صرحوا به اه وغاية شرح المنهج وخرج بالمنايع غيره كبنج وحشيش مسكر فليس بنجس وإن كان كثيره حراماً اه وعبارة الكردى على الاول قوله القدر المسكر الخ اما القدر الذي لا يسكر فلا يحرم لانه طاهر غير مضر ولا مستقدر (قوله والمراد بالاسكار) تقدم عن النهاية خلافاً (قوله بالمعنى المذكور) اي مجرد تغيب العقل (قوله الثلاثة) اي غير الحنفية بدليل ما بعده (قوله ولا يرد على اثنين) اي مفهومه ومنطوقه وبعبارة أخرى جمعه ومنعه (قوله جامد الخ) سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكشك هل هو نجس لانه مسكر كالبوطة وهل يكون جفافه كالخلل في الخمر فيطهر او يكون كالخمر المتعقدة فلا يظهر فاجاب بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكر كان طاهر لانه ليس بمائع اه اي حال اسكاره لو كان مسكراً ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك اذ لو نظر إلى جمودها قبل اسكارها لورد على ذلك الزبيب والتمر ونحوهما من الجمادات وهذا ظاهر جلي كذا في النهاية ونقل في المعنى الاقتفاء المنسوب لوالدنا وفق مرقنه ثم قال يؤخذ منه أن البوطة طاهرة وهو كذلك اه وقوله ويؤخذ الخ الاثني بجلالته علماً وحالاً لكونه بمنزل عن احوال العامة حمل مقالته المذكورة على تقدير تصوير البوطة على انها في حال اسكارها من مقولة الجامد الذي لا يسيل بطبعه والجهل بحقيقة ما على ما هو عليه ليس بنقص بل قديع كما لا فلا دبرة بتشنيع من شنع عليه بما هو برى منه لا يليق بجلالته وشان ماؤ من التماس المحامل الحسنة لعموم الخلق فكيف يتجسسهم سيد عمر وقوله بتشنيع من شنع الخ منهم سم عبارة على المنهج سئل شيخنا الرملي عن الكشك إذا صار

عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبله (قوله لم تهر فيه شدة مطربة) اما إذا صارت فيه فلا اشكال في نجاسته فلا اشكال في نجاسة البوطة وزعم طهارتها لم

هو من عموم المجاز أو حقيقة لانه يطاق أيضاً على مطلق المستقدر واستعمال المشترك في معانيه جائز استغناء بالقرينة كما في الآية فاندفع مال ابن عبد السلام هنا وفي الحديث كل مسكر خمر وخرج بالمنايع نحو البنج والحشيش والافيون وجوزة الطيب وكثير العنبر والزعفران فهذه كلها مسكرة لكنها جامدة فكانت طاهرة والمراد بالاسكار هنا الذي وقع في عبارة المصنف وغيره في نحو الحشيش مجرد تغيب العقل فلا منافاة بينه وبين تعبير غيره بأنها مخدرة خلافاً لمن وهم فيه وما ذكرته في الجوزة من أنها مسكرة بالمعنى المذكور وأنها حرام صرح به أئمة المذاهب الثلاثة واقتضاه كلام الحنفية ولا يرد على المتن جامد الخمر ودرديه ولا ذائب نحو حشيش لم تصر فيه شدة مطربة نظراً لاصلهما



أما كتاب أو شبهة كتاب أقر هو بالجزية كآبيه بجيرى (قوله والرق) قد يشمل باطلاة الموطأة بالملك مع أن الولد لا يتبعه في الرق عش عبارة البجيرى قوله في الرق أى بشرط أن لا يظن الواطى في حال وطئه انها حرة فخرج ما إذا ظن انها زوجة الحرة أو غير بحر براءة فان ولدها حرا (قوله واخفهما في نحو الزكاة الخ) أى في متولد بين ابل وبقر مثلا كرى وعبارة النهاية والمغنى في عدم وجوب الزكاة اه (قوله وهو الخ) أى ما اقتضاه ما تقرر من أن الآدمى المتولد الخ (قوله وبحث طهارته نظرا للصورة الخ) إشارة لرد ما تقدم عن الرملى والده عبارة شيخنا وفي البجيرى نحو ما فان كان المتولد بين كلب و آدمى على صورة الكلب فنجس وإن كان على صورة الآدمى فظاهر عند الرملى ونجس معفو عنه عند ابن حبيب فيصلى إماما ويدخل المساجد ويخالط الناس ولا ينجسهم بلبسه مع رطوبة ولا ينجس الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالقضاء ولاية النكاح وخالف الشيخ الخطيب في ذلك وله حكم النجس في الانكحة والتسرى والذبيحة والتوارث وجوز له ابن حبيب التسرى أن خاف العنت والمتولد بين كلبين نجس ولو كان على صورة آدمى والمتولد بين آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فاذا كان ينطق ويعقل فهل يكلف قال بعضهم بكلف لأن مناط التكليف العقل وهو موجود وكذا المتولد بين شاتين وهو على صورة آدمى إذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه واكله وإن صار خطيبا وإماما اه (قوله بخلافه الخ) حال من فاعل واضح (قوله ولا ينافيه) أى كونه مكفرا (قوله بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد وغيره وأنه ينجسه لكن يعفى عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين سم (قوله فيدخل المسجد الخ) الظاهر أن المالكي الذى أصابه مغاظ ولم يسبغه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل للحاكم منه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوث المسجد منه فيه نظر فان قلنا له منعه فهل له المتع فيما نحن فيه ايضا ويفرق فيه نظر سم على حج ونقل عن فتاوى حج أن له منعه أى المالكي المذكور حيث خيف التلوث وهو ظاهر لأن عدم منعه منه يلزم عليه إفساد عبادة غيره عش وقوله فهل له المنع الخ لا موقع لهذا التردد مع قوله السابق قضيته أنه لا ينجس الخ ل قول الشارح ولو مع الرطوبة صريح في عدم إفساد عبادة غيره فلا وجه للمنع فيما نحن فيه أصلا (قوله وجزم به غيره) اعتمده البجيرى وشيخنا كاسم (قوله لأن في أحد أصليه) لعل الأنسب ترك بصرى أى وما (قوله لكن لو قيل الخ) هل هذا الاستدراك مقصور على التسرى أو جاز فيه وفي النكاح محل تأمل والاقرب معنى إرجاعه اليهم ما عا لا سيما لو قد عتذر عليه الثاني لأن القدرة على صدق الزوج قد يكون أيسر من قيمة الامة وإضافته لاوله اوسع لأن العبد المالك يخل له الزوج باذن سيده ولا يخل له التسرى باذن سيده فليتأمل بصرى وتقدم عن شيخنا ما يفيد الجزم بالاول وشيئا عن عش ما يؤيد عدم تزوجه وطلقا وفي البجيرى ما يصرح به عبارته والمعتمد عند مر أنه طاهر فيدخل المسجد ويمس الناس ولورطبا ويؤمهم ولا تحل منا كتحته رجلا كان أو امرأة لأن في أحدا صليه ما لا تحل منا كتحته ولو لمثله ويقتل بالحر لا عكسه ويتسرى ويزوج أمته لا عتيقه اجمهورى وزبادى اه (قوله لم يبعد) تقدم اعتماده عن الزبادى وغيره وقره عش ثم قال وانظر لو كان انثى وتحقت العنت فهل يخل لها الزوج ام لا لأنه يتمتع على الغير نكاحها لاز في أحد اصولها ما لا يخل

لومسح الزوج حيوانا اعتدت زوجته عدة الحياة فانه صريح في بدو نيتها وخروجه عن حكم الآدميين وإلا فلا وجه لبينونة زوجته ولو مسح الكلب آدميا فيذبغى استصحاب نجاسته على الرايين على ما تقرر وهو ظاهر على رأى بعض المتكلمين وكذا على رأى المحققين لعدم القطع بذلك ولا يطر ما كان نجس العين بالشك ولم ترف ذلك شيئا وقع البحث فيه مع الفضلاء فتجرد ذلك بحثا (قوله بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد وغيره وأنه ينجسه لكن يعفى عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين (قوله نظير ما يأتى في الوشم) يتأمل فانه لم يذكروا سيما فى الوشم تصريحا بالعمو بالنسبة لغيره إذ أمسه مع الرطوبة بلا حاجة وقد يؤيد عدم العمو حيث أنه لو مس نجاسة معفو عنها على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر أنه يتنجس إلا أن يفرق (قوله فيدخل المسجد) الظاهر أن المالكي الذى أصابه مغاظ ولم يسبغه

والرق وأخفهما في نحو الزكاة والاضحية وقضية ما تقرر من الحكم بتبعيته لا خس أبويه أن الآدمى المتولد بين آدمى أو آدمية ومغلاظ له حكم المغلاظ في سائر أحكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها وبحث طهارته نظرا للصورة ته بعيد من كلامهم بخلافه في التكليف لأن مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عينه للعمو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتى في الوشم ولو بمغلاظ إذا تعدت إزالته فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الناس ولو مع الرطوبة ويؤمهم لأنه لا تلزمه إعادة ومال الاستنوى الى عدم حل مناجته وجزم به غيره لأن في أحد أصليه ما لا يخل رجلا كان أو امرأة ولو لمن هو مثله وأن استنوى في الدين وقضية ما يأتى في النكاح من أن شرط حل التسرى حل المناكحة أنه لا يخل له وطئه بالملك أيضا لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم

قبل لا عكسه لنقصه وقياسه  
فطمه عن مراتب الولايات  
ونحوها كالقن بل اولى نعم  
فيه ديقان كان حرا لانها  
تعتبر باشر الابوين كما  
مر قال بعضهم وبعيد أن  
يلحق نسبه بنسب الواطي  
حتى يرثاهم والوجه عدم  
الحقوق لان شرطه حل  
الوطء او اقترانه بشبهة  
الواطى وهما منتقبان هنا  
نعم يتردد النظر فى واطي  
يجنون الا ان يقال المحل  
الموطوء هنا غير قابل للوطء  
فتعذر اللاحق بالواطى  
هنا مطلقا فلم انه لا قريب  
له الا من جهة امه ان كانت  
آدمية والذى يتجه ان له ان  
يزوج امته لانه بالملك  
لاعتيقته لما تقرر انه بعيد  
عن الولايات قال بعضهم ولو  
وطى ادمى بهيمة فولدها  
الادمى ملك لما السكها  
اه وهو مقبس (وميتة غير  
الآدمى والسك والجراد)  
لتجريمها مع عدم اضرارها  
فلم يكن إلا لتنجاستها  
وزعم اضرارها ممنوع  
وهي ما زالت حياتها بغير  
ذكاة شرعية فخرج موت  
الجنين بذكاة امه والصيد  
بالضغطة او قبل امكان  
ذكاته والنسب بالسهم لان  
هذا ذكاته شرعا واستثنى  
منها الآدمى لئلا ينكر به بالنسب

نكاحه فيه نظر والا قرب الثانى للعلة المذكورة فباعتذاره ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا  
بقدر الامكان اه (قوله قبل لا عكسه الخ) اقول هو واضح فوجه حكايته بصيغة التمرىض وإنما التردد  
فى قتل القن المسلم به لتهيزه عليه بشرف الطرفين والقصاص يرى فيه المماثلة بصري وتقدم أنفاس الزيادة  
والاجهورى ما يوافقه (قوله وقياسه) اى قياس عدم العكس وقوله فطمه عن مراتب الولايات الخ وفاقا  
للخطيب وخلافا للرملى كما مر عن شيخنا وعبارة البجيرمى فان كان أحد أصليه آدميا وكان على صورة الآدمى  
ولوى نصفه الاعلى فقط فقال شيخنا مر هو ظاهر ويعطى احكام الآدميين مطلقا وعلى القول بنجاسته  
يعطى حكم الطاهر فى الطهارات والعبادات والولايات وذيرها إلا فى عدم حل ذبحته ومنا كحته ووارثه  
وقتل قاتله فليؤتى اه (قوله لان شرطه) اى شرط اللحوق (قوله ان يقال المحل الخ) وهو الكلب (قوله مطلقا)  
أى مجنونا كان او غيره (قوله فعلم انه لا قريب له الخ) فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون فى حقه  
فى وطء امته عند تحقق العنت بناء على جوازه الذى جرى عليه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة فى حقه ولو  
بان يخرج منه فتستدخله امرأة بشبهة فليمتا ملسم (قوله والذى يتجه الخ) تقدم اعتماده عن الزيادة  
والاجهورى (قوله وهو مقبس) اقول ولا يحل اكله وان كانت امه ما كوله لان المتولد ليس ما كوله وغيره  
لا يحل اكله وبقي مالو وطى وخروف آدمية فأتت بواحد حكمه أنه ليس ملكا لصاحب الخروف ثم ان كانت  
امه حرة فهو حر تبعا لها وان كانت رقيقة فهو ملك لما السكها ومع ذلك يذبحى ان لا يجزى فى الكفارة تبعا  
لاخس اصله كما لا يجزى المتولد بين ما يجزى فى الاضحية وغيره فيها بل اعمل هذا اولى منه بعدم الاجزاء  
لا تنفاه اسم الآدمى عنه وان كان على صورته فنبه له ولا تغرب بما تخالفه فانه دقيق وبقي ايضا ما لو تولد بين ما كواين  
ما هو على صورة الآدمى وصار عزاء فلا هل أصبح امامته وبقية عباداته وهل يجوز ذبحه واكلامه لا وإذامات  
هل يعطى حكم الآدمى ام لا فيه نظر والا قرب ان يقال بصحة امامته وسائر عباداته وان بعد من الاربعين فى  
الجمعة لانها منوطه بالعقل وقد وجدوا انه يجوز ذبحه واكلامه لانه ما كوله تبعا لاصله وانه لا يعطى حكم  
الآدمى فى شىء من الاحكام فى الحياة ولا فى الممات ع ش قول الماتن (وميتة غير الآدمى الخ) ولونحو ذباب  
كدود دخل مع شعرها ووصفها وبرها وریشها وعظمها وظلفها وظفرها وحافرها وسائر اجزائها نهاية  
ومغنى قول الماتن (والسك) ولو كان طافيا نهاية بان ظهر بعد الموت على وجه الماء ع ش قول الماتن  
(والجراد) هو اسم جنس واحد جرادة تطلق على الذكر والانثى نهاية ومغنى (قوله لتجريمها) اى قوله  
واستثنى فى النهاية والمغنى الا قوله وزعم اضرارها ممنوع (قوله مع عدم اضرارها) اى وعدم احترامها  
نهاية ومغنى (قوله وزعم اضرارها الخ) رد لقول ابن الرفعة ان الاستدلال على نجاسة الميتة بالاجماع احسن  
لان فى كل الميتة ضرر اسم على البهجة اه ع ش (قوله وهى) ان الميتة شرعا نهاية (قوله ما زالت حياته  
الخ) كذبيحة المجوسى والمحرم بضم الميم وما ذبح بالعظم وغيره ما كوله اذا ذبح مغنى ونهاية قال ع ش  
قوله مر والمحرم اى اذا كان ما ذكاه صيدا وحشيا كما يعلم من كتاب الحج اما لو كان مذبوحه غير وحشى  
كعنز مثلا فلا يحرم اه (قوله والناد) اى والمتردى مغنى (قوله او قبل امكان ذكاته) اى المعهودة فلا  
يتنافيه ما بعده رشيدى (قوله منها) اى الميتة (قوله الآدمى) ومثله الملك والجن فان ميتتهما طاهرة كذا  
بما مش شرح البهجة بخط الزيادة فى فتاوى الشهاب الرملى ما يوافقه ويوجه بما وجه به طهارة المتولد  
بين الكلب والآدمى من قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا حيث لم يقيد ذلك بالآدمى  
ولا يشكل بانه يقتضى نجاسة الكافر لان التقييد بما مؤمن من هذا ونظائره ليس لخراج الكافر بل للثناء على

مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل لاحكام منعه انضرر غيره بدخوله حيث يتلوث  
المسجد منه فيه نظر فان قلنا له منعه فهل له المنع فيما نحن فيه ايضا او يفرق فيه نظر (قوله فعلم انه لا قريب له الخ)  
فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون فى حقه فى وطء امته عند تحقق العنت بناء على جوازه الذى  
جوزه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة فى حقه ولو بان يخرج باحتلام فتستدخله امرأة



الايان والترغيب فيه ع ش عبارة شيخنا هنا ومثل الآدمي الجن والملك بناء على أن الملائكة أجسام لها مية وهو الراجح واما ان قلنا بانها الشباح نورانية تنطفي بموتها فلا مية لها وفي باب الطهارة ومثل الآدمي الجن والملك بناء على أن الملائكة أجسام كشيعة والحق أنهم أجسام لطيفة لانهم أجسام نورانية لا يبقى لهم بعد موتهم صورة اه (قوله لتسكريمه الخ) قضية التسكريم لا يحكم بنجاسته بالموت مغنى ونهاية (قوله وللخير الصحيح الخ) ولانه لو كان نجسا لما امر بغسله كسائر النجاسات اى العينة لا يقال ولو كان طاهرا لما امر بغسله كسائر الاعيان الطاهرة لانا نقول غسل الطاهر معبود في الحدث وغيره بخلاف النجس على ان الغرض منه تسكريمه وإزالة الاوساخ عنه نهاية قال ع ش قوله بخلاف النجس قضية ان عظم المية لانا تنجس بمذاظة لا يصح تطهيره منه ليرجع إلى اصله حتى لو اصاب ثوباً بارطبا مثلاً بعد ذلك لم يحتج للتسبيح وبهذه القضية صرح سم على حج فيما بأنى لكن في فتاوى شيخ الاسلام مانصه (فرع) سئل شيخ الاسلام عن الاناء العاج اذا ولغ فيه الكلب او نحوه وغسل سبع مرات لاحداها بتراب فهل يكتفى بذلك عن تطهيره او لا فاجاب بان الظاهر ان العاج يطهر بما ذكر عن النجاسة المغضلة اه وهو الاقرب ع ش (قوله وذكر المسلم للغالب) كذا قالوا وقد يقال ما المانع من ان وجه الدلالة منه لظاهرة الكافر ان الخصم لا يفرق بين المسلم والكافر في النجاسة بالموت فاذا ثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم الفرق اتفاقا رشدي (قوله نجاسة اعتقادهم الخ) اى لنجاسة ابدانهم مغنى (قوله والخلاف) إلى قوله لكنه في النهاية والمغنى إلى قوله على ما قاله غير واحد (قوله والخلاف الخ) لم يتقدم حكاية الخلاف في كلامه في مية الآدمي لكنه ثابت وعبرة المحلى وكذا مية الآدمي في الاظهر ع ش (قوله قيل) عبارة النهاية والمغنى قال ابن العربي المالكي اه (قوله ومثلهم الشهيد) ضعيف ع ش (قوله السمك) وهو ما يؤكل من حيوان البحر وإن لم يسم سمكا كما سيأتى في الاطعمة (والجراد) سواء امانا تابا صليدا أم بقطع رأس ولو بمن لا يحل ذبحه من الكفار أو حتف أنفه نهاية اى بلا جنازة ع ش (قوله انها) اى رواية الرفع قول المتن (ودم) اى ولو تحلب من سمك وكبد وطحال نهاية ومغنى اى سال ع ش (قوله حتى مايقى) إلى المتن في النهاية إلى قوله اى إلى متى (قوله ومن صرح الخ) ظاهر صنيع المغنى ان النزاع معنوى عبارة له واما الدم الباقي على اللحم وعظامه فقيل انه طاهر وهو قضية كلام المصنف في المجموع وجرى عليه السبكي وبدل له من السنة قول عائشة رضى الله عنها كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله ﷺ تعلوها الصفرة من الدم فناكل ولا ينكره وظاهر كلام الحلبي وجماعة انه نجس معفو عنه وهذا هو الظاهر لانه دم مسفوح وإن لم يسئل لقلته ولا ينافيه ما تقدم من السنة اه (قوله السكبد والطحال) اى وإن سحقا وصارا كالدّم فما يظهر ع ش (قوله انه يعنى عنه) صورته بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذى لم يختلط بشئ كالماء ذبحت شاة وقطع لحمها وبقي عليه اثر من الدم بخلاف مالهو اختلط بغيره كما يفعل في التي تذبح في المحل المعد للذبح لان من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعنى عنه وإن قل لاختلاطه باجنى وهو تصور حسن فلينبه له ولا فرق في عدم العفو عما ذكر بين المبتلى به كالجزأرين وغيرهم ولو شك في الاختلاط وعدمه لم يضر لان الاصل الطهارة ع ش عبارة الجلل على شرح الشهاب الرملى المنظومة ابن العباد قوله فقيل غسل مفهومة انه بعد الغسل لا يعنى عنه أى فانه يجب عليه أن يغسله حتى يزول الدم ويغتفر بقاياها اليسيرة لانه ضرورة لا يمكنه قطعها اه وعبارة الرشيدى عليه بعد ذكره عن شيخه ع ش مثلها وقد سألته عن ذلك مرة فقال يغسل الغسل المعتاد ويعنى عما زاد اه (قوله واستثنى) إلى المتن في المغنى إلى قوله اى وإلى متى (قوله اى ولو من

بشبهة فليتأمل (قوله وهو في الكافر من حيث ذاته) قال في شرحه للعياض من جملة كلام طويل فالآدمي تثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه اخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضى الطهارة لانه وصف ذاتي أيضا فلا يختلف باختلاف الافراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضى احترامه وتكظيمه بحسب ما يليق به ولا شك ان الحري تثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احياء وميتا ولم تثبت

بشبهة فليتأمل (قوله وهو في الكافر من حيث ذاته) قال في شرحه للعياض من جملة كلام طويل فالآدمي تثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه اخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضى الطهارة لانه وصف ذاتي أيضا فلا يختلف باختلاف الافراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضى احترامه وتكظيمه بحسب ما يليق به ولا شك ان الحري تثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احياء وميتا ولم تثبت

ميتة الخ) خلافاً للنهية والمعنى عبارة الأول والمسك طاهر بخبر مسلم المسك أطيب الطيب وكذا فارتبه بشعرها انفصلت في حال حياة الظبية ولو احتمالاً لا فيما يظهر أو بعد ذلك كما هو في الفقيهان كما أفاده الشيخ في المسك قياساً على الانفحة أو عبارة الثاني وفارته طاهرة وهي خراج بجانب سرية الظبية كالساعة فتحت حتى تلقفها وقيل إنها في جوفها تلقفها كالبيضة ولو انفصل كل من المسك والفارة بعد الموت فنجس كاللبن والشعر أه وفي البجيري عن الشبراملسي ما يوافق كلام الشارح عبارة محل طهارة المسك وفارته إن انفصلت الخ وكذا بعد موتها إن تهيات للخروج ولو شك في نحو شعر أو ريش أو من ما كره أو غيره أو انفصل من حي أو ميت أو في عظم أو جلد أو من مذكي الماء كره أو من غيره أو في لبن أو لبن مأ كره أو لبن غيره فهو طاهر ومن ذلك ما عمت به البلوى في مصر تان من الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو ما كره اللحم أو لا وهل أخذ بعد تذكيتها أو موته وقياس ما ذكر طهارتها كطهارة الفارة مطلقاً إذا شك في انفصالها من حي أو ميت خلافاً لتفصيل فيها للاسنوي ع ش اه (قوله) ومنى أو لبن خرج الخ) هذا إذا كانت خواص المنى أو اللبن موجودة فيه نهاية ومعنى (قوله أو لبن) الأولى إسقاط الهمزة (قوله لم تفسد) أي بان تصلح للتخلق نهاية (قوله لانه) إلى قوله وما رجع في النهاية والمعنى (قوله دم مستحيل) أي إلى نتن وفساد نهاية (قوله كما سيذكره) أي في شروط الصلاة نهاية ومعنى قول المتن (وقي) وهو الراجع بعد الوصول إلى المعدة ولو ما دام لم يتغير كالأدوية والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن لانه باطن فيما يظهر نعم لو رجع منه حب صحيح صلاته باقية بحيث لو زرع نبت كان متنجساً لا نجساً وقياسه في البيض لو خرج منه صحيحاً بعد ابتلاعه بحيث تكون فيه قوة خروج الفرخ ان يكون متنجساً لا نجساً ولو ابتلى شخص بالقيء غفي عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثرت كما هو ظاهر نهاية قال ع ش ومثله بالاولى لو ابتلى بدم اللثة والمراد بالابتلاء به ان يكسر وجوده بحيث يقل خلوه منه (قوله وإن لم يتغير) يظهر ان محله في المائع بقرينة ما يأتي في الحب والعنبر المبلوع وعليه فما الفرق لا يقال ان ملاقاته النجاسة لبعض المائع تنجسه بخلاف غيره لا نأقول غاية ما يلزمه تنجسه لا صيرورته نجساً ثم رأيت نقلاً عن الاسنوي انه بحث ان الماء الذي يتغير بنبغي ان يكون متنجساً فيطهر بالمكثرة وهو وجهه معنى بصري أي لا نقلاً كما تقدم عن النهاية التصريح بخلاف ذلك البحث واعتمده الحلبي وشيخنا وبقيدته قول المغني وقيل غير المتغير متنجس لا نجس ومال إليه الاذرعى اه فذكر ذلك البحث بصيغة التقرير (قوله لانه فضلة) أي مستحيلة كالبول معنى (قوله وبلغم المعدة) ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من القم ع ش (قوله بخلافه من رأس الخ) أي بخلاف البلغم النازل من الرأس أو أقصى الخلق فانه طاهر نهاية ومعنى (قوله ما لم يعلم الخ) دخل فيه صورة الشك عبارة النهاية والمعنى والماء السائل من فم النائم نجس إن كان من المعدة كان خرج منتناً بصفرة لأن كان من غير ما أوشك في انه منها أو لافانه طاهر اه قال ع ش قوله مر كان خرج الخ فضيته انه مع

ميتة إن تجسد وانعقد وإلا فهو نجس تبعاً لها والعلقة والمضغة ومنى أو لبن خرجا بلون الدم ودم بيضة لم تفسد (وقيح) لانه دم مستحيل وصديد وهو ماء رقيق يخالطه دم وكذا ماء قرح أو نطفة إن تغير كما سيذكره (وقي) وإن لم يتغير وإلا استقر في المعدة لانه فضلة وبلغم المعدة بخلافه من رأس أو صدر كالمسائل من فم النساء ما لم يعلم

له الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم فجاز الاستنجاء بجلده وإغراء الكلاب على جيفته واتخاذ الأواني من جلده لانه وجد من عوارض المخالقات ماوجب إهدار عوارض الصفات فتأمل ذلك يتضح لك انه لا إشكال في كلامهم لكن قد يقال إن أراد بان الطهارة وصف ذاتي انها مقتضى الذات فهو ممنوع ولذا اختلفت الأئمة فيها أو أنها قائمة بالذات فكل الأوصاف كذلك إلا أن يقال انه أراد بالذات الحقيقي وقد يقال لم اقتضت الذاتية الطهارة دون الاحترام (قوله وقي) في شرح مر وهو الراجع بعد الوصول إلى المعدة ولو ما دام لم يتغير والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن من ذلك لانه باطن فيما يظهر اه ولم اعتبر بمجاوزة مخرج الحرف الباطن وهلاكه كفي وصوله وفي شرحه ايضاً ولو ابتلى شخص بالقيء غفي عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثرت كما هو ظاهر وجرة ومرة ومثلهما سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن الماد بطل الصلاة بساعة الحية لان سمها يظهر على محل الساعة لا العقرب لان إبرة ثها تغوص في باطن الأحمر وتمج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقر من بطلانها بالحية دون العقرب هو

التن والصغرة يقطع بانه من المعدة ولا يكون من محل الشك وقوله أو شك الخ من ذلك ما لو أكل شيئا نجسا أو متنجسا وغسل ما يظهر من الفم ثم خرج منه بلغم من الصدر فإنه طاهر لأن ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة فلا ينجس ما مر عليه ولا نالم بتحقيق مروره على محل نجس اه (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها سم (قوله به) اي بالسائل من المعدة (قوله عني عنه الخ) اي لمشفة الاحتراز عنه وينبغي ان لا يعنى غثه بالنسبة لغيره من ابتي به إذا مسه بلا حاجة كانه عليه سم في نظيره وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل أو اكل من طعام ومس المعلقة مثلاً بقمه ووضعها في الطعام فإن الظاهر انه لا ينجس ما في الاناء من الماء أو الطعام لمشفة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التنجيس فلو انصب من ذلك الطعام على غيره شئ لا ينجسه لانا لا نحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته ع ش (قوله واطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تنجس ما قبل المعدة بنحو وصل اليه فنجس ولا فظاهر الاصل فليتامل سم وتقدم أنفا عن ع ش ما يخالفه (قوله على الاول) وهو ما قاله القفال (قوله من ذلك) اي متنجس (قوله لانه باطن) اقول هذا يشك بما تقدم انفا من ان إطلاق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر مجاوز لمخرج الحاء ثم رايته في العباب عقب كلام القفال بذلك ثم قال ولمن جرى على كلام القفال ان يحجب بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثروا وإن خرج ثم رأيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما سراه فقام له لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجسا حينئذ لا يظهر كبر فائدة للحكم بطهارته إلا ان يقال ان الابتلاء يقتضي الحكم بطهارته وإن لاقى نجسا سم بخذف (قوله وجرة) إلى المتن في المغنى إلا قوله سوداء أو صفراء (قوله وجرة) مثلها سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجسا قال ابن العباد وتبطل الصلاة بلمسة الحية لأن سمها يظهر على محل اللسعة لا العقرب لأن ابرتها تغوص في باطن اللحم وتنجح السم في باطنه وهو لا يجب غسله ما تقرر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الوجه إلا ان علم ملاقة السم للظاهر نهاية واقره سم (قوله وجرة) بكسر الجيم وهو ما يخرج الحية الحيوان اي من بعير او غيره معنى (قوله ومرة) بكسر الميم معنى (قوله وهي ما في الماراة) ان كان الضمير ارجعا إلى الصفراء فقط وافق مصرح الأطباء أن السوداء في الطحال لا في الماراة لكن يكون في بيانه نوع قصور وإن كان راجعا إلى المرة كان منافيا للمقرر عند الأطباء فليتامل بصري وقد يختار الثاني ويقال ان المراد بهما المعنى اللغوي لا مصطلح الأطباء (قوله لاستحالتهم) اي الجرة والمرة قول المتن (وروث) ولو من طير ما كول او بما لنفسه سائلة أو سمك او جردا نهيوم معنى (قوله وهو اما خاص الخ) عبارة النهاية والعذرة

الوجه إلا ان علم ملاقة السم في الظاهر أو لما لاقى سمها أو اما الخرزة التي توجد في الماراة وتستعمل في الادوية فينبغي كما قاله في الخادم نجاستها لانها تنجس من النجاسة فاشبهت الماء النجس إذا انعقد ملحا اه (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها (قوله واطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تنجس ما قبل المعدة بنحو وصل اليه فنجس ولا فظاهر الاصل فليتامل (قوله ان ما جاوز مخرج الحاء المهمة من ذلك لانه باطن) اقول هذا يشك بما تقدم أنفا من إطلاق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر مجاوز لمخرج الحاء بكثير ثم رأيت في شرح العباب عقب كلام القفال قال وفيه نظر وقولهم بطهارة البلغم الخارج من الصدر صريح في ان الواصل إلى الصدر وما فوقه إذا عاد قبل وصوله للمعدة لا يكون نجسا ولا متنجسا وسياق قريبان ان المجموع انه يشترط لتنجس الخيط المتبلع وصوله للمعدة وعن الزركشي في الواصل لحوصلة الطير ان باطن حلقوم الاذى لا نجاسة فيه وكل ذلك بر دكلام القفال ولمن جرى على كلام القفال أن يحجب عن الاول بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثروا وإن خرج كما قاله في المني يلاقى البول بفرض اتحاد مخرجهما واختلافه فإنه مع ذلك يلاقيه قبيل راس الذكر وعن الثاني بان ذكر المعدة مثال وعن الثالث بمنعه لان الزركشي لم ينقله عن اجد فلا يعارض به كلام القفال اه ثم زيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما سراه فقام له لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجسا حينئذ

أنه من المعدة نعم من ابتي به عني عنه منه في الثوب وغيره وإن كثر كدم البراغيث كما هو ظاهر وما رجع من الطعام قبل وصوله للمعدة متنجس على ما قاله القفال وأطلق غيره طهارته وكلام المجموع في مواضع يؤيدها وما يصرح بها ما نقله الزركشي وغيره عن ابن عدلان وأقره من ان محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقي بعضه بارزا وصل طرفه للمعدة لا اتصال بمحوله وهو طرفه البارز بالنجاسة حيثئذ بخلاف ما إذا لم يصل اليها لانه الآن ليس حاملا متصل بنجس ويظهر على الاول ان ما جاوز مخرج الحاء المهمة من ذلك لانه باطن وجرة وهي ما يخرج الحية الحيوان ليخرجه سوداء أو صفراء وهي ما في الماراة لاستحالتهم لفساد (وروث) بالمثلثة وهو اما خاص بما من الآدى

والروث قيل بترادفهما وقال النووي أن العذرة مختصة بالآدمي والروث أعظم قال الزركشي وقد يمنع بل هو مختص بغير الآدمي ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الأثير ما يقتضي أنه يختص بذى الحافر وعليه فاستعمال الفقهاء له في سائر البهائم توسع اهـ وعلى قول الترادف فاحدهما يغني عن الآخر وعلى قول النووي الروث يغني عن العذرة اهـ وفي البصري بعد ذكر مثلهما عن الأسنى مانصه وقوله قيل مترادفان يتصور الترادف بطريقين إما بأن يستعمل كل منهما في سائر الحيوانات وهذا هو الظاهر المتبادر وإما بأن يختصا بفضلة الآدمي وهذا ما فهمه صاحب النجفة إلا أنه لا يخلو عن بعد فتأمل اهـ (قوله كالعذرة) بفتح العين وكسر المعجمة اسنى (قوله أو بما من غير الآدمي) أي مطلقا (قوله ولو من طائر) إلى قوله وحكاية جرم في النهاية والمغنى (قوله ولو من طائر الخ) راجع لكل من الروث والبول (قوله على البول) أي بول الأعرابي في المسجد وقيل سائر الأبول وأما امره صلى الله عليه وسلم العريين بشرب أبوال الأبل فكان للتداوى والتداوى بالنجس جائز عند فقد الطاهر الذي يقوم مقامه وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل شفاء أمي فيما حرم عليها فمحمول على صرف الخمر نهاية ومغنى أي فلا يجوز التداوى به بخلاف صرف غيره من سائر النجاسات حيث لم يقم غيره مقامه وعش (قوله واختار جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى وقال للشهاب الرمي وخلافا للشارح كما يأتي عبارتهما واللفظ الأول وافق به أبو الدر رحمه الله تعالى وهو المعتمد وحمل تنزهه صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب ومزبد النظافة وأما الحصة التي تخرج مع البول أو بعده أحيانا وتسمى العامة الحصة فافق فيها أبو الدر رحمه الله تعالى بأنه إن أخبر طبيب عدل بأنها منعقدة من البول فنجسة وإلا فنجسة اهـ وقولها وأما الحصة الخ يأتي في الشارح إطلاق نجاستها (قوله طهارة فضلاته الخ) قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الأنبياء نهاية وهو المعتمد ولا يلزم من طهارتها حل تناولها فينبغي تحريمه إلا لغرض كالمداواة ولا يلزم من الطهارة أيضا احترامها بحيث يحرم وطؤها ولو وجدت بازض وعليه فيجوز الاستنجاء بها إذا جمدت عش (قوله واطوأ فيه) وكذا أطال فيه النهاية (قوله ولو قام) إلى قوله والعسل في المغنى إلى قوله وقيل من تقبين في النهاية (قوله بهيمة) ليس بقديم ومثلها الآدمي (قوله قيل من فم النحل) وهو الأشبه بنهاية (قوله ل هو نبات في البحر) كذا في النهاية والمغنى أي في بحر الصين كما قاله صاحب الأقاليم السبعة يقذفه البحر وقال بعضهم بأكلة الحوت فيموت فينبذه البحر فيؤخذ ويشق بطنه ويستخرج منه ويغسل عنه ما أصابه من أذاه والذي يؤخذ قبل أن يلقطه السمك هو أطيب الغنبر كردى (قوله وجلدة المرارة) إلى قوله وعن العدة في النهاية إلا قوله كصا الكلا والمثانة (قوله وجلدة المرارة) بفتح الميم من إضافة الأعم إلى الاختص (قوله طاهرة الخ) أي متنجسة كالسكرش قطهر بغسلها نهاية (قوله ومنه) أي ما في المرارة النجس (قوله كحصى الكلا والمثانة) خلافا لنهاية والمغنى كما مر وقال البصري أقول مقتضى اطلافة أي الشارح أنه نجس وإن لم يعلم تولده من البول وهو أوجه من قيد بذلك أي كالنهاية والمغنى لأنها وإن لم تكن متولدة من البول لسكنها متولدة من رطوبة كائنة في معدن النجاسة فهي نجسة كما صرحوا به في البلغم الخارج من المعدة فتأمل اهـ وكذا استشكل عش ما قاله بعدم ظهور الفرق بين الحصة المذكورة وبين خرزة المرة التي أطلقا نجاستها (قوله وجلدة الانفحة) إلى قوله وعن العدة في المغنى (قوله وجلدة الانفحة الخ) هي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء على الأفصح إن في جوف نحو سخلة في جلدة تسمى انفحة أيضا مغنى ونهاية (قوله إن أخذت من مذبح الخ) بخلاف ما إذا

كالعذرة أو بما من غير الآدمي أو بما من ذى الحافر أو أعم وهو ما في الدفاتق فعلى غيره أريد به الأعم توسعا (وبول) ولو من طائر وسمك وجراد وما لا نفس له سائلة لأنه صلى الله عليه وسلم الروث ركسا وهو شرعا النجس وأمر بصب الماء على البول وحكاية جمع مالكية قولاً للشافعي بطهارة بول الطفل غلط واختار جمع متقدمون ومتأخرون طهارة فضلاته صلى الله عليه وسلم وأطالوا فيه ولو قامت أو راثت بهيمة حبا صلبا بحيث لو زرع نبت فهو متنجس يغسل ويؤكل والعسل يخرج قيل من فم النحل فهو مستثنى من التي وفيل من دبرها فهو مستثنى من الروث وقيل من تقبين تحت جناحها فلا استثناء إلا بالنظر إلى أنه حينئذ كاللبن وهو من غير الماء كور نجس وليس الغنبر روثا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر فما تحقق منه أنه مبلوع متنجس لأنه متجدد غليظ لا يستحيل وجلدة المرارة طاهرة دون ما فيها كالسكرش ومنه الخرزة المعروفة فيها لانقادها من النجاسة كحصى الكلى أو المثانة وجلدة الانفحة من

لم يأكل غير اللبن وإن جاوز سنتين كما اقتضاه اطلاعهم والفرق بينه وبين الطفل الاتي غير خفي (٢٩٧) وعن العدة والحاوي الجزم بنجاسة

نسج العنكبوت ويؤيده قول الغزالي والقزويني انه من لعابها مع قوهم انها تتغذى بالذباب الميت لكن المشهور الطهارة كما قاله السبكي والاذرعي اي لان نجاسته تتوقف على تحقق كونه من لعابها وانها لا تتغذى إلا بذلك وان ذلك النسج قبل احتمال طهارة فيها وأتى بواحد من هذه الثلاثة واقى بعضهم فيما يخرج من جلد نحو حبة أو عقرب في حياتها بطهارته كالعرق وفيه نظر لبعده تشبيهه بالعرق بل الاقرب انه نجس لانه جزء متجسد منفصل من حي فهو

كميته وفي المجموع عن الشيخ نصر العفوعون بول بقر الدياسة على الحب وعن الجويني تشديد التكبير على البحث عنه وتطهيره (ومدى) للأمر بغسل الذكر منه وهو بمعجزة ويجوز اهما لها ساكنة وقد تنكسر مع تخفيف الياء وتشديد الهمزة ماء اصفر رقيق غالبا يخرج غالبا عند شهوة ضعيفة (وودي) اجماعا وهو بمهمة ويجوز اجماعا ساكنة ماء أبيض كدر تخين غالبا يخرج غالبا إما عقب البول حيث استمسكت الطبيعة او عند حمل شيء ثقيل (وكذا متى غير الادمي في الاصح) كسائر المستحيلات اما متى الادمي ولو خصيا

أخذت من ميت أو من مذبح أو كل غير اللبن ولو للتداوى مغنى (قوله لم يأكل غير اللبن) سواء في اللبن لبن امها ام غيرها شربته ام سقى لها كان طاهرا ام نجسا ولو من نحو كبة خرج على هيئته حالام لا نعم يعني عن الجنب المعمول بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كما في به والدرج الله تعالى إذ من القواعد ان المشقة تجلب التيسير وإن الامر اذا ضاق اتسع نهاية وفي المغنى مثلها الا قوله نعم الخ وقال ع ش قوله لم نعم يعني الخ وينبغي ان يكون مراده بالعفو الطهارة كما في شرحه على العباب اي فتصح صلاة جامله ولا يجب غسل الفم منه عند إرادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالانفحة الحيز المخزوز بالسرجين ام لا الظاهر الاجاق كما نقل عن الزبدي بالدرس فليراجع وقوله لم لعموم البلوى الخ ولا يكلف غيره إذا سهل تحصيله اه (قوله والفرق بينه) أي بين ذلك المذبح الجواز سنتين (قوله غير خفي) لان المعول عليه فيه على التغذى وعدمه وشر به بعد الحولين يسمى تغذيا والمعول عليه فيها ما يسمى انفحة وهي ما دامت تشرب اللبن لا تخرج عن ذلك مغنى (قوله وعن العدة) وهو للقاضي شريح اني المكارم رشيدى (قوله واتى بواحد الخ) اي من اين لنا واحد الخ يجزى (قوله من هذه الثلاثة) وبفرض تحققها فهو حينئذ متنجس لانجس كما هو ظاهر وان اوم كلامه خلافا بصري (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وكلامه يخالفه اه (قوله بل الاقرب انه نجس الخ) معتمد ع ش وقال البصري الذي يظهر انه إن تحقق كونه جزءا من الجلد فتنجس لما ذكره الشارح او كونه يترشح كالعرق ثم يتجسد فطاهر وكذا إن شك فيما يظهر نظرا لما ذكره أول الباب من أن الاصل في الاشياء الطهارة اه (قوله بقر الدياسة) أي مثلا فثله خيلها (قوله على الحب) أي مثلا فثله الثبني رشيدى وجمل (قوله عنه) اي الحب الذي بال عليه بقر الدياسة (قوله تطهيره) لعله بالجر عطفًا على البحث اخذ من قول ابن العماد في منظومه فاترك غسل حنظله ومن قول النهاية والمغنى ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقح اه (قوله للامر الخ) اي في قصة علي رضي الله تعالى عنه نهاية ومغنى (قوله بغسل الذكر) اي مامسه منه كودي (قوله وهو بمعجزة ساكنة) هذه هي اللغة الفصحى كودي (قوله غالبا) وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتاء ابيض تخينا وفي الصيف اصفر رقيقا وربما لا يحس بخروجه وهو أغلب في النساء منه في الرجال خصوصا عند هيجان نهاية أي هيجان شهوتهن ع ش (قوله وهو بمهمة ساكنة) هي اللغة الفصحى كودي (قوله حيث استمسكت الطبيعة) اي ببس ما فيها قليلا في عبارة البصري هل المراد بالبول او بالغايط ينبغي ان يحجرا و يظهر الثاني (قوله او عند حمل شيء ثقيل) اي فلا يختص بالبالغين واما المذنب فيحتمل اختصاصه بالبالغين لان خروجه ناشئ عن الشهوة ع ش عبارة الحلبي والودي يكون للصغير والكبير والمذنب خاص بالكبير اه قول المتن (وكذا متى غير الادمي الخ) اي ونحو الكلب اما متى نحوه فتنجس بلا خلاف نهاية ومغنى (قوله ولو خصيا الخ) عبارة النهاية رجلا وامرأة او خنثى وغايته أي متى الخنثى أنه خرج من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر فالقول بنجاسته ليس بشيء وسواء في الطهارة متى الحى والميت والخصى والمجبوب والممسوح فكل من تصور له متى منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه لو خرج منه شيء فانه يكون نجسا لانه ليس بمنى اه قال ع ش اي وإن وجدت فيه خواص المنى ولذا جزم سم بنجاسته حيث خرج في دون التسع ووجهه بان المنى انما يحكم بطهارته لكونه منشأ للادى وفيما دون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجيه مطرد فيما وجدت فيه خواص المنى وغيره اه (قوله وهو يصلى) وفي رواية مسلم فيصلى فيه نهاية (قوله ما هو مذنب الخ) تقدم عن النهاية والمغنى اعتماد

منعقدة من نفس البول فيحكم بنجاسته عنها (قوله لم يأكل غير اللبن) قال في العباب تبعا لبحث الزركشى الطاهر قال في شرحة فتكون انفحة كلته اي اللبن النجس نجسة لكونه مردود بها لفته لا طلاقهم واقوله هو اي الزركشى تفرعا على طهارة بول المأكول انه لو اكل نجاسة فالاقرب طهارته وايضا لان المستحيل في المعدة كالمستحيل اليه طهارة ونجاسة الخ اما طاله في الرد عليه (قوله وإن جاوز سنتين) اعتمده مر (قوله

(٣٨) — شرواني وابن قاسم — اول) ومسوحا وخنثى إذا تحقق كونه منيا فطاهر لما صح عن عائشة رضي الله تعالى عنها كنت أحكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى وصح الاستدلال به لأن المخالف يرى في فضلاته صلى الله عليه وسلم ما هو مذهبا

انما كغيرها غلى انه كان من جماع فيلزم اختلاط منى المرأة لانه لا يحتمل الا نبياء صلى الله عليه وسلم وتجوز احتماله الذي افهمه قول عائشة في اصباحه صائماجنبنا من جماع غير احتلام (٢٩٨) محمول على ان الممتنع احتلام من فعل برؤية لان هذا هو الذى يكون من الشيطان

بخلافه لا عن رؤية شئ. لانه قد ينشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المني وبفرض صحة هذا فهو نادر فلا نظار لاحتماله وزعم خروجه من مخرج البول غير محقق بل قال اهل التشریح ان في الذكرك ثلاث مجارى مجرى للمني ومجرى للبول والودى ومجرى للمني بين الاوالب وبفرضه فالملاقاة باطنا لا تؤثر بخلافها ظاهر او من ثم يتنجس من مستنج بغير المام الملاقاة لها ظاهرا ولا ينافى الاول ما مر في الطعام الخارج لان الملاقاة هنا ضرورية في باطنين بخلافها ثم لم يلحقوا به بلغم نحو الصدر كما مر وبما تقرر علم ان مافي الباطن نجس لسكرته في الحى لا يدار عليه حكم النجس الا ان اتصل بالظاهر او اتصل بعض الظاهر كعوديه وفي قواعد الزركشى اسباب في ذلك وهذا خلاصة المعتمد منه بل قولنا نجس لسكرته الى اخره يجمع به بين القوانين بانه ليس في الجوف نجاسة ومقابلته ويسن غسله رطبا وفركه يابساً لكن غسله افضل (قلت الاصح طهارة منى غير الكلب والخنزير وفرع احدهما والله اعلم) لانه اصل حيوان طاهر

خلافه (قوله انها الخ) بيان للبوصول (قوله كغيرها) أى في النجاسة وكان الاولى كفضلات غيره (قوله على انه الخ) عبارة النهاية قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به إلا على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم واجيب بصحة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة فضلاته لان منيه عليه الصلاة والسلام كان من جماع الخ (قوله فيلزم الخ) في اللزوم نظر لاحتمال كونه من نحو النظر قاله البصرى وحقه ان يكتب على قول الشارح كان من جماع مع ان الشارح اشار الى دفع ذلك النظر بقوله الاتى وبفرض الخ (قوله من فعل) اى ايلاج برؤية اى بصورة حيوان ادى ولا (قوله لان هذا) اى الاحتمال من فعل برؤية شئ (قوله عن نحو مرض) ككثرة الذكرك والمراقبة (قوله وبفرض صحة هذا) اى كونه نشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المني عرش (قوله وبفرضه) اى فرض اتحاد المخرج (قوله وزعم خروجه) الى قوله ولا ينافى في المغنى ما يوافقه (قوله ومن ثم يتنجس الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو بال الشخص ولم يغسل محله تنجس منيه وإن كان مستجمرا بالا حجار وعلى هذا الوجه ما مر من استنجت بالا حجار تنجس منيه ما يحرم عليه ذلك لانه ينجس ذكره اه قال عرش قوله من استنجت الخ كذا لو كان هو مستجمرا بالحجر فيحرم عليه جماعها ويحرم عليها تمكينه ولا نصير بالا متناع ناشئة عليه فلو فقد المام امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذرا في جوازه نعم إن خاف الزنا توجه انه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستجمر بالحجر الرجل او المرأة ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستجمرا بالحجر وهى بالما وقوله ويحرم عليه أى وعليها ايضا (قوله للملاقاة) اى المني لها أى النجاسة (قوله الاول) وهو عدم تأثير الملاقاة باطنا (قوله ما مر في الطعام الخ) اى تنجسه عند الفقال (قوله في باطنين) اى فى امرين باطنين وهما المني والبول بصرى (قوله بخلافها ثم) اى بخلاف الملاقاة في الطعام المذكور فانها ليست ضرورية وفي ظاهرى وباطنى كرى (قوله لم يلحقوا به) اى بالطعام الخارج قبل وصوله للمعدة في التنجس (قوله كاسر) اى فى شرح وقى (قوله اسباب الخ) اى اطالة كلام (قوله وهذا) اى قوله ان مافي الباطن الخ (قوله ويسن غسله الخ) عبارة النهاية والمغنى ويسن غسل المني للخروج من الخلاف اه قال غش أى مطلقا رطبا كان أو جافا لكن يعارضه أن محل مراعاة الخلاف ما لم تثبت سنة صحيحة بخلافه وقد ثبت فركه يابساً هنا فلا يلتفت لخلافه اه (قوله وفركه يابساً الخ) ينبغي ان يتامل معنى استحباب فركه مع كون غسله افضل فان كون الغسل افضل يشعر بان الفرق خلاف الاولى فكيف يكون سنة إلا ان يقال انهم ساءتان احدهما افضل من الاخرى كما قيل في الاقامة في الجلوس بين المسجدتين انه سنة والافتراش افضل منه ولكن فى سم على حج عن شرح الارشاد ويسن غسله رطبا وفركه يابساً الحديث فى مسند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند الخالف لمعارضته لسنة صحيحة عرش (قوله لانه) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله مطلقا الى ويض الميته (قوله يبيض مالا يؤكل لحمه الخ) اى حيوان طاهر لا يؤكل الخ (قوله بزر القز) هو البيض الذى يخرج منه دود القز طاهر ولو استحال البيض دما واصلح للتخلق فطاهرة ولا فلانها يوقى معنى ومن هذا البيض الذى يحصل من الحيوان بلا كبس ذكر فانه اذا صار دما كان نجسا لانه لا يأتى منه حيوان اه حجب بالمغنى اه عرش (قوله فهو طاهر الخ) شامل لغير المتصلب اذا خرج من حى او مذكا وهو طاهر لانه كالمنى او العلقاة والمضغة سم وعرش (قوله مطلقا) اى علم ضرره ام لا اتصلب ام لا قول المتن (غير الادى) اى الجنى فيما يظهر عرش (قوله وبه الخ) اى بقوله وليس الخ (قوله كالفرس) وإن ولدت بغلا نهاية ومغنى (قوله الاصح خلافه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله من تعرض له) اى لما ويسن غسله رطبا) عبارة شرح الارشاد ويسن غسله رطبا وفركه يابساً الحديث فى مسند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند الخالف لمعارضته لسنة صحيحة (قوله فهو طاهر مطلقا) شامل لغير المتصلب اذا خرج من

تضمنه

فاشبه منى الادى ومثله يبيض مالا يؤكل لحمه فهو طاهر مطلقا يحل أكله ما لم يعلم ضرره ويبيض الميته ان

تصلب طاهر ولا لانتجس (ولبن مالا يؤكل كل غير الادى) لانه فضله وليس اصل حيوان طاهر وبه فارق منيه اما ابن الما كول كالفرس فطاهر إجماعا إلا من ذكره او جلالة فهو نجس على قول والاصح خلافه (نتيجه) لم ار من تعرض له صرح بعض الحنفية فى لبن الراكه وهى الفرس

او البرذونة المتخذة للنسل بانه مسكر فيه شدة مطربة جدا فان ثبت ذلك في لبن بعينة قلنا بنجاسته دون غيره لان الظاهر ان ذلك يختلف باختلاف الطباع وأما الحكم على الجنس كله لوجوده في افراد منه فبعيد نعم قياس ما مر في الميتة التي لا نفس لها سائلة انه لو ثبت ذلك في أكثر افراد الجنس حكمنا به على كله ثم رايت في بعض كتبهم المعتمدة ان الخلاف فيه ليس من (٢٩٩) حيث اسكاره لانه حينئذ كبز البرنج عندهم وهو مباح أي

القليل منه بل من حيث ان اللبن تبع اللحم وأبو حنيفة له فيه رواية أنه لا يحل والأصح حله عنده وان الكلام ليس في اللبن نفسه مطلقا بل في المتخذ منه أي وهو انه يحمض فاذا حمض كان اسكاره على قدر حمضه وقد يتخذ منه عرق ليشتد السكر منه وهذا لا شك في نجاسته لصدق حد المسكر عليه ولا فرق بين أكل المحبل وعدمه كبحار أحبل فرسا وشاة ولدت كلبا كما شمله كلامهم و قول الزركشي انه نجس قطعاً ممنوع وأما لبن الآدمي ولو ذكرنا وصغيرة وميتا فظاهر أيضا إذ لا يليق بسكرامته أن يكون منشؤه نجسا والزيادة لبن ما كول بحري كما في الحاوي ربحه كالمسك ويأضه بياض اللبن فهو طاهر أو عرق سنوربري كما هو المعروف المشاهد وهو كذلك عندنا ويعني عن قليل شعره كالثلاث كذا أطلقوه ولم يبينوا ان المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء

تضمنه هذا التنبيه من حكم لبن الرمكة الآتي (قوله أو البرذونة) يأتي تعريفه في قسم الصدقات كردى وفي الاوقيانوس انه نوع من الفرس فيما وراء النهر له كمال صلاحية للحمل اه (قوله المتخذة للنسل) ليتامل فائدة هذا القيد بصري ويظهر انه لبيان المعتاد فيما وراء النهر من اتخاذها للنسل دون الركوب والحمل (قوله لانه) أي اللبن حينئذ أي حين اسكاره (قوله أي القليل منه) أي القدر الذي لا يسكر لقلته (قوله فيه) أي في لحم الفرس (قوله مطلقا) أي حمض أو لا (قوله ولا فرق) إلى قوله كالثلاث في المغني لا قوله وشاة إلى وأما لبن الآدمي وإلى المتن في النهاية لا قوله كما هو المعروف إلى ويعني (قوله ولا فرق النخ) أي في طهارة لبن المأكول (فائدة) اللبن افضل من عسل النحل كما صرح به السبكي واللحم افضل منه كما عتمده الرمي خلافا لوالده شوبري أي لقوله <sup>عليه السلام</sup> سيد ادم أهل الدنيا والآخرة اللحم واللحم أيضا افضل طعام الدنيا والآخرة اللحم اه الجامع الصغير للسيوطي وفي الاحياء ما حاصله ان مدامه كلة اربعين يوما تورث قسوة القلب وتركه فيها يورث سوء الخلق بحري (قوله وشاة ولدت كلبا النخ) عبارة النهاية وكذا لبن الشاة أو البقرة إذا ولدها كلب أو خنزير فما يظهر خلافا للزركشي في خادمه ولا فرق بين لبن البقرة والعجولة والثور والعجل خلافا للقبيني ولا بين ان يكون على لون الدم أو لا وان وجدت فيه خواص اللبن كتنظيره في الحني اما ما اخذ من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقا كما في المجموع اه (قوله منشؤه) أي ما يربى هو به (قوله كما هو المعروف النخ) عبارة المغني كما سمعته من ثقات اهل الخبرة بهذا اه وعبارة السكردي وهو المعروف المشهور الذي سمعنا من ثقات اهل الحبيشة الذين باقوا بادم من بلدهم اه (قوله ويعني النخ) وليحترز ان يصيب النجاسة التي في دبره فان العرق المذكور من ثقتين عند دبره لا من سائر جسده كما اخبرني بذلك من اتق به مغني (قوله ان كان جامدا) ينبغي ان يكون العبرة بالملاقى سواء الماخوذ أو الماخوذ منه في الاناء أو في نحو مقلبة على قاعدة تنجس الجامد وحينئذ إذا كان الشعر كثيرا تنجس ما لا فاه فقط وبعد الحكم بتنجس الملاقى فما اخذ منه فهو ماخوذ من متنجس سواء وجد فيه من الشعر شيء أم لا وإذا كان الشعر قليلا فيعني عما لا فاه منه فان اخذ من الملاقى شيء فهو مما عني عنه فاذا انفصل هذا الملاقى المعفوع عنه بلا شعر فواضح او بشعر قليل بالنسبة اليه فكذلك او كثير وان لم يكن كثيرا بالنسبة لما كان فلا عفو فتأمل هذا التفصيل فانه لا يكاد يستفاد من التحفة ولا من كلام السيد وان كان عبارته اقرب اليه إلا ان قوله وان كان الشعر في ماخوذه كثير الكن بحيث النخ لا يتخلو عن شيء اه عبد الله باقتصر عبارة السيد عمره اذ كره في المانع واضح واما ما ذكره في الجامد فحل تأمل إذ العبرة فيه كما فاده رحمه الله تعالى بمحل النجاسة فان اخذ ما لا فاه كثير الشعر فنجس وان كان الشعر في ماخوذه قليلا بل او معدوما وان اخذ ما لم يلاقه كثيره فطاهر وان كان الشعر في ماخوذه كثير الكن بحيث يكون كل جزء من الماخوذ لم يلاقه إلا قليل وحينئذ فيخرج الشعر الماخوذ كلاً وما عدا قليله ثم يطيب به فقتبين انه لا اعتبار في الكثرة بالماخوذ مطلقاً اه (قوله لم يعرف عنه) أي عن الماخوذ ذو قوله والا أي بان قلت عني أي عن الماخوذ ذو قول المتن (والجزء المنفصل النخ) أو منه المشيمة التي فيها الولد طاهرة من الآدمي نجسة من غيره اما المنفصل منه بعد موته فله حكم ميتته بل ازراع نهاية ومعنى (قوله طهارة) أي قوله ولا لا تنجس في النهاية والمغني (قوله فيد الآدمي النخ) أي ولو مقطوعة في سرعة قتها ومعنى (قوله المنفصلة في الحياة النخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه كالاصل ان المسك طاهر مطلقاً وجرى عليه الزركشي

حي وهو ظاهر لانه كالمتى أو العلقة أو المضغة (قوله ان كان جامداً) أي وكان حصول الشعر فيه حال الجود (قوله المنفصلة في الحياة النخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه

الماخوذ منه والذي يتجه الأول ان كان جامداً لأن العبرة فيه بمحل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يعف عنه ولا عفى بخلاف المائع فان جبره كالأشياء الواحدة فان قل الشعر فيه عفى عنه ولا فلا ولا نظر بالمأخوذ (والجزء المنفصل من الحى كميته) طهارة ونجاسة فيد الآدمي طاهرة خلافاً لكثيرين وأية الخروف نجسة للخبر الحسن أو الصحيح ما قطع من حى فهو ميت نعم فارة المسك المنفصلة في الحياة

والأوجه أنه كالأنفحة الخ وفي العباب لكن التبعه ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد همارطوبة وإلا فهو متنجس الخ وقال مر أي والحطيط لا بد في طهارة المسك من انفصاله حال الحياة أيضا سم (قوله في الحياة) أي حياة الظئيفة نهاية (قوله ولو احتمالا) يؤخذ منه أنه لو رأى ظئيفة ميتة وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لأنها كانت طاهرة قبل الموت فتستحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة سم على حجج أه عش (وبعد ذكاته) الأولى الثانية كما في النهاية والمغني (قوله ولا تنجس المسك) عبارة النهاية والمغني والاسنى والإي وإن لم تنفصل في الحياة فنجان اه (قوله بالتركي) منسوب إلى الترك الذين فيما وراء النهر (قوله ذلك) أي كونه من غير المأكول (قوله إجماعا) إلى المتن في النهاية إلا قوله بخلافه إلى ولو شك وكذا في المغني إلا قوله وقياسه الخ (قوله وكذا الصوف) أي للضأن (والوبر) أي للابل (والریش) أي للطير (قوله سواء انتفخ) وبكره نتف شعر الحيوان حيث كان تالمه به يسيرا إلا حرم كرى (قوله أو تثار) أي بنفسه (قوله وخرج بشعر المأكول عضوا) وكذا خرج بذلك القرن والظلف والظفر المبانة فهي نجسة تخرج بأفضل وكردى (قوله وإن قلت الخ) يأتي عن النهاية والمغني خلافه (قوله كلام بعضهم) لعله أراد به كلام الشهاب الرملي الذي اعتمده النهاية والمغني عبارتهما واللفظ للأول هذا كله إذا لم ينفصل مع الشعر شيء من أصوله فإن كان كذلك مع رطوبة فهو متنجس يطهر بغسله كما في به والودرحه الله تعالى اه قال عش أي فلو كان يسيرا لا وقع له كقطعة لحم يسيرة انفصلت مع الریش لم يضر ويكفون الریش طاهرا مر سم على المنهج اه (قوله ولو شك في شعر الخ) ومثل الشعر اللبن إذا شك كنفاه به هل هو من حيوان مأكول أو غيره أو انفصل قبل التذكية أو بعدها فاته طاهر سواء كان في ظرف أو لا عبارة سم لو شك في اللبن أو في الشعر من مأكول أو أدمى أو لا فهو طاهر خلافا لما في الأنوار وإن كان ملقى في الأرض لأن الأصل الطهارة ولم تجز العادة بحفظ ما يليق منه على الأرض بخلاف اللحم فلهذا فصل فيها تفصيلها المعروف اه (قوله فهو طاهر الخ) وإنما لم يجز هنا تفصيل اللحم الملقاة لأن العادة جرت بالقاء هذه الأمور وعدم حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللحم مر اه سم على حجج اه عش (قوله إن العظم الخ) أي والجسد سم في شرح الغاية وعش على مر اه يجزى (قوله كذلك) أي وإن كان مرميا لجريان العادة برمي العظم الطاهر مر اه سم (قوله وبه صرح في الجواهر) أي بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم ملقاة وشك كنفالها هي من مذكاة أو لا لأن الأصل عدم التذكية نهاية وعبارته فيما سبق في شرح ولو أخبر بتنجسه الخ ولو وجد قطعة لحم في إناء أو خرقة بيلد لا يجوز فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فتنجس أو في إناء أو خرقة والجوش بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن غلب المسلمون فطاهرة غش قول المتن (وليست العلقمة والمضغة) ومع ذلك فلا يجوز أكل المضغة والعلقمة من المذكاة كما صرح بذلك شرح الروض في الاطعمة والاضحية عش (قوله وهي دم) إلى قوله الذي لا يجب في النهاية والمغني قول المتن (ورطوبة الفرج) وقع السؤال في الدرس عما يلاقيه باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس بذلك فيتنجس به ذكر الجماع أولا لأن ما في الباطن لا يتنجس أقول

كأصل أن المسك طاهر مطلقا وجرى عليه الزركشي والأوجه أنه كالأنفحة الخ وفي شرح العباب لكن التبعه ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد همارطوبة وإلا فهو متنجس الخ وقال مر ولا بد في طهارة المسك من انفصاله حال الحياة أيضا (قوله ولو احتمالا) يؤخذ منه أنه لو رأى ظئيفة ميتة وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لأنها كانت طاهرة قبل الموت فتستحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة (قوله ولو شك) وبكره نتف شعر الحيوان حيث كان تالمه به يسيرا إلا حرم كرى (قوله أو تثار) أي بنفسه (قوله وخرج بشعر المأكول عضوا) وكذا خرج بذلك القرن والظلف والظفر المبانة فهي نجسة تخرج بأفضل وكردى (قوله وإن قلت الخ) يأتي عن النهاية والمغني خلافه (قوله كلام بعضهم) لعله أراد به كلام الشهاب الرملي الذي اعتمده النهاية والمغني عبارتهما واللفظ للأول هذا كله إذا لم ينفصل مع الشعر شيء من أصوله فإن كان كذلك مع رطوبة فهو متنجس يطهر بغسله كما في به والودرحه الله تعالى اه قال عش أي فلو كان يسيرا لا وقع له كقطعة لحم يسيرة انفصلت مع الریش لم يضر ويكفون الریش طاهرا مر سم على المنهج اه (قوله ولو شك في شعر الخ) ومثل الشعر اللبن إذا شك كنفاه به هل هو من حيوان مأكول أو غيره أو انفصل قبل التذكية أو بعدها فاته طاهر سواء كان في ظرف أو لا عبارة سم لو شك في اللبن أو في الشعر من مأكول أو أدمى أو لا فهو طاهر خلافا لما في الأنوار وإن كان ملقى في الأرض لأن الأصل الطهارة ولم تجز العادة بحفظ ما يليق منه على الأرض بخلاف اللحم فلهذا فصل فيها تفصيلها السابق (قوله فهو طاهر الخ) وإنما لم يجز هنا تفصيل اللحم الملقاة لأن العادة جرت بالقاء هذه الأمور وعدم حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللحم مر (قوله وقياسه العظم كذلك)

ولو احتمالا على الأوجه أو بعد ذكاته طاهرة وإلا لتنجس المسك بها لرطوبته قبل انعقاده قبل ومنه نوع من غير ما كؤل هو اطييه وهو المسمى بالتركي فيتعين اجتناب ما علم فيه ذلك لنجاسته (إلا لشعر المأكول فطاهر) إجماعا وكذا الصوف والوبر والریش سواء انتفخ ام جزام تثار وخرج بشعر المأكول عضو ابين وعليه شعر فاته نجس وكذا شعره وكذا لحمه عليها ريشة ولا اثر لما باصلها من الحرة حيث لا لحم به ولا لشعر خرج مع أصله بخلافه مع قطعة جلده منيته وإن قلت اخذا بما تقرر في لحمه عليها ريشة خلافا لما يوهمه كلام بعضهم ولو شك في شعر أو نحوه أهو من مأكول أم غيره أو هل انفصل من حي أو ميت فهو طاهر لأن الأصل طهارة نحو الشعر وقياسه إن العظم كذلك وبه صرح في الجواهر (وليست العلقمة) وهي دم غليظ استحبال عن المني سمي بذلك لعلوقه بكل ما لامسه (والمضغة) وهي قطعة لحم بقدر ما يمضغ استحالت عن العلقمة (ورطوبة الفرج) أي القبل وهو ماء ابيض متردد بين المذي والعرق يخرج من باطن الفرج



الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد أو قبيله والقطع في ذلك ذكره الامام واعترض بأن المنقول جريان (٣٠١) الخلاف في الكل (ينجس) من الحيوان الطاهر وقول

الشارح من الآدمي ليس لاجراهما من غيره بل لبيان أن مقابل الاصح فيها أقوى من غيره منه فيها من الآدمي كما يعلم من تقريره له (في الاصح) أما الأوليان فأولى من المني لانهما أقرب منه إلى الحيوانية وأما قول الاسنوي شرطهما على طريقة الرافعي أن يكونا من الآدمي لنجاسة مني غيره عنده وهما أولى منه بالنجاسة ويدل له جزم الرافعي بطهارة مني الآدمي وحكاية خلافاً قوياً في نجاستهما منه اهـ فردود بانهما أقرب إلى الحيوانية منه وهو أقرب إلى الدموية منهما وفيه نظر لأن اصاله المني لم يعارضها فيه ما يبطلها واصالتها عارضها عند مقابل الاصح القائل بنجاستهما ما يبطلها وهو أن العلقه دم كالحيض والمضغة قطعة لحم فهي كهيئة الآدمي النجسة على قول للشافعي فهذا النصح جزم الرافعي بطهارة المني وحكاية الخلاف القوي في نجاستهما لكننا مع ذلك لانجزم على طريقة

الظاهر أنه يتنجس بذلك ومع هذا فينبغي أن يعفى عن ذلك فلا ينجس ذكر الجماع لكثرة الابتلاء به وينبغي أن مثل ذلك أيضاً ما لو ادخلت أصبعها الغرض لانه وإن لم يعم الابتلاء به كالجماع لكنهما قد تحتاج اليه كان ارادت المبالغة في تنظيف المحل وينبغي أيضاً انه ان طال ذكره وخرج عن الاعتدال ان لا ينجس بما اصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل اليه ذكر الجماع المعتدل لعدم إمكان التحفظ منه فاشبه ما لو ابتلى النائم بسيلان الماء من فيه فانه يعفى عنه ماشقة الاحترار عنه فكذا هنا عش (قوله الذي لا يجب غسله) خلافاً للغبني والنهاية لكن مقتضى آخر كلام الثاني أنه يعفى عنه عبارته والحاصل أنها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوفية وهي إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها فلا يتنجس ذكر الجماع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المنفصل من أمه والا مر بغسل الذكر المحمول على الاستحباب ولا يتنجس أي الرطوبة مني المرأة على ما مر اهـ قال عش قوله مر والحاصل الخ يتأمل هذا مع قوله بعدم وجوب غسل ذكر الجماع فانه يصل إلى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم على البهجة ما يفيد أننا وإن قلنا بنجاسته يعفى عنه وقوله فهي نجسة خلافاً للحج حيث قال بطهارتها أن خرجت مما يصل اليه ذكر الجماع وهو الأقرب اهـ (قوله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله الخ) والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهي ما تكون في المحل الذي يظهر عند جلوسها وهو الذي يجب غسله في الغسل والاستنجاء ونجسة قطعاً وهي ما وراء ذكر الجماع وطاهرة على الاصح وهي ما يصله ذكر الجماع شيخنا اهـ بجري (قوله ومن وراء باطن الفرج الخ) لعل المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج سم (قوله والقطع في ذلك) أي فيما يخرج من وراء باطن الفرج (قوله في الكل) أي من الأقسام الثلاثة قول المتن (ينجس) بفتح الجيم معنى (قوله من الحيوان) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله من الحيوان الخ) أي ولو غير ما كوله من آدمي أو غيره نهاية ومعنى (قوله الطاهر) خرج به النجس ككل ونحوه نهاية (قوله فيها) أي الثلاث المذكورة في المتن حال من مقابل الاصح على مذهب سيدي به (من غيره) أي غير الآدمي حال من ضمير فيها (أقوى منه) أي من مقابل الاصح خبر أن أي تلك الثلاث حال من ضمير منه (من الآدمي) حال من ضمير فيها (قوله من تقريره) أي الشارح المحقق (له) أي لمقابل الاصح (قوله أما الأوليان) أي طهارة العلقه والمضغة (قوله من المني) أي بالطهارة (قوله شرطهما) يعني شرط طهارة الأوليين (قوله ان يكونا) الأولى الثانية (قوله وهما) أي الأوليان من غير الآدمي (أولى منه) أي من مني غير الآدمي (قوله ويدل له) أي اسكنو هما أولى من المني بالنجاسة (قوله منه) أي الآدمي (قوله وفيه نظر) أي في الرد المذكور (قوله فيه) أي في الآدمي (قوله بنجاستهما) أي العلقه والمضغة من الآدمي (قوله وهو) أي ما يبطلها (قوله ولهذا) أي لان اصاله المني لم يعارضها شيء واصالة العلقه والمضغة عارضها ما ذكر (قوله مع ذلك) أي النظر المذكور (قوله بل ذلك) أي قول المنهاج وليست العلقه والمضغة بنجس وقوله لما ذكره أي الاسنوي من التقييد المذكور وقوله ولا يعارضه أي احتمال الاطلاق وقوله أي لانه تابع أي الرافعي (في ذلك) أي فيما ذكر من الجزم والحكاية المذكورين (قوله وأما الاخرية)

أي وإن كان مرمياً لجريان العادة برمي العظم مر (قوله ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً) جعل الرطوبة ثلاثة أقسام كما ترى وقد ذكره كذلك في شرح العباب ثم خالفه حيث قال قال الأذري ومحل الخلاف في الخارجة مما لا ينفرج جلوس المرأة ولا يلحقه الغسل بالماء وأما ما يلحقه الغسل فله حكم الظاهر اهـ ونقله في الخادم عن صاحب المدين ثم كلام الأذري المذكور صريح في أن الخارجة مما يلحقه الماء لا خلاف في طهارتها أو ما لا يلحقه فيها خلاف والاصح الطهارة وينافيها ما يأتي من نجاسة

الرافعي بما قاله الاسنوي من تقييدهما بكونهما من الآدمي بل ذلك محتمل لما ذكره ولا إطلاق طهارتهما من الحيوان الطاهر نظر إلى أقرب بينهما من الحيوانية ولا يعارضه جزم الرافعي بطهارته وحكاية الخلاف في نجاستهما لانه تابع في ذلك للأصحاب الناظرين لما ذكرته ان اصاله المني لم يعارضها شيء بخلاف اصالتهما وأما الاخرية ولا فرق بين انفصالها وعده على المعتمد فلانها كالعرق

أى رطوبة الفرج (قوله وتولدها من محل النجاسة الخ) قال في شرح العباب أى والنهاية والمغنى بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها حينئذ رطوبة جويفية والرطوبة الجويفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها أه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهي ماء أبيض متردد بين المذى والعرق يخرج الخ سم (قوله وبفرضه الخ) محل تأمل لأن غاية ما يقتضيه الضرورة العفو لمشفقة الاحتراز عنه مع كثرة الاحتياج إليه لا الطهارة بصرى وسم وقد يمنع بما تقدم من طهارة الطعام الخارج وطهارة البلغم النازل من أقصى الحلق للضرورة (قوله فضرورة) إلى قوله وإن قلنا في النهاية والمغنى (قوله حتى لا يتنجس ذكره الخ) هذا ظاهر في شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز في الدخول ما يجب غسله وقد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام في نجاسة ما فيه سم (قوله كالبيض والولد الخ) وقد في شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمنفصل في حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع أه وفي شرح الروض وظاهر أن محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة انتهى سم (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تفريع كلام

وتولدها من محل النجاسة  
غير متيقن خلافا لمن زعمه  
فلا ينظر إليه وبفرضه  
فضرورة وصول ذكر  
المجامع والبيض والولد  
لمحلهما أوجب طهارتها حتى  
لا يتنجس ذكره بها  
كالبيض والولد ومن ثم  
قال في المجموع في موضع  
لا يجب غسل المولود أجماعا  
وإن قلنا بنجاسة الرطوبة  
وبحث البلقينى أن رطوبة  
ثقبه بول المرأة نجسة  
قطعا أن كانت أصلها

الخارجة من الباطن إلا أن يقال على بعد يمكن حمل هذه على أن المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج وفسر في المجموع الرطوبة الطاهرة بأنها ماء أبيض متردد بين المذى والعرق وفيه أن الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها إذا خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة أه باختصار كبير ولم يزد إلا سنوى وشيخ الإسلام وغيرهما على ما تقدم عن المجموع (قوله وتولدها من محل النجاسة غير متيقن) قال في شرح العباب بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها حينئذ رطوبة جويفية والرطوبة الجويفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها أه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهي ماء أبيض الخ ثم قال فيه قبل محل الخلاف أيضا في رطوبة الفرج قبل البلوغ بالحيض وإلا ففي نجسة لما يلاقيها من الدم في الباطن فتنجس به ويردوان حكى عن ابن دقيق العيد أنه مخالف لكلامهم والمعنى أما الأول فظاهر وأما الثاني فلا نه أن أريدا الحكم بنجاستها في حال الحيض فظاهر كما مر أخذه من كلام الأذرى وإن أريد الإطلاق كان غير صحيح لأنه لا حيض حتى يتنجس أو وجوده في الجوف فكذلك إذا عبرة بالملاقاة فيه كما يأتى أه ثم قال في قول العباب نعم أن انفصلت رطوبة فرجها فنجسة ما نصه بان خرجت من جوفها ولو إلى داخله الذى يجب غسله خلافا لما توهمه عبارة كغيره فلا انفصال ليس بشرط إذا الرطوبة الخارجة من الجوف طاهرة وإن انفصلت كما اقتضاه إطلاقهم أه ثم قال وترددان العباد في طهارة القصة القصعة البيضاء وهي التي تخرج عقب انقطاع الحيض والظاهر أنه أن تحقق خروجها من باطن الفرج أو أنها نحو دم متجمد فنجسة وإلا فطاهرة أه ولا يخفى اشكال الحكم بعدم نجاسة ذكر المجامع بعد وجود الحيض وإن انقطع واغتسل لأن المحل الذى وصل إليه تنجس بدم الحيض وملاقاة الذكر له ملاقاته شيء من الظاهر وهو لا يمنع التنجس وإن حكمنا بعدم التنجس بالملاقاة في الباطن فليتأمل (قوله فضرورة الخ) قد يقال هذه الضرورة لا تقتضى الطهارة لسكفاية العفو عنها (قوله حتى لا يتنجس الخ) قد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام في نجاسة ما فيه (قوله حتى لا يتنجس ذكره) هذا ظاهر في شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر يجاوز في الدخول ما يجب غسله (قوله لا يجب غسل المولود) قد يشكك مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا اثر للتلاقي بين الباطنين في الباطن أو أنه عفى عن ملاقاته لها (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تفريع كلام المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يثبت مع قوله وإن قلنا وقد في شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمنفصل في حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل حيا بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع

من الخارج وكذا ان شك لان الاصل في مثل هذه النجاسة الا ما تحقق استثناءه وكذا رطوبة (٣٠٣) فرج الحيوان الطاهر فانه يخرج البول

وكذا رطوبة الدبر قال  
وقضية كلام البغوى الجرم  
بطهارة رطوبة باطن الذكر  
أى وصرح به جمع ولا شك  
أن فيه مخرجى المني والبول  
يجمعان في ثقبته فان  
كان البلى من مجرى المني  
فطاهر او من مجرى البول  
أوشك فنجس اه وما ذكره  
ظاهر إلا في مسئلة فرج  
الحيوان لما مر فيه وإلا في  
مسئلة الشك فالذى يتجه فيه  
في الجميع الطهارة ودعواه  
الأصل السابق بمنع لان  
تلك الرطوبة مشابهة للعرق  
كما علم مما مر فلا نحكم  
بنجاستها إلا ان علم اختلاطها  
بنجس (ولا يظهر نجس  
العين) بغسل لانه إنما شرع  
لأزاله ما طرأ على العين ولا  
استحالة الى نحو ملح لان  
حقيقة الاستحالة هنا أن يبقى  
الشيء بحاله وإنما تغيرت  
صفاته فقط لكن يستثنى  
من هذا شيان لأن ثالثهما  
في الحقيقة للنص عليهما  
ولعموم الاحتياج بل  
الاضطرار اليهما ومن ثم قال  
(الاخر) ولو غير محترمة  
وارادها مطلق المسكر  
ولو من نحو زبيب وتمر  
وحب لتصرح به كالاصحاب  
في بابي الربا والسلم بحل تلك  
المستلزم لطهارتها على ان  
أهل الاثر ومالك واحد  
على وصفه بذلك كما هو قول  
للشافعي (تحللت) بنفسها من

المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للتلاق  
بين الباطنين في الباطن أو انه في عن ملاقاتها سم وقد يجاب بان شدة الضرورة اقتضت الطهارة كما مر  
عنه في الطعام الخارج والبلغم النازل عن أقصى الحلق (قوله من الخارج) أى بما خرج من الباطن وقال  
الكردى أى من البول اه (قوله فانه) أى الفرج (قوله قال) أى البلقينى (قوله في ثقبته) أى ثقبه  
الذكر (قوله اه) أى بحث البلقينى كرى (قوله لما مر الخ) أى من قوله فلانها كالعرق الخ (قوله  
فالذى يتجه فيه) أى في الشك (قوله في الجميع) أى في رطوبة ثقبه بول المرأة ورطوبة باطن الذكر بصرى  
أى فيها ووشك في واحدة منهما هل اصلها من الخارج ام لا (قوله السابق) أى في قوله لان الاصل في مثل الخ  
(قوله كما مر) أى في قوله فلانها كالعرق الخ (قوله إلا ان علم اختلاطها بنجس) يؤخذ منه انه إذا علم ملاقة  
بدون اختلاط فطاهر ووجه ما مر ان الملاقة في باطنين لا تصرف في باطنين لا تصرف في باطنين لا تصرف في باطنين  
في النهاية إلا قوله قبل وكذا في المغنى إلا قوله لا تصرف في باطنين لا تصرف في باطنين لا تصرف في باطنين  
ملاحة فصارت ملحاً وأحرقت فصارت رماداً نهاية ومعنى (قوله وإنما تغيرت صفاته) بأن ينقلب من صفة  
الى صفة أخرى (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله لكن يستثنى من هذا الخ (قوله ولو غير محترمة) والمحترمة هى  
التي عصرت لا بقصد الخمرية بان عصرت بقصد الخالية أو لا بقصد شيء وغير المحترمة هى التي عصرت الخمرية  
ويجب إراقتها حينئذ قبل التخلل وتغير الحكم بتغير القصد بعد وهذا التفصيل في التي عصرها المسلم وما لا  
عصرها الكافر فهى محترمة مطلقاً شيخنا وبجزمى (قوله بحل تلك) يعنى بحل بيع خلاها والسلم فيها (قوله  
على ان أهل الاثر الخ) عبارة شرح العباب أى والنهاية طاهر كلامه تغايرهما أى والخمر والنبيذ وهو ما حكاه  
الشيخان عن الاكثرين لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعى ومالك واحمد وأهل الاثر انها اسم  
لكل مسكر اه سم (قوله على وصفه بذلك) أى جروا على تسمية كل مسكر بالخمر حقيقة وفي المسئلة  
قوله لان هل الخمر حقيقة في المعصرة من العنب مجاز في غيرها وحقيقة في كل مسكر رشيدى (قوله كما هو الخ)  
أى كون الخمر حقيقة في مطلق المسكر (قوله تحللت) أى صارت خلا (قوله والتحريم) استطرادى (قوله  
قيل الخ) عبارة الخطيب قال الحلبي قد يصير العصير خلا من غير تخمر في ثلاث صور إحداها أن يصب في  
الدين المعتق بالخل ثانيها أن يصب الخل في العصير فيصير بمخالطته خلا من غير تخمر لكن محله كما علم مما مر ان  
لا يكون العصير غالباً ثالثها أن تجرد حبات العنب من غنأفيده ويغلبها الدين ويطين راسه اه وجزم شيخنا  
بذلك بلا عزم وكذا يجوز به الشارح في التنبيه الثاني (قوله لتعذر اتخاذها) أى انظره مع الخ إلا ان يقال  
غالباً سم عبارة النهاية ولا أن العصير لا يتخلل إلا بعد التخمير غالباً فلو لم يقل بالطهارة لم يمانعه ذكر الخل وهو  
حلال إجماعاً ولو بقي في قعر الاناء دردى خمر فطاهر إطلاقهم كما قاله ابن العباد انه يطهر تبعاً للاناء سواء  
استحجر ام لا كما يطهر باطن جوف الدين بل هذا أولى اه (قوله على إطلاقه) أى المصنف (قوله تخلل ما وقع  
فيه خمر) قضيته انه لو وقع على الخمر خمر ثم تحللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغى انها تطهر ويدل لها ما يأتى عن  
البغوى فيما لو ارتفعت بفعل فاعل ثم غمر المرتفع قبل الجفاف بخمر أخرى بل لا بد انه لو وقع على الخمر نبيذ ثم  
تحللت طهرت للمجانسة في الجملة ثم رأيت قال في شرح العباب عن الزركشى وابن العباد واحترز الشيخان

اه وفي شرح الروض وظاهر أن محله أى محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذ لم يكن معهما رطوبة نجسة  
اه (قوله لما مر فيه) لكن يحتاج الى دفع استدلاله بأنه مخرج البول اللهم إلا ان يدفع بان ملاقة الباطنين  
في الباطن لا تؤثر إلا ان قضية ذلك تأثير الملاقة في ظاهر الفرج ولا مانع من التزامه (قوله على ان أهل الاثر  
الخ) عبارة شرح العباب طاهر كلامه تغايرهما أى والخمر والنبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الاكثرين في  
الاشربة الى ان قال لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعى ومالك واحمد وأهل الاثر انها اسم لكل مسكر  
اه (قوله لتعذر اتخاذها) انظره مع الخ إلا ان يقال غالباً (قوله تخلل ما وقع فيه خمر) قضيته انه لو وقع على

غير مصاحبة عين أجنبية لها لان علة النجاسة والتحريم الاسكار وقد زال والحل اتخاذ الخل إجماعاً وهو مسبوق بالتخمير قيل إلا في ثلاث صور فلو لم  
يطهر لتعذر اتخاذها ولا يرد على إطلاقه خلا فان زعمه تخلل ما وقع فيه خمر أو عظم نجس ثم نزع قبل تخلله لان مانع الطهارة هنا تنجسه لا كونه

بفرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على خل عما لو طرح خمر فوق خمر فانها تطهر ويحتمل الفرق بين ان يكون الخمر من جنسها فتطهر او من غير جنسها كما اذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه سم ويمكن ان يدفع النظر بارجاع ثم نزاع الى خمر ايضا وقوله لم تطهر اى كما صرح به في فتح الجواد وقوله ما ياتي عن البغوى الخ اعتمدته الاسنى والشهاب الرملى والنهاية وشيخناو البجيرى وكذا اعتمدته الخطيب الا في قيد قبل الجفاف فقال ولو بعد جفافه خلافا للبغوى في تقييده بقبل الجفاف اه (قوله المستثنى انما هو الخ) قد يقال بل المستثنى الخمر من حيث هي لان معنى ولا يطهر الخ لا يصير طاهرا او لا يقبل الطهارة وحينئذ لا بد ان يصير طاهرا او يقبل الطهارة انما هو الخمر لا الخل اذ هو بالنسبة اليه تحصيل الحاصل بصري عبارة سم قد يقال الخل هو الخمر لان العين العين وانما تغير الوصف والاسم فيصح ان الخمر اى عينها تطهر اه (قوله نظرا الخ) متعلق بقوله يتفرغ وقوله للغالب اى اذا صح الاستثناء المذكور وهو الذى جرى عليه النهاية والخطيب وغيرهما وسيجزم الشارح به آ نفاى التنبيه الثانى وقوله اى المطرد اى لو لم يصح ذلك الاستثناء قول المتن (وكذا ان نقلت من شمس الخ) او من دون الى آخره او فتح رأسه للواء سواء ا قصد بكل منهما التخلل ام لا بخلاف ما لو اخرجت منه ثم صب فيه عصير فتخمر ثم تخلل معنى زاد النهاية وكذا الوصب عصير في دن متنجس او كان العصير متنجسا اه وهل هذا النقل حرام او مكروه والراجح الكراهة شيخناو البجيرى (قوله فطهر) اى اذا لم يحصل بذلك هبوط للخمر عما كانت عليه او لا والاتجست لانصالحا موضع الدن بسبب الهبوط بجيرى قول المتن (يطرح شىء) اى ليش من جنسها اما التى من جنسها فلا تضر فلو صب على الخمر خمر اخر او نبيذ طهر الجميع على المعتمد زبادى اه بجيرى (قوله كمالج) اى ويصل وخبز حار ولو قبل التخمر معنى ونهاية (قوله او وقع) الى قوله كما يصير فى النهاية والمعنى (قوله او وقع فيها الخ) وليس منه فيما يظهر الدود المتولد من العصير فلا يضر عش واقرة البجيرى (قوله وإن لم يكن لاثرا فى التخلل) مقتضى هذه الغاية ان باء بطرح بمعنى مع لا للسمية ثم رايت فى البجيرى عن عش مانصه والباء بمعنى مع لا سمية لانه حينئذ يفيد قصر الحكم على عين تؤثر التخلل عادة اه (قوله وقد انفصل منه الخ) اى او هبطت الخمر بنزعها قلوبى اه قال عش بقى ما لو كان من شأنه التخلل ثم اخبره معصوم بأنه لم يتخلل منه شىء هل يطهر أم لا فيه نظروا الاقرب الاول لان هذا ليس مما اقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل ما يبنى فيه الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وباخبار المعصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتخلل اه (قوله كاسر) اى قبل التنبيه (قوله او كان نجسا الخ) وكلمته نجس بالعين العنايد وجانبها اذا تخمرت فى الدن ثم تخللت نهاية قال عش عن سم إن فى شرح الروض ما يخالفه اه وقال الرشيدى مراده مر به الرد على الشهاب بن حجر فى شرح الارشاد اه وفى بعض الهوامش ما نصه قاله القاضى والبغوى لو أدخل العنب

خمر (تنبيه) المستثنى انما هو الخمر بقيد التخلل لا مطلقا كما هو واضح فاندفع ما قيل فى عبارته تساهل لان الطهر للخل لا للخمر ويتفرغ على سبق الخل بالتخمر الحث فى أنت طالق ان تخمر هذا العصير فتخلل ولم يعلم تخمره نظرا للغالب أو المطرد (وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه) فطهر (فى الاصح) اذ لا عين (فان خللت بطرح شىء) كمالج أو وقع فيها بلا طرح وبقي الى تخللها وإن لم يكن له أثر فى التخلل أو نزوع وقد انفصل منه شىء أو كان نجسا وإن نزع فوراً كما نرى نعم يستثنى نحو حبات العنايد مما يعسر التثني منه كما يصرح به كلام المجموع وجرى عليه جمع متقدمون ومتأخرون خلافا لآخرين وإن أولوا كلام المجموع وبنوا كلام غيره على ضعيف إذ لا ملجى لهم الى ذلك

الخمر خمر ثم تخللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغى أنها تطهر ويدل عليه ما يأتى عن البغوى فيما لو ارتفعت بفعل فاعل ثم غمر المرتفع قبل الجفاف بخمر اخرى بل لا يبعد انه لو وقع على الخمر نبيذ ثم تخللت طهرت للمجانسة فى الجملة ثم رايت فى شرح العباب عن الزركشى وابن العماد واحترز الشينخان بفرضهما التفصيل الآتي فى طرح العصير على خل عما لو طرح خمر فوق خمر فانها تطهر ويحتمل الفرق بين ان يكون الخمر من جنسها فتطهر او من غير جنسها كما اذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه (فرع) فى شرح مرو لو بقى فى قعر الاناء ردى خمر فظاهر اطلاقهم كما قاله ابن العماد أنه يتطهر تبعا للأناء سواء استحجرام لا كما يطهر باطن جوف الدن بل هذا الى وظاهر كلامهم ايضا انه لا فرق فى العصير بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا او سكر او اتخذ من نحو عنب ورومان او بروز بيب طهر بانقلابه خلافا به جزم ابن العماد وليس فيه تحليل بمصاحبة لان عين نفس العسل او البرونحو هما يتخمر كما رواه ابو داود وكذلك السكر فلم يصحب الخمر عين اخرى اه (قوله لان الطهر لا للخمر) فديقال الخل هو الخمر لان العين العين وانما تغير الوصف والاسم فيصح ان يقال ان الخمر اى عينها طهرت (قوله فان خللت بطرح شىء) عبارة الروض لا مع عين قال فى

مع العناقيد في الدين وصار خلافاً قال ابن العباد لان حبات العنب ليست بعين اجنبية وكذا عراجينه والورق الذي لا يستغنى عنه غالباً وقال الغزالي التنقية من الحبات والعناقيد لم يوجبها احد وهذا كله صريح واضح في المسئلة فلا يعدل عنه وإن قال العباب وتبعه النهاية ومثله اى المتنحس بالعين والعناقيد وحباتها اذا تخمرت في الدين ثم تخللت فانه تبع فيه شرح الهجة التابع للجلال البلقيني في جواب سؤال وقد اطال شارحه ابن حجر في الرد عليه فراجعوه عبارة في الامداد ويستثنى العناقيد وحباتها فلا يضر مصاحبتهما للخمر اذا تخللت كما فهمه كلام المجموع وصرح به الامام الكافى والقاضى والبغوى وجزم به البلقيني ومشى عليه الانوار ونوى الرطب كحبات العناقيد انتهت عبارة السكردى على شرحه بافضل ويعنى عن حبات العناقيد ونوى التمر ونفله وشارحه العناقيد على المنقول كما وصحته في بعض الفتاوى خلافاً للشيخ الاسلام والخطيب والرملى وغيرهم وفاق في ذلك للشارح اهـ (قوله ما احتيج الخ) لعله بالمند كما هو صريح تعبير غيره (قوله ويحرم تعمد

ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما يثبت في شرح العباب سم اى بل يكره شيخنا (قوله تتخذ خلا) اى تعالج بشئ حتى يصير خلا بغيرى (قوله وعلته) الى قوله وفى معنى التخلل فى المغنى الا قوله كما لو قتل مورثه (قوله وعلته) اى عدم الطهارة (قوله لانه) الى قوله وفى معنى التخلل فى النهاية الا قوله يحرم وقوله كما لو قتل الى ويظهر (قوله بفعل محرم) ما وجه ذكر الحرمة في بيان حكمة النهي والحال انها لم تثبت الا به بخلاف منع ميراث القاتل فان منع القتل معلوم قبل ذلك بغير الدليل الدال على منع الارث ولعل هذا وجه ضعف هذه العلة المترتب عليه ضعف المبنى عليه بصرى (قوله وعلى هذا) اى التعليل الثانى (قوله بالنقل السابق) اى فى المتن وقوله ثم اى فى النقل السابق (قوله وما رتفعت اليه لكن الخ) بخلاف ما لو نقص من خمر الدين بأخذ شئ منها أو أدخل فيه شئ فارتفعت بسببه ثم أخرج فعادت كما كانت الا ان صب عليها خمر حتى ارتفعت الى المواضع الاولى واعتبر البغوى كونه قبل جفافه واعتمده والدرجته الله تعالى ويظهر الدين تبعاً لها وإن شربها أو غلت ولو اختلط عصير بخل مغلوب ضاروا غالب فلا كان مساوياً فكذلك ان اخبر به عدلان يعرفان ما يمنع التخمر وعدمه او عدل واحد فمما يظهر اما اذا لم يوجد خيراو وجد وشك فالوجه ادارة الحكم على الغالب حينئذ نهاية وفى المغنى ما يوافق الآتى تقييد الصب بقبل الجفاف وتقييد المساواة بما اذا اخبر به عدلان الخ قال سم ان شرح الروض نقل ما قاله البغوى من التقييد المذكور وقره اهـ وقال السكردى ان الزيادة اعتمده اهـ وقوله لم الا ان صب عليها خمر الخ اى ونيداً وسكراً وعسل ونحوها كما قاله القليوبى فالخمر ليس بقديم وليس فيه تخلل بها حبة دين لان العسل ونحوه يتخمر مدابغى وشياتى عن النهاية ما يفيد (قوله لكن بغير فعله) اى بل بالاستعداد والغليان اسنى وخطيب (قوله تبعاً لها) وبحث فى ذلك سم وغيره بانه كان يكتفى ان يعنى عنه للضرورة لانه لا وجه لطهارة الدين فانه لا يؤثر فيه الاستحالة كما لا يخفى شيخنا (قوله ونحوه) لعله بالرفع عطف على انقلاب الخ ويحتمل جره تطفاعلى دم الظبية مسكاً

شرحه كحصاة وحبة عنب تخمر جوفاً اهـ وكان صورة الحبة المذكورة اذا طرات بخلاف ما لو بقيت فى العصير ابتداءً فينبغى ان لا تضرب اذا تخمر ثم تخلل وظاهر ان ما فى جوف هذه الحبة اذا تخلل طهر والحبة كالاناء فينبغى طهارة جوفها تبعاً (قوله ويحرم تعمد ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما يثبت في شرح العباب بما فيه وظاهر الحدوثين حرمة التخليل مطلقاً سواء كان بعين ام بنحو نقل من شمس الى ظل وجرى عليه بعضهم لكن يردده كلام الشيخين فى الزهر فانه مصرح بان المحرم انما هو التخليل بالعين لا بنحو النقل من شمس الى ظل وعبارة تعمدتها اتخذ الخرجاً بالاجماع ثم قال قوله الخمر بطرح العصير او الملح او الخبز الحار او غيرها فيها حرام والخل الحاصل منها نجس لعلتين احدهما تحريم التخليل والثانية نجاسة المطروح بالملاقاة فستمر نجاسته اذا مزيل لها الخما اطال به عنها وعن غيرهما وما يتعلق به وقد يؤخذ من ذلك انه لو طرح العين الطاهرة التى لا ينفصل عنها شئ بقصد نزاعها قبل التخلل لم يجرم بذلك وطهر الخل فليتأمل (قوله لكن بغير فعله) خرج ما بفعله قال فى شرح الروض فان ارتفعت بلا

وكذا ما احتيج اليه لعصر يابس او استقصاء عصر رطب لانه من ضرورته (قوله اطهر ويحرم تعمد ذلك) خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر تتخذ خلا فقال لا وعلته تتجس المطروح بالملاقاة فينجس الخل وقيل لانه استعجل الى مقصوده بفعل محرم فعوقب بنقيض قصده كما لو قتل مورثه وعلى هذا لا تطهر بالنقل السابق وهو مقابل الاصح ثم يظهر بطرهما ظرهما ومارتفعت اليه لكن بغير فعله تبعاً لها وفى معنى تخلل الخمر انقلاب دم الظبية مسكاً ونحوه لادم البيضة فرحاً لانه بانقلابه اليه يتبين انه طاهر لانه اصل حيوان كالنمى وعند عدم انقلابه ان كانت عن كبس ذكر فكذلك

لصلاحته لمجيء الفرح منه وإلا فلا به يجمع بين تناقض المصنف فيه (تنبية) يكثر السؤال عن زيب يجعل معه طيب متنوع وينقع  
ثم يصفي فتصير رائحته كرائحة الخمر والذي يتجه فيه أن ذلك الطيب إن كان أقل من الزيب تنجس وإلا فلا ولا عبرة بالرائحة الأخذ من قولهم  
لوالقي على عصير خل دونه أي وزنا كما هو ظاهر تنجس لأنه لقلنا لخل فيه يتخمر وإلا فلا لأن الأصل والظاهر عدم التخمر ويؤخذ منه أنهم  
نظروا في هذا البظنة حتى لو قال (٣٠٦) خير إن شاهدناه من حين الخلط في الأولى إلى التخلل ولم يشتد ولا قذف بالزبد لم يلتفت لقولها

وأراد بنحوه صيرورة نحو الميتة وداء عبارة المغني ويظهر كل نجس استحالة حيوانا كدم بيضة استحالة فرخا  
القول بنجاسته ولو كان دودا كلب لأن للحياة اثرا ينافي دفع النجاسة ولهذا تقرر بزوالها ولأن الدود متولد  
فيه لأمته ولو صار الزبل المختلط بالتراب على هيئة التراب أطول الزمان لم يظهر اه (قوله) لصلاحته (الخ)  
كان اللام بمعنى عند فوافق ما تقدم عن النهاية من أن المدار على صلاحته للتخلق وإلا فدعوى كلية  
الصلاحية فيما إذا كانت عن كبس ذكر محل نظر (قوله) تنبيهه يكثر السؤال (الخ) عبارة النهاية ولو جعل مع  
نحو الزيب طيبا متنوعا وقع ثم صفي وصارت رائحته كرائحة الخمر فيحتمل أن يقال أن ذلك الطيب إن كان  
أقل من الزيب تنجس وإلا فلا الأخذ من قولهم لوالقي على عصير خل دونه تنجس وإلا فلا لأن الأصل والظاهر  
عدم التخمر ولا عبرة بالرائحة ويحتمل خلافه وهو أوجه اه أقول لم يبين أن خلافه إطلاق الطهارة أو  
إطلاق النجاسة لكن الثاني أقرب لأن إطلاق الطهارة في غاية البعد لشموله ما إذا قل الطيب جدامع القطع  
حينئذ بالتخمر ولعل وجه اعتماد إطلاق النجاسة وإن كثر الطيب وقل الزيب أن الطيب ليس بمنافع من  
التخمر وإن كثر بخلاف الخل مع العصير فليتام بصري وجزم بالأول لا الجمهور وكذا عرش وقره  
الرشيدى عبارته قوله مر ويحتمل خلافه (الخ) وهو الطهارة إطلاقا وهو مافى حاشية الشيخ عرش اه  
ويؤيده سابق كلام النهاية ولا حقه كما يظهر بمراجعته (قوله) متنوع ليس بقيد في الحكم وإنما قيد به لأنه  
الذي وقع السؤال عنه لكونه الواقع رشيدى (قوله) (الا) أي بأن غلبه الخل أو ساواه خطيب (قوله) ويؤخذ  
منه (اي) من التعليل بأن الأصل (الخ) (قوله) في الأولى (اي) فيما إذا كان الخل دون العصير (قوله) ولا يشتد (الخ)  
الاسبغ الموافق لنظيره الاتي إسقاط الواو (قوله) في الأخير (تين) أي فيما إذا كان الخل أكثر من العصير  
أو ساواه (قوله) ويحتمل الفرق (اي) بين الأولى وبين الأخيرتين وتقدم عن عرش انفا ما يقتضي أنه هو الأقرب  
(قوله) بخلاف ما بعدها (اي) الأخيرتين (قوله) خيئت (اي) حين إذا قلنا أن ما نيط بالظنة (الخ) (قوله) من وجوده  
أي التخمر (قوله) في انقلاب الشيء (أي) الممكن (عن حقيقته) أي إلى حقيقة أخرى (قوله) حقيقة (أي) انقلابا  
حقيقيا (قوله) (الا) أي وإن لم يكن حقيقيا (قوله) إلى ذلك (أي) الانقلاب (قوله) الحق (الأول) أي وقولهم  
قلب الحقائق محال مفروض في حقائق الواجب والممكن والمتنوع والمراد استحالة قلب الواجب بمكانا ومتنوعا  
وعكس ذلك (قوله) ومن ثم (اي) لا جل أن الحق هو الأول (قوله) على ماسر (اي) من الانقلاب حقيقة (قوله)  
وبثانها (قوله) وهو انقلاب الصفة فقط (قوله) أنه باق على نجاسته قد يؤخذ من ذلك أنه لو مسخا أدى كلبا فهو  
على طهارته فليتام سم (قوله) وعلى الأول (قوله) وهو لا بدال ذاتا وصفة (قوله) أنه ينبغي (اي) الخلاف في تعلم  
الكيمياء والعمل به (على هذا الخلاف) أي في انقلاب الشيء عن حقيقته (قوله) (الأول) أي جواز الانقلاب  
غلبان بل بفعل فاعل قال البغوى في فتاوى فلا يظهر الدن إلا ضرورة وكذا الخمر لا تصالها بالمر تقع النجس  
نعم لو غمر المر تقع قبل جفافه بخمر أخرى طهرت بالتخلل اه مافى شرح الروض واعتمد شيخنا الشهاب  
الرملي رحمه الله تعالى التقييد بالجفاف ولا يخفى أن فيما ذكره البغوى في خمر المر تقع دلالة على أنه لو صب على  
الخمر خمر أخرى من غير ارتفاع للاولى طهرت بالتخلل وهو الظاهر فليتام (قوله) والذي يتجه (الخ) في شرح  
مر ويحتمل خلافه وهو أوجه (قوله) أنه باق على نجاسته قد يؤخذ من ذلك أنه لو مسخا أدى كلبا فهو على

وكذا لو قال في الأخيرتين  
شاهدناه اشتد وقذف  
بالزبد ويحتمل الفرق بأن  
الاشتداد قد يخفى فلم ينظر  
لقولها في الأولى بخلاف  
ما بعدها لأنها أخيرا  
بمشاهدة الاشتداد فلم يمكن  
الغاء قولها إلا أن قلنا أن  
ما نيط بالظنة لا نظر لتخلفه  
في بعض أفرادها وان العلامة  
لا يلزم من وجودها وجود  
ما هي علامة عليه كاصحوا  
به حينئذ يتجه إطلاقهم  
النجاسة والحرمية في الأولى  
وعدمهما في الأخيرتين  
وظاهر أن الحل في كلامهم  
مثال فيلحق به كل مافى معناه  
نما لا يقبل التخمر ويمنع من  
وجوده إن غلب أو ساوى  
(تنبيه آخر) يختلف  
في انقلاب الشيء عن حقيقته  
كالنجاس إلى الذهب فقليل  
نعم لا انقلاب العصا نعبانا  
حقيقة بدليل فاذا هي حية  
تسعى والا لبطل الانعجاز  
ولا مانع في القدرة من توجه  
الامر التكويني إلى ذلك  
وتخصيص الإرادة له وقيل  
لأن قلب الحقائق محال  
والقدرة لا تتعلق به والحق  
الأول بمعنى أنه تعالى يخلق

بدل النجاس ذهباً على ما هو رأي المحققين أو بأن يسلب عن أجزاء النجاس الوصف الذي صار به نجاساً ويخلق فيه (قوله)  
الوصف الذي يصير به ذهباً على ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجوهر واستوائها في قبول الصفات والمحال انما هو انقلابه ذهباً مع  
كونه نجاساً لا امتناع كون الشيء في الزمن الواحد نجاساً وذهباً من ثم اتفق أئمة التفسير على ما مر في العصا بأحد هذين الاعتبارين  
المذكورين وبثانيتها يتجه قول أئمة تافى كلب مثلاً وقع في ملحقة فاستحال ملحاً أنه باق على نجاسته بل وعلى الأول أيضاً لأنه غير متيقن فعملوا  
بالأصل (تنبيه آخر) كثير ما يسئل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يعمل أولاً ولا ولم لا ذلك كما مافى ذلك وظاهر أنه ينبغي على هذا الخلاف نفى الأول

من علم العلم الموصل لذلك القلب علما يقينيا جازله عمله وتعليمه إذ لا محذور فيه حيث تدبر وجهه وما تخيل أنه من هتك سر القدر وهو لا يجوز إفتاؤه  
كافي تفسير البيضاوى فى بلغ ما أنزل اليك فيرد منع أن هدامنه لأن ما وضعه علم بتوصل اليه (٣٠٧) به لا يسمى العمل به هتكاً لذلك وإنما

الذى منه فعل الخضر  
صلى الله عليه وسلم فى قتل  
الغلام وفى بعض حوائث  
البيضاوى المعتمد هدامنه  
منزع صوفى وهو يؤيد  
ما ذكرته أن الهتك إنما  
هو فى نحو فعل الخضر صلى  
الله عليه وسلم عما يكشفه  
الله لا خصائصه موهبة الهية  
من غير تعلم ولا استعداد  
وإن قلنا بالثانى أ لم يعلم  
الانسان ذلك العلم اليقينى  
وكان ذلك وسيلة للغش  
فالوجه الحرمة وكذا تطهير  
نحو نحاس حتى يقبل صبغاً  
أو خاطلاً لأنه غش صرف  
نعم إن باعه لمن يعلم بحقيقته  
جاز لمن يظن أنه يغش به  
غيره كبيع العنب لعاصر  
الخمر وتخيّل أن الصبغ  
الذى لا يشكّش ملحق  
بقلب الاغنيان فاسد  
لقولهم ضابط الغش أن  
يكون فيه وصف لو اطلع  
عليه لم يرغب فيه بذلك الفن  
أى ولا تقصير من المشتري  
لما يأتى فى زجاجة ظنها  
جوهره وهنا لا تقصير إذ  
يعز الاطلاع على حقيقة  
ذلك المسبوغ فان قلت  
صرحوا بكرهه ضرب مثل  
سكة الامام وظاهره حل  
ضرب مغشوش غشه بقدر

(قوله جاز علمه) يعنى العمل به بدليل قوله بعد لا يسمى العمل به الخ وبذلك التأويل يظهر حمل على ما قبله  
(قوله انه) العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (قوله وهو الخ) أى سر القدر (قوله كافي تفسير البيضاوى) أى ان  
علم الكيمياء وتعليمه من هتك سر القدر (قوله يمنع ان هذا) أى العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (منه) أى من هتك  
سر القدر (قوله لذلك) أى لسر القدر (قوله قتل الغلام) من ظرفية الخاص للعالم (قوله هذا) أى القول  
بان العمل بالكيمياء من هتك سر القدر (منه) أى من البيضاوى (منزع صوفى) أى مشرب صوفى وخلاف  
التحقيق (قوله وهو) أى ما فى بعض الحوائث (قوله عما يكشفه الله الخ) أى من إظهار ما يكشفه الله والعمل  
به (قوله ولا استعداد) ما الداعى الى نفي الاستعداد مع ان الصوفية يعتبرونه وبينونه فليتامل بصري (قوله  
وإن قلنا بالثانى) المراد به كاهو ظاهر ونبه عليه بعضهم القول بامتناع الانقلاب السابق فى قول الشارح  
وقيل لا لا الثانى من الاعتبارين السابق فى قوله أو بان يساب الخ كما فهمه سم وبني عليه اعتراضه بما نصه  
قوله وإن قلنا بالثانى الخ فيه نظر لا نأذا قلنا بتجانس الجواهر وفرضنا ان خاصية النحاس سلبت وحصل بدلها  
خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق فى المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق وحصوله بالطريق الاول  
وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث تدبر فليتامل اه (قوله ذلك) أى علم الكيمياء (قوله  
وكان) لعل الاولى إسقاط الواو (قوله ذلك) أى العمل بالكيمياء (قوله فالوجه الحرمة) لإطلاق منعه على  
القول بالثانى محل تأمل على ان النفس شيئاً ان إطلاق تحریم العلم المجرد الخالى عن العمل وإن فرض حرمة  
العمل لاشتتاله على نحو غش لاسيما بالنسبة الى من يعلم من نفسه ان علم ذلك لا يجره الى عمله وكان الماحظ فيه  
أى فى إطلاق المنع بفرض تسليمه حسم الباب بصري وهذا مثل ما سرع سم وبني على أن المراد بالثانى ثانى  
الاعتبارين لا ثانى القولين المرجوح وقدر ما فيه وعلى فرض ارادته فالأقرب ما قاله الشارح من إطلاق  
حرمة تعلمه على القول بالثانى لان شأن علمه ان يكون وسيلة لنحو غش ولو بتعليمه لغيره (قوله ان باعه) أى بعد  
نحو صبغه كرى وظاهر ان البيع ليس بقيد فثله نحو الهبة (قوله جاز الخ) فيه توقف لان شأنه ان يكون  
وسيلة للغش بتداول الايدى (قوله لمن يعلمه) من الاعلام (قوله كبيع الخمر الخ) راجع للعنفى بالميم  
(قوله فاسد الخ) قد يمنع الفساد دلالة ما استدلل به عليه لان من تصور تجانس الجواهر وانسلا بخاصية  
النحاس وحصول خاصية الذهب حقيقة رغب أى فى ذلك المصبوغ سم وفيه نظر ظاهر لانه ليس فى الصبغ  
سلب الخاصية وانقلابها كاهو صريح جعل الشارح كلاماً من الصبغ والخط مقابلاً للكيمياء (قوله وظاهره  
حل الخ) قد يناقش فيه بان المتبادر المأثلة من حيث الصورة لا من حيث المادة قاله البصري ودعواه التبادر  
المذكور ظاهر المنع (قوله حيث كان يساويه الخ) ينبغى وبما من فتنه ظهوره قول المتن (وجلد الخ) أى ولو  
من غير ما كول مغنى ونهاية قول المتن (نحس) بتثنية الجيم لسكن الضم قليل بجري قول المتن (بالموت) أى  
حقيقة أو حكماً فيشمل ما لو سلخ جلد حيوان وهو حى وعش وحفى (قوله خرج به جلد المغاظ) أى فانه لا يظهر  
بالدباغ لان الحياة فى إفادة الطهارة ابلغ من الدبغ والحياة لا تفيد طهارته مغنى ونهاية (قوله واندباغه) أى  
ولو بوقوعه بنفسه أو بالقارح أو نحو ذلك أو بالقاء الدباغ عليه ولو بنجور ربح نهاية مغنى (قوله لانه  
الغالب) أو المراد بالدبغ الحاصل بالمصدر بصري (قوله ما لاقاه الدباغ) أى من الوجين أو أحدهما قول  
المتن (وكذا باطنه) ويؤخذ من طهارة باطنه انه لو نتف الشعر بعد دبغه صار موضعاً متنجساً يظهر بغسله  
وهو كذلك نهاية مغنى هذا ظاهر فيما اذا كثرت الشعر وأما الشعر القليل فينبغى ان يجرى فى مثبته بعد نتفه

طهارته فليتامل (قوله وإن قلنا بالثانى) فيه نظر لا نأذا قلنا بتجانس الجواهر وفرضنا ان خاصية النحاس  
سلبت وحصل بدلها خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق فى المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق  
وحصوله بالطريق الاول وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث تدبر فليتامل (قوله فاسد الخ)

غش مضروب الامام قلت هذا الظاهر متجه إذ لا محذور حيث كان يساويه غشاً وليونة بحيث لا يتفاوت ثمنهما (و) الا (جلد نحس  
بالموت) خرج به جلد المغلظ (فيظهر بدبغه) واندباغه وآثر الاول لانه الغالب (ظاهرة) وهو ما لاقاه الدباغ (وكذا باطنه) وهو ما لم يلاقه

من اخذ الوجهين او ما بينهما (٣٠٨) (على المشهور) للاخبار الصحيحة فيه كخبر اذ ادبغ الاهاب فقد طهر ودعى ان الدباغ لا يصل

لبساطنه ممنوعة بل يصله بواسطة الرطوبة فيجوز بيعه والصلاة فيه واستعماله في الرطب نعم بحرم اكله من ما كول لا تنقله لطبع الثياب ولا يطهر شعره اذ لا يتاثر بالدباغ لكن يعفى عن قليله عرفا فيطهر حقيقة تبعا كدن الخمر واختار كثيرون طهارة جميعه لان الصحابة قسموا الفراء وهي من دباغ المجوس وذبحهم ولم يتكره احد بل نقل جمع ان الشافعي رجع عن تنجس شعر الميتة وصوفها وبجواب أن الرجوع لم يصح والاختيار لم يتضح لانها واقعة حال فعلية محتملة ذبح المجوس من حيث الجنس وهو لا يؤثر لان شوهة في شيء بعينه فعلى مدعى ذلك اثباته ومن ثم علم ضعف ما مال اليه غير واحد وإن الف فيه بعضهم من منع الصلاة في فراء السنجاب لانه لا يذبح ذبحا صحيحا بل الصواب حلها لان ذلك لم يعلم في شيء بعينه مطلقا فهو من باب ما غلب تنجسه يرجع لاصله وكذا يقال في نظائر ذلك كالجنب الشامي المشتهر عمله بأنفحة الخنزير وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جنبته من عندهم فاكل منها ولم يسأل عن ذلك (والدبغ نزع فضولة) اي هو حقيقة او المقصود منه والاندباغ

الخلاف الاتي في نفسه من الطهارة عند الشارح ومن وافقه والعفو عند النهاية والمغنى والله أعلم (قوله من احد الوجهين الخ) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او بما بينهما فليتامل سم وقد يجاب بان اول منع الحلو فقط (قوله للاخبار) الى قوله عرف في النهاية والمغنى الا قوله لا تنقله لطبع الثياب (قوله فقد طهر) بفتح الهاء وضمة يجزى (قوله بواسطة الرطوبة) اي الموجودة في الجلد اصابة اي بواسطة الماء المصبوب عليه (قوله لا تنقله لطبع الثياب) هذا التعليل يقتضى حرمة اكل جلد المذكاة اذا دبغ بصرى عبارة ع ش ويرد عليه أن تعليل حج أن جلد المذكاة اذا دبغ محل أكله مع أنه انتقل إلى طبع الثياب ولا يرد مثله على قول الشارح من لخروج حيوانه بموته عن الماكول اه وعبرة الرشيدى قوله لم يخرج حيوانه الخ خرج به جلد المذكاة وإن كان مدفوعا فانه يجوز أكله اه (قوله فيطهر الخ) وفاقا للشيخ الاسلام وقال النهاية والمغنى انه نجس يعنى عنه اه (قوله تبعا الخ) اي للمشقة زيادى (قوله كدن الخمر) كذا قال الشيخ وهو محل وقفة إذ يمكن الفرق بين الشعر والذئبان الثاني محل ضرورة إذ لا الحسك بطهارته لم يمكن طهارة خل أصلا بخلاف الشعر لا ضرورة إلى القول بطهارته لا مكان لا انتفاع به لا من جهة الشعر نهاية قال ع ش قوله من محل ضرورة قد تمتع الضرورة بان يقال يعفى عن ملاقاته الدن للخل مع نجاسة الدن للضرورة المذكورة ولا يلزم من النجاسة التنجيس فالفرق حينئذ فيه نظر سم على المنهج اه (قوله طهارة جميعه) اي شعر المدبوغ وإن كثر (قوله وهي من دباغ المجوس) كونها من دباغهم لا دخل له فالأولى إسقاطه لايها مذكره بصرى وفيه نظر (قوله لانها الخ) اي قسمة الفراء المذكورة (قوله فعلية محتملة) صفة واقعة الخ (قوله وهو لا يؤثر) أى ذبح المجوس الخ (قوله الا أن شوهة الخ) يشكل عليه ما ذكره في مسألة قطعة لحم وجدت مرمية في إناء او خرقة في بلد لم يغلب فيه مسلموه على مجوسيه من نجاستها و فرق شيخ مشايخنا الخطيب بين هذه المسئلة والشعر المشكوك في انتفاعه من ما كول بان الاصل في الشعر الطهارة وفي اللحم عدم التذكية اه ومن المعلوم ان الجلد كاللحم لان طهارة كل منهما وحل تناوله متوقف على التذكية فعند الشك فيها الاصل عدمه فتبين ما في كلام الشارح رحمه الله تعالى في رد هذا الاختيار وفي مسألة السنجاب الاتية بصرى وتقدم عن ع ش اعتماد ما قاله الشارح في فراء السنجاب وعن سم وغيره اعتماد ان الجلد المشكوك فيه كاشعر المشكوك فيه في الطهارة لا كاللحم في تفصيله وايضا ان الخلاف هنا في طهارة الفراء من حيث شعرها واما جلد ما فظاهر بالدباغ بخلاف (قوله فعلى مدعى) ذلك الخ المتبادر ان الاشارة للمشاهدة فعليه كان ينبغي ان يقول العمل به بدل اثباته ويحتمل انها المختار المتقدم (قوله ومن ثم) أى لاجل عدم تأثير ذلك (قوله لانه لا يذبح الخ) علة للمنع (قوله بل الصواب الخ) اعتمده ع ش و اقره البجيرى (قوله لان ذلك) اي عدم وجود ذبح صحيح (قوله مطلقا) اي اصلا (قوله فهو) اي جلد السنجاب المعمول فروة (قوله من باب الخ) قد مر عن البصرى منعه (قوله كالجنب الشامى الخ) في جعل الجنب نظير اتامل لان اصله وهو اللبن طاهر وشك في تنجسه والاصل عدمه وإن فرض غالبا قاله البصرى وقد يجاب بان بعض اصله الانفحة النجسة كما اشار اليه الشارح بقوله المشتهر الخ (قوله كالجنب الشامى الخ) اي والسكر الافرنجى المشتهر تصفيته بدم الخنزير والادوية الافرنجية المشتهر تربيتها بالخرقة (قوله وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جنبته الخ) في الاستدلال بهذا شيء لا احتمال ان اكله منها الطهارة الخنزير لاندليس لنا دليل واضح على نجاسته كما قاله النووي سم وفيه نظر إذ الكلام هنا في انفحة الخنزير الثابت بنجاسته لحمه بالنص لا في حيه الذى كلام النووي مفروض فيه (قوله هو) اي النزاع (حقيقته) اي الدبغ (قوله وهي) الى قول المتن ولا يجب في النهاية وكذا في المغنى الا قوله او هو اعم الى المتن قول المتن (بحريف) بكسر الجاء المهملة وتشديد الراء نهاية ومغنى

قديم منع الفساد ودلالة ما استدلل به عليه لان من تصور تجانس الجواهر وانسلا بخاصية النحاس وحصول خاصية الذهب حقيقة رغب (قوله من احد الوجهين) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او بما بينهما فليتامل (قوله وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جنبته الخ) في الاستدلال بهذا شيء لا احتمال ان اكله



وشب بالمثلثة وذرق طير  
للخبز الحسن يطهرها اى  
الميتة المامو للقرظ وضابط  
نزعها منه ان يكون بحيث  
لونقع في الماء لم يعد اليه  
النتن وهو مراد من غير  
بالفساد او هو ام ليشمل  
نحو شدة تصلبه وسرعة  
بلائته لكن في إطلاق ذلك  
نظر والذي يتجه ان ماعدا  
النتن ان قال خير ان انه  
لفساد الدبغ ضروريا فلا  
لا نأخذ ما تفق على اتقان  
دبغه يتاثر بالماء فلا ينبغي  
النظر لمطلق التأثير به بل  
لتاثير يدل على فساد الدبغ  
(لأشمس وتراب) وملح  
وان جف وطاب ربحه  
لانها لم تزل لعود غفوته  
بنقعه في الماء (ولا يجب  
الماء) وفي نسخة ماء (في  
اثنا عشر) اى الدبغ (في  
الاصح) لانه إحالة لإزالة  
والمقصود يحصل برطب  
غيره وذكر الماء في الخبر  
السابق شرط لحصول  
الطهارة الكاملة لا لاصلاها  
بدليل حذفه من الحديث  
الاول (والمدبوغ كثوب  
نجس) اى متنجس لملاقاة  
للدباغ النجس أو الذى  
تنجس به قبل طهر عينه  
فيجب غسله بماء طهور مع  
التزيب والتسبيح ان  
أصابه مغلظ وان سبغ وترب  
قبل الدبغ لانه حيث لا يقبل  
الطهارة (ومانجس) ولو  
من صيد ماعدا التراب

(قوله كقرظ الخ) أى وعفص وقشور الرمان مغنى (قوله وشب بالموخذة) هو من جواهر الأرض معروف  
يشبه الزاج يدبغ به وقوله وشب الخ هو شجر مر الطعم طيب الريح يدبغ به ايضا مغنى ورشيدى (قوله وذرق  
طير) اى وزبل نهاية (قوله وهو) اى التبن (قوله أو هو الخ) اى الفساد رشيدى (قوله وسرعة بلائته)  
بكسر الباء مع القصر أو بفتحها مع المد عش (قوله لكن إطلاق ذلك) اى الفساد لا اعم (قوله ان ماعدا  
التبن الخ) اى اما التبن فيضر مطلقا عش (قوله وان جف وطاب الخ) فلو ملح ثم نقع في الماء فلم يعد اليه تبن  
ولا غيره مما مر ينبغي أن يطهر فيما يظهر لحصول المقصود بصري (قوله لانها الخ) أى الفضول مغنى (قوله  
اى الدبغ) إلى قوله مع الترتيب فى النهاية إلا قوله بدليل إلى المتن وكذا فى المغنى إلا قوله شرط إلى المتن قول  
المتن (ولا يجب الماء الخ) وظاهره انه لو كان كل من الجلد والدباغ جافا فلا بد من مائع ليتاثر الجلد بواسطته  
بالدباغ سم ونهاية (قوله لا إزالة) ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك نهاية (قوله شرط الخ) أو محمول على  
الندب نهاية ومغنى (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر سم اى لان القاعدة حمل المطلق على المقيد لا العكس  
(قوله أو الذى تنجس به) أى الدبغ الذى تنجس بالجلد (قوله فيجب غسله) أى مالا فاه الدباغ منه دون ما لم  
يلاقه فيما يظهر لان تسبب وجوب الغسل ملاقة النجس أو الذى تنجس به كما ذكره وهذا منتف فيما لم يلاقه  
الدباغ من الوجه الاخر وسريان النجاسة لا نقول به على الصحيح فليحرر فان عم الدباغ الوجهين وجب  
غسلهما وهو ظاهر سم وجزم الشورى بما استظهره (قوله وان سبغ وتراب الخ) يؤخذ من ذلك ما وقع  
السؤال عنه وهو مالو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعا إحداها بتراب فهل يطهر من حيث  
النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوبا رطبا مثلا بعد ذلك لم يحتاج للتسبيح والجواب لا يطهر أخذ كما ذكر بل لا بد  
من تسبيح ذلك الثوب سم وفى عش بعد نقل كلام الشارح المذكور ما نصه وفيه ما مر عند قول المصنف  
وميتة غير الادى الخ اه اى من ان الاقرب ما افق به شيخ الاسلام من الطهارة من حيث النجاسة المغلظة  
قول المتن (ومانجس الخ) اعلم ان النجاسة إما مغلظة ومخففة او متوسطة وقد ذكرها المصنف على الترتيب  
فبدأ بالاولى فقال ومانجس الخ مغنى ونهاية قول المتن (نجس) بالضم والكسر كما فى مصباح القرطبي عش  
وتقدم عن البيهيمى انه بثلاث الجيم (قوله ولو من صيد) إلى قوله كما اقتضاه فى النهاية وإلى قوله ويوجه فى  
المغنى إلا قوله المفاعلة إلى المتن (قوله ومن صيد) اى معض الكلب من صيد نهاية ومغنى (قوله ماعدا  
التراب) لو أصاب هذا التراب شيئا آخر كبدن أو ثوب فهل يحتاج فى تطهير ذلك الشيء إلى الترتيب أو لا افق  
شيخنا مر أو لا بالتانى وثانيا بالاول فهو المعتمد عنده اى وعنده ولدهم لا نهر جوع عن الافناء الاول وسم

منها الطهارة الخنزير إذ ليس لنا دليل واضح على نجاسته كما قاله النووي (قوله ولا يجب الماء) وظاهره لو  
كان كل من الجلد والدباغ جافا فلا بد من مائع ليتاثر الجلد بواسطته بالدباغ (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر  
(قوله ملاقاته للدباغ النجس الخ) قد يؤخذ منه انه إنما يجب غسل مالا فى الدباغ فلا يجب غسل الوجه الذى  
لم يلاقه الدباغ لا تنفاه سبب الغسل وهو ملاقة ما ذكر وسريان النجاسة لا نقول به على الصحيح وعلى هذا فلو  
كان فى الوجه الاخر الذى لم يلاق شعره وحكمتا بنجاسته ثم تنفاه لم يجب غسل ما ظهر من موضع نباته كالألوشق  
الجلد بحيث ظهر ما بين الوجهين فانه لا يجب غسله كما هو ظاهر نعم ان حصل فى منابت الشعر رطوبة اتصلت  
بمنابتها ما اتصل بها من النبات فيها من الشعر اتجه وجوب غسل ما ظهر من موضع نباته بل تنفاه فليتأمل  
(قوله فيجب غسله) اى مالا فاه الدباغ منه دون ما لم يلاقه فيما يظهر لان سبب وجوب الغسل ملاقاته للدباغ  
النجس أو الذى تنجس به كما ذكره وهذا منتف فيما لم يلاقه الدباغ من الوجه الاخر وسريان النجاسة لا نقول  
به على الصحيح فليحرر فان عم الدباغ الوجهين وجب غسلهما وهو ظاهر (قوله وان سبغ وتراب الخ) يؤخذ  
من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو مالو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعا إحداها بتراب فهل يطهر  
من حيث النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوبا رطبا مثلا بعد ذلك لم يحتاج للتسبيح والجواب لا يطهر اخذا بما  
ذكر بل لا بد من تسبيح ذلك الثوب (قوله ماعدا التراب) لو أصاب هذا التراب شيئا آخر كبدن أو ثوب فهل

إذ لا معنى لتربيته (بملاقاة)  
المفاعلة هنا غير مرادة  
كما قبلت اللص (شيء) غير  
داخل ماء كثير كما اقتضاه  
كلام المجموع لكن ظاهر  
كلام التحقيق أنه لا فرق  
وبوجه بأن الكثير بمجرد  
لا يطهر المغلظ فلا يمنع  
ابتداء وكان هذا هو وجه  
اعتناء الأذرعى وغيره  
لثاني ولم ينظروا لتصريح  
الامام وغيره بالاول  
لانه مبنى على قول الامام  
ومن تبعه بطهارة الاناء  
تبعاً في الصورة الآتية  
قريباً مع بيان ضعفه

واعتمده أيضاً الشارح في شرح العباب والارشاد وجرى عليه سم في شرح مختصر أبي شجاع وقال الزبادي  
الا قرب الثاني اى عدم الاحتياج إلى الترتيب كما اعتمده شيخنا الطنطاوى اه وعول عليه الخطيب كرى  
(قوله واعتمده الشارح الخ) اى وهو قضية قوله هنا او متنجس ويأتى عن ع ش عن سم ما يصرح بذلك  
(قوله إذ لا معنى لتربيته) يؤخذ منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب تربيته مطلقاً بخلاف  
الارض الحجرية والرملية التي لا غبار فيها فلا بد من تربيتهما نهاية وقد يقال قياسه عدم الفرق أيضاً بين  
الطاهر والتنجس سم قال ع ش ولا يصير التراب مستعملاً بذلك لانه لم يطهر شيئاً وإنما سقط استعمال التراب  
فيه لامله المذكورة ثم ظاهر قوله ر بخلاف الارض الحجرية انه إذا لم يلبس على حجر عليه تراب و وصل بوله  
إلى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر إلى ترتيب قياس ما قاله سم فيما لو تطاير من الارض الترابية شيء على ثوب  
انه لا بد في تطهير الثوب ان اصابت به رطوبة من التراب من غسل الرطوبة التي اصابت به وتربيته انه لا بد في تطهير  
الحجر المذكور من التراب وهو مقتضى التعليل بانه لا معنى لترتيب التراب ونقل بالدرس عن سم على البهجة  
ما يصرح بذلك اه (قوله غير داخل ماء كثير) وفاقاً للنهاية والمعنى كما يأتى قال سم توهم بعضهم من ذلك  
صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ماس للنجاسة قطعاً وغاية الامران مصاحبة الماء  
الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم يتنجس كالماء من نجاسة جافة وتوهم بعض  
الطلبة منه أيضاً انه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينتقض وضوءه وهو خطأ لانه ماس قطعاً اه وقوله  
مانعة من التنجيس الخ اى اذا حال الماء بينهما بخلاف ما اذا مس الكلب بيده مثلاً وتحامل عليه بحيث لم يصير  
بينهما إلا البحر دالبيل فانه يتنجس كما يأتى عنه وعن ع ش ما يصرح به فلا فرق بين المتنجس ومبطل الصلاة  
خلافاً لما يوجهه ضيعه (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد سم عبارة المعنى ولو كان في اناء ماء كثير  
فولغ فيه نحو الكلب ولم ينقص بولوغه عن قلتين لم يتنجس الماء ولا الاناء إن لم يكن اصاب جرمة الذي لم يوصله  
الماء مع رطوبة احداهما قاله في المجموع وقضيته انه لو اصاب ما وصله الماء بما هو فيه لم يتنجس وتكون كثرة  
الماء مانعة من تنجسه وبه صرح الامام وغيره وهو مقيد لفهم قول التحقيق لم يتنجس الاناء إن لم يصب جرمة  
ولو ولغ في اناء فيه ماء قليل ثم كوثر حتى بلغ قلتين طهر الماء دون الاناء كما نقله البغوى في تهذيبه عن ابن  
الحداد وقره وجزم به جمع وصحح الامام طهارته لانه صار إلى حالة لو كان عليها حالة الولوج لم يتنجس وتبعه  
ابن عبد السلام والدميرى والاول اوجه اه وفي النهاية ما يوافقه قال ع ش قوله مر مانعة من تنجسه  
الخ ومثله ما لولا في بدنه شيئاً من الكلب في ماء كثير فانه لا يتنجس لان ما لاقاه من الالبال المتصل بالكلب بعض  
الماء الكثير بخلاف ما لو امسكه بيده وتحامل عليه بحيث لم يصير بينه وبين رجله إلا البحر دالبيل فانه يتنجس  
لان الماء الملاقي ليد الان نجس وكتحامله عليه بيده ما لوعلة التحامل الكلب على محل وقوفه كالحوض بحيث  
لا يصير بين رجله ومقره حائل من الماء اه (قوله للثاني) وعلى الاول فينتجه تقييده بما اذا عدا الماء حائلاً  
بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديداً بحيث لا يبقى بينها وبينه ماء فانه لا يتنجس إلا  
التنجيس سم وتقدم عن ع ش مثله (قوله في الصورة الآتية) اى انفاً فيما إذا طهر الماء الكثير

يحتاج في تطهير ذلك الشيء إلى الترتيب أخذاً من الاقتصار على استثناء التراب والاستثناء معيار العموم أو لا  
أخذاً من ان حكم المنتقل اليه حكم المنتقل عنه افتى شيخنا الشهاب الرملى اولا والثاني وثانياً بالاول فهو المعتمد  
عنه لانه ر جوع عن الافناء الاول وقوله لانه لا معنى لتربيته قال مر في شرحه يؤخذ منه انه لا فرق بين  
الطهور والمستعمل انتهى وقد يقال قياسه عدم الفرق أيضاً بين الطاهر والتنجس فليتأمل (قوله غير داخل  
ماء كثير) توهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ماس للنجاسة قطعاً  
وغاية الامران مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم يتنجس كالماء  
من نجاسة جافة وتوهم بعض الطلبة منه أيضاً انه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لا ينتقض وضوءه وهو  
خطأ لانه ماس قطعاً (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد (لثاني) وعلى الاول فينتجه تقييده بما إذا

بزوال التغبر والقليل بالمكثرة (قوله) ولو وصل شيء إلى الخ (فرع) حمام غسل داخله كلب ولم يعد تطهيره واستمر الناس على دخوله ولا اغتسل فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصر الحمام ووطؤه ونحو ذلك فأتقن إصابة شيء له من ذلك فنجس وإلا فاطهار لا نالنا نتجس بالشك ويطهر الحمام المذكور بمرور الماء عليه سبع مرات إحداهن بطفل بما يغتسل به فيه لأن الطفل يحصل به التريب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطه الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بنجاسته كافي الهرة إذا أكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل طهارة فيها خطيب ونهاية وقوله لم يحكم بنجاسته أي نجاسة داخله مع بقاء الحمام على نجاسته عش ورشيدى وشيخنا ومدا بغي (قوله) وراه ما يجب غسله (ولو أكل لحم كلب لم يجب تسبيح دبره من خروجه خطيب زاد النهاية) وإن خرج بعينه قبل استحاله فيما يظهر وأفتى به البلقيني لأن الباطن يحيل اه قال عش خرج باللحم العظم فيجب التسبيح بخروجه من الدبر ولو على غير صورته وببغى أن مثل اللحم العظم الرقيق الذي يؤكل عادة معه ولا عبرة بما تنجس به وقال شيخنا الزيادي بخلاف ما لو تقايأه أي اللحم فإنه يجب عليه تسبيح مع فم التريب اه ومفهومه أنه لا يجب التريب من القيء إذا استحاله وهو ظاهر وما أفاده كلام شيخنا الزيادي من وجوب التسبيح إذا خرج من فم يفهمه قول الشارح مر لم يجب تسبيح دبره الخ حيث قيد بالخروج من الدبر وقوله يحيل أي من شأنه إلا حالة أهو يأتي في الشارح قبل قول المتن وما نجس بغيرهما الخ خلاف ما مر عن الخطيب والنهاية (قوله) فيتنجس ما وصل إليه الخ) أما أصل تنجيس ما وصل إليه فلا ينبغي التوقف فيه لأن ذلك المغلط الأصل إلى ما ذكر باقي على نجاسته وملافة الظاهر كذكر المحامع للنجاسة في الباطن يقتضى التنجيس وليس كلامه في أصل التنجيس بدليل وقوله فعلى الثاني الخ أو ما تنجسه تنجيس المغاظ فقد يدل على نفيه أنه لو أكل مغلظا ثم خرج منه لم يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذلك إذا وصل محل الإحالة وهو المعدة فليتأمل سم وقوله وقد يقال الخ هذا قياس ما مر في القيء (قوله) فعلى الثاني الخ) قد يقال بل وعلى الأول لا بد من الاستثناء لأننا قلنا بالتنجيس لا نقول بوجوب تطهير الملاقى للمغلظ بل الملاقى للبلاقي لا يتم الاستثناء إلا على الأول لأن الموضوع ما نجس وعلى الثاني ما نحن فيه ليس من أفراد الموضوع نعم لو كان الحكم كما لا يقي فهو نجس لا حتميج إليه على الثاني وبما تقرير يعلم أنه لا حاجة بل لا وجه لقوله أنفا غير داخل ماء كثير الخ فتأمل بصري وقوله لا نأقول الخ لا ينسجم مع قول الشارح هنا فيتنجس وقوله لا يقي أو متنجس به وقوله بوجوب تطهير الملاقى للبلاقي للملاقى للبلاقي لعل صوابه بوجوب تطهير الملاقى للبلاقي للمغلظ الملاقى للمغلظ وقوله نعم لو كان الحكم الخ فديع أن قول المصنف بملافة شيء الخ متضمن لهذا الحكم لما تقرر في علم المناظرة أو كل قيد من قيود الكلام متضمن لحكم ففاد كلام المصنف وما لا يقي شيئا من كلب يتنجس به ويظهر بسبع غسلات إحداهن بالتراب (قوله) من نحو بدن الخ) أي كبوله وروثه وساثر رطوباته ومعنى ونهاية (قوله) وإن تعدد (أي وإن تعدد الواضع أو الولوع وكذا الولاقي المحل المتنجس بذلك نجاسة أخرى ونهاية ومعنى (قوله) أو متنجس به) عطف على قوله ونحو بدن

ولو وصل شيء من معاظ  
وراء ما يجب غسله من  
الفرج فهل ينجسه فينتجس  
ما وصل إليه كذكر  
المجامع أو لا لأن الباطن  
لا ينجسه ما لاقاه كل  
محتمل فعلى الثاني يستثنى  
هذا من المتن ( من نحو  
بدن ) أو عرق ( كلب )  
وإن تعدد أو متنجس به  
( غسل سبعاً )

[illegible]

عبارة النهاية سواء أكان بحزم منه أو من فضلاته أو بما تنجس بشيء منها كان ولغ في بول أو ماء كثير متغير بنجاسة ثم أصاب ذلك الذي ولغ فيه أو بالو مقصده من صيد أو غيره وسواء كان جافاً ولا في رطاباً عكسه اه (قوله فيه رد) وجه الرد خروجه بالغسل سم وقد يقال إن حاصل الإيراد أن في كلام المتن حل الخاص على العام والجواب عنه بأن خصوص المحمول قرينة على أن المراد بالموضوع هو الخاص أي الجامد كما هو حاصل الرد في غاية البعد والاولى ما قاله الشوري من أن قرينة التخصص قول المصنف الاتي ولو تنجس مائع الخ وللكردي هنا كلام ظهور خطئه يغني عن التنبيه عليه (قوله كذلك) أي يتنجس بنحو بول الكلب (قوله فهو الذي يرد الخ) أي لانه الذي يتنجس بالملاقاة سم أي واما الكثير فأنما يتنجس بالتغير (قوله اما ظرفه الخ) لم يبين حكم ظرف الماء الكثير المتغير فليراجع ثم ظهر أن قوله اما ظرفه الخ في مطلق الظرف بصري أي الشامل لظرف الماء الكثير المتغير وظرف الماء القليل بخلاف ظرف الماء الكثير الغير المتغير فانه لا ينجس بخلاف كما مر عن الخطيب والنهاية (قوله لا بما يأتي) لعل في الحديث من التسبيح والتطيب ويحتمل في المتن بتغليب الترتيب على التسبيح عبارة عرش بان مزج بالماء تراب يكدره وحرك فيه سبع مرات ولا افو باق على نجاسته حتى لو نقص عن الفلتين عاد على الماء بالتنجيس اه (قوله فلا تبعية) أي لظرف الماء اه (قوله لمن زعمها) يعني الامام ومن تبعه (قوله أي الطهور) إلى قوله وهي مبيئة في النهاية والمغني (قوله طهوراً ناما الخ) قال النووي في شرح مسلم الأشهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها وهما الغتان اه والاول هنا اولى للاخبار عنه بالغسل الذي هو مصدر عرش ومعناه بالضم التطهير والفتح مظهر بحيرى (قوله إذا ولغ الخ) الولوغ اخذ الماء بطرف اللسان وهو ليس بقيد شيخنا (قوله فغيره الخ) أي من بوله وروثه وعرقه أو نحو ذلك نهاية زاد المغني وفي وجهه أن غير لعابه كسائر النجاسات اقتصاراً على محل النص اه (قوله وفي أخرى الثامنة الخ) عبارة النهاية وعرفوه الثامنة بالتراب أي بأن يصاحب السابعة لرواية السابعة بالتراب المعارضة لرواية اولاهن في محلها فيستاقطان في تعيين محلها وبكفي في واحدة من السبع كما في رواية إحداهن بالبطحاء على أنه لا تعارض لا مكان الجمع بحمل رواية اولاهن على الاكل لعدم احتياجه بعد ذلك إلى ترتيب ما يترشش من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية إحداهن على الاجزاء وهو لا ينافي الجواز ايضاً اه (قوله أي لمصاحبة التراب لها) أي للسابعة فنزل التراب المصاحب للسابعة منزلة الثانية وسماه باسمها عرش (قوله وهي مبيئة الخ) فيه شيء سم أي اذ القاعدة الاصولية حل المطلق على المقيّد وبجواب بانها فيما إذا لم تعدد المقيّد بقيد فنافية وإلا فيحمل المقيّد على المطلق كأنبها عليه دفع تعارض روايات البدء بالبسملة والحدلة (قوله لبيان الافضل) أي لعدم احتياجه بعد ذلك إلى ترتيب ما يترشش من جميع الغسلات مغني ونهاية (قوله عدم ثبوتها) أي رواية إحداهن (قوله ان القيود الخ) المراد ما فوق الواحد (قوله ومزيل العين) إلى قوله وبحث في النهاية والمغني (قوله ومزيل العين) يتجه أن المراد بالعين مقابل الحكمة سم فتشمل الجرم والاصواف حللى زاد عرش فلو غسل النجاسة المغلظة ووضع الماء بمزجها بالتراب في الاولى ولم تزل به الاوصاف ثم ضم اليه غسولات أخرى بحيث زالت

فيه رد على من أورد عليه تنجس ماء كثير بنحو بوله فانه يطهر بزوال التغير على أن القليل كذلك ويطهر بالكثرة فهو الذي يرد ببادي الرأي أما ظرفه فلا يظهر إلا بما يأتي فانه بعد تنجسه بمغلظ لم يعد طهره بغير التسبيح بخلاف الماء عهد فيه الطهر بزوال التغير والمكثرة فلا تبعية خلافاً لمن زعمها (إحداهن بالتراب) الطهور للحديث الصحيح طهوراً ناماً أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب وإذا وجب ذلك في ولوغه مع أن فيه أطيب ما فيه لكثرة لثته فغيره أولى وفي رواية أخره وفي أخرى الثامنة أي لمصاحبة التراب لها بدليل رواية السابعة وفي أخرى إحداهن وهي مبيئة لأن النص على الاولى لبيان الافضل والاخرى لبيان الجواز يفرض عدم ثبوتها فالقاعدة أن القيود إذا تنافست سقطت وبقي أصل الحكم وأوفي رواية اولاهن أو أخره من شك من الراوى كما بينه البيهقي ومزيل العين غسلة واحدة وإن تعدد وفارق ما مر في الاستنجاء بالحجر بينائه

شرح مر ولو أكل لحم كلب لم يجب تسبيح دبر في خروجه وإن خرج بعينه قبل استحالتة فيما يظهر وأقضى به البلقيني لأن الباطن محل وقد افقى والد رحمه الله في حمام غسل داخله كلب ولم يعد تطهيره وأستمر الناس على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصره وفوطه ونحوهما بأن ما تيقن إصابة شيء له من ذلك نجس وإلا فظاهر لانه لا تنجس بالشك ويطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات إحداهن يطفل بما يغتسل به فيه لحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بالنجاسة كما في الهرة إذا أكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل فيها طهارة فيها اه (قوله فيه رد) وجه الرد خروجه بالغسل (قوله فهو الذي يرد الخ) أي لانه الذي ينجس بالملاقاة (قوله وهي مبيئة) فيه شيء (قوله ومزيل العين) يتجه أن المراد بالعين مقابل الحكمة (قوله)

الأوصاف بمجموعها قبل يعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الأوصاف وعذكه غسلة مصحوبة بالتراب أو لانه لما تزل بما وضع فيه الغنى واعتد بما بعده فقط قال سم فيه نظر أقول ولا يبعد القول بالاول اه أقول البحث الاتي انفا صريح في الثاني إذا ارى بالعين فيه ما يشمل الأوصاف (قوله وهو متجه المعنى) لعل وجهه حيولة العين بين التراب واجزاء المحل المطلوب نظيره اى فلو فرض ان الماء الممزوج ازالها اتجه الاجزاء بصري وباتى عن سم وشيخنا زيادة بسط في المقام (قوله ويكنى) الى قوله وإن كان المحل في النهاية إلا قوله خروجه من الخلاف الى قوله وقولهم في المعنى إلا قوله ويظهر الى الراكد (قوله وتحريكه سبعا) اى ولولم يظهر منه شيء بان حرك داخل الماء سبعا معنى (قوله في الراكد) متعلق بقوله وتحريكه الخ (قوله في نحو النيل) اى وماء السيل المترب نهاية (قوله امزجها الخ) ينبغي ان لا يبلغا بالمزج الى حيث لا يسميان الاطينا لما مر ان الماء حينئذ تسلب طوريته فلا تغفل بصري (قوله خروجه من الخلاف) عبارة المعنى خلافا للاسنوى في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل اه (قوله ام سبق وضع الماء و التراب وإن كان المحل رطبا) وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا الكلام كالصريح في انه إذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفى وضع التراب أو لا لكن افتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو وضع التراب أو لا على عين النجاسة لم يكف لتنجسه وظاهره المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع مرو حاصل ما تحرر معه بالهضم انه حيث كانت النجاسة عينية بان يكون جرمها أو أوصافها من طعام أولون أو ريج موجود في المحل لم يكف وضع التراب أو لا عليها وهذا محل ما افتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أو لانه أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط وبخلاف ما لوزالت أو أوصافها فيكنى وضع التراب أو لا وإن كان المحل نجسا وهذا يحمل عليه ما ذكر عن شرح الروض وانها إذا كانت أو أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء بمزوجا بالتراب فان زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت إلا فلا فالمراد بالعين في قوله لم يزيل العين واحدة وان تعد ما يشمل أوصافها وان لم يكن جرم اه واقره ع وش عبارة شيخنا وحاصل كفيات المزج ان يمزج الماء بالتراب قبل وضعهما على المنتجس أو يوضع الماء أو لا ثم يتبع بالتراب أو بالعكس فهذه ثلاث كفيات ثم ان لم يكن في المحل جرم النجاسة وكان جافا كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الأوصاف وإن كان في المحل جرم النجاسة لم يكف واحدة من الثلاث ولو زال الجرم فان كان المحل رطبا كفى كل من الاولين ولا يكفى وضع التراب أو لا ثم اتبعه بالماء كذا في تقرير الشيخ عوض وار قضاة شيخنا واستظهر بعضهم انه يكفى حيث لا أوصاف لان الوارد لفة قوة وبدل على ذلك كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن الشيخ الحنفى اه وقوله ولو زال الجرم تقدم عن سم ما يوافقه وعن البصري ما يخالفه وقوله واستظهر بعضهم الخ موافق لما مر عن سم في محمل كلام شرح الروض (قوله لانه وازد الوجه ان المراد انه يكفى طهارتها حال الورد ودواله في قطع ما لا يتبقى إذ لمخالطتهما الرطوبة يتنجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة ينجس بملافة المحل لبقاء نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند السابعة سم (قوله والمراد بمجرد) اى بدون اتباعه بالماء قول المتن (والاظهر تعين التراب) ولو غبار رمل وان عدم اوافسد الثوب او زاد الغسلات فجعلها اثمانية مثلا نهاية اى فلا يكون عدم التراب وافساده الثوب والزيادة في الغسلات مسقطا

وهو متجه) يذبح تعينه ان ارى بالعين الجرم أو ما مجرد الاثر من طعام أولون أو ريج في الاعتداد بالترتيب قبل زواله نظر (قوله لانه وازد) عبارة شرح الروض بان يوضعاى الماء والتراب ولو مترتين ثم يمزج قبل الغسل وإن كان المحل رطبا إذا الطهور الوارد على المحل باقى على طهوريته مع القطع بعدم طهر المحل قبل تمام السبع فليظهر هذا الذى ذكر مثله في شرح العباب أيضا مع ما باتى عنه من أن محل كون الوارد لا ينجس إذا زال النجاسة عقب وروده إلا ان يستثنى التراب كالماء هنا ولا لزوم عدم إمكان التطهير بالقليل والوجه خلافه (قوله لانه وازد) الوجه ان المراد انه يكفى طهارتها حال الورد ودواله في قطع ما لا يتبقى إذ لمخالطتهما الرطوبة يتنجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة ينجس بملافة محل لبقاء نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند

وهو متجه المعنى ويكنى  
مرو ربيع جريات وتحريكه  
سبعا ويظهر ان الذهاب مرة  
والعود أخرى ويفرق بينه  
وبين ما باتى في تحريك اليد  
في الحلك في الصلاة بان المدا  
ثم على العرف في الراكد  
من غير تراب في نحو النيل  
أيام زيادته فعلم أن الواجب  
من التراب ما يكدر الماء  
ويصل بواسطته لجميع أجزاء  
النجس سواء أمزجها  
قبل ثم صبهما عليه وهو  
الاولى خروجه من الخلاف  
أم سبق وضع الماء والتراب  
وإن كان المحل رطبا لانه  
وارد كالماء وقولهم لا يكفى  
ذره عليه ولا مسحه أو  
دلكه به المراد بمجرد  
(والاظهر تعين التراب)

للتراب عرش (قوله لانه) إلى قوله ومن ثم في المعنى إلا قوله وبه فارق إلى المتن وإلى قول المتن ولا مزوج في النهاية إلا ما ذكر (قوله فلم يقيم غيره الخ) والثاني لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه وجرى عليه صاحب التنبيه والثالث يقوم مقامه عند فقد الضرورة ولا يقوم عند وجوده وقيل يقوم مقامه فيما يفسده التراب كالتياب دون ما لا يفسده معنى (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله مع طاهر الخ) ومع الآخر سم (قوله آخر) الأولى اسقاطه قول المتن (نجس) أي متنجس نهاية (قوله ولا مستعمل) أي في حدث أو نجس نهاية وشرح الروض أقول وصورة المستعمل في خبث التراب الصاحب للسابعة في الملاحظة فانه طاهر ومستعمل وإن قلنا انه شرط لا شرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء لا يستقل به ايضا بل ويتصور ايضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس وهو ظاهر ومستعمل لما مر فاذا طهر زال التنجس دون الاستعمال نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فان الوجه خلافه سم على حج أي لان وصف التراب بالاستعمال باق وإن زالت النجاسة وفيه على البهجة يتجه أن يعد من المستعمل ما لو استنجد بطين مستحجر ثم طهره من النجاسة ثم جففه ثم دقه لانه زال المانع وفاقا لم راه وقديتوقف فيه بانهم لم يعذر حجب الاستنجاء من المطهرات ولعل وجهه أن المحل باق على نجاسته وقد يقال هو وإن لم يكن مطهر للمحل لكنه مزيل للمانع فالحق بالتراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الشارح مر في حدث أو نجس عرش (قوله ومن ثم) أي من أجل أن القصد الجمع بين نوعي الطهور (قوله ما يأتي الخ) فلا يكفي التراب المحرق ولا التنجس بعذبة أو حكمية متوسطة أو غير هاتية (قوله المختلط الخ) أي الغبار المختلط الخ وإن كان ندبا نهاية (قوله ونحو دقيق الخ) عطف على رمل وجزم في شرح الإرشاد باطلاق انه لا يكفي المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر في التغير فلا ينافي ما قلناه هنا سم (قوله في التغير) أي تغير الماء (قوله للحصول المقصود

لانه ما مور به للتطهير  
إذ القصد منه الجمع بين نوعي  
الطهور فلم يقيم غيره من نحو  
أشنان أو صابون مقامه  
كالتييم وبه فارق عدم تعين  
نحو القرط في الدباغ (و)  
الاطهر (إن الخنزير ككلاب)  
لما مر أنه أسوأ حالا منه  
ومثله المتولد منه أو من  
كلب مع طاهر آخر (ولا  
يكفي تراب نجس) ولا  
مستعمل في الاصح لانه  
لم يحصل الجمع بين نوعي  
الطهور ومن ثم اشترط  
في التراب هنا ما يأتي في  
التيمم نعم المختلط برمل  
خشن أو ناعم ونحو دقيق  
قليل لا يؤثر في التغير يكفي  
هنا كما هو ظاهر للحصول  
المقصود

السابعة (قوله مع طاهر آخر) أي أو مع الآخر (قوله لا يكفي تراب نجس) قال في شرح الروض في قول الروض بمن وجب الماء ما نصه قبل وضعهما على المحل أو بعده بأن يوضعوا لو مترتين ثم يمسح بالفضة الغسل وإن كان المحل رطبا إذا الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته وبذلك جزم ابن الرفعة فيما لو وضع التراب أولا ومثله عكسه بلاريب وهذا مقتضى كلامهم وهو المعتمد كما قاله البلقيني وغيره وهذا الكلام كالصرح في أنه إذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفي وضع التراب أولا ولكن أفتى شيخنا الشهاب مر بأنه لو وضع التراب أولا على عين النجاسة لم يكف لتنجسه وظاهر المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع مر وحاصل ما تقرر معه بالفهم أنه حيث كانت النجاسة غنية بأن يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح موجودا في المحل لم يكف وضع التراب أولا عليها وهذا محل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء ولا لانه أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط وبخلاف ما لو زالت أوصافها فيكفي وضع التراب أولا وإن كان المحل نجسا وهذا يحمل عليه ما ذكره عن شرح الروض وإنما إذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء بمن وجب التراب فإن زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت وإلا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وإن تعدد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جرم (قوله ولا مستعمل) قال في شرح الروض في حدث أو خبث أه أقول صورة المستعمل في خبث التراب المصاحب للسابعة في الملاحظة فانه طاهر لكنه مستعمل لا يقال إلا يظهر كونه مستعملا لأن قلنا أنه شرط في طهارة الملاحظة لا شرط لانه لا يتوقف عليه زوال النجاسة وإن كان شرطاً فقد أدى به ما لا بد منه وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء لا يستقل به ايضا بل ويتصور ايضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زاد التنجس دون الاستعمال أما أنه نجس فظاهر وأما أنه مستعمل فلا نه أدى به ما لا بد منه لان طهارة المحل متوقفة على هذه الغسلة وإن توقفت على غيرها ايضا نعم لو طهر بفسله في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فان الوجه خلافه اه (قوله ونحو دقيق) جزم

به هنا لاشم) إذا الرمل ونحو الدقيق لا يمتنعان من كدورة الماء بالتراب ويمتنعان من وصول التراب بالعضو  
 عش (قوله ما عدا الماء الطهور) أى ومنه المستعمل سم (قوله الذى) نعت لعدم الاجزاء الخ وقوله ان  
 غير الخ خبر ومحل الخ (قوله ان غير الماء الخ) فلو مزج التراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير الماء بذلك تغيرا  
 فاحشا كفى (تنبيه) هل يجب اراقه الماء الذى تنجس بولوغ الكلب ونحوه او يندب وجهان اصحهما  
 الثانى وحديث الامر باراقه محمول على من اراد استعمال الاناء ولو ادخل راسه فى إناء فيه ماء قليل فان خرج  
 فيه جافا لم يحكم بنجاسته او رطبا فمكذبا فى اصح الوجهين عملا بالاصل ورطوبته يحتمل انها من لعابه خطيب  
 قول المتن (وما نجس الخ) أى من جامد مغنى عبارة عش دخل فى ما غير الادى كانه او ارض فيطهر  
 بالنضج كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم وفارقت الذكور الخ لان الابتلاء المذكور حكمة فى الاصل  
 فلا ينافى تخلفه فى غير الادى وعموم الحكم سم على حج قال شيخنا الحلبي لو وقعت قطرة من هذا البول  
 فى ماء قليل واصاب شيئا وجب غسله ولا يكتفى بنضجه ولو اصاب ذلك البول الصنف شيئا كفى النضج وان لم  
 يكن فى اول خروجه اقول وإتمام بكشف بالنضج فى الواصل من الماء المذكور لانه لما تنجس بالبول الذى  
 وقع فيه صدق عليه انه تنجس بغير البول انتهت قول المتن (بول صبي) خرج غيره كقيته وكان وجهه ان  
 الابتلاء ببوله اكثر سم (قوله بفتح اوله) أى وثالثه نهاية (قوله أى يذق) عبارة شرح العباب أى وللنهاية  
 أى لم ياكل ولم يشرب اه وعبرة اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب اه سم (قوله للتغذى) إلى قوله  
 واجزاء الحجر فى النهاية والمغنى لا قوله مع قوله المراد به الانشاء (قوله للتغذى) ظاهره ولو مرة واحدة ولو  
 قليلا وان لم يستغن عن اللبن فى ذلك الوقت حلبي اه بجبرى قول المتن (غير لبن) يشمل الماء وهل قسطة اللبن  
 كاللبن ولا فيه نظر سم على حج وقوله ولا اعتمده مر ونقل بالدرس عن شيخنا الحلبي انها مثل اللبن  
 وهو قريب لا يتجه غيره عش عبارة البجبرى والظاهر ان مثل اللبن القسطة أى من امه اولا وان كان  
 لا يحنت باكلها من حلف لا ياكل اللبن قال القليوبي ودخل فى اللبن الرائب وما فيه الانفحة والاقطو لو من  
 مغلظ وان وجب تسبيح فله لا يمن وجبنة وقسطة لا قسطة لبن امه فقط اه والمعتمد ان اللبن الحالى من  
 الانفحة لا يضر وكذا القسطة مطبوخة او قسطة غير امه ومثله الزبد حنفى وقيل الزبد كالسمن اه بجبرى  
 وقوله ولا اقط فيه وقفة (قوله ولم يجاوز سنتين) أى تحديد الاخذ من قول الزيدادى لو شرب اللبن قبل الحولين  
 ثم بال بعدهما قبل ان ياكل غير اللبن فهل يكتفى فيه النضج او يجب فيه الغسل والذى يظهر الثانى كما اعتمده  
 شيخنا الطندانى اه وفى سم على البهجة ومثل ما قبل الحولين البول المصاحب لآخرهما اه ولوشك هل  
 البول قبلهما او بعدهما فينبغى ان يكتفى فيه بالنضج لان الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول  
 بعدهما عش وفى السكردى مانصه ذكر الرمل على التحرير والاجمورى على الاقناع ان ذكر الحولين  
 على التقريب فلا تضر زيادة يومين حرره اه وقال البجبرى المعتمد الضرر لان الحولين تحديده هلاكية

فى شرح الارشاد باطلاق أنه لا يكتفى المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر فى التغير فلا ينافى ما قاله هنا (قوله  
 بمائع) أى ومنه الماء المستعمل (قوله وما نجس ببول صبي الخ) دخل فى ما غير الادى كانه او ارض  
 فيطهر بالنضج كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم الاتى وفارقت الذكر الخ لان الابتلاء المذكور  
 حكمة فى الاصل فلا ينافى تخلفه فى غير الادى وعموم الحكم (قوله ببول صبي) خرج غيره كقيته وكان  
 وجهه ان الابتلاء ببوله اكثر (قوله لم يطعم غير لبن) هل قسطة اللبن وسمنه كاللبن اولا لانهما ليسا لبنا  
 ولهذا لا يحنت هما من حلف لا ياكل ابتنا فيه نظر وقوله نضج لا يعبدان محله ما لم يختلط برطوبة فى المحل مثلا  
 والاوجب الغسل لان تلك الرطوبة صارت نجسة وهى ليست ببول صبي ويؤيده انه لو وقع قطرة منه فى ماء  
 قليل ثم اصاب هذا الماء شيئا فان من ابد البعد ان يكتفى فيه النضج ثم رأيت قول الشارح كسمن فصرح  
 بان السمن ليس كاللبن (قوله أى يذق) عبارة شرح العباب أى لم ياكل ولم يشرب غير اللبن انتهى وعبرة  
 اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن اه (قوله غير لبن) يشمل الماء (قوله ولم يجاوز سنتين) أى

به هنا لاشم والطين تراب  
 تيمم بالقوة فيسكنى (ولا)  
 تراب (مزوج بمائع) وهو  
 هنا ما عدا الماء الطهور  
 (فى الاصح) للنص على  
 غسله بالماء سبعام مع مصاحبة  
 التراب لاحداهن ومحل  
 عدم الاجزاء اذ غسله  
 بالماء شبعما الذى أطلقه  
 فى التنقيح ان غير المائع  
 الماء أو كان وضع الممزوج  
 بمائع بعد جفاف المحل  
 بحيث لا يمتزج بالماء وفى  
 تحقيق محل الخلاف الذى  
 فى المتن بسط ليس هذا محله  
 (وما نجس ببول صبي)  
 ذكر محقق (لم يطعم) بفتح  
 أوله أى يذق للتغذى (غير  
 لبن) ولم يجاوز سنتين

كأذكره غش ونقل عن القليوبي اه (قوله سنتين) أى من تمام انفصاله سم قول المتن (نضح) ولا بد مع النضح من إزالة الوصافه كبقية النجاسات وسكتوا عنها لان الغالب سهو لقزو والهاخلا فاللزر كشي من ان بقاء اللون والريح لا يضر مغنى ونهاية وباقي في الشرح مثله وزاد شيخنا ولا بد من عصر محل البول او جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل اه عبارة البيهيمى قوله من إزالة الوصافه اى ولوبا لنضح اما الجرم فلا بد من إزالة قبل ذلك اه (قوله وإن لم يسل) الاولى بلا سيلان لان كلامه يوم ان حقيقة النضح توجد مع سيلان الماء وليس كذلك شيخنا وفي السكردى عن الايعاب النضح غلبة الماء للجل بلا سيلان وإلا فهو الغسل اه (قوله مع قوله المراد به الانشاء) لا يخفى ان الاستدلال لا يتوقف عليه فإوجه الحمل عليه الذى هو خلاف الظاهر بصري (قوله اما إذا اكل غير ابن الخ) ولو اكل قبل الحولين طعاما للتغذى ثم ترك وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا ينضح على الاوجه نهاية وزيادى (قوله كسمن) ظاهره ولو من امه وهو كذلك فيغسل منه ومثل السمن الجبن عش (قوله فيتعين الغسل) سواء استغنى بغير اللبن للتغذى عن اللبن أم لا نهاية (قوله أو للاصلاح) أى وإن حصل به التغذى سم عبارة البصرى قوله للاصلاح صادق بما إذا كان المتناول غذاء يتداوى به بما إذا استعمله مدة مديدة ولو استغزقت الحولين والاول واضح ويؤيده اغتفارهم التحنيك بتمر ونحوه والثاني محل تأمل من حيث المعنى اه اقول بل تعبيرهم يشعر بقصر المدة (قوله ولو نجسا) اى ولو من مغالطة نهاية وسم (قوله خلافا لما فى فتاوى البلقينى) اى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر والخطيب ولو ابتلع قطعة لحم مغاظ وخرجت اى من دبره حالام يجب تسبيح او عظمته وخرجت وجب لان الباطن سريع الاحالة لما يقبل الاحالة سم وجرم بذلك شيخنا بلا عزو (قوله أى المغاظ) إلى قوله ويفرق فى النهاية والمغنى لا قوله وحسب تقع فى بول وقوله باطنها أيضا (قوله اى المغاظ) وهو الكلب ونحوه (والمخفف) وهو بول الصبي المذكور (قوله بان كان الخ) اى عند إرادة غسله فيدخل ماله كانت عينية بان ادرك اثرها ثم انقطع فصارت حكمية سم (قوله وهى التى الخ) اى النجاسة المتبقية التى الخ مغنى (قوله لا يحس ببصر الخ) اى لا يدرك له جرم ولا لون ولا طعم ولا ريح سواء كان عدم الادراك لخفا اثرها بالجفاف كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريح او لكون المحل صقيلا لا تثبت عليه النجاسة كالمرارة والسيف نهاية (قوله نقيض ذلك) وهى التى لها جرم او طعم او لون او ريح شيخنا قول

(نضح) بأن يعمه الماء وإن لم يسل كما فعله عنه مع قوله المراد به الانشاء فى الخبر الصحيح يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ومثلها الخثى وفارقت الذكر بأن الابتلاء بحمله أكثر أما إذا أكل غير لبن للتغذى كسمن أو جاوز سنتين فيتعين الغسل ولا يضر تناول شئ والتحنك أو للاصلاح ولا لبن آدمى أو غيره ولو نجسا على الاوجه لان للمستحيل فى الباطن حكم المستحال اليه ومن ثم لو أكل أو شرب مغاظا لزمه غسل قبله ودبره مرة لا غير وأجزأه الحجز والنض بوجوب السبع مع التراب محمول على ما إذا نزل المغاظ بعينه غير مستحيل خلافا لما فى فتاوى البلقينى (وما نجس بغيرهما) أى المغاظ والمخفف (إن لم يكن) أى يوجد فيه (عين)

من تمام انفصاله فلا يحسب منهما زمن اجتنابه وإن طال (قوله أو للاصلاح) أى وإن حصل به التغذى (قوله ولو نجسا) كلبن كلبية وقوله على الاوجه اعتمده مر (قوله لما فى فتاوى البلقينى) اى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر ولو ابتلع قطعة لحم مغاظ وخرجت حالام يجب تسبيح او عظمته وخرجت وجب لان الباطن سريع الاحالة لما يقبل الاحالة (قوله وما نجس بغيرهما الخ) (فرع) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم محل الانتشار كافى الروض وأصله قال فى شرحه لان الماء الوارد على النجاسة طهور مالم يتغير ولم ينفصل كما مر اه وظاهره انه لا يحكم بنجاسة محل الانتشار وإن لم يطهر مكان النجاسة المصوب عليه ويدل عليه التعليل المذكور إذ لو كان المراد ان محل النجاسة طهر بالصب لكان الماء طهورا وإن انفصل وقد يجاب عن هذا بان التقيد بعدم الانفصال لانه بعد الانفصال يصير مستعملا فلا يوصف حينئذ بأنه طهور وقد يستشكل الحكم بالطهورية بعد مجاوزة مكان النجاسة بل ينبغي الحكم بالاستعمال حينئذ لان يقال لا بد من الاستعمال من مجاوزة ذلك الشئ بالكلية وقد يقال اعترض فى التعليل الطهورية فانه يكفى فى عدم الحكم بنجاسة محل الانتشار الطهورية وهذا لو كان طهر مع مر انه لو لم يطهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم معفو عنه لم يعف عن إصابته الماء له ولا يقال إن هذا من إصابتها بالطهارة ويحتمل كلام الروض وأصله على ما لو طهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحرر (قوله ان لم يكن عين كفى جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما إذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكفى جرى الماء وإن وجدت العين كأثر البول الخفيف الذى لا يمكن



المتن (كفى جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما اذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكن جرى الماء وإن وجدت العين كثر البول الخفيف الذي يحس ببصر أو شم أو ذوق لكن لا يمكن تحصيل شيء منه قلت لا نسلم كفاية جرى الماء في نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من زوال الاوصاف على التفصيل الا في غاية الامر ان نحو ذلك الاثر لضعفه نزول اوصافه بجري الماء فالحاصل انه يكفي في غير العين مجرد الجرى وانه لا بد في العين من زوال الاوصاف لكنهما قد نزول بمجرد الجرى فيكفي به لا لسكونه مجرد جرى بل لتضمنه زوال الاوصاف (فرع) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حوله لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كافي الروض واصلاه في المغنى ولكن ظهر مع مرانه لو لم يظهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم معفو عنه لم يعف عن اصابته الماء ولا يقال ان هذا من اصابة ماء الطهارة ويحمل كلام الروض واصله على ما لو ظهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحذر سم يحذف قول المتن (كفى جرى الماء) من غير اشتراطية هنا وفيما مروى في لاهنا من باب التروك شرح بافضل وقيل يجب النية ونسب لجميع منهم ابن سريج لكن قال في المجموع انه وجه باطل مخالف للجماع وقال الشارح في الايعاب وحيث فلا يندب الخروج من خلافه كروى (قوله) ومن ذلك (اي المتن) بنجاسة الحسكية (قوله) وحب نقع الخ) اي حتى انتفخ شيخنا عبارة البصري ظاهره وإن لم يتبق فيه قوة الانبات وكان الفرق بينهما بين ما مرأى في شرح وبول ان المدار ثم على الاستجالة في الباطن ووصوله لتلك الحالة قريبة عليها اه (قوله) فيطهر باطنها) اي حتى لو حملها في الصلاة لم يضر رسم وقال شيخنا بلا عزو ويعني عن باطنها اه (قوله) بصب الماء على ظاهرها) اي فلا يحتاج إلى سقي السكين ما طهور او اغلاء اللحم ولا إلى عصره مغنى ونهاية (قوله) ويفرق بينها) اي السكين والحب واللحم المذكورة (قوله) حتى يظن وصوله الخ) ظاهره أنه لا بد من ظن الوصول على وجه السيلان حتى توجد حقيقة الغسل ويحتمل الاكتفاء بمطلق الوصول للضرورة مع تعدد او تعمس حقيقة الغسل بصري اقول بل ظاهر كلام الشارح كغيره هو الثاني اي الاكتفاء بمطلق الوصول (قوله) بان الاول) اي سقي السكين نجسا (قوله) فباطن تلك) اي السكين والحب واللحم (قوله) بخلاف نحو الاجر فيهما) اي المشابهتين وفيه نظر (قوله) وفارق نحو السكين الخ) عبارة المغنى واللين بكسر الواو حدة ان خالط نجاسة جامدة كالروث لم يطهر وإن طبخ وصار اجر العين النجاسة وإن خالطه غيرها كالبول طهر ظاهره بالغسل وكذا باطنه ان نقع في الماء ولو مطبوخا ان كان رخو اوصله الماء كالعجين او مدقوقا بحيث يصير ترابا فان قيل لم اكن في بغسل ظاهر السكين اي في طهارة ظاهرها وباطنها ولم يكتف بذلك في الاجر اجيب بانه إنما لم يكتف بالماء في الآجر لان الانتفاع به متأت من غير ملاسلة له فلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير اصال الماء اليه بخلاف السكين اه زاد النهاية ولا يؤمر بسحقها لما فيه من تقويت مآليتها ونقصها ولو فعل ذلك جاز ان تكون النجاسة داخل الاجزاء الصغار اه قال الرشيدى قوله لم يطهر وإن طبخ اي لا ظاهر او لا باطنا كما هو صريح السياق وصرح كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه ع ش (قوله) فان في رد أجزاء بعضها الخ) فيه انه لا يظهر في الحب المتبادر ارادته مع اللحم من هذا البعض ولو سلم فيقال انه يؤثر النقع فليطهر به (قوله) حتى تصير كالتراب الخ) قد يقال هذه ضرورة وغاية ما تقتضيه العفول الطهارة بصري وتقدم عن شيخنا

بان كان الذي نجسه حكيمة وهي التي لا تحتس ببصر ولا شم ولا ذوق والعينية فقيض ذلك (كفى جرى الماء) على ذلك المحل بنفسه وبغيره مرة إذ ليس ثم ما زال ومن ذلك سكين سقيت نجسا وحب نقع في بول ولحم طبخ به فيطهر باطنها أيضا بصب الماء على ظاهرها ويفرق بينها وبين نحو آجر نقع في نجس فان الظاهر انه لا بد من نقعه فيه حتى يظن وصوله لجميع ما وصل اليه الاول بان الاول يشبه تشرب المسام وهو لا يؤثر كالوزل صائم في ماء قاحس به في جوفه وأيضا فباطن تلك يشبه الاجواف وهي لا طهارة عليها كالفص عليه بخلاف نحو الآجر فيهما وفارق نحو السكين لبنا عجن بمائع نجس ثم حرق فانه لا يطهر باطنه بالغسل إلا إذا دق وصار ترابا أو وقع حتى وصل المساء لباطنه بتيسر رده إلى التراب وتأثير نقعه فيه بخلاف تلك فان في رد أجزاء بعضها حتى تصير كالتراب مشقة تامة وضياح مال

ما يوافقه (قوله) وبعضها بالنصب عطفًا على اسم ان ولعل المراد بهذا البعض السكين (قوله) لا يؤثر فيه النقع هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين سم ويظهر ان المراد بهذا البعض السكين فلا يراد هنا وإنما الاشكال في قوله السابق فان في رد بعض اجزائها الخ كمر (قوله) بنجس ظاهره مطلقا جامدا كان كمر ماد السرجين او مائعا كالبول فليراجع (قوله) اي يضطر اليه) قد يقال او تعم به البلوى بصرى (قوله) والحقوبه الآجر الخ) وعليه فلا ينجس ما أصابه مع توسط رطوبة من أحد الجانبين عش (قوله) المعجون به) اي بالنجس ظاهره ولو جامدا فليراجع (قوله) عين فيه) اي في مطلق المتنجنس بدون قيد بغيرهما وإنما رجع الضمير اليه على طريق الاستخدام حتى احتاج إلى قوله من غيرهما ليعطف عليه قوله بل او من احدهما فيندفع بذلك اعتراض السيد البصرى بان ضمير فيه عائد على ما نجس بغيرهما فلا ضرورة لقوله بعد ذلك من غيرهما بل هو تكرار اه (قوله) عين) إلى قول المتن ولا يضرب في المعنى وإلى قول الشارح نعم في النهاية إلا قوله يدرك إلى المتن (قوله) بعد زوال عينها) اي جرهما فالمراد بالعين هنا غير ما اراد بها في قوله السابق ان لم يكن عين سم وعش اي ولتنبه عليه اظهر في مقام الاضمار (قوله) او صافها من) لا تظهر لتقديره ثمرة (قوله) من الطعام وإن عسر) لسهولته غالبا فالحق به نادر هانم قال في الانوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه نهاية اه سم قال عش اي فيحكم بطهارة محله مع بقاء الطعام أخذنا مما سيأتى للشارح مر فها لو عسر زوال اللون او الريح اه وقال الرشدي اي ولم يظهر بخلاف ماسياتي في اللون والريح خلافا لمن وهم فيه اه عبارة شيخنا فعني عنه اي الطعام المتعذر مادام متعذرا فيكون المحل نجسا معفو عنه لا طاهرا وضابط التعذر ان لا يزل إلا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه اعادته ماصلا به على المعتمد ولا فلا معنى للعفو اه وبأتى عن القليوبي مثلها (قوله) والاوجه جواز ذوق المحل الخ) أي وان محل منعه إذا تحقق وجودها فها يرد ذوقه وان انحصرت فيه نهاية وعليه فلو أصيب الثوب بنجاسة لا يعرف طعمها فاراد ذوقها قبل الغسل ليعتبه فيختبره بذوقه بعد صب الماء عليه فظاهر عبارة امتناع ذلك لتحقيق النجاسة حال ذوق المحل فيغسل إلى ان يغلب على الظن زوال النجاسة ثم إذا ذاقه فوجد فيه طعما حمله على النجاسة ثم قضية قوله مر أو انحصرت فيه أنه لو ذاق أحدهما متع عليه ذوق الآخر لا لتحصار النجاسة فيه وقد مرله ما يخالفه عش (قوله) في الحكم بطهر المحل حقيقة) اي لانه نجس معفو عنه حتى لو أصابه بل لم يتنجس إذ لا معنى للغسل إلا الطهارة والاثرا الباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه نهاية اي وهو لا ينجس عشاء عبارة شيخنا والقليوبي وضابط العسر ان لا يزل بالحث بالماء ثلاث مرات فتي حته اي اللون او الريح ثلاثا ولم يزل طهر المحل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المحل طاهر نعم ان بقي ما عافى محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالها إلا ان تعذر كما مر في بقاء الطعام لقوة دلائلها على بقاء النجاسة فان بقي متفرقين او من نجاستين وعسر زوالها لم يضرب اه وقوله فتي حته إلى نعم يأتي عن النهاية ما قد يخالفه (قوله) وظاهر انه) إلى المتن اعتمده عش (قوله) لا يجب شتم الخ) تنبني زيادة ولا ذوق قول المتن (عسر زواله) اي بحيث لا يزل بالمبالغة بنحو الحث والقرص سواء في ذلك الارض والثوب والا نأمو سواء طال بقاء الرائحة أم لا نهاية قال البجيرمي وسئل مر عن صباغ يصبغ الغزل بماء القوة ودم المعلن ثم بعد ذلك يغسله غسلًا جيدا حتى يصفو ماؤه وتبقى الحمرة في الغزل فهل والحالة هذه يعني عن لون عسر زواله او لا فاجاب نعم يعني عن لون عسر زواله أي حتى لو حملها في الصلاة لم يضرب (قوله) لا يؤثر فيه النقع) هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين (قوله) بعد زوال عينها) اراد بالعين هنا غير ما اراد بها في قوله السابق ان لم يكن عين قيامه (قوله) من الطعام) اي وإن عسر نعم قال في الانوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه شرح مر (قوله) ولا يضرب بقاء لون او ريح عسر زواله) (فرع) قال شيخنا ناصر الدين الطيلاوي رحمه الله تعالى إذا اريد تطهير شيء عليه نجس او سدر فتغير الماء المصبوب عليه بذلك فلا يضرب وقد ذكرت ذلك الرملي فلم يوافقه عليه وقال يضرب التغير هنا ايضا (قوله) لوزال شمه الخ) قد يقال لا حاجة لهذا مع ما قبله (قوله)

وبعضها لا يؤثر فيه النقع وإن طال نعم نص الشافعي رضي الله عنه على العفو عما عجن من الخبز بنجس أي يضطر اليه فيه واعتمده كثير من وألحقوا به الآجر المعجون به (وإن كانت) عين فيه من غيرهما بل أو من أحدهما على الأوجه في المخففة والاكتفاء بالنضح فيها إنما هو للغالب من زوال أو صافها به (وجب) بعد زوال عينها (إزالة) أو صافها من (الطعم) وإن عسر لأن بقاء دليل على بقاء العين والاوجه جواز ذوق المحل إذا غلب على ظنه زوال طعمه للحاجة (ولا يضرب) في الحكم بطهر المحل حقيقة (بقاملون أو ريح) يدرك بشم المحل أو بالهواء وظاهر أنه بعد ظن الطهر لا يجب شمه ولا نظر نعم ينبغي سنه هنا فعمل أنه لو زال شمه أو بصرة مخلقة أو لعارض لم يلزمه سؤال غيره ان يشم أو ينظر له (عسر زواله)

اه ويظهر أخذان مسئلة التويه أن الفعل حرام مطلقا فيراجع ويأتي ما يتعلق بالصبي بالنجس في بحث الغسالة (قوله ولو من مغلظ) فلو عسرت إزالة لون نحو دم مغلظ أو ريحه طهر خلافا لركشي في خادمه نهاية (قوله بان لم توقف الخ) أي بان لا تزول إلا بالقطع أخذانما صفي الطعم (قوله أو توقفت على نحو صابون الخ) عبارة النهاية ولو توقفت زال ذلك ونحوه على اشتان أو صابون أو حوت أو قرص وجب وإلا استحب وبه يجمع بين قول الوجوب والاستحباب والوجه أنه يعتبر لوجوب نحو الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم وإن لم يقدر على الحت ونحوه لزمه أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا وأنه لو تعذر ذلك أي نحو الصابون حسا أو شرعا احتمل أن لا يلزمه استعماله بعد ذلك لطهارة المحل حقيقة ويحتمل اللزوم وإن كلام من الطهر والعفو وإنما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الوجه اه وقرأها سم وعش قال الرشيدى قوله ولو توقفت زال ذلك أي لون النجاسة أو ريحها وليس هذا خاصا بقول المصنف قلت فإن بقي الخ وإن أوهمه سياقه اه وقول النهاية وهو الوجه تقدم عنه وعن شيخنا وفي الشارح ما يخالفه فيما إذا بقي اللون أو الريح وحده وكذا يخالفه قول البجيرى ما نصه فإن قلت حيث أو جبت الاستعانة في زوال الأثر من الطعم أو اللون أو الريح أو هما بنحو صابون إذا توقفت الإزالة عليه فما محل قولهم يعني عن اللون والريح دون الطعم مع استواء الكل في وجوب إزالة الأثر وإن توقفت على غير الماء فالجواب أنه يجب الاستعانة بما ذكر في الجمع ثم إن لم يزل بذلك وبقي اللون أو الريح حكنا بالطهارة وإن بقي الطعم وحده عني عنه فقط أن تعذر لأنه يصير طاهرا ويرتب على ذلك أنا إذا قلنا بالطهارة وقد بعد ذلك على أن التيمم يجب وإن قلنا بالعفو وجبت مدا بغي اه (قوله خوطب الخ) جواب قوله فإن وجدته وقوله به أي بنحو الصابون (قوله ومن ثم) أي لاجل ذلك الجامع (قوله فيما إذا وجدته) أي الماء (قوله قبول هبة هذا) أي نحو الصابون (قوله أو توقفت الخ) عطف على قوله وجدته (قوله على نحو حوت) والحت بالمثناة الحك بنحو عود أو القرص بالمهملة تقطيعه بنحو الظفر أي حكمة به كردى وقال عش والقرص بالصاد المهملة الغسل بأطراف الأصابع وقيل هو القلع ونحوه اه وقال البجيرى والقرص بالصاد المعجمة أو الصاد المهملة الحت بأطراف الأصابع اه (قوله أن محله) أي محل اعتبار ظن المطهر (قوله شيئا) أي من عسر الزوال أو سهولته في محل وتوقف زواله فيه على نحو الصابون وعدمه (لم يطرده فيه) أي في ذلك المغير أي في غير ذلك المحل (قوله كما هو مشاهد) (فرع) ماء نقل من البحر ووضع في زير فوجد فيه طعم زبل أو ريحه أو لونه حكم بنجاسته كما قاله البخوى وإن احتمل أن يكون ذلك من جافة بقر به لم يحكم بنجاسته خطيب وفي النهاية وسم عن افتاء الشهاب الرملى مثله قال عش قوله م حكم بنجاسته ضعيف وقد نقل بالدرس عن فتاوى والده القول بعدم النجاسة اه وبأن هذا ما عمت به البلوى وما كان كذلك لا ينسج اه وفي البجيرى عن الحلبي والحفنى ما نصه وحاصل المعتمد كما يؤخذ من حاشية الأجهورى أن الماء الذى في الزير إذا وجد فيه طعم أو ريح بول مثلا يحكم بالطهارة إلا أن وجد سبب يحال عليه النجاسة وفي القليوبى على الجلال لا يحكم بالنجاسة بغير تحقق سببها فالما المنقول من البحر للزير في البيوت مثلا إذا وجد فيه وصف النجاسة محكوم بطهارة للشك قاله شيخنا م وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة تبعا للبخوى بأنه محمول على ما إذا وجد سببها اه أي في البحر المنقول منه بأن أخبر به عدل اه (قوله أن المصبوغ) إلى قوله ومرفى النهاية والمغنى كما يأتي قال البجيرى والحاصل أن المصبوغ بعين النجاسة كالدم أو بمتنجس تفتت النجاسة فيه أو لم تفتت وكان المصبوغ رطبا يطهر إذا صفت الغسالة مع الصبي بعد زوال

ولم يجده فيما يظهر) ويحتمل وهو القياس وظاهر كلامهم أنه لا يطهر لأن الاستعانة بنحو الصابون من شروط الطهارة فلا توجد بدونها وعلى هذا فهل يلزمه طلبه ولو من حد البعد مطلقا وبفرق بينه وبين الماء بأن له بدلا وهو التراب ولا كذلك ما هنا أو أن كان المتنجس بدنه بخلاف ما إذا كان ثوبه لا يلزمه طلبه من حد البعد لأن من صلى عاريا لا قضاء عليه بخلاف من صلى بالنجاسة فيه نظر والثاني غير بعيد ثم رابت قوله

ولو من مغلظان لم توقف  
إزالته على شيء أو توقفت  
على نحو صابون ولم يجده  
فيما يظهر للشبهة فإن  
وجدته أي بثمر مثله فاضلا  
عما يعتبر في التيمم فيما  
يظهر أيضا بجامع أن كلا  
فيه تحصيل واجب خوطب  
به ومن ثم اتجه أيضا أن يأتي  
هنا التفصيل الآتى فيما  
إذا وجدته بحد الغوث أو  
القرب نعم لا يجب قبول  
هبة هذا لأن فيها منة  
بخلاف الماء أو توقفت  
على نحو حوت وقرص لزمه  
وتوقفت الطهارة عليه  
ويظهر أن المدار في التوقف  
على ظن المطهر وعليه  
يظهر أيضا أن محله إن  
كان له خبرة وحينئذ  
لا يلزمه الرجوع لقول  
غيره وإلا سأل خيرا  
ويظهر أيضا أنه لو عرف  
من مغير شيئا لم يطرده  
فيه لاختلاف اللصوق  
بالمحل بالأعراض من  
نحو هواء ومزاج كاهو  
مشاهد وأفهم المثن أن  
المصبوغ بالنجس متى  
تيقنت فيه عين النجاسة  
بأن نقل

أو كانت تنفصل مع الماء اشتراط زوالها أو لونها أو ريحها فقط وعسر عني عنه ومراوئل الطهارة ما لوزال الريح ثم عادو في الاستنجاء جواز الاستعانة بنحو العسل والملح (وفي الريح) العسر الزوال (قول) انه يضر وفي اللون وجه ايضا (قلت فان بقيامعا) بمحل واحد (ضر على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتهما على (٣٣٠) بقاء العين ونذرة العجز عنهما بخلاف ما لو بقيا بمحلين أو محال من نحو ثوب واحد ولا يتأتى

فيه الخلاف فيما لو تفرقت دماء في ثوب كل منها قليل ولو اجتمعت لكثرت لان ما هنا ظاهر محله حقيقة وتلك نجاسة معفو عنها بشرط القلة فاذا كثرت ولو بالنظر لمجموعها ضر عند المتولي ولم يضر عند الامام واستفيد من المتن ان الارض اذا لم تتشرب ما تنجست به لا بد من إزالة عينه قبل صب الماء القليل عليها كالمكان في اناء وهو المعتد ومرفى شرح قوله فان كثر بابراد طهور الى آخره ما يؤيده واقفاء بعضهم بخلاف ذلك توها من بعض العبارات غير صحيح وبعضهم بان صب الماء على عين بول يظهره اذا لم يزد بها وزن الغسالة يحمل كما اشار اليه التقييد على آثار العين دون جرهما وقول الماوردي اذا صب عليها ماء فغمرها أي بجميت استهلك في طهر المحل والماء لا يختلف فيه اصحابنا طريقة ضعيفة لان مراده العراقيون وهم قائلون بالضعيف المار في قول المتن فلو كثر بابراد طهور الى آخره ولو كانت النجاسة جامدة

عينه وأما اذا صبح بمتنجس ولم تنفقت فيه النجاسة وكان المصبوغ جافا فانه يطهر مع صبغه وقولهم لا بد في طهر المصبوغ بنجس من ان تصفو الغسالة تحمول على صبغ نجس او مختلط باجزاء نجسة العين وفاقا في ذلك لشيخنا الطبرلاوي سم ملخصا اه وياتي عن ع ش مثله (قوله او كانت) اي عين النجاسة (قوله او لونها الخ) لما عطف على قوله عين النجاسة (قوله ومراوئل الخ) الذي يتلخص من كلامه ثم ان العود لا يضر وقوله وفي الاستنجاء الخ الذي استوجبه ثم جواز الاستعانة بنحو الملح بما اعتيدا متحانه وكون الغسل كذلك محل تأمل بصري (قوله بمحل واحد) الى قوله ولا يتأتى في النهاية والخطيب (قوله بمحل واحد) أي من نجاسة واحدة بابي قول المتن (ضر) قضيته انه لا فرق في الضرر اذا بقيا معا بين كونهما من نجاسة واحدة ونجاستين لكن نقل عن بعضهم تقييد الضرر فيما اذا كانا في محل بكونهما من نجاسة واحدة ويوجه بان بقاءهما من نجاستين لا تقوى دلالة على بقاء العين فان كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباط لها بالآخرى وكل واحدة بانفرادها ضعيفة اه وتقدم عن شيخنا اعتياده (قوله لقوة دلالتهما الخ) لكن اذا تعذر عني عنهما مادام التعذر وتجب إزالتهما عند القدرة ولا يجب إعادة ماصلا معهما وكذا يقال في الطعم فليوني اه بحجري وتقدم عن شيخنا والمدابغي اعتياده (قوله بخلاف لو بقيا بمحلين الخ) اي فلا يضر لان نفاء العلة التي هي قوة دلالتهما على بقائهما في (قوله وبعضهم بان صب الخ) اي واقفاء بعضهم بان الخ (قوله يحمل الخ) في النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله التقييد) اي بقوله اذا لم يزد بها (قوله على آثار العين) اي الضعيفة (قوله ولو كانت النجاسة جامدة) تقدم على المغنى والنهية ما يوافقه (قوله مطلقا) اي لا ظاهره ولا باطنه وسواء وصل الماء الى جميع أجزائه أم لا (قوله القليل) أي بخلاف الكثير فيطهر المحل به واردا كان أو مورودا شيخنا (قوله النجس) اي المتنجس (قوله وإلا) اي بان ورد المحل المتنجس على الماء القليل (قوله لما مر) اي فيما دون القلتين انه ينجس بوصول النجس الغير المعفو عنه له (قوله لاستحالة) اي لان تشكيل الشيء لغيره فرع كاله في نفسه (قوله ولو بالادارة الخ) عبارة النهاية فلو طهر اناء ادار الماء على جوانبه وقضية كلام الروضة انه يطهر قيل ان يصب النجاسة وهو كذلك اذا لم تكن النجاسة مائعة باقية فيه اما اذا كانت مائعة باقية فيه لم يطهر مادام عينها مغمورة بالماء اه قال ع ش قوله وهو كذلك الخ منه ما لو تنجس فيه بدم اللثة او بما يخرج بسبب الجشافة فله ثم تضمض وادار الماء فيه بحيث يعمه ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يطهر ولا يتنجس الماء فيجوز

الآتي ومن ثم اتجه أيضا أن يأتي هنا التفصيل الآتي الخ (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملي في ماء نقل من البحر فوضع في زير فوجد فيه طعم زبل أو ريحه أو لونه بنجاسته فقد قال اصحاب شرع تقديم المضمة والاستنشاق ليعرف طعم الماء رائحته اه وقضيته انه لو وجد في ماء طعمها مثلا لا يكون إلا للنجاسة حكم بنجاسته وبه صرح البغوي ولا يشك بانه لا يحدر ريح الخمر لو وضوح الفرق وصورة المسئلة انه لا يكون بقره جيفة يحتمل ان يكون ذلك منها ونظيره وجوب الغسل اذا رأى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل انه من غيره هذا والوجه خلاف ما قاله البغوي لاصل الطهارة وعدم وقوع النجاسة وعدم التنجس بالشك ويفرق بينه وبين ما ذكر من نظائره ولا يرد ما تقدم من فتوى شيخنا لانه عهد ببول الحيوان في الماء المنقول منه في الجملة فاشبه السبب الظاهر بخلاف مسئلتنا البش فيها ما يمكن الاحالة عليه ولا ما تقدم عن الاصحاب اذ ليس فيه تصريح بان الطعم مقتض للنجاسة لا مكان حله على البحث عن حاله اذا وجد طعمه أو ريحه متغير انعم يمكن حمل كلام البغوي على ما إذا علم سبق ما يحال عليه شرح مر (قوله بمحلين أو محال) اقول هو كالمو يبق

فتفتت واختلط بالتراب لم يطهر كالمختلط بنحو صديد بافاضة الماء عليه مطلقا بل لا بد من إزالة جميع التراب ابتلاء المختلط بها (ويشترط) في طهر المحل (ورود الماء) القليل عن المحل النجس والانتجس لما مر فلا يطهر غيره لاستحالة وفارق الوارد غيره بقوته لكونه عاملا ومن ثم لم يفرق الحال بين المنصب من أنبوب والصاعد من فوارة مثلا فلو تنجس فيه كفي أخذ الماء بيده اليه وان لم يعلاها عليه ويجب غسل كل ما في جد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في أناء متنجس وادارته بجوانبه

ابتلاعه لطهارته فتنبه له فانه دقيق وبقي ما لو كانت لثته تدمى من بعض الماء كل ينشوي يشها على لحم الانسان  
فهل يعنى عنه فيما تدمى به لثته لمشقة الاحتراز عنه ام لا لا مكان الاستغناء عنه بتناول ما لا تدمى لثته فيه نظر  
والظاهر الثاني لانه ليس بما تدمى به البلوى حينئذ اه وميل القلب الى الاول لان المشقة تجلب التيسير (قوله  
ويجب الخ) عبارة المغنى واذا غسل فيه المنتجس فيما الخ في الغرغرة ليغسل كل ما في حد الظاهر ولا يبلغ طعما  
ولا شربا قبل غسله لثلا يكون اكل النجاسة اه وتقدم عن ع ش انه لو ابتلى شخص بدمى اللثة بان يكثر  
وجوده منه بحيث يقل خلوه عنه يعنى عنه اه (قوله رافى ابن كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة  
ثم نون بالخرمة (قوله كله) لعله ليس بقيد وإنما المدار على عدم عموم المطر للحل المنتجس كما يفيد اخر كلامه  
(قوله) بنجاسته فلا يطهره قال في شرح العباب إذ يحل كون الوارد لا يتنجس بملاقاة النجاسة إذا زالها عقب  
وروده من غير تغيير ولا زيادة وزن اه سم (قوله) لانها غير واردة الخ قد يقال سلمنا انها واردة إلا  
انها ليس فيها السيلان الذى يتحقق به الغسل وعلى هذا فلا يبعد الا اكتشافها في النجاسة المخففة سم (قوله  
إذ هو) أى الوارد وقوله كما تقرر أى في قوله لسكونه عاملا وقوله العامل خبره وقوله بان الخ متعلق بالعمل  
والباء للتصوير (قوله وإن لم يكن) أى الادارة والتذكير بتأويل ان يدبر (قوله) مفروض في واردة الخ  
عبارة في اول الطهارة محلها في واردة على حكمية او عينية ازال جميع او صافها اه (قوله) بخلاف تلك النقط  
أى فليس لها تلك القوة وعلى فرض وجودها فيه تطهر محلها كردى (قوله) لانها عتمته أى عمت النجاسة  
المحل قول المتن (لا العصر الخ) لكنه يستحب فيما يمكن عصره خروجا من خلاف من اوجهه نهاية ومعنى (قوله)  
ولو فيما له حمل الخ) كذا في النهاية (قوله) فيه أى في المحل (قوله) محل الخلاف ذكره ع ش عنه وقره  
قول المتن (والاظهر طهارة غسالة تنفصل الخ) وليست بطهور لاستعمالها في خبث نهاية ومعنى (قوله)  
والترقية بينهما) لعل باطلاق العفو عن غسالة المعفو عنه كما يأتى في حاشية قوله وانه يتعين في نحو الدم الخ عن  
الزركشى والجمال والرملى (قوله) لان محلها أى التفرقة قول المتن (تنفصل إلى الخ) ويطهر بالغسل مصبوغ  
بمنتجس انفصل عنه ولم يزد المصبوغ وزنا بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ وإن بقي اللون لعسر زواله فان  
زاد وزنه ضرر فلم ينفصل عنه لتعقده لم يطهر لبقاء النجاسة فيه ومعنى وكذا في النهاية إلا انه زاد وانجس  
عقب بمنتجس وسكت عن قوله فان زاد الخ قال ع ش قوله مر مصبوغ الخ أى حيث كان الصبغ رطبا  
في المحل فان جف الثوب المصبوغ بالمنتجس كفى صب الماء عليه وإن لم تقصف غسالته حيث لم يكن الصبغ  
مخلوطا بجزء منجسة العين سم على المتهيج وقاله مر انفصل عنه الخ هذا قديفد انه لو استعمل للمصبوغ  
ما منع من انفصال الصبغ مما جرت به العادة من استعمال ما يسهو به فطام المثلث كقشر الرمان ونحوه لم يطهر  
بالغسل للعلم ببقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشتراط زوالها بان كانت رطبة او مخلوطة بنجس العين اما حيث  
لم يشترط زوالها بان جفت أى ولم تكن مخلوطة بنجس العين فلا يضر استعمال ذلك اه (قوله) لنجاسة إلى  
قوله فعلم في النهاية والمغنى لإلا قوله والتفرقة إلى المتن وقوله ويطهر إلى المتن (قوله) كدم أى قليل (قوله)  
كاسر) أى في شرح والمستعمل في فرض الطهارة كردى (قوله) رهى قليلة) اما السكينة فطهارة (مالم  
تغير) وإن لم يطهر المحل كما علم بما مر في باب الطهارة معنى ونهاية قول المتن (بلا تغير الخ) وقع السؤال عما  
يقع كثير ان اللحم يغسل مرارا او لا تصفو غسالته ثم يطبخ ويطهر في مرقة لون الدم هل يعنى عنه ام لا اقول  
الظاهر الاول لان هذا مما يشق الاحتراز عنه ع ش وقدمت عن المغنى عند قول المتن ودم ما يصرح بذلك (قوله)

أحدهما بذنك المحامين أو تلك المحال (قوله) ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل تطهيره (شامل للرقيق على العادة  
وهو محتمل ويحتمل المساحة بالمشقة وكونه من معدن خلقة) (قوله) بنجاسته فلا يطهره الخ) في شرح  
العباب إذ هو محل كون الوارد لا يتنجس بملاقاة النجاسة إذا زالها عقب وروده من غير تغيير ولا زيادة وزن  
ثم قال عن الزركشى لو وضع ثوبان في إجابة وفيه دم معفو عنه وصب عليه الماء تنجس بملاقاته لان دم نحو  
البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور عليه اه (قوله) لم تسكن للنقط النازلة الخ)

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب الخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقدار ما يتشرب به المغسول من الماء قدراً وقيّة وما يمجّه من الوسخ نصف وقيّة وكانت بعد الغسل رطلاً إلا نصف أو قية صدق أنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يتشرب به المغسول من الماء وما يمجّه من الوسخ الطاهر شيخنا (قوله) الاكتفاء فيها) يحتتمل عوده لعدم التغير وعدم الزيادة وللماخوذ والمعطى والثاني أقرب معنى بصري وجزم الحلبي بالثاني (قوله) بأن لم يبق فيه طعم) أي غير معتذر الزوال أخذاً مما مر عن النهاية وغيره (قوله) ونجاستها الخ) عطف على طهارة غسالة في المتن (قوله) أولم يطهر المحل) بأن بقي الجرم أو الطعم إلا أن تعذروا اللون والريح إلا أن تعسروا وهما إلا أن تعذرا (قوله) بعض المنفصل) في التعبير به تسامح فإن الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد بصري والأولى من المجموع (قوله) من طهارته) أي المحل (طهارته) أي المنفصل (قوله) حيث لم تتغير الخ) لعل المراد وقد طهر المحل (قوله) وإن حكها) إلى قوله بعد استقراره في المغنى إلا قوله والمغلظة وقوله وسقوط إلى وإذا ندب وإلى قوله ومر في النهاية إلا ما ذكر وقوله وإذا ندب إلى وأنه يتعين (قوله) من أول غسالات الكلب الخ) أي وإن كان من غيره فيغسل قدر ما بقي عليه من السبع مع الترتيب إن لم يترتب (قوله) قبل الترتيب) أي وإلا فلا ترتيب فلو جمعت الغسالات كلها في نحو طشت ثم تطاير منها شيء إلى نحو ثوب وجب غسله ستاً لا احتمال أن المنظار من الأولى فإن لم يكن تراب في الأولى وجب الترتيب وإلا فلا شيخنا وعش (قوله) لا احتمال الخ) لعل حق التعليل لأن المجموع يعطى حكم الأولى (قوله) وإن غسالة المندوب الخ) خبر هذا قوله طهور رسم (قوله) والمغلظة) خالفه النهاية والمغنى فقالوا واللفظ للأول ويستحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين تكميل الثلاث ولو تخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كما قاله الجيولوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي بن قاضى شبيهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتجب إزالة التافور إن عصي بها وإلا فلا نحو صلاة نعم يسن المبادرة بأزالتها حيث لم يجب اه وزاد المغنى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشى ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقاً اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجيولوى وقيل يسن التثليث فيها أى المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعدها وهذا القولان ضعيفان والمعتمد الأول اه (قوله) وسقوط وجوب الغسل الخ) أي بكفاية النضج كما مر (قوله) لذلك) أي للترخيص (في المتوهمه كما مر) أي في حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه الخ مغنى (قوله) وأنه يتعين في نحو الدم الخ) قال في شرح بافضل ومثله في سم عن الإعياب ما نصه ولو وضع ثوباً في أجانة وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته لأن دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد نزوله من صب ماء طهور وهذا بما يغفل عنه أكثر الناس اه وفي السكردى قال في الإعياب قال الزركشى في الخادم وينبغي لغسل هذا الثوب أن لا يغسل في إنائه قبل تطهيره ثوباً آخر طاهراً ويتجزعما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وإن لم تزل عين النجاسة المعفو عنه اه وقوله ينبغي العفو الخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه وفي فتاوى الجمال الرملى لو غسل الثوب الذي فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب الخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقدار ما يتشرب به المغسول من الماء قدراً وقيّة وما يمجّه من الوسخ نصف وقيّة وكانت بعد الغسل رطلاً إلا نصف أو قية صدق أنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يتشرب به المغسول من الماء وما يمجّه من الوسخ الطاهر شيخنا (قوله) الاكتفاء فيها) يحتتمل عوده لعدم التغير وعدم الزيادة وللماخوذ والمعطى والثاني أقرب معنى بصري وجزم الحلبي بالثاني (قوله) بأن لم يبق فيه طعم) أي غير معتذر الزوال أخذاً مما مر عن النهاية وغيره (قوله) ونجاستها الخ) عطف على طهارة غسالة في المتن (قوله) أولم يطهر المحل) بأن بقي الجرم أو الطعم إلا أن تعذروا اللون والريح إلا أن تعسروا وهما إلا أن تعذرا (قوله) بعض المنفصل) في التعبير به تسامح فإن الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد بصري والأولى من المجموع (قوله) من طهارته) أي المحل (طهارته) أي المنفصل (قوله) حيث لم تتغير الخ) لعل المراد وقد طهر المحل (قوله) وإن حكها) إلى قوله بعد استقراره في المغنى إلا قوله والمغلظة وقوله وسقوط إلى وإذا ندب وإلى قوله ومر في النهاية إلا ما ذكر وقوله وإذا ندب إلى وأنه يتعين (قوله) من أول غسالات الكلب الخ) أي وإن كان من غيره فيغسل قدر ما بقي عليه من السبع مع الترتيب إن لم يترتب (قوله) قبل الترتيب) أي وإلا فلا ترتيب فلو جمعت الغسالات كلها في نحو طشت ثم تطاير منها شيء إلى نحو ثوب وجب غسله ستاً لا احتمال أن المنظار من الأولى فإن لم يكن تراب في الأولى وجب الترتيب وإلا فلا شيخنا وعش (قوله) لا احتمال الخ) لعل حق التعليل لأن المجموع يعطى حكم الأولى (قوله) وإن غسالة المندوب الخ) خبر هذا قوله طهور رسم (قوله) والمغلظة) خالفه النهاية والمغنى فقالوا واللفظ للأول ويستحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين تكميل الثلاث ولو تخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كما قاله الجيولوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي بن قاضى شبيهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتجب إزالة التافور إن عصي بها وإلا فلا نحو صلاة نعم يسن المبادرة بأزالتها حيث لم يجب اه وزاد المغنى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشى ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقاً اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجيولوى وقيل يسن التثليث فيها أى المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعدها وهذا القولان ضعيفان والمعتمد الأول اه (قوله) وسقوط وجوب الغسل الخ) أي بكفاية النضج كما مر (قوله) لذلك) أي للترخيص (في المتوهمه كما مر) أي في حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه الخ مغنى (قوله) وأنه يتعين في نحو الدم الخ) قال في شرح بافضل ومثله في سم عن الإعياب ما نصه ولو وضع ثوباً في أجانة وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته لأن دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد نزوله من صب ماء طهور وهذا بما يغفل عنه أكثر الناس اه وفي السكردى قال في الإعياب قال الزركشى في الخادم وينبغي لغسل هذا الثوب أن لا يغسل في إنائه قبل تطهيره ثوباً آخر طاهراً ويتجزعما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وإن لم تزل عين النجاسة المعفو عنه اه وقوله ينبغي العفو الخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه وفي فتاوى الجمال الرملى لو غسل الثوب الذي فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر

لا يقتضى سقوط ندب التثليث فيها ألا ترى أن الغسل لما سقط عن الرأس في الوضوء لذلك لم يسقط تثليثه وإذا ندب في المتوهمه كما مر ثم قال في المتيقنة طهور وأنه يتعين في نحو الدم إذا أريد غسله بالصب عليه في جفنة مثلاً والماء قليل

بقاء الدم فيه ويعني عن إصابه هذا الماء ومثله إذا تلوثت رجله من طين الشوارع المعفوق عنه بشرطه وأراد غسل رجله من الحدث فيعني عما أصابه ماء الوضوء ومثله ما لو كان باصابعه أو كفه نجاسة معفوق عنها فاكل رطبا ومثله إذا توضأ للصبح ثم بعد الطهارة وجده عين دم البراغيث في كفه فلا يتنجس الماء الملاق لذلك لانه ما طهارة فهو معفوق عنه وهو ظاهر إطلاق الشارح انه لا فرق بين إرادة غسله عن الحدث أو عن نحو الاوساخ وبه صرح في الايعاب حيث قال بعد كلام قررده ومنه يؤخذ انه لو غسل ثوبه وفيه نجس معفوق عنه لنظافة أو خبث آخر أو يده لحدث أو غيره وهو عليها احتاج لزوال أو صافها كغيرها بما مر بشرطه اه كلام السكردي (قوله في نحو الدم الخ) عبارة النهاية ولو صب على موضع نحو بول أو خمر من ارض ماء غمره طهره وإن لم ينضب أي ينشف فان صب على عين نحو البول لم يطهره زاد المغني لما علم بامران شرط طهارة الغسالة ان لا يزيد وزنها معلوم ان هذا يزيد وزنه اه (قوله إزالة عينه) لعل المراد بالعين هذا الجرم فقط (قوله بعد استقراره معها) يفهم انه قيل استقراره لا ينجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزل به ووصل إلى جزء اخر فازالطهره فليراجع سم ولا يخفى بعده بل ما قدمناه عنه عن شرح العباب عند قول الشارح بنجاسته فلا يطهره كالصريح في خلافه (قوله فان لم ينقطع اللون أو الريح الخ) ومثله كما رووا اشار اليه سم هنا تعذر زوالهما معا وتعذر زوال الطعم (قوله ومر) أي في شرح أو ربح عسر زواله كردى (قوله ويظهر ضبطه) أي الامعان (بان تحصل الخ) تقدم عن شيخنا ضبط اخر راجعه (قوله ارتفع التكليف) هل المراد بار تفاعه العفوق مع بقاء النجاسة أو الحكم بالطهارة للضرورة سم اقول المراد بذلك الاول عند النهاية مطلقا والثاني عند الشارح مطلقا والتفصيل عند المتأخرين بارادة الاول في الطعم وفي الريح واللون معا وبارادة الثاني في الريح واللون فقط كما مر (قوله واستثنى الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملي أن هذا هو المعتمد سم (قوله من أن لها) أي للغسالة (قوله تغيره) أي الغسالة والتذكير بتأويل المنفصل (قوله او زيادة وزنها) أي وزن غسالة المغلظة (قوله وفيه نظر) أي في الاستثناء (قوله وكما سوح الخ) لعل الاولى التفريع (قوله على ان لك ان تأخذ الخ) هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله احد الاوصاف سم وتقدم هناك عنه وعن غيره ان المراد بالعين هناك ما يشمل الاوصاف (قوله وعدم الزيادة) عطف على زوال التغير (قوله وافق) إلى المتن في النهاية (قوله في مصحف) هل مثل المصحف كتب العلم الشرعي ام لا فيه نظر

التعليق في المغلظة بأن يأتي بعد سماع إحداها بالتراب بغسلتين أيضا فانظر ما سبق (قوله بعد استقراره معها) يفهم انه قيل استقراره لا ينجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزل به ووصل إلى جزء اخر فازالطهره فليراجع سم (قوله فان لم ينقطع اللون أو الريح مع الامعان الخ) لو انضم إلى اللون والحال ما ذكر الريح فهل الحكم كذلك فيرفع التكليف أو لا أخذ من قول المصنف السابق فلت فان بقيا معا ضر على الصحيح وعلى الاول فلا فرق بين هذا وذاك فيقيد ذلك بعدم الامعان حتى لو عسر مع الامعان ارتفع التكليف (قوله ارتفع التكليف) هل المراد بار تفاع التكليف العفوق مع بقاء النجاسة أو الحكم بالطهارة للضرورة (قوله واستثنى من أن لها حكم المحل الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد حيث قال في قول الارشاد وكغسل غسالة لم تتغير ولم تنقل ما نصه فان تغيرت الغسالة أو زاد وزنها فليس لها حكم المغسول بل يستأنف التطهير منها ثم قال وقولنا ان الغسالة المنغبرة التي ثقلت وزانها خاف حكم المغسول أي في النجاسة يذهب على ان المغلظة يستأنف التطهير منها بسمع إحداها بالتراب وإن كان المحل الذي انفصلت عنه يطهر بما بقى من السبع الخ انتهى وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ان هذا هو المعتمد (قوله فيه عين النجاسة) قد يقال حيث كان فيه عين النجاسة لم تتم المرة الاولى حتى يقال الباقي من السبع فلي تأمل (قوله على أن لك أن تأخذ) يتأمل هذا الاخذ ففيه ما لا يخفى وقد يقال هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله احد الاوصاف (قوله انه متى نزلت الغسالة متغيرة الخ) هذا يدل على ان المراد بالعين في قولهم مزبل العين مرة وان تعددت هي مقابل الحكيمة لا الجرم فلي تأمل (قوله لا تحسب من السبع الخ) قد يقال قضية قولهم ان مزبل العين واحدة ان يحسب

يبتدأ حسبها بعد زوال التغير وعدم الزيادة وافق بعضهم في مصحف تنجس بغير معفوق عنه بوجوب غسله وإن أدى إلى تلفه

ولو كان ليتيم ويتعين فرضه على ما فيه (٣٢٤) فيها إذا ما استنجس بشيء من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجادا والحواشي (ولو تنجس

مائع) غير الماء وهو المتراد منه على قرب أي عرفا كما هو ظاهر ما يملأ محل الماء خوذ منه وضده الجأمد (تعذر تطهيره) لنقطته فلا يعم الماء أجزاءه ومن ثم كان الزئبق مثله وإن كان على صورة الجأمد ومن ثم يشترط في تنجسه توسط رطوبة وذلك لأنه يتقطع تقطعا مختلفا كل وقت فتبعد ملاقاته الماء بجميع ما تنجس منه ولهذا لم يتخلل بين تنجسه وغسله تقطع كان كالجأمد فيطهر بغسل ظاهره (وقيل يطهر الدهن) أن تنجس بغير دهن (بغسله) ويرده الحديث الصحيح في الفارة تموت في السمن أن كان جامدا فالقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقر به وفي رواية فارقوه إذ لو أمكن طهره شرعا يامر رسول الله ﷺ بارتقائه لما فيه من إضاعة المال نعم محل وجوب ارتقائه حيث لم ير داستهاله في نحو وقود أو إسقاء دابة أو عمل نحو صابون به ياتي قليل العيد حكم الايقاد به في المسجد وغيره والحيلة في تطهير العسل المتنجس إسقاؤه للنحل وسيأتي قليل السير فرع نفيس يتعلق به (باب التيمم) هو لغة القصد وشرعا إيصال التراب للوجه

والاقرب الاول ع ش (قوله ولو كان ليتيم) أي والغاسل له الولي وهل للاجنبي فعل ذلك في مصحف اليتيم بل وفي غيره لأن ذلك من إزالته المنكر أو لافيه نظروا الاقرب عدم الجواز لعدم علمنا بان إزالة النجاسة منه يجمع عليه ع ش سيما وقد قال الشارح م ر على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله (قوله على ما فيه) أي من النظر ع ش (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور ع ش (قوله غير الماء) إلى قوله نعم في المغنى إلا قوله أي عرفا كما هو ظاهر وإلى قوله وسيأتي في النهاية إلا ذلك قول (المتن تعذر تطهيره) ظاهره وإن جمد وقد قال م ر فرع تنجس العجين فهل يمكن تطهيره ينظر أن تنجس في حال جموده أم يمكن تطهيره أو في حال ميوعته فلا سمى أي وإن انجمد بعد انظر هل يطهر ظاهره بغسله بعد الانجماد إذا أخذ أماما عن النهاية والمغنى في اللابن المخلوط بيول أولا والاقرب الاول فلا يتنجس بدماسه (قوله لنقطته الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو تنجس مائع غير الماء ولو دهننا (تعذر تطهيره) إذ لا ياتي الماء على كله لأنه بطبعه يمنع إصابة الماء اه (قوله ومن ثم) أي لاجل هذه العلة (قوله كان الزئبق مثله) أي في عدم إمكان تطهيره نهاية (قوله ومن ثم) أي لاجل كونه في صورة الجأمد (قوله يشترط في تنجسه الخ) فلو وقع فيه فارة فارت و لا رطوبة لم ينجس مغنى (قوله وذلك) أي عدم عموم الماء أجزاء الزئبق ويحتمل أن الإشارة لقوله كان الزئبق مثله لكن يلزم عليه التكرار إلا أن يكون ما هنا علة للعلة أي العليتها (قوله فيطهر) أي الزئبق (قوله تموت في السمن) حال من الفارة وصفة لها وقوله أن كان جامدا الخ يدل من الحديث (قوله إذ و أمكن الخ) بيان لوجه الدلالة (قوله لما فيه) الظاهر فيها بصرى أي والتذكير بتأويل أن يريق

### (باب التيمم)

(قوله هو لغة) إلى قوله قيل في النهاية إلا قوله ويكفي إلى المتن وإلى قوله ويرد في المغنى إلا قوله صحته إلى ومن خصوصياتنا وقوله سنة أربع وقبل وقوله ويكفي إلى التنبيه وقوله قيل (قوله هو لغة القصد) يقال تيممت فلانا ويممته وتاممته أي قصدته مغنى ونهاية (قوله إيصال التراب الخ) أي بدلا عن الوضوء أو الغسل أو عضو منهما أو اجعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحدثا كبيرا مغنى (قوله بشرائط الخ) المراد بالشروط هنا ما لا بد منه رشيدى زاد شيخنا في شمل الأركان فلا يعترض بأنه أهمل النية والترتيب اه (قوله هو رخصة الخ) وقيل عزيمته وبه جزم الشيخ أبو حامد قال والرخصة إنما هي إسقاط القضاء وقيل فإن تيمم لفقد الماء فعزيمة أو لعذر فرخصة ومن فوائدا لخلاف ما لو تيمم في سفر معصية لفقد الماء فإن قلنا رخصة وجب القضاء إلا فلا قاله في السكافية مغنى عبارة شيخنا واختلف فيه فقيل رخصة مطلقا وقيل عزيمة مطلقا وقيل إن كان لفقد الماء فعزيمة والآخر رخصة وهو الذى اعتمده الشيخ الحنفى اه وعبارة ع ش وهذا الثالث هو الاو وفق بما ياتي من صحة تيمم العاصى بالسفر قبل التوبة أن فقد الماء حسا وبطلان تيممه قبلما انفقده شرعا كان تيمم لمرض اه (قوله وصحته بالتراب الخ) لعله رد لدليل من قال انه عزيمة عبارة ع ش هذا جواب سؤال مقدر تقدير فلم قلتم أن التيمم رخصة والخص لا تناط بالمعاصى فكيف يصح بالتراب المغصوب اه (قوله لكونه الخ) خبر قوله وصحته الخ (قوله لا المجوز لها) أي لا لكونه السبب المجوز للرخصة فإنه إنما هو فقد الماء كما يأتي رشيدى (قوله والممتنع إنما هو الخ) برده على العاصى بسفره فإن الاصح صحة تيممه مع أن سبب التيمم فيه هو السفر الذى هو مظنة لفقد المجوز له معصية ع ش (قوله وقيل سنة ست)

### (باب التيمم)

واليدين بشرائط تأتي وهو رخصة مطلقا وصحته بالتراب المغصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والممتنع إنما هو كون سببها المجوز لها معصية ومن خصوصياتنا وفرض سنة أربع وقيل سنة ست والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع رجحة



الميت وخص الأولين  
لأنهما محل النص وأغلب  
من البقية (لأسباب)  
ويكفي فيها الظن كما قاله  
الرافعي (تنبيه) جعله  
هذه أسباً بانظر فيه للظاهر  
أنها المبيحة فلا يثني أن  
المسيح في الحقيقة إنما هو  
سبب واحد وهو العجز  
عن استعمال الماء حساً  
أو شرعاً وتلك أسباب  
لهذا العجز قيل لو قال  
لأحد أسباب كان أولى  
ويرد بوضوح المراد  
جداً فلا أولوية (أحدها  
فقد الماء) حساً كان حال  
بينه وبينه سبع فالمراد  
بالحس ما تندر استعماله  
حساً ويؤيده قولهم في  
راكب بحر خاف من  
الاستقاء منه لا إعادة  
عليه لأنه عادم للماء  
ويترتب على كون فقد  
هنا حسياً صحة تيمم العاصي  
بفسره حينئذ لأنه لما عجز  
عن استعمال الماء حساً لم  
يكن لتوقف صحة تيممه  
على التوبة فائدة بخلاف  
ما إذا كان مانعه شرعياً  
كعطش أو مرض وعبرة  
المجموع لا يتيمم للعطش  
عاص بفسره قيل  
التوبة اتفاقاً وكذا لو كان  
به قروح وخاف من  
استعمال الماء لهلاكه لأنه

رجحه المغنى وشيخنا قول المتن يتيمم المحدث (الخ) خرج بالمحدث وما ذكر معه المتن جس فلا يتيمم للنجاسة لأن  
التيمم رخصة فلا يتجاوز محل ورودها معنى (قوله) والنفساء (الخ) ومن ولدت واجافها نهاية ومعنى (قوله)  
وكذا الميت) أي ييمم كاسياني نهاية (قوله) وخص الأولين (الخ) ولو أقصر المصنف على المحدث كما أقصر عليه  
في الحائض ولكان أولى ليشمل جميع ما ذكره من الواجبات قال الولي العراقي وقد يقال ذكره الجنب بعد  
المحدث من عطف الإخص على الأعم مغنى قول المتن (لأسباب) جمع سبب يعني لو أحدها منها نهاية ومعنى (قوله)  
جعله هذه) أي ماسيد كره من الفقد وما معه (قوله) بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فان  
تيقن المسافر فقد خ (قوله) فان لم يجد تيمم وقد بقدر المضاف أي لأحد أسباب وقرينته ما ذكرنا من نحو  
القولين المذكورين سم أي كما جرى عليه النهاية والمغنى (قوله) فلا أولوية) نفي الأولوية بمنوع قطعاً سم  
(قوله) حساً) والفقد الشرعي كالحس دليل مالو مسافر على مسبل على الطريق في تيمم ولا يجوز له الوضوء  
منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب نهاية ومعنى (قوله) كان حال بينه (الخ) أقول وجهه أن هذا المثال  
من الفقد الحسني تعذر الوصول للماء واستعماله حساً بخلاف مالو قدر على الوصول إليه واستعماله لكن منعه  
الشرع منه فإنه فقد شرعي وأعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسني سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيولة السبع  
ومنه مسألة تناوب البئر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن توبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من  
في السفينة الاستقاء من البحر مر أه سم (قوله) لا إعادة عليه (الخ) مقول قولهم (قوله) لأنه عادم (الخ) قد  
يقال المعنى عادم شرعاً فلا دلالة بصري ولك أن تقول أن الشارع لم يدع الدلالة بل التأييد ويكفي فيه ظهور  
معنى عادم حساً (قوله) هنا) أي في مسئلتى حيولة السبع والخوف من الاستقاء من البحر (قوله) قال تعالى (الخ)  
علة لقول المتن أحدها فقد الماء قول المتن (فان تيقن (الخ) ومن صور التيقن فقد كافي البحر مالو أخبر عدول  
بفقد بل الإوجه إلحاق العدل في ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما يأتي فيما لو بعث النازلون نقة يطلب لهم  
نهاية أه سم قال ع ش قوله مر إلحاق العدل أي ولو عدل رواية وقوله إذا أفاد الظن قضيته أنه لو  
بقى معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدل بمجرد منزل  
منزلة اليقين أه عبارة البجيرمي عن الحنفى والمعتد أن خبر العدل يعمل به وإن لم يكن مستنداً للطلب لأن  
خبره وإن كان مفيداً للظن إلا أنهم أقاموه مقام اليقين أه (قوله) المراد باليقين (الخ) وفاقا لظاهر المغنى  
وخلافاً للنهاية كاسر (قوله) حقيقة) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين وقوله بدليل  
ما يأتي الخ قد يمنع دلالة ما يأتي لأن من يحمل اليقين هنا على ما يعي الظن يفسر التوهم الاتي بما يخرج ظن

(قوله) وصحته بالتراب المغصوب (الخ) أي وإن كانت الرخص لا تناط بالمعاصي لكونه من آلة الرخصة (الخ)  
(قوله) بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فان تيقن المسافر فقد تيمم بلا طلب وقوله فان لم يجد  
تيمم وقد بقدر المضاف أي لأحد الأسباب وقرينته ما ذكرنا من نحو القولين المذكورين (قوله) فلا أولوية)  
نفي الأولوية بمنوع قطعاً وهذه منه مكررة ظاهرة (قوله) أحدها فقد الماء حساً كان حال بينه وبينه سبع)  
أقول وجهه أن هذا المثال من الفقد الحسني تعذر الوصول للماء واستعماله حساً بخلاف مالو قدر على الوصول  
إليه واستعماله حساً لكن منعه الشرع منه فإنه فقد حسني شرعي فاندفع الاعتراض بأن هذا فقد شرعي  
لا حسني وأعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسني سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيولة السبع ومنه مسألة تناوب  
البئر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن توبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من في السفينة الاستقاء من  
البحر مر وفي شرحه من صور تيقن فقد كافي البحر مالو أخبر عدول بفقد بل الإوجه إلحاق العدل في  
ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما يأتي فيما لو بعث النازلون نقة يطلب لهم أه وأقر الاستوى ما نقله عن  
الماوردي أنه لو أخبره فاسق عن مكان يجب الطلب به أن به ما لم يعتمد أه أو أنه لا ما به اعتمده لأن غدومه هو  
الأصل فستقوى به خبر الفاسق أه قال الشارع في شرح العباب لكن في إطلاق هذا نظر إلى أن قال فالوجه  
أنه لا يقبل خبر الفاسق مطلقاً إلا أن وقع في قلبه صدقه أه (قوله) حقيقة) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم

الفقد ويؤيده الاكتفاء بالطلب الذي لم يفد إلا مجرد ظن الفقد كما يكفي الظن بعد الطلب فليكيف ابتداء إلا ان يقال الظن بعد الطلب اقوى سم وتقدم آنفا عن الحنفى اعتمادا قبل الاالخ وفاقا للنهابة (قوله او الحاضر) الى قوله الا ان غلب في النهاية الا قوله للآية الى لانه والى قوله ولا طلب فاسق في المغنى الا قوله وعود الضمير الى المتن وقوله للآية الى لانه (قوله او الحاضر) قضيته ان احكام حد الغوث الآتية جارية في الحاضر ومنها اشتراطا من خروج الوقت فقضية ذلك ان الحاضر لا يلزمه الطلب عند توهم الماء من حد الغوث الا ان امن خروج الوقت ومن باب اولي حد القرب وحد البعد سم وفي الرشيدى عن الشيخ عميرة ما نصه لك ان توقف في كون المقيم فيها اى في حالة تيقن وجود الماء كالمسافر من كل وجه بدليل ان المقيم يقصد الماء المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر اى قول المتن (فقده) اى الماء حوله مغنى قول المتن (بلا طلب) بفتح اللام ويجوز اسكانها نهاية مغنى (قوله لانه حيثئذ) اى طلب الماء حين تيقنه فقده قول المتن (وان توهمه الخ) ينبغى ان اخبار الصبي المميز الذى لم يعهد عليه كذب بما يورث الوهم وما اذا اخبر بعدم وجود الماء فلا يعول عليه لان قوله غير مقبول عرش (قوله اى جوز الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الشارح اى وقع في توهمه اى ذهنه اى جوز ذلك اه يعنى تجوز اراجحاه وهو الظن او مرجوحاه وهو الوهم او مستويا وهو الشك فليس المراد بالوهم الثانى اى المرجوح بل هو صحيح ايضا ويفهم منه انه يطلب عند الشك والظن بطريق الاولى اه (قوله وعود الضمير الخ) قد يقال بعد تفسير توهم يجوز لا مانع من ارجاع الضمير الى المضاف الذى هو الفقد فتأمل بصري ويمكن ان يحجب بان المراد الضمير في كلام الشارح ما يشمل ضمير فقده كما هو صريح صنيع النهاية ورجوع ضمير للماء المضاف اليه في قوله فقد الماء متعين والاصل عدم تشييت الضائر ولو سلم عدم الشمول فالمانع ان تجوز الفقد يشمل يقينه فيلزم التناقض (قوله على حد فانه الخ) اى الخنزير عرش (قوله كما هو الخ) اى رجوع الضمير الى المضاف اليه وهو الخنزير قول المتن (طلبه) اى مات توهمه وان ظن عدمه كما سر نهاية اى آنفا وهذا قيدنا في ما سرعته عند قول المتن فان تعين الخ الا ان يحمل ما هنا على ظن غير مستند خبر عدل ثم رايت ان الرشيدى دفع المناقاة بذلك وعبارة سم قال في العباب ولومع غلبة ظن عدمه اه وهو مع ما ياتى من قول الشارح مع المتن فلو مكث موضعه فلا صح وجوب الطلب بما يتوهم فيه الماء ثانيا وثالثا حيث لم يفده الطلب الاول يقين الفقد اه قال في شرح العباب وإن ظن الفقد يتحصل منهما ان ظن عدم ابتداء لا يمنع وجوب الطلب وان ظن عدم بعد الطلب يسقط الوجوب في تلك المرة لا فيما يطرأ بعدها فتامله اه (قوله وجوب فى الوقت) ولو طلب قبل الوقت لفاتئة او نافلة

لمن وهم فيه بدليل ما ياتى في معنى التوهم (المسافر) او الحاضر وذكر الاول للغالب (فقده تيمم بلا طلب) لانه حيثئذ عبث (وان توهمه) اى جوز ولو على ندور وجود الماء وعود الضمير للمضاف اليه سائق على حد فانه رجس كما هو التحقيق في الآية بل متعين هنا بقرينة السياق فلا اعتراض (طلبه) وجوبا في الوقت ولو بنائبة الثقة وان اناه قبل الوقت

وهو اعم من اليقين (قوله بدليل ما ياتى في معنى التوهم) قد تمنع دلالة ما ياتى على الوهم لان من يحمل اليقين هنا على ما يعم ظن الفقد يفسر التوهم الا نى بما يخرج ظن الفقد ويؤيده الاكتفاء بالطلب الذى لم يفد إلا مجرد ظن الفقد كما كفى الظن بعد الطلب فليكيف ابتداء إلا ان يقال الظن بعد الطلب اقوى (قوله او الحاضر) قضيته ان احكام حد الغوث الآتية جارية في الحاضر ومنها اشتراطا من خروج الوقت فقضية ذلك ان الحاضر لا يلزمه الطلب عند توهم الماء من حد الغوث الا ان امن خروج الوقت ومن باب اولي حد القرب وحد البعد (قوله وان توهمه) قال في العباب ولومع غلبة ظن عدمه اه وهو مع قول الشارح الا نى في قول المصنف فلو مكث موضعه فلا صح وجوب الطلب بما يتوهم فيه الماء ثانيا وثالثا وهكذا حيث لم يفده الطلب الاول يقين الفقد قال في شرح العباب وان ظن الفقد اه يتحصل منهما ان ظن عدم ابتداء لا يمنع وجوب الطلب وان ظن عدم بعد الطلب يسقط الوجوب في تلك المرة لا فيما يطرأ بعدها فتامله (قوله للمضاف اليه) اى كالماء في قوله هنا فقد الماء (قوله فى الوقت) قال في شرح العباب لو طلب قبل الوقت لفاتئة او تطوع فلما فرغ من الطلب دخل وقت حاضرة فله التيمم للحاضرة من غير طلب قاله الفقهاء وعلمه بان الطلب اذا كان لما يجب الطلب له في ذلك جاز التيمم بذلك الطلب قال الزركشى ويخرج منه انه لو طلب لعطش محترم فلم يجده كان الحكم كما ذكره اه وفيه نظر لوضوح الفرق بينهما فانه فيما ذكره طلبه للتيمم

فدخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب كما قاله القفال في فتاويه نهاية وإيعاب أى والحال انه لم يحتمل تجديد الماء كما هو ظاهر شورى وقال الاول ويؤخذ منه ان طلبه لعطش نفسه او حيوان محترم كذلك اه واعتمده المتأخرون وإن نظر فيه الإيعاب وغبارة قسم بعدد تنظيره ثم الوجه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائتة او عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب اه ثم قال الاول وقد يجب طلبه قبل الوقت كافي الخادم وفي اوله ليكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها إلا بمبادرته اول الوقت فيجب عليه تعجيل الطلب في اظهر احتمالي ابن الاستاذ اه ونظر فيه مرسم بما يأتي من جواز إلتلاف الماء الذي معه قبل الوقت وقره الرشيدى واطال السكردى في رده وقال القليوبي لا يجب الطلب قبله وإن علم استغراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا مر اه (قوله في الوقت) اى يقينا فلو تيمم شاكا فيه لم يصح وإن صادفه شيخنا وعش وفي النهاية وشرح بافضل ما يفيد وفي السكردى عن الإيعاب لو اجتهد فظن دخوله فطلب فبان انه صادفه صح اه (قوله مالم بشرط طلبه قبله) شامل للإطلاق عبارة للمعنى ولو أذن له قبل الوقت لطلب له بعد الوقت كفى أما طلب غيره له بغير إذنه أو باذنه لطلبت له قبل الوقت أو أذن له قبل الوقت وأطلق فطلب له قبل الوقت أو شاكا فيه لم يكن جزما فان طلب له في مسئلة الإطلاق في الوقت ينبغي ان يكون كتنظيره في المحرم بولكل رجلا لعقد النكاح ثم رايت شيخنا انه على ذلك اى فيكنى اهو في النهاية ما يوافقها (قوله ولو واحد عن ركب) ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وإن كان تابعا لغيره كالزوجة والعبد عش (قوله للآية) دليل للثبوت وقوله إذ لا يقال الخيان لوجه الدلالة (قوله إلا ان غلب الخ) خلافا للإطلاق النهائية والمعنى واعتمد عش ماقاله الشارح ثم قال ومحل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق مالم يبلغوا عدد التواتر اه (قوله وهو) اى شرط الوجوب (قوله وما هنا شرط الخ) إن اريد بما هنا فقد الماء فهو شرط الانتقال لكن الطلب لا يتوجه اليه وإن اريد بنفس الماء فالطلب يتوجه اليه لكنه ليس شرط الانتقال بل شرط الانتقال ففقد فليتأمل بصري وقد يقال المراد بما هنا العلم بالفقد وهو شرط الانتقال والطلب متوجه اليه (قوله ظاهر قوهم طلبه الخ) محل تأمل وقياس ماصر في الوضوء الاكتفاء بغلبة الظن وهو به انسب من عدد الركعات بل سياتى في كلامه آخر الباب الاكتفاء بغلبة ظن تعمم التراب لاجزاء التيمم لانها من المقاصد ودونها فيقتصر فيها مالا يقتصر فيها بل ما هنا وسيلة للوسيلة بل قصر يحجم هنا بان استنباط الواحد كافية مصرح بالاكتفاء بالظن إذ خبره لا يفيد غيره مطلقا عند الاكثرين إلا ان احتف بقرائن عند بعض المحققين ولكن حقيقة نادر جدا فتأمل اه ونصف بصري وهو وجه معنى لكن يؤيد كلام الشارح ماصر عن النهاية وقوهم غيره من اشتراط تيقن كون الطلب في الوقت (قوله ولا ينافيه) اى اشتراط تيقن الطلب

فصح التيمم الاخر به لايجاد جنسها بخلاف الطلب قبل الوقت لعطش فانه لا يجانسه بينه وبين التيمم بعد الوقت حتى يغنى عن تعدد طلب له بعد الوقت ونقل الزركشى عن اظهر احتمالي لابن الاستاذ وجوب الطلب قبل الوقت واوله إذ اعظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك اهو الإيجاب اوله متوجه وقيله يحتاج لنظر لكن يؤيده وجوب السعى على بعيد الدار يوم الجمعة قبل الزوال إلا أن الفرق أن الجمعة أنيط بعض أحكامها بالفجر فلا يقاس بها غيرها اه ما في شرح العباب (واقول) قد يشكك على الوجوب قبل الوقت في الماء المحتاج اليه في الوقت للطهارة وإلتلافه عبثا من غير عصيان من حيث إلتلاف ماء الطهارة إلا الفصيان ثابت من حيث انه إضاعة مال كما بين ذلك في شرح الروض فليتأمل وعلى تقدير الوجوب فالتبادر منه أن الوجوب لصحة الطلب حتى إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بالطلب قبل الوقت واوله فإخر إلى ان ضاق الوقت لم يسقط وجوب الاستيعاب ولم يصح التيمم بدونه ولا لزوم صحتة بدون طلب فليتأمل ثم الوجه فيما قدمه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائتة او عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب وقوله وفيه نظر لوضوح الفرق الخ قدس ردها الفرق ما تقدم في باب الاجتهاد فيما لو اشتبه ماء وماء وزد فاجتمد للشرب جاز التطهر بما ظن انه الماء فليتأمل (قوله تنبيه ظاهر قوهم الخ) قد يوجه بان الطلب شرط لصحة التيمم

مالم يشترط طلبه قبله ولو واحدا عن ركب للآية إذ لا يقال لمن لم يطلب لم يجد ولا نه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الطهر بالماء ولا يكتفى طلب من لم يأذنه ولا طلب فاسق إلا ان غلب على ظنه صدقه وإنما لم يجب طلب المال للحج والزكاة لانه شرط للوجوب وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرط للانتقال عن الواجب إلى بدله فلزم كطلب الرقبة في الكفارة وامتنت الانا به في القبلة لأن المدار فيها على الاجتهاد وهو أمر معنوي يختلف باختلاف الأشخاص وهنا على الفقد الحسى وهو لا يختلف (تنبيه) ظاهر قوهم طلبه أنه لابد من تيقن أنه طلب أو أناب من يطلب وطلب فلو غلب على ظنه أنه أو نائبه طلب في الوقت لم يكف لأن الأصل عدم وجوده ولما يأتى أن ما تعلق بالفعل كعدد الركعات لابد فيه من اليقين ولا ينافيه

(ما مر الخ) أى قبيل التنبيه الاول (قوله وما بعده) أى من الاسباب (قوله وإنما يلزمه) الى قوله المنسو بين في النهاية الى قوله وشرط في المعنى الا قوله عادة الى ان يستوعبهم (قوله منزله) أى مسكن الشخص من حجر او مدر او شعر او نحوه وقوله وامتعة أى ما يستصحبه معه من الاثاث شيئا ونهاية ومعنى (قوله بان يفتشها) أى بنفسه او بنائبه الثقة كما مر (قوله المنسو بين الخ) والمراد بكونهم منسو بين اليه اتحادهم منزلا ورحيلا بجمري عبارة شيخنا والمراد بفتحه المنسو بون اليه في الخط والترحال اه وعبارة المعنى سمو بذلك لارتفاع بعضهم ببعض وهم الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة والمراد بهم المنسو بون اليه اه (قوله ان تفاحش الخ) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله المنسو بين لمنزله عادة فليحرر رسم اقول ويندفع التعارض بجعل ان تفاحش الخ قيد للمنسو بين الخ ايضا كما يفيد قول السيد البصري مانصه اه فان تفاحش كبرها استوعب المنسو بين اليه عادة كما هو ظاهر ثم حد الغوث على التفصيل الاتي ثم حد القرب ان وجد شرطه فيما يظهر فيهما اه (قوله الى ان يستوعبهم) الى قوله وشرط في النهاية (قوله الى ان يستوعبهم) هلا قيد قول المصنف ورحله بذلك إلا أن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله سم (قوله أو يبق من الوقت الخ) ظاهره وان آخر الطلب الى وقت لا يمكنه استيعاب الرفقة فيه ولا ينافيه ما مر عن الخادم من انه يجب عليه الطلب في وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لان الكلام ثم في وجوب الطلب وما هنا في وجوب الصلاة وان اثم بتأخير الطلب ع ش وفي سم بعد كلام طويل فقوله الى ان يستوعبهم او يبق الخ ظاهر في خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق أى من وجوب الطلب قبل الوقت واوله اذ عظمت القافلة ولم يمكن قطعها الا بذلك فينبغي رده ومخالفته لما بيناه فيما مر وعلم من قولهم او يبق من الوقت الخ اعتبارا من خروج الوقت هنا فاذا بق ذلك تيمم من غير توقف على شىء اخر من استيعاب الرفقة والنظر والتردد اه (قوله ما يسع تلك الصلاة) أى كاملة حتى لو علم انه لو طلب لا يبق ما يسعها كاملة امتنع الطلب وجب الاحرام بها والا قرب انه لا يقضى لانه حينئذ ان قصر في الطلب صدق عليه انه تيمم وليس معه ماء كالماء عشا بعد دخول الوقت ع ش (قوله ويكفي النداء الخ) يظهر انه لا بد ان يغلب على ظنه سماع جميعهم لندائه حتى لو توقف على التكرير أو الانتقال من محل إلى آخر تعيين وعبارة النهاية نداء يعم جميعهم والمعنى نداء عاما فيهم وفيها اشعار بما ذكره بصرى ونقل عن السيد محمد الشلى في شرح مختصر الايضاح مانصه ويظهر انه لا بد ان يغلب على

ما مر عن الرافعى لان الفقد وما بعده أمر خارج عن فعله وإنما يلزمه الطلب بما توفيه فيه (من رحله) وهو منزله وامتعة بأن يفتشها (ورفته) بثلاث الرأه المنسو بين لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبرها عرفا كما هو ظاهر الى أن يستوعبهم أو يبق من الوقت ما يسع تلك الصلاة ويكفي النداء فيهم بمن معه ماء يجوده ولو بالثمن

والشرط لا بد من تحقق وجوده إلا أن يدعى أن الشرط ظن الطلب باستواء الأرض واختلافها وقد ينظر في هذا بان الفرض اختلافها فانه صور قوله فان احتاج الى تردد بقوله بان كان ثم انخفاض او ارتفاع او نحو شجر فليتأمل (قوله المنسو بين لمنزله عادة) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله ان تفاحش كبرها فليحرر (قوله الى ان يستوعبهم الخ) هلا قيد بذلك ايضا قوله من رحله الا ان يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله (قوله الى ان يستوعبهم الخ) لا يخفى انه قد يشترع في الطلب عند ضيق الوقت بحيث لم يبق ما يتأق فيه الطلب المذكور ويتجه أن يقال أن وجوب الطلب يتعلق بأول الوقت حيث لم يسع بعض الوقت الطلب المذكور كما يفيد ما تقدم عن ابن الاستاذ فيجب ان يقع في اول الوقت او قد بقي منه ما يسع الطلب المذكور حتى لو آخر الطلب الى ضيق الوقت لم يسقط وجوب طلب لو وقع من اول الوقت كفى وان لزم خروج الوقت فليتأمل فانه قد يلزم على ذلك انه لا يتصور سقوط وجوب استيعابهم لضيق الوقت لانه ان شرع في وقت يسع استيعابهم فذاك او لا يسع فهو مقصر بترك الواجب عليه وهو الشروع من اول الوقت أو قبله بحيث يسع الاستيعاب فلا يسقط وجوب الاستيعاب حينئذ فقوله الى ان يستوعبهم أو يبق الخ ظاهر في خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق وقد يجاب عن قولنا فانه قد يلزم على ذلك الخ بمنع هذا لزوم مع اعتبارنا الطلب من اول الوقت لان الرفقة المنسو بين لمنزله قد تكثر ويقل الوقت لها في وقت المغرب والصبح واما اعتبار الطلب قبل فينبغي رده ومخالفة ابن الاستاذ فيه لما بيناه فيما مر فليتأمل (قوله او يبق من الوقت الخ) فلم اعتبارا من خروج الوقت هنا (قوله او يبق من الوقت الخ) قد يقال ان اريد انه اذا بق ذلك تيمم من غير

فلا بد من ذكره وشرط ضم  
أو يدل عليه لذلك وفيه  
وقفة لأن فيما ذكر طلب  
الدلالة عليه بالأولى  
(ونظر) من غير مشى  
(حواليه) من الجهات  
الأربع إلى الحد الآتي  
(إن كان بمستوى) من  
الأرض ويخص مواضع  
الخضرة والطير بمزيد  
احتياط وظاهره وجوب  
هذا التخصيص وإنما  
يظهر أن توقفت غلبة ظن  
الفقد عليه (فإن احتاج  
إلى تردد) بأن كان ثم  
انخفاض أو ارتفاع أو  
نحو شجر (تردد) حيث  
أمن بعضا وبحرما نفسا  
وعضوا ومالا وإن قل  
واختصاصا وخروج  
الوقت (قدر نظره) أي  
ما ينظر إليه في المستوى  
وهو غلوة سهم المسمى  
بحد الغوث وضبطه الامام  
وغیره بان يكون بحيث  
لو استغاث بالرفقة مع  
تشاغلهم وتفاوضهم  
لاغاؤه ويختلف ذلك  
بأستواء الأرض  
واختلافها هذا مافي  
الروضة كاصلها المشير إلى  
الاتفاق عليه لكن خالفه  
في المجموع فقال إن كلامهم  
يخالفه لقولهم إن كان  
بمستوى نظر حواليه ولا

ظنه عليهم جميعهم بنداؤه فلو علم أن فيهم أصم أو نائما أو مغشى عليه لم يباغ نداءه وجب طلبه منه بعينه اه  
(قوله فلا بد من ذكره) أي قوله ولو بالثمن (قوله لذلك) متعلق بضم الخ والاشارة لقوله من معه ما يجوز به  
الخ (قوله وفيه وقفة الخ) ولهذا لم يذكره في أكثر كتبه إلا أنه جرى في الإيعاب على اشتراط الضم كردى  
(قوله لأن فيما ذكر طلب الدلالة عليه بالأولى) بتسليمه في الاكتفاء هذا القدر نظر سياو من يسرى ذهنه إلى المدلولات الالتزامية  
أخص الخواص بصرى قول المتن (حواليه) مفرد بصورة المثنى يقال حواليه وحواله وحواله بمعنى وهو جانب  
الشيء المحيط به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيت وآيات شيخنا (قوله من  
الجهات) إلى قوله قال الزركشى في المعنى لا قوله وظاهره إلى المتن وإلى قوله واعتراض في النهاية (قوله  
الأربع) أي يميناً وشمالاً واما ما خلفا شيخ الاسلام واقناع وشيخنا قال البصرى والظاهر أن المراد بذلك  
تعمم الجهات المحيطة به إلا أنه معنى للتخصيص اه (قوله إلى الحد الآتي) وهو حد الغوث وأشار به إلى أن  
قول المتن قدر نظره متعلق في المعنى بكل من نظر تردد بجيرى (قوله وإنما يظهر) أي الوجوب (قوله حيث  
أمن الخ) عبارة شيخنا والبجيرى يشترط أمنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وإن قل واختصاص سواء  
كانت له أو لغيره وإن لم يلزمه الذب وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط الفرض بالتيمم أو لا وهذا كله عند  
التردد في وجود الماء في حد الغوث فإن تيقن وجوده فيه اشتراط الأمن على النفس والعضو والمنفعة والمال  
إلا ما يجب بذله في ماء الطهارة إن كان يحصله بمقابل وإلا اشتراط الأمن عليه أيضا وإلا مال الغير الذي لا يجب  
الذب عنه ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ولا على الاختصاص فإن تردد في وجود الماء فوق ذلك إلى  
نحو نصف فرسخ ويسمى حد القرب لم يجب طلبه مطلقا فإن تيقن وجوده فيه وجب طلبه منه إن أمن غير  
اختصاص ومال يجب بذله في ماء طهارته واما خروج الوقت فقال النووي يشترط الأمن عليه وقال الرافعي  
لا يشترط وجمع الرملى بينهما بحمل كلام النووي على ما إذا كان في محل يسقط فيه الفرض بالتيمم وحمل  
كلام الرافعي على خلافه فإن كان فوق ذلك ويسمى حد البعد لم يجب طلبه مطلقا اه (قوله وخروج الوقت)  
أي وانقطاعا عن رفقته معنى زاد النهاية وإن لم يستوحش اه قول المتن (قدر نظره) أي المعتدل نهاية  
وشيخنا وسيأتي في الشرح مثله (قوله وهو غلوة سهم) أي غاية رميه نهاية ومعنى وشرح بأفضل أي إذا رماه  
معتدل الساعد وهي ثلثائة ذراع كالأصمخه في الفوائد المدنية في بيان من يبقى بقوله من متأخري السادة  
الشافعية بما لم أقف على من سبقني إليه فراجعته منه إن اردته كردى وفي عرش عن المصباح هي أي غلوة  
سهم ثلثائة ذراع إلى أربع مائة اه (قوله مع تشاغلهم) أي بأحوالهم (وتفاوضهم) أي في أقوالهم  
نهاية أي ومع اعتدال اسماعهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الحد من آخر رفقته المنسوبين إليه لا من  
آخر القافلة حلى وعش وحفى (قوله ويختلف ذلك) أي حد الغوث (قوله هذا) أي قول المصنف تردد  
قدر نظره (قوله في المجموع) اعتمدنا في عبارة قال في المجموع وليس المراد أن يدور الحد المذكور لأن  
ذلك أكثر ضرراً عليه من إتيان الماء في الموضع البعيد بل المراد أن يصعد جبلا أو نحوه بقربه ثم ينظر  
حواليه اه وهذا مراد من غير التردد إليه اه (قوله جبل صعد) أي أو وهدى صعد علوها حلى (قوله ونظر  
حواليه الخ) يظهر أن المراد بالتردد في هذا الحد على الأهل والصعود على جبل والنظر حواليه على الثاني حيث  
توهم في هذا الحد من حيث هو لافي محل معين منه وإلا فالواجب حينئذ السعى إليه فقط بشرطه لأنه والحالة  
هذه متيقن عدمه فيعاده فالحاصل أنه إن توهم في منزله فقط أو رفقته فقط طلبه منه لا غير بطريقه  
السابق أو بمحل معين من حد الغوث يسعى إليه فقط أو في غير معين فهو محل الخلاف المذكور ويحتمل  
وهو الأقرب أن يجري الخلاف في المعين المذكور أيضا فينظر إليه إن كان بمستوى ولا يسعى إليه أو

توقف على شيء آخر لزوم فوات النظر والتردد لما تبين أن فاعهم أنهم باعتبار أن في الطلب أو أنه إذا بقي ذلك نظر  
وتردد لزوم أنه قد يخرج الوقت فكان ينبغي أن يقال أو يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة مع النظر والتردد  
المذكورين وقد يجاب باختيار الأول وفوات النظر والتردد المعتبرين في الطلب لضيق الوقت لا يزيد على

ان امن قال الشافعي في البريق (٢٣٠) وليس عليه ان يور اطاب الماء لان ذلك اضر عليه من اتبانه الماء الموضع البعيد من طريقه

يصعد بحيث يراه على الخلاف بصري أقول كلامهم كالصرح فيما استظهره كما يظهر بأدنى تأمل في كلام الشارح وغيره (قوله ان امن) أي على ما تقدم (قوله وليس ذلك) إتيانه الماء في الموضع البعيد (قوله عليه) أي واجبا عليه عش (قوله فقد اُشار إلى نقل الاجماع الخ) يحتمل ان يكون المشار إليه بذلك في قوله وليس ذلك إتيان الماء في الموضع البعيد فالاجماع فيه ولا يلزم منه وقوعه في المقيس وإن كان أولى لاحتمال الفارق بصري أقول اعتبار مجرد الاحتمال مع تحقق الاولوية يؤدي إلى سد باب الاستدلال (قوله ويمكن حملة) أي حمل ما في المجموع أو حمل قولهم وإن كان بقره الخ والمآل واخذ (قوله لوجوب التردد) الاولى للتردد (قوله وحمل الاول) أي ما في المتن والروضة (قوله لا يفيد النظر الخ) أي إلى الجهات التي يحتمل وجود الماء فيها فهو بالنصب على المفعولية عش (قوله فيتعين التردد) مقتضاه انه لو لم يند نحو الصعود أحاطة الجهات الأربع وجب عليه ان يتردد ويمشي في كل من الجهات الأربع إلى حد الغوث وفيه بعد لان هذا بما يزيد على حد البعد هذا ويحتمل ان يتردد ويمشي في مجموعها إلى حد الغوث لافي كل جهة حلي وقرر شيخنا العثماني عن شيخه عبدربه أنه يمشي في كل جهة من الجهات الأربع نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط بنظره بحد الغوث فالمدار على كون نظره يحيط بحد الغوث وإن لم يكن مجموع الذي يمشي في الجهات الأربع بلغ حد الغوث على المعتمد خلافا للعلابي بجري (قوله أو ضبط حد الغوث) أي أو اراد قدر حد الغوث (فهو كذلك) أي فقد ر نظره قدر حد الغوث (قوله عليه) أي على حد الغوث (قوله بما جمعت الخ) يعني قوله وهو غلوة سهم المسمى بحد الغوث ولوقال بما فسرته به لسلامته عن إيهام ارادة قوله ويمكن حملة الخ (قوله ان المراد النظر المعتدل) هذا الوصف خرج مخرج القيد أي تردد قدر نظره إن كان معتدلا وهذا يجب عما نظر به سم من ان هذا الوصف إنما يتأتى لو كان المراد جنس النظر أما بعد تقييده بكونه نظرا مزيد التيمم فنظره لا يكون تارة قويا وتارة ضعيفا بل على حاله واحدة وأجاب عنه بما لعل ما ذكرناه أقرب منه عش وقوله وأجاب عنه بما الخ وهو قوله إلا ان يجب بان نظره قد يتفاوت شدة وضعفها وتوسطا بحسب الاوقات اه (قوله فلا اعتراض) أي فالمراد بالنظر المعتدل ويدعي ان قدر النظر المعتدل مساو لحد الغوث بصري (قوله الماء) أي قوله ونظر فيه في النهاية إلى قول المتن فلو علم في المعنى لا قوله ونظر إلى اما اذا قول المتن (تيمم) ولا يصير تأخير التيمم عن الطلب اذا كانا في الوقت ولم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية أي لا يمنع التأخير المذكور صحة التيمم رشدي (قوله ولم يتبين الخ) أي ولم يحدث ما يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية ويأتي في الشارح ما يفيد (قوله حيث لم يفد الطلب الخ) قال في شرح الارشاد أي ولو بقول عدول طلبه فلم تجده كما اعتمد به جمع وينبغي ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما يأتي من الاكتفاء في تيقن وجود الماء الواحد بالاحتياط للعبادة في الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فان تيقن المسافر الخ من كفاية العدل سم وقوله ما تقدم الخ أي عن النهاية (قوله يقين الفقد) أي وإن ظن الفقد كما في شرح العباب سم (قوله من نحو حدث الخ) كالندرو الطواف عش وقد يقال أنهما إذا اخلان في فرض ثان فلا تظهر فائدة التحول ولعل لهذا حذف المعنى لفظة النحو (قوله ونظر فيه) أي في قولهم ويكون الخ (قوله يمنع ذلك) أي لزوم انعدام الطلب لو تكرر

استيعاب الرفقة المعترف في الطلب لذلك (قوله النظر المعتدل) قد يقال نظره شيء واحد لا تعدد فيه ولا تفاوت فلا يتصور اعتبار الاعتدال فيه وإنما يتصور اعتبار الاعتدال لو كان المذكور جنس النظر فليتأمل إلا ان يجب بان نظره قد يتفاوت شدة وضعفها وتوسطا بحسب الاوقات (قوله فان لم يجد) الفقد الشرعي كالحسنى بدليل ما لو مر مسافر على ماء مسبل على الطريق في تيمم ولا يجوز الظاهر منه ولا إعادة عليه لقصر الوقف له على الشرب نقله صاحب البحر عن الاصحاب واما الصهاريج المسبلة للشرب فلا يتوضأ منها ولا لتتافع فيجوز الوضوء وغيره وإن شك اجتنب الوضوء قاله العز بن عبد السلام وقال غيره يجوز أن يفرق بين الخابية والصهرج بان ظاهر الحال فيها الاتصاف على الشرب والوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف الحال شرح م (قوله حيث لم يفد الطلب الاول يقين الفقد) قال في شرح الارشاد أي ولو

وليس ذلك عليه عند احد اه قال الزركشي فقد اُشار إلى نقل الاجماع على عدم وجوب التردد اه ويمكن حملة على تردد لم يتعين بأن كان لو صعد أحاط بحد الغوث من الجهات الأربع إذ لا فائدة مع ذلك لوجوب التردد وحمل الاول على ما إذا كان نحو الصعود لا يفيد النظر لجميع ذلك فيتعين التردد واعتراض السبكي المتن وتبعه جمع بانه إن اراد قدر نظره سواء أحقه غوث أم لا خالف كل الاصحاب أو ضبط حد الغوث فهو كذلك غالبا لكن لو زاد نظره عليه أو نقص عنه اعتبر حد الغوث دون النظر وإن لم يصح حوايه اه وقد علم الجواب عن المتن بما جمعت به مع ما هو ظاهر ان المراد النظر المعتدل فلا اعتراض عليه (فان لم يجد الماء بعد الطلب المذكور) (تيمم) لحصول الفقد حينئذ (قوله) طلب كما ذكر وتيمم (مكث موضعه) ولم يتيقن بالطلب الاول أن لا ماء (فلا يصح وجوب الطلب) بما يتروهم فيه الماء ثانيا وثالثا وهكذا حيث لم يفد الطلب الاول يقين الفقد (لما يطرأ) من نحو حدث وإرادة فرض ثان لانه قد يطالع على بر خفيت عليه أو يجد من يدل عليه ويكون الطلب الثاني اخف ونظر فيه بأنه يلزم عليه انعدامه لو تكرر وجب بمنع ذلك حيث لم يفده التكرر اليقين فانه لا بد في كل طلب من النظر أو التردد ولو

وقوله وبسليمه اى اللزوم (قوله) ارتفاع الطلب (الخ) كذا فى اصل المصنف رحمه الله تعالى وينبغي ان يتأمل فى ارتباطه لسابقه بصرى وقديوجه ارتباطه لسابقه بكونه بيانا لغاية تخفيف الطلب الثانى الا انه كان المناسب ان يقول فانه يرتفع الطلب (قوله) ماء محل الخ) وظاهر انه لا بد ان يكون معينا ولا فلو يتقن وجود الماء فى محل لا على التعيين لكانت فى حد القرب قطعا فلا وجه للطلب اذ لا سبيل اليه الا بالتردد وليس فى كلام احد من الاصحاب ما يشعر بايجاب التردد فى حد القرب وإنما ذاك فى حد الغوث كما مر ثم رايت الشهاب ابن قاسم قال ظاهر اطلاقهم ان العلم المذكور مقصور على جهة معينة ولا يلزم الحرج الشديد فتأمل انتهى بصرى (قوله) كاحتطاب الى قوله بخلاف مال فى النهاية والمغنى ما يوافقه لا قوله وان تبعه الى وانما يلزم قول المتن (يصله المسافر لحاجته) اى مع اعتبار الوسط المعتدل بالنسبة للوعورة والسهولة والصيف والشتاء مغنى (قوله) ان لم يخف خروج الوقت) اى كله فلو كان يدرك ركعة فى الوقت وجب عليه السعى للماء كما استظهره سم أجورى اه بجرىمى وفى ع ش بعد ذكر ما استظهره سم مانصه ولا ينافى هذا ما مر لان ما هنا فى العلم وما هناك فى التوهم وفرق ما بينهما اه بخفف (قوله) ولا كان نزل آخره) وبالأولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حينئذ وينبغي ان يخرج بذلك ما لو كان نازلا من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض عن قصده الى ان ضاق الوقت فلا ينبغي ان يجزئه هذا التيمم بلا اعادة سم وفى اطلاقه توقف ظاهر اذ قياس اتلاف الماء فى الوقت فى محل لا يغلب فيه الماء عدم لزوم الاعادة فيما

بقول عدول طلبناه فلم نجد كما اعتمدته جمع وينبغي ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما يأتى من الاكتفاء فى تيقن وجود الماء بواحد بالا احتياط للعبادة فى الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فى فان تيقن المسافر من كفاية العدل ثم قضية هذا الفرق عدم الاكتفاء هنا بالواحد وقرئ فى شرح العباب بين العمل بهذا الخبر وعدم العمل بخبر من طلب له بغير اذنه بان فعل هذا كالعث حيث طلب لمن لم ياذن له فاورث ربة فى خبره وبسط ذلك فراجع (قوله) ييقن الفقد) اى وان ظن الفقد كما فى شرح العباب (قوله) ان لم يخف خروج الوقت) يحتمل الاكتفاء بادر الركعة فى الوقت (قوله) ولا كان نزل آخره لم يلزمه) هذا مصور كما ترى بما اذا نزل آخر الوقت والماء فى حد القرب ولو قصده خرج الوقت وهو كذلك فى كلام الشيخين ويبقى الكلام فيما اذا نزل آخر الوقت ولا يعلم ما فى حد القرب ولو طلب على الوجه المعتبر فى الطلب خرج الوقت ويسقط الطلب ايضا عند التووى لانه اذا سقط وجوب قصد الماء المتيقن فسقوط التفتيش على غير المتيقن أولى وإذا سقط لم يكن مخالفا لما سبق عن ابن الاستاذ لانه يخص ذلك بمن كان نازلا فى جميع الوقت وينتجه ان يقال ان تمكن من الطلب قبل ضيق الوقت فأخرا إلى ضيقه فينتجه ان لا يسقط عنه الطلب وان لم يتمكن لنحو تحقق عدم الماء قبل وصوله إلى محل ضيق الوقت فلا يسقط عنه الطلب لانه لا يزيد على سقوط السعى حينئذ للماء المحقق الوجود (قوله) ولا كان نزل آخره لم يلزمه) وبالأولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حينئذ ولا يفرق بين الطلب وقصد الماء المعلوم فى حد القرب فان الفرق لا يصح لإذغاية الطلب تحصيل الماء وهو لو كان معلوم الحصول ابتداء لم يلزمه قصده نعم ينبغي وجوب الطلب من حد الغوث بشرطه وما تقر ولا يخالف ما تقدم عن ابن الاستاذ وما يتعلق به من انه إذا نزل آخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط لان محله فيمن كان نازلا قبل ضيق الوقت بمن يسع الطلب اى كما تقدم (فان قلت) قوله ولا كان نزل آخره هل يخالف ما تقدم أنه ينتجه أن يتعلق الطلب بأول الوقت (قلت) لا لانه ينبغي تصوير هذا بما إذا كان سائرا من اول الوقت وقضية ذلك ان هذا الماء كان فى حد البعد وهو لا يجب طلبه مادام فى حد البعد ما لو كان نازلا فى جميع الوقت مثلا فاعرض عن طلب الماء الذى على حد القرب منه إلى ان ضاق الوقت فلا ينتجه إلا وجوب الاعادة لتركه الطلب الواجب بل ينبغي سقوط الطلب عنه عند ضيق الوقت فليتأمل وقد تقدم حاصل ذلك (قوله) كان نزل آخره) ينبغي ان يخرج بذلك ما لو كان نازلا من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض

على مامر وانما التفاوت فى الامعان فى التفتيش لا غير وبسليمه حيث افاده التكرار اليقين ارتفع الطلب عنه كما صرحوا به فلا وجه للنظر حينئذ اما اذا انتقل لمحل اخر او حدث ما يوهى ماء كروية ركب او سحاب فيلزمه الطلب قطعا (فلو علم) علما يقينيا نعم يظهر ان اخبار العدل كاف لان الشارع اقامه فى مواضع مقام اليقين (ماء) بمحل (يصله المسافر لحاجته) كاحتطاب (وجب قصده) لانه اذا سعى اليه لشغله الديوى فالدينى اولى ويسمى حد القرب وهو ازيد من حد الغوث السابق ومن ثم ضبطوه بنصف فرسخ تقريبا وانما يلزمه قصده (ان لم يخف) خروج الوقت ولا كان نزل آخره

لم يلزمه خلافا للرافعي وإن تبعه جمع متأخرون بل يتيمم ويصلي بلا قضاء وإنما لزم من معه ماء التطهر به وإن علم خروج الوقت لانه واجد ومحل ذلك فيمن لا يلزمه القضاء لو تيمم وإلا لزم قصده وإن خرج الوقت لانه لا بدله من القضاء ولم يخف (ضرر نفس) أو عضواً أو يضع له أو لغيره (أو مال) كذلك فوق ما يجب بذله في الماء ثمناً أو أجرة فان خاف شيئاً من ذلك تيمم للشبهة بخلاف مال يجب بذله لانه ذاهب منه ان قصد الماء وإن ترك فله من القصد لعدم العذر حينئذ وبخلاف اختصاص لانه لا خطر له في جنب يقين الماء مع قدرة تحصيله إذ دائق من المال خير منه وإن كثروا عن هذا لا يأتي في نحو الكلب إلا ان حل قتله وإلا فلا طلب لانه يلزمه سبقه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل ويضعه غلطاً فاحش لان الخشية على الاختصاص هنا إنما هي خشية اخذ الغير له لو قصد الماء وتركه لا خشية ذهاب روحه بالعطش وخوف انقطاع عن الرفقة حيث توحش به عذر هنا لافي الجمعة لانه هنا يأتي بالبدل والجمعة لا بدل لها (فان كان) الماء (فوق ذلك) الذي هو حد القرب

إذا كان محل النزول هنا كذلك فليراجع (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا اسم (قوله خلافا للرافعي الخ) عبارة النهاية قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا قال الشارح كل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الامحباب بحسب تأفهمه ويمكن ان يحمل الاول على ما إذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه بدليل قول الروضة اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى ولو خرج الوقت والتعبير بالمقيم جرى على الغالب والمعول عليه المحل اه قال الرشدي قوله مر وعليه أن يسعى الخ أي ولو لما فوق حد القرب مالم يعد مسافراً اه (قوله بل يتيمم) هذا في المسافر اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى إلى الماء وإن فات به الوقت قال في الروضة لانه لا بدله من القضاء أي لتيممه مع القدرة على استعمال الماء ظاهر هذا انه لا فرق بين طول المسافة وقصرها وهو كذلك أي حيث لا مشقة عليه في ذلك وان التعبير بالمسافر والمقيم جرى على الغالب وان الحكم منوط بمحل يغلب فيه وجود الماء اه مغنى وقوله وظاهر هذا الخ محل تأمل لانه ان كان في حد القرب وامن على ما ذكر وجب قصده وإن حصل له مشقة كما اقتضاه كلامهم أو في حد البعد لم يجب قصده مطلقاً كما هو واضح فما المراد بقوله لا فرق الخ بصري وقوله وإن حصل له مشقة في إطلاقه توقف وقوله مطلقاً تقدم عن الرشدي ويأتي عن سم ما يخالفه (قوله) وإنما لزم من معه ماء) أي حقيقة أو حكماً بان يعلم وجوده في حد الغوث كما مر فليؤن وأطفيحي اه بجري (قوله لانه واحد) أي للماء فلا يكون خروج الوقت مجوزاً للعدول إلى التيمم أطفيحي اه بجري (قوله ومحل ذلك) أي عدم الزوم (قوله فيمن لا يلزمه القضاء الخ) هذا يفيد انه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن علم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن ان ضاق الوقت فليتأمل سم (قوله كذلك) أي له أو لغيره (قوله تيمم للشبهة) أي بلا إعادة ان غلب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر سم (قوله وإن ترك) لعله من تحريف الناسخ وأصله أو تركه عبارته في شرح بافضل على كل تقدير قال الكردى إذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك القدر وبتقدير طلبه اخذه من يخافه وهذا اراد به الرد على الاسنوى في قوله القياس خلافه لانه باخذه من لا يستحقه فرده بأنه يجب عليه بذله في تحصيل الماء سواء اخذه من يستحقه او من لا يستحقه اه (قوله وبخلاف اختصاص) أي إذا كان يحصل الماء بلا مال عيش (قوله وأن هذا) أي عدم اشتراط الامن على الاختصاص (قوله وحذف انقطاع) إلى قوله لافي الجمعة في النهاية والمغنى إلا قوله حيث توحش به (قوله حيث توحش) قال في شرح بافضل وإن لم يستوحش اه ونقل البجيرمي عن الزيادي مثله وصنيع النهاية كالصريح فيه (قوله والجمعة لا بدلها) أي وليست الظاهر بدلا عن الجمعة بل كل أصل في نفسه كما يأتي في باب صلاة الجمعة قول المتن (فان كان فوق ذلك الخ) هذا في المسافر اما المقيم فيلزمه السعي للماء فوق ذلك ايضاً إلا ان يعد مسافراً اليه فلا يلزمه السعي حينئذ سم وبجري قول المتن (فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يبسر كقدم مثلاً وفيه

عن قصده إلى أن ضاق الوقت فلا ينبغي أن يجزئه هنا التيمم بلا إعادة (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا (قوله ومحل ذلك الخ) هذا يفيد انه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن علم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن ان ضاق الوقت فليتأمل (قوله فان خاف شيئاً من ذلك تيمم للشبهة) قال في العباب ولراكب سفينة خاف الغرق لو استقى من البحر أن يتيمم ولا يعيدها قال في شرحه عقب قوله الغرق ما نصه ونحوه كالقيام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته انه لا قضاء في مسئلتنا بل قضيته عدم القضاء في مقيم تيمم للخوف على نفسه أو ماله فليظن (قوله تيمم للشبهة) أي بلا إعادة ان غاب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر (قوله فان كان فوق ذلك تيمم) هذا في المسافر اما المقيم فيلزمه السعي للماء فوق ذلك ايضاً إلا ان يعد مسافراً اليه فلا يلزمه السعي حينئذ ثم في كل منهما إذا صلى بالتيمم لفقد الماء فان صلى بموضع تسقط صلاته بالتيمم فلا قضاء ولا وجب هو اعلم انه في الروض لما ذكر المراتب الثلاث جد الغوث وحد القرب وحد البعد واحكامها وما يتبع ذلك قال اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى وإن فات به الوقت انتهى وهكذا كلام الشيخين وقضيته وجوب السعي على المقيم وإن خرج الوقت حتى إلى حد البعد لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يحتج في ذلك إلى سفر



ينظر فليراجع بل الظاهر أن مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فإن المسافر إذا علم بمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب إليه وإنما يمتنع إذا بعدت المسافة عرفاً عر ش (قوله) ويسمى الخ) أي فوق ذلك قول المتن (تيمم) (فرع) لو كان في سفينة وخاف غرقاً لو أخذ من البحر تيمم ولا يعيدها إليه ومعنى قال عر ش قوله غرقاً قال في شرح العباب عقبه وأنحوه كالقيام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته عدم القضاء في مقم تيمم للخوف على نفس أو مال فلينظر سم على حج وقوله ولا يعيد أي وإن قصر السفر قال سم ومحل عدم الأعادة إذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم بما لا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة أم لا وغلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه (قوله) أي وجود الماء) إلى وكان وجه الفرق في النهاية إلا قوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف وقوله ويلزم إلى وقولهم قول المتن (آخر الوقت) أي مع كون التيمم جائزاً له في اثنيائه نهاية ومعنى قال الرشدي أي وإن لم يكن التيمم جائزاً له في اثنيائه بأن كان في محل يغلب فيه وجود الماء فإن الانتظار واجب عليه وإن خرج الوقت كما علم من نظيره الماروبه صرح الزبدي اه (قوله) بأن يبقى الخ) يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة سم (قوله) منه) أي من وقت الصلاة فقوله (فيه) لا حاجة إليه (قوله) ولو في منزلة) إلى قوله ويجاب في المغنى الا قوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف (قوله) ولو في منزلة الخ) أي بأن يأتي له الماء وهو فيه معنى (قوله) خلافاً لما وردى) أي في وجوب التأخير وقد يكون التعجيل أفضل لعوارض كان كان يصلي أول الوقت بستره ولو أخر لم يصليها لو كان يصلي في أوله في جماعة ولو أخر صلى منفرداً أركان بقدر على القيام أول الوقت ولو أخر لم يقدر على ذلك فالتعجيل بالتيمم في ذلك أفضل مغنى ونهاية ويأتي في الشارح مثله قول المتن (فانتظاره أفضل) لا يبعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالوضوء آخره سم أي أخذ من قوله الاتي فإن صلى بالتيمم الخ (قوله) أخرى) المراد بالآخر ما قبل الاول فلا فرق بين آخر الوقت ووسطه ولا بين خش التأخير وعدمه على المعتمد عر ش (قوله) كما علم بالاولى) محل تأمل بالنسبة لحكاية الخلاف لأن القائل بالتعجيل مع الظن يقول به مع الشك بالاولى وأما القائل بالتأخير فليس كذلك بصري وجوابه أن مراد الشارح العلم بالنسبة للأظهر فقط وأما مقابله فليس من عادة الشارح الاعتناء ببيانه وبيان ما يتبع به (قوله) لأن فضيلته) أي التعجيل (قوله) لمظنون) أي وبالاولى لمشكوك (قوله) ومن ثم) من أجل أن الفضيلة المحققة لا تفوت بغيرها (قوله) إذا اقتصر) أي أراد الاقتصار (قوله) وبالوضوء أخرى) أي ولو منفرداً سم (قوله) له) أي لقولهم فإن صلى بالتيمم الخ (قوله) بأن الفرض الخ) كقوله له متعلق باستشكال الخ وقوله بأن الثانية الخ متعلق بإيجاب الخ (قوله) على ما قاله) أي ابن الرفعة (قوله) ثم) أي في المعادة بجماعة (لما ذكرته) أي من أن الثانية لما كانت أخر (قوله) هنا) أي في المعادة بوضوء (قوله) بالتيمم) نعت الصلاة (قوله) لاتعداد) أي بالوضوء (قوله) لأنه الخ) أي الأعادة فكان الظاهر التذكير (قوله) لم يؤثر) أي لم يرد (قوله) بخلاف الأعادة للجماعة فيهما) أي فإنها وردت ولم يأت ببدل الجماعة في الصلاة الاولى بصري

ونظر فليراجع بل الظاهر أن مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فإن المسافر إذا علم بمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب إليه وإنما يمتنع إذا بعدت المسافة عرفاً عر ش (قوله) ويسمى الخ) أي فوق ذلك قول المتن (تيمم) (فرع) لو كان في سفينة وخاف غرقاً لو أخذ من البحر تيمم ولا يعيدها إليه ومعنى قال عر ش قوله غرقاً قال في شرح العباب عقبه وأنحوه كالقيام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته عدم القضاء في مقم تيمم للخوف على نفس أو مال فلينظر سم على حج وقوله ولا يعيد أي وإن قصر السفر قال سم ومحل عدم الأعادة إذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم بما لا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة أم لا وغلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه (قوله) أي وجود الماء) إلى وكان وجه الفرق في النهاية إلا قوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف وقوله ويلزم إلى وقولهم قول المتن (آخر الوقت) أي مع كون التيمم جائزاً له في اثنيائه نهاية ومعنى قال الرشدي أي وإن لم يكن التيمم جائزاً له في اثنيائه بأن كان في محل يغلب فيه وجود الماء فإن الانتظار واجب عليه وإن خرج الوقت كما علم من نظيره الماروبه صرح الزبدي اه (قوله) بأن يبقى الخ) يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة سم (قوله) منه) أي من وقت الصلاة فقوله (فيه) لا حاجة إليه (قوله) ولو في منزلة) إلى قوله ويجاب في المغنى الا قوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف (قوله) ولو في منزلة الخ) أي بأن يأتي له الماء وهو فيه معنى (قوله) خلافاً لما وردى) أي في وجوب التأخير وقد يكون التعجيل أفضل لعوارض كان كان يصلي أول الوقت بستره ولو أخر لم يصليها لو كان يصلي في أوله في جماعة ولو أخر صلى منفرداً أركان بقدر على القيام أول الوقت ولو أخر لم يقدر على ذلك فالتعجيل بالتيمم في ذلك أفضل مغنى ونهاية ويأتي في الشارح مثله قول المتن (فانتظاره أفضل) لا يبعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالوضوء آخره سم أي أخذ من قوله الاتي فإن صلى بالتيمم الخ (قوله) أخرى) المراد بالآخر ما قبل الاول فلا فرق بين آخر الوقت ووسطه ولا بين خش التأخير وعدمه على المعتمد عر ش (قوله) كما علم بالاولى) محل تأمل بالنسبة لحكاية الخلاف لأن القائل بالتعجيل مع الظن يقول به مع الشك بالاولى وأما القائل بالتأخير فليس كذلك بصري وجوابه أن مراد الشارح العلم بالنسبة للأظهر فقط وأما مقابله فليس من عادة الشارح الاعتناء ببيانه وبيان ما يتبع به (قوله) لأن فضيلته) أي التعجيل (قوله) لمظنون) أي وبالاولى لمشكوك (قوله) ومن ثم) من أجل أن الفضيلة المحققة لا تفوت بغيرها (قوله) إذا اقتصر) أي أراد الاقتصار (قوله) وبالوضوء أخرى) أي ولو منفرداً سم (قوله) له) أي لقولهم فإن صلى بالتيمم الخ (قوله) بأن الفرض الخ) كقوله له متعلق باستشكال الخ وقوله بأن الثانية الخ متعلق بإيجاب الخ (قوله) على ما قاله) أي ابن الرفعة (قوله) ثم) أي في المعادة بجماعة (لما ذكرته) أي من أن الثانية لما كانت أخر (قوله) هنا) أي في المعادة بوضوء (قوله) بالتيمم) نعت الصلاة (قوله) لاتعداد) أي بالوضوء (قوله) لأنه الخ) أي الأعادة فكان الظاهر التذكير (قوله) لم يؤثر) أي لم يرد (قوله) بخلاف الأعادة للجماعة فيهما) أي فإنها وردت ولم يأت ببدل الجماعة في الصلاة الاولى بصري

ولا فلا يلزمه أي كما أخذ من قول الروض بعد ذلك ولا يلزم البدوى النقلة للعلماء عن التيمم اه اشموله النازل بمحل يلزم فيه القضاء لكن ينبغي أن يكون محله في الماء المعلوم وأما إذا لم يكن معلوماً وذاك الوقت عن الطلب فهل للمقيم التيمم ولا يلزمه الطلب المؤدى إلى خروج الوقت كما صرحوا بذلك في المسافر أو لا ويفرق في ذلك أيضاً بين المسافر والمقيم فيه فنظر ثم رايت ما يأتي على قوله لو توجه في شرح قوله إن لم يكن في صلاة بطل اه (قوله) آخر الوقت) يتجه أن المراد بالآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة (قوله) فانتظاره أفضل) لا يبعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالوضوء آخره ولا ينافي ذلك رد حمل الزركشي الآتي فتأمل وفي شرح مر ومحل ما ذكر إذا كان يصليها في الحالين مفرداً أو جماعة أم لو كان إذا قدمها أصلاًها بنحو التيمم في جماعة وإذا أخرها لنحو الوضوء أنفرد فالذي يظهر أخذ من كلام الأذرعى إن التقديم أفضل (قوله) وبالوضوء أخرى) أي ولو منفرداً

(قوله محله) أى محل قولهم المذكور (قوله فيمن لا يرجو) أى لا يظن (قوله ولو على بعد) وقوله الآن (من لم يرجه أصلا) قد يقتضيان ندب الاعادة في صورة الوهم وهو محل تأمل وإن كان له وجه في الجملة بصرى أقول وقد يدعى أن مراد الشارع ببعد الزمان الظن الغير الغالب لا ما يشمل الشك والوهم كما يؤيد بذلك قوله الآن أى المألوظن الخ (قوله وكان وجه الفرق) أى بين الراجى وغيره (قوله مطلقا) أى رجا الماء أو شك فيه (قوله بخبر) أى النقص المذكور و (قوله لندب الاعادة) لعل الأولى حذف ندب (قوله لم يرجه) أى لم يظنه و (قوله أصلا) أى لا قويا ولا ضعيفا (قوله فلا محوج للاعادة الخ) الظاهر امتناع الاعادة أى منفردا حينئذ سم (قوله وأما محل الزر كشى الاعادة الخ) أى المتقية في قولهم الصلاة بالتيمم لا تعداد (قوله المألوظن) إلى قوله إن كان في النهاية والمعنى لإاقوله نعم إلى ولو علم (قوله كتيقن الماء الخ) أى فيندب التأخير عند التيقن ويجرى القولان عند الظن وقد يفهم منه نظير ما سبق أن محل الخلاف في مسألة الظن ما إذا أراد الافتصار على واحدة فإن أتى بها أول الوقت خالية عمدا كثرتم أتى بها مع فهو النهاية في أحرار الفضيلة وهو واضح بالنسبة للجماعة وكذا بالنسبة للآخرين فيما يظهر أخذنا من الوجه الذى ذكره الشارع سابقا مع ما فهمه كلامه هنا ثم رأيت في الروض مصرحاً في مسألة الجماعة بصرى (قوله نعم يسن تأخير الخ) قاله المصنف والمعتمد الأول نهاية ومعنى أى يسن التعجيل وعدم التأخير لا فاحشا ولا غيره سم (قوله تأخير لم يفحش الخ) يحتمل أن يضبط بنصف الوقت لإيعاب وإمداد (قوله ويظهر الخ) يظهر أن الماء كذلك بصرى (قوله أن الآخرين) أى ظان السيرة والقيام آخر الوقت (كذلك) أى كظان الجماعة آخره فى سن تأخير لم يفحش (قوله ولو علم الخ) وأن توقع انتهاءه إليه فى الوقت لزمه الانتظار وإدراك الركعة الأخيرة أولى من إدراك الصف الأول وهو أولى من إدراك غير الركعة الأخيرة ومحل ذلك في غير الجماعة أما فيها فعند خوف فوت ركوع الثانية وهو بمن تلزمه الجماعة فالوجه وجوب الوقوف عليه متأخرا أو منفردا لا دراكها وإن خاف فوت قيام الثانية وقراءتها فالأولى له أن يتقدم ويقف فى الصف المتأخر لتصح جمعته إجماعا وإدراك الجماعة أولى من تثليث الوضوء وسائر أدائه فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام ولو اكمل الوضوء بأدائه فادراكها أولى من إكمالها ولو ضاق وقتها أى الصلاة أو الماء عن سنن الوضوء وجب عليه أن يقتصر على فرائضه ولا يلزم البدوى الانتقال ليتطهر بالماء عن التيمم نهاية وكذا فى المعنى لإاقوله ومحل ذلك إلى وإدراك الجماعة قال ع ش قوله مر وإدراك الركعة الخ ظاهره وإن أدركها على وجه لا تحصل معه الفضيلة كان أدركها فى صف بيته وبين الصف الذى أمامه أكثر من ثلاثة أذرع وفى صف أحد ثو مع نقصان ما بين أيديهم من الصفوف ولعل الأقرب تقييد ذلك بما إذا كان الاقتداء على وجه يحصل معه فضيلة الجماعة (قوله فإذا خاف فوت الجماعة الخ) قضيت أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل فوت بعض منها كالوكان لو ثلث أدركه فى التشهد مثلاً كان تثليث الوضوء أولى وفيه نظر لأن الجماعة فرض فتوابعها يزيد على ثواب السنن فينبغى المحافظة عليها وإن فاتت سنن الوضوء ببقى ما لو كان لو ثلث فاتته الجماعة مع إمام عدل وأدركها مع غيره وينبغى أن ترك التثليث فيه أفضل أيضا أه ع ش وقوله مع إمام عدل وينبغى أو موافق (قوله ذوالنوبة) أى ولو مقبلا مر سم (قوله على نحو بشر الخ) أى كحمام تعذر غسله فى غيره ع ش (قوله صلى فيه الخ) أى رجوبا سم عبارة النهاية والمعنى بل يصلى مقيما وعاريا وقاعدا من غير إعادة أه قال الرشيدى أى والمحل يغلب فيه فقد الماء والإوجب الانتظار وإن خرج الوقت كما قيده النور الزيادة كالشهاب ابن حجر أه (قوله إن كان الخ)

محله فيمن لا يرجو الماء بعد وكان وجه الفرق أن تعاطى الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يخلو عن نقص ولذا ذهب الأئمة الثلاثة إلى مقابل الأظهر أن التأخير أفضل مطلقا بخبر بنديب الاعادة بالماء بخلاف من لم يرجه أصلا فلا محوج للاعادة فى حقه وأما محل الزر كشى الاعادة على متيقن الماء آخر الوقت لأن إيقاع الصلاة مع ذلك فيه خلل فهو غلط لأن كلامهم إنما هو فى مسألة الظن كما تقرر أم المألوظن أو تيقن عدمه آخره فالتقديم أفضل جزما وتيقن السيرة والجماعة والقيام آخره وظنهم كتيقن الماء وظنه نعم يسن تأخير لم يفحش عرفا لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر أن الآخرين كذلك ولو علم ذوالنوبة من متراحين على نحو بشر أو سترعورة أو محل صلاة أنها لا تنتهى إليه إلا بعد الوقت صلى فيه بلا إعادة إن كان

(قوله فلا محوج للاعادة) الظاهر امتناع الاعادة أى مفردا حينئذ لأنه الأصل فيما لم يطلب إلا أن كان ثم خلاف يراعى (كتيقن الماء وظنه) اعتمدهم ورواه نعم يسن الخ المعتمد الاطلاق الأول مر (قوله ولو علم ذوالنوبة) أى ولو مقبلا مر (قوله صلى فيه بلا إعادة) محله فى الحاضرة أما فى الفاتية فيلزمه التأخير وهو ظاهر فى الفاتية بعدد أما فى الفاتية بغير عدد ففيه نظر ويحتمل أنها كالحاضرة لوجوب الفور فيها وقد يقال لوراعينا الفور امتنع التأخير للنوبة فى الوقت أيضا وقد يلتزم فليراجع (قوله إن كان

من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبة وجود الماء فيه كما يعلم بما يأتي وذلك لأنه عاجز حالا (٢٣٥) وجنس عذره غير فأدرو القدرة بعد

الوقت لا تعتبر بخلاف من عذره ماء لو اغترفه أو غسل به خبثا خرج الوقت فانه لا يصلي لعدم عجزه حالا (ولو وجد) حدث أو جنب (ماء) ومنه برد أو تلج قدر على إذا بته أو ترابا (لا) يكفيه فلا ظهر وجوب استعماله (للخبر الصحيح إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإنما لم يجب شراء بعض الرقبة في الكفارة لأنه ليس برقبة وبعض الماء ماء ولو لم يجد ترابا وجب استعماله جزما ولا يكلف مسح الرأس بنحو تلج لا يذوب ولم يجد من الماء ما يطهر الوجه واليدين لعدم تصور استعماله قبل التيمم المذكور في قوله (ويكون) استعماله وجوبا على المحدث والجنب (قبل التيمم) لأن التيمم لعدم الماء فلا يصح مع وجوده نعم الترتيب في المحدث واجب وفي الجنب الذي عليه أصغر أيضا أم لا مندوب فيقدم أعضاء وضوئه ثم رأسه ثم شقه الأيمن ثم الأيسر وإنما لم يجب ذلك لعموم الجنابة لجميع بدنه فلا مرجح يقتضي الوجوب ومن ثم لو فعل ما ذكر من تقديم أعضاء وضوئه ثم وجد بعض ماء يكفيه في فرض ثان أيضا وجب صرفه

راجع لقوله صلى كما مر عن الرشدي أنفا (قوله حدث) إلى قوله والجنب في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولولم يجد إلى ولا يكلف (قوله حدث الخ) ومن به نجاسة ووجد ماء يغسل به بعضها وجب عليه مغنى (قوله استعماله) أي الماء الذي فيه (قوله ولا يكلف مسح الرأس بنحو تلج الخ) فمأ في عبارة المصنف موزونة ممنوعة لا موصولة لئلا يرد عليه ذلك نهاية ومغنى (قوله ولم يجد الخ) حال سم (قوله لعدم تصور الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجه واليدين ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لاجل الترتيب سم وقد يقال قد أشار الشارح إلى منعه بقوله المذكور في قوله ويكون الخ إذ مفاده اشتراط بدء الطهارة بالماء الموجود وهذا غير ممكن هنا (قوله الذي) لا حاجة اليه (قوله ثم رأسه) يلزم عليه تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس بترك غير هام مطلقا سم وقد يجاب بحمل أعضاء الوضوء على المغسولة منها (قوله ذلك) أي الترتيب وتقديم أعضاء الوضوء (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم المرجح المقتضى لوجوب الترتيب (قوله وجب صرفه الخ) هل الحكم كذلك وإن كان الماء كافيا لرفع الأصغرون بقية الجنابة أو محله في غيره أقدام من مسألة الماء موبصر في الماء للأولى محل تأمل ولعل الأول أقرب والفرق واضح بصري (قوله نعم ينبغي أخذا الخ) الأخذ بما ذكر محل تأمل لأن النجاسة لها دخل في القضاء وعدمه بالنسبة للحدث فلذا قدمت عليه حيث لا قضاء مع التيمم وخير بينهما حيث يجب معه القضاء بخلاف الجنابة بالنسبة للحدث الأصغر إذ لا فرق بينهما من حيث القضاء وعدمه بل إن ثم ما أفاده سابقا من وجوب الصرف لها فعل وجه أنها اغلظ منه بصري (قوله مما قالوه في النجس) عبارة النهاية ولو وجد حدث تنجس بدنه بما لا يعنى عنه ماء لا يكفي إلا أحدهما تعين للخبث لأنه لا بدل لآلته بخلاف الوضوء والغسل وظاهر أن تنجس الثوب إذا لم يمكنه نزعه كتنجس البدن فيما ذكر وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الروضة وبه أفتى البغوي وهو الأول وجهه وإن قال القاضي أبو الطيب أن محل تعينه لها في المسافر أما المقيم فلا وجوب لإعادة عليه بكل حال وإن كانت النجاسة أولى وجرى عليه المصنف في جموعه وتحقيقه وشرط صحة التيمم تقديم إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل إزالته لم يصح تيممه كإرجحه المصنف في روضته وتحقيقه في باب الاستنجاء وهو

من شأن ذلك المحل وقت التيمم ندرة فقد الماء هذا مشكل وكان المتبادر اشتراط مقتضى هذا ولعل هذا سهو قال في شرح العباب وقد يستشكل عدم القضاء في مسألة البثر بأنه محل يغلب فيه وجود الماء أي لأن وجود البثر محل يوجب غلبة وجود الماء فيه وقد يجاب بأن عدم تمكنه منها في الوقت صيرها كالأعدم اه وقال في قول العباب ولراكب سفينة خاف الفرق لو استقي من البجر أن يتيمم ولا يعيد ما نصه لأنه عادم أي ولا نظر لكونه أولى بالأعادة ممن هو محل يغلب فيه وجود الماء لأن عدم قدرته عليه صيره كالأعدم فكان كمن هو محل يغلب فيه عدم الماء اه وظاهر جوابه عن استشكل مسألة البثر أنه لا فرق بين غلبة وجود الماء بواسطة وجود تلك البثر في ذلك الموضع وعدم غلبته وهو موافق لمسئلة راكب السفينة المذكورة إذ من شأن المحل الذي به بحر تجري فيه السفن عموم وجود الماء فيه وحينئذ فقد يشكل تخصيص ما ذكر فيها أعني مسألة البثر بالمسافر كما صرح به في شرح العباب فان العباب فرضها في المسافر بقوله ولو اجتمع جماعة مسافرون ببئر الخ فقال في شرحه وخرج بالمسافرين في الأولى أي مسألة البثر المقيمون فلا يصلي أحد منهم بالتيمم في الوقت لما مر في قوله وإن كان مقبلا لزمه طلب الماء الخ انتهى وقد يقال أراد بالمسافر من لا يلزمه القضاء لأن تعبيرهم بالمسافر والمقيم للغالب وعليه فعل المراد هنا غلبة فقد الماء مع قطع النظر عن هذه البثر وقد قال المر الوجه أنه لا فرق بين المسافر والمقيم لأن هذان قبيل الحائل الحسي أما لولزمه القضاء لغلبة وجود الماء مع قطع النظر عن تلك البثر فلا وجه لجواز الصلاة بالتيمم لأنه لو غلب الوجود مع عدم البثر امتنعت الصلاة بالتيمم فمع وجود البثر أولى فان عرض أعذره في ذلك الوقت تيمم وقضى (قوله لعدم تصور استعماله الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجه واليدين ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لاجل الترتيب (قوله ولم يجد الخ) حال (قوله ثم رأسه) يلزم تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس ويترك

إلى الجنابة لأن أعضاء الوضوء حينئذ قد ارتفعت جنباتها وكان ذيرها ألق بصرف الماء إليه لينزل جنباته نعم ينبغي أخذا مما قالوه في النجس

المعتمد لأن التيمم مبيح ولا إباحة مع المانع فأشبهه ما لو تيمم قبل الوقت وإن رجحنا في هذا الباب الجواز وفي  
 المغنى الإقوله وظاهره إلى وظاهر قال ع ش قوله لم ر إذا لم يمكنه نزعه أى كان خاف الهلاك لو نزعه فإن أمكن  
 أن لم يخش من نزعه مخذور تيمم توضا ونزع الثوب وصل عاريا ولا إعادة عليه لأن فقد السترة بما يكسر وقوله  
 م ر وإن رجحنا الخ مشى عليه حج هو قوله وهو الأوجه أى خلا للتحفة (قوله أن محل ما ذكر) أى وجوب  
 الصرف إلى الجنابة (قوله بتخير) خلا للنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله أى الماء) إلى قوله ومن ثم في النهاية إلا  
 قوله كما يلزمه إلى فإن امتنع وكذا في المغنى إلا قوله ولو لم يحل إلى ونحو الدلو وقوله فإن قتل إلى ولو لم يكن (قوله  
 أى الماء للطهارة الخ) أى وإن لم يكفه نهاية ومغنى (قوله ونحو الدلو) أى كراهة ولو وجد ثوبا وقدر على  
 شدة في الدلو أو على أدلائه في البشور وعصره أو على شقه وإيصال بعضه ببعض ليصل وجب أن لم ينزعه نقصا نه على  
 أكثر الأمرين من ثمن الماء وأجرة مثل الحبل ولو فقد الماء وعلم أنه لو جفر محل وصل إليه فإن كان يحصل  
 بحفر يسير من غير مشقة لزمه وإلا فلا ذكره في المجموع عن الماوردي وهل يذبح شاة الغير التي لم يحتاج إليها  
 لكتبه المحترم المحتاج إلى طعام وجهان في المجموع أحدهما نعم كالما فيلزم ما لكتبه بذهاله وعلى نقله اقتصر  
 المصنف في الروضة في الاطعمة وهو المعتمد وثانها لا تكون الشاة ذات حرمة أيضا نهاية ومغنى قال ع ش قوله  
 م ر لزمه ينبغي أن المراد بنفسه أن لا يذبحه أو بمن يستأجره أن لم يذبحه أجرة مثله على ثمن الماء وقوله نعم الخ ومعلوم  
 أنه يجب ما لكتبه قيمتها ولو لم تمتنع المالك من بذلها جاز قهره على تسليمها كافي الماء إذا طلب دفع العطش  
 وامتنع مالكة من تسليمها (قوله ونحو الدلو) بالجر عطف على خير شرأه بدون إعادة الخافض على مختار  
 ابن مالك أو بالرفع عطف على التراب (قوله واستجاره) أى نحو الدلو وهو بالرفع عطف على شرأه (قوله بعد  
 دخول الوقت الخ) متعلق بيجب (قوله لعطش) أى ولو لحيو أنه المحترم كما مر عن النهاية والمغنى انفا (قوله  
 قدم الخ) ولو عكس هل يصح ويحرم سم (قوله لا ماء طهره سفرا) الصحيح الزوم هنا إيضام را سم (قوله  
 سفرا) يظهر أن التعبير به للغالب وإن المدار على فقد الماء بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الأمران  
 بصرى (قوله وعلم) محل تأمل إذ غاية ما يعلم منه حرمة البيع لا بطلانه كما هو ظاهر والاول لا يستلزم الثاني  
 بصرى ويمكن أن يجاب بأن إيجاب الشراء مستلزم للنهي عن نحو البيع لخارج لازم والنهي له يقتضى  
 الفساد كاتقرر في الاصول (قوله بطلان نحو البيع) إلى قول المتن ولو وهب في النهاية إلا قوله وهى اعم إلى  
 المتن وقوله بشرطه إلى وزان وكذا في المغنى إلا قوله سواء إلى المتن وقوله صفة كاشفة وكذا قوله إلى بخلاف  
 (قوله بطلان نحو البيع الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا  
 للبشترى أو المتب لم يصح بيعه ولا هبته للعجز عنه شرعا لتعنيه لظاهر اه قال ع ش ظاهره أنه يبطل في  
 الجميع وإن كان زائدا على القدر المحتاج اليه وعلله غير مراد بل الظاهر الصحة فيما زاد إذا كان مقداره معلوما  
 اخذنا ما قالوه في تقريب الصفقة اه بخذف (قوله في الوقت) مفهوما أنه لو باعه أو وهبه قبل الوقت صح  
 وسيأتي في كلامه م ما يصرح به ع ش ومعنى قول النهاية لو قدر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل  
 الوقت ببيع جائز وهبة لفرع لزم الأصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع في  
 القدر المحتاج اليه فيما إذا كان له خيار كما افق به والد رحمه الله تعالى اه وأقره ثم (قوله أو القابل) حاجة  
 القابل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد سم (قوله يبطل تيممه الخ) عبارة النهاية والمغنى يلزمه استرداد  
 ذلك فإن لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه لبقائه على ملكه اه (قوله ما قدر الخ) أى ولو ضاق الوقت سم (قوله  
 على شيء منه) أى ما ذكره من الشراء والاستجارة والاسترداد المقوم من بطلان نحو البيع ويبعد لاقتصار  
 غير ما مطلقا (قوله قدما) لدوام نفعها ولو عكس هل يصح ويحرم (قوله لا ماء طهره سفرا) الصحيح الزوم  
 هنا إيضام (قوله أو القابل) حاجة القليل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد (قوله يبطل تيممه) ظاهره  
 لكل صلاة وإن لم يكف إلا للطهارة واحدة (قوله ما قدر على شيء منه) فلو ضاق الوقت وقضى تلك الصلاة أى  
 أن كان الماء في حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع وقوله لا ما بعد ما ظاهره وإن كان الماء عندها باقيا في

أن محل ما ذكر فيمن لافضاء  
 عليه فيمن يقضى بتخير  
 (ويجب شرأه) أى الماء  
 للطهارة ومثله التراب ولو  
 بمحل يلزمه فيه القضاء  
 ونحو الدلو واستجاره بعد  
 دخول الوقت لا قبله كما  
 يلزمه شراء ساتر العورة  
 فإن امتنع صاحب الماء من  
 بيعه للطهر ولو اعتدلى لم  
 يجبر بخلاف امتناعه من  
 بذله بعوضه وقد احتاج  
 طالبه إليه لعطش ولم  
 يحتاج مالكة لشره حالا  
 فيجبر بل له مقاتلته فإن  
 قتل هدر أو العطشان ضمنه  
 ولو لم يكن معه إلا ثمن  
 الماء أو السترة قدمها  
 لدوام نفعها مع عدم البدل  
 ومن ثم لزمه شراء ساتر  
 عورة قته لا ماء طهره  
 سفرا وعلم من وجوب  
 شراء ذلك بطلان نحو بيع  
 ذلك في الوقت بلا حاجة  
 للوجب أو القابل ويبطل  
 تيممه ما قدر على شيء منه  
 في حد القرب وإنما صححت  
 هبة عبد يحتاجه للكفارة  
 لأنها على التراخي أصالة  
 فلا آخر لوقتها وهبة  
 ملك يحتاجه لدينه لتعلقه  
 بالذمة وقدرضى الدائن بها

على الاخير اخذ اماماً رافعا عن النهاية والمغنى وان جرى عليه السكرى عبارة قوله ما قدر على شئ منه أى  
 مادام قادر على استرداده من الماء المبيع او الموهوب (قوله لم يكن له حجر على العين) أى وان فعل ذلك حيلة  
 من تعلق غرمائه بعين ماله نهاية (قوله وقضى الخ) أى إن كان الماء فى حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع  
 سم ويؤيده قول المغنى ولو مر بماء فى الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى اجزاه ولا اعادة  
 عليه لانه فاقد للماء اه (قوله تلك الصلاة) أى التى وقع تفويت الماء فى وقتها لتقصيره فيها نهاية ومعنى (قوله  
 يغلب فيه الخ) الاولى لا يغلب فيه وجود الماء سيد عمر البصرى (قوله لا مابعداها) ظاهره وإن كان الماء  
 عندها باقيا فى حد القرب ولكنه معجز عن استرداده اما لو كان مقدورا عليه فالوجه وجوب قضائه  
 ايضا لان الماء على ملكه وهو قادر على استعماله سم (قوله لانه فوته الخ) ولو تلف الماء فى يد المشتري او  
 المتنب ثم تيمم وصلى لم تجب عليه اعادة ويضمن المشتري الماء لا المتنب لاذ فاسد كل عقد كصحيحه فى الضمان  
 وعدمه نهاية ومعنى (قوله فى الوقت) أى او بعده اما إذا اتلفه قبل الوقت فلا يعصى من حيث اتلاف ماء  
 الطهارة وإن كان يعصى من حيث انه اضاع ماء ولا اعادة ايضا معنى (قوله ولكنه يعصى ان اتلفه الخ)  
 قضية هذا الصنيع ان الاتلاف عبثا ينقسم إلى اتلاف لغرض وغيره فتامله ولا يخفى ما فيه سم أى وكان  
 المناسب حذف عبثا عبارة النهاية ولو اتلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقا وان اتلفه بعده لغرض  
 كتبرد وتنظيف ثوب فلا قضاء ايضا وكذا لغرض فى الاظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه انما فى  
 الشق الاخير ويقاس به أى فى الاثم ما لو احدث فى الوقت عبثا لا ماء ثم ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارة  
 به اه قال ع ش قوله ولا يلزم من معه ماء الخ ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره إذ لا  
 يلزمه أن يصحح عبادة غيره وحيث نفى فاقد للطهورين فيصل ويعد كما أفتى به المؤلف م راه (قوله كتبرد)  
 وتحرير مجتهد (فروع) ولو عطشوا أو لميت ماء شربوه ويموه وضنوه لا وارث بقيمة لا بمثله وإن كان  
 مثليا إذا كانوا ابرياء للماء فيها قيمة ثم رجعو إلى وطنهم ولا قيمة له فيه وادار الوارث تغيرهم لادور ودو الماء  
 لكن إسقاط الضمان فان فرض الغرم يمكن الشرب او كان اخر للماء فيه قيمة ولو دون قيمته يمكن الشرب  
 وزمانه غرم مثله كسائر المنليات ولو أوصى بصرف ماء لاولى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظا  
 لمهجته تم الميت لان ذلك خاتمة امره فان مات اثنان مرتبا ووجد الماء قبل موتهما قدم الاول لسبقه فان ماتا  
 معا او جهل السابق او وجد الماء بعدهما قدم الافضل لافضليته بغلبة الظن بكونه اقرب إلى الرحمة بالبحرية  
 والذنب ونحو ذلك فان استويا اقرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالمكفن المتطوع به ثم المتنجس لان  
 طهره لا بد له ثم الحائض أو النفساء لعدم خلوهما عن النجس غالبا واغلت حديثهما فان اجتماعهما قدم افضلهما  
 فان استوتا اقرع بينهما ثم الجنب لان حديثه اغلظ من حدث المحدث حدثا اصغر نعم ان كفى المحدث دونه  
 فالمحدث اولى لانه يرتفع به حديثه بكاله دون الجنب معنى وفى النهاية مثله مع زيادة اول نقله مؤنه كما قاله ابن الرفعة  
 وان نوزع فيه عقب ولا قيمة فيه قال ع ش قوله م مؤنه أى لها وقع والا فالنقل من حيث هو لا يكاد

حد القرب ولكنه معجز عن استرداده اما لو كان مقدورا عليه فالوجه وجوب قضائه ايضا لان الماء على  
 ملكه وهو قادر على استعماله (قوله وقضى تلك الصلاة) ينبغى الم بصلها بالتيمم بعد نأف الماء اخذ من  
 قول الروض وشرحه ما نصه وان تلف الماء فى يد المتنب او المشتري فكلا لرافقة فى انه إذا تيمم وصلى لا اعادة  
 عليه لانه إذا تلف صار فاقد له عند التيمم اه ل قوة سياق الشارح تشعر بفرض القضاء فيما إذا كان الماء باقيا  
 فى حد القرب وهو ظاهر فليتأمل والمراد بتلك الصلاة التى فوت الماء فى وقتها وعبارة الارشاد قضى الاولى  
 قال فى شرحه الى باع الماء فى وقتها اه (فرع) فى شرح م لو قدر على تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل  
 الوقت ببيع جائز وهبة لفرع لزم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع  
 فى القدر المحتاج اليه فيما إذا كان له خيار كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لفقده حسا) يؤخذ منه انه  
 لو تلف هنا حسا قبل الصلاة لا قضاء (قوله ولكنه يعصى ان اتلفه لغرض) قضية هذا الصنيع ان

فلم يكن له حجر على العين  
 فان عجز عن استرداده تيمم  
 وصلى وقضى تلك الصلاة  
 بماء أو تراب بمحل يغلب  
 فيه عدم الماء لا مابعداها  
 لانه فوته قبل وقتها بخلاف  
 ما إذا اتلفه عبثا فى الوقت  
 لا يلزمه قضاء أصلا لفقده  
 حسا لكنه يعصى ان اتلفه  
 لغرض غرض لاله كتبرد

(بشمن) أو اجرة (مثله) وهو ما يرغب به (٣٣٨) فيه زمانا ومكانا لم ينته الأمر لسد الرق لأن الشربة حينئذ قد تساوى دنائير فلا يكلف

زيادة على ذلك وإن قلت  
ما لم يبع بمؤجل تمتد إلى زمن  
يمكنه الوصول فيه لمحل ماله  
عادة الزيادة لا ثقة بالأجل  
عرفا (إلا أن يحتاج إليه) أي  
الشمع أو الاجرة (لدين)  
عليه ولو مؤجلا سواء الذي  
في ذمته والمتعلق بعين ماله  
كعصاه دينا فيها (مستغرق)  
صفة كاشفة إذ من لازم  
الاحتياج إليه لأجله  
استغراقه (أو مؤنة سفره)  
المباح ذهابا وإيابا على  
التفصيل الآتي في الحج ومن  
ثم اعتبرت هنا الحاجة  
للسكن والخادم أيضا  
ويشبه في المقيم اعتبار الفضل  
عن يوم وليلة كالفطرة (أو  
نفقة) المراد بها هنا المؤنة  
أيضا وهي أعم لشمولها  
لسائر ما يحتاج إليه سفرا  
وحضرًا كدواء واجرة  
طبيب واجرة خفارة وغيرها  
(حيوان) آدمي أو غيره ولو  
لغيره وإن لم يكن معه على  
الأوجه لأن هذه الأمور  
لا بد لها بخلاف الماء  
(محترم) وهو ما حرم قتله  
ككلب منتفع به وكذا ما  
لا نفع فيه ولا ضرر على  
المعتمد بخلاف نحو حرن  
ومر تدو كلب عقور وتارك  
صلاة بشرطه ومنه أن  
يؤمر بها في الوقت وإن  
يستتاب بعده فلا يتوب  
بناء على وجوب استتابته  
ومثله في هذا كل من وجبت  
استتابته وزان محصن فان

يخلو عن مؤنة وعليه فلو غصب منه ماء بأرض الحجاز شتم وجده بمصر غر مه قيمة الماء لا مثله وإن كان للماء قيمة  
وقوله ولو دون قيمة أي ولا مؤنة لنقله إلى ذلك المحل اه (قوله بشمن أو اجرة مثله) أي إن قدر عليه بنقد أو  
عرض نهاية ومعنى (قوله لأن الشربة حينئذ) ويعبر في الرخص بإيجاب مثل ذلك نهاية ومعنى (قوله فلا يكلف  
زيادة) نعم يسن له شراؤه إذا زاد على ثمن مثله وهو قادر على ذلك نهاية ومعنى (قوله تمتد الخ)  
عبارة النهاية إن كان موسرا وماله حاضر أو غائب والأجل تمتد الخ قول المتن (لدين) أي لله أي كالزكاة أو  
لأدنى نهاية (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة سم رشدي أي لأن الصفة الكاشفة هي المبنية لحقيقة متبوعها  
كقولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها  
وليست مبنية لمفهومه كالصاحك بالقوة بالنسبة للإنسان عش قول المتن (أو مؤنة سفره) لا فرق فيه بين أن  
يريد في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك ووجه ورفيق ونحوهم من يخاف انقطاعهم وهو  
ظاهر نهاية قال عش قوله مربيين أن يرده أي السفر والمراد بالارادة هنا الاحتياج وقوله مربيين يخاف  
انقطاعهم أي فيجب حملهم مقدما على ماء طهارته اه (قوله المباح) المراد به ما يشمل الطاعة عبارة النهاية  
والمعنى ما حاك أن أوطاعة اه (قوله كالفطرة) يؤخذ من تشبيهها أنه يشترط فضله عن مسكنه وخادمه الذي  
يحتاجه كإقامته انفا عش (قوله أيضا) لا موقع له قول المتن (حيوان محترم) عبارة شرح الإرشاد بمن تلزمه  
نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عدم نفقته انتهت سم (قوله آدمي الخ) أي مسلم  
أو كافر ولا فرق بين أن يحتاجه في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك ووجه ورفيق ونحوهم  
ما يخاف انقطاعهم بخلاف الدين لا بد أن يكون عليه كما من معنى ونهاية (قوله) وإن لم يكن معه ذكر هذا  
التعميم بعد ما سبقه يصدق بحيوان لغيره ليس معه وأيس مرادافا لا ولي أن يقول له وإن لم يكن معه أو لغيره إذا  
كان معه أي في رفقته واطلع على حاجته بصرى عش أي بأن كان له وهو تحت يد غيره أو كان لبعض رفقته  
اه (قوله ككلب الخ) والكلب ثلاثة أقسام عقور هذا خلاف في عدم احترامه والثاني محترم بلا  
خلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو حراسة والثالث فيه خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه  
كلام النووي والمعتمد عند شيخنا م رأي ابن حجر أنه محترم قتله خضري اه بجبري (قوله) وتارك  
صلاة الخ قال في الامداد ظاهر ما ذكر أن من معه المألو كان غير محترم كزأن محصن لم يجز له شربه ويقسم  
وهو محتمل ويحتمل خلافاً لأنه لا يشترع لقتل نفسه اه وقال في الإيعاب لعل الثاني أقرب ويفارق ما يأتي في  
العاصي بسفره بقدره ذاك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع إهداره نعم إن كان إهداره يزول  
بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يعد أن يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بمأته إلا أن تاب اه كركي  
وسم وعش وقول الإيعاب لعل الثاني أقرب في الجبري عن م مثله (قوله) ومنه أن يؤمر الخ) ومنه تركها  
لغير عذر من نحو نسيان وأن يخرجها عن وقت العذر إن كانت تجمع مع ما بعدها والكلام في غير تاركها  
جحدوا ولا فو داخلة في قوله ومرد كركي (قوله مثله) أي تارك الصلاة (في هذا) أي اشتراط أن يستتاب  
بعد الوقت ولا يتوب (كل من وجبت استتابته) لعله أراد به نحو العاصي بسفره أو مرضه (قوله وزان) عطف  
على حرن (قوله والماء المحتاج الخ) عبارة النهاية ولو كان معه ماء لا يحتاجه للعطش لسكنه يحتاج إلى ثمنه في شيء  
مما سبق جازله التيمم كذا ذكره في شرح المذهب اه (قوله أيضا) أي كالمحتاج إليه لشيء مما ذكر (قوله) أو  
أقرضه) إلى قوله وفارق في النهاية إلا قوله أو آلة الاستقاء وقوله إجماعا إلى قوله وحيث في المعنى إلا قوله أي

الاتلاف عينا بنقسم إلى إتلاف لغرض ولغيره فتأمله ولا يخفى ما فيه وعبارة الروض وإن أتلّف الماء في الوقت  
لغرض كثير دو تنظف وتحير مجتهد لم يعص أو عبثا لا قبل الوقت عصي ولا إعادة اه (قوله صفة كاشفة)  
الصواب لازمة (قوله حيوان محترم) عبارة شرح الإرشاد حيوان محترم بمن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه  
ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره أن عدم نفقته اه (قوله على الأوجه وقوله على المعتمد) اعتمد ذلك أيضا

وجودهم كالعدم والماء المحتاج لثمنه لشيء مما ذكر كالعدم أيضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه (أو أعير دلو) أو حبلا (وجب القبول) إلى

الى الغلبة الخ (قوله وفي الوقت الخ) الاولى تقديمه على وجب الخ كما في غيره (قوله لاقبله) اذ لم يخاطب و مر أن له اعداه قبل الوقت فها هنا اولى رشيدى (قوله سؤال كل من ذلك) اى من الهبة والقرض والعارية معنى (قوله ان تعين طريقا) وقوله (وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما هلا اعتبره في وجوب قبول الهبة والاعارة ايضا قد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع سم اقول وهو اى الرجوع للجميع صريح صنيع النهاية و شرح المنهج لكن المغنى ذكر القيد الاول عقب وجوب السؤال ولعله على طريق الاحتياط وصنيع الشارح حيث قيد المقتضى بقوله في الوقت الخ ثم عقب هذه القيود بقوله اى وقد جوز الخ ظاهر في رجوعها لوجوب السؤال فقط (قوله ان تعين طريقا) اى لم يمكن تحصيلها بشراء او نحوه معنى (قوله ولم يحتج له المالك الخ) فان احتاج اليه الواهب لعطش حالا او لغيره حالا او اتسع الوقت لم يحتج اتها به معنى واسنى (قوله وقد ضاق الوقت) اى عن طلب الماء كما في شرح الروض اى والمغنى يغنى عنه قوله ان تعين طريقا بصرى (قوله فان لم يقبل) اى او لم يسأل (قوله لم يصح تبيمه) هل المراد مادام مقدور عليه نظير ما مر أو بالنسبة لتلك الصلاة التى وقعت الهبة مثلا فى وقتها محل تأمل وعلى كل فهل من يجب عليه السؤال كذلك او يفرق بينهما محل نظر كذلك بصرى اقول قول الشارح والماء موجود فى حد القرب مقدور عليه صريح فى الشئ الاول من التريديد الاول ويصرح بكونه من التريدين مراد اقول البرماوى فان امتنع من القبول والسؤال لم يصح تبيمه مادام قادر عليه اه (قوله والا بان عدم الخ) عبارة المغنى وان تعذر الوصول اليه يتلف او غيره حالة تبيمه فلا تلزمه الاعادة اه (قوله او امتنع الخ) هلا زاد او جاوز حد القرب كما هو قضية صنيعه سم عبارة ع ش اى أو وصل بعدمفارقة مالكة الى حد البعد عميرة اه وقد يقال انه داخل فى قوله (بان عدم) اى الما بحد القرب (قوله منه) اى بما ذكر من الهبة والقرض والعارية (قوله صح ولا اعادة) مقتضاء ان الحكم كذلك فى صورتي عدم الامتناع حتى بالنسبة لتلك الصلاة التى وقع نحو الهبة فى وقتها ومقتضى ما تقدم انه يجب قضاءها فى صورة الامتناع فليراجع وليحرر بصرى اقول اشار سم الى الفرق بينهما بما نصه قوله او امتنع مالكة اى بخلاف امتناع المشتري فى مسألة البيع السابق فلا يمنع وجوب الاعادة لان الماء ثم على ملكه اه (قوله وآلة الاستقاء) بالرفع عطفا على ثمنه ومحمّل جزء عطفا على ضميره عبارة المغنى ولو وهب ثمنه اى الماء او ثمن آلة الاستقاء او قرض ثمن ذلك وان كان موسرا بمال غائب اه (قوله لم يلزمه قبوله) ولو من اصله او فرعه او كان موسرا بمال غائب نهاية اه سم (قوله وحيث طوب) اى مقرض الماء مقبول مثله من المقرض (قوله وللأمانة) مفهومه انه اذ لم يكن الماء قيمة لا يلزمه قبوله فانظر لو لم يكن لما استقرضه قيمة عند القرض فهل اذا دفع مثله الذى لا قيمة له يلزمه القبول او يقال مالا قيمة له لا يصح اقرضه ولا يثبت فى الذمة سم عبارة المغنى فان قيل لم يجب عليه قرض الماء ولم يجب عليه قبول ثمنه وهو موسر به بمال غائب اجيب بانه انما يطالب بالماء عند الوجدان وحينئذ يهون الخروج عن العهدة فان قيل ان اريد وجدان الماء فقد نص الشافعى على انه اذا تلف الماء فى مفازة ولقيه ببلدان الواجب قيمته فى المفازة وان اريد قيمته فقيمته و ثمنه الذى يقرضه اياه سواء فى المغنى فاذا لافرق اجيب باننا انما

مر (قوله ان تعين طريقا) ولم يحتج له المالك وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما هلا اعتبره في وجوب قبول الهبة والاعارة ايضا وقد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع (قوله ولم يحتج له المالك) قال فى شرح الروض فان احتاج اليه لعطش ولو مالا او لغيره حالا او اتسع الوقت لم يحتج اتها به كما اقتضاه كلامهم ونقله الزركشى عن بعضهم واقره اه (قوله والاصل السلامة) اى بل و غلبتها (قوله او امتنع مالكة) اى بخلاف امتناع المشتري فى مسألة البيع السابق فلا يمنع وجوب الاعادة لان الماء ثم على ملكه (قوله او امتنع الخ) هلا زاد او جاوز حد القرب كما هو قضية صنيعه (قوله او اقرض ثمنه) اى ولو من اصله او فرعه او كان موسرا بمال غائب لما فيه من الخروج ان لم يكن له مال وعدم امن مطالبته قبل وصوله الى مال له كان له مال لاذلا يدخله اجل بخلاف الشرأو الاستئجار شرح مر (قوله وحيث طوب لب الماء

فى الوقت لاقبله (فى الاصح) وكذا يجب سؤال كل من ذلك ان تعين طريقا ولم يحتج له المالك وقد ضاق الوقت وقد جوز بذله له فيما يظهر لغلبة المساحة فى ذلك فلم تعظم المنفعة فيه ولا صل غلبة السلامة لم ينظر والاحتمال تلف نحو الدلو ولا الى زيادة قيمته على ثمن مثل الماء فان لم يقبل أثم ثم ان تبيم الماء موجود بحد القرب مقدور عليه لم يصح تبيمه وأعاد وإلا بان عدم أو امتنع مالكة منه صح ولا إعادة (ولو وهب) أو أقرض (ثمنه) أو آلة الاستقاء (فلا) يلزمه قبوله لإجماع لعظم المنفعة وفارق قرض الماء بأن القدرة عليه عند المطالبة أغلب منها على الثمن وحيث طوب لب والماء قيمة ولو تافهة لزمه قبوله منه (ولو نسيه)

أي الماء أو ثمنه أو آلة الاستقاء (٣٤٠) (في رحله أو اضله فيه) بأن فتنش عليه فيه (فلم يجده بعد) أمعان (الطلب فتييم) وصلي ثم بان أنه معه

(قضى) الصلاة (في الأظهر) لنسبته في إهماله حتى نسيه أو أضله إلى نوع تقصير ومن ثم لو نسي براه بقره قضى أيضا كما إذا لم يعثر عليها به وهي ظاهرة الأثر أما إذا لم يعثر فيه فيقضى جزما وخرج بنسبه ما لو أدرج ذلك في رحله ولم يعمله فلا قضاء وعلم من ذلك أنه لو ورث ما ولم يعمله لم يلزمه القضاء (ولو اضل رحله) الذي فيه الماء أو الثمن أو آلة الاستقاء (في رحال) لغيره فصلى بالتيمم ثم وجده فان لم يعثر في الطلب قضى قطعاً وإن أمعن فيه (فلا) قضاء لأن من شأن تخيم الرفقة أو الغالب فيه أنه أوسع من تخيمه فلم ينسب هنا التقصير البتة وختم بهاتين مع أنها باخر الباب المبحوث فيه عن القضاء انسب كما يظهر ببادي الرأي تذييلاً لهذا المبحث لما نسبتهما وإفادتهما مسائل حسنة في الطلب وهي أنه لا يفيد مع وجود التقصير وإن النسيان ليس عذراً مقتضياً لسقوطه وإن الاضلال يغتفر تارة ولا يغتفر أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه في ذكر هاتين هنا واتضح أنهما هنا النسب (الثاني) من أسباب التيمم الفقد الشرعي لا من حيث نحو المرض كان وجده بأكثر من ثمن مثله

أو جبناً على المتلف ذلك لتعديده وأما المقترض فلم يأخذه إلا برضاه من مال كغيره مثله مطلقاً سواء أُرِد في البلد أم في المقافة وفاء بقاعدة القرض أنه يلزمه رد المثل اه بحذف (قوله) فير د مثله مطلقاً (الخ) كالصرح في الشق الأول من التردد في خلاف المفهوم المذكور (قوله أي الماء) إلى قوله وختم في المغنى إلا قوله كما إذا إلى وخرج وقوله وعلم إلى المتن وإلى قول المتن الثاني في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى كما إذا (قوله) أو آلة الاستقاء وينبغي أو ثمنها أو أجزائها قول (المتن أو أضله) أي الماء أو ثمنه أو آلة الاستقاء (قوله) أو ثمنها (الخ) هذا تفسير اضلاله لأن النسيان لا يقال فيه ذلك مغنى قول المتن (فتيمم) أي بعد غلبة ظن فقده مغنى ونهاية (قوله) ثم بان (الخ) أي بان تذكره في النسيان ووجده في الاضلال مغنى (قوله) بقره) يحتمل أن يكون المراد بالقرب في مسئلتى النسيان وعدم العثور ما يعقد قريباً منه ويكثر تردده إليه لنحو قضاء حاجة ويحتمل في مسئلة النسيان خاصة أن المراد به جد القرب لأنه إذا تيقننا به وجب قصدها كالتيقن الماء برحله فنسيانها كنسيانها به في كونه بعد مقصراً وإن كان التقصير في الثاني أظهر بصرى ويظهر أن المراد بالقرب في كل من المسئلتين حد الغوث (قوله) وهي ظاهرة الأثر) أي بخلاف خفيها فلا إعادة مغنى ونهاية (قوله) ما لو أدرج ذلك (الخ) أي الماء أو ثمنه أو آلة الاستقاء بعد طلبه أما لو لم يطلبه من رحله لعله لا أن ماء فيه وقدر أدرج فيه فيجب القضاء لتقصيره نهاية (قوله) فلا قضاء) ولو تيمم لا ضلاله عن القافلة أو عن الماء أو انصب مائه فلا إعادة قطعاً نهاية ومعنى (قوله) وعلم من ذلك (الخ) أي من عدم القضاء في الإدراج وكان لا خصر إلا فيدان يقول لو أدرج ذلك في رحله أو ورثه ولم يعمله فلا قضاء (قوله) ماء) أي أو ثمنه أو آلة الاستقاء ع ش أي أو أجزائها قول المتن (ولو اضل رحله) (الخ) أي لظلمة ونحوها واصل عن رفقة نهاية (قوله) لأن من شأن تخيم الرفقة (الخ) يؤخذه عنه كما قال شيخنا أن تخيمه إن اتسع كما في تخيم بعض الأمراء كان كتحميم الرفقة نهاية ومعنى والامراء ليس بقيد وإنما هو مجرد التصوير لأنه الغالب كما هو ظاهر رشيدى قول المتن (في رحال) ينبغي أن يقيد اخذاً عما مر بان يكونوا منسوبة بين إلى منزله فلو كثروا وجدوا لم يجده في المنسوبة إليه فالذى يظهر أنه يفتش في حد الغوث من محله نظير الخلاف السابق من التردد وعدمه وأما حد القرب فلا نظر إليه هنا فيما يظهر لأنه لا يعلم له محله هنا حتى يقصده به وتكليفه التردد في جميع المسافة لا يخفى ما فيه من المشقة مع أنهم لم يقولوا بالتردد أصلاً في حد القرب بصرى (قوله) وختم) أي السبب الأول نهاية (قوله) بهاتين) أي بمسئلتى وجوب القضاء في نسيان الماء أو اضلاله في رحله وعدم وجوبه في اضلال رحله في رحال غيره (قوله) لهذا المبحث) أي مبحث السبب الأول (وإفادتهما (الخ) من عطف العلة على معلولها وعلى علة أخرى ولعل الأول مبنى ما يأتى عن البصرى والثاني مبنى ما يأتى عن ع ش (قوله) أنه) أي الطلب (قوله) لا يفيد) عبارة النهاية يعيد من الإعادة متبعاً وهو الأنسب لقوله الآتى وإن النسيان ليس عذراً الخ (قوله) وإن الاضلال (الخ) غاية ما يفيد كلامه إثبات المناسبة لا الانسبية بصرى ويأتى عن ع ش خلافة (قوله) اعتراض الشراح) منهم المغنى والزبائدى (قوله) واتضح أنهما هنا النسب) وذلك لأنهما لما كانا مناسبتين لهذا السبب وهو متقدم سبباً وقد اشتمل ذكرهما فيه على فوائدها متعلق به كان ذكرهما فيه أنسب ع ش (قوله) كان وجده (الخ) مثال للثني (قوله) أو وهو مسبل للشرب) أي في الطريق فتييمم فلا يجوز له الوضوء منه ولا إعادة عليه أقصر الواقف له على الشرب وأما الصهاريج المسئلة لا تتفادع فيجوز الوضوء وغيره وإن شك اجتنب الوضوء وجوباً قاله العزيز بن عبد السلام رحمه الله تعالى وقال غيره يجوز أن يفرق بين الخائفة والصريح بان ظاهر الحال فيها أي الخائفة الإقتصار على الشرب والوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف المحال نهاية عبارة المغنى أو وجد ماء مسبلاً للشرب حتى قالوا أنه لا يجوز أن يكتحل منه بقطرة ولا أن يجعل منه في دواة ونحو ذلك اه قول المتن (إن يحتاج) بالبناء للمفعول نهاية ومعنى أي ليشمل غير مال كغيره ع ش قول المتن (لعطش حيوان) ولا يتيمم لعطش أو مرض عاص بسفره حتى يتوب قيمة لا يلزمه قبوله فالنظر لو لم يكن لما استقرضه قيمة عند الفرض فلم إذا دفع مثله الذي لا قيمة له يلزمه القبول أو يقال ما لا قيمة له لا يصح إقراره ولا يثبت في الذمة (قوله) لعطش حيوان محترم) قال في شرح العباب

أو وهو مسبل للشرب أو وقد احتاج إليه لعطش كما قال (إن يحتاج إليه) أي الماء (لعطش) حيوان (محترم) بعمومه ومعناه السابقين فان



فان شرب الماء ثم تيمم لم يعد نهايه ومغنى قال الرشيدى قوله مر بسفره اى او مرضه اه (قوله السابقين)  
 اى فى شرح او نفقة حيوان محترم الاول بقوله آدمى او غيره وغيره وان لم يكن معه والثاني بقوله وهو ما حرم  
 قتله (قوله بان يخشى) الى قوله ومن ثم فى المغنى ولى قوله ودعوى فى النهاية (قوله بما يأتى) ومنه ان لا يشرب به  
 الا بعد اخبار طبيب عدل بان عدم الشرب يتولد منه مخذور تيمم ع شى اى او بعد معرفته ذلك ولو  
 بالتجربة (قوله لان نحو الروح) اى كنعفة العضو (قوله ومن ثم حرم الخ) والظاهر انه لا يخلصه من الحرمة  
 عليه من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شىأ او عزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به  
 حق الطهارة مر اه سم (قوله التطهر) الا قرب انه شامل للاستنجاء فيتعين الاستنجاء بالحجر ولا زالة  
 النجاسة عن بدنه فيصلى بها وتلزمه الاعادة لكانه يستبعد اذا لم يكن الا مجرد توهم وجود المحترم المذكور  
 (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى لعطشان مجانا كافى سائر صور الاضطرار ولهذا عبر فى  
 الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من يحتاجه له عطش حالاً او ما لا يلزمه التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة  
 بعوض او غيره اه سم (قوله وان قل) اى الماء (قوله ماتوهم) اى مدة توهمه عبارة النهاية حيث  
 ظن اه (قوله محتاج اليه) اى ولو ما لا كما يصرح به السياق سم اى وكما مر عن الجواهر (قوله) وهو  
 خطأ فيصح اى ويكون كبيرة فيما يظهر ع شى (قوله فلا يكلف) الى قوله ودعوى فى المغنى الا قوله  
 ويظهر الى ولا يجوز (قوله) ثم جمعه لشرب غير دابة الخ) ظاهر اطلاقهم وان لم يكن حاضر عالماً بالاستعمال  
 ع شى (قوله) يلزمه ذلك اى الطهر بالماء ثم جمعه (قوله) وكفاها مستعمله لعله ليس بقيد ولذا حذفه  
 النهاية فليراجع (قوله) انه يلحق بالمستعمل اى فى انه لا يكلف شربه سم اى والطهر بالطهور ع شى  
 (قوله كل متغير الخ) اى لا يصح الطهر به لتغيره بما يضر رشيدى (قوله بخلاف متغير الخ) اى فانه يلزمه  
 شربه ويتوضأ بالطهور ع شى ورشيدى (قوله ما ذكر) اى يشرب الطاهر ويتيمم (قوله) ولو احتاج  
 لشرب الدابة لزمه الخ) كذا فى المغنى (قوله غير مميز) اى من صى ويجنون ع شى (قوله فى المستقدر) اى

وخرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه مجزأ لبدل الماء له وهل يعتبر الاحترام فى ملك الماء ايضا ولا فيكون  
 احق بمائه وان كان مهدر الزناه مع احصائه او غيره للنظر فيه مجال ولعل الثاني اقرب لان ما ع ذلك لان امره بقتل  
 نفسه وهو لا يحل له قتلها وبفارق ما يأتى فى العاصى بسفره بقدره ذاك على التوبة وهى تجوز ترخصه وتوبة  
 هذا لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون كالعاصى بسفره  
 فلا يكون احق بمائه الا ان تاب على ان الزر كشى استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بان عدم احترامه  
 لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعاً لا ناما مرون باحسان القتل بان نسلك اسهل طرق القتل وليس العطش  
 والجوع من ذلك وقد يجاب بان ذلك انما يجب لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه وامام مع الاحتياج اليه  
 للطهر فلا مخذور فى منعه الخ ما اطل به فى الجواب (قوله) ومن ثم حرم) الظاهر انه لا يخلصه من الحرمة عليه  
 من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شىأ او عزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به حق  
 الطهارة مر (قوله) حرم عليه التطهر الخ) هل يشمل الاستنجاء بالماء فيحرم ايضا وتعين الاستنجاء بالحجر  
 او لا فيه نظرو القياس الشمول وهل يشمل ايضا ازالة النجاسة عن بدنه فيحرم ايضا فيصلى بها وتلزمه الاعادة  
 لان العطش مقدم على النجاسة فيه نظر ايضا ولا يبعد الشمول ايضا لكانه يستبعد اذا لم يكن الا مجرد توهم  
 وجود المحترم المذكور فليتأمل (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى العطشان مجانا كافى  
 سائر صور الاضطرار ولهذا عبر فى الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من يحتاجه له عطش حالاً او ما لا يلزمه  
 التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة بعوض او غيره اه قال الشارح فى شرح العباب عقب وظاهره انه  
 يلزمه التردد لانه امكنه لكن قال الاذرى ولا شك انه يتوهم دلبيته لالكل بهيمة ثم قال الشارح فيه والذى  
 يتجه انه حيث علم احتياج احدهم القافلة اليه حالاً لزمه التزود له ان قدر عليه ولا فلا اه (قوله محتاج اليه)  
 اى ولو ما لا كما يصرح به السياق (قوله) انه يلحق بالمستعمل اى فى انه لا يكلف شربه (قوله فى المستقدر)

لا يحتاج لطهر ايثار محتاج  
 لطهر وإن كان حدثه أغاظ  
 كما اقتضاء إطلاقهم لأن  
 الأول حق للنفس والثاني  
 حق لله تعالى نعم لو اتنا بوا  
 ماء للتطهر ولم يجرزوه جاز  
 تقديم الغير لأن انتهاء  
 المحتاج إلى ماء مباح من غير  
 إحرازه لا يوجب ملكه  
 (ولو) لم يحتاج إليه لذلك حالا  
 بل (مألاً) أى مستقبل  
 وإن ظن وجوده لما تقرر  
 أن الروح لا بد لها فاحتيط  
 لها برعايات الأمور المستقبلية  
 أيضا نعم لو احتاج مالك ماء  
 إليه أى ولو لم يؤمنه ولا يقال  
 الحق لغيره كما هو ظاهر  
 ما لا وثم من يحتاجه حالا  
 لزمه بذله لتحقيق حاجته  
 ومن علم أو ظن حاجة غيره له  
 ما لا لزمه التزود له إن قدر  
 وإذا تزود للآل ففضلت  
 فضلة فان ساروا على العادة  
 ولم يمت منهم أحدا فالتقاء  
 أى لما كانت تكفيه تلك  
 الفضلة باعتبار عادته الغالبة  
 فيما يظهر ولا فلا ولا يجوز  
 إدخار ماء ولا استعماله  
 لطبخ يتيسر الاكتفاء بغيره

حيث لا ضرر سم (قوله) للمحتاج الخ عطف على لعطشان (قوله) لأن الأول أى الشرب وقوله (والثاني)  
 أى الطهر (قوله) اتنا بوا كذا فى أصله رحمه الله تعالى بصرى أو الأولى تناوبوا (قوله) ولو لم يحتاج إلى قوله  
 أى لما كانت فى النهاية إلا قوله أى ولو إلى ما لا وكذا فى المغنى إلا قوله وإن ظن وجوده (قوله) وإن ظن الخ  
 فيه رد على ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج إليه للعطش لو استعمل مامعه لزمه استعماله  
 اه وما قاله أبو محمد لا بعد فيه بل قد يقال أنه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا إليه فى المستقبل  
 عش (قوله) وجوده أى فى غده نهاية (قوله) لغيره أى غير المالك وهو موعنه (قوله) ما لا ظرف لاحتاج  
 (قوله) من يحتاجه حالا أى ولو لم ير (قوله) لزمه بذله الخ) ويقدم الادعى على الدابة فيما يظهر وهل يقدم  
 الادعى عليها ولو علم هلا كها وانقضاءه أى رآى كبتها عن الرفقة وتولد الضرر له أم لا فيه نظر والأقرب الأول  
 لأن خشية الضرر مستقبلية وقد لا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها وظاهر إطلاق الشارح أنه يؤثر المحتاج  
 إليه حالا وإن أخبره معصوم بأنه لا يجد الماء فى المال وهو ظاهر للعللة المذكورة عش (قوله) حاجة غيره  
 أى شامل لبيمة غيره فيتزود لكل بيمة له أو لغيره يعلم احتياجا إليه أن قدر سم عن الإيعاب (قوله) أن  
 قدر أى وإلا فلا سم (قوله) أى لما كانت تكفيه الخ) هل يعتبر وضوء لكل صلاة لا يبعد إذ لا يجب الجمع  
 بين صلوات بوضوء هل يعتبر الذى يجب قضاءه وهو ما يكفيه الفضلة من صلوات أول المدة وهو الصبح أو من  
 آخرها وهو العشاء والحال يختلف فإن الفضلة قد تكفى وضوءا واحدا فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة ولو  
 كان الماء مشتركا بينهم فينبغى أن يقال إن كانت الفضلة لو قسمت خص كل ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو  
 فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتامل سم وقال عش قوله حج أى لما كانت تكفيه تلك الفضلة  
 الخ رده ابن عبدالحق فقال يجب القضاء لجميع الصلوات السابقة لا لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر اه  
 ويوجهه بكل صلاة صلواتها يصدق عليها أنها فعلت ومعهم ماء غير محتاج إليه فوجب قضاء الأولى والأخيرة  
 وهو ما استقر به سم من احتمالين ابداهما فى كلام حج تحكم اه (قوله) وإلا فلا أى فان مات منهم  
 من لو بقى لم يفضل من الماء شىء أو جردوا فى السير على خلاف المعتاد بحيث لو مشوا على العادة لم يفضل شىء فلا  
 قضاء مغنى (قوله) ولا يجوز إدخار ماء الخ) قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخ وبلى كحك وقتيت اه  
 وحاصله الفرق بين الحاجة إليه لما ذكر حالا فتعتبر أو مالا فلا تعتبر مطلقا وقال مر أنه المعتمد اه سم  
 عبارة النهاية ولا يتيمم لاحتياجه له لغير العطش مالا كبل كحك وقتيت وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك  
 حالا فله التيمم من أجلها اه قال عش ظاهره وإن لم يسهل استعماله إلا بالبل وصرح حج بخلافه فقيد  
 بما لم يعسر استعماله وأخذ سم عليه بمقتضاه فقال لو عسر استعماله بدون البل كان كالعطش اه  
 وعبارة السكردى على شرحه بافضل قوله ولا يجوز ادخار الماء لطبخ الخ بخلاف احتياجه إليه لذلك حالا  
 فيستعمله ويتيمم وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يتيسر الاكتفاء عنه بغيره أو يسهل أكله يابسا أو لا

أى حيث لا ضرر (قوله) ومن علم أو ظن حاجة غيره ما لا لزمه التزود له إن قدر) نقل فى شرح العباب  
 العبارة السابقة عن الجواهر ثم قال وظاهره أنه يلزمه التزود له إن أمكنه لكن قال الأذرى ولا شك أن يتزود  
 لبيمة لا لكل بيمة ثم قال فى شرح العباب والذى يتجه أنه حيث علم احتياج أحدهم القافلة إليه مالا  
 لزمه التزود له إن قدر عليه وإلا فلا اه وقد تقدم أيضا به يعلم أنه جزم هنا بهذا البحث خلاف ما يوهمه  
 كلامه أنه منقول صريحا (قوله) أى لما كانت تكفيه الخ) فيه أمور أحدها هل يعتبر وضوء لكل  
 صلاة لا يبعد نعم إذ لا يجب الجمع بين صلوات بوضوء وثانيها هل يعتبر الذى يجب قضاءه وهو ما يكفيه الفضلة  
 من صلوات أول المدة أو من آخرها والحال يختلف فإن الفضلة قد تكفى وضوءا واحدا أو أول المدة صبح وآخرها  
 عشاء فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة وثالثها لو كان الماء مشتركا بينهم فينبغى أن يقال إن كانت الفضلة  
 لو قسمت خص كل ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتامل (قوله) ولا  
 يجوز ادخار ماء الخ) قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخ وبلى كحك وقتيت اه وحاصله الفرق بين الحاجة

وعليه جرى الجمال الرملى وجرى التحفة على الفرق بين ما يتيسر الا كتهاء عنه بغيره أو يسهل أكله يابسا فلا يجوز التيمم أو لا يسكون كذلك فيجوز ولا فرق عنده بين الحال والمال وجرى المغنى على إطلاق جواز التيمم لذلك ولا يسع الناس اليوم إلا هذا اه بخذف (قوله) ولا لنحو بل كحك) قد مر ان الاحتياج للعطش مشروط بان يخشى منه مرضا أو نحوه فان فرض ان الاحتياج لنحو بل كحك كذلك فهو مثله وإلا فلا ولعل ما ذكرته يمكن ان يجمع به بين الكلامين إذ يبعد القول بأنه كالعطش وإن لم يوجد شرطه وكذا القول بأنه لا بد من ذكر مطلقا وإن خشي منه نحو مرض وعبارة أصل الروضة الحاجة للماء للعطش ونحوه فدخل بل نحو الكحك في قوله ونحوه لكن بالقيد المعتبر في العطش كما هو ظاهر اه ثم رايت في السنباطى على المحلى مانعه لا لطبخ وبل كحك وقيت به إلا ان خاف من خلافه مخذورا بما يأتى وعليه يحمل ما فقي به العراقي من وجوب التيمم حينئذ بصرى (قوله فيها) أى في الطبخ ونحو البيل (قوله من حيث ذلك) أى نحو المرض السابق ذكره في السبب الثانى بصرى (قوله أو يظن الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله أو يظن حدوته بعد) تأمل في التام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا أن يقدر هذا وخرا عن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع يكون ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط سم عبارة البصرى قوله أو يظن حدوته الخ يحتاج إلى التأمل ويؤخذ منه ان المحرم لو خشى من التجرد طر ومرض كان له اللبس ابتداء وهو متجه مغنى وسيأتى في هامش التحفة في الحج نقل ذلك عن فتاوى السيوطى بصرى قول المتن (يخاف الخ) شمل تعبيره بالخوف مالمو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قال له العدل قد يخشى منه اللف ع ش ويخالفه قول الشارح أو يظن حدوته بعد وكذا يأتى عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله ليس بشرط الخ) خبر مبتدأ محذوف أى يقول المصنف مرض ليس الخ عبارة المغنى فان قيل قول المصنف مرض ليس وجود المرض شرطا بل الشرط ان يخاف من استعمال الماء ما ذكر كما تقرر اجيب بان الغالب ان الخوف إنما يحصل مع المرض ومع هذا قال ان يخاف من استعماله كذا كان أولى اه (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر ايضا سم (قوله مطلقا) أى باردا أو مسخنا وعبارة ع ش قدر على تسخينه أو لا يجيرى (قوله المعجوز عن تسخينه) أى فان وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وإن خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يسخنه به إن علم به في موضع آخر وإن خرج الوقت سم على المنهيج وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره ع ش واعتمده الحنفى اه بجيرى (قوله مرضا) أى حدوته (قوله وله وقع) الواو للحال والضمير للمخوف منه من المرض وزادته (قوله خفيف) راجع لصداق ايضا قول المتن (على منفعة عضو) كعمى وصمم وخرس وشلل مغنى ونهاية (قوله بضم اوله) إلى قوله وظاهر في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله بضم الباء إلى أى طول (قوله ان تذهب) أى كلاً أو بعضاً عميرة ونهاية ومغنى (قوله كقص وضوء الخ) أى نقصا يظهر به خلل عادة ع ش وفيه وقفة فليراجع (قوله بنحو المرض) أى كالسفر ونهاية ومغنى (قوله أى طول مدته) أى مدة يحصل فيها نوع مشقة وإن لم يستغرق وقت صلاة أخذ من إطلاقهم وهو الظاهر المتعين ع ش أى خلافا لمن قال أقله قدر وقت صلاة (وكذا زادته) عبارة النهاية والمغنى وكذا زيادة العلة وهو إفراط الألم وكثرة المقدار اه أى بان انتشر الألم من موضعه لموضع آخر ع ش وعبارة سم قوله وكذا زادته في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التام باستعمال الماء لحر أو برد لا يخاف من الاستعمال معه مخذورا فى

إليه لما ذكر حالاً فتعتبر أو ما لا فلا تعتبر مطلقاً وقال مر انه المعتمد (قوله أو يظن حدوته بعد) تأمل في التام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا أن يقدر هذا وخرا عن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع يكون ضمير ذلك بقى قوله لمرض الخ غير مرتبط بط (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر ايضا (قوله وكذا زادته) كذا في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التام باستعمال الماء لجرح أو برد لا يخاف من الاستعمال معه مخذورا في العاقبة اه فالتام بالاستعمال من غير ان ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التام الناشئ عن الاستعمال فتأمل وقد يقال التام الناشئ زيادته فرع زيادته المرض فقوله وكذا زادته مستدرك مع قوله

ولا لنحو بل كحك يسهل  
أكله يابسا على الأوجه  
فيها (الثالث) من الأسباب  
الفقد الشرعى من حيث  
ذلك بأن يكون به الآن أو  
يظن حدوته بعد (مرض  
يخاف معه) ليس بشرط بل  
لأن الغالب خوف ما يأتى  
مع وجود المرض دون  
فقده والمراد أن يخاف (من  
استعماله) أى الماء مطلقا  
أو المعجوز عن تسخينه  
مرضا أو زيادته وله وقع  
لأنه صداع أو ألم خفيف  
أو (على منفعة عضو) بضم  
أوله وكسره ان تذهب  
كنقص ضوء أو سمع  
كالخوف على ذهاب أصل  
العضو أو الروح أولى نعم  
متى عصى بنحو المرض  
توقفت صحة تيممه على التوبة  
لتعديه (وكذا بطء البرء)  
بضم الباء وقبحها فيهما أى  
طول مدته وإن لم يزد الألم  
وكذا زيادته وإن لم تطل  
المدة (أو الشين الفاحش)

من نحو استحشاف أو نحول  
أو ثغرة تبقى أو لحمة تزيد  
وأصله الأثر المستكره (في  
عضو ظاهر) وهو ما يبدو  
في المهنة غالبا كالوجه  
واليدن وقيل ما لا يعد  
كشفه هتكا للسروة  
ويرجع للأول إن أريد  
النظر لغالب ذوى  
المروآت وظاهر تقييد  
نحو العضو هنا بالمحترم  
ليخرج نحو يد تحتم قطعها  
لسرقة أو محاربة بخلاف  
واجبة القطع لقود لا احتمال  
العفو (في الأظهر) لقوله  
نعالي وإن كنتم مرضى  
الآية وصح أنه صلى الله عليه وسلم  
قال لما بلغه أن شخصا  
احتلم وبه جرح برأسه  
فأمر بالغسل فأتى فقلوه  
قتلهم الله أولم يكن شفاء  
العلى السؤال وألحق ما  
ذكر بالمرض لأنه في  
معناه وخرج بالفاحش  
نحو قليل سواد أثر جدرى  
وبالظاهر الباطن ولوفى  
أمة حسنة تنقص بقيمتها  
واستشكله ابن عبد السلام  
بأنهم لم يكفوه فلما زاندا  
على ثمن المثل وأجيب عنه  
بما يقتضى عدم تحقق ذلك  
وأنه لو تحقق نقصه جاز  
التييمم ورد بأنه يلزم ذلك

العاقبة اه قال تألم بالاستعمال من غير أن ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التألم الناشئ من الاستعمال فتأمل وقد  
يؤال التألم الناشئ بزيادته فرع زيادة المرض فقوله وكذا زيارته مستدرك مع قوله السابق أو زيادته فليتأمل  
اه (قوله من نحو استحشاف الخ) أى كتحغير لون من بياض إلى سواد مثلا والاستحشاف الرقة مع عدم  
الرطوبة والنحول الرقة مع الرطوبة والثغرة الحفرة كرى وبجبرى (قوله أو ثغرة تبقى أو لحمة تزيد) ظاهره  
وان صغر كل من اللحمة والثغرة ولا مانع من تسميته شيئا لأن مجرد وجودهما في العضو يورث شيئا ولعل  
هذا الظاهر غير مراد لأن ما ذكره بيان للشين وهو بمجرد زيارته لا يبيح التيمم بل إن كان فاحشا تيمم أو يسيرا  
فلا عش أقول بل ظاهر صنيع الشارح كغيره ان ما ذكره بيان للشين الفاحش لا لأصل الشين (قوله في  
المهنة) في القاموس المهنة بالكسر والفتح والتحريك وكلمة الحذق بالخدمة والعمل اه وبعبارة  
البجبرى المهنة بفتح الميم مع كسر ثانيه وحكى كسرهما مع سكون الهاء الخدمة اه (قوله للسروة) قال  
اللساني السروة بفتح الميم وكسر هاء الميم وتركه مع إبدالها واو ملكة نفسانية تقتضى خلق الانسان  
باخلاق أمثاله اه وقال الشهاب في شرح الشفاء السروة فعولة بالضم مهموز وقد تبدل همزته واو  
وتدغم وتسهل بمعنى الانسانية لأنها مأخوذة من المروأهى تعاطى ما يستحسن وتجنب ما يسترذل كالخرف  
الدينية والملابس الخسيسة والجلوس فى الأسواق عش (قوله وظاهر) خبر مقدم لقوله تقييد الخ (قوله  
ليخرج نحو يد الخ) هذا مبني على ان المالك ليس محترما في حق نفسه وقد مر عن سم ان الاقرب خلافه عش  
واستقرب سم هنا الاول عبارته وهل تقييد النفس ايضا بالمحترمة او يفرق بان الانسان لا يسوغ له قتل  
نفسه فلا يتسبب فيه وقد يسوغ له قطع عضوه لا كلة به تأتى على نفسه إن لم يقطعه فله التسبب فيه  
فيه نظرو ولا يبعد عدم الفرق اه قوله بخلاف واجبة القطع لقود أى وإن كان المستحق مجنونا إذ قد يحتاج  
فيجوز لولييه غير الوصى العفو عن الارش سم (قوله لقوله تعالى) إلى قوله وإن انتفيا في النهاية إلى الاقوله ولو  
بالتجربة (قوله لقوله تعالى الخ) الظاهر انه تعليل لما قبل قول المصنف وكذا الخ كما هو صريح المغنى والنهاية  
حيث قدمناه وذكر اه هناك (قوله فأمر بالغسل) أى من بعض الصحابة لظنه ان التيمم لا يكفي وان الغسل  
واجب عليه عش (قوله فأتى) أى بالاغتسال نهاية (قوله قتلوه الخ) مقول القول قال عش ولا يشك  
هذا الدعاء أمثاله فانه لا يقصد بها حقيقة بل يقصد بها التنفير اه (قوله ولم يكن شفاء العلى السؤال) أى ألم  
يكن اهتداء الجاهل أى سببه السؤال عش (قوله والحق ما ذكر بالمرض الخ) عبارة النهاية لا إطلاق  
المرض فى الآية ولأن مشقة الزيادة والبطء فوق مشقة طلب الماء من فرسخ وضرر الشين المذكور فوق  
ضرر الزيادة البسيرة على ثمن مثل الماء اه (قوله وخرج) إلى قوله ورد فى المغنى (قوله وأثر جدرى)  
بضم الجيم وفتح الدال وبفتحهما لغتان مختار اه عش (قوله واستشكله) أى قولهم ولوفى أمة حسنة الخ  
(قوله لم يكفوه) أى المحتاج لطهر (قوله على ثمن المثل) أى الماء (قوله عدم تحقق ذلك) يعنى ان النقصان  
غير محقق فى الرقيق والخسران محقق فى الزيادة على ثمن المثل قال سم قد يقال زيادة الفلوس على ثمن المثل غير  
محقق أيضا لأنه بالتقويم وهو تخمين ليس بيقين فليتأمل اه (قوله وأنه الخ) أى يقتضى أنه الخ (قوله  
نقصه) أى الرقيق (قوله ورد) أى ما اقتضاه كلام المجيب من جواز التيمم عند تحقق النقص عش (قوله  
بأنه يلزم ذلك) أى ان قياس هذا الجواب وجوب استعمال الماء فى العضو الظاهر وعدم جواز التيمم ان

لم يتحقق النقص بذلك (قوله في الظاهر) أى بالنسبة للشين اليسير رشيدى (قوله ولم يقلوا به) أى بوجوب استعمال الماء في العضو الظاهر عند عدم تحقق النقص (قوله وليس الخ) أى الرديتاقى مثله في الظاهر ع ش (قوله لان الاستشكال الخ) فيه نظر يعلم بنقل كلام الرادو هو ابن شهية وعبارته واجيب بان حصول الشين بالاستعمال غير محقق وإذا كان غير محقق لم يسقط به الوجوب وهذا كما ذكر الاصحاب كلهم انه يجب استعمال المشمس إذا لم يجد غيره وإن كان يخشى منه البرص لان حصوله مظنون وفيه نظر لان ما ذكره من عدم التحقق جار في الشين الظاهر أيضا وقد جوزوا ترك الغسل والعدول إلى التيمم عند خوفه على الاظهار انتهت فتأمل بصري (قوله وبما يقتضى الخ) يتأمل سم (قوله استعمال الماء) أى في الباطن عبارة النهاية و فرق أيضا بينهما بأنه إنما امرناه هنا بالاستعمال وإن تحقق نقص لتعلق حق الله تعالى بالطهارة بالماء فلم نعتبر حق السيد بدليل ما لو ترك الصلاة فانتقل به وإن فات حقه بالكلية بخلاف بذل الزيادة اه (قوله كما يقتل) أى الرقيق (قوله توجيه ما أطلقوه) أى من أنه لا أثر لخوف الشين اليسير في الظاهر والفاش في الباطن (قوله بان الغالب الخ) فيه نظر سم (قوله ويفرق بينه) أى بين الخوف على الكثير في الباطن (قوله يشع فيها) أى في المعاملة ع ش (قوله ثم إن عرف ذلك الخ) عبارة النهاية والمعنى واللفظ الاول وعلى الاول أى الاظهر إنما يتيمم إن أخبره بكونه يحصل منه ذلك وبكونه مخوف فاطيب مقبول الرواية ولو عبد أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه وإلا فلا يتيمم كما جزم به في التحقيق ونقله في الروضة عن السنجى وأقره وهو المعتمد وإن جزم البغوى بأنه يتيمم وقال الاسنوى انه يدل له ما في المجموع في الاطعمة عن نص الشافعى ان المضطر إذا خاف من الطعام المحضر اليه انه مسموم جازله تركه والانتقال إلى الميتة اه فقد فرق الوالد رحمه الله تعالى بينهما بأن ذمته هنا اشغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك إلا بدليل ولا كذلك اكل الميتة وفى كلام ابن العباد ما يدل عليه اه قال ع ش قوله ولا كذلك اكل الميتة لك ان تعارضه بأنه ثم أيضا اشغلت ذمته بطلب وقاية روحه باكل الظاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه إلا بدليل اه وياتى عن سم عن الشهاب الرملى ما يدفعه (قوله ولو بالتجربة) خلافا لظاهر النهاية والمعنى من عدم كفاية معرفته بالتجربة واشترط كونه عارفا بالطب واعتمده ع ش والرشيدى وشيخنا وكذا سم على البهجة (قوله اعتمد معرفته) ولو فاسقا والمراد المعرفة بسبب الطب خلافا للحج ع ش أقول وقوله لأنى أنفا وينبغى خلافه الخ يؤيد ما قاله حج من كفاية المعرفة بالتجربة (قوله فاخبار عارف عدل رواية) ولو امتنع من الاخبار إلا باجرة وجب دفعها له إن كان في الاخبار كلفة كان احتاج في اخباره إلى سعى حتى يصل المريض أو لتفتيش كتب ليخبره بما يليق به وإن لم يكن في ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكلمة لا تعجب لم تعجب لعدم استحقاق الاجرة على ذلك فان دفع اليه شيئا بلا عقد تبرعاً جاز ثم ظاهره انه لو أخبره فاسق أو كافر لا ياخذ بخبره وإن غلب على ظنه صدقه وينبغى خلافه فتى غلب على ظنه صدقه عمل به فلو تعارض اخبار عدول فينبغى تقديم الاوثق فالأكثر عدداً فلو استؤوا أو ثوقا وعدداً اتساقوا وكان كل لم يوجد خبر فبات فيه كلام المستنجى وغيره ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر ولم يكن بعيداً لأن معه زيادة علم ثم إن كان المريض مضبوطاً لا يحتاج إلى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذاك وإلا وجب عليه ذلك ومن التعارض أيضاً ما لو كان يعرف الطب من نفسه ثم أخبره طبيب آخر بخلاف ما يعرفه فباتى فيه ما تقدم ع ش وقوله ثم ظاهره إلى قوله ومن التعارض في الجبرى عن سم على البهجة مثله إلا قوله وكان كان لم يوجد إلى ثم إن كان وقوله ومن التعارض الخ في إطلاقه الشامل لما ذكره من خبر الطبيب الآخر ظن نفسه نظر ظاهر (قوله وإن انتفيا) أى معرفة نفسه وإخبار عدل بان فقدنى محل يجب طلب الماء منه فيما يظهر ع ش (قوله تيمم الخ) كذا في سائر كتبه وكلام شيخ الاسلام في الاسنى والغريعىل اليه ونقله عن الاسنوى والزركشى واعتمد الخطيب والجمال الرملى

يتحقق النقص والتيمم إن تحقق فليتأمل (قوله وبما يقتضى) يتأمل (قوله بأن الغالب) فيه نظر (قوله تيمم

في الظاهر أيضا ولم يقلوا به وليس في محله لان الاستشكال فيه أيضا وبما يقتضى استعمال الماء وإن تحقق نقص ذلك كما يقتل بترك الصلاة ورد بان ترك قتله يؤدى إلى تفويت حق الله تعالى بالكلية ولا كذلك هنا لان للماء بدلا ويمكن توجيه ما أطلقوه بأن الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فاناطوا الامر بالغالب فيها ولم يقولوا على خلافه ويفرق بينه وبين بذله زائدا على الثمن بأن هذا يعد غشاً في المعاملة وهى لكونها العقل أى مرتبطة بكلمة لا يسمح أهلها بالغش فيها كما جاء عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يشح فيها بالتأفة ويتصدق بالكثير فقيل له فقال ذاك عقلى وهذا جودى ثم إن عرف ذلك ولو بالتجربة اعتمد معرفته وإلا فاخبار عارف عدل رواية فان انتفيا وتوهم شيئاً مما مر تيمم

عدم صحة التيمم في ذلك كرى (قوله على الاوجه) خلافا للنهائية والمغنى كما مر آنفا (قوله ولزمته الاعداد) اى  
 وإن وجد الطيب بعد ذلك واخبره بجوازه قبلها سم على البهجة اه بجرى مى (قوله لا بعد البرء) اى او  
 بالطهارة بالماء سم (قوله اوجود من يخبره بمبيح التيمم) اى بان هذا المرض الذى بك مبيح للتيمم  
 ويظهر ان يلحق بذلك ما لو تكلف بذلك وتوضأ بصري (قوله في جواز التيمم) اى الذى هو نظير العدول  
 للبيته واعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم التيمم وفرق بين ما هنا ومسئلة السم المذكورة بان تعلق حق  
 الله بالماء اقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه  
 سم (قوله بين هذا) اى توهم نحو المرض من استعمال الماء (قوله والفرق الخ) وهو للشهاب الرملى كما مر  
 آنفا (قوله التى يخشى) اى قول المتن وإذا لم يخش (قوله الى التيمم) اى الى المتن (قوله وقد عجز  
 عن تسخينه) قال سم فى آخر الباب مانصه اما لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل  
 بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم لصلى به فى الوقت اقبل به  
 شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر لانه واجد للماء قادر على الطهارة وقوله لانه واجد الخ اى به يفارق مسئلة  
 الرحمة المارة وخرج بالتسخين التبريد فاذا كان سخنا بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك  
 ويفرق بينهما بان التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف التسخين عرش واعتمده الحنفى كما مر (قوله  
 أو تدفئة اعضائه) اى النافعة اما إذا نفعته التدفئة او وجد ما يسخن به ولم يخف ما ذكر فانه لا يتيمم اذا ضرر  
 حيثئذ والحاصل انه حيث خاف محذور البرد او مرض حاصل او متوقع جاز له التيمم وحيث لا فلا شرح بالفصل  
 ومع الجواز تازمه الاعداد لندرة فقد ما يسخن به الماء او يدثر به العضو كرى قول المتن (وإذا امتنع استعماله)  
 اى الماء اى وجوبه مغنى ويأتى عن النهاية ما يوافق اوله لهذا وآخره لما جرى عليه الشارح (قوله لعله)  
 من جرح او كسر او مرض نهاية اى او نحوها (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية لم يرد بامتناعه تجريمه بل  
 امتناع وجوب استعماله ويصح ان يرد به تجريمه ايضا عند غلبه ظن حصول المحذور بالطريق المتقدم  
 فالامتناع على باب اه قال عرش قوله عند غلبة ظن الخ افهم انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جاز له  
 التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحيثئذ فحيث اخبره الطيب بان الغالب حصول  
 المرض حرم استعماله الماء وان اخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم اه وعبارة الرشيدى  
 لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لاستعمال الماء على كل من المعنيين خلافا لما يوهمه كلامه مر اه (قوله مع خشية  
 محذور الخ) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد يتوقف فيه سم اى  
 بل الحرمة مقيدة بالظن اخذنا من قول الشارح الآتى يدل له قولهم السابق الخ فانه قيده هناك بظن الضرر  
 بل بغلبته كما مر آنفا عن النهائية وحاشيته (قوله عامر) شامل لبطله البرء عبارة البجيرمى عن عرش والنظر

على الاوجه) وايداه الاسنوى بمسئلة السم المذكورة (قوله لا بعد البرء) اى او بالطهارة بالماء (قوله فى  
 جواز التيمم) اى الذى هو نظير العدول للبيته واعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم التيمم وفرق بين ما هنا  
 ومسئلة السم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء اقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد  
 دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه (قوله لزمته ذمته ييقين) لك ان تقول إذا كان المراد ان الصلاة  
 لزمته ذمته فى وقتها ييقين فلا يبرأ منها الا ييقين سقط هذا الراد للمبنى على تجوز تأخير القضاء عن الوقت عند  
 عدم البرء او وجود الخبر فتأمل (قوله وإذا امتنع استعماله الخ) فى شرح العباب قال الاسنوى ويسن  
 إذا تعذر مسح الاذنين ان يتيمم عنهما لانه يسن تطهيرهما كذا إذا تعذر غسل الكفين او المضمضة او  
 الاستنشاق اه وينبغى سن تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما (قوله ويؤخذ من تعبيره)  
 قد يقال المراد بالامتناع خوف المحذور من استعماله فلا يؤخذ منه ما ذكر وان كان الماخوذ صحيحا (قوله  
 مع خشية محذور) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد يتوقف فيه (قوله  
 فى غير الشين) من غير الشين بطله البرء فيفيد اتجاه التحريم فيه وقد يتوقف فى عدم التحريم فى الشين وفى

على الاوجه ولزمته الاعداد  
 لكن لا يفعلها الا بعد البرء  
 او وجود من يخبره بمبيح  
 التيمم ونزع ابن العبادى  
 جواز التيمم بما فيه نظر  
 والفرق بين هذا ونظيره  
 الى توهم سم طعام احضر  
 اليه حتى يعدل عنه للبيته  
 بان الصلاة هنالذمته  
 ييقين فلا يبرأ منها الا ييقين  
 يرد باننا لا نقول بعدمها حتى  
 يرد ذلك بل يفعلها ثم باعادتها  
 وهذا غاية الاحتياط لها  
 مع الخروج عما قد يكون  
 سببا لتلف نحو النفس  
 (وشدة البرد) التى يخشى  
 منها محذور عما ذكر  
 وقد عجز عن تسخينه او  
 تدفئة اعضائه (ك) خوف  
 نحو (مرض) فى اباحة  
 التيمم لما صح ان عمرو بن  
 العاص رضى الله عنه تيمم  
 لخوف الهلاك من شدة  
 البرد فاقره صلى الله عليه  
 وسلم على ذلك (وإذا امتنع  
 استعماله) اى الماء (فى)  
 كل البدن وجب تيمم واحد  
 لا غير او فى محل من البدن  
 (عضو) او غيره لعله  
 ويؤخذ من تعبيره بامتنع  
 حرمة استعمال الماء مع  
 خشية محذور عما مر وهو  
 متجه فى غير الشين ويدل له  
 قولهم السابق فان خشى  
 ضرر نحو الشمس حرم  
 عليه استعماله

نعم الشين الظاهر لا يقتضي حرمة إلا في فن تنقص قيمته ولم يأذن مالكه كإظهار (ان ٧٤ ٣) لم يكن عليه ساتر وجب عليه قطعاً عندنا

(التيمم) الشرعي خلافاً  
لما كُتِبَ بمر التراب عليه  
وذلك لتلاخلو محل العلة من  
طهارة (وكذا) يجب (غسل  
الصحيح) الذي يمكن غسله  
(على المذهب) لرواية صحيحة  
في قصة عمر والسابقة أنه  
غسل معافقه وتوضأ  
وضوؤه للصلاة ثم صلى  
قال البيهقي معناه أنه غسل  
ما أمكنه وتوضأ وتيمم  
للأبقي ويتلطف من خشى  
سيلان الماء لمحل العلة بوضع  
خرقه مبلولة بقر به لينغسل  
بقطر هاماً حواليه من غير  
أن يسيل إليه شيء ويلزم  
العاجز استنجار من يفعل  
ذلك باجرة مثله أن وجدها  
فاضلة عما يعتبر في الفطرة  
فإن تعذر ذلك قضى لدوره  
ولا يجب مسح محل العلة  
بالماء كما أفهمه كلامه ويجب  
بالتراب إن كان محل  
التيمم ما لم يخش منه شيء  
مما مر (ولا ترتيب بينهما)  
أي التيمم وغسل الصحيح  
(للجنب) والحائض  
والنفساء أي لا يجب ذلك  
لأن الأصل لا يجب فيه ذلك  
فاولى بدله وإنما وجب  
تقديم الغسل إذا وجد ماء  
لا يكفيها لأن التيمم هنا  
للعلة وهي مستمرة وثم  
لفقد الماء فوجب استعماله  
أولاً ليوجد الفقد عند  
التيمم والأولى تقديم  
التيمم ليزيل الماء أثر

هل يحرم الاستعمال عند خوف بطل البرء الظاهر الحرمة اه (قوله نعم الشين الخ) أي الفاحش أخذ من  
قوله بما مر قول المتن (وجب التيمم) وفي شرح العباب قال الأسنوي ويسن إذا تعذر مسح الأذنين أن  
يتيمم عنهما لأنه يسن تطهيرهما وكذا إذا تعذر غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق اه وبغنى سن  
تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما سم (قوله خلافاً) عبارة المغني والنهاية وعرف التيمم  
بالألف واللام إشارة للرّد على من قال من العلماء أنه يمر التراب على المحل المعجز عنه اه (قوله) وذلك لتلاخلو  
الخ) ويلزمه إمرار التراب ما يمكن على محل العلة إن كان محل التيمم ولم يخش محذوراً بما مر نهاية ومغني  
وباقى الشارح مثله قول المتن (وكذا غسل الصحيح الخ) قال في الروض أي والمغني ولما بين حبات الجدرى  
حكم العضواً الجريح أن خاف من غسله مامر اه ع (قوله لرواية) إلى قوله وبحث الأسنوي في المغني  
(قوله) ويتلطف) أي وجوباً إن أدى ترك التلطف إلى دخول الماء إلى الجراحة وقد أخبره الطبيب بضرر  
الماء إذا وصل إليها ع اه بجري (قوله) بوضع خرقة الخ) ويتعامل عليها شيخ الإسلام وخطيب عبارة  
النهاية وعصرها اه (قوله) فإن تعذر ظاهره أنه يقتضي ولو مع الاتيان بالمس الآتي في كلامه المصرح به  
هنا في النهاية وقد وجهه بأن الواجب الحقيقي الغسل ولم يوجد وما لإيجاب المس فلأنه اتيان ببعض الواجب  
لأنه يقوم مقام الواجب من كل وجه فليتأمل بصرى (ذلك) أي الاستنجار ع (قوله) قضى لدوره  
عبارة النهاية والمغني وشرح بأفضل فإن تعذر أمسه ماء بلا إفاضة اه قال السكردى قوله أمسه ماء وهذه رتبة  
فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا بدل الغسل للضرورة اه وقال ع ش قوله مر بلا إفاضة أي وذلك  
غسل خفيف اه وقال البجيرمي قوله مر أمسه بلا إفاضة فإن تعذر المسح صلى كفاً قد الطهورين وأعاد  
ع ش اه وهذه العبارات قد تفيد عدم وجوب القضاء مع المسح (قوله) ولا يجب مسح محل العلة الخ)  
وإن لم يخف منه لأن الواجب إنما هو الغسل نعم يظهر استحبابه ولا يلزم أو يضع ساتراً على العليل ليسمح على  
الساتر إذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك نهاية ومغني وسم أي بل يشن الوضع المذكور كما يأتي  
(قوله) لم يخش الخ) أي ولا يميز التراب على الصحيح فيقتضي لنقص البدل والمبدل كما يأتي قول المتن (للجنب)  
الأولى لم يد الغسل ولو مندوباً بصرى (قوله) والحائض الخ) أي ومن طلب منه غسل مسنون نهاية ومغني  
(قوله) وإنما وجب الخ) وللقول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفيها نهاية (قوله) ليزيل  
الماء) هذا لا يأتي إذا عمدت العلة الوجه واليدين ونظر الزر كشيء في مسح الساتر هل الأولى تأخيرها عن التيمم  
كالغسل والذي يتجه أن الأولى ذلك لكن أن فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حينئذ كذا في  
شرح العباب سم على حج وقوله هذا لا يأتي الخ ظاهر لكنه قد يوجب تقديم التيمم فيه بما قاله الأسنوي من  
أن الأولى أن يقدم أعضاء الوضوء على غير ما تقدم التيمم حينئذ لكونه بدلاً عن غسل الوجه واليدين وهو  
مقدم على بقية الأعضاء ع ش أي غير الرأس (قوله) وبحث الأسنوي الخ) وهذا البحث ظاهر لا معدل عنه  
نهاية (قوله) ثم يتيمم) محل تأمل لا ترتيب بين أجزاء الرأس بصرى وقد يجب بانه لا خروج من الخلاف  
الذي أشار الشارح إلى رده بقوله السابق وإنما يوجب الخ والمتفرع على البحث إنما هو قوله ثم يغسل الخ (قوله)  
تنبيه) إلى المتن ذكره ع ش وأقره (قوله) ما أفاده المتن الخ) انظر من أين أفاد ذلك فإن كان من إطلاق قوله  
ولا ترتيب بينهما للجنب ففيه أن المراد بين التيمم عن الجنابة وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة  
المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكر فيها وإن كان من إطلاق مفهوم قوله الاتي ولم يحدث فليس بعيداً  
فليتأمل سم وقوله ففيه أن المراد الخ لك منعه بأن إطلاق المتن لنفي الترتيب بين تيمم الجنب وغسل صحيحه

الفرق بين الشين والبطء (قوله) ولا يجب مسح محل العلة) نعم يظهر استحبابه (قوله) ليزيل الماء) هذا لا يأتي  
إذا عمدت العلة الوجه واليدين ونظر الزر كشيء في مسح الساتر هل الأولى تأخيرها عن التيمم كالغسل والذي يتجه  
أن الأولى ذلك لكن أن فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حينئذ كذا في شرح العباب (قوله)  
وبحث الأسنوي الخ) زاد في شرح الروض عقبه ما نصه وفي البيان فيما إذا كان حدثه أصغر مثل ذلك ونقله  
التراب وبحث الأسنوي ندب تقديم ما يندب تقديمه في الغسل في جرح برأسه يغسل صحيحه ثم يتيمم ثم يغسل باقي بدنه

(تنبيه) ما فاداه المتن أن الجنب إذا أحدث لا يلزمه الترتيب وإن كانت علته في اغضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علته في يده مثلا فتيمم عن الجنابة ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم (٣٤٨) عن الأكلبر لا رادته فرضا ثانيا فيندرج فيه تيمم الأصغر وإن كان قبل الوضوء وهو متجه

نظير ما مر في جنب بقى رجلاه فحدث له غسلهما قبل بقية أعضاء وضوئه وما أو ما إليه كلام شارح أنه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو منافع لكلامهم أنه حيث اجتمع الأصغر والأكبر اضطرر النظر إلى الأصغر مطلقا (فإن كان محدثا) حدنا أصغر (فلا يصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) رعاية الترتيب الوضوء فلا ينقل عن عضو عليل حتى يكمله غسلا وبدا فإن كان الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من اليدين وله تقديمه على غسل صحيح الوجه وهو أولى وتأخير عنه لأن العضو الواحد لا ترتيب فيه (فإن جرح عضوه فتيمن) يلزمه لما تقرر من اشتراط التيمم وقت غسل العليل أو أربعة أعضائه ولم تهم الجراحة الرأس فثلاث تيممات لأن الرأس يكفي مسح صحيحه فإن عتمته فأربع تيممات أو الثلاثة أيضا فتيمم واحد عن الوضوء لسقوط الترتيب أو ماعد الرأس فتيمم واحد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما المقتضى لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لو بقي

شامل لما إذا كانا عن حدثه الأكبر ولما إذا كانا عن حدثه الأصغر وقوله فليس يبعد وهو ظاهر المنع فإن المصنف لم يتعرض هناك للترتيب أصلا (قوله يشمل الخ) خبر قوله وما فاداه الخ (قوله إذا أحدث الخ) أي إذا تيمم وغسل الصحيح وصلى فراضا ثم أحدث حدثا أصغر وأراد فرضا ثانيا (فتيمم عن الجنابة) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا سم بحذف (قوله وإن كان) أي تيمم الأكبر (قوله له غسلهما الخ) بدل مما مر (قوله مطلقا) أي تيمما وضوئا قول المتن (فإن كان) أي من به العلة مغنى قول المتن (محدثا) مثله مر يد التجديد ببناء على ما تقدم من ندبه لمن لا يتم وضوءه إلا بالتيمم بصري (قوله حدنا أصغر) إلى قول المتن ويجب في النهاية والمغنى لا قوله أو طلاء قوله وإن لم توجد إلى المتن (قوله فإن كان الوجه) ولو كانت العلة في اليد فالواجب تقويم التيمم على مسح الرأس وتأخير عنه غسل الوجه نهاية (قوله وله تقديمه الخ) مرانه يسن البدء بالوجه فلو كان المانع باسفله باقى نظير بحث السنوى بصري (قوله وهو أولى) أي ليزيل الماء أثر التراب نهاية (قوله وتأخير عنه) أي وتوسيطه نهاية وشرح بأفضل أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح ثم تيمم عن علته ثم يغسل باقى صحيحه ع ش قول المتن (فإن جرح عضوه) أو امتنع استعمال فيهما لغیر جراحة مفتى ومنهج (قوله ولم نعم الجراحة الرأس) الاخصر الأفيد ولم نعمها كافي النهاية والمغنى (قوله فثلاث تيممات) ولا بد لكل واحد منهما من نية مستقلة على المعتمد لأن كل واحد منهما طهارة مستقلة لا تكسر لما قبلها ع ش (قوله فأربع تيممات الخ) هذا وما قبله وما بعده في الطهارة الأولى فلو صلى فرضا ولم يحدث وأراد آخر كفاه تيمم واحد بجري (قوله أو ماعد الرأس الخ) ولو كانت العلة في وجهه ويده تيمم تيمما عن الوجه قيل لا انتقال إلى اليد وتيمما عن البدن قيل لا انتقال لمسح الرأس وله الموالاة بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو عتمتهما كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حينئذ ومثل ذلك ما لو عتم الرأس والرجلين نهاية ومغنى (قوله ثم مسحه) أي مسح الرأس بعد تيمم الوجه واليدين (قوله ويسن جعل اليدين الخ) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فحيث وجب غسلهما كانا كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان سم (قوله كعضوين) أي في التيمم نهاية (قوله نحو ألواح) عبارة غير خشب أو قصب اه (قوله لا نجار نحو السكسر) أي كالخلع مغنى ونهاية (قوله أو لصوق الخ) وكذا الشقوق التي في الرجل ان احتاج إلى تطهير شيء فيها يمنع من وصول الماء خطيب أي وقطر بالفعل فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحته جبرية باقى فيه تفصيلها بجري (قوله لا يهيم تلك الخ) قد يقال الإيهام مع الواو أيضا فنامله سم (قوله فلم يحتج الخ) ومع ذلك هي عنه في الروضة ثم قال أنه حسن اه وعبارة الروضة قال صاحب البيان وإذا كانت الجراحة في يديه استحب أن يحمل كل يد كعضو فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى وتيمم عن جريحها ثم يطهر اليسرى غسلا وتيمما وكذا الرجلان وهذا حسن لأن تقديم اليمنى ستة فإذا اقتصر على تيمم فقط طهرهما دفعة واحدة والله أعلم انتهى (قوله ما فاداه المتن) انظر من أين أفاد ذلك فإن كان من إطلاق قوله ولا ترتيب بينهما للجنب ففيه أن المراد بين التيمم عن الجنابة وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكر فيهما وإن كان من إطلاق مفهوم قوله الآتي ولم يحدث فليس بعيدا فليأتمل (قوله في تيمم عن الجنابة) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا فإن قيل يفرض هذا فيما إذا لم يجد ثانيا إلا ما يكفي الوضوء قلنا لا يتعين له بل يغسل به بعض البدن عن الجنابة (قوله ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فحيث وجب غسلهما كان كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان (قوله لا يهيم تلك)

بعضهما ثم مسحه ثم واحد عن الرجلين ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان (وإن كان) على العليل ساتر (أو وضوح) (كجيرة) وهي نحو الواح تشد لا نجار نحو السكسر أو لصوق بفتح أو له أو طلاء أو عصابة فصد (لا) عبارة أصله لا قيل وهي أولى لا يهيم تلك إن ما يمكن نزع لا يسمى ساترا اه ويرد بان من الواضح أن هذا قيد للحكم لا لتسميته ساترا فلم يحتج الواو (يكن نزعها) عنه لحرف مجذور مما مر



(غسل الصحيح) ويتلطف بغسل ما أخذه الجبيرة من الصحيح بحسب الامكان وما تعذر (٣٤٩) غسله ماتحتها او امكنه مسه الماء بلا

إفاضة لزمه وإن لم توجد فيه حقيقة الغسل لانه اقرب إليها من المسح فتنين وحرف مسه بمسحه ثم استشكل وليس في محله للفرق الظاهر بينهما ومن ثم لم يجب المسح هنا وفارق المسح بانه اقرب للغسل كما تقرر (وتيمم) لرواية سندها جيد عند غير البيهقي في المحتمل السابق لما يتكفيه ان يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده (كاسبق) في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل أما إذا امكن نزعه بلا خوف مخذور مما يوجب ويظهر أن محله إن أمكن غسل الجرح او اخذت بعض الصحيح او كانت بمحل التيمم وامكن مسح العليل بالتراب وإلا فلا فائدة لوجوب النزع وسيأتي آخر الباب بقية من احكامها ومنها انه يجب عليه وضعها على طهر (ويجب مع ذلك) السابق (مسح كل جبيرة) ته وانحوها وقت غسل غليله (بماء) اما أصل المسح فلخبر المشجوج السابق واما تعميمه فلانه مسح ايبغ للعجز عن الاصل كالمسح في التيمم وبه فارقت الخف ومن ثم لم تتأقت ولو نفذ إليها نحو دم الجرح وعمها عني عن مخالطة ماء مسحها اخذنا بما يأتي في

أوضح لاستغنائها عن الجواب ع ش (قوله لوجوب النزع) الا ولي للنزع قول المتن (غسل الصحيح وتيمم كما سبق ويجب مع ذلك الخ) لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأق في الراس إذ لا يجب تعميمه بالطهر فيمكنه الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على جميع الجبيرة او التيمم إذا عمت الجبيرة الراس فلا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتها من الصحيح والتيمم طهر ماتحتها من الجريح ففي الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالطهر كما تقرر ويتردد النظر في أنه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا اراد الاقتصار على أحدهما لانه اقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد فيما إذا لم تيمم الجبيرة الراس فبل يكفي مسح الجبيرة او يتعين غسل الصحيح المكشوف لانه اقوى وكل من التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الاقوى وبالجملة فالمنجزة تعين غسل الصحيح حيث امكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها سم بحذف (قوله لزمه) خبر وما تعذر الخ (وحرف مسه الخ) أي الذي في كلام الشافعي وغيره (قوله للفرق الظاهر الخ) وعبر بعضهم عن الامساس المذكور بالمسح وبعضهم بالغسل والتحقيق انه رتبة بينهما كما وضحت في الاصل كردي (قوله في المحتل السابق) أي في شرح وكذا البراءة والشين الخ (قوله ان محله) أي وجوب النزع (قوله ان امكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالنزع سم (قوله) واخذت بعض الصحيح أي ولم يثبت غسله ذبح وجودها كما هو ظاهر بصرى (قوله على طهر) أي كامل لا طهر ذلك العضو فقط ع ش (قوله مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر سم (قوله وقت غسل عليه) أي المحدث دون الجانب اخذنا مما مر (قوله السابق) أي أنفا بقوله ثم يمسح عليها (قوله) واما تعميمه (إلى قوله نعم في النهاية والمغنى) لا قوله وكان قياسه إلى وخرج (قوله وبه) أي بالعليل المذكور (قوله ومن ثم) أي لاجل مفارقتها الخف بذلك (قوله لم تتأقت) فله المسح إلى ان يبرأ نهاية ومعنى (قوله وعمها الخ) انظر لو عمها جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها سم على حجج أي فهل يكفي المسح على الجبيرة التي عمها جرم الدم ام لا فيه نظر والاقرب الاول وفي حاشية شيخنا العلامة الشوبري علي المنه عن مقتضى كلام العباب ما يوافقه ثم راي قول الشارح مر في آخر باب التيمم بعد قول المصنف إلا ان يكون بجرحه دم كثير مانصه والاوجه حمل ما هنا على كثير تجاوز محلّه وحصل بقلعه او على ما إذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء وإيصال التراب على العضو اه وهو ظاهر في انه لا يمسح هنا لوجود الحائل فراجع ع ش اقول وكلامهم هناك في القضاء فيجب مع الدم المذكور لنقصان البديل

قد يقال الامام مع الواو ايضا فتأمل (قوله غسل الصحيح وتيمم كاسبق) ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بماء لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأق في الراس إذ لا يجب تعميمه بالطهر فيجب الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على مسح جميع الجبيرة او التيمم إذا عمت الجبيرة الراس ولا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتها من الصحيح والتيمم هو طهر ماتحتها من الجريح ففي الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالطهر كما تقرر نعم هذا ظاهر بالنسبة لعدم وجوب الجمع بينهما ويتردد النظر في أنه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا اراد الاقتصار على أحدهما اقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد فيما إذا لم تيمم الجبيرة الراس بل بقي بعض الصحيح مكشوفاً فهل يكفي مسح الجبيرة او يتعين غسل الصحيح لانه اقوى لانه يرفع الحدث مطلقاً بخلاف المسح فانه يرفعه إلى البرء وقد يدل على التعين فيما ذكر ان كلام التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الاقوى فليتأمل وبالجملة فالمنجزة تعين غسل الصحيح حيث امكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها (قوله إن امكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالنزع (قوله ويجب مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر (قوله وعمها) انظر لو عمها جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها (قوله

شروط الصلاة أنه يعني عن اختلاط المعفو عنه بأجنبي يحتاج إلى مماسه له (وقيل) يسكني مسح (بعضها)

كالخف وهو يدل عما أخذته من الصحيح ومن ثم لم تأخذ منه شيئاً أو أخذت شيئاً وغلب لم يجب مسحها وكان قياسه أنه لا يجب مسح الزائد على ما أخذته من الصحيح لما تقرر أن مسحها إنما هو بدل عما أخذته منه لا عن محل الجرح لأن بدله التيمم لا غير فوجب مسح كلها مستشكل إلا أن يجب أن تحديد ذلك لما شق اعرضوا ( ٣٥٠ ) عنه وأوجبوا الكل احتياطاً وخرج الماء مسحها بالتراب إذا كان بعضو التيمم فلا

والمبدل وأيس الكلام هنا فيه بل في صحة المسح ولا تلازم بينهما كما هو ظاهر بل غاية الدم المذكور أن يكون من وضع جيرة فوق أخرى وهو لا يمنع صحة المسح (قوله كالحف) أي والراس و فرق الأول بينهما وبين الراس بأن في تعميه مشقة النزاع وبين الحف بأن فيه ضرر فإن الاستيعاب يليه نهاية (قوله وهو) أي مسحها سم (قوله أو أخذت شيئاً الخ) سكت عمالو مسه ماء بلا إفاضة كما تقدم فظاهره أنه لا يغني عن مسحها سم يغني وفيه نظر كما مر (قوله لم يجب مسحها) فاطلاقهم وجوب المسح جرى على الغالب من أن الساتر يأخذ زيادة على محل العلة ولا يغسل خطيب (قوله قياسه) أي قياس عدم وجوب المسح فها ذكر (قوله من الصحيح) بيان لما أخذته (قوله أنه لا يجب) الأسبك حذف الضمير (قوله إلا أن يجب الخ) هذا حسن وقوله لما شق أي أو كان قد يشق سم (قوله كستر الجرح الخ) هل ولو في عضو والتيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم يأخذ من الصحيح شيئاً وقد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح أنه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسن الساتر المذكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون المخالف المراسي خلافه يرى ذلك سم على حج وقد يقال كون المخالف يرى ذلك لا يقتضي وضع الساتر لأن رعاية الخلاف إنما تطالب حيث لم تفوت مطلوباً عندنا وهي هنا قوت الغسل الواجب لقدرة عليه اللهم إلا أن يقال أن الكلام مفروض فيما إذا أعذر غسل ما حول الجرح من الصحيح فيسن وضع الساتر لمسحه بدل الصحيح منضمماً للتيمم بدل الجرح مع ش أي ومفروض فيما إذا لم يأخذ من الصحيح شيئاً ورأى المخالف أن المسح كالتيمم بدل عن محل الجرح (قوله من ذكر) إلى قوله فإن قلت في النهاية والمعنى الإفاضة والمتمدد (قوله من ذكر الخ) أي من غلى عليه ساتر عبارة النهاية والمعنى من غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وأدى فريضته اه وهي أولى (قوله كما مر) أي في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل ومسح كل جيرة لا يمكن نزاعها وإساس الماء ما أعذر غسله مما تحتها قول المتن (لغرض ثان) أي وثالث وهكذا نهاية ومعنى (قوله ولم يبطل تيممه) أي بحدث أو غيره كردة سم قول المتن (لم يعد الجنب) أي ونحوه غسل أي ولا مسحاً منه وبها ومعنى (قوله ويلزمه) أي بطلان طهر العليل بطلان الخ فاذا كانت الجراحة في اليد تيمم وأعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين نهاية (قوله عملاً بقضية الترتيب الخ) كالوئسي من أعضاء الوضوء لغة معنى (قوله أو المتعدد) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله لما تقرر) متعلق بسقوط الخ وقوله بديل الخ متعلق ببقاء طهره الخ وقوله أن لا يجب الخ خبر قوله قياس الخ (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى صفة التيمم المتعدد (قوله بل يكفي تيمم واحد) اعتمده النهاية والمعنى وفاقاً للشهاب الرملي (قوله فتعدده فيها) أي في الطهارة الثانية (قوله مصحح الرافعي) أي بقوله السابق ويعيد المحدث ما بعد عليله (قوله سقط الماء) أي غسل ما بعد عليله (قوله في إيجابه) أي التيمم من حيث هو (قوله أنه الخ) فاعل مر والضمير للوضوء المجدد وقوله أنه حكاية الخ بيان لمقتضى التجديد (قوله وهذا)

وهو) أي مسحها (قوله أو أخذت شيئاً وغسله) سكت عمالو مسه ماء بلا إفاضة كما تقدم فظاهره أنه لا يغني عن مسحها (قوله إلا أن يجب) هذا حسن وقوله لما شق أي أو كان قد يشق (قوله كستر الجرح) هل ولو في عضو والتيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم تأخذ من الصحيح (قوله حتى يمسح عليه) قد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح أنه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسن الساتر المذكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون المخالف المراسي خلافه يرى ذلك (قوله لم يعد الجنب غسلًا) قال في المنهج ولا مسحاً أهأى بحدث أو غيره كردة (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى وقوله بل يكفي تيمم واحد هو ما اعتمده

يجب لأنه ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل نعم يسن كستر الجرح حتى يمسح عليه خروجا من الخلاف (فاذا تيمم) من ذكر وقد صلى فرفضاً بعد تيمم وغسل مسحاً كما مر (لغرض ثان) لما يأتي أنه لا يؤدي بالتيمم إلا فرض (ولم يحدث) يعني ولم يبطل تيممه (لم يعد الجنب غسلًا) لشيء من بدنه لبقاء طهره كما يأتي (ويعيد المحدث) غسل (ما بعد عليله) لبطلان طهر العليل ويلزمه بطلان ما بعده عملاً بقضية الترتيب الواجب على المحدث دون الجنب ويرده ما يأتي أن طهارته باقية بدليل أنه يتنفل به (وقيل يستأنفان) أي الجنب والمحدث لتركب طهرهما من أصل وبدل فاذا بطل البديل بطل الأصل كنزع الخف بناء على الضعيف أن فيه الوضوء (وقيل المحدث كجنب) فلا يحتاج إلى إعادة غسل ما بعد عليله لبقاء طهر العليل بدليل صحة تنفله كما تقرر وإنما وجبت إعادة تيممه المتعدد أو المتعدد لضعفه عن أداء فرض ثان به فإن قلت قياس سقوط الترتيب في هذه الطهارة الثانية لما تقرر من بقاء طهره الأول

بدليل التنفل به أن لا يجب إعادة التيمم المتعدد في الأولى بل يكفي تيمم واحد لأن تعدده فيها إنما كان لضرورة الترتيب وقد سقط في الثانية أي فتعدده فيها الذي جزم به في شرح الروض جزم المذهب إنما يناسب مصحح الرافعي قلت هذا القياس له وجه وإن أمكن الجواب عنه بأن الأصل فيما وجب في الأولى أن يجب في الثانية سقطة الماء لبقاء طهره فبقي التيمم المتعدد بحاله لأن العلة في إيجابه نقصه عن أداء فرض ثان به وقد مر في الوضوء المجدد أنه في نحو النية كالأصل عملاً بمقتضى التجديد أنه حكاية الأول بصفته وهذا مقرب لما هنا فوجب تعدد التيمم هنا إنما هو لتوجد

أى ما مر في الوضوء وقوله لما هنا أى من وجوب إعادة التيمم المتعدد وقوله هنا أى في الطهارة الثانية (قوله حكاية الاول) الظاهر التانيث (قوله قلت هذا الثالث اصح) أى فيعيد كل منهما التيمم فقط مغنى (قوله وجهه) إلى قوله أو ما إذا تردد في المغنى أو قوله أو بطل تيممه وإلى الفصل في النهاية إلا ذلك القول (قوله وجهه الخ) عبارة النهاية وهو قول الأكثرين ونقل الامام الاتفاق عليه لأنه إنما يحتاج إلى إعادة ما بعد عليه أن لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية بدليل جواز التنقل اهـ (قوله كما علمته الخ) الاخصر الاول كما مر (قوله أما إذا أحدث الخ) أى أو أجنب ثانياً ع ش (فرعان) لو أجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه نزعه بخلاف الخف والفرق أن في إيجاب النزع مشقة ولو كان على عضوه جبيرة تان فيرفع احدها لم يلزمه رفع الاخرى بخلاف الخفين لأن لبسهما جميعاً شارب بخلاف الجبيرة تين مغنى ونهاية (قوله فانه يعيد جميع ما مر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه إذ يدخل فيه البطلان بالردة مع أنه لا يعيد غسل الأعضاء كما صرحوا به وكذا يشكل في الجنب فانه لا يعيد جميع ما مر اذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا يعيد جميعه بل يغسل أعضاء الوضوء عن الحدث الاصغر ومنه ايضا مسح الساتر في غير أعضاء الوضوء والظاهر انه لا يعيده لأنه رفع جنابة ما تحته من الصحيح رفعا مقيدا بمدة عدم البرء كان مسح الخف رفع حدث الرجل مقيدا بمدة عدم نزع الخف وايضا فسد قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم فقط سم بحذف (قوله ولو بر الخ) عبارة للمغنى ولو اغتسل الجنب وتيمم عن جراحته في غير أعضاء التيمم ثم أحدث بعد أداء فريضة من صلاة أو طواف لم يبطل تيممه لأنه وقع عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث فيتوضأ ويصلى بوضوئه ماشاء من التوافل (ولو برا) بثلاث الراد وهو على طهارة بطل تيممه ووجب غسل موضع العذر جنباً كان أو محدثاً ويجب على المحدث أن يغسل ما بعد موضع العذر رعاية للترتيب كالمواظف لمعة بخلاف الجنب ولا يستأنفان الطهارة وبطلان بعضها لا يقتضى بطلان كلها اهـ بحذف وعبارة النهاية ولورفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجدته قد اندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها وإذ تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجدان التيمم المأمور في تفصيله الاقوى اهـ أى فيقال ان تحقق ذلك وليس في صلاة امتنع الاحرام بها وفيها فان وجب قضاءها ككون الساتر اخذ زيادة على قدر الاستمسك بطلت وان لم يجب اتها ع ش (قوله أعاد المحدث غسل عليه) فيه نظر لأنه ان اراد بعليه العضو المعتل بعينه فلا وجه لأعادة جميعه لا ارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان اراد بالقدر المعتل منه فلا وجه للتعبير بالأعادة إذ لم يغسل فيما سبق فليتامل سم أى فكان ينبغي أن يقول غسل محل علمته كما في المغنى

شيخنا الشهاب الرملي فقال يكفي تيمم واحد (قوله فانه يعيد جميع ما مر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه إذ يدخل فيه البطلان بالردة مع أنه لا يعيد غسل الأعضاء إذ الردة لا تبطله كما صرحوا به وهل تبطل مسح الجبيرة فيه نظر (قوله فانه يعيد جميع ما مر) لا يخفى اشكاله في الجنب فانه لا يعيد جميع ما مر إذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا يعيده جميعه بل يغسل بعضه وهو أعضاء الوضوء وعن الحدث الاصغر فليتامل ومنه ايضا مسح الساتر في غير أعضاء الوضوء والظاهر انه لا يعيده لأنه رفع منه جنابة ما تحته من الصحيح رفعا مقيدا بمدة عدم نزع الخف وايضا فسد قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم فقط لو لم يقم مقام الغسل لو جبت اعادته لكل فرض والحدث الاصغر لا يؤثر في طهارة غير اعضائه ولهذا اطلق المحلى وغيره قوله فاما إذا أحدث وإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء للجنابة اهـ فلم يتعرض للمسح الساتر فتأمل وقوله تيمم الجنب مع الوضوء لا ينافي قول الروض وان اغتسل الجنب وتيمم عن جراحته في غير أعضاء الوضوء ثم أحدث بعده لم يبطل حكم تيممه فيتوضأ ويصلى بوضوئه ما شاء من التوافل لأن كلامهم بالنسبة للعرض وقوله أعاد المحدث غسل عليه فيه نظر لأنه ان اراد بعليه العضو المعتل بعينه فلا وجه لأعادة جميعه لا ارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان اراد به القدر المعتل منه فلا وجه

حكاية الاول فلم ينظر  
لكون التيمم الواحد يكفي  
فتأمله (قلت هذا الثالث  
أصح والله أعلم) ووجهه  
واضح كما علمته لما تقرره  
خلاف ما نزع فيه أما إذا  
أحدث أو بطل تيممه فانه  
يعيد جميع ما مر ولو برأ  
أعاد المحدث غسل عليه  
وما بعده

وما صلاه جاهلا به او توهمه فزال اللصوق ( ٣٥٢ ) ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه وإنما بطل بتوهم الماء لانه يوجب

طلبه والبحث عنه ولا كذلك  
توهم البرء ولو سقطت جبيرته  
في صلاته بطلت كمنع الخلف  
ومحله ما إذا بان شيء مما  
يجب غسله إذ لا يمكن بقاؤها  
مع وجوب غسل ما ظهر  
وبذا ما بعده في الحدث  
الا صغر او ما إذا تردد في  
بطلان تيممه وطال التردد  
او مضى معه ركع ثم ان علم  
البرء بطل تيممه ايضا والا  
فلو بما تقرر من ان ملحظ  
بطلان الصلاة غير ملحظ  
بطلان التيمم اندفع قول  
بعضهم لا اثر لظهور شيء  
من الصحيح في بطلان التيمم  
لانه عن العليل ووجه  
اندفاعه اننا لم نجعل هذا  
الظهور سببا لبطلان  
التيمم بل لبطلان الصلاة  
ملحظهما مختلفا كما تقرر  
**(فصل في اركان**  
التيمم وكيفية وسننه  
ومبطلاته وما يستباح به مع  
قضاء او عدمه وتوايعها  
(بتيمم بكل) ما صدق عليه  
اسم (تراب) لانه الصعيد  
في الآية كما قاله ابن عباس  
 وغيره وما يمنع تاويله بغيره  
قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم  
وايديكم منه وزعم ان من فيه  
للا ابتداء سفساف لا يعول  
عليه وصح جعلت الارض  
كلها لنا مسجدا وترابها وفي  
رواية صحيحة وترابها وما  
مترادفان كما قاله اهل اللغة  
خلاف لمن وهم فيه لنا  
طهورا والاسم اللقب في

**(قوله وما صلاه جاهلا الخ)** فان تردد في وقت البرء قدر باقرب زمن يمكن البرء فيه عش **(قوله او توهمه)** اي  
البرء سم **(قوله ولم يظهر من الصحيح الخ)** اي بان يكون اللصوق على قدر الجراحة وقوله ما يجب غسله اي او  
ما يمكن اسرار التراب عليه معنى **(قوله لم يبطل تيممه)** اي ولا صلاته عش **(قوله بطلت)** اي صلاته وإن لم  
يبرأ معنى ونهاية **(قوله وعمله)** اي محل بطلان الصلاة بسقوط الجبيرة فيها **(قوله او ما إذا تردد الخ)** عطف على  
ما إذا بان الخ عش **(قوله تردد في بطلان تيممه)** اي لتردد في حصول البرء قاله البصري ولعله مجرّد تمثيل  
وليس بقيد **(قوله ايضا)** كصلاته **(قوله والا فلا)** (فرع) لو كانت الجبيرة لصوقا ينزع ويغير كل يوم او  
ايام فحسبها كالجبيرة الواحدة كما فتى به السبكي وفيه نظر ظاهر بل الا وجه خلافه نهاية اي من ان كل مرة  
لها حكم مستقل فعلى كلام السبكي تغيير اللصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلام الشارح مر يؤثر  
فيجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يبطل التيمم عليها عش **(قوله من ان ملحظ بطلان الخ)** عبارة النهاية علم  
ان ملحظ الخ واندفع الخ **(قوله غير ملحظ بطلان التيمم)** فان ملحظه البرء من العلة وملحظ بطلان الصلاة  
ظهور ما يجب غسله من الصحيح عش **(قوله لم يجعل الخ)** انظر هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح  
ما يجب غسله لم يبطل تيممه من انه إذا ظهر بطل فقد جعل الظهور سببا لبطلانه فليتأمل سم وبصري

**(فصل في اركان التيمم)** وغير ذلك قول المتن (بكل تراب) يدخل فيه الاصفر والاعفر والاحمر والاسود  
والابيض معنى ونهاية **(قوله ما صدق)** إلى قوله فلا يجوز في المعنى ما يوافقه إلى قوله وكذا خبث في النهاية  
ما يوافقه الا ما انبه عليه **(قوله صدق)** الا إلى اطلاق او اسقاط اسم بصري **(قوله لانه الصعيد في الآية الخ)**  
عبارة النهاية والمعنى لقوله تعالى قسيسمو اصعيدا طيبا قال ابن عباس وغيره اي ترابا طاهرا وقال الشافعي تراب  
له غبار وقوله حجة في اللغة اه **(قوله وما يمنع الخ)** هذا ما يمنع نحو النورة وسحاقة الاحجار سم ولك ان  
تمنعه بعدم القول بالواسطة عبارة القليوبي وجوزها الامام مالك بكل ما اتصل بالارض كالشجر والزرع  
وجوزها ابو حنيفة وصاحبه محمد بكل ما هو من جنس الارض كالزرنج وجوزها الامام احمد وابو يوسف  
صاحب ابى حنيفة بما لا غبار فيه كالخجر الصلب وجعلوا من الآية ابتداء وقسموا الصعيد بما على وجه  
الارض لا بالتراب اه **(قوله وزعم الخ)** عبارة النهاية والمعنى اذا لا يتيان بمن المفيدة للتبعض يقتضى ان  
يمسح بشيء يحصل على الوجه واليدين بعضهم قول بعض الائمة انها لا ابتداء للغاية فلا يشترط تراب ضعفه  
الزحخشري بان احدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب إلا معنى  
التبعض والاذعان للحق احق من المراء اه قال عش قوله مر ضعفه الزحخشري الخ كان حنفيا  
وانصف من نفسه **(فائدة)** ذكر في شرح الروض في هذا الفصل انه إذا تعارض كلام شخص في افتاء  
وتصنيف له كان الاخذ بما في التصنيف اولى فراجع اه **(قوله للا ابتداء)** المتبادر التبعض كما لا يخفى فهو  
ارجح سم **(قوله سفساف)** اي ردىء من قبيل الهذيان **(قوله واسم اللقب الخ)** عبارة النهاية كونه  
مفهوم اللقب ليس بحجة محله حيث لا قرينة كما صرح به الغزالي في المنتخول وهنا قرينتان العدول الى  
التراب في الطهورية بعد ذكر جميعها في المسجدة وكون السياق للامتنان المقتضى تسكثير ما يمتن به فلما  
اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم اه **(قوله في حيز الامتنان)** فيه شيء ويؤيدان له هنا مفهوم ما  
زيادة ترابها او تربتها وإلا كان يكفي ان يقول مسجدا وطهورا فانه اخصر سم وقوله ويؤيد الخ تقدم  
مثله عن النهاية آنفا **(قوله ما يشمل)** الصواب اسقاطه سم ورشيدى وبصرى اي لان المراد بالتاويل

للتعبير بالاعادة اذ لم يغسل فيما سبق فليتأمل **(قوله او توهمه)** اي البرء **(قوله لم يجعل الخ)** انظر  
هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه من انه إذا ظهر بطل فقد  
جعل الظهور سببا لبطلانه فليتأمل

**(فصل في قوله وما يمنع الخ)** هذا لا يمنع نحو النورة وسحاقة الاحجار **(قوله ان ما فيه للا ابتداء)** المتبادر  
التبعض كما لا يخفى فهو ارجح **(قوله في حيز الامتنان)** فيه شيء وهنا يؤيدان له مفهوم ما زيادة ترابها او تربتها

(طاهر) اراد به ما يشمل الطهور بدليل قوله الاتي ولا يستعمل وذلك لتفسير ابن عباس وغيره للطيب في الآية بالطاهر

(٣٥٣)

فلا يجوز بنجس كان جعل  
في بول ثم جف أو اختلط  
به نخوروث متفتت ومنه  
تراب المقبرة المتبوشة  
لاختلاطها بعذرة الموق  
وصديدهم المتجمد ومن ثم  
لم يظهره المطر قال القاضي  
ولو وقعت ذرة نجاسة في  
صبرة تراب كبيرة تحرى  
وتيمم وهو مبنى على  
الضعيف السابق انه لا  
يشترط التعدد في التحرى  
فعلى الاصح لا تحرى إلا  
ان كان النجس لا يتجزأ ثم  
جعل التراب قسمين نظير  
ما مر في فصل الكمين عن  
القميص بعد تنجس  
أحدهما ولا يضر أخذه من  
ظهر كلب لم يعلم التصاقه به  
مع رطوبة (حتى ما يداوى  
به) كالارمنى بكسر أوله  
وما يؤكل سفها كالمدر  
وطين مصر المسمى بالطفل  
كما صرح به جمع وما أخرجه  
الارضة منه وان اختلط  
بهاها كعجون بمائع جف  
وان تغير به لونه وطعمه  
وريحه ويشترط ان يكون  
له غبار ولم يذكره لانه  
الغالب فيه (و) من ثم صح  
(برمل) خشن (فيه غبار)  
ولومنه بان سحق وصار  
له كما بينته في شرح  
الارشاد وغيره اما الانعام  
فلانه للصوق بالعضو يمنع  
وصول الغبار اليه ومن ثم

اخراج المستعمل وهو انما يخرج حيث أراد بالطاهر الطهور لا ما يشمل ويمكن أن يقال قوله ولا يستعمل  
في حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه عش (قوله وذلك) اى اشتراط الطهارة (قوله بالطاهر) اى بالتراب  
الطاهر (قوله بنجس) اى متنجس (قوله ومنه) اى من التراب النجس (قوله تراب المقبرة الخ) اى وتراب  
البيارة مجمع قاذورات الكنيف (قوله المتبوشة) اى الذى علم نبشها فان لم يعلم جاز بلا كراهة نهاية وزبادى  
قال عش قوله مر فان لم يعلم الخ اى بان علم عدم نبشها او شك فيه وظاهر قوله بلا كراهة شموله لكل  
من هاتين الصورتين ولعل وجهه في صورة الشك ان الاصل الطهارة ولم يرد نهى عنه مع الشك اه (قوله  
لاختلاطها) الاولى التانيث (قوله المطر) اى ولا غيره (قوله القاضي الخ) عبارة النهاية ابو الطيب  
اه والمشهور ان القاضي اذا اطلق فالحسين شيخ البغوى والقاضيان فهو ابو الطيب الطبرى فينبغي ان  
يتامل في هذا المحل بصرى (قوله تحرى وتيمم) عبارة شرح العباب عن القاضي لم يحز له التيمم منها من غير  
تحروان كانت كبيرة وله ان تحرى وتيمم اه ويتجه في الكبير جدا جواز التيمم بلا تحرك كما لو اشتهت  
نجاسة في مكان واسع جداً تجوز الصلاة فيه سم (قوله لا يتجزأ) يراجع مفهوم لا يتجزأ وأسقطه مر  
اه سم عبارة عش قوله مر جاز اى حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين واعلم مر لم  
يذكر هذا التقييد لتعبيره مر بالذرة فانها لا يمكن انفساءها وقال ابن حجب لا يتجزأ اى حيث لم يمكن تفرق  
الاختلاط من النجاسة فيها اه وانظر لو هجم وتيمم من غير اجتهاد هل يصح تيممه كالتيمم من تراب على  
ظهر كلب شك في اتصاله به رطبا او جافا ولا يصح كالأختلاط انا طاهر بنجس الظاهر الثاني لتحقق النجاسة  
فما ذكره اه مخذف (قوله بعد تنجس احدهما) ظاهره ان فصل احدهما مع بقاء الحكم الثاني متصلا  
بالقميص ولا يكتفى في جواز الاجتهاد وينبغي خلافه لتحقق التعدد بما ذكر عش (قوله ولا يضر) الى قوله  
ولم يذكره في المغنى (قوله لم يعلم التصاقه به الخ) فلو علم التصاقه به جافين او شك فيه جاز وقياس ما مر في المقبرة  
التي لم يعلم نبشها عدم الكراهة هنا ايضا ويحتمل خلافه لان الغالب هنا الرطوبة ولغاظ نجاسة الكلب  
عش (قوله كالارمنى) اى والسبخ بكسر الموحدة وهو ما لا يثبت لاذ لم يعلم الملح فان علامه يصح التيمم به  
مغنى ونهاية (قوله بكسر أوله) قال في شرح العباب بفتح الميم وكسرها لغتان خلافا للاسنوى اه سم  
(قوله منه) اى من المدر لانه تراب لا من خشب لانه لا يسمى ترابا وان اشبهه مغنى ونهاية (قوله بمائع) اى  
كخيل نهاية ومغنى (قوله ان يكون له غبار) فان كان جريشا اى خشنا ونديا لا يرتفع له غبار لم يكف مغنى  
ورابت في فتاوى ابن زبادى في رجل تسبل دمه وعه في كل وقت ومضى اتصل تراب التيمم بالوجه صار طينا قال  
فالظاهر اخذ بما تقدم صحة تيممه واقول ايضا بصحة تيمم من ابتلى بكثرة العرق في بدنه كما شاهدنا ذلك في  
بعض الناس بحيث لا يؤثر فيه التثبيف اه كرى (قوله ومن ثم) اى لاجل اشتراط وجود الغبار  
(قوله برمل خشن الخ) عبارة النهاية وهو برمل لا ياصق بعضه ولو كان ناعما فيه غبار منه ولو بسحقه لانه من  
طبقات الارض والتراب جنس له فلا يصح برمل ولو ناعما لا غبار فيه او فيه غبار امكن الرمل ياصق بالعضو  
لمنع وصول التراب الى العضو اه زاد المغنى ويؤخذ من هذا شرط اخر في التراب وهو ان يكون له غبار  
يعلق بالوجه واليد (قوله بان سحق الخ) وفي فتاوى المصنف لو سحق الرمل الصرف وصار له غبار أجزأ أى  
بان صار كله بالسحق غبارا او بقي منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو نهاية (قوله ومن ثم) اى لاجل  
الصوق المذكور (قوله لو علم عدم لصوقه) اى او غلب على ظنه فيما يظهر وينبغي ان يقال ولو علم لصوق  
الخشن الخ او تردد فيه لا يجوز لعدم حصول التعميم الاتي المحتاج فيه الى غلبة الظن كما صرح به الشارح

ولا كان يسكني ان يقول مسجد وطهور آفانه أخصر (قوله اراد به ما يشمل الطهور) الصواب اسقاط  
ما يشمل (قوله تحرى وتيمم) عبارة شرح العباب عن القاضي لم يحز له التيمم منها من غير تحروان كانت  
كبيرة وله ان يتحرى وتيمم اه ويتجه في الكبيرة جدا جواز التيمم بلا تحرك كما لو اشتهت نجاسة في مكان  
واسع جدا تجوز الصلاة فيه (قوله لا يتحرى) يراجع مفهوم لا يتحرى واسقطه مر (قوله كالارمنى) قال

لو غلم عدم لصوقه لم يؤثر فانا طهتهم

ذلك بالحسن والناعم للغالب (٣٥٤) ولا ينافي ما تقرر إعادة الباء المفيدة لمغايرة الرمل للتراب لانه بالنظر لصورة الرمل قبل السحق نعم

فما يأتي وفي العباب وهو قياس الوضوء كما مر فيه وهو ظاهر بصري (قوله ذلك) أي صحة التيمم وعدمها (قوله ولا ينافي ما تقرر) وهو قوله ولو لم ينفى بان سحق الخ كروي وقضية صنيع النهاية ان المراد بذلك كون الرمل من جنس التراب السابق في كلامه صراحة (قوله نوع قلب) أي والاصل بغبار في رمل قال عرش ولا يبعد انه أي قول المتن ويرمل فيه بغبار من الحجاز حكى لانه اسناد اللفظ الى غير ما هو له من الملا بسات وفي سم على حج قد يوجه بانه لو قال وبغبار رمل او هم اشتراط تميزه عن الرمل اه قول المتن (لا يبعدن) بكسر الدال كنفطو كبريت نهاية ومعنى وقولها كنفط محل تأمل إذ هو لا يكون من المائعات ليس من محل التيمم (قوله كنورة) الى قوله ومر في المعنى لا قوله ولو احتتمالا (قوله ومثله طين الخ) أي وسحابة نحو اجر معنى (قوله كنورة) هو الجير قبل طفته شيخنا الحلبي لكن عبارة المصباح النورة بضم النون حجر الكاسب ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكلس من زرينخ وغيره يستعمل لازالة الشعر انتهت وفي الصحاح الكلس أي بالكاف المكسورة واللام والسين المهملة الصاروج يبنى به اه وفي سم على حج قال في العباب ولا يجبر أي وان كان رخوا كالسكذان أي البلاط وزجاج وخزف واجر سحقته اه قال في شرحه وان صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا اه عرش قول المتن (مختلط الخ) أي ولا يتراب مختلط الخ معنى أي يقينا عرش (قوله كخص) بكسر الجيم وفتحها وهو الجبس أو الجير شيخنا (قوله وزعفران) أي ومسك عرش (قوله لانه لنعمته) يؤخذ منه مع ما مر في الرمل الناعم انه لو علم عدم منعه لم يضر بصري (قوله ولو احتمالا) اطلاقه يقتضي ان الامر كذلك ولو كان مرجوحا جادوا وهو محل تأمل لتصريحهم بالا كنفاء بغلبة ظن التعميم بصري أي راعل لهذا أسقطه النهاية والمغنى (قوله وكذا خبث الخ) اعتمده مر وقوله بأن استعمال الخ أي ثم طهر بشرطه سم على حج وعلم ان محل الاحتياج للتطهير إذا استعمله في غير الأخيرة اما إذا استعمله فيها فهو ظاهر كالغسالة المنفصلة منها واما مدر الاستحجام إذا طهر واستعمل في غير الأولى ولم يلوث فليكن هنا إذا ذوق وصار ترابا لانه خفيف لا يزيل او لا زالت المنع فيه نظر والا قرب الثاني عرش أي كما يفيد قول الشارح يرد بان السبب في الاستعمال الخ (قوله كالما) عبارة المغنى والنهاية لانه ادى به فرض فلم يجز استعماله ثانيا كالما اه (قوله بل أولى) أي لان الماء اقوى سم (قوله بدليل ان ماء السلس الخ) قد يقتضي ان استعماله اتفاقي لكن قال المغنى وفي عرش عن الاسنوي مثله ما نصه ويجرى الخلاف في ان الماء المستعمل في طهارة دائم الحدث فان حدثه لا يرتفع على الصحيح اه قول المتن (ما بقي بهضوه) أي حيث استعمله في تيمم واجب عرش (قوله بعدم مسحه) عبارة غير حالة تيممه اه (قوله بالثلثة) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله بعدم مسحه) خرج به ما تنأثر بعدم مساهمه كاطبقة الثانية وسيأتي ذلك من المجموع سم عبارة المغنى والنهاية اما ما تنأثر ولم يمس العضو بل لا في ما صق بالعضو فليس يستعمل قطعا كالباقي في الارض اه (قوله لم يجز) أي خلافا للاسنوي نهاية ومعنى (قوله وايهام قول الرافعي الخ) عبارة المغنى وقول الرافعي إنما ثبت للمتأثر حكم الاستعمال إذا انفصل بالكلية واعرض التيمم عنه مراده كما قال شيخنا ان ينفصل عن الماسحة والمسوحة لا ما فهمه الاسنوي من انه لو اخذ من الهواة قبل اعراضه عنه انه يكفي اه وفي البصري بعد ذكره عن النهاية مثلها ما نصه اقول رايت في تعليقه منسوبة لظن ثاني من متأخري المصريين ان محصل كلام الرافعي انه يشترط في الحكم على المتأثر بالاستعمال شرطان الانفصال بالكلية عن الماسحة والمسوحة جميعا واعراض التيمم عنه وفرع الاسنوي على الثاني انه لو اخذ من الهواة وتيمم

في شرح العباب بفتح الميم وكسرها لغتان خلافا للاسنوي اه (قوله نوع قلب) قد يوجه بأنه لو قال وبغبار رمل او هم اشتراط تميزه عن الرمل (قوله لا يبعدن) قال في العباب ولا يجبر أي وان كان رخوا كالسكذان كما قاله في شرحه وزجاج وخزف واجر سحقته اه قال في شرحه وان صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا انتهى (قوله وكذا خبث) اعتمده مر وقوله بان استعمال أي ثم طهر بشرطه (قوله بل أولى) أي لان الماء اقوى (قوله بعدم مسحه) خرج ما تنأثر بعدم مساهمه كاطبقة الثانية وسيأتي ذلك من المجموع (قوله

التيمم حقيقة إنما هو بالغبار الذي صار ترابا بالارمل في العبارة نوع قلب وهو ما يؤثره الفصحاء لا غرض لا يبعد قصد بعضها هنا لا يبعد كنورة وسحافة خزف ومثله طين شوي وصار رمادا لانه ليس بتراب بخلاف ما اصابته نار فاسود ولم يضر رمادا (ومختلط بدقيق ونحوه) كجص وزعفران وان قل الخليط جدا بحيث لا يدرك لانه لنعمته يمنع وصول التراب للعضو (وقيل ان قل الخليط جاز) نظير ما مر في الماء ويرده ما تقرر ان قليل الخليط هنا يمنع ولو احتمالا وهو لظاهر للعضو لكنه ثاقفة بخلافه ثم للطافة الماء (و) مر ان التراب لا بدان يكون ظهورا خيئذ (لا) يصح التيمم (مستعمل) في حدث وكذا خبث فيما يظهر بان استعماله في مغازظ (على الصحيح) كالما بل أولى وكون التراب لا يرتفع الحدث فلا يتأثر بالاستعمال بخلاف الماء يرد بان السبب في الاستعمال ليس هو خصوص رفع الحدث كما مر بل زوال المنع من نحو الصلاة بدليل ان ماء السلس مستعمل مع انه لا يرتفع حدثا فاستويا (وهو) أي المستعمل (ما بقي بهضوه) أي التيمم بعدم مسحه (وكذا ما تنأثر) بالثلثة منه بعد

مساهله وان لم يعرض عنه فلو اخذ من الهواة عقب انفصاله عما مسه لم يجز وايهام قول الرافعي وإنما ثبت له حكم الاستعمال إذا به

انفصل بالكلية وأعرض عنه الأجزاء غير مرادله لأن غايته أنه كالما هو يضر فيه ذلك فأولى التراب نعم يفترقان في أنه لا يضر هنارفع اليد بما فيها من التراب ثم عودها اليه لانه لما احتاج لهذا هنارزله منزلة الاتصال بخلافه ثم (في الاصح) كالمتقاطر من الماء وما قيل في توجيهه مقابل الاصح أن التراب كثيف إذا علق بالخل منع غيره أن يلصق به بخلاف الماء لرفقته يرد بأن ذلك (٣٥٥) بفرض تسليمه لما يقتضى علوق

بعض الماس لا كله بعض الماس متناثر وقد اشد به فنع الكل لعدم التمييز ومن ثم لو تميز الملاصق عن غيره وتحقق أن المتناثر هو ذلك الغير لم يكن مستعملا كما هو واضح ثم رايت المجموع صرح بذلك فانه قسم المتناثر الى ما أصاب العضو ثم تناثر عنه وصحح انه مستعمل الى ما لم يمسسه البيئة وانما لاقى ما لصق به وقال المشهور أنه غير مستعمل كالباقي بالارض اه نعم لا يضر هنارفع اليد عن العضو ثم عودها اليه لمسح بقية الاحتياج اليه هنا لا في الماء كما تقرر وعلم من ذلك جواز تيمم كثيرين من تراب يسير مرات كثيرة حيث لم يتناثر اليه شيء مما ذكر (ويشترط قصده) اى التراب لقوله تعالى فتمموا صعيدا طيبا اى اقصدوه بالنقل بالعضو وأوليه (فلسفته) اى التراب (ريح عليه) اى على وجهه أو يده (فردده) على العضو (ونوى لم يجز) يضم أوله لا لتفاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وان قصد بوقوفه في مهبها التيمم لانه في الحقيقة لم يقصد التراب وإنما أتاه لما قصد الريح ومن ثم لو أخذه من

به جاز قال به يعلم الدفاع ما ورد به على الاسنوى أن الرافي لما ذكره فيما إذا رفع يده وأعادها وكل به مسح العضو اه وهو كلام وجيه وفي فتاوى علامة الزمن ومفتى النبي عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى الذي نيل اليه اعتمادا قاله الرافي وجرى عليه الشيخ زكريا في شرح الروض والسهمودى في حاشيته وشيخنا العلامة المزجد في عيابه والكمال الراد في كوكبه والعلامة تقي الدين الفتى في مهمات المهمات وغيرهم وان المتناثر قريب من المتقاذف من الماء وقد قالوا بظهارته والتراب اوسع بابا من حيث الحكم باستعماله فاعا وجه أن المستعمل ظهور لانه لا يرفع الحدث اه بصري (قوله) لأن غايته أنه كالماء قد يمنع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بأنه لا يثبت على العضو ولا يجزى عليه فاغفر فيه ذلك دفعا للمشقة ثم (قوله) مقابل (الاصح) وهذا الوجه ضعيف جدا وغلط فكان التعبير بالصحيح اولى ومغنى ونهاية قوله عاق بكسر اللام من باب علم يعلم عرش (قوله) وتحقق ان المتناثر هو ذلك الخ) ولوشك امس المتناثر العضو ام لا فالقياس الحكم ببقاء ظهوريته سم وبصري وغش (قوله) نعم لا يضر هنا الخ) يغنى عنه قوله السابق نعم يفترقان الخ (قوله) وعلم الى المتن في النهاية والمغنى (قوله) من ذلك) أى من حصر المستعمل فيما ذكرناه ومغنى (قوله) كثيرين) اى او واحد وقوله من تراب يسير اى في نحو خرقة نهاية ومغنى (قوله) اى التراب) الى قوله ومن ثم اشترط في النهاية والمغنى الا قوله بالنقل الى المتن وقوله لانه الى لو أخذه وقوله مع النية الى كفي (قوله) بالعضو او اليه) الا واضح ما وافق لما ياتي الى العضو به او غيره (قوله) بضم اوله) ويصح ان يفتح اوله بناء على ان تعطى العبادة الفاسدة حرام نهاية اى والاصل في الحرمة اذا اضيفت للعبادات عدم الصحة والافلا يلزم من الحرمة عدم الصحة رشدي وعش (قوله) لانه الخ) قد يمنع عبارة للمغنى والنهاية والقصد المذكور لا يكفي هنا بخلاف ما لو رزّل للطرف في الطهر بالماء فانغسلت اعضاءه لأن المأمور به فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم اه (قوله) اوسفته) اى الريح (قوله) مثلا) اى اويده الاخرى (قوله) مع النية المقتربة الخ) قد يوه هذا انها لم تقترب بالاخذ واقرنت بالرفع انه لا يجزى وليس كذلك وسيعلم من كلامه في شرح وكذا استدأمتان وجودهما من اول الرفع ليس بشرط بل الشرطان تو جد قبل انتهائه بوصول اليد للوجه بصري عبارة سم قوله ورفع اليد الخ قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في اى حد كان حيث سبقت مماسة العضو للتراب المسحوح لان النقل من ذلك الجدل الذي وجدت النية عنده كاف سم (قوله) فمك الخ) بتخفيف العين وتشديد الهمزة كافى المختار عش (قوله) فمك وجهه) اى اويده (قوله) اجزا ايضا) قد يقال ينبغى الاجزاء وان لم يكشف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في الهواء بحيث لو لا التحريك ما حصل لان هذا نقل بالعضو فليتأمل سم عبارة عش ولا ينافيه قولهم لو وقف حتى جاء الهواء بالغبار على وجهه لم يكف لانه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه سم على المنهج اه (قوله) مقتربة بنقل المأذون) مقتضى ما سياتى انها اذا وجدت قبل مسح الوجه اجزا بصري (قوله) ومستدامة الخ) عبارة النهاية والمغنى ويشترط ان ينوى الاذن عند النقل وعند مسح الوجه اه

لأن غايته أنه كالماء قد يمنع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بأنه لا يثبت على العضو ولا يجزى عليه فاغفر فيه ذلك دفعا للمشقة (قوله) وتحقق ان المتناثر هو ذلك) لوشك امس المتناثر العضو ام لا فالقياس الحكم ببقاء ظهوريته (قوله) رفع اليد) قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في اى حد كان حيث سبقت مماسة التراب للعضو المسحوح لان النقل من ذلك الحد الذي وجدت عنده كاف (قوله) اجزا ايضا) قد يقال ينبغى الاجزاء وان لم يكشف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في

العضو ورده اليه أوسفته على اليد ففسحها وجهه مثلا أو أخذه من الهواء ومسح به مع النية المقترنة بالاخذ في غير الثانية ورفع اليد للمسح فيها كفى لوجود النقل المقترن بالنية حيث نذر ظاهر أنه لو كشف التراب في الهواء فمك وجهه فيه أجزاء أيضا كالما معك بالارض (ولو يمم) بلا اذنه لم يجز كالوسفته ربح أو (بأذنه) بأن نقل المأذون التراب للعضو ومسحه بنوى الآذنية معتبرة مقترنة بنقل المأذون ومستدامة

إلى مسح بعض الوجه (جار) ولو بلا عذر (٣٥٦) إقامة لفعل ماذونه مقام فعله ومن ثم اشترط كون الماذون عيضا ولا يبطل نقل الماذون

بحدث الأذن لأنه غير مباشر للعبادة فهو كجماع المستاجر في زمن احرام الاجير كذا قاله القاضي ومن تبعه والمعتمد ما يجتبه الشيخان أنه يبطل لأنه المباشر للنية بل والعبادة لأن ماذونه إنما ناب عنه في مجر داخل التراب ومسح عضوه به ومن ثم لم يضر كفه لا في النية المقومة للعبادة والمحصلة لها وبه فارق المقيس عليه المذكور وبؤيده قولهم لا يضر حدث الماذون لأن النواوى غيره وبه فارق بطلان حجة عن الغير بجماعة لأنه النواوى ثم (وقيل يشترط عذر) للأذن لأنه لم يقصد التراب ويرده أن قصد ماذونه كقصده (وأركانها) خمسة وزاد في الروضة التراب وقصده وقال الرافعى الاحسن إسقاطهما لانهم لم يعدوا المامر كنفائى الوضوء فكذا التراب ولأنه يلزم من النقل القصد وأجيب عن الاول بان اشتراط طهورية الماء لا يختص بالوضوء بل يشاركه فيه الغسل وإزالة النجس فلم يحسن عدركنا للوضوء بخلاف التراب فانه يختص بمحل التيمم ويرد بمنع اختصاص التراب ايضا لوجوبه فى المغلظة فساوى الماء إلا أن يفرق بان المطهر ثم هو الماء لكن بشرط مزجه به فاخص استقلاله بالتطهير به فحسن عدركنا فيه بخلاف الماء ثم وعن الثانى بان فكك القصد عن النقل بدليل ما

قال عرش ولم يذكر اشتراط الاستدامة لما يأتى من أن المعتمد عدم اشتراطه اه (قوله ولو بلا عذر) لكن يستحب له أن لا ياذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجا من الخلاف بل يكره له ذلك ويجب عليه عند العجز ولو باجرة عند القدرة مغنى ونهاية (قوله ومن ثم اشترط كون الماذون عيضا) خلافا لظاهر إطلاق شيخ الاسلام والمغنى ونهاية عبارته مر ولو صيبا وكافر او حائضا ونفساء حيث لا نقض اه اى بمسما كان يكون بينهما محرمية أو صغرا أو مسته بخاتل عرش قال عرش قوله مر ولو صيبا أى عيضا يادى وحج ونقل سم على المنهج عن مر انه لا يشترط كونه عيضا بل ولا كونه ادما وعبارته فرع قال مر لا فرق في صحة نقل الماذون بين كونه ذكرا او كونه انثى ولا بين كونه عاقلا او كونه مجنونا او صيبا لا عيضا واداة معلقة بحيث تفعل بامر اه انتهت لا يقال لا فعل له في هذه الحالة لا ناقل فعل الدابة المعلقة بامر اه اشارته بنزلة فعله فليتامل اه ومثل ما ذكر الملك بفتح اللام كما نقل عن مر بالدرس اه عبارة الرشيدى قوله مر ولو صيبا أى ولو غير عيضا كما فى به الشارح بل افى بان البيهية مثله اه (قوله عيضا) فديتجه انه لا يشترط التمييز بل الشرطان يرتب نقله عن نحو اشارته اليه لأنه حينئذ يكون بنزلة نقله هو فليتامل سم (قوله ولا يبطل نقل الماذون الخ) قال فى النهاية ولو لويحه غيره باذنه فاحدث احدهما بعد اخذ التراب وقبل المسح لم يضر كما ذكره القاضي حسين فى فتاويه وهو المعتمد أما الآن فلا لأنه غير ناقل وأما الماذون له لأنه غير متبعم وكذا لا يضر حدثها فى الحالة المذكورة ايضا اه وقال فى المغنى وهذا هو المعتمد وإن قال الرافعى ينبغى أن يطل بحدث الامر كما فى تعليق القاضي حسين اه وإن كان ما قاله فى حدث الأذن محله فيما إذا وجد قبل النية او بعدها وجددها قبل مسح الوجه فواضح ولا فشكل جدار الحاصل انه إن نوى أى بعد الحدث عند ابتداء المماسه قبل انتقال التراب إلى الوجه فواضح أنه يكتبى به لوجود النقل المقرن بالنية المعتمدة وإن نوى بعد انتقال التراب الى الوجه فينبغى ان لا يعتد به بصرى بخذف وحمل عرش كلام النية على الشق الثانى واقره عبارته قوله مر لم يضر الخ اى ولا يجب عليه تحديدية التيمم كإياى وقوله اما الأذن الخ خلافا لابن حجج اه ونقل سم عن مر ما يصرح بذلك واقره عبارته قوله كذا قاله القاضي الخ اعتمده مر قال وعلى هذا يكتبى بالنية عند ابتداء النقل وعند مسح الوجه ولا يحتاج لتجديدها بعد الحدث وقبل مسح الوجه لصحة النقل وبقائه اه ثم رايت فى النهاية والمغنى فى شرح قول المصنف الاقوى وكذا استدانتها الخ ما يصرح بذلك (قوله ومن ثم) اى لاجل حصر النية فيادكر (قوله وبه) اى بقوله لا فى النية الخ (قوله بجماعة) اى الغير المحجوج عنه وقوله لأنه الخ اى الحاج عن الغير (قوله للأذن) إلى قوله واجيب فى النهاية والمغنى قول الماتن (وأركانها) أى التيمم وركن الشىء مجانبه الاقوى مغنى ونهاية (قوله خمسة) النقل والنية ومسح الوجه ومسح اليدين والترتيب وستاقى مرتبة كذلك نهاية (قوله واجيب عن الاول الخ) هل يرد على هذا الجواب ان نحو النية لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلا مع عدده اركانها ونحو العاقل لا يختص اشتراطه بالبيع مع عدده من اركانها سم (قوله طهورية الماء) لعله من إضافة الصفة إلى موصوفها كما يفيداه قوله الاقوى فلم يحسن عدده الخ أى الماء الطهور (قوله بمحل التيمم) الاضافة للبيان والاولى بالتيمم (قوله بان المطهر الخ) قد يقال بضافيه ما مر له انما ان تراب المغلظة مستعمل لدلو لم يكن له دخل فى التطهير لما تاتر قد مره بصرى وسم اقول دفع الشارح المناقاة بقوله لكن بشرط الخ (قوله ثم) اى فى المغلظة (قوله وجهه به) اى مزج الماء بالتراب وقوله استقلاله اى التراب وقوله بهذا اى بالتيمم وقوله بخلاف الماء ثم اى فى الوضوء (قوله بدليل

الهواء بحيث لو لا التحريك ما حصل لأن هذا نقل بالعضو فليتامل (قوله كذا قاله القاضي ومن تبعه) اعتمده مر قال وعلى هذا يكتبى بالنية عند ابتداء النقل وعند مسح الوجه ولا يحتاج لتجديدها بعد الحدث وقبل مسح الوجه لصحة النقل وبقائه (قوله واجيب عن الاول) هل يرد على هذا الجواب ان نحو النية لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلا مع عدده من اركانها ونحو المصلى لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلا مع عدده اركانها ونحو العاقل لا يختص اشتراطه بالبيع مع عدده من اركانها (قوله بان المطهر ثم هو الماء) قضية هذا الحصر ان التراب غير



ما من فيمن وقف بمهريج قاصدا التراب ورد بأن المدعى أنه يلزم من النقل القصد أى لو جوب (٣٥٧) قرن النية به كىأتى لا عكسه فلا برد

ما ذكر في الوقوف بمهريج  
الريح لان الذى فيه انه لم  
يلزم من القصد النقل نعم  
قال السبكي افراد القصد  
بالحكم عليه بالركنية أولى  
من عكسه المذكور فى المتن  
لان القصد مدلول التيمم  
المأمور به فى الآية والنقل  
لازم له ويحجب بمنع لزوم  
النقل له كما تقرر وبتسليمه  
فما فى المتن هو الاولى لانه  
ذكر اولاً المأمور رعاية  
للفظ الآية ثم اللازم لانه  
المطرود وهو الطريق لذلك  
المأمور (نقل التراب)  
أى تحويله من نحو الارض  
أو الهسواء الى العضو  
الممسوح بنفس ذلك  
معضو كان معك وجهه  
ويديه بالارض ولا بد من  
الترتيب حقيقة إذ لا يمكن  
تقديره هنا أو بغيره من  
ما ذونه كما مر أو من نفسه  
كان اخذ ما سفته الريح من  
الهواء أو من الوجه كىأتى  
ثم رده اليه وكان سفت على  
يده أو كنه ولو قبل الوقت  
فسح به بعده لانه النقل به  
لوجه إنما وجد بعد الوقت  
وأفهم عد النقل ركنا بطلانه  
بالحدث قبل مسح الوجه  
مالم يجد النية قبل وصول  
التراب للوجه لوجود  
النقل حيثئذ (ولو نقل  
من وجهه) اليه أو (الى يد)  
بان حدث عليه بعد زوال  
ترابه بالكلية تراب آخر

ما من فيمن وقف الخ) فانه فى هذه الصورة قصد ولم ينقل وقوله لا عكسه أى أن القصد يلزم منه النقل نهاية  
(قوله قال السبكي) الى قوله وبتسليمه فى النهاية (قوله قال السبكي الخ) بالتأمل الصادق يظهر انه بعد النقل  
ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شئ من انه هو قصد بل بالتأمل يظهر ان القصد ليس شيئاً زائداً على النقل  
والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء فى صورة السبق لعدم وجود النقل فان قيل المراد بالقصد قصد  
حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية الاستباحة كفى  
وان لم يوجد قصد حصول التراب وحيثئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح سم (قوله كما تقرر) أى فى  
الوقوف بمهريج (قوله ذكر اولاً) أى فى قوله ويشترط قصده و (قوله حصوله) الاولى قصده (قوله  
وبتسليمه) أى بان يراد بالقصد القصد المتصل بالمقصود (قوله المأمور) أى القصد و (قوله رعاية  
لفظ الآية) أى لان مدلول التيمم فى الآية إنما هو القصد و (قوله ثم اللازم) أى النقل و (قوله لانه  
المطرود) أى لان النقل يوجد ابداً بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو أو اليه لا بد منه  
مطلقاً إلا ان القصد لازم له كما صرح به فهو أيضاً موجود ابداً سم وقد يجب أن قول الشارح المذكور  
مبنى على تسليم لزوم النقل للقصد ومعلوم انه لا يلزم من وجود اللازم وجود المأمور فنبه الشارح على ان  
النقل يستلزم القصد أيضاً فاللزوم على تسليم ما قاله السبكي من الطرفين وبذلك يندفع استشكل البصرى  
أيضاً بما نصه قوله لانه المطرود هذا لا يناسب التسليم فتدبره اه (قوله لذلك المأمور) أى القصد سم (قوله  
أى تحويله) الى قول المتن كفى فى المغنى ما يوافقه إلا قوله ولا بد الى أو بغيره الى وثانيها فى النهاية ما يوافقه إلا  
ذلك القول (قوله وأفهم عد النقل الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قيل أن الحدث بعد الضرب وقبل مسح  
الوجه يضر كالضرب قبل الوقت أو مع الشك فى دخوله مع المسح بالضرب المذكور لا يتقاعده عن التمسك  
والضرب بما على الكم واليد فينبغى جوازه فى ذلك اجيب بانه يجوز عند تجديد النية كالمسح بالتراب على  
يديه ابتداء والمنع إنما هو عند عدم تجددها لبطانها وبطلان النقل الذى قارنته اه قال ع ش قوله فان  
قيل الخ حاصله ما عاين به الاجزاء فى مسألة التمسك حاصل بالاولى فيما لو احدث بين النقل والمسح وقوله بانه  
يجوز أى المسح بالضرب المذكور وقوله عند تجديد النية أى قبيل مس التراب للوجه كما هو الظاهر من قوله  
مر وبطلان النقل فلو لم يجددها إلا عند مماسة التراب لم يكف لا تنفاه النقل اه (قوله بان حدث عليه) أى  
على الوجه (قوله منها اليها) عبارة النهاية والمغنى من يد الى اخرى أو من عضو ثم رده اليه بعد انفصاله  
ومسحه به اه (قوله جازان يمسح الخ) و (قوله جاز مسح به الخ) خالفه المغنى فيهما فقال يشترط قصد

مطهر أصلاً وهو مع منافرة لقوله فاخص استقلاله فتأمل فيه نظر لان ما يدل على أنه أيضاً مطهر تأثره  
بالاستعمال حتى لو جففه لم يصح التيمم به لاستعماله فلو لم يكن مطهراً فلا وجه للحكم باستعماله وانتقال المنع  
اليه وايضاً فتراب التيمم إنما هو مبيح وتراب المغضلة مبيح ايضاً فتأمل (قوله نعم قال السبكي الخ) بالتأمل  
الصادق يظهر انه بعد النقل ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شئ من انه هو قصد بل بالتأمل يظهر ان القصد  
ليس شيئاً زائداً على النقل والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء فى صورة السبق لعدم وجود النقل فان قيل  
المراد بالقصد قصد حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية  
الاستباحة كفى وان لم يوجد قصد حصول التراب وحيثئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح (قوله وبتسليمه)  
لا يقال السبكي جعل القصد ملزوماً والنقل لازماً والشارح عكس فكيف يكون ما قاله الشارح مبنيًا على تسليم  
ما قاله السبكي لان هذا غلط وقوله وهو الطريق لذلك المأمور موافق لقولهم واللفظ لشرح الروض والنقل  
طريقه أى طريق القصد (قوله رعاية لفظ الآية) أى لان مدلول التيمم فى الآية إنما هو القصد  
لانه المطرود أى لان النقل يوجد ابداً بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو أو اليد لا بد  
منه مطلقاً إلا ان القصد لازم له كما صرح به فهو أيضاً موجود ابداً (قوله المأمور) أى القصد (قوله

فأخذه ومسحه به يديه (أو عكس) أى نقل من يده وجهه وكذا منها اليها (كفى فى الاصح) لوجود حقيقة النقل ولو أخذه لمسحه به وجهه فتذكر  
أنه مسح جاز أن يمسح به يديه أو ليدنه ظاناً أنه مسح وجهه لبيان أنه لم يمسحه جاز مسح به لان قصد عين المنقول اليه لا يشترط على المعتمد

الصلاة) ونحوها بما يقتضيه الطهر وسياق تفصيل ما يستبيحه ولو تيمم بنيتها ظاناً أن حدثه أصغر فإن أكبر أو عكسه صح بخلاف ما لو تعدد نظيره ما مر في نية المغتسل أو المتوضئ غير ما عليه واتحاد النية والاستباحة في الحدين هنا لا يقتضي الصحة مع التعمد خلافاً لما وقع لابن الرفعة (لا) نية (رفع الحدث) أو الطهارة عنه لأنه لا يرفعها وإلا لم يبطل بغيره كروية الماء ولأنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن العاص صليت بأصحابك وأنت جنب فسيأه جنباً مع تيممه لإفاده عدم رفعه نعم لو نوى بالحدث المنع من الصلاة وبرفعه فخاصاً بالنسبة لفرض ونوافل جاز كما هو ظاهر لأنه نوى الواقع (نتيجه) قوله صلى الله عليه وسلم لعمر وصليت صريح في تقريره على إمامته وحينئذ فإن قيل بلزوم الإعادة أشكل بأن من تلزمه لا تنصح إمامته أو بعدم لزومها أشكل بأن التيمم للبرد تلزمه الإعادة وقد يجاب بأنه إنما يفيد صحة صلاته وأما صحة صلاتهم خلفه فهي

التراب لعضو معين بمسحه أى أو يطلق اه (قوله وثانيها) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله واتحاد النية إلى المتن وقوله فسيأه إلى نعم قول المتن (نية استباحة الصلاة الخ) يتردد النظر في نية استباحة مفتحة إلى التيمم من غير تعيين هل يكفي نظيره ما مر للشارح في الوضوء أو لا وعلى الأول ياتى فيه من حيث العموم وعدم إرادته ما سياتى لنا قريباً بصري عبارة البجيرى على المنهج قوله ونية استباحة مفتحة إليه بأن ينوى هذا الأمر العام أو ينوى بعض أفراده كما مر وإذا نوى الأمر العام استباح أدنى المراتب وهو ما عدا الصلاة وخطبة الجمعة والطواف لأن ما نواه ينزل على أدنى المراتب اه وعبارة شيخنا ويصح أن ينوى النية العامة كان يقول نوبت استباحة مفتحة إلى طهر اه وقال ع ش ينبغي أن يقال فيه أن كان محدثاً حدثاً أصغر لم يصح لشمول نيته للمسكت في المسجد وقرأة القرآن وكلاهما مباح له فلا تصح نيته كإلحاقه في وضوئه نوبت استباحة مفتحة إلى طهر وإن كان محدثاً حدثاً كبيراً سحت نيته ونزلت على أقل الدرجات فيستبيح من المصحف ونحوه اه وقوله كإلحاقه في وضوئه الخ هذا مخالف لاطلاقهم بالصحة هناك فراجع (قوله بما يقتضيه الخ) بيان لنحو الصلاة ع ش (قوله وسياق تفصيل الخ) عبارة المغنى والنهاية بما يقتضيه استباحته إلى طهارة كطواف وحمل المصحف وسجود تلاوة إذا دل الكلام إلا أن في صحة التيمم وأما ما يستباح به فسيأتى اه (قوله ولو تيمم الخ) ولو نوى الطهر مقصورة عند جوازه فله الاتمام أو عند امتناعه لم يصح تيممه لعصيانه قاله البغوى في فتاويه مغنى عبارة النهاية ولو نوى أن يصلي بالتيمم فرض الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً قال البغوى في فتاويه لم يصح لأن أداء الظهر خمس ركعات غير مباح وكذلك لو نوى أن يصلي عريانياً مع وجود الثياب اه قال ع ش قوله مر لم يصح بعمد اه (قوله صح) فلو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتيمم وقتاً ويتوضأ وقتاً أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه من نية أى من صحة تيمم المحدث حدثاً أصغر بنية الإكبر غلطاً وعكسه ع ش (قوله بخلاف ما لو تعدد) أى كان نوى استباحة الصلاة عن الإكبر مع علمه أن ليس عليه أكبر وفى شرح الكنيزي للاستاذ البكري ولو كان عليه حدث أصغر أو أكبر نوى الاستباحة عنهما كفى أو عن أحدهما معينا له دون الآخر فحمل نظر والوجه أنه إذا نوى الإكبر كفى وإن نفي غيره أو الأصغر لم يحصل له إلا ما نواه اه وفى قوله وإن نفي غيره المقتضى لحصول رفع الأصغر مع نفيه نظراً ولا يبعد عدم حصوله وقوله الصبر عنه كإلحاقه دخول المسجد ونوى سنة الظهر دون التحية ولكن في كلام الرافعى ما يفيد أنه مع نية رفع الإكبر يرتفع الأصغر وإن نفاه سم بخذف وقوله أنه مع نية رفع يرتفع الخ تقدم عن ع ش في الغسل الجزم بذلك بلا عرو (قوله والاستباحة) أى المستباح به قول المتن (لا رفع الحدث) أى أصغر كان أو أكبر نهاية ومعنى (قوله لأنه لا يرفع الخ) أى فلا تنكفى لأنه الخ وشمل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وإن قال بعضهم أنه يرفع حديثاً نهاية (قوله لم يبطل) أى التيمم (قوله بغيره) أى الحدث (قوله صليت الخ) أى أصليت كفى رواية ع ش (قوله مع تيممه) أى عن الجناية من شدة البرد نهاية (قوله إفادة الخ) وقد يقال إنما سماه بذلك لأن التيمم للبرد لا يسقط معه القضاء فكان وجوده كعدمه ع ش (قوله لفرض الخ) أى أو لفرض فقط أو نوافل فقط معنى (قوله وأما صحة صلاتهم) أى وإنما لم يأمروهم بالإعادة لأنها على التراخي فليس

ولو تيمم بنيتها ظاناً أن حدثه أصغر الخ) ولو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتوضأ وقتاً ويتيمم وقتاً أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكره شرح مر (قوله بخلاف ما لو تعدد) أى كان نوى استباحة الصلاة عن الإكبر مع علمه أن ليس عليه أكبر وفى شرح الكنيزي للاستاذ البكري ما نصه ولو كان عليه حدث أصغر أو أكبر نوى الاستباحة عنهما كفى أو عن أحدهما معينا له دون الآخر فحمل نظر والوجه أنه إن نوى الإكبر كفى وإن نفي غيره أو الأصغر لم يحصل له إلا ما نواه وفى قوله وإن نفي غيره المقتضى لحصول رفع الأصغر مع نفيه نظراً ولا يبعد عدم حصوله وقوله الصبر عنه كإلحاقه دخول المسجد ونوى سنة الظهر دون التحية والفرق بأن مبنى الطهارات على التداخل مع وجود الصبر غير قوى ويبقى الكلام فيما لو نوى أحدهما لا بعينه فليتماثل هذا ولكن في كلام الرافعى ما يفيد أنه مع نية رفع الحدث الإكبر يرتفع الأصغر وإن نفاه في نيته (قوله وأما صحة صلاتهم الخ)

(ولو نوى) التيمم لم يكف  
جزماً أو (فرض التيمم) أو  
فرض الطهارة (لم يكف في  
الاصح) لانه طهارة ضرورة  
غير مقصود في نفسه فلم  
يصلح لان يجعل مقصوداً  
بخلاف الوضوء ومن ثم  
لا يسن تجديده فان قلت  
كيف لا يصح هذا مع انه  
لما نوى الواقع قلت ممنوع  
باطلاقه لانه وإن نواه من  
وجه نوى خلافه من وجه  
اخر لان تركه نية الاستباحة  
وعدوله الى نية التيمم  
اونية فرضيته ظاهر في انه  
عبادة مقصودة في نفسها من  
غير تقييد بالضرورة وهذا  
خلاف الواقع من ثم لم  
يكن في تيمم نحو غسل  
الجمعة استباحة جازلة نية تيمم  
الجمعة وسنة تيممها لانحصار  
الامر فيها ويؤخذ ما قرره  
أنه لو نوى فرضية الابدالي  
لا الاصل صح ويوجه بانه  
الان نوى الواقع من كل  
وجه فلم يكن للابطال وجه  
(ويجب قرنها) اي النية  
(بالنقل) السابق اي باوله  
لانه أول الأركان (وكذا)  
يجب (استدامتها) ذكرها  
(الى مسح شئ من الوجه على  
الصحيح) حتى لو عزبت قبل  
مسح شئ منه بطلت لانه  
المقصود ومقابلته وسيلة وإن  
كان ركنا فعلم من كلامهم  
بطلانه بعزوبها فيما بين  
النقل المعتد به والمسح

فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتامل سم (قوله التيمم) الى قوله فان قلت في المغنى وإلى قول المتن  
ويجب في النهاية قول المتن (فرض التيمم) اي او التيمم المفروض نهاية ومغنى قول المتن (لم يكف الخ)  
محله ما لم يصفه لنحو صلاة حلبي وشيخنا عبارة ع ش والبجيرى على الاقتناع فرع صميم ابن الرملى على  
ان محل عدم الاكتفاء بنية التيمم او فرض التيمم إذ لم يصفها لنحو الصلاة فان اضافها كنوبت التيمم  
للصلاة او فرض التيمم للصلاة جاز اخذاً من العلة لانه إنما بطل هناك لان التيمم لا يصلح مقصوداً لما اضافه  
لم يبق مقصوداً سم على المنهج أقول ويستبيح النوافل فقط تنزيلاً على أقل الدرجات اه (قوله لانه  
طهارة ضرورة الخ) هذا التعليل يقتضى ان صاحب الضرورة لا ينوى فرض الوضوء لان طهره طهر  
ضرورة وليس مراداً ع ش (قوله ومن ثم) اي لاجل انه غير مقصود في نفسه (قوله لا يسن تجديده) وقضية  
عدم سنه انه اذا جدد لا يصح لكن نقل عن الشارح مر كراهته فقط وهو صريح في الصحة ع ش (قوله  
كيف يصح هذا) اي عدم كفاية نية التيمم او فرضه نهاية (قوله باطلاقه) اي الصادق لكل وجه (قوله او  
نية فرضيته) الاولى فرضه (قوله ظاهر في انه عبادة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه وذلك لانه  
إن اراد ان ما ذكر ظاهر في انه اراد انه عبادة مقصودة الخ اي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع ل هو خلاف  
الفرض قطعاً ضرورة ان الفرض انه ان لم ينو ذلك وإن اراد ان ما ذكر بدل ظاهر اعلى ذلك من غير ان يكون  
هو مراد بذلك ناو ياله فلم يثبت انه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فانه ظاهر صحيح سم اي والمدرك مع  
المقابل إلا ان المذهب نقل لا يستعنا خلافة (قوله ومن ثم الخ) المشار اليه قوله لان تركه الخ (قوله جاز الخ)  
عبارة النهاية والمغنى نعم إن تيمم ندبا كان تيمم للجمعة عند تعذر غسله أجزأه نية التيمم بدل الغسل اه قال  
ع ش قوله مر اجزأه الخ ظاهره وإن لم يصفه الى الجمعة او غسلها وعبارة حجب ومن ثم لم يكن الخ اه يعنى  
تقتضى اشتراط الاضافة وفيه ان قوله بدل الغسل يغنى عن الاضافة كما ياتى (قوله لانحصار الامر فيها) اي  
في تلك النية (قوله فرضه الابدالي) بان نوى فرض التيمم قاصداً انه بدل عن الغسل او الوضوء لانه فرض  
أصل ع ش (قوله أى بأوله) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله أى بأوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من  
انه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده اه (قوله حتى لو عزبت الخ) اي ولم  
يجد هاقبيل المسح (قوله بطلانه بعزوبها الخ) اي ولم يستحضرها قبيل مسح الوجه اخذاً من قوله

اي وإنما لم يأمرهم بالاعادة لانها على التراخي فليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتامل (قوله لم يكف)  
ظاهرة وإن ضم الى نية فرض التيمم كونه للصلاة بان نوى فرض التيمم للصلاة قال في شرح العباب ما نصه  
تنبيه قال الاسنوى لو كانت يده عابطة فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتياج لنية اخرى عند  
التيمم لانه لم يندرج في النية الاولى او نية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتاج عند غسل غيره الى نية  
اخرى غير نية التيمم وله احتمال بخلاف ذلك فيها والاوجه الاول وتقديم الجنب الغسل او التيمم باقى فيه  
هذا التفصيل اه وقضية ذلك أنه لو احتاج لاربع تيممات بأن كان في كل عضو من أعضائه الاربعة علة غير  
عامة لغير الرأس وعامة له كفى نية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا يحتاج بقية التيممات لنية وإن نوى عند غسل  
صحيحه رفع الحدث فليتامل ويبقى الكلام فيما لو احتاج لتيمم خامس لعله بنحو ظهره بان كان جنباً وغسل  
ما عدا محل تلك العلة عن الجنابة ثم حصلت العلة في أعضائه الاربعة على الوجه المذكور واحتاج للوضوء فهل  
يكفى نية استباحة فرض الصلاة عند تيمم لوجه عن النية عند التيمم لعله ظهره كما يكفى عن نية تيممات الوضوء  
على ما تقرر أو يفرق فيه نظر (قوله ظاهر في انه عبادة مقصودة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه  
وذلك لانه إن اراد ان ما ذكر ظاهر في انه اراد انه عبادة مقصودة الخ اي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع بل  
هو خلاف الفرض قطعاً ضرورة ان الفرض انه لم ينو ذلك وإن اراد ان ما ذكر بدل ظاهر اعلى ذلك من غير  
ان يكون هو مراد بذلك ناو ياله فلم يثبت انه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فانه ظاهر صحيح (قوله اي  
بأوله) لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من انه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده (قوله)

وهو كذلك وإن نقل جمع عن أبي خلف الطائرى الصحة

الخلاف كما هو ظاهر ما إذا عزبت قبل وصول يده لوجه ثم قرنها بنقلها اليه لما علم بماسم انه حيث بطل نقله قبل وصول يده لوجه فتوى ورفعها اليه أو مرغه عليهما كفى ( فان نوى ) بتميمه ( فرضا ونفلا ) اى استباحتهما ( أيبعا ) عملا بنيته وافهم تسكيره الفرض عدم اشتراط توحيد فلو نوى فرضين أو أكثر استباح واحد منهما أو من غيرهما تعيينه فى إطلاقه يصلى أى فرض شاء وفى تعيينه كان تيمم لمنذورة أو لفائنة ضحى يصلى غيره كالظهر بعد دخول وقته لأنه صبح لما قصده جاز غيره لأنه من جنسه نعم لو عين فإخطأ لم يصح بخلاف الوضوء لأنه يرفع الحدث وإذا ارتفع استباح ماشاء والتيمم مبيح وبالخطأ صادفت نيته استباحة مالا يستباح (أو) نوى (فرضا) فقط ( فله النفل على المذهب ) لأنه تابع أو لوى بالاستباحة وسيعلم أن صلاة الجنابة فى حكم النفل وإن تعينت عليه وظاهر أن الطواف كالصلاة فقرضه يباح فرضها ونفلها يباح نقلها ( أو ) نوى ( نفلا ) فقط (أو) نوى (الصلاة)

الآتى وليس من محل الخلاف الخ (قوله) واعتمده (وكذا اعتمده النهاية والمغنى لكنهما جملا وفاقا للمهمات ما نقل عن أبى خالف على ما إذا استحضرت النية عند مسح الوجه فالنزاع لفظى عبارتها واللفظ الاول قال فى المهمات والمنهج الا كنهفاء باحضارها عندهما وان عزبت يمينها واستشهد به بكلام لابي خلف الطبرى وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الوالد رحمه الله تعالى جرى على الغالب لان الزمن يسير لا تعزب النية فيه غالبا حتى أنه لو لم ينو إلا عند إرادة المسح للوجه أجزأ ومقابل الأصح لا تجب الاستدامة كالمقارنة نية الوضوء اول غسل الوجه ثم انقطعت اه قال ع ش قوله مر غالبا كون التعبير بالاستدامة جريا على الغالب وان عزوبها بين النقل والمسح لا يضر ببعده فرض الخلاف بين الصحيح ومقابلة فى اعتبار الاستدامة اه وقال الرشيدى قوله مر ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة اى بل يكفى قرنها بالنقل وان لم يستحضر عند مسح الوجه اه (قوله) ماسم ( اى فى شرح نقل التراب (قوله) وليس ) لى قوله وسيعلم فى النهاية والمغنى (قوله) فلو نوى فرضين الخ ( أى كان نوى استباحة الظهر والعصر وينبغى الصحة أيضا فيما لو نوى أحد فرضين لا بعينه كان قال نوبت استباحة الظهر والعصر ع ش (قوله) ضحى ) ظرف لقوله تيمم (قوله) نعم لو عين الخ ( اى كن نوى فائنة ولا شىء عليه او ظهر او انما عليه عصر وكذا من ظن او شك هل عليه فائنة فتيمم لها ثم ذكر هالم بصح تيممه لان وقت الفائنة بالتذكر كإسيان مغنى ونهاية قول الماتن (أو) نوى فرضا فله النفل ( اى مع الفرض تقدم عليه أو تأخر نهاية ) مغنى قال ع ش قضية لإطلاق الماتن أنه يستتبع بنية الفرض الصلوات الخمس وغيرهما من الفرائض وان لم يقيد الفرض فى نية بالعنى لان الفرض اشترى الفرض العينى بحيث إذا اراد غيره لا يذكر إلا مقيدا فوجب حمل اللفظ عليه عند الإطلاق بخلاف الصلاة فانها تصدق على كل من الفرض والنفل صدقا واحدا فطلق ما ينزل على اقل الدرجات وبقي ما لو قال نوبت استباحة فرض واطلق فهل يحمل على الفرض العينى فيصلى به ماشاء او على فرض الكفاية فيصلى به صلاة الجنابة وما فى معناها فى نظر وبيعض الهواء من غير عزو وان يحمل على الجنابة تنزيلة على اقل الدرجات واقول حيث جعلت العلة التنزيل على اقل الدرجات فالاقرب حمل على من المصحف وما فى معناه لان ما يصدق به الفرض مس المصحف وحمله إذا وجب كان خيف عليه تنجس او كافرو مما يصدق عليه ذلك المكث فى المسجد إذا نذر الاعتكاف فيه فلا يصلى به فرضا من الصلوات ولا نفلا منها اه عبارة البجيرى قوله أو فرضا فتمط الخ بحمله إذا أضافه للأعلاء ما لو نوى فرضا أو أطلق كان نوى استباحة فرض ولم يرد على ذلك فانه يستتبع ما عدا الصلاة لنزله على اقل درجات الفرض وهو تمكين الحليل وحمل نحو المصحف لمن نذره او خاف عليه من اخذ كافرا سم وهذا هو الاحوط اقول قضية لإطلاق الماتن أنه إذا نوى استباحة فرض واطلق يستتبعها الفرض العينى كاحدى الصلوات الخمس كما ذكره ع ش او لا وايضا كلام النهاية والمغنى فى بيان مقابل المذهب وقول الشارح المار آنفا وتعيينه فى إطلاقه الخ كالصريح فى ذلك والله اعلم (قوله) او نوى فرضا فقط ( اى كان يقول نوبت استباحة فرض الصلاة او فرض الطواف شيخنا وهذا التصور بتقييد الفرض بالصلاة أو الطواف موافق لما مر آنفا عن البجيرى وعن ع ش آخر ومخالف لإطلاق المنهاج والمنهج وكلام النهاية والمغنى والشارح كما مر (قوله) لأنه تابع ) لعل المراد ان النقل تابع فى المشروعية للفرض فان من لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالنفل وان التوافل شرعت جبرة للفرائض فكانها مكتملة لها فعدت تابعة بهذا الاعتبار ع ش وقال بعضهم المراد ان الخطاب وقع اولا بالفرض ليلة الاسراء واما السنن فسننها النبي صلى الله عليه وسلم بعد اه (قوله) وسيعلم الخ ( اى من قول المصنف الآتى ) الاصح حجة جناز مع فرض (قوله) وظاهر ) إلى الماتن فى النهاية والمغنى (قوله) فقرضه ) اى ولو منذورا قال الشورى وطواف الوداع كالفرض العينى على الاقرب وان توقف فيه بعضهم من حيث انه ليس ركنا وللقول بأنه سنة اه ورايت إلحاقه بالعنى فى كلام غيره ايضا كرى قول الماتن (لا الفرض) منصوب

( لا الفرض ) منصوب معطوف على المفعول الذى تضمنه تنفل إذ معناه فعل النفل

يفيد فيها مداره على الالفاظ  
والنيات ليست كذلك على  
ان بناءها على الاحتياط يمنع  
العمل فيها بمثل ذلك لو فرض  
ان للالفاظ فيها دخلا فاندفع  
مالا سنوى وغيره هنا ونية  
ماعد الصلوة كسجدة  
تلاوة او مسح مصحف او  
قراءة او مكث بمسجد او  
استباحة وطء وتيسر جميع  
ماعدادها لاشتمالها لانيها  
أعلى ونية الادون لا تبيح  
الا على نعم نية خطبة الجمعة  
كنية صلاة الجنائز فيستبيح  
بها ماعد الفرض العيني  
فالحاصل ان نية الفرض تبيح  
الجميع ونية النفل او الصلوة  
او صلاة الجنائز او خطبة  
الجمعة تبيح ماعد الفرض  
العيني ونية شئ بماعد الصلوة  
لا تبيحها وتبيح جميع  
ماعدادها (و) ثالثا ورابعها  
وخامسها سواء كان عن  
حدث اكبر ام اصغر  
(مسح) جميع (وجهه)  
السابق بيانه في الوضوء إلا  
ما ياتي بالتراب اى إيصاله  
اليه ولو بخرقة ومنه ظاهر  
لحيته المسترسل والمقبل من  
انفه على شفته وينبغي  
التفطن لهذا ونحوه فانه  
كثيرا ما يغفل عنه (ثم) مسح  
جميع (يديه مع مرفقيه)  
للاية مع خبر الحاكم وصحة  
التييم ضربتان ضرورة لوجه  
وضربة لليدين إلى المرفقين  
لكن صوب غيره وقفه على  
ابن عمر رضي الله عنهما ومن

معطوف على المفعول الذي تضمنه تنفل إذ معناه فعل النفل سم وعش وقضية قول الشارح أى جازله الخ  
انه مرفوع معطوف على الفاعل الذي تضمنه تنفل (قوله لأن الفرض) إلى المتن في النهاية إلا قوله نعم إلى  
فالحاصل وقوله او خطبة الجمعة (قوله لأن الفرض الخ) اى في الأولى (تنبية) يكفى في نذر الوتر تييم  
واحد وكذا الضحى ونحو ذلك فليوبى وقال الشيخ الباى بقلا عن مشايخه لو نذر التراويح وجب عليه عشر  
تييمات لو جوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع كصلوة واحدة من هذه الجهة ولو نذر الضحى او الوتر  
كفاه تييم واحد حيث لم يندر السلام من عدد معين فان نذره وجب التييم بعدده وفي فتاوى م ر ما يوافقه  
خلاف الحج في شرح العباب اه بجري وى وياتى في هامش والنذر كفر عن عرش زيادة بسط واستظهار ما في  
شرح العباب الحج (قوله إنما يفيد فيما مداره الخ) يؤخذ منه انه لو نوى بقلبه استباحة كل صلاة استباح  
الفرض وهو الذى يتجه ولعله مراد لا سنوى إذ يحل مقامه ان يدير الحكم على مجرد التلفظ واحاد المبتدئين  
لا يحق عليهم انه لا دخل له في النية وجودا وعدم بصري (قوله على ان بناءها) اى النيات (قوله بمثل ذلك)  
أى كون المفرد المحلى بال للعموم (قوله ونية ماعد الصلوة) إلى المتن في المغنى (قوله كسجدة تلاوة) أى  
او شكر نهاية ومعنى (قوله او مسح مصحف) اى او حمله معنى (قوله او قراءة او مكث الخ) اى لنحو جنب  
نهاية ومعنى (قوله يبيح) الاولى التانيث (قوله نعم نية خطبة الجمعة الخ) الذى اعتمده شيخنا الشهاب  
الرملى اى وولده ان خطبة الجمعة لها حكم الفرض العيني وفاقا لظاهر كلام الشيخين نظر لانها بدل ركعتين على  
قول فلا يجمع مع فرض عيني بتييم واحد ولو تيمم لها جاز ان يفعل بذلك التييم الفرض العيني سم (قوله)  
فالحاصل الخ عبارة شيخنا والحاصل أن المراتب ثلاثة المرتبة الاولى فرض الصلوة ولو مندورة فرض  
الطواف كذلك وخطبة الجمعة لانها بمنزلة ركعتين فهي كصلاتها عند الرملى ويحاط فها عند ابن حجر  
كشيخ الاسلام فلا يصلى بالتييم لها فرضا ولا يجمع معها فرضا اخر ولو مثلها فلا يحطب ثانيا بعد ان خطب  
او لا بتييم واحد ولو كان في المرة الاولى زائدا على الاربعين خلافا لاقاسم وله جمع الخطبتين على المنبر  
الواحد بتييم واحد لانها فرض واحد المرتبة الثانية نفل الصلوة ونفل الطواف وصلوة الجنائز لانها وإن  
كانت فرض كفاية فالاصح انها كالنفل المرتبة الثالثة ماعد ذلك كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من  
الجنب ونحوه ولو مندورة ومس المصحف وتمكين الخليل فاذا نوى واحدا من المرتبة الاولى استباح واحدا  
منها ولو غير ما نواه استباح معه جميع الثانية والثالثة وإذ نوى واحدا من الثانية استباح جميع الثالثة  
دون شئ من الاولى وإذ نوى شيئا من الثالثة استباحها كلها وامتنعت عليه الاولى والثانية اه (قوله وثالثها  
ورابعها الخ) يعنى ان قول المتن (ومسح وجهه) إشارة إلى الركن الثالث (قوله ثم يديه الخ) إشارة إلى  
الرابع (قوله ثم) المفيد لترتيب إشارة إلى الخامس ولا فرق في ذلك بين التييم عن حدث أكبر أو أصغر  
وغسل مسنون أو وضوء مجددا وغير ذلك مما يطلب به التييم معنى ونهاية (قوله وجميع وجهه) اى او وجهيه  
نهاية اى حيث وجب غسلهما بان كانا اصليين او احدهما زائدا واشتبه او تميز وكان على سمت الاصل  
فان تميز ولم يكن على سمت لم يجب غسله فلا يجب مسحه ع ش (قوله إلا ما ياتي) كانه إشارة إلى عدم وجوب  
إيصاله منبت الشعر الخفيف فان كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فليتا مل سم ويمكن ان  
يقال اكتفاء بالاول (قوله بالتراب) متعلق بمسح وجهه (قوله ومنه) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغنى  
(قوله ثم مسح جميع يديه الخ) وياتى هنا ما مرفى الوضوء من غسل من قطعت يده او بعضها وجوبا او ندبا  
وكذا زيادة يداو اصبع وتدلى جلدته نهاية (قوله ومن ثم) اى لاجل ذلك التصويب (قوله اختار المؤلف)

(قوله نعم نية خطبة الجمعة الخ) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى أن خطبة الجمعة لها حكم الفرض العيني وفاقا  
لظاهر كلام الشيخين نظر لانها بدل ركعتين على قول فلا يجمع معها فرض عيني بتييم واحد ولو تيمم لها جاز  
ان يفعل بذلك التييم الفرض العيني (قوله إلا ما ياتي) كانه إشارة إلى عدم وجوب إيصاله منبت الشعر الخفيف  
فان كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فليتا مل (قوله ثم يديه الخ) هذا إشارة إلى ركعتين مسح اليدين

الظاهر فيه والسكن البدلية  
المقتضية لا عطاء البدل حكم  
المبدل منه قدر ترجح الاول  
على أنه واقعة حال فعلية  
محملة فقدم مقتضى البدلية  
لأنه لم يتحقق له معارض  
ومن ثم وجب الترتيب  
هنا كونه ثم وإنما لم يجب  
في الغسل لأنه لما وجب فيه  
تعميم البدن صار كله  
كعضو واحد ومن ثم يجب  
وان تمك لان تعميم البدن  
بالتراب لا يجب مطلقا فلم  
يشبه الغسل ويكفي غلبة  
ظن تعميم العضو بالتراب  
وقد يعترض وجوب  
الترتيب بأن في حديث  
البخارى المذكور ما  
يصرح بعدمه لولا تأويل  
الواو ثم نظرا للبدلية  
المذكورة (ولا يجب)  
بل ولا يسن (إصالة)  
أى التراب (منبت الشعر  
الخفيف) في وجهه أو يدلا  
فيه من المشقة وبه فارق  
الوضوء (ولا ترتيب)  
بالفتح واجب بل مندوب  
(في نقله) أى التراب إلى  
العضوين (في الأصح فلو  
ضرب يديه) التراب معا  
(ومسح يمينه) أو يساره  
(وجهه ويساره) أو يمينه  
(يمينه) أو يساره (جاز)  
لأن الفرض الأصلي المسح  
والنقل وسيلة إليه فلم

أى في شرح المذهب والتنقيح وقال في الكفاية أنه الذى يتعين ترتيبه اهـ وهذا من جهة الدليل وإلا فالمرجح  
في المذهب ما في المتن معنى (قوله) قدر ترجح الاول (أى ما في المتن (قوله) على أنه) أى ما في حديث الصحيحين (قوله)  
ومن ثم) أى لاجل تقديم مقتضى البدلية (قوله) وجب (أى قوله) ويكفي في النهاية (قوله) وجب الترتيب  
فبشروط تقديم مسح الوجه على مسح الدين (قوله) كونه (أى فى الوضوء) ولو منع شخص من الوضوء إلا  
منكسا حصل له غسل الوجه ويتمم للباقي لعجزه عن الماء ولا إعادة عليه لأنه فى معنى من غصب ماءه بخلاف  
مالوا كره على الصلاة محدثا فإنه تلزمه الإعادة لأنه لم يأت عن وضوئه يبدل في هذه بخلاف الأولى نهاية ونحوه  
فى الاسنى أى والمغنى وقضيته عدم وجوب الإعادة فى الأولى وإن كان يتمم بمحل لا يسقط به الفرض ولعل  
وجهه ان التيمم ليس لعدم الماء حسا حتى ينظر لما ذكر بل لوجود الحيلولة نعم قد ينظر فيه باعتبار آخر  
وهو ان هذا العذر نادر وإذا وقع لا يدوم وأليس كذلك يتأمل بصرى واستقر بعرش ما قبل نعم الخ عبارته  
قوله مر ولا إعادة عليه الخ ظاهره وإن كان بمحل يغلب فيه وجود الماء وقياس ما تقدم عن سم فيمن  
كان فى سفينة وتيمم فيها الخوف الغرق ان محل عدم الإعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه فقد الماء بقطع  
النظر عن البحر الذى فيه السفينة ان محل عدم الإعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه وجود الماء  
ويحتمل عدم الإعادة مطلقا لكون المانع حسيا فأشبهه ما لو حال بينه وبين الماء سبع ولعله الأقرب اهـ  
(قوله) وإنما لم يجب الخ) عبارة المغنى فان قيل لم يجب الترتيب فى الغسل ووجب فى التيمم الذى هو بدل منه  
اجيب بان الغسل لما وجب فيه تعميم جميع البدن صار كعضو واحد والتيمم يجب فى عضوين فقط  
فأشبهه الوضوء اهـ (قوله) ومن ثم يجب الخ) يعنى من اجل عدم وجوب التعميم فى التيمم ووجب الترتيب  
فيه وان لم تف به عبارته وحق التعبير وهنا لما لم يجب التعميم أصلا لم يشبهه الغسل فوجب الترتيب وان  
تمك (قوله) مطلقا) أى سواء كان التيمم عن حدثا كبيرا أصغر (قوله) وقد يعترض الخ) لعل الانسب  
تقديمه على قوله ويكفي الخ (قوله) ما يصرح بعدمه) أى تصریح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب  
وغیره سم (قوله) نظرا الخ) مفعول له لقوله تأويل الخ (قوله) بل ولا يسن) إلى التنبيه فى النهاية والمغنى  
ما يوافقه (قوله) لما فيه من المشقة) وعلم حكم الكشيف بطريق الأولى نهاية ومعنى قول المتن (فلو ضرب  
بيديه الخ) قد يستشكل فترجع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمين ثم باليمين  
بالييسار يتضمن ترتيب النقل إذ فى مسح الوجه باليمين نقل بها اليه ان رفعها اليه اوبه منها ان وضعه عليها  
وكذا فى مسح اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه  
واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان ردد اليمين عليه ثم اليمين بان ردد اليسار عليها ان صح  
اجزاء ذلك فيرفع الاشكال وحينئذ تصور مشكلة الحرق الآتية بوضعها دفعة واحدة على الوجه واليد ثم  
ترتب ترديدها عليها فيندفع الاشكال الاتى فيها فليتا مل سم بحذف وقوله ان صح اجزاء ذلك باتى عن النهاية  
ما يفهم اجزاءه عن عرش والشيدى ما يفيد (قوله) يشترط) إلى قوله غير معفو عنه فى النهاية والمغنى (قوله)  
تقدم طهره الخ) فلو مسح وعلى يده نجاسة لم يصح تيممه لان التيمم لا باحة الصلاة ولا بإباحة مع المانع فأشبهه  
التيمم قبل الوقت ولهذا التيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه ولو تنجس يده بعد تيممه لم يبطال تيممه نهاية  
ومعنى قال عرش قوله مر لم يصح الخ أى سواء قدر على إزالة النجاسة أو لا وعليه فلو غلب عن إزالة النجاسة على

والترتيب (قوله) ما يصرح بعدمه) أى تصریح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب وغیره (قوله) فلو ضرب  
بيديه الخ) قد يستشكل فترجع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمين ثم باليسار  
يتضمن ترتيب النقل إذ فى مسح الوجه باليمين نقل بها اليه ان رفعها اليه اوبه منها ان وضعه عليها وكذا فى مسح  
اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين  
دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان ردد اليمين عليه ثم اليمين بان ردد اليسار عليها ان صح اجزاء ذلك فيرفع  
الاشكال وحينئذ تصور مشكلة الحرق الآتية بوضعها دفعة على الوجه واليد ثم ترتب ترديدها عليها

إذا كان معه من الماء ما يكفي لازالة الخبث القادر هو على إزالته سواء المسافر والحاضر وإن لم يمتد له إلا إعادة بكل تقدير وتقديم الاجتهاد في القبلة لاستر العورة لانه اخف ولهذا لا تجب الاعادة مع العري بخلاف ما مع الخبث وعدم القبلة (٣٦٣) (ويندب) للتيمم جميع ما مر في الوضوء

بما يتصور جريانه هنا فن ذلك (التسمية) اولا حتى جنب ونحوه والذكر آخره السابق ثم وذكر الوجه واليدين بناء على نديه والاستقبال والسواك ومحل بين التسمية واول الضرب كما انه ثم بين غسل اليد والمضغ والغرة والتججيل وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه وتخليل اصابعه كما يأتي (ومسح وجهه ويديه بضربتين) لورودهما مع الاكتفاء بضربة حصل بها التعميم وقيل يسن ثلاث ضربات لكل عضو وضربة (قلت الاصح المنصوص وجوب ضربتين وان امكن بضربة بخرفة ونحوها) كان يضرب بخرفة كبيرة ثم مسح ببعضها وجهه وبعضها يديه (والله اعلم) لخبر الحاكم المارافا بما فيه قيل ويشكل على وجوبهما جواز التمسك وبردانه لا اشكال في ذلك لان المراد بالضرب النقل ولو بالعضو الممسوح كما مر لا حقيقة الضرب والتمسك يشترط فيه الترتيب كما مر فاذا تمك وجهه ثم يديه فقد حصل له نقلتان نقلة للوجه ونقطة لليدين وآثر والتعبير بالضرب لموافقة لفظ الحديث والغالب اذ يكفي وضع اليد على تراب ناعم بدونه كما كان قوله فيه ضربة للوجه وضربة

ماله كفاقد الطهورين لحركة الوقت ويعيد اه (قوله إذا كان معه من الماء الخ) قضيته انه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه مع بقاء النجاسة وبه افتى لكنه خولف في ذلك سمع عن شومن خالفه فيه النهاية والمغني كما مر (قوله بكل تقدير) اي تقدم الطهر او تأخر كركدي (قوله وتقديم الاجتهاد) والوجه صحة التيمم قبل الاجتهاد في القبلة نهاية ومغني وكذا في الاسنى آخر (قوله لاستر العورة الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله جميع ما مر) هل منه ذلك فيه نظر سم (قوله اولا) الى قول المتن في النهاية الا قوله ومحل الى والغرة الخ (قوله وان لا يرفع الخ) عطف على قوله جميع ما مر الخ قول المتن (قلت الاصح الخ) هو هنا بمعنى الراجح بقريته جمعه بينه وبين المنصوص ولا يصح حمله على ظاهره لما يلزم عليه من التناقض فان الاصح من الالوجه لاصحاب والمنصوص للامام وفي الوصف بهما معا تنافع عن (قوله كان يضرب) الى قوله على ماني المجموع في النهاية وكذا في المغني الا قوله يشترط الى وآثر (ثم مسح ببعضها وجهه الخ) اي دفعة واحدة نهاية قال عن شومن والشيدى واللفظ الاول البطلان على هذا الوجه واضح ولكنه لعدم الترتيب لعدم تعدد الضرب وقد مر ان خصوص الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو مسح ببعض الخرقه وجهه ثم باقيا يديه اه عبارة سم لا يخفى اشكاله لان مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها لتحقق النقل به او رفع البعض الى العضو فعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال إلا ان يجاب بما تقدم فليتامل اي وهذا التصور مقيد بما إذا كان تريدا الخرقه عليها دفعة واحدة كما مر عن النهاية واما اذا تردد ببعضها على الوجه ثم باقيا على اليدين فيجزى هذا المسح ويندفع الاشكال (قوله بما فيه) اي من كونه موقوفا على ابن عمر (قوله والغالب) اي وللغالب (قوله اذ يكفي وضع اليد الخ) لالكونه شرطا اذ يكفي الخ (قوله كان قوله فيه) اي قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر المار (قوله وبعضها الخ) الاولى ثم ببعضها الخ (قوله مع أخرى اليدين) او باخرى فقط كما هو ظاهر سم لكنه لا يذبح المدعى ولو قال او ببعضها بعض اليدين فقط لظهر التقريب (قوله والا كرهت الخ) لعل المراد بالكرهه خلاف الاولى على طريقة المتقدمين لان ذلك مخالف للحديث نعم ان ثبت نهى خاص لم تبع بصري (قوله الصورة المذكورة) يريد بها قوله كان يضرب بخرقه الخ كركدي (قوله الواجبة فيها) اي في تلك الصورة لعدم كفاية ضربة وجوب

فيندفع الاشكال الآتي فيهما فليتامل وقد يستدل على صحة اجزاء ذلك فيرفع الاشكال بما سيأتي في قوله ووصول الغبار بين الاصابع من ان التفريق في الاولى لا يمنع اجزائه في الثانية إذا مسح به الخ فتأمل وقد منع هذا الاستدلال بتعدد النقل في صورة وصول الغبار بين الاصابع لان وصوله لما بينها ونقل ما بينها ونقل ما عدا ما بينها الى الوجه نقل آخر لوجه فقد تعدد النقل مع سبق النقل لما بينها ولا يضرب لان الشرط ترتيب المسح لا النقل بل الشرط فيه تعدد لكن هذا لا يضرب في تصور مسئلة الخرقه بوضعها على الوجه واليدين دفعة واحدة ان صح ان هذا نقل واحد وان ترتيب الازدياد عليها لا يمنع من وحدته وقد يدل على وحدته ان الظاهر انه لو وضع الوجه واليدين على الارض دفعة واحدة ثم رتب الازدياد عليها لم يكف فليتامل (قوله إذا كان معه من الماء) قضيته انه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه مع بقاء النجاسة وبه افتى لكن خواف في ذلك (قوله) وتقديم الاجتهاد رجح في شرح الروض في موضع جواز التيمم قبل الاجتهاد وذكر في موضع آخر قيل عن التحقيق ما مشى عليه الشارح واعتمد الاول (قوله جميع ما مر) يشمل السواك وهو ظاهر وسيماني وهل منه ذلك فيه نظر (قوله ثم مسح ببعضها الخ) لا يخفى اشكاله لان مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها لتحقق النقل به او رفع البعض الى العضو فعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال إلا ان يجاب بما تقدم فليتامل (قوله مع أخرى اليدين)

اليدين للغالب أيضا إذ لو مسح ببعض ضربة الوجه وبعضها مع أخرى اليدين كفى وتجوز الزيادة على ضربتين ان لم يحصل الاستيعاب بهما والا كرهت على ماني المجموع عن المحامي والروائي (تنبيه) الصورة المذكورة بدقه قوله وان امكن بضربة بخرقه هل الضربة الثانية الواجبة فيها

يمسح بها اليدين جميعهما أو بعض احدهما مبهما أو معينا لانه لو علم بالاولى الوجه وبعض اليدين جاز للنظر في ذلك بحال والذي يتجه ان الذي يجب مسحه بها هو آخر جزء مسحه من (٣٦٤) البدن هذا هو الذي تتعين الضربة الثانية له فيقع بالاولى لغو بخلاف ما قبله (ويقدم) ندبا

(يمتثله) على يساره (و)  
يقدم ندبا أيضا (أعلى وجهه)  
على باقيه كالوضوء فيهما  
وأسقط من أصله ندب  
الكيفية المشهورة في مسح  
اليدين لعدم ثبوت شيء فيها  
ومن ثم نقل عن الأكثرين  
انها لا تندب لكنه مشى  
في الروضة على نهدبها وإنما  
سن في مسح إحدى الراحتين  
بالأخرى ولم يجب لتأدي  
فرضهما بوضوء بعد مسح  
الوجه وجز مسح الذراعين  
بترابهما لعدم انفصاله  
ولاحاجة لتعذر مسح الذراع  
بكفها فهو كغسل الماء من  
محل إلى آخر ما يغلب فيه  
التقاض ويعذر في رفع اليد  
وردها كما مر كرد متقاض  
يغلب في الماء (وتخفيف الغبار)  
من كفيه ان كشف بالنقض  
أو المنفخ حتى لا يبقى الا قدر  
الحاجة للتابع ولئلا يشوه  
خلقه ومن ثم لا يسن تكرار  
المسح ويسن ان لا مسح  
التراب عن أعضاء التيمم  
حتى يفرغ من الصلاة  
(ومواالة التيمم) بتقدير  
التراب ماء (كالوضوء)  
فتسن وقبل يجب لانه بدله  
(قات وكذا الغسل) تسن  
مواالاته كالوضوء وخرجا  
من الخلاف (و) ويندب  
تفريق اصابعه (ولا) أي

ضربتين مطلقا (قوله يمسح بها الخ) أي يعيد بها مسح اليدين كردى (قوله والذي يتجه الخ) أقول ما ذكر  
انه الذي يتجه فيه نظر لان أي جزء من اليد لو ابقاه للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول مسح من اليد  
أو آخره أو غيرهما كفي فليتامل سم وبوافقه قول النهاية والمغنى ولو ضرب بنحو خرقة ضربة ومسح بها  
وجهه ويديه سوى جزء منهما أو من احدهما كاصبع ثم ضرب ضربة أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز  
لوجود الضربتين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق بخلافه (قوله ندبا) الى قوله واسقط  
في النهاية والمغنى (قوله يقدم ندبا) ايضا لاجل حاجة اليه (قوله ندب الكيفية المشهورة) اعتمده النهاية والمغنى  
عبارة الاول وياتى به على كفيته المشهورة وهي ان يضع بطون اصابع اليسرى سوى الابهام على ظهور  
اصابع اليمنى سوى الابهام بحيث لا يخرج انا من اليمنى عن مسحة اليسرى ولا مسحة اليمنى عن انا من  
اليسرى ويمر بها على ظهر كف اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم اطراف اصابعه الى حرف الذراع ويمر بها الى  
المرفق ثم يدبر بطن كفها الى بطن الذراع فيمرها عليه رافعا ابهامه فاذا بلغ الكوع امر لهما اليسرى  
على ابهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى اه (قوله لعدم ثبوت شيء الخ)  
عبارة المغنى وهي كافي المجموع مستحبة وان قال ابن الرفعة انها غير مستحبة لانه لم يثبت فيها شيء لان من حفظ  
حجة على من لم يحفظ وصورتها ان يضع بطون اصابع اليسرى الخ (قوله نقل) أي المصنف (قوله وانما سن)  
الى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله فيها) أي في الكيفية المشهورة (قوله لعدم انفصاله) يتأمل سم  
(قوله فهو) أي مسح الذراعين بتراب الراحتين (قوله كما مر) أي في شرح وكذا ما تناثر في الاصح (قوله ومن  
ثم) أي لاجل ان لا يحصل التشويه (قوله ويسن ان لا يمسح التراب الخ) ظاهره وان حصل منه تشويه وهو  
ظاهر لانه اثر عبادة غش (قوله حتى يفرغ من الصلاة) أي التي فعلها فرضها ونقلها فيستحب ادامته حتى  
يفرغ من الرواتب البعدية ومن الوتر اذا فعله اول الليل عش (قوله بتقدير التراب ماء) أي والمسح  
مغسولا لانه (قوله فتسن) وتسن المواالة ايضا بين التيمم والصلاة وتجب في تيمم دائم الحدوث كالتيمم في  
وضوءه نهاية ومعنى وتجب ايضا في وضوء السليم عند ضيق وقت الفريضة نهاية والاولى في طهارة السليم الخ  
(قوله ووصول الغبار الخ) عبارة المغنى فان قيل يلزم على التفريق في الاول عدم صحة تيممه لمنع الغبار  
الحاصل فيها بين الاصابع ووصول الغبار في الثانية اجيب بانه لو اقتصر على التفريق في الاول اجزاء لعدم  
وجوب ترتيب النقل كما مر فحصول التراب الثاني ان لم يزد الاول قوة لم ينقصه وأيضا الغبار على المحل لا يمنع  
المسح بدليل ان من غشبه غبار السفر لا يكلف نفضه الخ (قوله في الثانية) يعني بعد الضربة الثانية بقرينة  
ما بعده (قوله على ان الحاصل الخ) قد يشكك ما افاده ذلك من عدم ضرر اليسر على ما تقدم من اطلاق انه  
يضر الخليط وان قل فتأمل سم وعش واجاب الرشيدى بما نصه لا يشكل عليه ما مر من كون الخليط يضر  
مطلقا وإن قل للفرق الظاهر بين ما على العضو خصوصا وهو من جنس التراب المسحوب به وبين خليط اجنبى  
طارى فاندفع ما في حاشية الشيخ عش هنا وفي جوابه نظر وبقي انه لا وجه لتصدير هذا الجواب بعلي  
بل هذا الجواب مبنى على تسليم منع الاجزاء كما يعلم مما مر آتفا عن المغنى (قوله من ذلك) أي من التفريق في

أى أو بأخرى فقط كما هو ظاهر (قوله والذي يتجه) أقول ما ذكر انه الذي يتجه فيه نظر لان أي جزء من  
اليد لو ابقاه للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول مسح من اليد أو آخره أو غيرهما كفي فليتامل  
(قوله لعدم انفصاله) يتأمل (قوله فتسن) وكذا تسن المواالة بين التيمم وبين الصلاة (قوله على ان  
الحاصل من ذلك غلبا غبار يسير الخ) قد يشكك ما افاده ذلك من عدم ضرر اليسر على ما تقدم من اطلاق

اول كل ضربة لانه ابلغ في اثاره الغبار لا اختلاف موقع الاصابع فيسهل تعميم الوجه بضربة واحدة وكذا اليدان ووصول  
الغبار بين الاصابع من التفريق في الاول لا يمنع اجزائه في الثانية إذا مسح به لما مر ان ترتيب النقل غير شرط فصول التراب الثاني  
من التفريق في الثانية ان لم يزد الاول قوة لا ينقصه على ان الحاصل من ذلك غلبا غبار يسير على المحل وهو لا يمنع الاجزاء بتراب التيمم



ومن ثم لو غشيت غبار لم يكلف نفعه للتيمم إلا إن منع وصول ترابه للعضو وعليه يحمل إطلاق التهذيب وجوب النفص وظاهر أنه لا يضر وصول الغبار من الأولى وإن كثرت لتقرر أن ترتيب النقل غير شرط فالواصل من الأولى يصلح للتيمم به إذا مسح به وفارق مسألة التهذيب بأنه لا نقل فيها ومن ثم لو أخذ التراب فيها بيده ونوى ثم مسح به أجزأ وإن كثر كما علم بعامر (٣٦٥) فيما لو سفته رجع على وجهه ولا ينافي نذب

التفريق في الثانية نقل إن الرفعة الاتفاق على وجوبه فيها لأنه لا يحمل على ما إذا لم يرد التخليل والأول على ما إذا اراده فالواجب فيها أما التفريق وأما التخليل فهو مع التفريق سنة (ويجب نزع خاتمه) عند المسح (في) الضربة (الثانية والله اعلم) ولا يكفي تحريكه لتوقف وصول التراب لمحلته على نزعه لكثافته وإن اتسع خلافا لما يوجهه تعيين غير واحد بغالبها لأن انتقاله للتخاتم بالتحريك ثم عوده للعضو يصيره مستعملا وليس كانتقاله للبدن الماسحة ثم عوده للحاجة إلى هذا دون ذلك ويسن في الأولى لمسح وجهه بجمع يديه للتابع فان قلت قولك لأن انتقاله إلى آخره غير كاف لأنه ان وصل للتخاتم قبل مس العضو فلا استعمال أو بعده فقد طهر العضو بمسه قلت بل هو كاف لحالة أخرى اغفلما حصرك وهي أن التراب لا بد أن يصيب جزءا ماتحت التخاتم الذي تجافي عنه وهذا التراب يحتمل التكافؤ الذي من شأنه أنه طبقة فوق أخرى ومعلوم أن السفلى

الأولى (قوله ومن ثم) أي لأجل عدم المنع (قوله غبار) أي في السفر نهاية (قوله إلا أن منع) أي الغبار وصول ترابه أي التيمم (قوله وعليه الخ) أي المنع (قوله وجوب النفص) أي لغبار السفر مثلا (قوله وفارق) أي الغبار من الأولى (قوله فيها) أي في مسألة التهذيب (قوله ولا ينافي) إلى الماتن في النهاية والمغنى (قوله وأما التخليل) أي لأن ما وصل إليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح فاحتاج إلى التخليل ليحصل ترتيب المسحين نهاية ومعنى (قوله عند المسح) أي لا عند النقل نهاية ومعنى (قوله ولا يكفي تحريكه) خلافا للنهية والمغنى عبارتهما وإيجابه ليس لعينه بل لا يصل التراب لما تحته لأنه لا ينافي غالبا إلا بالنزع حتى لو حصل الفرض بتحريكه أو لم يحتاج إلى واحد منها لسمته كفي اه (قوله لتوقف الخ) علة لوجوب النزاع وقوله لكثافته علة للتوقف وقوله وإن اتسع الخ غايته لقوله ولا يكفي تحريكه (قوله لأن انتقاله الخ) تعليل لها وردته النهاية بما نصه لا يقال تحريك الخاتم غير كاف وإن اتسع إذ بانتقاله للتخاتم بالتحريك الخ لا نا تمنع انتفاء الحاجة هنا الصيرورة ثنائيا عن مباشرة اليد وأيضا فوصول التراب لمحل مع عدم الاعتداده في حكم عدم وصوله في نفسه ثم عوده يفرض كأنه أول ما وصله الآن فافهم اه (قوله ويسن في الأولى الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله غير كاف) أي في إنتاج عدم كفاية التحريك (قوله ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الخ) إن أراد انتقاله إليه ابتداء من غير توسط انتقال إلى الخاتم فأي محذور فيه إذ التراب كالماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال بل أولى لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الماء كإمر وإن أراد بعد انتقاله إلى الخاتم فهو ظاهر بناء على ما قرره من الفرق بين الخاتم واليد على ما فيه غير أن هذا الفرض غير لازم ثم رايت المحشى سم قال قوله وبتحريك الخاتم الخ هذا إنما يفيد أن سبب استعماله انتقاله عما أصابه إلى الجزء الذي يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كاهو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إذا أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو فلا يصح قوله فلا يظهر فتأمل اه بصري (قوله مطلقا) أي اتسع أم لا حرك أم لا (قوله يتيقن عموم التراب الخ) انظر مع قوله السابق ويكنى غلبة تعميم العضو الخ الموافق لما مر في الوضوء والغسل (قوله لمرض الخ) عبارة النهاية والمغنى في شرح بطل واحترز بقوله لفقد ماء عما إذا كان لمرض ونحوه فلا يبطل تيممه إلا بالقدرة على استعماله ولا اثر لوجوده قبلها اه (قوله لم يبطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة سم (قوله إلا بالبرء) أي لا بوجود الماء أو ثمنه (قوله يجعل الفقد) أي الآتي (قوله وكذا وجده) أي يجعله شاملا للشرعي سم (قوله بأن يزول الخ) تصوير للوجدان الشامل للشرعي (قوله بما منع آخر) تصريح بأن البرء لا يبطل مع وجود المانع سم (قوله أو لفقد ماء) غطف على لمرض (قوله أو ثمنه) إلى قوله ويؤخذ في المغنى لا قوله عن الوضوء قول الماتن (إن لم يكن في صلاة) أما بعد شروعه فيها فلا بطلان بتوهم أو شك أو ظن مغنى ونهاية ويأتى في الشارح ما يفيد اه (قوله

أنه يضر الخليط وإن قل فتأمل اه (قوله علي ما إذا لم يرد التخليل) ينبغي إذا لم يخل أن يشترط أن لا يكون الغبار الحاصل من الأولى مانعا من وصول الغبار الثاني إلى العضو فتأمل اه (قوله ينتقل الخ) هذا إنما يفيد أن سبب استعماله انتقاله عما أصابه الحاجز الذي يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كاهو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إن أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو لم يصح قوله فلا يظهر فتأمل اه (قوله لم يبطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة (وكذا وجده) أي يجعل شاملا للشرعي (قوله بما منع آخر)

مستعمله لأنها الماسة دون التي فوقها وبتحريك الخاتم ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الذي يلي الأول عالم يصبه تراب فلا يطهره وهكذا كل جزء فرضته أصابه التراب دون ما يليه فاتضح أن المانع موجود مع وجود الخاتم مطلقا فتعظن له نعم أن فرض تيقن عموم التراب لجميع ماتحت الخاتم من غير تحريكه فلا اشتكال في الأجزاء حيثئذ (ومن تيمم) لمرض لم يبطل تيممه إلا بالبرء وقد يشبه الماتن أن يجعل الفقد شاملا للشرعي وكذا وجده بأن يزول مانعه ولم يقتصر بما منع آخر أو (لفقد ماء فوجده) أو ثمنه مع إمكان شرائه وإن قل (ان لم يكن في صلاة) بأن كان

قبل الرأى من تكبيرة  
الاحرام (بطل) تيممه  
وان ضاق الوقت عن  
الوضوء اجماعا وكذا لو  
توهمه وان زال توهمه  
سريعا كان رأى ركبا  
او تخيل سرا با ماء أو سمع  
من يقول عندي لفلان  
أو نجس أو مستعمل أو ماء  
ورداً لانه لم يأت بالمنايع إلا  
بعد توهمه الماء بمجرد  
سماعه للفظه بخلاف اودعني  
فلان ماء وهو يعلم غيبته  
وعدم رضاه بأخذه اما لو لم  
يعلم ذلك فيبطل لانه يلزمه  
البحث عنه ولا نه إذا شك في  
الرضا صار أخذه متوهم  
الحل وإنما يبطل فيما إذا  
رآه مثلاً أو توهمه (ان لم  
يقترن) وجوده أو توهمه  
(بمانع كعطش) وسبع  
وتعذر استقاء لانه حينئذ  
كالعدم ويؤخذ منه ان  
كل مامنع وجوب الطلب  
كذلك ومنه أن يخشى من  
لا تلزمه الاعادة خروج  
الوقت لو طلبه فقولهم  
هنا وان ضاق الوقت محلّه  
فيمن يلزمه طلبه وان خاف  
خروج الوقت وهو من تلزمه  
الاعادة وهذا معلوم بما  
قدموه في الطلب فوجب  
حمل اطلاقهم هنا عليه  
كما تقرر

قبل الرأى أى قبل تمامها بقرينة ما يأتي فيشمل صورة المعية بصري وسموع (قوله وان ضاق الوقت)  
سيأتي تقييده بمن تلزمه الاعادة (قوله عن الوضوء) والغسل (قوله اجماعا) والخبر ان ذر التراب كافيك ولولم  
تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فامسه جلدك نهاية ومعنى (قوله وكذا لو توهمه) الى قوله ولو خذني  
النهاية إلا قوله عن الوضوء (قوله لو توهمه) منه ما لو توهم زوال المانع الحسى كان توهم زوال السميع فيبطل  
تيممه لو جوب البحث عن ذلك بخلاف زوال المانع الشرعى كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم  
للشارح م ومنه كما قال حجج في شرح العباب ما لو رأى رجلا لا يسأل إذا احتمل ان تحت ثيابه ماء عش (قوله  
وان زال توهمه) ومحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة  
فيه نهاية واقول هذا شامل لمن يلزمه القضاء ومع ذلك لا ينافيه ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان  
خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده سم عبارة السيد البصري ينبغي ان تقديم مسائلنا العلم والتوهم بما  
إذا كان فيها بمحل يجب طلبه منه اخذاً من تعليله وان لم ار من صرح به حتى لو قال ان بمحل كذا وهو فوق  
القرب ماء مباحاً وهو فوق حد الغوث ماء نجسا يظهر انه لا يبطل تيمم ساعه في الحالين اه (قوله كان رأى  
ركبا) او غمامة مطبقة بقر به نهاية ومعنى (قوله سرا با) وهو ما يرى وسط النهار يشبه الماء وليس بماء كما في  
القاموس عش (قوله او سمع الخ) قال في الخادم ولو قال لفلان عندي من ثمن خمر ماء بطل تيممه لو جوب  
البحث عن صاحب الماء وطلبه منه ولو سمع قائلاً يقول عندي للعطش ماء لم يبطل تيممه بخلاف عندي ماء  
للعطش ونظيره عندي ماء لوضوئى ولو وضوئى ماء فيبطل في الاولى دون الثانية نهاية قال عش قوله لم رعن  
صاحب الماء اى الذى اشتراه واضع اليد على الماء منه بضمن الخمر وقوله لم يبطل تيممه معتمدا اه (قوله  
او نجس او مستعمل) عطف على لفلان وقوله او ماء ورد عطف على ماء (قوله بخلاف اودعني الخ) وكذا لو  
قال عندي لغائب ماء لم يبطل تيممه ولو قال عندي لحاضر ماء بطل تيممه معنى (قوله وهو يعلم غيبته) اى  
يستحضر في ذهنه عند سماع لفظ الماء ما ذكر فيما يظهر بصري فان كان يعلم حضوره ولم يعلم من حاله شيئاً  
يبطل لو جوب السؤال عنه نهاية (قوله اما لو لم يعلم الخ) شامل للشك فيبطل بالشك في الصورتين عش وسم  
قال البصري قوله اما لو لم يعلم الخ صادق بما إذا علم الغيبة والرضا لكن مع العلم بعدم تمكين الوديع منه وهو  
محل تأمل فينبغي ان يكون حكمه كسابقه اه اى فلا يبطل (قوله صار اخذ متوهم الحل) المتوهم اما  
المرجوح او الواقع في الوهم اى الذهن فيشمل الراجع وعلى كل فالتميز بالمشكوك الاولى وان امكن حمل  
التوهم على الثانى والشك على مطلق التردد الشامل للطرفين والوسط بصري وفيه تأمل بل تعبير الشارح  
أنسب بقوله أولاً وكذا لو توهمه وبحمل جملة اخذه الخ على اسم صار (قوله ويؤخذ منه ان كل مامنع وجوب  
الطلب الخ) محله واضح فيما إذا كان الوجدان مع الحاجة الى الطلب اما لو كان حاضرا عنده فيبطل  
تيممه مطلقا اخذاً ما تقدم ثم رایت المحشى سم قال قوله محله الخ قد يقال لا يحتاج اليه بل هو ممنوع لان

تصریح بأن البرء لا يبطل التيمم مع وجود المانع (قوله قبل الرأى) ان أراد قبل تمامها شمل وجدانه في  
اثنائها وهو متجه موافق لقوله في شرح الارشاد وقضية قوله قبل احرام انه لو راه في اثناء تكبيرة الاحرام  
كان كذلك لان الاحرام انما يتحقق بانتهاء اه ويبقى وجدانه مع تمامها ويحتمل انه كذلك ايضا لان  
الدخول بتمامها وقد قارن المانع ويؤيد ذلك قول الشارح الا انى بان كان بعد تمام الرأى من تكبيرة  
الاحرام (قوله وكذا لو توهمه وان زاد توهمه سريعا الخ) ومحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو  
سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه شرح م راقول هذا شامل لمن يلزمه القضاء ومع ذلك لا ينافيه  
ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء ان خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده (قوله عندي ماء الخ)  
في الخادم ولو قال عندي من ثمن خمر ماء بطل التيمم وان كانت هذه الصيغة غير ملزمة في الاقرار فانه يجب عليه  
البحث عن صاحب الماء وطلبه منه اه (قوله وعدم رضاه) بقى الشك في رضاه اذا خلا في اما الخ (قوله  
محله فيمن يلزمه طلبه) قد يقال لا يحتاج لذلك في الوجدان بل هو ممنوع لان المراد يوجد ان الماء حصوله

وإنما يبطل بتوهم ستره أو بره لعدم وجوب طلبها الغلبة الضنة بها وعدم حصوله بالطالب (٣٦٧) (فرع) ذكر شارح هنا كلاماً عن

الحنفية فيها لو مرتيمم نائم  
بمكنا بماء ثم استيقظ وعلمه  
بعد بعده عنه ولم يبين حكم  
ذلك عندنا والذي يظهر من  
كلامهم فيما إذا أدرج في  
رحله ما لم يقصر في طلبه  
أو كان يقربه بشر خفية  
الآثار أو رأى واطىء  
متميمة الماء دونها عدم  
بطلان تيممه (أو) إن  
رجده بلا مانع أيضاً ولا عبرة  
بتوهمه هنا (في صلاة) بأن  
كان بعد تمام الرأى من تكبيرة  
الاحرام (لا يسقط) أي  
قضاؤها (به) لكونه بمحل  
الغالب فيه وجود الماء  
(بطلت) الصلاة لبطلان  
تيممها كما علم من سياق  
كلامه إذا لم يبحث في مبطله  
لا مبطلها فلا اعتراض عليه  
(على المشهور) وإن ضاق  
الوقت على ما تقرر لعدم  
الفائدة في بقائها لوجوب  
إعادتها (وإن أسقطها)  
لكونه بمحل الغالب فيه  
فقد الماء أو استوى فيه  
الامران (فلا) تبطل  
الصلاة بل يتمها ويسلم  
الثانية لأن تيممه لا يبطل  
الأبائتها وان تلف الماء  
وهي منها تبعاً ففعلها لا  
يسجد سهو تذكره بعدها  
وان قرب الفصل لفصله عنها  
بالسلام صورة وان بان  
بالعود ولو جاز أنه لم يخرج به  
ووجه عدم بطلانها برؤيته

المراد بالوجدان حصوله ولو حيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إلا إعادة فليتامل إلا أن يلتزم  
أن المراد بالوجدان اعم من حصوله وكونه بحيث يجب طلبه اه بصري (قوله) وإنما يبطل (إلى الفرع في  
المغنى) إلا مسألة البرء إلى المأمن في النهاية إلا تلك المسئلة (قوله) وإنما يبطل (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير  
التيمم كما هو ظاهر السياق ففيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار  
عن عدم بطلانه بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة قريب لأن من صلى غارياً فوجد سترة وجب الاستئذان فإن  
استتر فوراً استمرت صحته وإلا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة سم أي فكان الظاهر الثالث (قوله)  
لغلبة الضنة بها) أي البخل بالستر وقوله عدم حصوله أي البرء (قوله) ولم يبين أي ذلك الشارح ع ش  
وبجوز كونه ببناء المفعول (قوله) بتوهمه) المراد به ما يشمل الظن كما سر عن النهاية والمغنى (قوله) بأن كان  
بعد تمام الرأى (الخ) هذا يدل على أنه إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة سم (قوله) كما علم أي قوله  
لبطلان تيممها (قوله) فلا اعتراض (الخ) أي بأنه كان الأول له أن يقول يبطل أي التيمم ع ش وظاهر ما ذكره  
الشارح لا يدفع أوليته أي يبطل قول المتن (وإن أسقطها) أي أسقط التيمم قضاءها نهاية ومغنى (قوله)  
لكونه) إلى قوله لا يسجد في المغنى والنهاية (قوله) وإن تلف الماء أي يبطل باتنهاؤها وإن تلف الماء سم أي علم  
تلف الماء قبل سلامه تهاية ومغنى (قوله) ففعلها) الأولى المضارع (قوله) لا يسجد سهو (الخ) كذا في الزيادة  
وابن عبد الحق وهو مفهوم من كلام الشارح م ر أي والمغنى وبه يعلم ما في كلام شيخنا الشوري من التوقف  
في كلام حجج رحمة الله وبقي ما لذكره فواتر كى بعد سلامه هل يأتي به أم لا في نظر والأقرب أنه إن قصر  
الفصل أتى به وإلا فلا لأنه كانه لم يخرج منها ع ش أي فيأتي حينئذ سجود سهو تذكره قبل سلامه ثانياً  
(قوله) بعدها) أي التسليمة الثانية وقوله عنها أي عن الصلاة (قوله) وإن بان) غاية قوله لو جاز أي  
العود وقوله أنه لم يخرج الخ فاعل بان (قوله) ووجه عدم) إلى قوله وأما قول ابن خيران في المغنى إلا قوله  
أو معها وقوله فقد نقل إلى والحاصل وإلى قوله حيث لم يكن في النهاية إلا ما ذكر وقوله ولا كاعى إلى أن  
البدل وقوله فاندفع إلى ما لو اقام وقوله فان وضع إلى ولو يم (قوله) لا متاع افتتاحها (الخ) أي بكل حال نهاية  
ومغنى (قوله) مع تحرقه مع قصيره) أي بخلاف ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه تقدم  
الطلب سم (قوله) على أن البدل هنا) أي التقليد (قوله) لم ينقض) أي فإنه ما دام في الصلاة فإنه مقلد سم (قوله)  
بخلاف التيمم) أي فإنه انقضى بتأمل سم وجه التأمل أن البدل هنا حقيقة دوام الطهر المترتب

وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إلا إعادة وإما يأتي ما ذكره لو كان المراد بالوجدان العلم  
به بحيث يحتاج في حصوله إلى طاب وليس كذلك فليتامل إلا أن يلتزم أن المراد بالوجدان اعم من حصوله  
وكونه بحيث يجب طلبه (قوله) وإنما يبطل بتوهم ستره (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير التيمم كما هو ظاهر  
السياق فيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار عن عدم بطلانه  
بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة قريب لأن من صلى غارياً فوجد سترة وجب الاستئذان فإن استتر فوراً  
استمرت صحته وإلا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة (قوله) بأن كان بعد تمام الرأى) هذا يدل على أنه  
إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة فاعل هل يشكل بقوله لا أتى أو معها من قوله ما لو نوى ذلك  
مع روبة الماء كافتتاح الصلاة حينئذ كما ذكره قبيل ذلك بقوله لأن إنشاء الخ وقد حكم بعدم البطلان فيه  
وحكم هنا بالبطلان وإن أسقطها التيمم إذا كان الوجود مع تمام الرأى فليتامل إلا أن يفرق بحجزة الصلاة فيما  
يأتي أسبق انعقادها بقية لكن الوجه خلاف ما يأتي في المعية وانها كالناخر وعلى هذا يتفق ما هنا مع ما  
يأتي فليتامل (قوله) وإن تلف الماء) أي يبطل باتنهاؤها وإن تلف الماء (قوله) مع تحرقه مع قصيره) بخلاف  
ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه تقدم الطلب (قوله) على أن البدل) أي التقليد وقوله  
لم ينقض أي فإنه ما دام في الصلاة فهو مقلد (قوله) بخلاف التيمم) أي فإنه انقضى ويتأمل (قوله)

هنا أنه تلبس بالمقصود كوجود المكفر الرقة بعد شروعه في الصوم وليس كصل يخف تخرق فيها لا متناع افتتاحها مع تحرقه مع قصيره  
بعدم تعهده ولا كاعى قلدي القبله فأبصر فيها لبنائها على أمر ضعيف هو التقليد على أن البدل هنا لم ينقض بخلاف التيمم ولا كعتدة بالاشهر

حاضرت فيها لقدرتها على الأصل (٣٦٨) قبل فراغ البدل ولا كس تحاضرة شفيت فيها لتجدد حدثها ثم إن نوى قاصر بعد رؤيته إقامة أو

على فعل التيمم نظير دوام التقليد المرتب على نيته (قوله حاضرت فيها) أي في الأشهر (قوله لقدرتها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المسكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم إلا أن يدعى أن الصوم ليس بدلا عن الرقبة (وقوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيمم فرغ منه سم (قوله شفيت فيها) أي في الصلاة (قوله لأن إنشاء الخ) وتغليباً لحكم الإقامة في الأولى نهاية ومعنى (قوله كافتتاح الخ) خبر لأن (قوله وهو) أي الافتتاح (قوله بالتصوير فيهما) أي في نية الإقامة ونية الاتمام عبارة المغني بنصير الأولى بالقصر كالثانية (قوله أو نوى ذلك) أي الإقامة أو الاتمام (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مرأسم عبارة النهاية والمغني واللفظ الأول ولو قارنت الرقبة الإقامة أو الاتمام كانت كتقدمها فضرر كما تقتضيه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما أفاده الودد رحمه الله تعالى اه (قوله ففيها تفصيله) صوابه ففيه تفصيلها كما في نسخة سم عبارته قوله ففيه تفصيلها أي بين أن تسقط بالتيمم أو لا وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم اه (قوله فإن وضع الخ) عبارة المغني فينظر إن كانت بما تسقط بالتيمم لم تبطل وإن كانت بما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث بطلت اه (قوله ولو بعد صلاته) يغني عنه قوله وصلى عليه (قوله أن من صلى عليه بالتيمم) أي وليس ثم من يحصل به الفرض كما يأتي (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائز والجنس (قوله اخذنا من كلام البغوي) حمل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو لم يميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفق به البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الأوجه ومحل كما أشار إليه الأذري والزر كشي وغيرهما في الحضرة أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالخى جزم به ابن سرة لكنه فرضه في الوجدان بعدها وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالأوجه أنه يكتب في تيممه السابق مراعاة لحرمة وقوله وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله فيه نظر سم وما نقله عن شرح الارشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في المغني مثله (قوله والحاصل) ولو تيمم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا يسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توضع وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مر بنبغي أن لا يتوقف وتقديم عن الشارع ما يقتضي خلافه سم أقول والأقرب ما تقدم عن حجوقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجنائز حيث قال متى دفن بلا غسل وجب نبشه وغسله مالم يتغير عرش (قوله أنها) أي صلاة الجنائز (قوله وإن تيمم الميت كتيمم الحي) فإن كان في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الأمران فلا إعادة والأوجب غسله والصلاة عليه عرش (قوله حيث الخ) ظرف فيرد قوله بأن وقتها الخ صلته عرش (قوله قبل الدفن)

لقدرتها الخ قد يقال هذا موجود في وجود المسكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم إلا أن يدعى أن الصوم ليس بدلا عن الرقبة (قوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيمم فرغ منه سم (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مر (قوله ففيها تفصيله) أي بين أن تسقط الصلاة بالتيمم أو لا وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم (قوله وردوا وتفارقة الأسنوى بينهما اخذنا من كلام البغوي) حمل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو لم يميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفق به البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الأوجه ومحل كما أشار إليه الأذري والزر كشي وغيرهما في الحضرة أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالخى جزم به ابن سرة لكنه فرضه في الوجدان بعدها إلى أن قال وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالأوجه أنه يكتب في تيممه السابق مراعاة لحرمة ويصلى بالوضوء على القبر اه (قوله والحاصل الخ) كذا في شرح مر ولو تيمم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توضع وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مر بنبغي أن

اتماما بطلت لأن إنشاء هذه النية زيادة لم يستبجها كافتتاح صلاة أخرى وهو بعد الرؤية باطل فاندفع بالتصوير فيهما بالقاصر ما لا أسنوى هنا أما لو أقام أو نوى ذلك قبل رؤية الماء أو معها فلا تبطل والشفاء في الصلاة كروية الماء ففيها تفصيله المذكور فإن وضع الجبيرة على طهر لم تبطل ولا بطلت ولو يميت ميت لفقد الماء وصلى عليه ولو بالوضوء ثم وجدته ولو بعد صلاته وجب غسله والصلاة عليه في الحضرة لأن ذلك خاتمة امره فاحتط له وقياسه أن من صلى عليه بالتيمم ثم رأى الماء قبل دفنه لزمه إعادة الصلاة إن كان حاضرًا أما المسافر فلا يلزمه شيء من ذلك إذا وجدته فيها أو بعدها فقد نقل ابن الرفعة وأقروه الاتفاق بل أشار لثقل الإجماع على أن صلاة الجنائز كالجنس في وجود الماء قبل إحرامها أو بعده وردوا تفارقة الأسنوى بينهما اخذنا من كلام البغوي والحاصل أنها كغيرها من الخمس وإن تيمم الميت كتيمم الحي وأما قول ابن خيران ليس للحاضر أن يتيمم ويصلى على الميت فيرد حيث لم يكن ثم غيره وإن أمكن توجيبه بأن صلاته

لا تغني عن الإعادة وليس هنا وقت مضيق تكون

خبر

بعده قضاء حتى يفعلها لحرمة بان وقتها الواجب فعلم فيه أصالة قبل الدفن فمن فعلها قبله لحرمة ثم بعده إذا رأى الماء لاسقاط الفرض

غلي ان عبارته اولت بانها في حاضراى او مسافر واجد الماء خاف لو تضافت صلاة الجنابة (٣٦٩) فهذا لا يتيمم عندنا خلافا لابي

حنيفة اما اذا كان ثم من يحصل  
به الفرض فليس له التيمم  
لفعلها لانه لا ضرورة به  
اليه ولا فرق في عدم  
بطلان الصلاة السابقة برؤية  
الماء بين الفرض والنفل  
(وقيل يبطل النفل) لانه  
لا حرمة له كالفرض وادخاله  
النفل فيما يسقط بالتيمم  
تارة وتارة لا يقتضى ان نحو  
المقيم كالزمه قضاء الفرض  
يسن له قضاء النفل الذى  
يشرع قضاؤه وانه يجوز له  
فعل النفل بالتيمم وان لم  
يشرع قضاؤه به يصرح  
قوله بعد وان المتنفل الى  
اخره (والاصح ان قطعها)  
اي الصلاة التى تسقط  
بالتيمم الشاملة للنافلة كما  
يصرح به كلامه فحمل غير  
واحد من الشراح لها على  
الفرض لتمامه وان من جملة  
مقابل الاصح وجها بحرمة  
القطع وهو لا يأتى فى النفل  
(ليتوضا افضل) من اتمامها  
بالتيمم وان كان فى جماعة  
تقوت بالقطع او نوى اعادةها  
بالماء بعد فراغها كما شمله  
كلامهم خروجهم من خلاف  
من اوجبه وقدم على من  
حرمه لانه اقوى ولا يجوز  
له قلبها نفلا ويسلم من  
ركعتين لانه كافتتاح صلاة  
بعد رؤية الماء ومراعاة باطل  
وبه فارق ندبه لمن خشي فوت  
الجماعة كما يأتى نعم ان ضاق  
وقتها بان كان لو توضا وقع  
جزء منها خارجا حرم قطعها

خبر ان (قوله ان عبارته) أى ابن خيران (قوله أما إذا كان ثم من يحصل الخ) خالفه النهاية فقال والوجه  
جواز صلاته عليه أى الميت مطلقا وان كان ثم من يحصل الفرض به اه وافره سم وقال ع ش قوله  
مر مطلقا أى فى محل يغلب فيه فقد الماء ام لا لكن إذا لم تسقط الصلاة بفعله وكان ثم من تسقط بفعله  
وجبت عليه وصحت عن لا تسقط بفعله كنافته اه (قوله اليه) أى الى التيمم (قوله ولا فرق) الى قوله  
وادخاله فى النهاية والمغنى (قوله الصلاة السابقة) أى التى تسقط بالتيمم (قوله بين الفرض) أى كظهور  
وصلاة جنازة وقوله والنفل أى كعبود وترغى قول المتن (وقيل يبطل النفل) أى الذى يسقط بالتيمم نهاية  
(قوله وادخاله الخ) أى بقوله وان اسقطها الخ وقوله وتارة لا الا صوب وتارة فيما لا اى يسقط بالتيمم بقوله  
او فى صلاة لا تسقط به الخ (قوله تقتضى الخ) خبر وادخاله الخ (قوله ان نحو المقيم) أى كالعاصى بسفوره (قوله)  
وانه يجوز له) أى ويقتضى انه يجوز لنحو المقيم (قوله حمل غير واحد الخ) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله)  
وهو لا يأتى فى النفل) اقول عدم اتيانه فى النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينافى تعميم المسئلة لان غاية  
الامر ان يكون هذا المقابل مفصلا وله نظائر كثيرة سم قول المتن (ليتوضا افضل) ظاهره ولو صلاة جنازة  
وهو قريب ان لم يحش تغير فان خيف عليه تغير ما فالان تمام افضل بل قد يقال بوجوبه ع ش (قوله وان  
كان فى جماعة الخ) أى خلافا لما بحثه الا ذرعى سم اى وللنهاية عبارته ويظهر ان يقول ان ابتداها فى  
جماعة ولو قطعها وتوضا لنفرد فالمضى فيها مع الجماعة افضل وان ابتداها منفردا ولو قطعها وتوضا الصلاها  
فى جماعة وابتداها فى جماعة ولو قطعها وتوضا الصلاها فى جماعة او ابتداها منفردا ولو قطعها وتوضا الصلاها  
منفردا فقطعها افضل اه قال ع ش قوله مر او ابتداها فى جماعة الخ ظاهره ولو كانت الثانية  
مفضولة وينبغى تخصيصه بما اذا استويتا او كانت الثانية افضل من الاولى اه (قوله او نوى اعادةها) فيه  
دلالة على مشروعية اعادةها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم الا ان يصور بما اذا كان مع التيمم رجاء الماء  
او يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لا تعداد بالوضوء مالم يره فيها فليحرم سم وقوله ويقال الخ اى وما  
هنا ليس منها وجه طلب الاعادة هنا الخروج من الخلاف كما نبه عليه الشارح (قوله من خلاف من اوجبه)  
اى القطع (قوله ولا يجوز قلبها الخ) فيه نظر بل المتجه الجواز كما يفهم من شرح الروض وغيره سم ويصرح  
بالجواز قول النهاية قال فى التنقيح او قلبها نفلا وقد يقال الافضل قلبها نفلا فان لم يفعل فالافضل الخروج منها  
قال الا ذرعى وكأنه أراد ان اصح الاوجه ما هذا أى القطع وما هذا أى القلب لان ذلك مقالوا واحدة ولم أر  
من رجح قلبها نفلا اه (قوله لانه كافتتاح صلاة الخ) قديم منع بانهم يات بزيادة على قدر ما نواه او لما غير صفته  
بالنية فليتامل مر اه سم (قوله ومر) اى انفا (انه باطل) الجملة حالية (قوله وبه) اى بالتعليل  
المذكور (فارق ندبه) اى القلب (قوله نعم) الى قوله لتفويته فى النهاية والمغنى لا قوله بان كان الى حرم  
(قوله بان كان الخ) قال سم عن الشارح مر انه مال الى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعها اداء حتى لو كان

لا تتوقف وتقدم عن الشارح ما قد يقتضى خلافه (قوله أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض الخ) فى شرح  
مر والاوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم من يحصل به الفرض (قوله وهو لا يأتى فى النفل) اقول  
عدم اتيانه فى النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينافى تعميم المسئلة لان غاية الامر ان يكون هذا القائل  
مفصلا وله نظائر كثيرة (قوله وان كان فى جماعة) اى خلافا لما بحثه الا ذرعى (قوله او نوى اعادةها) فيه  
دلالة على مشروعية اعادةها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم الا ان يصور بما اذا كان مع التيمم رجاء الماء او  
يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لا تعداد بالوضوء مالم يره فيها فليحرم (قوله ولا يجوز له قلبها نفلا الخ) فيه  
نظر بل المتجه الجواز وهو المفهوم من قول شرح الروض كغيره لتمامه بقيدوا افضلية الخروج منها هنا  
بقلبها نفلا والتسليم من ركعتين كما قيدوها به فيما لو قدر المنفرد فى صلاته على جماعة لان تأثير رؤية الماء فى  
النفل كهو فى الفرض اه وقوله لانه كافتتاح صلاة الخ قديم منع بانهم يات بزيادة على قدر ما نواه او لما غير  
صفته بالنية فليتامل مر (قوله وقع جزء منها خارجا) قال فى شرح العباب فان قلت تاخير الصلاة الى ان

إذا قطعها وتوضاً أدرك ركعة في الوقت قطعها وهذا أي مانقله سمع عنه مر يفهم من قوله مر ثلاثا يخرجها عن وقتها مع قدرته على أدائها فيه عش وفي البجيرى عن الحلبي أن المعتمد مافى التحفة واليه رجع مر اه (قوله الذي) إلى قوله وحمل في النهاية والمغنى (قوله الذي لم ينو عددا) هذا التقيد لا يناسب قول المصنف الاتي إلا من نوى عددا فكان الأولى للشارح بقية المتن على إطلاقه قاله عش وورده الرشيدى بما نصه أن هذا القيد لا بد من ذكره هنا خلافا لما في حاشية الشيخ عش لأنه سيعلم من حكاية الشارح للمقابل أن المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسألة مستقلة لها خلاف يخصها فصورة قول المصنف لا يجاوز ركعتين أنه لم ينو قدرا كما صور به الشارح مر وصورة قوله إلا من نوى عددا عكس ذلك اه قول المتن (لا يجاوز ركعتين) أي لا يجوز له ذلك عش (قوله فإن راه الخ) عبارة المغنى هذا إن رأى الماء قبل قيامه للثالثة فما فوقها والا تتم ما هو فيه اه (قوله بعد فعلها الخ) عبارة النهاية في ثالثة فافهم الخ قال عش قوله في ثالثة أي بان وصل إلى حد يجزئ فيه القراءة وذلك بان كان للقيام أقرب إن كان يصلى من قيام وبان يستوى جاسا وإن لم يشرع في القراءة أن كان يصلى من جلوس ونقل عن العباب ما يوافقه اه (قوله وحمل بالتشديد) مشتق من قال هذا يحتمل أن يسبح مشتق من قال سبحان الله ونظر من قال فيه نظراى قال الشارح هذه العبارة تحتمل لصدقها يعني يجب أن تحمل هذه العبارة المطلقة على مقيد ثلاثا يلزم الفساد والقيد ما اشار اليه الشارح بقوله قبل ركعتين وضمير لصدقها راجع إلى العبارة والضمير الذى فى فافهم راجع إلى صدق قوله السكردى وفيه تكلفات لا يقبلها العقل ولا النقل وإنما مراد الشارح إن شارحا دخل ما زاده الشارح بقوله فإن راه الخ عبارة المتن وادعى أنه يستفاد منها إذ يصدق على هذه الصورة الزائدة أنه لم يجاوز فيها ركعتين الخ إلا أن فى قوله لصدقها الخ المحكى عن ذلك الشارح قلبا وأصله لا يصدق على هذه الصورة أنه لم يجاوز فيها ركعتين الخ (قوله فافهم) أي ذلك الشارح يعنى قوله لصدقها الخ (قوله مطلقا) أي قبل فعل ركعتين أو بعده قول المتن (إلا من نوى عددا) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزتهما فلا يناسب حمل العدد المنوى على ما يشمل الركعة فتأمل سمع وقد يقال هو استثناء منقطع وكأنه قال ومن نوى عددا يتمه عش (قوله وإن زاد على ما نواه الخ) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء نوى زيادة ركعتين وقوله منه أي العدد سمع (قوله على أن بعضهم) أي الحساب قول المتن (فيمه) أي جواز أو الأفضل قطعه ليصله بالوضوء عش (قوله عملا) إلى قوله خلافا للخ في النهاية والمغنى (قوله ولوراه أثناء قراءة الخ) شامل لما إذا رأى الماء في أثناء أيته وهو الظاهر ولما إذا حرم الوقف على ما انتهى اليه وهو ظاهر لأن الظاهر أن الوقف إنما يحرم عن قصد استمرار القراءة لئلا يفسد الاغراض عنها خصوصا إذا كان لما نوى ألا ترى أنه لو اجنب بعد انتهائها لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ سمع (قوله تيمم لها) أي بان كان جنبا عش أي أو نحوه (قوله لعدم ارتباط بعضها الخ) قال سمع على البهجة قد بدؤ خذمه عدم البطان إذا راه في أثناء

يبقى من وقتها ما لا يسع إلا ركعة معتق للخروج من الخلاف كما جرى عليه في السكافية فيما إذا كان عليه فائتة وأراد قضاء ما قبل المؤداة فإنه يغتفر له ذلك للخروج من خلاف وجوب الترتيب قلت أيسر رعاية خلاف من حرم قطعها أولى من رعاية خلاف من أوجبها مطلقا وهذا يفرق بين ما هنا وما قاله ابن الرفعة بناء على تسليمه إذ ليس هناك الخلاف واحد فراعيناه هنا خلافا من تعارضان فقسا قاطبا إذ رعاية أحدهما فقط لا مسوغ لها وبقي العمل بالأصل وهو حرمة إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع القدرة على إيقاعها كاملة فيه اه فليتأمل (قوله التي مالوراه فيها) بقى مالوراه في أول تحر كركه للوضوء إلى الثالثة (قوله إلا من نوى عددا) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزتهما فلا يناسب حمل العدد المنوى على ما يشمل الركن فتأمل (قوله عند الاحرام) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء نوى زيادة ركعتين (قوله ومنه) أي العدد (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) شامل لما إذا رأى الماء في أثناء أيته وهو الظاهر وإن عبر غيره بعدم ارتباط بعض الايات ببعض وشامل لما إذا حرم الوقف على ما انتهى اليه

الذى لم ينو عددا بل أطلق ثم رأى الماء قبل ركعتين (لا يجاوز ركعتين) بل يسلم منهما لأنه لا أحب المعهود في النوافل فإن رآه بعد فعلها ما اقتصر على الركعة التي رآها وحمل شارح هذا للعبارة قال لصدقها على أنه لم يجاوز ركعتين بعد رؤية الماء فأوهم أن له فعل ركعتين بعد رؤيته مطلقا وأيس كذلك (الامن نوى عددا) قبل رؤية الماء وإن زاد على ما نواه عند الاحرام كما هو ظاهر ومنه الركعة عند الفقهاء فالاعتراض عليه باصطلاح الحساب غير سديد على أن بعضهم وافق الفقهاء (فيمه) عملا بنبه ولا يزيد عليه لما مر أن الزيادة كافتتاح صلاة أخرى ولو راه أثناء قراءة تيمم لها بطل تيممه وإن نوى قدرا معلوما لعدم ارتباط بعضها ببعض

جملة تربط بعضها ببعض مبتدأ وخبرها اه أقول قد يمنع هذا الأخذ بأن المراد بالارتباط أن لا يعتد بما فعله قبل رؤية المالم لو اقتصر عليه وذلك إما ليكون في الصلاة دون غيرها ع ش أي كيدل عليه قول الشارع الاتي لأن صحة بعضها الخ (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله لأن صحة بعضها الخ) عبارة شرح العباب لجواز تفريقه وقد يؤخذ من هذا التعليل انه لوراه أثناء خطبة الجمعة أتمها إذ لا يجوز تفريقها انتهت سم (قوله لا ترتبط ببعضها) فيتوضاوي يأتي ببقية طوافه لأن الموالاة فيه سنة ع ش (قوله اوراته نحو حائض الخ) أي من انقطع نحو حيضها رشدي (قوله وجب النزاع) أي وحرم عليها تمسكته معنى (قوله لأنه لا يبطل إلا برؤيتها الخ) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتدى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقدر اى هو اعنى المالم والماء قبل إحرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازما سم على حج والظاهر من كلامه انه رأى بعد إحرام الامام وقبل إحرامه هو فان كان كذلك فلا وجه للتردد لان الامام لو رأى المالم تبطل صلاته ويصح الاقتداء به مع العلم بأنه رأى الماء فأى فائدة في اخبار المالم له بوجود الماء نعم ان كان التيمم في إحرامه راجعا للامام على معنى انه قبل إحرام الامام رأى المالم والماء اتجه السؤال ع ش (قوله لمن وهم فيه) عبارة المغنى والنهاية خلافا لما في الانوار من وجوب النزاع اه قول الماتن (ولا يصلى بتيمم الخ) سواء كان تيممه عن حدث اصغر ام اكبر وسواء كان لمرض ام لفقد ماء وسواء كان الفرض اداء ام قضاء نهاية (قوله ولومن صي) أي لانهم الحقوا صلاته بالفرائض حيث لم يجوزوها من قعود ولا على الدابة في السفر لغير القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي والمجنون لو فاتتها صلوات وأرادا قضاءهما بعد الكمال عملا بالسنة فيهما وجب عليهما التيمم لكل فرض مع وقوعه فلا لهما العلة السابقة ع ش (قوله وجنب الخ) (فروع) لو تيمم عن حدث اكبر ثم أحدث حدثا اصغر انتقض طهره الا صغرا لا الاكبر كالأحدث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الاكبر حتى يجد الماء بلا مانع ولو غسل جنب كل بدنه سوى رجله ثم فقد الماء وحصل له حدث اصغر وتيمم له ثم وجد ماء يكتفى رجله فقط تعين لها ولا يبطل تيممه ولو تيمم او لان تمام غسله ثم أحدث وتيمم له ثم وجدته فيهما أى الحدث الاصغر والاكبر يبطل تيممه ويجوز للرجل جمع أهله وان علم عدم الماء وقت الصلاة فتيمم ويصلى من غير إعادة نهاية ومعنى (قوله خلافا لمن غلطوا) عبارة المغنى وقول الدميرى ويستثنى من اطلاقه المتيمم للجنابة عند عجزه عن الماء إذا تجردت جنابته عن الحدث فانه يصلى بتيممه فرائض ضعيف تبع فيه صاحب الحاوى الصغير ونقله عنه صاحب المصباح قال وهو غير مرضى لان الجنابة ما نفعها (قوله تجوزهم جمع المعادة) عبارة النهاية والمغنى ولو صلى بتيمم مكتوبة مفردة او في جماعة ثم أعادها في جماعة به جاز لأنه جمع بين فرض ونافلة اه (قوله بأن صلاة الصبي) أى الاصلية (قوله لو بلغ فيها) أي فتمها بذلك التيمم وفي فتاوى مرابو افقه ع ش (قوله ولا كذلك المعادة) وقد يفرق ايضا بان في جمع الصبي بين صلاتين جمعا بين فرضين في الجملة أي بالنسبة الى المكلف الملحق به الصبي احتياطا بخلاف المعادة مع الاصلية فليست معا فرضين بالنسبة الى احد فتدبر بصري (قوله وان استويا) أي صلاة الصبي الاصلية ومعادته فكان الظاهر التانيث (قوله وغيرهما) أي واستقبال السكعة ولو في السفر (قوله وإنا

وهو ظاهر لان الظاهر ان الوقف إما يحرم لمن قصد استمرار القراءة لان قصد الاعراض عنها خصوصا إذا كان مانعا لا ترى انه لو اجنب بعد انتهائه لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ (قوله لوراه أثناء طواف بطل) عبارة شرح العباب قال الصيدلاني والقوراني ولوراه أثناء طواف قطعه لجواز تفريقه انتهى قال في شرح العباب وقد يؤخذ من التعليل انه لوراه أثناء خطبة الجمعة أتمها إذ لا يجوز تفريقها (قوله لأنه لا يبطل إلا برؤيتها) ظاهر كلامهم أنه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتدى بمقيم تسقط صلاته بالتيمم وقدر اى هو اعنى المالم والماء قبل إحرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازما (قوله ولا كذلك المعادة) فديقال بل هيصالحة للوقوع عن

وبه يعلم أنه لو رآه أثناء طواف بطل أيضا لان صحة بعضها لا ترتبط ببعض أو رآته نحو حائض أثناء وطء تيمم له وجب النزاع بخلاف ما لو رآه هو لبقاء تيممها لأنه لا يبطل إلا برؤيتها دون رؤيته خلافا لمن وهم فيه (ولا يصلى بتيمم) ولو من صبي وجنب تجردت جنابته عن الحدث الاصغر خلافا لمن غلطوا فيه ويشكل على الصبي تجوزهم جمع المعادة مع الاصلية بتيمم واحد إلا أن يفرق بأن صلاة الصبيصالحة للوقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولا كذلك المعادة وان استويا في وجوبنية الفرض فيهما كما أتى أى صورة والقيام وغيرهما وإنما

لم يضل بتيممه لفرض بلغ بعده وقبل الدخول في الفرض فرضاً كما صححه في التحقيق احتياطاً له إذ صلاته في الحقيقة نفل فلم يقع تيممه إلا بالنفل (غير فرض) واحده عيني كما صح عن ابن عمر قال البيهقي ولم يعرف له مخالف من الصحابة بل روى الدارقطني عن ابن عباس من السنة أن لا يصلي بتيمم واحداً لا صلاة واحدة ثم يحدث (٣٧٢) للثانية تيمماً وقول الصحابي من السنة في حكم المرفوع ولا نهطارة ضعيفة ولأن الوضوء كان

يجب لكل فرض فنسخ يوم الخندق فبقي التيمم على الأصل من وجوب الظهر لكل فرض وخرج يصلي تمكين الحليل مرارا بتيمم وجمعها بين ذلك وصلاة فرض بأن نوته في تيممها كما مر فانه جائز للشبهة وعلم من كلامه في غير هذا المحل أن الطواف بمنزلة الصلاة فلا يجمع بين فرضين منه ولا بين فرضه وفرض الصلاة كالخطبة والجمعة مطلقاً لأنه لما جرى قول أنها بمثابة ركعتين الحقت بالفرض العيني وإنما لم يستتبع الجمعة بنيتها نظر السكونها فرض كفاية فالخاصل أن لها شبهة متصلاً بالعيني روعى كما روعى كونها فرض كفاية احتياطاً فيهما ويؤيده ما مر في الصبي فانه روعى في صلاته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة النفل فلم يصل الفرض لو بلغ وإنما لم يجب تيمم لكل من الخطبتين لأنهما بمنزلة شيء واحد ولو صلى بتيمم فرضاً يجب إعادته كان ربطاً بخشبة ثم فك جازله إعادته به وأن كان فعل الأولى فرضاً لأن الثانية هي الفرض الحقيقي فجاء الجمع نظر لهذا وصلاته الثانية بتيمم

لم يصل إلى قوله وإنما لم تستتبع في النهاية والمغنى إلا قوله لم يعرف إلى بل روى (قوله لفرض) متعلق بتيممه وقوله فرضاً مفعول لم يصل (قوله كما صح عن ابن عمر) قال بتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث نهاية ومغنى (قوله لم يعرف له مخالف الخ) أي فصار إجماعاً سكتوا (ولأن الوضوء) الأنسب بقوله فبقي الخ الطهارة بصري أي كما عبر به النهاية (قوله كان يجب لكل فرض) أي لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة إلى قوله فتمموا بها (قوله فنسخ يوم الخندق الخ) عبارة بالمغنى ثم نسخ ذلك في الوضوء بانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبقي التيمم على ما كان عليه اه (قوله وخرج يصلي تمكين الحليل الخ) لا يخفى أن في هذه الصورة الغازا وهو أن يقال لنا تيمم لا ينتقض بخروج خارج ينتقض خروجه الوضوء بصري (قوله وجمعها) عطف على تمكين الخ والضمير للمرأة وقوله بين ذلك أي التمكن وقوله بأن نوته أي الفرض لا التمكن ونحوه (قوله كما مر) أي قيل قول الماتن ومسح وجهه (قوله فانه) أي ما ذكر من التمكن مرارا والجمع بينهما وصلاة فرض (قوله كالخطبة والجمعة) فلا يجمع بينهما بتيمم أي ولا بين خطبتين في محلين كان خطب في موضع ولم يصل فيه ثم انتقل للآخر وأراد الخطبة لاهله وفيه كلام لأن قاسم فراجع عه (قوله مطلقاً) أي سواء تيمم للخطبة أو للجمعة فكان القصد به الإشارة لردها في الأسنى بصري (قوله وإنما لم تستتبع الجمعة الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي أنه يستتبع الجمعة بنيتها أي الخطبة سم عبارة النهاية وعلم من ذلك أن الخطيب يحتاج إلى تيممين وأنه لو تيمم للجمعة قل أنه لا يخطب به ولا يصلي الجمعة به وأنه لو تيمم الخطبة فلم يخطب قل أنه لا يصلي بالجمعة اه (قوله بنيتها) أي خطبة الجمعة (قوله أن لها) أي للخطبة (قوله روعى) أي فلم يجمع بينها وبين الجمعة وقوله كما روعى كونها فرض الخ أي فلم تستتبع بنيتها الجمعة (قوله فلم يجمع) أي بتيمم (قوله فلم يصل) أي بتيممه لفرض قبل البلوغ (قوله وإنما لم يجب) أي قوله وصلاة الثانية في النهاية والي قوله هذا غاية في المغنى (قوله فجاء الجمع الخ) عبارة بالمغنى والنهاية فإن قيل كيف جمعها بتيمم مع أن كلا منهما فرض اجبت أن هذا كالمسنية من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة ويؤخذ من ذلك أنه لو تيمم للجمعة ولزمه إعادة الظهر كان له أن يصلي به بذلك التيمم لما ذكر اه (قوله لهذا) أي لكون الفرض الحقيقي هو الثانية (قوله وصلاة الثانية الخ) عطف على قوله الجمع الخ (قوله لكن قياسه هذا على الخ) محل تأمل إذ لم يصرح أي شيخ الإسلام بأن الجامع ما ذكر حتى يرد عليه ما أشار إليه بل مراده أن الفرض في كلتا المسنتين واحد بالذات وما عاده فوجوبه بالتبع أما حرمة الوقت أو ليتوسل به إلى تيقن البراءة وعبارته فإن قلت فكيف جمعها بتيمم واحد مع أن كلا منهما فرض قلت هذا كالمسنية من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة انتهت بصري وتقدم عن المغنى والنهاية مثل عبارة شيخ الإسلام (قوله لهذا) أي جواز الجمع في صلاة نحو المربوط بخشب (قوله بل هذا أولى الخ) يمكن أن يقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفي التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فان كلا وظيفة مستقلة في صلاة الفرض سم قول الماتن (ويتنفل) أي مع الفريضة وبدونها بتيمم نهاية ومغنى قول

الفرض أيضاً وذلك فما إذا أعاد مع جماعة ناسياً الفعل الأول ثم بان فساده كما سيأتي في محله فليأتأمل إلا أن يجاب بأنه تبين في هذه الصورة أنها ليست إعادة (قوله وإنما لم يستتبع الجمعة بنيتها) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي أنه يستتبع الجمعة بنيتها (قوله جازله إعادته به الخ) هل قياس ذلك أن من صلى الجمعة حيث يتمتع بالتعدد ولزمه الظهر لشك في تقدم جمعة وعدم التمكن من إقامة الجمعة يجوز له فعل الظهر بتيمم الجمعة أو يفرق (قوله بل هذا أولى فتأمل) يمكن أن يقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفي التيمم لهما بخلاف صلوات

الأولى نظر الفرضيتها أولاً وهذا غاية ما وجه به كلامهم هنا ثم رأيت في كلام شيخنا ما يوافق له لكن قياسه هذا على ما يأتي الماتن في المسنية من خمس لأن ما عدا الفرض ثم وسيلة له ولا كذلك هنا لأن الأولى وجبت لحرمة الوقت والثانية للخروج من عهدة الفرض فلا وسيلة أصلاً ومع ذلك كله فهذا يشكك على ما مر في الصبي من رعاية الصورة والحقيقة احتياطاً بل هذا أولى فتأمل (ويتنفل ماشاء) لأن



(والنذر) أى المندور من نحو صلاة وطواف (كفرض) أصلي (في الاظهر) لأن الأصل أنه يسلك به مسلك واجب الشرع فممن نذر اتمام كل نفل شرع فيه جازله نوافل مع فرضه لأن ابتداءه انقل والقراءة المندورة كذلك إن عينها نعم إن قطعها بنية الاعراض ثم أراد اتمامها احتمل وجوب التيمم لانه بالاعراض عن البقية صيرها كالفرض المستقل ومثله مالمو نذر سورتين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لكل لانها لا يسميان الا ان فرضا واحدا (والاصح صحة) فروض كفاية نحو (جناز) وإن تعينت (مع فرض) عينى لشبهها اصالة بالنفل في جواز الترك وتعينها بانفراد المكلف عارض ولما لم يحز فيها الجلوس والركوب لانه يمحور كنها الاعظم وهو القيام ومران نية النقل بتيممها خلافا لقول شارح هنا لا يتيممها لانه من غير جنسها فهمى رتبة متوسطة بين الفرض والنفل اه ويلزمه أن نية النقل لا يتيمم نحو مس المصحف لانه من غير جنسه وهو خلاف ما صرحوا به (و) الاصح (ان من نسي إحدى الخمس) ولم يعلم عينها لزمه فعل الخمس فوراً وجوبا إن كان القوات بغير عذر

المتن (والنذر كفرض) قال في شرح العباب كالوتر وإن اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اه وقال مرانه اى الاحتمال ليس بعيدا فانظر سنة الظهر الاربع القبلية والبعدية سم على حج اقول قوله فلم يلزمه الخ هو المعتمد ومحل في غير التراويح مالم يندرانه يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لانه اخرجهما بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة واما التراويح فلا ينعقد نذر السلام فيها لوجوبه شرعا والواجب لا ينعقد نذره (قوله) فانظر سنة الظهر (الخ) اقول الظاهر انه يكتفى فيها بتيمم واحد كالوتر وكسنة الظهر الضحي وإن سلم فيها من كل ركعتين واما التراويح فقليل يجب أن يتيمم فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها منهما السكن نقل عن فتاوى حج انها كالوتر فيسكتفى لها بتيمم واحد لأن اسم التراويح يشتملها كلها فهمى صلاة واحدة وهو ظاهر عرش وتقدم في هامش لا الفرض على المذهب لأن الفرض اصل الخ ما يتعلق بالمقام (قوله) من نحو صلاة (الخ) كالقراءة المندورة (قوله) لأن الأصل إلى قوله والقراءة في النهاية والمعنى (قوله) جازله نوافل مع فرضه) وعليه فلا يظلم بعد الشروع فيها فهل إذا أعادها يجوز له أن يجمع بينها وبين فرض آخر أو لا فيه نظرو الأقرب الاول لكن قياس قول حج نعم ان قطعها أى النافلة التي نذر اتمامها بنية الاعراض ثم أراد اتمامها احتمل وجوب التيمم لانه الخ وجوب التيمم فيما لو ابطلها ثم أراد إعادة التيمم (فرع) تيمم الفرض واحرم به ثم بطل أو ابطله فالوجه إعادة ذلك الفرض بذلك التيمم لانه لم يؤدبه الفرض عرش وقوله اى النافلة التي نذر اتمامها ويعلم بمراجعة التحفة ان مرجع ضمير قطعها القراءة المندورة لا النافلة التي الخ فقياسه المبني على تفسيره فاسد ولو سلم ان مرجع الضمير ما قاله فالمقيس عين المقيس عليه فامعنى قياسه المذكور (قوله) كذلك اى كفرض أصلي أو كصلاة المندورة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد وجزاله أن يتنفل بتيممها ما شاء معها وبدونها (قوله) ان قطعها اى القراءة المندورة كما يأتى عن سم ما يفيد هذا التفسير ويصرح بذلك سياق كلام الشارح وسياقه خلافا لما سر عن عرش من ارجاع الضمير للنافلة التي نذر اتمامها (قوله) احتمل وجوب التيمم) كان هذه الصورة مفروضة في الجنب لانه هو الذى يحتاج قراءته للطهارة سم وإلى ترجيح هذا الاحتمال يميل كلام الشارح هنا ويصرح بتوجيهه ما نقله عرش عن شرح العباب له بما نصه فان فرض تعينها اى القراءة لخوف نسيان فهل يستباح منها بتيمم لها ما نواه وإن تعدد المجلس او مادام المجلس متحدا او مالم يقطعها بنية الاعراض كل محتمل والذى ينقدح الثالث اه (قوله) ومثله اى مثل مالم يقطع القراءة المندورة بنية الاعراض الخ (قوله) وإن تعينت إلى قوله ومر في النهاية وإلى قوله ويلزمه فى المعنى قول المتن (مع فرض) مراده به انه إذا تيمم لفرض جازله ان يصلى به ذلك الفرض ويصلى معه ايضا على جناز معنى (قوله) ومر) اى فى شرح لا الفرض على المذاهب (قوله) لقول الشارح) هو ابن شهبة بصري (قوله) فهمى رتبة متوسطة الخ) اى فيصلى بتيمم الفريضة الجنازة وبتيمم الجنازة النافلة ولا يصلى بتيمم النافلة الجنازة ولا بتيمم الجنازة الفريضة وهذا القول ممنوع في الصورة الثالثة صحيحة في الباقي معنى (قوله) ويلزمه اى ذلك الشارح يعنى تعليقه بقوله لانه من غير جنسها (قوله) وجوبا إن كان) هذا تفصيل لقوله فوراً دون ما قبله وإلا لزم تفصيل الزوم إلى الوجوب والندب وهو فاسد لانه تفصيل الشئ إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقا سم اى فقروا معمول لمقدر اى فيفعل لمن فوراً الخ (قوله) بخمس) الاولى بخمس بالثناء (قوله) الصبي فان كلا وظيفة مستقلة في صورة الفرض (قوله) والنذر) قال في شرح العباب كالوتر وإن اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اه وقال مرانه ليس بعيدا فانظر سنة الظهر الاربع القبلية والبعدية (قوله) احتمل وجوب التيمم) كان هذه الصورة مفروضة في الجنب لانه الذى يحتاج قراءته للطهارة (قوله) وجوبا إن كان القوات بغير عذر الخ) هذا تفصيل لقوله فوراً دون ما قبله وإلا لزم تفصيل الزوم إلى الوجوب والندب وهو

والاقتداء وكنسيان إحداهن مالم يصلها بخمس وضوات ثم علم ترك لمعة من إحداهن ليقينه حينئذ ان عليه إحداهن وقد جهل عينها فيلزمه

فعلين إذ لا يتيقن براءة ذمته إلا بذلك فإن أرادوا فلم ين التيمم (كفاه تيمم لمن) لأن الفرض واحد وجوب ما عداه من الخمس إنما هو بطريق  
الوسيلة لتحقيق براءة الذمة قال السبكي (٣٧٤) والاحسن كفاه لمن تيمم لايهام ذلك أنه إنما يكفيه تيمم إذا نوى به الخمس وليس مراد ابل

المراد أنه تيمم تيمما واحدا  
للمناسبة ويصلي به الخمس  
أولهاهم ذلك يدفعه ما هو  
معلوم أنه إذا وجد فعل  
وما فيه رآه تحته كان التعلق  
بالفعل فقط ويعضده بل  
يعينه السياق فإنه إنما هو في  
نية فرض واستباحته مع  
غيره تبعاً ولو تذكر المنسبة  
بعد فعل الخمس لم تلزمه  
إعادتها كإرجاعه المصنف  
وسبقه إليه صاحب النحو  
ويفرق بينه وبين ما لو طن  
حدنا فهو ضالاً ثم يتيقنه بأنه  
ثم يمكنه اليقين بنحو المس  
بخلافه هنا ( وإن نسي  
صلاتين منهن وعلم كونهما  
مختلفتين ) كظهر وعصر من  
يوم أو يومين (صلى كل صلاة)  
من الخمس (بتيمم) وهذه  
طريقة ابن القاص (وإن شاء  
تيمم مرتين) عدد المنسئ  
(وصلى) بكل تيمم عدد غير  
المنسئ مع زيادة واحد وترك  
مابداً به قبله فيصلي في هذه  
الصورة (بالاول اربعا)  
كالظهر والعصر والمغرب  
والعشاء وعلم بما مر أنه إن  
كان الفوات بغير عذر وجب  
كونها ولا ما بعد ذلك النسيان  
هنا من كونها (ولاء) لما فيه  
من المبادرة براءة الذمة  
(وبالثاني اربعا) كذلك  
(ليس منها التي بدأ بها)  
كالصبح والعصر والمغرب

إذ لا يتيقن الخ) متعلق بقوله لومه فعل الخمس قول المتن (كفاه تيمم لمن) ويشترط في النية أن يقول نويت  
استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيها من الخمس في يوم كذا مثلاً فلو عين صلاة من اليوم الذي نسي  
الصلاة فيه كان نوى استباحة صلاة الصبح مثلاً لم يكن له أن يصلي غيرها به من صلوات ذلك اليوم لاحتمال أن  
المغنية ليست عليه فلا يكون مستباحاً في نيته لفرض عرش (قوله) وجوب ما عداه الخ) لعل الأولى إسقاط  
لفظة وجوب كما عمله النهاية والمغنى (قوله لايهام ذلك) أي ما في المتن (قوله) يدفعه ما هو معلوم أنه الخ) لا يخفى  
أن الایهام لا يندفع بذلك رشيدى عبارة سم والبصري قوله كان التعلق بالفعل الخ) إن أراد تعين التعلق بالفعل  
مطلقاً فهو ممنوع أو أن ذلك هو الأصل حيث ساعد المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه الإيهام خصوصاً  
مع إمكان التنازع فما قاله كله لا يدفع الإيهام والاحتراز عنه أحسن اه (قوله) ويعضده أي تعلق لمن بكفاه  
(قوله) فإنه إنما هو الخ) قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعاً لعم من أن ينوي بذلك  
التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فروضاً وذلك الفرض وما يجمعه معه سم (قوله) واستباحته مع  
غيره) الأولى العكس (قوله) ولو تذكر) إلى قوله وعلم في المغنى والنهاية إلا قوله وبفرق إلى المتن (قوله)  
ويفرق بينه) أي بين تذكر المنسبة (قوله) وعلم كونهما الخ) أي بخلاف الشك الآتي سم قول المتن (صلى كل  
صلاة بتيمم) أي فيصلي الخمس بخمس تيممات نهائية ومعنى (قوله) وهذه طريقة ابن القاص) وظاهر كلام  
ابن القاص في التلخيص تعين طريقته ومنع طريقة ابن الحداد قال الأسنوى وغيره وهو يخرج على الوجه  
الذي ذهب إلى أن القضاء على الفرر مطلقاً فإن طريقة ابن القاص عجّل إلى البراءة كذا إفاده ابن شعبة ويؤخذ  
من قوله قال الأسنوى الخ) أنه حيث كان القضاء على الفور لم يكون الفوات بغير عذر تعين الأخذ بطريقة ابن  
القاص وهو وجوبه معنى لما فيه من المبادرة إلى البراءة الواجبة فوراً من غير ضرورة إلى ارتكاب خلافها  
لكن قول الشارح وعلم بما مر الخ) بشعر بخلافه فليتامل بصري قول المتن (وإن شاء تيمم مرتين) وظاهر  
أنه لو صلى الخمس مرتين بتيممين أجزأ سم (قوله) عدد غير المنسئ) وهو ثلاثة لأن المنسئ ثنتان معنى  
(قوله) وترك الخ) يجوز جزمه ونصبه (قوله) في هذه الصورة) أي التي في المتن (قوله) بما مر) أي اتفاقاً شرح  
وأن من نسي إحدى الخمس قول المتن (ولاء) مثال لا قيد وقوله ليس منها التي بدأ شرط لا بد منه نهائية  
ومعنى (قوله) كالصبح) إلى قول المتن لا بتيمم في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله أما إذ إلى المتن (قوله)  
كالصبح) الأولى تأخير الصبح عن العشاء (قوله) ما عدا الظهر الخ) أي من الثلاثة المتوسطة وهي العصر  
والمغرب والعشاء (قوله) فيهن) أي في الثلاثة المتوسطة (قوله) إحدى أولئك) أي الثلاثة المتوسطة (قوله)  
ولهم فيها) أي في طريقة ابن الحداد وضبطها (قوله) وضوابط أخرى) منها أن تضرب المنسئ في المنسئ فيه  
وتزيد على الحاصل عدد المنسئ ثم تضرب المنسئ في نفسه وتسقطه من الحاصل وتضرب بعد ذلك الباقي في نسيان  
صلاتين تضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة تزيد عليه اثنين ثم تضربها فيهما وتسقط الحاصل وهو أربعة  
من اثني عشر يبقى ثمانية وتقدم أن الشرط أن يترك في كل مرة ما بدا به في المرة قبلها نهائياً ومعنى قال عرش

فاسد لأنه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقاً (قوله) كان التعلق  
بالفعل فقط) إن أراد تعين التعلق بالفعل مطلقاً فهو ممنوع أو أن ذلك هو الأصل حيث ساعد المعنى فهذا لا  
يمنع جواز غيره المترتب عليه الإيهام خصوصاً مع إمكان التنازع أيضاً فما قاله كله لا يدفع الإيهام والاحتراز  
عنه أحسن (قوله) إنما هو في نية فرض واستباحته) قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره  
تبعاً لعم من أن ينوي بذلك التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فروضاً وذلك الفرض وما يجمعه  
معه (قوله) وعلم كونهما الخ) بخلاف الشك الآتي (قوله) وإن شاء تيمم مرتين) وظاهر أنه لو صلى الخمس

والعشاء فيعير أيتيقن لأنه صلى ما عدا الصبح والظهر بتيممين فإن كانت المنسئتان فيهن تأدت كل بتيمم وإن كانتا تيك تأدت الظهر بالتيمم قوله  
الأول والصبح بالثاني وإن كانتا إحدى أولئك مع إحدى هاتين فكذلك وهذه طريقة ابن الحداد وهي المستحسنة عندهم ولهم فيها عبارات  
وضوابط أخر أما إذا لم يترك ما بدا به كان صلى بالثاني الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأ الاحتمال أن المنسئتين العشاء وواحدة غير الصبح

فبالاول تصح غير العشاء فتبقى العشاء عليه (او) نسي (متفتحين) لا يعلم عنهما ولا يكونان (٣٧٥) إلا من يؤمن اوشك في اتفاقهما

(صلى الخمس مرتين يتيممين)!

لان الفرض في كل مرة واحد فيقع بذلك التيمم وما عداه وسيلة كما مرو لو تيقن ترك واحد من طواف واحد من الخمس طواف وصلى الخمس يتيمم لان الفرض في الحقيقة واحد وجوب فعل الكل وسيلة نظير ما مر (ولا يتمم لفرض قبل) ظن دخول (وقت فعله) لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت وإنما جاز اوله ليجوز فضيلته ومبادرة لبراءة ذمته ولا يصح ايضا النفل قبله ولو احتملا إلا لان جدد النية بعده قبل المسح كما مر اما فيه فيصح له ولو قبل بعض شروطه كخطبة الجمعة لغیر الخطيب لما مر فيه انه لا بد له من تيممين مطلقا وكسرت كإفادته قول الروضة واصلا قبل وقته وصرح به الاستوى وغيره ولا ينافيه زيادة المتن واصله فعلة لان الوقت قبل فعل هذه الشروط يسمى وقت الفعل فلا اعتراض عليهما خلافا لمن ظنه وإنما لم يصح اي عند وجود الماء لا مطلقا خلافا لمن وهم فيه ففي المجموع إذا قلنا يجزئ الحجري نادر كالمذني أو ان رطوبة الفرج لا يعني عنها يتيمم ويقضى ويأتي في المتن ان من بحر حه دم لا يعني عنه يتيمم ويقضى قبل طهر جميع البدن مالا يعني عنه للتضمن مع ضعف

قوله لم رقي نسيان صلاتين الخ أى وفي نسيان ثلاث صلوات تضرب ثلاثة في خمسة بخمسة عشر ثم تزيد عدد النسي وهو ثلاثة تصير الجملة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الحاصلة من ضرب النسي في نفسه تبقى تسعة ومثله يقال في نسيان اربع اه (قوله فبالاول تصح الخ) اي فبالتيمم الاول تصح تلك الواحدة دون العشاء وبالتالي لم يصل العشاء مغنى (قوله ولا يكونان) الاول الثاني قول المتن (صلى الخمس مرتين الخ) اي فيصلى بكل تيمم الخمس ليخرج عن العهدة بيقين مغنى قول المتن (يتيممين) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة على هذا التقدير من كون الشرطان يترك في كل مرة ما بداه في المرة التي قبلها كما يؤخذ من الشارح مر لجواز ان يكون النسيان صبحين او عشاءين وهو إما فاعل واحد منهما ع ش (قوله ولو تيقن ترك واحد الخ) ولو نذر شيئا ان رده الله سالما ثم شك انذر صدقة ام عتقا ام صلاة قال البيهقي في فتاويه ويحتمل ان يقال عليه الاتيان بجميعهما كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل ان يقال يجتهد كالقبلة والا واني هو الراجح الثاني فان اجتهد ولم يظهر له شيء مايس من ذلك فلا وجه وجوب الكل اذا لم يتيمم بالخروج من واجبه يقينا الا بفعل الكل وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولو جهل عددا ما عليه من الصلوات وقال لا تنقص عن عشر ولا يزيدن على عشرين لزمه عشرون صلاة ولو نسي ثلاث صلوات من يومين ولا يدري كلها مختلف او ثنتان من جنس واحد وجب عشر ايضا اي بعشر تيممات قاله الاتفاق قال وان نسي اربعا من يومين ولا يدري انها مختلفة او من جنس واحد او خمس او ستا لزمه صلاة يومين اي بعشرة تيممات ايضا وكذا في السبع والثمان من يومين واما الثلاثة من ثلاثة ايام لا يدري انها مختلفة او متفقة فانه يقضى ثلاثة ايام اي بثلاث تيممات وكذا اربع او خمس من ثلاثة ايام فانه مع زيادة من ع ش (قوله ووجوب فعل الكل) الاول الاخير وما عداه (قوله ظن دخول) الى قوله كما افادته في النهاية والمغنى ما يوافق الا قوله ولو احتملا (قوله فضيلته) اي اول الوقت (قوله النقل) اي نقل التراب (قوله ولو احتملا) اطلاقه شامل للمرجوح وهو يناقض قوله قبل ظن دخول الخ المار آنفا فيحمل على الشك كما عبر به النهاية (قوله قبل المسح) الاول العطف (قوله كما مر) اي في شرح نقل التراب (قوله اما فيه الخ) اي اما التيمم في وقت الفرض يقينا او ظنا فيصح له (قوله كخطبة الجمعة الخ) ومثل ذلك ما لو تيمم الخطيب او غيره قبل تمام العدد الذي تتعده به الجمعة نهاية وغنى (قوله لما مر) اي في شرح لا الفرض على المذهب (قوله مطلقا) اي سواء تيمم للخطبة او للجمعة (قوله كما افادته) اي التعميم وقوله قول الروضة الخ اي بطريق المفهوم (قوله فعلة) الاول إسقاط الضمير (قوله فلا اعتراض عليهما) اي على المنهاج والمحذور (قوله وإنما لم يصح) الى قوله والحق في شرح المنهج مثله (قوله اي عند وجود الماء الخ) اي حسا وشرعا خلافا للنهاية والمغنى (قوله فيه) اي الاطلاق (ففي المجموع الخ) اي تعليل لقوله اي عند وجود الماء لا مطلقا وقوله او ان رطوبة الخ عطف على قوله لا يجزئ وقوله يتيمم هو محط الاستدلال وقوله وياتي الخ عطف على قوله في المجموع الخ فهو تعليل ثان للتقييد بوجود الماء المقدور على استعماله (قوله طهر جميع البدن) متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح سم وكذا قوله الآتي للتضمن متعلق بذلك (قوله جميع البدن) تقييده بالبدن ثم قوله والا لما صح الخ نصريح بصحة التيمم قبل زواله عن الثوب والمكان سم (قوله لصحة الصلاة) اي التي تفعل بالتيمم (قوله والا) اي وان كان عدم صحة التيمم قبل طهر البدن لسكون زوال نجس لا يعني عنه شرط الخ (قوله والحق به الاجتهاد الخ) تقدم ان الوجه عند شيخ الاسلام والخطيب والزمي عدم اشتراط تقدم الاجتهاد في القبلة بصري عبارة سم المعتمد عدم الاحتاق اه (قوله لما مر) اي قبيل قول المصنف ويندب التسمية (قوله فيهما) اي في الصلاة مع الخبث والصلاة مع عدم

مرتين يتيممين أجزأه (قوله قبل طهر) متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح (قوله جميع البدن) تقييده بالبدن ثم قوله والا لما صح الخ (نصريح بصحة التيمم قبل زواله عن الثوب والمكان) (قوله والحق به الاجتهاد في القبلة) (المعتمد عدم الاحتاق

التيمم لا يكون زواله شرط الصحة الصلاة والا لما صح قبل زواله عن الثوب والمكان والحق به الاجتهاد في القبلة لما مر من وجوب الاعادة فيهما

و يدخل وقت فعل الثانية في جمع (٣٧٦) التقديم بفعل الاولى فيقيم لها بعدها لا قبلها نعم ان دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممها لانه لا تماسح

الاستقبال (قوله ويدخل) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله بعدها لا قبلها) الاولى التذكير (قوله وقتها) أى الثانية (قوله بطل تيممها) صريح في انه لا يباح له بهذا التيمم شي أصلا (قوله وبه) أى بالتعليل المذكور (قوله مامر) أى في شرح الروض فان نوى فرضا ونفلا (قوله من استباحة الظهر الخ) عبارة للمعنى والنهاية قوله تذكر فائدة فيقيم لها ثم صلى به حاضرة أو عكسه أجزأه (قوله خفي) متعلق بالتيمم (قوله لانه الخ) الاولى العطف كإي النهاية والمعنى (قوله ثم) أى في مسألة الفائدة (لما استباحها) أى الفائدة وقوله هنا فى أى في مسألة الجمع عش (قوله مانوى) وهى الثانية كالعصر وقوله على الصفة الخ وهى الجمع (قوله وقضيته) أى التعليل بزوال التبعية عش (قوله بطلان تيممها الخ) معتمد عش (قوله ولو اراد الجمع الخ) ولو تيمم لمقصورة فصلى به تامة جازنهاية زاد المعنى وكذا لو نوى الصبح ثم اراد الظهر مثلا جاز كإي فتاوى البغوى ولو تيمم لمؤداة فى أول وقتها وصلاها به فى آخره أو بعده جاز اه (قوله وقتها) أى كما يصح وقت العصر نهاية ومعنى (قوله العصر) عطف على الظهر (قوله ولا لمتبوعها) أى من حيث انه متبوعها الان سم (قوله شاكا) وفى شرح الروض اوظانا سم اقول وقد ينفاه فيه ما تقدم من كفاية ظن دخوله وقت الفرض بل عبارة النهاية والمعنى وهى ولا بد لصحته من معرفة دخول الوقت يقينا اوظانا كمثل التراب المقترن به نيته فلو تيمم شاكا فيه لم يصح وان صادف الوقت ولا فرق فى الفرض بين الاداء والقضاء فوق الفائدة بتذكرها اه صريحة فى خلافه (قوله لم تصح) أى الفائدة لعدم صحة تيممها ويحتمل أن الضمير للتيمم بتأويل الطهارة وعلى كل فالاولى التذكير (قوله وصلاة الجنازة الخ) ولومات شخص بعد تيممها أى المتيمم لجنازة جاز له أى للتيمم ان يصلى عليه أى الميت بذلك التيمم لما تقدم أى من جواز الحاضرة بتيمم الفائدة نهاية ومعنى بزيادة (قوله لا يصح لها قبل الغسل الخ) الاوجه ان المراد بالغسل الغسلة الواجبة وان اريد غسله ثلاثا نهاية وافر البصرى واعتمده عش (قوله راتبا) إلى قوله وظاهر فى المعنى وإلى قوله وظن فى النهاية (قوله انقطاع الغيث الخ) ثم لو عن له ان يصلها مع الجماعة او صلاها منفردا ثم اراد اعادة تيممها بذلك التيمم لم يتمتع عش (قوله ومع الناس) ولو اراد الخروج معهم الى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الاوجه كما لا يقيم لتحية المسجد لا بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انه لو تأخر عن موافقتهم فى الخروج إلى وقت غلب على ظنه اجتماع الميعاد فى الصحراء جاز التيمم له قبل خروجه من بيته مثلا ولا يشترط وصوله إلى الصحراء وهو واضح عش (قوله اجتماع أكثرهم) وظاهر انه لو اجتمع دون الاكثر وادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز لهم التيمم حينئذ سم (قوله بالحق بها) أى بصلاة الاستسقاء (فى ذلك) أى التفصيل (قوله بان صلاة الجنازة مؤقتة معلوم) اعترضه سم على حجب بأنه إن اراد أنه معلوم بالوصف بمعنى أن بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والاستسقاء والكسوف كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الغيث مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا وبداية الثانى معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وإن اراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله لا يأتى إذلا نهاية لوقتها معلومة يقال ان اريد انها غير معلومة بالوصف فمنوع او بالشخص فصلاة الجنازة كذلك فليتأمل اه اقول ويمكن الجواب بان الدفن لما كان وقتة معلوما باعتبار الغالب وهو ما يريدون دفنه فيه نزل منزلة المعلوم لكونه موكولا إلى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه عش وفى الرشيدى نحوه وفى البصرى بعد ذكره ما يوافق اعراض سم مانصه والحاصل ان الفرق بينهما وبين الجنازة محل توقف

(قوله صح التيمم للظهور) كذا فى العباب وعزاه فى شرحه للجموع (قوله ولا لمتبوعها) أى من حيث أنه متبوعها الان (قوله شاكا) فى شرح الروض اوظانا (قوله اجتماع أكثرهم) وظاهر انه لو اجتمع دون الاكثر وادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز التيمم حينئذ (قوله مؤقتة معلوم) قد ينظر فيه بأنه إن اراد انه

لها تبعا وقد زالت التبعية بانحلال رابطة الجمع وبه فارق مامر من استباحة الظهر بالتيمم لفائدة خفى لانه لم استباحها استباح غير هاتبعها وهنا لم يستبح مانوى على الصفة المنوية فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تيممها بطلان الجمع بطول الفصل وإن لم يدخل الوقت فقوله لم يستبح بدخوله مثال لا قيد ولو اراد الجمع تأخير اصح التيمم للظهور وقتها نظرا لاصالته لها لا للعصر لانه ليس وقتا لها ولا لمتبوعها لانها الآن غير تابعة للظهور ووقت الفائدة تذكرها فلو تيمم شاكا فيها ثم بان ان تصح والمندورة المتعلقة بوقت معين لا يصح لها قبله وصلاة الجنازة لا يصح لها قبل الغسل او بدله بل بعده ولو قبل التكفين لكن يكره (وكذا النفل المؤقت) راتبا كان أو غيره لا يقيم له قبل دخول وقتة (فى الاصح) لما مر فى الفرض وسيأتى بيان وقت صلاة الرواتب والعيد والكسوف ووقت صلاة الاستسقاء لمن ارادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع أكثرهم وظاهر انه يباح بها فى ذلك صلاة الكسوف فى دخول الوقت لمن ارادها وحده

بمجرد التغير ومع الناس باجتماع معظمهم واعترض التوقف على الاجتماع بأنه يلزم عليه أن من اراد صلاة الجنازة أو العيد فى جماعة واما لا يقيم لها إلا بعد الاجتماع ولا فائله ويجاب بالفرق بأن صلاة الجنازة مؤقتة معلومة وهو من فراغ الغسل إلى الدفن والعيد وقتها محدود

معلومة فنظر فيهما إلى ما عزم عليه وظن بعضهم أن لا يخلص من ذلك الاعتراض فأجاب بأن الفرض في تيمم للفقدريد فعلها بالصحراء فان علم أن الاماء بها يتيمم بعد الخروج اليها لا قبله لثلا يحدث توهم يبطل تيممه وان توهم ان بها ما اخر الى الاجتماع ويرد بأن فيه مخالفة لاطلاقهم اعتبار الاجتماع وبأنه قد يعلم أن الاماء بها فيحدث ما يوم حدوث ماء بها فيؤخر للاجتماع فلا وجه لما ذكره من التفصيل والتحية بدخول المسجد وخرج بالمؤقت النوافل المطلقة فيتيمم لها أى وقت شاء ماعدا وقت الكراهة ان تيمم قبله او فيه ليصلى فيه والاصح فان قلت هي مؤقتة أيضا بمقتضى ما ذكر قلت المراد بالمؤقت ماله وقت محدود الطرفين والمطلقة ليست كذلك لأن ماعدا وقت الكراهة يزيد وينقص لما يأتي فيه ان منه ما يتعلق بالفعل وهو قد يزيد وقد ينقص (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) لكونه بصحراء فيها حجر اورمل فقط او يجلس فيه تراب ندى ولا اجرة معه يجففه بها (لزمه في الجدي ان يصلى الفرض) المكتوب

وأما بينهما وبين العيد فواضح اه (قوله فلم يتوقفا) الاولى التأنيت (قوله في تيمم الخ) خبر ان (قوله فعلها) أى صلاة الاستسقاء (قوله ويرد) أى جواب البعض (قوله بان فيه) أى في فرضه المذكور (قوله والتحية) إلى قوله قلت في المغنى والى المتن في النهاية (قوله والتحية) عطف على صلاة الاستسقاء (قوله أى وقت شاء) عبارة المغنى متى شاء إلا في وقت الكراهة قال الزركشى ينبغي ان يكون هذا فيما إذا تيمم في وقتها ليصلى فيه ولو تيمم فيه ليصلى مطلقا وفي غيره فلا ينبغي منعه وهو مرادهم بلا شك ويؤخذ منه ما قاله شيخنا انه لو تيمم في غير وقتها ليصلى به فيه لم يصح اه ونحوه في النهاية أقول ما بحثه الزركشى محل تأمل وان تبعه كثير من المتأخرين لانه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وان نوى فعلها بعده ولو تم ما ذكره لصح التيمم للظن قبل دخول وقتها بنية فعلها في وقتها ومع الاطلاق هو باطل قطعا فاطلاقهم متجه واما ما بحثه شيخ الاسلام فهو متجه مع قطع النظر عن كلام الزركشى لانه متلاعب في التوبة ويؤيده ما نقلناه في اول باب الوضوء عن فتاوى العلامة ابن زبادر اجمعه هذا ما ظهر بيادى النظر ثم رايت ابن قاسم في حاشية المنهج تنبه لهذا وأجاب بأنه وقتها في الجملة بدليل جوازها في نحو مكة مطلقا وفي وقت الاستواء في يوم الجمعة مطلقا اه وانت خير بما في هذا من التكلف مع عدم الضرورة الداعية اليه فليتأمل بصرى (قوله النوافل المطلقة) أى وما تاخر سببه ابدانها (قوله ماعدا وقت الكراهة الخ) الاخصر الاوضح الا وقت الكراهة او قبله فيصلى فيه (قوله ان تيمم قبله) في تقييد ما قبله به مساححة سم (قوله والاصح) يدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة ليصلى به خارجه واطلق وهو متجه لا يقال ان هذا ليس وقت الصلاة لانه في وقتها في الجملة كافى نحو مكة سم (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله ماعدا وقت الكراهة ان تيمم قبله او فيه ليصلى فيه وقوله هي أى النوافل المطلقة (قوله بمقتضى ما ذكر) أى من انه لا يفعلها في وقت الكراهة فكانها مؤقتة بغير وقت الكراهة ع ش (قوله قلت المراد بالوقت ماله وقت الخ) قد يقال جعلهم الكسوف والاستسقاء والجنائز وتحية المسجد من الموقته بما ذكر اذا وقتها مختلفة غير محدودة الطرفين بصرى (قوله لكونه) أى قوله ويتجه في المغنى إلا قوله المكتوب وقوله كالعاجز الى وهى وكذا في النهاية إلا قوله ولو لم يحل لا يسقط القضاء (قوله لكونه الخ) عبارة المغنى بان فقدهما حسا كان حبس في موضع ليس فيه واحد منهما او شرعا كان وجد ماء وهو محتاج اليه لنحو عطش او وجد ترابا ندى ولم يقدر على تحفيفه بنحو نار اه (قوله او يحبس الخ) عبارة النهاية او وجد ماء ومنع من استعمالها مانع من نحو حاجة عطش في الماء أو نداء في التراب (قوله ولا اجرة معه يجففه) أى فان امكنه التجفيف وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به جراحة في يده فيفسل وجهه ثم اراد التيمم عن جراحة الدين انه يكلف تشفيف الوجه واليد قبل اخذ التراب لانه ان اخذه مع بلل يده صار كالتراب الندى الماخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتنبه له فانه دقيق وينبغي ان محل تكليفه تشفيف الوجه مالم يقف في مهب الريح فان وقف فيه وحرك وجهه لاخذ التراب من الهواء فلا لوصول التراب لجميع اجزاء الوجه في الحالة المذكورة ع ش (قوله المكتوب) يخرج به الصلاة المذكورة لكن اسقطه غيره وفي البجيرى عن القليوبي قوله الفرض أى ولو بالندر اه (قوله لكنه لا يحسب من الاربعين الخ) وينبغي ان مثله ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه إنما يصلى

معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن فالكسوف والاستسقاء كذلك لان بدايته الاولى معلومة بالوصف وهو انقطاع الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقياء وبدايته الثانية معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وان اراد أنه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الاقنى إذ لانهما لوقتهما معلومة يقال عليه ان اريد انها غير معلومة بالوصف فمنوع او بالشخص فصلا الجنائز كذلك فليتأمل (قوله ان تيمم قبله) في تقييد ما قبله به مساححة (والاصح) يدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة ليصلى به خارجه واطلق وهو متجه ولا

وذلك لحرمه الوقت كالعاجز عن السرة (٣٧٨) والاستقبال وإزالة النجاسة وهي صلاة صحيحة يحتث بها من خلف لا يصلي ويحرم الخروج

منها ويبطلها الحدث ونحوه كروية ماء وتراب ولو بمحل لا يسقط القضاء ويتجه جوازها أول الوقت خلافاً لبحث الأذرعى أنه يجب تأخيرها إلى ضيقه ما دام يرجو ماء أو تراباً وعن القفال أنه أفتى بفعله لصلاة الجنائز ويوجهه بوجوب تقديمها على الدفن وإن لم تفت به ففعلت وفاء بحرمه الميت كحرمه الوقت في غيرها لكن الذي نقله الزركشي عن قضية كلام القفال (خ) اعتمده المغني عبارته وتقدم أن صلاة الجنائز كالنفل في أنها تؤدي مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه أن هؤلاء الثلاثة وهم من لم يجد ماء ولا تراباً ومن على بدنه نجاسة يخاف من غسلها ومن حبس عليها لا يصلونها وهو الظاهر وجري عليه الزركشي وغيره في فاقدة الطهورين ونقله في بابها عن مقتضى كلام القفال (هـ) وقوله لا يصلونها (خ) قال القليوبي وأن تعينت بأن لم يكن غيره فبدن الميت بلا صلاة (هـ) (قوله ثم رأيت) أي الزركشي (قوله أقدمه) أي فاقدة الطهورين (قوله ولا يفوت) أي فعل صلاة الجنائز (قوله ولا ينافي ذلك) أي عدم جواز الإقدام (قوله لأنه (خ) علة لعدم المنافاة (قوله أن تعينت) أي بأن لم يكن هناك غيره (قوله صلى) أي أحدهما (قوله وهذا التفصيل (خ) اعتمده النهاية عبارة وتقدم أن صلاة الجنائز كالنفل في أنها تؤدي مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه أن هؤلاء أي فاقدة الطهورين ومن يبدنه نجاسة وحسب بمكان نجس لا يصلونها وهو كذلك إذا حصل فرضها بغيرهم وبؤخذ بما ذكر أن من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها للتلاوة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (هـ) أي ما لم يكن مأموراً أو لا وجب السجود تبعاً لأمه سم وعش وقيل (قوله بين من قال بالمنع (خ) أي وأطلق (قوله) وأما قول الثاني أي الذي تبع الزركشي (قوله وكفا قد هما) إلى قوله قيل في النهاية والمغني ما يوافقه (قوله أو حبس عليه) فإنه يصلي وجوباً بالأماء بأن ينحى للسجود بحيث لو زاد أصابه ويعيد نهاية ومغني (قوله ما عاده) يشمل المنذرة وقد سرفاهه (قوله فلا يجوز له) أي من ذكر من فاقدة الطهورين ومن على بدنه نجاسة أو حبس عليها ما فاقدة السرة فله التنفل لعدم لزوم الإعادة له كدائمه الحدث ونحوه وعن

يقال إن هذا ليس وقت الصلاة لأنه وقتها في الجملة كما في نحوه مكة (قوله ولو بمحل (خ) تبع فيه شرح الروض فإنه قيد البطال برؤية التراب بما إذا كان بمحل يغني عن القضاء ثم قال كما صرح به في المجموع كذا نقله الزركشي عنه ولم أره فيه نظراً انتهى وقوله خلافاً لبحث الأذرعى أفتى ببيحته شيخنا الشهاب الرملي وهل يجري بحمته في الجمعة وإن كان تأخيرها يمنع فعلها لكونها لا تقام إلا في الوقت (قوله مادام يرجو ماء أو تراباً) لا يخفى أنه لا بد من طلبها على التفصيل في الطلب فإذا طلب ولم يجد أو أحداً منها فإن وصل إلى حد اليأس عادة من أحدهما صلى ولو أول الوقت ولا يلزم إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم توجع وجود الماء بأن حدث ما يحتمل معه ذلك بطلت وأما مجرد احتمال وجود الماء فلا ينبغي أن يبطلها حيث لا رجاء ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء (قوله ويوجه (خ) قضيته أن محل ذلك إذا لم يوجد غيره (قوله فلا يجوز له التنفل) قضيته أنه يتمتع عليه سجود السهو لأنه نفل ليس من الصلاة ولهذا احتج بالآنية بخلاف التشهد الأول لأنه من الصلاة نعم إن كان مأموراً ونجداً مأمراً للسهو فلا يبعد وجوب متابعتها إياه فليتامل وقد

التفصيل له وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز وأما قوله الثاني وإن تعينت عليه ففيه نظر يسقط ظاهر وكفا قد هما من عليه حيث خشي من إزالته مبيح تيمم أو حبس عليه وخروج بالفرض المذكور ما عاده فلا يجوز له تنفل ولا قضاء فائتة

يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المنافي نهاية وكذا في المغني لإقوله كذا ثم الحدث قال ع وش وقضية حصر  
 المنع فيمن ذكر أن غيرهم ممن يصح منه الفرض يتنفل ويدخل فيه من تحريف القبله والمربوط على خشبة  
 ونحوهما وفيه بعد لأنهم إنما يصلون للضرورة ولا ضرورة للنفل اه (قوله مطلقا) أي ولو بمحل يغلب فيه  
 فقد الطهورين (قوله ولا نحو مس مصحف) أي كحمله نهاية ومعنى (قوله) وكذا نحو قراءة الخ) عبارة  
 الشارح حر في شرح العباب بعد قول المصنف نعم فاقد الطهورين يقرأ الفاتحة فقط حتما في صلاة الفرض  
 نصها قال في الاسعاد وهل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المهيئة المنذورة كل يوم لفاقد الطهورين  
 يومابكاه لم ارفيه ونقلوا قضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المنذورة تردد  
 والوجه إلحاقها بما قبلها اه اقول وبقي ما لوقرا بقصد القرآن مع الجنابة مع القدرة على الطهارة بالماء  
 هل تجزئه القراءة مع حرمة ذلك كالصلاة في الدار المغصوبة أولا اخذنا ما قالوه في الاجارة من انه لو  
 استقر جرقراءة شيء من القرآن في وقت معين واجنب فيه فقرأ هو وجنب حيث قالوا لا يستحق الاجرة لأن  
 القصد من القراءة الثواب وقرأته لا ثواب فيها فيه نظروا الأقرب الثاني لما ذكر ع ش بحذف (قوله) لنحو  
 جنب) متعلق بمسئلتى القراءة والمسك بصرى (قوله) ولا لم تجز الاعادة) أي حيث وجده بعد خروج الوقت  
 اما لو وجده فيه بان ظن عدم وجدها في جميع الوقت فصلى قبل اخره ثم وجد ترابا بمحل يغلب فيه وجود  
 الماء فيعيد لتبين ان صلاته الاولى غير معتدها ع ش وفي البجيرى عن العباب ما يوافقه (قوله) واختار  
 المصنف الخ) عبارة المغني ومقابل الجديد اقول احدها تجب الصلاة بلا إعادة واطرد ذلك مع كل صلاة  
 وجبت في الوقت مع خلل وهو مذهب المزنى واختاره المصنف في المجموع قال لانه أدى وظيفة الوقت وإنما  
 يجب القضاء بامر جديد ثانيا يندب له الفعل ويجب الاعادة ثالثا يندب له الفعل ولا إعادة رابعا يحرم عليه  
 فعلها اه (قوله) قيل مراده الخ) جرى عليه النهاية والمغني (قوله) مراده بالا إعادة) أي في المتن (قوله) بل  
 مراده ما يشمل الخ) اعتمده ع ش والرشيدى قول المتن (ويقضى المقيم الخ) أي وجوبه بانهية ومعنى  
 (قوله) لندرة) إلى قوله ولا لانه لما في المغني لإقوله ويسن إلى والجمعة وقوله وقت التيمم إلى وجود الماء وقوله ولا  
 يعتبر إلى المتن وقوله أو جرح أو مرض (قوله مطلقا) أي في الصلاة وخارجها الفاتحة وغيرها (قوله) وقال جمع  
 الخ) عبارة المغني وفي قول لا يقضى واختاره المصنف لانه أتى بالمقدور وفي قول لا تلزمه الصلاة في الحال بل  
 يصبر حتى يمحده على الاول هل يقرأ في الصلاة غير الفاتحة أولا كفاقد الطهورين ظاهر كلام الشيخين  
 الاول وظاهر كلام القاضي وصاحب الكافي الثاني والاول وجه اه (قوله) ويسن له) أي للقيم المقيم (قوله)  
 والجمعة) إلى قول المتن ومن تيمم لبر في النهاية لإقوله وقت التيمم إلى وجود الماء وقوله ولا يعتبر إلى المتن

أتى شيخنا الشهاب الرملى بامتناع سجود السهو والتلاوة (قوله) ولا لم تجز الاعادة الخ) عبارة في شرح  
 العباب اما اذا قدر عليه بمحل لا يغني التيمم فيه عن القضاء بان غلب فيه وجود الماء فلا يجوز له قضاؤها اذا  
 فائدة فيها وظاهره انه لا فرق بين قدرته على ذلك في الوقت وبعده وانه اذا وجد بعده فلا فرق بين ان يكون  
 صلى في الوقت على حاله والا الاول ظاهر لما مر من صحة صلاته بقول البغوى ان قدر في الوقت وجبت الاعادة  
 فيه نظر والثاني كذلك فقوله ايضا بوجوب استعماله فيه لانه ضيع حق الوقت وفوته فقضاه بخلافه فيما  
 قبله برده قول المجموع ومن فوت صلاة عمدا وفقد الطهورين حرم عليه على الصواب قضاؤها حيثئذ للتسلسل  
 مع عدم الفائدة اهم لخصا بل تلك لقيام العذر فيه أولى من هذه اه فليتأمل هذا الردفانه فيما نحن فيه  
 ليس فاقد للطهورين فان قلت قول البغوى إن قدر في الوقت وجبت الاعادة يتعين على الشارح تسليمه  
 مع قوله السابق بطلانها برؤيته فيها بمحل لا يغني عن القضاء ان اراد انه مع بطلانها تجب اعادتها به كاهو  
 الظاهر وان اراد انها لا تجب اعادتها به فهو في غاية البعد والاشكال قلت قد يفرق الشارح بين رؤيته حال  
 الصلاة ورؤيته بعد فراغها فلا يتعين عليه تسليم قول البغوى المذكور وان اراد ما هو الظاهر من قوله  
 السابق المذكور نعم ما تقدم من رده على البغوى بقول المجموع المذكور ففيه تأمل اذ ليس فيما ذكره

وقوله أو جرح أو مرض (قوله المتيمم) أى لفقد الماء نهاية ومغنى (قوله لعموم الفقد الخ) يعنى لعدم ندرته فيشمل استواء الامرين (قوله والتعبير بهما) أى بالمقيم والمسافر ووقع السؤال عما لو كان بمحل ماؤه قريب بحيث لو حفر الأرض حصل الماء أى بغير مشقة تبيح التيمم هل يكلف ذلك ولا يصح تيممه حيث نذون كان غير لائق به الحفرام لافيه نظر والظاهر الاول لان مثل ذلك يغتفر في جانب العبادة ع ش (قوله الغائب) فلو صلى بالتيمم ثم شك في ان المحل يغلب فيه وجود الماء ولا فهل يسقط ولا فيه نظر والاول غير بعيد سم وع ش (قوله وقت التيمم) ياتى ما فيه (قوله وجود الماء) فاعل قوله السابق الغالب (قوله ولا يعتبر الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارتهما واللفظ الاول وتعبيرهم بمكان التيمم جرى على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة به في ندره فقد الماء وعدم ندرته فان اختلفا في ذلك فلا اعتبار حيث نذ بمكان الصلاة به كما فتى بذلك الواو الدر رحم الله تعالى اه (قوله على الاوجه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى اعتبار محل الصلاة وينبغي ان يعتبر الاحرام بالصلاة حتى لو احرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها الى محل بخلافه فلا قضاء (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل العدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وإن كان الامر بالعكس وجب القضاء او في جميع العام او غالبه او جميع العمر او غالبه فيه نظر والاول وجه الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكان غاب العدم في خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه سم على حج اقول وما ذكرناه الا قرب مستفاد من قول حج وقت التيمم وهو مراد الشارح مرقانه لم يخالف الا في كون المكان معتبراً فيه التيمم او الصلاة ع ش قول المتن (يسفره) خرج به العاصي في سفره كان زنى او سرق فيه فانه لا قضاء عليه لان المرخص غير ما به المعصية نهاية (قوله كابق الخ) ومن سافر ليتعب نفسه او دابته عبثاً فانه يلزمه ان يصل بالتيمم ويقضى مغنى (قوله لفقد الماء) يحتمل تقييد الفقد بعدمه فان كان لمنايع حتى كسع حائل وناخر نوبته في برتنا وبه عن الوقت لم يبعد عدم القضاء مراه سم على حج اه ع ش (قوله او جرح) او مرض قد يقال ان فرض تيممه في هذه الحالة قبل التوبة فغير صحيح كما سياتى فصلاته حيث نذ بلا تيمم وكلامنا في التيمم او بعدها فلا وجه للقضاء من حيث المعصية لا نقطاعها وقد يجاب بان مراده الاول واكتفى بوجود التيمم صورة بصري اى ولو حذفه كغيره لكان اسلم من السؤال وتكلف الجواب قول المتن (في الاصح) والثاني لا يقضى لانه لما وجب عليه صار عزيمة وفي وجه ثالث لا يستبيح التيمم اصلاً ويقال له ان ثبت استباحة والا تمت بترك الصلاة مغنى فما ياتى من التعليلين رد لهما في الوجهين الاول والاول والثاني والثاني ويندفع بذلك توقف سم في التعليل الثاني وقول الرشيدى ولم يظهر له معنى هنا لانه مساو لتعليل الوجه الثاني اه

البغوى فاقد الطهورين (قوله ولا يعتبر محل الصلاة على الاوجه) المعتمد عند الشهاب الرملى اعتبار محل الصلاة ومن عبر بمحل التيمم فهو جرى على الغالب فان الغالب اتحاد محلها وينبغي ان يعتبر الاحرام بالصلاة حتى لو احرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها الى محل بخلافه فلا قضاء فليتامل فلو صلى بالتيمم ثم شك في ان المحل يغلب فيه وجود الماء ولا فهل يسقط القضاء لانه بامر جديد والا صل عدمه مع ان الاصل عدم غلبة الوجود في ذلك المحل اولاً فيه نظر والاول غير بعيد (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل العدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وإن كان الامر بالعكس وجب القضاء او في جميع العام او غالبه او جميع العمر او غالبه فيه نظر ولعل الاول وجه الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكان غلب العدم في خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه (لفقد الماء) يحتمل تقييد الفقد وعدمه فان كان لمنايع حتى كسع حائل وناخر نوبته في برتنا وبه عن الوقت فلا يبعد عدم

المتيمم فلا يقضى وان قصر سفره لعموم الفقد فيه والتعبير بهما للغالب والضابط أنه متى تيمم بمحل الغالب وقت التيمم فيه أى وفيما حواه إلى حد القرب من سائر الجوانب فيما يظهر أخذاً بما مر أنه يلزمه السعى لذلك عند تيقن الماء فيه فلا تعتبر الغلبة فيما وراء ذلك وجود الماء أعادوا لان غلب فقداه أو استوى الأمران فلا ولا يعتبر محل الصلاة على الاوجه (إلا العاصي بسفره) كما بقى وناشزة فانه يقضى سواء تيمم لفقد ماء أو جرح أو مرض (في الاصح) لان سقوط الفرض بالتيمم فيه رخصة



ايضا فلا تناط بمصيبة ولا نه لما لزمه فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام ويؤخذ منه ان الواجب ليس رخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصيل وعزيمة من حيث وجوبه وتحتمه وبه يجمع بين من عرف كل الميتة للمضطر بأنه رخصة ومن عرف بأنه عزيمة وأما تردد الامام في موضع أن الوجوب هل يجامع الرخصة فيحمل على (٣٨١) أن مرده هل يجامع الرخصة المحضة

هذا ولك أن تقول الذي يتجه ما صرح به كلامهم ان الوجوب يجامع الرخصة المحضة وأنه لا ينافي تغيرها الى سهولة لأن الوجوب فيها لما كان موافقا لغرض النفس من حيث أنه أخف عليها من الحكم الاصيل غالبا لم يكن منافيا لما فيها من التسهيل ويصح تيممه فيه إن فقد الماء حسا لحيلولة نحو سبع لما مر أول الباب لا شرعا لنحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدرته على زوال مانعه بالتوبة ولو عصى بالاقامة لم يحمل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده لم يلزمه القضاء لأنه ليس محلا للرخصة بطريق الاصاله حتى يفتقر الحال فيه بين العاصي وغيره بخلاف السفر فاندفع ما للسبكي هنا (ومن تيمم لبرد) بحضر أو سفر (فرضي في الاظهر) لندرة فقد ما يسخن به الماء ويدثر به اعضاءه وإن لم يمسح على الله عليه وسلم عمر بالاعادة في حديثه السابق اما علمه بأنه يعلمه او لان القضاء على التراخي وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز (او)

(قوله أيضا) أي كالتييمم (قوله ولا نه الخ) تعليل لصحة الصلاة بالتييمم مع كونه رخصة وهي لا تناط بالمعاصي فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته ع ش أي ورد لوجه الثالث القائل بعدم صحة التيمم قبل التوبة كما مر وللكردي هنا توجيه آخر ظاهر السقوط (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية قيل ويؤخذ الخ (قوله منه) أي من التعليل الثاني (قوله ان الواجب) أي التيمم الواجب على العاصي بسفره (قوله سبب الحكم الخ) وهو دخول وقت الصلاة (قوله وبه) أي يقول السبكي (قوله ولأنه) أي وجوب الرخص (لا ينافي تغيرها) أي تغير الرخصة من الصعوبة (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء او جرح او مرض يتحصل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة واما صحة التيمم قبل ما فعل في هذا التفصيل سم (قوله تيممه) أي العاصي بسفره (فيه) أي في السفر ع ش (قوله لما مر أول الباب) عبارته هناك لأنه لا يجوز عن استعمال الماء حسالم يكن لتوقف صحة تيممه على التوبة فائدة بخلاف ما اذا كان مانعه شرعا كعطش او مرض اه (قوله لم يلزمه القضاء) وفاقا للنهاية كما مر وخلافا للمغني عبارته وكالعاصي بسفره العاصي باقامته فيقتضي اه (قوله يحصر) الى قوله قيل في المغني إلا قوله او عاد اليه وإلى قول المتن وإن كان في النهاية إلا ما ذكر (قوله لندرة فقد ما يسخن الخ) ولو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى وهو ظاهر لأنه واجد للماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف من البرد فان علم أن نوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره او بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وإن علم أنها لا تأتي إلا خارج الوقت صلى بالتييمم في الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ماء آخر غير ماتنا وبواقفه لكن امتنع استعماله لنحو برد ولا فلا مراه سم على حج اه ع ش (قوله وإن لم يمسح الخ) عبارة المغني والثاني لا يقضى لحديث عمرو بن العاص السابق وبه قال ابو حنيفة واحد يوافقه المختار المار عن المصنف لأنه صلى الله عليه وسلم لم يمسح بالاعادة واجاب الاول بأنه الخ قول المتن (او لمرض) المراد به هنا اعم من ان يكون جرحا او غير نهاية ومعنى (قوله في غير سفر) عبارة النهاية والمغني حاضرا كان او مسافرا اه (قوله لما مر فيه) أي انفا (قوله او عاد الخ) الانسب ولو عاد اليه بصري (قوله لنقص البدل) أي لا لاجل النجاسة معنى (قوله قيل لا حاجة لهذا الاستثناء الخ) وفي هذا الاستثناء اشكال اخر وهو عدم صحة التيمم لان

القضاء مر (قوله ولا نه لما لزمه فعله) يتأمل هذا التعليل (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء او جرح او مرض يتحصل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة واما صحة التيمم قبل ما فعل في هذا التفصيل (قوله لندرة فقد ما يسخن به الماء) ولو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال بالتسخين وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى وهو ظاهر لأنه واجد للماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف من البرد فان علم أن نوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره او بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم أنها لا تأتي إلا خارج الوقت صلى بالتييمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثم ماء اخر غير ماتنا وبواقفه لكن منع استعماله لنحو برد ولا فلا مراه (قيل لا حاجة لهذا الاستثناء) وفي هذا الاستثناء اشكال من وجه

تيمم (لمرض) في غير سفر معصية لما مر فيه (يمنع الماء مطلقا) أي في كل اعضاء الطهارة (أو) يمنعه (في غصو) منها (ولا سائر) عليه (فلا) قضاء عليه لعدم عذره (إلا أن يكون بحرحه) أو غيره (دم كثير) لا يعني عنه لكونه بفعله قصد او جاوز محله أو عاد اليه كما يعلم بما يأتي في شروط الصلاة فإذا تعدر غسله حيثئذ عاد لندرة العجز عن إزالة ما حار أو نحوه أما اليسير فلا يضر إلا ان كان يحمل التيمم ومنع وصول التراب لمحله لنقص البدل والمبدل حيثئذ قيل لا حاجة لهذا الاستثناء لأن من صلى بنجاسة لا يبي في غيرها القضاء وإن لم يكن متيمما اه ويجب أن فيه فائدة

وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير (وإن كان) بالأعضاء وبعضها (سائر) كجيرة ولم يكن به ذم لا يعني عنه هنا أيضا وذكره في الأول تمثيل لا تقيد (لا يقضى في الاظهر ان وضع على طهر) لشبهه بالخلف بل أولى للضرورة ومحل ان لم يكن به وضو التيمم وإلا لزمه القضاء قطعا على مافي الروضة لنقص البدل والمبدل لكن (٣٨٢) كلامه في المجموع يقتضي ضعفه (فان وضع على حدث وجب نزعه) ان لم يخف منه محذور تيمم

لانه مسح على سائر فاشترط وضعه على طهر كالحنف (فان تعذر) نزعه ومسح وضلى (قضى على المشهور) لفوات شرط الوضع وما أوهمه صنيعة من انه لا يجب نزع الموضوع على طهر غير مراد بل هو كالوضع على حدث لا ستواتهما في وجوب مسحها نعم من ان مسحه إنما هو عوض عما اخذه من الصحيح وانه لو لم يخذ شيئا منه لم يجب مسحه وحيثئذ فينتج حمل قولهم بوجوب النزع فيها وتفصيلهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما إذا أخذت شيئا منه وإلا لم يجب نزعه ولا قضاء لانه حيثئذ كعدم السائر (تنبه) المراد بالطهر الواجب وضعها عليه ليسقط القضاء الطهر الكامل كالحنف ذكره الامام وصاحب الاستقصاء وعبارة المجموع صريحة فيه وهي يجب عليه الطهارة لوضع الجيرة على عضوه وهو مراد الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله ولا يضعها الا على وضوء انتهت وقضية التشبيه بالخلف امور الاول انه لا بد من كمال طهاره الوضوء ان وضعها على شيء من اعضائه

شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني غنه وأجاب عنه شيخنا الشباب الرملي بحمله على ما إذا طهر الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجاب ايضا بان طرا قبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر إزالة النجاسة كما قررہ الشارح فيما سبق سم اى خلافا للنهائية والمغنى ولا يخفى انه لا يتأق على كل من الجوابين قول الشارح الاقن ويجاب الخ (قوله) وهي التفصيل الخ) هذا التفصيل لا تنفي عبارة المصنف رحمه الله تعالى بافادته والكلام فيها بصري (قوله المذكور في مفهوم الكثير) اى من ان اليسير ان كان حائلا بعض التيمم ضرر وإلا فلا ريب في قول المتن (وان كان سائرا) والحاصل من صور الجيرة في لزوم انقضاء وعدمه انها ان كانت في اعضاء التيمم وجب القضاء مطلقا سواء اخذت من الصحيح شيئا ام لا وسواء وضعها على طهر ام لا وسواء تعذر نزعها ام لا وكذا ان كانت في غير اعضاء التيمم واخذت من الصحيح قدر ازاء على قدر الاستمسك فانه يجب عليه القضاء مطلقا وان تعذر عليه نزعها بخلاف ما اذا كانت بغير اعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح الا قدر الاستمسك ووضع على طهر اى وتعذر نزعها فلا قضاء وكذا اذا لم تأخذ من الصحيح شيئا سواء وضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير اعضاء التيمم فلا يجب مسحها حيثئذ عرش وبصري وشو برى وشيخنا (قوله) وذكره في الاول تمثيل الخ) الاول اى يقول وتركه هنا ككتفاء ذكره في الاول (قوله اشبهه) الى قوله نعم في المغنى والى قوله وعبارة المجموع في النهاية (قوله) ومحل ان لم يكن الخ) الظاهر انه متى كان بعض التيمم وجب القضاء وان خشى من مسح الجرح بالتراب محذورا اخذنا من التعليل المذكور وان كان النزع لا يجب حيثئذ كما تقدم لإذافائدة فيه بصري ويأتى عن سم مثله (قوله قطعا) عبارة النهاية مطلقا (قوله على مافي الروضة الخ) عبارة النهاية والمغنى كما في الروضة لنقصان البدل والمبدل جميعا وهو المعتمد وان قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق اه قول المتن (فان وضع على حدث الخ) اى سواء في اعضاء التيمم ام في غيرهما من اعضاء الطهارة نهائية ومغنى ويأتى في الشارح مثله قال عرش وسواء كان الحدث اصغر او اكبرا (قوله لانه مسح الخ) لعل المناسب يسبح بالمضارع (قوله نعم من) اى في شرح مسح كل جبرته وقيل بعضها (قوله فيهما) اى في الموضوع على حدث والموضوع على طهر (قوله على ما اذا اخذت الخ) اى ولم يمكن غسله بدرن نزع كما سبق بصري (قوله ولا قضاء) اى ان لم يكن بعض التيمم على ما مر كاه وظاهر فلا بد من نزعه حيثئذ ومسح موضع العلة بالتراب وإلا وجب القضاء سواء ترك النزع مع امكانه او مع عدم امكانه او نزع ولم يمسح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كاه وظاهر سم (قوله المراد الخ) وفاقا للنهائية كما مر وخلافا للمغنى عبارة المراد طهارة ذلك المحل فقط ولا ينافى ذلك قولهم كالحنف إذا المشبه قد لا يعطى حكما المشبه به من كل وجه اه (قوله صريحة فيه) في دعوى الصراحة توقف (قوله وهو) اى وجوب الطهارة (قوله طهارة الوضوء) اى والغسل (قوله اشترط طهره الخ) وفاقا لظاهر اطلاق النهاية (قوله بل رجح الاكتفاء الخ) اعتمده الرشيدى وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله المحدث) اى بالحدث الاصغر (قوله مسح الخ) اى تيمم ومسح على الجيرة وصلى (قوله لانه) اى المحدث حين الوضع (على طهارة الغسل) اى الحقيقة (وهى) لا تنتقض إلا بالجناية) اى ولا جناية حين الوضع (فهى) اى طهارة الغسل (الان) اى حين وضع المحدث عبارة النهاية والمغنى ولو تيمم عن حدث اكبر ثم احدث حدثا اصغرا انتقض طهره الاصغر لا الاكبر كالمو

آخر وهو عدم صحة التيمم لان شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني غنه وأجاب عنه شيخنا الشباب الرملي بحمله على ما إذا طهر الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجاب ايضا بان طرا قبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر إزالة النجاسة كما قررہ الشارح فيما سبق (قوله ولا قضاء) اى ان لم يكن بعض التيمم على ما مر

وكلام ابن الاستاذ صريح في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعها على طهارة التيمم لفقد الماء لا يكفي كما لا يلبس الخلف في هذه الحالة وهو أحدث ظاهر الثالث أنه لو وضعها على غير أعضاء الوضوء اشترط طهره من الحدثين أيضا وفيه بعد من ثم لم يرتضه الزركشى بل رجح الاكتفاء بطهارة محلها فلو وضعها المحدث على غير أعضاء الوضوء لا جناية ثم أجنب مسح ولا قضاء لانه على طهارة الغسل وهى لا تنتقض إلا بالجناية فهى الآن كاملة

أحدث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا كبر حتى يجدد الماء بلا مانع  
 له قال ع ش قوله مر على المحدث اى من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف نحو القراءة ومكث المسجد فلا  
 يحرم لبقاء طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم آخر ما لم تعرض له الجنابة وقوله مروى يستمر تيممه اى فيقرأ  
 القرآن ويمكث في المسجد بهذا التيمم وقوله مروى يجدد الماء والنحو عليه فاذا اراد صلاة النافلة وتوضأ لم  
 يحتاج للتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة لعله بغير اعضاء الوضوء وكذا لو كان تيممه عن الجنابة لفقد الماء ثم  
 أحدث حدثا أصغر فتييمم بنية زوال مانع الاصغر ويصلى بذلك التيمم التوافل لبقاء تيممه بالنسبة للحدث  
 الا كبر اه ع ش (قوله ففى الان) اى حين اذ تيمم ومسح عن الجنابة

### (باب الحيض)

والحكمة في ذكر هذا الباب في آخر ابواب الطهارة انه ليس من انواع الطهارة بل الطهارة تترتب عليه وهو  
 مخصوص بالنساء ع ش عبارة البجيرمي واما اخره عن الغسل مع انه من اسبابه فكان المناسبات ذكره قبله  
 عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة اهاى وما قبله مشترك بين الرجال  
 والنساء (قوله فلان اكثر احكامه النخ) اى ولقوله دم حيض مجتمع سم (قوله وغلبة احكامه) اى من  
 حيث الوقوع والافاحكام الاستحاضة اكثر كالا يخفى رشيدى وع ش (قوله افرده بالترجمة) اى فقد ترجم  
 لشيء وزاد عليه وهذا لا يعد عيا بجري (قوله وهو لغة السيلان) يقال حاض الوادى اذا سال ماؤه وحاضت  
 الشجرة اذا سال ضغفها ويقال ان الحوض منه لحيض الماء اى سيلانه والعرب تدخل الواو على الياء  
 وبالعكس نهاية اى تاتى باحدهما بدل الاخر (قوله دم جبلة) اى دم يقتضيه الطبع السليم خطيب  
 (قوله يخرج) اى من عرق فى اقصى رحم المرأة على سبيل الصحة ولو حاملا لان الاصح ان الحامل تحيض  
 وشملت الجنينة فحكمها حكم الادمية فى ذلك على الصحيح واما غيرهما من الحيوانات فلا حيض لها شرعا وما يرى  
 لها من الدم فهو من الحيض اللغوى ولا يتعلق به حكم الا فى التعليق فى نحو الطلاق والعق كان قال ان سال  
 دم فرتى فزوجتى طالق او فعبدى حر والذى يحيض من الحيوانات اربع نظمها بعضهم فى قوله  
 ارنب يحضن والنساء \* ضيع وخفاش لها دواء

وزيد عليها اربعة اخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم فى قوله

يحيض من ذى الروح ضيع امرأة \* وأرنب وناقة وكلبة

خفاش الوزغة والحجر فقد \* جات ثمانية وهذا المعتمد

شيخنا (قوله بعد فراغ الرحم) اى من الحمل ولو علقة او مضغة اى وقبل مضى خمسة عشر يوما فان كان بعد ذلك  
 لم يكن نفاسا كما ياتى ع ش وشيخنا (قوله ما عداها النخ) دخل فيه دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض  
 لان ذلك من اثار الولادة ولا نفاس انتقدمه على خروج الولد الا ان يتصلا بحيض المتقدم فيكونان حيضا نهاية  
 ومعنى وكذا دخل فيه الدم الذى تراه الصغيرة والاياسة عبارة شرح المنهج والاستحاضة دم علة يخرج من

كاهو ظاهر فلا بد من نزعه حينئذ ومسح موضع العلة بالتراب والاوجب القضاء سواء ترك النزاع مع امكانه  
 أو مع عدم امكانه او نزاع ولم يمسح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كاهو ظاهر

### (باب الحيض)

قال فى شرح العباب قال الجاحظ ويحيض ايضا الارنب والضبع والخفاش وزاد غيره والحجيرة وهى انثى  
 الخيل والناقة والوزغة والكلبة اه ما فى شرح العباب والظاهر ان ذلك لا اثر له فى الاحكام حتى لو غلق  
 بحيض شئ من المذكورات لم يقع وإن خرج منها دم مقدار اقل الحيض مثلا ما ولا كون هذه المذكورات  
 يقع لها الحيض ليس امر اقطاعيا وذكر الجاحظ وغيره لا يقتضى ثبوتها فى الواقع ولا القطع به واما نائيا  
 فيجوز ان يكون حيض المذكورات فى سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعليق نعم ان اراد بحيضها  
 مجرد خروج الدم منها اعتبر (قوله فلان اكثر احكامه) اى ولقوله دم حيض مجتمع (قوله)

(باب الحيض)  
 والاستحاضة والنفاس ولما  
 كانا كالتابعين له لاهوائه  
 أما الاستحاضة فواضح  
 وأما النفاس فلان اكثر  
 احكامه بطريق القياس  
 عليه ولغلبة احكامه أفرده  
 بالترجمة وهو لغة السيلان  
 وشرعا دم جبلة يخرج فى  
 وقت مخصوص والنفاس  
 الدم الخارج بعد فراغ الرحم  
 والاستحاضة ما عداها  
 على الاصح والقول بان بنى  
 اسرائيل أول من وقع  
 الحيض فيهم

يطلبه حديث الصحيحين  
 هذا شي كتبه الله على  
 بنات آدم (أقل سنه) الذي  
 يمكن أن يحكم على ماتراه  
 المرأة فيه بكونه حيضا  
 (تسع سنين) قرية أي  
 استكملها إلا إن رآته قبل  
 تمامها بدون ستة عشر يوما  
 بلبالها فرعم إهام هذا  
 أن التسع كلها ظرف  
 للحيض ولا قائل به ليس  
 في محله لأنه إنما يوم ذلك  
 لو كانت التسع ظرفا وهي  
 هنا خبر كاهو جلي وشتان  
 ما بينهما ولا حد لآخر  
 سنه ولا ينافيه تحديد سن  
 اليأس باثنين وستين سنة  
 لأنه باعتبار الغالب حتى  
 لا يعتبر النقص عنه كما  
 يأتي ثم وإمكان إنزائها  
 كإمكان حيضها بخلاف  
 إمكان إنزال الصبي لا بد  
 فيه من تمام التاسعة والفرق  
 حرارة طبع النساء كذا  
 قيل والأوجه أنه لا فرق  
 ثم رأيت صرح بذلك في  
 المجموع حيث جعل  
 الأصح فيها استكمال التسع  
 أي التقريبي المعتبر بما مر  
 وزاد في الصبي وجها  
 تسع ونصف ووجها عشر  
 سنين وأشار إلى أن الامام  
 فرق بأنها أسرع بولغا منه  
 أي لأنها أحر طبعاً منه  
 (وأقله) زمنا (يوم وإيلة)

عرق فيه في أدنى الرحم يسمى العاذل بالمعجمة على المشهور سواء أخرج أثره حياض أم لا زاد المغني واختلف  
 في الدم الذي تراه الصغيرة والابسة والأصح أنه يقال له استحاضة ودم فساد وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا  
 على دم واقع بعد حيض (قوله) يطلبه حديث الصحيحين (الخ) أي أعوموه وهذا ولكن في إبطاله نظر سم  
 عبارة البحر يري قيل أول من حاض أمناحو أملا كسرت شجرة الحنطة وادمتها قال الله تعالى وعن نبي وجمالي  
 لادمينك كما دमित هذه الشجرة ثم رأى وخطيب قيل وكان يوم الثلاثاء ولما دمت الشجرة عاقب الله بناتها  
 بالحيض والولادة والتفاس قال الله تعالى يادادو أنا الرب المعبود عامل الذرية بما فعل الجدود اه وعبارة  
 ع وش وجمع بينهما بان الإضافة للجنس أي جنس بنات آدم أو بحمل قصة بني إسرائيل على أن المغني بأنهم أول  
 من فشا فيهم وجل ما في قصة حواء على الأول الحقيقي لا يقال برد على ما ذكره في الحديث ما ذكره من  
 الحيوانات التي تحيض لا نأقول ليس في الحديث حصر فالحكم بأنه كتبه وقدره على بنات آدم لا ينافي أنه  
 كتبه على غيرهن أيضا قول المتن (أقل سنه الخ) أي ولو بالبلاد الباردة ولورات الدم ياما بعضها قبل زمن  
 إمكانه وبعضها فيه جعل المرئي في زمن الامكان حيضا إن توفرت شروطه الاتية نهاية ومعنى قول المتن (تسع  
 سنين) أي وغالبه عشرون سنة وأكثره اثنان وستون سنة ع ش (قوله قرية) إلى قوله فرعم في المغني إلا قوله  
 أي استكملها وإلى قوله ثم رأيت في النهاية إلا قوله ذلك (قوله قرية) نسبة إلى القمر أي الهلال والسنة القمرية  
 ثلثمائة يوم وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه لأن كل ثلاثين سنة تزيد احد عشر يوما بسبب  
 الكسور فاذا اقتطعت على الثلاثين خص كل سنة خمس يوم وسدسه لأن ستة منها في خمسة وثلاثين وخمسا والخمسة  
 الباقية في ستة وثلاثين سدسا فيخص كل سنة من الثلاثين خمس يوم وسدسه واما السنة الشمسية فهي ثلثمائة  
 يوم وخمسة وستون يوما وربع يوم إلا جزم من ثلثمائة جزم من يوم واما السنة العادية ثلثمائة يوم وستون يوما  
 لا تزيد ولا تنقص شيخنا وع ش (قوله أي استكملها) أقول الإهام بالنسبة لاصل العبارة واما هذا التقدير  
 فيندفع الإهام مع الظرفية ايضا قد يدفع الاحتمال مطلقا النظر في المغني إذ مع كون التسع كلها ظرفا للحيض  
 لا معنى لجمعها أقل سنه كما يدرك بالتأمل سم (قوله فرعم الخ) تقرير على قوله أي استكملها والمشار إليه  
 بقوله هذا أقول المتن تسع سنين كرى (قوله ولا حد لآخر سنه) بل هو يمكن ما دامت المرأة حية نهاية (قوله  
 ولا ينافيه) أي قوله ولا حد لآخر سنه ع ش (قوله لأنه) أي ذلك التحديد (قوله والأقرب أنه لا فرق)  
 أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي اخذا بما يأتي وقد اعتمد ذلك مر اه سم على حجج وعليه فالمعنى أن  
 خروجه من الرجل قبل استكمال التسع بما لا يسع حيضا وطهرا للمرأة يقتضي الحكم بيلوغه إسن ما نقله عن  
 مر يخالفه ما ذكره مر هنا في الشرح من الاستدراك بقوله مر نعم سيأتي في باب الحجر أن التسع في  
 المعنى تحديدا لا تقرب اه أي معنى الرجل والمرأة ويظهر من كلامه مر حيث جزم به اعتمادا أنه تحديدا فيقدم  
 على ما نقله سم عنه مر من أنه تقريبي ع ش (قوله أي التقريبي الخ) اعتبار التقريب فيها بما مر له  
 وجه في الجملة وأما فيه فحل تأمل بصرى (قوله أي لأنها أحر طبعاً الخ) هذا خلاف ما أطبق عليه  
 الأطباء أنها أبرد طبعاً من الرجل وحينئذ فلعل الأولي أن يوجه كلام الامام بأنها ابلغ شهوة وأتم  
 فلذا يسرع توأيد طبيعتها المعنى على الوجهين المذكورين بصرى (قوله زمنا) تمييز بحول عن المضاف  
 أي أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما أورد عليه من أن الضمير في أقله راجع للدم وإسم التفضيل بعض ما  
 يضاف إليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وإيلة وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجنة

يطلبه حديث الصحيحين (الخ) أي لعمومهم وهذا إسن في إبطاله نظر ظاهر (قوله على ماتراه المرأة فيه) هذا  
 يدل على أن التسع مع الخبرية أيضا محل الرؤية فالإهام الاتي حاصل مع الخبرية أيضا لا يقال المراد استكملها  
 فحل الرؤية ما بعدها لا نأقول هذا ليس صريح العبارة وإرادته لا تمنع احتمالها ولو مرجوحا فلا ينافي  
 الإهام نعم قد يدفع الاحتمال مطلقا النظر في المغني إذ مع كون التسع كلها ظرفا للحيض لا معنى لجمعها أقل  
 سنه كما يدرك بالتأمل (قوله والأوجه أنه لا فرق) أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي اخذا بما يأتي وقد

يجرى و شيخنا (قوله أى قدرها) إلى قوله وسياتى فى النهاية والمعنى (قوله أى قدرها) فسر بذلك ليشمل ما لو طرأ الدم فى أثناء اليوم الى مثله من اليوم الثانى وفى أثناء الليلة كذلك شيخنا روع ش (قوله متصلا) لا يخفى ان الكلام فى اقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الاكثر والغالب وانه لا يتصور وجود الاقل فقط الا مع الاتصال إذ مع التقطيع ان باغ مجموع الدماء يوم ما و ليلة فجميع حيض ويلزم الزيادة على الاقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول اللقط لا السحب يتصور الاقل بدون اتصال فقول الشارح وإن لم تتلفق الخ فيه نظر سمع ش ورشيدى وباقى عن شيخنا مثله (قوله وإن لم تتلفق الخ) قد يقال مع التلقيق المذكور لم يوجد الاقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فنامله سم عبارة شيخنا بناه على التلقيق قوله متصلا لان شرط الاتصال انما هو فى الاقل وحده واما الاقل الذى مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله نفاذ بان ترى دما وقتا و وقتا نفاذ فهو حيض تبعاله بشرط ان لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن اقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لا تناسحنا الحكم بالحبيض على النفاذ أيضا وجعلنا السكك حبيضا وهو المعتمد والحاصل ان له صورتان الاولى ان يكون وحده وهى التى يشترط فيها الاتصال والثانية ان يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها اه (قوله ان المراد بالاتصال) أى اتصال دم الحيض قول المتن (بليا لياها) أى مع لياها سواء تقدمت او تأخرت او تلفقت شيخنا وقلوبى (قوله وإن لم تتصل) الى قوله وقد يشك فى المعنى وإلى قوله فنامله فى النهاية (قوله وإن لم تتصل) أى الدماء مفعلى وعبارة النهاية وإن لم يتصل دم اليوم الاول بليلته كانت رات الدم اول النهار أى فتكمل الليالى بليلة السادسة عشر ع ش (قوله كل ذلك) أى من الاقل والاكثر والغالب (قوله باستقراء الشافعى الخ) إذ لا ضابط لشيء من ذلك اذ لا شرع عا فرجع فيه الى المتعارف بالاستقراء الاتناص وهو دليل ظنى فيفيد الظن وان لم يكن تتبع لا كثيرا الجزئيات بل بكتفى بتبع البعض وإن لم يكن كثيرا كما هنا هذا ما يحيط عليه كلام سم فى الآيات البينات بجبرى و شيخنا (قوله بالاخير) وهو كون الغالب ستة او سبعة (قوله لانه اقل الخ) عبارة غيره لان الشهر غالبا لا يتخلل عن حيض وطهر وإذا كان اكثر الحيض خمسة عشر لزم ان يكون اقل الطهر كذلك اه (قوله فيكون اقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهما طهر اذا تقدم الحيض اخذنا من قولهم لورات حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بأخرها كان ما قبل الولادة حبيضا وما بعدها نفاسا وقولهم ان الدم الخارج حال الطلق ومع الولد إذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق انه لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حبيضا وإن بلغ مع ما قبله يوما وليلة سم (قوله او تأخر) أى وكان طوره بعد بلوغ النفاس اكثر كفى المجموع عنها بقوم معنى (قوله ثم رات الدم كان حبيضا) أى اذا بلغ اقله كما ياتى (قوله فان العائد الخ) ينبغى ان المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد بعدها كما افهمه قول شرح الروض وقضية كلامه انه لو انقطع نفاسها دون خمسة عشر ثم رات الدم بعدها كثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهرا وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض انتهى سم وبصرى (قوله إلا ان عاد الخ) أى وبلغ اعتماد ذلك م (قوله أى قدرها متصلا) لا يخفى ان الكلام فى اقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الاكثر والغالب وانه لا يتصور وجود الاقل فقط الا مع اتصال إذ مع التقطيع ان باغ مجموع الدماء يوم ما و ليلة فجميع حيض ويلزم الزيادة على الاقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول اللقط لا السحب يتصور الاقل فقط بدون اتصال فقول الشارح وإن لم تتلفق الخ فيه نظر (وان لم تتلفق) قد يقال مع التلقيق المذكور لم يوجد الاقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فنامله (قوله فيكون اقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهما طهر اذا تقدم الحيض اخذنا من قولهم لورات حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بأخرها كان ما قبل الولادة حبيضا وما بعدها نفاسا وقولهم ان الدم الخارج حال الطلق ومع الولد إذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق انه لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حبيضا وان بلغ مع ما قبله يوما وليلة (قوله فان العائد الخ) ينبغى ان المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد بعدها كان انقطع بعد خمسة وخمسين يوما وخمسة لحظة ثم عاد (فان العائد لا يكون حبيضا الخ) ينبغى ان المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد بعدها كما افهمه قول شرح الروض وقضية كلامه انه لو انقطع

أى قدرها متصلا وهو أربع وعشرون ساعة وان لم تتلفق إلا من أربعة عشر يوما مثلا بناء على قول السحب الآتى آخر الباب وسياتى ثم ما يعلم منه أن المراد بالاتصال أن يكون نحو القطنة بحيث لو أدخل ثلوث وإن لم يخرج الدم إلى ما يجب غسله في الاستنجاء (وأكثره) زمنا (خمسة عشر) يوما (بليا لياها) وإن لم تتصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك باستقراء الشافعى رضى الله تعالى عنه بل صح النص بالاخير (وأقل) زمن (طهر بين) زمنا (الحيضتين خمسة عشر يوما) بليا لياها لانه اقل ما ثبت وجوده اما بين حيض ونفاس فيكون اقل من ذلك تقدم الحيض او تأخر بل لورات الحامل يوما وليلة دما قبيل الطلق كان حبيضا ولورات النفاس ستين ثم انقطع ولو لحظة ثم رأت الدم كان حبيضا بخلاف انقطاعه فى الستين فان العائد لا يكون حبيضا إلا ان عاد بعد خمسة عشر يوما (ولا حد لا أكثره) اجماعا

فان المرأة قد لا تحيض أصلاً وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض السابق ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء مما لم تتبع لأن بحث الأولين أتم وحمل دمها على الفساد (٣٨٦) أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكك عليه خرقهم لها برؤية امرأة ما بعد سن اليأس حيث

أقله ولا فهو دم فساد كما صرح به في الروضة بصرى (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعمل بهذا أنه لا أحد لا كثر الطهر بين الحيضتين إلا أن يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن أن تحيض حيضاً متباعداً بعض مراته عن بعض سم عبارة النهاية فقد لا تحيض المرأة في عمرها إلا مرة وقد لا تحيض أصلاً زاد المغني حكى القاضي أبو الطيب أن امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة يوماً وليلة وكان نفاسها أربعين واخبرني من اتق به أن والدتي كانت لا تحيض أصلاً وإن اختي منها تحيض في كل سنتين مرة ونفاسها ثلاثة أيام بعد موتها اه (قوله السابق) أي قبيل قول الماتن وأقل طهر الخ (قوله بمخالفة شيء الخ) أي بان تحيض دون يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوماً أو تطهر دونها نهاية ومعنى (قوله لم تتبع) أي فلا يحكم بأنه دم حيض بل استحاضة عش (قوله وحمل دمها) أي المخالف للمامر (قوله وقد يشكك عليه) أي على التعليل المذكور (قوله بما مر انفاً) أي في شرح تسع سنين (قوله ان ذاك) أي تحديد سن اليأس باثنين وستين (قوله فيهما) أي في الحيض وسن اليأس عش (قوله عدم الخلاف الخ) أي الخلاف المشهور ولا فنهك قول للشافعي بأن أقله يوم وقول بأن أقله جمعة وهما ربيان عش (قوله هنا) أي في الحيض و(قوله ثم) أي في سن اليأس (قوله وعليه) أي على أن المراد كل النساء (قوله وما التزموه الخ) أي من عدم الخرق (قوله أي الحيض) أي قوله لا يقال في النهاية والمغني قول الماتن (ما حرم بالجنابة) أي من صلاة وغيرهاتها (قوله هي الطهارة الخ) عبارة المنهج طهر عن حدث أو العبادة لتلاعبها اه أي كفصل الجمعة بجمري (قوله مع الطهارة الخ) أي مع عليها بالحرمه نهاية ومعنى (قوله نحو النكاح الخ) أي كالنكاح بجمري (قوله هذا) أي حرمة الطهارة بنية التعبد الخ (قوله لعموم كونه الخ) أي لعموم كونه خارجاً من أحد السبيلين (قوله مع وجوده) أي الحيض مطلقاً أي اتصل بدمه أو تقطع (قوله بمثلثة الخ) دفع به توهم قراءته بالتون الموهمة أنه اذ لو نه من غير ظهور لون فيه كجمرة لم يحرم عش (قوله كره) وحمل الكراهة عند انتفاء حاجة عبور هاتها ومعنى وأسنى والا قرب أن من الحاجة المرور من المسجد لبعديته من طريق خارج المسجد وقربه من المسجد ويؤيده تصريحهم بأنه يجوز إدخال العمل المتنجس المسجد حيث أمن وصول نجاسة منه للمسجد وكذا دخوله بثوب متنجس نجاسة حكيمة وإن زاد على ستر العورة عش (قوله وبه) أي بالكراهة كرهى ويجوز إرجاع الضمير للفاظ (قوله فارقت الجنب) فان الصحيح في المجموع أن عبوره خلاف الأولى سم (قوله ويجزى) أي قوله فان أمن في النهاية والمغني (قوله ويجزى ذلك) أي تحريم عبور المسجد (قوله كذا جرى الخ) أي ومستحاضة وسلس بول نهاية

نفاسها دون خمسة عشر ثم رأت الدم بعداً كثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهراً وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض اه (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعمل بهذا أنه لا أحد لا كثر الطهر بين الحيضتين فتأمل اه إلا أن يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن أن تحيض حيضاً متباعداً بعض مراته إبعده عن بعض (قوله وعبور المسجد) قال في شرح الروض وخرج بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر أي الحائض وذو النجاسة اه وهذا مع قول الشارع الاتي لما هو واضح الخ مقتضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك ففيما في شرح الروض نظر إذا تاذى المستحقون بالتلويت (قوله ان خافت) قال في العباب وان خافت تلويت نحو مدرسة لم يكره قال في شرحه أي من حيث الحيض وان حرم كما هو ظاهر من حيث تنجس الوقف او ملك الغير اه (قوله فان أمنت كره) قال في شرح الروض ومحملها أي الكراهة اذا عبرت لغير حاجة (قوله فارقت الجنب) فان الصحيح في المجموع أن عبوره خلاف الأولى (قوله ويجزى ذلك) أي تحريم العبور

حكوا عليه بأنه حيض وابطلوا به تحديدهم له بما مر وقد يجاب بما مر انفاً ان ذاك تحديد بالنسبة للنقص عنه لا غير وبان الاستقراء وان كان ناقصاً فيهما لكنه هنا أتم بدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم لما يأتي من الخلاف القوي في سنة وفي أن المراد نساء عشرين أو كل النساء وعليه المراد في سائر الأزمنة أو زمنها فهذا كله مؤذن بضعف الاستقراء فلم يلتزموا فيه ما التزموه في الحيض فتأمل فانه مهم لظهور التناقض في كلامهم بيادى الراى (ويحرم به) أي الحيض (ما حرم بالجنابة) لانه أغاظ (و) زيادة هي الطهارة بنية التعبد لغير نحو النكاح والعيد لا يقال هذا لا يختص بالحيض بل يوجد في جنب بعد خروج منه وقبل انقطاعه إذ الظاهر حرمة غسله حينئذ بنية التعبد وحينئذ فلا زيادة لأن هذه الصورة داخله في قوله ما حرم بالجنابة لا نأقول هذه الحرمة ليست لخصوص المنى لصحة الطهر بنية التعبد من سلسله وإتمامه لعموم كونه مانعاً من صحتها في غير السلسل بخلاف الحيض

فان الحرمة لذاته إذ لا يتصور صحة طهر مع وجوده مطلقاً فتأمل (و) عبور المسجد ان خافت (و) لو بمجرد الاحتمال كاشمله كلامهم وعليه ومعنى يفرق بينه وبين اشتراط الظن في حرمة بيع نحو العنب المتخذ خيراً بان المسجد يحتاج له لاسيما مع وجود قرينة التلويت هنا (تلويت به) بمثلثة بعد التحية بالدم صيانته له عن الخبث فان أمنت كره أغاظ حدثا وبه فارقت الجنب ويجزى ذلك في كل ذي خبث يخشى تلويت به كذا جرى ح

أو نعل به خبث رطب فان  
 أمن لم يكره فيما يظهر وبهذا  
 يظهر الفرق ويندفع ما قيل  
 لا يحتاج لهذا لانه ليس  
 من خصوصيات الحائض  
 لا يقال بجري ذلك أيضا في  
 كل مكان مستحق للغير لما هو  
 واضح أنه يحرم تنجيسه  
 كالاستجمار بجدار الغير  
 لانا نقول إنما يصح ذلك  
 عند التحقق أو غلبة الظن  
 لا مطلقا بخلاف المسجد  
 لعظم حرمة فظهر الفرق  
 بينه وبين غيره وعلم بما ذكر  
 حرمة البول فيه في إناء  
 وإدخال نجس فيه بلا  
 ضرورة وأن أمن التلويت  
 نعم يجوز لإخراج دم نحو  
 فصدود مل واستحاضة في  
 إناء أو قامة أو تراب من  
 غيره فيه وإن سهل لإخراج  
 ذلك خارجه خلافا لبعضهم  
 وبحث حل دخول مستبرى  
 يده على ذكره لمنع ما يخرج  
 منه سواء السلس وغيره  
 (والصوم) ولا يصح إجماعا  
 فهما وهو تعبدى والأصح  
 أنه لم يجب أصلا وتظهر  
 فائدة الخلاف في الايمان  
 والتعاليق وفيما إذا قضت  
 فلا تحتاج لنية القضاء بناء  
 على أنه ماسبق لفعله مقتض  
 في الوقت وهذا أولى بما  
 ذكره الاسنوى وغيره  
 فليتام (ويجب قضاؤه)  
 إجماعا

ومغنى (قوله أو نعل به الخ) فان أراد الدخول به فليدلكه قبل دخوله مغنى (قوله فان أمن الخ) وخرج  
 بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على ما ذكرناه في سبب بعد ذكر  
 مثله عن شرح الروض مانصه وهذا مع قول الشارح الآتى لما هو واضح الخ يقتضى الفرق بين المستحق  
 على العموم وغيره ومع ذلك ففيما في شرح الروض انظر إذا تاذى المستحقون بالتلويت اه وبعبارة ع ش  
 قوله مر ولا يحرم عبوره الخ أى عند مجر دخوف التلويت فان تحقق أو غلب على ظنه حرم بل بجري ذلك في  
 دخول ملك غيره اه حجب بالمعنى وقال سم على المنهج وظاهره عدم الحرمة مع خشية التلويت وهو مشكل  
 ويتجه وفاقا لم أن المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة أو رباطا ولكن يحرم من جهة أخرى إذا كان ملوكا  
 ولم ياذن الملك ولا ظن رضاه أو موقوفاه مطلقا نعم إن كان موقوفا وكان أرضه ترابية وكان الدم يسيرا فلا  
 يبعد وفاقا لم الجواز انتهى (قوله لم يكره) أى عبوره أى بخلاف الحائض (فرع) سئل مر عن  
 غسل النجاسة في المسجد وانفصال الغسالة فيه حيث حكم بطهارتها كان نكسكون النجاسة حكيمه فقال  
 ينبغى التحريم للاستقذار وإن جوز نال الوضوء في المسجد مع سقوط مائه المستعمل فيه لأن المستعمل في  
 النجاسة مستقذر بخلاف المستعمل في الحدث الساقط من الوضوء (فرع) يجوز القاء الطاهرات  
 كشور البطيخ في المسجد إلا إن قدره بها أو قصد الإزدراء به فيحرم ويحرم القاء المستعمل فيه ويجوز  
 الوضوء وإن سقط الماء المستعمل فيه مر (فرع) قال مر يحرم البصاق في المسجد ويجوز القاء الماء  
 المضمضة في المسجد وإن كان محتالطا بالبصاق لاستهلاكه اه وخرج باستهلاكه فيه ما إذا كان البصاق متهيزا  
 في ماء المضمضة ظاهرا بحيث يحس ويدرك منفردا فليتام ع ش (قوله وبهذا) أى بقوله فان أمن الخ  
 (يظهر الفرق) أى بين الحائض وذى الخبث (قوله ويندفع) عطف على قوله يظهر الخ (قوله ما قيل الخ)  
 وفاقا لظاهر النهاية والمغنى (قوله لهذا) أى لقوله وعبور المسجد الخ (قوله لانه الخ) أى تحريم العبور  
 (قوله بجري ذلك) أى تحريم العبور سم (قوله ايضا) أى كجربانه في كل ذى خبث الخ (قوله لما هو  
 الخ) متعلق بيقال المنى (قوله لانا الخ) متعلق بلا يقال الننى (قوله إنما يصح ذلك) أى تحريم عبور  
 كل مكان الخ (قوله عند التحقق الخ) أى تحقق التنجيس أو ظنه (قوله بخلاف المسجد) أى فيجرم عبوره  
 بمجرد احتمال التنجيس (قوله وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كشوب أصابه بول جف سم ومر  
 عن ع ش جواز الدخول بذلك الثوب بالضرورة (قوله بالضرورة) ينبغى الاكتفاء بالحاجة مر اه  
 سم (قوله في إناء أو قامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك إناء أو القامة أو التراب فوراً لا نقضاء الحاجة  
 والمسجد يصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر اه سم (قوله من غير دفيه) أى المسجد (قوله وبحث  
 حل دخول مستبرى الخ) أقره سم وأقول وينبغى أن لا كراهة في دخوله أيضا وأن مراده بالدخول ما يشمل  
 الملك ومثل المستبرى بالاولى المستنجى بالأحجار ووقع في كلام الشيخ القليوبى خلافه (قوله يده على  
 ذكره) أى سواء كانت مع نحو خرقه على ذكره أم لا ع ش (قوله وينبغى الخ) فيه وقفة ظاهرة سيما إذا  
 تلوث يده بالخارج بل يخالف هذا والبحث الذى في الشارح إذا وجد تلوث اليد لقول الشارح المار آنفا  
 وإدخال نجس الخ (قوله ولا يصح) إلى قوله وفيما فى المغنى (قوله إجماعا فيما) أى في تحريم الصوم وعدم  
 صحته نهاية ومغنى (قوله وهو) أى عدم الصحة (تعبدى) قاله الامام والأوجه أنه معقول المعنى لأن  
 خروج الدم مضغف والصوم يضعف ايضا فلو امرت بالصوم لاجتماع عليها مضغفان والشارع ناظر إلى  
 حفظ الأبدان نهاية (قوله في الايمان والتعاليق) كان يقول متى وجب عليك صوم يوم فانت طائق مغنى (قوله  
 بناء على أنه ماسبق الخ) بآى ما فيه (قوله وهذا) أى قوله بناء على الخ (قوله مما ذكره الخ) أى في توجيهه  
 (قوله وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كشوب أصابه بول جف وقوله بالضرورة ينبغى الاكتفاء  
 بالحاجة مر (قوله في إناء أو قامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك إناء أو القامة أو التراب فوراً لا نقضاء

عدم الاحتياج لنية القضاء (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حينئذ فإنه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهر أنه ليس أداء حقيقة إذ هو خارج وقته المقدّر له شرعاً وما هو كذلك لا يكون أداء فيلزم الوساطة وعبارة جمع الجوامع مع شرحه والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت أدائه استدراكاً لما سبق لفعله مقتضى وجوباً وندباً مطلقاً إلى من المستدرك كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذراؤ من غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فإنه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما اه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كإزعمه وأن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين أنه قضاء حقيقة سم (قوله بل يكره الخ) وفاقاً لاسنى والنهاية والمغنى (قوله كما قاله البيضاوى) هو أبو بكر وهو متقدم على الشيخين وليس هو المفسر المشهور الآن ع ش (قوله وهو الأوجه) بل الأوجه كما أفاده شيخنا عدم التحريم بخلاف المجنون والمغنى عليه فيسأل لهما القضاء نهاية ومغنى (قوله جزم به في شرحه الخ) أشار المحشى سم إلى التوقف في هذا النقل وذكر عبارات عن الشرح المذكور محلها في الأداء في الحيض وذكر ما يشعر بأنه لم يقف في الشرح المذكور على تعرض لمسألة القضاء في الصلاة فليتامل ما أفاده وليراجع بصري (قوله ولا تعتقد الخ) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية عبارته على الكراهة هل تعتقد صلاتها ولا والأوجه نعم اه أى وتعتقد نقلاً مطلقاً فتجمعها مع فرض آخر بتميم واحد ع ش (قوله عليهما) أى على الكراهة والحرم (قوله من حيث كونها صلاة الخ) قد يمنع ذلك

وتسميته قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت كما تقرر إنما هو بالنظر إلى صورة فعله خارج الوقت (بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها إجماعاً للشبهة بل يكره كما قاله جمع متقدمون أو يحرم كما قاله البيضاوى وأقره ابن الصلاح والمصنف وهو الأوجه ثم رأيت الشارح المحقق جزم به في شرحه لجمع الجوامع ولا تعتقد منها عليهما لأن الكراهة والحرمه هنامن حيث كونها صلاة

الحاجة والمسجد يصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حينئذ فإنه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهر أنه ليس أداء حقيقة إذ هو خارج وقته المقدّر له شرعاً وما هو كذلك لا يكون أداء فيلزم الوساطة وعبارة جمع الجوامع والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت أدائه استدراكاً لما سبق له مقتضى للفعل مطلقاً اه وقوله للفعل قال المحلى أى لأن يفعل وجوباً وندباً فان الصلاة المندوبة تقضى وقوله مطلقاً قال المحلى أى من المستدرك وغيره كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذراؤ من غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فإنه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما وإن فقد سبب الوجوب أو الندب في حقهما الوجوب القضاء عليهما أو نديه اه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كإزعمه وإن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين أنه قضاء حقيقة والظاهر أن منشأ ما وقع فيه الغفلة عن قولهم مطلقاً لاقتصار على ما قبله فليتامل (قوله جزم به في شرحه لجمع الجوامع) ينبغي أنه يقتض فى أى محل من ذلك الشرح جزم به فإن أراد قوله فى الكلام على العزيمة ويجاب بمنع الصدق فإن الحيض الذى هو عذر فى الترك مانع من الفعل الخ فوسهولاً لأن هذا فى أداء الصلاة حال الحيض لا فى قضائها بعد الحيض الذى الكلام فيه مع أن هذا أيضاً لا فى مطلق نهى للتحريم والنزبه للفساد أى سواء رجع النهى فبإذ كر إلى نفسه كصلاة الحائض وصومها الخ فهو سهو أيضاً لأن هذا أيضاً فى أداء الصلاة حال الحيض لا فى القضاء الذى الكلام فيه مع أن هذا متعلق أيضاً بالصوم الواجب القضاء فضلاً عن مجرد صحته وإن أراد خلا آخر فليفتش وقوله ولا تعتقد منها عليهما الخ فى الجزم بذلك منع بل يحتمل صحته على الكراهة بل والتحريم ولا نسلم أن نهيها عن القضاء من حيث الكون صلاة ولا من حيث خارج لازم ومن ادعى ذلك فعليه البيان بل يجوز أن يكون من حيث خارج غير لازم كعدم قبول رخصة الشرع فإن الظاهر أن عدم القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم تأهلها حال الحيض لذلك العبادة فليتامل وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع لازم للقضاء وهو نظير الأعراس عن إضافة الله تعالى الذى جعله سبب حرمة صوم يوم النحر (قوله من حيث كونها صلاة) قد يمنع ذلك فإنه لا دليل عليه بل يجوز كونه لخارج كعدم قبول رخصة الشرع فإن الظاهر أن عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم صلاحيتها لتلك العبادة حال الحيض فليتامل فإن عدم قبول رخصة الشرع أمر لازم للقضاء فاللهى للآزم



فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارج كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر أن عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم صلاحيتها حال الحيض لتلك العبادة وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء والنهي للآزم كقول للذات سم (قوله نظير ما يأتي الخ) بهذا النظر يندفع عنه ما قد بورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لأنها إذا لم تنعقد على الكراهة أيضا كانت حراما لأن الأقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع أن الأصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومهما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله سم وبصري (قوله رخص الخ) بالجر عطفًا على الأصحاب (قوله إذ لا يدخل الخ) وايضا لاخر لوقتهما (قوله على القول به) أي وإلا فالأصح سنيتهما لا وجوبهما (قوله في زمن الحيض) أي حتى يتأق طلب قضائهما سم (قوله قال) أي في المجموع (قوله فان فرض الخ) هذا الفرض صوربه في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره سم (قوله ما كان ذلك) أي سن قضائهما (قوله إن سلم الخ) قد وجه ثبوتها وإن لم يعض عقب الفراغ قبل الطرو وما يسعها بتبعيتها للطواف سم أي ويرد عليه ما يأتي من أنه ليس قضاء لما طالب في الحيض بل عقبه (قوله وتسليم ذلك) أي ثبوتها وطلبها في الفرض المذكور (قوله ليس قضاء لما وقع طلبه في الحيض) أي بل بعد الحيض (قوله ويحرم ما بين سرتها وركبتها) أي المباشرة به ولو بلا شهوة مغلوبة ونهاية ويأتي في الشارح مثله قال ع ش وظاهر إطلاق المصنف حرمة مس الشعر الثابت في ذلك المحل وإن طال وهو قريب فليراجع وظاهره أيضا حرمة مس ذلك بظفره أو سنه أو شعره ولا مانع منه أيضا وما نقل عن شيخنا العلامة الشوري من عدم جرمته بنحو ظفره ففيه وقفة (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ الحائض أي بان تعين وطؤها لدفعه جاز بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استمناء بيده تعين لدفع الزنا سم على حج وينبغي أن مثل ذلك مالم تعارض عليه وطؤها والاستمناء بيده يقدم الوطء لأنه من جنس ما يباح له فعله وبقي ما لو دار الحال بين وطء زوجته في دبرها بأن تعين طريقا كان انسدها وبين الزنا والاقرب تقديم الأول لأنه لا استمتاع بها في الجملة ولأنه لا حد عليه بذلك ومالم تعارض وطؤها في الدبر والاستمناء بيده نفسه في دفع الزنا والاقرب أيضا تقديم الوطء في الدبر لما تقدم وينبغي كفر من اعتقد حل الوطء في الدبر لأنه يجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة فزاد البجيرمي والمعتدانه يقدم الاستمناء بيده على وطء زوجته دبرها أقول ولوقيل بتقديم الاستمناء بيده على وطء الحائض أيضا لم يبعد إذ تحريم الثاني يجمع عليه بخلاف الأول وفي البجيرمي قال البرماوي وهو أي تقديم الاستمناء بيده الاقرب لأن الوطء في الحيض متفق على أنه كبيرة بخلاف الاستمناء

كقول للذات (قوله لا لا مر خارج) قد يؤيد أنه لا مر خارج صحة قضاء ركعتي الطواف بناء على إطلاق المنقول عن النص والأصحاب إذ لا وجه للفرق (قوله نظير ما يأتي الخ) بهذا النظر يندفع عنه ما قد بورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لأنها إذا لم تنعقد على الكراهة أيضا كانت حراما لأن الأقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع أن الأصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومهما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله (قوله على القول به) أي وإلا فالأصح سنيتهما لا وجوبهما وقوله في زمن الحيض أي حتى يتأق طلب قضائهما (قوله فان فرض طروه) هذا الفرض صوربه في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره (قوله إن سلم ثبوتها) قد وجه ثبوتها وإن لم يعض عقب الفراغ قبل الطرو وما يسعها بتبعيتها للطواف (قوله وما بين سرتها وركبتها) لو ماتت في زمن الحيض فالوجه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كما في الحياة بل أولى لأنه يحرم بعد الموت مس ما بين سرتها وركبتها إذ لم تكن حائضة بخلافه في الحياة كما سياتي في الجنائز فحال الموت اضيق فكانت الحرمة فيه كما ذكر أولى (قوله لإجماع في الوطء) قال في العباب والوطء من عامد عالم مختار كبيرة يكفر مستحله اه وقوله والوطء قال في شرحه كافي المجموع هنا والروضة في الشهادات واقتصرهم على الوطء في الفرج زمن ما ذكر يخرج الوطء في غير الفرج أو بعد الانقطاع والتمتع بغير الوطء قضيته أن ذلك ليس بكبيرة وهو ظاهر (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ

لا لا مر خارج نظير ما يأتي  
في الاوقات المكروهة  
نعم ركعتا الطواف يسن  
لها قضاءهما على ما في شرح  
مسلم عن الأصحاب ونص  
عليه لكنه صوب في  
مجموعه خلافاً إذ لا يدخل  
وقتهما إلا بفراغه فلم يكن  
الوجوب أي على القول به  
في زمن الحيض قال فان  
فرض طرو عقب فراغه  
أمكن ذلك إن سلم ثبوتها  
حينئذ اه وتسليم ذلك  
ظاهر إن مضى عقب الفراغ  
وقبل الطرو وما يسعها  
لكنه ليس قضاء لما وقع  
طلبه في الحيض (و) يحرم  
(ما بين سرتها وركبتها)  
إجماعاً في الوطء

فان فيه خلافاه لان الامام احمد قال بجوازه عندهيجان الشهوة وعند الشافعي صغيرة اه (قوله ولو  
بجائل) إلى المتن في النهاية (قوله بل من استحل الخ) عبارة النهاية ووطؤها في فرجها أي في زمن الدم  
عالما عامدا مختارا كبيرة بكفر مستحل ويستحب للواطي مع العلم وهو عامد مختار في أول الدم أي من أقباله  
وقوته تصدق ويجزى ولو على فقير واحد بمقتل إسلامي من الذهب الخالص أو ما يكون بقدره وفي آخر الدم  
أي من ضعفه بنصفه سواء أكان زوجا أم غيره ومحل ما تقرر في غير المتحيرة أ ما هي فلا كفارة بوطؤها وإن حرم  
ولو أخبرته بالحيض فكذبها لم يحرم أو صدقها حرم وإن لم يكذبها ولم يصدقها فلا وجه كما قاله الشيخ حله للشك  
بخلاف من علق به طلاقها وأخبرته به فانها تطلق وإن كذبها لانه مقصر في تعليقه بما لا يعرف الا منها  
ويقاس النفاس على الحيض فيما ذكر والوطء بعد انقطاع الدم إلى الطهر كالوطء في آخر الدم ولا يكره طبعها  
ولا استعمال ما مسته من عجين أو غيره أهوا أكثر ما ذكر في سم عن العباب وشرحه في المغني مثله الا قوله مر  
أو ما يكون بقدره وقوله وإن لم يكذبها إلى بخلاف الخ قال ع ش قوله مر كبيرة ظاهرة ولو فمها زاد من حيضها  
على عشرة لكن يؤخذ من كلام سم أن وطأها فيه ليس بكبيرة لتجويز أبي حنيفة له (فرع) قال مر المعتمد  
انه لا يحرم على الحائض حضور المحضر سم على المنهج وقوله مر ويستحب للواطي الخ ومثله تارك الجمعة  
عمدا فيستحب له التصديق بدینار إسلامي سم على حج وقوله مر مع العلم أي بالتحريم ويؤخذ منه أن الصبي  
لا يطلب من وليه التصديق عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعد كماله سم على حج وقوله مر تصديق الخ قضيته  
تكرر طلب التصديق بما ذكر بتقرر الوطء وهو ظاهر وظاهره ايضا انه يتصدق وإن وطئ الخوف الزنا  
وتقدم ما فيه وهو عدم الحرمة فلا يطلب منه التصديق وقوله مر فيما ذكر أي من استحباب التصديق بدینار  
أو بنصف دينار اه ع ش قال شيخنا قال في المجموع ويسن لكل من فعل معصية التصديق بدینار أو نصفه أو  
ما يساوي ذلك اه وبخالفه ما في سم عن العباب وشرحه بما نصه ويندب به أي بسبب الوطء المحرم المذكور  
دون مطلق الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها للواطي وزوجا وغيره ودون المرأة الموطوءة  
كافي الجواهر بدینار إسلامي أن وطئ أوله وبنصفه آخره أي الدم وهو من ضعفه وشرعه في النقص اه (قوله

ولو بجائل بل من استحل

الحائض بأن تعين وطؤها لدفعه جاز لانه ير تكب اخف المفسدين لدفع اشد هما بل ينبغي وجوبه بقياس  
ذلك حل استمنائه بيده تعين لدفع الزنا (فرع) أكثر الحيض عند أبي حنيفة عشر فهل الوطء كبيرة فيما  
زاد على العشرة أو لا نظر الخلافه فيه نظر وينبغي أن يجزى فيه ما ناقوله في شرب النبيذ حيث يجزى به أبو حنيفة  
فراجع (فرع) يسن التصديق بدینار في الوطء أول الدم وبنصفه في الوطء آخره فلو تكرر الوطء هل  
يتكرر التصديق (فرع) قال في الروض ويستحب للواطي عمدا عالما في أول الدم وقوته التصديق  
ويجزي على فقير بمقتل إسلامي وفي آخره وضعفه بنصفه اه قال في شرحه وسواء كان الواطي زواجا أو غيره  
وكالوطء في آخر الدم الوطء بعد انقطاعه إلى الطهر ذكره في المجموع اه وقوله زواجا وغيره دخل في قوله  
أو غيره الزاني وقال في قوله عالما ما نصه بالتحريم والنفاس مختار اه ولما استدلل بالحديث قال  
وقيس بالحيض النفاس اه وفي العباب وشرحه ويندب به أي بسبب الوطء المحرم المذكور دون مطلق  
الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها اتفاقا للواطي وزواجا وغيره ودون المرأة الموطوءة كافي  
الجواهر التصديق بدینار إسلامي أن وطئ أوله كترك فرض الجمعة عدوا أنا أي عالما بحرمة عامدا فانه يندب  
التصدق بالدينار المذكور وقضية صنيعة أن التصديق بنصف الدينار لا يسن لتارك الجمعة وليس كذلك  
وعبارة المجموع ويسن لمن تركها بلا عذر أن يتصدق بدینار أو نصفه اه ويندب للواطي المذكور أن  
يتصدق بنصفه أي الدينار المذكور أن وطئ آخره أي الدم وهو من ضعفه ولولم يجد ما يتصدق به فهل يسقط  
عنه الطالب بالنوبة أو يبقى حتى يجد وجهان والقياس الثاني وبحت بعضهم أن الكفارة تسن للناسي والجاهل  
لكن دون كفارة العمد شمل تعبيرهم تارة باول الدم وآخره وتارة بأقباله وأدباره القوي والضعيف

بل من استحلّه ظاهره ولو بمائل فليراجع (قوله كفر) قال في شرح العباب كما في المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا انه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يتخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يجملونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل او مع صفرة او كدرة فلا كفر به كما في الانوار وغيره في الاولى وقياسها الثانية للخلاف في كل منهما انتهى سم (قوله اي زمن الدم) اي المجموع على الحيض فيه بخلاف غير المجموع عليه كالزائد على العشر فان ابا حنيفة يقول اكثر الحيض عشرة ايام دون ما زاد فانه لا يكفر مستحلّه حيثئذ شيخنا وبجيرى (قوله ولمفهوم الخبر الصحيح الخ) وهو منع ماتحت الازار كردي (قوله كناية عنهما الخ) هل سكت عما تحت الركبة او اراده بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقهما سم عبارة النهاية اما الاستمتاع بما عدا ما بين السرة والركبة ولو بوطء فجائز ولم يكن ثم حائل وكذا بما بينهما بمائل بغير وطء في الفرج ومحل ذلك فيمن لا يغلب على ظنه انه إن باشرها وطئ لما عرفه من عادته من قوة شبقه وقلة تقواه وهو اولى بالتحريم من حركت القبله شهوته وهو صائم واما نفس السرة والركبة في المجموع والتمتع به أن المختار الجزم بجواز الاستمتاع به اه (قوله مطلقا) أي ولو بلا حائل (قوله وفي الخبر الخ) استدلال اقوله وعنده يترجم الخ عبارة المغنى والنهاية بخص بمفهوم الاول عموم هذا الخبر ولان الاستمتاع بماتحت الازار يدعو إلى الجماع فجزم الخبر من حام الخ (قوله وبه) أي بخبر من حام الخ ويجوز إزار جاع الضمير لقوله لتعارضها وعنده الخ (قوله في مفهومه عموم) أي فيقصر على الوطء اخذنا من خصوص الثاني المفيد لحل ما عدا الوطء وقوله الثاني منطوقه فيه عموم أي فيقصر على ماتحت اخذنا من الاول المفيد للتعقيد بماتحت الازار حتى يختص حكم الاستثناء وهو حرمة الوطء بماتحت الازار وهو الوطء في الفرج سم (قوله منطوقه فيه)

فقول المجموع المراد باقبال الدم من قوته واشتداده وبأدباره من ضعفه وقرب انقطاعه جرى على الغالب وكذا الخبر السابق وبذلك يعلم ان قول بعضهم لم يتعرضوا لما إذا وطئ في وسطه والقياس التصديق بثلاثي دينار ليس في محله إذ لا واسطة لأن زمن القوة مستمر إلى ان ياخذ في النقص فيدخل زمن الضعيف اه كلام العباب وشرجه باختصار كثير وإسقاط اشياء ولو كان الواطئ غير مكلف فهل لوليّه ان يطلب منه التصديق عنه بما له فيه نظرو الظاهر وفاقا للرمل الاول وهل له التصديق منه من مال نفسه لا يبعد الجواز وفاقا للرمل ايضا وهل يطلب منه ذلك فيه نظر (قوله كفر) قال في شرح العباب كما في المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا انه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يتخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يجملونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل او مع صفرة او كدرة فلا كفر به كما في الانوار وغيره في الاولى وقياسها في الثانية للخلاف في كل منهما اه (قوله كناية عنهما الخ) هل سكت عما تحت الركبة او اراده بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقها (قوله في مفهومه عموم) أي فيقصر على الوطء اخذنا من خصوص الثاني المفيد لحل ما عدا الوطء وقوله الثاني منطوقه فيه عموم الخ أي فيقصر على ماتحت اخذنا من خصوص الاول المفيد للتعقيد بماتحت الازار حتى يختص حكم الاستثناء وهو حرمة الوطء بماتحت الازار فلا يحرم إلا الوطء تحت الازار أي وهو الوطء في الفرج (قوله بل من باب ان ذكر بعض افراد العام لا يختصه) إن اراد العام الاول الذي هو مفهوم الحديث الاول فان اراد ببعض افراد الذي لا يختصه خصوص الحديث الثاني الذي هو ما عدا الوطء وهو قضية التوجيه الذي نقله فهو غلط لان هذا الفرء مذكور بغير حكم العام لان حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرء الحل والفرء الذي لا يختص ذكره العام شرطه أن يكون مذكورا بحكم العام وإن اراد به النكاح الذي هو المستثنى في الحديث السابق الثاني لم يقدلانه يكتفي بتخصيصه بالفرء الاول الذي هو حل ما عدا النكاح وإن اراد العام الثاني الذي هو منطوق الحديث الثاني و اراد بفرده خصوص مفهوم الحديث الاول فاما ما لا فهو غلط ايضا لان هذا الفرء مذكور بغير حكم هذا العام لان حكم هذا الفرء الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك تخصيص واما ثانيا فهذا لا يضر المصنف لانه يكتفي في مطلوبه بتخصيص العام الاول أي المنتج ان الحرام الوطء فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمل واحفظه

كفر أي زمن الدم ولمفهوم  
الخبر الصحيح لك ما فوق  
الازار كناية عنهما وعما  
فوقهما مطلقا وعما بينهما  
بمائل في غير الوطء (وقيل  
لا يحرم غير الوطء) خبر  
مسلم اصنعوا كل شيء إلا  
النكاح ورجعوا الاول  
مع أن هذا أصح منه  
لتعارضهما وعنده يترجم  
ما فيه احتياط وفي الخبر من  
حام حول الحى يوشك أن  
يقع فيه وبه يضعف اختيار  
المصنف للثاني وإن وجه  
بأن الحديث الاول في  
مفهومه عموم للوطء وغيره  
وخصوص بماتحت الازار  
والثاني منطوقه فيه عموم  
لما تحت الازار وفوقه  
وخصوص بما عدا الوطء  
فيكون خصوص كل قاضيا  
على عموم الآخر لانا لا نسلم  
أن هذا من باب التخصيص

بل من باب ان ذكر بعض

أفراد العام لا يخصه  
وحينئذ يتحقق التعارض  
ويتعين الاحتياط كما تقرر  
فتامله وعبارته تحتل ان  
المحرم الاستمتاع وهو عبارة  
اصله والروضة وغيرهما  
وانه المباشرة وهي عبارة  
المجموع والتحقيق وغيرهما  
فعلى الاول يحرم النظر  
بشهوة لا اللمس بغيرها  
وعلى الثاني عكسه وهو  
الاروجه وبحث الاسنوى  
تحريم مباشرتها له بنحو  
يدها فيما بينهما ردوه بانه  
استمتع بما عدا ما بين سرتها  
وركبتها وهو جائز إذ لا فرق  
بين استمتاعه بما عداها  
بلمسه بيده او سائر بدنه  
او بلمسها لسكرتها تمنع  
بمنعه ولا عكس وقد يقال  
إن كانت هي المستمتعة  
اتضح ما قاله لانه كما حرم  
عليه استمتاعه بما بين سرتها  
وركبتها خوف الوطء  
المحرم يحرم استمتاعها بما  
بين سرتها وركبتها لذلك  
وخشية التلوث بالدم ليس  
علوه ولا جزء لوجود الحرمة  
مع تيقن عدمه وإن كان هو  
المستمتع اتجه الحل لانه  
مستمتع بما عدا ما بينهما  
وسيدكر في الطلاق حرمة  
في حيض مسوسة ليست  
بحامل بحمل تعتد بوضعه  
فلا اعتراض عليه في ذكره  
حله في قوله (فاذا انقطع)  
دم الحيض لزمن امكانه  
ومثله النفاس (لم يحل قبل

الاخصر الانسب لما قبله في منظوقه (قوله من باب ان ذكر بعض أفراد العام الخ) إن أراد بالعام مفهوم  
الحديث الاول ويخصص افراده خصوص الحديث الثاني بما عدا الوطء وهو قضية الترجيح الذي نقله فقيه  
ان هذا الفرد مذكور بغير حكم العام لان حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحل والفرد الذي لا يخص  
ذكره العام شرطه ان يكون مذكوراً بحكم العام وإن اراد به النكاح المستثنى في الحديث الثاني لم يفد لانه  
يكفي تخصيصه بالفرد الاول الذي هو ما عدا النكاح وان اراد بالعام منظوق الحديث الثاني وفرده خصوص  
مفهوم الحديث الاول بما تحت الازار فقيه ما تقدم من أن هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام لان حكم  
هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك يخصص وايضاً ان هذا المصنف لانه يكتفي في مطلوبه  
تخصيص العام الاول المنتج ان الحرام الوطء فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتامله  
واحفظه سم وقوله تخصيصه للفرد الاول الخ اى اخرج الحديث الاول له (قوله) وحينئذ يتحقق الخ تحقق  
التعارض ينافي قوله لا يخصه لان الذي لا يخصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره وقوله  
ويتعين الاحتياط إنما ذكره والترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع  
بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الاصول سم (قوله وهو) اى الثاني (الاروجه) وفاقاً للبهنج وللنهاية  
والمغنى (قوله) وبحث الاسنوى إلى قوله وسيدكر الخ عقبه النهاية بما نصه والاروجه عدم الحرمة في جانبها  
خلاف الاسنوى اه (قوله) تحريم مباشرتها الخ عبارة المغنى والنهاية قال الاسنوى وسكتوا عن مباشرة  
المرأة للزوج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع بما بين السرة والركبة حكمه حكم تمتعاته  
بها في ذلك الحل اه والصواب كما قاله بعض المتأخرين في نظم القياس ان يقول كل ما منعناه منه تمنعنا ان  
تلمسه به فيجوز له أن يلمس بجميع سائر بدنها الا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمسكها من لمسه بما بينهما  
اه عبارة شيخنا والبيجورى ويحرم على المرأة وهي حائض ان تباشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في اى جزء من  
بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها اه (قوله) او سائر بدنها الخ او بمعنى الواو (قوله) وقد يقال الخ وفاقاً للشرح  
بافضل قال السكردى عليه ما نصه بحث نحوه في التحفة ايضا وجرى في شروحه على الارشاد والعباب وفي  
حاشيته على رسالة القشيري في الحيض على جواز تمتعها بما بين سرتها وركبتها اه اى بما عدا ما بين سرتها  
وركبتها كاسر (قوله) اتجه الحل الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد خلافه (قوله) وسيدكر إلى التنبيه في  
النهاية والمغنى (قوله) وسيدكر الخ توطئة لقول المصنف فاذا انقطع الخ وقوله حرمة اى الطلاق وقوله  
مسوسة اى موطوءة عش (قوله) فلا اعتراض الخ وجه الاعتراض أنه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض  
فلا وجه لذكر حله بالانقطاع سم وقد يقال عدم سبق ذكر الحرمة كاف في الاعتراض (قوله) لزمن  
امكانه اى بان كان بعد مضي يوم وليلة رشيدى عبارة عشل لعله للاحتراز عما لو انقطع قبل فراغ عاداتها  
وظنت عوده فلا يجوز لها الصوم اه (قوله) غير الطهر الخ الطهر هو الغسل والتيمم او هما منه فيصير  
التقدير لم يحل قبل الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فاذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم  
يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل سم (قوله) الصلاة اى المكتوبة مغنى (قوله) بل تجب

(قوله) بعض أفراد العام) أى فأتحت الازار الذى هو محل خصوص الاول فرد من أفراد عموم الثاني لما تحت  
الازار وفوقه وما عدا الوطء الذى هو خصوص الثاني فرد من أفراد عموم الاول للوطء وغيره لكن لقائل  
ان يقول الذى لا يخص العام ذكر بعض افراده بحكمه لا ذكره بغير حكمه بل بنقيضه كما هنا فليتأمل اى  
وقد تقدم بانه (قوله) حينئذ يتحقق التعارض) ينافي قوله لا يخصه لان الذى لا يخصه ذكره بحكمه  
وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره (قوله) يتعين الاحتياط) إنما ذكره والترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع  
التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الاصول (قوله) وهو (الاروجه)  
اعتمدهم (قوله) فلا اعتراض) وجه الاعتراض أنه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض فلا وجه لذكر حله  
بالانقطاع (قوله) غير الطهر الخ الطهر هو الغسل والتيمم او هما منه فيصير التقدير ولم يحل قبل الغسل او

خصوص الحيض والإلحرم على الجنب (والطلاق) لزوال مقتضى التحريم وهو تطويل القعدة وما بقى لا يزول إلا بالغسل أو بدله لبقاء المقتضى من الحدث المغلط في غير الاستمتاع وأما فيه فلقوله تعالى حتى يطهرن قرئ في السبع (٣٩٣) بالتشديد وهو واضح الدلالة والتخفيف

وهو يفرض أنه بمعنى المشدد كما قاله ابن عباس وجماعة واضح أيضا وإلا فلقوله عقبه فاذا تطهرن (تنبيه) ذكر وان الجماع في الحيض يورث علة مؤهلة جذا للجماع وجذا للولد وحكى الغزالي امتداد هذا الثاني للغسل ويرتفع قبل الطهر أيضا سقوط قضاء الصلاة كذا عبر الرافعي بالقضاء وكان وجهه أن من شأن القضاء سبق مقتضى له فأتضح التعبير فيه بالسقوط تارة وعدمه أخرى ولا كذلك الأداء فاختصار عبارته بحذف القضاء واستعمال السقوط فيها يفوت التنبيه على هذه التسكة الدقيقة ولا يرد ارتفاع حرمة نكاح المستبرأة بالا نقطاع لأنه لم يحرم بالحيض بل حرمة موجودة قبله فليس مما نحن فيه (والاستحاضة) كان يجاوز الدم خمسة عشر ويستمر (حدث دائم كسلس) بفتح اللام أي دوام بول أو نحوه فإنه حدث دائم أيضا فهو تشبيه لبيان حكمها الإجمالي لا تمثيل لها فلماذا فرغ عليه قوله (فلا تمنع الصوم والصلاة) وغيرهما مما يحرم بالحيض كالوطء ولو حال جريان الدم والتضمن بالنجاسة للحاجة جاز بيان ذلك الحكم الإجمالي وقوله

أي الصلاة (قوله خصوص الحيض) أي لا عموم الحدث إلا كبر (قوله وما بقى) أي من تمتع ومس مصحف وحمله ونحوها نهاية (قوله وأما فيه الخ) الأولى وأما هو الخ كما في المغنى (قوله هذا الثاني) أي إيراد جدام الولد (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لا سم وقد يقال أنه اكتفى بالغسل عن التيمم كما في المتن هنا بل هو الظاهر من محاسن الشرع (قوله أيضا) أي كسقوط حرمة الصوم (قوله أن من شأن القضاء الخ) أي والسقوط كذلك يقتضى سبق الوجود (قوله وعدمه) أي القضاء أي عدم وجوبه (ولا كذلك الأداء) تأمل فيه سم وقد يجاب بان المراد كما صرحوا به في الأصول أن القضاء يعتبر في ما هيته أن يسبق في وقته الخارج مقتضى له ولا كذلك الأداء لأن مقتضيه في وقته قبل خروجه (قوله فاختصار عبارته الخ) أي اختصار الروضة عبارة الرافعي كردى (قوله فيهما) أي في القضاء والأداء (قوله ولا يرد) أي على المتن وحصره (قوله ويستمر الخ) في التعبير بالاستمرار نظر سم (قوله بفتح اللام) إلى قوله به يعلم في المغنى إلا قوله وإشارة إلى وجوب (قوله بفتح اللام) (قاعدة) المستحاضة اسم للبرأة والاستحاضة اسم للدم والسلس بكسر اللام اسم للشخص وبفتحها للبول ونحوه عبدر به أو بجيرى (قوله ونحوه) كالمدى والغائط والريح نهاية ومغنى والودى والدم إلا أن سلس الريح لا يجب عليه الاستنجاء منه بل يكره ذلك كغيره ع ش (قوله فإنه حدث دائم أيضا الخ) حاصله أن قول المصنف حدث دائم تفسير للاستحاضة وقوله كسلس تشبيه بالاستحاضة في أنه حدث دائم أشار به مع التفريع بعده إلى بيان حكم الاستحاضة الإجمالي ثم أشار إلى حكمها التفصيلي بقوله (فتغسل المستحاضة) رشيدى (قوله لا تمثيل) ويجوز أن يكون تمثيلا للحدث الدائم الذى اشتمل عليه التشبيه ع ش عبارة المغنى فإن قيل قوله حدث دائم ليس حدا للاستحاضة ولا لازم كون سلس البول استحاضة وليس كذلك وإنما هو بيان لحكمها الإجمالي أي حكم الدم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم وقوله كسلس هو للتشبيه لا للتمثيل اجيب بعدم لزوم ما ذكرته لأنه إنما حكم على الاستحاضة بأنها حدث دائم ولا يلزم من ذلك أن سلس البول ونحوه استحاضة وقوله كسلس مثال للحدث الدائم أه قول المتن (فلا يمنع) كذا في المغنى بالياء لكنه في المحلى والنهاية بالتاء ولعل الأول بتاويل الحدث الدائم قول المتن (فلا يمنع الصوم) أي فرضا كان أو نفلا كما هو ظاهر كلامهم وصرحوا به في المنتحيرة كما يأتي خلافا للزركشى في النفل هنا يقولون في الشارح ما يوافقه (قوله يائنا الخ) علة لقوله فرغ عليه قوله فلا يمنع الخ أي بياننا إذا على البيان الأول قوله وقوله فتغسل الخ أي وفرغ على ذلك التشبيه قوله الخ قول المتن (فتغسل المستحاضة الخ) أي في الوقت سم وشيخنا أي كما يأتي في المتن رشيدى أي فإن قوله وقت الصلاة متعلق لجميع الأفعال السابقة كما نبه عليه النهاية والمغنى وعبارة العباب وشرح الارشاد فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فإن لم يندفع به الدم تلجمت الخ (قوله وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية الخ) قال في العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما مر قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشود ذكره بقطنة فإن لم ينقطع عصبه بخرقه وأجرى الجلال البلقينى نظير ذلك في سلس الريح أه وفي الروض وشرحه مثله سم (قوله وجوبا) وقوله الآتى قبل الوضوء معمولا لأن لتغسل الخ (قوله أن لم ترد) إلى قوله وبه يعلم في النهاية

التيمم غير الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فاذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لا (قوله ولا كذلك الأداء) تأمل فيه (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ) أي في الوقت كما هو ظاهر وعبارة العباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فإن لم يندفع به الدم تلجمت الخ أه وفي شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس) قال في العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما مر قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشود ذكره بقطنة فإن لم

(٥٠ - شروانى وابن قاسم - أول) (فتغسل المستحاضة فرجها) بياناً لحكمها التفصيلي وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس وجوبا إن لم ترد الاستنجاء بالحجر أو خرج الدم لمحل لا يجزى فيه الحجر قبل الوضوء والتيمم (و) عقب الاستنجاء

(قوله تحشوه وجوبا الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكتفى بالاعتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رايت ما ياتى عن شرح العباب سم اقول ويصرح بكفايته اذا منع الدم قول النهاية والمغنى في شرح وتعصبه مانصه بان تشد خرقه كالشكة بوسطها وتلجم باخرى مشقوقة الطرفين تجعل احدهما قدامها والاخر وراءها وتشدهما بتلك الخرقه فان دعت حاجتها في رفع الدم او تقليده الى حشوه بنحو قطن وهى مفطرة ولم تتاذ به وجب عليها الحشو قبل الشد والتلجم ويكتفى به وان لم تحتاج اليها اه قال ع ش قوله مر ويكتفى به أى الشد وقوله مر اليها أى الشد والحشو اه (قوله ثم انقطع به الخ) قال في شرح العباب وما فى الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشو حشت ضعيف لخالفته لكلام الشيخين الذى تقررون وجهه ان الحشو يمنع بوزنه لظاهر الفرج بخلاف العصب فقدم الحشو عليه انتهى سم (قوله يفتح فسكون) اى وكسر الصاد المهمة المخففة على المشهور نهاية ومعنى ومقابلة ضم التاء وتشديد الصاد ع ش (قوله على كيفية التلجم الخ) تقدمت انفا عن النهاية والمغنى (قوله نعم ان تأذت) اى تأذ بالاحتكاك عادة وان لم يبع التيمم ع ش عبارة سم والشورى عن شرح العباب ويتجه ان يكتفى فى التأذى بالحرقان وإن لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله ويلزمها) اى الحشو نهاية ومعنى اى او العصب (قوله) وان كانت صائمة) اى ولو قلنا زياى (قوله تركت الحشونهارا) بل يجب تركه اذا كان صوما فمرضا مغنى ونهاية فلو حشت ناسية للصوم فالظاهر عدم جواز نزعه لانه لا يبطل صوما باستمرار الحشو ويندفع معه خروج الدم المبطل لصلاتها ويأتى ما يتعلق به ع ش (قوله محافظة على الصوم) اى لان الحشو يبطله لان فيه إيصال عين للجوف سم (قوله عكس ما قالوه الخ) والمراد انهم راعوا انا مصلحة الصوم حيث أمروها بترك الحشو لئلا يفسد به صوما ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المقتضى لفسادها بخلاف مسألة الخياط فأنهم اوجبوا اخراج عناية لمصلحة الصلاة وابطلوا صوما ونظر فيه بعض مشايخنا بانهم لم يبطلوا الصلاة هنا بخروج الدم كما ابطلوا ثابقا الخيط بل راعوا هنا فى الحقيقة كلا منهما حيث اغتفروا ما ينافية وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنافى ع ش انظر ما للمنا فى المغتفر هنا للصوم (قوله فيمن ابتلع خيطا) اى قبل الفجر وطلع الفجر وطرفه خارج (قوله لان الاستحاضة الخ) اى ولان المحذور هنا لا يتقضى بالكيفية فان الحشو يتنجس وهى حاملته بخلافه ثم نهاية ومعنى (قوله من مئة) اى طويل الزمان كردى (قوله الظاهر) الاول والظاهر بالواء كما فى النهاية وفيما يأتى فى الشارح او فالظاهر بالفاء كما فى المغنى (فلوروعيت الخ) (فرع) لو حشت ناسية الصوم او حشت ليلا واصبحت صائمة والحشو باقى فرجها قبل يجب نزعه لصحة الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين واقول ان كان نزعه لا يبطل الصوم فالوجه وجوب النزع لئلا نصير حاملته لنجاسة فى الصلاة بلا حاجة وان كان يبطله بان يتوقف إخرجه على إدخال

تحشوه وجوبا بنحو قطن دفعا للنجس أو تخفيفا له ثم ان انقطع به لم يلزمها عصبه وإلا لزمها عقب ذلك أنها (تعصبه) يفتح فسكون بعصاة على كيفية التلجم المشهورة نعم إن تأذت بالحشو أو العصب وآلمها اجتماع الدم لم يلزمها وان كانت صائمة تركت الحشو نهارا واقتصرت على العصب محافظة على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطا لان الاستحاضة علة مزمنة للظاهر واما فلو روعيت الصلاة

ينقطع عصبه بخرقه وأجرى الجلال الباقين نظير ذلك فى سلس الريح اه وفى البروض وذو السلس يحتاط مثلها قال فى شرحه اى مثل المستحاضة بان يدخل قطنه فى إحليله فان انقطع والا عصب مع ذلك راس الذكر اه (قوله تحشوه وجوبا الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكتفى بالاعتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رايت ما ياتى عن شرح العباب (قوله ثم انقطع به الخ) قال فى شرح العباب وما فى الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشو حشت ضعيف لخالفته لكلام الشيخين الذى تقررون وجهه ان الحشو يمنع بوزنه لظاهر الفرج بخلاف العصب فقدم الحشو عليه اه (قوله نعم ان تأذت) قال فى شرح العباب ويتجه ان يكتفى فى التأذى بالحرقان وان لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله وان كانت صائمة تركت الحشونهارا) قال الاستاذ ابو الحسن البكرى فى كنهه فان بقى الحشو للنهار خرج على مسألة الخياط اذا اصبح وبعضه منبلع اه وفيه اشكال لان النزع هنا لا يضر الصوم والابقاء لا يضر الصلاة فامعنى هذا التخرج إلا ان يصور ذلك بما اذا توقف النزع على ما يبطل كادخال أصبعها فرجها لاخراج الحشوبان لم تتمكن من إخراجها إلا بادخال أصبعها (قوله محافظة على الصوم) اى لان الحشو يبطله لان فيه إيصال عين

وبما تعذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم يه يعلم رد قول الزركشي بنفي منعها من صوم النفل (٣٩٥) لأنها ان حست افطرت والاضيعت

فرض الصلاة من غير اضطرار  
لذلك وجده انه ان التوسعة  
لهافي طريق الفضائل بدليل  
ما يأتي من جواز التأخير  
لمصلحة الصلاة وصلاة النفل  
ولو بعد الوقت كما في الروضة  
ولان خالفه في أكثر كتبه  
اقتضت أن تسامح بذلك ولا  
يضر خروج دم بعد العصب  
إلا إن كان لتقصير في الشد  
وبحث وجوب العصب  
على سلس المني أيضا تقييلا  
للحدث كالبحث قال الجلال  
الباقيني ولو انفتح في مقدته  
دمل فخرج منه غائط لم  
يعف عن شيء منه وقال  
والده بعد قول الاستوى  
إنما يعني عن بول السلس  
بعد الطهارة ما ذكره غير  
صحیح بل يعني عن قليله أي  
الخارج بعد إحكام ما وجب  
من حشوه وعصب في الثوب  
والبدن كما في التنبية قبل  
الطهارة وبعدها وتقييدهم  
بها إنما هو لبيان أن ما  
يخرج بعدها لا ينقضها  
وتبعه في الخادم بل قال ابن  
الرفعة سلس البول ودم  
الاستحاضة يعني حتى عن  
كثيرهما لكن غلطه  
النشائي أي بالنسبة لكثير  
البول (و) عقب العصب  
(تتوضأ) وجوباً فلا يجوز  
لها تأخير الوضوء عنه كما

نحو الاصبع باطن الفرج فلا يجب النزاع سم على المنهج وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارح مر فان  
الحشو يتنجس وهي حاملته من جوب النزاع عش والاقرب ما قدمناه عنه في حاشية تركت الحشوها را  
من عدم جواز النزاع مطلقاً (قوله) ربما تعذر قضاء الصوم) أي للحشوها به ومعنى فانه يبطله لان فيه ايصال  
عين للجوف (قوله) وبه) أي بالتعليل المذكور (قوله) ضيعت الخ) أي بخروج الدم (قوله) من جواز  
التأخير) أي تأخير الصلاة كما في الروضة (قوله) وإن خالفه الخ) وجمع شيخنا الشهاب الرمي بحمل الاول  
على الرواتب أي ومنها الوتر كما هو ظاهر والثاني على غيرها وظاهر ذلك أن المراد بجواز الراتبة بعد الوقت  
جوازها ولو مع الفصل المستغنى عنه كان صلى الفرض اول الوقت ثم تمهل الى خروج الوقت فتصلي الراتبة ولو  
كان المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان صلى الفرض اخر الوقت فيخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة  
حيثئذ لكان متجهاً مر اه سم وافر النهاية الجمع المذكور (قوله) إن تسامح بذلك) أي بصوم النفل وفاقاً  
للهنايه والمغنى (قوله) ولا يضر) الى قوله وببحث في النهاية والمغنى (قوله) ولا يضر الخ) أي في الصلاة وقبلها  
عش (قوله) إلا إن كان لتقصير في الشد) أي ونحوه كالحشو فيبطل طهرها وكذا أصلاً إن كانت في صلاة  
ويبطل طهرها أيضاً بشفتائها وإن اتصل أي الشفاء باخره أي الطهر نهاية ومعنى (قوله) لم يعف عن شيء  
منه) (رفع استطرادي) وقع السؤال عن ميت أكل المرض لحم مخرجه ولم يمكن الغاسل قطع الخارج منه  
فما الحكم في الصلاة عليه حيثئذ أقول الواجب أن يغسل ذلك الميت ويغسل مخرجه بقدر الامكان ويسد  
مخرجه بقطن او نحوه ويشد عليه عقب السد عصاً به او نحوها ويصلي عليه عقب ذلك فوراً ولو قبل وضع  
الكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه حتى لو غلبه شيء في هذه الحالة واخرج منه قبر اعني عنه للضرورة  
عش (قوله) والده) أي والد الجلال البلقيني وقوله بعد قول الاستوى أي بعد ذكره وقوله إنما يعني الخ  
مقول الاستوى وقوله ما ذكره الخ أي الاستوى من المحصر مقول والد الجلال (قوله) كما في التنبيه) أي في كتاب  
التنبية كردد (قوله) وتقييدهم بها) أي بالطهارة كردد يعني ببعدها الطهارة (قوله) وتبعه) أي والد الجلال  
(قوله) يعني حتى عن كثيرهما) قال في شرح العباب قال ابن العباد ويعفى عن قليل سلس البول في الثوب  
والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله أو تحفيفه وغسل العصاة أو  
تجديدها بحسب الامكان ويعفى عن كثير دم الاستحاضة إن لم يمكنها الحشو لتأذيه او صوم وتصل في غير  
المسجد وإن كان الدم يجري اه وتفرقه في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استواءها  
اه وقد يجاب بان الدم أخف من البول سم وقوله أو تحفيفه لعل الهمة من زيادة الناسخ وقوله وقد يجاب  
الخ لكن قضية قوتهم المشقة تجلب التيسير والضرورة تدفع المحظورات عدم الفرق هنا (قوله) أي بالنسبة  
لكثير البول) قضية اقتصاره في التغليظ على كثير البول ان كثير الدم يعفى عنه لكن سياق الشارح مر  
تخصيص العفو بالقليل وظاهر تقييد العفو عن القليل بالبول ان الغائط لا يعفى عنه مطلقاً وإن ابتلى  
بمخرجه عش أي كما تقدم عن الجلال البلقيني (قوله) وتبعه) أي والد الجلال قول المتن (وتوضأ) أي  
أو تيمم نهاية ومعنى (قوله) وعقب العصب) إلى قوله ومن ثم في النهاية والى قول المتن وتبادر في المغنى (قوله)  
ولا يجوز أن تتوضأ الخ) ومثل الوضوء الاستنجاء وما بعده كما مر (قوله) إلا وقت الصلاة) أي ولو نافلة نهاية  
زاد المغنى وقد سبق بيان الاوقات في بابها أي التيمم اه (قوله) لأنها الخ) الاولي التذكير (قوله) كالتيتم الخ)  
ظاهره اشترط أن لا تنجس قبل طهارتها وليس كذلك والفرق ان الطهر بالماء ارفع في الجملة أي في غير هذه  
الصورة فكان قويا ولا كذلك التيمم حتى اه يجرى أي خلا للبرامسى (قوله) ومن ثم كانت) عبارة  
المغنى فيجى هنا جميع ما سبق ثم قاله في المجموع فدخل في ذلك التوافل الموقفة فلا تتوضأ لها قبل وقتها وهو

للجوف (قوله) يعني حتى عن كثيرهما) قال في شرح العباب قال ابن العباد ويعفى عن قليل سلس البول في  
الثوب والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله أو تحفيفه وغسل العصاة

لا يجوز لها تأخير الحشو عن الاستنجاء والعصب عن الحشو ولا يجوز لها أن تتوضأ إلا (وقت الصلاة) لاقبله لأنها طهارة ضرورة  
كالتيتم ومن ثم كانت كالمتيتم في تعين نية الاستبابة كما قدمه في الوضوء وفي أنها لا تجمع بين فرضين عينييين كما سئذ كره وفي أنها إن نوت

فرضا ونفلا ايحا والافانونه وغيره (٣٩٦) مالم يكن اعلى منه مما في التيمم بتفصيله (وتبادر) بالوضوء وجوب الموالاة عليها كما

كذلك اه (قوله فرضا ونفلا) الاولى الموافقة لما سبق فرضا او فرضا ونفلا عبارة النهاية وتجمع بطهارتها بين فرض ونوافل ولو توضح قبل الزوال مثلا لفائدة فزال الشمس فهل لها ان تصلي به الظهر قال الاذرعى يشبه ان يكون على الخلاف في نظير هامن التيمم ولم يحضر في فيه نقل اه قال ع ش قوله في نظير هالخ والراجح منه ان التيمم يصلى فكذا هنا وقد يفرق بينهما بان التيمم لم يطرأ بعد تيممه ما يزيل طهارته بخلاف المستحاضة وهو الاقرب اه (قوله وتبادر بالوضوء) اي عقب ما قبله وتو الى افعاله سم (قوله بالوضوء) أى أو التيمم نهاية ومعنى (قوله ولها تنليته) خلافا للزركشى حيث منع ذلك اي التثليث نهاية (قوله لما ياتي) اي في قول المصنف فلو اخرت الخ (قوله اي الصلاة) الى قوله واستشكل في النهاية الالفاظ الا عظم وكذا في المعنى الاوله لسلس الفرق هنا (قوله وقال جمع الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله بما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذي لا يسع صلاة ركعتين بأخف يمكن ع ش قول المتن (وانتظار جماعة) هل يدخل فيه مالمو تيقنتها آخر الوقت او ظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة شم عبارة الحلبي وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح بالنسبة للسترو والاجتماع في القبلة دون غيرهما فليحررا ه وفي ع ش ما وافقه (قوله مشروعة) اي بخلاف ما اذا لم تكن مطلوبة ككون الامام فاسقا او مخالفا وغير ذلك مما يكره فيه الاقتداء ع ش واطفيحي (قوله اسلس) عبارة النهاية واستشكل التمثيل باذان المرأة لعدم مشروعيته لها قال الاذرعى ينبغي حمل الاذان في كلامهم على الرجل لسلس دون المستحاضة اه قال ع ش قوله قال الاذرعى الخ وهو صحيح واسكنه لا ياتي مع جعلهم الاذان من امثلة تأخيرها لمصلحة الصلاة إذ هو صريح في المرأة وقد يجاب بان التعبير بالمرأة لمجرد التمثيل فكأنه قيل فان اخرت المرأة او غيرها من دام حديثه اه (قوله وذهاب الخ) اي وتحصيل ستره واجتهاد في قبلة نهاية ومعنى (قوله ان شرع لها) اي بخلاف الشابة مطلقا وغيرها المترتبة قول المتن (لم يضر) اي وان خرج الوقت نهاية اي كله حيث عذرت في التأخير لنحو غيم فبالت في الاجتهاد في القبلة او طاب السترو والا بان علمت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حينئذ امتناع صلاتها بذلك الطهر لانه يصدق عليها انها اخرت لمصلحة الصلاة وان اقتضى اطلاقهم الجواز ع ش (قوله ومراعاته احق) اي من مراعاة نحو انتظار جماعة من السنن (قوله بان ذلك) اي الاشكال (قوله تخفيفه) اي الخبث (قوله لما مر) اي في شرح وتعبه (قوله ومن ثم) اي لاجل رعاية هذا الظاهر (قوله لولو اعتادت) الى قول المتن ولو انقطع في النهاية والمعنى (قوله لولو اعتادت الانقطاع الخ) اي واخبرها بذلك ثقة عارف اخذها ما ياتي قبيل الفصل (قوله بالفرض) اي اقل ما يمكن من فرض الطهر والصلاة التي تريد كما ياتي (قوله لسنة) اي كانتظار جماعة ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله فان رجعت ذلك فقط) اي بدون اعتياد ووثوق سم (قوله بناهما) الشيخان علي ما مر الخ اي فيمن رجا الماء آخر الوقت وهو المعتدنهاية ومعنى اي فيكون التعجيل افضل ع ش (قوله في الشامل) هو لان الصباغ ع ش (قوله وفيه) اي في ذلك الترجيح (وقفة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى كما مر آنفا (قوله والا يكن التأخير الخ) كان يكون لا كل وشرب وغزل وحديث ونحوها نهاية ومعنى قون المتن (فيضر الخ) اي التأخير ويبطل طهرها فتجب اعادته واعادة الاحتياط نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ويبطل الخ قضيتها انها حيث اخرت لمصلحة الصلاة امتنعت الصلاة في حقها فرضا ونفلا وقوله

مر ولها تنليته وبقية سنه لما ياتي و (بها) اي عقبه تخفيفا للحدث ما أمكن وقال جمع يغتفر الفصل بما بين صلاتي الجمع (فلو اخرت لمصلحة الصلاة كستر) لعورة (وانتظار جماعة) مشروعة لها واجابة مؤذن وإقامة واذان اساس وذهاب إلى المسجد الا عظم ان شرع لها (لم يضر) لنذهب التأخير لذلك فلا تعدبه مقصورة واستش كل بان اجتناب الخبث شرط ومراعاته احق ويجاب بان ذلك إنما يتوجه لو كانت المبادرة تزيله بالكلية وانما لم يراغ تخفيفه لما مر ان الاستحاضة علة من مثله والظاهر دوامها فوسع لها في النوافل وان ادى الى عدم اجتناب بعض الخبث ومن ثم لو اعتادت الا لقطاع في جزء من الوقت بقدر ما يسع الوضوء والصلاة ووقفت بذلك لزوما تحريره فاذا وجد الانقطاع فيه لزوما للمبادرة بالفرض فقط ولم يجز لها التعجيل لسنة فان رجعت ذلك فقط ففي وجوب التأخير له وجهان بناهما الشيخان على ما مر في التيمم ورجح الزركشى ما جزم به في الشامل من وجوب التأخير كما لو كان يبدئه نجاسة ورجا الماء آخر الوقت فانه يجب

أو تجديدهابحسب الامكان ويعني عن كثير دم الاستحاضة ان لم يمكنها الحشو لتأذيه أو صوم وتصلي في غير المسجد وان كان الدم يجري اه وتفرقة في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استواؤه اه وقد يجاب بان الدم اخف من البول (قوله وتبادر بالوضوء) اي عقب ما قبله وتو الى افعاله (قوله وانتظار جماعة) هل يدخل فيه مالمو تيقنتها آخر الوقت او ظنتها اعلى ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة (قوله فقط) اي بدون اعتياد ووثوق (قوله

التأخير لازالها فكذا هنا انتهى وفيه وقفة لان ذا النجاسة ثم بتسليم ما ذكر فيه لا عذر له في التعجيل مع انه يلزمه م القضاء لو صلي بالنجاسة وهذه لعذر لما مر ان الاستحاضة علة من مثله والظاهر دوامها (والا) يمكن التأخير لمصلحة الصلاة (فيضر على الصحيح)



مر أعادته أى الظهور وقوله مر وأعادة الاحتياط أى الغسل والحشو والعصب اه (قوله لما راج) انظر في أى محل عبارة النهاية والمغنى لتكرار الحدث والتجش مع استغنائها عن احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة نهاية ومغنى قول المتن (لكل فرض) وكذا لو احدثت قبل أن تصل حدثا خاصا سم على المنهج ع وش وحلى (قوله) وتنقل الخ) وينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالتوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تنقل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغي أن لا يضر كما شمله عبارتهم وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم فعل الراتبة بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر سم ومقتضى ما تقدم عن الروضة وجمع الشهاب الرملى الجواز (قوله ما شئت) أى بوضوءه وتقدم أن صلاة الجنائز حكمها حكم النافلة مغنى (قوله ولو ظهر الدم الخ) عبارة المغنى والنهاية والثاني لا يجب تجديدها لأنه لا معنى للامر بازالة النجاسة مع استمرارها محل الخلاف إذا لم يظهر الدم على جوانب العصابة ولم تزل العصابة عن موضعها وزواله وقوع وإلّا وجب التجديد بخلاف اه (قوله لكثرة الخبث مع إمكان الخ) يؤخذ منه أن محل وجوب تجديدها عند تلوثها بما لا يعفى عنه فإن لم تلوث أصلا ولو تلوث بما لا يعفى عنه لقلته فالواجب فيما يظهر تجديدها بطلها اكل فرض لا تغييرها بالسكينة وما تقرر من العفو عن قليل دم الاستحاضة وما أتى به الوالد رحمه الله واستثناء من دم المنافذ التي حكموا فيها بعدم العفو عما خرج منها نهاية (قوله بعد نحو الوضوء) أى كالتيتم (قوله ولو في الصلاة) إلى الفصل في المغنى الإمانه عليه وكذا في النهاية الا قوله من تردد إلى المتن (ولو في الصلاة) يخرج ما بعده اظفاه أنه لا يلزم ما شئت لكن هذا ظاهر في الصورة الاولى وهى ما إذا لم تعدد اعتادات انقطاعه قدر ما يسع الوضوء الصلاة فالوجه وجوب الوضوء والصلاة لأنه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليراجع سم وقوله فالوجه إلى آخره يأتي عن النهاية والمغنى ما يصرح به (قوله وفيه) أى في أثناء نحو الوضوء نهاية ومغنى قول المتن (ولم تعدد انقطاعه الخ) أى ولم يخبرها ثقة عارف بعودته نهاية ومغنى ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله وجب الوضوء الخ) اقتضاه على تقديره قد يوهم أن قول المصنف وسع الخ يختص بالمعطوف وليس كذلك فكان الاولى أن يترك تقديره هنا ثم التنبيه في شرح وجب الوضوء على رجوعهما كما في النهاية والمغنى قال سم قوله وجب الوضوء فإن عاد عن قرب تبين بقاء طهارتها لكن لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عودته لم تنعقد لشروطها مع التردد اه ويأتى عن النهاية والمغنى مثله (قوله أو بعده) شامل لما بعد الصلاة هنا بخلاف صورة عدم الاعتداء المقدمة فإنه لا يلزم ما شئت بالانقطاع بعد الصلاة كما مر عن سم (قوله وقد اعتادت الانقطاع) أى وأخبرها ثقة عارف

وتنقل ما شئت) ينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالتوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تنقل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغي أن لا يضر كما شمله عبارتهم وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم نقل الراتبة بعد الوقت بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر وفي شرح الروض وظاهر كلام المصنف تسبيح التوافل في الوقت وبعده وبه صرح في الروضة فقال والصواب المعروف أنها تسبيح التوافل مستقلة وتبع الفرض ما دام الوقت باقيا وبعده أيضا على الأصح لكنه خالف ذلك في أكثر كتبه فصحح في التحقيق وشرحه المذهب وسلم أنها لا تستدعيها بعد الوقت وفروق بينهما وبين التيمم بأن حدثها متجدد ونجاستها متزايدة اه وجمع الشهاب الرملى بحمل الاول على الرواتب أى ومنها الترتيب كما هو ظاهر والثاني على غيرها وظاهر ذلك أن المراد بجواز الراتبة بعد الوقت جوازها ولو مع الفصل المستغنى عنه كان تصلى الفرض اول الوقت ثم تمهل إلى خروج الوقت فتصلى الراتبة ولو كان المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان تصلى الفرض آخر الوقت فتخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة حيث نكحان متبعا (قوله ولو في الصلاة) يخرج ما بعده اظفاه أنه لا يلزم ما شئت لكن هذا ظاهر في الصورة الاولى وهى ما إذا لم تعدد اعتادات انقطاعه قدر ما يسع الوضوء الصلاة فالوجه وجوب الوضوء والصلاة لأنه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليراجع سم (قوله وجب الوضوء) فإن عاد عن قرب تبين بقاء طهارتها لكن

لما مر من تكرار الحدث المستغنى عنه (ويجب الوضوء لكل فرض) ولو مندورا وتنقل ما شئت كالتيتم بمجامع دوام الحدث فيهما وصح قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لمستحاضة توضع لكل صلاة (وكذا) يجب لكل فرض (تجديد) غسل الفرج والحشو و(العصابة في الأصح) كتجديد الوضوء ولو ظهر الدم على العصابة أزيلت عن محلها وزواله وقع وجب التجديد قطعا لكثرة الخبث مع إمكان بل سهولة تقليله (ولو انقطع الدم بعد) نحو (الوضوء) ولو في الصلاة أوفيه (ولم تعدد انقطاعه وعوده) وجب الوضوء لاحتمال الشفاء والأصل أن لا يعود (أو) انقطع فيه أو بعده وقد (اعتادت) الانقطاع ولو على ندور

على ما اقتضاه كلام المعظم سكن بحث (٣٩٨) الرافعي انه كالعدم (ووسع) في صورتين (زمن الانقطاع) المعتاد (وضوء أو الصلاة) أى أقل

بعوده نهاية ومغنى ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله على ما اقتضاه كلام المعظم الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام معظم اصحاب وهو الاوجه وان بحث انه لا يبعد إلحاق هذه النادرة بالمعدومة اه قول المتن (ووسع) بكسر السين نهاية ومغنى (قوله في صورتين) أى الانقطاع بعده وفيه بصري وكردى ويؤيده قول الشارح الاقنى المعتاد سكن صنيع المنهج كالصرح بل صنيع النهاية والمغنى صريح في ان قول المصنف ووسع الخ راجع لكل من المعطوفين ويصرح بذلك ايضا قول القليوبي ما نصه حاصله انه ان ووسع زمن انقطاعه الوضوء والصلاة وجب الوضوء وماعه والافلا ولا عبرة بعبادة ولا عدمها اه ومقتضى ذلك وقول الشارح الآتى سواء اعتادت عوده أم لا لان مراد الشارح بالصورتين الاعتبار وعدمه (قوله المعتاد) عبارة النهاية والمغنى بحسب عاداتها وباخبار من ذكر اه أى ثقة عارف (قوله على الاوجه) راجع لقوله والصلاة التى تريدناها وقوله خلافا للآسنوى أى القائل بان المنتهى اعتبارا أقل ما يمكن كركعتين في طهر المسافر مغنى قول المتن (وجوب الوضوء) أى وازالة ما على فرجهما من النجاسة نهاية ومغنى أى في صورتى الاعتبار وعدمه (قوله وإعادة ماصلته الخ) عبارة المغنى والنهاية فلو خالفت وصلت بلا وضوء أى في صورتى الاعتبار وعدمه لم تنعقد صلاتها سواء امتد الانقطاع أم لا لشروعها مترددة في طهرها والمراد ببطلان وضوئها بذلك إذا خرج منها دم في أثناءه أو بعده وإلا فلا يطل وتصل به قطعاً كما صرح به في المجموع لانه بان أن طهرها رافع حدث اه (قوله فتصلى به) لكن تعيد ما وصلت به قبل العود مغنى (قوله على خلاف العادة) أى أو الاخبار نعم (قوله بان بطلان وضوئها الخ) أى اعتباراً بما في نفس الامر وطهارة المستحاضة مبيحة لرافعة ولو استمسك السلس بالعود دون القيام صلى قاعداً وجوباً بحفظ الطهارة ولا إعادة عليه وذو الجرح السائل كالمستحاضة في الشد والغسل لكل فرض ولا يجوز للسلس ان يعلق قارورة ليقطر فيها بوله لكونه يصير حاملاً لنجاسة في غير معدنها من غير ضرورة ويجوز وطء المستحاضة وان كان دمها جارياً في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه نهاية زاد المغنى ومن دام خروج منه يلزمه الغسل لكل فرض اه

﴿فصل في أحكام المستحاضات﴾ وللأستحاضة أربعة وأربعون حكماً مذكورة في المطولات نهاية (قوله إذارات المرأة) أى ولو حاملاً لا مع طلق منهج وخروج بالمرأة الخنثى فلا يحكم على ما رآه بأنه حيض لان مجرد خروج الدم ليس من علامات الانضاح ع ش (قوله أى فيه) يعنى ان اللام بمعنى فى (قوله ما بعد التسع) أى تقريباً فدخل ما قبلها بـ من لا يسع حيضاً وطهراً كما تقدم سم قول المتن (أقله) بدل من قول الشارح الدم (قوله فاكتر) أى من الأقل قال ع ش قوله فاكثر أى أكثر اه وهذا إشارة الى الجواب الذى ذكره الشارح بقوله على انه يصح الخ وتقدم عن السيد عمر ما فيه (قوله أى يجاوز الدم الخ) ليتأمل ليعلم ما فيه وكذا قوله على أنه يصح الخ والحاصل أن كلا منهما مع ما فيه من مزيد التكلف وارتكاب التعسف غير تام كما يشهد به التأمل الصحيح فلا عدول عن تقديره فاكثر كما فعله تبعاً للشارح المحقق نعم ان اراد بقوله أى يجاوز الخ تتمم التوجيه المشار اليه بتقديره فاكثر لان هذا توجيه مستقل فالاول تام ومع ذلك فالأستحاضة على توجيه المحقق أقعد بصري (قوله لا بقيد كونه أقل) هذا الصنيع قد يفهم أن الأقل والاكثر وصفان للدم والمفهوم من صنيع الشارح المحقق أنهما وصفان لزمه كما هو المتبادر بصري (قوله لا استحالتة) أى عبور الأقل (قوله أيضاً) أى كالأقل بقيد كونه أقله (قوله بل يمكن) الظاهر التأنيت (قوله والفرق الخ) هذا الفرق لا يثبت لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عوده لم تنعقد لشروعها فيها مع التردد (قوله على خلاف العادة) أى أو الاخبار

﴿فصل﴾ (قوله ما بعد التسع) أى تقريباً فدخل ما قبلها بـ من لا يسع حيضاً وطهراً كما تقدم (قوله على انه يصح الخ) أقول من التوجيهات القرية السهلة ان يقال المراد بروية أقل الحيض رؤية قدر أقله وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صدق بروية ما زاد على قدره فقط الى الاكثر وفوقه أذروية جميع ذلك يصدق معارضة الأقل فصيح تقسيمه الى عدم عبور الاكثر والى عبوره من غير تكلف وعلى هذا فرجع الضمير في عبور الدم المرئى وإياك ان تظن ان هذا التوجيه هو معنى العلو المذكورة فان ذلك غلط كما لا يخفى (قوله والفرق

ما يمكن من واجبهما فيما يظهر ترجيحه من تردد للاذنعى باعتبار حالها والصلاة التى تريدناها على الاوجه الذى أفهمته عبارة الروضة خلافاً للآسنوى (وجوب الوضوء) وإعادة ماصلته به لا مكان اداء العبادة بلا مقارنة حدث وتبين بطلان الطهر اعتباراً بما في نفس الامر املو عاد الدم قبل امكان ما ذكر سواء اعتادت عوده أم لا او ظنت قرب عوده لعادة او اخبار ثقة قبل امكان ذلك أيضاً فان وضوءها باق بحاله فتصلى به نعم ان امتد الزمن على خلاف العادة بحيث يسع ما ذكر بان بطلان وضوئها وما صلته به وبما تقرر علم ان خبر العارف الثقة بعوده قريباً ويبعداً كالعادة ولو شفيت حقيقة لم يلزمها تجديد شئ إلا ان خرج حدث عند الشروع فى الوضوء او بعده

﴿فصل﴾ فى احكام المستحاضة إذا (رأت) المرأة الدم (لسن الحيض) السابق أى فيه وهو ما بعد التسع (أقله) فاكثر (لم يعبر) أى يجاوز الدم لا بقيد كونه أقله لا استحالتة فلم يحتج للاحتراز عنه على انه يصح ان يريد بالأقل هنا ما عد الاكثر وجيئذ لا يرد على العبارة شئ لا يقال

دون الاكثر بقيد كونه دونه لا يمكن مجاوزته للأكثر أيضاً فساوى الأقل لا نأقول بل يمكن والفرق أن الأقل بقيد كونه

يوما وليلة لا يتوم فيه مجاوزة حتى تنفي بخلاف الدون لشموله للماعدا آخر لحظة (٣٩٩) من خمسة عشر فهو لا اتصال به قد تتوم

مجاوزته فاجتنب لنفيه  
ونظيره قول الماتن فان بلغهما  
اي المادون القلتين كما هو  
صريح السياق ففيه هذا  
التاويل وإن كان الظاهر  
رجوع الضمير للماء لا بقيد  
كونه دون (أكثره)  
ولم يكن بقي عليها بقية طهر  
كما هو معلوم من حكمه  
على الطهر بانه لا يمكن ان  
يكون دون خمسة عشر فاندفع  
إيراد هذا عليه (فكله حيض)  
على أي صفة كان واحتمال  
تغير العادة يمكن فلو رأت  
خمس أسود ثم أحر حكمتها  
على الآخر أيضا بانه حيض  
ثم ان انقطع قبل خمسة عشر  
استمر الحكم والا فلا حيض  
الاسود فقط أما إذا بقي عليها  
بقية طهر كان رأت ثلاثة  
دما ثم اثني عشر نقاء ثم  
ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة  
الاخيرة دم فساد وخرج  
بانقطع ما لو استمر فان كانت  
مبتدأة فغير مبصرة ومعتادة  
عملت بعادتها كما قاله فيما  
لورات خمسيتها المعهودة  
أول الشهر ثم نقاء أربعة  
عشر ثم عاد الدم واستمر  
فيوم وليلة من أول العائد  
طهر ثم تحيض خمسة أيام  
منه ويستمر دورها عشرين  
وبمجرد رؤية الدم لو من  
امكان الحيض يجب  
الزام أحكامه ثم انقطع

ما ادعاه من الامكان بل هذا الامكان الذي ادعاه ظاهر الاستحالة كما لا يخفى سم (قوله فهو لا اتصال به) أي  
اتصال الدون بآخر لحظة الخ (قوله كما هو الخ) أي هذا التفسير (قوله صريح السياق) دعوى الصراحة  
ممنوعة قطعاً وبنافضها قوله وإن كان الظن الخ سم (قوله دون) أي دون القلتين (قوله ولم يكن) إلى قوله  
وخرج في النهاية والمغني إلا قوله كما هو إلى الماتن (قوله ولم يكن بقي الخ) سيد كرم حترزه ولو عبر من امكان  
الحيض قدره بدل قوله لسن الحيض أقله اشمل ما سيد كرم واستغنى عن زيادة أكثر مغني (قوله كما هو  
الخ) أي اشترط ان لا يكون عليها بقية طهر (قوله إيراد هذا) أي ترك القيد المذكور (قوله على أي صفة  
كان) عبارة النهاية أي سواء كانت مبتدأة أم معتادة وقع الدم على صفة واحدة أم انقسم إلى قوى وضعيف  
وافق ذلك عاداتها أو خالفها اه (قوله قبل خمسة عشر) أي قبل مجاوزتها سم (قوله استمر الحكم)  
أي بان الكل حيض (قوله فالثلاثة الاخيرة الخ) شامل للمبتدأة أيضا وانظر لو كان الدم المرئي بعد النقاء  
سنة مثلاً فهل يجعل الزائدة على تسكيلة الطهر حيضاً لا يبعدان يجعل سم على حجب وظاهره انه لا فرق بين  
المبتدأة والمعتادة لكن في قول حج الآتي كما قاله فيما لورات خمسيتها الخ بما يقتضي تخصيص ذلك بالمعتادة  
وان المبتدأة تحيض يوماً وليلة من أول الشهر ع ش (قوله فغير مبصرة) لا يخفى ما في هذا الصنيع من إيهام  
ان المعتادة في هذا الحالى مبصرة فالانساب فيوم وليلة بدل فغير مبصرة بصري عبارة البجيرمي على المنهج وقول  
ابن حجر فغير مبصرة أي مستكملة للشروط فلا ينافي انها تسمى مبصرة فائدة شرط كما صرح بذلك فيما يأتي وإتما  
كانت فائدة شرط تمييز لان زمن النقاء حكمه حكم الضعيف وقد نقص عن أقل الطهر اه (قوله عملت  
بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتمثيل ما ذكر خمسة من أول الشهر ولعلها تنقل سم  
أي من المعتادة أولى كالخمس إلى الثانية كالثلاثة وبذلك يندفع اشكال السيد البصري بما نصه قوله عملت الخ  
قد يقال هذا الاطلاق محل تأمل لا قضاؤه انه لو كان عاداتها أكثر من الثلاثة عملت بعادتها فيستلزم ان  
يحكم على النقاء الذي لم يحتوش بدمين بانه حيض ثم قوله كما قاله فيما لورات الخ ان كان الدور المعتاد فيها  
عشرين فالنظير صحيح وان لم يقيد بذلك كما هو ظاهر اطلاقه فجعل تأمل اه (قوله منه) أي من العائد  
(قوله وبمجرد) إلى قوله وكذا في النهاية والمغني (قوله وبمجرد رؤية الدم) أي مبتدأة كانت أو معتادة وعلى  
كل مبصرة كانت أو غير مبصرة مغني ونهاية (قوله فتقتضى صلاة ذلك الزمن) وكذا الصوم فان كانت صائمة بان

الخ لم يثبت بهذا الفرق الامكان الذي ادعاه بقوله بل يمكن على ان دعوى هذا الامكان دعوى امكان أمر  
ظاهر الاستحالة كما لا يخفى فتأمل ذلك فانه واضح (قوله فهو لا اتصال به قد تتوم مجاوزته) هذا يقتضي  
حصص المشتركة عدم مجاوزته في الدون مع الاكثر كذلك بل هو احوج لذلك الاشرط (قوله كما هو  
صريح السياق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعاً وبنافضها قوله وإن كان الظاهر الخ (قوله قبل خمسة عشر)  
أي مجاوزتها (قوله فالثلاثة الاخيرة دم فساد) شامل للمبتدأة أيضا وكتب شيخنا البرلسي هامش شرح  
المنهج ما نصه انظر هذا مع قولهم آخر الباب في مسئله لدماء المتخلطة بالنقاء إذا زادت على خمسة عشر بالنقاء  
فهي استحاضة اه اقول يخصص ذلك هذا وانظر لو كان الدم المرئي بعد النقاء ستة مثلاً فهل يجعل الزائد على  
تسكيلة الطهر حيضاً لا يبعدان يجعل (قوله ما لو استمر) أو استمر ستة فقط مثلاً هل يكمل الطهر بثلاثة منها  
والباقي حيض أو كيف الحال ولا يبعد الاول وقوله كما قاله الخ لو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر فرات  
ثلاثة دما من أوله ثم أربعة عشر نقاء ثم عاد الدم واستمر فهل تقول يوم وليلة من أول العائد طهر ثم تحيض  
ثلاثة ويستمر دورها ثمانية عشر وقد تغيرت عاداتها كما هي متغيرة في مثلهم المذكور ينبغي نعم (عملت  
بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتمثيل ما ذكر خمسة من أول الشهر ولعلها تنقل (قوله  
يجب التزام احكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم به وقوده بمجرد رؤية الدم ثم ان استمر إلى يوم وليلة  
فاكثر استمر الحكم بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلة بان لا وقوع فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم  
الطلاق لا نأخذنا بحكم مجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حيضاً بخلاف

قبل يوم وليلة بان لا شيء فتقتضى صلاة ذلك الزمن

الاقتطاع بان كانت لوادخلت القطة خرجت بيضاء نفية فيلزمها حيثئذ التزام احكام الطهر ثم ان عاد قبل خمسة عشر كفت وإن انقطع فعلت وهكذا حتى تمضي خمسة عشر فيئذ ترد كل إلى مردها الاتي فان لم تجاوزها بان أن كلام من الدم والنقاء المحتوش حيض وفي الشهر الثاني وما بعده لا تفعل للاقتطاع شيئا مما مر لان الظاهر أنها فيه كالاول هذا ما صححه الرافي وهو وجهه لكن الذي صححه في التحقيق والروضة وهو المنقول كافي المجموع ان الثاني وما بعده كالاول (والصفرة والكدره حيض في الاصح) لشمول الاذي في الآية لها وصح عن عائشة رضي الله عنها ان النساء كن يبعثن بالدرجة فيها السكر سف فيه الصفرة فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ولا يعارضه قول أم عطية كنا لا نعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئا لان الاول أصح وعائشة أفقه والزم له صلى الله عليه وسلم من غيرها على ان قولها بعد الطهر مجمل لاحتماله بعد دخول زمنه او بعد انقضائه والمبين اولى منه وما اقتضاه المتن من جريان الخلاف في المبتدأة والمعتادة في ايام العادة وغيرها هو المعتمد

نوت قبل وجود الدم أو علمها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت صح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم لتلاعبها نهاية ومعنى (قوله ولا الخ) عبارة المغنى وإن انقطع ليوم وليلة فأكثر ولدون أكثر من خمسة عشر يوما فالتكثير حيض ولو كان قويا وضعيفا وإن تقدم الضعيف على القوى فإن جاوز الخامسة عشر ردت كل منهن أي من المبتدأة المميزة وغير المبتدأة والمعتادة كذلك إلى مردها ونصت كل منهن صلاة وصوم ما زاد على مردها ثم في الشهر الثاني وما بعده يترك التريص ويصاين ويقعان ما تفعله الطاهرات فيما زاد على مردهن فان شفين في دور قبل مجاوزة أكثر الحيض كان الجميع حيضا كافي الشهر الاول فيعدن الغسل لتبين عدم صحته لوقوعه في الحيض اهـ (قوله يجب التزام احكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد روية الذم ثم ان استمر إلى يوم وليلة فأكثر استمر الحكم بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليلة بان لا وقوع فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لا نأخذنا بمجرد الرواية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه وبمجرد الموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الاقتطاع في الحياة ولا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر سم على حج والاقراب الاول عـش (قوله كفت) أي عن احكام الطهر سم وقوله وإن انقطع أي دام الاقتطاع سم وفي هذا التفسير توقف بل صريح السياق ان الاقتطاع على ظاهره (قوله فعلت) أي احكام الطهر (قوله حتى تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها سم (قوله الآتي) أي في قول المصنف فان عبره فان كانت مبتدأة الخ (قوله وفي الشهر الثاني الخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما إذا لم تجاوزها وقوله لا تفعل للاقتطاع شيئا أي بل يثبت له ما ثبت له في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره سم (قوله هذا ما صححه الرافي الخ) تقدم عن المغنى وباقى في الشارح اعتماده (قوله ان الثاني وما بعده كالاول) أي فيلزمها في الاقتطاع احكام الطهر وفي الدم احكام الحيض سم قول المتن (والصفرة والكدره الخ) اطلق الصفرة والكدره على ذي الصفرة والكدره مجازا او قدر المضاف أي ذو سم على حج اهـ عـش (قوله وصح) إلى قوله على ان قولها في النهاية والمغنى (قوله يبعثن) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في الاسنى وغيره يبعثن اليها فيراجع بصري أي بزيادة اليها (قوله حتى ترين القصة البيضاء) تريد بذلك الظاهر من الحيضة والدرجة بضم الدال وإسكان الراء بالجيم وروى بكسر الدال وفتح الراء وهي نحو خرقه كقطة تدخلها المرأة فرجها ثم تخرجها لتظهر هل بقي شيء من اثر الدم ام لا والسكر سف القطن فحاصل ذلك انها تضع قطة في اخرى اكبر منها او في نحو خرقه وتدخلها فرجها وكانها تفعل ذلك لثلاث ثلوث يدها بالقطة الصغرى والقصة بفتح القاف الجص شبهت الرطوبة النقية بالجص في الصفاء مغنى (قوله بعد دخول زمنه) فليتأمل سم ويظهر أن مراد الشارح ان قولها محتمل لكونهما في اخر الحيض وفي اوله فكان مجعلا وقول عائشة صريح في الاول فكان مبينا (قوله وما اقتضاه) إلى قوله خلافا الخ في النهاية (قوله لما وقع في الروضة) اعتمده المغنى عبارة ومحل الخلاف إشارات ذلك في غير ايام العادة فان رآته في العادة قال في الروضة جزما اهـ (قوله قيل الخ) وافقه المغنى عبارة وكلام المصنف يفهم ان الصفرة والكدره دمان والذي في المجموع قال الشيخ ابو حامد هما ماء اصفر وماء كدر وليس ابدم

الاقتطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر (قوله كفت) أي عن احكام الطهر وقوله وإن انقطع أي دام الاقتطاع (قوله تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها (قوله وفي الشهر الثاني الخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما إذا لم تجاوزها (قوله لا تفعل للاقتطاع شيئا) أي بل يثبت له ما ثبت له في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره (قوله كالاول) أي فيلزمها في الاقتطاع احكام الطهر وفي الدم احكام الحيض (قوله والصفرة والكدره حيض) اطلق الصفرة والكدره على ذي الصفرة والكدره مجازا او قدر المضاف أي ذو (قوله وصح عن عائشة الخ) ويدل على ذلك ايضا خبر إذا وقع الرجل اهله وهي حائض إن كان دما حمر فليصدق بدينار وإن كان اصفر فليصدق بنصف دينار رواه ابو داود والحاكم وصححه (قوله بعد دخول زمنه) يتأمل (قوله

خلافا لما وقع في الروضة وغيرها قيل نسياقه يوم أنهما دم والمعروف أنهما ما أن لا دمان انتهى وإياهما لذلك والامام

منوع على ان نفي الدموية عنهما من اصلها ليس بصحيح (فان عبره) اى الدم اكثر فاما (١٠٤) ان تكون مبتدأة او معتادة وكل منهما

ما يميزه او غير ميمزة والمعتادة  
اما اذا كره للقدرة والوقت  
او ناسية لهما او لا احدهما  
فالاقسام سبعة (فان كانت  
مبتدأة) اى اول ما ابتدأها  
الدم (مميز بان) تفسير  
لمطلق الميمزة لا بقيد كونها  
مبتدأة (تري قويا وضعيفا  
فالضعيف استحضارة) وان  
طال (والقوى حيض ان لم  
ينقص) (القوى (عن اقله)  
اى الحيض (ولا عبرا اكثره)  
ليمكن جعله حيضا (ولا  
نقص الضعيف عن اقل  
الظهر) وهو خمسة عشر  
يوما ولا ليجعل طهرا بين  
الحيضتين فلو اختلف شرط  
بما ذكر كانت فاقدة شرط  
تمييز وسياتي حكمها كان  
رات يوما اسود و يوما احمر  
وهكذا لعدم اتصال  
الضعيف بخلاف ما لورات  
يوما وليلة اسود ثم احمر  
مستمر اسنينا كثيرة فان  
الضعيف كله طهر لان  
اكثر الطهر لاحد له وانما  
يغفر للقيد الثالث كما قاله  
المتولي ان استقر  
الدم بخلاف ما لورات  
عشرة سوادا ثم عشرة  
حررة مثلا وانقطع فانها  
تعمل بتمييزها مع نقص  
الضعيف عن خمسة عشر  
وكذا لورات خمسة اسود  
ثم خمسة اصفر ثم ستة احمر  
اربعة اسود ثم سبعة احمر  
ثم ثلاثة اسود فتعمل  
بتمييزها فيضها الاسود  
الاول على المعتمد الذى

والامام همامي كالصديد تلو صفرة وكدره ليسا على لون الدماء وكلام الامام هو الظاهر كما جزم به في  
اصل الروضة اهو كذا جزم النهاية بما قاله الامام بلا عزو (قوله ممنوع) مكبرة سم وبصرى (قوله اى الدم)  
الى قوله ولانما يقتصر في النهاية لا قوله تفسير الى المتن الى قوله وكذا في المغنى لا ذلك وما انبه عليه (قوله)  
والمعتادة) اى الغير الميمزة قول المتن (فان كانت) اى من عردها اكثر الحيض وتسمى بالمستحضارة  
شرح المنهج ونهاية ومعنى (قوله لا بقيد الخ) لا يحتاج اليه وكذا زيادة طاق اذا الميمزة قيد لا مقيد حتى يراد  
مطلقه مع قطع النظر عن القيد نعم لو قال تفسير الميمزة لا للمبتدأة الميمزة لكان حسنا بصرى (قوله اى اول  
الخ) كذا فسر الشارح الحق ايضا والنهاية وشرح المنهج وهو يحتاج الى التامل ولو اقتصر على اى امرأة  
ابتدأها الدم لكن فيما يظهر ثم رأت صاحب المغنى فسر ما بقوله هى التى ابتدأها الدم بصرى وفى الجبرى  
قوله اى اول ما ابتدأها الخ ما مصدرية اى اول ابتداء الدم لها اهو هو على حذف مضاف ليصح الاخبار اى  
ذات اول الخ وهذا تكلف والاولى ان يكون اول ظرفا مجازا او التقدير فان كانت فى اول ابتداء الدم اياها اى  
فى اول زمن ابتداء الخ اقول المتن (قويا وضعيفا) اى كالا سود والاحمر وقوله عن اقله هو يوم وليلة وقوله  
ولا عبرا اكثره هو خمسة عشر يوما متصلة نهاية ومعنى (قوله وهو خمسة عشر يوما ولا) اى متصلة وفى قوله  
ولا اشارة الى شرط رابع وهو ان يكون الضعيف متواليا والمراد باتصالها ان لا يتخللها قوى ولو تخللها انقاف  
يجرى وبصرى (قوله ما ذكر) اى من الشروط الاربعة (قوله كان رات الخ) هذا مثال فقد اشترط الرابع  
وذكر المغنى فقد البقية ايضا على ترتيب اللف بما نصه فان فقد شرط من ذلك كان رات الاسود يوم ما فقط او  
سبعة عشر او الضعيف اربعة عشر او رات ابد او ما سود و يومين احمر فكغير الميمزة (قوله ليجعل طهرا)  
علة للمتن عبارة الشبر املسى قول المتن ولا نقص الضعيف الخ قال الرافعى رحمه الله تعالى لا نريد ان نجعل  
الضعيف طهر او القوى بعده حيضة اخرى ولانما يمكن اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوى لذلك  
بالورات يوما وليلة اسود و اربعة عشر احمر ثم السواد ثم قال ولو اخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوى  
حيضا والضعيف طهر او القوى بعده حيضا آخر فلزم نقصان الطهر عن الله اه ويندفع بذلك توقف  
السيد البصرى في التطبيق (قوله كانت فاقدة شرط) اى مميزة فاقدة الخ (قوله وسياتي الخ) اى فى  
قول المصنف او مبتدأة لا مميزة الخ (قوله يوما الخ) اى او يومين معنى (قوله للقيد الثالث) وهو ان لا ينقص  
الضعيف عن اقل الطهر (قوله ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا سم والمفهوم من كلامهم وهن قول  
الشارح مع نقص الخ ان المراد بالاستمرار هنا ان لا ينقص من خمسة عشر (قوله وكذا لورات الخ) تامل  
الجمع بينهما وبين ما سياتي فى قوله وكذا خمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم حررة مستمرة فالعشرة الاولى حيض ثم  
رأت المحشى قال قوله او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة اسود ثم اربعة اسود ثم اربعة اسود  
ثم حررة ثم سوادا كل سبعة ان حيضها السواد مع الحررة وقياسها فى هذا المثال ان حيضها السواد مع الحررة اه  
كلام المحشى وما اشار الى استشكله فى الصورة الثانية جار فى الاولى اذ لا فرق بينهما بصرى وسياتي عن المغنى  
عن للشهاب الرمى الفرق بينهما وكذا اقول المحشى سم وقياسها الخ ياتي عنه نفسه الفرق بينهما (قوله على  
المعتمد) وفاقا للنهاية والمغنى فى الاولى وخلافها فى الثانية (قوله وعمله ان انقطع الخ) ان كان قيدا فى  
الثانية فقط فقد يقال الاولى ايضا محتاجة الى التقييد وفيها فقد يقال قوله فاقدة شرط تمييز محل تامل  
بالنسبة الى الاولى بصرى ويعلم ما ياتي عن المغنى انه قيد للثانية فقط وانه فرق بينهما (قوله لما تقرر عن  
المتولى) اى من ان القيد الثالث مقتدر اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه ايضا فانه يتحصل من  
ذلك انه ان انقطع الدم عملت بالتمييز مطلقا وان استمر عملت به بشرط ان لا ينقص الضعيف عن اقل الطهر

منوع) هذا مكبرة (قوله ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا (قوله او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة  
اسود) لم ار هذا المثال فى التحقيق نعم فيه فما اذ رات سوادا ثم حررة ثم سوادا كل سبعة ان حيضها السواد مع  
الحررة وقياسه فى المثال ان حيضها السواد مع الحررة (قوله لما تقرر عن المتولى) اى من القيد الثالث مقتدر

ولا فهي فاقدة شرط تمييز ولورات يوم ماو ليلة أسود فاحمر فان انقطع قبل خمسة عشر فالكل حيض وان جاوز عملت بتمييزها فحيضها الاسود وتقضى أيام الاحمر وفي الشهر الثاني بمجرد انقلاب الاحمر تلتزم أحكام الطهر وتعرف القوة والضعف باللون فأقواه الاسود ومنه ما فيه خطوط سواد فالاحمر فالاشقر فالاصفر فالاكدر وبالشخانة والريح الكريه وماله ثلاث صفات كاسود تخين منقن أقوى ماله صفتان كاسود تخين أو منقن وماله صفتان أقوى ماله صفة فان تعادلا كاسود تخين وأسود منقن وكاحر تخين أو منقن وأسود مجرد فالحيض السابق وشمل قوله والقوى حيض مالمو تأخر كخمسة جرة ثم خمسة أو أحد عشر سوادا ثم أطبقت الحرة ولورات مبتدأة خمسة عشر حرة ثم مثلها أسود تركت الصلاة والصوم جميع الشهر لانه لما اسود في الثانية تبين أن ما قبله استحاضة ثم ان استمر الاسود

فيؤخذ من ذلك أنها إنما تعمل بالتمييز في الصور التي ذكرها لكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الظاهر ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تمييز فليتامل سم (قوله ولا) اي بان استمر (فهى فاقدة شرط تمييز) قضيتها انه لو استمر الدم الاحمر في مثاله الاول بعد كذا كان حيضها يوم ماو ليلة لان حيض فاقدة شرط التمييز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي الذي صرح به في شرح الروض من ان حيضها العشر الاول سم وقد يجاب بان يكون حيض فاقدة شرط التمييز يوم ماو ليلة فيما إذا اجتمع القوى والضعيف فقط بخلاف ما إذا اجتمع القوى والضعيف والاضعف كما هنا (قوله قبل خمسة عشر) أي من أول الدم و(قوله وإن جاوز) أي مجموع الدم من خمسة عشر (قوله بمجرد انقلاب الاحمر) أي انقلب الدم إلى الاحمر وعبارة شرح العباب ولورات قويا وضعيفا كاسود يوم ماو ليلة واكثر ثم اتصل به احمر قبل الخمسة عشر لومها ان تمسك في مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون الجميع حيضا فاذا جاوزها كانت مميزة فحيضها الاسود فقط وتغتسل وتقضى أيام الاحمر وفي الشهر الثاني يلزمها الغسل وتفعل ما تفعله الطاهرة بمجرد انقلابه إلى الاحمر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان أنه مع القوى حيض في هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة فعلت أيام الضعيف انتهت وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة الخ كان المراد صلاة لومتها فيما سبق ولا يقدم ان صلوات أيام الضعيف غير واجبة سم بخذف (قوله وتعرف) إلى قوله وليس قياسا الخ في المغنى لا قوله وتشمل الى ولورات وإلى قوله وليس قياسا الخ في النهاية لا قوله ومنه إلى فالاحمر (قوله ومنه ما فيه خطوط الخ) مثل الاسود في ذلك غيره فيما يظهر ثم آيته في المغنى قال والمراد بالضعيف الضعيف المحض فلو بقي فيه خطوط بما قبله فهو ملحق به انتهى بصرى (قوله مالمو تأخر) أي وإن وقع بعده ضعيف ايضا فيشمل مالمو توسط وهو ما مثل به الشارح عش (قوله كخمسة جرة ثم خمسة أو أحد عشر سوادا الخ) أي فحيضها الاسود (قوله تركت الصلاة والصوم) أي وغيرهما مما تتركه الحائض معنى (قوله لما اسود) أي انقلب إلى الاسود (قوله ثم ان استمر الاسود الخ) أي والا

اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه ايضا فانه يحصل من ذلك أنه ان انقطع الدم عملت بالتمييز مطلقا وان استمر عملت به بشرط ان لا ينقص الضعيف عن أقل الظاهر فيؤخذ من ذلك أنها إنما تعمل بالتمييز في الصور التي ذكرها لكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الظاهر ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تمييز فليتامل سم (قوله ولا) اي بان استمر فهي فاقدة شرط تمييز فليتامل (قوله ولا) اي بان استمر الدم الاحمر في مثاله الاول بعد كذا كان حيضها يوم ماو ليلة لان حيض فاقدة شرط التمييز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي من ان حيضها العشر الاول وخلاف ما صرح به في شرح الروض فانه بعد أن علق قول الروض فالحيض السواد فقط ثلاث مسائل ثالثها ان يتاخر الضعيف ولا يتصل بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم أطبقت الحرة قال وما ذكرته في الثالثة هو ما صرح به الروياني وصححه النووي في تحقيقه وشرح الحاوي الصغير لكنه في المجموع كالاصل جعلها كنوسط الحرة بين سوادين وقال في تلك لورات سوادا ثم حرة ثم سوادا كل واحد سبعة أيام فحيضها السواد الاول مع الحرة انتهى أي فيكون حيضها في الثالثة السواد مع الصفرة فقد نسب إلى تصحيح التحقيق وغيره ان حيضها في الثالثة السواد فقط إلى المجموع والاصل انه السواد مع الصفرة واجاب شيخنا الشهاب الرملي بان الحرة إنما جعلت حيضا تبعاً للسواد ولقرهائمه لكونها تليها في القوة بخلاف الصفرة مع السواد انتهى فعلم صحة ما في التحقيق واما الجعل المذكور فغير مسلم مر (قوله وفي الشهر الثاني) هذا ليس قياسا ما تقدم عن التحقيق والروضة والمجموع قليل والصفرة الخ فيما يظهر فتأمله وسيأتي في المبتدأة الغير المميزة وما بعده ما قوله في الدور الثاني وما بعده الخ وهو موافق لهذا بخلاف لما تقدم وحاصل ذلك الفرق بين التقطع واختلاف الدم (قوله بمجرد انقلاب الاحمر) أي انقلب الدم إلى الاحمر وعبارة شرح العباب وسيعلم مما يأتي انها لورات قويا وضعيفا كاسود يوم ماو ليلة واكثر ثم اتصل به احمر قبل الخمسة عشر لومها ان تمسك في مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون

كانت غير مميزة فحيضها يوم

وليلة من أول كل شهر وقضت الصلاة ولا يتصور مستحاضة تؤمر بترك الصلاة والصوم إحدى وثلاثين يوما لإلهاذه وليس قياس هذا ما لورات أكر خمسة عشر ثم أصفر ثم أشقر ثم أحمر ثم اسود كذلك ثم أسود تخينا أو منتننا ثم تخينا منتنا كذلك حتى تترك ذنبك ثلاثة أشهر ونصف أخلا فالجمع لانا إنما رتبنا الحيض فيما مر على الخمسة عشر الثانية لنسخها للاولى لقوتها من غير معارض مع ان الدور لم يتم وهنا لما تم الدور ثم استمر الدم لم ينظر للقوة لانه عارضها تمام الدور المقضى للحكم عليه حيث مضى ولم يوجد فيه تمييز بان يوما وليلة منه حيض وبقية طهر فوجب في الدور الثاني ان يكون كذلك عملا بالاحوط المبنى علم امرها اما المعتاد في تصور تركها لذنبك خمسة واربعين يوما بان تكون عادتها خمسة عشر اول كل شهر فترى اول شهر خمسة عشر حرة ثم ينطبق السواد فتترك الخمسة عشر الاولى للعادة ثم الثانية للقوة رجاء استقرار التمييز ثم الثالثة لانه لما استمر السواد بان ان مردها العادة ولورات بعد القوى ضعيفين وامكن ضم اولها كخمسة سوادا ثم خمسة حرة ثم صفرة مستمرة وكخمسة سوادا

بأن لم يجاوز عن خمسة عشر فتعمل بالتمييز فحيضها الاسود (قوله كانت غير مميزة) لفقد الشرط الثاني (قوله فحيضها يوم وليلة الخ) اى ويكون ابتداء دورها اى الثانى الحادى والثلاثين نهاية (قوله وقضت الصلاة) اى والصوم مغنى اى قضت صلاة غير يوم وليلة (قوله لا يتصور مستحاضة) اى مبتدأة سم (قوله احدى وثلاثين) اما الثلاثون فظاهر واما الاحد الزائد عليهم فلكون يوم وليلة من اول كل شهر حيضا (قوله وليس قياس الخ) خلا للنهاية والمغنى (قوله ما لورات) اى المبتدأة (قوله كذلك في الموضوعين) إشارة الى خمسة عشر كرى (قوله ذنبك) اى الصلاة والصوم (قوله لجمع) وافقهم النهاية والمغنى (قوله فيما) اراد به قوله ولورات مبتدأة الخ كرى (قوله مع ان الدور الخ) اى قبل تمام الخمسة عشر الثانية والمناسب لقوله الاق لانه عارضها الخ لان الدور الخ (قوله لما تم الدور) اى تم الثلاثون (قوله للقوة) اى للثالثة (قوله تمام الدور) اى الاول بتمام الخمسة عشر الثانية (قوله ولم يوجد فيه تمييز الخ) قد ينظر فيه بان كل دور في نفسه وجدت فيه شروط التمييز سم (قوله في الدور الثاني) المراد به غير الدور الاول فيشمل ما بعد الثاني ايضا (قوله بالاحوط) يتأمل سم (قوله أما المعتادة) الى قوله ولورات في النهاية والمغنى (قوله لذنبك) اى الصلاة والصوم (قوله يوما) اى مع ليلته (قوله استقرار التمييز) اى بعدم المجاوزة عن الثانية (قوله ولورات الخ) قال في المغنى وان اجتمع قوى وضعيف وضعيف والقوى مع ما يناسبه منها في القوة وهو الضعيف حيض بشروط ثلاثة ان تقدم القوى وان يتصل به الضعيف وان يصلح معا للحيض بان لا يزيد مجموعهما على اكثره كخمسة سوادا ثم خمسة حرة ثم اطبقت الصفرة فالاولان حيض كارجح الرافعى في الشرح الصغير والمصنف في تحقيقه ومجموعه لانهما قويان بالنسبة لما بعدهما فان لم يصلحاه كعشر سوادا وستة حرة ثم اطبقت الصفرة او صلحاه لكن تقدم الضعيف كخمسة حرة ثم خمسة سوادا ثم اطبقت الصفرة او تاخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة حرة ثم اطبقت الحرة فحيضها في ذلك السواد فقط وما تقر في الثالثة هو ما صرح به الرويانى وصححه المصنف في تحقيقه وشرح الحاوى الصغير لكنه في المجموع كاصل الروضة جعلها كتوسط الحرة بين سوادين وقال في تلك لورات سوادا ثم حرة ثم سوادا اكل واحد سبعة ايام فحيضها السواد الاول مع الحرة ففرق شيخى بينهما بأن الضعيف في المقيس عليها توسط بين قوين فالخفاء باسبقهما ولا كذلك المقيسة اه ونحوه في النهاية الا انه نقل عن والده فوراخر قضيته انها لورات سوادا ثم صفرة ثم شقرة لا تلحق الصفرة بالسواد عند امكان الجمع مع انه واضح انه ليس كذلك بصري بحذف (قوله بعد القوى ضعيفين) بما صدقات هذا بمجرد قوله فيما سبق وكذا لورات خمسة اسود ثم خمسة اصفر ثم خمسة احمر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط لان ذلك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضوعين عن الاخر سم (قوله

الجميع حيضا فاذا جاوزتها كانت مميزة فحيضها الاسود فقط واغتسل وتقتضى ايام الاحمر وفي الشهر الثانى يلزمها الغسل وتعمل ما تفعله الطاهرة بمجرد انقلابه الى الاحمر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان انه مع القوى حيض في هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة فعات ايام الضعيف اه وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة الخ كان المراد صلاة لزمها فيما سبق ولا فقد بان ان صلوات ايام الضعيف غير واجبة (فان قلت) هذا مشكل لان انتفاء المجاوزة في هذا الدور لا يغير حكم الادوار السابقة التي حكم على الضعيف فيها بانه طهر (قلت) لا اشكال لان الادوار السابقة لها طهر قطعاً فاذا تركت بعض صلواته لم يهاقضاؤه فاذا قضت في ايام الضعيف في هذا الدور ثم انقطع قبل خمسة عشر بان ان القضاء في الحيض لا يجزى فيلزمها القضاء بعد ذلك (ولا يتصور مستحاضة) اى مبتدأة (قوله ولم يوجد فيه تمييز) قد ينظر فيه بان كل دور في نفسه وجدت فيه شروط التمييز (قوله بالاحوط) يتأمل (قوله ولورات بعد القوى ضعيفين) من ما صدقات هذا بمجرد قوله فيما سبق وكذا لورات خمسة اسود ثم خمسة اصفر ثم ستة احمر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط لان ذلك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضوعين عن الاخر

ثم خمسة صفرة ثم حرة مستمرة

فالعشرة الاولى حيض فان كانت الحرة في الاولى احد عشر تعذر ضمها للسواد وتعين ضمها للصفرة (او) كانت (مبتدأة لاميزة بان) فيه مامر  
(رأته بصفة) واحدة (أو) مميزة (٤٠٤) بان رأته باكثر لكن (فقدت شرط تميز) فقدت معطوف على لاميزة لاعلا رأته فاندفع ما قبل

أنه يقتضى ان فائدة شرط تميز تسمى غير مميزة وليس كذلك بل تسمى مميزة غير معتد بتميزها على أن قولهم الاتي وحيث إلى اخره يقتضى انها لا يطلق عليها اسم المميزة بلا قيد ومن ثم اطلق عليها في الروضة انها غير مميزة فلا اعتراض عليه وإن عطف فقدت على رأته (فالاظهر ان حيضها يوم وليلة و) ان (طهرها تسع وعشرون) لتيقن سقوط الصلاة عنها في الاقل وما بعده مشكوك فيه واليقين لا يترك إلا بمثله أو أمانة ظاهرة كالتمييز والعادة لكنها في الدور الاول تنص إلى خمسة عشر لعله ينقطع ثم بعدها إن استمر الدم على صفته أو تغير لا دون اغتسلت وصلى وإن تغير لا على صبره ايضا كما روي في الدور الثاني وما بعده تغتسل وتصلى بمجرد مضى يوم وليلة يقتضى ما زاد على يوم وليلة في الدور الاول وعبر بتسع وعشرين لابقية الشهر لأن شهر المستحاضة الذي هو دورها لا يكون إلا ثلاثين هذا كله ان عرفت وقت ابتداء الدم ولافتحيرة كما ياتي وحيث اطلقت المميزه فالمراد الجامعة للشروط السابقة (ار) كانت (معتادة) غير مميزة (بان سبق لها حيض

فالعشرة الاولى حيض) وفاقا لنهاية والمغنى في الصورة الاولى وخلافا لها في الثانية كما مر آتفا وعبارة سم هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالروضة واصلها كما بينه في شرح العباب ثم قال ان الاوجه ان حيضها السواد فقط واستدل به فراجع اه (قوله) تعذر ضمها للسواد (الخ) اي خيضا السواد فقط (قوله) او كانت اي من جاوز دمها اكثر الحيض مغنى ونهاية (قوله) فيه مامر اي من تفسير المميزة والمراد هنا ان التفسير لمطلق غير المميزة فقوله مامر اي نظير مامر سم (قوله) فيه مامر) وفيه مامر بصري (قوله) واحدة إلى قوله ومن ثم في النهاية وإلى قول المتن في الاظهر في المغنى إلى قوله على أن إلى أطلق (قوله) لكن فقدت شرط تميز اي من شروطه السابقة مغنى (قوله) فقدت معطوف (الخ) اي بتقدير موصوف له مغنى (قوله) انه اي صنع المصنف (قوله) وليس ذلك (الخ) وهذا خلاف في مجرد التسمية وإلا فالحكم صحيح مغنى ونهاية (قوله) يقتضى انها (الخ) مسلم لكن لا يتم التقريب ولا يتم لو كان يقتضى انها تسمى غير مميزة وليس كذلك نعم إطلاق الروضة فيه دلالة على المطلوب غير انه لا يحسن تفريعه على ما قبله فتامله بصري ولك ان تمنع قوله وليس الخ بان عدم تسميتها بالمميزة يستلزم تسميتها بغير المميزة إذ النقيضان لا يرتفعان قيم التقريب ويحسن التفريع (قوله) وإن عطف فقدت (الخ) اي كما هو الظاهر المتبادر قول المتن (فالاظهر ان حيضها الخ) نعم إن طرا لها في أثناء الدم تميز عادت اليه نسخا لما مضى بالتمييز مغنى ونهاية قول المتن (يوم وليلة) اي من أول الدم وإن كان ضعيفا مغنى (قوله) وإن طهرها (الخ) إشارة إلى ما استقر به الولي العراقي والمنكث من ان قول المصنف وطهرها الخ يعود الاظهر اليه فيقر بالنصب ويحتمل أنه مفرغ على القول الاول الاظهر فيقر بالرفع (قوله) لتيقن إلى قوله وحيث في النهاية إلى قوله على صفته أو تغير لا دون وقوله وإن تغير إلى وفي الدور (قوله) واليقين (الخ) اي كوجوب الصلاة (قوله) كالتمييز (الخ) عبارة النهاية من تميز الخ فالكاف استقصائية (قوله) لكنها في الدور الاول (الخ) الدور فيمن لم يختلف عاداتها والمدة التي تشتمل على حيض وطهر كالشهر في المبتدأة وفيمن اختلفت عاداتها هو جملة الاشهر المشتملة على العادات المختلفة كثرت الاشهر او قلت ثم ان لم يتكرر ردت إلى النوبة الاخيرة على ما ياتي وإن تكرر بان انتهت إلى حد في الاختلاف ثم جاء الدور الثاني على نوب مختلفة أيضا فرق بين الانظام وعدمه على ما ياتي عش (قوله) وصلت اي وتعمل ما تفعله الطاهرة (قوله) كما مر اي في قوله ولورات مبتدأة الخ (قوله) تغتسل الخ اي إن استمر فقد التميز نهاية (قوله) وتصلى الخ اي وتعمل ما تفعله الطاهرة مغنى (قوله) وعبر إلى المتن في المغنى (قوله) ولا افتحيرة) عبارة النهاية والمغنى فكم تحيرة وقال عش إنما جعلها مر كالتحيرة ولم يعدها منها لما ياتي من ان المتحيرة هي المعتادة للناسية لعاداتها وقدا وهذه ليست معتادة لكنها مثلها في الحكم اه فساقى الشارح من التشبيه البالغ (قوله) كما ياتي أي حكمها نهاية مغنى (قوله) للشروط الخ اي الاربعة (قوله) او كانت اي من جاوز دمها اكثر الحيض مغنى (قوله) وهي تعلمهما اي قدراروقتا مغنى (قوله) نعم إلى قوله وشمل في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله) عند مجاوزة العادة اي إن كانت دون اكثر الحيض سم (قوله) لعله ينقطع قبل اكثره اي قبل

(قوله) فالعشرة الاولى حيض) هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالروضة واصلها كما بينه في شرح العباب مع رد قول بعضهم ان كلام الروضة واصلها يقتضى ترجيح ان الحيض فيها السواد فقط ثم ذكر ان الاوجه ان حيضها السواد فقط واستدل به فراجع وبين في شرح الروض ان كون الحيض السواد فقط هو ما صرح به الرواي وصححه في التحقيق وأشار إلى ان كونه العشر الاولى هو قضية المجموع كالروضة واصلها (قوله) فيه مامر اي من تفسير المميزة والمراد هنا ان التفسير لمطلق غير المميزة فقوله مامر اي نظير مامر (قوله) عند مجاوزة العادة اي إن كانت دون اكثر الحيض

وطهر) وهي تعلمهما (فترد اليها قدر أو وقتا) وإن زاد الدور على تسعين يوما كان لم تحض من كل سنة إلا خمسة أيام فهي الحيض وباقي مجاوزة السنة طهر للحديث الصحيح بامر مستحاضة بالرد لذلك نعم يلزم ما في أول دور أن تمسك عند مجاوزة العادة بما يحرم بالحيض لعله ينقطع قبل اكثره



فيكون الكل حيضاً وفي الدور الثاني وما بعده تغتسل بمجر دمجاً ورة العادة وشمل كلامهم هنا (٤٠٥) الآية إذا حاضت وجاوز دمها خمسة

عشر فترد لعادتها قبل الياس لما ياتي في العدد انها تحيض بروية الدم ويتبين كونها غير آيسة فلزم كونها مستحاضة بمجاوزة دمها الاكثر وقول الفتى وكثيرين من معاصريه انه دم فساد غفلة عما ذكره في العدد ان ارادوا الحكم على جميعه بذلك والا فهو تحكم يخالف لنصريحهم هنا ان دم الحيض المجاوز استحاضة وقد يجاب عنهم بانه يطلق على الاستحاضة انها دم فساد فلم يخالفوا غيرهم (وثبت العادة) المرودة هي الهافما ذكر (بمرة في الاصح) لان الحديث المذكور دل على اعتبار الشهر الذي يليه شهر الاستحاضة من غير تفصيل بين ان يخالف ما قبله او يوافقه فلو كانت عاداتها المستمرة خمسة من كل شهر ثم صارت ستة في شهر ثم استحيضت ردت للستة هذا في عادة متفقة والا فان انتظمت لم تثبت إلا بمرتين كان حاضت في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة ثم ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة ثم استحيضت في السابع فرد ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة لان تعاقب الاقدار المختلفة قد صار عادة لها فان لم تتكرر بان استحيضت في الرابعة ردت للستة ان علمتها ولو نسيت ترتب تلك المقادير أولم

بجاوزة أكثره على حذف المضاف عبارة النهاية وفي المغنى نحوها الاحتمال انقطاعه على خمسة عشر فاذا انقطع على خمسة عشر فاقل لكل حيض وان عبرها فاضت ما وراء قدر عاداتها اه (قوله تغتسل الخ) اى وتصوم وتصلى نهاية وتفعل ما تفعله الطاهرة . مغنى (قوله تحيض) اى تعتد بالحيض (قوله انه) اى ما تراه الايسة عش (قوله غفلة عما ذكره الخ) قديم منع ان ما قالوه غفلة وان ما ياتي في العدد يرد ما قالوه لجواز ان يكون ما في العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشروطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه سم على حج أقول وقد يتوقف في قوله مشكوك فيه مع قولهم أن الآية إذا رأت دمًا لم ينقض عن يوم وليلة حكمه بانه حيض فامعنى كونه مشكوكا فيه مع ان هذا لو وجد مثله لغير الايسة لم يجعل مشكوكا فيه بل يحكم بانه حيض بالنسبة لقدرة عاداتها ويحكم بما زاد بانه استحاضة لان يقال لما خالف من ثبت له ان استقرار الياس في هذه المدة اورثنا الشك فباراته من الدم حيث جاوز الاكثر عش (قوله على جميعه) اى على قدر العادة وما زاد عليه و (قوله بذلك) اى بانه دم فساد و (قوله والا) اى بان ارادوا الحكم بذلك على ما زاد على قدر العادة (قوله ان دم الحيض الخ) اى الشامل لما رآته الايسة وغيرها (قوله وقد يجاب النخ) اى مختاراً للثاني (قوله وثبت العادة الخ) اى ان لم تختلف فلو حاضت في شهر خمسة ثم استحيضت ردت اليها نهاية ومعنى (قوله لان الحديث) الى قول المتن ومتحيرة في المغنى لا ما انبه عليه (قوله المذكور) اى انما اجمالاً (قوله بين ان يخالف) اى الشهر الذى يليه شهر الاستحاضة (قوله هذا) اى ما في المتن (قوله في عادة متفقة) اى غير مختلفة (قوله والا) اى وان اختلفت عاداتها نهاية ومعنى (قوله لم تثبت) اى العادة المختلفة نهاية (قوله في السابع الخ) اى في الشهر السابع وأقل ما تستقيم العادة به في المثال المذكور ستة اشهر مغنى (قوله فرد ثلاثة) اى في السابع (ثم خمسة) اى في الثامن (ثم سبعة) اى في التاسع وهكذا ابدا مغنى (قوله ردت للستة) اى دون العادات السابقة نهاية قال عش والسبعة في هذا المثال هي اكثر النوب فلو حاضت في الشهر الثالث ثلاثة او خمسة ردت اليه واحتاطت في الزائد على ما يفيد كلام المنهج لكن قال سم عليه الذى في العباب وغيره انه حيث لم يتكرر الدور ترد للنوبة الاخيرة ولا احتياط عليها مطلقاً وهو مقتضى كلام المنهاج اه وقوله على ما يفيد كلام المنهج اى وجرى عليه التحفة والنهاية والمغنى (قوله ولو نسيت ترتيب تلك المقادير) اى دون العادات بان لم تدر ترتيب الدور في نحو المثال المتقدم هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة او بالعكس او بالعكس او بالستة او غير ذلك من الوجوه الممكنة عش (قوله اولم تنتظم) اى بان تقدم هذه مرة وهذه اخرى سم ونهاية ومعنى (قوله اولم يتكرر الدور) اى كان استحيضت في الشهر الرابع نهاية ومعنى (قوله ونسيت اخر النوب) اى فان ذكر تهردت الى ما قبل شهر الاستحاضة ثم تحتاط الى آخر أكثر العادات ان لم يكن هو الذى قبل شهر الاستحاضة نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه ما نصه فان قلت قد علم ما ذكر انها تحتاط ايضا الى اخر النوب فاستوى حال النسيان والذكر قلت الفرق انه في النسيان يكون الاحتياط بعد اقل النوب ولا بدو في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تذكر ان اخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيما بعدها الى اخر السبعة فليتامل اه (قوله فيها) اى فيما اذا تكرر الدور ولم تنتظم عاداتها اولم يتكرر الدور

(قوله غفلة عما ذكره) قديم منع أن ما قالوه غفلة وأن ما ياتي في العدد يرد ما قالوه لجواز أن يكون ما في العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشروطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه (قوله اولم تنتظم) اى بان تقدم هذه مرة وهذه مرة (قوله ونسيت اخر النوب) اى فان ذكر تهردت الى ما قبل شهر الاستحاضة قال في الروض وشرحه ثم بعد ردها الى ذلك تحتاط الى آخر أكثر العادات ان لم يكن هو الذى قبل شهر الاستحاضة (فان قلت) قد علم ما ذكر انها تحتاط ايضا الى آخر أكثر النوب فاستوى حال النسيان والذكر (قلت) الفرق انه في النسيان ان يكون الاحتياط بعد اقل النوب ولا بدو في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تذكر ان اخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيما بعدها الى اخر السبعة فليتامل (قوله فيهما) كان وجه ثنية الضمير دون

تنتظم أولم يتكرر الدور ونسيت آخر النوب فيهما احتاطت فتحيض من كل شهر ثلاثة ثم هي كحائض في نحو الوطوط وهاهنا في العبادة الى آخر

السبعة لكنها اغتسل اخر الخمسة (٤٠٦) والسبعة ثم تكون كظاھر الى اخر الشهر او معتادة مينة قدمت التمييز كاقال (ويحكم للمعتادة

المينة) حيث خالفت  
العادة التمييز كان كانت خمسة  
من أول كل شهر فاستحيضت  
فراّت خمسها حمرة ثم خمسة  
سودا ثم حمرة مطبقة  
(بالتمييز لا العادة) فيكون  
حيضها السواد فقط (في  
الاصح) لان التمييز علامة  
حاضرة وفي الدم الذي هو  
عمل النزاع والعادة منقضية  
وفي صاحبته وعمل الخلاف  
حيث لم يتخلل بينهما أقل  
الطهر وإلا كان كانت عاداتها  
خمس أول الشهر فراّت  
عشرين أحمر ثم خمسة  
أسود كان كل منها حيضا  
قطعا (أو) كانت متحيرة  
(أن) هي اما على بابها لان  
المراد هنا المتحيرة المطلقة  
وهي محصورة فيما ذكر  
فيكون قوله الآتي الذي  
هو تصريح بمفهوم الحصر  
وإن حفظت المفيد لقسمين  
آخرين كل منهما يسمى  
متحيرة مقيدة راجعا لمطلق  
المتحيرة لا بقيد التفسير  
المذكور وهذا احسن أو  
بمعنى كان ليفيد بالمنطوق  
أنها ثلاثة أقسام أيضا هذا  
أحدها والآخرا ن أفادها  
مقابله وهو وإن حفظت  
الى آخره فتعين شارح هذا  
وادعاؤه أنه الا صوب ممنوع  
(نسيت) أو جهلت وقت  
ابتداء الدور أو (عاداتها قدرا

بالسكية وأما إذا تكرر وانتظمت ونسيت انتظامها فحيضها أقل الثوب وإن كانت ذاكرة للثوبة الأخيرة  
حلي و اعتدله الحنفى وكذا يؤخذ من سم وعشا ه بغيرى أقول وهو خلاف ما اتفق عليه شيخ الاسلام  
والتحفة والنهاية والمغنى من الاحتياط عند نسيان آخر الثوب مطلقا عبارة سم فیهما كان وجه تسمية  
الضمير دون جمعه عدم الحاجة الى هذا القيد في الاولى إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار نسيان آخر الثوب  
لعموم الأقدار الأخيرة فليتامل اه (قوله او معتادة) الى قول المتن او متحيرة في النهاية والمغنى إلا ما انبه  
عليه (قوله فراّت خمسها الخ) عبارة بالمغنى والنهاية فراّت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر فحيضها  
العشرة الاسود لا الخمسة الاولى اه (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التميز (قوله وفي صاحبته)  
قد يقال وفيه سم (قوله بينهما) أي العادة والتمييز (قوله وإلا كان كانت الخ) عبارة شيخ الاسلام  
والنهاية والمغنى وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسها عشرين ضعيفا ثم خمسة قوية ثم ضعيفا  
فقد ر العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما طاهر اكاملا اه (قوله ثم خمسة اسود) ثم استمر  
السود سم عبارة بالمغنى ثم احمر اه (قوله كان كل منها) أي من العادة وهي الخمسة الاولى من العشرين  
الاحمر والتمييز وهو الخمسة الأخيرة الاسود (قوله او كانت) أي من جاوزدها أكثر الحيض مغنى (قوله  
على بابها) أي من القصور المفيد للحصر (قوله فيما ذكر) أي الناسبة لعاداتها قدرا ووقتا (قوله وإن  
حفظت) أي الى آخره بدل من قوله الاتي (قوله راجعا الخ) خبر فيكون قال سم لا حاجة الى هذا فان  
الضمير في او كانت متحيرة وفي وإن حفظت راجع لما رجع اليه الضمير في قوله اولافان كانت مبتدأة  
وهو المرأة التي غردمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الاقسام كالايخني فتامله اه (قوله لمطلق المتحيرة)  
أي التي في ضمن المتحيرة المطلقة (قوله لا يفيد الخ) لمجرد التاكيد (قوله وهذا احسن) يرد عليه وعلى قوله  
وهي محصورة الخ ان ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل لوقت ابتداء الدور وبالعادة مع انه من المتحير  
المطلق كادل عليه عطفه على ما قبله سم وقد يجاب بحمل النسيان في المتن على مطلق الجمل كما جرى عليه  
النهاية فما جرى عليه الشارح من عطفه على النسيان مجرد إيضاح وبيان لقسمي الجمل هنا (قوله او بمعنى  
كان) أي كما هو الشائع في كلام الشيخين (قوله انها) مطلق المتحيرة (قوله ايضا) الاولى تقديمه على قوله  
بالمطوق (قوله هذا) أي الناسبة لعاداتها قدرا ووقتا والندكبير باعتبار القسم (قوله انه الا صوب الخ) لك  
ان تستدل على اصوية هذا بسلامته بما زعم الاول من مخالفة الظاهر في ضمير وإن حفظت على ما قررته سم  
وقد يجاب بان ما استدله لوسلم انما يفيد الاظهرية لا الاصوية (قوله او جهلت الخ) عبارة بالنهاية أي  
جهلت عاداتها الخ لنحو غفلة او علة عارضة وقد تجن وهي صغيرة وتدوم لها عادة حيض ثم تفريق مستحاضة فلا  
تعرف شيئا مما سبق اه قال عشا قوله أي جهلت فسر النسيان بالجمل لإشارة الى انه لا يشترط سبق العلم  
كإشير اليه قوله لنحو غفلة أو علة الخ اه (قوله وتسمى الخ) عبارة بالنهاية والمغنى سميت به أي بالمتحيرة  
جمعه عدم الحاجة الى هذا القيد في الاولى إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار نسيان آخر الثوب كعدم الأقدار  
للاخيرة فليتامل (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز التميز (قوله وفي صاحبته) قد يقال وفيه (قوله وإلا كان  
كانت عاداتها خمسة اول الشهر الخ) عبارة شرح الروض وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسها  
عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد ر العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما طاهر اكاملا  
اه (قوله ثم خمسة اسود) ثم استمر السواد (قوله راجعا لمطلق المتحيرة الخ) لا حاجة الى هذا فان الضمير في  
أو كانت متحيرة وفي وإن حفظت راجع لما رجع اليه الضمير في قوله اولافان كانت مبتدأة وهو المرأة التي عبر  
دمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الاقسام كالايخني فتامله (قوله وهذا احسن) يرد عليه وعلى قوله السابق  
وهي محصورة فيما ذكر ان ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل بوقت ابتداء الدور وبالعادة مع انه من  
التحير المطلق كادل عليه عطفه على ما قبله (قوله انه الا صوب ممنوع) لك ان تستدل على اصوية هذا بسلامته

ووقتا) ولا تمييز لها وإن قالت دوري ثلاثون وتسمى أيضا بحيرة بكسر اليااء لانها حيرت الفقهاء في أمرها ومن ثم لم يختلف أصحابنا لتخيرها

وتخطئ بعضهم بعضا في باب كاهنا (في قول كبتدأة) غير مميزة فيكون حيضها يوما وليلة على الاظهر من اول الهلال لانه الغالب على ما فيه وطهرها بقية الشهر لما في الاحتياط الآتي من الحرج الشديد المرفوع عن الامة (والمشهور وجوب الاحتياط) الآتي لان كل زمن يمر عليها محتمل للحيض والطهر والانقطاع وادامة حكم الحيض عليها باطل اجماعا والطهر يتاخر فيه الدم والتبعض تحكم فاقترضت الضرورة الاحتياط الآتي عدة فرقة الحياة فانها بثلاثة أشهر على التفصيل الآتي في العدد نظرا للغالب ان كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر ولان انتظار سن اليأس فيه ضرر لا يطاق ما لم تعلم قدر دورها فبثلاثة ادوار فان سكت في قدر دورها وقالت اعلم انه لا يزيد على ستة فدورها ستة وإذا تقرر وجوب الاحتياط (فيحرم على حليلها الوطء) ومباشرة ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليها تمكينه لاحتمال الحيض لا طلاقها لان علة تحريمه من تطويل العدة لا يتأتى هنا لما تقرر في عدتها وعلى زوجها مؤننا ولا خيار له لان وطاها متوقع (ومس المصحف) والمسك بالمسجد

لتحريمها في أمرها وتسمى بالحيرة بكسر الياض لانها الخ (قوله ويخطئ) بالجرم عطف على يختلف قاله المكردي ويمنعه كتابته بالياء فالظاهر انه جملة فكان الاولى تقديم المسند اليه او ترك الواو (قوله كاهنا) اي في احكام الحيرة (قوله من اول الهلال الخ) عبارة انها لا نعم لا يمكن لاحاقها بالمبتدأة في ابتداء دورها لان ابتداء دور المبتدأة معلوم بظهور الدم بخلاف المناسبة فيكون ابتداء اول الهلال ومتى اطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة غنوا به ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من اول الهلال ام لا لا في هذا الموضوع اهأى فرادهم بالشهر الهلالى نقص او كل عش (قوله لانه الخ) اي ابتداء الحيض في أول الهلال (قوله على ما فيه) عبارة عش قال الشيخ عميرة قال الرافعي وهى اي قوله لانه الغالب دعوى مخالفة للحس اه وهذا هو العمدة في تزييف هذا القول اه قول الماتن (والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناشرى ما لم تصل سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلى شرح مرم سيم على حج وما ذكره عن شرح مرم يوجد في بعض النسخ والصواب اسقاطه عش (قوله الآتي) الى قوله (ما لم تعلم) في النهاية والى قوله فان شككت في المغنى (قوله ينافيه الدم) اي على هذا الوجه سم عبارة عش وهذا بمجرد لا يصاح ما نعمان كونه طهرا دائما لجواز ان يكون كدهم فساد الا ان يمنع هذا بان ماتراه المرأة في سن الحيض يجب ان يكون حيضا ما لم يمنع منه مانع والمانع هنا لانما يمنع من الحكم على الكل بانه حيض ولم يمنع من ان بعضه حيض وبعضه غير حيض اه (قوله والتبعض) اي بان يحكم على بعض معين بانه حيض وعلى آخر بانه طهر عش (قوله فاقترضت الضرورة الخ) ولا يجمع تقديم السفر ونحوه ولا تقوم في صلاحها بطاهر ولا متحيرة بناء على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفداء عن صومها ان افطرت لرضاع لاحتمال كونها حائضا مغنى (قوله الا في عدة الخ) راجع الى المتن (قوله على التفصيل الآتي الخ) اي اذا طلقها في اول الشهر اما اذا طلقها في اثنا عشره فان كان مضى منه خمسة عشر او اكثر لغا ما بقي واعتدت بثلاثة اشهر بعد ذلك ويحرم طلاقها حينئذ لما فيه من تطويل العدة وان بقي من الشهر ستة عشر يوما فاكثر فبشهرين بعد ذلك عش (قوله ما لم تعلم الخ) راجع الى قوله فانها بثلاثة اشهر كردى (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها الى الادوار اخذت بالا كثر قاله الدارمى سم (قوله على حليلها) اي من زوجها وسيدتها نهاية ولو اختلف اعتقادهما فالعبرة بعقيدة الزوج لا الزوجة عش (قوله ومباشرة) الى قوله ولو بعد الخ في النهاية لا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها وقوله لصلاوة الى قول المتن وتقتسل في المغنى الا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها (قوله لا طلاقها) عطف على الوطء في المتن وقوله ومس المصحف عطف على تمكينه في الشرح وفيه نوع تعقيد فكان الاولى تاخير قوله ويحرم عليها الخ عن قوله لا طلاقها الخ (قوله مؤننا) اي وسائر حقوق

بما لزم الاول من مخالفة الظاهر وان حفظت على ما قرره (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناشرى ما لم تصل الى سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلى شرح مرم واقول لعل ما قاله الناشرى مبنى على ظاهر ما سبق غن المغنى وغيره (قوله ينافيه الدم) اي على هذا الوجه (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها الى الادوار اخذت بالا كثر قاله الدارمى (قوله فيحرم على حليلها الوطء) قال الناشرى قال ابو شيكل في شرح الوسيط هذا اذا لم تبلغ سن اليأس فاذا بلغت ذلك فالذى يظهر لي وتقتضيه القواعد ان يجوز لزوجه ان يجامعها والاحتمال الحيض ويؤيد ما قاله ابو شيكل قول المحاملى في الباب وقت انقطاعه ستون سنة اه كلام الناشرى (فان قلت) برد ما قاله ابو شيكل من زوال احتمال الحيض ما قالوه في باب العدد من انه لو رأت امرأة الدم بعد اليأس بشروط الحيض كان حيضا (قلت) لا يرده لجواز ان يكون ذلك مفروضا في دم متميز علم انه حيض لوجود شروطه بخلاف المشكوك فيه لجواز ته كثر الحيض كاهناتها رابت الشارح تعرض لهذا فيما مر (قوله لا طلاقها الخ) فيه امر ان الاول صرح الشارح في باب الطلاق بان طلاقها لا سنى ولا بدعى لانه لم يقع في حيض ولا طهر محقق وكلامه هنا لا ينافيه لان عدم الحرمة بتجامع ذلك والثاني ان عدم الحرمة هل هو وان لم تعتد بثلاثة اشهر بان اعتدت

الزوجية كالقسم ع (قوله إلا الصلاة) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارته وما أفهمه كلامه أى السنوى في المهمات من جواز دخوله له للصلاة فرضا أو نفلا رده الوالد رحمه الله تعالى بمفهوم كلام الروضة من أنه لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف والاعتكاف ولولا الصلاة مـ وعقب السيد البصرى حرمة مكثها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولولا الصلاة مـ وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما نصه قوله مـ لصحة الصلاة خارجة فيه أنها صحيحة مع ترك السورة فالغارق ونقل شيخ الإسلام في الاسنى كلام المهمات المذكور وأقره اهـ (قوله إلا الصلاة أو طواف الخ) أى إذا أمنت التلوين اسنى ومعنى ونهاية قول المتن (والقراءة الخ) أى للفاتحة والسورة نهاية ومعنى وقال البصرى هل القراءة المنذورة كالقراءة في غير الصلاة أو بحمله في غير هالم ار في ذلك شيئا ولعل الثانى اوجه اهـ وفي كلام عـش ما يؤيده قول المتن (في غير الصلاة) ظاهره أنه لا يجوز القراءة للتعلم وينبغى خلافه لأن تعلم القراءة من فروض الكفاية فهو من مهمات الدين بل وينبغى لها جواز مس المصحف وحمله إذا توقفت قرأته عليها وأنه لو لم يكف في دفع النسيان لإجراؤه على قلبها ولم يتفق لها قراءة في الصلاة لما منع قيامها كاشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة والنافلة جازها القراءة ويظهر أنه لا يجب عليها حينئذ أن تقصد بتلوينها الذكر أو تطلق بل يجوز لها قصد القراءة لأن حديثا غير محقق والعذر قائم بها ثم إن كانت قرأتها مشروعة سن للسامع لها وجود التلاوة قول الإفلاخ عـ (قوله بامرأه الخ) أى وبالقراءة في الصلاة كما يستفاد من قوله أمانى الصلاة الخ سم (قوله على القلب) أى وتتاب على هذا الامرار ثواب القراءة عـش (قوله أمانى الصلاة) أى ولونفلا (قوله لجائزة مطلقة) أى فاتحة أو غير هانهاية قال الاسنوى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة اهـ سم (قوله محققة) أى فلذا لم يزد على الفاتحة سم (قوله وكذا صلاة الجنائز) أى وصلاة الجنائز كصلاة الفرض في وجوب الغسل لها لا في صفتها الخاصة وهى وجوبها كالقراءة ولو شبهها بالنفل كان أولى قال سم على حجج وينبغى أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء اهـ وعليه فيفرق بينها وبين المتييم بأن طهره محقق دون هذه عـش وأقر الرشيدى كلام سم أيضا (قوله لأنه من مهمات الدين) أى من الأمور التى اهتم بها الشارع وحث على فعلها عـش (قوله ولو بعد خروج الوقت) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارته وشمل اطلاقه التنفل بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه مما مرأه فى شرح ويجب الوضوء لكل فرض من أنها تفعلها بعد خروج الوقت إن كانت راتبة بخلاف النفل المطلق عـش (قوله بعد خروج الوقت) إنما تظهر هذه المبالغة إذا أريد النفل بطهارة الفرض سم اهـ رشيدى (قوله فقد صرح به) أى بوجوب القضاء عليها (قوله لكن انتصر كثير من لعدم وجوبه الخ) عبارة للمعنى وهو مافى البحر عن النص وقال في المجموع أنه ظاهر نص الشافعى وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين وغيرهم لأنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها أو طاهرا فقد صلت قال في المهمات وهو المعنى به اهـ (قوله وأنه الذى الخ) عطف على قوله انتصر الخ قول المتن (لكل فرض) خرج به النفل فلا يجب عليها الاغتسال له وهو المعتمد نهاية اهـ سم قال عـش قوله لكل فرض أى ولونذرا وصلاة جنازة زبأدى وظاهره أنها اتصلت على الجنائز ولو مع وجود الرجال ثم قوله وصلاة جنازة وهو ظاهر حيث لم تعدد الجنائز فان تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كفاها غسل واحد كما هو ظاهر وقوله لم فلا يجب عليها الاغتسال الخ

بثلاثة أدوار على ما ذكره بقوله ما لم تعلم الخ وقد يقتضى ما نقلناه عنه في باب الطلاق أن الأمر كذلك لعدم تحقق الحيض (قوله إلا الصلاة) المعتمد حرمة مكثها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولولا الصلاة مـ (قوله بامرأه الخ) أى وبالقراءة في الصلاة كما يستفاد من قوله أمانى الصلاة الخ (قوله لجائزة مطلقة) قال الاسنوى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة اهـ (قوله بان جنازته محققة) أى فلذا لم يزد على الفاتحة (قوله وكذا صلاة الجنائز) ينبغى أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء (قوله ولو بعد خروج وقت الفرض) إنما تظهر هذه المبالغة إذا أريد النفل بطهارة الفرض (قوله لكل فرض)

إلا لصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو نفلا (والقراءة في غير الصلاة) وإن خشيت النسيان لا مكان دفعه بامرأه على القلب والنظر في المصحف أمانى الصلاة لجائزة مطلقة وفارق فاقده الطهورين بان جنازته محققة (وتصلى) وجوبا (الفرائض) ولو مندورة وكذا صلاة الجنائز كما يحتمل الاسنوى (ابدا) لا جبال الطهر (وكذا النفل) الراتب وغيره (فى الاصح) ندباً لأنه من مهمات الدين فلا وجه لحرمانه إياه ولو بعد خروج وقت الفرض كما صححه فى الروضة وإن صحح فى كتب خلافه لأن إباحة النوافل المطلقة لها تدل على أنهم وسعوا لها فى شأن النوافل وسكت أى هنا ولا فقد صرح به فى فصل القدوة عن وجوب قضائها مع أنه المعتمد عندهما الطول تهرىمه لكن انتصر كثير من لعدم وجوبه وأنه الذى عليه النص والجمهور (وتغتسل لكل فرض)

في وقته كما بأصله وكأنه كفي  
بقوله وتوضاً وقت الصلاة  
وذلك لاحتمال الانقطاع  
كل وقت ومن ثم لو ذكر  
وقته كعند الغروب  
اغتسلت عنده كل يوم  
فقط أو كانت ذات تقطع  
لم تكرره مدة النقاء لأنه  
لم يطرأ بعده دم ويلزمها  
إذا لم تنغمس أن ترتب  
بين أعضاء الوضوء على  
الأوجه لاحتمال أنه  
واجبها ولا يلزمها نية على  
الأوجه أيضاً لأن جهلها  
بالحال يصيرها كالغالب  
وهو يجزئه الوضوء بنية  
نحو الحيض ولا تجب  
المبادرة بها عقبه لأنه  
لا يمكن تكرار الانقطاع  
بينه وبينه بخلاف الحدث  
واحتال وقوعه في الحيض  
والانقطاع بعده لاحية  
في دفعه لكن ينبغي ندبها  
لأنها تقلل الاحتمال لأنه  
في الزمن الطويل أظهر  
منه في اليسير فإن أخرجت  
جددت الوضوء حيث  
يلزم المستحاضة المؤخرة  
(وتصوم رمضان)  
لاحتمال أنها طاهر جميعه  
(ثم) تصوم (شهر) آخر  
(كاملين) حال من رمضان  
وشهر أو تنكبه غير مؤثر  
لتخصيصه بمقدرته وهي  
مؤكدة لرمضان لثلاث  
يؤم اطلاقه على بعده

أي ويكشفها له الوضوء وظاهره وان فعلته استقلالاً كالضحي وقضية كلام شرح البهجة أن محله حيث فعل  
بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر اما لو فعل استقلالاً لانه كان في وقت فرض أو لا فلا بد له  
من الغسل ع (قوله في وقته) الى المانت في النهاية إلا أنه كما بأصله الى الاحتمال الخ وقوله لأنه لا يمكن الى فان  
أخرجت وكذا في المعنى إلا قوله ويلزمها الى ولا تجب (قوله ذلك) أي وجوب الغسل لكل فرض (قوله)  
لم تكرره الخ) أي لا وجوباً ولا ندباً بل لو قيل بحرمة لم يمكن بعيداً لانه تعاط لعبادة فاسدة ع (قوله بعده)  
أي الغسل (قوله ولا يلزمها نية الخ) يشعر بجواز نيته والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وان  
الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلطاً بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر  
غلطاً فلا احتياط المخلص على كل تقدير تعيين نية رفع الأكبر رسم على حج اه رشيدي واجاب ع ش بما نصه  
ويمكن المراد بالزمانية الوضوء مع نية رفع حدث الحيض لان المراد في لزومها مستقلة مع ترك نية رفع  
الحدث الا كبراه وعبارة البصري لا يخفى ان الاحوط الاتيان بنية الوضوء ايضاً بشرطها اه (قوله ايضاً)  
أي كلزوم الترتيب (قوله بها عقبه) أي بالصلاة عقب الغسل معنى (قوله لأنه لا يمكن الخ) يعني أن الغسل  
إنما تومر به لاحتمال الانقطاع ولا يمكن الخ معنى (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع ان المبادرة لا تمنع اثر هذا  
الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسع الصلاة فاذا بادرت برئت  
منها وإذا أخرت أوقعتها في الحيض فلم تبرأ فكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه  
سم عبارة البصري قوله لا يمكن تكرار الانقطاع الخ مسلم لكن الموجب هنا احتاله ولا مانع من تكرره  
فالحاصل أن احتمال الانقطاع هنا كخروج الحدث في المستحاضة وفي المبادرة بالصلاة عقب طهارة كل  
منهما قليل للمقتضى وان لم يدفعه بالكيفية فالقول بوجوبها ثم لانها لا تخلو عن خفاء إذا الذي يظهر بيادى  
الراى التسوية فيها أو في عدمها اه (قوله جددت الخ) أي وجوباً معنى وبصري (قوله حيث يلزم  
المستحاضة) أي غير المتحيرة ليصح قياس هذه عليها ع (قوله المؤخرة) وهي ما لو أخرت لمصلحة الصلاة  
بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم ع ش وسم قول المانت (وتصوم الخ) أي وجوباً بمعنى ونهاية (قوله  
لاحتمال) الى قول المانت وان حفظت في النهاية (قوله وتنكيره) أي الشهر (قوله لتخصيصه الخ) هذا عجيب  
فان المسوغ موجود بدونه وهو عطفه على المعرفة فانهم صرحوا بان ذلك كعكسه من مسوغات محي الحال  
من النكرة سم وع ش ورشيدي (قوله بمقدرته) أي من لفظ آخر ع ش (قوله وهي) أي الحال  
الماندة كورة (قوله مؤكدة لرمضان) لقاتل ان يقول ان رمضان حقيقة في الهلال الناقص ايضاً فالتقييد

في وقته) قال في شرح الروض وتعبيره كأصله بالفريضة يخرج النفل وهو احتمال ذكره في المجموع في النفل  
بعدها بعد نقله عن القاضي ان الطيب ان كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل  
موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل إلا بالغسل ايضاً وظاهر كلام الاكثرين التقييد  
بالفرض وهو ايسر وكلام القاضي احوط اه والمعتمد عدم وجوب الغسل للنفل شرح م (قوله ولا  
يلزمها نية على الأوجه) يشعر بجوازه والوجه خلافه لأنه يحتمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء  
وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلطاً بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطاً فلا احتياط  
المخلص على كل تقدير تعيين الاكبر فليتأمل (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع ان المبادرة لا تمنع اثر هذا  
الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسع الصلاة فان بادرت  
برئت منها وإذا أخرت أوقعتها في الحيض فلم تبرأ وكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم  
اه (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي بأن لا يكون لمصلحة الصلاة (قوله لتخصيصه بمقدرته) هذا عجيب فان  
المسوغ موجود من غير تقدير وهو مشار كته في الحال للمعرفة فانهم صرحوا بان ذلك من مسوغات محي  
الحال من النكرة وبذلك عبر في التسهيل وعبر السيوطي في مسوغ الحال بمسوغات الابتداء وصرحوا في  
مسوغات الابتداء بان منها ان يعطف على سائر الابتداء نحو زيد ورجل قائمان (قوله وهي مؤكدة لرمضان

بل مؤسسة كما يعلم من قولنا الاتي فالكمال إلى اخره ومؤسسة لشهر لا فادتها ان المراد به ثلاثون يوما متواليه (فيحصل) لها بفرض ان رمضان ثلاثون يوما (من كل) منهما (اربعة ١٠ ٤) عشر) يوما لاحتمال ان يحضها الاكثر وان طرأ ان شاء الله السادس عشر فيبطل

منه ستة عشر يوما فان نقص رمضان حصل له ثمانية وثلاثون عشر وبقي عليها ستة عشر فاذا صامت شهرا كاملا بقي عليها يوما من هنا ايضا فالكمال في رمضان قيد لغرض حصول الاربعة عشر لا لبقاء اليومين كما هو واضح فلا اعتراض على المتن كما لا يعترض عليه بأنه لا يبقى عليها شيء اذا علمت ان الانقطاع كان ليلا ولو ضوحه ايضا (ثم) اذا بقي عليها يوما من (تصوم من ثمانية عشر) يوم مائة ايام (ثلاثة او لها وثلاثة اخرها فيحصل اليومان الباقيان) لان الحيض إن طرأ أثناء اول صومها حصل الاخير ان او ثانيه فالاول والثامن عشر او ثالثه فالاول والثاني السادس عشر حصل الثاني والثالث او السابع عشر فالثالث والسادس عشر او الثامن عشر فالسادس عشر والسابع عشر او الثامن عشر فالسادس عشر والسابع عشر ولا تتعين هذه الكيفية كما هو مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات تبلغ ألف صورة وصورة ولعله في جميع مسائل الصوم بانواعه لا في هذه الصورة بخصوصها لبداهة فسادها (ويمكن قضاء يوم) عليها بنذر مثلا (بصوم يوم ثم) صوم (الثالث) من الاول (والسابع عشر) منه

بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في صحته نظر افان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد به ما ذكرته مع قصور عبارته عن إفادته سم (قوله بل مؤسسة) أي محصلة لمعنى لم يحصل بدونها عش (قوله فيبطل منه) أي كل منهما (سنة عشر الخ) أي وبقي عليها يوما من وكان ينبغي ان يذكر هذا هنا حتى يظهر قوله الاتي هنا ايضا فتأمل (قوله هنا ايضا) أي فيما اذا نقص رمضان كما في اذا كل هذا مراده وتقدم ما فيه عبارة النهاية والمقضى منه بكل حال ستة عشر يوما فاذا صامت الخ بقي عليها على كل من التقديرين يوما من زاد المغنى فلو قال وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا وبقي يوما من لا غنى عن كمالين وما بعده قاله ابن شعبة اه (قوله لغرض الخ) بالغين المعجمة (قوله فلا اعتراض على المتن) ان اراد به ما مر عن ابن الشبهة فيرد بان ما ذكره لا يدفع اولوية ذلك قال عش وبقي الاعتراض عليه أي المتن من جهة اخرى وهي إيهامه ان رمضان في حقه باعتبار ثلاثين كالشهر الاخر وإن كان ناقصا إلا ان يقال ان هذا الإيهام ضعيف اه (قوله لوضوحه ايضا) لا موقع لايضا إلا ان يكون راجعا إلى قوله كما لا يعترض الخ وفيه أن التشبيه مغن عنه وقد يقال أنه راجع إلى قوله فالكمال في رمضان قيد الخ عش (قوله لان الحيض إلى قوله كما هو في المغنى) (قوله ولا تتعين هذه الكيفية) ذكر المغنى والنهاية غير هاراجعها (قوله يمكن تحصيلها) أي تحصيل البراءة عن قضاء يومين وكان الاولى تثنية الضمير كما في النهاية (قوله لا في هذه الصورة) أي صورة بقاء يومين (قوله وصورة) عبارة النهاية وواحدة اه (قوله بانواعه) أي الشاملة لنقص يوم ويومين فأكثر (قوله لوقوع يوم الخ) أي لان الحيض ان طرأ في الاول سلم الاخير وفي الثالث لم الاول وان كان اخر الحيض الاول سلم الثالث والآخر نهاية (قوله ولا يتعين هذا الخ) وفي النهاية والمغنى بعد ذكر كيفيات اخر ما نصه واللفظ للثاني هذا في غير الصوم المتتابع اما المتتابع بنذر او غيره فان كان سبعة ايام فادونها صامته ولاء ثلاث مرات الثالثة منها من سابع عشر شرعها في الصوم بشرط ان تفرق بين كل مرتين من الثلاث يوم فأكثر حيث يتأتى الاكثر وذلك فيما دون السبع فلقضاء يومين ولاء تصوم يوما وثانية وسابع عشرة وثمان عشرة ويومين بينهما ولاء غير متصلين بشيء من الصومين فبتر الان الحيض إن فقد في الاولين صح ومهما وإن وجد فيها صح الاخير ان اذ لم يعد فيها ولا فالتوسطان وإن وجد في الاول ودون الثاني صح ايضا وبالعكس فان انقطع قبل السابع عشر صح مع ما بعده وإن انقطع فيه صح الاول والثامن عشر وتخلل الحيض لا يقطع الولاء وإن كان الصوم الذي تخلله قد ايسره وقت الطهر لضرورة تحير المستحاضة فان كان المتتابع اربعة عشر فادونها صامت له ستة عشر ولاء ثم تصوم قدر المتتابع ايضا ولاء بين افراده وبينها وبين الستة عشر فلقضاء ثمانية متتابعة تصوم اربعة وعشرين ولاء فبتر اذا غاية بطلان ستة عشر فيبقى لها ثمانية من الاول والآخر أو منهما أو من الوسط وقضاء اربعة عشر تصوم ثلاثين وإن كان ما عليها شهرين متتابعين صامت مائة واربعين يوما ولاء فبتر اذ يحصل من كل ثلاثين اربعة عشر فيحصل من مائة وعشرين ستة وخمسون ومن عشرين الاربعة الباقية وإنما وجب الولاء لانها لو فرقنا احتمال الفطر في الطهر فيقطع الولاء اه (قوله أي المتحيرة الخ) الاعداد المرأة التي جاوزدها أكثر الحيض فتأمل سم (قوله كما مر) أي في شرح او متحيرة بان الخ (قوله من عاداتها) إلى قوله ففي حفظ القدر في النهاية والمغنى لا قوله

الخ أقول لقائل أن يقول ان رمضان حقيقة في الهلال الناقص ايضا فالنقص بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في صحته نظر افان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد ان فيه إشار إلى ان رمضان يكون كاملا وناقصا وأنه حقيقة في الامرين فالتقيد المذكور مخرج للناقص ولا يخفى ان عبارته في غاية القصور والبعد عن ذلك فليتأمل (قوله أي المتحيرة لا بقيد التفسير) الاعداد المرأة التي جاوزدها أكثر الحيض فتأمل (قوله المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة

لوقوع يوم من الثلاثة في الطهر بكل تقدير كما علم مامر ولا يتعين هذا ايضا (وإن حفظت) أي المتحيرة لا بقيد التفسير كما مر (شيثا) المحتاجة من عاداتها ونسيت شيئا كالوقت فقط او القدر فقط (فليقين) من طهر او حيض (حكمه) وهذه تحير هانسي فلذا جعلها عقب المتحيرة المظنة

فزع من ان سياقه يقتضي انها متحيرة مطابقة ليس في محله (وهي في) الزمن (المحتمل) للحيض و الطهر (كحائض في الوطء) ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة (وطاهر في العبادة) المحتاجة لنية كما علم من الامثلة السابقة احتياطاً كالتحيرة (١١٤) المطلقة (وإن احتمل انقطاعا وجب

الغسل لكل فرض) احتياطاً  
ايضاً ولا فالوضوء لكل  
فرض ففي حفظ القدر فقط  
كان قالت كان حيضى ستة  
ايام من العشر الاول من  
كل شهر الخامس والسادس  
حيض يقينا وما بعد العاشر  
طهر يقينا ومن السابع  
للعاشر يحتمل الانقطاع  
فتغسل لكل فرض ومن  
الاول للخاص يحتمل الطرو  
فلا غسل قالوا ولا تخرج هذه  
اي الحافظة للقدر فقط عن  
التحير المطلق لا يحفظ قدر  
الدور وابتدائه وقدر الحيض  
كهذا المثال بخلاف قولها  
حيضى خمسة واضللتها في  
دورى ولا اعرف سوى  
هذا او دورى ثلاثون ولا  
اعرف ابتداءه فهى متحيرة  
مطلقة لان كل زمن يمر عليها  
يحتمل للثلاثة الحيض  
والطهر والانقطاع وفي  
حفظ الوقت فقط كان قالت  
اعلم انى حيض فى الشهر مرة  
واكون فى سادسه حائضا  
السادس حيض يقينا والعشر  
الاخير طهر يقينا ومنه  
للعشرين يحتمل الانقطاع  
دون الطرو ومن الاول  
للسادس يحتمل الطرو  
فقط ( ولا اظهر ان دم  
الحامل ) الصالح لكونه  
حيضاً ولو بين توأمين حيض  
للخبر الصحيح دم الحيض  
أسود يعرف ولا نالا يمتعه

المحتاجة إلى احتياط (قوله) المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة سم (قوله) كما علم) أى التقييد بما ذكره (قوله)  
السابقة) في المتحيرة المطلقة (قوله) ولا فالوضوء الخ) ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرامشكوكا فيه وما لا  
يحتمله حيضامشكوكا فيه نهاية ومعنى قال عش والظاهر انها لا تفعل طواف الا فاضة في الطهر المشكوك فيه  
ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما نسبت انتظام عاداتها فردت لاقول النوب واحتاطت في الزائد لان  
الطواف لا اخرلوقته فيجب تاخير طهرها المحقق لا يقال انتظاره مع الاحرام فيه مشقة شديدة لانا  
نقول يمكن دفعها بما ذكره ومن ان الحائض حيضاً محققاً تنخلص من الاحرام بالهجوم على الطواف مقلدة  
مذهب الحنفى او غير ذلك بما يأتى في الحج وهذا لم يتعرضوا لما لو طافت طواف الا فاضة من التحير هل يجب  
إعادته في زمن يغلب على الظن مع وقوعه في الطهر كافي قضاء الصلوات اولاً ولا قياس ما في الصلاة وجوب ذلك  
اه بخذف (قوله) يحتمل الانقطاع) اى والحيض والطهر نهاية ومعنى قال عش الذى يظهر ان ليس مرادهم  
باحتمال الطهر هنا طهر اصلياً لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطفه عليه وجعل كل منها احد المحتملات  
فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقينا بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال التطهر والانقطاع  
احتمال طهر بعد الانقطاع او معه الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلا منهما يحتمل حصوله على  
الانفراد فانه غير ممكن كاتين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع سم على المنهج اه (قوله) يحتمل الطرو  
وعبارة النهاية والمعنى يحتمل الحيض والطهر اه (قوله) قالوا) اى الاصحاب معنى (قوله) ولا تخرج الى  
قوله بخلاف قولها في النهاية الى قوله وفى حفظ الوقت فى المعنى (قوله) بخلاف قولها الخ) ولو قالت كنت  
اخلط شهر ايشهر حيضاً فلاحظ من اول كل شهر ولحظة من اخره حيض يقينا وما بين الاولى اى التى من اول  
الشهر ولحظة من اخر الخامس عشر يحتمل الثلاثة وهذه اللحظة اى التى اخر الخامس عشر مع لحظة من اول  
ليلة السادس عشر طهر يقينا وما بين اللحظة من اول ليلة السادس عشر واللحظة من اخر الشهر يحتمل  
الحيض والطهر دون الانقطاع معنى ونهاية (قوله) ولا اعرف سوى هذا) اى سوى قدر الحيض من قدر  
الدور وابتدائه (قوله) والعشر الاخير طهر يقينا) فيه نظر بالنسبة لاولها لانها ان يفرض انها في جميع السادس  
حائض بصري (قوله) ومنه) اى من السادس (قوله) يحتمل الانقطاع) اى والحيض (قوله) فقط) اى  
دون الانقطاع قول المتن (ان دم الحامل) قال في شرح المذهب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر  
وأفصح وإن حملت على رأسها أو ظهرها حاملاً لا غير انتهى سم (قوله) الصالح) الى قوله نعم في  
النهاية وكذا في المعنى الا قوله ولانه الى وانما (قوله) الصالح) اى وإن خالف عاداتها حيث لم ينقص  
عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم الذى كانت تراه في غير زمن الحمل عش قول  
المتن (حيض) اى وإن ولدت متصلاً باخيه بلا تخل نفاً ومعنى ونهاية (قوله) للخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية  
لعموم الادلة كخبر دم الحيض الخ (قوله) ولانه لا يمتعه الخ) عبارة النهاية ولا يمتعه الرضاع بل اذا  
وجد معه حكم بكونه حيضاً وإن ندر فكذلك لا يمتعه الحمل اه (قوله) وانما حكم الخ) رد لدليل مقابل الاظهر  
(قوله) ليس حيضاً) محله ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق وإلا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع

(قوله) ولا اظهر ان دم الحامل) قال في شرح المذهب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر وأفصح وإن حملت  
على رأسها أو ظهرها حاملاً لا غير اه (قوله) ليس حيضاً) محله ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق وإلا كان كل  
من الخارج مع الطلق والخارج مع الولد حيضاً ايضاً حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد لانه  
اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جمده حيضاً وإن لزم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما  
فانه يجوز خلاف ما لو جاز دمها النفاس الستين فانه يكون استحاضة ولا يحتمل ما بعد الستين حيضاً متصلاً  
بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا تقدم النفاس دون ما إذا تأخر صوابه (قوله) ليس حيضاً) محله ما لم

الرضاع لو وجدوا وإن ندر فكذلك الحمل وإنما حكم الشارع ببراءة الرحم به نظراً للغالب وكون الحمل يسد مخرج الحيض إنما هو أغلبي أيضاً نعم  
الدم الخارج مع الطلق أو الولد ليس حيضاً ولا نفاساً إذا ثبت أنه حيض جرت عليه أحكامه إلا حرمه الطلاق فيه إن انقضت العدة بالحمل لكونه

منسوباً للطلق والإحرام  
لا نقضاء العدة بالحيض  
حيث (و) الأظهر أن  
(النقاء بين الدم) الذي  
يمكن كونه حيضاً بأن  
لم يزد النقاء مع الدم على  
خمس عشرة واحتوش  
بدمين في الخمسة عشر ولم  
ينقص بمجموع الدم عن  
أقل الحيض كما تفيدته  
العهدية في الدم فاصلاح  
نسخة المصنف التي بخطه  
كذلك إلى أقل الحيض ليس  
في محله (حيض) سبحانه  
الحيض عليه لأنه لما نقص  
عن أقل الطهر أشبه الفترة  
بين دفعات الدم والفرق  
بينهما أن النقاء شرطه أن  
تخرج القطنة بيضاء نقية  
والفترة تخرج معها ملوثة  
ومن ثم اتفقوا على أنها حيض  
ومحل الخلاف في نحو الصلاة  
والصوم والوطء دون  
انقضاء العدة فإنه لا يوصل  
به إجماعاً ودون الطلاق  
فإنه لا يحل فيه (وأقل  
النفاس) وهو الدم  
الخارج بعد فراغ جميع  
الرحم وان وضعت  
علقة أو مضغة

الولد حيضاً أيضاً حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد إلى أن اتصل بالخارج بعد تمام الولادة  
كان جميعه حيضاً وإن لم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فإنه يجوز خلاف ما لجوز دمه  
النفاس الستين فإنه يكون استحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حيضاً متصلاً بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا  
تقدم النفاس دون ما إذا تأخر وقضية قولهم السابق محله ما لم يتصل الخ أنه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض  
كيوم فقط لا يكون حيضاً وإن كان بمجموعه مع ما تقدمه قدر الحيض فليراجع سم على حجج والأقرب أنه  
حيض لأنه بمجرد رؤيته حكم عليه بذلك فيستصحب إلى تحقق ما ينافيه ع (قوله والأحرام) شامل للنسب  
لغيره كحمل الشبهة وغير المنسوب كحمل الزنا ووجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع  
لا يحسب من عدة الطلاق كانت حائضاً أو طاهراً سم (قوله الذي) إلى قوله ودون الطلاق في النهاية  
والمعنى لإقوله كما تفيدته إلى المتن (قوله بأن لم يزد الخ) فإذا كانت ترى وقتاد ما ووقتاد ما واجتمعت هذه  
الشروط حكمتنا على الكل بأنه حيض أما النقاء بعد آخر الدماء فطهر قطعاً وإن نقصت الدماء عن أقل الحيض  
ففي دم استحاضة معنى (قوله فاصلاح نسخة المصنف الخ) عبارة المعنى والأظهر أن النقاء بين دماء أقل  
الحيض فأكثر حيض قال ابن الفركاح أن نسخة المصنف والنقاء بين الدم حيض ثم اصلحه بعضهم بقوله بين  
أقل الحيض لأن الراجح أنه إنما ينسحب إذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض اه قال الولي العراقي وهذه  
النسخة التي شرح عليها السبكي وقال ابن النقيب وقد رايت نسخة المصنف التي بخطه وقد اصلحت كما قال بغير  
خطه اه ونحوه في النهاية إلا أن ما نقله فيه عن ابن الفركاح عزاه فيها للبرهان الفزاري وهو المراد بابن  
الفركاح لنفركح كان في ساق أبيه ثم ما شرع عليه تبعاً للشارح المحقق من حمل الأقل على الأقل اصطلاحاً  
لا يستغنى عن تقديره فأكثر لكنه يشمل صورة غير مرادة وهو كون الدماء أصلاً إلى حد لا أكثر اصطلاحاً  
إذ لا يتصور تحلل نقاء بينهما بحكمه عليه بأنه حيض فليحمل الأقل على معناه لغة وهو ما عدا الأكثر فيستغنى  
عن تقديره فأكثر الموضع في إيهام ما ليس بمراد والأصل عدم التقدير بصري (قوله ليس في محله) فيه نظر  
ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين العهدة وعدم القرينة عليها فكون الإصلاح في محله مما  
لا ينبغي تردد فيه سم أقول بل في نظره نظر إذ لا يجوز كما في شرح مسلم إصلاح عبارة كتاب وإن اذن مؤلفه  
في خطبته بذلك بل يكتب في هامشه قال المصنف كذا وصوابه كذا ولو سلمنا الجواز فهو ما قبل العبارة معنى  
صححاً لا افتتاحاً عليه ولو كان بعيداً كما به عليه القاضي عضد الدين (قوله دون انقضاء العدة) أي فلا  
تنقض بتكرار هذا النقاء إذ لا يعد هذا النقاء قرأ سم (قوله الدم الخارج بعد فراغ جميع الرحم) أي  
وقبل أقل الطهر فلو لم ترد ما إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً فأكثر فلا نفاس لها على الأصح سم عن العباب  
يتصل بحيض متقدم على الطلق وإلا كان كل من الخارج مع الطلق أو الولد حيضاً فلورأت يوماً ما فقط دماً ثم  
وضعت متصلاً به فظاهر أن ذلك اليوم دم فساد وإن تقدم بعضه على الطلق لنقصه عن أقل الحيض ولا يمكن  
تكميله من الخارج عقب الولادة لأنه نفاس (قوله ليست حيضاً ولا نفاساً) محله ما لم يتصل بحيض متقدم  
وإلا كان حيضاً كذا عبر به غير واحد وقضيته أنه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض كيوم وليلة لا يكون  
حيضاً وإن كان بمجموعه مع ما تقدمه قدر الحيض فليراجع سم (قوله والأحرام) شامل للنسب لغيره كحمل  
الشبهة وغير المنسوب كحمل الزنا ووجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع لا يحسب من عدة  
الطلاق كانت حائضاً أو طاهراً فإن قلت التطويل لم يلزم من الطلاق في الحيض حيث قلنا صدق في الجملة أنه  
لزم من طلاقها في هذا الحيض أن عدتها بعد الولادة وبعد ما يلقاها من النفاس الذي لا يحسب من عدتها  
فيحصل التطويل ولا يضره أن تحريم الطلاق في عدة الشبهة ثابت وإن كانت طاهر لهذا المعنى (قوله ليس  
في محله) فيه نظر ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين العهدة وعدم القرينة عليها فكون  
الإصلاح في محله لا ينبغي تردد فيه (قوله دون انقضاء العدة) أي فلا تنقض بتكرار هذا النقاء إذ لا يعد  
هذا النقاء قرأ (قوله الخارج بعد فراغ جميع الرحم الخ) قال في شرح الإرشاد كالعباب وغيره وقبل مضي



فيها صورة خفية اخذنا من في الغسل إذ لا تسمى ولادة إلا حينئذ كما صرحوا به فلا تخالف (١٣٤) بين ما ذكره هنا وفي العدد خلافا

وشرح الارشاد زاد المغنى والنهاية وعلى هذا فيحمل الزوج أن يستمتع بها قبل غسلها أو تيممها كالجنب اه  
(قوله فيها الخ) راجع للعلة أيضا بدليل قوله الاتي وإطلاقهم الخ سم (قوله صورة الخ) وينبغي  
الاكتفاء بأخبار قابلة واحدة بها لان المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحصله عش (قوله إلا حينئذ) أي  
حين وجود الصورة (قوله من النفس الخ) عبارة المغنى وهو بكسر النون لغة الولادة وشرعا ما مر وسعى  
بذلك لانه يخرج عقب النفس أو من قولهم تنفس الصبح اذا ظهر ويقال لذات النفاس نفساء بضم النون  
وفتح الفاء وجمعها نفاس كعشار ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء  
فيهما والضم الفصح واما الحائض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع اه  
(قوله قوام الحياة) الاولى قوام النفس (قوله واذالم يتصل) الى قوله لكن اللحظة في النهاية والمغنى (قوله  
واذالم يتصل بالولادة) أي واذاتأخر خروج الدم عن الولادة فالنفاس من خروجه لا منها نهاية ومعنى  
(قوله فابتدأه الخ) أي من حيث الاحكام عتس أي لا من حيث الحسيان من الستين أو الأربعين (قوله  
من رؤية الدم) أي قبل مضى أقل الطهر كما مر انفا (قوله فزمن النقاء) أي الذي بين الولادة ورؤية  
الدم عتس (قوله فيلزم ما فيه الخ) فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صحح في المجموع انه يصح  
غسلها عقب ولادتها ولا يشكل على ما رجحناه قول المصنف بطلان صوم من ولدت ولدا جافا لانه لما كانت  
الولادة مظنة خروج الدم انيط البطلان بوجودها وإن لم يتحقق كما جعل النوم ناقضا وإن تحقق عدم خروج  
شئ منه نهاية ومعنى (قوله لكنه محسوب الخ) معتمد عتس (قوله كمال البقيتي) عبارته كافي النهاية  
ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيه وإن كان محسوبا من الستين اه (قوله بل ما وجد منه  
أو ان قل نفاس) أي ولا يوجد أقل من مجدة أي دفعة نهاية ومعنى بضم الدال عتس (قوله النسب) أي من  
الحجة قول المتن (ستون) وقال بعض العلماء سبعون وقال أبو حنيفة أي وأحمد أربعون معنى (قوله لانه دم)  
الى قوله ولك منعه في النهاية وإلى قوله ثم رابت في المغنى (قوله ولا يؤثر الخ) عبارة المغنى والنهاية حكمه  
حكم الحيض في سائر احكامه الا في شيتين احدهما ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب ثبوتة قبله  
بالانزال الذي حيات منه الثاني ان الحيض يتعاقب به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله  
بمجرد الولادة ويخالفه ايضا في ان أقل النفاس لا يسهط الصلاة الخ فعلم من هذا ان اوفى قول الشارح بالولادة  
أو الانزال الخ للتوزيع (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدة إذا كان الحمل من زنا سم أي  
أو من وطء شبهة (قوله وأقله لا يمكن ان يسقط الخ) أي وحده كما يصرح به التعليق فلا يرد ما أورده الشارح

خمس عشرة يوما من الولادة اه فلم ترد ما أصلا إلا بعد الخمسة عشر قال الاسنوي فلان نفاس لها بالكلية في  
أصح الوجوهين كما قاله في شرح المهذب اه قال في العباب والخارج مع الولد أو حال الطاق دم فساد وبين  
التوامين حيض كعد وخروج عضو دون الباقي اه وقوله كعد وخروج عضو لعل محله اذالم يكن الحال  
حال طلق اخذنا قبله (قوله فيها) راجع للعلة أيضا بدليل وإطلاقهم الخ (قوله اخذنا من في الغسل)  
فيه شئ يعرف مما تقدم في الحواشي ثم عن الخادم (قوله من رؤية الدم) اعتمده مر (قوله لكنه محسوب  
من الستين الخ) قال في شرح العباب ورد بأن حساب النقاء من الستين من غير جعله نفاسا فيه تدافع بخلاف  
جعل ابتداءه من الدم اه (قوله لحصولها قبله بالولادة الخ) قد يقال هذا لا يأتي بالنسبة للعدة فيها اذا ولدت  
ولم ترد ما فطلقها ثم راته قبل خمسة عشر يوما فقد يقال هذا النقاء الواقع بعد الولادة وقبل رؤية الدم طهر فيعد  
قرا لانه محتوش بالدم السابق على الولادة وبالدم الواقع بعده فقد تعلقت به العدة كالحيض اذ تعلقت به ليس إلا  
بمثل ذلك وبالنسبة للاستبراء فيها اذا ولدت امته ولم ترد ما فوطئها حينئذ ثم باعها ثم رات الدم قبل خمسة عشر  
يوما فقد يقال يحصل الاستبراء بهذا الدم الذي هو نفاس فلتراجع المسئلة ولتحرر (قوله لحصولها قبله  
بالولادة) لا يأتي هذا في العدة إذا كان الحمل من زنا (قوله لا يمكن ان يسقط صلاة) أي وحده كما يصرح به  
بخلاف أقل الحيض كذا

نقله ابن الرفعة عن البندنجي ولك منعه بأنه يتصور إسقاطها لها بأن تكون مجنونة من أول الوقت

الى أن تبقى لحظة فتتنفس حيثئذ فقارئة النفاس لهذه اللحظة أسقطت إيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاءها ثم وأيت بهض الشراح

أشار لذلك وعبره ستين) يوما (٤١٤) (كمعبره) أي الحيض (أكثره) فبأقرب هنا أقسام المستحاضة بأحكامها فإن اعتادت نفاسا

وحيضا فنفسا العادة  
وبعد قدرها إلى مضي قدر  
طهرها المعتاد من الحيض  
طهر ثم بعده حيضا كعادتها  
أو نفاسا فقط فهي مبتدأة  
في الحيض فطهرها بعد  
نفاسها المعتاد تسعة  
وعشرون يوما ثم تحيض  
أقله واطهر تسعة وعشرين  
يوما وهكذا ومثلها فيما ذكر  
مبتدأة فيها وإن تكررت  
ولادتها بلا دم ونفاس  
المبتدأة حجة أو حيضا فقط  
ردت في الحيض لعادتها  
فيه كالطهر وفي النفاس  
الحجة كما ترديمة فيه لتمييزها  
مالم ترد على ستين ولا شرط  
للضعيف هنا ولو نسيت عادة  
نفاسها احتاطت أبدا  
سواء المبتدأة في الحيض  
والناسية لعادتها فيه وأما  
قول ابن الرفعة لا يتصور  
التحير في النفاس إذا المذهب  
أن من عادتها أن لا تراها  
أصلا إذا رأت الدم  
وجاوز الستين تكون  
كالمبتدأة وحيثئذ فابتداء  
نفاسها معلوم وبه ينتفي  
التحير ففيه نظر إذا ما ذكره  
لا يدل على انتفاء مطلق  
التحير عن النفاس لما تقرر  
في الناسية ومن ثم قال  
الجلال البلقيني النفاس  
الناسية أن نسيت قدر عادة  
نفاسها وعلت وقت ولادتها  
وجاوز الدم تحتاط أبدا

سم عبارة السيد البصري قوله كذا نقله ابن الرفعة الخ نقل في النهاية كلام ابن الرفعة وأقره من غير تعقب  
وتعقبه في المغني بنحو ما هنا فقال ور بما يقال قد يسقطه فيما إذا بقي من وقت الضرورة ما يسع تكبيرة الاحرام  
فنفست أقل النفاس فيه فإنه لا يجب قضاء تلك الصلاة فعلى هذا لا يستثنى ما قاله اه وقد يجاب من قبل ابن  
الرفعة بأن المراد أن أقل الحيض يستقل باسقاط الصلاة بخلاف أقل النفاس ولا ترد الصورة المذكورة  
إذا المسقط فيها للصلاة إنما هو اجتماعه مع الجنون السابق حتى لو فرض انتفاء الجنون فلا إسقاط ويكفي  
هذا القدر إذ الفرض إثبات خصيصية للحيض ليست للنفاس اه (قوله أشار لذلك) أي المنع المذكور  
(قوله فبأقرب هنا الخ) عبارة المغني لأن النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرد عليه عند الاشكال  
فينظر امتداده تلك في النفاس أم معتادة مميزة أم غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فترد المبتدأة المميزة  
إلى التمييز بشرط أن لا يزيد القوى على ستين ولا يضبط في الضعيف وغير المميزة إلى لحظة على الاظهر  
والمعتادة المميزة إلى التمييز لا العادة في الأصح وغير المميزة الحافظة إلى العادة وثبتت مرة إن لم تختلف في  
الأصح والافقيه التفصيل السابق في الحيض والناسية إلى مرد المبتدأة في قول وتحتاط في الاخر الاظهر في  
التحقيق اه (قوله طهر) أي هو طهرها سم (قوله ومثلها) أي المعتادة نفاسا فقط (قوله فيما ذكر مبتدأة  
فيها) قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاسا لحظة اه وهذا مراد الشارح بقوله الاتي ونفاس  
المبتدأة حجة فهو كالاستثناء من قوله ومثلها الخ سم (قوله مميزة فيه) أي مبتدأة مميزة في النفاس (قوله  
مالم ترد) أي المميزة يعني تميزها على حذف المضاف وكان الظاهر التذكير كافي بعض النسخ والمغني قال  
سم لم يقل ولم ينقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا اه (قوله ولا شرط)  
عبارة المغني ولا يضبط اه (قوله لا يتصور التحير) أي المطلق (في النفاس الخ) اعتمده النهاية والمغني أكن  
أقر الرشيدى ما قاله الشارح (قوله وبه) أي بعلمها ابتداء نفاسها (قوله ينتفي التحير) أي المطلق (خاتمة)  
يجب على المرأة تعلم ما تحتاج اليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فإن كان زوجها عالما لزمه تعليمها  
ولا فلها الخروج أسؤل العلماء بل يجب ويحرم عليه منعها إلا أن يسأل هو ويخبرها فتستغنى  
بذلك وليس لها الخروج إلى مجلس ذكر أو تعلم خير إلا برضاها وإذا انقطع دم النفاس والحيض  
واغتسلت أو تيممت حيث يشرع لها التيمم فلزوج أن يطأها في الحال من غير كراهة فإن خافت  
عود الدم استحب له التوقف في الوطء احتياطا مغنى ونهاية

(كتاب الصلاة)

أي هذا كتاب الصلاة أي الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي حقيقة الصلاة وعددها وحكمها  
التعليل فلا يرد ما أورده الشارح (قوله من الحيض) أي هو طهرها (قوله ومثلها فيما ذكر مبتدأة فيهما)  
قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاسا لحظة اه وهذا مراد الشارح بقوله الاتي ونفاس  
المبتدأة حجة اه (قوله ونفاس المبتدأة حجة) هو كالاستثناء من ومثلها الخ (قوله مالم ترد على ستين) لم يقل  
ولم ينقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا (قوله ولا شرط للضعيف هنا) فيه بحث  
لأنه تقرر أنه لو انقطع الدم في الستين بعد رؤيته ثم عاد قبل خمسة عشر يوما من حين الانقطاع كان العائد  
نفاسا لا حيضا إذا طهر الفاصل بين النفاس والحيض في الستين لا يكون أقل من خمسة عشرون ولا يرد ذلك  
كون زمن الانقطاع المذكور نفاسا وحيثئذ فلو رأت مثلا نصف الستين سوادا ثم عشرة حمرة ثم  
عاد السواد وجاوز الستين فإن جمعت الحمرة المذكورة طهرا وما بعدها حيضا خالف هذا الذي  
تقرر ولا يلزم أن للضعيف شرطا في الجملة ولم يصح نفي جنسه على الإطلاق إلا أن يريد لا شرط  
له بالنسبة لما بعد الستين وهو تكلف واجمال وإبهام فليتأمل

(كتاب الصلاة)

أن كانت مبتدأة لأن ابتداء حيضها غير معلوم وأن نسيت القدر والوقت بأن تقول ولدت مجنونة واستمر في الدم فكتاب

(كتاب الصلاة) هي شرعا

وأما مبتدأة في الحيض احتاطت أبدا ايضا

فكتاب الخ خبر مبتدأ محذوف وإضافته للصلاة من إضافة الدال للدلول شيخنا (قوله أقوال وأفعال) أى أقوال خمسة وأفعال ثمانية فالجمله ثلاثة عشر هى أركان الصلاة وأما الطائفة فى هيئة تابعة للركن فلا تعدر كنعلى التحقيق فالأقوال تكبيرة الأحرار والفتحة للشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ بعده والتسليم الأولى والأفعال النية لأنها فعل قلبى والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين والجلوس بينهما وجلوس الشهد والصلاة على النبي ﷺ الذى يعقبه السلام والترتيب شيخنا وقال البجيرى المراد بالأقوال والأفعال هنا ما يشمل المندوب اهـ (قوله مفتحة الخ) قد يقال لأحاجة إليه مع قوله مخصوصة فلو أبدله بقوله على وجه مخصوص لكان أولى إذ هو صادق بما إذا أتى بالأفعال مخصوصة مثلاً من غير ترتيب وافتتحها بالتكبير واختتمها بالتسليم رشيدى قال شيخنا اعترض قوله مفتحة بالتكبير الخ بأن مقتضاه أن التكبير والتسليم خارجان عن حقيقتها وليس كذلك ويجاب بأن الشئ قد يفتتح ويختتم بما هو منه كما هنا اهـ زاد عن سمن على الهجة كما يدل عليه ما ذكره فى خطبة العبد إن التكبير قبل ما خارج عنها وأن الشئ قد يفتتح بما ليس منه فإن هذا يدل على أن الافتتاح قد يكون بما هو منه بل وعلى أنه الأصل فتأمل ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع أنها جزء منه قطعاً اهـ (قوله غالباً) قد يقال ليس له ضابط حتى تعلم به الجماعية والمصلحة إلا أن يقال ليس المراد أنه من تنمة التعريف بل الإشارة إلى أن المعروف هو الغالب وهو ما عدا المذكورين نعم لا يلائم هذا التوجيه قوله لا مع حذف غالباً بصرى (قوله فلا ترد صلاة الأخرس الخ) أى وصلاة المربوط على خشبة لعدم الأفعال فيها شيخنا (قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لأنه أن أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كالأخفى وإن أراد أنه مراد به وأن لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورد وإذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كان غير جامع وإن أريد به معنى جامع لا يفهم منه فليتامل سم عبارة البصرى قوله بل لا يردان الخ محل تأمل لأنهما إن كانتا بمصادق الحقيقة الشرعية كما هو ظاهر فالتعريف غير صادق عليهما فلا يكون جامعاً اهـ (قوله لا يردان) الأولى الثانيت (قوله لأن وضع الصلاة الخ) أن أراد بوضعها حقيقةً ومعناها لزم خروج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه سم وقد يقال أن المراد أن المعروف بفتح الراء صلاة غير المعذور بنحو الخرس لا مطلق الصلاة (قوله فما خرج الخ) لم يظهر المراد منه ثم رأيت الفاضل المحشى أشار لنحو ما ذكرته فليراجع بصرى (قوله لا شتاه على الصلاة الخ) أى فهو من تسمية الكل باسم الجزء هذا إن كانت مأخوذة من صلى إذا دعا كما اشتهر وقيل مأخوذة من صلى إذا حرك الصلوتين وهما عرفان فى الخاصرتين بنحنيان عند الركوع والسجود ويرتفعان عند الرفع منهما وقيل من صليت العود بالنار إذا قومته بها والصلاة تقوم الإنسان للطاعة من ثم وورد من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أى كامله ولا يضر كون الصلاة أوعية قلبت وأوها الفالتر كها وافتتاح ما قبلها وصليت بائى لأنهم يأخذون الواوى من البائى وبالعكس شيخنا (قوله وهى الدعاء) قيل مطلقاً وقيل

أقوال وأفعال مخصوصة  
مفتحة بالتكبير مختصة  
بالتسليم غالباً فلا ترد صلاة  
الأخرس وصلاة المريض  
التي يجربها على قلبه بل  
لا يردان مع حذف غالباً  
لأن وضع الصلاة ذلك فما  
خرج عنه لعارض لا يرد  
عليه سميت بذلك لاشتغالها  
على الصلاة لغة وهى الدعاء

(قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لأنه أن أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كما لا يخفى وإن أراد أنه مراد به وأن لم يفهم منه فهذا لا يمنع من الورد وإذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كان غير جامع وإن أريد به معنى جامع لا يفهم منه فليتامل (قوله لأن وضع الصلاة ذلك) أن أراد بوضعها حقيقةً ومعناها لزم خروج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه (قوله فما خرج الخ) على لعارض الخ) يقال عليه هذا الذى خرج لعارض هل هو من الأفراد حقيقة أو لا وهل يشمل لفظ التعريف أو لا فإن قال من الأفراد حقيقة ولا يشمل فهو وارد قطعاً وإلا فهو ممنوع قطعاً فتأمل اللهم إلا أن يكون المراد أنه شئ وضعه ما ذكره فيه خفاء لا يليق بالتعريف (قوله وخرج بقول مخصوصة) قد يقال أن صدق جمع الأقوال والأفعال فى سجدة التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة أيضاً فإن أراد به معنى خاص فى الواقع فهذا لا يفهمه السابق فلا فائدة فى الإخراج بالنسبة

بخير شيخنا (قوله) وخرج بقولي مخصوصة (الخ) قال ابن العماد أنها خارجان بأقوال وأفعال فأنهما فعل واحد مفتوح بالتكبير مختتم بالتسليم نهاية وبصري وعبارة سم أن صدق جمع الأقوال والأفعال في سجدة التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة أيضا وإن أراد به معنى خاصا في الواقع فهذا لا يفهمه السامع وإن لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الأفعال بسجدة التلاوة والشكر لا شتا لها على فعل واحد هو السجود اهـ وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلان خارجان عن مسمى السجود اهـ وأجاب عنه شيخنا بأنه ليس فيها إلا قولان وأجبان تكبيرة الاحرام والسلام وفعالان كذلك النية والسجود وكل من هويه والرفع منه غير مقصود اهـ (قوله) كصلاة الجنابة (قال في المغني) فيدخل صلاة الجنابة بخلاف سجدة التلاوة والشكر اهـ فالظاهر أن قول الشارح كصلاة الجنابة مثال للمغني ثم رايت كلامه في فتح الجواد مصرحاً بأنها لا تسمى صلاة فتشبهه هذا على ظاهره نعم الانسب حينئذ عطفها على سابقها لما في هذا من الإيهام بصري أي بانيه قول وصلاة الجنابة فإنها ليست صلاة وكذا جعله سم مثالا للمغني حيث استشكله بأن صلاة الجنابة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين اهـ وقد يجاب عنه بأن رفع اليدين سنة والكلام فيما يتوقف عليه حقيقة الصلاة وعبرة شيخنا بعد ادخاله صلاة الجنابة في المعرف كالمغني فهو صلاة الجنابة فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعددة حكما لجعل القيام للفتحة فعلا والقيام للصلاة على النبي ﷺ فعلا وهكذا وإن كانت في الحس فعلا واحدا اهـ قول المتن (المكتوبات خمس) الأصل فيها قبل الاجتماع آيات كقوله تعالى وقيموا الصلاة أي حافظوا عليها دائما باكمال واجباتها وسننها وقوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي مجمعة موقفة وأخبار في الصحيحين كقوله ﷺ فرض الله على ليلة الأسراء خمسين صلاة فلم ازل اراجعه واسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وقوله للأعرابي خمس صلوات في اليوم والليلة قال لا غراني هل على غير ما قال إلا أن تطرعو وقوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن أخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة وأما وجوب قيام الليل ففسخ في حقنا وهل نسخ في حق ﷺ أكثر الأصحاب لا والصحيح نعم ونقله الشيخ أبو حامد عن النص مغني ونهاية (قوله) أي المفروضات) إلى قوله فإن جبريل في النهاية والمغني إلا قوله ولا ينافيه إلى وفرضت وما نابه عليه (قوله) ولا ترد الجمعة (الخ) عبارة المغني وخرج بقولنا العينية صلاة الجنابة لكن الجمعة من المفروضات العينية ولم تدخل في كلامه إلا إذا قلنا أنها بدل من الظهر وهو رأي والأصح أنها مستقلة اهـ (قوله) والعشاء لليونس) وقيل من خصوصيات نبينا ﷺ وهو الأصح شيخنا عبارة سم عن الأيعاب والأصح أن العشاء من خصوصياتنا اهـ وأقره ع ش (قوله) ولا ينافيه (أي) ما ورد من أن الصبح (الخ) (قوله) بعد صلاته (ظرف قول جبريل وقوله هذا الخ مقوله) (قوله) ليلة الأسراء) وهي قبل الهجرة بسنة نهاية ومعنى وشيخنا (قوله) لعدم العلم (الخ) ولا احتمال أن يكون صرح له بأن أول

اليه وإن لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الأفعال بسجدة التلاوة والشكر لا شتا لها على فعل واحد هو السجود اهـ وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلان خارجان عن مسمى السجود (قوله) فأنهما ليستا صلاة كصلاة الجنابة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين (قوله) أي المفروضات) لما كان السكت غير الفرض اغتواهم منه شرعاً فسر المراد هنا بقوله أي المفروضات (قوله) وورد أن الصبح (الخ) قال في شرح العباب قيل وهذه الصلوات تفرقت في الأنبياء فالفجر لآدم والظهر لإبراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والعشاء خصت بها هذه الأمة وخالف الرافعي في شرح المستدبر بعض ذلك فجعل الظهر لآدم والمغرب ليعقوب والعشاء لموسى وأورد فيه خبراً والأصح كما مر أن العشاء من خصوصياتنا اهـ (قوله) ولم يجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةها) أي وأصل وجوب الخمس كان معلقاً على العلم بالكيفية وبذلك يندفع ما يتوهم من أنه يلزم من عدم بيان كيفية الصبح تأخير البيان عن وقت الحاجة وإنما كان يصح ذلك لو لم يكن

وخرج بقولي مخصوصة  
سجدة التلاوة والشكر  
فأنهما ليستا صلاة كصلاة  
الجنابة (المكتوبات)  
أي المفروضات العينية  
(خمس) معلومة من الدين  
بالضرورة في كل يوم وليلة  
ولا ترد الجمعة لهما من جملة  
الخمس في يومها كما سيعلم  
من كلامه ولم تجتمع هذه  
الخمس لغير نبينا ﷺ  
وورد أن الصبح لآدم  
والظهر لداود والعصر  
لسليمان والمغرب ليعقوب  
والعشاء لليونس ولا ينافيه  
قول جبريل في خبره الآتي  
بعد صلاته الخمس هذا وقت  
الأنبياء قبلك لا احتمال أن  
المراد أنه وقسم على  
الأجمال وإن اخضع كل  
من ذكر منهم بوقت  
وفرضت ليلة الأسراء ولم  
يجب صبح يوم تلك الليلة  
لعدم العلم بكيفيةها

وجوب الخمس من الظهر نهاية ومغنى وسم (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في مغازبه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل كانت صبيحة ليلة فرضها لما اسرى به وانه صبح بالصلاة جماعة اى لان الاذان لم يشرع الا بعد بالمدينة وان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو باصحابه اى كان متقدما عليهم ومبلغهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة اه سم (قوله ابتدا بالظهر الخ) وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غار حراء بالتفكير في مصنوعات الله واكرام من يمر عليه من الضيفان فكان يتعبد فيه الليالي ذوات العدد واختار التعبد فيه دون غيره لانه تجاه الكعبة وهو يحب رؤيتها ثم وجب عليه وعلينا قيام الليل ثم نسخ في حقنا وحقه أيضا على المعتمد بفرض الصلوات الخمس وهي افضل العبادات البدنية الظاهرة والعبادات البدنية الباطنة كالتمسك والصبر والرضا بالقضاء والقدر افضل منها حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة خير من عبادة ستين سنة وافضل الجميع الايمان شيخنا (قوله فن ثم الخ) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله بذلك) اى بجبريل (قوله وبآية الخ) عطف على قوله بذلك (قوله في البداية الخ) ظرف لقوله تاسى (قوله سميت) الى قول المتن وآخره في النهاية والى قوله واختلفوا في المغنى الا قوله عقب وقوله تدل الى فليس (قوله سميت بذلك) اى سميت صلاة الظهر بلفظ الظهر (قوله اول صلاة ظهرت) اى فى الاسلام فانها اول صلاة صلاها جبريل اماما للنبى والصحابة لكن كان النبى رابطة بينهم وبين جبريل لعدم رؤيتهم له ولا يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم افضل من جبريل قطعاً لانه يضح ان ياتم الفاضل بالمفضول خصوصاً الضرورة تعلم الكيفية ولا يضر ايضا كون جبريل لا يتصف بالذكورة لان شرط الامام عدم الانوثة وان لم تتحقق الذكورة شيخنا (قوله اى الحر) عبارة غير شدة الحر (قوله اى عقب وقت زوالها) مقتضاه ان وقت الزوال ليس من الظهر وعليه فيما اذا وجد هذا الوقت الغير المعتبر من جانب المنتهى فليراجع بصرى وقد يقال يحدد بظهور الزوال لنا بما يأتى من زيادة الظل او حدوثه (قوله اى ميلها الخ) اى الى جهة المغرب نهاية ومغنى (قوله باعتبار ما يظهر لنا الخ) لان التكليف انما يتعاقب به مغنى والجار متعلق بالميل او بزوال الشمس (قوله لا نفس الامر) اى لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لنا بكثير فقد قالوا ان الفلك المحرك لغيره يتحرك في قدر النطاق بحرف متحرك اربعة وعشرين فرسخا ولذلك لما سال رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل هل زالت قال لا نعم فلما ساله لم تكن زالت فلما قال لا تحرك الفلك اربعة وعشرين فرسخا وزالت الشمس فقال نعم شيخنا (قوله فلو ظهر) اى الميل وكذا مر جمع ضمير قوله الآتى ويعلم الخ (قوله لم يضح وان كان) اى التحريم (بعده) اى الميل (قوله وكذا في نحو الفجر) اى وكذا يقال في الفجر وغيره لان مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالاحس نهاية (قوله امر وجودى الخ) هو يشمل ما قبل الزوال وما بعده والفى مختص بما بعد الزوال مغنى زاد شيخنا المراد به خيال الشئ لانه وجودى وقوله لنفع البدن اى بدفع ألم الحر عنه مثلاً (وغيره) اى كالفواكه اه قوله لم كافى الآيات اى قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً قال البيضاوى فانه لا يظهر للحس حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الاجرام ولا يوجد ويتفاوت لا بسبب حررتها اه سم (قوله ويعلم بزيادة الظل الخ) واذا اردت معرفة الزوال فاعتبره بقامتكم او شاخص تقبمه في ارض مستوية وعلم على راس الظل فما زال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان اخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت والشمس عند المتقدمين من

اصل الوجوب معلقا على الكيفية وهنا توجه آخر لعدم وجوب صبح ذلك اليوم وهو ان الخمس انما وجبت على وجه الابتداء بالظهر وحاصله ان الخمس وجبت من ظهر ذلك اليوم ولا يخفى ما بين هذين الوجهين من البون البائن خلافا لمن توهم انهما بمعنى واحد كيف وحاصل الثانى او وجبت ما عدا صبح يوم هذه الليلة حتى لو بين كيفيتها لم تحجب وحاصل الاول او وجبت ما تبين كيفيته في وقته حتى لو بين كيفية الصبح وجبت فتأمل (قوله لعدم العلم بكيفيتها) قد يستغنى عنه بانه فرضت الخمس ما عدا صبح ذلك اليوم ولا يلين كيفيتها كما مر (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في مغازبه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل

فان جبريل لما علمها صلى الله عليه وسلم بصلاته عند باب الكعبة مما يلى الحفرة ثم الى الحجر بالكسر الخمس في اوقاتها مرتين في يومين ابتدا بالظهر اشارة الى ان دينه سيظهر على الاديان ظهورها على بقية الصلوات فمن ثم تاسى ائمتنا بذلك وبآية اقم الصلاة لادولك الشمس في البداية بها فقالوا (الظهر) سميت بذلك لانها اول صلاة ظهرت كما تقرر ولفعلها وقت الظهيرة اى الحر (واول وقته زوال الشمس) اى عقب وقت زوالها اى ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء باعتبار ما يظهر لنا لا نفس الامر فلو ظهر اثناء التحريم لم يضح وان كان بعده في نفس الامر وكذا في نحو الفجر ويعلم بزيادة الظل على ظل الاستواء ان كان والا فيحدثوه (آخره مصير ظل الشئ) هو لغة السترمونه انا فى ظل فلان واصطلاحا امر وجودى خلقه الله لنفع البدن وغيره تدل عليه الشمس

كافي الآية لكن في الدنيا بدليل وظل ومدور لا شمس ثم فليس هو عدمها خلافاً لن ثومهم (مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده في غالب البلاد وقد ينعدم في (١٨ ٤) بعضها كمكة في بعض الأيام واختلفوا في قدره فيها فقليل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقيل

جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوماً وقيل ستة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلهما عقبه وقيل يومان يوم قبل الاطول بستة وعشرين يوماً ويوم بعده بستة وعشرين يوماً عدا الأخير والأول غلط والذي بينهما اثمة الفلك هو الأخير وقول أصحابنا أن صنعاء كمكة في ذلك لا يوافق ما حرره ائمة الفلك لأن عرض مكة أحد وعشرون درجة و عرض صنعاء على ما في زيج ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقريباً فلا ينعدم الظل فيها إلا قبل الاطول بنحو خمسين يوماً وبعده بنحوها أيضاً وقد بسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح العباب ولها وقت فضيلة أول الوقت وجواز إلى ما يسمع كله ثم حرمة ونوزع فيه بأن المحرم التأخير إليه لا يقاها فيه ويرد بان هذا لا يمنع تسميته وقت حرمة بذلك الاعتبار وضرورة وسياق وهذه الأربعة تجرى في البقية وعذر وهو وقت العصر لمن يجمع واختياره وهو وقت الجواز (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله سوى ظل الاستواء أي عقبه هو

أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محقق المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفخها شيخنا ومغني (قوله ولا شمس ثم) أي في الجنة (قوله فليس الخ) تفرع على وجود الظل في الجنة مع أنه لا شمس فيها (قوله أي الظل الموجود الخ) أي فلا إضافة لادنى ملاسمة وإلا فالزوال لا ظل له بل الظل للشيء عنده شيخنا (قوله وقد ينعدم) أي ظل الاستواء (قوله في قدره) أي الانعدام (قوله فقليل يوم واحد هو الخ) اقتصر عليه النهاية والمغني (قوله أحد وعشرون) الأولى إحدى وعشرون (قوله ولها) إلى قول المتن ويبقى في النهاية والمغني إلا قوله أي عقبه هو وقوله فلو فرض إلى ذلك (قوله ولها وقت فضيلة الخ) عبارة شيخنا ولها ستة وأوقات وقت فضيلة أي وقت لا يقاها الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو أول الوقت بحيث يقع الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها ولا جاهها ولو كان كما مضبوطه في المغرب ووقت اختيار أي وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وأن دخل معه إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فيكون مساو بالوقت الجواز الآتي وقيل إلى نصفه كما حكاه الخطيب عن القاضي وهو ضعيف وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز لإيقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وأن دخل معه ومع وقت الاختيار إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فالثلاثة تدخل معا يخرج وقت الفضيلة ولا يستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة إلى القدر المذكور فيها متحدان ابتداء وانتهاء وليس له وقت جواز بكرهه ووقت حرمة أي وقت يحرم التأخير إليه فالإضافة فيه لادنى ملاسمة وإلا فإيقاع الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسعها وأن وقعت اداء بان ادرك ركعة في الوقت فهو اداء مع الاثم ووقت ضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر التكبير فأكثر فتجب هي وما قبلها إن جمعت معها وقت عذراى وقت سببه العذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير اه (قوله أول الوقت) قال القاضي إلى أن يصير ظل الشيء مثل ربعه مغني (قوله ثم حرمة) وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها مغني ونهاية (قوله لا يمنع تسميته الخ) كيف والإضافة بكسب فيها أدنى ملاسمة سم (قوله ونوزع فيه الخ) وتظهيره بحرى في وقت الكراهة كذا في النهاية أقول ويرد بتظهير ما ربه في وقت الحرمة بصرى (قوله واختيار الخ) ليس هذا وقام مستقلاً فواجه عده على أن صدق وقت الاختيار عليه محل تأمل إذ هو وقت يختار عدم التأخير عنه مع تأتية فيه فيما يظهر من كلامهم بصرى (قوله ظهور ذلك) أي معرفة المصير المذكور عبارة النهاية والمغني معرفة وقت العصر اه والمال واحد (قوله وهي من وقت العصر) وقيل من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما مغني زاد شيخنا وينبني على القول بانها من وقت الظهر أن الجمعة لا تفوت حينئذ وعلى الأول والأخير تفوت اه (قوله وهي من وقت العصر) مناف لما قدمه من أن الأحكام لا تناط إلا بما يظهر لنا إذ مقتضاه أن الزيادة قبل الظهور ليست من العصر بصرى وقد يجاب بأن مفاد كلام الشاعر تعسر الظهور لا تعذره واستحالة عادة (قوله فلو فرض مقارنة تحرمة لها الخ) أن اراد به أن التحريم قارن الزيادة الغير الظاهرة باعتبار ما يظهر لنا أي باعتبار ما نظنه بأن اتصل بتمام التحريم ظهوره وظهر في اثنا عشر فهو مطابق للمفرع عليه غير أن فيه المناقاة المذكورة وأن اراد أن التحريم قارن الزيادة الظاهرة لنا فغير مطابق للمفرع عليه وأن سلم من المناقاة المذكورة بصرى (قوله في عرض الشراك) بالكسر اسم للسير الرقيق بظاهر النعل عرش

به كانت صبيحة ليلة فرضها لما أسرى به وإنه صيبح بالصلاة جامعة أي لأن الأذان لم يشرع إلا بعد بالمدينة وأن جبريل صلى الله عليه وسلم هو صاحبها أي كان متقدماً عليهم ومباغتهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة وبذلك يعلم الرد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة فخصه ذلك باطل اه (قوله) كما في الآية أي قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً قال البيضاوى فإنه لا يظهر للحس حق تطلع فيقع ضوءه على بعض الأجرام ولا يوجدون تفاوت إلا بسبب حركتها (قوله لا يمنع تسميته) كيف والإضافة

(أول وقت العصر) لكن لا يسكاد يتحقق ظهور ذلك إلا بأدنى زيادة وهي من وقت العصر (في) فلو فرض مقارنة تحرمة لها باعتبار ما يظهر لنا صح تظهير ما قالوه في عرض الشراك أن فعل الظهر لا يسن تأخير عنه والتأخير

في خبر جبريل لمصير النبي . مثله ليس للاشتراط بل لان الزوال لا يبين بأقل من قدره عادة فان فرض تبينه بأقل منه عمل به وذلك ما في حديث جبريل وسنده صحيح وصلى في العصر حين كان ظله أى الشئ مثله ولا ينافيه قوله وصلى في (٤١٩) الظهر حين كان ظله مثله لان معناه فرغ

منها حينئذ كما شرح في العصر في اليوم الاول حينئذ فلا اشتراك بين الوقتين لخبر مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس مالم يحضر العصر (وبقي) وقته (حتى تغرب) الشمس للخبر الصحيح وقت العصر مالم تغرب الشمس سميت بذلك لمعاصرتها للغروب كذا قيل ولوقيل لتناقص ضوء الشمس منها حتى يفنى تشبيها بتناقص الغسالة من الثوب بالعصر حتى تفنى لكان أوضح (والاختيار ان لا تؤخر) بالفوقية (عن) رقت (مصير الظل) للشئ (مثالين) سوى ظل الاستواء إن كان لان جبريل صلاها به في ثاني يوم حينئذ ولها غير الاوقات الاربعة السابقة وقت اختيار وهو هذا وقت عذر وهو وقت الظهر لمن يجمع ووقت كراهة بعد الاصفرار فواقها سبعة وزيد ثامن علي ضعيف وهو صلاتها فيه بعد افسادها فانها قضاء عند جمع ومع ضعفه ولا يختص بالعصر وهي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به من غير معارض فهي أفضل الصلوات وتليها الصحيح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من

(في خبر جبريل الخ) وهو أنى جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد رآه الشراك نهاية ومعنى (قوله مثله) أى مثل عرض الشراك (قوله ذلك) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وذلك) راجع لما في المتن وهو دخول وقت العصر بالمصير المذكور (قوله ولا ينافيه) أى ما في حديث جبريل وصلى في العصر الخ (قوله سميت بذلك) أى سميت صلاة العصر بلفظ العصر (قوله لمعاصرتها الخ) أى مقارنتها لقوله فلان عاصر فلانا إذا قارنه لكن المراد بالمقارنة هنا المقاربة شيئا قول المتن (والاختيارات لا تؤخر الخ) وسمى مختار الاختيار على ما بعده أو الاختيار جبريل إياه نهاية زاد المغنى وقوله فيه الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وقال الاصطخري يخرج وقت العصر بمصير الظل مثليه ووقت العشاء بالثلث والصحيح بالاسفار لظاهر بيان جبريل السابق وأجيب عنه بما تقدم اهـ (قوله سوى ظل الاستواء) الى قوله من غير معارض في النهاية والمغنى (قوله به) أى بالنبي ﷺ و (قوله حينئذ) أى حين مصير ظل الشئ مثليه (قوله بعد افسادها) أى عمدا نهاية ومعنى (قوله فانها قضاء الخ) والاصح انها أداء كما كانت قبل الشروع فيها نهاية ومعنى أى فلا يجب فعلها فورا وإن أوقع ركعة منها في الوقت فاداء وإلا فقه القضاء عـ شـ (قوله لصحة الحديث به) وقرأة عائشة رضی الله تعالى عنها وإن كانت شاذة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر شيخنا (قوله وهي الصلاة الوسطى) أى على الاصح من أقوال شيخنا (قوله فهي أفضل الخ) عبارة شيخنا وأفضل الصلوات صلاة الجمعة ثم عصرها ثم صبحها ثم صبح غير هاتم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وظاهر كلامهم استواء كل من هذه الثلاثة في الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه وأفضل الجماعات جماعة الجمعة ثم جماعة صبحها ثم جماعة صبح غير هاتم جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة المغرب اهـ (قوله لانها فيهما أشق) لا يقال هذا المعنى موجود في أصل فعلهما لان المشقة إنما زادت بالذهاب الى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضى ذلك الذهاب سم (قوله عادت) أى لو عادت الشمس (قوله عاد الوقت) أى وجب إعادة المغرب إن كان صلاها ويجب على من أفطر في الصوم الامساك والقضاء تبين انه أفطر نهارا ومن لم يكن صلى العصر يصليها أداء وهل بأثم بالتأخير بلا عذر الى الغروب الاول أو يبتين عدم اثمه الظاهر الثاني حلبي اهـ بجريـ في كلامهم الميل الى ذلك كله إلا الاخير فال فيه الى الاثم وهو الظاهر الموافق لقواعد المذهب (قوله وانه الخ) عطف على خلافه (قوله عنده) أى عند وقته المعتاد (قوله وما ذكره اخر ابعيد) قال في شرح العباب وسياق انها تأخرت له ﷺ عن الغروب ساعة فيمتمد الوقت لغروبها وإن جاوز حد المعتاد خلافا لما يوهمه كلام الزركشي ايضا اهـ وقد يتجه انه حيث طال الليل أو اليوم فإن لزوم من طوله فوات نهار أو ليل قدر وإلا بان لم يفت شئ من ليالى الشهر ولا أيامه لم يقدر لانه ليلة

يكفى فيها أدنى ملايسة (قوله لان معناه فرغ منها حينئذ) ما المانع من حمله على ظاهره لان مجرد كون ظل الشئ مثله لا يخرج به وقت الظهر إذ لا بد من قدر ظل الاستواء ايضا وهو قد يسع الظهر فليتأمل اللهم إلا ان يكون هذا الكلام على التنزل وتسلم ان المراد حين كان ظله مثله أى سوى ظل الاستواء لا بظل الاستواء (قوله لانها فيهما أشق) لا يقال المعنى الذى أوجب أنها فيهما أشق موجود في أصل فعلهما لان هذا ممنوع لان المشقة إنما زادت بالذهاب الى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضى ذلك الذهاب (قوله عاد الوقت) فيه إبحاث منها ان الظاهر ان حاصل عود الوقت انه زيد في ذلك اليوم زيادة وان تلك الزيادة لا تنقص من الليلة الآتية ومنها انه إذا قلنا عاد الوقت فهل يلزم من كان صلى المغرب بعد الغروب ان يصليها بعد الغروب الثاني لانه بعد ما تبين بقاء النهار وهل يلزم من كان أفطر في صوم الفرض الامساك والقضاء لتبين أنه أفطر نهارا أو لا يلزم واحدهما مذكرو العود لما هو بالنسبة لغیر ذلك ومنها ان من لم يكن صلى العصر يصليها أداء وان اثم بتعمد تأخيرها بلا عذر الى الغروب الاول كما هو ظاهر في ذلك كله نظر (قوله وما ذكره اخر ابعيد الخ) قال في

الأدلة وإنما فضلو اجماعة الصبح والعشاء لانهما فيهما أشق (فرع) عادت بعد الغروب عاد الوقت كما ذكره ابن العماد وقضية كلام الزركشي خلافاً انه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وإن كانت موجودة وما ذكره آخر ابعيد وكذا ولا

فالأوجه كلام ابن العماد ولا يصح كون (٤٢٠) عودها معجزة له صلى الله عليه وسلم كما صرح حديثنا وقعة الخندق خلافا لمن زعم ضعفه

واحدة زيد فيها أو يوم واحد كذلك بخلاف أيام الدجال لأنه فات فيها عدد من الأيام والليالي سم بحذف (قوله فالأوجه الخ) ليجب على من صلى المغرب إعادتها بعد الغروب وعلى من افطر قضاء الصوم على ما قاله المحشى ونقل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء الصوم لأن هذا بمنزلة من أكل ناسيا ويجب عليه الإمساك اتفاقا شيخنا ومرآنا ما وافقه جميعه إلا ما نقله عن الشيخ سلطان (قوله حديثا) أى حديث عود الشمس والتأنيث مكتسب من المضاف إليه (قوله لأن المعجزة الخ) متعلق بقوله ولا يصح (قوله بل عودها) أى بدعائه صلى الله عليه وسلم وقوله لا لذلك أى ليصلى على العصر أداء وقوله لا شغاله الخ أى فكره أن يوقظه ففاتته صلاة العصر يجزى (قوله بنومه صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه ولا يتم وصلى بالإيماء سم أقول ولعله اجتمع دجواز التأخير بل إفضليته بما قد يؤدى إلى إيقاظه صلى الله عليه وسلم (قوله لمعرفه وقت العصر) ما وجه تخصيص العصر سم (قوله جاء فى حديث) إلى المتن فى النهاية (قوله والمغرب يغروها) ولو غربت الشمس فى بلد فصلى المغرب ثم سافر إلى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية وبأتى فى الشرح خلافة (قوله وبه يعلم أنه يدخل الخ) قضية سكوتها عن وقت الصبح أنه لا ينزل طلوعها من المغرب بمنزلة طلوعها من المشرق فلا تجب صلاة الصبح فى ذلك اليوم (قوله فحينئذ قياس ما يأتى الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه إنها ليلة واحدة طال فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمل سم وفيه نظر إذا ظاهرا أن المدار على مضى قدر يجب فيه الصلاة بدونها (قوله أنه يلزمه قضاء الخمس) وعليه فيسن البداءة فيما يظهر بالصبح ثم بما بعده على الترتيب فإن الفرض يقتضى ترتيبها كذلك وسيأتى أن الترتيب فى قضاء الفواتى مندوب بصرى قول المتن (والمغرب) سميت بذلك لفعلمها عقب الغروب نهاية ومغنى فالعلاقة المجاورة شيخنا (قوله يدخل) إلى قوله ويؤخذ فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله صفة إلى خرج (قوله ويعرف) أى للغروب (قوله فى العمران والصحارى التى بها الخ) أى ويكفى فى غيرهما تكامل سقوط القرص فقط شيخنا (قوله من غرب الخ) أى الغروب ما خروا من غرب بفتح الراء إذا بعده مغنى ونهاية (قوله صفة كاشفة) الأولى مؤكدة سم على حجب أقول بل الأولى لازمة وهى التى لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهى المبينة للحقيقة موصوفها وهى هنا ليست كذلك فالتعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الأخرى وأما المؤكد فأنها

شرح العباب وسيأتى أنها تأخرت له صلى الله عليه وسلم عن الغروب ساعة قيمتد الوقت لغروها وإن جاوز حد المعتاد خلافا لما يوهى كلام الزركشى أيضا هو قد يؤيد ما ذكره من تقدير غروها ما تقر فى أيام الدجال إلا أن يفرق بأن الشارع أمر بالتقدير فى أيام الدجال لا فى هذا بدليل أنه لم يأمر بصلاة المغرب قبل الغروب ولو أمر بذلك لنقل ثم رأيت قوله لا فى قبيل بكره ويجزى ذلك فيما لو مكثت الشمس طاعة عند قوم مدة اه وهو يخالف ما نقلناه عن شرح العباب على وفق استيعاده هنا ما ذكره آخر من امتداد الوقت لغروها وقد تمنع المخالفة بتصور ما هنا بما إذا امتد النهار إلى أن لم يفت الليل وما يأتى بما إذا امتد بحيث كان امتد قدر يوم وليلة وقد يتجه أنه حيث طال الليل أو اليوم فإن لزوم من طوله فوات نهار أو ليل قدر والآن لم يفت شئ من ليالى الشهر ولا أيام لم بقدر لأنه ليلة واحدة زيد فيها عدد من الأيام والليالي فإيتا مل فقد يتوقف فيما قلناه بأن هذا الفرق إنما يظهر إن كان الشهر الذى فيه اليوم الذى كجمعة ينقص عددا أيامه الباقية بقدر الجمعية والوجه اتجاه هذا الفرق وإن أيام الدجال إنما كان فيها ما بينته فى الحديث لأنه لم يوجد فيها شهر متميز الطرفين فإن بعض أيامه كجمعة مثلا مع تحقق عددا أيامه ما لو كان فيها شئ. كذلك فالوجه عدم التقدير فإيتا مل (قوله بنومه صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه ولا يتم وصلى بالإيماء (قوله لمعرفه وقت العصر) ما وجه تخصيص العصر (قوله قياس ما يأتى الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه إنها ليلة واحدة طال فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمل سم (قوله كاشفة) الأولى مؤكدة

أو وضعه وكذا صرح أنها حجبست له عن الغروب شاعة من نهار ليلة الاسراء لأن المعجزة فى نفس العود وأما بقاء الوقت بعودها فبحكم الشرع ومن ثم لما عادت صلى على العصر أداء بل عودها لم يكن إلا لذلك لا شغاله حتى غربت بنومه صلى الله عليه وسلم فى حجره قال ابن العماد ويحتاج لمعرفة وقت العصر إذا طلعت من مغربها اه وأقول جاء فى حديث مرفوع أنها إذا طلعت من مغربها تسير إلى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها وبه يعلم أنه يدخل وقت الظهر برجوعها لأنه بمنزلة زوالها ووقت العصر إذا صار ظل كل شئ مثله والمغرب يغروها وفى هذا الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف إلا بعد مضيتها لأنها ما على الناس فحينئذ قياس ما يأتى فى التنبيه الآتى أنه يلزمه قضاء الخمس لأن الزائد ليلتان فيقدر أن عن يوم وليلة وواجبها الخمس (والمغرب) يدخل وقته (بالغروب) أى غيبوبة جميع قرص الشمس وإن بقي الشعاع ويعرف فى العمران والصحارى التى بها جبال بزوال الشعاع من أعالي المحيطان والجبال من

غرب بعد (ويبقى) وقتها (حتى يغيب الشفق الآخر فى القديم) للإحاديث الصحيحة الصريحة فيه والآخر صفة كاشفة تجامع



إذا الشفق حيث أطلق إنما ينصرف للأحر وخرج به الأصفر والأبيض ولولم يغب أولم يكن بمحل اعتبار حينئذ غيبته بأقرب محل إليه ولها غير الأربعة السابقة وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع وقت اختيار وهو وقت الفضيلة لنقل الترمذي عن العلماء من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخيرها عن أول الوقت ويؤخذ منه إذ من هؤلاء القائلون بالجديد كراهة هذا التأخير حتى على الجديد وحينئذ فلا يتصور عليهما أن لها وقت جواز بلا كراهة وكأنه لأن في وقتها من الخلاف ما ليس في غيره فإن قلت يأتي في ضبطه وقت الفضيلة ما يفهم منه أنه يقرب من وقت الجواز هنا على الجديد قلت ادعاء قرينه منه ممنوع إذا المعترف في وقت الجواز على الجديد زمن ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وإن ندر وهذا يقرب من نصف وقتها على القديم وفي وقت الفضيلة عليهما ما يحتاجه بالفعل وهو ينقص عن ذلك بكثير في تصور حتى على الجديد وقت فضيلة أول الوقت وما فضل عنه كراهة فتأمل (وفي الجديد ينقضي بمعنى قدر) زمن (وضوء) وغسل وتيمم وطلب خفيف

تجامع كلام اللازمة والكاشفة عن (قوله إذا الشفق الخ) في إثباته المطلوب نظر رسم (قوله ولولم يغب أو يكن) أي لولم يغب الشفق الأحمر حتى يطالع الفجر أو لم يوجد أصلاً شيخنا (قوله اعتبر حينئذ الخ) يأتي ما يتعلق به (قوله ولها غير الأربعة الخ) عبارة النهاية والمعنى ولها خمسة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يغب الشفق ووقت عذر وقت العشاء لمن يجمع وقت ضرورة وقت حرمة وقول الأسوي نقلاً عن الترمذي ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجذب يظهر مرعاة للقول بخروج الوقت أنه صار ستة عبارة شيخنا والراجح أن لها سبعة وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهي بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها فالثلاثة هنا تدخل معها وتخرج معها ويدخل بعدها الجواز بكراهة مرعاة للقول بخروج الوقت وإن كان ضعيفاً إلى أن يبيح من الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير فإن زدت وقت الادراك وهو الوقت الذي طرات الموانع بعده بحيث يكون مضي من الوقت ما يسع الصلاة وطهرها كانت ثمانية أحوال عرش قوله لم وقت فضيلة واختيار عدها واحداً الاتحاد بها بالذات ولذا جعل أوقاتها خمسة ولك أن تجعلها ستة لاختلاف وقتي الفضيلة والاختيار بحسب المفهوم سم على المنهج اهـ (قوله عن أول الوقت) أي عن وقت الجذب نهاية ومعنى (قوله ويؤخذ منه) أي من هذا المنقول (قوله من هؤلاء) خبر مقدم لما بعده (قوله بالجديد) لعل الصواب هنا في قوله الاتي على الجديد القديم (قوله كراهة الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله فلا يتصور الخ) هذا يدل على أن وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما شمله سم (قوله عليهما) أي الجديد والقديم (قوله وكأنه) أي عدم تصور ذلك (قوله فإن قلت الخ) كان حاصل السؤال أنه لا يتأتى الكراهة في وقت الجواز لأنه وقت فضيلة ولا كراهة فيه سم (قوله هنا) أي في المغرب (قوله ما يحتاجه الخ) أي زمن ما يحتاجه الخ (قوله بالفعل الخ) ذكر فيما سياتي في مبحث التعجيل ما قد يتنافيه فراجع ويحاجب بعدم التنافي كما يظهر بالتأمل لأن ما فعله قبل الوقت الآتي ذكره قد احتاج إليه بالفعل في الجملة ولو كان قد فعله قبل بخلاف ما لم يحتاج إليه وإن كان قد يحتاج إليه بصرى (قوله وضوء وغسل وتيمم) ينبغي اعتبار قدر الثلاثة لأنه قد يحتاج إليها ولو ندرنا في بعضها بل ينبغي اعتبار قدر أربع تيممات لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأعضاء وضوءه الأربعة علل غير عامة لغیر الرأس وعامة للرأس وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل يدورجل بتيمم وتيمم سابع لعل في غير أعضاء الوضوء فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر الوضوء والغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأعضاء فليتأمل فإن ذلك قد يشكل لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بحت وقرض يستغرق الوقت فإن اعتبر مع ذلك أو وحدها لزم امتداد الوقت إلى انقضاء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن القول بذلك سم وفي عرش نحوه

وقوله إذا الشفق الخ في إثباته المطلوب نظر (قوله أو بقى) قد يقال هو بمعنى المعطوف عليه (قوله فلا يتصور عليهما أن لها وقت جواز) هذا يدل على أن وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما شمله (قوله فإن قلت الخ) كان حاصل السؤال أنه لا يتأتى الكراهة في وقت الجواز لأنه وقت فضيلة ولا كراهة فيه تأمل (قوله وضوء وغسل وتيمم) ينبغي اعتبار قدر الثلاثة لأنه قد يحتاج إليها ولو ندرنا في بعضها فإن الوضوء من سنن الغسل وإن كفى الغسل عنه وقد يكون بأعضاء وضوءه علة تحوج للتيمم بل ينبغي اعتبار قدر أربعة تيممات لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأعضاء وضوءه الأربعة أربع علل غير عامة لغیر الرأس وعامة للرأس وينبغي أن ينقص من زمن الوضوء والغسل قدر التيممات لسقوط غسل ما تيمم عنه منها وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل يدورجل بتيمم فاذا كانت العلة في كل من اليدين والرجلين استحب أربع تيممات وتيمم سابع لعل في غير أعضاء الوضوء فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر الوضوء والغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأعضاء فليتأمل فإن ذلك قد يشكل لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بحت وقرض يستغرق الوقت فإن اعتبر مع ذلك أو وحدها لزم امتداد الوقت إلى انقضاء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن

ولإزالة خبث يعم البدن  
والثوب والمحل ويقدر  
مغاط (وستر عورة)  
واجتهاد في القبلة (وأذان)  
ولو في حق امرأة على  
الأوجه لأنه يندب لها  
اجابته (واقامة) والحق بهما  
سائر سنن الصلاة المتقدمة  
عليها كتعمم وتقص  
ومشي لمحل الجماعة وأكل  
جائع حتى يشبع (وخمس  
ركعات) بل سبع لندب  
ثنتين قبلها أيضا لأن  
جبريل صلاها في اليومين  
في وقت واحد وجوابه  
أن المبين فيه إنما  
هو أوقات الاختيار وقد  
تقرر أن وقت اختيارها  
هو وقت فضيلتها على أنه  
متقدم بمسكة وهذه  
الاحاديث متأخرة بالمدينة  
فقدمت لاسيما وهي أكثر  
رواة وأصح اسنادا  
واستثبت هذه الأمور  
لتوقف بعضها على دخوله  
وعدم وجوب تقديم  
باقيها والعبرة في جميعها  
بالوسط المعتدل من فعل  
كل إنسان واستشكل  
الجديد باتفاقهم على جمع  
التقديم فيه ومن شرطه  
وقوع الثانية في وقت  
الاولى وأجيب بأن  
الوقت السابق يسعها  
سيما ان قدمت تلك  
الأمور على الوقت (ولو

(قوله وإزالة خبث الخ) أي واستنجا. وتحفظ دائم حدث نهاية (قوله ويقدر مغاطا) أي لأنه قد يقع سم  
(قوله وتقص) أي ولو للتجمل ع ش (قوله حتى يشبع) أي الشبع الشرعي نهاية ومعنى وهو يقدر تلك  
البطن ولا يكفيه لقيمت يكسرها حدة الجوع كاصوبه في التقطيع ولا يعبر الشبع الزائد على الشرعي  
نهاية ومعنى لأن هذا مذموم شيخنا (قوله بل سبع) إلى المتن في المغني وكذا في النهاية الا قوله من فعل كل  
إنسان (قوله بضاً) أي كندب ثنتين بعد المغرب (قوله صلاها في اليومين الخ) أي بخلاف غير هاتين (قوله  
لأن المبين فيه) أي في حديث جبريل (قوله إنما هو أوقات الاختيار الخ) أي وأما الوقت الجائز وهو محل  
الزراع فليس فيه تعرض له معنى ونهاية (قوله على أنه) أي خبر جبريل (قوله وهذه الاحاديث) أي احاديث  
القديم (قوله واستثبت هذه الأمور) أي استثنى معنى قدر هذه الأمور على الجديد للضرورة كردى (قوله  
هذه الأمور) أي السابقة على قول المتن وخمس ركعات عبارة المحلى وللحاجة على فعل ما ذكر معها اعتبر معنى  
قدر زمنه اه (قوله على دخوله) أي الوقت سم (قوله من فعل نفسه) وافقه المغني دون النهاية وسم  
وشيخنا فقالوا والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتمد لا من فعل نفسه خلافا للقول  
والالزم أن يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظيره اه (قوله على جمع التقديم فيه) أي على  
جوازها في وقت المغرب (قوله ومن شرطه) أي شرط صحة الجمع (قوله وقوع الثانية الخ) قضيتها أنه لا بد لصحة  
جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة في وقت الاولى وفي المنهج شرحه في باب صلاة المسافر مانصه ورابعها  
أي شروط التقديم دوام سفره إلى عقده ثانية فلو أقام قوله فلا جمع لزوال السبب اه وعليه فيحتاج للفرق  
بين الوقت والسفر وفي حاشية سم على حجج عن شرح العباب ما حاصله اشتراط كون الثانية بتأمرها في  
الوقت وذكرك عن والدهم انه ردوا كتنى بادر الكمادون الركعة قال وسبقه إليه الروياني وإطال في تقريره  
وذكر في حاشيته على المنهج أن مر اعتمده وعليه فلا فرق بين الوقت والسفر وحينئذ فيسقط السؤال من  
اصله ع ش (قوله بأن الوقت يسعها) أي وقوع الاولى تامة ووقوع عقد الثانية على المعتمد ع ش  
أي على المعتمد مر في غير نهاية وإلا فتعبر النهاية هنا كالمغني والشارح كالصرح في اشتراط وقوع  
الثانية كاملة (قوله سيان قدمت الخ) فان فرض ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع معنى  
ونهاية قول المتن (ولو شرع) أي في المغرب نهاية (قوله على الجديد) إلى قوله ولا ظهور الخ في النهاية إلا قوله  
كذا اطلقوه إلى المتن وكذا في المغني إلا قوله إلا لاجل الجمع (قوله وقد بقي منه ما يسعها) قال في شرح العباب أي أقل

القول بذلك (قوله ويقدر مغاطا) أي لأنه قد يقع (قوله على دخوله) أي الوقت (قوله من فعل كل) هذا  
يوجب اختلاف الوقت (قوله وأجيب بأن الوقت السابق يسعها الخ) عبارة الاسنوى فان قيل الجمع بين  
المغرب والعشاء تقديم جائز ومن شرط صحة الجمع أن يقع أداء الصلاتين في وقت إحداهما وذلك يدل على أن  
وقت المغرب لا ينحصر فيما ذكرتم فقلنا لا يلزم فان الوقت المذكور يسع الصلاتين خصوصا إذا كانت  
الشرائط عند الوقت مجمعة فيه فان فرضنا ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع لفوات شرطه  
وهو وقوع الصلاتين في وقت إحداهما واجاب القاضي حسين باننا لا نسلم أن شرط صحة الجمع ما ذكرتم بل  
شرطه أن تؤدي إحدى الصلاتين في وقتها ثم توجد الأخرى عقبها وهذا الجواب ضعيف كما قاله في شرح المهذب  
فانه نظير من جمع بين الظهور والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقعت الظهر قبل غروب الشمس والعصر بعد  
الغروب وهو لا يجوز اه ثم نقل جوابا آخر عن الكفاية ورده فراجع (قوله وقد بقي منه ما يسعها) قال في  
شرح العباب أي أقل مجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر وإن لم نقل بما مر عن  
القول في المغرب لوضوح الفرق بينهما إذا مدار هنا على أن يشرع وقد بقي من الوقت ما يمكن فعلها فيه من غير  
إثم بل حقه لعدم تقصيره حينئذ بخلاف ما إذا لم يبق ذلك لأنه مقصر فيلزمه المبادرة إلى ما يمكنه فيها في الوقت  
ويجزم عليه المدا انتهى وقوله بخلاف ما إذا لم يبق ظاهره وإن كان له عذر في الوصول لذلك الحد كنوم جائز

وإلا لم يجز المدكذ أطلقوه  
 وبه يندفع بحث بعضهم  
 أن من أدرك ركعة لزمه  
 المبادرة بإيقاع ما يمكنه منها  
 في الوقت أو دون ركعة لم  
 يلزمه ذلك (ومد) في صلاته  
 المغرب وهي مثال إذسائر  
 الخمس إلا الجمعة كذلك  
 بقراءة أو ذكر بل أو سكوت  
 كما هو ظاهر (حتى) خرج  
 وقتها على الجديد جاز قيل  
 بلا خلاف فلا كراهة ولا  
 خلاف الأولى أو حتى غاب  
 الشفق جاز (له ذلك المدمن  
 غير كراهة لكنه خلاف  
 الأولى (على الصحيح) وإن  
 لم يقع منها ركعة على المعتمد  
 لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها  
 الاعراف في الركعتين  
 كليهما وأن الصديق رضى  
 الله تعالى عنه طول في الصبح  
 فقيل له كادت الشمس أن  
 تطلع فقال لو طاعت لم تجدنا  
 غافلين وظهر شذوذ  
 المقابل قطع في غير هذا  
 الكتاب بالجواز نعم يحرم  
 المد إن ضاق وقت الثانية  
 عنها ويظهر أن مثله مالم  
 كان عليه فائتة فورية  
 وسيأتي آخر سجود السهو  
 بسط يتعلق بذلك فراجع  
 قلت القديم أظهر والله  
 اعلم بل هو جديد لأن  
 الشافعي رضى الله عنه  
 علق القول به في الاملاء  
 على صحة الحديث وقد صحت فيه أحاديث

يجزى من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر وإن لم يقل بما سر عن الففال في المغرب  
 لظهور الفرق بينهما أه سم (قوله) وإلا لم يجز أى وإن لم يبق ما يسعها (قوله) وبه يندفع (الخ) أى بل  
 يلزمه المبادرة في صورتين وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر لكن ينبغي أن يحل في الثانية إذا تعمد  
 التأخير فإن كان بعذر كنوم قبل الوقت إلى أن يبق منه دون ركعة فينبغي عدم وجوب المبادرة سم (قوله)  
 لزمه المبادرة) هل يقتصر على أقل واجب سم (قوله) ومد في صلاته المغرب (الخ) خرج به مجرد الاتيان بالسنن  
 بأن بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سننها فإن الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الأولى  
 كما صرح به الأنوار وظاهر كلامه أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوى  
 المنقول عنه في هذه المسئلة لكن قيده مر بأدراك ركعة سم على حجج أه ع ش (قوله) إلا الجمعة) فيمتنع  
 تطويلها إلى ما بعد وقتها بخلاف أن وقف صحتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غير هاتين قال غ ش  
 قوله مر فيمتنع الخ ينبغي إلا في حق من لا تلزمه سم على حجج وعليه فتعقل بظهور الخروج الوقت أه (قوله)  
 على المعتمد) نعم يظهر أن إيقاع ركعة فيه شرط لتسميتها مؤداة ولا فتكون قضاء لا ائتم فيه نهاية ومعنى (قوله)  
 فرائضها (الخ) عبارة المغنى كان يقرأ فيها الخ وقراءته صلى الله عليه وسلم تقرب من مغيب الشفق لتدبر لها  
 أه (قوله) شذوذ المقابل) أى للصحيح (قوله) نعم يحرم المداخ (فرع) شرع في المغرب مثلاً وقد بقي من  
 وقتها ما يسعها ومد إلى أن بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل العشاء  
 مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من المغرب ركعة في وقتها فلا يجب بل لا يجوز قطعها لأنها مؤداة وقد بين  
 أن لا يكون كذلك فيجب قطعها لأنها حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها إذا خيف فوت الحاضرة على ما يأتي  
 فيه نظر سم على حجج أقول لا يبعد إلحاقها بالفائتة في وجوب القطع إذ خاف فوت الحاضرة ع ش  
 وظاهر اختيار الشق الأول من وجوب القطع مطلقاً (قوله) إن ضاق الخ) أى إلى أن ضاق الخ سم وع ش  
 (قوله) بل هو جديد) أى كأنه قديم نهاية ومعنى (قوله) في الاملاء (الخ) أى وهو من الكتب الجديدة نهاية  
 ومعنى (قوله) اسم لا أول الظلام) ظاهره فقط وقال المحشى يعنى البرماوى أى اسم للظلام من أول وجوده عادة  
 وظاهره يشمل غير أول الظلام شيخنا قول المتن (بمغيب الشفق الخ) (تنبيه) قد يشاهد غروب  
 الشفق الآخر قبل مضى الوقت الذى قدره الموقتون فيه وهو عشرون درجة قبل العبارة بما قدره أو بالمشاهدة  
 وقاعدة الباب وكذا الأحاديث تقتضى ترجيح الثانى والاجماع القعلى يرجع الأول وكذا يقال فيما لو مضى  
 ما قدره ولم يغيب الشفق الآخر فتح الجواد لابن حجج والمعتمدان العبارة بالشفق لا بالدرج ولا يعمل  
 بقولهم مداينى أه يجزى (ته لافعلها فيه) أى لفعل الصلاة في ذلك الوقت فالعلاقة الحالية والمحلية شيخنا

فايراجع (قوله) وإلا لم يجز) أى وإن لم يبق ما يسعها وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر (قوله) وبه يندفع  
 بحث بعضهم (الخ) أى بل يلزمه المبادرة في صورتين لكن ينبغي أن يحل في الثانية إذا تعمد التأخير فإن كان  
 بعذر كنوم قبل الوقت إلى أن يبق منه دون ركعة فينبغي عدم الوجوب (قوله) لزمه المبادرة) هل يقتصر على  
 أقل واجب (قوله) ومد إلى أن قال بقراءة أو ذكر الخ) خرج مجرد الاتيان بالسنن بأن بقي من الوقت ما يسع  
 جميع واجباتها دون سننها فإن الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الأولى كالمندوب صرح في الأنوار  
 بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسننها لفات الوقت ولو اقتصر على الأركان تقع في الوقت بأن  
 الأفضل أن يتم السنن أه وظاهره أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوى المنقول  
 عنه هذه المسئلة كما بيناه آخر سجود السهو لكن قيدهم بأن يدرك ركعة (فرع) شرع في المغرب مثلاً وقد  
 بقي من وقتها ما يسعها ومد إلى أن بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل  
 العشاء مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لأنها مؤداة  
 وبين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لأنها حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها إذا خيف  
 فوت الحاضرة على ما يأتي فيه نظر وظاهره حرمة المدا إلى أن بقي من وقت الثانية ما لا يسعها (قوله) إلا الجمعة

من غير معارض (والعشاء) يدخل وقتها وهي بكسر العين والمدلثة لاسم لاول الظلام وسميت به الصلاة لفعليها حيثئذ (مغيب الشفق) الاجر لما مر وينبغي ندب تأخيرها الزوال الاصف والايض خروجا من خلاف من اوجب ذلك ومزان من لاشفق لهم يعتبر باقرب بلد اليهم ويظهر ان محله مالم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرها (٤٢٤) بان كان ما بين الغروب ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء في هذه الصورة

لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء حيثئذ وإنما الذي ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند اولئك إلى بليلهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء سدس وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وإن قصر جداً ثم رأيت بعضهم ذكر في صورتنا هذه اعتبار غيبوبة الشفق بالأقرب وإن أدى إلى طلوع فجر هؤلاء فلا يدخل به وقت الصبح عندهم بل يعتبرون ايضاً بفجر أقرب البلاد اليهم وهو بعيد جداً ووجود فجر لهم حسي كيف يمكن الغاؤه ويعتبر فجر الأقرب اليهم والاعتبار بالغير إنما يكون كما يصرح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك المعتبر دون ما إذا وجد فبدار الأمر عليه لا غير ولا ينافي هذا الإطلاق اني حامد الاتي لتعين حمله على اعتبار ما قررته من النسبة (وبقي) وقتها (إلى الفجر) الصادق لخبر مسلم ليس في النوم تفريط وإنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى خرجت الصبح اجماعاً فبقي على مقتضاه في غيرها (والاختيار ان لا تؤخر عن ثلث الليل) اتباعاً لفعلي جبريل (وفي

(قوله من غير معارض) وأما حديث صلاة جبريل في اليومين في وقت واحد فمحمول على وقت الاختيار كما مر معني (قوله لما مر) أي في شرحه يبق حتى يغيب الخ (قوله وينبغي) إلى قوله ويظهر في النهاية وإلى قوله ثم رأيت في المعنى الا قوله يظهر إلى قوله ينبغي (قوله من اوجب ذلك) كالامام في الاول والمزني في الثاني معني (قوله لاشفق لهم) أي ولا يغيب شفقتهم عبارة النهاية ومن لا عشاء لهم لسكونهم في نواح تقصر ليلهم ولا يغيب عنهم الشفق أي الاحمر تكون العشاء في حقهم بمعنى زمن يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم اه (قوله يعتبر بأقرب بلد الخ) بقي ما لو استوى في القرب اليهم بلدان ثم كان الشفق يغيب في إحدهما قبل الاخرى فهل يعتبر الاول او الثاني فيه ونظرو الاقرب الثاني لثلا يؤدى إلى فعل العشاء قبل دخول وقتها على احتمال عس (قوله ويظهر ان محله الخ) اعتمده الزيادى وعش والرشيدي وشيخنا (قوله مالم يؤد الخ) أي بان يغيب الشفق في اقرب البلاد لهم وقد بقي من ليلهم ما يمكن فيه فعل العشاء عس (قوله إلى طلوع فجرها) أي فجر بلدة من لاشفق لهم (قوله وإنما الذي ينبغي الخ) اعتمده المغني والزيادى وغيرهما كما مر (قوله فان كان السدس الخ) عبارة الا جهوري وشيخنا واللفظ الاول مثاله إذا كان من لا يغيب شفقتهم او لا شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلاً ليل اقرب البلاد اليهم الذين لهم شفق يغيب ثمانون درجة مثلاً وشفقتهم يغيب بعد مضي عشرين درجة فإذا نسب عشرون إلى ثمانين كانت ربعاً فيعتبر لمن لا يغيب شفقتهم مضي ربع ليلهم وهو في مثالنا خمس درج فنقول لهم إذا مضي من ليلكم خمس درج دخل وقت عشائكم اه (قوله وإن قصر جداً) فان لم يسع إلا واحدة من المغرب والعشاء قضى العشاء وإن لم يسع واحدة منهما قضاهما كما باتى ما يفيداه (قوله ثم رأيت بعضهم ذكر الخ) يافا لظاهر النهاية (قوله دون ما إذا الخ) الانسب لما قبله دون من وجد الخ (قوله ولا ينافي هذا) أي قوله والاعتبار بالغير إنما يكون الخ (قوله الآتي) أي في التنبيه (قوله الصادق) إلى قوله وله في النهاية وإلى قوله كما قاله الشيخ في المعنى وشرح المنهج (قوله لخبر مسلم ليس الخ) ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى من الخمس معني وشرح المنهج (قوله ومن ثم كان عليه الا كثرون) ووجه المصنف في شرح مسلم نهاية ومعني (قوله ولها غير هذا والاربعة) السابقة وقت كراهة وهو ما بين الفجرين وهو خمس درج وفيه تسمع لانه يشمل وقت الحرمة وقت الضرورة فكان الأولى أن يقول وهو ما بعد الفجر الاول حتى يبق من الوقت ما يسعها او (قوله كما قاله الشيخ ابو حامد) أي الغزالي شيخنا (قوله من قول الروايان باتحاده) أي ويشكل عليه حديثه ولان انا شق على أمي لا مرتهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل سم (قوله وجب قضاءها) أي وقضاء المغرب شيخنا والبجيرمي (قوله على الاوجه) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد

ينبغي إلا في حق من لا تلزمه (قوله) وهو أوجه من قول الروايان باتحاده الخ أي ويشكل عليه حديث لولا أن أشق على أمي لا مرتهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل (قوله وجب قضاءها على الوجه) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه باقرب البلاد اليهم فان كان الاول فهو مشكل لانه يلزم عليه توالي الصوم القاتل والمضار اضرار الاحتمال لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب من ما يسع ذلك وإن كان الثاني فهو مشكل بالحكم بانعدام وقت العشاء بل قياس اعتبار قدر طلوعه باقرب البلاد بقاء وقت العشاء وقوعها إذا في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما إذا لم يغيب الشفق فليتامل ثم رأيت قول الشارح الاتي ووفرع عليه الزركشي وابن العماد الخ ويؤخذ منه حكم قول نصفه) الحديث صحيح فيه ومن ثم كان عليه الا كثرون ولها غير هذا والاربعة السابقة وقت كراهة وهو ما بين الفجرين كما قاله طلوع الشيخ ابو حامد وهو أوجه من قول الروايان باتحاده مع وقت الجواز وإن حكاه في شرح الروض ولم يتعبه وقت عذره وهو وقت المغرب لمن يجمع تقديم (تنبيه) لوعدهم وقت العشاء كان طلع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاءها على الاوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين



على انه لا يفي ببيان سبب كون اعلاؤه اضواء مع انه ابعد من اسفله عن مستمده وهو الشمس ولا ببيان سبب انعدامه بالكلية حتى تعقبه ظلمة كما صرح به الائمة وقدره هابسة والظاهر ان مرادهم مطلق الزمان لانها تطول تارة وتقصر اخرى وزعم بعض اهل الهيئة عدم انعدامه وإنما يتناقض حتى ينغمر في الفجر الصادق واهله باعتبار التقدير لا الحس وفي خبر مسلم لا يغرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعموم الصبح حتى يستطيع اي ينتشر ذلك العمود اى في نواحي الافق وقديروا خدم تسمية الفجر الاول عارضا للثاني شيان احدهما ان يعرض للشعاع الناشئ عند الفجر الثاني انجاس قرب شعوره كما يشعر به التنفس في قوله تعالى والصبح اذا تنفس وعند ذلك الانجاس يتنفس منه شيء من شبه كوة والمشاهد في المنجس اذا خرج بعضه (٤٣٦) دفعة ان يكون اوله اكثر من آخره وهذا السكون كلام الصادق قد يدل عليه ولا نبأ عنه سبب

طوله واضاءة اعلاه  
واختلاف زمانه وانعدامه  
بالكلية الموافق للحس  
اولى بما ذكره اهل الهيئة  
القاصر عن كل ذلك ثانيهما  
انه صلى الله عليه وسلم اشار  
بالعارض الى ان المقصود  
بالذات هو الصادق وان  
الكاذب اما قصد بطريق  
العرض ليتنبه الناس به  
لقرب ذلك فيتمؤيد الدير كوا  
فضيلة اول الوقت لاشتغالهم  
بالنوم الذي ولا هذه العلامة  
لمنعهم ادراك اول الوقت  
فالحاصل انه نور يبرزه الله  
من ذلك الشعاع او يخالقه  
حينئذ علامة على قرب الصبح  
ومخالفه في الشكل ليحصل  
التمييز وتوضح العلامة  
العارضة من العلم عليه  
المقصود فتأمل ذلك فانه  
غريب مهم وفي حديث  
عند احمد ليس الفجر  
الا بيض المستطيل في الافق  
ولكن الفجر الاحمر المعترض  
وفيه شاهد لما ذكرته آخر  
وما يؤيد ما اشرت اليه من  
السكوة الاخرجه غير واحد

لانه صلة جرت على غير ما هي له (قوله على انه) اى ذلك الكلام (قوله مع انه) اى اعلاه (قوله كما صرح به) اى  
بانعدامه بالكلية (قوله وقدرها) اى الظلمة (قوله ان مرادهم) اى بالساعة (قوله حتى ينغمر في الفجر  
الصادق) اى يتصل به (قوله واهله) اى مازعه ذلك البعض من عدم الانعدام (باعتبار التقدير) اى تخمين  
القوة والاهمية (قوله الناشئ عنه) اى عن الشعاع وقوله الفجر الخ فاعل الناشئ وقوله انجاس فاعل يعرض  
وقوله قرب ظهوره اى الشعاع ظرف يعرض ورجع الكردى الضمير للفجر (قوله يتنفس منه الخ) اى  
من ذلك الشعاع وقوله من شبه الخ متعلق بـ يتنفس ايضا السكن من هنا للابتداء وفي الاول للتبعض (قوله  
والمشاهد الخ) جملة حالية (قوله وهذا) اى الشيء الاول (قوله واضاءة اعلاه) عطف على طوله وقوله  
واختلاف الخ وقوله وانعدام الخ عطفان عليه ايضا وعلى سبب الخ وقوله الموافق يظهر رجوعه للاختلاف  
ايضا (قوله اولي الخ) خبر وهذا (قوله ثانيهما) اى الشيتين (قوله لقرب ذاك) اى الصادق (قوله لا شتغالهم  
الخ) علة للمقصود للتمنيه لكن فيها خفاء اذ قد هو ان هذه العلامة توقظ النائمين وليس كذلك (قوله فالحاصل)  
اى الحاصل الماخوذ من حديث مسلم كردى لعل الاول وحاصل ما يتعلق بالمقام فتدبر (قوله انه) اى الفجر  
السكاذب (قوله حينئذ) اى حين قرب ظهور ذلك الشعاع وقوله علامة الخ تنازع فيه الفعلان (قوله ومخالفا  
له الخ) في اخذه من الحديث المتقدم توقف (قوله في الشكل) ان اراد به الهيئة كالاتطالة والاعتراض  
فظاهر وان اراد به اللون كما هو قضية قوله الاتي وفيه شاهد الخ ففيه تامل فان المخالفة في اللون انما توجد  
في واخر وقت الصبح والكلام هنا في اوله (قوله وتوضح العلامة الخ) عطف نفسى وقوله من المعلم عليه الخ  
متعلق بذلك (قوله فتأمل ذلك) اى الشيء الثاني ويحتمل انه راجع للاول ايضا (قوله لما ذكرته آخر)  
اشارة الى ثاني الشيتين كردى اقول بل الى قوله ومخالفه في الشكل الخ (قوله ما اشرت اليه) اى في الشيء  
الاول (قوله فيه) اى في بيان الفجر السكاذب (قوله بوضحه) اى الفجر السكاذب (قوله صحة ما ذكرته) اى  
عن ابن عباس (قوله يوافق) اى الكلام (قوله استشكل الخ) اى بقوله وزعم بعض اهل الهيئة الخ  
(قوله وحاصله) اى ذلك الكلام وكذا مرجع ضمير قوله فيه (قوله لمس الحاجة اليه) اى وانما اطالوا الكلام  
فيه لمس الحاجة الى الطول (قوله انه الخ) اى الفجر الكاذب (قوله دون الرصد) اى المراقب للاوقات (قوله  
المجيد) من الاجادة (قوله فاذا ظهر) اى الفجر السكاذب (قوله مكانه ليلا) فاعل فمفعول على القلب ولذا قال  
السيد البصرى قوله ليلا يتأمل وجه نصبه اهـ (قوله كامر) اى في قوله كما صرح به الائمة (قوله وان ابا جعفر  
الخ) عطف على ان بعضهم الخ فهو مما نقله الاصبغى ايضا (قوله عند بقاء نحو ساعتين) اى من الليل كردى  
(قوله ولا ينافي هذا) اى قوله اعلاه دقيق الخ (قوله لان ذلك) اى ما تقدم وقوله وهذا اى قوله اعلاه دقيق

على قياس ما تقدم

عن ابن عباس ان الشمس ثلثا ثم ستين كوة تقاطع كل يوم من كوة فلا بدع انها عند قربها من تلك السكوة ينجس شعاعها ثم  
يتنفس كما مر ثم ريت للقرافي المالكي وغيره كالا صبحى من اتمتافيه كلاما بوضوحه وبين صحة ما ذكرته من السكوة ويوافق استشكل ليكونه  
يظهر ثم يغيب وحاصله وان كان فيه طول لمس الحاجة اليه انه يياض يطبع قبل الفجر الصادق ثم يذهب عندا كثيرا لا بصاردون الرصد المجتهد  
القوى النظر وذكر ابن بشير المالكي انه من نور الشمس اذا قربت من الافق فاذا ظهر النسب به لا بصارد فيظهر لها انه غاب وليس كذلك ونقل  
الا صبحى ابراهيم ان بعضهم ذكر انه يذهب بعد طلوعه ويعود مكانه ليلا وهذا البعض كثير ومن من اتمتافيه كلاما وان ابا جعفر البصرى بعد ان  
عرفه انه عند بقاء نحو ساعتين يطبع مستطيلا الى تحوُّر ربع السماء كانه عمود دور بمالمير اذا كان الجو نقيا شاموا بين ما يكون اذا كان الجو  
كدرا صيفا اعلاه دقيق واسفله واسع اى ولا ينافي هذا ما قدمته ان اعلاه اضواء لان ذلك عند اول الطلوع وهذا عند من يدق به من الصادق

وتحتها سواد ثم بياض ثم يظهر ضوء يغشى ذلك كله ثم يعترض ورده بانه وصدته نحو خمسين سنة فلم يره غاب وإنما ينحدر ليلتي مع المعترض في السواد ويصير انجر او احد او زعم غيبته ثم عوده وهم اوراه مختلف باختلاف الفصول فظنه يذهب وبعض الموقنين يقول هو المجرة إذا كان الفجر بالسعود ويلزمه انه لا يوجد إلا نحو شهرين في السنة قال القرافي وقال آخرون هو شعاع الشمس يخرج من طاق بجبل قاف ثم ابطله بان جبل قاف لا وجود له وبرهن عليه بما رده ما جاء عن ابن عباس من طرق خرجها الحفاظ وجماعة منهم من التزموا تخريج الصحيح وقول الصحابي ذلك ونحوه مما لا مجال للرأى فيه حكمه حكم المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم منها ان روادنا بجزيرة المحيط طمعت بجبل قاف له قاف ثم ارضا ثم بجزائرها جبل قاف هكذا حتى عد سبعاً من كل واحد خرج به عن أولئك عن عبد الله بن بريدة انه جبل من زمرد محيط بالديار عليه كنف السماء وعن مجاهد مثله وكما اندفع بذلك قوله لا وجود له اندفع قوله لا يجوز اعتقاد ما لا (٢٧٤) دليل عليه لانه إن اراد بالدليل مطلق

الإمارة فهذا عليه أدلة أو الإمارة القطعية فهذا ما يكفي فيه الظن كما هو جلي ثم نقل أعني القرافي عن أهل الهيئة انه يظهر ثم يخفى دائماً ثم استشكله ثم أطال في جوابه بما لا يتضح إلا لمن اتقن على الهندسة والمناظرة وأولي منه أنه يختلف باختلاف النظر باختلاف الفصول والكيفيات العارضة لمحل فقد يدق بعض ذلك حتى لا يكاد يرى أصلاً وحينئذ فهذا عذر من عبر بانه يغيب وتعقبه ظلمة (ويبقى حتى تطلع الشمس) لخبر مسلم بذلك ويكفي طلوع بعضه باختلاف الغروب إلخ كما لم يظهر بما ظهر لقوته (والاختيار ان لا تؤخر عن الاسفار) وهو الاضاعة بحيث يميز الناظر القريب منه لان جبريل صلاها ثاني يوم كذلك ولها غير هذا

الخ (قوله) وتحتها سواد ثم بياض يتأمل فيه (قوله رده الخ) خبر أن أبا جعفر يعني أن أبا جعفر بعد تعريفه المذكور رد ما ذكره بعضهم انه يذهب الخ (قوله ينحدر) أي يتناقص من جانب اعلاه وينزل (قوله) اوراه الخ عطف على وهم (قوله) المجرة) بفتح الميم والجمع نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر الصادق شيخنا (قوله بالسعود) منزل للقمر كدوى عبارة القاموس وسعود النجوم عشرة سعد بلع وسعد الاخبية وسعد الذابح وسعد السعود وهذه الاربعة من منازل القمر ثم قال بعد ذكر البقية وهذه الستة ليست من المنازل كل منها كوكبان بينهما نحو ذراع اه (قوله) ثم ابطله) أي ابطل القرافي ما قاله الآخرون (قوله) وبرهن عليه) أي استدلل القرافي على عدم وجود جبل قاف (قوله) وجماعة منهم) أي من الحفاظ مبتدأ وقوله بمن التزم الخ خبره والجملة حالية (قوله) وقول الصحابي ذلك) أي وجود جبل يقال له قاف (قوله) مما لا مجال الخ) فيه توقف إذ يمكن ان يكون منشا ذلك القول من أن عباس رضي الله عنهما فجر داشتهاره بين العرب (قوله) منها) أي تلك الطرق (قوله) انه) أي قاف (قوله) بذلك) أي بما جاء عن ابن عباس وعبد الله بن بريدة ومجاهد رضي الله تعالى عنهم (قوله) أثره) أي عقب قوله لا وجود له (قوله) لانه) أي القرافي والجار متعلق باندفع (قوله) فهذا) أي وجود جبل قاف (قوله) انه يظهر) أي الفجر الكاذب (قوله) وأولي منه) أي من جواب القرافي (قوله) فقد يدق يعني بعد الظهور (قوله) لخبر مسلم) إلى التنبيه في النهاية والغنى لا قوله بحيث إلى لان (قوله) لخبر مسلم) وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس معنى ونهاية (قوله) إلخ كما لم يظهر الخ) أي فيهما معنى (قوله) ولها غير هذا الخ) فأوقاتها ستة معنى وشيخنا (قوله) وحينئذ) أي حين إذ قد بكل من التعريف المذكورة بالحديثة (قوله) فلا ينافي هذا) أي انعقاد الصلاة في وقت السكر اه أو الحرمة (قوله) او المتحرى هو بها) أي أو الصلاة التي يتحرى الوقت المسكروه بها أي بقصد إيقاعها فيه من ذات السبب المتقدم أو المقارن كردى وبه يندفع توقف السيد البصري حيث قال قوله او المتحرى هو بها يتأمل المراد به اه (قوله) ولا) أي بان كانت السكر اه من حيث الإيقاع فيه (قوله) وفي قولهم في نحو العصر الخ) ليس في هذا تصريح باتحادهما فتأمل سم عبارة السيد البصري قد يقال هذا أي قولهم في نحو العصر الخ صريح في التغير كما هو ظاهر فاني يجعله من الصريح في الاتحاد ويمكن ان يحاج عنه بان مراده بالتغير التباين بقرينة ما سبق في التفاسير للاوقات اه أي وبالالاتحاد غير التباين فيشمل العموم والخصوص (قوله) قلت الخ) قد يقال لا حاجة لاثبات إطلاقين ويكفي في الجواب ان وقت الاختيار قد يساوى وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل سم وقد يقال هذا اعتراف بثبوت إطلاقين (قوله) إطلاق يرادف وقت الفضيلة وإطلاق الخ) أي فيكون الإطلاق في

(قوله) وفي قولهم في نحو العصر) ليس في هذا تصريح باتحادهما فتأمل

والاوقات الاربعة السابقة وقت كراهة من الحرمة إلى أن يبقى ما يسهل (تنبيه) المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثيثة وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت السكر اه ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه اثم منها وحينئذ فلا ينافي هذا ما يأتي ان الصلاة غير ذات السبب في الوقت المسكروه او المتحرى هو بها لا تتعقد لان السكر اه ثم من حيث إيقاعها فيه وهما من حيث التأخير إليه لا الإيقاع وإلا لنافى امر الشارع بإيقاعها في جميع اجزاء الوقت فان قلت ظاهر ما ذكر في وقت الفضيلة والاختيار تغايرهما وقد صرحوا باتحادهما في وقت المغرب كما صرح في قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من مصير المثل إلى مصير المثلين وفضيلتها اول الوقت قلت الاختيار له إطلاقان إطلاق يرادف وقت الفضيلة وإطلاق يخالفها وهو الاكثر المتبادر فلا تنافي وبما صرح بالثاني قولهم في كل من العصر والصبح له وقت فضيلة اول الوقت ثم اختيار إلى مصير المثلين أو الاسفار فصرحوا بتخالفهما

هنا جري على الاطلاق الثاني (فائدتان) احدهما قيل الحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة ان زمن البقطة من اليوم واليلة سبع عشرة ساعة غالباً اثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فجعل لكل ساعة ركعة لتجبر ما يقع فيها من التقصيرات. ثانيتهما اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبد عندا كثر العلماء وابدى غيرهم له حكماً من احسنها تذكّر الانسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكولته كميلها وشيخوخته كقربها للغروب وموته كغروبها وفيه نقص فيزاد عليه وفناء جسمه كما يحتاج (٤٢٨) اثرها وهو الشفق الاحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكّر اياها كذلك كما ان كماله في البطن وبهيته

للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجبت الصبح حينئذ كذلك ايضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين اربعة اربما توفر النشاط عندهما بمعاناة الاسباب وكان حكمة خصوصها تركب الانسان من عناصر اربعة وفيه اخلاط اربعة فجعل لكل من ذلك في حال النشاط ركعة لتصلحها وتعده وهذا اولي واظهر من قول القفال انما لم يزد عليها لان مجموع آحادها عشرة ولا شيء من العدد يخرج اصله عنها والمغرب ثلاثا انها وتر النهار كافي الحديث فتعود عليه بركة الوترية ان الله وتر يحب الوتر ولم تكن واحدة لانها تسمى البتراء من البتر وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لينجبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه اقوى (فرع) صح ان اول ايام الدجال كسنة

الصورتين المذكورتين من الاول وهو اطلاقه على وقت الفضيلة وفيه وقفة بالنسبة للصورة الثانية وقد يجاب اخذاً بما ذكر بان الذي فيها اطلاق المشترك على معنييه ان كان منه او على حقيقته ومجازه ان كان منهما بصرى (قوله هنا) اي في تفسير وقت الفضيلة ووقت الاختيار (قوله فائدتان) الى قوله وما ذكره في النهاية الا قوله قيل وقوله وكان حكمة الى والمغرب (قوله) كقولته كميلها) فوجبت الظهر حينئذ تذكّر كذلك و (قوله شيخوخته كقربها الى) اي فوجبت العصر حينئذ تذكّر كذلك و (قوله) وموته كغروبها) اي فوجبت المغرب حينئذ تذكّر كذلك شيخنا (قوله) وفيه اي فيما ذكر من الحكمة نقص اي لسكوته عن بيان حكمة اختصاص العشاء والصبح بوقتتهما (قوله فيزاد عليه) اي على ما سبق عن الغير (قوله) وفناء جسمه) بالفتح والمدواما بالكسر فاسم لما اتسع امام الدار ع ش (قوله) وكان حكمة خصوصها) اي الاربعة (قوله تركب الانسان من عناصر اربعة) التركب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله سم (قوله) من عناصر اربعة) هي النار والهوا والتراب والماء (واخلاط اربعة) هي الصفراء والسوداء والدم والبلغم كرى (قوله لكل من ذلك) اي من العناصر الاربعة والاخلاط الاربعة (قوله وهذا) اي قوله وكان حكمة خصوصها الخ (قوله عليها) اي على الاربعة (قوله لان مجموع آحادها) اي آحاد الاربعة من الواحد والاثنتين والثلاثة والاربعة (قوله عنها) اي عن العشرة (قوله والمغرب الخ) عطف على قوله الصبح ركعتين الخ (قوله لانها) اي الواحدة ع ش (قوله صح الخ) اي في حديث مسلم سم عبارة المغني والاسني (فائدة) كروى مسلم عن النواس بن سمعان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبشه في الارض اربعين يوماً يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفيه في صلاة يوم قال لا اقدر والله قدره قال الاسوي فيستثنى هذا اليوم مما ذكر في المواقيت ويقاس به اليومان التاليان له اه (قوله الدجال) هو بشر من بني آدم وموجود الآن واسمه صاف بن صياد وكنيته ابو يوسف وهو يهودي مئوى اه ع ش (قوله والامر الخ) عطف على قوله ان اول الخ ع ش اي و (قوله) وقيس به الاخير ان جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مدرجة في الحديث وليست منه (قوله وسائر العبادات الخ) اي كالحج والزكاة (قوله ويجرى ذلك) اي التقدير (قوله وقد يكون الزوال) اي وقت زوال الشمس (قوله طلوعها) اي وقت طلوعها (قوله لان ذلك) اي اختلاف المواقيت سم (قوله لانه) اي ارتفاع

(قوله جري على الاطلاق الثاني) قد يقال لا حاجة الى اثبات اطلاقه ويكفي في الجواب ان وقت الاختيار قد يساوى وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل (قوله تركب الانسان من عناصر اربعة) التركب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله (قوله صح ان اول ايام الدجال) اي في حديث مسلم (قوله ويجرى ذلك فيما لو مكثت الخ) عبارة شرح العباب وفي الخادم عن بعضهم لو ان قوما مكثت الشمس طاعة عندهم مدة طويلة فانهم يقدرون للصلاة قال ولعل مستنده في ذلك حديث مسلم السابق اه كلام شرح العباب قلت لا يردها على ما قد مضى عن الشارح في شرح العباب على قوله فرع عود الشمس بالغروب يحمل ذلك على ما اذا لم يستمر الطلوع بحيث يذهب الليل كله (قوله لان في ذلك) اي اختلاف المواقيت (قوله

وثانيها كشهر وثالثها كجمعة والامر في اليوم الاول وقيس به الاخير ان بالتقدير بأن تحرر قدر اوقات الصلوات الارض وتصلى وكذا الصلوات الزمانية وغير العبادات كحلول الآجال ويجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس طاعة عند قوم مدة (تنبيه) ذكر اصحابنا ان المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال يبلد طلوعها بآخر وعصراً بآخر ومغرباً بآخر وعشاء بآخر وما ذكره ان سبب ذلك اختلاف ارتفاع الارض لا يوافق كلام علماء الهيئة والمقات لان ذلك انما يبنى على كرية الارض والفلك دون ارتفاع الارض وانخفاضها لانه ليس له كبير ظهور في الحس إذ اعظم جبل ارتفاعاً على الارض فرسخان وثلاث فرسخ



والنسبة إلى كرة الأرض  
تقريباً كنسبة سبع عرض  
شعيرة إلى كرة قطرها  
ذراع فلم ينشأ ذلك  
الاختلاف إلا من  
اختلاف أوضاع الشمس  
بالنسبة إلى كرة الأرض  
فما من درجة من الفلك  
تسكون فيها الشمس في  
وقت من الاوقات إلا  
وهي طالعة بالنسبة إلى  
بقعة غاربة بالنسبة إلى  
أخرى متوسطة بالنسبة  
إلى أخرى في وقت عصر  
بالنسبة إلى أخرى وعشاء  
وصبح كذلك (قلت يكره  
تسمية المغرب عشاء و)  
تسمية (العشاء عتمة) للنهي  
الصحيح عنها وورود  
تسمية الثاني لبيان الجواز  
(و) يكره (النوم قبلها) أي  
قبل فعلها بعد دخول وقتها  
ولو وقت المغرب لمن  
يجمع لانه <sup>عنه</sup> كان  
يكرهه وما بعده رواه  
الشيخان ولانه ربما  
استمر نومه حتى فات الوقت  
ويجسرى ذلك في سائر  
اوقات الصلوات ومحل  
جواز النوم إن غلبه بحيث  
صار لا تمييز له ولم يمكنه  
دفعه أو غلب على ظنه أنه  
يستيقظ وقد بقي من  
الوقت ما يسهما وطهرها  
والاحرم ولو قبل دخول  
الوقت على ما قاله

الأرض (قوله ونسبته) أي أعظم الجبال في الأرض (قوله قطرها) وهو الخط المفروض في منتصف الكرة  
(قوله إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية أو بقعة سم قول المتن (يكره تسمية المغرب الخ) ولا يكره تسمية  
الصباح عشاء كما في الروضة والاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى صبجاً ونجراً لان القرآن جاء بالثانية والسنة  
بهما معاً معنى ونهاية قول المتن (تسمية المغرب عشاء الخ) قال في العباب ولا يكره ان يقال لها العشاء ان انتهى  
سم ونقل عش عن مر مثله وزاد المعنى ولللعشاء العشاء الاخره اه (قوله للنهي) إلى قوله ولو قبل  
دخول الخ في النهاية والمعنى لا أقوله ولو وقت المغرب لمن يجمع (قوله تسمية الثاني) الاولى التسمية الثانية  
أي تسمية العشاء عتمة (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي وينبغي ان يكره ايضاً قبله وإن كان بعد فعل  
المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره إلى خروج الوقت نهاية تزايد المعنى والظاهر عدم الكراهة قبل  
دخول الوقت لانه لم يخاطب بها وهو نقل الرشيدى عن الزياى مثله واعتمد الشبراى لمسى ما قاله الاسنوي  
وكذا اعتمد شيخنا عيارته ويكره نوم قبلها ولو قبل دخولها بخلاف غيرها فانه لا يكره النوم قبله إلا بعد  
دخول وقتها وقال السيد البصرى ينبغي ان يكون محله أي عدم الكراهة إذا لم يغلب على الظن الاستغراق  
ولا فينبغي ان يكره للخلاف القوى حيث نفي الحرمة اه (قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع) فديقال النوم  
المحذور هنا إذا وقع قبلما فصلها أو وجب تأخيرها إلى وقتها فلم يقع إلا قبل وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور  
بالنوم قبل فعل المغرب ممن قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب ايضاً سم بحذف (قوله وما بعده)  
أي الاتي في المتن عبارة النهاية كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها اه (قوله ويجرى ذلك) أي الكراهة  
المذكورة (قوله ومحل جواز النوم الخ) ظاهره مع الكراهة لكن صرح النهاية والمعنى بانه إذا غلب عليه  
بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال تمييزه فلا حرمة فيه ولا كراهة اه (قوله وإلا) أي وإن  
انتهى كل من غلبه النوم وغلبه ظن الاستيقاظ وقال البصرى أي وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ بان غلب  
عليه الاستمرار أو شك وقد تشكل مسألة الشك بالنسبة إلى التعميم الاتي في قوله ولو قبل دخول الوقت  
فتدبر اه (قوله ولو قبل دخول الوقت) خالفه النهاية والمعنى فقالا فان نام قبل دخول الوقت لم يحرم وإن  
غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لانه لم يخاطب بها اه (قوله إلا ان يجاب الخ) على هذا هل يستثنى الجمعة فيحرم  
النوم قبل وقتها إذا ظن به فواتها أو شك في ذلك نظر والحرمة هي قياس وجوب السعى على بعيد  
الدار وظاهر انه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت حرم النوم المفوت لذلك السعى  
الواجب سم وقال عش لا يكره النوم قبل الوقت لغير بعيد الدار وإن خاف فوت الجمعة لانه ليس

إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية أو بقعة (قوله تسمية المغرب عشاء) قال في العباب ولا يكره أن يقال لها  
العشاء ان اه (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي سياق كلامهم يشعر بان المسئلة مصورة بما بعد دخول  
الوقت ولقائل أن يقول ينبغي أن يكره ايضاً قبله وإن كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره  
إلى خروج الوقت اه وفي القوت قال ابن الصلاح كراهة النوم تعم سائر الاوقات وكان مراده بعد دخول  
الوقت كما يشعر به كلامهم في العشاء ويحتمل ان يكره بعد المغرب وإن لم يدخل وقت العشاء خوفاً الاستغراق  
او التكاثر وكذا قبل المغرب لاسيما على الجديدي يظهر تحريمه بعد الغروب على الجديده اه (قوله ولو وقت  
المغرب لمن يجمع) فديقال النوم المحذور هنا إذا وقع قبلما فصلها أو وجب تأخيرها إلى وقتها فلم يقع إلا قبل  
وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور بالنوم قبل فعل المغرب ممن قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب  
أيضا ويمكن أن يصور ايضاً بنوم خفيف لا يمنع الجمع فاذا أراد الجمع كرهه أن يشام بعد المغرب قبل فعل العشاء  
وان اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فليتامل (قوله إلا ان يجاب الخ) على هذا هل تستثنى الجمعة فيحرم  
النوم قبل وقتها إذا ظن به فواتها أو شك في ذلك فيه نظر والحرمة هي قياس وجوب السعى على بعيد الدار  
وظاهر انه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت حرم عليه النوم المفوت لذلك السعى الواجب  
(قوله بانها مضافة لليوم) أي ولاضافتها لليوم حرم اكل ذى ربح كربه بقصد إسقاطها ولم تسقط (قوله)

كثيرون ويؤيده ما يأتي من وجوب السعى للجمعة على بعيد الدار قبل وقتها إلا أن يجاب بأنها مضافة لليوم بخلاف غيرها

ومن ثم قال ابو زرعة المنقول خلاف ما قاله ( ٤٣٠ ) اولئك ( والحديث بعدها ) اي بعد دخول وقتها وفعلها فيه او قدره ان جمعها تقديمها لاقبل

ذلك على الاوجه لانه ربما  
فوته صلاة الليل او اول  
وقت الصبح او جميعه وليختم  
عمله بافضل الاعمال وقضية  
الاول كراهته قبلها ايضا  
لكن فرق الاسنوي بان  
اباحة الكلام قبلها تنتهى  
بالامر بايقاعها في وقت  
الاختيار واما بعد هافلا  
ضابط له فكان خوف  
الفوات فيها كشره وواجه  
من قول غيره هو قبلها  
أولى بالكره لتفويته  
فضيلة اول الوقت ويرد بما  
يعلم مما يأتي ان مطلق  
الحديث قبلها لا يستلزم  
تفويت ذلك فصح تقييدهم  
ببعدها واما ما قبلها فان  
فوت وقت الاختيار كره  
اي كان خلاف الاولى ولما  
فلا ( إلا ) لمنتظر الجماعة  
لبعدها معهم ولو بعد وقت  
الاختيار والمسافر لخبر أحمد  
لا يسمر بعد العشاء الا متصل  
أو مسافر ولا لعذر او ( في  
غير ) كعلم شرعي او لقله  
أو قراءة أو ذكر أو مذاكرة  
اثار الصالحين أو إيناس  
ضيف أو زوجة عند زفافها  
او الملاحظة بها ونحو ذلك  
( والله أعلم ) لما صح أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يحدثهم  
عامة ليلة عن بني اسرائيل  
ولانه خير ناجز فلا يترك  
لمفسدة متوهمة ( ويسن  
تعجيل الصلاة لاول

مخاطبها قبل دخول الوقت وان قلنا بوجوب السعي على بعيد الدار اه وفي البجيرمي عن القليوبي مثله  
( قوله ومن ثم ) اي من اجل هذا الفرق بين الجمعة وغيرها ( قوله المنقول خلاف الخ ) اعتمده النهاية  
والمغني كما مرنا في قول المتن ( والحديث بعدها ) المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المكروه فهو  
اشد كراهة مغني ونهاية زاد سم وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطل وغيره والخبار الكاذبة فانه  
لا يحل سماعها لإيذاء وإلحاق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الارشاد وغيره اه سم عبارة البجيرمي  
والحق بالحديث نحو الخياطة ولعله غير سائر العورة ومثل الخياطة الكتانة وينبغي ان لا تكون للقران او  
لعلم منتفع به كما صرح به الحلبي اه ( قوله اي بعد ) إلى قوله هو ووجه في النهاية ( قوله او قدره الخ ) عبارته  
في شرح الارشاد والوجه خلافه لان العباد انهم اذا جمعوا تقديمها لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضى  
وقت الفراغ منها غالبا اه سم وفي عرش عن الاسنوي ما يوافقه ( قوله على الارجح ) وفاقا للنهاية  
وخلافا للمغني قوله لانه اي الحديث بعد العشاء ( قوله لانه ربما فوته صلاة الليل ) اي إن كان له صلاة الليل  
مغني ( قوله وليختم الخ ) عطف على قوله لانه الخ ( قوله وقضية الاول ) وهو قوله لانه ربما الخ ( قوله ينتهي )  
الاولى الثانية ( قوله وهو ) اي ما قاله الاسنوي من عدم الكراهة قبلها للفرق المذكور ( قوله من قول غيره  
هو قبلها الخ ) نقل المغني هذا القول عن ابن النقيب وأقره ( قوله ويرد ) أي قول الغير ( قوله مما يأتي ) أي من  
الاستنباطات لا سيما من قوله بل لو قدمها الخ ( قوله فان فوت وقت الاختيار ) هلا قال او وقت الفضيلة  
سم وبصري ( قوله والمسافر ) اي فلا يكرهه في حقه الحديث بعدها مطلقا سواء كان السفر طويلا او لا  
وسواء كان الحديث في خير او لحاجة السفر لكن نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بان  
مقتضى اطلاقهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل الحديث على ما حاصله أن يحتاج اليه المسافر لاعانة على  
السهر المحتاج اليه عش ( قوله لاسمر ) اي لا حديث عش ( قوله او ايناس ضيف ) اي ما لم يكن فاسقا ولا  
حرم الا لعذر كخوف منه على نفس او مال وهذا إذا كان له ايناسه لكونه فاسقا اما لو كان من حيث الضيافة  
او كونه شيخه او معلمه فانه يجوز ان لم يلاحظ في ايناسه شيئا من ذلك فيظهر الحاقه بالاول فيحرم عش ( قوله  
ونحو ذلك ) كتكلم بما دعت الحاجة اليه كحساب مغني ونهاية ( قوله عامة ليله ) أي أكثره عش قول المتن  
( قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ ) اي ولو عشاء نهاية ومغني ( قوله إذا تيقن ) إلى قوله على ما في الذخائر في  
المغني ( قوله للاحاديث ) إلى قوله ويندب في النهاية الا قوله ذكرته في شرح العباب ( قوله للاحاديث  
الصحيحة الخ ) واما خبر اسفر واما بفجر فانه اعظم للاجر فعارض بها ولان المراد بالاسفار ظهور الفجر  
الذي به يعلم طلوعه فالتأخير اليه أفضل من تعجيله عند ظن طلوعه نهاية ويحتمل أيضا أن المراد بالامر بالاسفار  
إنما هو النهي عن التأخير عنه دون التقديم عليه ( قوله ويحصل ) اي التعجيل اوسنه ( قوله باسبابها ) اي  
كالظاهرة والاذان والسر مغني ونهاية ( قوله مع ذلك ) اي الاشتغال المذكور ( قوله نحو شغل الخ ) اي  
كاخراج حدث يدافعه وتحصيل ماء ونحو ذلك مغني ونهاية ( قوله يوفر خشوعه ) بل الصواب الشيع كما مر  
في المغرب مغني عبارة عش قوله يوفر خشوعه قضيته ان الشيع بفوت وقت الفضيلة وقد يخالفه ما مرله

والحديث بعدها ) قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المكروه ثم فهو هنا أشد  
كرهه وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطل وغيره والخبار الكاذبة فانه لا يحل سماعها لعدم صحتها  
كافي المجموع في الاعتكاف وعدم صحتها لا يكفي في التعليل لان يريد به تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة  
البطل وغيره اه والحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الارشاد وغيره ( قوله او قدره ان جمعها تقديمها )  
عبارة في شرح الارشاد والوجه خلافه لان العباد انهم اذا جمعوا تقديمها لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها  
ومضى وقت الفراغ منها غالبا اه ( قوله فان فوت وقت الاختيار ) هلا قال او الفضيلة ( قوله والمسافر )  
نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بان مقتضى اطلاقهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل

في الوقت ) إذا تيقن دخوله للاحاديث الصحيحة أن الصلاة أول وقتها أفضل الاعمال ويحصل باشتغاله  
باسبابها عقب دخوله ولا يكلف العجلة على خلاف العادة ويقتفر له مع ذلك نحو شغل خفيف وكلام قصير واكل لقمة توفر خشوعه

وتقديم سنة راتبه بل لو قدمها اغنى الاسباب قبل الوقت واخر بقدرها من اوله حصل سنة (٤٣١) التعجيل على ما في الذخائر ويستثنى من

ندب التعجيل مساوئ بل كثيرة ذكرتها في شرح العباب وغيره وضابطها ان كل ما ترجحت مصلحة فعله ولو أخر فانت يقدم على الصلاة وان كل كمال كالجماعة اقترن بالتأخير وخلافه التقديم يكون التأخير لمن أراد الاقتصار على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما يأتي في الابرار معه افضل ويندب الامام الحرص على أول الوقت لكن بعدمضى قدر اجتماع الناس وفعلهم لاسبابها عادة وبعده يصلي بمن حضر وان قل لان الاصح ان الجماعة القليلة اوله افضل من الكبيرة آخره ولا ينظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظره كرهه ومن ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم عن وقت عادته اقاموا الصلاة فتقدم أبو بكر مرقد ابن عوف أخرى مع انه لم يطل تأخره بل أدرك صلاتها واقتدى بهما وصوب فعلهما نعم يأتي في تأخر الراتب تفصيل لا ينافيه هذا لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم بالحرص على أول الوقت وقد يجب التأخير ولو عن الوقت كما في محرم خاف فوت الحج لو صلى للعشاء وكمن رأى نحو

في وقت المغرب والاقرب إلحاق ما هنا بما هناك اه (قوله) تقديم سنة الخ جعله في حيز الاغتفار يومه ان الافضل خلافه مع ان الافضل تقديم السنة الراتبه كالايحني بل قد يقال ايضا الافضل تقديم كل اللقم الموفرة للبخشوع سم (قوله) بل لو قدمها الخ فيه ما مررت الاشارة اليه في وقت المغرب بصري عبارة ع ش قد بين في وقت المغرب ان المراد بالاسباب المتبعة في وقت الفضيلة ما يحتاج اليه بالفعل ولعل مراده ما من شأنه ان يحتاج اليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هنا من انه لو قدم الاسباب الخ اه (قوله) حصل سنة التعجيل) اي لكن الفعل في أول الوقت افضل وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك التحرم مع الامام ومن أدرك التشهد فالحاصل لكل منها ثواب الجماعة لكن درجات الاول اكمل ع ش (قوله على ما) عبارة النهاية كما اه (قوله في الذخائر) هو بالذال المعجمة ع ش (قوله مسائل كثيرة) نحو اربعين صورة منها نذب التأخير لمن يرى الجمار ولم يفر سائر وقت الاولى وللواقف فيؤخر وان كان نازلا وقتها ليجمعها مع العشاء بمزدلفة اي اذا كان سفره مسفر قصر ولمن يقن وجود الماء والسترة والجماعة والقدرة على القيام اخر الوقت ولدائم الحدث اذ ار جا لا تقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه او يظن فواته لو اخرها نهاية زاد المغني وللمعذور في ترك الجمعة فيؤخر الظهر الى اليأس من الجمعة اذا أمكن زوال عذره كإسباتي في الجمعة اه وقولها ولمسافر الخ استشكله السيد البصري بانه محل تأمل لما سياتي ان الجمع مطلقا خلاف الاولى خروجا من خلاف مانعه اه وقد يجاب بان كلامها مفروض فيمن اراد الجمع (قوله كالجماعة) ظاهر السياق تقييدها بالمطلوبة بخلاف ما إذا لم تكن مطلوبة لتكون الامام فاسقا ومخالفا وغير ذلك مما يكره فيه الاقتداء فليراجع (قوله لمن اراد الاقتصار الخ) اي بخلاف ما لو اراد التعدد فانه افضل من الاقتصار نعم واضح ان محله اذا كان الكمال في الثانية مما يقتضى مشروعية الاعادة كالجماعة ولا فالتأخير اولى ولا يأتى التعدد كالصلاة في المسجد بصري (قوله على صلاة واحدة) اي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيمم ولو تيقنه اخر الوقت الخ وما بيناه ثم سم (قوله ويندب للامام الخ) سياتي له قبل فصل الاستقبال ما لفظه ويسن تأخير ما قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب اي للخلاف القوي في ضيق وقتها ومن ثم اطبق العلماء على كراهة تأخيرها من أوله اه فليتأمل الجمع بين اطلاقه هنا وتقييده ثم بصري (قوله لان الاصح ان الجماعة القليلة اوله افضل الخ) قد يشكل على قوله السابق ان كل كمال كالجماعة اقترن الخ إلا ان يقال ان مراده بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وتفوت من اصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فانها حاصلة مع كل من التقديم والتأخير وان فاتت بتقديمها صفة كمال فيها لكن يعارضه قوله في شرح العباب ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعيد لنحو كبيره وفقه امامه نذب له الابرار وان امكنه في قريب علي الاوجه انتهى ع ش (قوله ومن ثم) اي من اجل كراهة الانتظار لنحو شريف الخ (قوله في تأخر الراتب الخ) اي الامام الراتب لمسجد (قوله لعلمهم منه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الخ) وقد يجاب ايضا بانهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به صلى الله عليه وسلم يمنع عادة من الحضور سم (قوله نحو غريق الخ) اي كحريق (قوله على ميت خيف انفجاره) بقى ما لو تعارض عليه فوت عرفه وانفجار الميت فهل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والاقرب تقديم الثاني لان فيه هتك الحرمته ولا يمكن تداركه بخلاف الحج فانه يمكن تداركه ع ش (قوله تجب الصلاة) الى قوله فان قلت في النهاية والمغني لا قوله وكذا الى واذا قوله ومثله فائتة بعذر (قوله لان اعزم الخ) اي فان لم يعزم ثم وان فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه ايضا عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات

الحديث على ما حاصله انه يحتاج اليه المسافر لا عانته على السهر المحتاج اليه (قوله) وتقديم سنة راتبه جعله في حيز الاغتفار يومه ان الافضل خلافه مع ان الافضل تقديم السنة الراتبه كالايحني بل قد يقال الافضل ايضا تقديم كل اللقم الموفرة للبخشوع (قوله على صلاة واحدة) اي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيمم ولو تيقنه اخر الوقت الخ وما بيناه ثم (قوله لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجاب

غريق أو أسير لو أنقذه أو صائل على محرم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير أيضا للصلاة على ميت خيف انفجاره (تنبيه) تجب الصلاة بأول الوقت وجوبا موسعا إلى أن لا يبق إلا ما يسعها كلها بشرطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله إلا ان عزم على فعلها

اثامه وكذا كل واجب موشع قيل إنما يجب ذلك حيث لم يسن التأخير لا كالأبراد وفيه نظر ثم رأيت بعضهم رده بأنه يلزم مزيد جمع التأخير الشامل للندوب والجائز نيته وإلا عصي وكانت قضاء وكان وجه الرد به أن نذب التأخير لم يناف وجوب النية وإن اختلف ملحظ البابين والأولى في وجهه أن نذب التأخير عارض فلا يرفع حكم الواجب الأصلي وهو توقف جواز التأخير على العزم وإذا أخرها بالنية ولم يظن موته فيه فمات لم يعص لأنه لم يقصر لكون الوقت محدودا ولم يخرجها عنه وبه فارق ما يأتي في الحج ومثله فائنة بعذر لأن وقتها العمر أيضا فان قلت مرفى النوم أنه لو توهم الفوت معه حرم فهل قياسه هذا حتى يتضيق بتوهم الفوت قلت نعم إلا أن يفرق بأن من شأن النوم التفويت فلم يجز إلا مع ظن الإدراك بخلافه هنا ( وفي قول تأخير ) فعلى ( العشاء أفضل ) مالم يجاوز وقت الاختيار لاحاديث فيه ومن ثم اختاره المصنف وغيره

وترك كل المعاصي كما صرح بذلك سم في الآيات البيّنات ع ش عبارة السيد البصري قوله إلا ان عزم الخ أى على الأصح في شرح المذهب والتحقيق وصحح السبكي أنه لا يجب ابن شهية وكذا صحح عدم الوجوب في جمع الجوامع وبالغ في منع الموانع فقال ان الإيجاب إثبات حكم بغير دليل شرعى اه ( قوله اثامه ) أى قبل خروج وقتها ( قوله إنما يجب ذلك ) أى العزم ( قوله لا كالأبراد ) يعنى لافى نحو الأبراد ما يسن فيه التأخير ( قوله ثم رأيت بعضهم ) هو ابن شهية بصري ( قوله الشامل ) أى جمع التأخير ( قوله للندوب ) أى كالأواقف بعرف المسافر سفر قصر ( قوله الأولى في وجهه الخ ) الوجه ان حاصل المقام فيمن له الجمع ان الواجب عليه في أول الوقت اما فعلها أو العزم على فعلها في الوقت أو نية تأخيرها ليجمعها مع الثانية في وقتها ثم ان اتفق فعلها في الوقت فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسعها إن لم تتقدم هذه النية في أول الوقت سم ( قوله وفي وجهه ) أى وجهه رد القيل المذكور ( قوله ولم يظن موته فيه الخ ) فان غلب على ظنه انه يموت في أثناء الوقت بعد مضى قدرها كان زمه قود فطالبه بولي الدم باستيفائه فأمر الامام بقتله تعين الصلاة في أول الوقت فيعصى بتأخيرها عنه لان الوقت تضيق عليه بظنه وقضية كلام التحقيق ان الشك كالظن مغنى ونهاية زاد سم عن العباب وشرحه مانصه وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظروا لا القرب لا الحاق ثم رأيت الاسنوى ذكر ما يؤيد ذلك اه ( قوله فمات ) أى في أثناء الوقت وقد سبق منه ما يسعها قبل فعلها مغنى ونهاية ( قوله وبه ) أى بقوله لكون الوقت الخ ( قوله ما يأتي في الحج ) أى من أنه يفسق إن مات ولم يحج كرى ( قوله ومثله ) أى مثل الحج فيما يأتي فيه ( قوله فائنة بعذر الخ ) أى من صلاة أو مثله الصوم ومقتضى هذا التشبيه انه بالموت يتبين اثامه من آخر وقت الامكان ع ش ( قوله فان قلت الخ ) راجع إلى قوله وإذا أخرها بالنية الخ ( قوله مرفى النوم الخ ) قد يقال الذى مرجوزه عند غلبة ظن الاستيقاظ وهو لا تنافى توهم عدم الاستيقاظ فلو ابدل التوهم بالشك لكان حسنا لقامه مع كفايته في الأبراد على ما هنا فليتأمل بصري ويأتى عن سم مثله وعبارة ع ش بعد سوق كلام الشارح نصه وقضية قول الشارح مر فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك الخ أنه لو توهم موته لم يأثم بالتأخير بناء على ما اقتضاه العطف للشك على الظن ان المراد به استواء الطرفين فلا يكون التوهم ملحقا بتوهم الفوت بالنوم اه ( قوله فهل قياسه هذا ) أى قياس الفوت بالنوم بالفوت بنحو الموت ( قوله حتى يتضيق ) أى وقت الاداء سم ( قوله بتوهم الفوت ) أى بغير النوم ع ش ( قوله فلم يجز إلا مع ظن الإدراك ) هذا صريح في جواز النوم مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الإدراك احتمال توهم الفوت فهذا ينافى قوله انه لو توهم الفوت معه حرم لان توهم الفوت صادق مع ظن الإدراك بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك فليتأمل سم ( قوله مالم يجاوز ) إلى قوله والذي ينتجه في المغنى إلا قوله كلهم أو بعضهم وقوله لانه عارض إلى ومن صلى وكذا في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى لكن ( قوله لكن تقديم الخ ) عبارة المغنى والمشهور استحباب التعجيل لعموم الاحاديث ولانه هو الذى اطلب عليه صلى الله عليه وسلم وحمل بعضهم القولين على حالين فحيث قبل التعجيل أفضل اريد ما إذا خيف النوم وحيث قيل

أيضا بانهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به <sup>كأنه يمنع عادة من الحضور</sup> ( قوله الأولى في وجهه الخ ) الوجه ان حاصل المقام فيمن له الجمع ان الواجب عليه في أول الوقت اما فعلها أو العزم على فعلها في الوقت أو نية تأخيرها ليجمعها مع الثانية في وقتها ثم ان اتفق فعلها في الوقت فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسعها ان لم تتقدم هذه النية في أول الوقت ( قوله حتى يتضيق بتوهم الفوت الخ ) قال في العباب وإنما يتوهم الاداء ان لم يشرع فيها ولم يغلب على ظنه موته بعد قدرها وإلا تضيق اه قال في شرحه وقضية كلام التحقيق وغيره أن الشك كالظن وهو قياس ما مر عن ابن الصلاح وغيره وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظروا لا القرب الا الحاق ثم رأيت الاسنوى ذكر عنه ما يؤيد ذلك ( قوله فلم يجز إلا مع ظن الإدراك ) صريح في جواز النوم مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الإدراك احتمال توهم الفوت فهذا ينافى قوله لانه لو توهم الفوت معه حرم لان توهم الفوت صادق مع ظن الإدراك بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك

لكن تقديمها هو الذي واظب عليه النبي ﷺ والخلفاء الراشدون (و) من ان محل نذب التعجيل مالم تعارضه مصلحة راجحة فلذلك (يسن  
الابراد بالظهر) اى ادخالها وقت البرد بتأخيرها دون اذانها عن اول وقتها الى ان يبقى (٢٣٣) للحيطان ظل يمشى فيه قاصدا للجماعة ولا

يجاوز نصف الوقت (في  
شدة الحر) لخبر البخارى إذا  
اشتد الحر فابردوا بالظهر  
فان شدة الحر من فيج جهنم  
اى غليانها وانتشار لهما  
وخرج بالظهر للجمعة لان  
تأخيرها معرض لقواتها  
لكون الجماعة شرطاً فيها  
وما فى الصحيحين بما يخالف  
ذلك حمل على بيان الجواز  
(والاصح اختصاصه) اى  
سن الابراد (بيلدار) أى  
شديد الحر كالخجاز وبعض  
العراق واليمن (وجماعة  
مسجد) أو محل آخر غيره  
(يقصدونه) كلهم أو بعضهم  
بمشقة فى طريقهم اليه شديدة  
بحيث تسلب خشوعهم  
كان ياتوه (من بعد) فى  
الشمس لمشقة التعجيل  
حينئذ بخلاف وقت بارد  
أو معتدل وإن كان بيلدار  
وبلدباردة ومتعدلة وإن  
وقع فيها شدة حر اى لانه  
عارض لوضعها فلم يعتبر  
ويؤخذ منه ان البلد لو  
خالفت قطرها فى اصل وضعه  
بأن كان شأنه الحرارة دائماً  
وشأنها البرودة كذلك  
كالطائف بالنسبة لقطر  
الحجاز أو عكسها لم يعتبر القطر  
هنا بل تلك البلد التى هو  
فيها وبهذا يجمع بين من  
عبر ببلد ومن عبر بقطر  
فالاول فى بلد خالفت وضع

التأخير أفضل أريد ما إذا لم يخف اه (قوله) لكن تقديمها هو الذي واظب (الخ) أى وأما التأخير فكان اعذر  
ومصلحة تقتضى التأخير ع (قوله) ومن ان محل نذب التعجيل) اشار به الى ان قول المصنف ويسن الابراد  
الخ مستثنى من قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ لكن محل هذا الاستثناء فى غير ايام الديال اماهى فلا يسن  
الابراد فيها لانه لا يرجى فيها زوال الحر فى وقت يذهب فيه محل الجماعة مع بقاء الوقت المقدر كإفعل عن الزيادة  
معللة لا تنفاه الظل واما البوادى التى ليس فيها نحو حيطان يمشى فى ظلها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية  
إطلاقهم سن الابراد فيها لانه وإن لم يوجد فيها الظل تنكسر سورة الحر ع (قوله) بتأخيرها دون اذانها  
عبارة النهاية وخرج بالصلاة الاذان كما افهمه كلامهم وصرح به فى المطلب وحمل امره صلى الله عليه وسلم  
بالابراد به على ما اذا علم من حال السامعين حضورهم عقب الاذان لتندفع عنهم المشقة ثم قال وحمله بعضهم على  
الاقامة ولا بعده فيه وإن ادعى بعده فى رواية الترمذى التصريح بتأخير الاقامة اه (قوله) الى ان يبقى (اى  
يصير نهاية ومعنى (قوله) لا يجاوز نصف الخ) اى لا يؤخرها عنه مغنى قول الماتن (فى شدة الحر) اى لافى شدة  
البرد الى ان يخف قياساً عن شدة الحر لان الابراد فى الحر رخصة فلا يقاس عليه مر اه سم على المنهج اقول  
الاولى لان الحر له وقت تنكسر سورة بخلاف البرد ولم نألفنا هذا الاولى لان الصحيح جواز جريان القياس  
فى الرخص ع ش وحلى (قوله) فابردوا بالظهر) الباء للتعدية وقيل زائدة ومعنى ابردوا اخرجوا واعلى سبيل  
التضمن فتح البارى اه شوبرى (قوله) من فيج جهنم) قال فى النهاية اخرجهم مخرج التشبيه والتشليل اى كانه  
نارجهم فى حرها انتهى ع ش (قوله) اى غليانها الخ) هو من كلام الراوى (قوله) وانتشار الخ) عطف  
تفسير ع ش (قوله) وما فى الصحيحين الخ) اى من انه صلى الله عليه وسلم كان يبردها نهاية ومعنى (قوله) حمل  
على بيان الجواز) جمعاً بين الأدلة لانه زاد المغنى مع ان الخبر رواه الاسماذلى فى صحيحه فى الظهر فتعارضت  
الروايتان فيعمل بخبر الصحيحين عن سلمة كنا جميع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس لعدم  
المعارض اه قول الماتن (قوله) بيلدار) رجع السبكي عدم اختصاصه ببلد حار وقال شدة الحر كافي ولو فى  
ابراد البلاد بنسبة اه بصرى عبارة النهاية والمغنى ومقابل الاصح لا يختص بذلك فيسن فى كل ما ذكر  
لاطلاق الخبر اه (قوله) او محل اخر الخ) كرباط ومدرسة ولو عبر بمصلى ببلد مسجداً شمل ما قدرناه إلا ان  
يراد بالمسجد موضع الاجتماع للصلاة فيشمل ما ذكر مغنى (قوله) أو بعضهم) صادق بو احد بصرى وبجزمى  
(قوله) بحيث تسلب خشوعهم) اى او كما قاله نهاية ومعنى وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراده من  
المصلين حتى لو كان بعضهم مريضاً وشيخاً يزول خشوعه بمجيئه فى اول الوقت ولو من قرب يستحب له الابراد  
او العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظراً ولا يبعد الثانى ثم رايت حج صرح به ع ش قول الماتن  
(من بعد) ضابط البعد ما تثار قاصده بالشمس مغنى عبارة النهاية ما يذهب معه الحشوع او كما قاله لثاثره  
بالشمس اه (قوله) وبلدة باردة) اى كالشام وقوله او معتدلة اى كصرقلوبى (قوله) وإن وقع الخ) اى  
اتفق نهاية ومعنى (قوله) لانه) أى وقوع شدة الحر فيها (قوله) ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله) لو خالفت  
اى وضعه (قوله) دائماً) اى فى وقت الحر كالاصيف (قوله) كذلك) اى دائماً (قوله) او عكسها) اى كوران  
بالنسبة للشام وبقي ما لو كان بلدة شان بعض شهورها كالاسد الحرارة دائماً وعدمها فى غيره فهل يسن  
الابراد فيها فى ذلك الشهر الحرام لا ظاهر كلام الشارح الاول (قوله) وبهذا) اى الماخوذ (قوله) بين من  
عبر) اى عند ذكر شروط سن الابراد وقوله بيلداى كالمصنف (قوله) فى بلد خالفت الخ) اى لاجل ادخالها  
(قوله) وعلى هذا) اى الثانى (قوله) إلا ان يرد) اى المصنف كالرافعى (قوله) اى من حيث الجملة الخ) يعنى ان

فلتأمل (قوله) ويؤخذ منه أن البلد لو خالفت قطرها) عبارة الارشاد فى قطر حر بشدة اه وهى مصرحة  
بأن شدة الحر فى غير قطر الحر لا أثر له (قوله) ولم يأتهم غيرهم) مفقود من الابراد لهم إذا كان يأتهم غيرهم فى

(٥٥) — شروانى وابن قاسم — أول) القطر والثانى فى بلد تخالفه كذلك لكن قد يعرض لها مخالفة وعلى هذا يحمل قول  
الزركشى اشتراط شدة الحر بخلاف التعليل الرافعى إلا ان يريد بقوله فى شدة الحر اى من حيث الجملة لا بالنسبة إلى افراد البقاع والاشخاص

فالحاصل أنه لا بد من كونه وقت الحر وان تخلف بالنسبة لبقعة أو شخص وبلد حار وضعا ومن يصلي بيته منفردا أو جماعة وجمع بمصلي يأتيونه بلا مشقة أو حضروه ولم يأتيهم غيرهم أو يأتيهم من غير مشقة عليه لنحو قرب منزله أو وجود ظل يمشى فيه فلا يسن الأبراد هؤلاء لعدم المشقة نعم نحو امام محل الجماعة المقيم به ويسن له تبعاهم للاتباع والذي يتجه أن الأفضل له فعلها أولا ثم معهم لأن سن الأبراد في حقه بطريق التبع كما تقرر فشمّل ذلك قولهم يسن لراحي الجماعة أثناء الوقت فعلها أولا ثم معهم وعدم نقل الاعادة عنه صلى الله عليه وسلم لا يستلزم عدم نديها وفرق بعضهم بين ما هنا وقولهم يسن إلى آخره بما لا يصح فاحذره وكذا يسن الأبراد لمن يقصد المسجد للصلاة فيه منفردا كما يحبه الأسنوي وغيره وفي كلام الرافعي اشعار به (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارج (فالأصح أنه ان وقع في الوقت منها ركة) كاملة بأن فرغ من السجدة الثانية

اشتراط شدة الحر بالنسبة إلى جملة البلد ومجموعه من حيث الجملة وإن لم يكن جميع البقاع كذلك أو على جميع الأشخاص كذلك كروى وقوله إلى جملة البلد لعل المناسب إلى جملة القطر (قوله فالحاصل) أي حاصل قول الزركشي بعد الإجمال وقوله من كونه أي الأبراد كروى (قوله وبلد) عطف على قوله وقت الحر على توهم اقترانه في (قوله ومن يصلي الخ) عطف على قوله وقت بارد وكذا (قوله وجمع الخ) معطوف عليه (قوله وجمع بمصلي يأتيونه بلا مشقة الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح بأفضل أو بمحل حضره جماعة لا يأتيهم غيرهم أو يأتيهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن يحد ظلال الخ (قوله ولم يأتيهم غيرهم) مفهومه سن الأبراد لهم إذا كان يأتيهم غيرهم ففي الاقتصاد على الإمام في قوله نعم الخ فيه ما فيه سم (قوله نعم نحو امام الخ) عبارة النهاية ولو حضر موضع جماعة أول الوقت أو كان مقيا به لكن ينتظر غيره سن له الأبراد اماما كان أو ماموما كما اقتضاه كلام الرافعي وهو ظاهر النص اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد للشارح مانصه وقوله نحو الإمام شامل للإمام وغيره فقوله والذي يتجه الخ هل المراد منه إذا كان مع الإمام غيره أن الأفضل فعلها أو لا جماعة فإن كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليتامل وقوله المقيم به قديقال وكذا غير المقيم إذا حضر متحملا للمشقة وقدير يد بالمقيم من حضرا أول الوقت اه عبارة السيد البصري قوله نعم الخ ما محل هذا الاستدراك بعد قوله السابق أو بعضهم ثم قوله والذي يتجه الخ يظهر أنه يتأتى فيمن يكون في معناه من المقيمين بالمسجد بل يظهر أنه يتأتى في كل من حضر قبل استيفاء الجماعة فليتامل اه (قوله للاتباع) أي لأن بيت النبي ﷺ كان عند المسجد وفيه كثير من أهل الصفة مقيمون فيه ومع ذلك كانوا يبردون انتظار للغائبين كروى (قوله أن الأفضل له الخ) فإن قلت غير الإمام لا يحذور ترتيب على إعادته بخلاف الإمام فإن إعادته تحمل على اقتداء المقترض بالمتفعل وفيه خلاف قلت ذكر وافي صلاة بطن نخل أن الخلاف محل في غير العادة لأنه قيل أن الثانية هي الفرض ع ش وفيه توقف فليراجع (قوله بطريق التبع) قضية هذا أن غير المقيم به لا يكون الأفضل له فعلها أولا في منزله ثم معهم وفيه تأمل اه سم (قوله فشمّل ذلك) أي نحو الإمام المذكور (قوله الاعادة) الأولى فعلها أولا (قوله وفرق بعضهم الخ) أي قائلا بعدم أفضلية ما تقدم قال سم ومشى الشارح على الفرق في شرح الارشاد اه (قوله بين ما هنا) أي بين نحو الإمام المذكور (قوله وكذا يسن الخ) هو المعتمد خلا لما يقتضيه كلام المصنف نهاية ومغنى (قوله وبعضها) إلى قوله والحديث في النهاية والمغنى إلا قوله عند الأصوليين (قوله بأن فرغ من السجدة الثانية) أي بأن رفع راسه من السجدة الثانية وإن لم يصل إلى أحد تجزئه فيه القراءة كما يأتي وبقى ما لو قارن رفع راسه خروج الوقت هل يكون قضاء أم لا فيه نظروا الأقرب الأول وينبئ على ذلك ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلاً قضاء أو أداء ع عبارة السيد البصري هل المراد بالفراغ منها رفع راسه عن الأرض وحصول القدر المجزئ حتى لو سجد الثانية واطمان فيها فخرج الوقت قبل رفعه راسه كانت اداء محل تأمل لعل الأول هو المنبأ من الفراغ وإن كان الثاني الوجه معنى اه وقوله هو المتأدرا قول بل هو المتعين كما مر عن ع ش قول المنن (فالأصح الخ) والوجه الثاني أن الجميع اداء مطلقا تبعا لما في الوقت والثالث أنه قضاء مطلقا تبعا لما بعد الوقت والرابع أن ما وقع في الوقت اداء ما بعده قضاء وهو التحقيق وتظهر فائدة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر وخروج الوقت وقلنا أن المسافر إذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام فإن قلنا أن صلاته كلها اداء فله القصر وإلا لزمه الاتمام مغنى وفي ع ش عن ابن الاقتصاد على الإمام في قوله نعم الخ فيه ما فيه (قوله نعم الخ) عبارة في الارشاد ولو حضر موضع الجماعة أول الوقت أو كان مقيا به لكن ينتظر غيره سن له اماما كان أو ماموما الأبراد كالأله الأسنوي والأذرعى واقتضاه كلام الرافعي وهو ظاهر النص اه وقوله نحو امام شامل للإمام وغيره فقوله والذي يتجه أن الأفضل له فعلها أو لا جماعة فإن كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليتامل (قوله المقيم به) قديقال وكذا غير المقيم إذا حضر متحملا للمشقة وقدير يد بالمقيم من حضرا أول الوقت (قوله بطريق التبع) قضية هذا أن غير المقيم به لا يكون الأفضل له فعلها أولا في منزله ثم معهم وفيه تأمل (قوله وفرق بعضهم الخ) مشى على الفرق

(فالجميع أداء) (قوله كذلك) أى كاملة (قوله لخبر الشيخين الخ) مفهوما دليل لقوله وإلا الخ ومنطوقه لما قبله (قوله أى مؤداة) أى وإلا فطلق لإدراكها لا يتوقف على ركعة فى الوقت سم على المنهج اه عش (قوله على معظم أفعال الصلاة) قيد بالمعظم لأن الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام عش أى والمراد بالأفعال ما يشمل الأقوال بجري (قوله إذ غالب ما بعد ها الخ) مروجه التقيد بالغالب (قوله تكرير لها) أى كالتكرير كفى المحلى وغيره وإلا فليست تكرير حقيقة لأن كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وإما يشبه التكرار صورة عش عبارة الشورى على المنهج قوله كالتكرير قال الشيخ سم فى آياته إنما يجعله تكرير حقيقة لأن التكرير إنما هو الاتيان بالشئ مائتا مراد به تاكيدا لا ول وهذا ليس كذلك إذ ما بعد الركعة مقصود فى نفسه كالاولى كان كل واحد من خمس اليوم ليست تكرير المثلها فى الامساك (قوله عند الاصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقيد سم يعنى ان هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كفى شرح جمع الجوامع والمغنى (قوله ان ما فى الوقت أداء مطلقا) ونقل الزركشى كلقه ولى عن الاصحاب أنه حيث شرع فيها فى الوقت نوى الاداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت ما يسعها بل لا يصح واستوجه فى شرح العباب حل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعى وكلام الاصحاب على ماذا لم ينوه والصواب ما قاله الامام به ائفى شيخنا الشهاب الرملى سم على حج اه عش (قوله والصواب الخ) اعلمه بقطع النظر عن الحمل المذكور وإلا فلا يظهر للخطئة وجه (قوله ظاهر فى رد هذا) فديتوقف فيه لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لما دونها والمغنى أدركها فكأنه أدرك الصلاة فى الكمال والفضل لا فى الاداء بصرى ولا يخفى ان ما جوزه خلاف الظاهر فلا ينافى ما قاله الشارح ولا يورث التوقف فيه (قوله ولا خلاف فى الائتم الخ) أى إن كان التأخير بغير عذر (قوله وثواب القضاء دون ثواب الاداء) ظاهره وإن فات بعذر وينبغى انه اذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وإن تأخره اقيام العذر به حصل له ثواب على العزم يستوى ثواب الاداء ويزيد عليه عش اقول ويرجع كلام الشارح ما تقدم من تفاسير اوقات الفضيلة والاختيار وغيرهما لانه نسبة فعل الصلاة فى الوقت إلى فعلها فى خارجه لا تنقص عن نسبة فعلها فى وقت الفضيلة او الاختيار إلى فعلها فى وقت الجواز مع العزم فى اول الوقت وايضا قوله ويزيد عليه لا يظهر له وجه (قوله ومر) أى فى بيان وقت العصر (قوله افسد) أى عمدنا نهاية ومغنى (قوله كانت اداء الخ) المعتمدانه لا تجب إعادتها قوله عش وبصرى (قوله لنحو غيم) أى كعبس فى مكان مظلم نهاية ومغنى (قوله جوازا) الى الماتن فى النهاية الى قوله ووقع فى المغنى إلا ما نبيه عليه (قوله إن قدر على اليقين) أى بالصبر حتى يتيقن الوقت أو الخروج ورؤية الشمس مثلا مغنى وعش (قوله نعم) استدرك على الماتن (قوله ان أخبره) أى من جهل الوقت (قوله ثقة) أى من رجل او امرأة ولورقي ما مغنى قال عش وفى معنى اخبار الثقة مزولة وضعها عدل او فاسق ومضى عليها هـ ن يمكن فيه اطلاع اهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها اه (قوله عن مشاهدة) كان قال رايت الفجر طالعا او الشفق غار بالمعنى (قوله فى صحوة) متعلق بقوله وسماع (قوله لزمه قبوله ولم يجتهد) من عطف المراد عبارة النهاية ما تمتع عليه الاجتهاد اه عبارة للمغنى فانه يجب عليه العمل بقوله إن لم يمكنه العلم بنفسه وجاز إن أمكنه اه (قوله اذا لا حاجة به) أى لمن جهل الوقت حيثئذ أى حين وجود الاخبار او السمع المذكور (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله لو أمكنه الخروج

عبدالحق مثله قول الماتن (فالجميع أداء) أى وينوى به الاداء رشيدى (قوله كذلك) أى كاملة (قوله لخبر الشيخين الخ) مفهوما دليل لقوله وإلا الخ ومنطوقه لما قبله (قوله أى مؤداة) أى وإلا فطلق لإدراكها لا يتوقف على ركعة فى الوقت سم على المنهج اه عش (قوله على معظم أفعال الصلاة) قيد بالمعظم لأن الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام عش أى والمراد بالأفعال ما يشمل الأقوال بجري (قوله إذ غالب ما بعد ها الخ) مروجه التقيد بالغالب (قوله تكرير لها) أى كالتكرير كفى المحلى وغيره وإلا فليست تكرير حقيقة لأن كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وإما يشبه التكرار صورة عش عبارة الشورى على المنهج قوله كالتكرير قال الشيخ سم فى آياته إنما يجعله تكرير حقيقة لأن التكرير إنما هو الاتيان بالشئ مائتا مراد به تاكيدا لا ول وهذا ليس كذلك إذ ما بعد الركعة مقصود فى نفسه كالاولى كان كل واحد من خمس اليوم ليست تكرير المثلها فى الامساك (قوله عند الاصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقيد سم يعنى ان هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كفى شرح جمع الجوامع والمغنى (قوله ان ما فى الوقت أداء مطلقا) ونقل الزركشى كلقه ولى عن الاصحاب أنه حيث شرع فيها فى الوقت نوى الاداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت ما يسعها بل لا يصح واستوجه فى شرح العباب حل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعى وكلام الاصحاب على ماذا لم ينوه والصواب ما قاله الامام به ائفى شيخنا الشهاب الرملى سم على حج اه عش (قوله والصواب الخ) اعلمه بقطع النظر عن الحمل المذكور وإلا فلا يظهر للخطئة وجه (قوله ظاهر فى رد هذا) فديتوقف فيه لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لما دونها والمغنى أدركها فكأنه أدرك الصلاة فى الكمال والفضل لا فى الاداء بصرى ولا يخفى ان ما جوزه خلاف الظاهر فلا ينافى ما قاله الشارح ولا يورث التوقف فيه (قوله ولا خلاف فى الائتم الخ) أى إن كان التأخير بغير عذر (قوله وثواب القضاء دون ثواب الاداء) ظاهره وإن فات بعذر وينبغى انه اذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وإن تأخره اقيام العذر به حصل له ثواب على العزم يستوى ثواب الاداء ويزيد عليه عش اقول ويرجع كلام الشارح ما تقدم من تفاسير اوقات الفضيلة والاختيار وغيرهما لانه نسبة فعل الصلاة فى الوقت إلى فعلها فى خارجه لا تنقص عن نسبة فعلها فى وقت الفضيلة او الاختيار إلى فعلها فى وقت الجواز مع العزم فى اول الوقت وايضا قوله ويزيد عليه لا يظهر له وجه (قوله ومر) أى فى بيان وقت العصر (قوله افسد) أى عمدنا نهاية ومغنى (قوله كانت اداء الخ) المعتمدانه لا تجب إعادتها قوله عش وبصرى (قوله لنحو غيم) أى كعبس فى مكان مظلم نهاية ومغنى (قوله جوازا) الى الماتن فى النهاية الى قوله ووقع فى المغنى إلا ما نبيه عليه (قوله إن قدر على اليقين) أى بالصبر حتى يتيقن الوقت أو الخروج ورؤية الشمس مثلا مغنى وعش (قوله نعم) استدرك على الماتن (قوله ان أخبره) أى من جهل الوقت (قوله ثقة) أى من رجل او امرأة ولورقي ما مغنى قال عش وفى معنى اخبار الثقة مزولة وضعها عدل او فاسق ومضى عليها هـ ن يمكن فيه اطلاع اهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها اه (قوله عن مشاهدة) كان قال رايت الفجر طالعا او الشفق غار بالمعنى (قوله فى صحوة) متعلق بقوله وسماع (قوله لزمه قبوله ولم يجتهد) من عطف المراد عبارة النهاية ما تمتع عليه الاجتهاد اه عبارة للمغنى فانه يجب عليه العمل بقوله إن لم يمكنه العلم بنفسه وجاز إن أمكنه اه (قوله اذا لا حاجة به) أى لمن جهل الوقت حيثئذ أى حين وجود الاخبار او السمع المذكور (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله لو أمكنه الخروج

فى شرح الارشاد (قوله عند الاصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقيد (قوله ان ما فى الوقت أداء مطلقا الخ) ونقل الزركشى كلقه ولى عن الاصحاب انه حيث شرع فيها فى الوقت نوى الاداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه فى شرح العباب جهل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعى وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينوه والصواب ما قاله الامام به ائفى شيخنا الشهاب الرملى (قوله بخلاف ما لو أمكنه الخ) سياتى نظير هذا فى القبلية كالمحال حائل وامكنه صعوده

(الخ) سيأتي نظير هذا في القبلية كالأحوال حائل وأمكنه صعوده لرؤية السكبة فانه لا يجب المشقة ويجوز تقليد  
 المخبر عن علم فليتامل بعد ذلك إطلاق قوله وإنا حرم الخ سم (قوله لان فيه الخ) أي يجوز له الاجتهاد لان  
 الخ (قوله فيه) أي الخروج (قوله وللمنجم الخ) أي يجوز له ولا يجب عليه وهو من يرى أن أول الوقت طلوع  
 النجم الفلاني وفي معناه الحاسب وهو من يعتمد منازل النجوم وتقدير سيرها مغنى وباتى في الشارح مثله (قوله  
 العمل بحسابه) أي جواز الأوجوب كما صرح به غيره وهو شامل لما لا يجوز عن اليقين وقد ينظر فيه حينئذ  
 فإن جريان العادة الإلهية بوصول النجم المخصوص إلى المحل المخصوص في الوقت المخصوص أقوى في إقادة  
 الظن بدخول الوقت من سماع صوت الديك فليتامل ثم رايت سم على المنهج نقل عن مر وجوب عمله  
 بحسابه كتنظيره في الصوم عنده بصري عبارة ع ش بل يجب عليه ذلك كما نقله سم على المنهج عن  
 الشارح مر اه (قوله ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم أن غيره العمل به فيحتمل بحجته هنا وإن يفرق  
 بأن أمارات دخول الوقت أكثر وأيسر من أمارات دخول رمضان سم على حج والأقرب عدم الفرق كما  
 صرح به مر في فتاويه ع ش عبارة البجيرمي والمعتمد أنه متى غلب على ظنه صدقهما أي المنجم والحاسب  
 جاز تقليدهما قياساً على الصوم كافي ع ش وقرره شيخنا الحفني اه عبارة الكردى على شرح بافضل  
 والذي اعتمده المغنى والتحفة والنهاية وغيرهما عدم جواز تقليد هما هنا وكذلك الصوم في التحفة والمغنى  
 والاسنى وجري الشهاب الرملى ووافقه الطبلاوى والجمال الرملى على وجوب تقليد هما فيه أي الصوم  
 وقيد الجمال الرملى بما إذا ظن صدقهما وقال سم القياس الوجوب إذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما وهما  
 عدلان اه (قوله غيره) صادق بالأعمى وقد ينظر فيه بأنه أولى من غيره بالتقليد حيث ساغ بصري (قوله لم  
 يجوز لقادر تقليده) لأن المجتهد لا يقلد مجتهداً حتى لو أخبره باجتهاد أن صلواته وقت قبل الوقت يلزمه إعادتها  
 مغنى وشرح بافضل وباتى في الشارح مثله (قوله إلا أعمى الخ) منقطع بالنسبة لأعمى البصيرة لأنه ليس بقادر  
 على الاجتهاد عبارة المغنى وشرح المنهج ولا أعمى كالبصير العاجز تقليد مجتهد أعجزه في الجملة اه (قوله فانه  
 مخير الخ) كذا في النهاية والذي يصح به كلام غيرهما أن محل التخيير في أعمى البصر فقط دون أعمى البصيرة  
 وهو الذي يتجه إذا المراد به كاهو ظاهر العاجز عن الاجتهاد بصري أي فيجب عليه تقليد المجتهد بشرطه (قوله  
 كقراءة الخ) أي ومطالعته وصلاة مغنى (قوله وصياح الديك الخ) ظاهره أنه يصلي بمجرد سماع صوت الديك  
 ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد أنه يحتمل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الحياطة التي  
 فعلها هل أسرع فيها عن عادته أو لا وهل أذن الديك قبل عادته بأن كان ثم علامة يعرف بها وقت أذانه  
 المعتاد إلى غير ذلك مما ذكر فالويلد على ذلك قوله اجتهد بورود ونحوه فجعل الورد ونحوه آلة للاجتهاد ولم  
 يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر ع ش وباتى عن شيخنا والبصري ما يوافقه (قوله ديك مجرب)  
 يتجه أو حيوان آخر مجرب سم (قوله وكثرة المؤذنين الخ) ظاهر إطلاقه هنا وتقييده ما بعده أنه لا يشترط  
 كونهم ثقة ولا عليهم بالأوقات والثاني واضح فإن توافق اجتهاداتهم وإن لم يكونوا عارفين يغلب على الظن  
 دخوله وأما الأول فجعل تأمل حيث لم يبلغوا عدد التواتر ولم يقع في القلب صدقهم ثم محل ما ذكر فيما يظهر  
 في مستقيلين أمالوا كانوا متابعين لواحد منهم كاهو مشاهد في مؤذني الحرمين فالحكم متعلق بمتبوعهم فيما  
 يظهر فإن كان ثقة عارفاً بالأوقات جاز على مرجح الامام الزووى فليتامل بصري (قوله وكذا ثقة عارف الخ)  
 قد يقال هو في يوم الغيم مجتهد فالتأمل عليه في المعنى تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه إلا أن يجاب بأنها أعلى رتبة  
 من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي أنه لو علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر اه سم

لأن فيه مشقة عليه في الجملة  
 وإنما جرم على القادر على  
 العلم بالقبلية التقليد ولو لم يخبر  
 عن علم لعدم المشقة فانه إذا  
 علم عين القبلية مرة واحدة  
 اكتفى بها ما لم ينتقل عن  
 ذلك المحل والأوقات  
 متكررة فيعسر العلم كل  
 وقت وللمنجم العمل  
 بحسابه ولا يقلده فيه غيره  
 وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد  
 لم يجوز لقادر تقليده إلا أعمى  
 البصر أو البصيرة فانه مخير  
 بين تقليده والاجتهاد نظراً  
 لعجزه في الجملة (ورد)  
 كقراءة ودرس (ونحوه)  
 كصنعة منه أو من غيره  
 وصياح الديك مجرب وكثرة  
 المؤذنين يوم الغيم بحيث  
 يغلب على الظن أنهم  
 لكثرتهم لا يخطئون وكذا  
 ثقة عارف بأوقات

لرؤية السكبة فانه لا يجب المشقة ويجوز تقليد المخبر عن علم فليتامل بعد ذلك إطلاق قوله وإنا حرم الخ  
 (قوله وللمنجم العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم أن غيره العمل به فيحتمل بحجته هنا وإن  
 يفرق بأن أمارات دخول الوقت أكثر وأيسر من أمارات دخول رمضان (قوله ديك مجرب) يتجه أو حيوان  
 آخر مجرب (قوله وكذا ثقة عارف بالأوقات يومه) أي يوم الغيم قد يقال هو في يومه مجتهد فالتأمل عليه في



عبارة شيخنا وهذا أى العلم بنفسه بدخول الوقت المرتبة الاولى ومثله اخبار الثقة عن علم وفي معناه اذان المؤذن العارف في الصحو فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في الغيم لانه لا يؤذن إلا في الوقت غالبا نعم ان علم اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده ولو كثر المؤذنون وغلب على الظن اصابتهم جاز اعتمادهم مطلقا ما لم يكن بعضهم اخذ من بعض والا فهم كالمؤذن الواحد ومثل العلم بالنفس ايضا رتبة المزاوول الصحيحة والمناكب الصحيحة والساعات المحررة وبيت الابرة لعارف به فهذا كله أى العلم بنفسه وخبر الثقة عن علم واذانه في الصحو والمزاوول والمناكب والساعات وبيت الابرة الصحيحة في مرتبة واحدة والمرتبة الثانية الاجتهاد بور من قرآن ودرس او مطالعة علم او نحو ذلك كخياطة وصوت ديك او نحوه كحمار ومعنى الاجتهاد بذلك ان يتأمل فيه كان يتأمل في الخياطة هل اسرع فيها ولا وفي اذان الديك هل قبل عادته اولا وهكذا ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية انه ان حصل العلم بالنفس او ما في معناه من المرتبة الاولى امتنع عليه الاجتهاد وان لم يحصل ذلك كان له الاجتهاد والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير أما الاعمى فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز اه بخلاف عبارة السكردى على شرح بافضل والحاصل ان المراتب ست احدها مكان معرفة الوقت بيقين ثانيا وجود من يخبر عن علم بالنهار تبة دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهى المناكب المحررة والمؤذن الثقة في الغيم رابعها امكان الاجتهاد من البصير خامسها امكانه من الاعمى سادسها عدم امكان الاجتهاد من الاعمى والبصير فصاحب الاولى يخبر بينهما وبين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فان لم يجد خبير بينهما وبين الثالثة فان لم يجد الثالثة خبير بين الاولى والرابعة وصاحب الثانية لا يجوز له العدول الى مادونها وصاحب الثالثة يخبر بينهما وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة يخبر بينهما وبين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفاه (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في العباب واذان العدل العارف في الصحو كالاجتهاد عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن للبصير تقليده اه سم (قوله اذلا يتقاعدا الخ) قد يقال هو لا يقلد الديك بل يجتهد مع سماعه فان غلب على ظنه به دخوله الوقت عمل به فان كان الحكم كذلك في سماع المؤذن الثقة العارف في يوم الغيم كما هو مقتضى صنيع الشارح رحمه الله تعالى فواضح وإن كان يقلده بمجرد استماعه من غير اجتهاد كما يصرح به كلام غيره فقياسه على الديك محل تأمل يعرف بما تقرر فليحذر وكذا صديقه يقتضى ان كثرة المؤذنين مستند الاجتهاد كما هو في المعطوف عليه مع ان المصرح به في كلام غيره ان اتباعهم تقليدهم فليتأمل بصري (قوله وعلم الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو صلى بلا اجتهاد اعاد مطلقا لتركه الواجب وعلى المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه دخوله الوقت وتأخيره الى خوف الفوات أفضل اه (قوله ووقع في حديث الخ) الاولى الاخير وما في حديث أبي داود وما يخالف ذلك في المسافر لا حجة فيه لانه الخ (قوله يخالف ذلك) أى عدم الانعقاد (قوله وغيرها) أى غير المجالفة (قوله كنا اذا الخ) خبر لان وقوله صلى الظهر جواب اذا والجملة الشرطية جواب كان وقوله لان الذى الخعلة لعلة العلة المتقدمة ولو حذف لان لكان واضح واخصر (قوله لاستحالة شكهم الخ) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذ لا مانع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر فتأمل فانه ظاهر سم اقول وينبغي الظهور ما يشعر به الحديث من كونه صلى الله عليه وسلم منتظرا معهم للزوال (قوله

يومه اذلا يتقاعدا عن الديك  
المجرب وعلم من كلامه حرمة  
الصلاة وعدم انعقادها مع  
الشك في دخول الوقت  
وان بان أنها في الوقت لانه  
لا بد من ظن دخوله بامارة  
ووقع في حديث عند أبي  
داود وما ظاهره يخالف ذلك  
في المسافر ولا حجة فيه لانه  
واقعة حال محتملة أنها  
للمجالفة في المبادرة وغيرها  
بل عند التأمل لا دلالة فيه  
أصلا لان قول أنس كنا  
إذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في السفر فقلنا زالت الشمس  
أولم تزل صلى الظهر لان  
الذى فيه انهم إنما شكوا  
قبل صلاتهم لا استحالة  
شكهم معها

المعنى تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه في قوله وإذا خبر ثقة عن اجتهاد الخ إلا ان يحجب بأنه أعلى رتبة من المجتهد ولذا عبر في العباب بقوله كالمجتهد والعادة انه لا يؤذن إلا في الوقت وقد يكون اعتماد على امر أقوى مما يعتمد عليه المجتهد فهو ابعد عن الخطا من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي انه لو علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في العباب واذان العدل العارف في الصحو كالاجتهاد عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن للبصير تقليده اه (قوله لاستحالة شكهم معها) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذ لا مانع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر

وبقرضه هو لا عبرة به الا ترى انه يجوز اعتماد خبر العدل وان شك فيه الغاء للشك واكتفاء بوصف العدالة ففعله عليه السلام الى ذلك وهذا يتضح  
ان دفاع قول المحب للطبري لا يبعد تخصيص المسافر بما فيه من جواز الطهر عند الشك في الزوال أي مثلاً كما خص بالقصر ونحوه (فان) اجتهد  
وصلى ثم بعد خروج الوقت (تيقن ٤٣٨) صلاته أي إحرامه بها (قبل الوقت) ولو بخبر عدل رواية عن علم الاجتهاد (قضى في الاظهر)

لفوات شرطها وهو الوقت  
فان تيقن في الوقت اعاد  
قطعا قيل لو قال اعاد كان  
اولى اه وهو وهم لما علمت  
ان محل الخلاف إنما هو في  
تبيين ذلك بعد الوقت (والا)  
يتيقن قبله ولو بان لم يبين  
الحال (فلا) قضاء عليه لعدم  
تيقن المفسد (فرع) صلى  
في الوقت ثم وصل قبله لبلد  
يخالف مطالعها مطلع بلده  
لزمه اعادتها فظير ما يأتي في  
الصوم كذا بحث ولك ان  
تقول ان اراد بما يأتي الموافقة  
معهم في الآخر صوما أو  
فطرا فليس ظهير مسئلتنا  
لاختلاف يوم الرؤية ويوم  
الموافقة وإنما الذي يتوهم  
أنه نظيرها أن يرى ببلده  
فيصوم ثم يسافر ويصل  
اثناء يومه لبلد لم ير اهله  
وحكم هذه لم اره صريحا بل  
كلهم محتمل إذ قضية  
تعليهم بانه بالانتقال اليهم  
صار مثلهم الفطر وقضية  
تخصيص الشراح قول  
الحاوي والارشاد فطرا  
بن سافر من بلد غير الرؤية  
إلى بلدها انه يستمر صائما  
وبوجه بأنه استند هنا إلى  
حقيقة الرؤية فلم يعارضنا في  
ذلك اليوم إلا ما هو أضعف  
منها وهو استصحاب

وبقرضه أي بقاء الشك مع الصلاة (قوله وهذا) أي بقوله ووقع في حديث الخ (قوله) اندفاع قول المحب  
الطبري الخ) كلام المحب الطبري قريب ولكن الاقرب الاوافق بقواعده الحمل على انه مبالغ في المبادرة سم  
(قوله بما فيه) أي في حديث أبي داود والباء اذ خلعة على المقصود و قول الكردى بالشئ الذي يجوز فعله في  
السفر اه سبق قلم (قوله من جواز الخ) بيان لما (قوله اجتهد) إلى الفرع في النهاية والمعنى لا قوله لا عن  
اجتهاد (قوله قيل) إلى المتن (قوله فان تيقن) أي وقوع صلاته قبل الوقت (قوله في الوقت) أي أوقيله نهاية  
ومعنى قول المتن (قضى الخ) حتى لو فرض انه صلى الصبح مثلاً سنتين قبل الوقت لزمه ان يقضى صلاة فقط  
وبيانه أن صلاة اليوم الأول تقضى بصلاة اليوم الثاني والثالث وهكذا بناء على أنه لا يشترطنية الاداء  
ولانية القضاء وانه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه عند الجبل بالوقت كإسباني في محله معنى (قوله في تبيين  
ذلك) أي وقوع صلاته قبل الوقت (قوله يتيقن قبله الخ) عبارة النهاية والمعنى أي وان لم يتيقن وقوعها قبل  
الوقت بان لم يبين الحال أو بان وقوعها فيه أو بعده اه قال ع ش (فرع) سئل من عمن اجتهد في الوقت  
لنحو غير وصل ولم يبين له الحال لكن غلب على ظنه ان صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة فاجاب بانه  
يجب عليه الاعادة وقد يتوقف في هذا الجواب بانه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقص إلا بتبين خلافه ومجرد  
ظن انها وقعت قبل الوقت لا اثر له بل القياس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتهاده إلى خلاف ما بنى  
عليه فعله الا لا يلغى اليه لان الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد اه (قوله فلا قضاء عليه) ظاهره لا وجوباً  
ولاند باو لو قيل بالتدبير لترده في الفعل هل وقع في الوقت أو لا لم يكن بعيدا ع ش (قوله لعدم تيقن المفسد)  
لكن الواقعة بعد الوقت قضاء لا اثم فيه معنى ونهاية (قوله ثم وصل قبله) أي الوقت ولعل المراد به قبل خروجه  
على حذف المضاف فيشمل صورتين (قوله يخالف مطالعها مطلع بلده) أي ويدخل أوقات صلواتها بعد  
أوقات صلوات بلده (قوله كذا بحث) اعتمده مر اه سم أي وفاقوا والده وأقره شيخنا (قوله لا اختلاف  
يوم الرؤية ويوم الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه ايضاً إذ يوم الرؤية في مسألة الصوم نظيره هنا  
وقت الصلاة الذي دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة في البلد الذي وصل اليه وكون المختلف  
هنا وقتين وفي مسألة الصوم يومين لا اثر له في الفرق سم (قوله لم ير اهله) أي بسبب اختلاف المطالع كردى  
(قوله وحكم هذه) أي مسألة أن يرى ببلده الخ (قوله إذ قضيته الخ) مبتدأ خبره قوله لا في الفطر وقوله  
تعليهم أي لما يأتي في الصوم من الموافقة معهم في الاخراج وقوله فطرا أي الموافقة معهم في الفطر (قوله  
بن سافر الخ) الباء اذ خلعة على المقصود وعليه وقوله انه يستمر الخ خبر وقضية الخ (قوله ويوجه) أي استمرار  
الصوم (قوله هنا) أي في السفر من بلد الرؤية إلى غيرها (قوله اخره) أي اخر رمضان (قوله لبلد عديد)  
أي لبلد عديد أهلها بالرؤية بسبب اختلاف المطالع كردى (قوله وعلى الاحتمال الاول) وهو الفطر في مسئلتنا  
وان كان غير مرضى (يفرق بان الصلاة الخ) أي وعلى الاحتمال الثاني لا اشكال لاننا نلزمه بموافقتهم  
في الفطر فكذلك في الصلاة باقشير وقوله في مسئلتنا يعني في مسألة أن يرى ببلده فيصوم الخ (قوله لانه) أي  
رمضان (قوله بخلافها) أي الصلاة من حيث الوقت (قوله ومن ثم الخ) ان كان مبنيًا على الفرق فحتاج

المتنقل اليهم بخلاف ما لو أصبح آخره صائماً فانتقل في ذلك اليوم لبلد غداً فانه يفطر لانه عارض إلى  
الاستصحاب ما هو أقوى منه وهو الرؤية وعلى الاحتمال الاول يفرق بأن الصلاة خفف فيها من حيث الوقت ما لم يخفف في رمضان  
لانه لا يقبل غيره بخلافها فاحتياطه أكثر من ثم لو جمع تقديمًا ثم دخل المقصد في وقت الظهر لم يلزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم

إلى التأمل بصري (قوله وحج) أى فى مسئلتنا و (قوله مقتضى هذا) أى قوله لوجع الخ (قوله كصبي صلى الخ) قد يفرق بان الصبي ادى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤد بها باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه سم وقد يمنع دعوى الاطلاق بان الصبي إنما ادى الوظيفة باعتبار نيتها لا وجوبها (قوله الذى) إلى المتن فى النهاية والمغنى لا قوله لم يتعده وقوله كذلك إلى فندبا (قوله وجوب الخ) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة مرسى خلافا للشارح والمغنى كما يأتى (قوله بغير عذر) قد مر ان من افسد الصلاة فى وقتها لا تصير قضاء خلافا لذيلى ومن تبعه لكن يجب إعادتها فوراً كما صرح به صاحب العباب كذا فى المغنى ويظهر ان محله إذا كان بغير عذر ثم رايت فى سم على المنهج قال المعتمد أنه لا يجب إعادتها فوراً نه بصري أى مطلقا سواء كان بعذر أو بدونه كما سر عن ع (قوله لم يتعده) أى بان كان قبل الوقت أو بعده لكن عليه ولم يمكنه دفعه وغلب على ظنه أنه يستيقظ وقد بى من الوقت ما يسعها وطهرها (قوله بان لم ينشأ عن تقصيره بخلاف الخ) وهذا يخص خبر رفع عن امتى الخطا والنسيان وبقى ما ولدخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل فى مطالعة أو صناعة أو نحوهما حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثانى لأن هذا نسيان لم ينشأ عن تقصير منه كما حكى عن الأسنوى أنه شرع فى المطالعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى لذهحر الشمس فى جبهته ع (قوله فندبا) ولو تيقظ من نوم وهو قد بى من وقت الصلاة المفروضة ما لا يسع إلا الوضوء وبعضه فحكم من فاتته بعذر فلا يجب قضاؤه فوراً كما افتى به الوالد رحمه الله نهاية قال ع (قوله لم ينشأ عن تقصير منه) أى الوضوء الخ أفهم أنه لو استيقظ وقد بى ما يسع الوضوء وبعض الصلاة كالترحيم وجب فعله حتى لو أخر حتى خرج الوقت عصي بذلك وجب قضاؤه فوراً ومثل الوضوء الغسل من الجنابة بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة كالأجزاء من بدنه وستر عورتها (قوله تعجلا الخ) لتعجيل الدين الشامل للوجوب والندب قول المتن (ويسن ترتيبه) أى الفائت فيقتضى الصبح قبل الظهر وهكذا نهاية ومغنى قول المتن (وتقديمه الخ) ومن فاتته صلاة العشاء هل له صلاة الوتر قبل قضاؤها وجهاً أو جهها ب عدم الجواز نهاية (قوله إن قلت بعذر) قيد فيها ومثله فى الأول لو فاتت كلها بغير عذر فيما يظهر بصري ويصرح بذلك قول النهاية وأطلق الأصحاب ترتيب الفوائت فاقضى أنه لا فرق بين أن تفوت كلها بعذر أو عمد أو بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وهو المعتمداه وقول المغنى قد أطلقوا استحباب ترتيب الفوائت وهو ظاهر إذا فاتت كلها بعذر أو غيره فإن فات بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وجب قضاء ما فات بلا عذر على الفور كما مر وحيث فقد يقال يجب البداءة به اه وقوله فقد يقال الخ خلافا لما مر عن النهاية وفاقالما يأتى فى الشارح (قوله وإن خشى) إلى قوله ولو شك فى المغنى لا قوله بان يقع إلى ويجب (قوله من أو جب ذلك) أى المذكور من الترتيب والتقديم مغنى (قوله وللا تبايع) فانه صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة العصر يوم الخندق فصلاها بعد الغروب ثم صلى المغرب مغنى ونهاية (قوله ولم يجب الخ) عبارة للمغنى فان لم يرتب ولم يقدم الفائتة جاز لان الخ (قوله وكقضاء رمضان) عطف على قوله لان الخ قال السكردى أى كما يسن تقديم قضاء رمضان على رمضان آخر اه وفيه نظر فان التقديم هنا واجب كما يأتى فى الصيام فتعين أنه علة لعدم وجوب الترتيب كما هو صريح صنيع المغنى (قوله لضرورة الوقت) أى فانه حين وجب الصبح لم يجب الظهر مغنى (قوله المجرد) أى عن قيد الإيجاب سم (قوله وقدم) أى تقديم الفائت على

ومسئلة الصوم يومين لا أثر له فى الفرق (كصبي صلى ثم بلغ) قد يفرق بأن الصبي ادى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤد بها باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه (قوله وجوباً) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة مرسى (قوله ويسن ترتيبه) أى سواء كان تعذر أو لا فيجوز ترك الترتيب وإن كان الفوات بغير عذر كما اقتضاء إطلاقهم استحباب الترتيب وإن وجب البدار لان تقديم ما وجب البدار فيه أيسر على ما تقدمه لا ينافى البدار كما يجوز تقديم الرتبة القبلية على ما وجب فيه البدار مرسى (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم) المجرد للندب) كانه إشارة إلى قول جمع الجوامع والندب أى ويخص الندب مجرد قصد القرية أى عن

رجح مقتضى هذا فقال  
الأقرب عدم لزوم الاعادة  
كصبي صلى ثم بلغ فى  
الوقت (ويبادر بالفائت)  
الذى عليه وجوباً إن فات  
بغير عذر وإلا كنوم لم  
يتعده ونسيان كذلك  
بأن لم ينشأ عن تقصير  
بخلاف ما إذا نشأ عنه  
كعب شطرنج أو كجهل  
بالوجوب وعذر فيه  
يبعده عن المسلمين أو  
أكره على الترك أو التلبس  
بالمنافى فندبا تعجلا لبراءة  
ذمته (ويسن ترتيبه  
وتقدمه) إن فات بعذر  
(على الحاضرة التى لا يخاف  
فوتها) وإن خشى فوت  
جماعتها على المعتمد خروجا  
من خلاف من أو جب  
ذلك وللا تبايع ولم يجب  
لان كل واحدة عبادة  
مستقلة وكقضاء رمضان  
والترتيب فى المؤديات  
إنما هو لضرورة الوقت  
وفعله صلى الله عليه وسلم المجرد  
للندب وقدم

على الجماعة مع كونه سنة وهي فرض كفاية لاتفاق موجبيه على انه شرط للصحة وقول اكثر موجبيهما عينا انها ليست شرطا للصحة فكانت رعاية الخلاف فيها كدو هذا بندفع ما للاسنوي وغيره هنا ما اذا خاف فوت الحاضرة بان يقع بعضها وإن قل خارج الوقت فيلزمه البداءة بها لحرمة خروج بعضها عن الوقت مع (٤٤٠) إمكان فعل كلها فيه ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وإن فقد الترتيب لانه سنة

والبدار واجب ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز كما هو ظاهر لمن عليه فائتة بغير عذر ان يصرف زمانا لغير قضائها كالنطوع إلا ما يضطر اليه لنحو نوم أو مؤنة من تلزمه مؤنته أو لفعل واجب آخر مضيق يخشى فوته ولو تذكر فائتة وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا أو شرع في فائتة ظانا ساعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزمه قطعها ولو شك في قدر فوائت عليه لزمه ان يأتي بكل ما لم يتيقن فعله أو بعد الوقت في فعل مؤداته لزمه قضاءها أو في كونها عليه فلا ويفرق بان شك في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط اللزوم والاصل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لتيقن اللزوم والشك في المسقط والاصل عدمه وسيأتي انه لا يجوز إعادة الفرض في غير جماعة إلا ان شك في شرط له أو جرى في صحته خلاف ووقع في بعض روايات حديث الصبح التي ناموا عنها ما يقتضي على ما زعمه شارح نذب فعلها ثانيا في مثل وقتها من اليوم الثاني قال وهي مسئلة عزيزة لم أر من صرح بها اه وليس كما

الحاضرة (على الجماعة) أي جماعة الحاضرة (مع كونه) أي التقديم (قوله لا اتفاق موجبيه) كالسادة الحنفية كرى (قوله على انه) أي تقديم الفائتة مطلقا على الحاضرة (شرط للصحة) أي صحة الحاضرة (قوله وقول اكثر الخ) منهم الامام احمد (قوله فيه) أي في التقديم (قوله بان يقع بعضها الخ) وجرى شيخ الاسلام والشهاب الرملي والنهاية والمغني على استحباب الترتيب إذا أمكنه إدراك ركعة من الحاضرة في الوقت وحملوا إطلاق تحريم إخراج بعض الصلاة عنه وقتها على غير هذه الصورة (قوله ويجب) وقال المغني وخلافه للنهاية والطبلاوي (قوله وإن فقد الترتيب الخ) يفيد فيمن فاته الظهر والعصر بعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الآخرين عليها لكن أفنى مر بأن مقتضى إطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وإن خالف الاذرع في ذلك اهـ أي والترتيب المطلوب لا ينافي البدار لانه مشغول بالعبادة وغير مقصر كان تقديم رتبة المقضية القبلية عليها لا ينافي البدار الواجب خلافا لمن خالف مر (قوله فبان ضيقه) أي عن إدراكها مؤداة ولو إدراك ركعة في الوقت على قياس ما قدمناه عن شيخ الاسلام في مسئلة الماتن بل اولى كما هو ظاهر سمى أي عن إدراكها بما على ما تقدم في الشارح (قوله لزمه قطعه) هـ لاسن قلبها والسلام من ركعتين فراجع ثم رايتم مر قال انه يسن قلبها ان فلا سم على المنهج ويمكن حل قوله وجب قطعها على معنى امتنع إتمامها فرضا فلا ينافي سن قلبها ان فلا ع ش زاد البجيرمي وظاهر ان محله ما لم يقم لثلاثة أو لا وجب قطعها وقال شيخنا الحنفى ويشترط لنذب قلبها ان فلا ان يكون في الثانية فان كان في غيرها من اولى او ثالثة كان القلب مباحا اهـ (قوله اوفى كونها عليه) أي كالمواضع دم الحائض وافاق المجنون وشك في ان ذلك قبل خروج الوقت أو بعده ع ش ورشيدى (قوله فلا) فلو فعلها في هذه الحالة وتبين انه عليه لا يجوز ثم فتجب إعادة ما سم على حج اهـ ع ش (قوله ويفرق) أي بين الصورتين (قوله عدمه) أي الاستجماع (قوله بخلافه الخ) أي الشك (قوله وسيأتي) أي في باب الجماعة كرى (قوله نذب فعلها ثانيا) أي بعد قضائها اولا قبل مثل وقتها (قوله صلوا) بصيغة الامر والضمير لصلاة الصبح المغضبة (قوله ويؤيده) أي التفسير المذكور (قوله ويقبله الخ) استفهام إنكارى (قوله بل في حرمة فعل الخ) أي باعتبار ما اقتضاه من تشبيهه

قال لما علمت أن قواعدنا تقتضى حرمة ذلك ولا حجة في تلك الرواية لأن لفظها صلوا الغد لو قتها أى لا تظنوا أن وقتها تغير بالربا بصلا تها في غيره بل دو مواعلي ما كنتم عليه من صلاتها في وقتها ويؤيده الرواية الاخرى انه صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم قالوا يارسول الله الا فقضيتها لوقتها من الغد قال نعم كم ربكم عن الربا ويقبله منكم فهذا صريح فيما قلناه من معنى تلك الرواية بل في حرمة فعل الفائتة ثانيا

من غير موجب (وتسكرة)

بالربا المحرم بصري (قوله من غير موجب) (تنبيه) يسن ايقاظ النائم للصلاة لاسيما عند ضيق وقتها فان عصى بنومه وجب على من علم بحاله ايقاظه وكذا يستحب ايقاظه اذ اراد ان ياتى امام المصلين او الصف الاول او محراب المسجد او على سطح الاجار له اى لا حائل له وبعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس اى ولو كان صلى الصبح او بعد صلاة العصر اى ولو كان صلاها او نام خاليا في بيت وحده او نامت المرأة مستقلة ووجهها الى السماء او نام الرجل اى او المرأة منبطحا على وجهه فانها ضجعة يبغضها الله تعالى ويسن ايقاظ غيره ايضا لصلاة الليل والتسحر ومن نام وفيه غم أو دهن ونحوه والنائم بعرفات وقت الوقوف لانه وقت طلب وتضرع نهاية ومعنى بزيادة من ع ش قول المتن (عند الاستواء) اى يقينا فلو شك في ذلك لم يكره لان الاصل عدمه ع ش (قوله وان ضاق) الى قوله ولا حرمت في النهاية والمغنى لا قوله لكن الى المتن وقوله بخلافه قبل فعلها يجوز النفل مطلقا في موضعين (لانه يسع التحريم) محل تأمل واصل الاقرب ان يقال بقرانه بصري (قوله عنه) اى عن الصلاة عنده والتذكير باعتبار الفعل او التنفل (قوله ولو لم ينم لم يحضرها) كذا في النهاية والمغنى (قوله لكن فيه مقال الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا يضر كونه مرسل لا اعتضاده بانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> استحب التذكير اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير استثناء اه (قوله بعد اداء فعل الصبح) اى اداء مغنبا على القضاء بحجري (قوله بخلافه قبل فعلها) اى فلا تترك هذه السكراهة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باصططجاع او حديث غير دينوى من انه جزم المتولى بكرة التنفل حينئذاه سم عبارة النهاية والمغنى قال الاسنوى والمراد بحصر السكراهة في الاوقات إنما هو بالنسبة للاوقات الاصلية فستأتى كراهة التنفل في وقت اقامة الصلاة ووقت صعود الامام لخطبة الجمعة اه والاولى انما ترد اذا قلنا بان السكراهة للتنزيه وهو الذى صححه في التحقيق اما اذا قلنا بانها للتحريم وهو المذهب فلا ولا ترد الثانية ايضا لذكرهم لها في بابها وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر الى صلاته وبعد الغروب الى صلاته والمشهور في المذهب ان السكراهة فيهما للتنزيه اه بخذف (قوله طوله الخ) وترتفع قدره في اربع درج برماوى اه بحجري (قوله في رأى العين) التعلق بقول المتن كرمح (قوله كما تقرر) وتجتمع السكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت نهاية (قوله لا تنعقد) ويأثم فاعلمنا نهاية ويعزر معنى (قوله لانها) اى السكراهة (قوله ولا) اى بان كانت السكراهة لعموم كونها عبادة (قوله لحرمت كل عبادة) هذه الملازمة ممنوعة قطعا لجواز ان يكون النهى لخارج غير لازم ويختص بها لان ذلك الخارج لا يوجد الا فيها بل كونه لخارج صريح كلامهم فليتأمل سم اقول صرح المغنى كالشارح بان النهى راجع الى نفس الصلاة (وهى) اى كراهة الصلاة لذاتها (قوله مطلوب او منهياعنه) اى مطلوب الفعل والترك محلى (قوله واصل ذلك) اى السكراهة في الاوقات الخمسة (قوله لكن) اى التقييد (قوله بما يأتى في العرايا) اهم الخ) عبارته هناك فيما دون خمسة اوسق لخبرهما اى الصحيحين رخص في بيع العرايا في خمسة اوسق او

المتن بل أولى كما هو ظاهر (قوله إلا أن يكون قد اعتضد) عبارة شرح الروض ولا يضر كونه مرسل لا اعتضاده بانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> استحب التذكير اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير استثناء اه وقد يقال قضية هذا العاخذ استثناء ما بعد الصبح وما بعد الطلوع إلا ان يقال هذا إنما ذكر تقوية للنص الوارد في الزوال فلا يتوسع فيه مع كون القاعدة في هذه الاوقات المنع إلا ما نص على استثنائه ثم رايته في شرح العباب بعد حكايته ما تقدم من انه استحب التذكير ثم رغب الخ عن البيهقي قال واعترضه السبكي بانه يتوقف على صحة الترغيب فيه بدليل خاص حتى يقدم على حديث النهى اه (قوله بخلافه قبل فعلها) اى فلا يكره هذه السكراهة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باصططجاع او حديث غير دينوى من انه جزم المتولى بكرة التنفل حينئذاه اه (قوله ولا لحرمت الخ) هذه الملازمة ممنوعة قطعا لجواز ان يكون النهى لخارج غير لازم ويختص بها لان ذلك

المتن بل أولى كما هو ظاهر (قوله إلا أن يكون قد اعتضد) عبارة شرح الروض ولا يضر كونه مرسل لا اعتضاده بانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> استحب التذكير اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير استثناء اه وقد يقال قضية هذا العاخذ استثناء ما بعد الصبح وما بعد الطلوع إلا ان يقال هذا إنما ذكر تقوية للنص الوارد في الزوال فلا يتوسع فيه مع كون القاعدة في هذه الاوقات المنع إلا ما نص على استثنائه ثم رايته في شرح العباب بعد حكايته ما تقدم من انه استحب التذكير ثم رغب الخ عن البيهقي قال واعترضه السبكي بانه يتوقف على صحة الترغيب فيه بدليل خاص حتى يقدم على حديث النهى اه (قوله بخلافه قبل فعلها) اى فلا يكره هذه السكراهة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باصططجاع او حديث غير دينوى من انه جزم المتولى بكرة التنفل حينئذاه اه (قوله ولا لحرمت الخ) هذه الملازمة ممنوعة قطعا لجواز ان يكون النهى لخارج غير لازم ويختص بها لان ذلك

أخذوا بالأكثرو هو الحصة احتياطاً فقياسه هنا امتداد الحرمة للمرحلين لذلك وقد يجاب بان الأصل جواز الصلاة إلا ما تحقق منعه وحرمة الربا  
إلا ما تحقق جله فإثر الشك هنا الأخذ بالزائد ثم الأخذ بالآقل عملاً بكل من الأصلين فتأملوه مع الإشارة إلى حكمة النهي بانها تطلع وتغرب بين  
قرني شيطان وحيتند يسجد لها الكفار (٤٤٢) ومعنى كونها بين قرنيه وفاقاً لجمع محققين وإن نازع فيه آخرون وأطال ابن عبد السلام في

الاتصاف إلى أنه تعبد محض  
وأن ما أبدى له من الحكم  
الكثيرة كلها غير متضحة  
بل متكلفة وقد نهينا عن  
التكلف أنه يلصق ناصيته  
بها حتى يكون سجود  
عابديها بسجود اله (للا سبب)  
لم يتحرره متقدماً على الفعل  
أو مقارناً له (كفائته) ولو  
نافلة اتخذها ورد الصلاة  
صلى الله عليه وسلم سنة  
الظهر بعد العصر لما شغل  
غناها المختص به أدامتها بعد  
لا أصل فعلها (تنبيه)  
علل غير واحد اختصاص  
هذه الادامة به صلى الله عليه  
وسلم بانه كان إذا عمل عملاً  
داوم عليه وورده ما يأتي في  
معنى الراتب المؤكد وغيره  
وما جاء في روايته أنه صلى الله  
عليه وسلم في نومهم عن  
الصبح قضى سنتها ولم يداوم  
عليها وبسليمه فغنى داوم  
عليه انه كان لا يتركه إلا لما  
هو أهم أو لبيان الجواز  
وما ذكره المتكلمون في  
الخصائص أن منها مداومته  
في هذه الصورة ولم يتعرضوا  
لما سواها ووجه الخصوصية  
حرمة المداومة فيها على أمته  
وإباحته على ما يصح

دون خمسة أوسق ودونها جائز بقيناً فاخذنا به لأنه للشك مع أصل التحريم اه (قوله أخذوا بالأكثرا)  
لعل الصواب بالآقل يعرف بتأمل الحديث والحكم سم ويمكن أن يجاب بان مراد الشارع حرماً يبيع  
الأكثرا بخذ الآقل من الشك (قوله لذلك) أي للاحتياط (قوله هنا) أي في خبر العرايا (قوله الأخذ)  
مفعول اثر (قوله بالزائد) وهو الخامسة أوسق وفيه ما مر انقاعن سم (قوله وثم) أي في خبر النهي عن  
الصلاة (قوله بالآقل) وهو الرخ (قوله ومع الإشارة) عطف على قوله مع التقيد (قوله بانها تطلع الخ) وفي  
رواية أن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقه فاذا استوت قارنها فاذا زالت فارقه فاذا  
دنت للغروب قارنها فاذا غربت فارقه ع ش (قوله بين قرني الشيطان الخ) وهذه الحكمة خاصة بما  
يتعلق بالزمن فإن قلت انها موجودة في الصلاة التي لها سبب ايضاً قلت هي تحال على سببها وغيره على موافقة  
عباد الشمس اطفئها اه بجري ونقل في الها مش عن حواشي البهجة لعمر الدبياطى مانصه هذه حكمة  
لما يتعلق بالزمن واما حكمة كراهة ما يتعلق بفعل الصبح والعصر ان الشارع لم يجعل لها رتبة بعدية  
فكان المتأمل بعدهما استدرك على الشارع فلم تنعقد صلاته اه (قوله وأطال ابن عبد السلام الخ)  
الاولى تقديمه على قوله ومعنى كونها الخ (قوله إلى أنه الخ) أي النهي عن الصلاة في الاوقات الخمسة (قوله انه  
يلصق الخ) خبر قوله ومعنى كونها الخ (قوله لم يتحرره) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله لم يتحرره) اعل اصله  
ما لم يتحرره أي وقت الكراهة فسقط لفظه ما من قلم الناسخ عبارة في شرح بافضل كفائته ولو نقل ما لم  
يقصد تاخيرها اليها ليقضيها فيها فانها لا تنعقد وإن كانت واجبة على الفور اه وعبارة المغنى ومحل صحة  
ما ذكر إذا لم يتحرره وقت الكراهة ليو قها فيه والابان قصد تأخير الفائتة والجنازة ليو قها فيه الخ لم يصح  
اه (قوله أو مقارناً) يأتي ما فيه (قوله لصلاته الخ) تعليل للبتن (قوله سنة الظهر الن) ركعتين نهاية ومعنى  
(قوله والمختص إدامتها) فليس لمن قضى في وقت الكراهة صلاة أن يداوم عليها ويجعلها ورداً مغنى  
ونهاية (قوله لا أصل فعلها) أي فعل سنة الظهر الفائتة بعد العصر بلا إدامتها فيجوز للامة ايضاً (قوله  
ويرده) أي ذلك التعليل وكذا ضمير وبسليمه (قوله ولم يداوم عليها) ولعل حكمة الفرق بينها وبين سنة  
الظهر أنها فانت بالنوم وهو ليس فيه تفریط وسنة الظهر فانت بالاشتغال بقدموم وقد غديس بابي اه  
بجري (قوله أو لبيان الخ) عطف على لما هو الخ (قوله وما ذكره المتكلمون الخ) كذا في أصله رحمه  
الله تعالى والظاهر انه معطوف على قوله ما يأتي الخ فهو مما رده ما مر فالانصب تقديمه على قوله وبسليمه الخ  
فليتأمل بصرى (قوله في الخصائص) متعلق بالمتكلمون (قوله ان منها) أي من الخصائص (قوله  
في هذه الصورة) أي فعل سنة الظهر بعد العصر (قوله ووجه الخصوصية) متعلق بقوله وبسليمه فعنى  
دوام الخ فكان المناسب تقديم قوله وما ذكره الخ عليه كما مر عن السيد البصرى ثم يقول فعنى الخصوصية الخ  
(قوله وابتاحت الخ) أي لا وجوبها (قوله وعليهما) أي الاباحة والتنب (قوله لانها معرضة الخ) ولان  
سببها متقدم مغنى (قوله لم يدخل) إلى قوله ولو على غائب في المغنى لا قوله وكان إثارة لانها محل النص  
وقوله أي إن استمر إلى وقت طواف (قوله لم يدخل المسجد بقصدها فقط) أي بان دخله لا لغرض أو  
لغرض غير التحية أو لغرضهما مغنى (قوله وكان إثارة) أي بسجدة الشكر (قوله فعلها الخ) أي وأقره  
صلى الله عليه وسلم (قوله بعد الصبح) أي بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس مغنى (قوله ومحل) أي عدم

الخارج لا يوجد إلا فيها بل كونه خارج صريح كلامهم فليتأمل (قوله أخذوا بالأكثرا) لعل الصواب  
بالآقل يعرف بتأمل الحديث والحكم (قوله بانها تطلع وتغرب) انظر هل يشمل هذا ما بعد فعل الصبح

به كلام المجموع أو نذهباه على ما نقله الزركشى وعليها فتركه صلى الله عليه وسلم المداومة لا إشكال فيه بوجه فتأمل كراهة  
(وكسوف) لأنها معرضة للنفوات (وتحية) لم يدخل المسجد بقصدها فقط (وسجدة شكر) وتلاوة كتابه أصله وكان إثارة لانها محل  
النص لأن كعب بن مالك رضى الله عنه فعلها بعد الصبح لما نزلت توبته ومحل إن لم يقرأ قبل الوقت أو فيه بقصد السقوط فقط فيه وإلا لم تنعقد

اي إن استمر قصد تحريه إلى دخول الوقت فما يظهر وكذا يقال في كل تحرل ان قصد الشيء قبل وقته المنقطع قبله لا وجه للنظر اليه ويؤيده ما يأتي  
في رد قول جمع المكروه تأخيرها إليه إلى آخره وركتي طواف وصلاة جنازة ولو على غائب على (٤٤٣) الأوجه وإعادة مع جماعة ولو اماما

خلافاً للبلقيني ومن تبعه نعم  
يلزم نية الإمامة كما يأتي  
وصلاة استسقاء وسنة وضوء  
وكذا عيد وضحي بناء على  
دخول وقتها بالطلوع وقد  
نقل ابن المنذر الإجماع على  
فعل الفائتة وصلاة الجنازة  
بعد الصبح والصر ويقاس  
بهما في معناهما بما ذكرنا  
ما لا سبب لها كصلاة التيسيع  
وذلك السبب المتأخر كركتي  
الاستخارة وركتي الاحرام  
ونوزع فيه بان سببها إرادته  
لا فعله ويرد بمنع ذلك بل هو  
السبب الأصلي والإرادة  
من ضروريات وقوعها  
إذا تحرى إيقاع صلاة غير  
صاحبة الوقت في الوقت  
المكروه من حيث كونه  
مكروها اخذاً من قول  
الزركشي الصواب الجزم  
بالمنع إذا علم بالنتي وقصد  
تأخيرها ليفعلها فيه فيحرم  
مطلقاً ولو فائتة يجب قضاؤها  
فورا لأنه معاند للشرع وعبر  
الزركشي وغيره بمرغم  
للشرع بالكلية وهو مشكل  
بتكفيرهم من قيل له قص  
اظفارك فقال لا أفعله رغبة  
عن السنة فاذا اقتضت الرغبة  
عن السنة التكفير فاولى  
هذه المعاندة والمراغمة ويجاب  
بتعين حمل هذا على ان المراد  
انه يشبه المراغمة والمعاندة  
لانه موجود فيه حقيقة

كراهة سجدة التلاوة (قوله أي إن استمر قصد تحريه) فان نسي ذلك القصد انعقدت كذا نقل عن الناصر  
الطبري وهو واضح بجري (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه سم (قوله قبله) أي قبل دخول وقته  
(قوله ويؤيده) أي قوله لأن قصد الشيء الخ أو التقييد باستمرار القصد (قوله ركتي طواف الخ) عطف  
على فائتة في المتن (قوله مع جماعة) أي أو طهارة ماء كما يأتي (قوله بناء على دخول وقتها بالطلوع) معتمد  
بالنسبة إلى العيد وضعيف بالنسبة إلى الضحى كما يأتي أي وأما على القول بدخوله بارتفاع الشمس كرمح فلا  
يتأتى ذلك لخروج وقت الكراهة بارتفاعها (قوله اماما) إلى قوله وعبر في المغنى الا قوله ونوزع إلى أما إذا  
وقوله من حيث إلى فتحرم (قوله اماما لا سبب الخ) يحتز قول المتن لا سبب (قوله وذات السبب الخ)  
يحتز قول الشارح متقدم على الفعل الخ وجواب ما محذوف عليه من جواب اما الاتي في قوله اما إذا تحرى  
الخ ولو ابدل اما هناك باو بان يقول أو التي تحرى إيقاعها الخ لكان واضحا مع الاختصار وقول الكردي  
ان اماما الخ مبتدأ وكصلاة التيسيع خبره يلزم عليه مع خلوه عن فائدة معتد بها عدم اقتران جواب اما بالغاء  
عبارة النهاية اماما سببه متأخر كصلاة الاستخارة والاحرام فيمتنع في وقتها مطلقاً أي قصد التأخير  
إليه ام لا اه زاد المغنى كالصلاة التي لا سبب لها اه (قوله ونوزع فيه) أي في جعل ركتي الاحرام وركتي  
الاستخارة من ذات السبب المتأخر و (قوله إرادته الخ) أي ما ذكر من الاستخارة والاحرام  
(قوله غير صاحبة الوقت) أي بخلاف تحرى الوقت المكروه بالمؤداة كان آخر العصر ليفعلها في  
وقت الاصرار فانه وإن كان مكروها تصح لو وقع في وقتها مغنى وفي الكردي على شرح بافضل بعد  
ذكر مثله عن الامداد وابن قاسم مانصه وفي حواشي المحلى للقلبي ولا تتركه صلاة الاستسقاء وكذا  
الكسوف وان تحرى فعلها فيه لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها اه (قوله اخذاً من  
قول الزركشي الخ) أي ومن التعليل ايضاً لأن معانده للشرع لا تنافي لإحسينه شرح العباب اه  
شوري (قوله مطلقاً) سواء كان لها سبب متقدم ام لا (قوله لأنه معاند الخ) ولأن المانع يقدم على  
المقتضى عند اجتماعهما واماداه صلى الله عليه وسلم على الركتين بعد العصر فقد تقدم الجواب عنها  
مغنى أي من أنها من خصوصيات صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الخ) أي التعليل بالمعاندة والمراغمة (قوله  
ويجب الخ) وقد يقال انه فيما سبق صرح بلفظ مشعر بانتفاء التصديق الموجب للحكم بالكفر  
كسائر الفاظ الردة نعم هو قياسي لو قيل له لا تحربها الوقت المنهى عنه فقال افعله مراغمة الخ بصرى (قوله  
وقول جمع) إلى قوله بخلاف الخ في المغنى (قوله وقول جمع الخ) راجع إلى قوله اما إذا تحرى الخ ومقابل له  
(قوله لا التأخير) أي وإنما كره التأخير لكونه مؤدياً للايقاع لاندائه (قوله وكذا) إلى التنبيه في النهاية  
(قوله بخلاف تأخير الصلاة الخ) هذان مختزات قوله السابق من حيث كونه مكروها سم عبارة  
البصرى قال في النهاية وليس من تأخيرها لا إيقاعها في وقت الكراهة حتى لا تتعقد ما جرت به العادة من  
تأخير الجنازة ليصلي عليها بعد صلاة العصر لأنهم إنما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفتى بذلك  
الوالد رحمه الله تعالى اه اقول فيه تايد لا اعتبار الحيثية التي اشار إليها الشارح رحمه الله تعالى بقوله فيما  
سبق في الوقت المكروه من حيث الخ اه (قوله اعلم) إلى قوله فصل الصلاة الجنازة في النهاية وإلى قوله وهذا  
التفصيل في المغنى (قوله ان المعتمد الخ) وعليه لم يظهر للفقير صورة السبب المقارن بل السبب اماما متقدم  
او متأخر قاله الكردي وفي البحر جري عن البرماوى ما يوافق ويردهما قول الشارح الاتي والمعاداة الخ  
(قوله وقسميه) وهما التقدم والمقارنة (قوله بالنسبة للصلاة) أي كافي المجموع و (قوله لا الوقت) أي على  
والعصر وما عند الزوال (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه (قوله بخلاف لماخير الصلاة الخ) هذان

وقول جمع المكروه تأخيرها إليه لا إيقاعها فيه مردود بان المنهى عنه بالذات الايقاع لا التأخير وكذا إذا دخل المسجد بقصد التحية فقط  
بخلاف تأخير الصلاة على ميت حضر قبل الصبح والعصر لكثرة المصلين عليه بعدهما (تنبيه) فيه تحقيق لكثير مما سبق ورد لا وهام وقعت  
فيه اعلم ان المعتمدان المراد بالتأخير وقسميه بالنسبة للصلاة لا للوقت المكروه فصل الصلاة الجنازة والفائتة ونحو صلاة الاستسقاء والكسوف

والنذر وسنة الطواف والنحية والوضوء اسبابها من طهر الميث وتذكر الفاتحة والقحط والكسوف والنذر والطواف ودخول المسجد والوضوء متقدمة على الاول وعلى الثاني (٤٤٤) ان تقدمت على الوقت فتقدمة وإلا فقارئة وهذا التفصيل اولى من اطلاق المجموع

في الثانية ان سببها متقدم  
وغيره انه مقارن وقيل  
تحرم لان سببها متاخر  
وهو الغيث ويرد بان القحط  
هو الحامل عليها لطلب  
الغيث فالاول هو السبب  
الاصلي فكانت اناطة الحكم  
به اولى قيل وقع في المجموع  
حرمتها وهو سبق قلم انتهى  
ولبس في محله بل الذي فيه  
حلها ونازع الغزالي في  
جواز سنة الوضوء بانه لا  
يكون سببا للصلاة بل هي  
سببها فاستحالت نيته بها بان  
يضيفها اليه ويرد بان معنى  
كونه سببا لانه سبب للندب  
صلاة مخصوصة عقبه  
لا يطلق الصلاة وكونها  
سببها ان مشروعيته لاجل  
الصلاة من حيث هي صلاة  
واضح فرقان ما بين  
المقامين فطلبت الاستحالة  
التي ذكرها والمعاداة لتمييز  
او انفراد لا يكون سببها  
الا مقارنا لاستحالة وجود  
سبب لها قبل الوقت وكذا  
العيد والضحي بناء على  
دخول وقتها بالطولوع  
وباقى في التحية حال الخطبة  
فصعد الخطيب المنبر انه  
يلزمه الاقتصار على  
ركعتين فيحتمل الفرقان  
ذاك اعظم لامتواء ذات  
السبب وغيرها ثم لانها  
والذي يتجه القياس في  
الاولى بجامع ان كلام

ما في الروضة نهاية ومعنى (قوله والنذر) أى المطلق وأما المقيد بوقت الكراهة فلا يعتقد كما في الروض وغيره كردى (قوله على الاول) أى المعتمد من كون التأخير وقسميه بالنسبة للصلاة (قوله على الثانى) أى كونها بالنسبة للوقت (قوله ان تقدمت) أى الاسباب المذكورة (قوله وهذا التفصيل) أى قوله وعلى الثانى ان تقدمت الخ (قوله فى الثانية) إشارة الى نحو صلاة الاستسقاء كردى عبارة البصرى الظاهر ان مراده بالثانية بقرينة السياق صلاة الاستسقاء حينئذ فهى فى الترتيب ثالثة لثانية فليحذر اه اقول ونحو صلاة الاستسقاء ثانى التراكيب الاضافية بالاصالة الثلاثة واولها صلاة الجنائزة وثالثها سنة الظهر (وغيره) أى اطلاق غير المجموع (وقيل تحرم) أى الثانية (قوله أى والغيث) لعل الاولى طلب الغيث فليتأمل بصرى وقال المحشى عبد الله باقشير الظاهر بل المتعين الغيث لانه المتأخر على ما عليه القيل والاولو كان طلبه لكان متقدما ومقارنا له وياتى عن سم ما يوافقه لكن يرد قول الشارح الآتى الحامل عليه الطلب الغيث المفيد ان المراد بالطلب ما جعل الصلاة وسيلة مقدمة لقوله (قوله ويرد بان القحط الخ) ويرد ايضا بانه لو سلم فالسبب طلب الغيث لانفسه والطلب قطعاً غير متأخر قاله سم وتقدم ما يرد (قوله قالوا) أى القحط (قوله اولى) أى من اناطه بالغيث وطلبه (قوله حرمتها) أى حرمة صلاة الاستسقاء وقت الكراهة (قوله فى جواز سنة الوضوء) أى فى جواز التعبير بها ونيتها فى جواز فعلها (قوله ويرد بان معنى كونه الخ) اقول ووضح منه ان يقال ان الوضوء باعتبار الوجود الخارجى سبب للصلاة وباعتبار الوجود الذهنى مسبب عنها فليظهر ما قررناه فى العلة الغائية (قوله وكونها الخ) بالجر عطفاً على كونه الخ (قوله وواضح) خر مقدم لقوله فرقان الخ وهو على وزن قرآن مصدر كفرك (قوله والمعادة) أى بطهارة ماء وبجماعة (قوله لتيمم الخ) أى لما فعل يتيمم وانقر ادق الريدى وانظر ما وجه كون المعادة بماسبيه مقارنة مع ان السبب فيها وجود الماء مثلاً اه واجيب بانه ليس السبب لسن الاعادة وجود الماء بل كونه با وضوءاً ونحوه وهو مقارنة لها جز ما ي باعتبار الدوام (قوله فصعد الخطيب الخ) أى ولو فى حرم مكة برماوى (قوله فيحتمل القياس) أى لما هنا على ما هناك سم أى قياس من دخل المسجد فى وقت الكراهة او شرع فى صلاة قبله على من دخل حال الخطبة او شرع فى صلاة قبله اثم صعد الخطيب فى الاقتصار على ركعتين (قوله القياس فى الاولى) أى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعاً مثلاً سم (قوله مطلقاً) أى سواء كانت ذات سبب ام لا (قوله ثم) أى فى الدخول حال الخطبة (قوله ولا سبب الخ عطف) على مطلقاً (قوله هنا) أى فى الدخول وقت الكراهة (قوله لافى الثانية) وهى ما اذا شرع فى نفل لاسبب لها ودخل فى اثنائيه وقت الكراهة (قوله لانه يغتفر الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينبو عدداً مخصوصاً فهل يصلى ماشاء إذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ويظهر الثانى وعليه فلو دخل الوقت وهو فى ثالثة او رابعة مثلاً فهل يتمها او يقتصر عليها فيه نظر ولا يبعد ان الأمر كذلك سم قول المتن (ولافى حرم مكة) عن أى ذر قال وقد صعد على درجة الكعبة من عرفى فقد عرفى ومن لم يعرفى فانا جند سمعت رسول الله ﷺ يقول لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة

يؤذن له الا في ركعتين فالزيادة عليهما كانشاء صلاة اخرى مطلقا ثم ولا سبب لها هنا في الثانية فاذا نوى أكثر من ركعتين من روافد  
العمل المطلق ثم دخل وقت الكراهة ولم يحرثا خيرا بعضها اليه لم يلزمه الاقتصار على ركعتين بدخوله لانه يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء  
(والا) صلاة (في) بقعة من بقاع (حرم مكة) المسجد وغيره مما حرم صيده (على الصحيح) للحديث الصحيح يابني عبد مناف لا تمنعوا احدا



رواه أحمد وروى في المشكاة ونقل السبوطي في الجامع تخريجه عن أحمد وابن خزيمة وإني نعم في الحلية والدارقطني والطبراني في الاوسط والبيهقي في السنن كلهم عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه بصري وفي الكردى نحوه (قوله طاف بهذا البيت) ليس بقيد بجبري (قوله قال المحامي الخ) اعتمده الاسني والنهاية والمعنى (قوله والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذر هاسم (قوله من خلاف من حرمه) كالك وإني حنيفة بجبري (قوله هو مخالف الخ) أى فلا يسن الخروج من خلافه (قوله ليس قوله وصلى صريحا الخ) أى ولذا حمله مقابل الصحيح على ركعتي الطواف (قوله وبها يضعف الخلاف) زاد في شرح بافضل ويتجه ان الصلاة ثم ليست خلاف الاولى اه وقال الكردى عليه والذي جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي وغيرهم انها خلاف الاولى وحكاه الاذعري عن النص اه

(فصل فيمن تلزمه الصلاة) (قوله وتوابعها) بالنصب عطفًا على قوله اداء الخ قول المتن (إنما تجب الصلاة الخ) (فرع) لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة إذا تركها وصورته ان يشبه صغيران مسلم وكافر ثم يبلغوا ويستمر الاشتباه فان المسلم منهما بالغ عاقل قادر لا يؤمر بها لانه لم يعلم عينه مره سم على المنهج اقول فلو اسلم او اسلم احدهما فالظاهر انه لا يجب عليه قضاء ما فاتته من البلوغ الى الاسلام اخذنا ما قاله فيما لو شك بعد خروج وقت الصلاة هل عليه ام لا من عدم وجوب القضاء بل هذا فر من ذلك وينبغي ان يسن له القضاء ولو ما تافى الصورة الثانية معا ومرتبا صلى عليهما بتعليق التنية ويفرق بينهما وبين صغار المالك حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم لاحتمال ان يكون الساني لهم كافرا يتحقق اسلام احدهما هنا فاشبهما بالواختلط مسلم ميت بكافر ميت عرش بخذف (قوله السابقة الخ) أى قال للعهد سم على حج اه عرش وقال السيد البصري قد يقال بقاء الصلاة على اطلاقها اقل تكلفا وافيد لشموله صلاة الجنائزة اه قول المتن (على كل مسلم الخ) ولو خلق اعصى اصم اخرس فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة نهاية قال عرش مفهوم الاخرس ليس بمراد لان النطق بمجردة لا يكون طريقا لمعرفة الاحكام الشرعية بخلاف البصر والسمع فلعل التقييد بالآخرس لانه لازم للصمم الخلق وخارج بقوله خلق الخ فالو طر اعليه ذلك بعد التمييز فان كان عرف الاحكام قبل طر وذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى عليه بحسب الامكان فيحرك لسانه ولهاته بالقرء بحسب الامكان اه عبارة شيخنا ويزاد عليها شيان الاول نلامه الخواس فلا تجب على من خلق اعصى اصم ولو ناطقا وكذا من طر اله ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حينئذ فلو ردت حواسه لم يجب عليه القضاء والثاني بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كان نشاق شاق جبل فلو بلغته بعد مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملي لانه كان غير مكلف بها وقال ابن قاسم يلزم القضاء له لانه مقصر في ترك ما حقه ان يعلم في الجملة فتحصل أن شرائط الوجوب ستة اه بأدنى تصرف وكذا مال السيد البصري وعرش إلى ما قاله الرملي من عدم وجوب القضاء وكذا لا جهوري عبارة قال سم يجب على الثاني دون الاول اه قال بعض مشايخنا والفرق وجود الاهلية فيمن لم تبلغه الدعوة دون الاخر اه قلت هذا الفرق فيه شئ إذ من لم تبلغه الدعوة كافر او في حكمه ولاخرس مسلم فكيف يلزم غير المسلم دون المسلم اه (قوله ولو فيما مضى) إلى قوله أى الجمع في النهاية والمعنى الا قوله لأن إلى بل (قوله قد دخل المرتد) هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له إلى قرينة سم على المنهج قلت قرينته قول المصنف الا المرتد عرش وبصري لكن يلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقة مجازه وجوزه بضمهم بجبري (قوله لا كافر اصلى الخ) لا يقال لاجابة إلى ذكر هذه المحتررات فانها تاتي في قول المصنف ولا قضاء على الكافر الخ لا نقول ما ياتي في القضاء وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان عرش عبارة البجيرمي قد يقال يغني عنه قول المتن ولا قضاء الخ لانه يلزم من نفي القضاء في الوجوب واجيب بان قصده اخذ مفهوم المتن وإن كان كلام المتن يغني عنه اه (قوله)

أن الامر كذلك (قوله والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذرها (فصل) (قوله السابقة) أى قال للعهد

طاف بهذا البيت وصلى آية ساعة شاء من ليل أو نهار ولزيادة فصلها ثم فلا يحرم من استكثارها المقيم به ولأن الطواف صلاة بالنص وانفقوا على جوازه فالصلاة مثله قال المحامي والاولى عدم الفعل خروجها من خلاف من حرمه انتهى لا يقال هو مخالف للسنة الصحيحة كما عرف لانا نقول ليس قوله وصلى صريحا في إرادة ما يشمل ستة الطواف وغيرها وإن كان ظاهرا فيه نعم في رواية صحيحة لا تمتعوا أحدا صلى من غير ذكر الطواف وبها يضعف الخلاف (فصل) فيمن تلزمه الصلاة أدام قضاء وتوابعها (إنما تجب الصلاة) السابقة وهي الخمس (على كل مسلم) ولو فيما مضى قد دخل المرتد (بالغ عاقل) ذكر أو أنثى أو خشي (ظاهر) لا كافر أصلى بالنسبة

للمطالبة بها في الدنيا لأن  
الذي لا يطالب بشئ وغيره  
يطالب بالاسلام أو بذل  
الجزية بل للعقاب عليها  
كسائر الفروع أى المجموع  
عليها كما هو ظاهر في  
الآخرة لتمكته منها  
بالاسلام وانص لم نك من  
المصلين الذين لا يؤتون  
الزكاة ولا صي و يحنون  
ومغنى عليه وسكران بلا  
تعد لعدم تسكينهم  
ووجوبها على متعدين نحو  
جنونه عند من غير به  
وجوب انعقاد سبب لوجوب  
القضاء عليه ولا حائض  
ونفساء وإن استعجلنا ذلك  
بدواء لانهما مكلفتان  
بتركها قيل إن حمل عدم  
الوجوب على اضداد من  
ذكره على عدم الاثم بالترك  
وعدم الطلب في الدنيا ورد  
الكافر أو على الاول ورد  
أيضاً أو على الثاني ورد غيره  
من ذكر انتهى وليس  
بسد لأن الوجوب حيث  
أطلق إنما يصرف لمدلوله  
الشرعى وهو هنا كذلك  
ثبوتاً وابتغاء غاية ما فيه أن  
في الكافر تفصيلاً والقاعدة  
أن المفهوم إذا كان فيه  
تفصيل لا يرد

للمطالبة الخ) أى منا وإلا فهو مطالب من جهة الشرع ولهذا عوقب رشيدى (قوله لا يطالب بشئ الخ) أى  
منا وإلا فهو مطالب شرعاً إذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها سم وعش (قوله وغيره) أى غير  
الذى (قوله أى المجموع عليها الخ) أى كالصلاة والزكاة وحرمة الزنا بخلاف المختلف فيه كشراب ما لا يسكر من  
التبذير والبيع بالتعاطى فلا يعاقب عليه عش قال السيد البصرى لم يظهر وجه التقييد به أى بالمجموع عليها  
فينبغى أن يكون مثله المختلف فيه إذا وافق طرف الإيجاب في الماء وروا التحريم في المنهى حكم الله تعالى  
بحسب نفس الأمر فالخاصل أنه يعاقب على ترك الواجبات وفعل المحرمات بحسب نفس الأمر سواء أجمع  
عليها أو اختلف فيها إذ لا شبهة له بخلاف المخطئ ومقلديه ثم رايت عبارة تحقيق النووى مخاطب بالفروع  
كصلاة وزكاة وصوم وحج وغزو وتحريم خمر وزنا ورايت عبارة تحقيق النووى مخاطب بالفروع  
لا سيما إن جعلت للتقييد كما جرى عليه المحشى في الآيات والشروح والورقات اه (قوله في الآخرة) متعلق  
بالعقاب (قوله وجوبها) مبتدا أخبره قوله وجوب انعقاد الخ حاصله أن من عر بكون الصلاة واجبة  
عليه أراد أنه انعقده سبب وجوب القضاء عليه لأنه يجب عليه حيث نذر الأداء لأنه لا يصلح كرى (قوله  
بنحو جنونه) أى كسكره واغماثه سم (قوله وجوب انعقاد سبب) أى وجوب سببه انعقاد السبب وهو  
دخول الوقت أى لا وجوب أداءه وفيه أن انعقاد السبب موجود في غير المتعدي مع أنه لا قضاء عليه فالأولى  
التعليل بأنه بتعديه صار في حكم المكلف فكانه مخاطب بأدائها فوجب القضاء ونظر ذلك تأمل حلبي واجب  
بأن المراد وجوب انعقاد سبب مع قصد التغليظ فلا يرد غير المتعدي اه بجري (قوله أى وجوب سببه  
انعقاد الخ) الأولى أى وجوب أريده انعقاد سببه (قوله لوجوب القضاء الخ) علة لا انعقاد سبب لوجوب  
على المتعدي بنحو جنون كما يفيد صنيع شرح المنهج وشرح جمع الجوامع وقضية ما مر عن السكردى أنه  
صلة سبب (قوله قيل) إلى قوله لأن إسقاطها في النهاية إلا قوله لاقتصار إلى لكونه (قوله قيل الخ) لعل  
الأوجه في جواب هذا القيل أن المصنف أراد بالوجوب معناه الشرعى الذى هو الطلب الجازم مع اثره الذى  
هو توجه المطالبة في الدنيا وحيث يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزائه أو احدهما سم على حج اه  
رشيدى وقوله بانتفاء جزائه أى كالتحج والحنون والحائض وقوله أو احدهما كالكافر فانه يطالب به من جهة  
الشارع ولا يطالب به من جهة الصبي يطالب به من وليه لا من الشارع بجري (قوله على اضداد الخ) متعلق  
بعدم الوجوب (قوله ورد الكافر) أى لأنه اثم بالترك سم (قوله أو على الاول) أى عدم الاثم بالترك  
عش (قوله ورد الخ) أى الكافر لذلك سم (قوله أو على الثاني) أى عدم الطلب في الدنيا عش (قوله  
ورد غيره) أى لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وفيه كالصبي سم (قوله لمدلوله الشرعى) أى الطلب الجازم  
رشيدى (قوله أن في الكافر تفصيلاً) وهوانه تارة يجب عليه القضاء وتارة لا يجب فباختياره وجوب القضاء

(قوله لا يطالب بشئ) ينبغى أن المراد لا يطالب منا وإلا فهو مطالب شرعاً إذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى  
للعقاب عليها تأمل (قوله بنحو جنونه) أى كسكره واغماثه (قوله قيل الخ) لعل الأوجه في جواب هذا  
القيل أن المصنف أراد بالوجوب معناه الشرعى الذى هو الطلب الجازم مع اثره الذى هو توجه المطالبة في  
الدنيا وحيث يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزائه أو احدهما (قوله ورد الكافر) أى لأنه اثم  
بالترك وقوله ورد أى الكافر لذلك (قوله ورد غيره) أى لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه كالصبي  
(قوله تفصيلاً) يتأمل ما المراد بذلك التفصيل فانه إن اراد به التفصيل بين المرتد وغيره ففيه امران  
أحدهما أنه ادخل المرتد في المسلم حيث قال ولو فيما مضى الخ فلا يدخل حينئذ في اضداد من ذكر  
والثانى أن الوجوب بمدلوله الشرعى وهو الطلب طلباً جازماً ثابت في حق المرتد وغيره من الكفار  
ضرورة أن الجميع مكلفون بفروع الشريعة وأما المطالبة مناهم بذلك أو عدمها فامر آخر خارج عن  
معنى الوجوب وإن اراد التفصيل بين العقاب والمطالبة في الدنيا بمعنى أن الاول ثابت في حق الكافر دون  
الثانى ففيه أن كلا منهما خارج عن مدلول الوجوب شرعاً الثابت في حق الكافر لما تقرروا أن أريد

وعدمه جعله قسمين الاصل قسم والمراد قسم وان كانا مستويين في الوجوب عليهما بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبهذا يجاب عما اعترض به سم على حجج ع (قوله) وصوابه (ورد الصبي) اي لانها لا تطلب من غير الصبي ممن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن التبعيض سم (قوله) وورد الصبي) اي لانها مطلوبة منه ولو بواسطه وليه رشيدى وتقدم عن سم مثله وبذلك يندفع قول البصرى لا يخفى ان عدم الطلب في الدنيا شامل للجميع فليتأمل قول المعترض وورد غيره وقول الشارح صوابه وورد الصبي اه (قوله) (اذا اسلم) الى قوله ونظر في المعنى لا قوله لاقتصار الى لكونه قول الممتنع (ولا قضاء على الكافر) اي كغيرها من العبادات ولو قضاها لم تنعقد نهاية ونقل سم عن ائمة السيوطى صحته وقال الكردى وهو اى الانعقاد التحقيق ان شاء الله تعالى اه عبارة شيخنا وكما لا يجب تضادها لا يسن بل لا ينعقد على معتد الرملى وجزم غيره بالا تعقاد واستوجه سم وعلى الاول ليفرق بينه وبين الحائض والنفساء بانهما اهل للعبادة في الجملة اه (قوله) ترغيبا له في الاسلام) ولو اسلم أثيب على ما فعله من القرب التي لا تحتاج الى نية كصدقة وصلة وعق قالة في المجموع نهاية ومغنى قال ع ش قوله لم يرد ولو اسلم الخ مفهومه انه لو لم يسلم لا يثبت على شئ منها في الآخرة لكن يجوز ان الله تعالى يعوضه عنها في الدنيا مالا او ولدا او غيرهما وفي البصرى مثله (قوله) (الامر تد) وليس مثل المرتد المنتقل من دين غير الاسلام الى دين آخر بل حكمه حكم الكافر الاصلى فلا تجب عليه الصلاة اداء ولا قضاء اذا اسلم شيخنا وع ش (قوله) (بالجر) اي على البذل نهاية (قوله) (أو لكونه الافصح) أى على مذهب البصرى من ان الكلام المستثنى منه اذا كان تاما غير غير موجب كقوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم فالارجح اتباع المستثنى المستثنى منه ويجوز ان نصب مغنى ونهاية (قوله) حتى زمن جنونه) اي الخالى من الحيض ونحوه ع ش ولو اسلم احدا صوله حال جنونه حكمه باسلامه وسقط القضاء من حيث بذل لانه من حيث بذل جنون مسلم سم وقوله وسقط القضاء من حيث بذل اي حيث لم يكن متعذرا بشيخنا (قوله) بخلاف زمن حيضها ونفاسها) اي الواقعين في ردها سم (قوله) ما يخالفه) اي من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون نهاية ومغنى (قوله) وهو سبق قلم) اجاب عنه بعضهم بان المراد بالحائض التي بلغت سن الحيض ولم تحض بالفعل وهو وان كان بعيدا اولى من نسبه الى السم ويجزمى وشيخنا (قوله) لان الخ) تعليل لقوله بخلاف زمن حيضها الخ وبيان للفرق بين زمن نحو الحيض وزمن نحو الجنون (قوله) اسقاطها عنها) اي اسقاط الصلاة عن نحو الحائض سم (قوله) عزيمة) اي لانها انتقلت من

التفصيل في الاثم لم يصح لانه اثم مطلقا دائما (قوله) فبطل ايراده) بينا أنه لا تفصيل فيه فلم يبطل ايراد (قوله) وصوابه وورد الصبي) اي لانها لا تطلب من غير الصبي ممن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن التبعيض (قوله) ولا قضاء على الكافر) في فتاوى السيوطى مسألة الكافر اذا اسلم واراد ان يقضى ما فاتته في زمن الكفر من صلاة وصوم وزكاة هل لذلك وهل ثبت ان احدا من الصحابة فعل ذلك حين اسلم الجواب نعم له ذلك وذلك ما خوذ من كلام الاصحاب اجمالا وتفصيلا ثم اطال جدا في بيان ذلك وقال لا يمكن القول بالتحريم ولا بالكراهة وافرقت بينه وبين الحائض بان ترك الصلاة للحائض عزيمة وبسبب ليست متعديا به والقضاء لها بدعة وقد انعقد الاجماع على وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب هو متعذبه واسقاط الصلاة عنه من باب الرخصة مع قول الاكثرين بوجوبها عليه حال الكفر وعقوبته عليها في الآخرة اه لكن في شرح مر الجزم بعدم الانعقاد وجه في درسه بان قضاءه لا يطالب وجوبا ولا ندب لانه بغيره والاصل فيما يطلب ان لا ينعقد (قوله) ترغيبا له في الاسلام) قضية هذه العلة انه لا يجب ولا يسن وهل يصح نظر لانه كان مخاطبا به في الجملة او لا لانه بعد الاسلام غير مطلوب مطلقا على ما تقرروا العبادة اذا لم تطلب الاصل ان لا تصح فيه نظر وعلى الثاني فيفارق صحة قضاء الحائض بناء على صحته على قول كراهته بانها من اهل خطاب في الجملة (قوله) حتى زمن جنونه) لو اسلم احدا صوله حال جنونه حكمه باسلامه وسقط انقضاء من حيث بذل لانه من حيث بذل جنون مسلم (قوله) خيضا ونفاسها) اي الواقعين في ردها (قوله) عنها) اي

فيطل ايراده على ان قوله وورد غيره سهو وصوابه وورد الصبي (ولا قضاء على الكافر) اذا اسلم ترغيبا له في الاسلام ولقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (الا المرتد) بالجر كذا اقتصر عليه غير واحد ولعله لاقتصار ضبط المصنف عليه أو لكونه الافصح فيلزمه قضاء ما فاتته زمن الرد حتى زمن جنونه او لغناؤه أو سكره فيها ولو بلا تعد تغليظا عليه بخلاف زمن حيضها ونفاسها ووقع في المجموع ما يخالفه وهو سبق قلم لان اسقاطها عنها عزيمة فلم تؤثر فيها الردة

وجوب الفعل الى وجوب الترك ولا يشكل بكون كل المضطر للمبينة رخصة مع أنه انتقل من وجوب ترك  
الاكل الى وجوب فعله لان الاكل وان كان واجبا تعميل اليه النفس بخلاف ترك الصلاة فلا تعميل اليه النفس  
غالبا قال شيخنا وفي البجيرى بعد ذكر نحوه عن غش ما نصه والحق ان الحائض والنفساء انتقلنا الى سهولة  
فحينئذ فوجه كونه عزيمة ان الحكم تغير في حقهما لعدم مانع من الفعل وشرط العذر الماخوذ في تعريف  
الرخصة ان لا يكون مانعا من الفعل كما يستفاد كل ذلك من المحلى على جمع الجوامع اه (قوله وعنه) اى  
واسقاطها عن نحو المجنون سم (قوله رخصة) اى لانه انتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك شيخنا وقال  
البجيرى المراد بالرخصة في حق المجنون اى ونحو معناها اللغوى وهو السهولة لانه ليس مخاطبا بترك  
الصلاة من جنونه اه (قوله ونظر فيه) فى لزوم القضاء على المجنون المرتد (قوله لم يعص الخ) يفيد ان  
كلامه فى جنون لا تعدى به لسان قول الشارح ولو بلا تعد يقتضى فرض الكلام فى الاعم ففيه ما فيه سم  
(قوله) اى للسافر سفر قصر (قوله وجوابه ما تقرر الخ) فيه شبه مصادرة وبتقدير تسليم انها موجبة  
للقضاء فى زمن الجنون فيه تقديم المقتضى على المانع قالوا لى ان يقتصر على ان ما قاله الامام هو القياس لىكن  
خرجنا عنه لناظر الردة فكان وجودها مانعا من التخفيف وان لم تكن المعصية فى السبب المسيح بصرى وفى  
سم نحوه (قوله مقارنة للجنون الخ) لعل الاولى سابقة على الجنون فجعل تاباعها بخلاف المعصية فى السفر  
فانها بالعكس فجعلت تابعاله (قوله لها) اى الردة (قوله ومنع الجنون الخ) ان عم منعه قوى السؤال وان  
خص بغير المتعدى ظهر الفرق بينه وبين السكر سم (قوله عليه لاجلها) اى على المرتد المجنون لاجل الردة  
(قوله واوجب السكر) اى بتعد ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه فى سكر منفصل عن الردة إلا ان الحكم  
والفرق الذى ذكره صالحان للتعصل بها ايضا سم (قوله الاول) اى القضاء وقوله الثانى اى صحة الاقرار  
وقوله مع انها اى الردة وقوله منه اى من السكر (قوله ولا قضاء على الصبي الخ) اى وجوبا نعم يندب قضاء  
ما فات من التمييز دون ما قبله فلا ينعقد قضاءه شيخنا وبجيرى وفى السكر دى عن الشورى عن الایاب مثله  
(قوله من الخ) متعلق لفاته (قوله بعد الخ) متعلق بقضاء (قوله مع التهديد) اى حيث احتيج اليه سم  
وع شراى كان يقول له صل ولا ضربتك شيخنا (قوله فلا يكتفى بمجرد الامر) اى حيث لم يقدم عبارة  
السيد البصرى ينبغى ان يكون محله اذا علم عدم جدواه وهل يكفى الامر مرة واحدة او يعيد لكل صلاة او

الحائض (قوله وعذر رخصة) اى واسقاطها عنه اى عن المجنون أو المغمى عليه أو السكران ان المفهوم من قوله  
حتى ز من جنونه الخ وقوله ولو بلا تعد يفيد دخول غير المتعدى لانه غير ساقط عنه فليتأمل (قوله لم يعص)  
يفيد ان كلامه فى جنون لا تعدى به لسان قول الشارح ولو بلا تعد يقتضى فرض الكلام فى الاعم ففيه  
ما فيه (قوله مقارنة للجنون) قد يقال غايته اجتماع مقتضى مانع فلم يقدم الاول إلا ان يقال لقوته باقتضائه  
التغليظ أو بتقدمه إلا أنه قد يرد على هذا ما لو شرع فى السفر بعد تلبسه بالمعصية ويحجب بالفرق بما علم من  
الاول (قوله بخلاف السفر) قد يقال الفرق غير موجه لان حاصل النظر ان مقارنة المعصية للسفر كالمتمنع  
ترتب مقتضاه عليه وهو جواز الترخص فلا كان مقارنة الردة للجنون كذلك اى غير مانعة من ترتب اثره  
وهو سقوط القضاء عليه وحاصله لم جعلتم مقارنة الردة وثرادون مقارنة المعصية للسفر وظاهر ان هذا  
لا يندفع بدعوى ان المعصية المقارنة لاسفر غير مانعة للقصر اى غير مانعة من ترتب اثر السفر عليه كما هو  
حاصل هذا الفرق ويحجب بأن المراد الفرق بأن الردة تنافى التخفيف (فرع) الوجه فيمن لم تبلغه  
الدعوة ثم بلغته وجوب قضاء ما فات قبل بلوغها وفيمن خلق اعنى اصم اخرش انه غير مكلف وانه لو ردت له  
حواسه لم يجب قضاء ما فات قبل الرد (قوله ومنع الجنون) ان عم منعه قوى السؤال وان خص بغير المتعدى  
ظهر الفرق بينه وبين السكر (قوله واوجب السكر) اى بتعد ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه فى سكر  
منفصل عن الردة إلا ان الحكم والفرق الذى ذكره صالحان للتعصل بها ايضا (قوله مع التهديد) اى حيث

وعنه رخصة فأثرت فيها إذ  
ليس المرتد من أهلها ونظر  
فيه الإمام بأنه لم يعص  
بالمجنون فمقارنة الردة له  
كمقارنة المعصية فى السفر له  
وجوابه ما تقرر أن الردة  
الموجبة للقضاء مقارنة  
للجنون فلم يؤثر فيها تغليظا  
عليه بخلاف السفر فانه لم  
يقترن به مانع للقصر أصلا  
فان قلت لم وجب القضاء  
مع الجنون المقارن لها  
تغليظا ومنع الجنون صحة  
اقراره فلم ينظر للتغليظ  
عليه لاجلها وأوجب  
السكر الاول ولم يمنع الثانى  
تغليظا فيها مع انها أخش  
منه قلت لانها ليس فيها  
جناية إلا على حقوق الله  
تعالى فاقضت التغليظ  
فيها بحسب وهو فيه جناية  
على الحقيقتين فاقضى  
التغليظ عليه فيها فتأمل  
(ولا) قضاء على (الصبي)  
الذكر والاثنى لما فات من  
صباه بعد بلوغه لعدم  
تسكينه (ويؤمر) مع  
التهديد فلا يكتفى بمجرد الامر

عند ظن عدم الامتنال بالاول محل تأمل ولعل الثالث اقرب اه (قوله اى يجب على كل الخ) قال فى شرح  
العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك  
على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية  
الاجانب اه وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظروا ويستبعد جريانه (تنبيه) اذا كان هذا من  
قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب الآتى الا ان يكون باعتبار الاكد وقال مر ان ما ذكر  
يتمحض للامر بالمعروف بل براعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والمستعير اه سم (قوله  
وان علا) قال فى شرح العباب ولو من قبل الام كما قاله التاج السبكي سم كلام الشارح هنا ايضا مفيدله  
(قوله ان الوجوب عليهم على الكفاية) جزم به شيخنا والبيجورى (قوله ثم الوصى الخ) عبارة النهاية والمعنى  
والامر والضرب واجبان على الولي ابا كان او جدا او وصيا وقبلا وملتقط ومالك الرقيق فى معنى الاب كافى  
المهمات وكذا المودع والمستعير كما افاده بعض المتأخرين اه زاد الاول والامام وكذا المسلمون فيمن لا ولي له  
اه (قوله نحو ملتقط الخ) اى كالوقوف عليه شيخنا (قوله وكذا الخ) يقتضى ان كلامنا ذكر فى مرتبة الوصى  
والقيم وهو محل تأمل ويدفع بعدم النوار على واحد يقتضى ايضا ان كلامنا من الابوين مقدم على مالك  
الغن وهو ايضا محل تأمل وبصرى (قوله واقرب الاولياء) انظر ما المراد بالاولياء وفى شرح العباب عبارة  
السمعى فان لم يكن له امهات فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم  
فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت ويؤخذ منه اى من قول السمعى ان المراد  
بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو مع وجود اب علم منه ترك ذلك ويظهر ان المراد  
بهم اى المسلمين صلحاء تلك القرية التى هو بهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى اموره كابويه وان  
المراد بالاولياء والاولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان المراد بهم جميع الاقارب وان لم يلوا فى النكاح بدليل  
ما مر فى اب الام وهذا هو الاقرب انتهى سم بخذف (قوله فصلحاء المسلمين) قد يقال ان كان المراد  
بالصالح من اهلية التعليم والامر فواضح وان كان المراد به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما فيه وبالجملة فكان

اى يجب على كل من ابويه  
وان علا ويظهر ان الوجوب  
عليهما على الكفاية فيسقط  
بفعل احدهما للحصول  
المقصود به ثم الوصى او  
القيم وكذا نحو ملتقط  
ومالك قن ومستعير ووديع  
واقرب الاولياء فالامام  
فصلحاء المسلمين

احتيج اليه وقوله فلا يكفى مجرد الامر اى حيث لم يفد (قوله اى يجب على كل من ابويه) قال فى شرح  
العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك  
على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية  
الاجانب انتهى وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظروا ويستبعد جريانه (تنبيه) اذا كان هذا من  
قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب السابق فى قوله ثم الوصى الخ وقوله فالامام فصلحاء المسلمين وما  
ياتى عن العباب وشرحه ان الزوج بعد الابوين وقبل بقية الاولياء الا ان يكون باعتبار الاكد فليتنامل  
وقال مر ان ما ذكر لم يتمحض للامر بالمعروف بل براعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع  
والمستعير انتهى (قوله وان علا) قال فى شرح العباب ولو من قبل الام كما قاله الشيخ السبكي (قوله واقرب  
الاولياء) انظر ما المراد بالاولياء هل نحو الوصى والقيم والقاضى وعبارة العباب وكذا المسلمون فيمن لا ولي له  
وفى شرحه بعد ان بين ان هذا منقول عن السمعى مانصه وعبارته اى السمعى فان لم يكن له امهات فعلى  
الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية  
على من علم بحاله انتهى ويؤخذ منه ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو  
مع وجود اب علم منه ترك ذلك وان شرط ذلك ان يكون الصبي ببلد ليس فيها امام ولا قاضى ونحوهما او  
يعرضون عنه ويظهر ان المراد بهم صلحاء تلك القرية التى هو بهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى  
اموره كابويه انتهى ثم بعد قول العباب والزوجة بعد الابوين وقبل الاولياء قال ويؤخذ من  
قول السمعى السابق فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان المراد بهم اولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان

فيمن لا اصل له تعليمه ما يضطر (٤٥٠) الى معرفته من الامور الضرورية التي يكفر جاحدها ويشترك فيها العام والخاص منها

ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بمكة ودفن بالمدينة كذا اقتصروا عليهم وكان وجهه ان انكار احدهما كفر لكن لا ينحصر الامر فيهما وحيث فلا بد ان يذكر له من اوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما يميزه ولو بوجه ثم ذينك واما مجرد الحكم بهما قبل تمييزه بوجه فغير مفيد فيجب بيان النبوة والرسالة وان محمد الذي هو من قریش واسم ابيه كذا واه كذا وبعث بكذا ودفن بكذا في الله ورسوله الى الخلق كافة ويتعين ايضا ذكر لونه لتصريحهم بان زعم كونه اسود كفر والمراد لثلاثين عام انه اسود فيكفر مالم يعذر لان الشرط في صحة الاسلام خطور كونه ابيض وكذا يقال في جميع ما انكاره كفر فتامله ثم امره (بها) اي الصلاة ولو قضاء وبجميع شروطها وبسائر الشرائع الظاهرة ولو ستة كسواك ويلزمه ايضا نهيه عن المحرمات (الجميع) اي عقب تمامها ان ميز والا فعند التمييز بان ياكل ويشرب ويستنجي وحده ويوافقه خبر ابى داود انه صلى الله عليه وسلم سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال

الا صلح اسقاط الصلح اثم رايت غير لم يتعرض لهذا التقييد بصري (فيمن لا اصل له) لا حاجة الى افراد هذا بالذکر لان قوله قبله ثم الوصى او القيم ليس الا فيمن لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة ويزيد عقب قوله او القيم فالامام الخ سم وقوله هذه المسئلة اي قوله وكذا نحو ملقط الخ وقوله ويزيد لعل مراده ويزيدها اي هذه المسئلة (قوله تعلمه الخ) فاعل يجب (قوله ويشترك الخ) قد يقال محل ذلك اذا علم من حال الصغير انه متاهل لفهم هذه الامور ولا يفجر الدال على التمييز بالمعنى الذي قررته لا يحصل معه هذا التاهل غالبا بصري (قوله لا ينحصر الامر) اي وجوب التعليم (قوله حيث تذ الخ) اي حين ذكرهما فيمكن الانسب تقديمه على قوله لكن الخ (قوله فيجب الخ) يتفرع على قوله لكن لا ينحصر الخ (قوله ثم ذينك) اي البعث بمكة والدفن بالمدينة (قوله وان محمد الذي الخ) عطف على النبوة (قوله بان زعم كونه اسود الخ) بل نقل في الشفاء من غير صفته صلى الله عليه وسلم كان قال كان اسودا وموضعه كان قال لم يكن بتهامة كفر ايضا وقوله لثلاثين عام الخ قد يقال مالم يعلم فذلك الامور غير معلومة فضلا عن كونها معلومة بالضرورة فاني يكفر بزعم اضدادها المؤدى الى جحدها فليتأمل نعم قد وجه اصل ايجاب تعليمها بالخصوص انها كذا اشترائع مع كونها محصورة بصري (قوله ثم امره الخ) عطف على قوله تعليمه الخ (قوله ولو قضاء) الى قوله ولو ستة في المغنى والى قوله ويوافقه في النهاية (قوله ولو قضاء) اي لما فات بعد السبع مغنى وعش (قوله عن المحرمات) ينبغي والمحرمات والظاهره بصري (قوله وبسائر الشرائع) كحضور الجماعات والصوم ان اطاعه نهاية (قوله اي عقب) الى قوله وانما يجب في المغنى (قوله بان ياكل ويشرب الخ) ويختلف باختلاف احوال الصبيان فقد يحصل مع الخمس بل الاربع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن اربع سنين حفظ القرآن وناظر فيه عند الخليفة في زمن ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وقد لا يحصل الا مع العشر شرح بافضل وقوله بل الاربع الخ قيل هو سفيان بن عيينة التابعي كرى (قوله ويوافقه) اي تفسير التمييز بما ذكره عش (قوله وانما يجب امر يميز الخ) لكن يسن امره حيث ندعش وشيخنا قول المتن (ويضرب الخ) يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضرر به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فلينما مل سم على حج احش وعش وقوله من غير سبق الخ اي او معه لكن لم يتوقف فعلها على الضرب بل كفى فيه مجرد الامر ثانيا (قوله ضرر باغير مبرح) اي وان كثر خلافا لم نقل عن ابن سريج من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات عش عبارة شيخنا قال بعضهم ولا يتجاوز الضارب ثلاثا وكذا المعلم فيسن له ان لا يتجاوز الثلاث والمعتد ان يكون بقدر الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط ان يكون غير مبرح ولولم يفد الامر مبرح تركه على المعتد خلافا للبلقينى ولو تلف الولد بالضرب ولو معتادا ضمنه الضارب لان التاديب مشروط بسلامة العاقبة اه بحذف وفي البجير مى نحوه (قوله وجوبا) اعتمده شيخنا وكذا عش ثم قال ومحل وجوب الضرب مالم يترتب عليه هربه وضياعه فان ترتب عليه ذلك تركه اه (قوله بمن ذكر) اي الولي ابا كان او جدا او نحوهما من رشيخنا كالوصى والقيم وغيرهما عبارة عش قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لاولى له قضية كون ذلك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو مع وجود الولي حيث لم يقم به اه (قوله اي على تركها) الى قوله ولو لم يفد في النهاية والمغنى (قوله او ترك شرط الخ) وفي صحة المكتوبات من الطفل قاعدا وجهان رجع بعض المتأخرين المنع وهو مقتضى اطلاقهم ويجوز بان في المعادة مغنى ونهاية قال عش وهو المعتداه (قوله او يشي من الشرائع الخ) هذا مصرح بوجوب الضرب على

المراد بهم جميع الاقارب وان لم يلوا في النكاح بدليل ما مر في ابى الام وهما الاقرب انتهى (قوله فيمن لا اصل له) لا حاجة الى افراد هذا بالذکر لان قوله قبل ثم الوصى او القيم ليس الا فيمن لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة ويزيد عقب قوله او القيم فالامام الخ (قوله ويضرب عليها) يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضرر به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فلينما مل (قوله او شى من الشرائع الظاهرة) هذا مصرح بوجوب الضرب على تركه

ترك

اذا عرف يمينه من شماله اي ما يضربه مما ينفعه وانما لم يجب امر يميز قبل السبع اندرته (ويضرب) ضربا

غير مبرح وجوبا من ذكر (عليها) اي على تركها ولو قضاء او ترك شرط من شروطها او شى من الشرائع الظاهرة

ترك نحو السواك من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع ما كان في معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضروب على تركه وذكر نحوه الزركشي اه ثم رایت الشارح في شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس ببعيد ونظر في كلام المهمات ونازع مر في الضرب على السنن بان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى اه بحذف واعتمد النزاع الرشيدى حيث قال ولا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح مر اه واعتمد شيخنا والبجيرى ما في شرح العباب (قوله ولولم يفد الا المبرح) اقره عش وجزم به شيخنا والبجيرى كما مر (قوله تركهما) اى المبرح وغيره بصري وكردى (قوله اى عقب تمامها) هذا ظاهر كلامهم لكن قال الصيمرى انه يضرب في اثنتائها وصححه الاسنوى وجزم به ابن المقرئ وينبغي اعتباره لان ذلك مظنة البلوغ معنى ونهاية واعتمده عش والبجيرى وشيخنا ثم قالوا المراد بالاثنا عشر ما بعد التاسعة فيصدق باول العاشرة اه (قوله على المعتمد) خلافا للنهائية والمعنى كما مر انفا (قوله نعم بحث الاذرى الخ) وهو صحيح نهايه قال عش وقال الشباب الرملى في حواشى شرح الروض انه يجب امره بها نظرا لظاهر الاسلام ومثله في الخطيب على المنهاج اى ثم ان كان مسلما في نفس الامر صحت صلاته ولا فلا وينبغي ان لا يصح الاقدام به (فرع) قال مر يجوز لمؤدب الاطفال الا يتام بمكايب الا يتام امرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم اوصياء لان الحاكما قرره لتعليمهم كان مساطله على ذلك فثبت له هذه الولاية في وقت التعليم ولا نهم ضامنون في هذا الوقت لغلبة الوصى عنهم وقطع نظره عنهم في هذا الوقت اه اقول يؤيد الجواز تايد اظاهرا ان المؤدب في وقت التعليم لا ينقص عن المؤدع للرقيق والمستعير له واول ايضا ينبغي انه يجوز لمؤدب من سلمه اليه وليه لا الحاكما امره وضربه لانه قريب من المؤدع في هذا الوقت سم على المنهج اه عش وقال شيخنا والبجيرى وللمعلم الامر لا بالضرب الا باذن الولي اه (قوله انما يمنع الوجوب الخ) محل تامل لانها على تقدير الكفر غير منعقدة فان بدب الامر بصلاة مشكوك في انعقادها وعدم النذب هو مقتضى اطلاق قول الاذرى فلا يؤمر بها فليتامل بصري (قوله ولا ينتهى) الى التنبيه في النهاية الا ما انبه عليه (قوله ولا ينتهى الخ) عبارة النهاية ثم ان بلغ رشيدا انتفى ذلك عن الاولياء واسفياء الولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقضيته ان غير الاب ممن ذكر ليس كالأب وقضية عبارة الشارح انه كالأب اه قال عش وذلك انه اى حج قال ولا ينتهى وجوب ذنبك اى الامر والضرب على من ذكر الابلوغ رشيد افعوله على من ذكر شامل لغير الاب من الوصى والقيم وغيرهما امر وهو واضح فان ولاية غير الاب لا تنفك الا ببلوغه رشيدا وهو هنا منتفاه (قوله رشيدا) اى بان يصلح دينه بان لا يفعل محرما يبطل العدالة من كبيرة او اصرار على صغيرة اذ لم تغلب طاعاته على معاصيه ويصلح ماله بان لا يذر بان يضيعه باحتيال غبن فاحش كردى (قوله واجرة تعليمه ذلك) اى من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع عش (قوله ثم امه وان علت) ثم ثبت المال ثم اغنياء المسلمين بجيرى وشيخنا (قوله كقرآن الخ)

نحو السواك من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع اى في قول الاصل يجب تعليم الاولاد الطهارة والصلاة والشرائع ما كان في معنى الطهارة والصوم ونحوه لانه المضروب على تركه وذكر نحوه الزركشي انتهى ثم رایت الشارح في شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس ببعيد ثم نظر في كلام المهمات ونازع مر في الضرب على السنن لان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى فاورد عليه ان الصبي يضرب على تعلم القرآن وهو سنة فاجاب بمنع انه سنة بل هو فرض كفاية وبانه حرفة والحرفة يضرب عليها (قوله لا قبله على المعتمد) في الروض وكذا اى يضرب في اثنا العاشرة (قوله على من ذكر لا ببلوغه رشيدا) قضيته وجوب الضرب على الام ونحوها بعد بلوغه سفيها لكن في شرح الروض عن المهمات ما يشعر بخلافه فليتأمل (قوله رشيدا) قال في شرح الروض عن المهمات فان بلغ سفيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي انتهى وقضيته ان غير الاب ممن ذكر

ولولم يفد الا المبرح تركهما وفاقا لابن عبد السلام وخلافا لقول البلقينى يفعل غير المبرح كالحد والفرق ظاهر وسيدكر الصوم في باب (لعشر) اى عقب تمامها لا قبله على المعتمد للحديث الصحيح مروا بالصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها وفي رواية مروا بالولد كوحكمة ذلك التمرين عليها ليعتادها اذا بلغ واخر الضرب للعشر لانه عقوبة والعشر زمن احتمال البلوغ بالاحتلام مع كونه حينئذ يقوى ويحتمله غالبا نعم بحث الاذرى في فن صغير لا يعرف اسلامه انه لا يؤمر بها اى وجوب الاحتمال ككفره ولا ينهى عنها لعدم تحقق كفره والاوجه ندب امره ليالفها بعد البلوغ واحتمال كفره انما يمنع الوجوب فقط ولا ينتهى وجوب ذنبك على من ذكر لا ببلوغه رشيدا واجرة تعليمه ذلك كقرآن واداب في ماله ثم على ابيه وان علا ثم امه وان علت ومعنى وجوبها في ماله كركا ته ونفقة موته وبدل متلفه ثبوتها

في ذمته ووجوب إخراجها من ماله على وليه فان بقيت الى كاله وان تلف المال لزمه إخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك (تنبيه) ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات ابوين أن وجوب ما مر عليهما فالزوج وقضيته وجوب ضربها وبه ولو في الكبيرة صرح جمال الاسلام بن البزري بتقديم الزاى نسبة لبزر الكتان وهو ظاهر لانه أمر معروف ولكن ان لم يحش نشوزا أو أمارته وهذا أولى من اطلاق الزركشى النذب وقول غيره في الوجوب نظرا والجواز محتمل وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته تعالى عند الاكثرين وعند غيرهم النظر المؤدى اليهما ووجوبهما قطعى وشرعى لاعقلي على الاصح ويلزم من كونه شرعيا توقفه على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا يتضح ما صرح به السمعاني من أنها أول الواجبات مطلقا لا يقال هذا أيضا يتوقف على ذاك لجاء الدور لا نقول

ثم ينبغي أن محل تعاليمه القرآن ودفع أجرته من ماله أو من مال نفسه أو بلا أجره حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي امالو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفق على نفسه منها مع احتياجه الى ذلك وعدم تبسر النفقة له إذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لولييه شغله بالقرآن ولا يتعلم العلم بل يشغله بما يوعده عليه منه مصلحة وإن كان ذكيا وظهرت عليه علامة النجاسة نعم مالا بد منه لصحة عبادته يجب تعليمه له ولو بليداو يصرف أجره التعاليم من ماله على ما مر ولا فرق فيما ذكر من التفصيل بين كون أبيه فقيرا وعدمه بل المدار على ما فيه مصلحة الصبي عس (قوله في ذمته) أى الصبي عس (قوله وجوب إخراجها الخ) عطف على ومعنى الخ وبمحتمل على وأجرة الخ (قوله فان بقيت) أى نحو الأجرة (قوله وبهذا) الإشارة راجعة الى قوله ومعنى وجوبها الخ مع قوله وجوب إخراجها الخ (قوله فالزوج) أى فان فقد أو ترك التعاليم فعلى الزوج (قوله وقضيته) أى قضية كلام السمعاني (قوله ولو في الكبيرة الخ) خلا فاللناية عبارة وليس للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة ونحوها إذ محل جواز ضربها في حق نفسه لا في حقوق الله تعالى وفي فتاوى ابن البزري انه يجب عليه أمرها بالصلاة وضربها عليها اه ووافقه مر والبجيرى وشيخنا فقا لا ومثل المعلم الزوج في زوجته فله الامر لا الضرب إلا باذن الولي وإن كان له الضرب للنشوز اه قال عس قوله مر وليس للزوج الخ أى لا يجوز له ذلك بل يجب عليه امرها بذلك حيث لم يحش نشوزا أو أمارته لوجوب الامر بالمعروف على عموم المسلمين والزوج منهم وقوله مر ضرب زوجته أى البالغة العاقله اما الصغيرة فله ضربها إذا كانت فاقدة الابوين سم على المنهج وقوله مر وفي فتاوى ابن البزري الخ ضعيف اه (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا لحق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم أنه يردده لجواز أن يكون محل ذاك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد ابواها بل قد يقال ينبغي ثبوت ذلك مع وجود ابويها حال غيبتهما عنها لان الزوج حينئذ لا ينقص عن مستعير الرقيق ووديعه بجامع ان لكل ولاية وتسليطا ومجرد ان الرقيق مال لا يؤثر هناك (قوله ان لم يحش الخ) قال في شرح العباب بخلاف ما إذا خشي ذلك لما فيه من الضرر عليه اه سم (قوله وهذا) أى القول بالوجوب ان لم يحش نشوزا أو أمارته (قوله وأول ما يلزم المكلف الخ) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا تتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته تعالى وأن وجوب معرفته يتوقف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله بتضح لك الحال وما فيه سم (قوله وعند غيرهم النظر الخ) قد يقال ان كفى التقليد في المعرفة لم يجب النظر والإوجب فليتأمل سم (قوله لا عقل الخ) أى خلافا للمعزلة وكثير من الماتريدي (قوله من كونه) أى الوجوب (قوله وبهذا) أى يتوقف الوجوب على معرفة النبي ﷺ (قوله هذا أيضا متوقف على ذاك الخ) إن أراد أن معرفة النبي متوقفة على معرفة الله تعالى كما ان معرفة الله تعالى متوقفة على معرفة النبي فالتشبه به ممنوع لما تقدم ان المتوقف على معرفة النبي وجوب معرفة الله تعالى لا نفس معرفته تعالى وإن اراد ان معرفة النبي متوقفة على وجوب

ليس كالأب في ذلك وقضية عبارة الشارح أنه كالأب (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا لحق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم أنه يردده لجواز ان يكون محل ذلك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد ابواها بل قد يقال بل ينبغي ثبوت ذلك مع وجود ابويها حال غيبتهما عنها لان الزوج حينئذ لا ينقص عن مستعير الرقيق ووديعه بجامع ان لكل ولاية وتسليطا ومجرد ان الرقيق مال لا يؤثر هنا (قوله ان لم يحش نشوزا) قال في شرح العباب بخلاف ما لو خشي ذلك لما فيه من الضرر عليه انتهى (قوله وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا يتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته وأن وجوب معرفته يتوقف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله بتضح لك الحال وما فيه (قوله وعند غيرهم النظر المؤدى اليها) قد يقال ان كفى التقليد في المعرفة لم يجب



هذا توقف بوجه وذلك توقف بالكمال فلا دور وان قلنا الواجب المعرفة بوجه ما (٤٥٣)

معرفة الله تعالى كأن وجوب معرفته تعالى متوقف على معرفة النبي فالمشبه بمنوع وأن معرفة النبي متوقفة على معرفة الله تعالى كأن وجوب معرفته تعالى متوقف على معرفة النبي وقوله لجاء الدور ظاهر السقوط من غير حاجة إلى التكاليف التي ذكرها الظهور أن الموقوف في المشبه به هو وجوب معرفة الله غير معرفة الله تعالى الموقوف عليه في المشبه (قوله هذا) أي توقف معرفة النبي وقوله بوجه اعلمه ادا به من حيث نبوته وقوله وذلك أي توقف معرفة الله تعالى وقوله بالكمال يعني لا مكان معرفة الله تعالى بالعقل ايضا (قوله وان قلنا الواجب المعرفة بوجه ما) لا يخفى ما في جعله هذا غاية بل كان ينبغي أن يقول بعده فلا دور أيضا لأن الختم قوله المعرفة بوجه ما لعلمه ادا به معرفة الله تعالى من حيث وجوبها لا ذاتها (قوله لان الحثية في ذلك الخ) لعلمه اراد به أن معرفة الله تعالى متوقفة من حيث وجوبها وموقوف عليها من حيث نفسها وكان الاخصر الاوضح لان الوجهين متعاربان وقوله بالا اعتبار الأولى إسقاطه إذ يختلف بالا اعتبار انما هو المقيد واما القيدان فمختلفان حقيقة (قوله شخص) دفع به كالحمل ما يرد على المتن من أن الحيض صفة المرأة فالمناسب للصنف أن يقول ذات حيض وإنما عبر المصنف بذلك المحجول للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والانثى على الحيض ع ش (قوله او نفاس إلى قوله و ظاهر الخ) في المعنى إلا قوله بل يحرم إلى المتن وإلى قوله وقد يعبر في النهاية إلا ما ذكر (قوله بل يحرم) اعتمد الشهاب الرملي والنهاية والمغني وسم الكراهة والانعقاد (قوله او ذى جنون او اغماء الخ) سواء قل زمن ذلك ام طال وإيا وجب قضاء الصوم على من استغرق اغماؤه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكسرتها بتكررها بخلاف الصوم نهاية ومغني (قوله او سكر) ومثل ما ذكر المعتوه والمرسم مغني ونهاية وشرح بافضل وفي القاموس المعتوه هو ناقص العقل أو فاسده والمرسم هو الذي اصابته علة مهنى فيها اه (قوله بلا تعد) انظر هل من الجنون بالتعدى الحاصل بان يتعاطى الخلاوى والاوراد بغير طريق موصل لذلك أو الاقرب الثاني لان ضابط التعدى ان يعلم ترتب الجنون على ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك ع ش (قوله المتعدى به) فلو جهل كونه محرما أو أكره عليه أو أكره له لقطع غيره بعد زوال عقله بذله مثلا كما لم يكن متعديا فيسقط عنه القضاء لعذر نهاية ومغني قال ع ش قوله مر او اكله ومثله ما لو اطعمه غيره لذلك ولم يعلم به ويبقى الكلام في أن الفاعل هل يجوز له ذلك لما فيه من المصلحة للآكل أو لا لأنه ليس له التصرف في بدن غيره فيه نظر ولا يبعد الأول لقصد الاصلاح المذكور حيث كان عالما بأسباب المصلحة او اخبره بها فانه اه (قوله وإن ظن الخ) ظاهره وان استدظنه لخبر عدل او عدول وينبغي خلافه ع ش وقوله وينبغي الخ فيه نظر (قوله إن عرف) أي امد ما تعدى به (قوله غالبا) توجهه ان السكر له امد ينتهى به وينتفى عنه بخلاف الردة فانها لا تنتهى ولا تنتفى إلا بالاسلام ولم يوجد بصرى (قوله وكذا يجب القضاء على من اغمى عليه الخ) اعلم ان القسمة العقلية تقتضى ستا وثلاثين صورة من ضرب الجنون والاعغاء والسكر في نفسها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع في غير ها وضرب الثمانية عشر الحاصلة في اثنين التعدى وعدمه فالجمله ما ذكر فالواقع في الردة يجب فيه القضاء بطلقا والواقع في غيرها يجب فيه القضاء مع التعدى ولا يجب مع عدمه وغير المتعدى به الواقع في التعدى به يجب فيه القضاء مدة التعدى به فقط مدابغى اه بجمري (قوله والاعغاء) عطف على السكر (قوله لا مابعد) الأولى التانيث (قوله و ظاهر ما تقرر) وهو قوله وكذا يجب القضاء على من اغمى عليه الخ (قوله بخلاف الجنون) لاشبهة أن منه ما هو مرض بصرى عبارة ع ش قديعارضة وله في زوال العقل إذا أخبر الاطباء بعوده انتظر وقديجاب به لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون بها على إمكان العود دخول جنون على جنون لان الاول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائما لان العقل شيء واحد فلا يمكن

النظر والواجب فليتأمل (قوله ولا على ذى حيض) أي لكن يصح قضاء الحائض كأفتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله بل يحرم) أي او يكره (قوله او ذى جنون) في فتاوى السيوطى المجنون هل يجوز له قضاء ما فاتته إذا افاق من صلاة او صوم ام يستحب ام يكره الجواب القضاء للمجنون مستحب ذكره في المهمات

لان الحثية بذلك الوجه مختلفة بالا اعتبارا ومر أول الكتاب إشارة لذلك (ولا قضاء على شخص ذى حيض) أو نفاس ولو فردة كما مر إذا ظهر بل يحرم عليه كما مر أول الحيض (أو ذى جنون أو اغماء) أو سكر بلا تعد إذا افاق إلا في زمن الردة كما مر (بخلاف ذى السكر) أو الجنون أو الاعغاء المتعدى به إذا افاق منه فانه يلزمه القضاء وان ظن متناول المسكر أنه لقلته لا يسكره لتعديه وكذا يجب القضاء على من اغمى عليه أو سكر بتعد ثم جن أو اغمى عليه أو سكر بلا تعد مدة ما تعدى به إن عرف وإلا فماتنتهى اليه السكر غالبا والاعغاء بمعرفة الاطباء لا مابعد بخلاف مدة جنون المرتد كما مر لان من جن في ردة مرتد في جنونه حكا ومن جن مثلا في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعا و ظاهر ما تقرر أن الاعغاء يقبل طر و اغماء آخر عليه دون الجنون وانه يمكن تمييز انتهاء الاول بعد طر و الثانى عليه وفي تصور ذلك بعد إلا أن يقال أن الاعغاء مرض والأطباء دخل في

تمايز أنواعه ومددها بخلاف الجنون

تكرر زواله اه وقد يمنع هذا الجواب بتنوع الجنون كالاغماء والسكر كما يأتي في الشارح (قوله وقد  
يعكر عليه) اى يشكل على الجواب عن بعد تصور التمييز والحاصل ان الاعتراض ببعد تصور التمييز جار في  
دخول سكر على سكر مع عدم جريان ذلك الجواب فيه قاله الكردى والظاهر بل المتعين ان ضمير عليه  
راجع الى قوله بخلاف الجنون والحاصل ان الجنون نظير السكر وقد افهم كلامهم السابق انفا دخول  
سكر على سكر (قوله يميز خارجا الخ) قد يقال والجنون كذلك والحاصل ان الذى يظهر ان يحمل كلامهم  
المذكور على مجرد التصوير لا قصد الاحتراز اى في تصور طر وجنون على اخر بصري وهو صريح فيما  
قلته انفا في مرجع ضمير عليه (قوله ويندب) الى قوله ومن شروطها في النهاية والمغنى الا قوله اخر وقوله  
القاصر (قوله لنحو مجنون) اى كالمغنى عليه والسكران وقوله لا يلزمه اى لعدم التعدى (قوله السابق  
انه الخ) سفة وقت الضرورة (قوله هو وقت الخ) خبره قوله مانع الوجوب بين به ان في التعبير بالاسباب  
تجاوزا ولعل العلاقة الضدية فان المانع مضاد للسبب ع ش (قوله ونحو الحيض الخ) اى كالنفاس والاغماء  
والسكر ع ش قول المتن (وقد بقي من الوقت تكبير الخ) ولا يشترط ان يدرك مع التكبير قدر الطهارة  
على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا لزوم نهاية ومعنى (قوله اى قدرها) اى قدر زمنها فكثر نهاية  
ومعنى (قوله اخف ممكن الخ) اى من فعل نفسه ع ش (قوله كركعتين الخ) اى وأربع للقيم ع ش  
(قوله القاصر) اى الجامع لشروط القصر سم وان اراد الاتمام بل وان شرع فيها على قصد الاتمام  
فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فتستقر في ذمته ع ش (قوله ومن شروطها) اعتمد النهاية والمغنى والشهاب  
الرملي وشرح المنهج اعتبار قدر الطهارة منها فقط دون قدر الستر والتحرى في القبلة وزاد المغنى وبدخل في  
الطهارة هنا وفيما ياتي الخبث والحدث أصغر أو أكبر اه وقال ع ش ظاهر كلامهم اعتبار قدر فعل  
الطهارة وان امكنه تقديم الطهارة على زوال المانع بان كان المانع الصبا والسكر وهو مشكل على ما ياتي  
ففيما لو طرا المانع فانه لا يعتبر فيه الخلو بقدر طهر يمكن تقديمه اه وعبرة البجيرمى عن سم اى قدر طهر  
واحد ان كان طهر فافية فان كان طهر ضرورة اشترط ان يتخلو قدر أطهار بتعدد الفروض اه (قوله

وقد يعكر عليه ما افهمه  
كلامهم ايضا من دخول  
سكر على سكر الا ان يقال  
ان السكر يميز خارجا بالشدّة  
والضعف فالتمييز بين انواعه  
ممكن ويندب القضاء لنحو  
مجنون لا يلزمه ثم وقت  
الضرورة السابق انه  
يجرى في سائر الصلوات هو  
وقت زوال مانع الوجوب  
(و) حكمه انه (لوزالت  
هذه الاسباب) السكر  
الاصلي والصبا ونحو الحيض  
والجنون (و) قد (بقي من)  
آخر (الوقت تكبير) اى  
قدرها (وجبت الصلاة)

انتهى وسأني في كلام الشارح التصريح بتدبه (قوله وقد بقي من الوقت قدر تكبيره وجبت الصلاة) وفى  
قول بشرط ركعة وشروط الوجوب على القولين بقاء السلامة من الموانع بقدر فعل الطهارة وق الصلاة اخف  
ما يمكن والاوجه عدم اعتبار كل من الستر والتحرى في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع التكبير اى الركعة قدر  
الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم ولا انها لا تختص بالوقت اه من شرح م باختصار  
(قوله وجبت الصلاة) اى فيلزم الكافر الذى اسلم قضاؤها ولو لا ذلك لم يلزم (قوله للمسافر القاصر) قد  
يقضى الوصف بالقاصر اعتبار ما عزم عليه حتى لو عزم على ترك القصر اعتبار اربع ركعات لان يراد بهذا  
الوصف الاشارة الى شروط السفر وعبرة العباب كالمقصورة ان كان مسافرا اه (قوله ومن شروطها)  
يدخل فيها السفر وطهارة الحدث والخبث والاجتهاد واعتماد عدم اعتبار قدر الستر والاجتهاد لان  
الطهارة أخص شروط الصلاة وآ كدها بدليل انه ليس لنا صلاة مجزئة بلا طهارة ولنا صلاة مجزئة بلا ستر  
كما في صلاة فاقد الستر وقولا اجتهاد كما في نفل السفر ٢ (قوله لانه يمكنه فعلها الخ) قد يقال قياس ذلك ان نحو  
الستر والاجتهاد في القبلة لا يعتبر في حق نحو الحائض والنفساء لا مكان الاتيان بها حال المانع بل وقبل  
وجوده بل يجزى ذلك في نحو المغنى عليه والمجنون لا مكان اتيانهما بذلك قبل عارضهما الا ان يفرق بتخلل  
العارض الذى لا يطالب معه ذلك (قوله ما يعلم منه) يتامل ذلك (قوله اما الصبي فواضح الخ) خالف ذلك  
بالنسبة للصبي في شرح العباب فقال وظاهر كلامهم بل صريحه ان الصبي لو باغ آخر الوقت اشترط لازامه  
بصاحبه خلوه من الموانع قدر ايسع اخف مجزى من نحو طهر وان صح تقديمه وغيره مما مر ولو بلغ اول  
الوقت لم يشترط لازامه بصاحبه خلوه قدر ايسع طهر ايصح تقديمه وكان القياس اشتراط الانساع هنا للطهر  
مطلقا بالاولى لان الصبي ثم توجه اليه الخطاب بها في الوقت من وليه وهنالم يتوجه اليه شئ في الوقت اصلا وقد

أى صلاة الوقت ان بقي سليما  
زمننا يسع اخف يمكن منها  
كر كعتين للمسافر القاصر  
ومن شروطها

٢ قول المحشى قوله لانه يمكنه  
فعلها وقوله ما يعلم منه وقوله  
أما الصبي فواضح ليس  
في نسخ الشارح التي بايدينا

على الاوجه خلافا لمن نازع في بعضها ومن مؤداة لزمته تغليباً للايجاب كالمؤداة مسافر يتم لحظة من صلاته يلزمه الاتمام وكان قياسه الوجوب بدون تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالباً هنا اسقطوا اعتباره لعسر تصويره إذ المدار (٤٥٥) على إدراك قدر جزء محسوس من

الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبيرة هنا دون المقيس عليه لأن المدار فيه على مجرد الربط وسيعلم بما يأتي أن محل عدم الوجوب بادرارك دون تكبيرة إذا لم تجمع مع ما بعدهما والالزمت معها أن خلافاً للموانع قدرهما (وفي قول يشترط ركعة) باخف ما يمكن للخبير من إدراك ركعة السابق وجوابه أن الحديث محتمل والقياس المذکور واضح فتعين الأخذ به وإن لم تدرك الجمعة بدون ركعة لأنه إدراك إسقاط وهذا إدراك إيجاب فاحتيط فيهما (والأظهر) على الأول (وجوب الظهر) مع العصر (بإدراك تكبيرة آخر) وقت (العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بادرارك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لاتحاد الوقتين في العذر في الضرورة أولى ويشترط بقاء سلامته هنا أيضاً بقدر ما مر وما لزمه فلو بلغ ثم جن مثلاً قبل ما يسهل ذلك فلا لزوم وإن زال الجنون فوراً على ما انتقض إطلاقهم نعم إن أدرك ركعة آخر العصر مثلاً فعاد المانع بعدما يسهل المغرب وجبت فقط لتقدمها بكونها صاحبة

على (الأوجه) وفاقاً للآسني وخلافاً للمغني والنهاية في التحري في القبلية والستر بصري (قوله ومن مؤداة) أي كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيرة مثلاً سم (قوله اسقطوا اعتباره) أي فلا تلزم بادرارك وإن تردد فيه الجوابي نهاية ومعنى (قوله) وسيعلم بما يأتي عدم الوجوب الخ يعني في مسألة طرو المانع في العصر وقد أدرك من وقت الظهر دون تكبيرة وحينئذ فقد يقال إن كانت الباء في قوله بادرارك الخ للسينية فحل تأمل لأنها لم يجب ثم بادرارك دون التكبيرة بل بالتبعية للعصر وإن كانت للمعية فلا يصح ذلك تقييداً لما هاتم الأول أن يقول عند عدم إدراك تكبيرة ليشمل من لم يدرك دونها أيضاً فإنه سيأتي أنه يجب عليه الظهر أيضاً بصري (قوله قدرهما) أي وقد شر وط الصلاة على مختاره وقد ر الطهارة فقط على مختار النهاية والمغني وغيرهما (قوله باخف) إلى قوله هذا إن لم يشرع في النهاية والمغني الا قوله وما لزمه (قوله باخف ما يمكن) أي لا يحد كان محلي ومعنى يفرق بين هذا وبين ما تقدم حيث اعتبر فيه فعل نفسه بأن المدار ثم على مضى زمن يتمكّن فيه من الفعل والمدار هنا على وجود زمن يكون من أهل العبادة ع (قوله) ان الحديث محتمل أي لأن يراد فيه إدراك الاداء كما تقدم سم (قوله والقياس المذکور) أي في قوله كالمؤداة مسافر الخ (قوله لانه) أي إدراك الجمعة (إدراك إسقاط) أي إدراك مسقط الوجوب الظهر (وهذا) أي إدراك صلاة الوقت (إدراك إيجاب) أي إدراك موجب لها (قوله في الضرورة أولى) لأنها فوق العذر نهاية (قوله بقدر ما مر الخ) من الشروط سم عبارة النهاية مدة تسعهما معاً وعبارة المغني قدر الطهارة والصلاة أخف ما يجزى. كركعتين في صلاة المسافر اه (قوله وما لزمه) أي قدر المؤداة شرح المنهج (قوله) مثلاً راجع لكل من الركعة والعصر ويعني عنه قوله السابق ومن مؤداة لزمته (قوله هذا) أي لزوم المغرب فقط (قوله هذا إن لم يشرع الخ) خلافاً للمغني والنهاية عبارة لما ذكره البغوي في فتاويه وقال ابن العباد محله ما لم يشرع الخ والوجه ما قاله البغوي لأنه أدرك من مناسيع الصلاة فيه كاملة فيلزمه قضاءها ويقع العصر له نافلاً اه (قوله فيها) أي العصر (قوله) ونوزع فيه بما لا يجدي هذا ممنوع بل النزاع في غاية الاجراء والاتجاه للمعامل المنصف ولهذا اعتمد الاستاذ للشهاب الرملي وجوب المغرب دون العصر لأنها صاحبة الوقت فهي أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتقلب العصر المنفولة فلا سم (قوله كالمؤداة) أي عبارة (الخ) عبارة النهاية ولو أدرك من وقت العصر قدر تكبيرة ومضى بعد المغرب ما يسهل العصر معها وجبت دون الظهر اه (قوله

يجاب بأنه بالكمال هنا تبين أنه من أهل الخطاب بذلك الفرض في الوقت مع إمكان إيقاعه فيه فلم يغفر له الظهر الذي يمكن تقديمه لمساواته للمكلف من أول الوقت حينئذ بخلافه ثم فاعتقر له ذلك اه بقى أن نقائل أن يقول إذا كفى يمكن الكافر من الفعل لقد رته على إزالة المانع بالنسبة للشروط فهلا كفى كذلك بالنسبة لنفس الصلاة حتى يجب وإن لم يدرك بعد الإسلام قدر تكبيرة (قوله ومن مؤداة) كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيرة مثلاً (قوله) ان الحديث محتمل أي لأن يراد فيه إدراك الاداء كما تقدم (قوله) والأظهر وجوب الظهر الخ في فتاوى السيوطي مسألة إدراك تكبيرة آخر وقت العصر وجبت مع الظهر لأنها تجمع معها وهو مشكل لأن الجمع رخصة فلا يقاس عليها الجواب هذا من باب النوع المسمى في الأصول بقياس العكس اه ويجب أيضاً يمنع أن الرخص لا يقاس عليها وقدمت في جمع الجوامع على جواز القياس فيها خلافاً لابي حنيفة (قوله بقدر ما مر) منه الشروط قال في الخادم وإذا اعتبرنا الطهارة فهل يعتبر طهارتان أو واحدة اعني في إدراك الصلاتين في وقت الثانية ظاهر كلامهم الثاني ويحتمل اعتبار طهارتين لأن كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الأولى اه (واقول) بما يؤيد الثاني ويرد على توجيه الأول أنهم فيما إذا خلا المانع أول الوقت لم يعتبر وإدراك قدر الطهارة التي يمكن تقديمها مع أنه لا يجب تقديمها وقد يفرق فليتامل (قوله) ونوزع فيه بما لا يجدي ممنوع بل النزاع في غاية الاجراء

الوقت وما فضل لا يكفي للعصر هذا إن لم يشرع فيها قبل الغروب ولا تميمت لعدم تمكنه من المغرب ونوزع فيه بما لا يجدي ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجبت العصر فقط كالمؤداة مع المغرب قدر أربع ركعات المدة يم أو ركعتين المسافر

الموانع قدر تسع ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع أو ست لزوم المقيم الصبح والعشاء فقط أو خمس فأقل لم يلزمه سوى الصبح ولو أدرك ثلاثاً من وقت العشاء لم هي وكذا تجب المغرب على الوجه نظراً لتحقق تبعيتها للعشاء وخص ما ذكر لأن الصبح والعصر والعشاء لا يتصور وجوب واحد منها بإدراك جزء مما بعدها إذ لا جمع وللبقيني في فتاويه هنا ما ينبغي مراجعته مع التأمل قيل لو حذف آخر الأوقات وجوب الظهر بإدراك غير الآخر أيضاً وليس بصحيح لأن ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظهر إلا أن أدرك بعد قدر صاحبة الوقت قدرها كما يأتي فتعين في كلامه التقييد بالآخر وإن استويا في أنه لا بد من إدراك ما يسع في الكل لا فتراقهما في أن إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه يكون من غير الوقت (ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالسن ولا يتصور بالاحتلام لتوقفه على خروج المني وإن تحقق وصوله لقصة الذكر (أنها) وجوبا (وأجزأته على الصحيح) لأنه إذا صاحبة

فتنعين العصر) أي مع المغرب (قوله فتنعين الخ) الأنسب فتجب (قوله قدر تسع) إلى قوله أو سبع أو ست لا ينبغي أن هذه مسئلة المتيقن فافائدة عاداتها (قوله المقيم) لا مفهوم له بالنسبة للست (قوله لم يلزمه سوى الصبح) وجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المتبوع سم (قوله من وقت العشاء) أي آخره (قوله خص) إلى قوله وللبقيني في النهاية والمغنى (قوله ما ذكر) أي الظاهر والمغرب (قوله وليس بصحيح الخ) قد يمنع ذلك بأن مراده هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر أوقات العبارة أنه يجب الظاهر بإدراك تكبيرة أول وقت العصر أو أثنائه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كافي المدرك من الآخر وكون إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي لأن لا يلزم فيه الظهر) أي والمغرب وقوله بعد قدر صاحبة الوقت أي من العصر والعشاء (قوله كأي) أي قبيل قول المتن (قوله وفيه) أي في إدراك ما يسع في الآخر قول المتن (ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم تؤد حالة المانع ولا يتصور أي هذا الأداء إلا في الصبي لأن بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اه سم (قوله ولا يتصور بالاحتلام الخ) وقال الظاهر المغنى والمنهج وخلافاً للنهية عبارة ولا يتصور بالاحتلام إلا في صورة واحدة وهي ما إذا نزل المني إلى ذكره فامسكه أي بجائل حتى يرجع المني فإنه يحكم ببلوغه وإن لم يبرز منه إلى خارج كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى اه واعتمده ع ش والقلوبي والحلي وشيخنا وكذا سم كأي (قوله لتوقفه على خروج المني الخ) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك كما يحكم ببلوغ الحبلي وإن لم يبرز منها قاله سم ثم أطال في منع رد الشارح في شرح العباب لقول الناشئ (قوله وجوبا) إلى قوله ومحل هذا في النهاية إلا قوله حتى إلى يسن وكذا في المغنى إلا قوله وكما لو نذر إلى نعم قول المتن (قوله أجزأته) أي ولو جمعة ورض ومغنى وإن كان متبوعاً كما اختاره الطبري لاوى ومروع ش (قوله وجوبا) أي كالمبلغ بالنهار وهو صائم فإنه يجب عليه إمساك بقية النهار مغنى قول المتن (على الصحيح) والثاني لا يجب إتمامها بل يستحب ولا تجزئها لا تبدأ حال النقصان مقفي (قوله أثناء الجمعة) أي بجامع الشروع في كل منهما في غير الواجب عليه وعبارة المغنى والنهاية في أثناء الظهر قبل فوت الجمعة اه (قوله وكون أولها فلا لا يمنع الخ) قضية ذلك أن يثبت على ما قبل البلوغ ثواب والاتجاه للمتأمل المنصف ولذا اعتمد الاستاذ الشهاب الرملي وجوب المغرب دون العصر لأنها صاحبة الوقت فهي أحق به مقدمة على غير صاحبته وعليه فتقلب العصر المفعولة نفلاً (قوله لم يلزمه سوى الصبح) ووجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المتبوع (وليس بصحيح) قد يمنع ذلك بأن مراده هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر أوقات العبارة أنه يجب الظاهر بإدراك تكبيرة أول وقت العصر أو أثنائه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كافي المدرك من الآخر وكون المدرك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت ومن فيه غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي لأن ذلك فيما إذا طر المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حيثئذ فتأمل وأما الحاصل أن هذا الحكم المستفاد مع حذف لفظ آخر غير ما يأتي والعبارة هنا لا تشمل مع التقييد وتشمله بدون شرط لا صحیحاً لا محذور وفيه فكيف يحزم بفساد ذلك فتدبر وإن الله وإنا لله وإنا إليه راجعون (قوله ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم تؤد حالة المانع ولا يتصور إلا في الصبي لأن بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اه (قوله لتوقفه على خروج المني) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك قال كما يحكم ببلوغ الحبلي وإن لم يبرز منها ثم رأيت في شرح العباب نقل ما قاله الناشئ ثم رده بقوله ويرد بمنع الحكم ببلوغ الحامل قبل الولادة وما بعدهما فبرز الولد بمنزلة بروز المني اه وهو يجب لأنه إن أراد أن البلوغ إنما يثبت من حين الولادة لا قبلها حتى يلزم أن يكون حملها حال صباها فهو بمنع ع يجب وإن أراد أنه بالولادة يثبت بلوغها من قبل بقدر مدة الحمل فهذا لا يرد ما قاله (قوله أجزأته) أي ولو عن الجمعة ورض (قوله

والنفل وعلى ما بعده ثواب الفرض ع (قوله) وكالونذر إتمام (الخ) أى فان أوله يقع نفلا وباقيهما واجبا وعليه  
 فيثاب على ما قبل النذر ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويجزئه ذلك ع (قوله) نعم تسن الاعادة  
 (الخ) ظاهره ولو منفردا وظاهره ايضا انه يحرم قطعها واستئنافها لكونه احراما مستجمعة للشروط ع  
 اقول بل قولهم وجوبها صريح في حرمة القطع (قوله) خروجها من الخلاف) وليؤيدها حالة الكمال معنى ونهاية  
 قول المتن (فلا إعادة) أى وإن كانت جمعة نهاية ومعنى قول المتن (على الصحيح) والثاني يجب الاعادة لان  
 الماتى به نفل فلا يسقط به الفرض وهو مذهب الاثمة الثلاثة معنى (قوله) لما ذكر) وكالامة إذا صلت  
 مكشوفة الرأس ثم عتقت نهاية ومعنى (قوله) فيها) أى فى جهتي الفرق (قوله) إن قلنا ان نية الفرضية لا تلزمه  
 صريح فى الاجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه المجموع من عدم وجوب نية الفرضية عليه سم أى  
 الذى اعتمدته النهاية والمعنى (قوله) ومحل هذا) أى عدم وجوب الاعادة و (قوله) وما قبله) أى وجوب  
 الاتمام والاجزاء عبارة النهاية رسوا فى عدم وجوب الاعادة على الاول اكان نوى الفرضية ام لا بناء  
 على ما سياتى أن الارجح عدم وجوبها فى حقها أى الصى (قوله) لم يصل (الخ) أى لعدم وجود شرط انعقاد  
 صلاته وهو نية الفرضية سم (قوله) ولوزال) إلى قوله وكالاول فى النهاية إلا قوله وقد عد إلى ويجب وكذا فى  
 المعنى إلا قوله فالاول إلى المتن (قوله) ولوزال عذر جمعة (الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة سم (قوله)  
 بعد عقد الظهر) شامل لما بعد فراغه منها (قوله) إلا إذا اتضح (الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم لو صلى الخش  
 الظهر ثم بان رجلا وأمكنته الجمعة لزومه اه (قوله) وأمكنته الجمعة (الخ) مفهومه أنه لا تلزمه إعادة الظهر  
 إذ لم يمكنه وهو مشكل فان مقتضى تبين كونه من أهلها وقت الفعل بطلان ظهره - مطلقا وذلك يقتضى وجوب  
 الاعادة للظهر إذ لم يمكنه الجمعة ولا يختص ذلك بالجمعة التى اتضح فى يومها بل جميع ما فعله من صلوات  
 الظهر قبل فوت الجمعة القياس وجوب إعادة على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بان الوقت باطله هى  
 الاولى وما بعده الاولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة تقع قضاء عما قبلها قياسا على مسئلة البارزى فى  
 الصبح ويأتى هنا نقل عن مرنى نية الادامو الاطلاق ع (قوله) ولو طرأ مانع (الخ) ومعلوم انه لا يمكن  
 طريان الصباو الكفر الاصلى نهاية ومعنى عبارة البجيرى لم يقل الموانع لعدم تأتى الجميع هنا كالسكر الاصلى  
 والصباو ايضا طرو واحد منها كاف وإن اتنى غيره بخلاف الزوال فانه لا يحتاج الصلاة معه إذا اتت كل ما ع  
 (قوله) أو أغنى (الخ) أى أو سكر بلا تعد ع (قوله) واستغفره) أى استغفر ما قبل منه بعد الطرو نهاية  
 ومعنى سم (قوله) تلك الصلاة) أى الثانية التى تجمع معها نهاية ومعنى (قوله) إن كان قد أدرك (الخ) أى  
 تمكنه من الفعل فى الوقت فلا يسقط بما يطرا بعده كالأول كالتصايب بعد الحول وإمكان الاداء فان الزكاة  
 لا تسقط معنى ونهاية (قوله) فالاول) أى لفظ الاول و (قوله) فى كلامه) أى المصنف (وقوله) نسى) أى إذا  
 المراد به ما قبل الآخر دون حقيقة الاول لان حقيقة الاول لا يمكن ان يدرك معها فرضا ولا ركعة ع  
 (قوله) بدليل ما عقبه به) وهو إن أدرك (الخ) (قوله) بأخف ممكن) أى من فعل نفسه ع (قوله) ومحل  
 (قوله) تمتع تقديمه (الخ) ومن الظهر الممتنع تقديمه فيما يظهر ظهر من زال مانعه وليس صيا مع اول الوقت  
 فيعتبر مضى من يسعه وكان وجه اقتضاه على الظهر مع قوله بالتعميم المار عدم الاحتياج اليه هنا إذ لا يأتى  
 فى غيره من الشروط امتناع تقديمه على الوقت ثم رأيت ان شهية قال ما لفظه قال الاسنوى والتثليل هذين  
 يعنى التيمم ودوام الحدث قد يوجب اختصاص ذلك بمن فيه مانع من رفع الحدث لكن الحيض والنفس  
 والاغمار نحوها لا يمكن معها فعل الطهارة فينتجه إلحاقها بها حتى إذا ظهرت الحائض مثلا فى اخر الوقت

ان قلنا أن نية الفرضية لا تلزمه) صريح فى الاجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه فى المجموع من عدم  
 وجوب نية الفرضية عليه (قوله) لم يصل) أى لعدم انعقاد صلاته لعدم وجود شرط انعقادها وهونية  
 الفرضية (قوله) ولوزال عذر جمعة (الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة (قوله) واستغفره) أى  
 استغفر ما قبل منه بعد الطرو ولا يجتمع ولا ينافى قوله وجبت تلك إن أدرك قدر الفرض (قوله) نسى) إذ ذم

ثم جئت بعد إدراك مقدار الصلاة خاصة فينبغي عدم الوجوب اهو هذا الإشارة إلى ما بحثته أولاً فالحمد لله على ذلك بصرى (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه سم عبارة المغنى اما الطهارة التي يمكن تقديمها على الوقت فلا يعتبر مضى زمن يسعها اه (قوله وبه يعلم) أي بالتعليل (قوله لافرق الخ) أي في عدم اشتراط إدراك قدر طهر يمكن تقديمه (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك ان يبلغ الصبي او يسلم الكافر اول الوقت فيهما ثم يطرأ له نحو جنون سم (قوله غير مكلف به) أي بالطهر (قوله مطلقاً) أي أمكن تقديمه أو لا (قوله يرده) أي الادعاء (في الاول) أي الصبي (قوله لو نظروا للتكليف الخ) وأيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب امر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة ايضا سم وفيه ان وجوب ذلك على الولي إنما هو بعد الوقت كما هو ظاهر وياتي في الشرح انفا (قوله مطلقاً) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف سم أي بالطهر (قوله انه) أي الكافر (قوله إنما يكون الخ) أي إن اراد أنما يتصور فبطالانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا ان يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل سم (قوله ويجب معها) أي مع الصلاة التي طرأ المانع في أول وقتها (قوله وأدرك قدرها الخ) أي وإلا بان أدرك قدر الفرض الثاني دونها فيجب الثاني فقط نهاية قال ع ش لا يقال لاحاجة إلى إدراك قدر الفرض من وقت العصر لانه وجب بادراكه في وقت نفسه إذا فرض ان المانع إنما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الاولى لا نأقول لا يلزم ذلك لجواز ان يكون المانع قائماً به في وقت الاولى كله كالواسم الكافر او بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلاً ثم جن او حاضت فيه اه (قوله دون ما بعدها مطلقاً) أي جمعت مع الفرض الاول ام لا (قوله يصلح للاولى مطلقاً) أي في الجمع وفي القضاء وايضا وقت الاولى في الجمع وقت للثانية تبعاً بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم رجواز تقديم الاولى بل وجوبه على وجه في جمع التأخير نهاية ومعنى (قوله وكالاول الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسبي سم وقد يجاب بان الشارح اشار اليه بقوله كاعلم بما تقرر وإنما اعاده هنا تمهيداً لقوله اما إذا زال الخ (قوله اثناءه) أي الوقت (قوله اما إذا زال) إلى قوله واشترطوا في المغنى (قوله زال اثناءه) أي زال المانع في اثناء الوقت القدر المذكور معنى لعل المراد بالانتهاء هنا مقابل الاخر فيشمل الاول كما ياتي في الشارح عن اصل الروضة (قوله كذلك) أي كطر والمانع في اول الوقت في تفصيله المتقدم (قوله لكن لا يتأتى استثناء طهر الخ) أي بل يعتبر في غير الصبي والكافر الأصلي من نحو الحائض والمجنون إدراك الطهر مطلقاً فان نحو الحيض والجنون لا يمكن معه فعل الطهارة وإنما عابر بالاستثناء لان قولهم السابق يمتنع تقديمه الخ في قوة الا طهر يمكن تقديمه فعلم بذلك ان قوله لا يمكن تقديمه صوابه يمكن الخ بخذف لا كما في المغنى والله اعلم (قوله ذلك) أي قدر الفرش كما وصفنا معنى ونهاية (قوله لا تنفاه التمكن) أي كالمهلك النصاب قبل التمكن معنى (قوله هنا) أي في طر والمانع في اول الوقت (قوله وفي الاخر) أي في زوال الموانع في اخر الوقت (قوله إزالة) أي إزالة الله تعالى المانع كردي (قوله تمسكته) أي من فعل الفرش بادراك زمنه (قوله في الصبي الخ) اعتمد مرانه لا يشترط فيه إذا زال صباه في اخر الوقت او اوله خلوه من الموانع قدر إمكان

إدراك قدر الفرش من أن له قبل طر والمانع لا يتصور وجود المانع في أوله الحقيقة في (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه وهل مثله السر والاجتهاد فيه نظر وقد يفرق مر (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك ان يبلغ الصبي او يسلم الكافر اول الوقت فيهما ثم يطرأ له نحو جنون سم (قوله ولو نظروا للتكليف الخ) ايضا فتدبر في مقام التكليف هنا وجوب امر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة ايضاً (قوله مطلقاً) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف (قوله إنما يكون الخ) إن اراد أنما يتصور فبطالانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا ان يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل (قوله وكالاول الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسبي (قوله في غير الصبي) هلا قال والكافر على قياس ما تقدم له فيه

تقديمه وقد عهد التكليف بالمقدمة قبل دخول الوقت كالسعي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين الصبي والكافر وغيرهما وادعاء ان الصبي غير مكلف به وان التخفيف على الكافر اقتضى اعتبار قدر الطهر في حقه بعد الوقت مطلقاً يرده في الاول انهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الامكان قبل الوقت مطلقاً وفي الثاني أنه مكلف كالسالم فكما اعتبروا الامكان في المسلم فكذلك في التخفيف عليه إنما يكون في امر انقضى بجميع آثاره قبل الاسلام وما هنا ليس كذلك فتأمل ويجب معها ما قبلها إن جمعت معها وادرك قدرها ايضاً دون ما بعدها مطلقاً لان وقت الاولى لا يصلح للثانية إلا في الجمع ووقت الثانية يصلح للاولى مطلقاً وكالاول ما لو طرأ المانع أثناءه كاعلم بما تقرر واما إذا زال اثناءه فالحكم كذلك لكن لا يتأتى استثناء طهر لا يمكن تقديمه في غير الصبي والكافر (والا) يدرك ذلك (فلا) يجب لا تنفاه التمكن واشترطوا هنا قدر الفرض وفي الاخر قدر التحرم لان ما هناك إزالة فيمكنه البناء بعدد الوقت ولا كذلك هنا فاشترط تمسكه

(تنبيه) صرخ في اصل الروضة والمجموع في الصبي يبلغ آخر وقت العصر مثلاً بتكبيره أنه لا بد في لزوم العصر له من ان يدرك من زمن المغرب قدرها وقدّر الطهارة وفي اصل الروضة فما إذا بلغ أول رقت الظهر مثلاً أنه لا بد من إدراك قدرها أول الوقت دون الطهارة لأنه كان يمكنه تقديمها على الوقت وهذا مشكل جداً لأنهم في إدراك الآخر لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي ادراك الاول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت وكان العكس اولى بل متحتماً لأنه قبل الوقت لم توجه اليه خطاب من وليه بطهارة ومع ذلك اعتبر قدرته على تقديم الطهارة حتى لو جن بعد ان ادرك من اول الوقت قدر الفرض فقط لزمه قضاءه وفي الوقت توجه اليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم تعتبر قدرته عليها في الوقت قبل البلوغ بل اشترطوا اخلاؤه من الموانع وقت المغرب (٥٩٤) بقدرها كالفرض حتى لو جن قبل ذلك لم يلزمه قضاء العصر

وحيث قد يؤخذ من هذا ترجيح ما اشارت اليه الروضة اعتراضاً على اصلها انه ينبغي استواء الآخر والاول في عدم اعتبار القدرة على التقديم لأنه لم يجب والى هذا مال جماعة لكن اكثر المتأخرين على اعتماد ما في اصل الروضة من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن التحمل لما نحوه في الفرق بامر من احدهما انه في الآخر لما لم يدرك قدر العصر المتبوع للطهارة في الوقت وإنما قدر عليه بعده لزم اعتباره بعده ايضاً اعطاء للتابع حكم متبوعه وحذرا من تميز التابع باعتباره في الوقت مع كون متبوعه لم يعتبر لا بعده وفي الاول لما ادرك قدر الفرض الذي هو المتبوع اول الوقت استغنى به عن تقدير امكان تابعه الممكن التقديم اول الوقت ايضاً فالحاصل ان المتبوع في ادراك الآخر

طهارة يمكن تقديمها وهي طهارة الرفاهية وفي شرح الروض ما يؤيده الوجه وفاق للبراسي والطبلاوي وابن حجر خلافة سم على المنهج بصرى (قوله صرح الخ) كان الاولى التنبيه (قوله يبلغ الخ) حال من الصبي أو صفته بناء على ان الالجنس ومدخوله في حكم النكرة ولو حذفه لكان اولى (قوله مثلاً) الاولى تأخيرها عن بتكبيره ايرجع اليه ايضاً (قوله قدرها) اي قدر العصر مع قدر المغرب (قوله قدر الطهارة) اي مطلقاً (قوله دون الطهارة) اي التي يمكن تقديمها كما يفيد التعليل (قوله وهذا مشكل) اي الجمع بين هذين التصريحين (قوله مع كونها) اي القدرة على الطهارة (قوله لأنه الخ) متعلق بقوله اولى الخ (قوله حينئذ) اي حين الاستشكال المذكور (قوله من هذا) اي الاشكال وتعليله المذكور (قوله ترجيح ما اشارت اليه الروضة) عبارة الروضة بعد ذكر ما تقدم عن اصلها قلت ذكر في التمسك في اشتراط زمن الطهارة لمن يمكنه تقديمها وجهين وهما كالحلاف في آخر الوقت فلا فرق فانه وان امكن التقديم فلا يجب والله اعلم انتهت بصرى (قوله انه ينبغي الخ) بيان لما (قوله استواء الآخر والاول في عدم اعتبار القدرة الخ) اي فيشترط في كل منهما ادراك ما يسمع الطهارة كالفرض وان امكن تقديمها (قوله والى هذا) اي الاستواء المذكور (قوله من التفرقة) اي باعتبار القدرة على التقديم في الاول دون الآخر (قوله فيمكن التحمل) اي التكلف كرى (قوله بامر من) متعلق بالتحمل (قوله في الوقت) متعلق بيدرأ المنفى (قوله وإنما قدر) ببناء المفعول من التقدير ونائب فاعله ضمير قدر العصر (قوله لزمه اعتباره) اي قدر الطهارة (قوله اول الوقت ايضاً) متعلق بتقدير امكان الخ (قوله ثانيها) اي هذا (قوله ثانها) اي ادراك الآخر (قوله بذلك) اي بالمقتضى (فيها) اي في العصر والمغرب ولو قال بذلك معاً اي بمقتضى العصر والمغرب جميعاً لكان اخسرو واضح (قوله في وقت العصر لان الخ) فيه انه ليس من محل النزاع والتوهم ولا مدخل له في الفرق اصلاً وإنما المناسب هنا اثبات عدم اعتبار التمكن في وقت المغرب وقد سكنت عنه (قوله وان زالت السلامة الخ) اي في وقت المغرب (قوله اجحافاً) اي اضراً (قوله للاداء) اي للمغرب (والقضاء) أي للعصر (وان زالت الخ) اي في وقت المغرب (فصل في الاذان والاقامة) وهما من خصوصيات هذه الامة كما قاله السيوطي وشرع الاذان في السنة الاولى من الهجرة ويكفر جاحده لأنه معلوم من الدين بالضرورة غش وشيخنا (قوله برؤية عبد الله بن زيد) قيل انه امامات النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اعنني حتى لا ارى شيئاً بعده فعمى من ساعته مغنى (قوله المشهورة الخ) وهي مارواه ابو داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضى الله تعالى عنه

### فصل في الاذان والاقامة

استتبع تابعه في كونه يقدر بعد الوقت مثلاً لا يتميز التابع وفي ادراك الاول اكنني بوقوع المتبوع كله في الوقت عن وقوع تابعه فيه احتياطاً للفرض بلزومه بما ذكرنا في ادراك الآخر تعارض عليه امران بقياس ما قرره العصر وهي تقتضي اعتبار الطهارة من وقت المغرب والمغرب وهي تقتضي اعتبار طهارتهما من وقت العصر لما تقرّر في ادراك أول الوقت فعملوا هنا بذلك فيهما فاعتبروا طهارة العصر بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا وتمكنه من الطهارة في وقت العصر لان فيه جحافاً عليه بالزامه بالفرضين الادام والقضاء وان زالت السلامة قبل تمكنه من الطهارة تين فخرجوا عن ذلك الاجحاف ولم يلزمه بالعصر لان ادرك قدر طهرهما من وقت المغرب واقضى الاحتياط لصاحبة الوقت وهي المغرب الا كنفاء بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها أما الادراك ولا فلم يتعارض فيه شيئان بالنظر لصاحبة الوقت فاحتيط لها بالزامه بمجرد تمكنه من طهارة قبل الوقت (فصل في الاذان والاقامة) الاصل فيها الاجماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد

لية تشاورا فيما يجمع الناس وراه عمر (٤٦٠) فيها ايضا قيل وبضعة عشر صحابيا وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمي تلك الرؤية وحيا

انه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنافوس يعمل لضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل نافوسا في يده فقلت له يا عبد الله اتبع هذا النافوس فقال وما تصنع به فقلت ندعوه به الى الصلاة فقال اولادك الى ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله اكبر الله اكبر الى اخر الاذان ثم تاخر عني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت الى الصلاة الله اكبر الله اكبر الى اخر الاقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت بما رايت فقال انها لرؤيا حق ان شاء الله تعالى قم مع بلال فالتى عليه ما رايت فانه اندى صوتا منك فقامت مع بلال وجعلت ألقى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج بجر رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله فان قيل رؤية المنام لا يثبت بها حكم اجيب بانه ليس مستند للذات الرؤيا فقط بل وافقها نزول الوحي فقد روى الزبيران النبي صلى الله عليه وسلم ارى الاذان ليلة الاسراء وسمعه مشاهدا فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل فام اهل السماء فيهم ادم ونوح عليهم افضل الصلاة والسلام فكمل الله له الشرف على اهل السموات والارض مغنى ونهاية (قوله رآه) أى الاذان و(قوله فيها) أى تلك الليلة (قوله أريه) أى الاذان عس (قوله حكمة ترتبه) أى الاذان و(قوله عليها) أى الرؤيا و(قوله انه) أى الاذان (قوله فاحتاج) أى الاذان (قوله لما يؤذن الخ) أى كترتبه على الرؤيا (قوله وتعظيم لقدره) عطف تفسير (قوله بالمعجزة) الى قوله وهو قوى فى النهاية والمغنى لا قوله اصله والقوله لم يثبت الى المتن (قوله وهو لغة الخ) أى كالذين والتاذين نهاية ومغنى والاولان اسم مصدر والآخر مصدر عس (قوله وشرعا) فالمغنى العرفى سبب للغوى على خلاف الغالب فى النقل من كونه اخص منه مطاوع عس (قوله ذكر مخصوص الخ) هو اسم الالفاظ فالتقدير ذكر الاذان لان السنة الفعل لا الالفاظ سم (قوله اصالة) اراد به ادخال اذان المغموم ونحوه ما يأتى فى اذان حقيقة لا اخر اجمولا لما قد يبدل لانه الاصل والشهاب سم فهم ان مراده به اخراج ما ذكره فكتب عليه ما نصه قوله اصالة احتراز عن الاذان الذى يسن لغير الصلاة كذا قاله فى شرح الارشاد ولا حاجة لهذا الاحتراز عن ذلك فانه اذان حقيقة انتهت رشيدى (قوله بالصلاة) أى بدخول وقتها غش (قوله لانه يقيم) أى سمي الذكر الآتى بذلك لانه يقيم اصالة (قوله كل منها الخ) خبر الاذان والاقامة (قوله اجماع الخ) أى وإنما الخلاف فى كيفية مشروعيتها نهاية ومغنى (قوله ان كلا منها الخ) توجيه لا فساد الضمير وهو عائد الى شيئين ولو اتى به معنى كما فعل فى المحرر رولى مغنى قول المتن (سنة) أى ولو لجمعة نهاية ومغنى ويأتى فى الشارح ايضا (قوله على الكفاية الخ) أى فى حق الجماعة اما المنفرد ففيها فى حق سنة عين مغنى ونهاية وسم (قوله لم يثبت ما يصرح الخ) أى والاصل عدم الوجوب واستدل النهاية والمغنى على عدم الوجوب بوجوه كل منها يقبل المنع (قوله لكل من الخس) حقها ان يكتب قيل قوله اجماعا او بحذف استغنائه عنه بما يأتى فى المتن (قوله اذا حضرت الصلاة) أى دخل وقتها (قوله فليؤذن الخ) استعمل الاذان فيما يشمل الاقامة او تركها للعلم بها عس اه بجبرى (قوله من الشعار الظاهر) أى وفى تركها تهاون نهاية ومغنى (قوله فيقاتل) الى قوله فعلم فى المغنى لا قوله واحد هما وقوله نظير ما يأتى فى الجماعة والى قوله ومن ثم فى النهاية لا ما ذكر (قوله بحيث لم يظهر الخ) لعل راجع للاذان فقط كما يفيد قوله فى بلد الخ (قوله يسكنى) أى الاذان نهاية وشيخنا (قوله من محال الخ) أى فى مواضع يظهر الشعار بها مغنى (قوله والضابط) أى فى كفايتها لمن شرع لهم عس (قوله وعلى الاول الخ) أى من انها سنة ويؤخذ من هذا ومن حديث اذا صليت المكتوبات وصمت رمضان وحللت الحلال وحرمت الحرام ادخل الجنة قال نعم جواز ترك التطوعات

(قوله ذكر مخصوص) هو اسم الالفاظ فالتقدير ذكر الاذان لان السنة الفعل لا الالفاظ (قوله اصالة) احتراز عن الاذان الذى يسن لغير الصلاة كذا فى شرح الارشاد ويثبت بها مشه انه لا حاجة لهذا الاحتراز لان الاذان لغير الصلاة اذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له لصدق التعريف معه عليه فراجعه (قوله على الكفاية) وكذا على العين ان لم يكن ثم غيره كما هو ظاهر (قوله فليؤذن) فاللازم يدل على الوجوب

وصح قوله انها رؤيا حق ان شاء الله وفى حديث عند الزبارة مقال انه صلى الله عليه وسلم اريه ليلة الاسراء ثم اخر له ليلة حتى وجدت تلك المراتى وكان حكمة ترتبه دون سائر الاحكام عليها انه يتميز مع اختصاره بانه جامع لسائر اصول الشريعة وكالاتها فاحتاج لما يؤذن بهذا التميز ولا شك ان تقدم تلك الرؤيا مع شهادته صلى الله عليه وسلم بانها حق ومقارنة الوحي لها وسبقه عليها الرواية فى داود وغيره انه قال لعمر لما اخبره برؤيته سبقك بها الوحي رفع لشاؤه وتعظيم لقدره (الاذان) بالمعجزة وهو لغة الاعلام وشرعا ذكر مخصوص شرع اصالة الاعلام بالصلاة المكتوبة (ولا فامة) روى لغة مصدر اقام وشرعا الذكر الاتى لانه يقيم الى الصلاة كل منها مشروع اجماعا ثم الاصح ان كلامها (سنة) على الكفاية كاستداه السلام لم يثبت ما يصرح بوجوبها (وقيل) انها (فرض كفاية) لكل من الخس للخبر المنفق عليه اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احذكم ولا نهما من الشعائر الظاهرة كالجماعة وهو قوى ومن ثم اختاره جمع فيقاتل اهل بلد تركوها او احدهما بحيث لم يظهر الشعار ففى

بلد صغيرة يكفي بمحل وكيرة لا بد من محال نظير ما يأتى فى الجماعة والضابط ان يكون بحيث يسمعه كل اهلها لو أصغوا اليه وعلى الاول رأسا



لا قتال لكن لا بد في حصول  
السنة بالنسبة لكل اهل  
البلد من ظهور الشعار كما  
ذكر فعمله انه لا ينافية ما يأتي  
ان اذان الجماعة يكفي  
سماع واحد له لانه بالنظر  
لاداء اصل سنة الاذان وهذا  
بالنظر لادائه عن جميع  
اهل البلد ومن ثم لو اذن  
واحد في طرف كبيرة  
حصلت السنة لاهله دون  
غيرهم وبهذا يعلم انه لا فرق  
فيما ذكر بين اذان الجمعة  
وغيرها وان كانت لا تقام  
للاجماع واحد من البلدان  
القصد من الاذان غيره من  
اقامتها كما هو واضح من  
قولنا فعمله انه لا ينافية ما يأتي  
الى اخره (ولما يشرعان  
للمكتوبة) دون المندورة  
وصلاة الجنازة والنفل وان  
شرعت له الجماعة فلا يشدان  
بل يكرهان لعدم ورودهما  
فيها نعم قد يسن الاذان لغير  
الصلاة كما في اذان المولود  
والمهموم والمصروع  
والغضبان ومن ساء خلقه  
من انسان او بهيمة وعند  
مزدحم الجيش وعند  
الحريق قيل وعند ائزال  
الميت لقبره قياسا على اول  
خروجه لاداء السكن رددته  
في شرح العباب وعند تغول  
الغيلان اي تمر دالجن لخبر  
صحيح فيه وهو والاقامة  
خلف المسافرين (ويقال في  
العيد ونحوه)

راسا وان تمالى اليه اهل البلد فلا يقاتلون ومن قال يقاتلون محتاج لدليل نعم ان قصد تبركها الاستخفاف بها  
والرغبة عنها كفر كما يأتي في الرداءه شرح اربعين للشارح اه بصري بخذف (قوله لا قتال) اي  
على اهل البلد كرهما (قوله كما ذكر) اي في الضابط (قوله فعمل) اي من قوله بالنسبة لكل اهل البلد  
(قوله انه لا ينافية) اي قوله لا بد من ظهور الشعار الخ (قوله ما يأتي) اي في شرح ويشترط الخ (قوله  
يكفي سماع واحد) ظاهره بالفعل لا بالقوة ع ش قال الرشدي اي بالقوة كما يصرح به كلامهم مر الآتي وليتأتى  
المنافاة و جزم به شيخنا بلا عزو (قوله وهذا) اي اشتراط ظهور الشعار كما ذكر (قوله ومن ثم) اي من  
اجل انه يشترط في حصول السنة بالنسبة لكل اهل البلد كون الاذان بحيث يسمعه كل اهلها الخ (قوله  
وبهذا) اي بالاستدراك المذكور (قوله بين اذان الجمعة الخ) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل البلد  
من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على التعدد طلب التعدد سم (قوله غيره) اي القصد سم (قوله  
من اقامتها) اي الجمعة قول المتن (ولما يشرعان) اي على القولين سم ونهاية ومغنى (قوله دون المندورة)  
الى قوله نعم في المغنى والى قوله وهو في النهاية الا قوله والمصروع والغضبان وقوله وعند مزدحم الى  
وعند تغول (قوله والنفل) وإن شرعت الخ شتمل المعادة فلا يؤذن لها وإن لم يؤذن للاولى لانها نقل  
ويحتمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للاولى سن الاذان لها لما قبل ان فرضها الثانية وفي سم على  
حج التردد في ذلك فايراجع وقياس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل  
من وجوب الاعادة للقرض فيه اعادة الاذان ايضا ع ش واستقر الجبرمى ترك الاذان للمعادة مطلقا  
(قوله نعم قد يسن الخ) لا يردها على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات سم  
ومغنى (قوله لغير الصلاة الخ) هل يشترط في اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رفع  
الصوت به ويباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل السنة فيه نظر ولا يبعد الاشتراط سم عبارة شيخنا والمعتمد  
اشتراط المذكورة في جميع ذلك كما هو مقتضى كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشوبرى على المنهج من انه  
لا يشترط في الاذان في اذن المولود المذكورة ويوافق ما استظهره بعض المشايخ من انه تحصل السنة باذان  
القابلة في اذن المولود اه (قوله كافي اذان الخ) بصيغة الجمع (قوله والمهموم الخ) ولو لم يزل المهم ونحوه  
مرة طلب تكريره ولم يبين مرأى اذن منها ع ش اقول وقضية صنيع الشارح حيث عطفها على المولود  
ان المراد اني (قوله اي تمر دالجن) اي تصور مردة الجن بصور مختلفة بتلاوة اسماء يعرفونها شيخنا  
(قوله وهو والاقامة الخ) اي وقد يسن الاذان والاقامة الخ ولا يخفى ان المولود كذلك يسن فيه الاذان  
والاقامة كما يأتي في باب (قوله خلف المسافر) ينبغي ان محل ذلك ما لم يكن سفر معصية فان كان كذلك لم يسن  
ع ش (قوله من كل نقل) الى قول المتن وقعت فيه جماعة في المغنى الا قوله غالبا وقوله لتخصيصه بما قبله  
وقوله والاول افضل وكذا في النهاية الا قوله او الصلاة الصلاة قول المتن (ويقال في العيد الخ) هل يسن  
اجابة ذلك لا يبعد سنها بلا حول ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو الجنب سم على حج وقوله كراهة  
ذلك اي قول الصلاة جامعة لا قوله لا حول ولا قوة الا بالله ما يأتي من عدم كراهة اجابة نحو الحائض بذلك

وقوله لكم احذكم على الكفاية (قوله بين اذان الجمعة وغيرها) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل  
البلد من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على التعدد طلب التعدد (قوله غيره) اي غير القصد (قوله  
ولما يشرعان) اي على القولين (قوله للمكتوبة) هل المراد لو اصاله فتدخل المعادة وعلى هذا فيجوز ان  
محل الاذان لها ما لم تفعل عقب فعل القرض والا كفي اذانه عن اذانه كافي الفائتة والحاضرة وصلاتي الجمع  
او لا وتدخل المعادة في النفل الذي تسن له الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة فيه نظر (قوله نعم قد يسن الخ)  
لا يردها على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات (لغير الصلاة) هل شرط  
اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رفع الصوت به او يباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل  
السنة فيه نظر ولا يبعد الاشتراط (قوله وهو) اي قد يسن (قوله ويقال في العيد الخ) هل يسن اجابة ذلك

ونحوه عش (قوله من كل فعل الخ) أى وإن نذر فعله وينبغى نذب ذلك عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون بدلا عن الأذان والاقامة أحجج والمعتمدان لا يقال إلا مرة واحدة بدلا عن الاقامة كما يدل عليه كلام الأذكار للنووي مر انتهى زيادى اه عش ويأتى عن شيخنا مثله بزيادة (قوله ككسوف الخ) قال شيخنا والوتر حيث يسن جماعة فيما يظهر اه وهذا داخل فى كلامهم معنى عبارة النهاية وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداء له كذا قبل والأقرب أنه يقوله فى دبر كل ركعتين من التراويح ولو وتر مطلقا لأنها بدل عن الاقامة اه وفى سم نحوه (قوله وتراويح) ويقوم مقام النداء المذكور قولهم فى التراويح صلاة القيام اثابكم الله وهل النداء المذكور رأى فى نحوه العبد بدل عن الأذان والاقامة او عن الاقامة فقط مشى ابن حجر على الأول فيؤتى به مرتين الأولى بدلا عن الأذان تكون عند دخول الوقت لتسكون سببا لاجتماع الناس والثانية بدلا عن الاقامة تسكون عند الصلاة ومشى الرملى على الثانى وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للمنفرد لأن المراءاة بدلا عنها فى الاصل والغالب شيخنا (قوله لاجنزة الخ) عبارة المغنى وخرج بذلك الجنزة والمنذورة والنافلة التى لا تسن الجماعة فيها كالحصى أو سبت فيها لكن صليت فرادى فلا يسن لها ذلك اما غير الجنزة فظاهر واما الجنزة فلان المشيعين الخ (قوله لأن المشيعين الخ) يؤخذ منه أنه لو لم يكن معه أحد أو زاد بالنداء سن النداء حينئذ لمصلحة الميتم اه كرى عن الابعاب عبارة عش يؤخذ منه أن المشيعين لو كثروا ولم يعلموا وقت تقدم الامام للصلاة سن ذلك لهم ولا بعده اه وعبارة شيخنا بخلاف صلاة الجنزة فلا ينادى لها إلا ان احتجج اليه فيقال الصلاة على من حضر من اموات المسلمين كما يقع الآن اه (قوله حاضرون) أى فلا حاجة لاعلامهم نهاية ومغنى (قوله اغراء) أى احضروا الصلاة والزموها مغنى (قوله مبتدأ) أى وخبره جماعة على رفعه أو محذوف على

من كل نفل شرعت فيه الجماعة وصلى جماعة ككسوف واستسقاء وتراويح لاجنزة لأن المشيعين حاضرون غالبا (الصلاة) بنصبه إغراء ورفعته مبتدأ

لا يبعد سنه بلا حول ولا قوة إلا بالله وينبغى كراهة ذلك لنحو الجنب (قوله ككسوف الخ) قال الشارح فى شرح العباب قبل وترسنت فيه الجماعة اه وهو ظاهر أن فعل وحده دون ما إذا فعل عقب التراويح لأن النداء لها يكتفى له اه وقضيته أنه بمنزلة الأذان فى المسكتوبات لكن ماسيا تى عن الأذكار بره زلكونه بمنزلة الاقامة ثم قال الشارح فى شرح العباب قال الزركشى وهل محله عند الصلاة كالاقامة او عند دخول الوقت كالاذان لم أر فيه شيئا وقال بعض مشايخنا الظاهر الثانى ليكون سببا لاجتماع الناس ويؤيده أنه لما كسفت الشمس أرسل ﷺ مناديه به فاجتمع الناس وقد يقال هذا كأنه فى أول مشروعية هذه الصلاة فقدم النداء ليجتمع الناس اليها ولو قيل باستحبابه مرتين بدلا عن الأذان والاقامة لم يبعد اه وهو متجه لكن جزم فى الأذكار بالأول فقال ويأتى به عند إرادة فعل الصلاة ودخل فى قوله لا غيرها أى لا غير الجماعة المشروعة فى نافلة ما لا يسن فيه جماعة وما يسن إذا صلى فرادى والمنذور اه وكلام الأذكار ليس نصا فى نفي الثانى فعلى كونه بمنزلة الاقامة او يسن مرة أخرى بدلا عن الاقامة يؤتى به فى نحوه التراويح لكل إحرام كما هو ظاهر وعلى كونه بمنزلة الأذان ولا يسن مرة أخرى بدلا عن الاقامة يؤتى به مرة واحدة فى أول التراويح مثلا كما هو ظاهر لكن قد يقال قياس كونه بمنزلة الاقامة أن يسن للمنفرد بل قياس كونه بمنزلة الأذان أو بمنزلة الصلاة أن يسن له أيضا مع أنه ليس كذلك كما قال فى شرح الروض لاجنزة ومنذورة ونافلة لا تسن جماعة كالحصى أو صليت فرادى فلا يسن لها ذلك الخ اه وهنا تفصيل لا يبعد وهو أنه ان احتجج بجمع الناس سن مرتان واحدة بدلا عن الأذان لجمع الناس وأخرى بدلا عن الاقامة وان لم يحتج بجمع الناس لحضورهم سن المرة الثانية فقط فليتأمل وقد يقال قياس الأذان سن مرتين وإن كانوا حاضرين وقد يفرق فليحذر (قوله وتراويح) أى لكل ركعتين وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداء له كذا فى شرح رم وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جماعة بمنزلة الأذان فإن كان بمنزلة الاقامة فقد يتجه أنه لا فرق بين تراخى فعله وعدمه بقياس كونه بمنزلة الاقامة

نصبه أى احضروها و (قوله أو خبراً) أى حذف مبتدؤه أى هو أى المنادى له (قوله أو المحذوف) أى هى سم (قوله أو مبتدأ حذف خبره) هذا لا يتأتى هنا شيدى عبارة سم فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جماعة أى كائن لنا عبادة جماعة أى وهى الصلاة بدليل السياق ومنها جماعة وفيه شىء اه وقره ع ش قال الجفنى وحاصله ان الخبر يقدر جاراً وبحروراً مقدماً فتكون النكرة مفيدة اه أى وينزل الوصف منزلة الجامد (قوله لتخصيصه) الخ يتأمل سم وقد يجاب اراد بتقدير الخبر ظرفاً مقدماً كما مر عنه نفسه انفا قوله (أو الصلاة الصلاة) أى أو الصلاة فقط معنى وشرح المنهج اوحى على الصلاة نهاية (قوله أو الأول افضل) أى لوروده عن الشارع ش قول المتن (والجديد) قال الرغزى الذى قطع به الجمهور نذبه معنى زاد النهاية ولم يتعرضوا للخلافه وافصحوا فى الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالمحذور اه قول المتن (للمنفرد) ويكفى فى اذانه اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام للجماعة فيشترط فيه الجمهور بحيث يسمعون له لان ترك ذلك يخل بالاعلام ويكفى اسماع واحداً ما لا إقامة فتسن على القولين ويكفى فيها اسماع نفسه أيضاً بخلاف المقيم للجماعة كما فى الاذان لكن الرفع فيها أخفض اه معنى (قوله وان بلغه اذان غيره) أى حيث لم يكن مدعوا به فان كان مدعوا به بان سمعه من مكان واراد الصلاة فيه وصلى مع اهله بالفعل فلا يندب له الاذان حينئذ شيخنا وفى البجيرى عن مر والزياى والشبراى والقلوبى مثله (قوله على المعتمد) أى وما فى شرح مسلم من انه اذا سمع اذان الجماعة لا يشرع وقواه الاذرعى يحمل على ما اذا اراد الصلاة معهم نهاية أى وصلى معهم فان لم يتفق صلاته معهم اذن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم لعذر أم لا وانه لا فرق فى ذلك بين كونه صلى فى بيته أو المسجد ع ش عبارة الرشيدى لعل المراد وصلى معهم ويؤخذ من مفهومه ان الجماعة التى لم ترد الصلاة مع جماعة الاذان كالمنفرد اه (قوله الخبر الآتى) أى انفا فكان الاولى تقديمه على الغاية كما فى المغنى (قوله المؤذن ولو منفرداً) لا يناسبه قوله الآتى وقضية المتن الخ ثم ريت ما يأتى عن السيد البصرى عبارة النهاية والمغنى المنفرد اه (قوله ما استطاع الخ) عبارة النهاية فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحداً منهم ويبلغ كل منهما فى الجهر ما لم يجهد نفسه اه قال ع ش أى فيحصل اصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه واحداً من المصلين وكال السنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لو لم يسمع من البلد الا جانب لم يسقط الطاب عن غيرهم كما مر اه (قوله أو باديئك) أو للتنويع و (قوله فأذنت) أى أردت الاذان و (قوله مدى صوت الخ) المراد بالمدى بفتح الميم هنا جميع الصوت من اوله الى اخره وقول الشوبرى أى ع ش أى غاية بعده لعل المراد به المعنى اللغوى لانه يقتضى ان لا يشهد إلا من سمع غايته بخلاف من سمع اوله وليس مراداً شيخنا اه بجيرى (قوله ولا لانس) ظاهره ولو كان كافراً ولا مانع منه ع ش (قوله ولا شىء) يحتمل ان المراد غير الانس والجن مما يصح إضافة السمع اليه ويحتمل ان يراد به الاعم ويشهد له رواية لا حيجرو ولا شجر قاله الحاوى فى شرح مسند الشافعى شوبرى اه بجيرى (قوله لا تشهد الخ) أى وشهادتهم سبب لقربه من الله تعالى لانه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فيجازيه على ذلك وهذا الثواب العظيم إنما يحصل للمؤذن احتساباً بالمدام عليه وإن كان غيره له اصل الثواب ع ش أى إذا لم يقصد الثواب الدينوى فقط قول المتن (لا بمسجد الخ) أى كالبيت فيه فرفع فيه وإن كان بجوار المسجد وحصل به التوهم المذكور ع ش اه بجيرى (قوله أو غيره) أى من امكنة الجماعة كدرسة ورباط نهاية ومعنى قول المتن (وقعت فيه جماعة الخ) عبارة الروض

الاتيان به لكل ركعتين من الترواج أى كاتقدم (قوله أو المحذوف) أى هى (قوله أو مبتدأ حذف خبره) فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جماعة أى كائن لنا عبادة جماعة أى وهى الصلاة بدليل السياق ومنها جماعة وفيه شىء (قوله لتخصيصه الخ) يتأمل (قوله أو الصلاة الخ) فى شرح مر اوحى على الصلاة كما فى العباب (قوله وإن بلغه اذان غيره) أى اذا وجد الاذان لم يسن الاذان لمن هو مدعوا به إلا ان اراد اعلام غيره أو انقضى حكم الاذان بان لم يصل معهم مر (قوله لا بمسجد الخ) عبارة الروض لافى مسجد اذن واقيمت

أو خبراً (جماعة) بنصبه حالاً ورفع خبره بالذكور أو المحذوف أو مبتدأ حذف خبره لتخصيصه بما قبله وذلك لثبوته فى الصحيحين فى كسوف الشمس وقيس به ما فى معناه بما ذكر أو الصلاة الصلاة أو هلا إلى الصلاة أو الصلاة رحمكم الله والاول افضل (والجديد نذبه) أى الاذان (للمنفرد) بعمران أو صحراء وان بلغه اذان غيره على المعتمد للخبر الآتى (ويرفع) المؤذن ولو منفرداً (صوته) بالاذان ما استطاع ندبا للخبر الصحيح إذا كنت فى غنمك أو باديئك فأذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا لانس ولا شىء إلا شهد له يوم القيامة (لا بمسجد) أو غيره (وقعت فيه جماعة)

لا في مسجد اذن فيه أو أقيمت جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا أن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فجر دال الاذان لا يمنع رفع الصوت سم (قوله أو صلوا فرادى) اي فالجماعة ليست بقيد شوبرى وشيخنا عبارة عن شر زاد حج او صلوا فيه فرادى ومثله في شرح الروض وفيه ايضا انه اذن لتلك الصلاة وعليه فلو صلوا بلا اذان استحباب الاذان والرفع مع ان علة المنع موجودة اه سم اه وقد يقال لا ينظر حيث تدلى العلة المذكورة لتقصيرهم بترك الاذان (قوله وانصرفوا) خلافا للنهاية والاسنى والمعنى عبارة سم وقول الروضة كاصلها وانصرفوا مثال لا قيد فان لم ينصرفوا فالحكم كذلك اي انه لا يرفع لانه ان طال الزمن بين الاذانين توهم السامعون دخول وقت اخرى ولا توهموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لا سيما في يوم الغيم اه ووافقهم المتأخرون كالشبراملى والبجيرى وشيخنا (قوله لثلايوهمهم الخ) أى إن كان الاذان في آخر الوقت (قوله أو يشككمهم الخ) أى إن كان في أوله شيخنا وفي سم مانصفه هذا المعنى موجود فيما اذا وقع الرفع بغير محل الجماعة اه (قوله وبه اندفع) اي بقوله فيحضرون مرة ثانية الخ (قوله للايهام الخ) علة لعدم الحاجة (قوله وذلك) اي الاندفاع (قوله في احدها) اي محال الجماعة (قوله يضرب المنصرفين) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب يضرب ايضا غير المنصرفين الى اخر ما يناسب لان المقصود تعليل عدم اتجاه هذا القيد عند التعدد لا نأقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لمحل الرفع لا للبقية فليتامل سم (قوله من البقية) اي ما عدا المرفوع فيه من محال الجماعة سم (قوله وإن لم ينصرفوا) اي جماعة المسجد الذى وقع فيه الرفع منه بصرى وسم (قوله وقضية المئذنب الاذان الخ) تأمل الجمع بينه وبين جعله فاعل يرفع مطلق المؤذن الشامل لما ذكره تدبر ثم رايت في اصل الروضة مانصفه وإذا أقاموا جماعة مكروهة أو غير مكروهة فقولان أحدهما لا يسلم لهم الاذان وأظهرهما يسن ولا يرفع فيه الصوت لخوف اللبس اه فهذا نص يرجح بالقطع بعدم نذب الرفع فاني تسوغ مخالفته بصرى (قوله وإن كرهت) اي الجماعة الثانية كان كانت بغير اذن الامام الراتب كرى (قوله بان كراهتها لا مر خارج الخ) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره إنما يؤثر في الصحة وعدمها سم اي لافي النذب وعدمه قول المأتمن (وبقيم للفائتة) أى المكتوبة من يريد فعلها معنى (قوله لزوال الوقت) الى قول المأتمن والاذان في المعنى لا قوله خلافا لى ولا ينافيه وقوله والخاتى وقوله وقضية الى ولا يرفع صوتها وكذا في النهاية لا قوله وفي الاملا الى المأتمن وما انبه عليه (قوله فاته الخ) وجاز لهم تأخير الصلاة لاشتغالهم بالقتال ولم تكن نزلت صلاة الخوف نهاية ومعنى

جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا أن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فجر دال الاذان لا يمنع رفع الصوت (قوله وانصرفوا) قال في شرح الروض والتقييد بانصرفهم يقتضى سن الرفع قبله لعدم خفاء الحال عليهم قال في المهمات وفيه نظر لانه يومهم غيرهم من اهل البلد وكان المصنف يعنى صاحب الروض حذف التقييد المذكور لهذا النظر قال الاسنوى وإنما قيدوا بوقوع جماعة لانه لا يسن له الاذان قبله لانه مدعو بالاول ولم يذنه حكمه اه وقد يقال ذكر الانصراف في كلام الشيخين مثال لا قيد لعدم الانصراف كذلك لانه ان اذن في الحال اوهمهم برفع صوته ان اذنانهم قبل الوقت ولا اوهمهم بدخول الوقت اه واعتمده مر ويمكن ان يجاب بانه مع عدم الانصراف لا اعتبار بهذا الايهام بتقدير حصوله لاندفاعه بسهولة تعرف الحال نعم ان ارد إقامة الجماعة الثانية بمحل اخر اتجه عدم التقييد بانصراف الاولين فليتامل وقول الاسنوى لانه لا يسن له الخ ظاهره وإن اراد الصلاة وحده قبلهم فليراجع (قوله لثلايوهمهم الخ) هذا المعنى موجود فيما اذا وقع الرفع بغير محل الجماعة (قوله يضرب المنصرفين) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب يضرب ايضا غير المنصرفين الى اخر ما يناسب ذلك لان المقصود تعليل عدم اتجاه هذا القيد عند التعدد لا نأقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لمحل الرفع لا للبقية فليتامل (قوله من البقية) اي ما عدا المرفوع فيه من محال الجماعة (قوله وإن لم ينصرفوا) اي من محل الرفع (قوله بان كراهتها لا مر خارج) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره إنما يؤثر في الصحة وعدمها (قوله

أو صلوا فرادى وانصرفوا فلا يندب فيه الرفع بل يندب عدمه لثلايوهمهم دخول وقت صلاة أخرى أو يشككمهم في وقت الأولى لا سيما في الغيم فيحضرون مرة ثانية وفيه مشقة شديدة وبه اندفع ما قيل لاحاجة لاشتراط وقوع الجماعة للايهام على أهل البلد ايضا وذلك لأن ايهامهم أخف مشقة إذ يفرض توهمهم لا يحصل منهم الحضور الامرة (تنبيه) إنما يتجه التقييد بالانصراف فيما إذا انحدر محل الجماعة بخلاف ما إذا تعدد لأن الرفع في أحدها يضرب المنصرفين من البقية بعود كل لما صلى به أو لغيره فيتجه حيث نذب عدم الرفع وإن لم ينصرفوا وقضية المئذنب الاذان مع الرفع للجماعة الثانية وإن كرهت ونوزع فيه بانه يذنبى كراهتها لانه وسيلة ويرد بان كراهتها لا مر خارج لا يقتضى كراهة وسيلتها كما هو ظاهر (وبقيم للفائتة) قطعاً (ولا يؤذن) لها (في الجديد) لزوال الوقت ولما صح انه صلى الله عليه وسلم فاتته

(قوله صلوات) هي الظهر والعصر والمغرب اه محلي ولا يعارضه ما قدمه الشارح من رضى شرح ويسن تقديمه اى الفائت على الحاضرة الخ وما هو صريح في ان المغرب لم تقته لا مكان تعدد الفوات في ايام الخندق ع ش (قوله كلام شارح) قد يقال مراده انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يخالفه سم (قوله ولا ينافيه) اى ذلك التعميم (القديم السابق) اى في المأذنة ووجه المناقاة انه اذا لم يؤذن المنفرد لها فالقائمة اولى بنهاية ومعنى (قوله الاختلاف عنه) اى في ذلك القديم فعن بمعنى في (قوله بل قيل الخ) عبارة المغنى والنهاية وعلى ما تقدم عن الرافعى من اقتصار الجمهور في المؤداة على انه يؤذن بحرى القديم هنا على اطلاقه اه (قوله وهو) اى القديم (قوله لمافاته الصبح) اى بنومه وهو واصحابه واستشكل هذا بحديث نحن معاشر الانبياء تمام اعيننا ولا تمام فلو بناوا اجاب عنه السبكي بان الانبياء نوميين فكان هذان النوم الثاني وهو خلاف نوم العين واجاب غيره بحواب حسن وهو ان ادراك دخول الوقت من وظائف العين والاعين كانت نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب اه وقد يتوقف في هذا بان بقظة القلوب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض امته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب ايضا بانه فعل ذلك للتشريع لان من نامت عيناه لا يخاطب باداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم شارك لامته الا فيما يخص به ولم يرد اختصاصه صلى الله عليه وسلم بالحطاب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل ع ش وقد يجاب ايضا بانه صلى الله عليه وسلم نام في تلك المرة قلبه الشريف ايضا على خلاف العادة للتشريع (قوله سار الخ) والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه ان فيه شيطانا كما يدل عليه رواية ارحلوا بنات من هذا الوادى فان فيه شيطانا طافجي اه بحرى (قوله واذن بلال) اى بامرته صلى الله عليه وسلم ع ش (قوله على الاول) اى الجديد و (قوله الثاني) اى القديم الاصح نهاية (قوله حق للعرض) وهو المعتمد غنى (قوله فان كان عليه فوائت الخ) تفريع على القديم الراجح ع ش (قوله متوالية) ولا يضر في الموالاة واتب الفرض اخذان قول حجب في شرح قول المصنف الاتى وشرطه الوقت الخ ما نصه وبه يعلم ان الكلام لحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان الطول انما يحصل بالسكوت او الكلام غير المدبوب لا الحاجة انتهى ع ش قول المثنى (لم يؤذن لغير الاولى) ولا ينتقض بهذا وبما ياتى في المجموعتين ما تقدم من انه حق للعرض لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفى بالاذان لها اه شرح العباب (فرع) نسي صلاة من الخمس واجبنا الخمس فان والاها اذن الاول والا فلذلك مر اه سم (قوله فان طال فصل) اى بان كان بقدر ركعتين باخف يمكن كالفصل بين صلاتي الجمع ع ش (قوله بين كل) اى كل اثنين (قوله ولو جمع تأخير الخ) اى مع التوالى كما هو صريح المنهج اى والمغنى بصري (قوله اذن الاول الخ) ويشترط هنا وفيما مر وما ياتى ان يقصد به الاولى بل لو اطلق انصرف لها فلو قصد به الثانية فينبغى ان لا يكتفى به حلبي اه بحرى (قوله فيؤذن لها) اى ايضا (قوله ولو الى الخ) دخل فيه ما اذا تذكر فائتة بعد فعل

(كلام شارح) قد يقال معنى كلام الشارح المذكور انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يرد عليه ما قاله فتأمل (قوله وعلى الثاني حق للعرض) نظر الاسنوى في ندب الاذان في وقت الاولى من المجموعتين اذ انوى جمع التأخير قال الدهيرى ويظهر تخريجه على انه حق الوقت او الصلاة فان قلنا بالاول اذن والا فلا ومقتضاه انه لا يؤذن لان المعتمد انه حق للصلاة وفي شرح العباب ويؤخذ من قولهم انه حق الوقت انه يؤذن للاولى في وقتها وان نوى جمعها تأخيرا كما يحتمل بعض المتأخرين وقياسه ان يؤذن للثانية في وقتها وإن جمعها تقديمها وقد ينزع فيه لان نية التأخير او فعله التقديم صير الوقت هو الثاني او الاول كما صرحوا به فقياسه عدم الاذان فيما ذكر اه (قوله لم يؤذن لغير الاولى) قال في شرح العباب فان قلت ما تقرر من انه حق للعرض ينتقض بما ياتى في توالى فوائت او مجموعتين من انه لا يؤذن لغير الاولى قلت لا ينافيه خلا فان توهمه لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفى بالاذان لها اه (فرع) نسي صلاة من الخمس واجبنا الخمس فان والاها اذن الاول والا فلذلك مر (قوله ولو الى

صلاة يوم الخندق فقضاها ولم يؤذن لها (قلت القديم) انه يؤذن لها فعلت جماعة او فرادى خلافا لما يومه كلام شارح ولا ينافيه القديم السابق للاختلاف عنه بل قيل ان ذلك جديد لاقديم وهو (اظهر والله أعلم) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم لما فاتته الصبح بالوادى سار قليلا ثم نزل واذن بلال فصلي ركعتين ثم الصبح وذلك بعد الخندق فالاذان على الاول حق للوقت وعلى الثاني حق للعرض وفى الاملاء حق للجماعة (فان كان) عليه (فوائت) واراد قضاءها متوالية (لم يؤذن لغير الاولى) او متفرقة فان طال فصل بين كل عرفا اذن لكل ولو جمع تأخير اذن للاولى فقط سواء كانت صاحبة الوقت أم غيرها وكذا تقديمها لم يدخل وقت الثانية قبل فعلها فيؤذن لها لئوال التبعة ولو والى بين فائتة ومؤداة اذن لاولاهما لان يقدم الفائتة ثم بعد الاذان لها

لها أيضا (وتندب لجماعة النساء) والخثائي ولكل على انفرادها أيضا (الاقامة) على المشهور لانها لا يستهاض الحاضرين فلا رفع فيها يخشى منه محذور مما يأتي (لا الاذان على المشهور) لما فيه من الرفع الذي قد يخشى منه افتتان والتشبه بالرجال ومن ثم حرم عليها رفع صوتها به إن كان ثم أجنبي يسمع وإتمام يحرم غناؤها وسماعه للأجنبي حيث لا فتنه لأن تمكينها منه ليس فيه حمل الناس على مؤد لفتنه بخلاف تمكينها من الاذان لأنه يسن الاصغاء للؤذن والنظر اليه وكل منهما اليها مفتن ولأنه لا تشبه فيه إذ هو من وضع النساء بخلاف الاذان فإنه مختص بالذكر فحرم عليها التشبه بهم فيه وقضية هذا عدم التقييد بسماع اجنبي إلا ان يقال لا يحصل التشبه إلا حينئذ ويؤيده ما يأتي في أذانها للنساء الظاهر في أنه لا فرق في عدم كراهته بين قصدها للاذان وعدمه فان قلت يتنافيه ما يأتي من حرمة قبل الوقت بقصده بجماع عدم مشروعية كل قلت بفرق بان ذلك فيه منابذة صريحة للشرع بخلاف هذا إذ الذي اقتضاه الدليل فيه عدم ندبه لا غير ولا رفع صوتها بالتلبية لأن كل أحد مشغول بتلبية نفسه مع أنه لا يسن الاصغاء لها ولا نظر الملبى

الحاضر فان كان عقبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يؤذن لكل سم ونهاية ومعنى (قوله) يدخل وقت المؤداة أي ولو قبل ان يحرم بالفائتة بقي ما لو اذن واراد ان يصلي ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستمر حتى خرج الوقت فدل يؤذن لها اخذا من إطلاقهم الاذان للفائتة أولا فيه نظر والا قرب أنه لا يؤذن لانه اذن لهذه الصلاة والموا لا بين الاذان والصلاة لا تشترط ع ش (قوله فيؤذن الخ) وحيث لم يؤذن للثانية فما بعد ما اقام لكل نهاية ومعنى (قوله ايضا) لعل وجهه انه لما كان الاذان قبل دخول وقت المؤداة لم يصلح لكونه من سننهما ع ش قول المتن (ويندب لجماعة النساء الاقامة) أي بان تفعلها لاحداهن ولو اقامت لرجل او خشي لم يصح نهاية وقياس حرمة الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة الحرمة ويحتمل خلافه وهو الاقرب اخذا بما ذكره حجج في شرح قول المصنف الاتي لا الاذان الخ ع ش (قوله والخثائي) ظاهره صحة إقامة الخثي للخثائي والوجه المنع لاحتمال أنه أنثى وهم رجال وهو قياس ما صرح به في شرح العباب من ان المرأة لا تقم للخثي سم وفي النهاية ما يوافقه (قوله لا يستهاض الحاضرين) أي لإصالة فلا يشكك طلبها المنفرد سم (قوله والتشبه بالرجال الخ) اخذ بعضهم من هذا عدم حرمة الاذان على الامرء لانه ليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على ان علة تحريم الاذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليها وخوف الفتنة بسماعها والحكم المترتب على العلة المركبة يتنفي بانتهاء جزئها والتشبه منتف في حق الامرء فبقي تحريم الاذان عليه ع ش (قوله ومن ثم حرم عليها الخ) أي وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة ولوحضرة اجنبي فكذا خارجا مر اه سم ويأتي عن النهاية مثله وخالف المغني فقال وينبغي ان تكون قراءتها كالاذان لانه يسن استماعها واختاره البصري (قوله إن كان ثم أجنبي) وفاقا للمغني والاسني وشرح المنهج وخلافا للنهية عبارته ولو اذنت المرأة للرجال او الخثائي لم يصح اذانها واثمت لحرمة نظرهما اليها وكذا لو اذن الخثي للرجال او النساء ورفع في هذه أي النساء صوتا فوق ما يسمعن او الخثائي كما هو ظاهر ولا فرق في الرجال بين المحارم وغيرهم كما اقتضاه كلامهما وهو المعتمد ثم قال ويؤخذ مما تقدم في الفرق بين غنائها واذانها عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وإن كان الاصغاء للقراءة مندوبا وهو ظاهر وافتى به الوالد رحمه الله فقد صرحوا بأكراهة جهرها في الصلاة بحضرة اجنبي وعلوه بخوف الافتتان اه بخذف (قوله يسمع الخ) وهل يحرم على سماع اذانها السماع فيجب عليه سدا الاذان ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا يحرم سماع نحو الغناء منها إلا عند خوف الفتنة قال في الإيعاب وحيث حرم عليها ذلك كافي الجهر فهل تثاب أم لا فيه نظر والا قرب الاول كاصلا في المغصوب اه أقول بل الاقرب الثاني ويفرق بينهما بأن الصلاة مطلوبة منها شرعا بخلاف الاذان ع ش (قوله وسماعه) أي سماع الاجنبي لغنائها مع الكراهة ومعنى ونهاية (قوله وقضية هذا) أي التعليل الثاني (قوله عدم التقييد) تقدم عن النهاية اعتاده ويأتي في شرح والذكرة ما يوافقه قال سم وقضيته ايضا عدم التقييد بالرفع إلا ان يقال المختص بالرجال هو الاذان مع

الخ دخل فيه ما إذا تذكروا فائمة بعد فعل الحاضرة فان كان عقبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يؤذن لكل (قوله والخثائي) ظاهره صحة إقامة الخثي للخثائي والوجه المنع لاحتمال أنه أنثى وهم رجال وهذا هو قياس ما صرح به في شرح العباب من أن المرأة لا تقم للخثي (قوله لا يستهاض الحاضرين) فلم طلبت للمنفرد إلا ان يقال اصل مشروعيتهما الاستهاض فلا يشكك قوله ولكل على انفرادها (قوله) ومن ثم حرم رفع صوتها به) أي وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة ولوحضرة اجنبي فكذا خارجا وبفارق الاذان بأنه يطالب الاصغاء والنظر إلى المؤذن حتى يحسن الاذان بخلاف القراءة فان من يحسنها لا يطلب منه تركها والاصغاء لغيره وبأنه وظيفة الرجال والقراءة وظيفة كل أحد فليس في قراءتها تشبه بالرجال فليتأمل مر (قوله عدم التقييد) اعتمدهم وقضيته ايضا عدم التقييد بالرفع إلا ان يقال المختص بالرجال هو الاذان

الرفع وكلامهم يصرح بعدم حرمة اذان المرأة بالرفع وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه اذان اه وياتى عن عش الجزم بذلك (قوله ويؤيده) اى الحصر المذكور (ما ياتى) اى انفا (قوله لافرق في عدم كراهته الخ) تقدم انقاعن سم وياتى عن عش اعتماد الحرمة مع قصد الاذان الشرعى مطلقا (قوله ينافيه) اى عدم الفرق (ما ياتى) اى فى تشرح وشرطه الوقت (قوله بان ذلك) اى الاذان قبل الوقت بقصده وقوله بخلاف هذا اى اذان المرأة بقصده (قوله عدم ندبه الخ) اى وهو لا يستدعى الحرمة عش بل ولا الكراهة (قوله ولا رفع صوتها) عطف على قوله غناؤها (قوله لها) اى للتلبية (قوله بقدر ما يسمع) اى ولم تقصد الاذان الشرعى فان رفعت فوق ذلك او ارادت الاذان الشرعى حرم وان لم يكن ثم اجنبى عش عبارة سم قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى اى فليس اذا ناسى نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا ان قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر لقصدتها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال اه (قوله وكذا الخنى) عبارة الاسنى اى والمغنى والخنى المشكل فى هذا كله كالمرأة اه وعبارة شرح المنهج فان اذنا اى المرأة والخنى للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه او فوقه كرهه بل حرم ان كان ثم اجنبى اه وعمل الخنى معاملة المرأة احتياطاً والتحريم للاحتياط صانع معمود وكثير اما احتياطوا فى امر الخنى فلا يرد كيف حرم مع الشك فى انوثته سم قول المتن (والاذان منى) وفى العباب فان زاد منها اى زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكر الاخر ولم يؤد الى اشتباه او قال الله الا كبروا لقن الاذان اجزا انتهى سم (قوله معدول) الى قوله واعتذر فى النهاية الا قوله اى لانها الى والا الى قوله لى على الخفى المغنى الا قوله قال ولهذا وقوله اى مع الى فالاولى وما ناله عليه (قوله اى معظمه الخ) وكلماته مشهورة وعدتها بالترجيع تسع عشرة كلمة نهاية ومعنى اى فلو ترك كلمة من غير الترجيع لم يصح اذانه عش (قوله والتشهد الخ) اى التهليل قول المتن (والاقامة الخ) وكلماتها مشهورة وعدتها احدى عشرة كلمة معنى ونهاية (قوله اى لانها الخ) اى ثنى لفظ الاقامة لانها الخ (قوله بالمقصود) وهو استنهاض الحاضرين كما سر (قوله واعتذره) اى اعتذر المصنف فى دقائه عن عدم استثناء لفظ التكبير (قوله فكانه فرد) هذا ظاهر فى التكبير اهلها واما فى آخرها فهو مساو للاذان فالاولى ان يقال ومعظمها فرادى معنى (قوله فالاولى) الى قوله بخلاف الخفى النهاية (قوله وقيل الفتح) اى بنقل حركة الف الله للراء ثم (قوله بجمع كل كلمتين الخ) اى والسكلمة الاخيرة بصوت معنى (قوله اى اسراعها) الى قوله وفى خبر البخ فى

مع الرفع فلا يتحقق التشبه الا حينئذ وكلامهم مصرح بعدم حرمة اذان المرأة اذا لم ترفع صوتها وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه اذان (قوله ولو اذنت للنساء) انظر التقييد بالنساء وسيأتى انه ولا يصح اذانهما للرجال وليس فيه افصاح بكرهه او عدمها فان لم يكرهه اشكل التقييد (قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى) اى فليس اذا ناسى عيا فان قلت ما الصارف له عن الاذان حتى انتفت الكراهة بل والحرمة قلت الصارف له قرينة حالها وهي انها ليست من اهل الاذان ونظيره ما تقدم فى باب الغسل ان حال الجنب وعدم تاهله للقرآن قرينة صارفة له عن القرآنية حتى لم تحرم قراءته بغير قصد فان قلت فليجز اذانهما مع رفع الصوت نظراً لصرف تلك القرينة قلت عارضها رفع الصوت الذى هو شعار ظاهر للاذان ومقصودا صالحة فيه نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر اقصدها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال (قوله وكذا الخنى) عبارة شرح الروض والخنى كالمرأة قاله فى المجموع اه وعبارة شرح المنهج فان اذنا اى المرأة والخنى للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه او فوقه كرهه بل حرم ان كان ثم اجنبى اه وقد استشكل الحرمة فى الخنى لاحتمال انه رجل فكيف حرم مع الشك ويحاج بان عومل معاملة المرأة احتياطاً والتحريم للاحتياط صانع معمود وكثيرا ما احتاطوا فى امر الخنى (قوله والاذان منى الخ) فى العباب فان زاد منها اى زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكرها آخر ولم يؤد الى اشتباه او قال الله الا كبروا لقن الاذان اجزا (قوله وقيل الفتح) اى بنقل

ولو اذنت للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى وكذا الخنى (والاذان منى) معدول عن اثنين اثنين اى معظمه اذ التكبير اوله اربع والتشهد آخره واحد (والاقامة فرادى لالفظ الاقامة) للحديث المتفق عليه امر بلال اى امره صلى الله عليه وسلم كفى رواية النسائي ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة اى لانها المصرحة بالمقصود والا لفظ التكبير فانه يثنى اولها وآخرها واعتذره بانه على نصف لفظه فى الاذان فكانه فرد قال ولهذا شرع جمع كل تكبيرتين فى الاذان بنفس واحد اى مع وقفة لطيفة على الاولى للاتباع فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح بخلاف بقية الفاظه فانه ياتى بكل كلمة فى نفس وفى الاقامة بجمع كل كلمتين بصوت (ويسن ادراجها) اى اسراعها

(وترتيله) اى الثانى فيه الامر بهما ولا نه للغائبين فالترتيل فيه ابلغ وهى للحاضرين فالادراج فيها الشبه ومن ثم سن ان تكون اخفض صوتا منه (والترجيع فيه) لثبوته في خبر مسلم وهو ذكر الشهادتين مرتين سراج حيث يسمعه من يقر به عرفا قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما إذ هما المقهودتان المنجيتان (٦٨) وليتذكر خفاءهما اول الاسلام ثم ظهورهما الذى انعم الله به على الامة انعاما

النهاية قول المتن (وترتيله) اى الا التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس عرش (قوله ومن ثم) اى لاجل انهما للحاضرين قول المتن (والترجيع فيه) ولو ترك ذكر صبح الاذان مغنى وسم وعرش (قوله وهو ذكر الشهادتين مرتين الخ) فهو اسم للاول كما صرح به المصنف في مجموعه ودقائه وتحريره وتحقيقه وان قال في شرح مسلم انه الثانى مغنى ونهاية وشرح المنهج (قوله قبل الجهر بهما) ويأتى بالاربع ولاء قال في العباب فلولم بات بهما سرا ولا اتي بهما بعد الجهر عرش (قوله المنجيتان) اى من الكفر المدخلتان في الاسلام نهاية ومعنى (قوله فصح تسمية كل الخ) لا يخفى ان المناسبات لذلك التوجيه ان يكون اسماء اللذان لانه الذى رجع اليه وحينئذ فتسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع ورشيدى وفي سم نحوه قول المتن (والثوب في الصبح) وخص بالصحيح لما يعرض للتأثم من التكاسل بسبب النوم نهاية ومعنى (قوله من اذان مؤداة) بلا تنوين بتقدير الاضافة اى مؤداة صبح كرى (قوله وهو الصلاة خير من النوم) اى اليقظة للصلاة خير من الراحة التى تحصل من النوم ويسن فى الليلة المظطرة او المظلمة او ذات الريح ان يقول بعد الاذان وهو الاول او بعد الحيعلتين الاصلو فى رحا الكرى مرتين لما صبح من الامر به وقضية كلامهم انه لو قاله اى الاصلو اغوضا اى عن الحيعلتين لم يصبح اذانه وهو كذلك نهاية وشرح بافضل وكذا فى المغنى الا وقضية كلامهم الخ فقال بدله فلو جعله بعد حيعلتين او عوضا عنهما جاز اقال السكردى قوله فى الليلة ايس بقيد كما فى شرح العباب بل النهار كذلك كبقية اعذار الجماعة اه وقال عرش قوله مر او المظلمة المراد بها الظلام ينشأ عن نحو سحاب اما الظلمة المعتادة فى اواخر الشهر ولعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها اه واقره الرشيدى (قوله كحى على خير العمل مطلقا) اى كما يكره هذا فى الصبح وغيره (قوله فان جعله) اى لفظ حى على خير العمل (قوله لم يصبح اذانه) والقياس حينئذ حرمة لانه صار متعاطيا لعبادة فاسدة عرش (قوله حى على خير العمل) اى اقبلوا على خير العمل عرش (قوله وبه) اى يذكر خبر الطبرانى اى بقوله فامر الخ (قوله وعلى عال الخ) عبارة النهاية ويستحب ان يؤذن على عال كمنارة وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتيج اليه لكبر المسجد كما فى المجموع وفى البحر لم يكن للمسجد منارة سن ان يؤذن على الباب وينبغى تقييده بما اذا تعذر فى سطحه والا فمر واولى فيما يظن اه وفى المغنى نحوه (قوله احتيج اليه) ظاهره انه قيد فى كل من الاذان والاقامة وايس كذلك بل هو قيد فى الاقامة فقط واما الاذان فيطلب فيه ان يكون على عال مطلقا كما مر عن النهاية والمغنى (قوله وللقبلة) اى ان لم يحتج الى غيرها والا كمنارة وسط البلد فيدور حولها قلبو به يجرى ويأتى ما يتعلق به (قوله لانه المأثور الخ) ظاهره الرجوع لكل من القيام والا استقبال لكن خصه شيخ الاسلام والنهاية والمغنى بالثانى (قوله بل يكره اذان غير مستقبل الخ) اى مع القدرة عليه واجزاه لان ذلك لا يحل بالا اعلام نهاية ومعنى (قوله فى بعضه) اى الاذان (قوله مخالفته) اى الخبر (قوله المذكور) اى آنفا (قوله على ان الخبر) اى خبر الطبرانى (قوله ومعارض) عطف على ضعيف (قوله راويه المذكور) كانه اراد به من ضعفه ابن معين (قوله عن يمينه) وقوله عن يساره عن فيهما بمعنى الى (قوله وحينئذ) اى حين التعارض وقوله بهذا الى المروى الثانى وقوله لما مر اى المأثور وقوله وهو اى والحال ان المثلث الخ وقوله اولى خبر كان (قوله وغير قائم) الى قوله وقضيتهم فى حركة الف لله لراء (قوله والترجيع فيه) قضية كونه سنة فيبدانه غير شرط فيه فيصح بدونه (قوله انه للاول) لا يخفى ان وجود الاول سبب فى تحقق الرجوع المذكور فهو لا ينافى التوجيه المذكور لان

لا غاية وراءه سعى بذلك لانه رجع للرفع بعد تركه او للشهادتين بعد ذكرهما فيصح تسمية كل به اسكن الا شبر الذى فى اكثر كتب المصنف انه للاول (والثوب) بالمثلثة (فى) كل من اذان مؤداة واذان فائنة (الصبح) وهو الصلاة خير من النوم مرتين بعد الحيعلتين للحديث الصحيح فيه من ثاب إذ ارجع لانه بمعنى ما قبله فكان به راجعا الى الدعاء بالصلاة ويكره فى غير الصبح كحى على خير العمل مطلقا فان جعله بدل الحيعلتين لم يصبح اذانه وفى خبر الطبرانى برواية من ضعفه ابن معين ان بلا لا كان يؤذن للصبح فيقول حى على خير العمل فامر صلى الله عليه وسلم ان يجعل مكانها الصلاة خير من النوم ويترك حى على خير العمل وبه يعلم انه لا متشبث فيه لمن يجعلونها بدل الحيعلتين بل هو صريح فى الرد عليهم (وان يؤذن) ويقيم قائما وعلى عال احتيج اليه (والقبلة) لانه المأثور سلفا وخلفا والخبر الصحيحين يابلل قم فنادى بى كره اذان غير مستقبل وكانهم لما

ياخذوا بما فى خبر الطبرانى وادى الشيخ ان بلا لا كان يترك الاستقبال فى بعضه غير الحيعلتين لمخالفته للمأثور المذكور الذى هو فى حكم النهاية الاجماع لا يؤيد بالخبر المرسى استقبال واذن على ان الخبر ضعيف لان فى سنده من ضعفه ابن معين ومعارض برواية راويه المذكور ايضا ان بلا لا كان ينحرف عن القبلة عن يمينه فى مرتين حى على الصلاة وعن يساره فى مرتين حى على الفلاح ويستقبل القبلة فى كل الفاظ الاذان الباقية وحينئذ كان الاخذ بهذا الموافق لما مر والموجب لحجية المرسى والمثبت للاستقبال فيما عدا الحيعلتين وهو مقدم على النافى اولى وغير قائم قدر



النهاية إلا فوله ومن ثم إلى وكره وكذا في المغنى إلا قوله نعم إلى والالتفات (قوله وغير قائم الخ) عطف على قوله وغير مستقبل عبارة النهاية فيكره للقاعد وللصنطجع اشد المراكب المقيم أي جالس بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لحاجته للركوب لكن الأولى أن لا يؤذن إلا بعد نزوله لأنه لا بد له منه للفرصة وقضية كلام الرافعي أنه لا يكره أي للمسافر ترك القيام ولو غير ركبة لوجه بان من شأن السفر التعب والمشقة فسوخ له فيه ومن ثم قال الأسنوي ولا يكرهوا يضاترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النفل في الأذان أولى والاقامة كالآذان فيما ذكره والأوجه أن كل منهما يجزى من الماشي وأن بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله أن فعل ذلك لنفسه فإن فعله ما غيره كان كان ثم معه من يمشي وفي محل ابتدائه غير ما شرط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله ولا لم يجز كافي المقيم اهـ وكذا في سمع عن العباب وشرحه إلا قوله لاحتماله قال ع ش قوله مر والأوجه قد يشهر عبارة باختصاص الأجزاء على هذا الوجه بالمسافر ولعله جرى على الغالب من أن غيره لا يمشي في أذانه ولا في أقامته وقوله ولا لم يجز هـ أي لم يجز من لم يسمع الكل اهـ عبارة الرشيدى قوله مر لم يجز لعله بالنسبة لمن في محل ابتدائه إذ لا توقف في أجزاءه لمن يمشي معه ومن ثم احتراز بالتصوير المذكور عما إذا اذن لمن يمشي معه فقط كما هو ظاهر ثم رابت سم توقف في عبارة الشارح مر وذكر أنه بحث معه مر فيها حاول تأويلها بما لا يخفى ما فيه اهـ والحاصل أنه ينبغي حذف قوله مر كان كان معه من يمشي إذ حكمه حكم ما إذا كان يؤذن لنفسه اهـ (قوله وإن بلغ محل انتهائه الخ) شامل لما إذا اذن لنفسه وما إذا اذن لغيره من يمشي معه مثلاً وهو ظاهر سم (قوله والالتفات الخ) أي ويسن الالتفات نهاية ومعنى (قوله بعنقه الخ) أي من غير أن ينتقل عن محله ولو على منارة محافظة على الاستقبال نهاية ومعنى قال ع ش وفي سم على المنهج عن مر ولا يدور عليها فإن دار كفي أن سمع آخر أذانه من سماع أوله وإلا فلا اهـ (قوله يميناً مرة في مرتى على الصلاة ويساراً مرة في مرتى الخ) أي حتى يتمهما في الالتفاتين نهاية ومعنى (قوله لأنهما خطاب ادعى) أي وغيرهما ذكر الله تعالى نهاية (قوله كسلام الصلاة) أي فانه يلتفت فيه دون ما سواه لانه خطاب ادعى بجيزى (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها كسلام الصلاة (قوله وانما ندب الخ) أي الالتفات (قوله وفي التثويب) أي في سن التفات فيه (قوله فقال ابن عجيل لا) اعتمده النهاية والمغنى قال السكردى والأسنى والامداد وغيرهم اهـ (قوله دعاء) أي إلى الصلاة (قوله جعل سبائتيه الخ) أي أنتم ليها ولو تعذرت إحدى يديه لعله جعل السليمة فقط نعم إن كانت العلية سبائتيه فيظهر جعل غيرهما من بقية الأصابع نهاية قال ع ش قضيته استواء بقية الأصابع في حصول السنة بكل منها وأنه لو فقدت أصابعه الكل لم يضع السكف وفي سم على حج فلو تعذر سبائتيه لنحو فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل لا يبعد حصول أصل السنة بجعل غيرهما ولو لم تتعذر انتهى (قوله أنه) أي الجعل (قوله وأنه يستدل به الأصم والبعيد) أي على كونه أذناً فيجيب إلى فعل الصلاة لانه يسن له إجابته المؤذن بالقول نهاية (قوله وقضيتيهما)

تسميته حيث تدرجها من أخذ اسم السبب من معنى المسبب فليتامل (قوله نعم لا بأس بأذان مسافر راكباً أو ماشياً) قال في العباب والأولى تأذين المسافر بعد نزوله أي أن يسبل عليه وله فعله راكباً أي بلا كراهة كما في شرحه وقاعد أقال في شرحه بلا كراهة وإن كان غير راكب كما اقتضاه قول الشرح الصغير إلا أن يكون مسافراً فلا بأس أن يؤذن قاعداً أو راكباً اهـ (تنبيه) قول الشارح وأن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر شامل لما إذا اذن لنفسه وما إذا اذن لغيره من يمشي معه مثلاً وهو ظاهر وأما ما في شرح مر بما يخالف ذلك كما يأتي فتشكل وقد بحثت معه فيه فوافق على ما استظهرته وحاول تأويل عبارته بما لا يخفى ما فيه (قوله بحيث لا يسمع من في أحدهما) أن فعل ذلك لنفسه فإن فعلها أي الأذان والاقامة لغيره كان كان ثم معه من يمشي اشترط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله ولا لم يجز أنه كافي المقيم كذا في مر وفيه نظر ظاهر (قوله فقال ابن عجيل لا) قال مر واقتضاه كلامهم (قوله سبائتيه) فلو تعذر النحو فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل يبعد حصول أصل

نعم لا بأس بأذان مسافر راكباً أو ماشياً وإن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر والالتفات بعنقه لا يصدره يميناً مرة في مرتى على الصلاة ثم يساراً مرة في مرتى على الفلاح وخصاً بذلك لأنها خطاب آدمى كسلام الصلاة ومن ثم ينبغي أن يكون الالتفات هنا بخلافه لا بخلافه نظير ما يأتي ثم وكره في الخطبة لأنها للحاضرين فالالتفات أعراض عنهم محل بأدب الوعظ من كل وجه وإنما ندب في الإقامة لأن القصد منها مجرد الإعلام لا غير فهي من جنس الأذان فألحقته به واختلفت في التثويب فقال ابن عجيل لا وغيره نعم لأنه في المغنى دعاء كالحيمتين ويسن جعل سبائتيه في ضماخى أذنيه فيه دونها والفرق أنه أجمع للصوت المطلوب رفعه فيه أكثر وأنه يستدل به الأصم والبعيد وقضيتيهما أنه لا يسن لمن يؤذن لنفسه

أى الفرقين (قوله بخفض الصوت) مفهوماً أنه إذا رفع صوتهما استطاع لتحصيل كمال السنة كما مر بسن له ذلك أيضاً (قوله وبهما) أى بالفرقين (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لاهنا أى جعل السبابتين اه سم (قوله فى كل منه) إلى قوله ويشترط فى المغنى لإقوله وكالحج وقوله وإن كرهه إلى قول المتن ويسن فى النهاية لإلا ما ذكر وقوله لخير إلى نعم وما أنبه عليه (قوله سماع واحد) أى بالقوة على ما مر عن الرشيدى وشيخناو بالفعل على ما مر عن عس (قوله وعدم بناء غيره الخ) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم فى الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث يذكر واحد بعض الكلمات وغيره باقياً وينبغى حرمة ذلك لانه تعاط لعبادة فاسدة عس (قوله لانه يوقع الخ) أى غالباً فلا فرق بين ان يشبها صوتاً ولا نهايته مغنى (قوله وترتيبه) فان عكس ولو ناسي لم يصح وبني على المنتظم منه والاستئناف اولى ولو ترك بعض الكلمات فى خلافه اتى بالمتروك واعاد ما بعده نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر وبني على المنتظم ظاهره وإن قصد التكميل والفرق بينه وبين الفاتحة لا نبح اه وقال عس قوله مر اتى بالمتروك أى حيث لم يطل الفصل بما أتى به من غير المنتظم بين المنتظم وما كمل به اه قول المتن (وموالاته) فان عطس فى أثناء ذلك سن ان حمد الله فى نفسه وان يؤخر رد السلام إذا سلم عليه غيره والتشميت إذا غطس غيره وحمد الله تعالى إلى الفراغ وان طال الفصل فيردو يشمت حينئذ فان رداً وشمت أو تكلم بمصلحة لم يكره وكان تاركاً للسنة ولورأى اعشى مثلاً يخاف وقوعه فى بر وجب انذاره مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله مر وان يؤخر رد السلام هذا ظاهر إذا كان المسلم يملك إلى الفراغ فان كان يذهب كان سلم وهو ما رفل يرد عليه حالاً أو يترك الرد اه وقال عس قضية كلامه مر وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما فى الابيات المشهورة من عد الاذان من الصور المسقطه للرد لكنه موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد على الخطيب إذا سلم عليه وقوله مر وجب انذاره أى وان طال ولا يطل به الاذان اه (قوله ولا يضر الخ) أى ولو عمد انهاء (قوله بسير كلام وسكوت ونوم وانغماء الخ) ويسن ان يستأنف فى غير الاولين مغنى زاد النهاية وكذا فهم ما فى الإقامة فكانها القرية من الصلاة وتاكد هالم يسامح فيها فواصل البتة بخلاف الاذان (قوله وان كرهه) ان كان فاعله ما يقع به الفصل كما هو الظاهر فنحو الانغماء الذى يتسبب فيه والردة ليست كذلك قال ابن قاسم قوله وإن كرهه أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهيته فى النوم وتاليه إذا اختارها ولعل المراد فى الأخير كراهة التحريم او الكراهة من حيث الفصل وان حرم فى نفسه فليتامل اه بصرى (قوله والاضراح) أى وان خش بحيث لا يسمى مع الاول اذا نأى الاذان وإقامة فى الإقامة استأنف جز مانهاية ومغنى قول المتن (والتميز) أى ولو صدياً فتأدى باذانه وإقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما فى المجموع من قبول خبره فيما طبقه المشاهدة كروية النجاسة ضعيف كذا كره فى محل اخر نعم قد يقبل خبره فم احتفت به فربنة كاذن فى دخول دار وإصالح هدية وإخباره بطلب ذى وليمة له فتجب الاجابة ان وقع فى القلب صدقة نهاية قال عس قوله نعم قد يقبل خبره أى فان قويت القرينة هنا على صدقة صدقة قبل خبره وقياس ما يأتى له فى الصبر ان الكافر ان أخبر بدخول الوقت ووقع فى القلب صدقة قبل والا فلا وان الفاسق كذلك اه (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران فى أوائل نشاته لا بنظام قصده وفعله حينئذ نهاية واقره سم وعس (قوله باسلام غير العيسوى الخ) لا اعتقاده ان محمداً رسول الله إلى العرب خاصة نهاية عبارة المغنى والاسنى والعيسوية فرقة من اليهود تنسب إلى أبى عيسى اسحق بن يعقوب الاصهبانى كان فى خلافة المنصور يعتقد ان محمداً رسول الله إلى العرب خاصة وخالف اليهود فى أشياء غير ذلك منها انه حرم

بخفض الصوت وبهما علم  
سر الحاقهم لها به فى الالتفات  
لا هنا (ويشترط) فى كل  
منه ومن الإقامة اسماع  
النفس لمن يؤذن وحده  
والإفاسماع واحد وعدم  
بناء غيره على ما أتى به لانه  
يوقع فى اللبس وكالحج  
و (ترتيبه وموالاته)  
الاتباع ولان تركهما يوم  
اللعب ويخل بالاعلام ولا  
يضر يسير كلام وسكوت  
ونوم وانغماء وجنون وردة  
وإن كرهه (وفى قول لا يضر  
كلام وسكوت طويلان)  
كسائر الاذكار والكلام فى  
طويل لم يفحش ولا ضر  
جزما (وشروط المؤذن)  
والمقيم (الاسلام والتميز)  
فلا يصحان من كافر وغير  
ميز كسكران لعدم تأهلهم  
للعبادة ويحكم باسلام غير  
العيسوى

السنة بجعل غيرهما ولو لم يتعدرا (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لاهنا أى جعل السبابتين (قوله وان كرهه) أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهيته فى النوم وتاليه إذا اختارها ولعل المراد بالسكرانة فى الأخير كراهة التحريم وان المراد كراهته من حيث الفصل به وان حرم فى نفسه فليتامل (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران فى أوائل نشاته لا بنظام

الذبايح اه (قوله بنقطه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله في باب الردة عن الشافعي اه سم على حج وقال شيخنا الزبائدي ان الشيخ يعني الرمي رجوع اليه اخرا وعبرة العلقمي عند قوله صلى الله عليه وسلم اسعد الناس يشفعني يوم القيامة من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه نصها ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقول اشهد وهو الراجح المعتمد بل هو الصواب ولا يغتر بما ذكره بعض أهل العصر وأفتى به من أنه لا بد من لفظ اشهد قال الاذرعى والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاء كلام القفال وغيره وهو قضية الاخذ اديث وكلام الشافعي في مواضع وكلام اصحابه انظر الى قوله صلى الله عليه وسلم لعنه اني طالب قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ اشهد اه كلام الاذرعى وفي الحديث الصحيح امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال شيخ مشايخنا فان قيل كيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد المجموع وصار الجزء الاول علما عليه كما تقول قرات قل هو الله احد اى السورة كلها اه فظهر بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان او كلمة الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله اه كلام العلقمي اه ع ش بخذف (قوله فيعيد الخ) عبارة المغنى والنهاية فان اذن او قام غير العيسوى بعد اسلامه ثانيا اعتد بالثاني ولو ارتد المؤذن بعد فراغ الاذان ثم اسلم ثم اقام جازوا الاول ان يعيدهما غير دحتى لا يصلى باذنه واقامته لان رده توره شبهة في حاله اه (قوله ويشترط لصحة نصب الخ) عبارة النهاية والمغنى ويشترط في جواز نصب مؤذن راتب من قبل الامام او نائبه او من له ولاية النصب شرعا كونه عارفا بالمواقيت بامارة او بخبر ثقة عن علم وأن يكون بالغاً مبنياً فغير العارف لا يجوز نصبه وان صح اذانه وبخلاف من يؤذن لنفسه او الجماعة من غير نصب فلا يشترط معرفته بها بل متى علم دخول الوقت صح اذانه كاذان الاعمى ولو اذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتد باذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه اه قال ع ش بعد سوق عبارة التحفة مانصه وهى صريحة في عدم الاعتد بتوليته بخلاف قول الشارح مر ويشترط في جواز الخ فانه لا يقتضى ذلك إذ لا يلزم من عدم الجواز البطلان ولكنه المتبادر منه لا سيما وقد صرحوا بان الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومتى فعل خلاف ذلك لا يعتد بفعله ونقل عن مر ما يوافق اطلاق شرحه من صحة توليته اه وياتى عن الزبائدي ما يوافق كلام الشارح (قوله نحو الامام) اى كالناظر المفوض له ذلك من قبل الواقف ع ش (قوله تكليفه وامانته الخ) فان انتفى شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح اذانه اه زيادى وقال شيخنا مر يستحق المعلوم وفيه نظر لانه قال في نصب من يكره الاقتداء به انه لا يستحق المعلوم وهذا اولى منه قليوبى اه بخيرى (قوله او مرصد) أى وجود مرصد عارف بعلمه الاوقات بصرى عبارة المغنى بعد كلام نصها فشرط المؤذن راتبا أو غيره معرفة دخول الاوقات بامارة أو غير هاهنا ابن ام مكتوم كان راتبا مع انه لا يعرف اياما فانه كان لا يؤذن حتى يقال له اصبح كما رواه البخارى ويؤخذ من ذلك ما جرت العادة به من ان المؤذنين لا يعرفون الوقت ولكن ينصب الامام لهم موقتا يخبرهم بالوقت ان ذلك يكفي كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (والذكورة) ظاهر اطلاقه اشتراط ذلك في اذان المولى ودوغیره مما مر ولوقيل بعدم اشتراطه في اذان غير الصلاة لم يكن بعيدا وقد تقدم ما فيه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله المالم يتغير في المغنى لا قوله لخبر الى نعم وقوله وقيل احسن

قصده وفعله شرح مر (قوله بنقطه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردة ان الشافعي قال اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت له قل اشهد أن لا اله الا الله اشهد أن محمدا رسول الله وانك برى من كل دين يخالف دين الاسلام اه ولا ينافى ذلك قول الروضة كاصلها في باب الكفارة ان ذكر الشافعي أن الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله الخ لظهور ان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لحكاية صيغة الاسلام لا من نفس صيغة

بنقطه بالشهادتين فيعيده  
لوقوع اوله في الكفر  
ويشترط لصحة نصب نحو  
الامام له تكليفه وامانته  
ومعرفته بالوقت او مرصد  
لا علامه به لان ذلك ولاية  
فاشترط كونه من اهلها (و)  
شرط المؤذن (الذكورة)

وقوله وإن كان إلى لانه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثى الخ) وينبغي الحرمة ان  
وجدرفع الصوت والافلا لا لمقتضى آخر سم أي مما مر من قصد التشبه بالرجال وقصد الاذان الشرعي  
(قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافا لاسنوي شرح مر اه سم (قوله كما مر) أي قبيل والاذان منثى  
(قوله ويكره كل منهما الخ) أي بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للمحدث لان القرآن الذي هو افضل  
الاذكار لا يكره له كما في التبيان والعباب وفي شرحه عن المجموع عن الامام والغزالي فبقية الاذكار بالاولى  
فعلم انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونهما ذكرا كما توهم والله تعالى اعلم وفي فتاوى  
السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسيأتي انه لا يكره اجابة الحائض  
والنفساء للمؤذن سم على حجج اه ع ش ورشيدى قول المتن (للمحدث) أي حدثنا اصغر نهاية ومغنى  
(قوله نعم ان حدث الخ) أي ولو حدثنا اكرسن له اتمامه ولا يستحب قطعه ليتوضأ ثلاثا يوم الثلاثاء  
فان تطهر ولم يطل زمنه بنى والاستئناف اولى بنهاية ومغنى قال ع ش وقوله مر ولو حدثنا اكبر الخ أي فلو كان  
الاذان في مسجد حرم المسكوت وجب قطع الاذان سم على حجج اقول وينبغي ان محل وجوب القطع حيث  
لم يات فعله بلا مكث بان لم يأت سماع الجماعة له الا اذا كمله بمجمله مثالا والافيجب خروجه من المسجد ويكمل  
الاذان في مروره او بباب المسجد ان اراد كاله اه (قوله غير المتيمم) ينبغي وغير فاق الطهورين سم  
وع ش ورشيدى وعبرة المغنى والنهاية فان قيل يرد على ذلك أي قول المصنف ويكره للمحدث الخ المتيمم  
ومن به نحو سلس بول وفاق الطهورين فان الصلاة مطلوبة منهم ولا يقال انه يكره لهم الاذان والاقامة اجيب  
بان المراد بالمحدث او الجنب من لا تباح له الصلاة اه أي وهو لا تباح لهم الصلاة (قوله لخبر الترمذي الخ)  
ولانه يدعو إلى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والافهوا عظم غير متعظ قاله الراعي وقضيته انه يسن له  
الظهور من الخبث ايضا وهو كذلك نهاية ومغنى قول المتن (وللجنب اشد) تقدم ان الحيض والنفاس اغلظ  
من الجنابة فتكون الكراهة معهما اغلظ من الكراهة مع الجنابة نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن  
شرح الروض مانصه وكان مراده اذانهما بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره في غير هذه الحالة يكره فيها  
كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانها برفع الصوت فهو حرام كما تقدم اه وقد يقال ان الحائض  
والنفساء بغير رفع الصوت ليس اذانا شرعا بل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم ان  
الذكر لا يكره للمحدث الا ان يقال انه ليس ذكرا محض بل ذكر مشوب بكونه اذانا ثم راي في الرشيدى  
مانصه وفيه نظر الا يسمى هذا اذانا وانما هو مجرد ذكر اه قول المن (والاقامة اغلظ) ويجزى اذان واقامة  
من مكشوف العورة والجنب وان كان في مسجد لان المراد حصول الاعلام وقد حصل والتحريم لمعنى اخر  
وهو حرمة مكث المسجد وكشف العورة ومغنى ونهاية (قوله لتسببه الخ) عبارة غير مقر بها من الصلاة زاد

فلا يصح اذان امرأة وخنثى  
الرجال وخنثى ولو محارم  
كما ماتها لهم واذانها  
للنساء جائز كما مر (ويكره)  
كل منهما (للمحدث) غير  
المتيمم لخبر الترمذي لا يؤذن  
الا متوضى نعم ان حدث  
اثناه سن له اتمامه  
(و) كراهته (للجنب) غير  
المتيمم (اشد) لان حدثه  
اغلظ (والاقامة) مع احد  
الحديثين (اغلظ) منه مع  
ذلك الحدث لتسببه لوقوع  
الناس فيه بانصرافه للطهارة

الاسلام المحكية فتدبر (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثى لرجال وخنثى) وينبغي الحرمة ان وجدرفع  
الصوت والافلا لا لمقتضى آخر فليتامل (قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافا لاسنوي شرح مر وقوله  
جائز كما مر أي بل ليس اذانا حقيقة (قوله ويكره كل منهما للمحدث) أي بخلاف غيرهما من الاذكار  
لا يكره للمحدث لان القرآن الذي هو افضل الاذكار لا يكره له فبقية الاذكار بالاولى قال في  
التبيان فصل ويستحب ان يقرأ او هو على طهارة فان قرأ حدثا جاز باجماع المسلمين قاله الامام حسين ولا يقال  
ار تكب مكرها بل هو تارك للافضل اه وفي العباب ولا نكره أي التلاوة لمحدث قال في شرحه لانه صلى الله  
عليه وسلم كان يقرأ مع الحدث كما صح عنه ولا ينافي ذلك كونها في حق المحدث خلاف الافضل اه وبين قبل  
ذلك ان ما ذكره العباب نقله في المجموع عن الامام والغزالي انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة  
للمحدث مجرد كونهما ذكرا كما توهم والله تعالى اعلم وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر  
للمحدث بل ولا للجنب اه وسيأتي انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن (قوله غير المتيمم) ينبغي  
وغير فاق الطهورين (قوله وللجنب اشد) قال في شرح الروض وتقدم ان الحيض والنفاس اغلظ من

أذان الجنب لأقامة المحدث  
(ويسن) للاذان (صيت)  
أى على الصوت لزيادة  
الاعلام وللخير الصحيح  
أنه صلى الله عليه وسلم قال لرائى الاذان  
في النوم القهه على بلال فانه  
أندى صوتا منك أى أبعد  
مدى صوت وقيل احسن  
ويسن (حسن الصوت)  
احسانه لانه ابعث على  
الاجابة و (عدل) ليقبل  
خبره بالوقت وليؤمن نظره  
الى العورات وخر وعالم  
بالمواقيت من ذرية مؤذنيه  
صلى الله عليه وسلم فذرية مؤذنى أصحابه  
فذرية صحابى ويظهر تقديم  
ذريته صلى الله عليه وسلم على  
ذرية مؤذنى الصحابة وعلى  
ذرية صحابى ليس منهم ويكره  
اذان فاسق وصبي واعمى  
لانهم مظنة الخطأ والتعطيط  
والتغنى فيه مالم يتغير به  
المعنى والاحرام بل كثير منه  
كفر فليتبته لذلك ولا يجوز  
ولا يصح نصب راتب بميز أو  
فاسق مطلقا وكذا اعمى إلا  
إن ضم اليه من يعرفه الوقت  
(والامامة افضل منه في  
الاصح) لمواظبته صلى الله عليه وسلم  
وخلفائه الراشدين عليها  
ولان الصحابة احتجوا  
بتقديم الصديق للامامة على  
أحقية بالخلافة ولم يقولوا  
بذلك في بلال وغيره (قلت  
الاصح أنه) مع الاقامة  
لا وحده كما اعتمده خلافا  
لمن نازع فيه (افضل  
والله أعلم) لقوله تعالى

النهاية فان انتظره القوم ليتطهر شق عليهم ولا ساءت به الظنون اه (قوله وبحث الاسنوى الخ) اعتمده  
المغنى دون النهاية عبارته وقضية كلامه كاصله ان كراهة إقامة المحدث اشد من كراهة اذان الجنب وهو  
الاوجه لما تقدم من قربها من الصلاة لكن قال الاسنوى بوجه مساواتهما اه قال ع ش قوله مر لكن  
قال الاسنوى الخ ضعيف اه (قوله للاذان) الى قوله مالم يتغير في النهاية لا قوله وقيل احسن وقول وإن  
كان إلى انه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله لرائى الاذان) أى عبدالله بن زيد مغنى قول المتن (عدل) أى عدل  
رواية بالنسبة لأصل السنة وأما كمالها فيعتبر فيه كونه عدل شهادة نهاية وسم (قوله ومن ذرية مؤذنيه  
الخ) كبلال وابن ام مكتوم وأبى مخزومة وسعد القرظى نهاية ومعنى (قوله ليس منهم) أى من اولاده صلى  
الله عليه وسلم قاله ع ش ولعل الصواب من اولاده مؤذنيه صلى الله عليه وسلم (قوله ويكره اذان فاسق الخ)  
ويجوز نهاية (قوله وصبي) أى يميز ولا فلا يصح كاسر (قوله واعمى) أى حيث لم يكن معه بصير يعرف الوقت  
نهاية ومعنى (قوله لانهم مظنة الخطأ) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعمى مع ترتيب عارف يرشده وقد  
يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ سم وما ذكره أولا فقد مر أنفا عن النهاية والمغنى ما يفيد بل قد يفيد  
ما يأتى فى الشرح ثم رايته أى سم صرح هناك بان الضم المذكور يزول به الكراهة واما ما ذكره ثانيا  
فصنيع النهاية والمغنى وكذا ما يأتى فى الشرح فديخالفه والفرق بين الصبي والاعمى ظاهر (قوله والتعطيط  
والتغنى فيه) أى تمدد الاذان والتطريب به نهاية ومعنى (قوله مالم يتغير به المعنى الخ) قال ابن عبد السلام  
يحرم التلحين أى ان غير المعنى او اوهم بخدورا كدهمزة اكبر ونحوها ومن ثم قال الزركشى وليحترز من  
اغلاط تقع لذو ذنين كدهمزة اشد فيصير استفهاما ومدباء اكبر فيصير جمع كبير يفتح اوله وهو طويل له  
وجه واحد ومن الوقف على إلهه والابتداء بالان الله لانه بما يؤدى إلى الكفر كالذى قبله ومن مد ألف الله  
والصلاة والفلاح لان الزيادة فى حرف المد واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لحن وخطا ومن قلب الالف  
هاء من الله ومدهمزة اكبر ونحوها وهو خطأ ولحن فاحش وعدم النطق بهاء الصلاة لانه يصير دعاء على النار  
شرح بافضل (قوله ولا يصح نصب الخ) هذا علم بما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعمى سم (قوله مطلقا)  
أى ضم اليه الماعرف او لا قول المتن (قلت الاصح انه الخ) شمل إمامة الجمعة فالاذان افضل منها ايضا ويظهر ان  
امامتها افضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الاذان على امامتها تفضيله على خطبتها بطريق الاولى نهاية ومعنى  
قال سم وفيه شىء اه (قوله مع الاقامة الخ) ينبغى ان الامامة افضل من الاقامة وحدها عند المصنف  
سم (قوله كما اعتمده الخ) وفاقا للبهج وخلافا لنهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ الثانى وصحح المصنف فى  
نكتته ان الاذان مع الاقامة افضل من الامامة وجرى على ذلك بعض المتأخرين والمعتمد ما فى الكتاب اه  
(قوله خلافا لمن نازع فيه) اعتمد من المنازعة سم وكذا اعتمدها المغنى كاسر انفا (قوله

الجنب) فتكون الكراهة معهما أشد منها معهما اه وكان مراده أن أذانها بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره  
فى غير هذه الحالة يكره فيها كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانها برفع الصوت فهو حرام كما تقدم وفى  
الروض ويجزى الجنب أى اذانه وإقامته وإن كان فى المسجد ومكشوف العورة فان احدث فى اذانه استحب  
اتمامه فان توضع ولم يطل بنى اه وقوله فان احدث قال فى شرحه ولو حدثا اكبراه فانظر لو كان فى المسجد  
ويجته قطعه وحرمة مكثه (قوله وعدل) أى ولو عدل روايته والا كمل عدل شهادة مر (قوله لانهم مظنة  
الخطأ) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعمى مع ترتيب عارف يرشده وقد يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ (قوله  
ولا يصح نصب راتب) هذا علم بما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعمى (قوله إلا ان ضم اليه من يعرفه)  
لا يقال قياس كراهة اذان الاعمى انه لا يجوز نصبه راتبا وإن ضم اليه من ذكر لانه خلاف المصلحة لا ناقول  
إنما ذكره لمعنى يزول بالضم المذكور (قوله والامامة افضل الخ) هى شاملة لامامة الجمعة وقضية ذلك انه  
افضل منها عند المصنف والمتبادر ان امامة الجمعة افضل من خطبتها وقضية ان الاذان افضل من الخطبة وفيه  
شىء (قوله كما اعتمده) ينبغى افضل من الاقامة وحدها عند المصنف (قوله خلافا لمن نازع فيه)

ومن أحسن قولاً لمن دعا إلى الله قالت عائشة هم المؤذنون ولا ينافيه قول ابن عباس هو النبي ﷺ لانه الاحسن مطلقاً وهم الاحسن بعده ولا كون الاية مكية لانه لا مانع من ان (٤٧٤) المكي يشير إلى فضل ما يشير ع بعد وما صح انه صلى الله عليه وسلم دعا له بالمغفرة وللإمام

بالإرشاد والمغفرة أعلى ومن ثم قال الماوردي دعا للإمام بالإرشاد خوف زيغ وللمؤذن بالمغفرة لعلها بسلامة حاله وأنه جعله أميناً والإمام ضامناً والأمين خير من الضامن وأنه قال المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد لكل رطب وبابس وأخذ ابن حبان من خبر من دل على خير فله مثل أجر فاعله ان المؤذن يكون له مثل أجر من صلى بأذانه وإنما لم يواظب ﷺ وخلفاؤه عليه لاحتياج مراعاة الاوقات فيه إلى فراغ وكانوا مشغولين بأمور الامة ومن ثم قال عمر رضي الله عنه لولا الخليلي أي الخلافة لاذنت واعترض بان الاشتغال بذلك إنما يمنع الادامة لا الفعل في بعض الاحيان لاسيما اوقات الفراغ كما اعترض الجواب بانه لو اذن لقال اني رسول الله وهو لا يجزى او ان محمد رسول الله ولا جزالة فيه بانه في غابة الجزالة ككل إقامة ظاهر مقام مضمحل لئلا يكتفى على انه صح انه اذن مرة في السفر راكباً فقال ذلك ونقل عنه في تشهد الصلاة انه كان يأتي باحدهما تارة وبالاخرى على ما يأتي ثم قال أحسن الجواب بان

لقوله تعالى ومن أحسن الخ لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله لا تفضل الاذان على الاقوال دون الافعال كالامامة فليتأمل وايضا فقد اعتبر مع الدعاء إلى الله تعالى ما عطفه عليه فليتأمل سم (قوله ولا ينافيه الخ) محل تأمل اذ لفظ المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما المراد به النبي ﷺ وهذه الصيغة تقتضي الحصر فيه ومقتضى ما ذكره الشارح ان يكون المراد الاعم من النبي صلى الله عليه وسلم ومن المؤذن فليتأمل وفيه ايضا ان هذا الترتيب الذي ادعاه ما اخذه بصري (قوله لانه الاحسن الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله ولا كون الاية مكية) أي والاذان إنما شرع بالمدينة وقوله لانه لا مانع الخ لكن الظاهر والاصل خلافه وهذا القدر كاف في ترجيح التفسير المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بصري (قوله ولما صح الخ) عطف على لقوله تعالى الخ (قوله خوف زيغ) أي بعدم رعاية حقوق الامامة (قوله وانه قال الخ) عطف على قوله انه ﷺ الخ (قوله يغفر له مدى صوته) معناه ان ذنوبه لو كانت اجساماً ما غفر له منها قدر ما ملاءم المسافة التي بينه وبين منتهى صوته وقيل تمتد له الرحمة بقدر مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية المغفرة إذا بلغ غاية رفع الصوت ذكره المجموع اه حجب في شرح العباب اه ع ش (قوله ويشهد له) أي بالاذان ومن لازمه إيمانه لنطقه بالشهادتين فيه ع ش (قوله وإتمامه بواظب الخ) جواب عن دليل الاول المار (قوله لولا خليف) بكسر الحاء واللام المشددة وفتح الفاء مصدر خلقه بتشديد اللام لارادة المبالغة في شدي والمقرر في علم الصرف ان فاعلي من اوزان مبالغة المصدر من الثلاثي وعبرة ع ش وفي النهاية الخليلي بالكسر والتشديد والقصر الخلافة وهو واثمالة من الابنية كالرمي والدليل مصادرتدل على معنى الكثرة يريد به كثرة اجتهاده في ضبط الامور وتصريف اعنيها (قوله إنما يمنع الادامة) قد يقال ولا يمنع الادامة لا مكان ان يرتب من يرصد له الوقت سم (قوله واعترض) أي ذلك الجواب (قوله بانه الخ) صلة الجواب (قوله وهو لا يجزى) لا ينبغي ما في هذا من الفساد لانه لو فرض صدور منه صلى الله عليه وسلم فاني بتوهم عدم الاجزاء والجزاء وعدمه إنما يؤخذ ان من اقواله وافعاله صلى الله عليه وسلم وزاده فضلاً وشرافاً بصري ويقال ان مراده انه لا يقول الاول لعدم اجزائه كاعلم من ادلة الاذان من ان كذا تة تعدي لا يجوز تغييرها (قوله بانه في غاية الخ) صلة اعتراض الجواب الخ ع ش (قوله اذن مرة في السفر الخ) كذا جزم به المصنف وعزه خبر الترمذي لكن اعترض بان احمد اخرجه في مسنده من طريق الترمذي بلفظ فامر بلالا فاذن وبه علم اختصار رواية الترمذي ومعنى اذن فيها امر بالاذان كاعطى الخليفة فلانا الف اسم عبارة النهاية بعد كلام على ان معنى اذن عند بعضهم أمر كما في رواية أخرى اه (قوله فقال ذلك) أي أن محمد رسول الله (قوله على ما يأتي ثم) أي في بحث تشهد الصلاة (قوله فالاحسن الجواب) أي عن توجيهه افضلية الامامة بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء على الامامة وعدم الاذان وقوله لا جد القولين أي القول بافضلية الاذان والقول بافضلية الامامة ع ش (قوله وقد تفضل الخ) جواب عما يتوهم وروده على ما اختاره المصنف من تفضيل السنة على الفرض (قوله كابتداء السلام الخ) وإبراء المعسر على انظاره مع ان الاول فيهما سنة والثاني فرض ويسن لمن صلح للاذان والامامة لجمع بينهما وان يتطوع المؤذن بالاذان وان يكون الاذان بقرب المسجد وان لا يكتفى اهل المساجد المتقاربة باذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد فان اذن أي المؤذن من الاذان تطوعاً ورقة الامام من مال المصالح ولا يجوز ان يرزق مؤذناً وهو يجدم تبرعاً فان تطوع به فاسق وثم امين او امين

اعتمد من المنازعة (قوله لقوله تعالى ومن أحسن قولاً) لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله لا تفضل الاذان على الاول دون الافعال كالامامة فليتأمل وايضا فقد اعتبر مع الدعاء إلى الله تعالى ما عطفه عليه اه فليتأمل (قوله إنما يمنع الادامة) قد يقال ولا يمنع الادامة لا مكان ان يرتب من يرصد له الوقت (قوله بانه في غاية) متعلق بقوله واعترض الجواب (قوله اذن مرة في السفر) كذا جزم به المصنف وعزه خبر الترمذي لكن

عدم فعله للاذان لا دلالة فيه لا حد القولين لاحتماله وقد تفضل سنة الكفاية على فرضها كابتداء السلام على جوابه وقيل إن علم من و ثم نفسه القيام بحقوق الامامة فهي افضل ولا فهو وقضيته بل صريحه ان كلام الوجهين الاولين قائل بافضلية ما رآه على الاطلاق (وشرطه)

وتم آمين أحسن صوتا منه وأنى الامين في الأولى والاحسن صوتا في الثانية رزقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها او من ماله ماشاء ويجوز الواحد من الرعية ان يرزقه من ماله واذان صلاة الجمعة اهم من غيره ولكل من الامام وغيره الاستئجار عليه اى الاذان والاجرة على جميعه ويكفى الامام لا غيره ان استأجر من بيت المال ان يقول استأجرتك كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما اذا استأجر من ماله واستأجر غيره فانه لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الاقامة في الاستئجار على الاذان ضمنا فيبطل افرادها لا ذكلا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لرعاية الوقت نهاية زمان المغنى وللامام ان يرزقهم وان تعددوا بعدد المساجد وان تقاربت وامكن جمع الناس باحدها الثلاث تعطل ويبدا وجوبا ان ضاق بيت المال ونديبان اتسع بالاهم اه قال غش قوله مر رزقه الماء اى وجوبا وقوله مر عند حاجته بقدرها يعنى ان كان محتاجا بخد بقدر حاجته ولا اخذ بقدر اجرة مثله وقوله والاجرة على جميعه وفائدة ذلك تظهر فيما واخل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقبله من المسمى بقسطه اما لو اخل ببعض كلماته فلا شئ له في مقابلة هذا الاذان لبطالته بحملته بترك بعضه وقوله وتدخل الاقامة في الاستئجار فيسقط ما قبلها عند تركها واما ما اعتيد من فعل المؤذنين من التسييجات والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاجارة على الاذان فالزم بفعله لا يسقط من اجرة الاذان شئ وقوله لا ذكلا كلفة فيه يؤخذ منه ان لو كان فيها كلفة كان احتاج في اسماع الناس الى صعود محل عال وفي صعود دمشق او مبالغة في رفع الصوت والثاني في الكلمات ليتمكن الناس من سماعه صحت الاجارة لها اه عش (قوله عدم الصارف) الى قوله ومن ثم في المغنى وكذا في النهاية لا قوله فلو قصد الى لا النية (قوله عدم الصارف الخ) فلو ظن انه يؤذن للظهر فكانت العصر صح النهاية (قوله لا النية الخ) فلو اذن جاهلا بدخول الوقت فصادفه اعتدبه وهذا فارق التيمم والصلاة نهاية وقصر العباب زاد المغنى ويؤخذ من ذلك ان الخطبة كالاذان بناء على عدم اشتراط النية اه قال عش قضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا بدخول الوقت فتبين انه في الوقت اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل من ركعتين سم على حيج وقوله اجزا الخ هو المعتمد اه (قوله لم ينصرف عنه الخ) أى لان إرادة الصرف إنما تؤثر إذا قارنت، وقوله في التفرع نظر لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح اذ حيث قصد وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل سم وقد يقال وجه النظر ان ما ذكر متفرع على اشتراط عدم الصارف المتفق عليه (قوله وفي التفرع نظر) قد يقال التفرع واضح نظرا لاشتراط عدم الصارف بصري عبارة عش والذي يظهر عدم تآني النظر لان الصارف إنما يمنع الصحة إذا كان مقارنا للفظ اما بعده فلا حيث قصد الاذان بالتكبير تين حسبنا منه فلا يتأتى صرفهما بعد فان لم يطل الفصل فلا وجه لمنع البناء بوقى ما لو اذن لدفع تغول الغيلان مثلا وصادف دخول الوقت فهل يكفي ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه اقول قضية اشتراط عدم الصارف عدم الكفاية بل قول الشارع فلو قصد الخ كالصريح فيه (قوله لانه) الى قوله كما صرح في المغنى والى قوله كافي المجموع في النهاية لا قوله منه الى ان نوى وقوله وقبل لا (قوله فلا يجوز الخ) ولا يصح الاذان للجماعة بالعجمية وهناك من يحسن العربية بخلاف ما اذا كان هناك من لا يحسنها فان اذن لنفسه وكان لا يحسن العربية صح وان كان هناك من يحسنها وعليه ان يتعلم حكاة في المجموع عن الماوردي وافرغها وقمى اى يسن له عش (قوله ومنه) اى من قوله للالباس (قوله)

عدم الصارف وكذا الاقامة  
فلو قصد تعليم غيره لم يعتد  
به لا النية على الاصح ومن  
ثم ينبغي نديها و فرع على  
الاصح أنه لو **كبر**  
تكبير تين بقصد ثم أراد  
صرفها للاقامة لم ينصرفا  
عنه فينبى عليهما وفي  
التفرع نظرو (الوقت)  
لانه إنما يراد الأعلام به  
فلا يجوز ولا يصح قبله  
إجماعا كما صرح به بعضهم  
للاباس ومنه يؤخذ

اعترض بأن أحدا أخرجه في مسنده من طريق الترمذى بلفظ فأمر بلال فأذن وبه يعلم اختصار رواية الترمذى وان معنى اذن فيها امر بالاذان كاعطى الخليفة فلانا كذا (قوله ثم اراد صرفها) اى لان إرادة الصرف إنما تؤثر إذا قارنت (قوله وفي التفرع نظر) لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح اذ حيث قصد وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل (قوله والوقت) قال في العباب فان اذن جاهلا بدخول الوقت وصادفه اتجه الاجزاء اه هو واحد احتمالين لصاحب الوافى وجهه الزركشى كايته الشارع قال وفارق التيمم والصلاة باشتراط النية ثم بخلاف هنا اه وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا

انه حيث امن لم يحرم لانه ذكر نعم ان نوى بالاذان اتجهت حرمة لانه تلبس بعبادة فاشدة ويستمر ما بقى الوقت وقول ابن الرفعة الى وقت الاختيار لعله للافضل والنص على سقوط مشروعيته بفعل الصلاة يحمل على ان ذلك بالنسبة للصلى (إلا الصبح) للخبر الصحيح فيه وحكته ان الفجر يدخل وفي الناس الجنب والنائم فجاز بل ندب تقديمه ليهتدوا لادراك فضيلة اول الوقت ولا تقدم الاقامة على وقتها بحال وهو ارادة الدخول في الصلاة حيث لا جماعة ولا فاذان لا امام ولو بالاشارة فان قدمت عليه اعتدبها وقيل لا ويشترط ان لا يطول الفصل اى عرفا بينهما كما فى المجموع وفيه ايضا يسن بعد الاقامة (٤٧٦) لكل احدوا الامام كذا الامر بتسوية الصفوف بنحو استواء وحكم الله وان يلتفت بذلك

يمينا ثم شمالا فان كبر المسجد امر الامام من يامر بالتسوية فيطوف عليهم او ينادى فيهم ويسن لكل من حضر ان يامر بذلك من رآى منه خلافا في تسوية الصف والاولى خلافا لاني حنيفة ترك الكلام بعد الاقامة وقبل الاحرام للاحاجة اهملخصا وبه يعلم ان الكلام للاحاجة لا يؤثر فى طول الفصل وان الطول إنما يحصل بالسكوت أو الكلام غير المندوب للاحاجة وقد قال الاذرى يظهر ان الجماعة إذا كثرت كثرة مفرطة وامتدت الصفوف الى الطرقات ان ينظر فراغ من يسوى صفوفهم او تستثنى هذه الصورة لان فى وقوف الامام غن التكبير ومن معه قياما الى تسويتها بامر طائف ونحوه تطويلا كثير واضرارا بالجماعة وكلام الائمة محمول على الغالب اه وفي شرحى للعباب الذى يتجه ما بحثه اولاهو ما اقتضاه اطلاقهم انتظار الامام تسويتها وان فرض أن فى ذلك ابطاء

حيث امن) أى الالباس سم (قوله سقوط مشروعيته الخ) أى للجماعة بفعلهم والمنفرد بفعله ع ش (قوله والنص الخ) هذا يدل على ان مشروعية الاذان للصلاة وهو المعتمد كالمز الوقت وعلى هذا النوى المسافر تاخير الصلاة فان قلنا بالاول لم يؤذن ولا اذن مغنى (قوله بالنسبة للصلى) اى فى تلك الصلاة نهاية قول المتن (إلا الصبح) اى اذا نهى (قوله للخبر) الى قوله وفيه فى المغنى لا قوله ولو بالاشارة وقوله وقيل لا (قوله بل ندب تقديم) اى تقديم اذان اخر على اذانه فى الوقت سم (قوله اعتدبها) اى ولا اثم على الفاعل ع ش عبارة سم فقوله ولا تقدم اى لا يطلب تقديمها اه (قوله بينهما) اى بين الاقامة والصلاة (قوله وفيه الخ) اى فى المجموع (قوله بذلك) اى الامر بالتسوية (قوله فيطوف) اى المأمور بالتسوية (قوله بذلك) اى التسوية (قوله انتهى) اى كلام المجموع (قوله وبه يعلم الخ) انظر منشاهذا العلم اقول منشؤه فان كبر المسجد الخ باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فتأمل لكن قد يقال غاية هذا الطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم سم (قوله ان ينظر الخ) لعل ينظر بالرفع خبر ان بالشدو اسمه ضمير الامام محذوف والجملة خبر ان الجماعة الخ وقوله او تستثنى الخ اى عن قولهم فان كبر المسجد امر الامام الخ ولو ابدل قوله ان الجماعة اذا كثرت بفيما اذا كثرت لسلم عن هذه التكلفات (قوله قياما) حال من الامام ومن معه وقوله الى تسويتها متعلق بالوقوف (قوله بامر طائف) بالاضافة (قوله تطويلا الخ) خبر لان الخ (قوله وفى شرحى الخ) اى المسمى بالاياباب (قوله ما بحثه الخ) خبر والذى الخ (قوله وهو) اى ما بحثه الزركشى اولا (قوله انتظار الامام الخ) مفعول اطلاقهم وقوله وان فرض الخ غاية لما بحثه اولا وقوله ان فى ذلك اى فيما بحثه اولا وكذا الامر فى قوله الاتى لان ذلك (قوله بان مضى ذلك) ما يقطع النسبة (قوله فيها) اى فى الجمعة (قوله ومن ثم) اى لاجل الفرق بين الواجب وغيره (قوله المضى فيها) اى فى الجمعة (قوله هنا) اى فى غير الجمعة (بذلك) اى بقدر الركعتين قول المتن (فن نصف الليل) اى شتاء كان او صيفا نهايته وياتى فى الشارح ما يوافقه قال ع ش ولو اذن قبل نصف الليل هل يحرم او لا فيه نظرا ه سم وقضية قول الشارح قبل ولو اذن قبل الوقت بنيت خرم ان يقال هنا بالتحريم حيث اذن بنيت اه (قوله ولان العرب) الى قوله واختير فى المغنى (قوله ولان العرب الخ) عبارة المغنى وانما جعل وقته فى النصف الثانى لانه اقرب الى الصبح اذ معظم الليل قد ذهب وقرب الاذان من الوقت فهو منسوب الى الصبح ولهذا تقول العرب بعده انعم صباحا اه (قوله حين يبقى سبع الخ) ويدخل سبع الليل الآخر

بدخول الوقت فتبين انه فى الوقت اجز العدم اشترطانية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين (قوله اتجهت حرمة) اعتمدهم وقوله حيث امن اى الالباس وقوله يحمل على ان ذلك الخ اعتمدهم (قوله بل ندب تقديمه) انظر هل يشكل مع قوله الا تبنى فان اقتصر فالاولى بعده لاذندب التقديم انما يظهر عند الاقتصار لدمع الجمع بينهما لا ينتظم ان يقال ندب تقديمه الا ان يحاج بان المراد ندب تقديم اذان آخر تأمل (قوله اعتدبها) فقوله لا يقدم اى لا يطلب تقديمها (قوله وبه يعلم الخ) انظر منشاهذا العلم اقول منشؤه فان كبر المسجد الخ باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فتأمل لكن قد يقال غاية هذا الاطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم (قوله فى ذلك) اى التقديم على الوقت

لكن ان لم يفحش بأن لم يمض زمن يقطع نسبة الاقامة عن الصلاة من كل وجه لأن ذلك من مصلحتها فلم يضرب الابطاء لاجله فان خش بان مضى ذلك اعادها وظاهر ان الكلام فى غير الجمعة لوجوب الموالاة فيها ويحتاج للواجب ما لا يحتاج لغيره ومن ثم ينبغى ان يضبط الطول المضرب فيها بقدر ركعتين باخف ممكن اخذ من نظيره فى جمع التقديم ولا يضبط الطول هنا بذلك لما تقرر من الفرق بين الواجب والمندوب (فن نصف الليل) كالدفع من مزدلفة ولان العرب تقول حيثذا انعم صباحا وتصحيح الراقى انه فى الشتاء حين يبقى سبع وفى الصيف حين يبقى نصف سبع لخبر فيه رده المصنف بان الحديث باطل واختير تحديده بالسحر بطولع



وهو السدس الاخير  
 وأذان الجمعة الاول ليس  
 كالصبح في ذلك خلافا  
 لما في الروتق لانه لا مجال  
 للقياس في ذلك على أنه نوزع  
 في نسبة الروتق للشيخ أبي  
 حامد (ويسن مؤذنان  
 للمسجد) وكل محل للجماعة  
 (يؤذن واحد قبل الفجر)  
 من نصف الليل وينبغي أن  
 الأفضل كونه من السحر  
 لما تقرر ( وآخر بعده )  
 الاتباع وحكمته تميز من  
 يؤذن قبل عن يؤذن بعد  
 والزيادة عليهما لا تسن  
 إلا الحاجة ولا يقال يسن  
 عدمها والقول بشن عدم  
 الزيادة على أربعة مردود  
 بأن الضابط الحاجة  
 والمصلحة ثم إن اتسع  
 الوقت ترتبوا ويبدأ  
 الراتب منهم وإلا أقرع  
 الابتداء فان ضاق تفرقوا  
 إن اتسع المسجد وإلا  
 اجتمعوا ما لم يؤيد  
 لاختلاط الأصوات وإلا  
 فواحد فلو لم يوجد إلا  
 واحد أذن المرتين خلافا  
 للغزالي ومن تبعه فان  
 اقتصر فالأولى بعده فاني  
 المتن الأفضل ولو أذن  
 الراتب وغيره أقام الراتب  
 أو غيره فقط أقام فان تعدد  
 فالأول (ويسن لسامعه)

بطول الفجر الأول وقيل وقته جميع الليل وقيل إذا خرج وقت اختيار العشاء مغنى (قوله) وهو السدس  
 الاخير) قاله ابن أبي الصيف وضبط المتولى السحر بما بين الفجر الكاذب والصادق مغنى (قوله) وأذان الجمعة)  
 إلى قوله على أنه في النهاية إلا قوله خلافا لما في الروتق (قوله) وأذان الجمعة الخ) الأولي تقديمه على قول المتن فمن  
 نصف الليل (قوله) أيش كالصبح في ذلك) أي في التقديم على الوقت سم فلا يصح قبل الوقت ع ش (قوله)  
 وكل محل للجماعة) كذا في النهاية والمغنى قول المتن (يؤذن واحد الخ) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح سم  
 والاقرب هنا وفيما إذا لم يؤذن قبل الفجر أنه يسن أذانان نظر الأصل كما طلب التوثيق في أذان فاتهما انظرا  
 لذلك ع ش وفيه وقفه (قوله) لما تقرر) أي بقوله واختير الخ (قوله) وحكمته) أي حكمته سن مؤذنين للمسجد  
 الخ (قوله) والزيادة عليهما لا تسن إلا الحاجة) كذا في النهاية والمغنى (قوله) ثم إن اتسع) إلى قوله خلافا الخ في  
 المغنى وكذا في النهاية إلا قوله والاقراع الابتداء (قوله) ترتبوا الخ) قال في المجموع وعند الترتيب لا يتاخر  
 بعضهم عن بعض إنما لا يذهب أول الوقت نهاية ومغنى (قوله) وإلا أقرع) أي والايكن فيهم راتب أو كانوا كلهم  
 مرتبين وتنازعوا في البداية أقرع الخ بصري (قوله) لا اختلاط الأصوات) أي اشتباها ع ش (قوله) وإلا  
 فواحد) أي بالقرعة إذا تنازعوا نعم لتأصويرة يستحب اجتماعهم فيها على الأذان مع اتساع الوقت وهي أذان  
 الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي لكن الأصح خلافه انصهر يحجم ثم بان السنة كون  
 المؤذن بين يديه واحد نهاية وقوله لكن الأصح الخ معتمد ع ش عبارة سم قوله وإلا فواحد قال في الكنز  
 بالرضا أو بالقرعة اه (قوله) فان اقتصر الخ) أي فان اقتصر على مرة فالأولى أن يكون بعد الفجر نهاية  
 ومغنى قال ع ش يؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الأذان على الفجر كاف في أداء  
 السنة لكنه خلاف الأولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدي إلى الإفطار ان آخر الأذان إلى  
 الفجر مانع من كونه خلاف الأولى لا يقال لكنه يؤدي إلى مفسدة أخرى وهي صلاتهم قبل الفجر لانا  
 نقول عليهم باطراد العادة بالأذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة اتقن دخول  
 الوقت وظنه اه وفيه توقف بل الأقرب الموافق لاطلاقهم أنه خلاف الأولى فليراجع (قوله) أقام الراتب)  
 عبارة الروض وقيم الراتب ثم الأول أي ثم إن لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقيم الأول كما قاله في شرحه  
 ثم قال في الروض وإن أذنا معاى وتنازعافعين يقيم بالقرعة انتهى وهو شامل للراتبين سم (قوله) أو غيره  
 فقط أقام) ظاهره وإن وجد الراتب سم عبارة النهاية والمغنى والمؤذن الأولى أولى بالأقامة ما لم يكن الراتب  
 غيره فيكون الراتب أولى اه وهي تقتضي تقديم الراتب في هذه الصورة فليراجع (قوله) فان تعدد) أي غير  
 الراتب ومثله كما هو ظاهر ما لو تعدد الراتب ولا يمكن جعل فاعل تعدد مطلق مؤذن يشمل ما ذكر اصدقه  
 حينئذ بما لو أذن راتب وغيره وكان أذان غير الراتب أو لا فان المقيم هو الراتب حينئذ أيضا ثم ما قاله المصالح  
 ظاهر إذا ترتبوا فان أذنا معا مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد فينبغي أن يأتي الأقرع بصري وتقدم  
 عن سم عن الروض ما يوافق قول المتن (ويسن لسامعه الخ) وفي فتاوى السيوطي في جواب سؤال وما ذكر  
 في السؤال من أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا اصل له في

(قوله مؤذنان) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح (قوله) وإلا فواحد) قال في الكنز بالرضا أو بالقرعة (قوله)  
 أقام الراتب) عبارة الروض وقيم الراتب ثم الأول أي ثم إن لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقيم الأول  
 كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذنا معاى وتنازعافعين يقيم بالقرعة اه وهو شامل للراتبين وقوله  
 أو غيره فقط أقام ظاهره وإن وجد الراتب (قوله) فان تعدد الخ) أي ما لو أذنا معا وما لو تعدد الراتب وأذنا  
 معا فان أراد بقوله فان تعدد فان تعدد المؤذن شمل تعدد الراتب (قوله) ويسن لسامعه مثل قوله) في فتاوى  
 السيوطي أنه سئل ورد أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه وذكر  
 أنه إذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لخالفه الشيطان فان الشيطان إذا سمع المؤذن أدبر وبقى الكلام هل يكره  
 لسامع المؤذن في حال الاضطجاع استمراره على الاضطجاع مع حكاية للفظ المؤذن أو الجلوس له وقد قال

الجديد ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائما ان يجلس او جالسا ان يضطجع او مضطجعا ان يستمر على اضطجاعه ويجب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك واما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لمخالفة الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد انتهى باختصار قال في العباب تبعا للشيخ عز الدين ومن تبعه كالا سنوى وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وإن اثم به وقال الشارح في شرحه ووجهه ان الاثم لا يخرج كإمر نظيره ثم اطلاقه حرمة تلحينه بتجده جملة على ما يغير المعنى كدهمزة كبر ونحوها مما مر انتهى وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجه وجود الفاظه وحروفه وإن انضم اليها غيرها ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتأمل سم قول المتن (لسامعه) أى ومستمعه معنى ونهاية قال الرشيدى لا حاجة اليه اه والسيد البصرى وهو محل تأمل اذ هو داخل في المنطوق اه (قوله كالا قامة) كذا في النهاية والمغنى والمنهج وقال ع ش اى ولو كان اشتغاله بالاجابة يفوت تكبيره الاحرام مع الامام او بعض الفاتحة بل وكلها اه (قوله بان يفسر اللفظ) اى يميز حروفه اى ولو في البعض بدليل قوله الا تى ولو سمع البعض الخ سم (قوله والام يعتد بسامعه) خلافا لقوله في شروح الارشاد والعياب و بافضل ويحجب ندبا السامع ولو اصوت لا يفهمه سم وكردى و عبارة البرماوى قوله و سن لسامعها اى ولو لصوت لم يفهمه وان كره اذانه واقامته فان لم يسمع الا اخره اجاب

كالا قامة بان يفسر اللفظ  
والام يعتد بسامعه

الله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ونقل عن الامام مالك انه اغلظ على من سال عن حديث في حال قيامه فكيف الحال في ذلك فقال الجواب الالية الشريفة واردة في الحديث على الذكر في كل حال وانه لا يكره في حالة من الاحوال وما ذكر في السؤال من ان السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا اصل له في الحديث ولا ورد في حديث لا صحيح ولا ضعيف ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائما ان يجلس او جالسا ان يضطجع او مضطجعا ان يستمر على اضطجاعه ويجب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك لانه لم يرد فيه نهى واما اغلاظ الامام مالك فلا ينافي ذلك لان العلم وخصوصا الحديث له خصوصية في التوقيرو التبرجل اعظم بما يطلب في الذكر واما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لمخالفة الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد اه باختصار فقد اطال الكلام في ذلك بما يتعين الوقوف عليه (قوله ويسن لسامعه مثل قوله) قال في العباب تبعا للشيخ عز الدين ومن تبعه كالا سنوى وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وان اثم به اه قال الشارح في شرحه ووجهه ان الاثم لا يخرج كإمر نظيره ثم اطلاقه حرمة تلحينه فيه نظروا الذى يتجه جملة على ما يغير المعنى كدهمزة كبر ونحوها مما مر في الاغلاط التى تقع للمؤذنين اه وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجه وجود الفاظه وحروفه وان انضم اليها غيرها ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتأمل ثم قال في العباب تبعا للمجموع والظاهر تداركه ان قرب الفصل اى فيما لو ترك المتابعة الى الفراغ ولا تشرع الاجابة لمن لا يسمعه لصمم او بعدوان علم انه يؤذن اه ثم قال فيه ايضا تبعا للزركشى وغيره ولو سمع بعضه اجاب فيه وفيه لا يسمعه تبعا فيما يظهر اه (قوله كالا قامة) قال في العباب واوشى حنى الاقامة اجيب مثنى قال في شرحه كانه نقله الاذرعى عن ابن كعب لانه هو الذى يقيم قدير الامر على ما ياتى به ثم ابدى احتمالا لانه لا يحجب في الزيادة الى ان قال في توجيه هذا الاحتمال وكلاهما في الاذان تكبير او غيره فان الظاهر انه لا يتابعه اه ويحجب بانها سنة في اعتقاد الا تى بها الخ اه (قوله بان يفسر اللفظ الخ) اى واو في البعض بدليل قوله الا تى ولو سمع البعض الخ ثم الظاهر ان ما هنا مخالف لقوله في شرح الارشاد ويحجب ندبا السامع ولو لصوت لم يفهمه كما جزم به ابن الرفعة اه وفي شرح العباب وافهم كلام المصنف ان السامع لصوت لا يفهمه يحجب وهو ما جزم به ابن الرفعة ولم يطلع عليه الزركشى فبحته ونظر الاسنوى في اجابته لنفسه بناء على ان المخاطب بالفتح هل يدخل في العمومات الواقعة منه ونوزع في وجه البناء على ذلك والذى رجحه غيره انه لا يحجب نفسه اخذا من مقتضى الاحاديث اه

الجميع مبتدئا بأوله اه (قوله نظير ما يأتي الخ) يفرق سم (قوله ولو جنباً) الى قوله فرغ في النهاية والمغنى  
 (قوله ولو جنباً وحائضاً) اي ونحوهما وهو المعتمد خلافاً للسبكي في قوله لا يجيبان مغنى ونهاية اي  
 كالتفساء غش ومن به نجس ولم يجدهما يتطهر به شرح بافضل عبارة سم ولو جنباً الخ قضيته عدم كراهة  
 اجابة المحدث والجنب والحائض بل صريح في استحباب اجابتهما ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم  
 وفرق شيخ الاسلام اي والنهاية بان المؤذن والمقيم مقصرون حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب  
 لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالباً وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو  
 حسن متجه اه وتقدم عن التيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن فتاوى السيوطي عدم كراهة ذكر  
 الجنب ايضا (فرع) لو دخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعاً لما اختاره ابو  
 شكيل انه يجيب قائماً ثم يصلي التحية بخفة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان  
 بدا بذكر الوضوء لانه للعبادة التي باشرها وفرغ منها (فرع) لا تسن اجابة اذان نحو الولادة وتقول  
 الغيلان اه سم قال ع ش قوله انه يجيبه قائماً الخ ولو قيل بانه يصلي ثم يجيب لم يكن بعيداً لان الاجابة لا تفوت  
 بطول الفصل لم يفحش الطول على انه يمكنه الاتيان بالاجابة والخطيب يخطف بخلاف الصلاة فانها تمتنع  
 عليه اذا طال الفصل وقوله لا تسن اجابة اذان نحو الولادة الخ نقل عن م ر مثله اه قول المتن (مثل قوله)  
 وينبغي ان لا يترأخى عنه بحيث لا يعد جواً باله قال في العباب ولو ثبت حنفى الاقامة اجيب مثني وقال في شرحه  
 كما نقله الاذرعى عن ابن كج لانه هو الذي يقيم فادير الامر على ما يأتي به انتهى سم وشوبرى واليه يميل  
 كلام النهاية فانه اورد في ذلك احتمالين ثم قال وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كج في التجريد وجزم فيه بالاول  
 اه قال غ ش هو المعتمد اي كون الجواب مثني اه (قوله بان يأتي بكل كلمة الخ) قال الملا على القارى في  
 رسالته الكبرى في الموضوعات مانصه حديث مسح العينين بياطن انتمى السابيتين بعد تقبيلهما عند سماع  
 قول المؤذن اشهدان محمد رسول الله مع قوله اشهدان محمد عبده ورسوله وحديث رضى الله رباه بالاسلام  
 ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ذكره الدبلي في الفردوس من حديث ابى بكر الصديق ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال من فعل ذلك فقد حلت عليه شفاعتي قال البخارى لا يصح وأورده الشيخ أحمد في كتابه موجبات  
 الرحمة بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه عن الخضر عليه السلام وكل ما يروى في هذا فلا يصح رفعه البتة  
 قلت ولذا ثبت رفعه الى الصديق فيمكن العمل به لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء  
 الراشدين وقيل لا يفعل ولا ينهى وغرابة لا تخفى على ذوى النهى اه (قوله لكن بحث الاسنوى الخ) وفاقا  
 للاسنى والمغنى والنهاية وزاد فيها الى النهاية وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حال  
 المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة بصرى (قوله فرغاً معاً ام لا) صادق بفرغ السامع او لا سم (قوله)

(قوله نظير ما يأتي) يفرق (قوله ولو جنباً) صريح في استحباب اجابتهما اه (قوله ولو جنباً وحائضاً) قضيته  
 عدم كراهة اجابة المحدث والجنب والحائض ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق شيخ الاسلام  
 بان المؤذن والمقيم مقصرون حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة  
 لاذان غيره وهو لا يعلم غالباً وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه اه وقضية  
 الفرق كراهة ذكرهم في غير الاجابة اذا تبسرت طهرهم لكن قوله في الخبر كان يذ كراهة تعالى على كل  
 أحيانه لا الجنابة قد يقتضى عدم الكراهة مطلقاً وتقدم عن التيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن  
 فتاوى السيوطي عدم كراهة ذكر الجنب ايضا وسياتي (قوله مثل قوله) ينبغي ان لا يترأخى عنه بحيث  
 لا يعد جواباً باله (فرع) لو دخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعاً لما  
 اختاره ابو شكيل انه يجيب قائماً ثم يصلي التحية بخفة ليسمع اول الخطبة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر  
 الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان بدا بذكر الوضوء لانه للعبادة التي باشرها وفرغ منها (فرع) لا  
 تسن اجابة اذان نحو الولادة وتقول الغيلان اه (قوله فرغاً معاً ام لا) صادق بفرغ السامع أو لا (قوله)

نظير ما يأتي في السورة  
 للمؤمن ولو جنباً وحائضاً  
 (مثل قوله) بأن يأتي  
 بكل كلمة عقب فراغه  
 منها كذا اقتصروا عليه  
 لكن بحث الاسنوى  
 الاعتداد بابتدائه مع ابتدائه  
 فرغاً معاً أم لا وتبعته في  
 موضع كجمع لكن خالفته  
 في شرح العباب

فبينت انه لا تنكفي المقارنة كما يدل عليه كلام المجموع ثم رايت ابن العماد قال رداعليه الموافق للمنقول انها لا تنكفي للتعقيب في الخبر وكالو  
قارن الامام في افعال الصلاة بل اولى (٤٨٠) لان ما هنا جواب وهو يستدعي التأخر و مراده من هذا القياس ان المقارنة ثم مكروهة

فبينت انه لا تنكفي المقارنة) وقد بدعي انه لا يتصور المقارنة الحقيقية مع قصد الجواب بل لا بد من تقدم الاذان  
ولو بعض حرف منه (قوله رداعليه) اي الاسنوي (قوله وكالو قارن) اي الماموم (قوله لان ما هنا جواب)  
كونه جوابا بحمل تامل فتامل بصري (قوله وهو يستدعي التأخر) قديقال والتبعية هناك تقتضي التأخر  
وقد يفرق سم (قوله و مراده) اي ابن العماد (قوله ان المقارنة ثم) اي مقارنة الماموم للامام في افعال  
الصلاة و (قوله فلتمنع) اي المقارنة و كراهتها (هنا) أي في الاجابة (قوله لانها) اي السكراة او المقارنة  
(قوله لانها ثم خارجية وهنالك) تحرر هذه التفرقة سم ولا موقع لهذا المنع بعد تعليل الشارح لدعواه  
بقوله الآتي اذ مفهوم الجوابية الخ الا ان يقصد بمنع المدعى منع دليله الآتي (قوله وحاصله) اي حاصل الفرق  
الذي اشار اليه تعليل ابن العماد (قوله فمخالفته) اي مخالفة التأخر بالمقارنة (قوله امر بمتابعة) اي  
متابعة الماموم للامام و (قوله ومخالفته) اي مخالفة ذلك الامر المذكور بالمقارنة و (قوله لذلك) اي لتعظيم  
الامام (قوله وذلك) راجع الى ما في المان (قوله وللخير المتفق عليه اذ سمعتم الخ) اي ويقاس بالماذون المقيم  
مغنى (قوله واخذوا الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قالوا فافهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة اذ اعلم اذان  
غيره اي او اقامته ولم يسمع ذلك لصمم او بعد وقال في المجموع انه الظاهر لانها معلقة بالسماع في الخبر وكافي  
نظيره من تسميت العاطس اه (قوله ولم يقل مثل ما تسمعون) وقديقال المتبادر من الحديث انه هو المراد  
وان لم يقله تحرر اذن تكرار اللفظ (قوله وان لم يسمعه) ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن الترجيع ان ياتي به  
السماع تبع الاجابته فيما عداه سم (قوله كل الاذان) اي او ثلثة مثلا (قوله كفي في اصل سنة الاجابة) وفاقا  
للهناية والمغنى ونقله سم عن العباب عبارة قال في العباب تبعاً للمجموع والظاهر تداركه ان قرب الفضل  
اي فيما اذا ترك المتابعة الى الفراغ اه وكذا نقله السكراة عن الامداد وغيره (قوله وبهذا الذي قرره  
الخ) اي بقوله ويؤخذ من ترتيبه الخ (قوله لمقالة الاسنوي) اي من اجزاء المقارنة (قوله ويقطع) الى المان في  
النهاية والمغنى الى قوله وان علم وتعمد (قوله نحو القراءة الخ) كالاشتغال بالعلم وفي النهاية والمغنى وإذا كان  
السماع أو المستمع في طواف أجا به فيه كما قاله الماوردي اه (قوله فانه الخ) أي كل واحد من الثلاثة عبارة  
النهاية والمغنى فان قال في التشويب صدقت وبررت او قال حتى على الصلاة والصلاة خير من النوم بطلت  
صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تبطل به كافي المجموع ولو كان المصلي يقرأ في  
الفتاح فاجابه قطع موالاتها ووجب عليه ان يشتانقها اه قال غش قوله مر او قال حتى على الصلاة  
خرج به ما لو قال في اجابة الحيلتين لا حول ولا قوة الا بالله فلا يضرب اه (قوله وللمجامع الخ) اي ولمن يحمل نجاسة  
ومن يسمع الخطيب شرح بافضل (قوله ان قرب الفصل) اي فان طال الفصل عرفا لم يستحب لها الاجابة  
نهاية ومغنى (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة اجابتهما سم وتقدم  
عن النهاية والمغنى اعتمادا سنن اجابتهما ولعلم حملوا الخبر الاول على استحباب دوام الطهر بقدر الامكان وحملوا  
الجنابة في الخبر الثاني على حالة الوطء (قوله الا الجنابة) تقدم عن فتاوى السيوطي انه لا يكره الذكر للمحدث  
بل ولا للجنب سم (قوله ويجيب مؤذنين مرتين الخ) وماعمت به البلوى ما اذا اذن المؤذنون واحتلطلت

وهو يستدعي التأخر) قديقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقد يفرق (قوله لانها ثم خارجية وهنالك) اي  
تحرر هذه التفرقة (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة اجابتهما (قوله الا  
الجنابة) في فتاوى السيوطي ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه (قوله ويجيب مؤذنين) في شرح مر  
وماعمت به البلوى ما اذا اذن المؤذنون واحتلطلت اصواتهم على السماع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال  
بعضهم لا يستحب اجابة هؤلاء الذي اتفق به الشيخ عز الدين انه يستحب اجابتهما اه ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن

فلتمنع هنا الاعتداد وإن لم تمنعه ثم لانها ثم خارجية وهنالك ذاتية كما اشار اليه تعليله للاولوية وحاصله ان ما هنا جواب وذاته تقتضي التأخر فمخالفته ذاتية وما هناك امر بمتابعة لتعظيم الامام ومخالفته مضادة لذلك فهي خارجية وذلك لخبر الطبراني بسند رجاله ثقات الا واحدا فمختلف فيه وآخر قال الحافظ الهيثمي لا اعرفه ان المرأة اذا اجابت الاذان او الاقامة كان لها بكل حرف ألف الف درجة وللرجل ضعف ذلك وللخير المتفق عليه اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقل مثل ما تسمعون أنه يجيب في الترجيع وإن لم يسمعه ويؤخذ من ترتيبه القول على النداء الصادق بالكل والبعض ان قولهم عقب كل كلمة للافضل فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان ثم اجاب قبل فاصل طويل عرفا كفي في اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر وبهذا الذي قرره في الخبر يعلم وهم من استدل به لمقالة الاسنوي ويقطع للاجابه نحو القراءة والدعاء والذكر وتكره لمن في صلاة

الا الحيلة أو التشويب أو صدقت فانه يبطاها ان علم وتعمد والمجامع وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كصل ان قرب الفصل اصواتهم واختار السبكي ان الجنب والحائض لا يجيبان لخبر كرهت ان اذ كره الله الا على طهر واخبر كان يذ كره الله على كل احياهه الا الجنابة وهما صحيحان ووافقه ولده التاج في الجنب لا مكان طهره حاله لا الحائض لتعذر طهره مع طول امد جديتها ويجيب مؤذنين مرتين سمعهم ولو بعد صلاته

وأولهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب إجابة هؤلاء الذي أفق به الشيخ عز الدين أنه تستحب إجابته نهاية وافر سم والرشيدى قال البصرى وينبغي أن يكون محله إذا سمع ولو بعضه من واحد منهم أقول ويمكن أنه جرى على ما مر عن شروح الارشاد والعباب وبافضل للشارح وقال ع ش قوله مر ما إذا أذن المؤذنون أى فى محل واحد أو محال وسمع الجميع وقوله مر والذي أفق به الشيخ عز الدين الخ معتمد وقوله مر أنه يستحب إجابته أى إجابة واحد منهم ويتحقق ذلك بان يتأخر بكل كلمة حتى يغلب على ظنه أنهم اتوا بما يحث تقع إجابته متأخرة أو مقارنة اه ع ش (قوله والاوّل) أى جوابه ع ش (قوله اكد) أى فكره تركه نهاية ومعنى (قوله فأنهما سواء) أى لتقدم الاول فيهما وقوع الثاني في الوقت في الصحيح ومشروعيته في عصره عليه السلام في الجمعة نهاية ومعنى (قوله ولو سمع البعض) سواء كان من الاول او الآخر ع ش الاول بعض الاذان سواء اتحدوا وتعدّدوا سواء على التعدد كان من الاول والآخر او من كل منهما (قوله اجاب فيما لا يسمعه) أى سن له ان يجيب في الجميع معنى ونهاية عبارة سم عن العباب اجاب فيه وفيما لا يسمعه تبعاه (قوله عقب كل) عبارة للنهاية والمعنى بدل كل منها اه (قوله عن المعصية) لا يبعد ان يقال هنا ايضا ومنها الاخلال بما دعوتى اليه نظير ما يأتى بصرى قول المان (إلا بالله) أى بعون الله فقد ثبت عن ابن مسعود انه قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله فقال صلى الله عليه وسلم تدرى ما تفسرها قلت لا قال لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله ثم ضرب يده على منكبيه وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام معنى (قوله جملة الخ) عبارة للمعنى ويقول ذلك فى الاذان اربعاً وفى الإقامة مرتين قاله فى المجموع وقيل يحول مرتين فى الاذان واختاره ابن الرفعة وكلام المصنف ميل اليه ولو عبر بجمعها إلا ان يؤلف كلمة من كلمتين كقوله جعيل فأنها مركبة من كلمتين من حى على الصلاة ومن حى على الفلاح ومن الماركب من كلمتين قو لم يحول إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله هكذا قاله الجوهرى وقال الأزهري وغيره حلق بتقديم اللام على القاف فهى مركبة من حول وقاف قوة اه (قوله وبررت) زاد فى الايعاب والحق نطقت ع ش (قوله بكسر الراء الخ) أى صرت ذا بر أى خير كثير نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله ولا شتة للمعنى لا قوله وجعلنى من صالحى أهلها (قوله رداخ) عبارة النهاية والمعنى ادعى الديميرى انه غير معروف وزاد الاول ويجاب عنه بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وبحث الاسوى الخ) اعتمده النهاية والمعنى وجزم به الشارح فى شرح بافضل (قوله فى الليلة الخ) ليس بقيد كما فى شرح العباب بل النهار كذلك كردى (قوله او نحو المظلمة) كذات الريح نهاية ومعنى (قوله عقب الحيعلتين) أى أو بعد فراغ الاذان وهو الاولى نهاية ومعنى وشرح بافضل (قوله الاصلو الخ) ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله سم على حجاج ع ش ونقل الكردى مثله عن الزيادى (قوله وقوله) أى المؤذن فى نحو الليلة الممطرة (ذلك) أى الاصلو فى رحالكم (قوله سنة) أى لخبر الصحيحين ان ابن عباس رضى

الترجيع أن يأتى به السامع تبعاً لاجابته فيما عداه ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم فليراجع (قوله) وقوله ذلك سنة) أى لخبر الصحيحين ان ابن عباس رضى الله عنهما قال يؤذنه فى يوم مطير وهو يوم الجمعة إذا قلت أشهد ان محمداً رسول الله فلا تقل حى على الصلاة بل قل صلوا فى بيوتكم مكان الناس استنكروا ذلك فقال تعجبون من ذاق فعله من هو خير منى يعنى الذى صلى الله عليه وسلم الخ قال الشارح فى شرح العباب ومعنى لا تقل حى على الصلاة أى مقتصر اعليه لأنه يقول عوضه فلا يتأذى ما ذكره أنه يقول بعده الصريح انه إذا أتى به عوضا عن الحيعلتين أو أحداهما لا يصح وما لجمع إلى الاخذ بظاهر الحديث أنه يأتى به عوضاً عنهما لأنهما دعاء إلى الصلاة فكيف يحسن أن يدعوه ثم يقول الاصلو فى رحالكم ويرد بانهما هنا ليسا للدعاء إلى محل الاذان بل للدعاء إلى الصلاة فى محل السامعين إلى أن قال ويؤيد ذلك حديث الصحيحين كان يأمر المنادى فينادى بالصلاة ثم ينادى الاصلو فى رحالكم والحاصل ان الحيعلتين

(و) يسن ( لكل ) من المؤذن ( ٤٨٢ ) والمقيم وسامعهما ( أن يضلي ) ويسلم ( على النبي ﷺ بعد فراغه ) من الأذان أو الإقامة

ثبت اشتراطهما بالنص والدليل على اسقاطهما في هذا الفرد الخاص محتمل فلم يقع على دفع الثابت من غير احتمال وبه يدفع ما في الخادم تبعا للمحب الطبري اهـ ولك ان تقول حديث الصحيحين عن ابن عباس السابق ظاهر في سقوطهما في هذا الفرد الخاص وهذا كاف في تخصيص نص اشتراطهما لان تناوله لهذا الفرد ظاهر فقط واما حديث الصحيحين الثاني فلا ينافي ذلك لانه على تسليم ظهوره في المطلوب فهو في بعض المرات وغاية ما يدل عليه جواز الجمع لاتعيينه في اداء هذه السنة فليتأمل (قوله بدل من المنكر) أي أو نعت له مقطوع فان النعت المقطوع تجوز مخالفته بالمنعوت تعريفا أو تنكيرا ولذا اعربوا الذي جمع مالا نعتا مقطوعا لكل همزة لمزة (قوله او نعت بالمعرف) هلا قال او بدل

للأمر بالصلاة عقب  
الأذان في خبر مسلم وقبس  
بذلك غيره (ثم) يسن له أن  
يقول عقبهما (اللهم رب هذه  
الدعوة التامة) هي الأذان  
سمى بذلك لكمال وسلامته من  
نظر ق نقص اليه ولا شمله  
على جميع شرائع الإسلام  
وقواعده مقاصدها بالنص  
وغيرها بالاشارة (والصلاة  
القائمة أى التى ستقوم  
(آت محمدا الوسيلة) هى  
أعلى درجة فى الجنة  
لا تكون إلا له صلوات الله  
وسلامه وحكمة طلبها له مع تحقق  
وقوعها بالوعد الصادق  
إظهار الافتقار والتواضع  
مع عود عائدة جلية للسائل  
إشار إليها بقوله صلوات الله  
وسلامه ثم  
سألوا الله إلى الوسيلة فمن سأل  
الله إلى الوسيلة حلت له  
شفاعتى أى وجبت كفى  
رواية يوم القيامة أى بالوعد  
الصادق وأما فى الحقيقة فلا  
يجب لأحد على الله شيء  
تعالى الله عن ذلك علوا  
كبيرا (والفضيلة) عطف  
تفسير أو أعم وحذف من  
أصله وغيره والدرجة  
الرفيعة وختمه بيا رحم  
الراحمين بأنه لا أصل لها  
(وابعثه مقاما محمودا) وفى  
رواية صحيحة أيضا المقام  
المحمود (الذى) بدل من  
المنكر أو عطف بيان  
أنعت بالمعرف وبحوز

القطع للرفع أو النصب (وعدته) بقولك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا

القطع الرفع أو النصب (وعدته) بقولك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا

وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يخمد فيه الاولون والآخرون ( ٤٨٣ ) لأنه المتصدى له بسجوده اربع سجودات

أى كسجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش حتى أجيب لما فرغوا اليه بعد فزعهم لآدم ثم لاولى العزم نوح قابراهم فوسى فعيسى واعتذار كل صلى الله عليهم وسلم واختلفوا فيه في الآية والأشهر كما هنا وقول مجاهد هو أن يجلسه معه على العرش أطال الواحدى في رده لغة إذ البعث لا يطلق حقيقة على القعود بل هو ضده سيما وقد كذبهما على أنه يوم ما تعالى الله عنه علوا كبيرا وإنما سن هذا الدعاء لخبر البخارى من قال ذلك حين يسمع النداء حملت له شفاعتى يوم القيامة ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة لأنه لا يرد كما في حديث حسن ويكره للدون وغيره الخروج من محل الجماعة بعده وقبل الصلاة إلا لعذر ويسن تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أى للخلاف القوى في ضيق وقتها ومن ثم أطبق العلماء على كراهة تأخيرها عن أوله كما مر

(فصل في بيان استقبال السكبة أو بدلهما وما يتبع ذلك (استقبال عين القبلة)

المنعوت تعريفا وتنكيراً ولذا أعربوا الذى جمع ما لا نعتا مقطوعا لكل هزة ملزمة له أقول هذا دخل في قول الشارح الاقوى يجوز الخ فانه راجع المنكر ايضا كما هو صريح صنيع النهاية ثم رايه قال السيد البصرى مانصه قوله او نعت للمعرف قد يوم أقصاره في المعرف على ما ذكره عدم تاقى البدلية فيه وليس كذلك كما هو واضح وقوله ويجوز الخ تمتات على كلا الوجهين كما هو ظاهر اه (قوله وهو) أى المقام المحمود (هنا) أى فى دعاء الاذان (قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة سم (قوله لما فرغوا) أى اهل المحشر وهو ظرف لقوله المتصدى (قوله واختلفوا فيه الخ) أى فى المقام المحمود (قوله والأشهر) مبتدأ خبره قوله كما هنا (قوله وقد كد) أى إرادة الضد (قوله ويسن) أى قوله أى للخلاف فى النهاية والمغنى (قوله ويسن الدعاء الخ) وأن يقول المؤذن ومن سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك واصوات دعائك اغفرلى وبعد اذان الصبح اللهم هذا إقبال نهارك وإدبار ليلك واصوات دعائك اغفرلى واكد الدعاء كفى العباب سؤال العافية فى الدنيا والآخرة نهاية ومعنى قال عرش قوله مر بعد اذان المغرب أى وبعد إجابة المؤذن والصلاة على النبي ﷺ وكل من هذه سنة مستقلة فلا يتوقف طلب شيء منها على فعل غيره وقوله مر اغفرلى عبارة شرح البهجة فاغفرلى وقوله مر سؤال العافية أى كان يقول اللهم إنى أسالك العافية فى الدنيا والآخرة عرش عبارة السكردى فيقول اللهم إنى أسالك العافية فى دنى ودنياه وأهلى ومالى وولدى اه (قوله بين الاذان والاقامة) أى وإن طال ما بينهما ويحصل اصل السنة بمجرد الدعاء والاولى شغل الزمن بتمامه بالدعاء إلا وقت فعل الراتبة على أن الدعاء فى نحو سجودها يصدق عليه أنه دعاء بين الاذان والاقامة ومفهوم كلام الشارح مر أنه لا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التحريم ويوجه بان المطلوب من المصلى المبادرة إلى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة عرش (قوله ويكره للدون الخ) ويندب له أن يتحول من مكان الاذان للاقامة ولا يقيم وهو يمشى نهاية ومعنى (قوله ويسن تأخيرها) أى الاقامة عبارة النهاية والمغنى والأسنى ويسن أن يفصل المؤذن والامام بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس فى محل الصلاة وبقدر فعل السنة التى قبلها ويفصل فى المغرب بينهما بنحو سكتة لطيفة كقعود يسير اضيق وقتها واجتماع الناس اليها إعادة قبل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة للمغرب قبلها يفصل بقدر ادائها ايضا اه وسئلت عما يفعله بعض الائمة من تعجيل الصلاة عقب دخول وقتها ولا ينتظر لمن يريد الجماعة من اهل محلته ويستدل على ذلك باطلاق قول الاحياء أن المطلوب من الامام مراعاة اول الوقت ولا ينبغى له أن يؤخر الصلاة لا انتظار كثرة الجمع الخ الجواب انه يسن للامام بعد تيقن دخول الوقت والاذان عقبه أن ينتظر فى غير صلاة المغرب قدر ما يسع عادة لفعل اهل محلة المسجد مثلاً لاسباب الصلاة كالطهارة والسترور ابتهاجهم ولا اجتماعهم فيه ويختلف مقداره باختلاف سعة المحلة ثم بعد مضى ذلك المقدار يصلى بمن حضر وإن قل ولا ينتظر ولو نحو شريف عالم فان انتظر كره وأما صلاة المغرب فيصلحها بعد تيقن دخول وقتها ومضى ما يسع اذانها ورايتها بمن حضر من غير انتظار وهذا خلاصة ما فى التحفة والنهاية والأسنى والمغنى وعليه يحمل إطلاق الغزالي فى الاحياء ويظهر أن المقدار الذى يسع عادة ما تقدم فى غير المغرب لا ينقص ذلك عن ربع ساعة فلسكية فيندب للامام أن ينتظر فى غير صلاة المغرب ربع الساعة مطلقاً ثم إن اقتضت سعة المحلة مثلاً زيادة عليه فيزيد على ذلك قدر ما تقتضيه سعة بحيث يقع جميع الصلاة فى وقت الفضيلة والله اعلم

(فصل فى استقبال القبلة) (قوله أو بدلهما) وهو صوب المقصد فى نفل السفر (قوله وما يتبع ذلك) أى كوجوب إتمام الاركان كلها او بعضها فى نفل السفر عرش (قوله استقبال عين القبلة) أى لاجتماعها (قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة (قوله إلا فى المغرب) ينبغى أن يستثنى منه ومن كراهة التأخير الآتية التأخير بقدر سنها المتقدمة لظهور أن الافضل فعلها قبلها ثم رايته فى الروض ما نصه ويفصل بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس وأداء السنة وفى المغرب بسكتة لطيفة اه وفى شرحه مانصه وعلى ما صححه النووي من أن للمغرب سنة قبلها يفصل بقدر ادائها ايضا اه (فصل

على المعتمد في مذهبهنا يقينا في القرب وظننا في البعد شيخنا (قوله أي السكبة) الى قوله وفي الخادم في النهاية (قوله لان ثبوتها منها) اي ثبوت كونها جزءا من السكبة (قوله وفي الخادم الخ) عبارة شيخنا والمراد بعينها جرهما وهما وهما الخادم الذي لم يكن المصلي فيها ولا فلا يكفي هو او هابل لا بد من جرهما حقيقة حتى لو استقبل شاخصا منها انشئ ذراع فاكثرت قريبا جازاه (قوله وهو انه) بالجر عطف على البيت (قوله السابعة) راجع الى السماء ايضا شورى (قوله والمعتبر مسامتها عرفا الخ) لا يخفى ان هذا ظاهر فيما قاله امام الحرمين من انه لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو خرج بعض الصف القريب عن السميت فانه لا تصح صلاة من خرج عنه مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد فعين ان المتبع فيه اي في البعد حكم الاطلاق والتسمية لاحقيقة المساماة فتى اطلق عليه اسم الاستقبال عند البعد صحت صلاته وان كان لو قرب خرج عن السميت إذ يعد في العرف محاذيا انتهى وحيث قد لهذا لا يلتزم مع قوله الا ان صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه او على ان الخطى غير معين اي إذا الكمل مستقبليون عرفا فنامله وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليتدبر سم علي خج اه عش وياتي عن الرشيدى ما يوافقه وقوله فهذا لا يلتزم مع قوله الخ أقول وكذا لا يلتزم مع قوله الا انى لكن يقينا الخ لان عدم توجه بعض الصف الطويل بلا انحراف فيه الى عين السكبة امر محقق وكذا عدم المساماة الحقيقية للامام او ما مومه فيما يأتى في كلام القليل امر مقطوع به كانه عليه الرشيدى ثم قال فالجواب انما نعتي اعتبرنا المساماة الحقيقية فالزام الفارق وهو صاحب القليل الا ان لا يحيد عنه فالتعيين الا كتفاء بالمساماة العرفية التي قالها امام الحرمين وسيعول الشارح مر عليها فيما يأتى في شرح قول المصنف ومن صلى في السكبة واستقبل جدارها الخ اه (قوله وكونها) اي المساماة (قوله وبمعظم البدن في الركوع والسجود) يوم انه لو خرج دون المعظم عن القبلة في الركوع والسجود او خرج الصدر فيهما عنها لا يضر وليس بمردو لو اول الصدر الذي عبر وابه بقوله اي بجهة الصدر التي هي امام البدن الصادق لاحوال المصلي جميعها قياما وقعودا وركوعا وسجودا واستلقا واضطجعا للكان اولى طابق على التحفة (قوله لا فيما يأتى) حاصل ما يأتى وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنبه وبالوجه في حق المصلي مستلقيا مع منازعته في وجوب الوجه في الاول سم عبارة شيخنا واستقبالها بالصدر حقيقة في الواقف والجالس وحكما في الراكع والساجد ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعا وبالوجه والاخصص ان كان مستلقيا اه (قوله ولا بنحو أريد) اي كقدمه اخذا باطلاقهم وهو الظاهر وان استبعده سم على حجج عش (قوله بما يأتى) اي انما بقوله بخلاف غيره كطرف اليد الخ (قوله على ذلك) اي الاستقبال (قوله كما يأتى) اي في شرح ومن امكنه علم القبلة (قوله لقوله الخ) تعليل لما في المتن (قوله قول الخ) أي والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها نهاية ومعنى (قوله وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها كالصدر فهو مجاز مبنى على مجاز يجزى (قوله بدليل الخ) وايضا قد فسروا الشطر بالجهة والجهة تطلق على العين حقيقة وعلى غيرها مجازا بل ادعى بعضهم انها لا تطلق الا على العين سم وزيدى اه يجزى (قوله انه صلى الله عليه

أى السكبة وليس منها الحجر والشاذروان لان ثبوتها منها ظنى وهو لا يكتب في القبلة وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل أمر اصطلاحى أى وهو سمت البيت وهوؤه الى السماء والارض السابعة والمعتبر مسامتها عرفا لاحقيقة وكونها بالصدر في القيام والقعود وبمعظم البدن في الركوع والسجود ولا عبرة بالوجه إلا فيما يأتى في مبحث القيام في الصلاة ولا بنحو اليد كما يعلم بما يأتى (شرط الصلاة القادر) على ذلك لكن يقينا بمعانية أو مس أو بار تسام أمارة في ذهنه تفيد ما يفيد أحد هذين في حق من لا حائل بينه وبينها أو ظنا فيمن بينه وبينها حائل محترم أو يجز عن إزالته كما يأتى لقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام أى عين السكبة بدليل أنه صلى الله عليه

(قوله السابعة) هل يرجع ايضا للسماء (قوله والمعتبر مسامتها عرفا حقيقة) أقول لا يخفى أن هذا ظاهر فيما قاله امام الحرمين حيث قال لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم ولو قربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قربوا فانه لا تصح صلاة من خرج عن السميت مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد فتعين ان المتبع فيه حكم الاطلاق والتسمية لاحقيقة المساماة اه وحيث قد لهذا لا يلتزم مع قوله الا انى أن صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه أو على أن الخطى غير معين فنامله وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليتدبر (قوله لا فيما يأتى) حاصل ما يأتى وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنبه وبالوجه في حق المصلي مستلقيا مع منازعته في وجوب الوجه الاول (قوله ولا بنحو اليد) قد بدخل القدمان وعليه ففضية ذلك انه لو اقر قدميه خارج محاذاتها مع استقبالها بالصدر وبقيته بدنه اجزا وهو مستبعد



وسلم ركع ركعتين في وجه الكعبة وقال هذه القبلة فالحصر فيها دافع لمحل الآية ( ٤٨٥ ) على الجهة وخبر ما بين المشرق والمغرب

قبلة محمول على أهل المدينة  
ومن سامتهم وقول شرح  
من أصحابنا من اجتهد  
فاخطأ إلى الحرم جاز  
لحديث البيت قبلة لأهل  
المسجد والمسجد لأهل  
الحرم والحرم لأهل مشارق  
الأرض ومغاربها مردود  
بان ما ذكره حكما وحديثا  
لا يعرف وصحة صلاة الصف  
المستطيل من المشرق إلى  
المغرب محمول على انحراف  
فيه أو على أن الخطي فيه  
غير معين لأن صغير الحرم  
كلما زاد بعده اتسعت  
مسامته كالنار الموقدة من  
بعد وغرض الرامة فاندفع  
ما قيل يلزم أن من صلى  
بامام بينه وبينه قد رسمت  
الكعبة أن لا تصح صلاته  
والمراد بالصدر جميع عرض  
البدن كما بينته في شرح  
الارشاد فلو استقبل طرفها  
نخرج شيء من العرض  
بخلاف غيره كطرف اليد  
خلافا للقونوي عن محاذاته  
لم تصح بخلاف استقبال  
الركن لأنه مستقبل بجميع  
العرض لمجموع الجهتين  
ومن ثم لو كان اماما متنع  
التقدم عليه في كل منهما  
أما العاجز عن الاستقبال  
لنحو مرض أو ربط قال  
شارح أو خوف من نزوله  
عن دابته على نحو نفسه

وسلم ركع ركعتين الخ) أي مع خبر صلوا كما رآيتموني أصلي نهاية ومعنى (قوله) وصحة صلاة الصف الخ) مر  
ما فيه (قوله) محمول على انحراف الخ) اعتمده الزبائدي وشيخنا (قوله) أو على أن الخطي فيه غير معين) هذا لا يصح  
فما إذا امتد صف من جبل حرام إلى جبل ثور وكان الامام طرف هذا الصف فانه يقطع بان الامام ومن بالطرف  
الآخر خارجا عن محاذة الكعبة لا يقال المراد الخطي عن المحاذة إسماعيل حقيقة لا نأقول لا يخطئ بهذا  
المعنى في هذا الفرض أي أن الصف من المشرق إلى المغرب سم وبأن عن الرشيدى ما وافقه (قوله) لأن صغير  
الحرم الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المسامحة عند زيادة البعد وجب عموم المحاذة مع الانحراف  
ويوجب عدم تعين الخطي لأن اتساع المسامحة يقتضي انفار في غيره فلا يتعين هذا مع أن الوجه أن هذا  
التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن الاعتبار حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامحة فتامه سم  
وفي الرشيدى ما حاصله إن أراد المسامحة الحقيقية وهو الموافق لدعاه من عدم تعين الخطي فقوله فاندفع الخ  
يمنوع لأن عدم مسامحة الامام أو المأموم فيما يأتي امر مقطوع به فلم تصح القدوة وإن أراد المسامحة  
العرفية فلا تقرب لأن المسامحة بهذا المعنى متحققة بالنسبة للكل اه (قوله) فاندفع الخ) أقول في  
اندفاعه نظر ظاهر لانه إذا كان بين الامام والمأموم قدر سمت الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع  
جميع الكعبة فاكثروا علم أن الكعبة في تلك المسافة علم أن كلا منهما خارج عنها بل قد يخرج طرفا  
الصف الخارج عن مكة عن طرفيها فيعلم قطعاً خروج كل من الطرفين عن الكعبة لانها بعض مكة التي  
خرج الطرفان عنها فإذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما من محاذاتها وهذا يندفع أيضا قوله  
أو على أن الخطي غير معين فتامه ويجب عن هذا أن مراده أنه لا بد في الصف الطويل من أحد الأمرين  
أما الانحراف وأما كونه بحيث لا يتعين الخطي فمتى كان بحيث يتعين فلا بد من الانحراف والالم يصح  
فلتأمل نعم هذا الجواب يقتضي أن الاعتبار المسامحة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفاً لا حقيقة سم  
(قوله) أن من صلى بامام الخ) عبارة النهاية أن من صلى مأموماً في صف مستطيل وبينه وبين الامام أكثر  
من سمت الكعبة لا تصح صلاته لخروجه أو خروج امامه عن سمتها اه (قوله) عن محاذاته أي البيت  
الشريف (قوله) لو كان أي مستقبل الركن (قوله) في كل منهما الأولى في واحدة منهما (قوله) أما  
العاجز إلى التنبيه في النهاية لا قوله قال شارح (قوله) لنحو مرض) أي بان لم يقدر على التوجه بنفسه  
ولم يجد من يوجهه في محل يجب طلب المأمونة لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لا نأقول يمكنه تحصيله بما  
دونه ع ش (قوله) أو ماله قضيته أن الخوف على الاختصاص لا اثر له وإن كثر ع ش (قوله) فيصل على  
حسب حاله الخ) ظاهره ولو كان الوقت واسعا وقياس ما تقدم في فاقد الطورين ونحوه أنه ان رجا وال العذر  
لا يصلي إلا إذا ضاق الوقت وإن لم يرجز وال صلى في أوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت  
وإن استمر العذر حتى فات الوقت كانت قائمة بعذر فيندب قضاءها فوراً ويجوز التأخير بشرط أن يفعلها  
قبل موته كسائر الفوائت ع ش أقول ويفيد التقييد بضيق الوقت ما يأتي عن النهاية عند قول المتن إلا في  
شدة الخوف (قوله) ولا بعيد الخ) أي وجوباً قال في الكفاية وجوب الاعادة دليل على الاشتراط أي

فليراجع (قوله) لحديث البيت قبلة قضية استدلاله بالحديث صحة عدم استقبال الحرم خلاف تقييده  
بالخطا (قوله) أو على أن الخطي فيه غير معين) هذا لا يصح فما إذا امتد صف من حرام إلى ثور وكان الامام طرف  
هذا الصف فانه يقطع بان الامام ومن بالطرف الآخر خارجا عن محاذة الكعبة لا يقال المراد الخطي عن  
المحاذة إسماعيل حقيقة لا نأقول لا يخطئ بهذا المعنى في هذا الفرض أي أن الصف من المشرق والمغرب (قوله)  
لأن صغير الحرم الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المسامحة عند زيادة البعد وجب عموم المحاذة مع  
الانحراف وتوجب عدم تعين الخطي لأن اتساع المسامحة تقتضي انفار في غيره فلا يتعين هذا مع أن الوجه  
أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن الاعتبار حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامحة  
فتامه (قوله) فاندفع الخ) أقول في اندفاعه على التقدير الثاني نظر ظاهر لانه إذا كان بين الامام والمأموم قدر

أو ماله أو انقطاعاً عن رفقته ان استوحش به فيصل على حسب حاله أو بعيد مع صحة صلاته لذرة عذرة

فلا يحتاج إلى التقييد بالقادر فانها شرط للعاجز أيضا بدليل القضاء ولذلك لم يذكره في التنبيه والحاوي واستدرك على ذلك أي الكفاية السبكي فقال لو كان شرطاً لما صحت الصلاة بدونه وجوب القضاء لا دليل فيه اه وفي هذا نظر لان الشرط إذا فقد تصح الصلاة بدونه وتعاد كقواعد الطهورين ثم رابت الاذرعى تعرض لذلك معنى وارتضى النهاية بما قاله السبكي ثم استدلل عليه بما لا ينتج (قوله) ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه آكد) عبارة النهاية ولو أمكنه أن يصل إلى القبلة قاعداً أو إلى غيرهما قائماً وجب الاول لان فرض القبلة أكد من فرض القيام الخ وكذا في المغنى إلا أنه قال راكباً بدل قاعداً (قوله لعذر) أي كالسفر (قوله بخلاف القيام) أي فإنه يسقط في النقل مع القدرة من غير عذر نهاية قول المتن (إلا في شدة الخوف) ومن الخوف المجوز لترك الاستقبال ان يكون شخص في أرض مغصوبة ويخاف فوت الوقت فله ان يحرم ويتوجه للخروج ويصلي بالأيام نهاية قال السيد البصري قوله مر فله الخ مؤذن بعدم وجوب ذلك عليه وهو محل تأمل اه قال ع ش قوله مر فله الخ قضيته ان هذا الفعل لا يتعين عليه وحيث أنه يخرج ويؤخر الصلاة إلى ما بعد الوقت أو يصلها ما كثر في المغصوب أو كيف الحال ويحتمل ان يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه وقوله ويصلي بالأيام أي ويعيد لندرة ذلك كما نقله سم على حج عن مر اه ع ش (قوله) وما ألحق به مما يأتي) أي من خوف النار والسيول والسبع ونحوها ولا يخفى أن ما ذكر من افراد الخوف حقيقة وإتمامي ملحقه بالقتال ولذا قال المغنى والنهاية أي فيما يباح من قتال أو غيره اه (قوله) ولو امن راكباً الخ) وفي الروض في باب الخوف ولو صلى على الأرض لحدث الخوف الملجئ مركب وبني وإن ركب احتياطاً عاداه ولم يتعرض لاستدباره في ركوبه أولاً سم أي للفرق بكون الركوب هناك في الخوف والنزول هنا بعد زواله (قوله أن لا يستدبر الخ) أي في نزوله فإن استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق نهاية قال ع ش قضيته ان مجرد الانحراف لا يضر وقال سم ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل اه وهو صادق بالانحراف فيضراه وقد يمنع الصدق بتعسر الاحتراف عن الانحراف حين النزول (قوله) ما ذكره ذلك الشارح) أي من عدد الخائف من نزوله على ما ذكر من العاجز (قوله يلزم عليه الخ) أي لان القادر لم يتناول الخائف على هذا التقرير سم (قوله بل الوجه الخ) أي والمراد بالقادر القادر حساً فقط ع ش (قوله وان كلا الخ) من عطف السبب (قوله على الاول) أي الخائف من نزوله (دون الثاني) أي من في شدة الخوف وما في السكردى من تفسير الاول بالعاجز والثاني بالخائف من سبق القلم (قوله لما علم الخ) لعله اراد به كون الاول من الاغذار النادرة دون الثاني (قوله وإلا في نقل السفر) خرج بذلك النقل في الحضر فلا يجوز وإن احتيج فيه للتردد كافي السفر لعدم ورود مغنى ونهاية (قوله المباح)

ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه آكد إذ لا يسقط في النقل إلا لعذر بخلاف القيام (إلا في) صلاة (شدة الخوف) وما ألحق به مما يأتي في باب فليس التوجه شرطاً فيها نقلًا كانت أو فرضاً للضرورة ولو أمن راكباً نزل واشترط ببنائه بعد نزوله أن لا يستدبر القبلة (تنبيه) ما ذكره ذلك الشارح مشكل بأنه يلزم عليه أن استثناء شدة الخوف منقطع وفيه نظر بل الوجه أنه متصل وإن كلاماً من الخائف من نزوله ومن شدة الخوف قادر حساً لكنه ليس بآمن فأبيح له ترك الاستقبال وجوب الاعادة على الاول دون الثاني إنما هو لما علم من كلامهم في التيميم من الفرق بينهما و (إلا في) (نقل السفر) المباح

مسافة الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فكثر وعلم أنها في تلك المسافة علم ان كلا منهما خارج عنها بل قد يخرج طرفاً الصنف الخارج عن مكة عن طرفيها فاعلم قطعاً خروج اخر كل من الطرفين عن الكعبة لأنها بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فاذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما عن محاذاتها وبهذا يدفع أيضاً قوله أو على ان الخطي غير معين فتأمله ويحاج عن هذا بان مراده انه لا بد في الصنف الطويل من أحد أسين أما الانحراف وأما كونه بحيث لا يتعين الخطي فمقتضى كان بحيث يتعين لا بد من الانحراف والام يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضى ان المعتبر المسافة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفاً لا حقيقة (قوله ولو تعارض الخ) قال الناشري ولو أمكنه أن يصل إلى القبلة قاعداً أو إلى غير القبلة قائماً وجب ان يصل إلى القبلة مع القعود لان فرض القيام لان فرض القيام يسقط في النافلة مع القدرة من غير عذر بخلاف فرض الاستقبال (قوله ولو امن راكباً الخ) وفي الروض في باب الخوف ولو صلى على الأرض لحدث الخوف الملجئ مركب وبني وإن ركب احتياطاً عاداه لم يتعرض لاستدباره في ركوبه أولاً (قوله أن لا يستدبر) ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل (قوله يلزم عليه الخ) أي لان القادر لم يتناول الخائف على هذا التقدير (قوله وإلا في نقل السفر) (فرع) لمقصده طريقان أحدهما لا يتأتى فيه الاستقبال مطلقاً

المراد به ما قابل الحرام فيشمل الواجب والمندوب والمكروه وحفي والمأدب النفل غير المعادة وصلاة الصبي  
 اه بجرى (قوله الذي تقصر الخ) (فرع) لمقصده طريقان أحدهما لا يتأتى فيه الاستقبال مطلقا والاخر  
 يتأتى فيه فهل له التنفل في الاول مع ترك الاستقبال مطلقا او على التفصيل في نظيره من القصر احتمالا لان قال  
 مر اى في النهاية والاول اصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكثرة انتهى سم قول المتن  
 (فلمسافر التنفل الخ) وسجدة الشكر والتلاوة للمفعول خارج الصلاة حكمها حكم النافلة على الصحيح لوجود  
 المعنى وقد ذكره المصنف في بابه وخرج بالنفل الفرض ولو مندورة وجنازة نهاية ويأتى في الشارح وعن  
 المعنى ما يفيد (قوله لمقصود معين الخ) (فرع) نذر إتمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه  
 الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم سم واستقر ع ش عدم وجوب ذلك نظر الاصله واعتمده البجيرى  
 (قوله ولونحو عيد الخ) اخذه غاية للخلاف فيه ع ش (قوله الاتباع) الى قول المتن ولا يشترط في النهاية  
 والمعنى الا قوله صالح لما قوله لا في التحريم ان سهل (قوله واعانة الخ) من عطف الحكمة على الدليل  
 (قوله فيه) اى نفل السفر (قوله اليه) اى السفر (قوله كالراكب) بل أولى معنى (قوله لغير حاجة)  
 راجع للجميع سم اى وله الركض للدابة والعدو لحاجة سواء اكان الركض والعدو ولحاجة السفر  
 كخوف تخلفه عن الرفقة ام لغير حاجته كتعلقها بصيد يريد إمساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام  
 ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وإن قال الاذرى ان الوجه بطلانها في الثاني اى فيما لغير حاجة السفر  
 نهاية وجرى المعنى على ما قاله الاذرى (قوله مطلقا) دخل المعفو عنه واليابس سم عبارة النهاية  
 وأما الماشى فتبطل صلاته إن وطى نجاسة عمد او ليايسة وإن لم يجد عنها معدلا كما جزم به ابن المقرئ  
 واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسيا وهي يابسة للجل بها مع مفارقتها حالاً فاشبهت ما وقعت عليه  
 فتحاها حالاً فان كانت معفوا عنها كذرق طيور عمت بها البلوى ولا رطوبة ثم لم يتعمد المشى عليها ولم  
 يجد عنها معدلا لم يضر اه وكذا في المعنى الا قوله ولا رطوبة فقال بخلاف ما لو وطئها ناسيا وهي يابسة او  
 رطبة وهي معفوا عنها كذرق طيور عمت بها البلوى كما جزم به ابن المقرئ اه وبأتى عن الاشئ ما يوافق وهو  
 قضية كلام الشارح الا في انفاوا اشار الرشيدى الى رجحانه (قوله ليايس) اى ولا معفو عنه كما في شرح  
 الروض حيث قال كذرق طيور عمت بها البلوى اه وقضية ذلك أنه لا يضر وطء الرطوبة المعفوا عنها ناسيانا  
 وفي شرح مر خلافه سم (قوله ودابة الخ) عبارة النهاية ولو بالث اوراث دابته او وطئت بنفسها  
 او او طأها نجاسة لم يضر اى حيث لم يكن لجامها بيده لانه لم يلاقها ولودى فم الرابطة في يده لجامها فقضية  
 كلام الشارح المذهب بطلان الصلاة على الاصح يظهر انه يلحق بما ذكر كل نجاسة انصلت بالدابة وعنانها  
 بيده اه زاد المعنى وهذا ظاهر اذا صلى عليها وهي راقفة فان كانت سائرة لم يضر لان الحاجة تدعو الى ذلك  
 اه وفي سم بعد ذكره عن العباب ر شرجه وشرح الارشاد مثل ما تقدم عن النهاية ما نصه فتحصل من ذلك  
 انه حيث كان بعض من اعضائها نجاسة دم او غيره منها او من غيرها بطل مسكه لجامها وظاهره انه لا فرق

الذى تقصر فيه الصلاة لو كان  
 طويلا (فلمسافر) لمقصود  
 معين مع بقية الشروط  
 الاطول السفر (التنفل)  
 ولونحو عيد وكوف صوب  
 مقصده كما يأتى (راكبا)  
 للاتباع رواه البخارى  
 وإعانة للناس على الجمع بين  
 مصلحتى معاشهم ومعادهم  
 إذ وجوب الاستقبال فيه  
 مع كثرة الحاجة اليه تستدعى  
 ترك الورد أو المعاش  
 (وماشيا) كالراكب  
 ويشترط ترك فعل كثير  
 كعدو أو أعداء وتحريك  
 رجل لغير حاجة وترك  
 تعمد وطء نجس مطلقا  
 وإن عم الطريق فإن  
 نسيه ضرر طبع غير معفو  
 عنه ليايس ودابة لجامها  
 بيده

والآخر يتأتى فيه فهل له التنفل في الاول مع ترك الاستقبال مطلقا أو على التفصيل في نظيره من القصر  
 احتمالا لان قال مر والاول اصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكثرة اه وقياسه فيما لو كان  
 احد الطرفين بحيث لا يسمى قطعه سفرا جواز التنفل في الاخر للماشى وغيره مع ترك الاستقبال ونحوه  
 (فرع) نذر إتمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقرار والاستقبال ينبغي نعم  
 (قوله لغير حاجة) قيد في الجميع (قوله رط نجس) خرج ابطاء الدابة لكن اذا تلوثت رجلها بضر إمساك  
 ما ربطها كما في مسألة الساجور وقوله مطلقا دخل المعفو عنه واليابس (قوله وإن عم الطريق) عبارة  
 الروض وشرحه او وطئها عمد او ليايسة فتبطل صلاته وإن لم يجد مصر فإى معدلا عن النجاسة اه (قوله  
 ليايس) اى ولا معفو عنه كما في شرح الروض قال كذرق طيور عمت بها البلوى اه وقضية ذلك انه لا يضر  
 وطء الرطوبة المعفو عنها ناسيانا وفي شرح مر خلافه (قوله ودابة لجامها بيده كذلك الخ) قال في العباب

كذلك كالو تنجس فيها لانه  
بامساكه حامل للمماس او  
مماس مماس النجاسة وهو  
مبطل بخلاف مس المماس  
بلاجل كما يأتي في شروط  
الصلاة ولا يكلف ماش  
التحفظ عن النجس لانه  
يحتل به خشوعه ودوام  
سيره فلو بلغ المحط المنقطع  
به السير أو طرف محل  
الاقامة أو نواها ما كذا  
بمحل

بين حال سيرها ووقوفها فلو اضطرت الى مسك لجامها فالقياس الجواز مع وجوب الاعادة اه (قوله كذلك)  
اي كرا كبا في بطلان الصلاة بتنجسها (قوله حامل لمماس الخ) كان التقدير للمماس النجاسة وهو اللجام  
بان اصابه دم الفم مثلاً او لمماس مماس النجاسة وهو اللجام بان لم يصبه للنجاسة التي في الفم وغيره فان اللجام  
حينئذ مماس للدابة الماسة للنجاسة التي في الفم او غيره فمماس الاول ليس مضافاً للمماس الاخر بل للنجاسة ومماس  
ومماس الثاني مضاف للمماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الان ثم في عبارته بحث لان مجرد حمل مماس  
النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بمماس النجاسة كما يعلم مما يأتي في مسئلة الساجور انه  
لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي ان يقول المماس او مربوط بمماس النجاسة ولعله بنى اطلاق هذا  
التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسئلة الساجور في ظني أنه يخالف فيه أو على تصوير المسئلة باللجام  
فان وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل سم (قوله ولا يكلف الخ) لا موقع له فان  
مفاد كلامه ان نجاسة تبطل صلاة غير المسافر تبطل صلاته ايضاً فقوله (لانه يحتل به الخ) لم يفده هنا شيئاً  
كما نبه عليه الرشدي (قوله ودوام سيره) عطف على قوله ترك فعل الخ (قوله فلو بلغ المحط المنقطع الخ)  
الظاهر ان المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحط متسعاً ووصل  
اليه يترخص إلى وصول خصوص ما يريد النزول فيه عش (قوله أو طرف محل الاقامة) أي المحل الذي  
نوى الاقامة فيه أو الذي هو مقصده عش (قوله أو نواها ما كذا الخ) عبارة النهاية والمخفى أو نوى وهو  
مستقل ما كذا بمحل الاقامة به وان لم يصلح لها زومه النزول الخ بخلاف المار بذلك ولو بقرية له اهل فيها فلا  
يلزمه النزول فالشرط في جواز التنفل راكباً وما شيا ودام سفره وسيره فلو نزل في أثناء صلاته لزمه اتمامها للقبلة  
قبل ركوبه ولو نزل وبني أو ابتدأها للقبلة ثم اراد الركوب والسير فليتمها ويسلم منها ثم يركب فان ركب  
قبل ذلك بطلت صلاته إلا ان يضطر إلى الركوب اه قال عش قوله ولو بقرية له الخ ظاهره وإن كانت  
وطنه وليس مراد المايات في صلاة المسافرين من انه ينقطع سفره بمروره على وطنه وقوله م إلا ان يضطر

ولو دعى فم الدابة وعناها بيده ضر اه قال الشارح في شرحه لحله العنان المتنجس بدمها كما لو صلى ويده  
حبل طاهر متصل طرفه بتنجس ونازع فيه الاذرعى بان سياق كلام الروضة انه لا يضرو وجهه بالحاجة إلى  
امساك العنان بخلاف الحبل إذ لا ضرورة إلى امساكه اه ثم قال في العباب لان او طاهها إلى النجاسة  
مركوبه قال في شرحه فلا تبطل صلاته قطعاً كما في المجموع خلافاً لما في العزبى لانه لم يلاها وبه فارق مامر  
فيما لودمى فيها ولجامها بيده اه فعلم انه لو كان لجامها بيده هنا بطلت كما هناك وفي شرحه للارشاد ما لفظه  
بخلاف ما لودمى فيها ولجامها بيده أي فتبطل صلاته ويعلم ما يأتي في شروط الصلاة انه لو تنجس عضو  
من اعضائها ابطل مسكه لجامها فذكر تنجس الفم هناك مثال اه فتحصل من ذلك انه حيث كان بعضو من  
اعضائها نجاسة دم او غيره منها او من غيرها ابطل مسكه لجامها وظاهره انه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها  
فلو اضطرت إلى مسك لجامها فالقياس الجواز مع وجوب الاعادة نعم على منازعة الاذرعى لا يضرك مسك اللجام  
لكن هل يختص ذلك بحال السير أو لا يختص بحال السير لان من شأن الركوب الاحتياج معه إلى مسك اللجام  
بل قد يحتاج بل يضطر حال الوقوف إلى مسكه لعدم انضباطها وتماسكها بدونه فيه نظر فليتامل (قوله حامل  
لمماس الخ) كان التقدير للمماس النجاسة وهو اللجام بان اصابه دم الفم مثلاً او لمماس مماس النجاسة وهو اللجام  
بان لم يصبه للنجاسة التي في الفم او غيره فان اللجام حينئذ مماس للدابة الماسة للنجاسة التي في الفم او غيره فمماس  
الاول ليس مضافاً للمماس الاخر بل للنجاسة ومماس المضاف للمماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الان ثم في  
عبارته بحث لان مجرد حمل مماس مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بمماس النجاسة  
كما يعلم مما يأتي في مسئلة الساجور انه لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي ان يقول المماس او مربوط  
بمماس النجاسة ولعله بنى اطلاق هذا التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسئلة الساجور في ظني أنه  
خالف فيه او على تصوير المسئلة باللجام فان وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل

الخ أى فيركب ويكملها اه (قوله صالح لها) انظر هذا التقييد مع قول شرح الروض أى والنهاية والمغنى وإن لم يصلح للاقامة ومثله في شرحه على العباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها سم وقوله فلعله سقط الخ أى وجرى هنا على التقييد (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كما تقدم فيمن آمن را كبا فنزل ينبغي نعم سم على حج اه ع ش (قوله وأتمها الخ) أى للصحة رشيدى (قوله ذلك) أى إتمام الأركان والاستقبال (قوله استقبال راكب السفينة) أى في جميع الصلاة وإتمام الأركان كلها فإن لم يسهل له ذلك فلا يجوز له النفل على المعتمد فقول شيخ الإسلام والخطيب كمدوح وسفينة معتمد بالنسبة للمدوح وضعيف بالنسبة للسفينة شيخنا ومغنى (قوله إلا الملاح) والحق به صاحب مجمع البحرين البني مسير المرقد ولم أره لغيره نهاية قال ع ش اللاحق معتمداه وقال الرشيدى انظر ما المراد باللاحق وما الحاجة إليه فإن المسافر ماشيا يتنفل لصوب مقصده وإن لم يكن مسيرا للرفد اه وقال السيد البصرى وهو وجهه وإطلاقهم الماشى والراكب صادق بمن ذكر فلا غرابة فيه ولعل وجه الغرابة من جهة أن اللاحق بالملاح يقتضى عدم لزوم إتمام الأركان وإن سهل وعدم لزوم الاستقبال إلا في التحريم إن سهل وهذا الاقتضاء متجه إذ لا فارق بينهما من حيث المعنى فليتأمل اه (قوله وهو من له دخل الخ) أى وإن لم يكن من المعدين لتسييرها كما لو عاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم ع ش (قوله إلا في التحريم إن سهل الخ) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروض وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بها مشه ما لفظه قضية صنيعة متناوشر حال الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما اظن أعنى تقرىعا على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل سم وقوله وكذا في شرح المنهج أى وفي النهاية والمغنى كما مروا فقههم شيخنا فقال أما الملاح فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو في التحريم اه وقوله قضية صنيعة الخ عبارة البحرى على المنهج قوله فلا يلزمه أى الملاح توجه قضية أنه لا يجب في التحريم وإن سهل والمعتمد وجوبه فيه إن سهل ولا يلزمه إتمام الأركان كراكب الدابة قاله حج اه شورى وع ش اه قول المتن (ولا يشترط طول سفره) ويشترط هنا مجاوزة السور إن كان ولا فجوازة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر ع ش اه بحر مى وفي سم بعد كلام ما نصه فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسع منه النداء جاز تنفله را كبا وماشيا وإن كان في عمران بلدة أخرى وراء السور فليتأمل اه (قوله لعموم الحاجة) إلى قوله بشرطه في النهاية والمغنى إلا قوله وغيره (قوله مطلقا) أى مع القدرة وبدونها (قوله وغيره) لعله كجمع أنواع منه بتيمم واحد (قوله نعم يشترط أن يكون مقصده الخ) قد يفيد أنه لو خرج إلى بعض بساتين البلدا وغيطانها البعيدة لا يجوز له التنفل لغير القبلة لأنه لا يعد

(قوله صالح لها) انظر هذا التقييد مع قوله في شرح الروض وإن لم يصلح للاقامة اه ومثله في شرح الشارح للعباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كما تقدم فيمن آمن را كبا فنزل ينبغي نعم وقوله إلا الملاح والحق صاحب مجمع البحرين البني ملاحها مسير المرقد ولم أره لغيره شرح م (قوله إلا في التحريم إن سهل) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروض وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بها مشه ما لفظه قضية صنيعة متناوشر حال الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما اظن أعنى تقرىعا على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل (قوله ولا يشترط طول سفره) تنبيه اعلم أن من قصد سفر مرحلتين ترخص بالقصر وغيره بمجرد الخروج من السور وإن كان في عمران بلدة أخرى ملاصقة للسور بل لو امتدت القرى المتلاصقة مرحلتين ترخص بمجرد الخروج من عمران قرينته وإن كان سيرة المرحلتين في عمران تلك القرى كما هو ظاهر من جواز الترخيص بانفصاله عن بلده بنحو خروجه من سورها وإن كان في عمران بلدة أخرى ملاصقة لسورها وهذا دلل على أن كونه في عمران البلد الآخر لا يمنع انعقاد السفر وتحققه وتسميته سفرا شرعا وإلا امتنع الترخيص لأن شرطه السفر وحيد فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسع منه النداء جاز تنفله را كبا وماشيا وإن

صالح لها نزل وأتمها بأركانها للقبلة ما لم يمكنه ذلك عليها ويجب استقبال راكب السفينة إلا الملاح وهو من له دخل في تسييرها فانه يتنفل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال إلا في التحريم إن سهل ولا إتمام الأركان وإن سهل لأنه يقطعه عن عمله (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لعموم الحاجة مع المساحة في النفل بحل القعود فيه مطلقا وغيره نعم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع منها النداء بشرطه الآتية في الجمعة ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدن بشرطهما

فانه يمكن فيه وجود مسمى السفر (٤٩٠) بان المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وثم تفويت حق الغير وهو

لا يتقيد بذلك (فان امكن)  
أى سهل (استقبال الراكب  
في مرقد) كمحففة (ولتمام  
ركوعه وسجوده) وحدهما  
أو مع غيرهما (لزمه)  
الاستقبال والاتمام لما قدر  
عليه من الكل أو البعض  
كراكب السفينة إذ لا مشقة  
(ولا) يمكنه ذلك كله  
(فالاصح انه ان سهل  
الاستقبال) المذكور وهو  
استقبال الراكب لنحو  
وقوفها وسهولة انحرافه  
عليها أو تحريكها أو سيرها  
وزماما بيده وهي ذلول  
(وجب) لتيسره (ولا)  
يسهل لنحو جوحها أو سيرها  
وهي مقطورة ولم يسهل  
انحرافه عليها ولا تحريكها  
(فلا) يجب لعسره (ويختص)  
وجوب الاستقبال حيث  
سهل (بالتحريم) فلا يجب  
فيما بعده وان سهل لانه تابع  
لنعم المعتمد في الواقعة  
أى طويلا على ما عبر به  
شارح وعليه يظهر ان  
المراد به ما يقطع تواصل  
السير عرفا انها مادامت  
واقفة لا يصلى عليها الا الى  
القبلة لكن لا يلزمه إتمام  
الاركان ثم ان ساريسير  
الرفقة اتم جهة مقصده أو  
لا لغرض امتنع حتى يتم على  
ما فيه مما بينته في شرح  
الارشاد لانه بالوقوف

مسافر أو غير فلو احتمل انه جعل ذلك ضابطا لما بعد سفره فيفيد جواز التنقل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد  
الذهاب اليه من مرافق البلد أو من غيرهما وقد يشعر بالثاني قوله مر لانه فارق حكم المقيمين في البلاد اه  
ويؤخذ من ذلك ان من اراد زيارة الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه وكان بين مبداسيره ومقام الامام الميل  
ونحوه جازله الترخيص بعد مجاوزة السور ان كان داخله ومجاوزه العمر ان لم يكن لما خرج منه سور ومثله  
يقال في التوجه الى ركبة المجاورين من الجماع الا زهر ونحوه ع ش (قوله فانه يمكن فيه وجود مسمى السفر)  
أى وإن كانت المسافة اقل من ذلك بحيث يسمع منها النداء قول المتن (قوله فان امكن الخ) تفصيل لما اجمله  
اولا في قوله لا في شدة الخرف ونقل السفر الخ ع ش قول المتن (ولتمام ركوعه وسجوده الخ)  
عبارة شرح المنهج أى النهاية والغنى وإتمام الاركان كلها وبعضها وكتبها ماشه شيخنا الشهاب عميرة  
قضية كلامه إذ ان لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع  
والإتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له انتهى ع ش زاد سم وظاهر كلام المصنف انه  
لا يمكن في اللزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود فقط بخلاف عبارة شرح المنهج اه وعبارة شيخنا  
واتمام الاركان كلها وبعضها الذي هو الركوع والسجود اه عبارة البجيرمي على المنهج قوله أو بعضها  
المراد به الركوع والسجود مع ما لا يصدق باحدهما عبارة الاصل اظهر فلو قدر على إتمام احدهما فقط مع  
التوجه في الجميع فهو داخل في قوله لا فلا وبهذا ظهر لك سقوط كلام سم وعميرة حنفى وعزبى اه  
(قوله الاستقبال) الى قوله وظاهر الخ في النهاية لا قوله أى طويلا الى انها قوله على ما فيه الى لانه وكذا في  
الغنى لا ما نابه عليه (قوله وان لا يمكنه ذلك كله) دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون إتمام  
شىء من الاركان وما اذا سهل إتمام الاركان وبعضها دون التوجه مطلقا وفي جميع صلاته فقضية كلامه انه  
في جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند التحريم سم على المنهج وقوله فقضية كلامه الخ معتمد ع ش وشوبرى  
ويأتى في الشارح وعن سم ما يوافقه (قوله نعم) الى قوله على ما فيه عقبه المغنى بعد ذكره عن المهمات بما  
نصه وما قاله كما قال شيخنا ظاهر في الواقعة ولكن لا يلزمه بالوقوف اتمام التوجه لظاهر الحديث السابق اه  
(قوله لنحو وقوفها الخ) متعلق بسهل و (قوله أو سيرها الخ) عطف على وقوفها قول المتن (وجب) شمل  
ما لو كانت مغسوبة نهاية أى فلا يضر غصب الدابة في جواز التنقل وان حرم ركوبها لان الحرمة فيه لامر  
خارج ع ش (قوله وهي مقطورة) راجع للمعطوف فقط وقوله ولم يسهل لانحرافه عليها الخ راجع  
للمعطوف عليه أيضا قول المتن (ويختص بالتحريم) ولو نوى عددا في النقل المطابق ثم نوى زيادة فلا وجه انه  
لا يجب الاستقبال عند تلك النية نهاية وغنى وعميرة واقره سم عبارة الرشيدى قوله ذلك كله أى الاستقبال  
واتمام الاركان أو بعضها بان لم يمكنه شىء من ذلك أو امكنه الاستقبال فقط أو إتمام الاركان أو بعضها فقط  
وحينئذ خاصله ما سجد كره بقوله وظاهر صنيع المتن اه (قوله لكن لا يلزمه إتمام الاركان) أى وله ان  
يتمها بالايمان نهاية (قوله اتم) أى صلاته نهاية (قوله أو لا لغرض امتنع الخ) عبارة النهاية وإن كان مختار اه  
بلا ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهى صلاته وصورة المسئلة كما افاده الودرحه الله تعالى إذا استمر على  
الصلاة ولا لا فالخروج من النافلة لا يحرم اه (قوله بما يشتهى في شرح الارشاد) أى من ان ماذكره قاله  
المواردى وخالفه جمع متقدمون فجوزوا له السير بعد وقوفه والبناء مطلقا اه وتقدم عن المغنى اعتماده

لزمه فرض التوجه وظاهر صنيع المتن أنه لا يجب الاستقبال في الجميع وإتمام الاركان كلها أو بعضها (قوله)

إلا أن قدر عليهما معا وإلا لم يجب الاتمام مطلقا والاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيره، أي: بذلك والكلام في غير الواقعة لما مر فيها (وقيل يشترط) (الاستقبال في السلام أيضا) كأنه يحرم لأنه طرفها الثاني ويرد بأنه يحتاج (٤٩١) للانعقاد ما لا يحتاج للخروج ومن ثم

وجب اقتران الثانية بالاول  
دون الثاني (ويحرم انحرافه  
عن) استقبال صوب  
مقصده عامدا عالما بخياره  
لامطلقا لجواز قطع النفل  
والتنظير فيه ليس في محله  
بل مع مضيئه في الصلاة  
لتلبسه بعبادة فاسدة  
ابطالها بذلك الانحراف  
لان جهة مقصده صارت  
في حقه بمنزلة القبلة فعلم انه  
لا يلزمه سلوك (طريقه)  
بل أن لا يعدل عن جهة  
المقصد كذا اطلقوه  
وقضيته انه في منعرجات  
الطريق بحيث يبقى المقصد  
خلف ظهره مثلا ينحرف  
لاستقبال جهة المقصد أو  
القبلة لكنته مشق ثم  
رايتهم اطلقوا انه لا يضر  
سلوك منعطفات الطريق  
وظاهره الاطلاق ومن ثم  
عدل غير واحد الى التعبير  
بصوب الطريق ليفهم  
ذلك (إلا إلى القبلة)  
وان كانت خلف ظهره  
على المنقول المعتمد خلافا  
لما بحثه جمع لانها الاصل  
فاغتفر له الرجوع اليها  
وان تضمن استقبال  
غير المقصد ولو قصد  
غير مقصده انحرف  
اليه فوراً لأنه صار قبلته  
بمجرد قصد ما لا انحرف  
ناسيا أو جاهلا أو لغلبة

(قوله عليهما) أي الاستقبال واتمام الأركان الخ سم (قوله وإلا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على اتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته وهكذا صرح عبارة المنهج وشرحه سم (قوله مطلقا) أي لا يملك الأركان ولا بعضها (قوله لما مر الخ) أي انفا سم (قوله كأنه يحرم) أي قياسا على التحريم تفسير لقول المصنف أيضا على حذف أي المفسرة (قوله استقبال) أي قوله لا مطلقا في النهاية والمعنى (قوله استقبال صوب الخ) لا حاجة إلى إلفظ استقبال (قوله عالما عامدا بخياره) سيذكر مختار ذلك (قوله لا مطلقا) معمولا لانحرافه الخ ولو زاد لكن لكان أولى (قوله والتنظير فيه ليس في محله) الأولى التفرغ وتأخير عن الاضرب الآتي (قوله فعلم انه الخ) يعني عمار تركبه تقدير المضاف أي جهة طريقه سم أي كإفادته النهاية والمعنى (قوله ينحرف الخ) أن أراد جواز انه وظاهره وأن خالف حيث نذر ظاهر المتن ويمكن أن يجاب عن المتن بأن جهة طريقه جهة مقصده سم (قوله الاستقبال الخ) الأولى لجهة المقصد الخ بحذف استقبال (قوله واطلوه الخ) عبارة النهاية ولو خرج الراكب في معاطف الطريق أو عدل لوجه أو غبار أو نحو ههنا يضره (قوله وظاهره الاطلاق) أي الشامل لما ينبغي المقصد معه خلف ظهره (قوله غير واحد) أي كشيخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله ذلك) أي الاطلاق (قوله وإن كانت) إلى المتن في النهاية إلا قوله كالأحراف إلى ولو أحراف وكذا في المعنى إلا قوله ولو قصد إلى ما إذا (قوله خلافا لما بحثه جمع) عبارة النهاية خلافا للأدعي أي في الخلاف اه وعبارة المعنى خلافا لما وقع في الميمى من أنه يضر إذا كانت خلفه اه (قوله استقبال غير المقصد) الأولى استدبار المقصد (قوله ولو قصد غير مقصده) أي لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى اليه وعزم أن يسافر إلى غيره أو الرجوع إلى وطنه (انحرف إليه الخ) أي ويمضي في صلاته كإصرارها به نهاية (قوله أو لغلبة الدابة) ولو انحرفت بنفسها بغير جماع وهو غافل عنها ذلك للصلاة في الوسيط أن قصر الزمان لم يبطل ولا أفوجهما وكأقواله الشيخ البطلان نهاية والمعنى (قوله أو جاهلا) عبارة النهاية والمعنى أو لاضلاله الطريق اه (قوله فلا بطلان الخ) لكنته يسجد للسجود على المعتمد لأن عمد ذلك مبطل نهاية ومعنى وبفضل قال الكردي واعتمد التحفة أنه لا يسجد فهو على ما فيها مستثنى من قاعدة ما يبطل عمده يسجد أسبوه اه (قوله وإلا) أي وإن طال زمن الانحراف نهاية (قوله مطلقا) أي وإن عاد عن قرب معنى (قوله اندرته) يؤخذه البطلان إذا أكرهه على الانحراف فانحرف سم أي كإصرار به النهاية (قوله من ركوعه) إلى قوله يؤخذ في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله وبحث إلى المتن قول المتن (يتم) أي وجوبها نهاية ومعنى (قوله لسهولة ذلك الخ) قضيته أنه لو تعذر عليه إتمامها أو عدم الاستقبال فيها خوفاً على نفسه أو ماله لم يملكه ينفل سم على المنهج أقول ولو قيل ينفل والحالة ما ذكر لم يكن بعيدا فإن المشقة المجوزة لترك الاستقبال في السفر في حق الراكب موجودة هنا

المجموع أن يتمها بالإيماء فإدام واقفا يجب عليه الاستقبال دون اتمام الأركان اه وظاهر أنه عند وقوفه إذا حركت بعض قوائمها ولو متوا اليه لم يضر حيث لم يتحرك هو متوا بالها (قوله إلا أن قدر عليهما) أي الاستقبال في الجميع واتمام الأركان الخ (قوله وإلا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على اتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته وهكذا صرح عبارة المنهج وشرحه (قوله لما مر) أي انفا (قوله فعلم انه لا يلزمه سلوك الخ) يعني عمار تركبه تقدير المضاف أي جهة طريقه (قوله ينحرف) أن أراد جواز انه وظاهره وأن خالف حيث نذر ظاهر المتن ويمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده (قوله وظاهره الاطلاق) وعبارة المتن توافق هذا لظهوره أنه أراد عن صوب طريقه فهو على حذف المضاف (قوله لندرته) يؤخذه البطلان إذا أكرهه على

الدابة فلا بطلان أن عاد عن قرب كالأحراف المصلى على الأرض ناسيا وإلا بطلت فيحرم استمراره ولو أحراف قهرا بطلت مطلقا اندرته (ويومى) إن شاء (بركوعه وسجوده) حال كونه (أخفض) من ركوعه وجوبا إن أمكنه ليمتدحه ولا يلزمه وضع الجهة على نحو السرج ولا بذل يسعة في الانحناء المشقة (والأظهر أن الماشى يتم ركوعه وسجوده) لسهولة ذلك عليه

وبحث الأذرعى أنه يومى فى نحو الثلج (٤٩٣) والوحل (ويستقبل فيهما وفى إحرامه) وجلسه بين السجدين وجوبا لما ذكر (ولا

يمشى إلا فى قيامه) ومنه الاعتدال لسهولة مشى القائم فسقط عنه التوجه فيه ليمشى فيه بقدر ذكره ولا يجوز بين السجدين لقصره مع أحداث قيام فيه وهو متمتع ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجبو جازله فيه (وتشهده) ولو الأول وسلامه لطوله (ولو صلى) شخص قادر على النزول (فرضا) ولو نذرا وكذا صلاة جنازة على المعتد ويفرق بين هذا وإلحاقها بالنفل فى التيمم بأن المعنى السابق الجوز للنفل على الدابة من كثرته مع تكرار الاحتياج للسفر غير موجود فيها فبقيت على أصلها من عدم إلحاقها بالنفل وهذا أولى من الفرق بأن الجلوس يجوز ولا لأنه منتقض بامتناع فعلها على السائرة على المعتد مع بقاء القيام (على دابة واستقبل) القبلة (واتم ركوعه وسجوده) وسائر أركانه لكونه بنحو محفة (وهى واقفة جاز) وأن لم تكن معقولة كالأولى على سرير أو غير مستقبل أو لم يتم كل الأركان (أو سائرة) وأن لم تمش إلا ثلاث خطوات فقط متواليه (فلا) يجوز إلا للعدر كإمرأة نسبه سيرها إليه بدليل صحة الطواف عليها فلم يكن

فليراجع وقد تشبه له مسألة الوحل الآتى عرش ويأتى عن سم ما يوافقه (قوله) وبحث الأذرعى أنه يومى (الخ) أى بالسجود وهو الأول وجه نهاية أى لما فى الاتمام من مشقة تلويث ثيابه وبدنه بقياس ذلك الخوف لو أتم سم ويأتى فى الشارح قبيل قول المتن ومن صلى الخ خلافة على محمله عليه سم (قوله فى نحو الثلج الخ) أى كالماء نهاية أى وشدة حر الطريق قال عرش ظاهره أنه يكفيه مجرد الأيمان من غير مبالغة فيه ويحتمل أن يقال بالغ فى ذلك بحيث يقرب من نحو الوحل كمن حبس بوضع نجس والأقرب الأول لأن نفل السفر خفف فيه اه (قوله) ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام هل يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا يبعد الجواز سم وقيدعى أن قول المصنف فى قيامه شامل له أيضا (قوله) ويؤخذ منه (الخ) اعتمده الشوبرى وفى السكردى مانصه وفى حاشية الأيضاح وشرحه لم وهو قريب فى العاجز عن القيام دون غيره وجرى عليه عبد الرؤوف فى شرح مختصر الأيضاح اه ويأتى عن عرش خلافة (لو كان يزحف الخ) قياسه أنه لو ركع ومشى فى ركوعه لم يمتنع حيث أتمه للقبلة عرش (قوله جازله فيه) أى ولا يشترط أن يكون حاله فى السفر الحيا أو الزحف بل لو أراد ذلك فى خصوص الجلوس جاز عرش وتقدم عن السكردى عن جمع خلافة (قوله قادر) يأتى محترزه سم (قوله) ولو نذرا) إلى قوله لأنه لا نهى فى النهاية والمعنى إلا قوله هذا أولى من الفرق (قوله) بين هذا) أى عدم إلحاق صلاة الجنازة بالنفل هنا (قوله) مع بقاء القيام) الأولى لكونه هو محل النزاع بتقديمه على قوله على المعتد قول المتن (على دابة الخ) وكذا يجوز لو كان على سرير يحمله رجال وأن مشوا أو فى أرجوحة معلقة بحبال أو فى الزورق الجارى ولا يجوز لمن يصلى فرضا فى سفينة ترك القيام إلا من عذر كدوران رأس ونحوه فإن حولتها الريح فتحول صدره عن القبلة وجبرده إليها وبني إن غاد فوراً ولا بطلت صلاته مغنى ونهاية قال عرش قوله م ركعدوران رأس الخ أى ومع ذلك لا تجب إعادة لعجزه عن القيام وقوله فتحول الخ أى يقينا فالشك لا يؤثر اه (قوله) وسائر أركانه) إلى قوله قال شارح فى المعنى إلا قوله وان لم تمش إلى المتن وقوله إلا للعدر كما مر وقوله السفينة إلى السرير وإلى قوله أى لو خلت فى النهاية إلا الأخيرين وقوله قال شارح (قوله) وسائر الأركان) شامل للقيام (قوله) أو غير مستقبل الخ) مقتضى سياقه عطفه على واقفه فيه ما لا يخفى إلا أن يقطع النظر عن تقييده بقول المتن واستقبل الخ ويمكن جعله خبر محذوف والجملة عطف على استقبل الخ قول المتن (أو سائرة فلا) أى وأن تمكن من اتمام الأركان عليها نهاية (قوله) إلا ثلاث خطوات الخ) ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل نهاية قال عرش قوله ومثلها الخ معتمدا اه (قوله) كإمرأة) وهو شدة الخوف كردى (قوله) بأنها تشبه البيت الخ) قضيتها الجواز وأن كان سيرها منسوباً إليه ويحتمل تقييده بما إذا لم ينسب إليه سم (قوله) والسرير الذى يحمله رجال الخ) أى وأن كانوا يملكون للحمول أو مأمورين له وأن كانوا العجميين يعتقدون وجوب طاعته فأنامل سم على المنهج أى فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته صبر سيرهم منسوباً إليه لأننا نقول العلة فى الصحة لزوم جهة واحدة وعقلهم يقتضى ذلك عرش (قوله) من يلزم لجامها الخ) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه ميمزاً كما نقل عن شيخنا الشهاب الرملى سم اه عبارة السكردى عن عبد الرؤوف فى شرح مختصر الأيضاح وظاهره اشتراط كونه ميمزاً لا يكتفى كونها مقطوعة فى مثلها ولو لم يلزم لجام أول القطار شخص وهو ظاهر لأن الجهة تختل كما هو مشاهد اه ويقيد أيضاً قول المعنى من يلزم لجامها ويسيرها

الانحراف فأنحراف (قوله) وبحث الأذرعى أنه يومى الخ) فى شرحه هو الوجه اه أى لما فى الاتمام من مشقة تلويث ثيابه وبدنه بقياس ذلك الخوف لو أتم (قوله) ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام هل يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا يبعد الجواز (قوله قادر) يأتى محترزه (قوله) بدليل الخ) فيه نظر لأن قضيتها امتناع الطواف حيث لا ينسب السير إليه وفيه نظر لأن الظاهر أنه لو طاف فى سفينة صح ثم رايت ابن الرفعة اعترض بذلك (قوله) بأنها تشبه البيت الخ) قضيتها الجواز وأن كان سيرها منسوباً إليه ويحتمل تقييده بما إذا لم ينسب إليه (قوله) من يلزم لجامها) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه ميمزاً كما نقل عن شيخنا الشهاب الرملى (قوله)

مستقر فى نفسه وفارقت السفينة بأنها تشبه البيت للأقامة فيها شهر أو دهر والسرير الذى يحمله رجال بأن سيره منسوب بحيث اليهم وسير الدابة منسوب إليه وبأنها لا تراعى جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلافه قاله المتولى قال حتى لو كان لها من يلزم لجامها بحيث



لا تختلف الجهة جاز ذلك وعليه يدل كلام جمع متقدمين وهو صريح في صحة الفرض في نحو محفة (٤٩٣) سائرة لان من يده زمام الدابة

يراعى القبلة قال شارح  
وهي مسئلة عزيزة نفيسة  
يحتاج اليها أى لو خلت عن  
نزاع ومخالفة لاطلاقهم  
أما العاجز عن النزول عنها  
كان خشى منه مشقة لا  
تحتمل عادة أو فوت الرفقة  
ولأن لم يحصل له إلا مجرد  
الوحشة على ما اقتضاه  
اطلاقهم فيصلى عليها على  
حسب حاله قال القاضى ولا  
اعادة عليه وعليه فيفرق  
بين هذا بعد تعيين فرضه  
فيما لو استقبل وأتم الاركان  
عليها ومامر آنفاً بترك  
القبلة أخطر كما مر وأطلقا  
الاعادة ويحمل على ما لا يتم  
استقبال أولم يتم الاركان  
وكان شيخنا أشار لذلك  
بفرضه أنه صلى لمقصده  
ولو خاف الماشى ذلك لو أتم  
ركوعه وسجوده أو مأبها  
وأعاد (ومن صلى) فرضاً  
أو نقلاً (في) داخل (الكعبة)  
من كعبته رباعته والكعبة  
كل بيت مربع كذا في  
القاموس وفي كلامهم أن  
ابراهيم صلى الله على نبينا  
وعليه وسلم بنى للكعبة  
مربعة ولا ينافيه اختلاف  
بعد ما بين اركانها لانه قليل  
لا ينافي التربع وهذا أعنى  
أن سبب تسميتها كعبة  
تربيعها أوضح من جعل

بحيث لا تختلف الجهة الخ ويؤخذ منه انه لو كان الحامل للسرى غير ميم لم يصح اه (قوله وعليه يدل الخ)  
عبارة النهاية وسبقه إلى هذا الأخير القاضى ابو الطيب واعتمد الاذرى اه (قوله قال شارح الخ) وهو  
البدن شبهة نهاية (قوله اما العاجز الخ) عبارة النهاية أى وشرح بافضل نعم إن خاف من النزول عنها على  
نفسه أو ماله وإن قل أو فوت رفقة إذا استوحش وإن لم يتضرر أو خاف وقوع معادله لميل الحمل أو تضرر الدابة  
أو احتاج فنزوله إذا ركب إلى معين وأيس معه اجير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانته فله في جميع ذلك  
أن يصلى الفرض عليها وهي سائرة إلى جهة مقصده ويومى ويعيد انتهت أى وأشوق الركوب بالمعين مشقة  
لا تحتمل كما هو ظاهر سم قال الرشيدى قوله مر ويومى ولا حاجة اليه بل هو مضر لان الاعادة لازمة حينئذ  
وان أتم الاركان اه أى وأتم الاستقبال كما باتى عن سم (قوله كان خشى الخ) فيه ما قدمه في التنبيه من  
الاعتراض (قوله فيصلى الخ) أى وهي سائرة نهاية (قوله على حسب حاله) أى ويعيد كما فى شرح مر اه سم  
أى وشرح بافضل (قوله وعليه) أى على ما قاله القاضى من عدم الاعادة هنا وكذا ضمير قوله الا فى بعد فرضه  
(قوله ومامر آنفاً) كأنه يريد به قوله السابق أما العاجز عن الاستقبال الخ سم وكردى (قوله ويحمل الخ) أى  
إطلاق الشيخين الاعادة هنا (قوله وكان شيخنا أشار لذلك الخ) عبارة الروض فرع بشرط في الفريضة  
الاستقرار والاستقبال وتام الاركان إلا لضرورة كخوف فوت رفقة ويعيد انتهت وظاهره كما ترى وجوب  
الاعادة إذا لم يجتمع الامور الثلاثة وان اجتمع منها امران كالاتقبال وإتمام الاركان في الحمل المذكور نظر  
سم ويفيده ايضاً قول الشارح في شرح بافضل اما الفرض ولو جنازة ومنذورة فلا يصلى على دابة سائرة  
مطلقاً لان الاستقرار فيه شرط احتياط له نعم إن خاف من النزول الخ كان له ان يصلى الفرض عليها وهي  
سائرة إلى مقصده ويومى ويعيد اه (قوله ولو خاف الماشى ذلك الخ) كان هذا فى النقل سم أقول هذا مع  
كونه عدولاً عن الظاهر بلا مقتضى يخالف ما قدمناه عنه في حاشية قول الشارح وبحث الاذرى الخ بل حمله  
على الفرض هو صريح المقام وقياس مسئلة العاجز عن النزول المارة آنفاً وموافق لما تقدم في أول الفصل  
ولقول المغنى ويصلى المصلوب أو الغريق ونحوه حيث توجه للضرورة ويعيد اه (قوله فرضاً أو نقلاً)  
كذا في النهاية والمغنى (من كعبته) أى بالتشديد كما فى القاموس أو بالتخفيف كما فى عرش عن المصباح  
(قوله ولا ينافيه) أى فى كلامهم (قوله لا ينافي التربع) قد يقال بل ينافيه إذ هو عبارة عن تساوى  
الاضلاع الاربعة ويحاج بان المراد التربع الحسى إذ به يكتفى أهل اللغة فى الاطلاق لا الحقيقى بصرى  
(قوله من جعل سببها ارتفاعها) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله كما سمي الخ) من تنمة الجعل المذكور  
(قوله بذلك) أى بلفظ الكعب (قوله من جعله) أى سبب التسمية (قوله فأنله) أى جاعله (قوله أو)  
يكون اخذاً لاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا سم عبارة البصرى قوله أو يكون الخ يحتاج إلى  
تأمل إذ لا يظهر وجه صحته فضلاً عن مخالفته فلي تأمل اه وقد يقال يعنى الشارح كأن سبب تسمية كعب  
الرجل بذلك اخذاً لاستدارة فى مفهوم الكعب كذلك سبب تسمية الكعبة المشرفة بذلك اخذاً لاستدارة  
فى مفهومه (قوله لكنه يخالف الخ) أى اعتبار الاستدارة فى مفهوم الكعب (قوله ولأن لم ترتفع) إلى قوله

ولأن لم يحصل له إلا مجرد الوحشة فى شرح مر أو خاف وقوع معادله لميل الحمل أو تضرر الدابة أو احتاج في  
نزوله إذا ركب إلى معين وأيس معه اجير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانته اه أى وأشوق الركوب بالمعين  
مشقة لا تحتمل كما هو ظاهر (قوله على حسب حاله) أى ويعيد كما فى شرح مر ومامر آنفاً كأنه يريد قوله  
السابق اما العاجز عن الاستقبال الخ (قوله ويحمل الخ) عبارة الروض فرع بشرط في الفريضة الاستقرار  
والاستقبال وتام الاركان إلا لضرورة كخوف فوت رفقة ويعيد اه وظاهره كما ترى وجوب الاعادة إذا  
لم يجتمع الامور الثلاثة وان اجتمع منها امران كالاتقبال وإتمام الاركان في الحمل المذكور نظر (قوله لو  
أتم ركوعه) كان هذا فى الفرض (قوله أو يكون اخذاً لاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا افتامه (قوله)

سببها ارتفاعها كما سمي كعب الرجل بذلك لا ارتفاعه واصوب من جعله استدانتها إلا أن يريد قائله بالاستدارة التربع مجازاً أو يكون أخذاً  
الاستدارة فى الكعب سبباً لتسميته لكنّه يخالف الكلام أتم اللغة (واستقبل جدارها وأبوابها) حال كونه (مردوداً) وإن لم ترتفع عتبة

ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر (أو) حال كونه (مفتوحا) لكن (مع ارتفاع عتبه ثلثي ذراع) بذراع آدمي تقريبا (أو) صلي (على سطحها) أوفى عرصتها لو انهدمت والعياذ بالله تعالى (مستقبلا من بنائها) أو ما ألحق به كعصا مسمرة أو ثابتة وشجرة ثابتة وتراب منها مجتمع (ماسبق جاز) لتوجهه إلى جزء من البيت وإن بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو خرج بعض بدنه عن هواه الشاخص لأنه متوجه ببعضه جزأ أو بياقه هواها لكن تبعا فلا ينافيه ما يأتي وقضية كلامهم أن الشجرة الجافة هنا كالرطبة وحينئذ فيشكل بما يأتي في الأصول والثمار أنها لا تكون مثلها إلا إن عرش عليها مثلا ويحجب بأن الثبوت يختلف عرفا المراد به هنا وثم ألا ترى أنه ثم في الوند بمجرد الغرز وهنا بزيادة الثبوت فان قلت

لأنه متوجه في النهاية إلا أنه أبدا ثابتة بمبينة (قوله ان سامت الخ) احتراز عما إذا طول رجل الباب أو ركب الباب من جانب العلو إلى محل لا يسامت المتوجه إلى المنفذ شيئا من الباب لعدم امتداده إلى الأسفل وباقى عن المغنى والنهاية ما هو كالصرح في هذا التصوير الثاني وبذلك يندفع قول البصري مانصه قوله ان سامت كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى والظاهر وان الخ ثم رايت في النهاية وان الخ وقوله ثم رايت في النهاية الخ لعله في نسخة مصلحة وإلا فما طاعنا عليه من نسخ النهاية فقل عبارة الشارح بلا و (قوله بذراع آدمي) إلى قوله فلا ينافيه في المغنى إلا أنه كالنهاية وشيخ الاسلام عبر بمبينة بدل ثابتة (قوله أو ما ألحق به الخ) عبارة المغنى والنهاية أو استقبال شاخصا كذلك أي قدر ثلثي ذراع متصلا بالكعبة وإن لم يكن قدر قامته طولا وعرضا كشجرة ثابتة وعصا الخ وزاد الأول ولو لازيل هذا الشاخص في أثناء صلاته لم يضر لأنه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء اه قال السيد البصري قوله ولو لازيل الخ يؤذن بأنه منقول المذهب وفي سم على المنهج لو أزيل الشاخص في الصلاة هل يغتفر الوجه لا وفاقم روليس كزوال الرابطة في الأثناء لأن أمر الاستقبال فوق الرابطة اه وافرغش كلام سم المذكور ونقل البجيرى عن الزيادى ما يوافقه عن الشهاب الرولى ما يوافق كلام المغنى ثم قال وانظر لو انهدم بعضها وقف خارجا مستقبلا هواه المنهدم دون شيء من الباقي هل يكفي لأنه بعد مستقبله ولا قدرته على استقبال الباقي وظاهر كلامهم الأول قياسا على ما لو ارتفع على جبل إلى قيس واستقبل هواها مع إمكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها سم وعش واطفيحي اه (قوله كعصا الخ) أي بخلاف ما إذا صلى إلى متاع ووضع أوزع نابت أو خشبة مغروزة فيها لم تصح صلاته وظاهر كلامهم أنه لو استقبل الشاخص المذكور أي المتصل بالكعبة وهو قدر ثلثي ذراع في حالة قيامه دون بقية صلاته كان استقبال خشبة عرضها ثلثا ذراع معترضة في باب الكعبة تحاذى صدره في حال قيامه دون بقية صلاته أنها تصح وبذلك وقف بل الذي ينبغي أنها لا تصح في هذه الحالة إلا على الجنازة لأنه مستقبل في جميع صلاته بخلاف غيرها لأنه في حال سجوده غير مستقبل لشيء منها مغنى ونهاية وفي الكردي عن الشورى عن مر والوجه صحة تحريمه بغير الجنازة إلى وجود المبط اه (قوله مسمرة) قال الشيخ عميرة ولو سمرها ليصلى إليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكفي ويحتمل خلافه اه وارتضى مر هذا الخلاف فليتأمل سم على المنهج اه عش (قوله أو ثابتة) في النهاية والمغنى أي وشرحي المنهج والروض بدله أو مبنية لفعل المراد بالثابتة المبنية أو صواب تلك المبنية فهي مساوية لها بصري أقول وقول الشارح الاتي ويحجب الخ كالصرح في الأول (قوله وتراب منها الخ) أي لا الذي تلقيه الريح شرح بافضل وزيادى عبارة عش ينبغي أن مثله أي التراب المجتمع منها أحجارها المقلوعة سم على المنهج ولو شك في التراب هل هو منها أم لا لم تصح صلاته فيما يظهر اه قول الماتن (ماسبق) وهو قدر ثلثي ذراع وإن جمع ترابها امامه أو نزل في منخفض منها كخفرة كفى نهاية قول الماتن (جاز) أي ما صلاها مغنى (قوله أو خرج الخ) أي فلا يشترط غلاظ الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه سم (قوله بعض بدنه) أي طولا أو عرضا (قوله جزءا) أي من الكعبة (قوله ما يأتي) أي في قوله وإنما جاز استقبال هواها الخ كردي (قوله ان الشجرة الجافة) أي الثابتة بقرينة ما بعده (قوله كالرطبة) قد يقال إن كان ثبوتها مع جفافها كثبوت العصا المسمرة فكالرطبة أو المغروزة فلا لم يكن بعيدا ويمكن أن يبقى على إطلاقه ويفرق بأنه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء فليتأمل بصري أقول وهذا الثاني هو قضية إطلاقهم جواز الاستقبال إلى شجرة ثابتة (قوله الاترى انه ثم) أي الثبوت في البيع (بمجرد الغرز وهنا بزيادة الثبوت) أي بالبناء وهذا صريح في عدم كفاية أو ثابتة) عبارة شرح الروض أو مبنية كما صرح بها في الأصل ثم قال في الروض لاحشيش وعصا مغروزة وفي شرحه لأنه لا يعد من اجزائها ويخالف العصا إلا وتاد المغروزة في الدار حيث تعد منها بدليل دخولها في بيعها بجريان العادة بغرزها للصحة فعدت من الدار لذلك اه واما مسألة الشجرة الجافة فقد يفرق بان من شأنها في الدار لا المسجد الأزالة (قوله أو خرج) فلا يشترط غلاظ الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه (قوله)

هَذَا مَقُولُ الشَّكْلِ قُلْتُ لِأَنَّ الْمُلْحَظَ هُنَا بَوْتُ يَصِيرُهُ كَالْجُزْءِ فِي الشَّرْفِ وَالْيَابَسَةِ فِيهِ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ لَهَا لَيْسَتْ أَجْنَبِيَّةً بِخِلَافِ الْوُتْدِ الْمَغْرُورِ  
وَتَمَّ ثَبُوتُ يَصِيرُهُ كَالْجُزْءِ الْمُتَنَفِّعِ بِهِ بِالْقُوَّةِ أَوْ بِالْفِعْلِ وَالْوُتْدُ كَذَلِكَ بِخِلَافِ الْيَابَسَةِ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْهَا نَحْوُ تَعْرِيشٍ وَنَقْلٍ بَعْضُهُمْ اشْتَرَاطَ  
وَقَفَّ نَحْوُ الْعَصَا الثَّابِتَةِ وَقَدْ يُوَدِّدُهُ مَا قَرَّرْتَهُ مِنَ الْفَرْقِ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ (٤٩٥) وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ يَبْعَدُ مِنْهَا بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ

وَأَن اسْتَحَقَّ الْإِزَالَةَ مِنْ  
وَجْهِ آخِرٍ وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
صَلَّى فِيهَا النَّفْلَ وَرَوَايَةٌ  
لَمْ يَصَلِّ فِيهَا أَى فِي مَرَّةٍ أُخْرَى  
كَاصِحٍّ إِذَا ثَبِتَ مُقَدِّمٌ عَلَى  
الثَّانِي وَإِذَا ثَبِتَ جَوَازُ النَّفْلِ  
فِيهَا جَازَ لَهُ الْفَرْضُ أَيْضًا إِذَا  
لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِسْتِقْبَالِ فِيهَا  
فِي الْحَضَرِ وَمَنْ لَمْ يَرَأَوْا  
خِلَافَ الْمَانِعِ فِيهَا لَكِنَّهُ  
ظَاهِرٌ فِي النَّفْلِ لِصَرِيحِ  
الْمُخَالَفَةِ فِيهِ دُونَ الْفَرْضِ  
لِأَنَّ الْقِيَاسَ الْمَذْكُورَ قَابِلٌ  
لِلْمَنْعِ بِأَنَّ النَّفْلَ اغْتَفَرَ فِيهِ  
حَضْرًا أَيْضًا مَا لَمْ يَغْتَفَرْ فِي  
الْفَرْضِ إِلَّا أَنْ يَجِبَ أَنْ  
الْأَصْلُ اسْتِثْنَاءُ الْفَرْضِ  
وَالنَّفْلُ فِي الشَّرْطِ إِلَّا إِذَا  
وَرَدَ دَلِيلٌ بِالْفَرْقِ وَلَمْ يَرِدْ  
هَنَا وَأَيْضًا فَعَلَةُ الْمَنْعِ لَمْ تَنْصَحْ  
وَمَا لَمْ تَنْصَحْ الْعَلَّةُ فِيهِ لَا يَدُ  
مِنْ نَصِّ صَرِيحٍ فِيهِ إِذَا  
الْأُمُورُ التَّعْبُدِيَّةُ لَا تَثْبِتُ إِلَّا  
بِالنَّصِّ صَوِّصِ الصَّرِيحَةِ  
فَكَانَ الْخِلَافُ فِيهِ  
ضَعِيفَ الْمَدْرَكِ جَدًّا وَمَا  
ضَعِيفَ مَدْرَكِهِ كَذَلِكَ  
لَا يَرَاعَى بَلَّ النَّفْلِ دَاخِلُهَا  
أَفْضَلُ مِنْهُ بَقِيَّةُ الْمَسْجِدِ  
بِخِلَافِ الْبَيْتِ فَانَّهُ فِيهِ  
أَفْضَلُ مِنْهُ حَتَّى مِنَ الْكَعْبَةِ  
كَاشْمَلَةِ الْحَدِيثِ بَلَّ نَقْلُ

الْوُتْدِ الْمَغْرُورِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَقَالَ لِلنَّهَائَةِ وَالْمَغْنَى وَالْإِسْنَى فَقَوْلُ الْبَجِيرِيِّ وَفِي حُجْجٍ أَنَّهُ يَكْفِي اسْتِقْبَالَ الْوُتْدِ الْمَغْرُورِ  
أَمْ خِلَافُ الصَّوَابِ إِلَّا إِذَا ارَادَ فِي غَيْرِ التَّحْفَةِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ فَلَمْ يَجْعَلْ (قَوْلُهُ هَذَا) أَى الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ  
(مَقُولُ الشَّكْلِ) أَى لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكْفِ هُنَا مَا يَدْخُلُ هُنَاكَ وَهُوَ الْوُتْدُ الْمَغْرُورُ فَبِالْأَوَّلَى لَا يَكْفِي هُنَا مَا يَدْخُلُ  
هُنَاكَ وَهِيَ الشَّجَرَةُ الْجَافَّةُ (قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْيَابَسَةِ الْخ) فِي نَفْيِ الْإِتِّفَاعِ بِالْقُوَّةِ عَنْهَا نَظَرٌ مَعَ امْكَانِ التَّعْلِيقِ  
وَوَضْعِ نَحْوِ جَذْعٍ عَلَيْهَا سَمَ (قَوْلُهُ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ) جَزَمَ بِهِ الْمَغْنَى (قَوْلُهُ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ)  
أَى مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مِلْكَاً لِلغَيْرِ (قَوْلُهُ وَصَحَّ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنَّهُ فِي النِّهَايَةِ لِأَقُولُهُ أَوِ الْمُنْتَبِتِ مُقَدِّمٌ عَلَى الثَّانِي  
(قَوْلُهُ وَرَوَايَةٌ لَمْ يَصَلِّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَرَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْبَيْتَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَصَلِّ وَدَخَلَ فِي الثَّانِي وَصَلَّى وَفِي هَذَا جَوَابٌ عَنْ نَفْيِ إِسَامَةَ الصَّلَاةِ  
وَالْأَصْحَابِ وَمِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَهْذَبِ قَدْ أَجَابَ بِاحْتِمَالِ الدَّخُولِ مَرَّتَيْنِ وَقَدْ ثَبِتَ ذَلِكَ بِالنَّقْلِ لَا بِالِاحْتِمَالِ  
أَمْ (قَوْلُهُ أَى فِي مَرَّةٍ الْخ) خَبَرٌ وَرَوَايَةُ الْخ (قَوْلُهُ كَمَا صَحَّ) قَدْ يُقَالُ لِحَاجَةٍ مَعَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ إِذَا ثَبِتَ  
الْخ سَمَ وَفِي نَسْخَةٍ صَحِيحَةٍ مُقَابَلَةً عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ مَرَارًا أَوِ الْمُنْتَبِتِ الْخ بِالْوَاوِ بَدَلَ الذَّالِ وَهُوَ مَوْضُوعٌ فَوْقَهُ  
صَحَّ وَعَلَيْهَا فَلَا أَشْكَالَ (قَوْلُهُ وَمَنْ نَمَ) أَى مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الْفَارِقِ (قَوْلُهُ لَمْ يَرَأَوْا الْخ) بَاتَى عَنْ  
النَّهَائَةِ وَالْمَغْنَى مَا يُوَفِّقُهُ وَعَلِمَ بِذَلِكَ عَدَمُ صَحَّةِ اقْتِدَاءِ بَعْضِ الطَّالِبَةِ بِالْوَلَوِيَّةِ تَرْكُ الصَّلَاةِ فِي الْحَجَرِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ  
الْمَانِعِ كَالْأَمَامِ مَالِكٍ (قَوْلُهُ لَكِنَّهُ الْخ) أَى عَدَمُ سَرْعَةِ رِعَايَةِ الْخِلَافِ (قَوْلُهُ لِصَرِيحِ الْمُخَالَفَةِ الْخ) أَى لِلْحَدِيثِ  
الصَّحِيحِ السَّابِقِ أَنْفَا (قَوْلُهُ بَلَّ النَّفْلِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَنْعِ (قَوْلُهُ أَيْضًا) أَى كَفَعْلُهُ فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ (قَوْلُهُ  
فَعَلَةُ الْمَنْعِ) أَى حِكْمَةُ الْمَنْعِ فِي الْفَرْضِ (قَوْلُهُ الْخِلَافُ فِيهِ) أَى فِي الْفَرْضِ (قَوْلُهُ بَلَّ النَّفْلِ) إِلَى قَوْلِهِ قَدْ نَدَفَعَ  
فِي النِّهَايَةِ وَالْمَغْنَى (قَوْلُهُ بَلَّ النَّفْلَ دَاخِلُهَا أَفْضَلُ الْخ) وَمِثْلُهُ الذَّرُّ وَالْقَضَاءُ مِنْهَا (قَوْلُهُ بَقِيَّةُ الْمَسْجِدِ) أَى  
الْحَرَامِ (قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْبَيْتِ) أَى بَيْتَ الْإِنْسَانِ رَشِيدِي وَكَرْدِي (قَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ) أَى النَّفْلُ فِي بَيْتِ  
الْإِنْسَانِ (قَوْلُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ الْخ) أَى إِلَّا مَا اسْتَنْتَى (قَوْلُهُ وَكَذَا الْفَرْضُ) وَلَا تَأْتِي بِإِرَاعِ الْخِلَافِ مَنْ قَالَ  
بِعَدَمِ صَحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ لِعَدَمِ احْتِرَامِهَا لِنُحْالِهَا لِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ فَانَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِيهَا مَغْنَى وَنَهَائَةً  
(قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا رَحَالَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَكَذَا صَلَاةُ مَنْ لَمْ يَرْجِعْ جَمَاعَةً خَارِجَ الْكَعْبَةِ بَلَّ النَّفْلَ أَوْ يَرْجِعُهَا  
دَاخِلُهَا أَوْ دَاخِلُهَا أَوْ خَارِجُهَا فَانَّ رَجَاها أَوْ خَارِجُهَا فَقَطْ نَخَارُجُهَا أَفْضَلُ أَمْ (قَوْلُهُ خَارِجُهَا) أَى دُونَ  
دَاخِلُهَا سَمَ (قَوْلُهُ أَوَّلَى مِنَ الْفَضِيلَةِ الْخ) أَى كَالْجَمَاعَةِ بَيْنَهُ فَانَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ فِي الْمَسْجِدِ نَهَائَةً وَمَغْنَى  
(قَوْلُهُ أَمَا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبَلْ مَا ذَكَرَ) أَى كَانَ كَانَ الشَّائِخُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِي ذِرَاعِ نَهَائَةً وَمَغْنَى (قَوْلُهُ فَلَا يَصِحُّ)  
أَى مَا صَلَّاهُ (قَوْلُهُ فِيهِ لَا إِلَهَ) أَى الْبَيْتَ الْحَرَامِ (قَوْلُهُ لَمَنْ هُوَ خَارِجُهَا الْخ) أَى وَلَوْ عَلَى نَحْوِ جِبِلِّ أَى قَيْسِ  
نَهَائَةً وَمَغْنَى (قَوْلُهُ مُسْتَقْبَلًا) أَى لِلْبَيْتِ الْحَرَامِ قَوْلُ الْمُتَنِّ (وَمِنْ أَمْكِنَهُ الْخ) أَى بِلَا مَشَقَّةٍ لَا تَحْتَمِلُ سَمَ  
أَى عَرَفَ بِرِوَايَةٍ عَنْ الْمَغْنَى مِثْلَهُ (قَوْلُهُ أَوْ خَارِجُهَا الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَغْنَى أَوْ بِمَكَّةَ وَلَا حَائِلَ أَوْ عَلَى جِبِلِّ  
أَى قَيْسِ أَوْ عَلَى سَطْحِهِ وَهُوَ مُتِمِّكٌ مِنْ مَعَانِيهَا وَحَصَلَ لَهُ شَكٌّ فِيهَا لِنُحْوَ ظِلَّةٍ لَمْ يَجِزْ لَهُ الْعَمَلُ بِقَوْلِ غَيْرِهِ أَمْ  
قَالَ الرَّشِيدِيُّ مَرَادُهُ مَرَّ بِالظِّلَّةِ الظِّلَّةِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْمَعَانِيَةِ فِي الْحَالِ مَعَ التَّحَكُّنِ مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى الْمَعَانِيَةِ بِغَيْرِ

بِخِلَافِ الْيَابَسَةِ الْخ) فِي نَفْيِ الْإِتِّفَاعِ بِالْقُوَّةِ عَنْهَا نَظَرٌ مَعَ امْكَانِ التَّعْلِيقِ بِهَا وَوَضْعِ نَحْوِ جَذْعٍ  
عَلَيْهَا (قَوْلُهُ أَى فِي مَرَّةٍ أُخْرَى كَمَا صَحَّ) قَدْ يُقَالُ لِحَاجَةٍ مَعَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ إِذَا ثَبِتَ الْخ أَمْ  
(قَوْلُهُ خَارِجُهَا) أَى دُونَ دَاخِلِهَا (قَوْلُهُ وَمَنْ أَمْكِنَهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ) أَى بِلَا مَشَقَّةٍ لَا تَحْتَمِلُ

الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ حَتَّى الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَكَذَا الْفَرْضُ أَفْضَلُ فِي الْكَعْبَةِ إِلَّا إِذَا رَجَا جَمَاعَةً خَارِجُهَا لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ  
الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوَّلَى مِنَ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَحَلِّهَا أَمَا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبَلْ مَا ذَكَرَ فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ صَلَّى فِيهِ لَا إِلَهَ وَلَا يُنَاجَا اسْتِقْبَالَ هَوَائِهَا لَمَنْ هُوَ  
خَارِجُهَا هَدَمَتْ أَوْ وَجَدَتْ لِأَنَّهُ يُسَمَّى عَرَفًا مُسْتَقْبَلًا لَهَا بِخِلَافِ مَنْ فِيهَا لِأَنَّهُ فِي دَوَائِمِهَا لَا يُسَمَّى عَرَفًا مُسْتَقْبَلًا فَانْدَفَعَ مَا شَبَّعَهُ بَعْضُ  
الْحَنَفِيَّةِ غَفْلَةً عَنْ رِعَايَةِ الْعَرَفِ الْمُنَاطَ بِهِ ضَائِعًا بِالْإِسْتِقْبَالِ اتِّفَاقًا (وَمِنْ أَمْكِنَهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ) بَلَّ كَانَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ خَارِجِهِ

ولا حائل أو وثم حائل  
أحدثه لغير حاجة أو أحدثه  
غيره تعدياً وأمكنته  
إزالته فيما يظهر (حرم  
عليه التقليد) وهو الأخذ  
بقول الغير الناشئ عن  
الاجتهاد وأراد به هنا  
الأخذ بقول الغير ولو  
عن علم ويفرق بين هذا  
واكتفاء الصحابة برضوان  
الله عليهم بالأخبار عنه  
عليه السلام مع إمكان اليقين  
بإسماعه منه والأخذ بقول  
الغير في المياه ونحوها بأن  
المدار في القبلة لكونها  
أمراً حسياً على اليقين  
بخلاف الأحكام ونحوها  
(والاجتهاد) كمتجهد  
وجد النص فعمل أن من  
بالمسجد وهو أعمى أو في  
ظلمة لا يعتمد إلا المس  
الذي يحصل له به اليقين  
أو أخبار عدد التواتر وكذا  
قرينة قطعية بأن كان قد  
رأى محلاً فيه من جعل  
ظهوره له مثلاً يكون  
مستقبلاً أو أخبره بذلك  
عدد التواتر (ولاً) يمكنه  
علم عينها أو أمكنه وثم  
حائل ولو حادثاً بفعله  
لحاجة لكن إن لم يكن  
تعدياً بأحدثه أو زال  
تعديه فيما يظهر فيهما  
(أخذ) وجوباً

مشقة اه (قوله ولا حائل) أي بأن كان بمحل يشاهد فيه السكبة وإلا فبعض أما كن مكة إذا كان فيه  
لا يشاهد السكبة ع (قوله أو وثم حائل الخ) لا يظهر الواو موقع ولو قال ولا ثم حائل أو أحدثه الخ لكان  
اخضر واسبك (قوله أحدثه لغير حاجة) أي ولم يطر الاحتياج له ع (قوله أو أحدثه غيره تعدياً) أي  
ولم يزل تعديه كما يأتي في كلامه (قوله وهو) إلى قوله أو أخبار الخ في النهاية ما يوافق (قوله وهو الأخذ الخ)  
أي في الاصطلاح ع (قوله الأخذ بقول الغير الخ) محل منع الأخذ إذا لم يفد خبر الغير اليقين كخبر  
المعصوم أو عدد التواتر كروى ع (قوله أي كما يفيد قول الشارح الآتي) أو أخبار عدد التواتر (قوله ولو  
عن علم) أي لأن اليقين مقدم عليه سم قال الرشدي وعش الأول اسقاط ولو لأن المخبر عن غير علم هو  
المجتهد وستأتي مسئلته في المتن اه وفيه تأمل (قوله بين هذا) أي عدم الأخذ بقول الغير هنا ولو عن علم (قوله  
واكتفاء الصحابة الخ) هذا إن اكتفى الصحابة بالأخبار عنه إذا كانوا بحضرة أو لا فقد لا يحتاج للفرق فليتام  
سم أقول تكرر حضورهم معه صلى الله عليه وسلم بعد سماعهم الأخبار عنه كحضورهم عنده حين سماعهم  
الأخبار عنه في الاحتياج إلى الفرق (قوله في المياه) أي مع إمكان الظاهرة من ماء متيقن الطهارة رشدي  
(قوله امر احسيا) أي مشاهدات نهاية (قوله على اليقين الخ) ولو بنى بحربه على المعاينة صلى الله عليه وسلم إلى غير  
احتياج إلى المعاينة في كل صلاة ومثل ذلك ما لو صلى بالمعاينة لم يحتاج إلى المعاينة في كل صلاة ما لم يفارق محله  
وتطرق إليه الاحتمال وفي معنى المعان من نشاء مكة وتيقن إصابة القبلة وإن لم يعاينها حال صلاته نهاية ومعنى  
(قوله كمتجهد) إلى قوله أو أخبار الخ زاد المعنى عقبه نعم إن حصل بذلك مشقة جاز الأخذ بقول ثقة يخبر عن  
علم كما يؤخذ مما يأتي في وجوب السؤال اه (قوله كمتجهد الخ) أي قياساً عليه وهذا القياس لا يظهر  
بالنسبة للمعطوف عليه عبارة شرح المنهج أسسولة علمها في ذلك وكالحاكم إذا وجد النص اه (قوله  
لا يعتمد الخ) ويؤخذ من جواز الأخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل الآتي أي للمشقة حيثئذ ومن  
قوله الآتي أن لم يكن فيه مشقة عرفان الأعمى إذا دخل المسجد الحرام أو مسجد محرراً به معتمد وشق عليه لمس  
السكبة في الأول والمحراب في الثاني لا متلاً بالمحل بالناس أو امتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه  
وجوب اللبس وجاهله الأخذ بقول المخبر عن علم وهو ظاهر وفي ذلك مز يد في شرحنا لآبي شجاع سم على  
خج اهر رشدي زاد ع (قوله ونحو ذلك) أي كالسواي وقوله جاز له الأخذ بقول المخبر الخ أي إن وجده  
والأفله الاجتهاد ع (قوله إلا اللبس الذي الخ) فلو اشتبه عليه مواضع لمساها صبراً فإن خاف فوت الوقت  
صلى كيف اتفق وأعاد كما يؤخذ مما يأتي في نهاية وقوله فإن خاف الخ أي بأن لم يدركها بتأما فيه ع (قوله  
أو أخبار عدد التواتر) أي ولو من كفار وصبيان ع (قوله الذي يحصل له به اليقين) شمل ما لو كان  
اللبس يفيد اليقين في الجهة دون العين كافي المحارب المطعون فيها تأمناً وتياسراً لاجبة وحيثئذ فيجب على  
الأعمى لمس حوائطها ليستفيد اليقين في الجهة ثم يقلد في التيامن والتياسر هكذا ظهر فليحذر رشدي  
(قوله ولا يمكنه) إلى قول المتن يخبر في النهاية والمعنى لا قوله لكن إلى المتن وقوله في الأول إلى ولا يجوز (قوله  
أو أمكنه وثم حائل الخ) لا حاجة إليه بل لا وجه له بعد تقييد المكان في جانب الإثبات بما مرقتد كروندبر  
بصري (قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدي مع الحاجة سم (قوله بفعله) أي أو بفعله غيره ولو  
بغير حاجة ع (قوله بشرط عدم التعدي) أخذ بما قدمه الشارح في شرح ومن أمكنه الخ (قوله

(قوله ولو عن علم) أي لأن اليقين مقدم عليه (قوله واكتفاء الصحابة الخ) هذا إن اكتفى الصحابة بالأخبار  
عنه إذا كانوا بحضرة أو لا فقد لا يحتاج للفرق فليتام (قوله بان المدار الخ) قد يفرق بان القبلة في جهة  
واحدة إذا علمت لم يبق احتياج إلى البحث عنها بعد ذلك فلا مشقة في الألوام باليقين بخلاف ما ذكر  
(قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدي مع الحاجة (تنبيه) يؤخذ من جواز الأخذ بقول المخبر عن  
علم عند وجود الحائل المذكور أي للمشقة حيثئذ ومن قوله الآتي أن لم تكن فيه مشقة عرفان الأعمى  
إذا دخل المسجد الحرام أو مسجد محرراً به معتمد وشق عليه لمس السكبة في الأول والمحراب في الثاني

في الاولى) أى عدم الامكان (قوله في الثانية) أى الامكان (قوله ان يتكلف المعاناة) عبارة شرح المنهج ولا يتكلف المعاناة بصعود حائل أو دخول المسجد للمشقة اه قال البجيرى قوله بصعود حائل أى وان قل كثلاث درج (قوله او دخول المسجد) اى وان قرب ايضا ع ش (قوله للمشقة) وإن كانت تحتل عادة حفى اه وهذه الغاية تخالف ما مر عن سم والبرماوى عند قول المصنف ومن أمكنه (قوله ولا يجوز له الاجتهاد) الاولى تاخير عن قول المتن بخبر عن علم قول المتن (بقول ثقة) اى ومنه ولى يخبره عن كشف ع ش هذا إنما يظهر على ما يأتى فى الشرح من ان المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن بخلاف ظاهر المتن الذي جرى عليه شرح بافضل فقال اى مشاهدة اه (قوله بقول ثقة الخ) اى وبمعناه كما يأتى وكان ينبغي أن بقدره هنا أيضا ليظهر عطف قوله كحرب الخ على قوله الخ إذ الكشف إنما يفيد الظن لا يعلم كما صرحوا به (قوله ولا فاسق) اى ولا مرتكب خاتم المرومة مع السلامة من الفسق عن الاقرب ثم ظاهر لإطلاقة ولو وقع فى قلبه صدقة وقياس ما يأتى فى الصوم الاخذ بخبره حينئذ لان يفرق بأنه لما كان أمر القبلة مبنيًا على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم احتيط لها ع ش (قوله ويجب سؤاله الخ) وهل يجب تكرير السؤال لكل فرض سم عبارة ع ش ويجب تكرير السؤال لكل صلاة تحضر كما يجب تجديد الاجتهاد اه حج اه ولعله فى غير التحفة وشرح بافضل وإلا فإيتى فى شرح ويجب تجديد الاجتهاد الخ فالفرق بينه وبين ما هنا ظاهر (قوله ان سهل الخ) وإذا سئل الثقة فالأقرب انه يجب عليه الارشاد لها لانه من فروض الكفايات ثم ان لم يكن فى اخباره مشقة لا يستحق الاجرة وإلا استحقها ع ش (قوله بان لم يكن فيه مشقة الخ) فان كان عليه مشقة فى السؤال لبعدها المكان او نحوه فيجوز له الاجتهاد نهاية ومعنى قوله مر لبعدها المكان أى بحيث لا يكلف تحصيل الماء منه (قوله أو نحوه) أى كمنعجب المسؤول ع ش (قوله كقوله) إلى قوله ولا يجب فى النهاية الا قوله وهو عالم بدلالته (قوله أو رأيت الجم الخ) ظاهر صنيعة أنه يجب عليه الاخذ بقوله فى هذه المسئلة ومسئلة القطب التى تليها مطلقا وهو محل تأمل فالذى يظهر فى الاولى ان حكمها حكم المحراب المعتمد فهذه الصلاة إلى تلك الجهة وله الاجتهاد ديمنة ويسرة وفى الثانية ان محل ما ذكر فيها حيث لم يكن عالما بامارة اخرى غير اضعف من القطب إذ هو مجتهد حيثئذ غاية الامر انه يقبل اخباره فيما يتوقف عليه الاجتهاد وهو الامارة وهذا يعلم ما فى نظم هذه فى سلك مسائل هذا القسم فالاولى تاخيرها الى القسم الثالث والتنبيه على انه يعتمد قول المخبر فى الامارة كما يعتمد فى اصل القبلة فليتأمل ثم رايت فى سم على المنهج التنبيه على ان قول المخبر المذكور لا يزيد على المحراب اى فيجوز الاجتهاد معه يسرة ويسرى عبارة النهاية ثم محل امتناع الاجتهاد فيما ذكر اى فى محارب المسلمين ومعظم طر يقم وقراهم الغير المطعونة وفيما اخبر عدل باتفاق جفع من المسلمين على جهة أو اخبر صاحب الدار عن القبلة بشرطه بالنسبة للجهة أما بالنسبة للتبائن والتماسر فيجوز ثم قال فان قال المخبر رأيت القطب أو الجم الغفير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم فالأخذ به قبول خبر لا تقليد اه قال ع ش قوله مر فهو اخبار الخ بمعناه انه كالأخبار فى تقدمه على الاجتهاد اه (قوله أو رأيت الجم الخ) ويتعين حمله أخذًا بما يأتى آنفا على ما لا الم يعلم أن صلاتهم بتقليد بعضهم المجتهد فى القبلة (قوله الجم) لعل المراد به عدد التواتر انظر لو تعارضت هذه الامور سم على حج أقول ينبغي ان عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاخبار عن علم برؤية الكعبة ثم رؤية المحارب

لا متلاهم المحل بالناس أو امتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب اللبس وجازله الاخذ بقول المخبر عن علم وهو ظاهر وفى ذلك مزيد فى شرحنا لاني شجاع (قوله ويجب سؤاله) هل يجب تكرير سؤاله لكل فرض (قوله كقوله هذه الكعبة الخ) انظر لو تعارضت هذه الامور ما المقدم وقوله الجم الغفير لعل

فى الاولى وكذا فى الثانية  
إن لم يتكلف المعاناة ولا  
يجوز له الاجتهاد (بقول  
ثقة) فى الرواية بصير ولو  
أمة لا كافر قطعاً ولا فاسق  
وغير مكلف على الاصح  
ويجب سؤاله ان سهل بأن  
لم تكن فيه مشقة عرفاً كما  
هو ظاهر (يخبر عن علم)  
كقوله هذه الكعبة أو  
رأيت الجم الغفير يصلون  
لهذه الجهة

المعتمدة ثم رؤية القطب ثم الاخبار برؤية الجبل الغفير وذلك لأن التواتر يفيد اليقين وخبر المخبر عن علم يفيد الظن فيقدم عليه التواتر ورؤية السكبة أبعد عن الغلط من رؤية القطب لأنه وإن كان بمنزلة العيان أسكنه قد يقع الخطأ في رؤيته لا شباهاه على الرائي أو لما منع قام بالرائي ورؤية القطب أقرب لتحرير ما يصلح إليه عند الرائي فإن المخبر بأنه رأى الجبل الغفير يصلون هكذا بما يكون مستنده رؤية صلاتهم تلك الجهة فلا يأمن في الأخذ بقوله من الانحراف يمتد أو يسرة عرش (قوله أو القطب الخ) الذي يظهر أن صورة هذا أن يكون المخبر بكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون المخبر بفتحها فيمتنع عليه حيثئذ الاجتهاد في محل القطب كان ينظر إلى السكواكب التي حوله ليستدل بها على موضعه وإلا فهو مشكل جداً ثم رأيت في القليوبي على المحلى قال وليس منه أي من الاخبار عن علم الاخبار برؤية القطب ونحوه خلافاً لمن زعمه لأنه من أدلة الاجتهاد اه أي وهو دون الاخبار عن علم رتبة اسكن إن أجيب بما قدمته هان الامر كرى ويظهر أن صورة ذلك أن يرى المخبر القطب في الليل ويشخص سمته ويخبر غيره في النهار مثلاً (قوله وهو عالم بدلالته) أي المخبر بفتح الباء وكذلك في حاشية الايضاح ونظر فيه عبد الرؤوف في شرح المختصر بأن العمل حيثئذ بالاجتهاد لا بمن يخبر عن علم وهو ظاهر اه وفي حاشية الايضاح للشارح أن محل منع الاجتهاد في ذلك إنما هو في الجهة فقط في رتبة المحارب الموثوق بها اسكن كلام التحفة وشرحي الارشاد له يقتضي عدم الجواز في القيمة واليسرة أيضاً كرى (قوله وكحرب) إلى قوله ولا يجب في المغنى (قوله قرون من المسلمين الخ) وفي فتاوى السيوطي أن المراد بالقرون جماعات كثيرة من المسلمين صلوا إلى هذا المحارب ولم ينقل عن احد منهم أنه طعن فيه وليس المراد بذلك ثلثمائة سنة بلا شك ولا مائة ولا نصفها وقد يكتفي نسبة وقد يحتاج إلى أكثر فالمرجع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن اه سمور شيدى (قوله وكحرب الخ) وفي سم على حج ويجب على الانسان قبل الاقدام أي على اعتماد المحارب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن وإن صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وينبغي أن محل ذلك في محارب لم يكسر طاقوه واحتمل الطعن فيه وإلا فصلاته صحيحة من غير سؤال عرش (قوله بشرط أن يسلم من الطعن) ويكتفي الطعن من واحد اذا ذكر له مستند أو كان من أهل العلم بالمليقات لذلك يخبره عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد معه سم على حج اه عرش (قوله أرياف مصر) أي مزارعها كرى (قوله وبه يعلم الخ) أي بقوله نعم الخ (قوله لا جهة الخ) عطف على قوله يمتد الخ (قوله وجعل) إلى قول الماتن ويقضي في النهاية إلا ما أنبه عليه وقوله ومثله محاذيه كاهو واضح وقوله وقيل إلى الماتن (قوله من ذلك) أي من إخبار الثقة أي من حيث الاعتداد لا من حيث امتناع الاجتهاد يمتد ويسرة كما مر عن النهاية (قوله ويتعين حمله الخ) عبارة النهاية وهو ظاهر ان علم أن صاحبها أي الدار يخبر عن غير اجتهاد وإلا لم يحز تقليده اه قال عرش قوله مر يخبر عن غير اجتهاد أي بأن أخبر عن معانية أو ما في معناها كرؤية القطب أو المحارب المعتمدة وقوله مر وإلا لم يحز الخ أي بأن علم أنه يخبر عن اجتهاد أو شك في أمره اه وقال الرشيدى ومن غير الاجتهاد أخذاً بما قبله استناد إخباره إلى اتفاق أهل البلدة على جهاتها أو ضاعها المعلوم منه جهة القبلة في الدار وإن كان مستندهم الاجتهاد فعلم أن هذا لا يختص بدور مكة فتنبه اه (قوله والا الخ) خرج عنه صورة الشك وقد تقدم عن النهاية ما يخالفه (قوله وماتت) إلى قول الماتن ويقضي في المغنى إلى قوله ومثله محاذيه كاهو واضح وما أنبه عليه (قوله وماتت الخ) عبارة النهاية وهذا في غير محاربه صلواته ومساجده اما هي فيمتنع الاجتهاد فيها مطلقاً لأنه لا يقر على خطأ فلو تخيل حاذق فيها يمتد أو يسرة تخياله باطل ومساجده هي التي ضل فيها ان ضبطت المراد عدد التواتر (قوله نشأ بها قرون من المسلمين) قال السيوطي في فتاويه ليس المراد بالقرون ثلثمائة

أو القطب مثلاً هنا وهو عالم بدلالته وكحرب اه وهو بقربة نشأ بها قرون من المسلمين بشرط أن يسلم من الطعن لا ككثير من قرى أرياف مصر وغيرها أو بجادة يكسر طاقوها من المسلمين نعم يجوز الاجتهاد في المحارب المذكور بأقسامه يمتد ويسرة لا مكان الخطأ فيهما مع ذلك ولا يجب خلافاً للسبكي لأن الظاهر أنه على الصواب وبه يعلم أن المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن لاجبة لاستحائنه فيها وجعل بعضهم إخبار صاحب المنزل عن القبلة من ذلك حتى يجب الأخذ به ويحرم الاجتماع ويتعين حمله على ما إذا لم يعلم أن سبب إخباره اجتهاده وإلا لم يحز لقادر على الاجتهاد الأخذ بخبره كاهو ظاهر وماتت أنه صلواته عليه

ومحاربه كل مائتة صلاة فيه إذ لم يكن في زمنه محارب اه زاد المغني والمحارب لغة صدر المجلس سمي الطاق  
المعروف بذلك لان المصلي يحارب فيه الشيطان وألحق بعض الاصحاب قبلة البصرة والكوفة بموضع صلى  
فيه النبي ﷺ انصب الصحابة لها اه قال ع ش قوله مر ومساجده الخ المغيرة بين المسجد والمحارب  
إنما هي بحسب المفهوم فالمدار هنا على ضبط ما استقبله في صلاته حتى لو علمت صلاته في مكان وضبط  
خصوص موقفه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يضبط ما استقبله فيه لم يكن مانعا من الاجتهاد بل يجب معه  
الاجتهاد (قوله كل مائتة الخ) أي ولو تجر الواحد كما هو ظاهر حج اه زيادي وقوله مر إذ لم يكن في  
زمنه الخ أي إذا محارب الجوف على الهيئة المعروفة حدث بعده ومن ثم قال الأذري بكرة الدخول في طاقة  
المحارب ورأيت بهامش نسخة قديمة ولا يكره الدخول في الطاقة خلافا للسيوطي اه عبارة البرماوى ولا  
تكره الصلاة في المحارب المهودو لا بمن فيه خلافا للجلال السيوطي ولم يكن في زمنه ﷺ والخلفاء بعده  
إلى آخر المائة الاولى وإنما حدثت المحارب في أول المائة الثانية اه (قوله ومثله محاذيه الخ) بقاؤه على  
على اطلاقه مشكل فليقيد بمحاذ لا يتحقق خروجه عن سمت القبلة بذلك المحل بل قد يقال انه مشكل طاقا  
اذ لا مانع أن يكون موقفه ﷺ لطرف البيت بحيث يكون الواقف عن يمينه أو يساره ﷺ خارجا  
عن محاذة البيت فليتأمل وليحزر نعم ان حمل المحاذى على المسامت من امامه وخلفه فلا إشكال بصري  
(قوله لانه لا يقر على خطأ) يعنى أنه ان وقع منه ﷺ خطأ نبه عليه بالوحى والصحيح أنه وغيره من  
الانبياء لعصمتهم لا يقع منهم الخطأ لا عمدا ولا سهوا إلا ان ترتب عليه تشريع كما في سلامه عليه  
الصلاة والسلام من ركعتين ع ش (قوله وليس مثله مانصبه الصحابة الخ) لانهم لم ينصبوها إلا عن اجتهاد  
واجتهادهم لا يوجب القطع بعدم انحراف وان قل و (قوله والكوفة) أي والشام وبيت المقدس وجامع

ومثله محاذيه كما هو واضح  
يتمتع الاجتهاد فيه ولو  
يمنة ويسرة لانه لا يقر على  
خطا وليس مثله مانصبه  
الصحابة رضى الله عنهم  
كقبلة البصرة والكوفة

سنة بلا شك ولا مائة سنة ولا نصفها وإنما المراد جماعات من المسلمين صلوا إلى هذا المحارب ولم ينقل عن أحد  
منهم أنه طعن فيه فهذا هو الذى لا يجتهد فيه في الجهة ويجتهد فيه في التيامن والتياسر وقد عبر في شرح المذهب  
بقوله في بلد كبير أو في قرية صغيرة يكثرون المارون بها حيث لا يقرونه على الخطأ فلم يشترط قرونا وإنما  
شرط كثرة المارين وذلك مرجعه إلى العرف وقد يكتفى في مثل ذلك بسنة وقد يحتاج إلى أكثر بحسب كثرة  
مرور الناس بها وقتله فالمرجع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن ويكفى الطعن من واحد إذا ذكر له مستندا  
أو كان من أهل العلم بالميقات فذلك يخرجهم عن رتبة اليقين الذى لا يجتهد به ومن صلى إلى محارب ثم تبين فقد  
شرطه المذكور رأى وهو مضى القرون والسلامة من الطعن لزومه الاعادة لان واجبه حينئذ الاجتهاد ولا يجوز  
له الاعتماد عليه كما صرح به في شرح المذهب ومن واجبه الاجتهاد إذا صلى بدونه أعاد ويجب على الانسان  
قبل الاقدام البحث عن وجود الشرط المذكور وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وسئل أيضا  
عما إذا نشأ جماعة ببلدة عمر كل واحد منهم نحو خمسين سنة وهم يصلون إلى محارب زاوية كان على عهد آبائهم  
ببلدهم وهم لا يعرفون أمضى عليه قرون أم لا وهل طعن فيه أحد أم لا ثم ورد عليه شخص يعرف الميقات  
يقال لهم هذا فاسدوا أحدث لهم بحر ابا غيره من محرقاته هل يلزمهم اتباع قوله ويلزمهم اعادة ما صلوا إلى الاول  
فاجاب بقوله محارب الزاوية المذكورة إن كان ببلدة كبيرة أو صغيرة كثير المروءة ولم يسمع فيها طعن  
فالأصل أنه صحيح حتى لو كان صغيرة لم يكثر المروءة لم تصح إلا بالاجتهاد ويتبع قول الميقاتي في تحريفه  
إن كان بارعا فيه موثوقا به وقيل ما هم ولا يلزم اعادة ما تقدم من الصلوات اه وقوله ولا يلزم اعادة ما تقدم من  
الصلوات في هذا نظر فليتأمل فيه مع قوله فيما مر عن فتاويه الوجه الاعادة وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم  
تنعقد صلاته إذ مقتضاها وجوب الاعادة هنا (وليس مثله مانصبه الصحابة) صريح في جواز الاجتهاد يمنة

مصر القديمة وهو الجامع العتيق نهاية عبارة سم قوله وليس مثله الخ صريح في جواز الاجتهاد بمنته ويسرة  
 في محراب مسجد الأقصى خلافا لما توهمه جمع من الطلبة اه (قوله فان فقد الثقة الخ) أى بأن كان في محل  
 لا يكلف تحصيل الماء منه عيش وقلوبى وهو فوق حد القرب ومن فقد الشرع على ما لو امتنع من الاخبار  
 أو طلب الاجرة مع عدم القدرة عليها كما في الاطفيحي بحيرى (قوله ومن في معناه) أى في امتناع الاجتهاد  
 معه المتقدم في قوله أو رأيت الخ وكمحراب الخ وجعل بعضهم الخ وما ثبت الخ، كان الاولى ابدال من بما  
 (قوله لعلمه الخ) أى وهو بصير نهاية ومعنى قال عيش ومفهوما أى التعليل أن من لا يعرف الادلة لا يحرم  
 عليه التقليد وينافيه قول المصنف وان قدر فالاصح الخ وأجاب عنه الشيخ عميرة بما حاصله أن المراد بالعلم هنا  
 أعم من أن يكون حاصله بالفعل أو بالقوة بأن مكنته التعلم اه (قوله بل يجتهد وجوبا) إلا إن ضاق الوقت  
 عنه فالاصح أنه لا يجتهد ويصلى على حسب حاله ويعيد وجوبا بمعنى ونهاية وباقى في الشارح ما يفيد وزاد  
 النهاية ويجوز الاعتماد على بيت الابر في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد أفتى به  
 الوالد رحمه الله تعالى وهو ظاهر اه قال عيش قوله مر لا فادتها الظن الخ قضيته أن بيت الابر في مرتبة  
 المجتهد وليس مراد اذلو كان في مرتبة لحرم عليه العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاخذ بقول المجتهد  
 لكن تعبيره بجواز الاعتماد يشعر بأنه مخير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين المخبر عن العلم  
 وبين الاجتهاد وينبغى أن مرتبة بعد مرتبة المحراب المعتمد فان ذلك بمنزلة المخبر عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد  
 معه جهة ولا غيرها على ما مر اه واعتمد شيخنا والقلوبى أن بيت الابر في مرتبة المحراب المعتمد ويجوز  
 الاجتهاد فيه أيضا بمنته أو يسرة لاجبة اه وإلى هذا ميل القلب والله أعلم (قوله وأضعفها الخ) قال الخطاب  
 دلائل القبلة ست الأطوال والاعراض مع الدائرة الهندسية أو غيرها من الاشكال الهندسية أو غيرها  
 والقطب والكواكب والشمس والقمر والرياح هي أضعفها كما أن أقواها الأطوال فالعر وض ثم القطب  
 اه كردى (قوله وأقواها القطب الخ) لعل باعتبار الامارات الظاهرة المحسوسة المدرجة للعوام أيضا  
 بخلاف الامارات المقررة عند أبواب الهيئة فانه أضبط وأقرب إلى الصواب منه بكثير فليتأمل بصرى  
 عبارة الكردى وكان مرادهم بذلك بالنسبة للنجوم أو الادلة المشاهدة أو من حيث ان أكثر الناس لا يعرفون  
 الأطوال والاعراض والا فهما أقوى من القطب كما تقدم آتفا عن الخطاب اه (قوله الشمالى) أى للزومه  
 مكانه أبدا تقريرا وخرج به الجنوبي فهو غير مرتقى في أكثر البلاد لنزوله في الأفق كردى (قوله وهو  
 مشهور) عبارة النهاية والمغنى قالوا وهو نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى وكانهما  
 سميا نجم الجاور له وإلا فهو كما قال السبكي وغيره ليس نجما وإنما هو نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب  
 النجم اه قال الكردى الفرقدان نجمان كبيران على يمين الخط وهو رأسه الواقع في جانب المغرب فانه  
 يمين بالنظر إلى المتوجه إلى القبلة والجدى بالتصغير نجم كبير على يسار الخط وبين الجدى والفرقدين ثلاثة  
 انجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر ويسمى الجدى بالقطب أيضا لقربه منه وبالوتر وبفاس الرحا  
 اه (قوله باختلاف الاقاليم) أى السبعة التى هي قسم المغمور من الدنيا كردى (قوله فيمصر) أى  
 وأسيوط وفوة ورشيد ودمياط والاندلس والاسكندرية وتونس ونحوهم كردى (قوله خلف اذنه اليسرى)  
 أى قليلا وأهل المدينة النبوية والقدس وغزة وبلبك وطرسوس ونحوهم يجعلونه مائلا إلى نحو الكتف  
 وأهل الجزيرة وملطية وأرمينية والموصل ونحوهم يجعلونه على فقار الظهر وأهل بغداد والكوفة والرى  
 وخوارزم وحلوان ونحوهم يجعلونه على الخد الأيمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكرمان ونحوهم  
 يجعلونه على الأذن اليمنى وأهل الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى وشرق المنحني يجعلونه على الكتف الأيمن

(فان فقد) الثقة المخبر عن  
 علم ومن في معناه (وأمكنته  
 الاجتهاد) لعلمه بأدلة القبلة  
 (حرم) عليه (التقليد) لأن  
 المجتهد لا يقلد مجتهدا بل  
 يجتهد وجوبا بالأدلة  
 وأضعفها الريح وأقواها  
 القطب الشمالى بتثليث  
 القاف وهو مشهور وتختلف  
 دلالاته باختلاف الاقاليم  
 فيمصر يجعله المصلى خلف  
 أذنه اليسرى والعراق وما  
 وراء النهر خلف أذنه اليمنى



كردى (قوله وبالين قبالة الخ) عبارة الكردي وأهل اليمن وعدن وصنعاء وزبيد وحضرموت ونحوهم يجعلونه بين العينين اه (قوله وبالشام) أى وحص و حلب ونحوهم كردي (قوله لنحو غيم الخ) أى كظلمة مغنى (قوله يزول الخ) أى غالباً نهاية قول المتن (وصلى الخ) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوباً مادام الوقت متسعاً كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتنقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لمن هم فيه سم وفى النهاية والمغنى ما يوافقه قال ع ش قوله مر كما قاله الامام الخ معتمد ثم قال ويمكن حمل كلام الامام ومن تبعه على ما إذا رجا زال التحير وكلام غيره على خلافه اه وقال الكردي على شرح بافضل ظاهر إطلاقه أنه لا يجب عليه الصبر إلى ضيق الوقت وهو صريح التحفة وظاهر كلام شيخ الاسلام والايضاح وأقره الجلال الرملى فى شرحه واقتضاه كلامه فى شرح الهجة وصرح به الزبائى فى حواشى المنهج واعتمده الطبرلاوى وقيدته سم فى شرح أبى شجاع بما إذا ضاق الوقت كما يفيد ما فى الروضة وأصلها عن الامام وأقره ونقله هو والشوبرى فى حواشى المنهج عن شرح الارشاد للشارح وعن مر وفى حواشيه للحلبى المعتمد أنه كفافة الطهورين ان جوز زوال التحير صبر لضيق الوقت وإلا صلى أوله اه وفى البجيرى عن المدابغى اعتماد كلام الحلبى اه قول المتن (كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى اليه أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنه باختياره التزم استقباله فلا يتركه إلا لما يرجح غيره عليه ع ش (قوله وكذا الوضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر سم (قوله ويؤدى ان ظهرت الخ) هذا يقتضى أنه يصلى قبل ضيق الوقت فتأمل لكنه مخالف لما بينه فى شرحى الارشاد والعباب إلا أن يريد بناء هذا على ما فى المجموع والتنقيح بناء على الوهم المذكور فيما رسم (قوله حيث) إلى قول المتن ومن عجز فى النهاية إلا قوله ومعاذ مع جماعة وقوله وإن لم يفارق محله وكذا فى المغنى إلا قوله أى يحضر إلى المتن (قوله حيث لم يكن الخ) أما إذا كان ذا كراً للدليل الأول فلا يجب عليه تجديد الاجتهاد قطعاً مغنى (قوله ذا كراً) كذا فى أصله رحمه الله تعالى فليحذر بصرى أى فحقه النص بزيادة ألف كما فى النهاية والمغنى وشرح بافضل (قوله وسؤال المجتهد الخ) وظاهره أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد السابق إذا لم يكن ذا كراً الدليل سم عبارة المغنى أو التقليد فى نحو الاعمى اه قول المتن (لكل صلاة تحضر الخ) هذا الخلاف يجرى فى المفتى فى الاحكام الشرعية وفى الشاهد إذا زكى ثم شهد ثانياً بعد طول الزمن أى عرفاً وفى طلب التيمم المأم إذا لم ينتقل عن موضعه عميرة اه ع ش (قوله أى فرض عيني) ولا يجب للنافلة جزء ما ومثلها صلاة الجنائز كما فى التيمم مغنى ونهاية (قوله ولو مندورة) ظاهره ان الضحى مثلاً إذا نذرها يكتفى لها اجتهاد واحد وان عدد سلامها رشيدى عبارة ع ش وهل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كالضحى أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات باحرام واحد كالضحى فيكتفى له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه باكثر من ركعتين كالتراويح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل إحرام فيه نظراً ولا يبعد إلخافه بما فى التيمم فعلى ما تقدم أنه الراجح من أنه يكتفى للتراويح تيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما رسم أيضاً أنها كلها صلاة واحدة والكلام فى المنذورة اه (قوله ومعاذ) ظاهره ولو عقب

أو يسرة فى محراب المسجد الأقصى خلافاً لما توهمه جمع من الطلبة (قوله وصلى كيف كان) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوباً مادام الوقت متسعاً كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتنقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لمن هم فيه وإنما جاز التيمم أول الوقت لتحقق عجزه ثم من غير نسبة لتقصير البتة بخلاف هذا (قوله وكذا الوضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر (قوله ويؤدى ان ظهرت له فيه) هذا يقتضى أنه يصلى قبل

وبالين قبالة مما بلى جانبه  
لا يسرو بالشأم وراه وقيل  
يشحرف بدمشق وماقارها  
إلى الشرق قليلاً (ولان تحير)  
المجتهد فلم يظهر له شئ ولنحو  
غيم أو تعارض أدلة (لم يولد  
فى الاظهر) وإن ضاق  
الوقت لأنه يجتهد والتحير  
عارض يزول عن قرب  
(وصلى كيف كان) لحركة  
الوقت وكذا الوضاق الوقت  
عن الاجتهاد (ويقتضى)  
إذا ظهرت له القبلة بعد  
الوقت لأنه نادرو يؤدى ان  
ظهرت له فيه (ويجب)  
حيث لم يكن ذا كراً للدليل  
الأول (تجديد الاجتهاد)  
وسؤال المجتهد حيث جوزنا  
تقليده (لكل صلاة) أى  
فرض عيني مؤداة وفاتمة  
ولو مندورة ومعاذ

السلام من غير فاصل سم قال السيد البصري قوله ومعادة ليس في الاسنى والمغنى والنهاية اه وقال ع ش  
قال حجج ومعادة الخ وعليه فمذه مستثناة من عدم وجوب تجديدا للاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما  
قيل بفرضيتها وعدم صحتهما من قعود مع القدرة أشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل اه (قوله مع جماعة)  
ينبغي أو فرادى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد وبقي ما لو سن إعادتها على الانفراد لجرى بان قول  
ببطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحدد لها أيضا ولا يبعد أنه يحدد سم على حجج اه ع ش وقوله ثم رأيت  
في شرح الارشاد الخ ويأتي عن النهاية ما يصرح بذلك أيضا (قوله فلا اعتراض عليه) أى بأن يقال قضية  
التعبير بتخصر أن الكلام فيما لو اجتهد قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المنذورة  
والفائتة والحاضرة اذا اجتهد في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد ثم أراد فعل الحاضرة فانه لم يصدق عليه أنها  
حضرت بعد الاجتهاد ع ش (قوله فالاجتهاد الثاني الخ) يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال بالثاني اما أن  
يوافق الاول فيقوى أو يخالفه ولا يكون الا لا قوى أو يوجب التحير وهو أيضا مفيد لدلالته على خلل الاول  
بسبب عدم الاطلاق على المعارض له فليتأمل بصري قول المتن (ومن عجز عن الاجتهاد الخ) يتأمل هذا مع  
ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بادلة القبلية يتمتع بزيادة مطاوعا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل  
ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جاز له التقليد بلا قضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه  
التعلم وامتنع التقليد فان قلنا زعمه القضاء وبغارة الروضة ظاهرة في كل ذلك سم على حجج اه رشيدى  
(قوله كاعنى بصري) إلى قوله إلا أن علمه في النهاية والمغنى (قوله ولا فاسق) أى ولا مرتكب خاتم المرواة  
مع السلامة من الفسق على الأقرب ع ش (قوله ولا فاسق وكافر) لعل صوابها النصب (قوله إلا أن علمه  
الخ) ظاهره رجوع الضمير المستر لو احد من الثلاثة المذكورة وإن كان قضية كلام النهاية رجوعه للكافر  
فقط عبارته نعم قال الماوردى لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلية ووقع في قلبه صدقه واجتهد لنفسه في  
جهات القبلية جاز لانه عمل في القبلية على اجتهاد نفسه وإنما قبل خبر المشرك في غيرها قال الاذرى وما أظنهم  
يوافقونه عليه ونظر فيه الشاشى وقال اذا لم يقبل خبره في القبلية لا يقبل في أدلتها إلا أن يوافق عليها مسلم  
وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعول عليه الحكم اه وهذا هو المعتمد اه قال ع ش قوله مر وهذا هو  
المعتمد أى قوله مر ونظر فيه الشاشى الخ اه وقال الرشيدى قوله مر إلا أن يوافق عليها الخ لا يخفى أن  
منه بل أولى ما اذا كان للمسلمين في ذلك قواعد مدونة كما هو الواقع وكان لا يستقل بفهمها فوافقته على فهم  
معانيها كافر فليس ذلك من محل النزاع اه (قوله صيرت له ملكة الخ) يظهر أنه حيث علم القواعد بالادلة

مع جماعة (تخصر) أى  
مخصر فعلها بأن يدخل وقته  
فلا اعتراض عليه (على  
الصحيح) وإن لم يفارق محله  
سعيًا في إصابة الحق ما يمكن  
لأن الظن الاول لا ثقة  
ببقائه فالاجتهاد الثاني ان  
وافق فهو زيادة ولا فهو  
غالبًا إنما يكون لا قوى  
والاخذ بالاقوى واجب  
(ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم  
الادلة) وهى كثيرة فيها  
تصانيف متعددة (كاعنى)  
بصري أو بصيرة (قلد) وجوبا  
(ثقة) في الرواية كما لا غير  
مكلف ولا فاسق وكافر إلا  
إن علمه قواعد صيرت له  
ملكه يعلم القبلية بحيث يمكنه  
أن يبرهن عليها وإن نسي  
تلك القواعد كما هو ظاهر  
وكلام الماوردى المخالف  
لذلك ضعيف

ضيق الوقت فتأمل له لكنه مخالف لما بين في شرح الارشاد والعباب إلا أن يريد بناء هذا على ما في المجموع  
والتمحيص بناء على التوهم المذكور فيما مر (قوله وسؤال المجتهد) وظاهر أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد  
السابق إذا لم يكن ذا كراهية له (قوله أى فرض عيني) قال في الروض للنافلة اه قال في شرحه ومثلها صلاة  
الجنائز اه وظاهره أنه يفعل النافلة بذلك الاجتهاد وان مضى الوقت أو أوقات (قوله ومعادة) ظاهره ولو  
عقب السلام من غير فاصل (مع جماعة) ينبغي أو فرادى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد ع ش بقوله  
ومعادة لفساد الاولى كما اقتضاه كلام المجموع او في جماعة اه ر بى ما لو سن إعادتها على الانفراد لجرى بان قول  
ببطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحدد لها أيضا لا يبعد أنه يحدد (قوله ومن عجز عن الاجتهاد) يتأمل هذا  
مع ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بادلة القبلية يتمتع تقليده مطلقا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل

الدالة على محتها واستلزامها كان الحكم كذلك وإن لم يحصل له ملكة فتأمل بصرى (قوله وكلام الماوردى المخالف الخ) لعل مراده بالمخالفة أن كلام الماوردى يفيد أنه إذا تعلم منه الأدلة وقلده في العمل بمقتضاها كان أخبره بأن النجم إذا استقبلته أو استدبرته على صفة كذا كنت مستقبلا للكعبة وهو على هذا التقدير ضعيف أما إذا تعلم أصل الأدلة منه ثم توصل بذلك إلى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة يقتدر بها على معرفة صحيح الأدلة من فاسدها لم يمتنع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الأخذ به وبما تقرّر يعلم أنه لا مخالفة بين ما ذكره الشارح م ر وما ذكره جج ع ش قول المتن (عارفا) أى بخلاف غير العارف نهاية ومعنى (قوله كالعامى الخ) عبارة النهاية والمغنى فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون اه (قوله فان صلى) إلى المتن في المغنى وإلى التنبيه في النهاية الا قوله وقال جمع وجوبا (قوله وإن أصاب) أما ما صلاه بالتقليد وصادف فيه القبلة أو لم يتبين له الحال فلا إعادة عليه فيه ويجب عليه إعادة السؤال لكل فريضة تحضر بناء على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية نهاية ومعنى (قوله مجتهدان) ولو اتحد أحدهما وتعدّد الآخر فلد من شاء منهما م ر سم على حج اه ع ش (قوله اخذ بقول أعلمها الخ) قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما وثق والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما إلى آخره اه وفي شرح العباب فالاولى تقديم الاوثق الخ اه سم على حج وهو المعتمد وثق ما لو اختلف عليه مخبران عن علم أو ما هو بمنزلة كان قال له شخص القطب في هذا الموضع يكون أمامك وقال الاخر يكون خلف أذنك اليسرى مثلافه يأخذ بقول أحدهما كالجتهدين أو يتسايطان غنده فيه نظروا لعل الثاني أقرب ع ش بحذف (قوله ندبا الخ) عبارة المغنى ندبا كافي الشرح الكبير المرافعى وجوبا الخ في الصغير له قال بعض المتأخرين وهو الاشبه ونقله في الكفاية عن نص الام فان استويا تخير وقيل يصلى مرتين اه (قوله وقال جمع وجوبا) لكن المعتمد التخيري وهو الذى جرى عليه الشارح في كتبه وكذا غيره من المتأخرين نعم تقليد الاوثق والاعلم عنده أولى كرى قول المتن (وإن قدر) أى المكلف نهاية ومعنى (قوله دون دقائقها) صادق بما إذا تمكن من تعلمها دون الظواهر وعدم وجوبها حينئذ محل تأمل بصرى وظاهر أن ما صوره من فرض المحال (قوله يقل فيه الخ) أى الحضرة أو السفر عبارة سم قوله يقل فيه العارفون راجع أيضا للحضر كما يدل عليه ما يأتي اه وعبارة النهاية وينبغي أن يلحق بالمسافر أى في وجوب التعلم عينا أصحاب الخيام والنجعة إذا قلاوا وكذا من قطن بموضع بعيد من بادية أو قرية أو نحو ذلك اه (قوله وايس الخ) الظاهر انه راجع للسفر فقط كما هو صريح قول النهاية ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالحضر كما استظهره الشيخ اه (قوله وسفر) الو او بمعنى أو (قوله محارب الخ) أى أو عارفون (قوله يكبر عارفوه) ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جازله التقليد بلا قضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه التعلم وامتنع التقليد فان قلده لزمه القضاء وعبارة الروضة ظاهرة في كل ذلك (قوله مجتهدان) لو اتحد أحدهما وتعدّد الآخر فلد من شاء منهما م ر (قوله وأوتقهما) قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما وثق والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما الخ اه وفي شرح العباب فالاولى تقديم الاوثق الخ اه (قوله يقل فيه العارفون) راجع أيضا للحضر كما يدل عليه ما يأتي (قوله عينا) قال في الروضة فان قلنا ليس بفرض عين صلى بالتقليد ولا يقضى كالعامى وإن قلنا فرض عين لم يجز التقليد فان قلده قضى لتقصيره وإن ضاق الوقت عن التعلم فهو كالعامى إذا تخير وتقدم الخلاف فيه اه فهل يشترط التأخير لضيق الوقت بان لا يبقى إلا قدر

(عارفا) بالأدلة كالعامى في الأحكام يقلد مجتهدا فيها فان صلى بلا تقليد قضى وإن أصاب وإن اختلف عليه مجتهدان أخذ بقول أعلمها وأوتقهما ندبا وقال جمع وجوبا (وإن قدر) على تعلم الأدلة (فالأصح وجوب التعلم) عينا لظواهرها دون دقائقها إن كان بحضر أو أراد سفرا يقل فيه العارفون وليس بين قرى متقاربة بها محارب معتمدة كما هو ظاهر لكثرة الاشتباه حينئذ مع ندرة من يرجع اليه بخلاف من يحضر وسفر كثيرا عارفوه أو بين قرى كذلك بان يسهل عادة رؤية عارف أو محارب معتمد قبل ضيق الوقت فان التعلم حينئذ فرض كفاية فيصلى بالتقليد ولا يقضى

وإنما وجب تعلم بقية الشروط علينا مطلقا لانه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم والسلف بعده الزموا احاد الناش بذلك مطلقا بخلاف بقية الشروط (تنبيه) إلحاق الحضر بالسفر فيما ذكر ( ٥٠٤ ) ظاهر وتفرقتهم بالانتمائها باعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحضر

دون السفر وإذا زومه التعلم  
عينا عصي بتركه ( فيحرم  
التقليد ) وإن ضاق الوقت  
عن تعلمها فيصلي على حسب  
حاله ويقضى ( ومن صلى  
بالاجتهاد ) منه أو من مقلده  
( فتيقن ) هو أو مقلده ( الخطأ )  
معينا ولو يمتنع أو يسره بمشاهدة  
الكعبة أو نحو المحراب  
السابق أو باخبار ثقة عن  
أحد هذين فالقول بأنه إنما  
يتيقن بقرب مكة ممنوع  
( قضي ) أن بان له بعد الوقت  
وإلا أعاد فيه وجوبها فيها  
( في الاظهر ) كالحاكم يجد  
النص بخلاف حكمه وسواء  
أتيقن الصواب أم لا لكنه  
إنما يفعل المقضي إذا تيقن  
الصواب أو ظنه أما إذا لم  
يتيقن الخطأ فلا قضاء جزما  
وإن ظنه باجتهاد لان الاجتهاد  
لا ينقض بالاجتهاد وعلى  
الاظهر ( فلو تيقنه فيها ) ولو  
يمتنع أو يسره إن كان باخبار  
ثقة عن علم كإتاني ( وجب  
استئنافها ) لعدم الاعتداد  
بما مضى وخرج بتيقن الخطأ  
ظنه تيقنه فيها ( ولو يمتنع أو  
يسره فقيهه تفصيل مذكور  
في قوله ( وإن تغير اجتهاده )  
ثانيا فيها إلى ارجع بان ظهر  
له الصواب في جهة أخرى أو  
أخبره عن اجتهاده أعلم

ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب أي أو الحضر جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد  
السؤال عن القبلة وجود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده له عش عبارة البصري قال سم  
علي المنهج لو كان في السفر عارف واحد فينبغي وفاقا لشيخنا الطبراني جواز السفر من غير تعلم تدبر انتهى  
وقد يقال هو متجه عند صغر الركب بحيث يسهل مراجعته فينبغي أناطة الحكم بقدر الحاجة ثم رايته في فتح  
الجوادل قال بحيث تسهل مراجعة ثقة منهم قبل خروج الوقت فيما يظهر انتهى وعبارة السكردي عن  
حاشية الايضاح للشارح قضية كلام السبكي انه لا بد من ثلاثة ويوجه بان الواحد قد يموت أو ينقطع بخلاف  
الثلاثة فإن الغالب بقاء بعضهم إلى انقضاء السفر اه ( قوله ) وإنما وجب ( الخ ) الاولى وإنما لم يجب عينا  
مطلقا كبقية الشروط لانه ( الخ ) ( قوله ) مطلقا أي سفر أو حضر أو حضر أو حضر أو حضر أو حضر ( قوله ) بذلك  
أي بتعلم أدلة القبلة ( مطلقا ) أي سفر أو حضرا ( قوله ) تنبيهه ) إلى قول المتن ومن صلى في المغنى والنهاية  
ما يوافقه قول المتن ( فيحرم التقليد ) فإن قلد زومه القضاء نهاية وسم ( قوله ) فيصلي ( الخ ) فهل يشترط  
التأخير لضيق الوقت بان لا يتيقن إلا قدر الصلاة كافي التحير على ما تقدم أو يفرق سم وكلام النهاية كالصرح  
في الاشتراط وكذا المغنى عبارة فيحرم التقليد ضاق الوقت عن التعلم أو اتسع فإن ضاق صلى كيف كان  
ووجب عليه الاعادة والثاني لا يجب عليه التعلم بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى  
ما يصليه به اه ( قوله ) منه ) إلى قوله وخرج بالأعلم في النهاية والمغنى ما يفيد الا قوله لكنه إلى اما إذا ( قوله )  
معينا ) خرج به المبهم كافي الصلاة إلى جهات أربع باجتهادات فلا إعادة فيها كإساقى مغنى واسنى ونهاية  
( قوله ) بمشاهدة الكعبة ( الخ ) عبارة النهاية والمغنى والمراد باليقين ما يمتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر  
العدل عن عيان اه ( قوله ) أو نحو المحراب ( الخ ) محله في غير محاربه صلى الله عليه وسلم فيما إذا تبين أن  
المحراب مخالف لما صلى إليه جهة لا يمتنع أو يسره فيما يظهر لما تقرر أن له الاجتهاد فيهما في المحراب المذكور  
بصري وقد مر انقاع النهاية والمغنى ما يفيد ( قوله ) أو باخبار ( الخ ) في أفادته اليقين نظرنعم يفيد مع  
قرينة وقدير ادب اليقين هنا ما يشمل ما في حكمه سم قول المتن ( قضي ) أي ثبتت في ذمته وإنما يعيد بالفعل  
عند ظهور الصواب فلم يظهر له الصواب وضاق الوقت صلى لحرمة الوقت كالتحجير شورى أهيجر مى قول  
المتن ( في الاظهر ) والثاني لا يقضى لانه ترك القبلة بعذر فاشبه تركها في حال القتال ونقله الترمذى عن  
أكثر أهل العلم واختاره المازنى مغنى ( قوله ) وسواء ( الخ ) عطف على قوله ان بان الخ فانه بمعنى سواء بان في الوقت  
أو بعده ( قوله ) المقضى ) أي أو المعادة سم قول المتن ( فيها ) أي الصلاة نهاية ( قوله ) كما يأتي ) أي في قوله  
وباخباره عن اجتهاد اخباره عن عيان الخ قول المتن ( وجب استئنافها ) أي استقر وجوب استئنافها في  
ذمته لكن لا يفعلها إلا عند ظهور الصواب عش ( قوله ) ظنه ) أي باجتهاد قول المتن ( وإن تغير اجتهاده ( الخ )  
ولو دخل في الصلاة باجتهاد فعلى فيها التمسك ولا إعادة فان دار أو ادار غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد  
غيره نقله في المجموع عن نص الامومته يؤخذ أنه يجب إعادة الاجتهاد للفرض الواحد إذا فسد نهاية ( قوله )  
به ) أي بالصواب ( قوله ) لكن يشترط مقارنة ظهوره ( الخ ) ينبغي أن المراد بالمقارنة ما هو الأعم من المقارنة  
الصلاة كافي التحجير على ما تقدم أو يفرق فيه نظر ( قوله ) معينا ) عبارة الروض أن تعين الخطأ قال في شرحه  
وخرج بتعين الخطأ ابهامه كافي الصلاة إلى جهات باجتهادات فلا إعادة فيها كما مر اه ( قوله ) أو باخبار

ما إذا كان الثاني أوضح

وخرج بالاعلم عنده  
الادون والمثل والمشكوك  
فيه ولا تالم يجب الاخذ بقول  
الافضل ابتداء كما مر لانه  
هنا التزم جهة بدخوله في  
الصلاة اليها فلا يتحول  
عنها الى أخرى إلا بأرجح  
بخلافه قبلها فيخير مطلقا  
فان قلت غاية التزام الجهة  
أنه يستمر عليها لا أنه  
يتحول لغيرها ولو أرجح  
فكان المناسب تخييره هنا  
كلا ابتداء قلت المراد بالتزام  
الجهة أنه بدخوله في الصلاة  
الجهة التزم ترجيح أحد  
الظنين بالجري عليه بالفعل  
فاذا أخبره من هو مظنة  
لكون الصواب معه لزمه  
الرجوع اليه وقبلها لم  
يلزم شيئا فبقى على تخييره  
وبأخباره عن اجتهاد  
أخباره عن عيان كالقطب  
فيجب قطعها وإن كان  
مقلده أرجح وبقولها فيها  
مالو تغير قبلها فان تبين  
الخطأ اعتمد الصواب  
وان ظنه وظن صواب  
جهة أخرى اعتمد أوضح  
الدليلين عنده ويفرق بينه  
وبين مامر في الاعلم بأن  
الظن المستند لفعل النفس  
أقوى من المستند لغيره فان  
تساويا تخير زاد البغوى  
ثم يعيد لتردده حالة  
الشروع ومالو تغير

حقيقة أو حكما بان لم يمض قبل ظهور الصواب ما يسع ركنا كالتوردد في التية وزال تردده فورا وكما لو انحرف عن  
القبلة نسيانا أو دارت به السفينة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فورا ع (قوله على المعتد الخ)  
وقال للبغوى والنهاية وزاد الثاني ويؤيد الاول اى التفصيل بين كونه فيها أو خارجا بل هو من افراده قول  
المجموع عن الام واتفق الاصحاب لودخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يرجع لجهة انهما الى جهته ولا  
إعادة اه وكذا في سم عن الاسنى (قوله كما مر) أى قيل قول المصنف وان قدرا الخ (قوله لانه هنا التزم) قد  
يقضى هذا عكس الحكم لان قضيت التزام جهة خصوصاً في الصلاة التى ينبغى احترامها ان لا ياتفت لغيرها  
مطلقا بخلافه قبل الالتزام سم اى وما ذكره من الفرق إنما يظهر في صورة المساواة كافي النهاية والمخفى عبارتهما  
فان احتويا ولم يكن في صلاة تخير بينهما لعدم مزية احدهما على الاخر او فيها وجب العمل بالاول ويفرق بينهما  
بانه التزم بدخوله فيها جهة فلا يتحول إلا بأرجح مع أن التحول لفعل أجنبي لا يناسب الصلاة فاحتيط لها (قوله  
مطلقا) اى مع الرجحان والمساواة (قوله فكان المناسب الخ) اى لا سيما مع المساواة (قوله انه) حقه ان يذكر  
قبيل التزم الخ (قوله بالجري الخ) متعلق بالتزم الخ (قوله من هو مظنة الخ) اى بخلاف الادون والمثل  
والمشكوك فيه (قوله وبأخباره الخ) عطف على قوله بالا علم الخ (قوله كالقطب) قد يقال لافائدة في هذا إلا  
بالنسبة للعارف بكيفية الاستدلال بالقطب وحينئذ فهنا يجتهد وهو لا يقبله وان تحير فكيف بجماع قوله  
الاقى وان كان مقلده أرجح لا يقال يمكن فرضه فيما اذا اخبر بالقطب وبدل لانه لم يكن عارفاً بما قبل ذلك  
لانا نقول المتاهل للتعلم كالمعارف في امتناع التقليد نعم ان فرض طرو التاهل له في اثناء الصلاة لم يعد وان  
كان نادر الوقوع سيد عمر (قوله قبلها) اى الصلاة (قوله وبين مامر) اى من قوله وان اختلف عليه مجتهد  
الخ سم (قوله ثم يعيده) اعتمده مر سم (قوله ومالو تغير الخ) (فرع) لواجتهاد اثنان في القبلة  
واتفق اجتهادهما واقضى احدهما بالآخر فتغير اجتهاد واحد منهما لزمه الانحراف الى الجهة الثانية  
وينبى المأموم المفارقة وان اختلفا تيامنا وتياسرا وذلك عذر في مفارقة المأموم أى فلا تقوته فضيلة  
الجماعة ولو قيل لا عى وهو في صلاته صلاتك الى الشمس وهو يعلم ان قبلته غير هاستانف لبطلان تقليد  
الاول بذلك وان أبصر وهو في أثنائها وعلم أنه على الاصابة للقبلة بمحراب أو نجم أو خبر ثقة أو غيرها أتمها أو على  
الخطأ وتردد بطلت لا تنفاد ظن الاصابة وان ظن الصواب غير هانحراف الى ما ظنه ولو قال يجتهد فقلده وهو في  
صلاة أخطأ بك فلان والمجتهد الثاني أعرف عنده من الاول أو أكثر عدالة كما اقتضاه كلام الروضة أو قال له  
انت على الخطأ قطعاً وان لم يكن اعرف عنده من الاول وتحول ان بان له الصواب مقارنا للقول بان اخبر  
به وبالخطأ معاً لبطلان تقليد الاول بقول من هو أرجح منه في الاول ويقطع القاطع في الثانية فلو كان الاول  
ايضاً في الثانية قطع بان الصواب ما ذكره لم يكن الثاني اعلم لم يؤثر ان لم يكن الصواب مقارنا بطلت صلاته وان  
بان له الصواب عن قرب نهاية ومغنى وقولها ولو قال يجتهد فقلده الخ في سم بعد ذكره عن الروض مانصه  
قال في شرحه وخرج بقوله وهو في صلاة مالو قاله قبلها فالظاهر ان حكمه كما مر اه اى من التخيير وفيه نظر  
لانه إذا وجب الاخذ بقوله في الصلاة فخارجاً أولى ويفارق مامر بأنه ليس هناك دعوى أحد المجتهدين  
الخطأ على الاخر ولا دعوى الخطأ مطلقاً انتهى وعقبه الكر دى بقوله لكن الذى اعتمده الشارح والجمال

الخ) في فادته اليقين نظر نعم قد يفيد مع قرينة وقد يراد باليقين هنا ما يشمل ما في حكمه (قوله المقضى) أى  
أو المعاد (قوله على المعتد) اعتمده ايضاً م قال في الروض وإن طرأ على المجتهد في اثناء الصلاة شك  
لم يؤثر قال في شرحه هذان من زيادته ونقله في المجموع عن نص الام واتفق الاصحاب اه (قوله لانه هنا التزم  
جهة الخ) قد يقضى هذا عكس الحكم لان قضيت التزام جهة خصوصاً في الصلاة التى ينبغى احترامها ان  
لا يلفت لغيرها مطلقا بخلافه قبل الالتزام وفى الروض ولو قال يجتهد للدة وهو في الصلاة أخطأ بك فلان

الرملي وغيرهما موافقة شيخ الاسلام فراجع الاصل ان اردته اه (قوله كامر) اى فى المتن (قوله لان الاجتهاد) الى قوله وقيل فى النهاية والمغنى (قوله والتعليل الخ) وهو عدم نقض اجتهاد باجتهاد اخر كرمى

وهو اى المجتهد الثانى اعرف عنده من الاول او قال انت على الخطا قطعاً وان لم يكن اعرف عنده من الاول تحول اى ان بان له الصواب مقارنة اى للقول والابطال صلاته قال فى شرحه وخرج بقوله وهو فى الصلاة ما لو قال ذلك بعد ما فلا تلزم الاعادة وما لو قاله قبلها فالظاهر ان حكمه كامر قبيل الفرع لكن فى التهمة يعمل بقول الا وثق فان تساوى الاستخبر ثالثاً فان لم يجد فكتمه حير فيصلى كيف

اتفق ويعيد اه واراد بقوله ما مرقبيل الفرع قول الروض وشرحه فلو

اختلف عليه فى الاجتهاد انما قلد من شاء منهما الكن الا كل

اى الا وثق والا كل عنده اولى الخ اه وفيه ايضا نظر

لانه اذا وجب الاخذ بقوله فى الصلاة فخارجها

أولى (قوله وبين ما مرقبيل) اى من قوله

وان اختلف عليه مجتهدان

الخ (قوله ثم يعيد)

اعتمده

م ر

كامر (ولا قضاء) لما فعله ولا

لان الاجتهاد لا ينقض

بالاجتهاد والخطا غير معين

واراد بالقضاء ما يشمل

الاعادة (حتى لو صلى اربع

ركعات) بنية واحدة

(لاربعة جهات بالاجتهاد)

اربعة مرات بان ظهر له

الصواب فى كل مقارنة للخطا

وكان الثانى اقوى من الاول

(فلا قضاء) لان كل واحدة

مؤداة باجتهاد ولم يتعين

فيها الخطا وقيل يقضى

لاشتمال صلاته على الخطا

قطعاً فليس هنا نقض اجتهاد

باجتهاد واختاره جمع

لظهور مدركة والتعليل

انما يتضح فى اربع صلوات

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى واوله باب صفة الصلاة)

﴿ فهرست الجزء الاول من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 (العلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى)

صحيفة

٢	خطبة الكتاب
٦١	كتاب الطهارة
١٢٧	باب اسباب الحدث
١٥٧	فصل فى اداى قاضى الحاجة
١٨٥	باب الوضوء
٢٤٢	باب مسح الخف
٢٥٧	باب الغسل
٢٨٦	باب النجاسة وإزالتها
٣٢٤	باب التيمم
٣٥٢	فصل فى اركان التيمم
٣٨٣	باب الحيض
٣٩٨	فصل فى احكام المستحاضات
٤١٤	كتاب الصلاة
٤٤٥	فصل فىمن تلزمه الصلاة اداء وقضاء وتوابعهما
٤٥٩	فصل فى الاذان والاقامة
٤٨٣	فصل فى استقبال القبلة

